

تأليف

أبي العرفان محمد بن عليّ الصبّان
(ت: ١٢٠٦ هـ)

ومعها

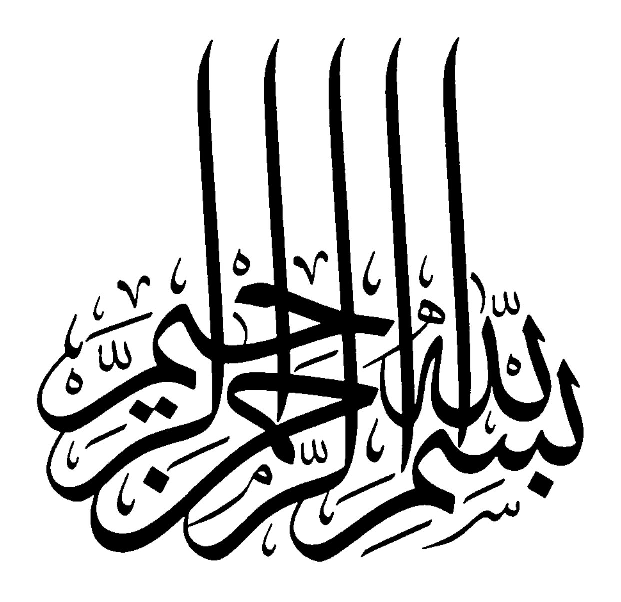
«تقريرات حسن بن رضوان الحسينيّ»

تُطبع لأول مرة

ضبطها وحققها وشجرها

ماهر محمد عدنان عثمان

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الَّذي منَّ علينا بالعلوم الَّتي أنتجتها الأنظار السَّليمة، وألهمنا معرفة اقتناصها بالطُّرُق السَّهلة المستقيمة، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّدٍ المخصوصِ مِن كمال القوَّتين العلميَّة والعمليَّة بالغاية الَّتي لا تحيط بِماديها فضلاً عن أعاليها فِكرُ العقول المرتفعة الكريمة، ورَضِي الله تعالى عن آله وصحبه الَّذين مهَّدوا طُرُق الدِّين، ونَصبوا بسيرهم وعلومهم من عدل الموازين ما هو المُعتمد في تمييز الأحوال المرضيَّة عن أضدادِها المعتلَّة السَّقيمة[(١)]؛ **وبعد**:

فهذا الكتاب الثَّاني ضمن سلسلة شُروح وحواشي السُّلَّم، خصَّصتُهُ لحاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ ـ عليهما رضوان الرَّبِّ الأكرم ـ، الَّتي يَشهدُ برِفْعَة مكانها وعُلُوِّ شأنها أذكياء المحصِّلين، فطلعتها تسرُّ النَّاظرين، سَمِيَّةُ الجَناب عن أن يكون لها على الشَّرح الصَّغير شقيق، بَرَزَت منه بِعونه ـ عزَّ وجلَّ ـ شمساً في سماء التَّحقيق، فهي تحوي تقريراتٍ شريفة، وتحقيقاتٍ بديعةً منيفة، ونِكاتاً ألمعيَّة، ودقائقَ لَوذعيَّة[(٢)].

ثمَّ ضممتُ إليها تقريرات الخفاجي حسن رضوان، الَّتي وضعها على حاشية الصَّبَّان، حِفظاً لها منَ الضَّياع، وتسهيلاً لِعموم الانتفاع[(٣)].

والله تعالى أسألُ من فضله أن يجعلَهُ من الأعمال الَّتي يدومُ خيرُها، ويكثُرُ في الدُّنيا والآخرة نفعُهَا وأجرُهَا، فهو الوليُّ الحميد، المُتفضِّلُ على عبده بما يُريد، بسيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليماً، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم[(٤)].

ماهر محمَّد عدنان عثمان

ماردين - تركيا

١٤٤٠هـ

---

(١) «شرح مختصر ابن عرفة في المنطق» للسَّنوسيِّ، مخطوط (لوحة: ١).

(٢) من ديباجة الصبان في حاشيته هذه، واصفاً بهذه العبارات كتابه، فنقلناها مع بعض التصرف بالتقديم والتَّأخير؛ انظر: (ص: ٤١).

(٣) من ديباجة الجامع لديباجة االخفاجي؛ انظر: (ص: ٦٦).

(٤) من ديباجة ابن يعقوب في «القول المسلم»؛ انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٢٨).

مقدِّمات التَّحقيق

أوَّلاً: مؤلِّف التَّقريرات على الصَّبَّان

في ديباجة التَّقرير ما نصُّه: «فهذا ما وجدتُه بخطِّ شيخنا الزَّاهد، التَّقي العابد، نابغة زمانه، وفاكهة أوانه، مولانا الخفاجي الشَّيخ حسن رضوان ـ سقى الله ثراه صبيب العفو والرِّضوان ـ على هامش حاشية الصَّبَّان على شرح الملوي للسُّلَّم، فقصدت جمعه؛ حِفظاً منَ الضَّياع، وتسهيلاً لعموم الانتفاع، وعلى الله أتوكَّل، وبنبيِّه أتوسَّل».

ومن بيانات المخطوطات نجد أنَّ الَّذي جمع هذه التَّقريرات هو أحمد بن حسين بن خميس الطَّلَّاوي الشَّافعي، المتوفَّى سنة (١٣٣٤هـ)، وهو فقيه مصريٌّ، ومن كتبه: «فتح الوهاب» تقريرات في فقه الشَّافعيَّة، و«الإغاثة في حكم الطَّلاق بالثَّلاثة»، و«البرهان» في نقد كتاب التِّبيان لمحمود خطاب.

وقد صرَّح بأنَّ التَّقريرات هي لشيخه حسن بن رضوان، وهو: حسن بن رضوان بن محمَّد بن حنفي ابن عامر الحسينيُّ الخالديُّ المتوفى سنة (١٣١٠هـ)، ولكن يُعكر على ذلك أمور:

١ - قوله: «مولانا الخفاجي الشَّيخ حسن رضوان»، لم نجد في كتب التَّراجم مَن يلقَّب أو يكنَّى بـ«الخفاجي» واسمه: «حسن رضوان».

٢ - قوله: «سقى الله ثراه صبيب العفو والرِّضوان» وهو صريح بوفاة الشَّيخ حسن بن رضوان في وقت جمع هذه التَّقريرات؛ ثمَّ إن تاريخ جمعه ـ حسَب النُّسخة الخطيَّة ـ هو: (١٣٠٦هـ)، وهو يخالف تاريخ وفاة الشَّيخ حسن بن رضوان الحسيني.

٣ - لم نجد في كتب التَّراجم وغيرها مَن ينسب هذه التَّقريرات للشَّيخ حسن بن رضوان، أو حتَّى للشَّيخ الطَّلَّاوي.

٤ - للشَّيخ حسن بن رضوان الحسينيِّ أرجوزة طويلة في التَّصوُّف اسمها: «روض القلوب المُستطاب»، وهي مطبوعة بمطبعة ديوان عموم الأوقاف المصريَّة سنة (١٣٢٢هـ)، وفي أوَّلها ترجمة طويلة للشَّيخ، كتبها محمَّد أبو الفتح نجل الشَّيخ حسن بن رضوان، وقد ذكر فيها مصنَّفات الشَّيخ دون التَّطرُّق لهذه التَّقارير.

- والحاصل: أنَّ غالب الظَّنِّ أنَّ التَّقارير للشَّيخ حسن بن رضوان الحسينيِّ، وعليه نَمضي في هذا المجلد، وأن الجزم به يحتاج إلى زيادة البحث، ولعل هذا يَتيسر لنا في المدى القريب.



ثانياً: التَّراجم

ترجمة عبد الرحمن الأخضري[١]
(٩٢٠هـ[٢] ـ ٩٨٣هـ)

- عبد الرَّحمن بن محمَّد الأخضري، وهو من أهل بسكرة في الجزائر، وقبرُه في زاوية بنطيوس من قرى بسكرة.

- من كُتبه:

١ - متن «السُّلَّم المرونق»؛ أرجوزةٌ في المنطق.

٢ - «شرح السُّلَّم المرونق» في المنطق.

٣ - «الجوهر المكنون» نظمٌ في البيان، أوجز فيه «التَّلخيص»، و«شرحه».

٣ - «شرح السراج» في عِلم الفلك، والأصلُ قصيدةٌ لسحنون.

٤ - «الدُّرة البيضاء» في علمي الفرائض والحساب، نظماً، و«شرحها» في جزأين.

٥ - «مختصر» في العبادات، يسمَّى «مختصر الأخضري» على مذهب مالك.

* * *

ترجمة أَحْمَدَ المَلَّويِّ[٣]
(١٠٨٨هـ ـ ١١٨١هـ)

- أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الملَّويُّ المُجِيري، أبو العباس شهاب الدِّين، الشَّافعيُّ الأزهريُّ، شيخ الشُّيوخ في عصره.

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٣١).

(٢) استفدنا تصحيح تاريخ مولده من منظومته: «السلم المرونق»؛ حيث ذكر في نهايتها تاريخ نظمه لها بقوله:

وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ

مِنْ سَنَةٍ: إِحْدَى وَأَرْبَعِينَا ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَا

وأيضاً ذكر سنَّه عند نظمها بقوله:

وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

(٣) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ١٥٢).

- مولده ووفاته بالقاهرة. قال الجبرتي: حجَّ وأخذ عن جماعة، وعاد إلى مصر، وهو إمام وقته في حلِّ المشكلات، المعوَّل عليه في المعقولات والمنقولات، حَموي الأصل.

- من كُتبه:

١ - «شرحان لمتن السُّلَّم» كبير وصغير.

٢ - «اللآلئ المنثورات» شرح لنظم الموجَّهات في المنطق له.

٣ - «شرح عقيدة الغمري».

٤ - «حاشية على شرح القيرواني لأم البراهين» للسنوسي.

٥ - «شرح» لمنظومة له في التَّوحيد، أوَّلها:

قال الفقير أحمد المجيري   المرتجي مَغفرة القدير

٦ - «أرجوزة» في المنطق، و«نظم المختلطات» كلاهما له في المَنطق.

٧ - «ديوان الخطب الجمعية».

٨ - «السَّلامة» جزء في ذمِّ الطَّمع.

٩ - «منهل التَّحقيق في مسألة الغرانيق».

١٠ - «حاشية على شرح المكودي للألفيَّة».

١١ - «شرح الهمزية» للبوصيري.

١٢ - «اختصار لطائف الطرائف» استعارات، من شرح السَّمرقنديَّة.

١٣ - «عقد الدُّرر البهيَّة في شرح الرِّسالة السَّمرقنديَّة» بلاغة.

١٤ - «الإعلام بإرث ذوي الأرحام» شرح لمنظومة في المواريث لعيد بن مخرمة.

* * *

ترجمة مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّبَّان[١]
(... ـ ١٢٠٦هـ)

- محمَّد بن عليٍّ الصَّبَّان، أبو العرفان؛ عالمٌ بالعربيَّة والأدب، مصريٌّ.
- مولده ووفاته بالقاهرة.
- من كُتبه:

١ - «الكافية الشَّافية في علمي العروض والقافية» منظومة.
٢ - «حاشية على شرح الأشموني على الألفيَّة» في النَّحو.
٣ - «إتحاف أهل الإسلام بما يتعلَّق بالمصطفى وأهل بيته الكرام».
٤ - «إسعاف الرَّاغبين» في السِّيرة النَّبويَّة.
٥ - «الرِّسالة الكبرى» في البسملة.
٦ - «أرجوزة» في العروض مع شرحها.
٧ - «حاشية على شرح الملَّويِّ على السُّلَّم» في المنطق.
٨ - «رسالة في الاستعارات».
٩ - «حاشية على شرح الرِّسالة العضديَّة».
١٠ - «تقرير على مقدمة جمع الجوامع».
١١ - وكتاب في «علم الهيئة».
١٢ - «حاشية على شرح العصام على السَّمرقنديَّة» في البلاغة.

* * *

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٩٧).

ترجمة حسن بن رضوان[١]
(١٢٣٩هـ - ١٣١٠هـ)

- حسن بن رضوان بن محمَّد بن حنفي ابن عامر الحسينيُّ الخالديُّ، متصوِّفٌ أزهريٌّ.

ولد في إحدى قرى بني سويف (بمصر)، وتفقَّه بالأزهر، وتنقل في بعض الزَّوايا المصريَّة، وتوفي ببلدة بردونة الإشراق القريبة من سفط أبي جرج.

- **له**: «روض القلوب المستطاب» أرجوزة طويلة في التصوف، بأوَّلها ترجمة له.

❋ ❋ ❋

ثالثاً: مُقَدِّمَةُ عِلْمِ المَنْطِقِ[٢]

حقٌّ على مَن أراد النَّظر في علمٍ أن يعرف مبادئه: حدَّه، وموضوعه، وفائدته، وحكمه.

فبالحدِّ يُعلم ما هو ساعٍ في طلبه، وبالفائدة يقوى الباعث على الطَّلب، وبالموضوع يمتاز له ذلك العلم عن غيره، وقد أنهى بعضهم المبادئ إلى عشرة، وذكرها أبو العبَّاس بن زِكْرِي التِّلمسانيُّ في «مُحَصِّل المَقَاصِدِ»، فقال:

فَأَوَّلُ الأَبْوَابِ فِي المَبَادي ... وَتِلْكَ عَشْرَةٌ عَلَى مُرَادِي
الحَدُّ وَالمَوضُوعُ ثُمَّ الوَاضِعْ ... وَالِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ
تَصَوُّرُ المَسَائِلِ الفَضِيلَهْ ... وَنِسْبَةٌ فَائِدَةٌ جَلِيلَهْ
حَقٌّ عَلَى طَالِبِ عِلْمٍ أَنْ يُحِيطْ ... بِفَهْمِ ذِي العَشْرَةِ مَيْزَهَا يُنِيطْ
بِسَعْيِهِ قَبلَ الشُّرُوعِ فِي الطَّلَب ... بِهَا يَصِيرُ مُبْصِراً لِمَا طَلَب

● **أما حده فهو**: «العِلم الباحث عن أحوال المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث التَّأدِّي بها إلى مجهولٍ تصوُّريٍّ أو تصديقيٍّ».

ورسمُهُ باعتبار غايتِه هو أن تقول: «عِلمٌ يُعرف به كيفيَّة التَّوصُّل بالمعلوم إلى المجهول»، وبعموم لفظ «المعلوم» و«المجهول» يخرج منه علم الحساب.

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ١٩٠).

(٢) انظر: «حاشية البناني على السلم» لمحمد البناني (ص: ١٦-٢٢).

وباعتبار أنَّه آلةٌ تقول: «هو آلةٌ قانونيَّةٌ تعصم مراعاتها الذِّهن عنِ الخطأ في فكره»، والآلة هي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه، كالمنشار للنَّجَّار، و«قانونيَّة» نسبةً إلى «قوانين» جمع: «قانون» وهو: الضَّابط؛ لأنَّ النَّسب إلى الجمع يردُّ إلى الواحد، كما قال في «الخلاصة»:

وَالـوَاحِـدَ اذْكُـرْ نَـاسِـباً لِـلْـجَـمْـعِ .... إلخ

وأصلُ «القانون» باليونانيَّة: المسطرة، وأسندتِ العصمة للمراعاة، لوقوع الخطأ للمنطقيِّ عند عدم مراعاة قواعده؛ كما يقع اللَّحن للنَّحويِّ إذا أهمل قواعده.

والذِّهنُ: «قوَّةٌ للنَّفس معدَّةٌ لاكتساب العلوم»، و«الفِكْرُ» هو النَّظر كما للسَّعد[1].

● **وأمَّا موضوع المَنطق:** فهو المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث إنَّها توصل إلى مجهولٍ من تصوُّرٍ أو تصديقٍ، لا من حيث هي؛ لأنَّ موضوع كلِّ علمٍ ما يُبحَث فيه عن عوارِضه الذَّاتيَّة، والمنطقُ إنَّما يُبحث فيه عن ذلك.

● **وأمَّا واضعه**، فهو أرسطاليس، ويقال أيضاً: أرسطو، وهو حكيمٌ يونانيٌّ كان قبل الإسلام بكثير، وهو شيخ الإسكندر، ومن كلامه في شيخه أفلاطون ما معناه: أحبُّ الحقَّ وأحبُّ أفلاطون ما اتَّفقا، فإنِ اختلفا كان الحقُّ أَوْلى منه.

والحاجةُ إلى معرفة واضع الفنِّ غير قويَّةٍ.

● **وأمَّا اسمه**، فـ«المنطق» كما في النَّظم، وسمَّاه الغزاليُّ: «معيار العلوم»، ويسمَّى أيضاً: «علم الميزان»، و: «مفتاح العلوم العقليَّة».

قال بعضهم: وجه تسمية هذا العلم بـ: «المنطق» أنَّ المنطق يُطلق بالاشتراك على التَّكلُّم، وعلى إدراك الكلِّيَّات، وعلى قوَّتها، ولمَّا كان هذا العِلم يقوِّي الأوَّل، ويعطي الثَّاني إصابة، والثَّالث كمالاً، سُمِّي بالمنطق. اهـ

● **وأمَّا استمداده**، فالمراد مبادئه الاصطلاحيَّة، وهي ما يُبنى عليه من الفنِّ من أمورٍ تصوُّريَّة وأمورٍ تصديقيَّةٍ.

- فالتَّصوُّريَّة: حدود الأشياء الَّتي تستعمل فيه، ويَكثر دورها فيه كـ: حدود الكلِّيِّ وأقسامه، والجزئيِّ، والقضيَّة، والموضوع والمحمول، والمقدَّم والتَّالي، ونحو ذلك.

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ١١٠).

- والتصديقيَّة منها كقولنا: النَّقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ونفي الأعمِّ يستلزم نفي الأخصِّ، وثبوت الأخصِّ يُوجب ثبوت الأعمِّ، والكلُّ أعظم من الجزء، ونحو ذلك منَ البديهيَّات.

وفائدةُ معرفة الاستمداد الرُّجوع إليه عند قصد تحقيق مسألةٍ منَ الفنِّ.

● **وأمَّا حكم الشَّارع**، فالجواز.

● **وأمَّا مسائله**، فهي القضايا المتضمِّنة للأحكام التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث يتوصَّل بها إلى المجهول من تصوُّرٍ أو تصديقٍ.

والمرادُ بـ«تصوُّر المسائل»: معرفتها على وجهٍ إجماليٍّ، وفائدةُ تقديمها: زيادةُ التَّمييز، وأمَّا الإحاطة بجميعها فهي نفس مقاصد العلم، فلا يصحُّ جعلها من مادَّته.

● **وأمَّا فضيلته**، فاعلم أنَّ فضيلة كلِّ علمٍ بقدر شرف فائدته، فبمعرفة فائدة العلم تُعرف فضيلته.

● **وأمَّا نسبته لغيره من العلوم**، فهي أنَّ المنطق كلِّيٌّ بالنِّسبة إلى سائر العلوم؛ لأنَّ أعلى العلوم الشَّرعيَّة علمُ التَّوحيد، وهو مفرَّعٌ عن علم المنطق؛ إذ حاصلُ علم الكلام استدلالٌ خاصٌّ، وعلمُ المنطق يَبحث عن مطلق الاستدلال، فصار أعمَّ.

● **وأمَّا فائدته**، فهي الاحتراز عنِ الخطأ في الفِكر.

* * *

رابعاً: الشُّروح على متن «السُّلَّم» وحواشِيها[1]

● «شرح السلم» للنَّاظم، عبد الرَّحمن الأخضري (ت: ٩٥٣هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «الدُّرُّ المنظَّم على شرح السُّلم» للأخضري، لِعبد الغني بن محمد السوداني البرهاني (ت: ١١٥١هـ).

- «حاشية على الأخضري» في المنطق لِمحمد بن عيسى الدمياطي (ت: ١١٧٨هـ).

- «حاشية على شرح السلم» لِعلي بن أحمد الصعيدي العدوي (ت: ١١٨٩هـ).

---

(١) انظر: «جامع الشروح والحواشي» لعبد الله الحبشي (٢/١٠٤٣).

- «العقد المنظم حاشية على شرح السلم» لأبي الحسن عُمر القلعي (ت: ١١٩٩هـ).
- «حاشية على شرح الأخضري» لِسليمان بن طه الأكراشي (ت: ١١٩٩هـ).

● «شرح على مختصر الأخضري» لأبي محمد عبد اللطيف المرداسي (ت: ٩٨٠هـ).

● «شرح السلم للأخضري» لأبي عثمان سعيد قدورة (ت: ١٠٦٦هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية على شرح السلم لِقدورة»، لأحمد بن مبارك السجلماسي (ت: ١١٥٥هـ).
- «حاشية على شرح قدورة» لأبي عبد الله محمد الشفشاوني (ت: ١٢٣٢هـ).
- «حاشية على شرح قدورة» لمحمد بن حسن أقصبي (ت: ١٢٥٠هـ).
- «حاشية على شرح قدورة» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ).
- «حاشية على شرح سعيد قدورة» لأبي عبد الله محمد الهواري (ت: ١٣٢٠هـ).

● «شرح السلم» لأبي الفضل مسعود بن محمد السجلماسي (ت: ١١١٩هـ).

● «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد بن أبي مدين السوسي المنبهي الزيادي (ت: ١١٢٠هـ).

● «شرح السلم» لأبي العباس أحمد بن محمد الولالي الفاسي (ت: ١١٢٨هـ).

● «فتح الباب المغلق في شرح السلم المرونق» لأبي بكر الفرجي السلوي (ت: ١١٣٩هـ).

● «القول المكرم في شرح معاني السلم» لعبد الوهاب بن قنديل المالكي الملوي (ت: ١١٦٠هـ).

● «شرح سلم الأخضري» لأنبوي اعمر بن محمد المحجوبي (ت: ١١٦٠هـ).

● «القول المحكم على ديباجة شرح السلم» لإسماعيل بن غنيم الجوهري (ت: ١١٦٥هـ).

● «الشرح الكبير على السلم» لشهاب الدين أبي العباس أحمد الملوي المجيري (ت: ١١٨١هـ).

● «الشرح الصغير على السلم» لشهاب الدين أبي العباس أحمد الملوي المجيري (ت: ١١٨١هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية الأجهوري على شرح الملوي» لعطية بن عطية البرهاني الأجهوري (ت: ١١٩٠هـ).

- «حاشية الصبان على شرح الملوي» لأبي العرفان محمد الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، وعليه التقريرات الآتية:

١ - «تقرير الخفاجي على حاشية الصبان» لحسن بن رضوان الخفاجي.

٢ - «تقرير بصيلة على حاشية الصبان» لإبراهيم بن بصيلة الجناجي.

● «إيضاح المبهم من معاني السلم» لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت: ١١٩٢هـ).

● «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد البناني الفاسي (ت: ١١٩٤هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية على شرح البناني» لأبي عبد الله محمد الشفشاوني (ت: ١٢٣٢هـ).

- «حاشية على شرح البناني» لحسن العطار (ت: ١٢٥٠هـ).

- «حاشية على شرح البناني» لعلي بن إدريس قصارة (ت: ١٢٥٩هـ).

- «حاشية على شرح البناني» لمحمد المهدي بن سودة المري (ت: ١٢٩٤هـ).

- «حاشية على شرح البناني» للهادي إدريس العلمي الشفشاوني (ت: ١٣٢٩هـ).

- «حاشية على شرح البناني» لمحمد بن أبي شعيب بوعشرين (ت: ١٣٦٤هـ).

● «شرح السلم» لمحمد بن حسن الهدة التونسي (ت: ١١٩٧هـ).

● «شرح السلم» لمحمد بن حسين السوسي المكناسي (القرن الثاني عشر).

● «إرشاد الطالب المعلم إلى معاني السلم» لمحمد بن عبد اللطيف الفلالي الونجاني.

● «شرح النفراوي على متن السلم» لمحمود بن أحمد النفراوي.

● «القول المحكم في شرح السلم» لأحمد بن يونس الخليفي (ت: ١٢٠٩هـ).

● «شرح السلم» للطالب بن محمد البرتلي الولاتي (ت: ١٢١٩هـ).

● «شرح السلم» لمحمود بن الحافظ المغنيساوي الرومي (ت: ١٢٢٢هـ).

● «شرح السلم» لإبراهيم بن حجاز السنديوني الأحمدي (ت: ١٢٢٣هـ).

- «شرح المهم من معاني السلم» لمحمد بن يوسف المعروف بقش المصري (ت: ١٢٣٢هـ).
- «شرح السلم» لأبي محمد عبد الله الدمليجي (ت: ١٢٣٤هـ).
- «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد الصالح الزواوي (ت: ١٢٤٣هـ).
- «إيضاح المبهم من معاني السلم» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ).
- «مختصر شرح السلم» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية على شرح القويسني» لمصطفى بن رمضان البرلسي البولاقي (ت: ١٢٦٣هـ).
- «تقريرات على شرح القويسني» لخطاب عمر الدروي.

- «التنقيح المحكم في حل ألفاظ السلم» لحسين بن محمد البالي الغزي (ت: ١٢٧١هـ).
- «حاشية الباجوري على السلم»، لإبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٦هـ)، وعليه التقريرات الآتية:

- «تقرير الشرشيمي على حاشية الباجوري» للشرشيمي.
- «تقرير الأمبابي على حاشية الباجوري» لمحمد الأمبابي (ت: ١٣١٣هـ).
- «حاشية على حاشية الباجوري» لإبراهيم العطار (ت: ١٣١٤هـ).

- «القول المسلم في شرح نظم السلم» لإبراهيم بن عبد القادر التادلي الرباطي (ت: نحو ١٣١١هـ).
- «المعبق شرح سلم المنطق» لإبراهيم بن عبد القادر التادلي الرباطي (ت: نحو ١٣١١هـ).
- «شرح السلم» لمحمد الحطابي (ت: ١٣٢٣هـ).
- «شرح عبارات الأخضري» للخليل بن الحبيب الرقيبي (ت: ١٣٢٨هـ).
- «شرح السلم للأخضري» لعبد السلام بن أحمد اللجائي (ت: ١٣٣٢هـ).
- «منظومة توشيح السلم» لعبد السلام بن محمد العلوي (ت: ١٣٤٣هـ).

- «الطراز المعلم على حواشي السلم» لأحمد بن محمد الطهطاوي (ت: ١٣٥٥هـ).
- «شرح الأخضري» لانبيرك بن ميلود الحسني (ت: ١٣٥٥هـ).
- «شرح خاتمة السلم» لمكي بن محمد البطاوري الرباطي (ت: ١٣٥٩هـ).
- «السلك البديع على سلم الأخضري» لمحمد حبيب الله بن مايابي الجنكي (ت: ١٣٦٤هـ).
- «جريان القلم بشرح السلم» لأحمد بن محمد الرهوني (ت: ١٣٧٣هـ).
- «شرح السلم في المنطق» لمحمد عبد الله بن البشير المالكي (ت: ١٣٧٥هـ).
- «شرح على الأخضري» لمحمد بن باباه القناني (ت: ١٣٨٢هـ).
- «طرة على السلم» للمهابة بن الطالب الجملي (ت: ١٣٨٢هـ).



خامساً: منهج التحقيق

- **حاشية الصَّبَّان:**

- اعتمدت في تخريج النَّص على خمس نسخٍ خطيَّةٍ:

(١) ـ **النُّسخة الأولى**: نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلاميَّة التَّابعة لوزارة الأوقاف المصرية؛ برقم (٢٧٠٥)، عدد أوراقها ١٣١، سنة النَّسخ ١١٩٧هـ.

وقد وسمت هذه النُّسخة بأنَّها بخطِّ المؤلِّف رحمه الله، وقد قابلت خطَّها بخطِّ النُّسخة ذات الرقم (٢٩٩٢) مكتبة الحرم المكي، وهي حاشية الصبان على الأشموني، والتي وسمت أيضاً بأنها بخط المؤلف، فوجدت النسختين متطابقتين إلى حد كبير بالخط، فسلمنا عند ذلك صحة القول بأن مخطوطنا بخط الصبان.

إلا أننا عند مباشرة العمل وجدنا في الهوامش استدراكات بنفس الخط، وقد انتهى بعضها بكلمة (منه) وأخرى بكلمة (كاتبه)، وفي بعضها أنه **عرض ما كتب على المؤلف** فأقره عليه، وهذا يعكر على أنَّها بخط المؤلف.

والحاصل: هذا النسخة إن لم تكن بخط المؤلف، فهي بخط أحد طلابه وقد قرئت عليه، وبكلا الحالتين، فالنسخة نفيسة، وقد وضعنا إحالاتها ضمن النص، ولكن لم نعتمدها أصلاً، بل استخرجنا النص الكامل بالاعتماد على كل النسخ الخطية.

(٢) ـ **النُّسخة الثَّانية**: نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلاميَّة التَّابعة لوزارة الأوقاف المصرية؛ برقم (٩٥٢)، عدد أوراقها ١٠٥، سنة النَّسخ ١٢١٣هـ.

(٣) ـ **النُّسخة الثالثة**: نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلاميَّة التَّابعة لوزارة الأوقاف المصرية؛ برقم (٣٢٨٦)، عدد أوراقها ٨٢، سنة النَّسخ ١٢٧١هـ.

(٤) ـ **النُّسخة الرابعة**: نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلاميَّة التَّابعة لوزارة الأوقاف المصرية؛ برقم (٣٣٢٢)، عدد أوراقها ٢٠٣، سنة النَّسخ: لا توجد.

(٥) ـ **النُّسخة الخامسة**: نسخة مكتبة مكة المكرمة؛ برقم (٣٢) منطق، عدد أوراقها ٢١٣، سنة النَّسخ ١٢١٣هـ، إلا أنها فهرست بـ: «حاشية السلم للباجوري»، والصَّحيح أنها حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي.

● **تقريرات حسن رضوان**:

- اعتمدت في تخريج النَّص على خمس نسخٍ خطيَّةٍ:

(١) ـ **النُّسخة الأولى**: (٢٣٧٥٦) المكتبة الأزهرية، الناسخ: أحمد بن حسين خميس الطلَّاوي الشَّافعي، تاريخ النسخ: ١٣٠٦ هـ، التملكات: سعد أبو زيد، الخط: معتاد، عدد الأوراق: ٦٩ - ١٠٧، عدد الأسطر: ٢٧، القياس: ٢٤,٥ × ١٨، عدد المجلدات: ١، أرقام الحفظ: (٦٥٥ منطق) ٢٥٤٩٢، رسالة رقم: ٢. فهرس الأزهر (٣/ ٣٥٨).

(٢) ـ **النُّسخة الثانية**: (٢٣٧٥٧) المكتبة الأزهرية، الناسخ: محمد إمام السقا الشافعي، تاريخ النسخ: ١٣٢٥ هـ، التملكات: محمد إمام السقا الشافعي، الخط: معتاد، عدد الأوراق: ٤٤، عدد الأسطر: ٣٠، القياس: ٢٢ × ١٥,٥، عدد المجلدات: ١، أرقام الحفظ: (١٠٦١ منطق) ٣٦٣٣٣، رسالة رقم: ٢، فهرس الأزهر (٣/ ٣٥٨).

(٣) ـ **النُّسخة الثالثة**: (٢٣٧٥٨) المكتبة الأزهرية، الناسخ: رامي أحمد حسين الطبلاوي، تاريخ النسخ: ١٣٠٦ هـ، الخط: نسخ، عدد الأوراق: ٤٤، عدد الأسطر: ٢٧، القياس: ٢٤ × ١٧، عدد المجلدات: ١، أرقام الحفظ: (١٢٢٤ منطق) ٤٨٧٢١ الإمبابي، فهرس الأزهر (٣/ ٣٥٨).

(٤) ـ **النُّسخة الرابعة**: (٢٣٧٥٩) المكتبة الأزهرية، الناسخ: عبد العزير بن متولي بن أحمد الطبلاوي، تاريخ النسخ: ١٣٢١ هـ، الخط: معتاد، عدد الأوراق: ٤٨، عدد الأسطر: ٢٧، القياس: ٢٤ × ١٧,٥، عدد المجلدات: ١، أرقام الحفظ: (٢٨٢١ منطق) ١١٩٠٦٨، فهرس الأزهر (٣/٣٥٨).

(٥) ـ **النُّسخة الخامسة**: (٦٥٦٧) جامعة الملك سعود، الناسخ: محمد محمد الهلالي الزيادي، تاريخ النسخ: ١٣٣٤هـ، عدد الأوراق: ٨٧، عدد المجلدات: ١.

● **المنهج**:

١ - تخريج النَّصِّ الكامل لحاشية الصَّبَّان وتقريرات حسن بن رضوان منَ النُّسخ الخطيَّة، دون الاعتماد على واحدةٍ منها أصلاً.

٢ - تخريج الآيات القرآنيَّة والأحاديث والآثار والنُّقولات.

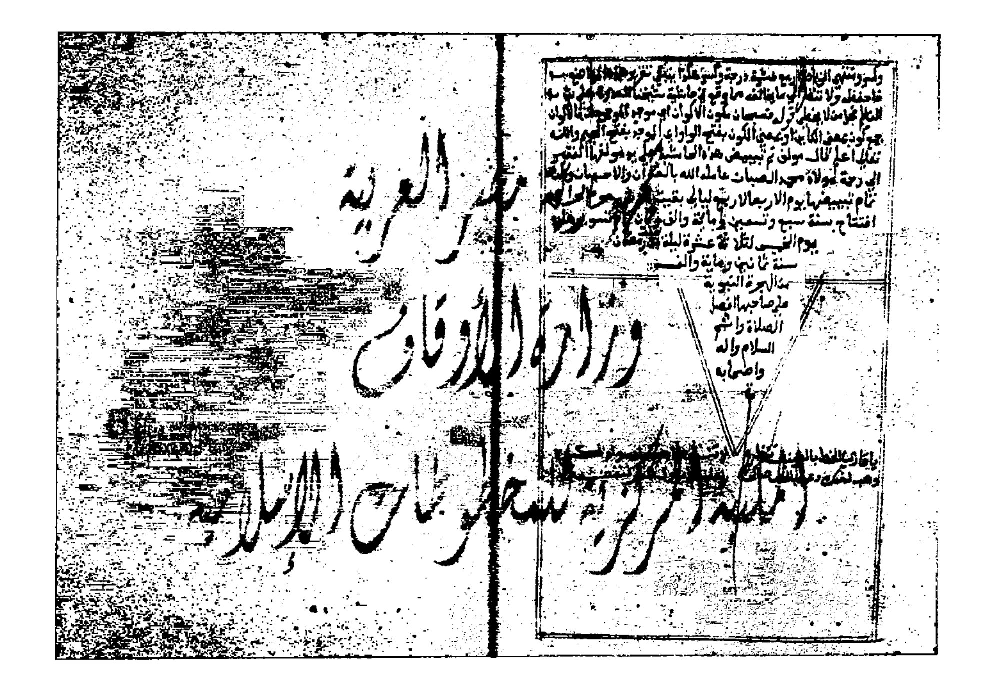
٣ - ترجمة الأعلام.

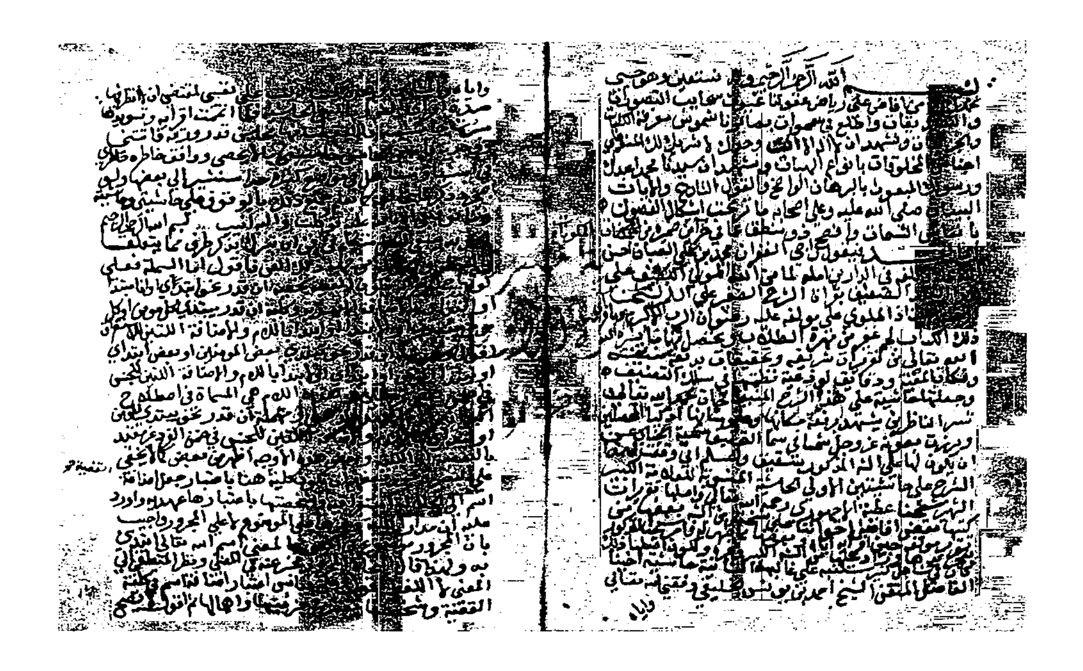
٤ - تفقير النَّص، وتسويد العبارات الهامة.

٥ - تشجير المسائل الموجودة ضمن شرح الملَّويِّ، مع بعض الزِّيادات الهامَّة فيها إمَّا من حاشية الصَّبَّان أو من غيرها من كتب المنطق.

٦ – تسمية المنظومة بـ «السُّلَّم المرونق» تَبعنا فيها الناظم في «شرحه»، وأيضاً أغلب شرَّاح المنظومة المغاربة، وإن كان شرَّاحها الأزهريون قد أثبتوها «المُنَورق» تبعاً للملَّوي في «شرحه» على المنظومة، وهو تبعاً لِبعض مشايِخ شيخه، حيث أثبت الروايةَ مِن طريقهم هكذا.




مصر العربية
وزارة الأوقاف
المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية



وبمناسبة بروح ولا يلزم ان تكون ليلة اربعة عشر كما يعرفه
من له ادنى المام بالهيئة فقولهم قمر ليلة اربعة عشر
تقريبي واغير صفة لازمة اذ البدر لا يكون الا منيرا والمخسوف
لا يسمى بدرا   في الدجى جمع دجية بضم الدال وسكون
الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس   وتقطع الفلك في
شهر اعلم ان الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس الى اجتماعه بها
فهو يقطع الفلك في اقل من شهر لانه انما يجتمع بها ثانيا
بعد ان يقطع الفلك ويقطع ما قطعته الشمس في تلك المدة
التي بين الاجتماعين من الدورة الثانية وهو برج الا قريبا
من نصفه درجة من درجاته الثلاثين ولما كانت المدة
التي بين الاجتماعين اقل من ثلاثين يوما باقل من نصف
يوم بشيء يسير نقصت السنة القمرية عن ثلثمائة وستين
فكانت ثلثمائة واربعة وخمسين يوما وخمس يوم وسدس
يوم كما يعلم تفصيل ذلك من رسالة العلامة ابن المفتي
الصوفي في التواريخ   ويتم في كل برج ليلتين
وقلنا هنا ايضا تقريبي لانه مبني على ان مسيره في
اليوم والليلة ثلاث عشرة درجة الا شيئا يسيرا وهو تقريب
فانه قد ينقص مسيره في اليوم والليلة عن ذلك وقد
يزيد ومنتهى الزيادة اربع عشرة درجة وكسر هكذا ينبغي
تقرير هذه المواضع فاحفظه ولا تنظر لما خالفه مما وقع في
حاشية شيخنا العدوي على الناظم فجل من لا يغلط
فسبحان مكون الاكوان اي موجد الموجودات فالاكوان
جمع كون بمعنى الكائن او بمعنى المكون بفتح الواو اي الموجد
بفتح الجيم والله سبحانه وتعالى اعلم تم تبييض هذه
الحاشية على يد مؤلفها الفقير الى رحمة مولاه محمد بن علي
الصبان

الصبان عامله الله تعالى بالغفران والاحسان وكان تمام
تبييضها يوم الاربعاء لاربع بقيت من شهر محرم الحرام افتتاح
سنة تسعة وستين ومائة والف وكان الفراغ من
كتابتها لدى راجي الاحسان محمد محمد عمران الهاوي الزاوي
ليلة الاثنين في اربع ساعات مضت من ثامن اول ثالث او
عاشر ثالث عشر بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها
١٢٢٥
افضل الصلاة والسلام
والله سبحانه وتعالى
يحسن لنا ولمن طالع
فيها بالاجمام
ويحسن الختام
بجاه سيد
الانام

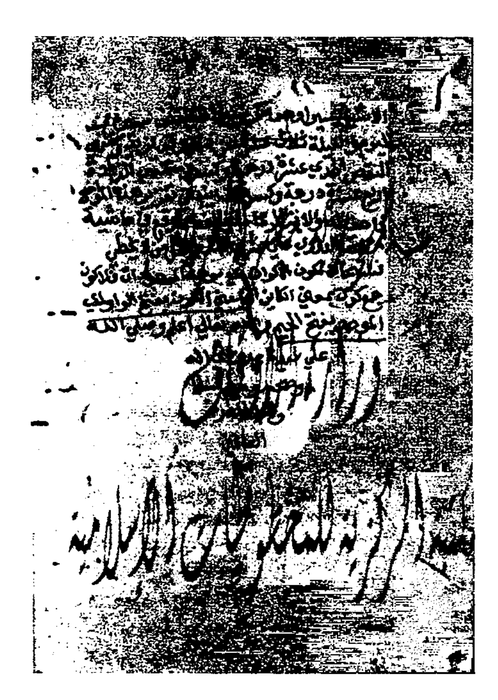
بسم الله الرحمن الرحيم

يا من فاض على عقولنا غيوث سحائب التصورات والتصديقات وأطلع في سموات بصائرنا شموس معرفة الكليات والجزئيات ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك المنعم على أجناس المخلوقات بأنواع الهبات ونشهد أن سيدنا محمدًا عبدك ورسولك المبعوث بالبرهان الواضح والقول الشارح ونور البيان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما تزحزحت أعجام أشكال الغموض بأنفاس النسيمات وأفصح ذو منطق عن فخر بن ضميره من المكنونات أما بعد فيقول راجي غفر محمد بن علي الصبان أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أمله لما من المولى اللطيف على هذا العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم لشيخنا الرحلة الأستاذ الملوي على مؤلفه عليه رضوان الرب المكرم وبإقرائي ذلك الكتاب لجم غفير من مهرة الطلاب وحصل منهما ما يسر الله من تحريرات شريفة وتحقيقات بديعة منيفة ونكات الحجة ودقائق لوذعية نظمتها في سلك التصنيف وجعلتها حاشية على هذا الشرح المنيف فجاءت بحمد الله تعالى تسر الناظرين يشهد بدقة عباراتها وعلو شأنها أذكيا المحصلين وبرزت بحمد الله عز وجل شمسًا في سما التحقيق سميتها الجنى عن أن يكون لها على الشرح المذكور شقيق واعلم أني وقفت لهذا الشرح على حاشيتين الأولى المنسوبة للعلامة الكبير الشهير شيخنا عطية الأجهوري رحمه الله تعالى وأصلها تقريرات كتبها بعض أفاضل إخواننا على نسخته من الشرح

الشرح بعضها من تقرير مؤلفه حين إقرائه إياه وبعضها مما ظهر له فأمر شيخنا المذكور بتحريرها وزاد عليها من الشرح الكبير وغيره ولكون أصلها ذلك كان فيها تساهل كثير سننبه على غالبه الثانية حاشية أخينا الفاضل المتقن الشيخ أحمد بن يونس الخليفي نفعني الله وإياه والمسلمين وهذه كنت أبيت عن نفسي ذي تخصيص أن لا أنظر فيها مدة إقرائي الشرح وتأليفي الحاشية فلما أتممت إقراءه وتسويدها سيرت حاشيته فالتقطت منها محاسن قد زودتها فاتتني ووجدت فيها من محاسن خاطري ما لا أحصي ورأيت خاطري فيها أشياء وتساهل في مواضع كثيرة جدا سنشير إلى بعضها ولو بمجرد ذكر ما يخالفه كما يعلم جميع ذلك بالوقوف على حاشيتي وحاشيته وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ينبغي لكل متكلم في فن أن يتبرك بذكر طرف مما يتعلق بالبسملة والحمدلة من جهة ذلك الفن فأقول أما البسملة فعلى كون جملتها خبرية تكون القضية شخصية إن قدر نحو ابتدائي وإنما [illegible] أو ابتدائي بالإضافة العهدية وكلية إن قدر يبتدئ كل مؤمن أو كل مؤمن يبتدئ أو الابتداء باللام والإضافة التي للاستغراق أولًا وجزئية إن قدر نحو يبتدئ بعض المؤمنين أو بعض يبتدئ أو يبتدئ المؤمن أو ابتداء أو الابتداء باللام والإضافة للجنس في ضمن بعض غير معين وهذه اللام هي المسماة في اصطلاح البيانيين بلام العهد الذهني ومهملة إن قدر نحو يبتدئ المؤمن أو ابتداء [illegible] باللام والإضافة التي للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من أفاض على عقولنا غيوث سحائب التصورات والتصديقات وأطلع في سماوات بصائرنا شموس معرفة الكليات والجزئيات ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك المنعم على أجناس المخلوقات بأنواع الهبات ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المبعوث بالبراهين الواضحة والنور الساطع والآيات البينات صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما تمت أشكال القضايا بأنفس المقدمات وانفتح ذو منطق عما في خزائن ضميره من المكنونات أما بعد فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أمله لما من المولى اللطيف على العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم لشيخنا الأستاذ الملوي على مؤلفه وعليه رضوانات رب الأكرم وبلغ ذلك الكتاب بحضرة مهرة الطلاب وحصل لي بفضله تعالى تقريرات شريفة وتحقيقات بديعة منيفة ونكات مهمة ودقائق لوذعية نظمتها في سلك التحقيق وجعلتها حاشية على هذا الشرح الأنيق فجاءت بحمد الله تعالى تسر الناظر ويشهد بفضلها وعلو شأنها أذكياء المحققين ورزق بعون الله عز وجل شمسا في سماء التحقيق سفينة الجناب عن أن يكون لها على الشرح المذكور مشتبق واعلم أني وقفت لهذا الشرح على حاشيتي

الدولي

الدولي الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير شيخنا الشيخ عطية الأجهوري رحمه الله تعالى وأصلها تقريرات كتبها بعض أفاضل إخواننا على نسخته من الشرح بعضها من تقرير المؤلف حين أقرأه إياه وبعضها مما ظهر لقاصر شيخنا المذكور بتحريرها وزادت الشرح الكبير وغيره ولكونه أصلها ذلك فيها أشياء نقل كثير منه على قائله الثانية حاشية أخينا الفاضل الشيخ أحمد بن يونس الخليفي ونفعنا الله وإياه والمسلمين وهذه كنت اليت على نفسي المنقص أن لا أنظر فيها مرة أقرأ الشرح بتأليفي الحاشية فلما اعتمدت إقراءه وشرعت في هاتين حاشيتين لتجيب وأتى خاطري في أشياء وتساهل في مواضع كثيرة تشير إلى بعضها ولو بمجرد ذكرها مخالفة لما يعلم ذلك بالوقوف على حاشيتي وحاشيته وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب بسم الله الرحمن الرحيم شأن كل متكلم في فن أن يبتدئ بذكر طرف مما يتعلق بالبسملة والحمدلة من جهة ذلك الفن فأقول أما البسملة فعلى كون جملتها خبرية تكون القضية شخصية إن قدر نحو ابتدائي أو تأليفي إلخ ابتدائي بها وكذا إن قدرت العهدية وكلية إن قدر نحو يبتدئ بها [illegible] أو أبتدئ به أو أن يبتدئ بالعلم وإن قدرت المبتدأ بلا استغراق أقول وجزئية إن قدر نحو يبتدئ بعض المؤلفين أو بعض ابتدائي أو يبتدئ المؤلف أو ابتدائي أو إلا ابتدأ بالعلم

جزء من الفلك إلى انتقاله إلى وسطه أيام منها ثلاث مائة وخمس وستون وربع يوم وتقطع كل يوم أي بليلة وقولك درجة أو تقريبا وإنه تنقص مما قطعته في اليوم والليلة عن البرج بدقيقة وثلاث دقائق وتقريب بقيقة وبقيقتين تنقطع في جانب النقص أكثر ولكن الحكم بالفرق تقيم في كل برج ثلاثين يوما تقريبا أيضا والأوائل الغالب أنها تنقطع في أكثر من ثلاثين يوما ولهذا كلما زادت السنة الشمسية على ثلاثمائة وستين يوما بخمسة أيام وربع تنقطع وتقيم في كل برج ثلاثين يوما أي مقدار ثلاثين يوما لأنها كثيرا ما تنتقل لأول البرج في أثناء اليوم وتنتقل عن آخره كذلك البدر هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير وذلك عند مقابلة الشمس بأن يكون بينه وبينها ستة بروج ولا يلزم أن يكون ليلة أربعة عشر تقريبا والمنير صفة لازمة أو أنه لا يكون إلا منيرا والخسوف بسبب بدا في السماء دجية بفتح الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس ويقطع الفلك في شهر اعلم أن الشهر القمري من اجتماع القمر بالشمس إلى اجتماعهما مرة أخرى يقطع الفلك ويقطع ما قطعته الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين أقل من ثلاثين يوما بأقل من نصف يوم بشيء يسير فكانت السنة القمرية عدة ثلاثمائة وستين في نحو ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوما وخمس يوم وسدس يوم كما يعلم تفصيل ذلك من رسالة

العلامة

العلامة أبي الفتح العوفي في التواريخ ويقيم في كل برج بليلتين وثلثا ليلة تقريبا لأنه يبتدئ على أن سيره في اليوم والليلة ثلاث عشرة درجة أو أكثر يسيرا وهو تقريب فإنه قد ينقص سيره في اليوم والليلة عن ذلك وقد يزيد ومنتهى النقص إحدى عشرة درجة وكسر ومنتهى الزيادة أربع عشرة درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذا الموضع فاحفظه ولا تنظر إلى ما يخالفه مما وقع في حاشية شيخنا العدوي على شرح الناظم فجعلت لبعض فيمات مكون الأكوان أي موجد الموجودات فالأكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى المكون بفتح الواو وعين الموجد بفتح الجيم والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

تمت الحاشية المباركة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم الثلاث ثالث شهر رجب سنة ألف ومائتين وثلاثة عشر

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

آمين

م

وإن تجد عيبا فسد الخللا جل من لا عيب فيه وعلا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وهو حسبي ونعم الوكيل
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فهذا ما وجدته بخط شيخنا
الزاهد التقي العابد نابغة زمانه وفاكهة أوانه مولانا الخفاجي الشيخ
رضوان سقى الله ثراه صيب العفو والرضوان على حاشية شيخ العلامة
الملوي للسلم فقصدت جمعه حفظا من الضياع وتسهيلا لمن أراد الانتفاع
وعلى الله أتوكل وبنبيه أتوسل قوله أشار بذلك الخ اعلم أنه يحتمل أن غرض الشيخ
بقوله ابتدئ بيان متعلق الجار والمجرور سواء تم به الكلام أو لا وأن غرضه
به بيان ما يتم به الكلام ما يجب ذكره وهذا أظهر كما لا يخفى وعليه فالإشارة
في كلامه إلى صحة تقدير المتعلق فعلا أو اسما ولا يتوهم الإيراد الآتي حتى يجاب
[illegible]



منه نظر فإن الكلام ليس في حال النظر كما يشهد به قوله الخ فلا
يمكن تخلف العلم أو الظن بالمقدمتين عند عدم أضداد الخ إذ
المراد عدمها عند تمام النظر لا مع النظر والا اقتضى أن
الأضداد قد توجد حين النظر فيحصل العلم أو الظن بالمقدمتين
ولا يحصل العلم بالنتيجة ولا يعقل أنه في حال النظر مبنيا مثلا
عن أن يعقل علمه في تلك الآلة بالمقدمتين ويتخلف العلم
بالنتيجة فإن أراد الحصر معقول أن الجهل البسيط يجامع النظر
أن يكون عقبه فهو باطل كما لا يخفى فدعوى الشرطية أشد
بطلانا قوله الكثرة الحادثة [illegible]
قوله والا كان الخ أي لأن الوجوب صفة عندهم كما قال الشارح
منتهى التعليق والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد النبي
الأمي وعلى آله وصحبه وسلم كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن
ذكرك الغافلون تم [illegible] بقلم [illegible] محمد إمام السقا
خادم العلم بالأزهر ووافق تمامه يوم الأربعاء الموافق
٢١ واحد وعشرين يوما خلت من شهر شوال ١٣٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد فهذا ما وجدته بخط شيخنا الزاهد التقي العابد نابغة زمانه وفريد عصره واوانه مولانا الشيخ حسن رضوان سقى الله ثراه صيب العفو والرضوان على هامش حاشية الصبان على شرح الملوي للسلم فقصدت جمعه حفظا من الضياع وتسهيلا لعموم الانتفاع وعلى الله التوكل وبنبيه التوسل

[illegible]





بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين اما بعد فهذا ما وجدته بخط شيخنا الزاهد التقي العابد نابغة زمانه وفاكهة اوانه مولانا الخفاجي الشيخ حسن [illegible] سقى الله ثراه صيب العفو والرضوان على هامش حشي العلامة الصبان على شرح الملوي للسلم فقصدت جمعه حفظا من الضياع وتسهيلا لعموم الانتفاع وعلى الله اتوكل وبنبيه اتوسل اشار بذلك الخ اعلم انه يحتمل ان غرض الشارح بقوله ابتدئ الخ بيان متعلق الجار والمجرور سوا تم الكلام اولا وان غرضه به بيان ما يتم به الكلام مما يجوز ذكره وهذا اظهر كما لا يخفى وعليه لا اشارة في كلامه الى صحة تقدير المتعلق فعلا او اسما ولا يتوهم الاعراب الذي هو يكاب عنه ويكون في كلامه اشارة الى صحة كون مجموع الجار والمجرور قائما مقام المتعلق وعدم كونه قائما مقامه فافهم ذلك بتدبر ثم عرضت ذلك على شيخنا فقال لما كان ما يتم به الكلام ليس خفيا بخلاف متعلق الباء من حيث ما هو الارجح فيه كان الاظهر ان غرضه بيان متعلق الباء ليشير الى ما هو الارجح فيه فلله دره

ان قصد به الرد على من يعتقد الخ لا يخفى انه لو كان المعتبر في الرد نفي البدء باسمه تعالى لكان معنى قوله مثلا بسم الله الرحمن الرحيم ابتدئ انه يبتدئ باسمه وحده لا باسمه واسم غيره كما يعتقد الخصم او انه يبتدئ باسمه تعالى لا باسم غيره وحده كما يعتقد الخصم او انه يبتدئ باسمه تعالى لا باسم غيره وحده او مع اسمه فليعلم حاله من شك فيه اهو البدء باسمه تعالى ~~هو البدء باسمه تعالى~~ وحده او باسمه تعالى واسم غيره او باسم غيره فقط فيكون الغرض الرد على من يعتقد شركة غير الله تعالى له في ابتداء المصنف بالاسم او ان غيره تعالى هو الذي يبتدئ المصنف باسمه او ارشاد المتردد فيمن يبتدئ المصنف باسمه فيقتضي ذلك ان هناك من يعتقد ان المؤلف يبتدئ باسمه تعالى واسم غيره او باسم غيره دون اسمه او يتردد في ابتدائه باسمه تعالى او باسم غيره تعالى معه او باسم غيره تعالى وحده وليس كذلك فعلم بهذه القرينة ان المعتبر في الرد هنا هو علية البدء باسمه تعالى لا نفس البدء بذلك وان القصر هنا راجع الى لازم الجملة لا الى ما تضمنته الجملة فلذلك قال المحقق المحشي ان قصد به الرد على من يعتقد الخ اعتبر طلب

طلب الابتدا لا الابتدا فلا يقال كلامه انما يناسب لو كان التقدير بسم الله الرحمن الرحيم يطلب الابتدا فافهم ذلك فانه ربما يغفل عنه ثم عرضت ذلك على شيخنا حفظه الله تعالى فافاد ان المحقق المحشي مصرح بمثل ذلك في طلب الابتدا باسمه اي في مطلق طلب الابتدا بالاسم بسبب طلب الابتدا باسمه اي اسم ذلك الغير فليس قوله في طلب الخ صلة قوله شركة حتى يكون مدخولها مشتركا فيه بمقتضى عبارته مع عدم صحته فافهم او قصد به الرد على المتردد اي ارشاد المتردد وانما عبر بذلك للمشاكلة سابقه فافهم لتوسعهم فيها اي حيث اعملوا فيهما كل ما فيه رائحة الفعل اي معنى الحدث وان كان ما فيه ذلك اجنبيا من الفعل بان كان حرفا فلا يمنع المصدر ان يعمل فيهما محذوفا او مؤخرا وان كان فرعا في العمل حتى بالنسبة اليهما هذا هو الظاهر ويحتمل كلامه وجها آخر هو انهم لما توسعوا فيهما حيث اعملوا فيهما كل ما دل على الحدث وان كان اجنبيا من الفعل علم ان الفعل ليس اصلا في العمل بالنسبة اليهما بل هو وغيره سواء في ذلك فلا يقال حينئذ المصدر فرع في العمل فلا يقوى على ان يعمل محذوفا او مؤخرا فافهم الا اذا اقيم الخ اي بان جرينا على غير ما تقدم في بيان المتعلق فجعلنا الجار والمجرور خبرا او حالا كما قرره لنا شيخ شيخنا في درسه ولو جرى المحشي على ما تقدم التنبيه عليه مما هو الاظهر في عبارة الشارح لم يحتج لهذا الا بالنسبة لما اذا اقيم الجار والمجرور مقام المتعلق الخاص الذي حذف لقرينة فافهم وتنبه لما مر اعراب هذا المتعلق بنسبة الاعراب الى المتعلق لادنى ملابسة بالنسبة لما اذا كان فعلا فتنبه واذا كان مستقرا الخ الظاهر انه اذا كان مستقرا لا يكون للمجرور محل ولا مانع منه فتنبه هو ما حذف عامله الخ وقيل هو الاول فقط وهذا القيل لا يوافقه قوله سابقا او خاصا دلت عليه قرينة فافهم وعلمية الخ دعوى العلمية ممنوع لتكلف كما لا يخفى فالاولى واسم جنس بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا فيه نظر نعم ربما قيل ان الثاني اظهر هنا ويحتمل انه بني على ما هو الاظهر فافهم لعدم الخ افاد تضمن الفوائد للامر يعني الا ان تضمنه لمخفي بالنسبة لتضمن الحمد له لانا نقول لو سلم الخ قلنا ان لا نسلم اذ لا مانع من حكاية الفعل ونقله واحد الامور اي التي يراد بها في هذا المقام الافعال جمع فعل بمعنى تحريك البدن فيخرج نحو الصوم فقرره لنا شيخ شيخنا في درسه



... العلم او الظن بالمقدمتين ...
لا مع النظر ... اضداد فقد توجد حين النظر فيمتنع
العلم او الظن بالمقدمتين ولا يحصل العلم بالنتيجة ولا يحصل الا في حال
النظر ... الى ان بالمقدمتين ويتخلف العلم
بالنتيجة ... الجهل البسيط يجامع النظر ...
... القدرة
الحادثة ... ذو القدرة الحادثة ... لان الوجوب هنا
عندهم كما قال الشيخ معناه التعليل والله اعلم هذا آخر
ما وجدته بخط ... وكان
الفراغ من ... يوم ... المبارك الرابع
... شعبان المبارك ...
... جل شانه ...
... وصلى الله
على سيدنا ونبينا محمد النبي
الامي وعلى آله
وصحبه وسلم
تسليما كثيرا
امين امين

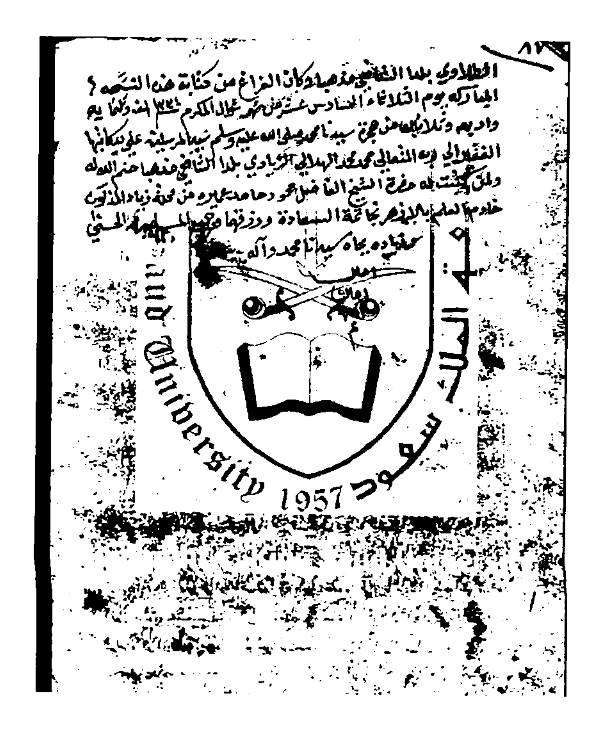
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد فهذا ما وجدته بخط شيخنا الزاهد التقي العابد بقية زمانه وفاكهة أوانه

مولانا العلامة الشيخ حسن رضوان سقى الله ثراه صيب الغفران والرضوان على حاشية

العلامة الصبان على شرح الملوي على السلم



الطلاوي بلدا الشافعي مذهبا وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة

المباركة يوم الثلاثاء السادس عشر من شهر شوال المكرم سنة ١٣٤٤ ألف وثلثمائة

وأربعة وأربعين من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على يد كاتبها

الفقير إلى ربه المتعالي محمد محمد الهلالي الزيادي بلدا الشافعي مذهبا غفر الله له

ولمن كتبت له حضرة الشيخ الفاضل محمد حامد عبيرو من محلة زياد الأزهري

خادم العلم بالأزهر بخاتمة السعادة ورزقهما حسن الحياة الحسنى

... بجاه سيدنا محمد وآله

متن السُّلَّم المُرَوْنَق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

(١) الـحَـمْـدُ للهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا ... نَـتَـائِـجَ الـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الـحِـجَـا

(٢) وَحَـطَّ عَـنْـهُـمْ مِـنْ سَـمَـاءِ الـعَـقْـلِ ... كُـلَّ حِـجَـابٍ مِـنْ سَـحَـابِ الـجَـهْـلِ

(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ ... رَأَوْا مُـخَـدَّرَاتِـهَـا مُـنْـكَـشِـفَـهْ

(٤) نَحْمَدُهُ - جَلَّ - عَلَى الإِنْعَامِ ... بِـنِـعْـمَـةِ الإِيـمَـانِ وَالإِسْـلَامِ

(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا ... وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الـمَقَامَاتِ العُلَا

(٦) مُـحَـمَّـدٍ سَـيِّـدِ كُـلِّ مُـقْـتَـفَـى ... الـعَـرَبِـيِّ الـهَـاشِـمِـيِّ الـمُـصْـطَـفَـى

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الـحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الـمَعَانِي لُجَجَا

(٨) وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ ذَوِي الـهُـدَى ... مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا

(٩) وَبَـعْـدُ: فَـالـمَـنْـطِـقُ لِـلْـجَـنَـانِ ... نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِّـسَـانِ

(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا ... وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

(١١) فَـهَـاكَ مِـنْ أُصُـولِـهِ قَـوَاعِـدَا ... تَـجْـمَـعُ مِـنْ فُـنُـونِـهِ فَـوَائِـدَا

(١٢) سَـمَّـيْـتُـهُ بِـ: «السُّـلَّـمِ الـمُـرَوْنَـقِ» ... يُـرْقَـى بِـهِ سَـمَـاءُ عِـلْـمِ الـمَـنْـطِـقِ

(١٣) واللهَ أَرْجُـو أَنْ يَـكُـونَ خَـالِـصَـا ... لِـوَجْـهِـهِ الـكَـرِيـمِ لَـيْـسَ قَـالِـصَـا

(١٤) وَأَنْ يَـكُـونَ نَـافِـعـاً لِـلْـمُـبْـتَـدِي ... بِـهِ إِلَـى الـمُـطَـوَّلَاتِ يَـهْـتَـدِي

* * *

(فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)

(١٥) وَالـخُـلْـفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ ... بِـهِ عَـلَـى ثَـلَاثَـةٍ أَقْـوَالِ:

(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا، ... وَقَـالَ قَـوْمٌ: يَـنْـبَـغِـي أَنْ يُـعْـلَـمَـا

(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: ... جَـوَازُهُ لِـكَـامِـلِ الـقَـرِيـحَـهْ

(١٨) مُـمَـارِسِ الـسُّـنَّـةِ وَالـكِـتَـابِ ... لِـيَـهْـتَـدِيْ بِـهِ إِلَـى الـصَّـوَابِ

* * *

(أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

(١٩) إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ: «تَصَوُّراً» عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِـ«تَصْدِيقٍ» وُسِمْ
(٢٠) وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
(٢١) وَ«النَّظَرِيْ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي
(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ يُدْعَى بِـ: «قَوْلٍ شَارِحٍ» فَلْتَبْتَهِلْ
(٢٣) وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا بِـ: «حُجَّةٍ» يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

❊ ❊ ❊

(أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ)

(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ»
(٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً»، وَمَا لَزِمْ فَهُوَ: «الْتِزَامٌ» إِنْ بِعَقْلٍ الْتَزَمْ

❊ ❊ ❊

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ: إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدُ
(٢٧) فَأَوَّلٌ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، بِعَكْسِ مَا تَلَا
(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ -أَعْنِي: المُفْرَدَا-: كُلِّيٌّ، اَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا
(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ «الكُلِّيُّ» كَـ: «أَسَدٍ»، وَعَكْسُهُ: «الجُزْئِيُّ»
(٣٠) وَأَوَّلَا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ
(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ
(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ: جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسَطْ

❊ ❊ ❊

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

(٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ:

(٣٤) تَوَاطُؤٌ، تَشَاكُكٌ، تَخَالُفُ، وَالاشْتِرَاكُ، عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

(٣٥) وَاللَّفْظُ: إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

(٣٦)«أَمْرٌ»مَعَ اسْتِعْلَا، وَعَكْسُهُ: «دُعَا» وَفِي التَّسَاوِي فَـ: «الْتِمَاسٌ» وَقَعَا

* * *

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

(٣٧) «الكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ كَـ: «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»

(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عُلِمَا

(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الجُزْئِيَّهْ» وَ«الجُزْءُ» مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

* * *

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)

(٤٠) مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ: حَدٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

(٤١) فَـ«الحَدُّ» بِـ: الجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَ«الرَّسْمُ» بِـ: الجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا

(٤٢) وَ«نَاقِصُ الحَدِّ» بِـ: فَصْلٍ، أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا قَرِيبٍ وَقَعَا

(٤٣) وَ«نَاقِصُ الرَّسْمِ» بِـ: خَاصَةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

(٤٤) وَمَا بِـ«لَفْظِيٍّ» لَدَيْهِمْ شُهِرَا: تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(٤٥) وَشَرْطُ كُلٍّ: أَنْ يُرَى «مُطَّرِدَا» «مُنْعَكِساً»، وَ«ظَاهِراً» لَا أَبْعَدَا

(٤٦) وَ«لَا مُسَاوِياً»، وَ«لَا تَجَوُّزَا» بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

(٤٧) وَ«لَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، وَ«لَا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا»

(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ

(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

* * *

(بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا)

(٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى ... بَيْنَهُمُ: «قَضِيَّةً» وَ«خَبَرَا»

(٥١) ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: ... شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ؛ وَالثَّانِي:

(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالأَوَّلُ: ... إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلُ

(٥٣) وَالسُّورُ: كُلِّيًّا، وَجُزْئِيًّا يُرَى ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى:

(٥٤) إِمَّا بِكُلٍّ، اَوْ بِبَعْضٍ، اَوْ بِلَا ... شَيْءٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا

(٥٥) وَكُلُّهَا: مُوجَبَةٌ، وَسَالِبَهْ ... فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ ... وَالآخِرُ: «المَحْمُولُ» بِالسَّوِيَّهْ

(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمْ

(٥٨) أَيْضاً: إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ، ... وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

(٥٩) جُزْآهُمَا: مُقَدَّمٌ، وَتَالِي ... أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ:

(٦٠) «مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ» ... وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ:

(٦١) «مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا» ... أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا:

(٦٢) مَانِعُ جَمْعٍ، أَوْ خُلُوٍّ، أَوْ هُمَا ... وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

* * *

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

(٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ ... كَيْفٍ، وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ

(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ

(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

* * *

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)

(٦٨) «العَكْسُ»: قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

(٦٩) وَالكَمِّ؛ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

* * *

(بَابٌ فِي القِيَاسِ)

(٧٣) إِنَّ «القِيَاسَ» مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

(٧٤) ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الِاقْتِرَانِي»

(٧٥) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

(٧٦) فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا

(٧٧) وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

(٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ

(٧٩) وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى» فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الكُبْرَى»

(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ: «صُغْرَاهُمَا» وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ: «كُبْرَاهُمَا»

(٨١) وَ«أَصْغَرٌ» فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَ«وَسَطٌ» يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

* * *

(فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ)

(٨٢) «الشَّكْلُ» عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

(٨٤) وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ:

(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِـ: «شَكْلٍ أَوَّلٍ» وَيُدْرَى

(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ: «ثَانِياً» عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ: «ثَالِثاً» أُلِفْ

(٨٧) وَ«رَابِعُ الأَشْكَالِ»: عَكْسُ الأَوَّلِ ... وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ ... فَفَاسِدُ النِّظَامِ؛ أَمَّا الأَوَّلُ

(٨٩) فَشَرْطُهُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ

(٩٠) وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ ... كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

(٩١) وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا

(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ؛ ... إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ ... كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

(٩٤) فَمُنْتِجٌ لِـ«أَوَّلٍ»: أَرْبَعَةٌ، ... كَـ«الثَّانِ»، ثُمَّ «ثَالِثٌ»: فَسِتَّةُ

(٩٥) وَ«رَابِعٌ»: بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ... وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

(٩٦) وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ ... تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ

(٩٧) وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ ... مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ ... أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ؛ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

* * *

(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي)

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الاسْتِثْنَائِي» ... يُعْرَفُ بِـ: «الشَّرْطِيْ» بِلَا امْتِرَاءِ

(١٠١) وَهْوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ ... أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ: ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

(١٠٣) وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ، وَلَا ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

(١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً: فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ، وَالعَكْسُ كَذَا

(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ، ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

* * *

(لَوَاحِقُ القِياسِ)

(١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرَكَّبَا» لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
(١٠٨) فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ
(١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا
(١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ، أَوْ مَفْصُولَها كُلٌّ سَوَا
(١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ فَذَا بِـ: «الاسْتِقْرَاءِ» عِنْدَهُمْ عُقِلْ
(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: «القِيَاسَ المَنْطِقِي» وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ
(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلْ
(١١٤) وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ، وَالتَّمْثِيلِ

* * *

(أَقْسَامُ الحُجَّةِ)

(١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ:
(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ؛ نِلْتَ الأَمَلْ
(١١٧) أَجَلُّهَا «البُرْهَانُ»: مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ
(١١٨) مِنْ: أَوَّلِيَّاتٍ، مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ، مُتَوَاتِرَاتِ
(١١٩) وَحَدَسِيَّاتٍ، وَمَحْسُوسَاتٍ؛ فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ
(١٢٠) وَفِيْ دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ
(١٢١) عَقْلِيٌّ، اَوْ عَادِيٌّ، اَوْ تَوَلُّدُ، أَوْ وَاجِبٌ؛ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

* * *

(خَاتِمَةٌ)

(١٢٢) وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا: فِيْ مَادَةٍ، أَوْ صُورَةٍ؛ فَالمُبْتَدَا
(١٢٣) فِي «اللَّفْظِ» كَـ: اشْتِرَاكٍ، اَوْ كَـ: جَعْلِ ذَا
تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا

(١٢٤) وَفِيْ «المَعَانِيْ»: لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ، فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ
(١٢٥) كَـ: مِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ ... أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ
(١٢٦) وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ
(١٢٧) وَ«الثَّانِ»كَـ: الخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ
(١٢٨) هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ ... مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ
(١٢٩) قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ ... مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ
(١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ ... لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ
(١٣١) الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ ... المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ
(١٣٢) مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ ... وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ
(١٣٣) وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَى ... فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا
(١٣٤) وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا ... وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا
(١٣٥) وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ
(١٣٦) إِذْ قِيلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا ... لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
(١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ: ... العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ
(١٣٨) وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
(١٣٩) لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ ... ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ
(١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ
(١٤١) مِنْ سَنَةٍ: إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ
(١٤٢) ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا ... عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
(١٤٣) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ ... السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا ... وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ فِي الدُّجَى

* * *

١ - الشرح الصغير على السلم للملوي.

٢ - حاشية الصبان على الشرح الصغير.

٣ - تقريرات حسن بن رضوان الخفاجي ومعها تعليقات التحقيق.



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ الصَّبَّان]

نَحمدك يا مَنْ أفاض على رياض عقولنا غُيوثَ سحائب التَّصوُّرات والتَّصديقات، وأَطْلَع في سموات بصائرنا شموس معرفة الكلِّيَّات والجزئيَّات، ونشهدُ أنْ لا إله إلَّا أنت وحدك لا شريك لك المُنعم على أجناس المخلوقات بأنواع الهِبات، ونشهدُ أنَّ سيِّدنا محمَّداً عبدك ورسولك المُبعوث بالبرهان الواضح والقول الشَّارح والآيات البيِّنات، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما تَرَنَّحَت أشكال الغُصون بأنفاس النَّسمات، وأفْصَحَ ذو منطقٍ عمَّا في خزائن ضميره منَ المكنونات؛ **أمَّا بعد**:

فيقول راجِي الغُفران، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّبَّان ـ أَحْسَن الله عمله، وبلَّغه في الدَّارين أمله ـ: لمَّا مَنَّ المولى اللَّطيف، على هذا العبد الضَّعيف، بقراءة «الشَّرح الصَّغير على السُّلَّم»، لشيخنا الرُّحْلَة الأستاذ الملَّويِّ على مؤلِّفه ـ عليه رضوان الرَّبِّ الأكرم ـ، وبإِقْرَائِي ذلك الكتاب لجمٍّ غفيرٍ من مَهَرَة الطُّلاب، وتحصَّل منها ما يَسَّره الله تعالى من تقريراتٍ شريفة، وتحقيقاتٍ بديعةٍ مُنيفة، ونِكاتٍ ألمعيَّة، ودقائقَ لوذعيَّة، نظَّمتها في سلك التَّصنيف، وجَعَلْتها حاشيةً على الشَّرح المنيف، فجاءت بحمد الله تسرُّ النَّاظرين، يَشهدُ برِفْعَة مكانها وعُلُوِّ شأنها أذكياء المحصِّلين، وبَرَزَت بعونه ـ عزَّ وجلَّ ـ شمساً في سماء التَّحقيق، سَمِيَّةَ الجناب عن أن يكون لها على الشَّرح المذكور شقيق.

واعلم أنِّي قد وقفت لهذا الشَّرح على حاشيتين:

● **الأُولى**: الحاشية المنسوبة للعلَّامة الكبير الشَّهير شيخنا عَطِيَّة الأُجْهُورِيِّ[1] ـ رحمه الله تعالى ـ، وأصلُها تقريراتٌ كتبها بعض أفاضل إخواننا على نُسخةٍ من الشَّرح، بعضُها من تقرير مؤلِّفه حين إِقْرَائِه إيَّاه، وبعضُها بما ظَهَر له، فأمر شيخُنا المذكور بتجريدها، وزاد عليها من «الشَّرح الكبير» وغيره، ولكون أصلها ذلك كان فيها تساهلٌ كثيرٌ سننبِّه على غالبه.

---

(١) عطيَّة الله بن عطيَّة البرهاني الشَّافعيُّ (. . . ـ ١١٩٠هـ)، فقيه، فاضل، ضرير، له: «شرح مختصر السَّنوسي»، و«حاشية على الشرح الصغير للملوي» في المنطق. انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٣٨).

● **الثَّانية**: حاشية أخينا الفاضل المُتفنِّن الشَّيخ أحمد بن يونس الخُلَيْفِي[(١)] ـ وفَّقني الله وإيَّاه والمسلمين ـ، وهذه كنت آلَيْتُ على نفسي لمقتضٍ أنْ لا أنظُر فيها مدَّة إِقْرَائِي الشَّرح وتأليف الحاشية، فلمَّا أتممت إِقْرَاءَه وتسويدها سَبَرْت حاشيته، فالتقطت منها محاسنَ قدر ورقةٍ فاتتني، ووجدته فَاتَه من محاسن حاشيتي ما لا يُحصى، ووافق خاطره خاطري في أشياء، وتساهل في مواضعَ كثيرةٍ جدًّا سنُشير إلى بعضها ولو بمجرَّد ذِكر ما يخالفه، كما يُعلم جميع ذلك بالوقوف على حاشيتي وحاشيته [ص/ ١]، وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكَّلت وإليه أنيب.

* * *

---

(١) أحمد بن يونس الخُلَيْفِي الأزهري الشَّافعيُّ، أبو العباس (١١٣١هـ ـ ١٢٠٩هـ)، فقيه أصولي نحوي، له: «نتائج الفكر»، و«حاشية على الشرح الصغير للملوي» في المنطق. انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٧٦).

[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ....

حاشية الصبان

[الكَلَامُ عَلَى مُقَدِّمَةِ الشَّارِحِ]

قوله: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله) ينبغي لكلِّ متكلِّمٍ في فنٍّ أن يَتَبرَّك بذكر طَرَفٍ ممَّا يتعلَّق بالبسملة والحمدلة من جهة ذلك الفنِّ، فأقول:

[الكَلَامُ عَلَى البَسْمَلَةِ][1]

أمَّا البسملة: فعلى كون جملتها خبريَّةً تكون القضيَّة:

- شخصيَّةً إن قُدِّر نحو: «أَبْتَدِئُ»، أو «أَنَا مُبْتَدِئٌ»، أوِ «ابْتِدَائِي» بالإضافة العهديَّة.

- وكلِّيَّةً إن قُدِّر نحو: «يَبْتَدِئُ كُلُّ مُؤْمِنٍ»، أوِ «الـمُؤْمِنُ يَبْتَدِئُ» أوِ «ابْتِدَائِي» باللَّام والإضافة اللَّتَيْن للاستغراق.

أقول:

- وجزئيَّةً إن قُدِّر نحو: «يَبْتَدِئُ بَعْضُ الـمُؤْمِنِينَ»، أو «بَعْضُ ابْتِدَائِي»، أو «يَبْتَدِئُ الـمُؤْمِنُ» أوِ «ابْتِدَائِي» باللَّام والإضافة اللَّتَيْن للجنس في ضمن بعضٍ غير معيَّنٍ، وهذه اللَّام هي المسمَّاة في اصطلاح البيانيِّين: «لام العهد الذِّهنيِّ».

- ومهملةً إن قُدِّر نحو: «يَبْتَدِئُ الـمُؤْمِنُ» أوِ «ابْتِدَائِي» باللَّام والإضافة اللَّتين للجنس في ضمن الفرد، غير مقيّدٍ بالبعضيَّة أوِ الكلِّيَّة، وبعضُ هذه الأوجه أظهر من بعضٍ[2] كما لا يخفى على البصير.

---

(١) وسيأتي تفصيل الكلام على شرح الملوي لبسملة الناظم، انظر: (ص: ٦٦).

(٢) قوله: (وبعض هذه الأوجه أظهر من بعضٍ) وجه ذلك: أنَّ الشَّخصيَّة بسبب كون المقام مقام بدء المصنِّف وحده أظهر من بقيَّة الاحتمالات، ثمَّ تليها الجزئيَّة؛ لأنَّها وإن احتملت بدء غير المصنِّف محتملةٌ لبدئه، ثمَّ تليها المهملة؛ لأنَّها وإن احتملت الكلِّيَّة والجزئيَّة محتملةٌ للشخصيَّة، فأبعدها الكلِّيَّة وذلك لأنَّ صحَّة الحكم على كثيرٍ مؤمنٍ بالبداءة بالبسملة تحتاج إلى تكلُّفٍ بأن يُراد كمال الإيمان أوِ الشَّأن. اهـ فتدبره. اهـ منه.

. . . .

حاشية الصبان

● وجوَّز بعضُهم أنْ تكون كلِّيَّة القضيَّة هنا ـ باعتبار إضافة «اسم» إلى الجلالة ـ استغراقيَّةً، وشخصيَّتُها باعتبارها عهديَّةً.

وأُورد عليه: أنَّ مدارَ الكلِّيَّة وغيرها على الموضوع لا على المجرور.

وأُجيب: بأنَّ المجرور موضوعٌ في المعنى[1]، ونَظرُ المنطقيِّ إلى المعنى لا اللَّفظ.

أقول: وعلى قياس اعتبار إضافة «اسم» في كلِّيَّة القضيَّة وشخصيَّتِها، تُعتبرُ في جزئيَّتِها وإهمالِها.

● **ثمَّ أقول**: لا يصحُّ أن تكون القضيَّة طبيعيَّةً، بأن يُرادَ الجنس من حيث هو:

- لا باعتبار الموضوع لفظاً؛ إذ لا يصحُّ أن يُراد من المؤمن ـ مثلاً ـ الجنسُ من حيث هو؛ لأنَّه لا يقعُ منه ابتداءً أو مصاحبةً أوِ استعانةً.

- ولا باعتبار إضافة «اسم»؛ إذ لا يصحُّ أن يُرادَ جنس الاسم من حيث هو؛ لأنَّه لا يَنطق به حتَّى يقعَ ابتدائةً أو مصاحبةً أو استعانةً.

● **واعلم** أنَّ لكلِّ نسبة قضيَّةٍ كيفيَّةٌ في نفس الأمر تُسمَّى: «مادَّةً وعنصراً»، ويسمَّى اللَّفظ الدَّالُّ عليها في القضيَّة الملفوظة، وحكمُ العقل بتكيُّف النِّسبة بها في القضيَّة المعقولة: «جهةً».

- **والكيفيَّات أربعٌ**:

(١) - **الضَّرورة** وهي: وجوب النِّسبة عقلاً.

(٢) - **والدَّوام** وهو: استمرارها عقلاً.

(٣) - **والإمكان** المُنقسم قسمين:

عامًّا وهو: سَلْب الضَّرورة عنِ الطَّرف المخالفِ للحكم.

وخاصًّا وهو: سَلْب الضَّرورة عنِ الطَّرف المخالفِ والطَّرف الموافق.

(٤) - **والإطلاق** وهو: تحقيق النِّسبة بالفعل.

- وقد قسَّموا القضيَّة[2] باعتبارها خمسة عشر قسماً هي المُوَجَّهَات:

---

(١) في النُّسخ المخطوطة الأخرى: زيادة (فالمعنى: «اسم الله تعالى أَبْتَدِئُ به»، ولهذا قال النُّحاة: المجرورُ مُخبرٌ عنه في المعنى) وهذه الزِّيادة أوردها الصَّبان في «رسالته الكبرى على البسملة» (ص: ١٢٩).

(٢) قوله: (وقد قسَّموا... إلخ) قال الشَّارح [أي: الملوي] في «شرح موجهاته»: ليس حَصْر الموجَّهات في عددٍ عقليًّا، بل هو جعليٌّ، فيمكن استخراج موجَّهاتٍ أُخر؛ ك: «الدَّائمة الضَّروريَّة» و«الممكنة اللَّا ضروريَّة». اهـ منه

. . . .

حاشية الصبان

الضَّروريَّات السَّبع: الضَّروريَّة المطلقة، والمشروطة العامَّة، والمشروطة الخاصَّة، والوقتيَّة المطلقة، والوقتيَّة اللَّا دائمة، والمنتشرة المطلقة، والمنتشرة اللَّا دائمة.

والدَّوائم الثَّلاث: الدَّائمة المطلقة، والعرفيَّة العامَّة، والعرفيَّة الخاصَّة.

والممكنتان: الممكنة العامَّة، والممكنة الخاصَّة.

والمطلقات الثَّلاث: المطلقة العامَّة، والوجوديَّة اللَّا دائمة، والوجوديَّة اللَّا ضَرورية، كما سيأتي بَسْطُهُ.

● **إذا عرفت ذلك، فكيفيَّة القضيَّة** ـ هنا ـ: إمَّا الإمكان عامًّا أو خاصًّا، وإمَّا الإطلاق لا غيرهما، فيصحُّ أن تكون من إحدى الممكنتين أوِ المطلقات الثَّلاث، بأن يُقال: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم» بالإمكان العامِّ، أو بالإمكان الخاصِّ، أو بالإطلاق العامِّ، أو بالإطلاق لا دائماً، أو بالإطلاق لا ضَرورةً، وتجويزُ بعضهم جَعلها من غير ذلك غيرُ مستقيم.

● **أمَّا على كون جملة البسملة إنشائيَّة**[1]:

فليست قضيَّةً بالكُلِّيَّة؛ لأنَّ القضيَّة هي الخبر، ومن أراد تحقيق خبريَّتها وإنشائيَّتها فليرجع إلى «رسالتنا الكبرى على البسملة»[2].

* * *

(١) قوله: (**أمَّا على كون جملة... إلخ**) هذا مقابل قوله في أوَّل القولة: (**فعلى كون جملتها خبرية... إلخ**). اهـ فتدبر. اهـ منه.

(٢) قوله: (**ومن أراد... إلخ**) حاصل ما ذكره هناك باختصار: أنَّ الباء:

- إن كانت للاستعانة أوِ المصاحبة فالمقدَّر ك: «أولِّف» خبر؛ لتحقُّق التَّأليف بدون ذكر «أولِّف»، ومتعلَّقه الَّذي هو الجارُّ والمجرور إنشاء؛ لعدم تحقُّق الاستعانة بالاسم والمصاحبة له بدون ذكر «بسم الله»، فهي على هذين الاحتمالين خبريَّة صدراً إنشائيَّة عجزاً.

- *وإن كانت للتعديَة متعلّقة بفضلة؛ نحو: «مبتدئاً» فهي كذلك؛* أي: خبريَّة صدراً إنشائيَّة عجزاً، وهو الفضلة مع ما تعلَّق بها من الجارِّ والمجرور؛ أي: لإنشاء الابتداء باسمه تعالى؛ أي: جعله أوَّلاً وبداية، أو متعلِّقة بعمدة؛ نحو: «أبتدئ» أو «ابتدائي»، فالمجموع إنشاء؛ أي: لإنشاء ما ذكر؛ أي: جعل اسمه تعالى أوَّلاً وبداية، فتدبره. اهـ كاتبه. وانظر: «الرِّسالة الكبرى على البسملة» (ص: ١٢٦).

حاشية الصبان

[الكَلَامُ عَلَى الحَمْدَلَة][1]

وأمَّا الحمدلة:

● فعلى كونها خبريَّةً تكون القضيَّة:

١ - **شخصيَّةً** إن جُعلت «أل» للعهد.

٢ - **وكلِّيَّةً** إن جُعلت للاستغراق.

٣ - **وجزئيَّةً** إن جُعلت للجنس في ضمن بعضٍ غير معيَّنٍ.

٤ - **ومهملةً** إن جُعلت للجنس في ضمن الفرد، غير مقيَّدٍ بالبعضيَّة أوِ الكلِّيَّة.

٥ - **أقول**: لا مانع من جعل القضيَّة ـ هنا ـ طبيعيَّةً بأن يُراد جنس الحمد من حيث هو.

ويصحُّ توجيه القضيَّة ـ هنا ـ بالإطلاق العامِّ، وبالإمكان بقسميه؛ إلَّا إن خُصَّ الحمدُ بـ «الحمد القديم» فالإمكان العامُّ، وبالإطلاق العامِّ وبالضَّرورة وبالدَّوام.

● **أمَّا على كونها إنشائيَّةً**؛ أي: لإنشاء الثَّناء بمضمونها، لا لإنشاء مضمونها حتَّى يشكل ـ كما سيأتي إيضاحه ـ، فليست قضيَّةً بالكلِّيَّة لِما مرَّ.

● **أقول**: بَقِيَ ههنا بحثٌ نفيسٌ، وهو أنَّ «أل» في الحمد:

- إن جُعلت للعهد، والمَعهودُ: «الحمد القديم فقط بقسميه: حَمده تعالى لنفسه، وحَمده لأصفيائه»، امتنع كون لام «لله» للملك؛ إذ شأن المَمْلُوك الحدوث.

- وإن جُعلت للعهد، والمَعهودُ: «ما مرَّ مع حَمد أصفيائه له»، أو لجنس الحمد القديم وجنس الحمد الحادث، أو لاستغراق أفرادهما:

فإن أُريد كلٌّ على حِدته: صحَّ كونها للملك بالنِّسبة للحادث، ولغيره بالنِّسبة للقديم.

وإن أُريد المجموع من حيث هو مجموعٌ: صحَّ كونها للملك؛ لأنَّ مجموع القديم والحادث حادثٌ، فاعرف ذلك.

❊ ❊ ❊

---

(١) وسيأتي تفصيل الكلام على شرح الملوي لحمدلة النَّاظم، انظر: (ص: ٧٦).

العالِم بالكلِّيَّات والجزئيَّات، الهادي العقولَ ....

حاشية الصبان

قوله: **(العالم بالكلِّيَّات والجزئيَّات)** من المعلوم أنَّ تَعليق الحُكم بالمشتقِّ يُؤذِن بعِلِّيَّة المشتقِّ منه، فتقتضي العبارة عِلِّيَّةَ «العِلم» لثبوت الحمد لله، ولا يخفى ما فيه:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ [ص/٢] من «الحمد»: «الحمدَ القديم»؛ بناءً على أنَّ المرادَ بـ «الحمد» ما يَشمله كما هو المتبادر، وليس ثبوته له معلَّلاً بـ «العالِم».

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص العِلم، بل لكونه الإله الحقَّ المنعمَ بجميع النِّعم، المتَّصفَ بالصِّفات الجميلة: العِلم وغيره.

ويُجابُ عنهما: بأنَّ المعلَّل ـ هنا ـ ليس نفس الحُكم الَّذي هو الثُّبوت المذكور، بلِ الثَّناءُ به.

● **فإنْ قُلت**: المحمودُ عليه لا يكون إلَّا اختياريًّا.

قلت: المراد بـ «الاختياريِّ»: ما يشمل الاختياريَّ حُكماً، وهو: «ما له دخلٌ مَّا في صُدور فعلٍ اختياريٍّ ولو بالشَّرطيَّة»، فدخل فيه: ذاتُ الله تعالى، وجميعُ صفاته.

● **والكلِّيَّات** جمع: «كُلِّيٍّ»؛ نسبةً إلى الكُلِّ، من نسبة الجزء إلى كلِّه، فإنَّ الكلِّيَّ كـ: «ماهيَّة الإنسان» جزءٌ من حقيقة فرده كـ: «زيدٌ»؛ إذ حقيقته: الماهيَّةُ الإنسانيَّةُ مع التَّشخُّص.

● **والجزئيَّات** جمع: «جُزْئِيٍّ»؛ نسبةً إلى الجزء، من نسبة الكلِّ إلى جزئه، ومنَ الجزئيَّات: ذات الله تعالى، وإنْ كان لا يُطلق عليها اسم الجزئيِّ تأدُّباً؛ إذِ المراد بالتَّصوُّر في تعريف الجزئيِّ: التَّصوُّر ولو بوجهٍ.

● وفي قوله: «والجزئيات» ردٌّ على الفلاسفة الَّذين «يُنكرون عِلم الله بالجزئيَّات»، كما «ينكرون حَشْر الأجساد»، ويقولون بـ: «قِدَم العالَم»، وقد كفَّروهم بهذه الثَّلاثة، لكنْ أوَّلَ بعضُ المحقِّقين كلامَهم في المسائل الثَّلاثة بما يُخرجُهم منَ الكفر، وجَلْبُ ذلك يَطُول.

قوله: **(الهادي العقولِ)** بجرِّ «العقول» على الإضافة، ونصبِها على المفعوليَّة.

● **والهداية**: «الدَّلالة»، وتتعدَّى إلى المفعول الثَّاني بـ «إلى» و«اللَّام»، ولا يلزم من كونها بمعنى الدَّلالة أن تتعدَّى تعديتها، فلا يُقال: إنَّ الدَّلالة تتعدَّى بـ «على».

ـ ثمَّ تارةً يُراد منها: مطلق الدَّلالة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، وتارةً يُراد: الموصلة[1]؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

● والأنسبُ أن يُراد بـ «العقول»: النُّفوس؛ لأنَّها المدركة حقيقةً و«العقول» آلات، أو يقدَّر مضاف؛ أي: ذوي العقول.

---

(١) الكلام هنا على حذف موصوف؛ أي: الدَّلالة الموصلة.

إلى حلِّ صِعَاب المَعقول بطُرُق اكتساب التَّصوُّرات والتَّصديقات، . . . .

حاشية الصبان

- و«أل» فيه: جنسيَّةٌ، أو عهديَّةٌ والمعهودُ عقول العلماء، لا استغراقيَّة؛ لئلَّا يُنافيه قوله: «إلى حلِّ. . . إلخ»؛ إذ لم يهدِ كلَّ عقلٍ إلى ذلك.

قوله: (إلى حلِّ صِعَاب المَعقول) الحلُّ مصدر: «حَلَّ يَحُلُّ» بالضَّمِّ بمعنى: الفَكِّ؛ أمَّا «يَحِلُّ» ضدَّ: يَحْرُم فبالكسر، وأمَّا «يَحِلُّ» بمعنى: ينزل فبالضَّمِّ والكسر، وبهما قُرِئ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١].

● **ففي الكلام**: «استعارةٌ تصريحيَّةٌ أصليَّةٌ» إذا شبَّه التَّسهيل بالفكِّ، أو: «مكنيَّةٌ» إذا شبَّه صعاب المعقول بالحبال المعقَّدة تشبيهاً مضمراً في النَّفس، وجعل الحلَّ تخييلاً.

● وإضافة «صعاب» إلى «المعقول» على معنى «مِن» التَّبعيضيَّة، أو على معنى «لام» النِّسبة؛ أيِ: الصِّعاب المنسوبة للمعقول من نسبة الجزء للكلِّ، أو على معنى «في» بجعل «المعقول» ظرفاً مجازاً من ظرفيَّة الجزء في الكلِّ.

● والمراد بـ«المعقول»: ما قابل المنقول، وهو: «المُدرَكُ بالعقل من غير مدخليَّة النَّقل»، وربَّما يُسمَّى به خصوص المنطق، وإرادتُه ـ هنا ـ تُورث ركاكةً مع قوله: «بطرق. . . إلخ»، كما يظهر بأدنى تأمُّلٍ.

قوله: (بطُرُق اكتساب التَّصوُّرات والتَّصديقات) «الباء» للآلة متعلِّقةٌ بـ«حلِّ»، **والطُّرق** جمع: «طَرِيقٍ»؛ يُذكَّر ويُؤنَّث.

● وجَمَعَ التَّصوُّر والتَّصديق مع أنَّهما مصدران لاختلاف النَّوع؛ **إذِ التَّصوُّر**: يكون تصوُّر موضوعٍ، ويكون تصوُّر محمولٍ، ويكون تصوُّر نسبةٍ بدون إذعانٍ لها على ما سيأتي، **والتَّصديق**: يكون تصديقاً بنسبةِ قضيَّةٍ حمليَّةٍ، ويكون تصديقاً بنسبةِ قضيَّةٍ شرطيَّةٍ، إلى غير ذلك.

● وجَمَعَ «الطَّريق» ـ مع أنَّ اكتساب التَّصوُّرات بطريقٍ واحدٍ وهو القول الشَّارح، واكتساب التَّصديقات بطريقٍ واحدٍ وهو القياس، فهما طريقان ـ:

- إمَّا لأنَّه كثيراً ما يُراد بالجمع ما فوق الواحد لا سيَّما في هذا الفنِّ.

- وإمَّا لأنَّه اعتبر تعدُّد أنواع كلٍّ مِنَ الطَّريقين وأفراده.

- وإمَّا لأنَّه أراد بـ«الطُّرق»: هذين الطَّريقين ومبادئهما، فمبادئ القول الشَّارح الكلِّيَّات الخمس، ومبادئ القياس القضايا.

● ثمَّ استعمال الطُّرُق فيما ذكر مجازٌ بالاستعارة؛ لأنَّها حقيقةٌ في المحسوسات.

❊ ❊ ❊

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ ....

حاشية الصبان

[الكَلَامُ عَلَى التَّصْلِيَةِ]

قوله: **(والصَّلاة والسَّلام)** إن جعلت هذه الجملة خبريَّةً لفظاً إنشائيَّةً معنًى، وجعلت «جملة الحمد» كذلك، فلا كلام في صحَّة العطف.

- وكذلك إن جُعلتا خبريَّتين لفظاً ومعنًى؛ لحصول المقصود منهما على هذا التَّقدير أيضاً؛ أمَّا «جملةُ الحمد» فلأنَّ الإخبار بمضمونها من جملة أفراد الحمد؛ إذ هو وصفٌ بجميلٍ، وأمَّا «جملةُ الصَّلاة والسَّلام» فَلِمَا قاله بعضُهم من: أنَّ المقصودَ بها التَّعظيمُ لا حقيقة الدُّعاء، وهو حاصلٌ بالإخبار بمضمونها.

- أمَّا إذا جُعلتا متخالفتين، ففي صحَّة العطف الخلافُ الجاري في عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، **والمنعُ** رأيُ البيانيِّين، وابنِ مالكٍ[1]، وابنِ عُصْفُور[2] ناقلاً له عنِ الأكثرين، **والجوازُ** رأي الصَّفَّار[3] وجماعةٍ آخرين، فالأَوْلى حينئذٍ جعلُ «الواو» استئنافيَّةً؛ لأنَّها تدخل على الاسميَّة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، كما تدخل على المضارع في نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥]، وإنْ قَصَرَها بعضُهم على الثَّاني.

والعُدُول إلى الصَّلاة؛ لِمَا في التَّصلية من الإيهام، وإلى السَّلام لمشاكلة الصَّلاة.

والأنسبُ أنَّ «أل» فيهما للعهد، والمعهودُ: الصَّلاةُ والسَّلامُ الأكملان.

قوله: (على سيِّدنا محمَّدٍ) أي: كائنان على سيِّدنا محمَّدٍ، فالخبرُ لمجموع المتعاطفين، **ويحتملُ**:

١ - أنَّه للأوَّل، وخبرُ الثَّاني محذوفٌ؛ لدلالة خبر [ص/٣] الأوَّل عليه، فتكون جملة الثَّاني وخبره المحذوف معترضةً بين الأوَّل وخبره.

٢ - أو للثَّاني، وخبرُ الأوَّل محذوفٌ؛ لدلالة خبر الثَّاني عليه، فتكون «الواو» بينهما عاطفةً جملةً على جملةٍ.

---

(١) محمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيَّاني (٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ)، أحد الأئمة في علوم العربية، له: «الألفية»، و«تسهيل الفوائد» في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٣٣).

(٢) علي بن مؤمن بن محمَّد الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٥٩٧هـ - ٦٦٩هـ)، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، له: «المقرب» في النحو، و«الممتع» في التَّصريف. انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٢٧).

(٣) قاسم بن علي بن محمَّد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، الشهير بالصَّفَّار (. . . - بعد ٦٣٠هـ)، عالم بالنحو، له: «شرح كتاب سيبويه» في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ١٧٨).

الجامع لأجناس الكمالات والفَضائل، ....

حاشية الصبان

وأَوْلى هذين الاحتمالين أوَّلهما؛ لأنَّ الحذف أَلْيَق بالأواخر.

ولا يخفاك تقريرُ الاستعارة التَّبعيَّة في «على».

● **والسَّيِّد** «فَيْعِل» - فياؤه الأُوْلى السَّاكنة زائدةٌ، والثَّانية المتحرِّكة أصليَّةٌ منقلبةٌ عن «واو»؛ لاجتماعها مع «الياء» وسَبْق إحداهما بالسُّكون - من: «سَاد يَسُود» إذا فاق شرفاً.

● **ومحمَّد**: بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، وقولهم: «المبدلُ منه في نيَّة الطَّرح» أغلبيٌّ كما قاله جماعةٌ، أو من حيث العمل لا المعنى كما قاله آخرون، أو معناه كما قاله الدَّمَامِينيُّ[1] أنَّ البدل مستقلٌّ بنفسه لا مُتمِّمٌ لمتبوعه كالنَّعت والبيان.

قوله: (الجامعِ لأجناس الكمالات والفَضائل) نعتٌ لـ «محمَّد» لا لـ «سيِّدنا»؛ لئلَّا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النَّعت، مع أنَّه يُقدَّم على جميع التَّوابع عند اجتماعها على الصَّحيح.

● «والجنس، والنَّوع، والصِّنف، والضَّرب، والقِسم» بمعنًى واحدٍ لغةً، ولمَّا تغايرت الثَّلاثة الأُوَل عُرفاً؛ فكان الأوَّل أعمَّ من الثَّاني، والثَّاني أعمَّ من الثَّالث ذكرها الشَّارح على هذا التَّرتيب؛ تقديماً للأعمِّ فالأعمِّ؛ كما تقول: «حَيَوَانٌ إِنْسَانٌ زِنْجِيٌّ».

● **والكمالات** جمع: «كَمَالٍ»، وهو: «المزيَّة» - أعمُّ من أن تكون قاصرةً - وهي الَّتي تتحقَّق وإن لم يتعدَّ أثرُها للغير كـ: «العِلم»، أو متعديةً وهي الَّتي لا تتحقَّق إلَّا بتعدِّي أثرها للغير كـ: «الكرم»، وتُسمَّى الأُولى: «فضيلةً» وجمعُها: فضائل، والثَّانية: «فاضلة» وجمعُها: فواضل.

- فعطفُ «الفضائل» على «الكمالات» من عطف الخاصِّ على العامِّ؛ للسَّجع، أو لكَثْرة الفضائل على الفواضل.

- وظاهرٌ أنَّ تسمية الأُولى: «فضيلةً»، والثَّانية: «فاضلة» مجرَّدُ اصطلاحٍ، وإلَّا فكلٌّ منَ الاسمين منَ: «الفَضْل»، وهو: الزِّيادة، فكلُّ صفةٍ زائدةٍ على محلِّها تَستحقُّ لغةً أن تُسمَّى: فضيلةً وفاضلةً.

- والمرادُ بـ«جمعه أجناس الكمالات»: اتِّصافُهُ بالفرد الأعلى من كلِّ جنسٍ منها.

فإن قُلت: الكمالات جمعُ قِلَّةٍ، فلا يدلُّ على ما فوق العشرة.

---

(١) محمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمَّد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدَّمَامِيني (٧٦٣هـ - ٨٢٧هـ)، عالم بالشريعة وفنون الأدب عالم بالنحو، له: «تحفة الغريب» شرح مغني اللبيب في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٥٦).

المُخْتَارِ من أفضل الأنواع ....

حاشية الصبان

قُلت: القِلَّةُ والكَثْرةُ إنَّما يُعتبران في نكرات الجموع دون معارفها؛ كما صرَّح به غير واحدٍ من المحقِّقين؛ منهم: شيخ الإسلام زكريا[1] في شرحه على «البخاري»[2] في كتاب الإيمان عند قوله ﷺ: «**آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**»[3]، فمعارفُ الجموع صالحةٌ للقِلَّة والكَثْرة.

وفي كلام الشَّارح نوعٌ من البديع[4]، وهو بناءُ السَّجع أوِ النَّظم على رَوِيَّين، ومنه في النَّظم قول الحريري[5]: [6] [من الكامل]

يَـا خَـاطِـبَ الـدُّنْـيَـا الـدَّنِـيَّـةِ إِنَّـهَـا ... شَـرَكُ الـرَّدَى وَقَـرَارَةُ الْأَكْـدَارِ

دَارٌ مَـتَـى مَـا أَضْـحَـكَـتْ فِـي يَـوْمِـهَـا ... أَبْـكَـتْ غَـداً بُـعْـداً لَـهَـا مِـنْ دَارِ

قوله: (**المُخْتَار**) هو ـ هنا ـ اسم مفعولٍ، فألِفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ مفتوحةٍ؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وإن كان يجيء اسم فاعلٍ أيضاً، فألِفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ مكسورةٍ لِمَا مرَّ.

وقوله: (**من أفضل الأنواع**) أي: من أفراد أفضل الأنواع؛ إذِ المختار فردٌ، فيكون المختار منه أفراداً.

● وأفضلُ الأنواع هو النَّوع الإنسانيُّ على مذهب جمهور أهل السُّنَّة، خلافاً للمُعْتَزِلَة وبعض أهل السُّنَّة في تفضيلهم النَّوْعَ المَلَكِيَّ، وإن اتَّفق الجميع ما عدا الزَّمَخْشَرِيّ[7] ـ على ما يتبادر من «كشَّافه» من أفضليَّة جبريل ـ على أفضليَّة النَّبيِّ ﷺ على سائر المخلوقات.

---

(١) زكريا بن محمَّد الأنصاري المصري الشَّافعيُّ، أبو يحيى شيخ الإسلام (٨٢٣هـ - ٩٢٦هـ)، قاض مفسر، من حفَّاظ الحديث، له: «المطلع» شرح إيساغوجي في المنطق، «منحة الباري بشرح صحيح البخاري». انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٤٦).

(٢) انظر: «منحة الباري بشرح صحيح البخاري» (١/ ١٥٥).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٧) من حديث أنس ﷺ.

(٤) ويسمَّى: التشريع. انظر: «مختصر المعاني» (ص: ٤٠٦).

(٥) القاسم بن علي بن محمَّد بن عثمان، أبو محمَّد الحريري البصري (٤٤٦هـ - ٥١٦هـ)، الأديب الكبير، له: «المقامات»، «ملحة الإعراب» في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ١٧٧).

(٦) البيتان للحريري في «شرح مقامات الحريري» (٣/ ٩٥) وهو في المقامة الثَّالثة والعشرين.

(٧) محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم (٤٦٧هـ - ٥٣٨هـ)، من أئمَّة العلم بالدِّين والتَّفسير واللُّغة والآداب، له: «الكشَّاف» في التفسير، «المفصَّل» في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٧٨).

وأشرف أَصْنَاف الأَرُومَات والقبائل، وعلى آله وأصحابه ....

حاشية الصبان

● و«أل» في «الأنواع» للاستغراق، وتفضيلُ الكامل على النَّاقص إنَّما يكون نقصاً إذا فُضِّل عليه بخصوصه، أمَّا إذا فُضِّل عليه في ضمن عامٍّ فلا ـ كما هنا ..

● ولـمَّا كان لا يلزمُ من اختياره من بين أفراد أفضل الأنواع أشرفيَّةُ أصله وقبيلته قال: (**وأشرف... إلخ**)، وإضافة «أَصْنَاف» إلى ما بعدها للبيان.

- **والأَرُومَات** جمع: «أُرُومَةٍ» كـ: سهولة، وهي: «الأصل»، **والقبائل** جمع: «قَبِيلَةٍ»، وهي: «الجماعة أصلُهم واحدٌ».

- وفي كلامه تلميحٌ إلى قوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ**»[1]، ولم يقل: «مِنْ خِيَار» مرَّةً رابعةً ليوافق ما قبله؛ لكراهتهم تكرار اللَّفظ فوق ثلاث مرَّاتٍ.

قال الإمام ابن تَيميَّة[2]: وقد أفاد الخبر أنَّ العرب أفضلُ من العجم، وأنَّ قريشاً أفضلُ من العرب، وأنَّ بني هاشمٍ أفضلُ من قريشٍ، وأنَّ المصطفى ﷺ أفضلُ من بني هاشمٍ، فهو أفضل النَّاس نسباً ونفساً، وليس فضلُ العرب فقريشٍ فبني هاشمٍ بمجرَّد كون النَّبيِّ منهم وإن كان هذا من الفضل، بل هم في أنفسهم أفضل، وبذلك يثبت للنَّبيِّ ﷺ أنَّه أفضل نسباً ونفساً، وإلَّا لزم الدَّور؛ كذا ذكره المُنَاوِي[3][4].

قوله: (**وعلى آله وأصحابه**) إن أُريد بـ «الآل»: مَنْ تحرم عليهم الزَّكاة ـ وهم مؤمنو بني هاشمٍ وبني المطلب عند إمامنا الشَّافِعيِّ، ومؤمنو بني هاشمٍ فقط عند الإمام مالك ـ كان بين «الآل» و«الأصحاب» عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فعطفُهم على «الآل» لإدخال الصَّحب الَّذين ليسوا بآل كـ: أبي بكرٍ، وعمر، وعثمان.

● وإن أُريد بـ«الآل»: أتقياء الأمَّة أو جميع أمَّة الإجابة، كما هو الأنسب في مقام الدُّعاء ـ على ما قالوا ـ كان بينهما العموم والخصوص المطلق [ص/ ٤]، فالعطفُ لشرف الأصحاب.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٧٦)، والترمذي في «السنن» (٣٦٠٦)، من حديث واثلة بن الأسقع.

(٢) أحمد بن عبد الحليم الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدِّين ابن تيمية (٦٦١هـ - ٧٢٨هـ)، له: «نقض المنطق»، «الفتاوى». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ١٤٤).

(٣) محمَّد عبد الرؤوف الحدادي ثم المناوي القاهري، زين الدين (٩٥٢هـ - ١٠٣١هـ)، من كبار العلماء بالدين والفنون، له: «فيض القدير شرح الجامع الصغير»، «شرح الشمائل للترمذي». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٠٣).

(٤) انظر: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (٢/ ٢١٠).

ذوي العقول الزَّكيَّة وصَائِبي الأنظار، ....

حاشية الصبان

وإنَّما قُلتُ: «على ما قالوا»؛ لأنَّ المرضي عندي أن لا يُطلق القول بأنْسبيَّة إرادة أمَّة الإجابة في مقام الدُّعاء، بلِ التَّفصيلُ بحسب ذلك الدُّعاء:

- فإن كان حالُه يُناسب إرادة أهل بيته حُمل «الآل» عليهم؛ كما في قولك: «اللَّهم صلِّ على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله الَّذين أَذْهَبت عنهم الرِّجس وطهرتهم تطهيراً».

- وإن كان يُناسب إرادة الأتقياء حُمل عليهم؛ كما في قولك: «اللَّهم صلِّ على محمَّدٍ وعلى آله الَّذين جَمَّلْتَهم بالتَّقوى وحَفِظتهم منَ المعاصي».

- وإن كان يُناسب إرادة أمَّة الإجابة حُمل عليهم؛ كما في قولك: «اللَّهم صلِّ على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله»، أو: «وعلى آله الَّذين شرَّفتهم باتِّباعه».

قوله: (**ذوي العقول الزَّكيَّة**) الأحسن أنَّه صفةٌ لـ «الآل والأصحاب»، وأنَّ المراد بـ«العقول»: النُّفوس؛ لأنَّها المخاطبةُ والمدركةُ حقيقةً، ولاستلزام زكاء النُّفوس زكاء العقول دون العكس؛ لأنَّ ميل النَّفس إلى الشَّهوات وميل العقل إلى الكمالات؛ لكن إن أُريد بـ «الآل»: أتقياء الأمَّة كان المراد بـ «الزَّكيَّة»: النَّامية أوِ الطَّاهرة من دنس المعاصي، وإن أُريد به: أمَّة الإجابة كان المراد النَّامية أوِ الطَّاهرة من دنس الكفر.

قوله: (**وصَائِبي الأنظار**) الإضافة على معنى «في»؛ أي: الصَّائبين في أنظارهم؛ يُقال: «صَابَ وأَصَابَ»؛ أي: وافق الواقع، **والأنظار** جمع: «نَظَرٍ»، وسيأتي.

وفي نسخةٍ: «وصوائب الأنظار» على أنَّ الإضافة من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، والمعطوف عليه على النُّسخة الأُولى: «ذوي»، وعلى النُّسخة الثَّانية: «العقول».

فإن قلت: في إضافة الصِّفة إلى الموصوف إضافة الشَّيء إلى نفسه؛ لأنَّ الصِّفةَ عينُ الموصوف.

قلت: المُتَّجه عندي جوازُها؛ نظراً إلى تغايرهما بدلالة الصِّفة على ما لم يدلَّ عليه الموصوف من المعنى القائم به، على أنَّه قد نَقل ياسين[1] أنَّ العلامة ابن عَرَفة[2] قال: إنَّ الحقَّ مذهبُ

---

(١) ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي (. . . - ١٠٦١هـ)، شيخ عصره في علوم العربية، له: «حاشية على الخبيصي» في المنطق، «حاشية على الألفية». انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ١٣٠).

(٢) محمَّد بن محمَّد ابن عرفة الورغمي، أبو عبد الله (٧١٦هـ - ٨٠٣هـ)، إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، له: «المختصر الكبير» في الفقه، «المختصر الشامل» في التوحيد. انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٤٢).

وعلى التَّابعين ومَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ من ذوي الأنوار وبدائع ....

حاشية الصبان

الكوفيِّين من جواز إضافة الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف اللَّفظ، ومنها قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. اهـ

وقولهم: «من إضافة الصِّفة إلى الموصوف»؛ أي: ما كان صفةً إلى ما كان موصوفاً، أوِ المراد الصِّفة والموصوف بالمعنى اللُّغويِّ، فلا يَرِد أنَّ النَّعت لا يتقدَّم على المنعوت ولا يُضاف إليه.

قوله: (**وعلى التَّابعين**) هم المُجتمعون بالصَّحابة ولو يسيراً، أو بدون روايةٍ على الأصحِّ عند المحدثين.

وقوله: (**ومَنْ تَبِعَهُم**) ضميره يرجع إلى «التَّابعين» فقط على الأقرب، والمرادُ بـ «مَنْ تَبِعَهُم»: مَنْ عمل عملهم وإن لم يكن على عقبهم.

● و«الباءُ» في (**بإحسانٍ**) بمعنى «في»، والمُراد بـ«الإحسان»: العمل الصَّالح؛ الإيمان وغيره من الطَّاعات، أوِ الإيمان فتدخل عُصاة المؤمنين.

والأوَّل أنسب بتبيينهم بقوله: «من ذوي الأنوار وبدائع الأسرار» وإن أمكن أن يُراد: أنوار وأسرار الإيمان، والثَّاني أنسب بمقام الدُّعاء؛ لكن إن أُريد بـ «الآل»: جميع أمَّة الإجابة لم يَحسن أن يُراد بمَن تبع التَّابعين ما يشمل عُصاة المؤمنين؛ لدخول مَن تبعهم حينئذٍ في «الآل»، ولا وجه لتخصيصهم بالذِّكر ثانياً؛ كما أنَّه إذا أُريد بـ «الآل»: أتقياء الأمَّة لم يَحسن أن يُراد بـ «مَنْ تَبِعَهُم»: مَن تبعهم في الأعمال الصَّالحة لِمَا ذكر، فافهم.

● و(**الأنوار**) جمع: «نُورٍ»، وهو بمعنى: الضِّياء والضَّوء لغةً، وقال أهل الهيئة: النُّور ما كان عرضيًّا كـ: نور القمر، فإنَّه عارضٌ له منَ الشَّمس بمقابلتها له، وانطباع ضوئها فيه؛ لشدَّة صقالته، والضَّوء والضِّياء ما كان ذاتيًّا كـ: ضوء الشَّمس وسائر الكواكب، وممَّا استدلُّوا به قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

● و(**البدائع**) جمع: «بَدِيعٍ»؛ «فَعِيل» بمعنى «مُفْعِل»، وهو: «المخترع لا على مثالٍ سابقٍ»، ويأتي بمعنى اسم الفاعل أيضاً ومنه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، ويُطلق البديع على الزِّقِ، ومنه الحديث: «**إِنَّ تِهَامَةَ كَبَدِيعِ الْعَسَلِ حُلْوٌ أَوَّلُهُ حُلْوٌ آخِرُهُ**»[١] شبَّهها بـ «زِقِّ العسل»؛ لأنَّه لا يتغيَّر بخلاف اللَّبن؛ قاله في «المختار»[٢].

---

(١) لم أجده بهذا اللَّفظ.

(٢) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ١٨).

الأسرار؛ أمَّا بعدُ:

حاشية الصبان

• و(الأسرار) جمع: «سِرٍّ»، ويأتي لمعانٍ؛ المناسب منها هنا: الشَّيء الَّذي يُكتم لعزَّته وحُسنه.

• وإضافة «بدائع» إلى «الأسرار»: إمَّا بمعنى «من»، أو من إضافة الصِّفة للموصوف.

❊ ❊ ❊

[الكلام على «أَمَّا بَعْدُ»]

قوله: **(أمَّا بعدُ)** بنصب الظَّرف على نيَّة لفظ المضاف إليه؛ أي: إرادته وملاحظته.

وبناؤه على الضَّمِّ على نيَّة معناه؛ أي: إرادة مدلول المضاف إليه وملاحظته، مع قطع النَّظر عن لفظه وعدم ملاحظته، وإنَّما بُني في هذه الحالة؛ لشبهه بأحرف الجواب في الاستغناء بها عنِ اللَّفظ الَّذي بعدها، ولـمَّا انتفى هذا الاستغناء في الحالة الأُولى ـ لأنَّ اللَّفظ المنويّ كالثَّابت ـ لم يبنَ فيها الظَّرف؛ هذا ما يظهر لي في معنى نيَّة اللَّفظ ونيَّة المعنى، وفي وجه البناء في الحالة الثَّانية دون الأُوْلى، ولعلَّه أقرب ممَّا لغيرنا، فتأمَّل.

وإنَّما كان بناؤه على حركةٍ؛ لِيُعْلَم أنَّ له أصالةً في الإعراب، وللتَّخلُّص من التقاء السَّاكنين، وإنَّما كانت الحركة ضمَّةً؛ لتكمل له جميع الحركات، ولتخالف حركة بنائه حركة إعرابه.

• والأَوْلى كون الظَّرف متعلِّقاً بالجزاء وهو «أقول» المحذوف، والمعنى: «مهما يكن من شيءٍ، فأقول بعد ما تقدَّم: إنِّي كنت... إلخ»؛ لإطلاق الشَّرط حينئذٍ، وعدم تقييده بهذه البعديَّة بخلاف ما إذا جُعِل متعلِّقاً بالشَّرط، والمعلَّق على شيءٍ مطلقٍ [ص/ ٥] أقوى تحقُّقاً منَ المعلَّق على مقيَّدٍ، ولأنَّ تقييد القول المجعول جزاءً بهذه البعديَّة أدلُّ على امتثال طلب البدء بالبسملة والحمدلة من تقييد الشَّرط بها.

• وإنَّما قُدِّر القول؛ لوجوب استقبال الجزاء بالنِّسبة إلى الشَّرط، وكون الشَّارح شرح كتاب «السُّلَّم» أمرٌ مضى فكيف يُعلَّق على مستقبلٍ وهو الشَّرط، ولأنَّ مضمون الجزاء هنا ـ وهو كونه شرح فيما مضى كتاب «السُّلَّم» ـ أمرٌ ثابتٌ؛ سواءٌ صدر منه في هذا الشَّرح المختصر التَّسمية فما بعدها أو لا، فما معنى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هنا؛ بناءً على المختار من تعليق الظَّرف بالجزاء، لكن قال الفاضل الرُّودَانِي[1] في حاشيته على «التَّصريح»: إنَّما يحتاج إلى ما ذكر لو كان الشَّرط هنا للتَّعليق، لكن قد مرَّ أنَّه لمجرَّد الاستلزام والرَّبط. اهـ

(١) محمَّد بن سليمان الرّوداني، شمس الدين، أبو عبد الله: (١٠٣٧هـ - ١٠٩٤هـ)، محدِّث مغربي مالكي، عالم بالفلك، رحال، له: «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» في الحديث. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ١٥١).

فإنِّي قد كنتُ شرحت فيما مضى كتاب «السُّلَّم» ....

حاشية الصبان

● بقي أنَّه يُعكِّر على تقدير القول تصريح الأُشْمُونِي[١] في شرح قول ابن مالك:

وَحَــذْفُ ذِي الـفَـا قَـلَّ فِـي نَـثْـرٍ... إلـخ

بوجوب حذف الفاء مع حذف القول[٢].

ويُجابُ: بأنَّه غير متَّفق، ففي «المغني» و«الهمع» حكاية قولٍ بوجوب ذكر «الفاء» في الاختيار حتَّى مع حذف القول، وأنَّ الجزاء في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾... الآية [آل عمران: ١٠٦]: ﴿فَذُوقُواْ﴾؛ أي: فيقال لهم: ذوقوا[٣].

* * *

[الكلام على باقي ألفاظ المقدِّمة]

قوله: (فإنِّي... إلخ) توطئةٌ لبيان السَّبب الحامل على تأليف هذا الشَّرح المختصر الآتي في قوله: «ثمَّ رأيت... إلخ».

والتَّأكيدُ ـ هنا ـ لشرف الخبر، أو لتنزيله منزلة المشكوك فيه، أوِ المنكر؛ تواضعاً منَ الشَّارح حيث استصغر نفسه عن أن يكون شَرَح كتاب «السُّلَّم» الشَّرح الموصوف بما يأتي، وجعل ذلك منه حقيقاً بأن يُشكَّ فيه أو ينكر، فأكَّد لذلك.

قوله: (قد كنت شرحت فيما مضى) أَقْحَم «كنت» المتوغِّلة في المضي؛ لئلَّا يُتوهَّم لو اقتصر على «شرحت» أنَّ «شرحت» بمعنى: أشرح؛ على حدِّ: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]. وقوله: «فيما مضى» تأكيدٌ، أو للإشعار ببُعد زمن ذلك «الشَّرح الكبير»، لاستعماله عُرفاً لذلك.

قوله: (كتاب «السُّلَّم») من إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ، وهي الإضافة الَّتي للبيان، **وأمَّا البيانيَّة** فهي: «الَّتي بين مُتضايفَيها عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ»، وهو مجرَّد اصطلاحٍ، مع أنَّ منهم مَن لا يُفرِّق بينهما.

---

(١) علي بن محمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني (٨٣٨هـ - نحو٩٠٠هـ)، نحوي، من فقهاء الشافعية، له: «شرح الألفية» في النحو، «نظم إيساغوجي» في المنطق. انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٩).

(٢) «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (٣/ ٦٠٥) وننقل عبارته ليتضح جواب الصَّبَّان؛ ونصُّها: لا تحذف هذه الفاء إلَّا إذا دخلت على قولٍ قد طرح استغناء عنه بالمقول، فيجب حذفها معه؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ أي: فيقال لهم أكفرتم. اهـ

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٦٨)، «همع الهوامع» للسيوطي (٢/ ٤٨٠).

شرحاً بديع الإتقان، مُشتملاً على فَرَائِد التَّحقيقات ....

حاشية الصبان

– أو من إضافة المُسمَّى إلى الاسم.

قوله: **(شرحاً بديع الإتقان)** مصدرٌ مُبيِّنٌ للنَّوع إن أُريد به المعنى المصدريُّ، ومنصوبٌ بنزع الخافض - أي: بالفعل عند نزع الخافض - إن أُريد به الألفاظ المخصوصة الدَّالَّة على المعاني المخصوصة؛ أي: بشرح، وهذا أنسب بالأوصاف الآتية، وكون النَّصب بنزع الخافض سماعيًّا غير متَّفقٍ عليه؛ كما بيَّنته في «حاشية الأشموني»[1].

● **والإتقان**: «الإحكام»، وإضافةُ «بديع» إلى «الإتقان» من إضافة الصِّفة المشبَّهة إلى مرفوعها؛ كـ: «حَسَنِ الوَجْهِ».

– وأمَّا رفع «الإتقان» على الفاعليَّة لـ«بديع»، ونصبُهُ على التَّشبيه بالمفعول به، فيمنع منهما الرَّسم؛ لاقتضائهما تنوين «بديع»، وتنوينُ المنصوب يُرسم أَلِفاً، ولا ألف هنا، مع أنَّ الرَّفع قبيحٌ والنَّصب ضعيفٌ؛ كما بُيِّن في محلِّه.

قوله: **(مُشتملاً على فَرَائِد التَّحقيقات)** **الفَرَائِد** جمع: «فَرِيدَةٍ»، وهي: «الدُّرَّة الثَّمينة المفردةُ بظرفٍ لنفاستها». **والتَّحقيقات** جمع: «تَحْقِيقٍ»؛ يُطلق بمعنى: «ذِكْر الشَّيء على الوجه الحقِّ»، وبمعنى: «إثبات الشَّيء بدليلٍ».

● ثمَّ يُحتمل أن يكون باقياً على معناه المصدريِّ، وأن يكون بمعنى اسم المفعول؛ أي: الأحكام المحقَّقة، وعلى كلٍّ يُحتمل أنَّ الإضافة في «فَرَائِد التَّحقيقات» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، أو للبيان، أو على معنى «مِنْ» التَّبعيضيَّة، فيكون في «فَرَائِد» استعارةٌ مصرَّحةٌ حيث شبَّه أحاسن التَّحقِيقات بالفرائد.

– ويُحتمل على بقاء «التَّحقيق» على معناه المصدريِّ أنَّ الإضافة من إضافة المتعلَّق [ص/٦] - بالفتح - إلى المتعلِّق - بالكسر - على معنى «مِنْ» الابتدائيَّة؛ أي: الأحكام الحاصلة مِنَ التَّحقيقات، وفي «فَرَائِد» على هذا أيضاً استعارةٌ مصرَّحةٌ حيث شبَّه تلك الأحكام بالفرائد.

● ثمَّ إنْ أُريد بـ«الشَّرح»: الألفاظ، وبـ«فَرَائِد التَّحقيقات»: الأحكام المحقَّقة، كان من اشتمال الدَّالِّ على المدلول.

– وإنْ أُريد بـ«الشَّرح»: الألفاظ، وأُبقيت «التَّحقيقات» على معناها المصدريِّ، ولم تُجعل إضافة «الفرائد» إليها من إضافة المتعلَّق - بالفتح - إلى المتعلِّق - بالكسر -، كان من اشتمال آلة الشَّيء عليه.

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٤).

ونِكَات التَّدقِيقات وبدائع العِرْفَان، وذلَّلتُ فيه ....

حاشية الصبان

- وإنْ أُبقِي «الشَّرح» على معناه المصدريِّ، وأُريد بـ «فَرَائِد التَّحقيقات»: الأحكام المحقَّقة، كان من اشتمال الشَّيء على مدلول آلته.

- وإنْ أُبقِي «الشَّرح» على معناه المصدريِّ، وأُبقيت «التَّحقيقات» على معناها المصدريِّ، كان من اشتمال الكلِّ على الأجزاء؛ وعلى هذا يُقاس الأمر فيما يأتي، والاشتمال على جميع ما تقدَّم معنويٌّ لا حسِّيٌّ.

قوله: (ونِكَات التَّدقِيقات) **النِّكات** جمع: «نُكْتَةٍ» - بالضَّمِّ -، وهي في الأصل: «ما يحفره الإنسان بنحو عودٍ عند تفكُّره في أمرٍ ما»؛ مشتقَّةٌ مِنَ النَّكت وهو: «البحث في الأرض بنحو عودٍ»؛ شبَّه بها المسألة اللَّطيفة المتميِّزة عن نظائرها في الحُسن بجامع التَّميُّز، ثمَّ صارت حقيقةً عُرفيَّةً فيها.

● **والتَّدقيقات** جمع: «تَدْقِيقٍ»؛ يُطلق بمعنى: «ذِكْر الشَّيء على وجهٍ فيه دِقَّةٌ»، وبمعنى: «إثبات المسألة بدليلين»، وبمعنى: «إثبات المسألة بدليلٍ وإثبات الدَّليل بدليلٍ»، وبمعنى: «استعمال الفِكْر في المعاني والألفاظ».

- ثمَّ يُحتمل بقاء «التَّدقيق» على معناه المصدريِّ، فتكون الإضافة من إضافة المتعلَّق - بالفتح - إلى المتعلِّق - بالكسر - على معنى «مِنْ» الابتدائيَّة؛ وأن تكون بمعنى: الأحكام المدقَّقة، فتكون الإضافة على معنى «مِنْ» التَّبعيضيَّة، أو للبيان.

قوله: (وبدائع العِرْفَان) **[العرفان]** مصدر «عَرَفَ»؛ كالمعرفة، وفي كونها بمعنى «العلم» خلافٌ، والَّذي دَرَج عليه شيخ الإسلام زكريا في «رسالة الحدود» له: «أنَّها بمعناه، وأنَّه ورد إطلاقها في حقِّه تعالى»[1]، وتُمنع دعوى استدعائها سَبْق الجهل.

● والإضافة من إضافة المتعلَّق - بالفتح - إلى المتعلِّق - بالكسر - على معنى «مِنْ» الابتدائيَّة، ومَنْعُ بعضٍ بقاء العرفان - هنا - على معناه المصدريِّ ناشئٌ عن عدم فَهْم الإضافة كما فهمنا، والله الموفِّق.

● والمراد بـ «العِرْفَان»: عِرْفان الشَّارح فـ«أل» عهديَّةٌ، أو عِرفان الشَّارح وغيره فـ«أل» جنسيَّةٌ.

قوله: (وذلَّلت) عطفٌ على «شرحت»، وفي نسخة: إسقاط «الواو»، فتكون الجملة صفةً ثانيةً لـ «شرحاً»؛ لأنَّ الجمل بعد النَّكرات صفات، كما لا يخفى.

---

(١) انظر: «الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة» لزكريا الأنصاري (ص: ٦٦ - ٦٧).

صِعَاب المُشكلات على طرف الثُّمَام، واستخرجت منه مُستودعات أسرارٍ ....

حاشية الصبان

● **والتَّذليل**: «جَعل الشَّيء ذليلاً مُنقاداً»، والمراد به هنا: التَّسهيل؛ على طريق الاستعارة المصرَّحة التَّبعيَّة أوِ المجاز المرسل، ويحتمل أنَّه شبَّه في نفسه صِعاب المشكلات بقومٍ ذوي امتناعٍ وتعاصٍ على طريق الاستعارة المكنيَّة، والتَّذليل تخييلٌ.

● والإضافة في **(صِعَاب المشكلات)** من إضافة الصِّفة الكاشفة إلى الموصوف.

نعم، إنْ جعلت «الصِّعاب» بمعنى: «شديدة الصُّعوبة»، كانتِ الصِّفة غير كاشفةٍ، واحتمل كون الإضافة على معنى «مِنْ» التَّبعيضيَّة.

قوله: (على طرف) الطَّرَف بفتح الرَّاء: «الآخر»، وبسكونها: «العين»؛ و**(الثُّمَام)** بضمِّ المثلثة: «نبتٌ ضعيفٌ يُسَدُّ به فُرَج السُّقوف».

والجارُّ والمجرور متعلِّقٌ:

- بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: «ووضعتها»، فهو من باب حذف «الواو» مع ما عَطَفت؛ لعدم اللَّبس.

- أو بـ «ذلَّلت» على تضمينه معنى «وضعت» تضميناً نحويًّا، وقد نقل أبو حيَّان[1] في «ارتشافه» عنِ الأكثرين أنَّه يَنْقَاس[2]، فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز.

- أو بحالٍ محذوفةٍ من فاعل «ذلَّلت»؛ أي: واضعاً لها.

- أو من مفعوله؛ أي: موضوعة، فعلى هذين: التَّضمين بيانيٌّ، وهو مقيسٌ.

وكونها على طرف الثُّمَام؛ أي: على حدِّه الأعلى، وهو قائمٌ في منبته؛ كنايةً عن سهولة تناولها، والكناية: ذِكْر الملزوم ـ وهو هنا: الوضع على طرف الثُّمام ـ وإرادة اللَّازم ـ وهو هنا: سهولة التَّناول ـ.

قوله: (واستخرجت) السِّين والتَّاء لتحسين اللَّفظ، وضمير **(منه)** يرجعُ إلى كتاب «السُّلَّم»، واختلاف الضَّمائر مَرجعاً لا يضرُّ إذا دلَّت القرينة.

● ويحتمل أنَّ «مِنْ» بمعنى «في» كما وجد في بعض النُّسخ، فالضَّمير لـ«الشَّرح»، والظَّرف: لغوٌ متعلِّقٌ بـ«استخرجت»، أو مستقرٌّ حالٌ مقدَّمةٌ من **(مستودعات أسرارٍ)**؛ والمسوِّغ لمجيء الحال من

---

(١) محمَّد بن يوسف حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، أبو حيان (٦٥٤هـ - ٧٤٥هـ)، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، له: «البحر المحيط» في التفسير، وغيره. انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٥٢).

(٢) انظر: «ارتشاف الضرب من لسان العرب» (٤/ ١٩٨٤)، ونص عبارته: «واختلف أيضاً في هذا التَّضمين، والأكثرون على أنَّه يَنْقَاس، وضابطه عندهم: أن يكون الأوَّل والثَّاني يجتمعان في معنًى واحدٍ لهما». اهـ

وطرائف أفهام، وظَفرت منه بدقائق أنظارٍ ومخبآت أستار، واهتديتُ فيه ....

حاشية الصبان

النَّكرة: تقديمُ الحال وتخصيص النَّكرة بالإضافة، وهذا الاحتمال ـ أعني: كون «من» بمعنى «في» ـ وإن أشعر بعموم المستخرَج منه كما هو مقتضى الحذف، إلَّا أنَّ الاحتمال الأوَّل أبلغ؛ لتضمُّنه مدح الشَّرح بقوَّة خدمته للمتن، وتقييده بمنطوقه ومفهومه ومخبآته، ومدح المتن بكونه منطوياً على مخبآتٍ ودقائقَ، ومدح مصنِّفه بأنَّ فيه قوَّةً على تأليف متنٍ على هذا الوجه.

● وإضافة «مستودعات أسرارٍ» من إضافة الصِّفة إلى الموصوف.

قوله: (وطرائف أفهام) الطَّرائف ـ بالطَّاء المهملة ـ جمع: «طَرِيفٍ»، وهو: «الشَّيء الجديد»؛ كالطَّارف، وضِدُّهما: التَّليد والتَّالد؛ لأنَّهما الشَّيء القديم.

● **والأفهام** جمع: «فَهْمٍ»، وهو: الإدراك؛ فيحتملُ أن يكون باقياً على معناه المصدريِّ، فتكون الإضافة من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، أو من إضافة المتعلَّق ـ بالفتح ـ إلى المتعلِّق ـ بالكسر ـ على معنى «مِنْ» الابتدائيَّة. ويحتملُ أن يكون بمعنى «المفهومات»، فتكون الإضافة من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، أو على معنى «مِنْ» التَّبعيضيَّة.

ويصحُّ على غير أوَّل وجهي الاحتمال الأوَّل أن تكون «الطَّرائف» جمع: «طريفةٍ»، والمراد بـ«الأفهام»: أفهام الشَّارح، أو أفهام الشَّارح وغيره.

قوله: (وظَفرت منه) أي: من كتاب «السُّلَّم»، ويحتملُ أنَّ «من» بمعنى «في»، والضَّمير لـ «الشَّرح»، والكلام في إضافة **(دقائق أنظارٍ)** كالكلام في إضافة «طرائف أفهام».

قوله: (ومخبآت أستار) المخبآت جمع: «مُخَبَأَةٍ»، وهي في الأصل: «الحسناء المستورة بالخِبَاءِ»؛ لكن إذا أُضيفت إلى ما تُستَر به ـ كما هنا ـ احتيج إلى التَّجريد عن قوله: «بالخباء»؛ فراراً مِنَ التِّكرار، والمرادُ بها ـ هنا ـ: الدَّقائق؛ على طريق الاستعارة المصرَّحة.

● **والأستار** جمع: «سِترٍ» ـ بكسر السِّين ـ، وهو ما يُستر به، وهو ترشيحٌ للاستعارة باقٍ على حقيقته، أو مُستعارٌ للألفاظ.

قوله: (واهتديت فيه)؛ أي: في كتاب «السُّلَّم»، أو في «الشَّرح»، **والجارُّ والمجرور**:

- **على الأوَّل**: حالٌ مقدَّمةٌ من مجرور (على)؛ بناءً على تجويز ابن مالكٍ وموافِقِيه تقديمَ الحال على صاحبها المجرورِ بالحرف، لا صفةٌ له مقدَّمةٌ عليه؛ لامتناع تقدُّم الصِّفة على الموصوف.

- **وعلى الثَّاني**: إمَّا لغوٌ متعلِّقٌ بـ«اهتديت»، أو حالٌ مقدَّمةٌ من مجرور «على» كما مرَّ.

على غرائب نِكَاتٍ وعرائس أبْكَار، ثمَّ رأيت أنَّ الهِمَم الآن قد قَصُرَتْ، والعقولَ في هذا الزَّمان ....

حاشية الصبان

قوله: (**على غرائب نِكَاتٍ**) من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، أو على معنى «من» التَّبعيضيَّة، وكذا **قوله**: (**وعرائس أبْكَار**)، ويصحُّ جعل التَّركيبَين من قبيل التَّركيب التَّوصيفيِّ، وإن كان الأنسب بما قبلهما جعلهما [ص/٧] من الإضافيِّ.

● **والعرائس** جمع: «عَروسٍ»، وهي: «الزَّوج رجلاً أوِ امرأةً أيَّام البناء»، **والأبكار** جمع: «بِكْرٍ» ضدُّ الثَّيب.

● وفي التَّركيب استعارةٌ مصرَّحةٌ؛ حيث شبَّه المسائل الحسنة الَّتي لم تَحُم حولها أفهام القاصرين بالعرائس الأبكار.

قوله: (**ثمَّ رأيت أنَّ الهِمَم الآن قد قَصُرَتْ**) «رأى» عِلْمِيَّةٌ سدَّ مسدَّ مفعوليها «أنَّ» ومعمولاها، وفي نسخةٍ: إسقاط «أنَّ»، فالمفعول الأوَّل: الهِمَم، [والثَّاني: جملة «قد قَصُرَتْ»، وجَعْلُ «رأى» على نسخة الإسقاط بَصَرِيَّةً بتقدير مضافٍ؛ أي: أصحاب الهِمَم][1]، وجملة «قد قَصُرَتْ» حالاً، تكلُّفٌ لا دليلَ عليه ولا مُحوِجَ إليه، مع أنَّ المقصود بالرُّؤية: قصور الهمم، لا ذوات أصحابها في حال القصور.

● **والهمم** جمع: «هِمَّةٍ» ـ بفتح الهاء وكسرها ـ وهي في اللُّغة: «الإرادة»؛ يُقال: «هَمَّ بالشَّيء»؛ أي: أَرَادَهُ، وبابه: رَدَّ؛ قاله في «المختار»[2]، وعُرفاً: «حالةٌ للنَّفس يَتْبَعُها غَلَبةُ انبعاثٍ إلى نَيل مقصودٍ مَّا»، فإن تعلَّقت بمعالي الأمور فَعَلِيَّةٌ، أو بسفاسفها فَدَنِيَّةٌ.

● والمرادُ بـ«الآن»: زمنُ تأليف هذا «الشَّرح الصَّغير» وما بعده وما قبله بيسيرٍ، لا مدَّة حركةٍ واحدةٍ من حركات فَلَكِ مُعدِّلِ النَّهار كما هو معنى «الآن» عند الحكماء، وفي كون فتحته إعرابيَّةً أو بنائيَّةً، وما مُوجب بنائِه خلافٌ بين النُّحاة مُبيَّنٌ في محلِّه.

● **وقَصُرَت**: مِنَ القَصُور وهو: «العجز»، أو: منَ القِصَر ضدُّ الطُّول، لكن جعله من هذا يُحوِج إلى تكلُّفِ تجوُّزٍ.

قوله: (**في هذا الزَّمان**) تعبيره به هنا وفيما قبله بـ«الآن»؛ للتَّفنُّن.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من إحدى النُّسخ.

(٢) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ٢٩١).

قد تَبَلَّدَت وتَكَدَّرَت، فصرفتُ الهِمَّة ثانياً نحوَ الاختصار، ....

حاشية الصبان

● **والزَّمان:**

- **عند المتكلِّمين:** «مُقارنةُ متجدِّدٍ مَوهومٍ لمُتجدِّدٍ معلومٍ»؛ كـ: مقارنة مجيء زيدٍ لطلوع الشَّمس، فهو من مقولة الإضافة.

- **واختلف الحكماء فيه على أقوالٍ:**

منها: «أنَّه حركة فَلَكِ معدَّل النَّهار»، فهو من مقولة الأين.

ومنها: «أنَّه مقدارُ حركته»، فهو من مقولة الكَمِّ.

ومنها: «أنَّه نفس الفلك»، فهو من مقولة الجوهر.

● **إذا عَلِمت ذلك علمت** أنَّه مِنَ المعقولات على بعض الأقوال، فيكون استعمال اسم الإشارة فيه على هذا البعض من قبيل الاستعارة المصرَّحة التَّبعيَّة؛ لأنَّه موضوعٌ لكلِّ مُشارٍ إليه حاضرٍ محسوسٍ؛ **وتقريرُها:** أنَّه شبَّه أوَّلاً المعقول الكلِّيَّ بالمحسوس الكلِّيِّ بجامع قوَّة التَّميُّز عند المتكلِّم أوِ السَّامع، فسَرَى التَّشبيه للجزئيَّات، فاستعرنا ـ بناءً على هذا التَّشبيه الحاصل بالسِّراية ـ لفظَ هذا الموضوع للجزئيِّ المخصوص لجزئيٍّ معقولٍ، فهي تبعيَّةٌ للتَّشبيه بين الكلِّيَّتَين؛ كما حقَّقه المَوْلَوي في «تعريب الرِّسالة الفارسيَّة»، وبيَّنّاه غاية البيان مع الخلاف في ذلك في «رسالتنا في الاستعارات»[1].

قوله: (قد تبَلَّدَت) أي: صارت بَلِيدةً، فصيغةُ «التَّفَعُّل» ـ هنا ـ للصَّيرورة؛ كـ: «تَحَجَّرَ الطِّيْنُ»، و**(تَكَدَّرَت)** أي: تغيَّرت؛ من عطف اللَّازم على الملزوم.

قوله: (فصرفت الهِمَّة ثانياً) أي: صرفاً ثانياً فهو مفعولٌ مطلقٌ، أو: زمناً ثانياً فهو ظرفٌ، أو: حالةَ كوني ثانياً؛ أي: عاطفاً لها، فهو حالٌ مؤكِّدةٌ.

● وصَرْفُ الشَّيء إلى الشَّيء: عَطفه وتوجيهه إليه، فيكون في كلامه استعارةٌ مكنيَّةٌ حيث شبَّه الهِمَّة بدابَّةٍ يَصرفها سائقها [إلى الجهة] الَّتي يُريدها؛ بجامع التَّوصُّل بكلٍّ؛ تشبيهاً مضمراً في النَّفس، و«صرفت» تخييلٌ.

● وهذه الجملة معطوفةٌ على جملة «رأيت» من عطف المسبَّب على السَّبب.

قوله: (نحوَ الاختصار) أي: جهته، فشبَّه «الاختصار» ببلدةٍ ذات جهةٍ تشبيهاً مضمراً في النَّفس على طريق الاستعارة بالكناية، و«نحو» تخييلٌ، ويحتملُ أنَّ لفظ «نحو» ترشيحٌ للاستعارة المكنيَّة في «الهِمَّة».

---

(١) انظر: «حاشية عليش على الرسالة البيانية للصبان» (ص: ٢٦٦).

والاقتصار على التَّحقِيقات ونَبْذِ الأغْيَار، مازجاً الشَّرح بالمشروح، ....

حاشية الصبان

● **والَّذي يظهر لي**: أنَّ نصب «نحو» بنزع الخافض وهو «إلى»، لا بالظَّرفيَّة وإن تُوهِّم؛ لأنَّها على معنى: في وجهة الاختصار مصروفٌ إليها لا مصروفٌ فيها إلى شيءٍ آخر.

● والمرادُ بـ«اختصار الشَّرح الكبير»: الإتيان ببعض ما فيه وترك البعض، لا الإتيان بجميع ما تضمَّنه منَ المعاني في عبارةٍ مختصرَةٍ؛ لأنَّه خلاف الواقع، فقوله: **(والاقتصار)** عطفُ تفسيرٍ، و«أل» في «الاختصار» بدلٌ عنِ الضَّمير على مذهب الكوفيِّين، أوِ التَّقدير: «نحوَ الاختصار له» على مذهب البصريِّين.

قوله: **(ونَبْذِ الأغْيَار)** أي: طرح أغيار التَّحقيقات؛ كالأقوال الضَّعيفة الَّتي حكاها في «الشَّرح الكبير»، ولا تَنافي بين ما يقتضيه ما هنا من اشتمال «الكبير» على غير التَّحقيقات وقوله سابقاً: «مشتملاً على فرائد التَّحقيقات. . . إلخ» وإن زَعمه بعضٌ؛ لأنَّ اشتماله على ما ذكره سابقاً لا يُنافي اشتماله على غيره ممَّا لا يُعاب بإيراد مثله؛ كالأقوال الضَّعيفة.

● **فإن قُلت**: كيف أدخل «أل» على «أغيار»، مع قول النُّحاة: إنَّ «غير» من الأسماء الَّتي لا تَقبل «أل»؛ لتوغُّلِها في الإيهام.

قُلت: حكوا في باب الاستثناء ثلاثةَ أقوالٍ في «غير»:

١ - **قيل**: تتعرَّف بالإضافة مطلقاً.

٢ - **وقيل**: لا تتعرَّف مطلقاً.

٣ - **وقيل**: إن وقعت بين ضِدَّين تعرَّفت؛ كما في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وإلَّا فلا.

فعلى القول الأوَّل ينبغي أن تقبل «أل»؛ على أنَّه لا يُلْزِم من عدم قبول الجمع(١).

● بقي أنَّ مقتضى ما ذكره من اقتصاره على التَّحقيقات الَّتي في «الكبير» وترك ما سواها: أنَّ جميعَ ما خلا عنه «الصَّغير» ممَّا هو في «الكبير» ليس تحقيقاً، والواقع خلافه؛ لاشتمال «الكبير» على تحقيقاتٍ تتعلَّق بالمتن وبالفنِّ ليست في «الصَّغير».

ويمكن دَفْعُه بجعل «أل» في «التَّحقيقات» جنسيَّةً، ولا يلزم من اقتصاره على جنس تحقيقات «الكبير» وترك ما سواه أنَّ جميعَ ما انفرد به «الكبير» ليس تحقيقاً، فافهم.

قوله: **(مازجاً) المزج**: «الخلط الشَّديد الَّذي لا يمكن معه تمييزٌ»، وبابه: «نَصَر» [ص/٨]؛

---

(١) أي: لا يلزم من عدم قبول المفرد عدم قبول الجمع.

امتزاجَ الماء بالرَّاح والجسد بالرُّوح، ....

حاشية الصبان

كما في «المصباح»[(١)]، والمرادُ هنا: «مُطلق الخلط»؛ لحصول التَّميُّز، فيكون مجازاً مُرسلاً من ذكر المقيَّد وإرادة المطلق، وهو:

- إمَّا حالٌ مَنْويَّةٌ من فاعل «صرفت»؛ أي: ناوياً المزج.

- أو مقارنةٌ من فاعل «الاختصار» أوِ الاقتصار المحذوف، وكأنَّه قال: نحو اختصاري إيَّاه واقتصاري فيه حالة كوني مازجاً.

- أو من فاعلِ فعلٍ محذوفٍ؛ أي: وتلبست بذلك مازجاً.

قوله: **(امتزاجَ الماء بالرَّاح)** نائبٌ مَناب المفعول المطلق، والأصل: امتزاجاً مثلَ امتزاج الماء بالرَّاح، فاختَصَرَ.

● **والرَّاح**: الخمر؛ قيل: سمِّيت راحاً؛ لارتياح شاربها لها، ولها أسماءٌ كثيرةٌ، وكَثْرة الأسماء قد تكون لمجرَّد شُهرة المسمَّى وإنْ كان خسيساً؛ على أنَّه يمكن اعتبار شرفها عند غُواتُها.

● وفي الكلام تشبيهٌ ضمنيٌّ للشَّرح بـ «الماء»؛ بجامع أنَّ كلًّا مُسهلٌ لتناول ما مُزِج به ورافعٌ لصعوبته، وللمتن بـ «الرَّاح»؛ بجامع احتياج كلٍّ في سهولة تناوله إلى غيره.

فإن قُلت: في تشبيه المتن بـ «الرَّاح» شيءٌ منَ الذَّمِّ.

قُلت: اشتمال المشبَّه به على شيءٍ ذميم لجامعٍ بينهما حميدٍ لا يضرُّ في التَّشبيه؛ ألَا تَرى أنَّه شُبِّه بالأسد مع اشتماله على ذمائمَ؛ كالبَخَرِ[(٢)]، وبالقمر مع لزوم طروِّ النَّقص له، على أنَّه يمكن أن يُراد بـ «الرَّاح»: راح الجنَّة، وبـ «الماء»: ماء التَّسنيم الممزوج به راحها؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٧].

قوله: **(والجسد بالرُّوح)** فيه أيضاً تشبيهٌ ضمنيٌّ للشَّرح بـ «الرُّوح»؛ بجامع توقُّف الانتفاع على كلٍّ، والمتنِ بـ «الجسد»؛ بجامع أنَّه لا يُنتفع بكلٍّ إلَّا بواسطة غيره.

● وبما قرَّرنا **يُعلم** أنَّ في كلامه نشراً على ترتيب اللَّفِّ، ثمَّ نشراً على تشويش اللَّفِّ، لكن كان الأنسب إضافة «الامتزاج» إلى «الرُّوح»؛ لأنَّ السَّريان لها لا للجسد، **فهي أحقُّ بأن يُنسَب الامتزاج** إليها، وإن كان كلٌّ ممتزجاً بالآخر، وليوافق التَّركيب قبله في جعل ما شُبِّه به المتن ممزوجاً به كما جعل المتن كذلك في قوله: «مازجاً للشَّرح بالمشروح»، ولهذا قال في «الكبير»: «امتزاج الأرواح

(١) انظر: «المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير» (ص: ٦٨).

(٢) «البَخَرُ» بفتحتين: نتنُ الفَمِ، وبابه: طَرِبَ فهو أَبْخَرُ. اهـ «مختار الصحاح» (ص: ١٧).

وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكَّلت وإليه أنيب.

* * *

حاشية الصبان

بالأشباح»[١]، والَّذي دعاه إلى ما صَنعه - هنا - مراعاة السَّجع، فاعضض على هذه النِّكات اللَّطيفة.

قوله: (وما توفيقي إلَّا بالله) أي: وما كوني موفَّقاً إلَّا بإعانة الله، فالتَّوفيق - هنا - مصدر المبنيِّ للمفعول؛ بناءً على الصَّحيح من جواز صَوْغ مصدر المبنيِّ للمفعول عند عدم اللَّبس[٢].

● وإنَّما قدَّرنا المضاف للتَّخلُّص من دخول «الباء» على الفاعل، المُستكره عند أهل اللِّسان؛ لإيهام كونه آلةً؛ لِمَا شاع من دخول «الباء» على الآلة؛ أفاده الزَّمَخْشَرِيُّ في «كشَّافه»[٣].

وإنَّما جعلنا التَّوفيق - هنا - مصدر المبنيِّ للمفعول؛ ليلائم تقدير المضاف المذكور.

● **والتَّوفيق**: «خَلْقُ قُدرة الطَّاعة في العبد»، ولا احتياج إلى زيادة: «وتسهيلُ سبيل الخير إليه» لإخراج الكافر؛ بناءً على أنَّ القدرة عَرَضٌ يُقارن الفعل؛ كما ذهب إليه الأَشْعَرِيُّ[٤]؛ إذ ليس في الكافر على هذا قُدرة الطَّاعة، بل فيه استطاعتها فقط؛ أمَّا على أنَّ القدرة تَسبق المقدور؛ كما ذهب إليه غيره ورجَّحه كثيرٌ، فيحتاج.

قوله: (عليه توكَّلت) تقديم المعمول لإفادة الحصر، وهو - هنا - من حَصر الموصوف في الصِّفة؛ أي: توكُّلي محصورٌ في كونه على الله، و«على» في مثل هذا التَّركيب مجرَّدةٌ عن حقيقة الاستعلاء؛ لاستحالته هنا، وإنَّما هي لمجرَّد الارتباط والتَّعلُّق، أتى بها لضرورة تعدِّي الفعل بها.

● **والتَّوكُّل**: «تَفويضُ الأمور إلى خالقها، وتركُ التَّدبير تسليماً لخالق الكائنات».

قوله: (وإليه أنيب) أي: أرجع؛ يقال: «آب، وبَاء، وتاب، وثاب، وأناب» بمعنى: رَجَعَ؛ والتَّقديم - هنا - أيضاً لإفادة حصر الموصوف في الصِّفة.

---

(١) هكذا هي العبارة في النسخ الخطية التي بين أيدينا، وعبارة «الكبير» - كما في النسخ الخطية التي بين أيدينا -: «وتشوفهم إلى شرح يمتزج معه امتزاج الماء بالراح، ويشتبك به اشتباك الأرواح بالأشباح».

(٢) قوله: (عدم اللَّبس)؛ أي: لوجود الإضافة إلى ياء المتكلِّم؛ أي: وما توفيقي؛ أيِ: المنسوب إليَّ، ولا ينسب للإنسان إلَّا صفته الَّتي هي كونه موفقاً، وأمَّا نفس التَّوفيق بالمعنى المصدريِّ فهو فعلٌ من أفعال الخالق جلَّ وعزَّ. اهـ كاتبه وأقرَّه الشَّيخ.

(٣) انظر: «الكشَّاف» (٣/ ٢٢٨)، ونصُّ عبارته: «وما كوني موفقاً لإصابة الحقِّ فيما آتي وأذر، ووقوعه موافقاً لرضا الله إلَّا بمعونته وتأييده». اهـ فالَّذي استفاده من «الكشَّاف» تقدير المضاف وأنَّ التَّوفيق مصدر المبنيّ للمجهول. انظر: «حاشية الصَّبَّان على الأشموني» (١/ ٣٥).

(٤) علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعريُّ: (٢٦٠هـ - ٣٢٤هـ)، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلِّمين المجتهدين، له: «الرد على المجسمة»، «مقالات الإسلاميين». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٦٣).

[الكَلامُ عَلَى مُقَدِّمَةِ النَّاظِمِ]

[بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ]

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) «أَبْتَدِئُ»، أَوِ: «ابْتِدَائِي»، أو: «أُؤَلِّف»، أو: «تَأْلِيفِي».

حاشية الصبان

[الكَلامُ عَلَى شَرْحِ مُقَدِّمَةِ النَّاظِمِ]

[الكَلامُ عَلَى شَرْحِ بَسْمَلَةِ النَّاظِمِ]

قوله: («أَبْتَدِئُ»، أوِ: «ابْتِدَائِي»... إلخ) أشار بذلك(١) إلى أصالة «الباء»، وإلى صحَّة تقدير متعلَّقها فعلاً أوِ اسماً؛ عامًّا أو خاصًّا، وإن كان الأَوْلى كونه فِعلاً؛ لأنَّه الأصلُ في العمل، خاصًّا؛ لأنَّه أمسُّ بالمقام.

● وفي تقدير الشَّارح ذلك مؤخَّراً؛ إشارةٌ إلى أولويَّة تأخيره؛ لإفادة الحَصْر، وهو من حَصْر الموصوف في الصِّفة؛ أي: حَصْرِ الابتداء مثلاً في كونه باسم الله، وهو:

- **قصر إفرادٍ**: إن قصدَ به الرَّدَّ على مَن يعتقد(٢) ....

---

(١) بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أمَّا بعد: فهذا ما وجدتُه بخطِّ شيخنا الزَّاهد، التَّقي العابد، نابغة زمانه، وفاكهة أوانه، مولانا الخفاجي الشَّيخ حسن رضوان ـ سقى الله ثراه صبيب العفو والرِّضوان ـ على هامش «حاشية الصَّبَّان على شرح الملوي للسُّلَّم»، فقصدت جمعه؛ حِفظاً منَ الضَّياع، وتسهيلاً لعموم الانتفاع، وعلى الله أتوكَّل، وبنبيِّه أتوسَّل.

قوله: (أشار بذلك... إلخ) اعلم أنَّه يُحتمل أنَّ غرض الشَّارح بقوله: «أَبْتَدِئُ... إلخ» بيانُ متعلَّق الجارِّ والمجرور؛ سواءٌ تَمَّ به الكلام أو لا، وأنَّ غرضَهُ به بيانُ ما يتمُّ به الكلام ممَّا يجوز ذكره، وهذا أظهر كما لا يخفى، وعليه الإشارة في كلامه: «إلى صحَّة تقدير المتعلَّق فعلاً أوِ اسماً»، ولا يُتوهَّم الإيراد الآتي حتَّى يُجاب عنه، ويكون في كلامه إشارةٌ إلى صحَّة كون مجموع الجارِّ والمجرور قائماً مقام المتعلَّق وعدم كونه قائماً مقامه، فافهم ذلك بتدبُّر.

ثمَّ عَرضْتُ ذلك على شيخنا فقال: لَمَّا كان ما يتمُّ به الكلام ليس خفيًّا بخلاف متعلَّق «الباء» من حيث ما هو الأرجح فيه، كان الأظهر أنَّ غَرَضَه بيانُ متعلَّق «الباء»؛ لِيُشير إلى ما هو الأرجح فيه. اهـ فللَّه دَرُّه.

(٢) **قوله: (إن قصد به الرَّدَّ على مَن يعتقد... إلخ)** لا يخفى أنَّه لو كان المعتبر في الرَّدِّ نفس البدء باسمه تعالى لكان معنى قوله مثلاً: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم أبتدئ»: أنَّه يبتدئ باسمه وحده، لا باسمه واسم غيره كما يعتقد الخصم، أو: أنَّه يبتدئ باسمه تعالى لا باسم غيره وحده كما يعتقد الخصم، أو مع اسمه، فيعلم حالة مَن شكَّ فيه: أهو البدء باسمه تعالى وحده، أو باسمه تعالى واسم غيره، أو باسم غيره فقط؛ فيكون الغرض: الرَّدُّ على مَن يعتقد شركة غير الله تعالى =

. . . .

حاشية الصبان

شِركة غير الله في طلب الابتداء باسمه[١].

- **وقصر قَلْبٍ**: إن قصدَ به الرَّدَّ على مَن يعتقد أنَّ غيره تعالى هو المطلوب الابتداء باسمه.
- **وقصر تَعيينٍ**: إن قصد به الرَّدَّ على المتردِّد[٢] فيمَنْ يطلب الابتداء باسمه.

● **ولا يَرِدُ** على جعل التَّقدير: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ابْتِدَائِي كَائِنٌ» أنَّ المصدر لا يعمل محذوفاً ولا مؤخَّراً؛ لأنَّ محلَّ ذلك إذا لم يكن المعمول ظرفاً أو مجروراً؛ لتوسُّعهم فيهما[٣].

● ومحلُّ مجرور «الباء» نصبٌ على المفعوليَّة بالمتعلَّق المقدَّر؛ إلَّا إذا أُقيم[٤] مجموع الجارِّ والمجرور مقامَ المتعلَّق بعد حذفه؛ لكونه عامًّا أو خاصًّا دلَّت عليه قرينةٌ، فيكون محلُّ المجموع إعراب هذا المتعلَّق[٥]؛ فمحلُّه:

= له في ابتداء المصنَّف بالاسم، أو: أنَّ غيره تعالى هو الَّذي يبتدئ المصنَّف باسمه، أو: إرشاد المتردِّد فيمَن يبتدئ المصنَّف باسمه؛ فيقتضي ذلك أنَّ هناك مَن يعتقد أنَّ المؤلِّف يبتدئ باسمه تعالى واسم غيره، أو باسم غيره دون اسمه، أو يتردَّد في ابتدائه باسمه تعالى أو باسم غيره تعالى معه، أو باسم غيره تعالى وحده؛ وليس كذلك، فعُلم بهذه القرينة أنَّ المعتبر في الرَّدِّ هنا هو عِلَّة البدء باسمه تعالى لا نفس البدء بذلك، وأنَّ القصر هنا راجعٌ إلى لازم الجملة لا إلى ما تضمَّنته الجملة، فلذلك قال المحقِّق المحشي: «**إن قصد به الرَّدَّ على مَن يعتقد. . . إلخ**» فاعتبر طلب الابتداء لا الابتداء، فلا يقال: كلامُه إنَّما يُناسب لو كان التَّقدير: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم يطلب الابتداء به»، فافهم ذلك فإنَّه يغفل عنه؛ ثمَّ عرضت ذلك على شيخنا ـ حفظه الله تعالى ـ، فأفاد أنَّ المحقِّق المحشي مصرِّحٌ بمثل ذلك.

(١) **قوله: (في طلب الابتداء باسمه)** أي: في مطلق طلب الابتداء بالاسم بسبب طلب الابتداء باسمه؛ أي: اسم ذلك الغير، فليس قوله: «في طلب. . . إلخ» صلة قوله: «شركة»، حتَّى يكون مدخولها مشتركاً فيه بمقتضى عبارته مع عدم صحَّته، فافهم.

(٢) **قوله: (إن قصد به الرَّدَّ على المتردِّد)** أي: إرشاد المتردِّد، وإنَّما عبَّر بذلك لمشاكلة سابقه، فافهم.

(٣) **قوله: (لتوسُّعهم فيهما)** أي: حيث أعملوا فيهما كلَّ ما فيه رائحة الفِعل؛ أي: معنى الحدث، وإن كان ما فيه ذلك أجنبيًّا من الفعل بأن كان حرفاً، فلا يمنع المصدر أن يعمل فيهما محذوفاً مؤخَّراً، وإن كان فرعاً في العمل حتَّى بالنِّسبة إليهما؛ هذا هو الظَّاهر.

ويحتملُ كلامه وجهاً آخر هو: أنَّهم لمَّا توسَّعوا فيهما حيث أعملوا فيهما كلَّ ما دلَّ على الحدث وإن كان أجنبيًّا من الفعل، علم أنَّ الفعل ليس أصلاً في العمل بالنِّسبة إليهما، بل هو وغيره سواء في ذلك؛ فلا يُقال حينئذ: إنَّ المصدر فرعٌ في العمل، فلا يقوى على أن يعمل محذوفاً مؤخَّراً، فافهم.

(٤) **قوله: (إلا إذا أقيم. . . إلخ)** بأن جرينا على غير ما تقدَّم في بيان المتعلَّق، فجعلنا الجارَّ والمجرور خبراً أو حالاً؛ كذا قرَّره لنا شيخ شيخنا في درسه، ولو جرى المحشي على ما تقدَّم التَّنبيه عليه ممَّا هو الأظهر في عبارة الشَّارح، لم يحتج لهذا إلَّا بالنِّسبة لِما إذا أقيم الجارُّ والمجرور مقام المتعلَّق الخاصِّ الَّذي حُذِف لقرينة، فافهم وتنبَّه لِما مرَّ.

(٥) **قوله: (إعراب هذا المتعلَّق)** نسبة الإعراب للمتعلَّق لأدنى ملابسة بالنِّسبة لما إذا كان فعلاً، فتنبَّه.

● وابتدأ بالبسملة تأسِّياً بالقرآن العزيز، وامتثالاً لمُقتضى قوله ﷺ ....

حاشية الصبان

– رفعٌ إن جُعل متعلِّقاً بخبرٍ حُذِف وأُقيم المجموع مقامه؛ كما يقول أكثر النُّحاة في نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»: إنَّ الخبرَ والمتحمِّل للضَّمير والعامل فيه الرَّفع هو الجارُّ والمجرور؛ لقيامهما مقامَ المتعلَّق وصيرورته كالعدم، وإن رجَّح المتأخِّرون أنَّه المتعلَّق المحذوف؛ لملاحظته في الجملة.

– ونصبٌ إن جُعِل متعلِّقاً بحالٍ حُذِفت وأقيم المجموع مقامها، والأصلُ: أؤلِّف مُستعيناً أو متبرِّكاً باسم الله مثلاً.

هذا هو الموافق لِما رجَّحه بعض المحقِّقين[١] من: أنَّ المحلَّ [ص/ ٩] إذا كان الظَّرف لغواً للمجرور فقط، وإذا كان مستقرًّا[٢] لمجموع الجارِّ والمجرور، وقولُهم: «لا محلَّ للحرف»؛ أي: وحده، وأنَّ المستقرَّ هو ما حُذف عامله[٣] العامُّ أوِ الخاصُّ لقرينةٍ، وأقيم مقامه؛ نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»؛ أي: كائنٌ، و: «زَيْدٌ مِنَ العُلَمَاءِ»؛ أي: معدودٌ؛ واللَّغو بخلافه، فاعرف ذلك.

قوله: (بالبسملة) تُطلق مصدراً لـ «بَسْمَل» إذا قال: «باسم الله»، وعَلَماً[٤] على «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم» كما هنا[٥].

قوله: (تأسِّياً) مفعولٌ لأجله؛ أيِ: اقتداءً (بالقرآن) وهو في الأصل مصدر «قَرَأ»، فغُلب شرعاً على: «اللَّفظ المنزَّل على محمَّدٍ ﷺ، المتعبَّد بتلاوته، المتحدَّى بأقصر سورةٍ منه».

● وفي قوله: «تأسِّياً بالقرآن» إشارةٌ إلى أنَّه إمامٌ متَّبعٌ، وتلميحٌ إلى قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

و**(العزيز)** يُطلق على: «ما لا نظيرَ له»، وعلى: «الغالب»، ويصحُّ إرادة كلٍّ منهما، وإرادتهما معاً على طريق استعمال المشترك في معنييه.

قوله: (وامتثالاً) أي: إطاعةً **(لمُقتضى... إلخ)** إنَّما قال: «لمُقتضى»؛ لأنَّ الأمر فيه ضمنيٌّ،

---

(١) هو الخادمي، كما صرَّح به المحشي في «رسالته الكبرى على البسملة» (ص: ٥٣).

(٢) **قوله:** (وإذا كان مستقرًّا... إلخ) ظاهره أنَّه إذا كان مستقرًّا لا يكون للمجرور محلٌّ، ولا مانع منه، فتنبَّه.

(٣) **قوله:** (هو ما حذف عامله... إلخ) وقيل: هو الأوَّل فقط، وهذا القيل لا يوافقه قوله سابقاً: «**أو خاصًّا دلت عليه** قرينة» فافهم.

(٤) **قوله:** (وعَلَماً... إلخ) دعوى العَلَميَّة محوِجٌ لتكلُّفٍ كما لا يخفى، فالأَوْلى: واسم جنس «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم».

(٥) **قوله:** (كما هنا) فيه نظرٌ.
نعم؛ ربَّما قيل: إنَّ الثَّاني أظهر هنا، ويحتمل أنَّه بنى على ما هو الأظهر، فافهم.

فيما أخرجه الأئمَّة: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ ....

حاشية الصبان

وكأنَّه قال: «ابْدَءُوا في أموركم ذوات البال باسم الله الرَّحمن الرَّحيم، فكلُّ أمر... إلخ»، ولتضمُّنه الأمر عبَّر في جانبه بالامتثال، وفي جانب القرآن بالتَّأسي؛ لعدم[1] تضمُّنه الأمر كتضمُّن الحديث[2].

● و«القول» إن أُبقِي على معناه المصدريِّ كانت جملة «كلُّ... إلخ» مفعولاً، وكانت «ما» في قوله: (فيما أخرجه) ـ أي: رواه ـ واقعةً على «قول» بالمعنى المصدريِّ أيضاً، مِن ظرفيَّة الخاصِّ في العامِّ.

لا يُقال: إنَّما روى الأئمَّة المقول.

لأنَّا نقول: لو سُلِّمَ ذلك[3]، فروايتهما المقول متضمِّنةٌ لروايتهم القول.

– وإن كان بمعنى المقول كانت جملة «كلُّ... إلخ» بدلاً أو عطف بيانٍ، و«ما» واقعةً على مقولٍ، والظَّرفيَّة من ظرفيَّة الخاصِّ في العامِّ أيضاً.

● و(الأئمَّة) بهمزتين وبإبدال الثَّانية ياءً جمع: «إمَامٍ»، وقد يكون «إمام» جمعاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، والمراد بهم ـ هنا ـ: أئمَّة الحديث.

قوله: («كُلُّ أَمْرٍ») **المراد به**: واحد الأمور[4]، لا واحد الأوامر، وإضافتُهُ على معنى «اللَّام»، وإن لم يصحّ[5] التَّصريح بها؛ إذ هو غيرُ لازمٍ؛ **والمعنى**: «الأفراد[6] المنسوبة للأمر ذي البال» نسبةَ الجزئيَّات لكلِّيِّها.

قوله: («ذِي بَالٍ») عبَّر بـ «ذِي» دون: صَاحِب؛ لأنَّ الوصف بـ «ذِي» أشرف؛ لاقتضائه متبوعيَّة

---

(١) **قوله**: (لعدم... إلخ) أفاد تضمُّن القرآن للأمر أيضاً؛ إلَّا أنَّ تضمُّنه له خفيٌّ بالنِّسبة لتضمُّن الحديث له.

(٢) **قوله**: «كتضمُّن الحديث» يُفهم منه أنَّ المنفي إنَّما هو التَّضمُّن الشَّبيه بتضمُّن الحديث، فلا يُنافي أنَّ الكتاب متضمِّنٌ للأمر أيضاً لكن لا كتضمن الحديث، فتدبر. اهـ منه.

(٣) **قوله**: (لأنَّا نقول: لو سُلِّم... إلخ) فَلَنا أن لا نُسلِّم؛ إذ لا مانع من حكاية الفعل ونقله.

(٤) **قوله**: (واحد الأمور)؛ أي: الَّتي يُراد بها في هذا المقام الأفعال جمع: «فعلٍ»؛ بمعنى: تحريك البدن، فيخرج نحو: الصَّوم؛ قرَّره لنا شيخ شيخنا في درسه.

(٥) **قوله**: (وإن لم يصح... إلخ) كما في: «جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ»، و: «رَأَيْتُهُ إِزَاءَ الكَعْبَةِ»؛ قاله شيخ شيخنا في درسه. **ووجهُ عدم الصِّحة في ذلك**: أنَّه لو صرَّح باللَّام لقطع المضاف عنِ الإضافة مع ملازمته لها، فافهم.

(٦) **قوله**: (والمعنى: الأفراد... إلخ) يُفيد أنَّ قولهم مثلاً: إنَّ «كلّ» لاستغراق الأفراد؛ بمعنى: الأفراد بأسرها، وحينئذ فقولهم: «كلّ فرد» يحتاج لتجريد «كلّ» عن بعض معناه، فافهم.

حاشية الصبان

الموصوف وتابعيَّة المضاف إليه بعكس[١] صاحب، ومن ثَمَّ وصف الله يونسَ في مقام ذكر الأنبياء ومدحهم بـ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وفي مقام النَّهي عنِ التَّشبُّه به بـ: ﴿كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨].

● و«البَالُ» يُطلق على معانٍ منها: الحال، والقلب، والحوت العظيم؛ كما في «القاموس» و«المختار»[٢]. والمرادُ به ـ هنا ـ: «الحال»؛ أي: ذِي حالٍ مُهتمٍّ به شرعاً.

وقيل: «القلب»؛ على أنَّ المراد به:

- قلبُ مُتَعاطِي ذلك الأمر، فتكون الإضافة لأدنى ملابسةٍ؛ أي: كلُّ أمرٍ يَهُمُّ قلبَ مُتعاطيه ويَشغله.

- أو على أنَّ المراد: قلب ذلك الأمر[٣]؛ تشبيهاً لحالته المُهتمِّ بها بالقلب بجامع الشَّرف على طريق الاستعارة المصرَّحة.

أقول: ولا يُنافي هذا أنَّ مِن معاني «البال»: الحال كما مرَّ، فلا استعارة؛ لِمَا حقَّقه حَفِيد السَّعْد[٤] من: أنَّ اللَّفظ المشترك في اصطلاح التَّخاطب إذا استُعمل في أحد معانيه لا باعتبار أنَّه موضوعٌ له اللَّفظ، بل باعتبار علاقةٍ بينه وبين معنًى آخر من معانيه كان مجازاً، فاحفظه.

- أو تشبيهاً في النَّفس للأمر المُهمِّ بإنسانٍ في الشَّرف، مع الرَّمز إلى المشبَّه به بشيءٍ من لوازمه وهو: البال، على طريق الاستعارة المكنيَّة.

أقول: لا يَرِد على هذا أنَّ فيه جمعاً بين الطَّرفين؛ لأنَّ ذا القلب هو الإنسان؛ لأنَّا نمنعه، فإنَّ ذا القلب أعمُّ منَ الإنسان، والمشبَّه به خُصوص الإنسان، وهو لم يُذكر بخصوصه، ولا يضرُّ دخوله في عموم ذي القلب، وفي كلام الشَّارح عند قول المصنِّف: «مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ... إلخ» ما يدلُّ لذلك، كما ستعرفه.

---

(١) **قوله**: «بعكس... إلخ» وجهه: أنَّك إذا قلت مثلاً: «زَيْدٌ صَاحِبُ عَمْرٍو» يكون المعنى: زيدٌ مصاحبٌ لعمرٍو، فقد وصفت عمراً بأنَّه مصاحبٌ فيكون تابعاً؛ **ولا يقال**: إنَّ المصاحبة مفاعلة من الجانبين، فكلٌّ منهما مصاحبٌ للآخر؛ **لأنَّا نقول**: لم يذكر هذا الوصف صريحاً إلَّا بالنِّسبة للموصوف لا للمضاف إليه. اهـ منه فتدبره

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٩٦٩)، «مختار الصّحاح» (ص: ٢٨).

(٣) قوله: **(أو على أنَّ المراد قلب ذلك الأمر... إلخ)** لا يخفى على المتأمِّل ما في كلامه هذا، فإنَّ المشبَّه هو المراد، فالمراد بـ«البال» على هذا هو الحال؛ إلَّا أنَّ استعماله فيه باعتبار وضعه للقلب، فكان مجازاً، فلو قال بدل قوله «أو على أن... إلخ»: «وقيل: الحال لكن بطريق المجاز» لأصاب، فتدبر.

(٤) أحمد بن يحيى بن محمَّد بن سعد الدين التَّفتازاني الهروي، ويعرف بحفيد السعد (... ـ ٩١٦هـ)، من فقهاء الشافعية، له: «شرح تهذيب المنطق»، «حاشية على شرح التلخيص». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٧٠).

لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَجْذَمُ»[١]؛ أي: مقطوع البركة، ....

حاشية الصبان

قوله: («لَا يُبْدَأُ») صِفةٌ ثانيةٌ لـ«أمر»، ففيه جَرْيٌ على الأحسن، وهو تقديم النَّعت المفرد على النَّعت الجملة، وقوله: («فِيهِ») أي: بسببه، فـ«في» سببيَّةٌ، ففائدةُ إقحامها مع صحَّة أن يُقال: «لا يُبدأ باسم الله... إلخ» إفادة أنَّ المطلوب كون الأمر ذي البال سبباً باعثاً على التَّسمية في ابتدائه، لا مطلق وقوع التَّسمية في ابتدائه ولو بسببٍ آخر بحيث يكون غير منظورٍ إليه عند التَّسمية.

- ونائب فاعل «يُبدأ»: ضميرٌ مستترٌ يعود على «أمر»، أو قوله: «باسم الله... إلخ»[٢][٣] ولا ضمير في «يُبدأ».

قوله: («بِبِسْمِ اللهِ»... إلخ) رُوي بباءٍ واحدةٍ، وبباءَيْن.

- فعلى الرِّواية الأُوْلى المطلوب البَدء «باسم الله»؛ أيّ اسمٍ كان.

- وعلى الثَّانية المطلوب البدء بلفظ: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم».

والأُولى أصحُّ، فالأحسن إرجاع الثَّانية إليها بإلغاء القيد[٤].

قوله: («فَهُوَ أَجْذَمُ») دخلتِ «الفاء» في الخبر لشبه المبتدأ هنا باسم الشَّرط في العموم، لكن هذا قليل؛ لأنَّ المبتدأ ـ هنا ـ ليس من صور المبتدأ الَّذي تدخل في خبره «الفاء» بكَثْرة؛ لشبهه باسم الشَّرط في العموم واستقبال معنى ما بعده، وهي خمس عشرة صورة:

- موصولٌ بفعلٍ صالح للشَّرطيَّة بأن يكون خالياً من: «أداة شرطٍ، وعَلم استقبال، وما النَّافية، وقد»، موصولٌ بظرفٍ، موصولٌ بجارٍّ ومجرور، موصوفٌ بأحد هذه الثَّلاثة؛ فهذه ستُّ صورٍ.

---

(١) عُزيت هذه الرِّواية لابن حبان في «صحيحه»، وهو وهمٌ نشأ عنِ التَّقليد لبعض مَن يتساهل في العزو. اهـ «الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة» (ص: ٣٤).

(٢) قوله: (أو قوله: باسم الله... إلخ) لم يظهر وجه ما هو ظاهر كلامه من عدم صحَّة كون نائب الفاعل هو قوله: «فيه»، ثمَّ ظهر أنَّه عندهم كون الحرف دالّاً على التَّعليل، فيكون قوله: «فيه» مبنيًّا على سؤالٍ مقدَّرٍ، فكأنَّه من جملة أخرى، وإنَّ المحقِّق المحشي بحث في ذلك في «حاشيته على الأشموني» بما لا دافع له، فراجعه في باب النِّيابة إن شئت.

(٣) قوله: (أو قوله: باسم الله... إلخ) لكنَّ الأوَّل أَوْلى؛ لأنَّ الأصل نيابة المفعول به عند وجوده مع غيره؛ قال ابن مالك:

وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إنْ وُجِدَ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِد

اهـ منه

(٤) قوله: (بإلغاء القيد) وحينئذٍ ليس في مقتضى القول المذكور دلالة على البدء بخصوص البسملة على أيِّ روايةٍ منهما، فافهم.

. . . .

حاشية الصبان

- مضافٌ إلى الموصول، أوِ الموصوف المذكورين؛ وتحته ستُّ صورٍ.

- موصوفٌ بالموصول المذكور، وتحته ثلاث صورٍ؛ فالجملة خمس عشرة صورة.

وأمَّا دخولها في خبر «كل» مضافاً إلى غير الموصوف والموصول السَّابقين فقليلٌ؛ نحو: «كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله»، ونحو قول الشَّاعر: [1] **[من الخفيف]**

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٍ أَوْ مُدَانٍ ... فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي

ونحو [ص/ ١٠] هذا الحديث.

● **أقول**: ما ذُكِر من كَوْن دخول «الفاء» هنا قليلاً صرَّح به بعضهم، وهو مسلَّمٌ إن كانتِ العبرة عند تعدُّد صفة ما أضيف إليه المبتدأ بالصِّفة الأُولى، وإلَّا فلا، بل يكون من الكثير؛ لأنَّ المبتدأ هنا مضافٌ إلى موصوفٍ بفعلٍ صالحٍ للشَّرطيَّة، وهو «لا يُبدأ»، فأشبه اسم الشَّرط في العموم واستقبال معنى ما بعده؛ فاعرفه.

● **والأَجْذَمُ**: المقطوعُ اليَدِ، أوِ الذَّاهِبُ الأنامل منَ الجذام؛ يُقال: «جَذِمَتْ يَدُهُ»؛ كَـ: فَرِحَ؛ كذا في «القاموس»[2]، وعلى الأوَّل اقتصر في «المصباح»[3].

- ويُروى: «**أَقْطَعُ**»: وهو المقطوع اليد؛ كما في «القاموس» و«المصباح»[4].

- ويُروى: «**أَبْتَرُ**»: وهو المقطوع الذَّنَب؛ كما فيهما[5].

والكلامُ على كلٍّ[6] الرِّوايات الثَّلاث: من باب التَّشبيه البليغ، وهو: «ما حُذفت فيه الأداة والوَجْه»، أو: من باب الاستعارة المصرَّحة على الخلاف بين الجمهور والسَّعد التَّفْتَازَانِي[7] في نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»[8].

---

(١) بلا نسبة في «مغني اللبيب» (١/ ٥١٥).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٠٨٦).

(٣) انظر: «المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير» (ص: ٣٧).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٧٥٢)، «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (ص: ١٩٤).

(٥) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٣٤٥)، «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (ص: ١٤).

(٦) قوله: **(والكلام على كلٍّ. . . إلخ)** لشيخنا حفظه الله تعالى رسالتان فيما يتعلَّق بذلك مختصرة ومبسوطة، فإن أردت غاية تحقيقه فارجع إليهما تظفر بمنتهى آمالك.

(٧) مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازَانِيُّ، سعد الدِّين (٧١٢هـ - ٧٩٣هـ) من أئمَّة العربيَّة والبيان والمنطق، له: «تهذيب المنطق والكلام»، و«شرح الرِّسالة الشَّمسيَّة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٢١٩).

(٨) في «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٣) ما نصُّه: حيث قال الجمهور: يجب أن يكون من باب التَّشبيه البليغ، =

وفي رواية: «بِحَمْدِ اللهِ» رواه أبو داود وغيره[١]، وحسَّنه ابن الصَّلاح[٢] وغيره.

❊ ❊ ❊

حاشية الصبان

والمقصودُ منَ الثَّلاثة أنَّه: مقطوع البركة ـ كما قال الشَّارح ـ، وإن تمَّ حِسًّا، ومرادُه: البركة الكاملة، فلا يُنافي وجود أصلها.

قوله: (وفي رواية: «بِحَمْدِ اللهِ») التَّحقيق ـ كما قاله العَلْقَمِي[٣] ـ: أنَّ الحمدَ المطلوب الابتداءُ به في الحديث هو الحمدُ اللُّغويُّ، لا العرفيُّ؛ لأنَّه طارئٌ بَعْدُ.

قوله: (رواه) أي: بكِلتا رِوايتيه.

قوله: (وحسَّنه ابن الصَّلاح وغيره) التَّحسين بالنِّسبة إلى ابن الصَّلاح بمعنى: نَقل تحسين الغَير له؛ لأنَّ مذهبه أنَّه لا سبيلَ في عصره فما بعده إلى التَّصحيح والتَّحسين والتَّضعيف؛ لقصور الهِمم، وخالفه في ذلك النَّوَوِي[٤].

ويمكن أن يُقال[٥][٦]: حسَّنه هو بنفسه قبل أن يقول بهذا المذهب.

❊ ❊ ❊

= ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة؛ لأنَّه لا يُجمع فيها بين طرفي التَّشبيه؛ أعني: المشبَّه والمشبَّه به، وجوَّز السَّعدُ ذلك، ومنع لزوم الجمع بين الطَّرفين بجعله المشبَّه: الرَّجل الشُّجاع، وهو غير مذكورٍ في التَّركيب، والمذكورُ إنَّما هو فردٌ منه وهو «زيدٌ». اهـ

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (٤٨٤٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٥)، وابن ماجه في «السنن» (١٨٩٤) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) عثمان بن عبد الرحمن الشَّهرزُورِيُّ الكُرديُّ الشَّرخَانِيُّ، أبو عمرو المعروف بابن الصلاح (٥٧٧هـ - ٦٤٣هـ) أحد الفضلاء المقدَّمين في التَّفسير والحديث والفِقه وأسماء الرِّجال، له: «مقدمة ابن الصلاح» في الحديث، و«الفتاوى». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٠٨).

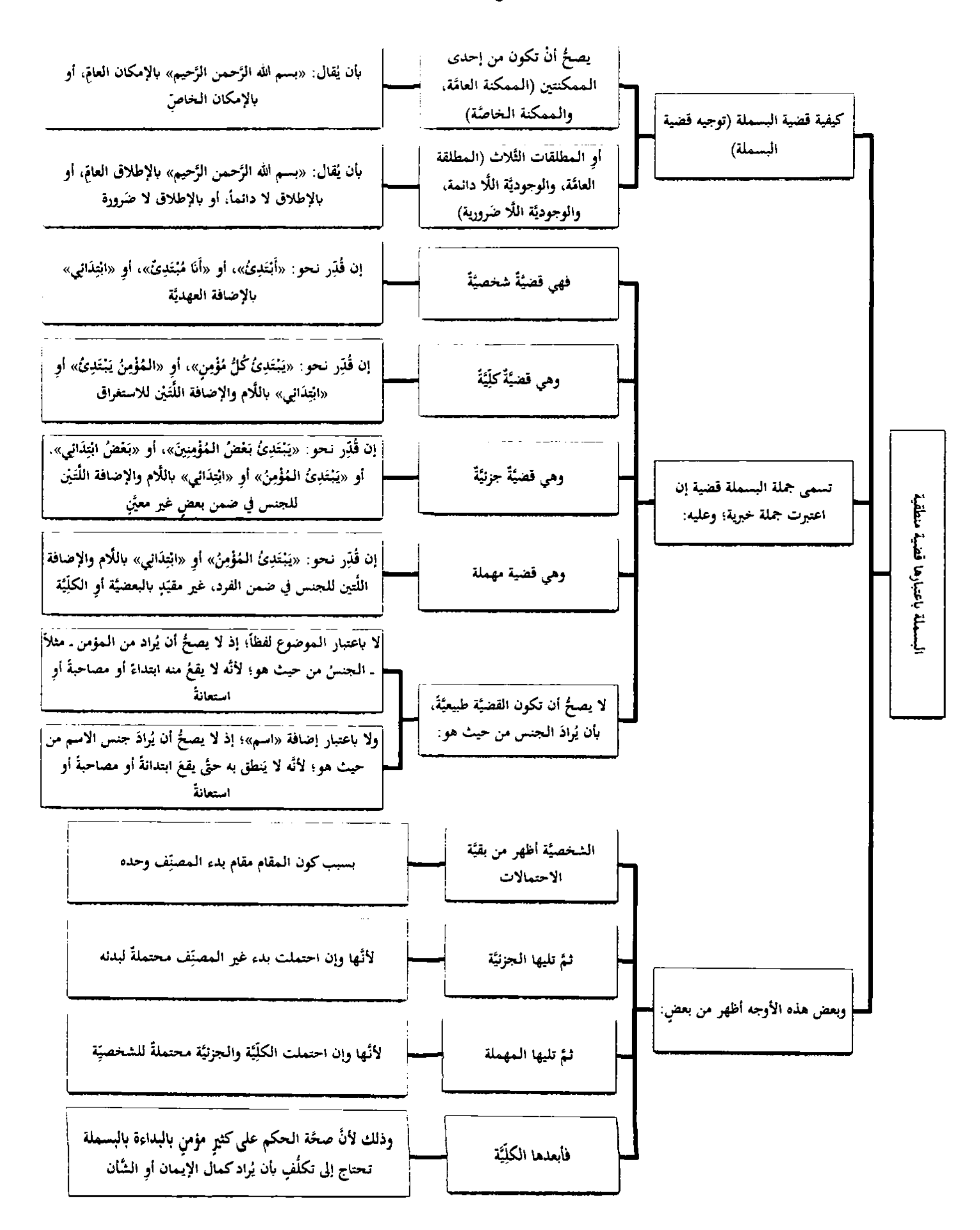
(٣) محمَّد بن عبد الرَّحمن بن علي بن أبي بكر العلقميّ، شمس الدين (٨٩٧هـ - ٩٦٩هـ) فقيه شافعيّ، عارف بالحديث، له: «الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ١٩٥).

(٤) يحيى بن شرف الحزامي الحوراني النَّووي الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدين (٦٣١هـ - ٦٧٦هـ) علَّامة بالفقه والحديث، له: «المنهاج في شرح مسلم»، و«منهاج الطالبين» في الفقه. انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ١٤٨).

(٥) **قوله: (ويمكن أن يقال. . . إلخ)** فيكون قد ظهر له أنَّ ما سبق له ليس تحسيناً لفقد شرطه.

(٦) قوله: **(ويمكن أن يقال. . . إلخ)** أو يقال: أنَّه جارٍ على القول بأنَّ المتكلِّم لا يدخل في عموم كلامه، فتدبر. اهـ هامش.

البسملة باعتبارها قضية منطقية



«الحمدلة باعتبارها قضية منطقية»

- الحمدلة باعتبارها قضية منطقية
  - كيفية قضية الحمدلة (توجيه قضية الحمدلة)
    - إن لم يخص الحمدُ بـ «الحمد القديم»
      - الإطلاق العام، وبالإمكان بقسميه
    - إن خُصَّ الحمدُ بـ «الحمد القديم»
      - فلإمكان العامُ، وبالإطلاق العامّ وبالضَّرورة وبالدَّوام
  - تسمى جملة الحمدلة قضية إن اعتبرت جملة خبرية؛ وعليه:
    - فهي قضيَّةٌ شخصيَّةٌ
      - إن جعلت «أل» فيها للعهد
    - وهي قضيَّةٌ كلِّيَّةٌ
      - إن جعلت للاستغراق
    - وهي قضيَّةٌ جزئيَّةٌ
      - إن جعلت للجنس في ضمن البعض
    - وهي قضية مهملة
      - إن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النَّظر عنِ الكلِّيَّة والجزئيَّة
    - ولا مانع هنا من جعلها طبيعيَّةً
      - بأن تجعل «أل» فيها للجنس والطَّبيعة بقطع النَّظر عنِ الأفراد
  - «أل» في الحمد
    - إن جُعلت للعهد، والمَعهودُ: «الحمد القديم فقط بقسميه: حَمده تعالى لنفسه، وحَمده لأصفيائه»
      - امتنع كون لام «لله» للملك؛ إذ شأن المَمْلُوك الحدوث
    - وإن جُعلت للعهد، والمَعهودُ: «ما مرَّ مع حَمد أصفيائه له»، أو لجنس الحمد القديم وجنس الحمد الحادث، أو لاستغراق أفرادهما:
      - فإن أُريد كلٌّ على حِدته: صحَّ كونها للملك بالنِّسبة للحادث، ولغيره بالنِّسبة للقديم
      - وإن أُريد المجموع من حيث هو مجموعٌ: صحَّ كونها للملك؛ لأنَّ مجموع القديم والحادث حادثٌ

(١) الـحَـمْـدُ للهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا نَـتَـائِـجَ الـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الـحِـجَـا

(**الحَمْدُ للهِ**) أيِ: «الثَّناءُ بجميل الصِّفات لله»؛ **إذِ الحمدُ**: «هو ....

حاشية الصبان

[الكَلَامُ عَلَى شَرْحِ حَمْدَلَةِ النَّاظِمِ]

قوله: (أيِ: **الثَّناء... إلخ**) تفسيرٌ للجملة قبله؛ بدليل إعادة الخبر، لكنَّه لم يشرحه كما شرح المبتدأ، بل أتى به[١] كما في عبارة المصنِّف، **وقوله**: (**بجميل الصِّفات**) إن أُبقِيتِ «الباء»[٢] على ظاهرها من كونها صِلة «الثَّناء»، احتيج إلى التَّجريد في «الثَّناء»؛ فراراً مِنَ التَّكرار، وإن جُعِلت سببيَّةً[٣] أو بمعنى «على»، فلا.

قوله: (**إذِ الحمد**) أي: لغةً؛ تعليلٌ لمحذوفٍ[٤] يدلُّ عليه «أي» التَّفسيريَّة؛ أي: «وفسَّرنا بهذا التَّفسير؛ لأنَّ الحمد... إلخ»، **وقوله**: (هو) ضميرُ فصلٍ أتى به لتأكيد الحَصر المُستفاد من تعريف جزأي الجملة؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨] كما أفاده في «المطوَّل»[٥]، أو ضميرٌ منفصلٌ أتى به لِيقوِّي الحكمَ بتكرار الإسناد.

---

(١) **قوله**: (**أتى به... إلخ**) **قيل فيه**: إنَّ هذا تعريفٌ، فلا جملة ولا حكم، ثمَّ لا يخفى أنَّ التَّعريف في نفسه يستلزم الحصر؛ لأنَّه يجب أن يكون جامعاً مانعاً، فافهم.

(٢) **قوله**: (**إن أُبقِيتِ الباء... إلخ**) يحتمل أن يكون المراد بـ«جميل الصِّفات»: خصوص الصِّفات القديمة، ويحتملُ أن يكون المراد بها: ما يعمُّ القديمة والحادثة، فإنَّ الثَّناء في نحو قولك: «زَيْدٌ عَالِمٌ» ثناءٌ على الله في الحقيقة، ولا يخفى أنَّه يرد على كلِّ حال - إذا أبقيت «الباء» على ظاهرها - أنَّ التَّفسير أعمُّ من المفسَّر، وأنَّه لا يصحُّ التَّعليل بناءً على ما هو متعيِّنٌ من عدم جعل «الباء» في قوله: «بالجميل» صلة الثَّناء؛ إذ يكون التَّقدير حينئذٍ: «وفسَّرنا بهذا؛ لأنَّ الحمد... إلخ»، فأنت ترى أنَّ ذلك في قوَّة قوله: «وفسَّرنا بهذا العامِّ؛ لأنَّ الحمد هو هذا الخاصّ».
فإن ادَّعى مدَّعٍ: أنَّ التَّقييد بكون ذلك لأجل جميلٍ غير حادثٍ مطبوعٍ مرادٌ له في التَّفسير، لكن حذفه لوضوحه، ومحطُّ القصدِ بالتَّعليل هو المذكور؛ فلا يخفى أنَّ تلك الدَّعوى غيرُ مسموعةٍ؛ إذ هي محض مكابرةٍ، فكلام المحشي بعدُ فيما كتبه على قوله: «بالجميل» مشيرٌ إلى منع إبقاء «الباء» هنا على ظاهرها، فإن جُعلت «الباء» في قوله: «بالجميل» صلة «الثَّناء»، وأُريد بـ«جميل الصِّفات» - هنا - ما هو أعمُّ، كان فيه زيادةً على ما سيذكره المحشي أنَّ التَّعليل فاسدٌ لِمثل ما مرَّ، فتدبر.

(٣) **قوله**: (**وإن جُعِلت سببيَّةً... إلخ**) على كلٍّ من هذين: إن أُريد بـ«جميل الصِّفات» ما هو أعمُّ كان التَّفسير أعمَّ، وفَسَدَ التَّعليل، وبهذا مع ما مرَّ تَعلمُ ما يصحُّ اعتباره في كلام الشَّارح وما لا يصحُّ، فافهم.

(٤) **قوله**: (**تعليلٌ لمحذوفٍ... إلخ**) صنع ذلك؛ لأنَّ العِلل إنَّما تكون للأفعال. اهـ قرَّر ذلك شيخ شيخنا في درسه رادًّا به قول بعضهم: إنَّ ذلك لدفع تعليل الشَّيء بنفسه؛ إذِ المرادُ بـ«جميل الصِّفات»: ما يعمُّ القديم والحادث، فإنَّ الثَّناء بالعلم في قولك: «زيد عالِم» مثلاً ثناءٌ على الله.

(٥) انظر: «المطوَّل» (ص: ٢٥٢).

الثَّناء بالجميل غير الحادث المطبوع».

حاشية الصبان

قوله: (الثَّناء) مصدر[1] «أَثْنَى عليه»: إذا ذكره بخيرٍ، وقيل: إذا أتى بما يدلُّ على اتِّصافه بصفةٍ جميلةٍ؛ فعلى الأوَّل: لا يكون الثَّناء إلَّا باللِّسان، فلا يحتاج إلى قولهم: «باللِّسان»، بخلافه على الثَّاني.

فإن قُلت: التَّعريفُ يَشمل القديم والحادث، وهُما حقيقتَان متباينتَان، وجمعُ حقيقتَين متباينتَين في تعريفٍ واحدٍ ممتنعٌ[2].

قُلت: امتناعُه إذا كان على وجهٍ تحصلُ به معرفةُ كلٍّ منَ الحقيقتَين بخصوصها بالكُنْه، وههنا ليس كذلك.

قوله: (بالجميل) «الباء»: سببيَّةٌ، أو بمعنى «على»؛ إذ كون الجميل غير حادثٍ مطبوعٍ إنَّما هو شرطٌ في المحمود عليه، لا المحمود به؛ لجواز كونه حادثاً مطبوعاً؛ كما إذا أثنيت على زيدٍ بِحُسنه بسبب إحسانه إليك.

- وقد يتَّحدان ذاتاً ويَختلفان اعتباراً؛ كما إذا أثنيت عليه بالإحسان بسببه، فـ«الإحسان»: من حيث الوَصف به في عِبَارَتِك محمودٌ به، ومن حيث كونه سبباً باعثاً على الثَّناء محمودٌ عليه.

قوله: (غير الحادث المطبوع) أي: الَّذي طُبع عليه المحمود، ففي قوله: «المطبوع» حذفٌ وإيصالٌ. و«غير الحادث المطبوع» صادقٌ بالقديم، وبالحادث غير المطبوع.

● ووَصَف المعرفة[3] بـ«غير»؛ بناءً على: أنَّها تتعرَّف بالإضافة إلى المعرفة وإن لم تكن بين ضِدَّين، أو: على أنَّ «أل» في «الجميل» جِنسيَّةٌ، ومدخولُها في حُكم النَّكرة.

- وخرج بهذا القيد: الثَّناء على الحادث المطبوع، فإنَّه مدحٌ لا حمدٌ؛ كـ: الثَّناء لأجل الحُسن.

● وعَدَل عنِ العبارة المشهورة؛ أعني قولهم: «على الجميل الاختياريِّ»؛ لإخراجها الحمدَ على ذات الله وصفاته؛ لأنَّ الاختياريَّ ما كان عن اختيارٍ وإرادةٍ، ولا يكون ذلك إلَّا للحادث، **وإن أُجيب[4] عنه**: بأنَّ المراد بـ«الاختياريِّ»: ما ليس موجوداً عن قَهرٍ، أوِ المرادَ: الاختياريُّ حقيقةً بأن كان عن اختيارٍ وإرادةٍ، أو حُكماً بأن كان له دخلٌ مَّا في صُدور فِعلٍ اختياريٍّ.

---

(١) ***قوله: (مصدر)*** *فيه أنَّه اسم مصدرٍ، لا مصدر.*

(٢) **قوله: (ممتنع)** لأنَّ ما أدخل أحدهما أخرج الآخر. اهـ شيخ شيخنا.

(٣) **قوله: (ووصف المعرفة... إلخ)** لا حاجة إلى هذا، فإنَّه لا مانع من جعل «غير» حالاً. شيخ شيخنا.

(٤) **قوله: (وإن أجيب... إلخ)** قال شيخ شيخنا: وبعضُهم التزم خروج ما ذكر، وجعله مدحاً لا حمداً.

● وابتدأ ثانياً بالحمد لِما مرَّ، وجَمَع بين الابتداءَين؛ عملاً بالرِّوايتين السَّابقتين،

حاشية الصبان

● ولم يَقل: «على جِهة التَّعظيم» كما قال غيره؛ إخراجاً لما قارنه تحقيرٌ، فإنَّه استهزاءٌ وتهكُّمٌ؛ لندور هذه الصُّورة، أو لعدم صدورها مِن مُنصفٍ.

قوله: (وابتدأ ثانياً... إلخ) محصَّل ما أورده ـ هنا ـ أربعة أسئلةٍ، لكن كان الأَوْلى حذف قوله: «ثانياً»؛ لِئلَّا يتكرَّر[1] السُّؤال الثَّالث وهو قوله: «وقدَّم البسملة... إلخ» مع الأوَّل؛ إذ معنى قوله: «وابتدأ ثانياً بالحمد»: ثنَّى به بعد إتيانه بالبسملة أوَّلاً، وهذا محصَّل الثَّالث، ولأنَّ بعض ما مرَّ منَ التَّأسي[2] بالقرآن ورواية: «**بحمد الله**»، وهو هذه الرِّواية لا ينتج الثَّانويَّة[3]، ويمكن أن يُقال: لا دخل لقوله: «ثانياً» في السُّؤال، وإنَّما زاده فيه لبيان الواقع؛ كذا قيل.

● **وأقول**: يمكن وجهٌ آخر، وهو: أن يكون له دخلٌ، ويكون المراد بما مرَّ التَّأسي بالقرآن، أو هو ورواية «الحمد»؛ **غاية ما فيه**: أنَّ الأوَّل دليلٌ للمقيَّد والقيد معاً، والثَّاني[4] للمقيَّد فقط، ويكون قوله: «وقدَّم البسملة... إلخ» استئنافيًّا بيانيًّا أجابَ به عمَّا يَرد[5] على دفع التَّعارض بما ذكره.

حاصله: أنَّ هذا الدَّفع حاصلٌ أيضاً على تقدير ابتدائه بالحمدلة ابتداءً حقيقيًّا وبالبسملة إضافيًّا، فلِمَ قدَّم البسملة على الحمدلة، وآثرها بالابتداء الحقيقيِّ، فهو من تتمَّة الجواب عنِ السُّؤال الثَّاني، لا سؤالٌ مستقلٌّ معطوفٌ [ص/ ١١] على قوله: «وابتدأ... إلخ»، ولا يضرُّ انفهامه[6] من قوله: «وابتدأ... إلخ»؛ لأنَّ الإعادة للحاجة لا تُعدُّ تكراراً.

قوله: (وجَمَع بين الابتداءَين... إلخ) هذا السُّؤال مقطوعٌ فيه النَّظرُ عنِ التَّرتيب؛ لئلَّا يحصلُ تكرارٌ في الأسئلة، ولأنَّ العملَ بالرِّوايتين لا يُنْتِجهُ.

قوله: (عملاً بالرِّوايتين السَّابقتين) أقول: كان عليه أن يقول: «تأسياً بالقرآن، وعملاً بالرِّوايتين السَّابقتين»؛ كما لا يخفى.

---

(١) **قوله: (لئلَّا يتكرر... إلخ)** قال بعضهم: إنَّ قوله: «وجمع بين الابتداءين... إلخ» مكرَّر، ولا يخفى على المتأمِّل أنَّه أريد مع تكراره حذف قوله: «ثانياً» فتدبَّر.

(٢) **قوله: (من التَّأسي)** بيانٌ لـ«ما».

(٣) **قوله: (لا ينتج الثَّانويَّة)** يقتضي أنَّه يُنتج المقصود بقطع النَّظر في الثَّانويَّة، وليس كذلك فإنَّ المقصود الحمدُ الحاصل بغير البسملة بدليل قوله بعد: «وجمع بين الابتداءين» فتدبَّر.

(٤) **قوله: (والثَّاني... إلخ)** لا يخفى عليك ما فيه، بعد ما مرَّ، فتنبَّه.

(٥) **قوله: (عمَّا يرد... إلخ)** كيف يرد ذلك بعد فرض كون قوله: «ثانياً» له دخلٌ وإنتاج ما ذكره الثَّانويَّة.

(٦) **قوله: (ولا يضرّ انفهامه... إلخ)** علمت أنَّ انفهامه من ذلك مانعٌ من ورود الإيراد، ولا اعتبار للغفلة عنه.

وإشارةً إلى أنَّه لا تَعَارُض بينهما؛ إذِ الابتداء:

١ - حقيقيٌّ: ....

حاشية الصبان

قوله: (وإشارةً إلى أنَّه) أي: الحالُ والشأنُ **(لا تعارضَ بينهما)**؛ أي: في الحقيقة، وإن تَبادر إلى الذِّهن.

● **اعلم** أنَّ توهُّم التَّعارض[١] مبنيٌّ على جعل «الباء» لمجرَّد التَّعدية صلةَ «يُبْدَأ»، فإن جُعلت للاستعانة أوِ المصاحبة، فلا؛ لأنَّ الاستعانةَ بشيءٍ أوِ المصاحبة له لا تُنافي الاستعانةَ أوِ المصاحبةَ لشيءٍ آخر؛ كذا قال غيرُ واحدٍ.

● **أقول**: الظَّرف على هذا مستقرٌّ حالٌ، والأصلُ في الحال أن تكون مقارنة، وحينئذٍ يَرِد عليه:

- أنَّه إنْ أُريد بالابتداء - في الرِّوايتين - عليه: الابتداء الحقيقيُّ، لم يكن المقارن سوى الاستعانة بذكر شيءٍ واحدٍ أوِ المصاحبة له، فيرجعُ التَّعارض.

- وإنْ أُريد: الإضافيُّ، كان مجرَّدُ إرادته كافياً في دفع التَّعارض من غير احتياجٍ إلى حَمل «الباء» على خلاف ظاهرها.

ويَرِد عليه أيضاً[٢]: أنَّه لا يظهر إذا كان المبدوء فيه قولاً؛ إذِ النُّطق بشيئين معاً غيرُ ممكنٍ.

ويمكن دفعهما: بأنَّ المقارنة في كلِّ شيءٍ بحسبه، وأنَّها - هنا - بمعنى عدم التَّراخي، فتأمَّل.

● وبقي لدفع التَّعارض أوجهٌ أُخَر ذكرناها في «رسالتنا الكبرى على البسملة»[٣].

قوله: (إذِ الابتداء حقيقيٌّ) نسبةٌ إلى «الحقيقة» مقابل: «المجاز»؛ لأنَّ حقيقةَ الابتداء بالشَّيء جَعْلُه أوَّل أمرك وفاتحته، فإطلاق الابتداء على الإضافيِّ مجازٌ؛ علاقتُه المشابهة في سَبْق كلٍّ، وهذه النِّسبة[٤]:

---

(١) **قوله: (اعلم أنَّ توهُّم التَّعارض)** لا يخفى أنَّ توهُّم التَّعارض إنَّما يأتي على اعتبار روايتي: «ببسم الله الرَّحمن الرَّحيم» بباءين، و: «بالحمد لله» برفع «الحمد» قاله شيخ شيخنا، ولا يخفى أنَّ التَّوهُّم بعد ذلك إنَّما يأتي على عدم إلغاء قيديهما المتنافيَين مع أنَّ الدَّليل قائمٌ على الإلغاء، كما لا يخفى.

(٢) **قوله: (ويَرِد عليه أيضاً... إلخ)** محصَّلُهُ: أنَّه إذا كان المبدوء فيه قولاً لا يمكن أن يستفاد مثلاً في أوَّله بشيءٍ منهما فضلاً عن أن يُستعان في أوَّله بهما، فلا يتوهَّم الاستغناء عنه بالإيراد السَّابق؛ قرَّره شيخ شيخنا، ولا يخفى أنَّ هذا الإيراد فيه ردٌّ لعموم قوله: «لم يكن المقارن... إلخ» فافهم.

(٣) انظر: «الرسالة الكبرى على البسملة» (ص: ٢٩ - ٣٣).

(٤) **قوله: (وهذه النِّسبة... إلخ)** قال شيخ شيخنا: قرَّر شيخنا غير هذا، وهو: أن يجعل المنسوب إليه الحقيقة بمعنى نفس الأمر، فإنَّ الحقيقيَّ ابتداءٌ في نفس الأمر دون الإضافيِّ. اهـ ما قاله شيخ شيخنا، ولا يخفى أنَّ كلًّا منهما =

وهو: «ما لم يَسْبِقه شيءٌ».

٢ - **وإضافيٌّ**: وهو: «ما كان بالإضافة إلى ما بعده، وإن كان مسبوقاً».

- وقدَّم البسملة لأنَّها أَوْلى بالتَّقديم؛ لأنَّ حديثها أقوى ـ كما قيل ـ، ....

حاشية الصبان

- مِن نسبة المعنى إلى لفظه: إن أُريد بالابتداء المنسوب: المعنى، وبالمنسوب إليه: لفظ الابتداء المستعمل في موضوعه، وهو الظَّاهر.

- ومِن نسبة اللَّفظ إلى المعنى الموضوع هو له: إن أُريد العكس.

قوله: (وهو ما) أي: ابتداءٌ **(لم يَسبقه شيءٌ)** أيِ: ابتداءٌ، أو في الكلام حذف مضافٍ؛ أي: لم يَسبق متعلَّقه ـ بفتح اللَّام ـ، وهو: ما بُدِئ به الشَّيء.

قوله: (وإضافيٌّ) أي: نِسبيٌّ، وقوله: **(وهو ما كان بالإضافة إلى ما بعده)** أيِ: الَّذي كان ابتداءً بالنِّسبة إلى الفعل الَّذي بعده؛ سَبَقَه شيءٌ أو لا، فهو أعمُّ مطلقاً منَ الحقيقيِّ، فكلُّ حقيقيٍّ إضافيٌّ ولا عكس.

● وآثروا التَّعبير بـ «الإضافيِّ» على التَّعبير بـ «المجازيِّ» مع أنَّه الأنسبُ في المقابلة؛ لإشعاره[1] بالمراد من غير الحقيقيِّ، وأنَّه ما كان ابتداءً بالإضافة إلى ما بعده؛ هكذا سَنَح بالبال.

قوله: (لأنَّ حديثها أقوى) وجَّه ذلك بعضهم: بأنَّ حديث البسملة صحيحٌ، وحديث الحمدلة حَسَنٌ؛ **وبعضهم**: أنَّ حديثهما صحيحان، لكنَّ حديث البسملة أصحُّ؛ لأنَّ الصِّحة والحسن والضَّعف متفاوتةُ الرُّتبة؛ **وبعضهم**: بأنَّ حديثهما حسنان، لكنَّ حديث البسملة أحسن، ورُجِّحَ هذا.

قوله: (كما قيل) فيه اتِّحاد المشبَّه والمشبَّه به؛ إذِ الَّذي قيل هو: أنَّ حديثها أقوى.

والجواب: أنَّهما وإنِ اتَّحدا ذاتاً اختلفا اعتباراً؛ أي: باعتبار القائل، وهو كافٍ؛ على أنَّا لا نُسلِّم اتِّحادهما ذاتاً؛ لأنَّ الألفاظ[2] أعراضٌ، فلا تنتقل عن محلِّها، ولا تقوم بمحلَّين.

= ابتداءٌ في نفس الأمر، وإن كان الأوَّل حقيقيًّا بكلٍّ من المعنيين الَّذين ذكرهما المحشي، والثَّاني مجازاً، فكأنَّ شيخه اعتبر الحقيقيَّ دون المجازيِّ، فإنَّ كلامه يصحُّ بذلك، فافهم ذلك بتدبُّر.

(١) **قوله: (لإشعاره... إلخ)** يقتضي قوله قبل: «وآثر... إلخ» أنَّ قوله هنا: «وأنَّه ما كان ابتداء... إلخ» على معنى: وقد سبقه شيء، وإلَّا فما كان ابتداء بالإضافة إلى ما بعده، ولم يسبقه شيء فليس بمجازيٍّ، فقوله سابقاً: «سبقه شيء أو لا» غير صحيح، فلا يصحُّ قوله بعد: «فهو أعم»؛ قرَّره شيخ شيخنا.

(٢) **قوله: (لأنَّ الألفاظ... إلخ) ولا يقال**: إنَّ مثل هذا التَّعدُّد لا يعتبره أرباب العربيَّة، فإنَّ عدم اعتبارهم له دائماً غيرُ صحيحٍ؛ أَلَا ترى أنَّهم اعتبروه في عدِّ كلمات الآذان والإقامة وغير ذلك.

وعملاً بالكتاب والإجماع.

● وآثر التَّصدير في «الحمد» بالجملة الاسميَّة؛ ....

حاشية الصبان

وليس مُرادُه تضعيف هذا القول؛ لأنَّه الَّذي رأيناه منصوصاً عليه في غير موضعٍ[1]، بلِ الإشارةُ إلى أنَّه ليس من عِنديَّاته، بل هو منصوصٌ عليه لغيره.

قوله: **(وعملاً بالكتاب والإجماع)** أيِ: الفعليِّ؛ لمضي العلماء سَلَفاً وخَلَفاً على تقديم البسملة على الحمدلة.

أقول: كان الأنسب أن يقول: «وتأسياً» لِما مرَّ؛ **إلَّا أن يُقال**: افتتاح الكتاب بهما على هذا التَّرتيب، ومضيُّ علماء الأمَّة عليه يتضمَّنان الأمر، وإن كان في ذلك خفاءٌ؛ لطلب الشَّارع متابعة كتاب الله وعلماء الأمَّة، فيكون الشَّارح راعى هنا هذا التَّضمُّن الخفيَّ، فعبَّر بـ«العمل»، ولم يراعه فيما مرَّ وفيما يأتي لخفائه فعبَّر بـ«التَّأسي».

● وتعبيره هنا بـ«الكتاب» وفيما مرَّ بـ«القرآن» تفنُّنٌ.

قوله: **(وآثر)** أيِ: اختار، وقوله: **(في الحمد)** متعلِّقٌ بـ «آثر»[2]، وقوله: **(بالجملة الاسميَّة)**

---

(١) بلِ الثَّابتُ أنَّ حديث الحمدلة أقوى، وهذا يرجِّحُ كون مراد الشَّارح: «تضعيف هذا القول»، ولا عبرة في ذكره في غير موضعٍ.
هذا؛ إن كان قَصْدُ الشَّارح بقوله: «لأنَّ حديثها أقوى» قوَّةَ الحديث من حيث الصِّحة والحسن والضَّعف، ويمكن توجيه القوَّة بقوَّة القَبُول عند العلماء، أو بقوَّة الاقتداء بالكتاب والعمل بالخبر، ولا شكَّ أن حديث البسملة فيهما أقوى، والله أعلم. اهـ محقِّق.

(٢) قوله: **(متعلِّقٌ بـ«آثر»)** أي: على حذف مضافٍ كما سيشير إليه؛ أي: وليس متعلِّقاً بالتَّصدير.
فإن قلت: ما المانع من تعلُّقه بالتَّصدير على حذف مضافٍ مع كون التَّصدير في مقام الحمد بالجملة الاسميَّة هو الواقع من المصنِّف ومن الله تعالى كما لا يخفى على مَن حقَّق النَّظر.
قلت: لأنَّ ذلك يقتضي أنَّه آثر التَّصدير في مقام الحمد على التَّصدير في مقام غيره، هذا هو المانع فافهم واحذر أن لا تتدبر.
قال بعضهم: ويصحُّ أن يكون قوله: «في الحمد» متعلِّقاً بمحذوفٍ حالٌ من الجملة الاسميَّة، و«في» بمعنى «من»، والكلامُ على حذف مضافٍ؛ أي: «من صيغ الحمد». وما جرى عليه المحشي أحسن، فإنَّ كون هذه الجملة من صيغ الحمد أمرٌ معلومٌ، ولا فائدة لذكره، وأمَّا ذكر كون إيثاره في مقام الحمد مع كونه معلوماً فله فائدة، وهي: توجيه صنيعه *في مقام التَّسمية* من عدم إيثار التَّصدير بإحدى الجملتين *على التَّصدير* بالأخرى، *بل أتى بالبسملة* محتملة، فقوله: «تأسياً... إلخ» على هذا دليلٌ للإيثار هنا وعدمه فيما مرَّ، وقوله: «لدلالتها... إلخ» دليلٌ للإيثار هنا فقط، وقد تقدَّم للمحشي حمل كلامه في الاستدلال على مثل ذلك، فتنبَّه.

تأسِّياً بالآية القرآنيَّة، ولدلالتها على الثُّبوت ....

حاشية الصبان

متعلِّقٌ بـ «التَّصدير»؛ أيِ: اختار في مقام الحمد التَّصديرَ بالجملة الاسميَّة على التَّصدير[1] بالفعليَّة؛ تأسِّياً بالآية القرآنيَّة، فإنَّها صُدِّرت بالجملة الاسميَّة، وإن لم [يكن] بعدها جملةٌ فعليَّةٌ في الآية بخلاف المتن، فالتَّأسي إنَّما هو في التَّصدير بالجملة الاسميَّة، ولا يضرُّ اختلاف الآية والمتن بتعقيب الاسميَّة بالفعليَّة في المتن دون الآية، فاندفع ما اعْتُرِضَ به هنا.

و«أل» في **(الآية)** لجنس آيات الحمد[2] المفتتح بها السُّور، أو لاستغراقها، أو للعهد والمعهود: آية الفاتحة، وقد يُبعِد هذا عُدولُه عنِ التَّعبير بالكتاب أوِ القرآن إلى التَّعبير بالآية القرآنيَّة، فتدبَّر.

قوله: (ولدلالتها) أيِ: الجملة الاسميَّة **(على الثُّبوت)** أي: ثبوت مضمونها.

● **أقول**: كان الأَوْلى أن يقول: «على الثَّبات»؛ أيِ: الدَّوام؛ لأنَّه هو الَّذي[3] اختصَّت بالدَّلالة عليه الجملةُ الاسميَّةُ، لا الثُّبوت بمعنى: الحصول؛ **إلَّا أن يُقال**: مُرادُه الثُّبوت الكامل وهو الدَّائم، أوِ استعمل الثُّبوت بمعنى الثَّبات.

● **واعلم** أنَّ الَّذي تدلُّ الاسميَّة عليه بطريق الوضع: مُطلق الثُّبوت، وأمَّا دلالتها على الدَّوام فليست بطريق الوضع، بل بواسطة غَلَبة الاستعمال؛ كما قال جماعةٌ، أوِ العُدول عنِ الفعليَّة؛ كما قال آخرون؛ **وبيانه**:

أنَّ أصل «الحمدُ لله»: «حَمِدْتُ حَمْداً لله»، فعُدِل عن ذكر الفعل إلى حذفه؛ لدلالة مصدره عليه، ثمَّ عن نَصْب المصدر[4] إلى رفعه؛ للدَّلالة على الدَّوام، ثمَّ أُدخلت «أل» للتَّعريف على اختلاف [ص/ ١٢] أقسامه.

---

(١) **قوله: (على التَّصدير)** مرتبطٌ بـ«اختار»، لا بـ «التَّصدير»، كما لا يخفى.

(٢) **قوله: (لجنس آيات الحمد... إلخ)** قال شيخ شيخنا: من غرائب الاتِّفاق أنَّ حروف الحمد خمسة، والسُّور المبتدأ به كذلك.

(٣) **قوله: (لأنَّه هو الَّذي... إلخ)** فيه: أنَّ دلالة الاسميَّة على الثُّبوت والحصول، ودلالةَ الفعليَّة على التَّحصيل دون الحصول؛ نقله شيخ شيخنا عن شيخه، ونازعه بعض الطَّلبة في ذلك، فكان آخر كلامه: إنَّ ذلك باعتبار الاسميَّة والمضارعيَّة الَّتي هنا، قال: ولا يخفى أنَّ معنى «أحمد»: أحصل الحمد. اهـ ولك أن تقول: معنى «أحمد»: **ثبوت** تحصيل الحمد، وأمَّا كون التَّحصيل يلزمه الحصول فليس لك إيراده، ثمَّ الَّذي ينبغي إيرادُه على المحشي: أنَّ الكلام في الثُّبوت بقطع النَّظر عنِ الحدوث، وهو مدلول الاسميَّة، وأمَّا الفعليَّة فمدلولها الثُّبوت على وجه الحدوث، وكلامُهم يدلُّ على ذلك، ولا ينافيه قولهم: الفعليَّة تدلُّ على الحدوث، فافهم ذلك بتدبُّر.

(٤) **قوله: (ثمَّ عن نصب المصدر... إلخ)** فيه: أنَّ ذلك لا يصلح قرينةً على إرادة الدَّوام ما لم يثبت للاسميَّة الدَّلالة عليه من قبل، ثمَّ رأيت للعلامة الأمير في «حاشيته على ملوي السمرقندية» ما يؤيِّد ذلك، فتدبَّر.

دون الفعليَّة، ....

حاشية الصبان

والفعليَّةُ إنَّما تدلُّ بطريق الوضع على مُطلق الحدوث؛ أي: الوجود بعد العدم، ويسمَّى هذا أيضاً: «تجدُّداً»؛ وأمَّا دلالتها على التَّجدُّد بمعنى: «الوجود مرَّةً بعد أُخرى» إذا كانت مضارعيَّةً، فبواسطة القرينة الخارجيَّة، أو غَلَبة الاستعمال.

قوله: (دون الفعليَّة) أقول[1]: قد تُعَارض العِلَّة المذكورة بدلالة الفعليَّة على التَّجدُّد الاستمراريِّ دون الاسميَّة؛ **إلَّا أن يُقال**: رجَّح العِلَّة المذكورة مناسبةُ الجملة الاسميَّة المحمودِ بها من حيث دلالتها على الدَّوام لأشرف وأوَّل ما وقع الحمد لأجله، وهو ذات الله وصِفاتُه؛ المدلول عليهما بقوله: «لله» على الذَّات بالوضع، وعلى الصِّفات بواسطة وجوبها للذَّات الموضوع له، وإن كان من جملة ما وقع الحمد لأجله مَّا الجملة الفعليَّة به أنسب لتجدُّده، وهو نعمة إخراج نتائج الفِكر المدلول عليها بقوله: «الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ».

فإن قُلت: لا إشعارَ في الكلام بعلِّيَّة غير نعمة الإخراج منَ الذَّات والصِّفات؛ إذ لم يعهد أنَّ تعليق أمرٍ باسمٍ غيرِ صفةٍ يدلُّ على علِّيَّة مدلوله.

قلت: الإشعارُ بعلِّيَّة ما ذُكر بواسطة الذَّوق؛ حيث قيل[2]: «الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَخْرَجَا»، ولم يقل: «الحمد للَّذي أخرج» مع أنَّه أخصر؛ على أنَّ لفظ «الله»[3] لمَّا دلَّ على ذاتٍ متَّصفةٍ بصفات الكمال، واشتُهِر اتِّصافه بها بحيث تُلْحَظُ كثيراً الصِّفاتُ عند سماع هذا الاسم، لم يَبعد أن يجعل

---

(١) **قوله: (أقول... إلخ)** اعتبر تأويل الثُّبوت بالثَّبات، فقال ذلك، وقد تقدَّم لك: أنَّه لا حاجة إلى التَّأويل، وعلى عدمه فالمعنى: ولدلالتها على الثُّبوت بقطع النَّظر عنِ الحدوث دون الفعليَّة، فإنَّها تدلُّ على الثُّبوت على وجه الحدوث، والأوَّل هو المناسب لأوَّل ما وقع الحمد لأجله، وحينئذٍ لا تأتي هذه المعارضة، فتفطَّن.

(٢) **قوله: (حيث قيل... إلخ)** لا يخفى أنَّ ذلك إنَّما يُعطى بالذَّوق أنَّ له غرضاً في ذكر الاسم الكريم، والأغراضُ في ذلك كثيرة جدًّا؛ كـ: التَّبرُّك، والتَّلذُّذ، وتنشيط القلب وإحيائه به، وذكره باسمه الجامع لجميع صفات الكمال، وتضمُّن ذكر الاسم الجامع لما ذكر، فلا يخفى على مُنصفٍ عدمه.

نعم، من جملة الأغراض إفادة العلميَّة، وكلُّ غرضٍ لا مانع من اعتباره إيَّاه ينبغي اعتبار أنَّه قصده بالعدول؛ حملاً لحاله على أكمل الأحوال.

ثمَّ اعلم أنَّه بعد تسليم علِّيَّة الذَّات هنا على حدَّتها لا يلزم اتِّحاد المحمود والمحمود عليه بالذَّات واختلافهما بالاعتبار، فإنَّ علِّيَّتها إنَّما هي بحسب الظَّاهر، والعِلَّة في الحقيقة الكمال الذَّاتيُّ الثَّابتُ للذَّات، بقطع النَّظر عن جميع الصِّفات، فهو المحمود عليه في الحقيقة، فلا اتِّحاد، والكمال الذَّاتيُّ هو الاستحقاق الذَّاتيُّ، كما أوضحه شيخنا فيما كتب على «مختصر السَّعد»، وحشَّى المحشي عليه في مبحث الحمد، فافهم واحذر أن لا تتدبر.

(٣) **قوله: (على أنَّ لفظ الله... إلخ)** هذا التَّرقي بالنِّسبة لعليَّة الصِّفات فقط، كما لا يخفى.

وما يَرِد من[1]: أنَّها لا تدلُّ على تَوَلِّي المتكلِّم الحمد بنفسه؛ **أُجيب عنه**: بأنَّها إنشائيَّةٌ على الصَّحيح، فتدلُّ عليه.

حاشية الصبان

التَّعليق به في حُكم التَّعليق بالمشتقِّ؛ كما أفاده الفَنْرِي[2] في «حاشيته على المطوَّل»[3].

قوله: (وما يَرِد) أي: على الجملة الاسمَّية (من: **أنَّها لا تدلُّ على تَوَلِّي المتكلِّم**) أي: تَعَاطِيه ومُبَاشَرته (**الحمد بنفسه**) أي: لأنَّها خبريَّةٌ لفظاً ومعنًى، ولا يلزم منَ الإخبار بثبوت شيءٍ لآخر اتِّصاف المُخبر به، فلا تدلُّ الجملة على أنَّ المتكلِّم حَمد بنفسه، وإنَّما هي إخبارٌ عنِ الحمد بثبوته لله.

وحاصلُ ما أجاب به: اختيارُ أنَّها إنشائيَّةٌ معنًى؛ أي: لإنشاء الحمد بمضمونها[4]، لا لإنشاء مضمونها حتَّى يستشكل بأنَّ مضمونها ـ وهو ثبوت الحمد لله ـ ليس مقدوراً للعبد حتَّى يُنشئه.

وظاهرُ صنيعِه: تسليمُ أنَّها إذا كانت خبريَّةً لفظاً ومعنًى لا تدلُّ على تولِّي المتكلِّم الحمد بنفسه، وليس كذلك؛ لأنَّ الإخبار عنِ الحمد بثبوته له تعالى حمدٌ؛ لأنَّه الثَّناء بالجميل، ووَصْفُه تعالى بثبوت الحمدلة ثناءٌ عليه بجميلٍ.

وأمَّا قولهم: «الإخبار عنِ الشَّيء ليس من ذلك الشَّيء» فمحلُّه إذا لم ينطبق تعريف المُخبَر عنه على الإخبار، وإلَّا كان الإخبار منَ المُخبَر عنه كما هنا، وكما في قولهم: «الخبر يحتمل الصِّدق والكذب»، ويمكن أن يكون جواب الشَّارح بما ذكره على وجه التَّنزُّل مع المُورِد، لا على وجه التَّسليم حقيقةً.

والحاصلُ أنَّ الإيراد المذكور له جوابان:

أحدهما: منعُ أنَّها خبريَّةٌ لفظاً ومعنًى حتَّى يَرِد ما ذكر، وهو ما في «الشَّرح».

ثانيهما: تسليمُ ذلك، وتوجيه تولِّي المتكلِّم الحمدَ بنفسه عليه.

قوله: (**على الصَّحيح**) مقابلُه: أنَّها خبريَّةٌ لفظاً ومعنًى، ويحصل الحمد بها كما مرَّ.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: (**وما يرد... إلخ**) لم يظهر وجه ورود ذلك، فإنَّ إفادة توليه الحمد بنفسه ليس غرضاً هنا، كما لا يخفى.

(٢) حسن بن محمَّد شاه الفَنَاري (٨٤٠هـ - ٨٨٦هـ) من علماء الدولة العثمانية، له: «حاشية على المطول»، و«حاشية على تفسير البيضاوي». انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٢١٧).

(٣) انظر: «حاشية المطوَّل لحسن جلبي» (ص: ٤٥).

(٤) **قوله**: (**لإنشاء الحمد بمضمونها... إلخ**) يقتضي أنَّها تدلُّ على الحمد بمضمونها، وفيه: أنَّ الحمد هو الذِّكر، وهي لا تدلُّ عليه، **وبالجملة** كون جملة الحمد إنشائيَّةً بالمعنى المقابل للخبر؛ سواءٌ كانت اسميَّةً أو فعليَّةً لا يصحُّ أصلاً، وقد حقَّق ذلك شيخنا ـ حفظه الله تعالى ـ في أوَّل تقريره على «مختصر السَّعد وحاشيته للمحشي» أتمَّ تحقيق، فإن أردت الشِّفا ممَّا جرى على ألسنة الخاصِّ والعامِّ فارجع إليه.

(الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) أي: أَظْهَرَ (نَتَائِجَ) ....

حاشية الصبان

● ولعلَّ وجه كون ما ذكره هو الصَّحيح ما قاله بعضهم: إنَّ الشَّارع نقلها إلى الإنشاء؛ كما نقل: «بعت»، و«اشتريت»[١]، ونحوهما، وأنَّه لا مُحوِج إلى الإيراد والجواب السَّابقَين في تقرير كونها خبريَّةً لفظاً ومعنًى.

قوله: (الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) مِنَ المعلوم أنَّ الموصول وصِلته في معنى المشتقِّ، فيكون المصنِّف[٢] حمد على هذه النِّعمة بعد حمده على الذَّات والصِّفات؛ على مقتضى قاعدة: «أنَّ تعليق الحكم بالمشتقِّ يؤذن بعلِّيَّة المشتقِّ منه».

● أقول: ولم يعبِّر بالمشتقِّ وهو «مخرج»، مع ورود إطلاقه عليه تعالى في قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]، وفي قوله: ﴿وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾[٣] [الأنعام: ٩٥]؛ لعدم شهرته[٤] وذِكْرِه في الأسماء الحسنى المعروفة، فعلم أنَّ زَعْمَ عدم وروده باطلٌ.

قوله: (أي: أَظْهَرَ) أقول: الأحسن «أي: أَوجَدَ»؛ لأنَّ الإيجاد أبلغ مِنَ الإظهار، ولأنَّ شأن الإظهار أن يكون لموجودٍ قبلُ، وكون النَّتائج[٥] موجودةً قبل ظهورها لأرباب الحِجا غير محقَّقٍ، فتأمَّل.

قوله: (نَتَائِجَ الفِكْرِ) خصَّ «نتائج الفكر» ـ الَّتي هي العلوم النَّظريَّة ـ بالذِّكر دون الضَّروريَّة؛ لأنَّ الضَّروريَّة لا خلافَ في أنَّ الله تعالى هو المؤثِّر فيها، وهو بصدد الرَّدِّ، وأيضاً الحمد عليها يُفهَم بالأَوْلى؛ إذ لا كسب للعبد فيها.

● ويُحتمل[٦] أن يُريد بـ «الفِكْر»: «حركة النَّفس في المعقولات» ـ الَّتي هي معناه لغةً ـ،

---

(١) قوله: (كما نقل «بعت»، و«اشتريت») ردَّ ذلك شيخنا ـ حفظه الله ـ، فارجع إلى تقريره المذكور آنفاً إن أردت.

(٢) قوله: (فيكون المصنِّف... إلخ) ظاهر كلامه: أنَّه حمد هنا مرتين، وليس كذلك؛ إلَّا أن يكون اعتبر التَّعدُّد على وجه الكائنة.

(٣) قوله: (ومخرج الحي من الميت) صوابه: ﴿وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾.
أقول: هذا بناء على نسخته؛ أمَّا النُّسخ الَّتي اعتمدنا عليها فالآية فيها صحيحة. اهـ محقِّق

(٤) قوله: (لعدم شهرته) أي: شهرة تامَّة، وقوله: (وعدم ذكره في الأسماء الحسنى) أي: الَّتي هي أشهر من غيرها، ثمَّ لا يخفى ضعف التَّعليل. وقوله: (فعلم... إلخ) قال شيخ شيخنا أجاب بعضهم: بأنَّ المقصود أنَّه لم يرد مقيّداً بهذا القيد، بل بغيره. اهـ فانظر هل يجب اعتبار القيد الوارد حتَّى يتمَّ الجواب.

(٥) *قوله: (وكونُ النَّتائج... إلخ) قال شيخ شيخنا: لا يخفى أنَّ النَّتائج ثابتةٌ في الواقع، وكأنَّه نظر إلى النَّتائج اليقينيَّة* بخصوصها فقال ذلك، ولا يخفى أنَّ الكلام فيما هو أعمُّ كما يأتي على الأثر.

(٦) قوله: (ويحتمل... إلخ) مقابل لِما قبله من حيث ما تضمَّنه من كونه أراد بـ«الفكر» معناه الاصطلاحيّ، وهو: «ترتيبُ أمور معلومة للتوصُّل إلى المجهول»، فافهم.

جمع: «نَتِيجَةٍ».

- **وهي عند المناطقة:** ....

حاشية الصبان

وبـ «النَّتائج»: «ما يترتَّب على هذه الحركة منَ المعلوم؛ سواءٌ كان ضروريًّا أو نظريًّا»، فيكون حمد على جميع العلوم ضروريِّها ونظريِّها؛ أفاده شيخنا المؤلِّف في «كبيره»[1].

وعلى هذا الاحتمال[2] يدخل التَّصوُّر أيضاً في «النَّتائج»، فتكون «النَّتائج» بالمعنى المراد هنا أعمَّ منَ النَّتائج الاصطلاحيَّة؛ لشمولها الضَّروريَّات والتَّصوُّرات بخلاف النَّتائج الاصطلاحيَّة، لاختصاصها بالتَّصديقات النَّظريَّات كما ستعرفه.

قوله: (جمع: «نتيجة») «فَعِيلَة» بمعنى: «مُفْعَلَة»؛ على وزن اسم المفعول.

ويوجد في كثيرٍ منَ النُّسخ بعد قوله: «جمع: نتيجة» ما نصُّه: وهي ما يحصل عقب النَّظر منَ العلم بالمنظور فيه. اهـ وهو تفسيرٌ لـ «النَّتيجة» بما يجري[3] على الاصطلاحَين الآتيَين للمناطقة والمتكلِّمين، و«من» فيه بيانٌ لـ«ما»، و«العلم» بمعنى: المعلوم؛ ليوافق الاصطلاحَين الآتيَين، و«الباء» سببيَّةٌ لا للتَّعدية؛ إذِ المنظورُ فيه هو الدَّليل، وليست «النَّتيجة» العلم بالدَّليل، بلِ المعلوم بسبب الدَّليل.

لكنَّ النُّسخة الَّتي قُرئت في الدَّرس على شيخنا المؤلِّف بسماعي ليس فيها هذه العبارة، ولم يأمر القارئ بقراءتها، ولم يُنبِّه عليها، فكأنَّها كانت في الأصل، ثمَّ ضَرَب الشَّيخ عليها، ونقلها بعضٌ قبل الضَّرب عليها، ولذلك لم توجد في «الشَّرح الكبير».

قوله: (عند المناطقة) جمع: «مَنْطِقيٍّ»، و«التَّاء» فيه للإشعار بالنَّسب؛ أتوا بها في الجمع عِوضاً عن «ياء» النَّسب في المفرد.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤) بتصرف وزيادة، وبداية النقل: «خص نتائج الفكر... إلخ».

(٢) **قوله: (وعلى هذا الاحتمال... إلخ) وجه التَّخصيص**: أنَّه قال فيه: «وبالنتائج ما يترتَّب... إلخ»، فأشعر بأنَّها كانت على الاحتمال الأوَّل بالمعنى الاصطلاحيِّ، فتختصُّ بالتَّصديق، فافهم.

(٣) **قوله: (تفسيرٌ للنَّتيجة بما يجري... إلخ)** فإنِ اعتبر اصطلاح المناطقة حمل «النَّظر» على ما هو اصطلاحهم من: «ترتيب أمور معلومة... إلخ»، وجعل «العلم» بمعنى: المعلوم شاملاً للمجهول جهلاً مركَّباً، وإلَّا حمل «النَّظر» على ما هو اصطلاح المتكلِّمين ولم يجعل «العلم» شاملاً لذلك.

ولعلَّ الدَّاعي إلى ضَرْبِ الشَّيخ عليه: الاستغناء عنه بالتَّعريفين الآتيين مع ما فيه على اعتبار مذهب المناطقة من التَّجوُّز الَّذي لا يغتفر مثله في التَّعاريف، فتدبَّر.

«تصديقٌ يَلْزَم من تسليم تصديقين لذاتهما».

- وعند المتكلِّمين: ....

حاشية الصبان

قوله: (تصديق) أي [ص/١٣]: مُصدَّقٌ به، ويُفهَم منه أنَّ النَّتيجة لا تُطلق عندهم[١] على التَّصوُّر، وقوله: (من تسليم) يشير إلى أنَّ المدار على تسليم التَّصديقين، وأنَّه لا تُشترط حقيقتهما في الواقع، وقوله: (تصديقين) أي: قَولين مصدَّقٍ بهما، فالمصدرُ في الموضعين بمعنى اسم المفعول، وممَّن نصَّ على ذلك الشَّارح في «كبيره» في باب القياس[٢].

ولم يقل: «أو أكثر»؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ الحجَّة لا تتركَّب من أكثر من مقدِّمتين، وأنَّ ما يتراءى[٣] تركُّبه من أكثر فهو أقيسةٌ متداخلةٌ؛ كما ستعرفه.

وقوله: (لذاتهما) متعلِّقٌ بـ«يلزم»، وخرج به: التَّصديق اللَّازم من تسليم تصديقين لا لذاتهما، بل لأمرٍ خارجٍ؛ كقولهم: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُسَاوٍ لِبَكْرٍ» ينتج: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِبَكْرٍ»، فليس هذا قياساً[٤] اصطلاحاً؛ لعدم تكرار الحدِّ الأوسط؛ لأنَّ الحدَّ الأوسط[٥] في الشَّكل الأوَّل يكون: «محمولاً في الصُّغرى موضوعاً في الكبرى»، والأمرُ هنا ليس كذلك كما لا يخفى، ولا ما أنتجه نتيجةً اصطلاحاً؛ لأنَّها إنَّما صدقت ولزمت من تسليم هاتين المقدِّمتين بواسطة أمرٍ خارجٍ وهو: «أنَّ مساوي المساوي لشيءٍ مساوٍ لذلك الشَّيء» لا لذاتهما؛ ألا ترى أنَّك لو أبدلت مادَّة المساواة بمادَّة العداوة مثلاً، وقلت: «زَيْدٌ عَدوٌّ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو عَدوٌّ لِبَكْرٍ» لم يلزم أنَّ زيداً عدوٌّ لبكرٍ.

● والمرادُ بـ«التَّصديق» ما يشمل: «اليقين، والظَّنَّ، والجهل المركَّب»، فدخلتِ النَّتيجة الظَّنيَّة اللَّازمة لتسليم تصديقين ظنِّيين، والمجهولة جهلاً مركَّباً اللَّازمة لمجهولين كذلك.

قوله: (وعند المتكلِّمين) جمع: «مُتَكَلِّم»، وهو: «الممارس لعلم الكلام»، وفي تسميته بـ«علم الكلام» أوجهٌ معلومةٌ في محلِّها، وممَّن ذكرها التَّفْتَازَانِي في أوَّل «شرح العقائد النَّسفية»[٦].

---

(١) قوله: (لا تطلق عندهم) فوافقوا المتكلِّمين في ذلك.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨٠).

(٣) قوله: (وأن ما يتراءى... إلخ) نحو: «زَيْدٌ حَيَوانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ» ينتج: «زَيْدٌ نَامٍ»، وقوله: (فهو أقيسة... إلخ) وذلك لأنَّ المعنى: زيدٌ حَيَوان، وكلُّ حَيَوان متحرِّك بالإرادة، فزيد متحرِّك بالإرادة... هكذا، فافهم. اهـ شيخ شيخنا.

(٤) قوله: (فليس هذا قياساً... إلخ) محطُّ التَّفريع قوله: «ولا ما أنتجه... إلخ».

(٥) قوله: (لأنَّ الحدَّ الأوسط... إلخ) قال شيخ شيخنا: فيه أنَّ هذا ليس من الأشكال أصلاً، فلو اقتصر على ما قبله لأصاب. اهـ

(٦) انظر: «المجموعة السَّنية على شرح العقائد النَّسفية» (ص: ٧٢).

«ما يحصُل العلم به عَقِب العِلم بوجه الدَّليل».

● وإسنادُ «الإخراج» إلى «الله» تعالى إشارةٌ إلى مذهب أهل الحقِّ، من: «أنَّه لا تأثير

حاشية الصبان

قوله: (**ما يحصُل العلم به... إلخ**) أي: معلومٌ[1] شأنه أن يُعلم؛ يحصُل العِلم التَّصديقيُّ به عَقِب العِلم التَّصديقيّ بوجه دلالة الدَّليل؛ أي: بالجهة الَّتي بسببها دلَّ الدَّليل على المدلول؛ كـ: «الحدوث في العالَم» الَّذي هو دليل وجوده تعالى، ووجهُ الدَّليل عند المتكلِّمين بمنزلة الحدِّ الأوسط عند المناطقة.

● والدَّليل إن جُعِل شاملاً لليقينيِّ والظَّنِّي عُرِّف بأنَّه: «ما يُتوصَّل بصحيح النَّظر فيه إلى العلم أوِ الظَّنِّ بمطلوبٍ خبريٍّ»، وعلى هذا يُراد بـ«العلم» في تعريف «النَّتيجة»: ما يشمل الظَّنَّ، لكن يلزم عليه دخول المجاز في التَّعريف؛ إلَّا أن يُدَّعى شهرته، وإن خصَّ بـ«اليقين» أسقط من تعريفه قولنا: «أوِ الظَّنّ»، وأبقى العلم في تعريف النَّتيجة على ظاهره.

- وقولنا في تعريف الدَّليل: «بصحيح النَّظر فيه»؛ أي: بأن ينظر فيه منَ الجهة الموصلة.
- وقولنا: «بمطلوبٍ خبريٍّ» أخرج ما يُوصِل إلى مطلوبٍ تصوُّريٍّ وهو المعرِّف.

● **والفرق بين الاصطلاحين**:

١ - أنَّ كلًّا منَ النَّتيجة والدَّليل عند المناطقة مركَّبٌ، ولا يلزم ذلك عند المتكلِّمين.

٢ - وأنَّ كلًّا منهما عند المناطقة يشمل ما كان عن جهلٍ مركَّبٍ، بخلافهما عند المتكلِّمين كما عرفت.

قوله: (**إشارة**) أي: ذو إشارةٍ، أو مُشيرٌ، أو جعلُ الإسناد نفس الإشارة مبالغةً على الأوجه الثَّلاثة في: «زَيْدٌ عَدْلٌ».

قوله: (**إلى مذهب أهل الحقِّ**) أي: أهل المذهب الحقّ[2].

● وهو و«الصِّدق» متَّحدان ذاتاً؛ لأنَّهما: «الحكم الَّذي بينه وبين الواقع مطابقةٌ»، مختلفان اعتباراً؛ لأنَّه إنِ اعتبرت المطابقة[3] من جانب الحكم سمِّيَ: «حقًّا»، أو جانب الواقع سمِّي: «صِدقاً»، والأكثرُ استعمال «الصِّدق» في الأقوال.

---

(١) قوله: (**أي: معلوم**) يُفيد أنَّ تسميته «نتيجة» باعتبار علمه بالفعل، وقوله: (**شأنه... إلخ**) يُفيد أنَّ حصول العلم به عَقب العِلم بوجه الدَّليل عاديٌّ، والمقصود أنَّ شأنه قبل علمه بالفعل أن يعلم... إلخ، كما لا يخفى.

(٢) قوله: (**أي: أهل المذهب الحقّ**) بيَّن بذلك موصوف «الحقّ» كما هو ظاهرٌ.

(٣) قوله: (**لأنَّه إنِ اعتبرت المطابقة... إلخ**) يوجَّه ذلك: بأنَّ «الحقَّ» مأخوذٌ من: «حقّ الشَّيء» ثبت، والواقع أمرٌ =

للعبد في شيءٍ من العلوم وغيرها»، وسيأتي الخلافُ في الرَّبط بين الدَّليل والنَّتيجة إنْ شاء الله تعالى مبسوطاً[(١)].

حاشية الصبان

- ويُحتمل أنَّ المراد بـ «الحقّ»: الله تعالى، فإنَّ أهل السُّنَّة أهل الله.

● و«المذهب»: مَفْعَلٌ؛ يطلق لغةً مصدراً ميميًّا بمعنى: الذَّهاب، واسماً لزمان الذَّهاب، واسماً لمكانه، والمراد به هنا: «الأحكام المختارة» مجازاً.

- ثمَّ يحتمل أنَّه نقل «مذهب بمعنى: مكان الذَّهاب» من مكان الذَّهاب إلى الأحكام المختارة على سبيل الاستعارة التَّبعيَّة؛ بأن يكون شبَّه اختيار الأحكام بسلوك الطَّريق، واستعير للأوَّل اسم الثَّاني وهو الذَّهاب، واشتقَّ منه «مذهب» بمعنى: الأحكام الَّتي هي محلُّ الاختيار؛ أعني: الَّتي وقع عليها الاختيار، وجامع التَّشبيه: توجُّه الإرادة في كلٍّ.

- ويحتمل أنَّه نقل «مذهب بالمعنى المصدريِّ» من سلوك الطَّريق إلى اختيار الأحكام على سبيل الاستعارة الأصليَّة، ثمَّ من اختيار الأحكام إلى الأحكام المختارة على سبيل المجاز المرسل لعلاقة التَّعلُّق، فيكون مجازاً بمرتبتين[(٢)].

وهذا كلُّه بحسب الأصل، فلا يُنافي ما صرَّح به بعضهم من أنَّه صار حقيقةً عرفيَّةً في الأحكام المختارة؛ هكذا حُقِّق المقام.

قوله: (من العلوم وغيرها) أي: كسائر الأفعال الاختياريَّة، و«من» تبعيضيَّةٌ.

قوله: (وسيأتي الخلافُ في الرَّبط) أي: الارتباط والتَّلازم بينَ الدَّليل والنَّتيجة؛ أي: بين العلم بالدَّليل والعلم بالنَّتيجة؛ كما ستعرفه، ومحلُّ إتيانه قول المصنِّف:

وَفِـي دَلالَـةِ الْـمُـقَـدِّمَـاتِ ... عَـلَـى الـنَّـتِـيْـجَـةِ خِـلافٌ آتِ

عَـقْـلِـيٌّ اَوْ عَـادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّـدُ ... أَوْ وَاجِـبٌ[(٣)] وَالأَوَّلُ الْـمُـؤَيَّـدُ

= ثابتٌ يشعر دالُّه - أي: لفظ الواقع - بثبوته، فيكون اعتبار المطابقة من جانب الحكم بأن يُقال: الحكم المطابق للواقع مشعرٌ بثبوت الحكم، فناسب أن يُسمَّى: «حقًّا» باعتبار المطابقة من جانبه، ففعلوا ذلك، فتعيَّن الاعتبار الآخر للتَّسمية بـ «الصِّدق»، فافهم ذلك بتدبُّر.

(١) انظر: التفصيل في «أقسام الحجة» (ص: ٥٦٢).

(٢) **قوله: (فيكون مجازاً بمرتبتين)** وأمَّا كونه مجازاً على مجاز فليس محقَّقاً؛ إذ يتوقَّف ذلك على الاستعمال في اختيار الأحكام، والنَّقل منه بعد الاستعمال إلى المعنى الثَّاني، ولم يثبت، ووجه التَّوقُّف يُعلم بتذكُّر تعريف المجاز، فتدبَّر.

(٣) **قوله: (أو واجب)** أي: بطريق التَّعليل، فغاير الأوَّل.

(الفِكْرِ) يُطلق على: «المُفكَّر فيه» مجازاً، ....

حاشية الصبان

وهو لإمام الحرمين[(١)]، والثَّاني للأَشْعَرِيِّ، والثَّالث للمُعْتَزِلَة، والرَّابع للفلاسفة؛ واختار المصنِّف الأوَّل، وسيأتي بسط ذلك، وهذا ـ أعني قوله: «وسيأتي... إلخ» ـ مرتبطٌ بالتَّعاريف الثَّلاثة.

● **قال الشَّارح في «كبيره»**[(٢)]: **فإن قلت**: لو كان الرَّبط عقليًّا؛ كما هو مذهب إمام الحرمين، لزم عدم صحَّة إسناد إخراج النَّتيجة إلى الله تعالى؛ لكونها ليست مقدورةً حينئذٍ، بل إن وجد العلم بالمقدِّمتَين وجد العلم بها حتماً، فيكون العلم بالنَّتيجة واجباً، والواجب لا تتعلَّق به القدرة.

قلنا: مثل هذا الوجوب عرضيٌّ، فلا يمنع تعلُّق القدرة؛ كما أنَّ العَرَض والجوهر متلازمان يجب وجود أحدهما عند وجود الآخر، ويستحيل عدمه عند وجود الآخر، فإذا أراد الله تعالى أن يوجد اللَّازم الَّذي هو النَّتيجة أوِ العَرَض أوجد الملزوم الَّذي هو الدَّليل أوِ الجوهر، فكلٌّ من إيجاد الملزوم [ص/ ١٤] وإيجاد اللَّازم بقدرة الله تعالى، ولا تتعلَّق القدرة بالجمع بينَ الدَّليل وعدم النَّتيجة؛ لاستحالة الجمع بين الملزوم وعدم لازمه استحالةً ذاتيَّةً، والقدرةُ لا تتعلَّق بالمستحيل الذَّاتيِّ. اهـ ببعض اختصار.

قوله: (الفِكْر) قال في «القاموس»[(٣)]: الفِكْرُ بالكسر ويُفْتَحُ: إعمالُ النَّظر في الشَّيء؛ كالفِكْرَةِ والفِكْرَى بكسرهما. اهـ[(٤)]

وقال في «المختار»: التَّفَكُّر: التَّأمُّل، والاسمُ: الفِكْرُ والفِكْرَةُ، والمصدرُ: الفَكْرُ بالفتح، وبابُهُ: نَصَر. اهـ[(٥)]

قوله: (يُطلق على المفكَّر فيه مجازاً) أي: مرسلاً من باب إطلاق المصدر كما هو ظاهر «القاموس»[(٦)]، ....

---

(١) عبد الملك بن عبد الله الجُوَيْني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (٤١٩هـ - ٤٧٨هـ)، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، له: «الشامل» في أصول الدين، و«نهاية المطلب في دراية المذهب». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٦٠).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣).

(٣) **قوله: (قال في «القاموس»... إلخ) غرضُهُ بذلك**: الإشارةُ إلى أنَّ ما ذكره الشَّارح مخالفٌ لِما ذكره في «القاموس» و«المختار»، فتدبَّر.

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٤٥٨).

(٥) انظر: «مختار الصّحاح» (ص: ٢١٣).

(٦) **قوله: (كما هو ظاهر «القاموس»)** أي: حيث ساقها مساقاً واحداً مع كون كلٍّ منها لا يُطلق عليه اسم مصدر =

وعلى: «حركة النَّفس في المعقولات» لغةً، ....

حاشية الصبان

أوِ اسم المصدر[١] كما في «المختار»، على اسم المفعول كـ: إطلاق «الإعطاء» و«العطاء» على الشَّيء المُعطى.

قوله: (وعلى حركة النَّفس في المعقولات لغةً) أي: تنقُّلها[٢] من بعض المعقولات إلى بعضٍ.

● وفي «حاشية النَّاصر اللَّقاني على المحليِّ» نقلاً عنِ السَّيِّد[٣]: يُطلق الفِكْر على معانٍ ثلاثة:

- الأوَّل[٤]: حركة النَّفس في المعقولات أيَّ حركةٍ كانت، وهذا هو الفِكْر الَّذي يُعدُّ[٥] من خواصِّ الإنسان، ويقابله: «التَّخيُّل» وهو: حركتها في المحسوسات.

- والثَّاني: حركتها منَ المطلب الَّذي تتردَّد في ثبوته كـ: «حُدُوثُ العَالَمِ» إلى مبادئه كـ: «تَغَيُّر العَالَمِ»، وحركتها من مبادئه إليه جازمةً به؛ أعني: مجموع الحركتين، وهذا هو المختار فيه، وفي جزأيه جميعاً في المنطق.

= على الرَّأيين في معنى المصدر واسم المصدر وسيأتيان، لا حيث فسَّرها كلَّها بإعمال النَّظر كما لا يخفى، لكن قال شيخ شيخنا بالثَّاني، ولعلَّه نظر إلى القول بأنَّ اسم المصدر مدلوله لفظ المصدر باعتبار دلالته على الحدث، فافهم.

(١) قوله: (أوِ اسم المصدر) اعلم أنَّه يطلق اسم المصدر على ما نقص عن فعله، والمصدر على ما لم ينقص وإن لم يكن قياس فعله. ويطلق اسم المصدر على ما ليس قياس فعله وإن لم ينقص عنه، ويخصّ المصدر عليه بما كان قياس فعله، وكلام «المختار» جارٍ على هذا، وظاهر كلام «القاموس» جارٍ على الأوَّل، وكلام المحشي يُوهم خلاف ذلك وهو لا يصحّ، فتدبَّر.

(٢) قوله: (أي: تنقُّلها) إشارة إلى أنَّ المراد بـ «الحركة»: التَّحرُّك، وقوله: (وفي حاشية النَّاصر... إلخ) أشار فيما مرَّ إلى أنَّ ما عزاه الشَّارح لِ «اللُّغة» مخالفٌ لِما في «القاموس» و«المختار» كما تقدَّم التَّنبيه عليه، وأشار هنا إلى أنَّه أحد معانٍ يُطلق عليها «الفِكر» عند الأصوليِّين؛ ليقوي شبهة عدم صحَّة العزو إلى اللُّغة، وليفيد ما يُطلق عليه «الفكر» عند المتكلِّمين؛ إشارةً إلى أنَّه كان المناسب للشَّارح أن يذكره حيث ذكر معنى النَّتيجة في اصطلاحهم، وقد عُلِم في ضمن ما ذكره المحشي بياناً لبعض ما يتعلَّق بمعاني «الفِكر» عند الأصوليِّين أنَّ النَّظر في اصطلاحهم أخصُّ من الفِكر عندهم بالمعنى الَّذي عزاه الشَّارح لـ«اللُّغة»، مباينٌ له بالمعنى الثَّالث، موافقٌ له بالمعنى الثَّاني، فيباينه بالمعنى الرَّابع، أو موافقٌ له بالمعنى الرَّابع فيباينه بالثَّاني. وأمَّا النَّظر عند المناطقة فإنَّه بمعنى الفِكر عندهم كما يُعلم من الشَّارح، فافهم ذلك.

(٣) علي بن محمَّد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: (٧٤٠هـ - ٨١٦هـ) فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، له: «الكبرى والصغرى» في المنطق، و«شرح المواقف». انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٧).

(٤) قوله: (الأوَّل... إلخ) فإطلاق «الفِكر» على حركةٍ بخصوصها على هذا مجازٌ لا على رأي الأقدمين. وقوله: (أيّ حركة كانت) أي: سواءٌ كانت من المطلب إلى مبادئه أو عكسه. ثمَّ المراد جنس الحركة على احتمالٍ يأتي.

(٥) قوله: (وهذا هو الفِكر الَّذي يُعدّ... إلخ) أي: هو الَّذي جرت العادة بعدِّه من خواصِّ الإنسان كما هو واضحٌ =

. . . .

حاشية الصبان

- **والثَّالث**[١]: هو الحركة الأُوْلى من هاتين الحركتين وحدها؛ من غير أن توجد الثَّانية معها، وإن كانت هي المقصودة منها، وهذا هو الفِكْر الَّذي يُقابل به الحدس الَّذي هو عكسه؛ لأنَّه الانتقال من المبادئ إلى المطالب. اهـ

● وفي «الآيات البيِّنات» ما يُفيد أنَّ الفِكْر[٢] يُطلق أيضاً على الحركة الثَّانية وحدها؛ حيث نقل عنِ السَّيِّد ما نصُّه: **فإن قلت**: ماذا أريد بالنَّظر المعرَّف بما ذكر[٣] أمجموع الحركتين[٤]؛ كما هو رأي القدماء[٥]، أم الحركة الثَّانية؛ كما هو مذهب المتأخرين؟ **قلت**: الظَّاهر حَمْلُه على المعنى الأوَّل؛ إذ به يحصل المطلوب لا بالحركة الثَّانية وحدها.

ثمَّ نَقَلَ عنه: أنَّه في بعض كتبه لم يَحمله على المعنى الأوَّل، وأنَّه نفسه اعترف في مواضعَ بحصول المطلوب بالحركة الثَّانية وحدها.[٦]

● وفي «الآيات» أيضاً نقلاً عنِ النَّاصر: لقائلٍ أن يقول:

- إن أُريد بالمعقولات[٧]: ما يُدركه العقل بذاته بلا واسطةٍ؛ خرج عنها الوهميَّات

= بواسطة الذَّوق والقرينة؛ أي: وأمَّا ما بعده وإن كان من خواصِّ الإنسان، فليس هو الَّذي يُعدُّ من الخواصِّ، ولا شُبهة في ذلك.

ثمَّ في كلامه تنبيهٌ على أنَّ المراد بـ «المعقولات» ما يقابل المحسوسات الشَّاملة للموهومات، ولا يخفى على مَن تأمَّل أنَّ إرادة المعقولات المقابلة لِما يشمل الموهومات تنافي التَّرديد الآتي عنِ النَّاصر، فالشِّقُّ الثَّاني فيه لتوسيع الدَّائرة، أو لاحتمال التَّجوُّز وإن كان بعيداً، فافهم ذلك بتدبُّر.

(١) **قوله**: (والثَّالث. . . إلخ) فإطلاق «الفِكر» عليها من حيث الخصوص هو الحقيقة على هذا، فتفطَّن.

(٢) **قوله**: (ما يُفيد أنَّ الفِكر. . . إلخ) بيَّن ذلك على وجهٍ مردودٍ، وهو أنَّ التَّعريف هو قوله: «الفِكر» وما بعده تفسيرٌ للفِكر، وإلَّا فلا يخفى عدم إفادة ما ذكره لذلك، فتدبَّر.

(٣) **قوله**: (المعرَّف بما ذكر) أي: بقول ابن الحاجب: «النَّظر»: الفِكر الَّذي يُطلب به علم أو ظنّ.

(٤) **قوله**: (أمجموع الحركتين) على هذا يحتاج إذا عرَّف «الفِكر» الَّذي وقع جنساً بأنَّه حركة النَّفس في المعقولات أيّ حركةٍ كانت؛ إلَّا أن يُراد جنس الحركة ليصدق بمجموع الحركتين، فتدبَّر.

(٥) **قوله**: (كما هو رأي القدماء. . . إلخ) يُفيد أنَّه لا قائل بأنَّ النَّظر هو الحركة الأولى فقط، وهو ظاهرٌ.

(٦) انظر: «الآيات البيِّنات» لابن قاسم العبادي (١/ ٢٦٣)، وقوله: «نقل عنه»؛ أي: نقل ابن قاسم العبادي عنِ السَّيِّد، وقوله: «نفسه»؛ أي: السَّيِّد الجرجاني.

(٧) **قوله**: (إن أُريد بالمعقولات) أي: في تعريف المحلّي للفِكْر الواقع جنساً في تعريف «جمع الجوامع» للنَّظر.

وعلى: «النَّظر الاصطلاحيِّ» اصطلاحاً، فيعرَّف على الأخير ....

حاشية الصبان

والخياليَّات، فتخرجُ عن حدِّ النَّظر[١]، مع أنَّ مثل قولنا: «هذا عدو زيدٍ، وكلُّ عدوٍّ لا تُقبل شهادته على مَنْ عاداه، فهذا لا تقبل شهادته على زيدٍ» نظرٌ بلا شُبهة، وهكذا في الخياليَّات[٢].

- وإن أُريد بها: ما يدركه العقل بذاته أو بواسطةٍ، فيشمل الوهميَّات والخياليَّات؛ فقوله ـ أي: المحليّ[٣] ـ: «بخلاف حركتها في المحسوسات، فتسمَّى تخييلاً لا فِكْراً» مشكلٌ[٤]، والظَّاهر أنَّ الشَّارح ـ أي: المحليَّ ـ، وغيره ممَّن عبَّر بهذه العبارة ذاهبٌ مع الأقدمين القائلين بأنَّ العقل لا يُدرك المحسوسات أصلاً[٥]، وإنَّما تدركها الحواسُّ، وأمَّا على طريق المتأخِّرين القائلين بأنَّ العقل يُدرك المحسوسات أيضاً لكن بواسطة الحواسِّ، فينبغي أن تُسمَّى حركتها في المحسوسات فِكْراً أيضاً. اهـ[٦]

● وفي «الآيات» أيضاً: ينبغي زيادة: «القصد» في قوله ـ أيِ: المحليِّ ـ: «حركة النَّفس في المعقولات»؛ ليخرج حركتها فيما يتوارد منَ المعقولات بلا اختيار؛ كما في المنام، فإنَّها لا تسمَّى فِكْراً. اهـ[٧]

والظَّاهرُ إبقاء «النَّفس» على حقيقتها، لا حملُها على العقل[٨] كما زعم؛ ليوافق ما تقرَّر أنَّ المُدرك حقيقةً النَّفس، وأمَّا العقل وسائر القوى فآلاتٌ في إدراكها.

قوله: (وعلى النَّظر الاصطلاحيِّ اصطلاحاً) أي: على مدلوله، فهو مرادفٌ له في الاصطلاح؛ كما في «الشَّرح الكبير»[٩].

قوله: (على الأخير) تصريحٌ بما تُفْهِمُهُ «الفاء» من رجوع قوله: «يعرَّف» إلى قوله: «وعلى النَّظر الاصطلاحيِّ اصطلاحاً».

---

(١) **قوله: (فتخرجُ عن حدِّ النَّظر)** أي: لعدم شمول جنس ذلك الحدِّ لها.

(٢) **قوله: (وهكذا في الخياليَّات)** نحو: «هَذَا بَيَاضٌ، وَكُلُّ بَيَاضٍ مُفَرِّقٌ لِلْبَصَرِ» فـ: «هَذَا مُفَرِّقٌ لِلْبَصَرِ».

(٣) محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن إبراهيم المحلي الشَّافعيّ (٧٩١هـ - ٨٦٤هـ) أصولي، مفسر، له: «البدر الطالع شرح جمع الجوامع»، و«شرح الورقات». انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٣٣٣).

(٤) **قوله: (مشكلٌ)** إذ مقتضى هذا الغرض: أنَّ حركتها في المحسوسات تسمَّى: «فِكراً».

(٥) **قوله: (لا يُدرك المحسوسات أصلاً)** وانظر ماذا يقول في حكمه عليها، ولك أن تقول: إنَّه يُدرك مجرَّد كلِّيَّات مشخَّصاته، فيحكم باعتبارها، فيقع الحكم عليه، فتأمَّل.

(٦) انظر: «الآيات البيِّنات» لابن قاسم العبادي (١/ ٢٦٣).

(٧) انظر: «الآيات البيِّنات» لابن قاسم العبادي (١/ ٢٦٣).

(٨) **قوله: (لا حملها على العقل)** يُعلم منه ما في صنيع النَّاصر فيما مرَّ، فتنبه.

(٩) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣).

بأنَّه: «ترتيب أمورٍ معلومةٍ للتَّوصُّل إلى مجهولٍ».

حاشية الصبان

قوله: (بأنَّه: ترتيب أمورٍ... إلخ) قال عبد الحكيم[1] في «حاشيته على القطب»: هذا تعريف «الفِكْر» عند المتأخِّرين، وعند المتقدِّمين: مجموع الحركتين؛ حركةٌ من المطلوب المشعور به بوجهٍ إلى المبادئ، وحركةٌ منها إلى المطلوب المجهول بوجهٍ آخر. اهـ[2]

● **قال الشَّارح في «كبيره»: «التَّرتيب» في اللُّغة**: جعل كلِّ شيءٍ في محلِّه، **وفي الاصطلاح**: جعل الأشياء المتعدِّدة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبةٌ إلى بعضٍ بالتَّقدُّم والتَّأخُّر، والمرادُ بـ«الأمور»: أمران فأكثر[3]، وإنَّما اشتُرط التَّعدُّد في الأمور؛ لأنَّ التَّرتيب لا يمكن إلَّا عند التَّعدُّد.

فإن قُلتَ: يردُ على التَّعريف[4] التَّعريفُ بالفصل وحده، أوِ الخاصَّة وحدها، فلا يكون جامعاً؛ لأنَّ الفصل أمرٌ واحدٌ كالخاصَّة.

قُلتُ: أمَّا على مذهب الأقدمين فليس التَّعريف بالفصل وحده أو بالخاصَّة وحدها بمرضيٍّ عندهم، وإن وقع أوَّلوه، وجعلوه مركَّباً تقديراً؛ فـ«ناطق» في تقدير: «شيء ناطق»، فيكون المراد: ترتيب أمورٍ في الذِّكر أوِ التَّقدير.

وأمَّا المتأخِّرون فهو جائزٌ عندهم، وهو داخلٌ أيضاً؛ لأنَّه مركَّبٌ من معنًى؛ إذ «ناطق» في معنى: «شيءٌ له النُّطق»، لكنَّ الأحسن عندهم أن يُعرَّف[5] بتعريفٍ آخر، بأن يُقال: وضع معلومٍ أو معلومين للتَّأدِّي إلى مجهول.

والمراد بـ«المعلوم»: الشَّيء الحاصل في العقل؛ سواءٌ كان يقينيًّا، أو ظنِّيًّا، أو عن جَهلٍ مركَّبٍ؛ وسواءٌ كان تصوُّريًّا أو تصديقيًّا، فالتَّرتيب في التَّصوُّرات؛ كما إذا أردنا أن نتوصَّل إلى معرفة

---

(١) عبد الحكيم بن شمس الدِّين الهندي السِّيالكوتي البنجابي (... - ١٠٦٧هـ) فاضل، له: «حاشية على القطب على الشمسية»، و«زبدة الأفكار» حاشية على الخيالي. انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٨٣).

(٢) انظر: «شروح الشَّمسيَّة» (١/ ١١٣).

(٣) **قوله: (فأكثر)** قال شيخ شيخنا: الوجه حذف قوله: «فأكثر»، **فإنَّ ما زاد على أمرين يرجع إليهما؛ سواءٌ الحدُّ** أوِ القياس. اهـ وكأنَّه اعتبر في القياس أنَّه مركَّبٌ - ولو مآلاً - من تصديقين فقط، وإنَّ كلَّ تصديقٍ أمرٌ، واعتبر المحشي خلاف ذلك؛ يُرشدك إلى ما اعتبره قوله قريباً: «وفي التَّصديقات كما إذا أردنا... إلخ» على الظَّاهر من احتمالين فيه سيأتيان، فتنبَّه.

(٤) **قوله: (يردُ على التَّعريف)** أي: تعريف «الفِكْر» الَّذي هو النَّظر.

(٥) **قوله: (أن يُعرَّف)** أي: الفِكر، **وقوله: (بتعريفٍ آخر)** أي: غير ما ذكره الشَّارح.

(لأَرْبَابِ) أي: أصحاب **(الحِجَا)** بالقصر؛ أيِ: العقل، و«أل» فيه للكمال.

حاشية الصبان

«الإِنْسَان»، فإنَّا نقول: «هُوَ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» بترتيبه الخاصِّ؛ أعني: تقديم الجنس على الفصل، وفي التَّصديقات؛ كما إذا أردنا أن نتوصَّل إلى معرفة أنَّ «الإِنْسَان مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ»، فنُوسِّط بينهما «الحَيَوَان» ونرتِّب هكذا[1]: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ».

والمرادُ بـ «التَّوصُّل إلى مجهولٍ»: وصول [ص/ ١٥] العقل إلى معنًى مجهولٍ تصوُّريٍّ أو تصديقيٍّ، وإنَّما اشترط في الأمور المرتَّبة أن تكون معلومةً؛ لاستحالة تحصيل شيءٍ بما ليس بحاصلٍ، واشتُرط في المطلوب أن يكون مجهولاً؛ لأنَّ تحصيل الحاصل محالٌ، وطلب حصوله عبثٌ. اهـ ببعض تصرُّفٍ وبعض زيادةٍ[2].

● **فإن قُلت**: استعمالُ العِلم فيما يشمل الظَّنَّ مجازٌ، فلا يدخل في التَّعريف.

قُلتُ: يجوزُ دخول المجاز في التَّعريف عند قيام القرينة الواضحة، وهي هنا شهرةُ استعمال النَّظر فيما ينتج الظَّنَّ، والمنتج له هو ترتيب الأمور المظنونة مع كَثْرة استعمال العِلم فيما يشمل الظَّنَّ.

● **فإن قُلت**: اشتراطُ الجهل بالمطلوب يُنافي الاستدلال على الشَّيء ثانياً بعد معرفته أوَّلاً بدليلٍ.

قُلتُ: المقصودُ بـ «النَّظر الثَّاني»: معرفة وجه دلالة الدَّليل الثَّاني على النَّتيجة، أو زيادة الاطمئنان بها، لا العلم بها.

قوله: (و«أل» فيه للكمال) أي: للعهد، والمعهودُ: العقل الكامل، فلا يُقال: لم يذكروا من أقسام «أل» الَّتي للكمال.

---

(١) **قوله: (ونرتِّب هكذا)** أي: ونرتِّب الثَّلاثة المفهومة ممَّا ذكر، وهي: «الإنسان» و«الحيوان» و«المتحرِّك بالإرادة»؛ أي: نجعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبةٌ إلى بعضٍ بالتَّقدُّم والتَّأخُّر على القانون المنطقيِّ، بأن نجعل «الحيوان» محمولاً على «الإنسان» موضوعاً لـ «المتحرِّك بالإرادة». فعطفُ قوله: «ونرتِّب» على ما قبله من عطف الخاصِّ؛ إذ حاصل التَّرتيب هنا توسيط «الحيوان» بينهما على وجهٍ مخصوصٍ؛ هذا هو الظَّاهر، ويؤيِّده قوله آنفاً: «والمراد بالأمور أمران فأكثر».

ويحتمل أنَّ المراد بـ «التَّوسيط»: توسيطٌ مخصوصٌ بحيث يتحصَّل به قضيَّتان، والمرادُ بقوله: «ونرتِّب هكذا» أنَّا نرتِّب القضيَّتين بضمِّ إحداهما إلى الأخرى على الوجه المخصوص، فيكون العطف من عطف المغاير، لكن لا يخفى بُعده مع كونه يلزم عليه عدم صحَّة قوله آنفاً: «والمراد بالأمور أمران فأكثر»، فتدبر.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣).

● وفي تَصْدِيره الكتاب بـ«النَّتَائِج» و«الفِكْرِ» و«العقل» ـ المُشْعِر ذلك بأنَّ مقصوده علم المعقول ـ براعةُ الاستهلال، وهي: «أنْ يَذكر المتكلِّم في أوَّل كلامه ما يُشْعِر بمقصوده».

حاشية الصبان

● والعهدُ ـ هنا ـ عِلميٌّ؛ لأنَّ المخاطب يَعلم أنَّ المرادَ العقلُ الكامل من قوله: «أخرج نتائج الفِكْر»؛ لأنَّ الفِكْر المنتج إنَّما يكون لصاحب العقل الكامل، وليس المراد: البالغ نهاية الكمال؛ لِما يلزم عليه منَ القصور، بل ما له كمالٌ ما.

قوله: **(وفي تَصْدِيره)** أي: التَّصدير النِّسبيِّ[(١)]؛ إذِ التَّصديرُ الحقيقيُّ إنَّما هو بالبسملة.

قوله: **(المُشْعِر ذلك)** صفةٌ لـ«التَّصدير»، واسمُ الإشارة يرجع إليه، من وضع الظَّاهر موضع الضَّمير.

قوله: **(بأنَّ مقصوده علم المعقول)** **أقول**: قد يُقال: إن كانت الإضافة في «عِلم المعقول»:

- للاستغراق: فباطلٌ؛ إذ مقصودُهُ في المنطق فقط.

- أو للجنس؛ وَرَدَ: أنَّ الجنس يتحقَّق في كلِّ نوعٍ من أنواعه، فلا إشعار حينئذٍ بخصوص المنطق.

- أو للعهد والمعهودُ خصوص المنطق؛ وَرَدَ: أنَّ التَّصدير بما ذُكر لا يشعر بخصوصه؛ لتداول الأصوليِّين والمتكلِّمين هذه الألفاظ؛ هذا إن أُبقي قوله: «علم المعقول» على معناه الإضافيِّ، فإن أُريد به المعنى العلميَّ لخصوص المنطق، وَرَدَ عليه ما وَرَدَ على احتمال العهد.

ويمكن **الجواب**: باختيار الثَّاني، ومنع اشتراط الإشعار بخصوص المقصود في أصل براعة الاستهلال، وادِّعاء كفاية الإشعار بجنسه في أصلها، وباختيار الثَّالث والرَّابع، ومنع عدم إشعار ما ذكر بخصوص المنطق؛ لأنَّ تداول النَّتائج[(٢)] عند غير المناطقة دون تداولهم بكثير، ولا يخفى على أحدٍ أنَّه ليس في مجرَّد الإتيان بألفاظٍ متداولةٍ عند المناطقة تصريحٌ بأنَّ مقصوده علم المنطق، حتَّى يحسن أن يتفوَّه بأنَّه لا يصحُّ التَّعبير بالإشعار، وأنَّه كان عليه أن يقول ما يُصرِّح بمقصوده.

قوله: **(براعة الاستهلال)** «الاستهلال» في الأصل: «أوَّلُ ظهور الهلال»، ثمَّ استعمل في مُطلق افتتاح الشَّيء.

و«البراعة» مصدرُ «بَرُعَ» ـ بضمِّ الرَّاء وفتحها ـ: «إذا فاق أقرانه في العلم أو غيره»، فإضافة «البراعة» إلى «الاستهلال» على معنى «في»؛ أيِ: البراعة في الاستهلال؛ أي: ابتداء الكلام.

---

(١) قوله: **(أي: التَّصدير النِّسبيّ)** إنَّما احتيج لذلك؛ لأنَّ تصدير الشَّيء بكذا جعلُ كذا صدراً له، لا جعل كذا في صدره، فافهم.

(٢) قوله: **(لأنَّ تداول النَّتائج)** كان المناسب أن يقول: «والفِكر والعقل» كما هو ظاهرٌ. اهـ شيخ شيخنا.

و«العقل»: «نورٌ روحانيٌّ به تُدرك النَّفس العلوم الضَّروريَّة والنَّظريَّة»، وهذا أسلمُ الأقوال.

● وفي هذا البيت أبحاثٌ نفيسةٌ ....

حاشية الصبان

قوله: (روحانيّ) نسبةٌ إلى «الرُّوح»؛ من نسبة: مُشابه الشَّيء إليه، **ووجه المشابهة**: أنَّ كلًّا منَ العقل والرُّوح أمرٌ خفيٌّ، والألف والنُّون زائدتان في النِّسبة للتَّأكيد.

وقوله: (به تُدرك النَّفس) «الباء» للآلة، وتقديمُ الجارِّ والمجرور ليس للحصر، بل للاهتمام؛ لشرف العقل على بقيَّة آلات الإدراك منَ الحواسِّ الظَّاهرة والباطنة، وفي كلامه جريٌ على التَّحقيق من أنَّ المُدرِكَ حقيقةً النَّفسُ، والعقل آلةٌ كما قدَّمنا.

وقوله: (العلوم) أيِ: المعلومات؛ أيِ: الَّتي شأنها أن تُعلم، فصحَّ تَسلُّط الإدراك عليها.

وقوله: (الضَّروريَّة) أيِ: الحاصلة لا عن نظرٍ. **(والنَّظريَّة)** أيِ: الحاصلة عنه.

قوله: (أسلم الأقوال) أي: في العقل، فمنها[1]: ما حُكي عن القاضي[2]، وإمام الحرمين: أنَّه العِلم ببعض الضَّروريَّات؛ أي: ببعض مصدوقات الواجب والجائز والمستحيل؛ بحيث يقول في بعض الواجبات: لا بدَّ منه كـ: «كَون الوَاحِد نِصْفَ الِاثْنَيْنِ»، وفي بعض المستحيلات: ممتنعٌ كـ: «كون الواحد نصف الأربعة»، وفي بعض الجائزات: ممكنٌ كـ: «جلوس زيدٍ»؛ لا أنَّ مرادهما أنَّ العقل تصوَّر حقائق الواجب والجائز والمستحيل، وإن كان هو ظاهر كلام الشَّيخ السَّنُوسيِّ[3] في شرح «الصُّغرى» و«الوسطى»، وبَسَط الأقوال وردَّها في «الشَّرح الكبير»[4].

قوله: (أبحاثٌ نفيسةٌ) قد نقلنا أحاسنها، وسيأتي معنى البحث لغةً وعُرفاً في فصل مباحث الألفاظ[5].

---

(١) **قوله: (فمنها... إلخ)** يرد عليه: أنَّ ذلك لا يصلح أن يكون آلةً في سائر المدركات العقليَّة، ويرد عليه غير ذلك فتفطَّن.

(٢) محمَّد بن الطيب، أبو بكر (٣٣٨هـ - ٤٠٣هـ)، قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت اليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، له: «دقائق الكلام»، و«الإنصاف». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ١٧٦).

(٣) محمَّد بن يوسف السَّنوسي الحسني (٨٣٢هـ - ٨٩٥هـ)، عالم تلمسان في عصره، وصالحها، له: «العقيدة الصغرى» في التوحيد، «المختصر» و«شرح جمل الخونجي» في المنطق. انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٥٤).

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤ - ٥).

(٥) انظر: (ص: ٢٣٤).

وَشَّحْنا بها «الشَّرح»[١].

* * *

حاشية الصبان

قوله: (وشَّحنا بها الشَّرح) «التَّوشيح»: إلباسُ الوِشاح، وهو ملبوسٌ يُنسج من أَدِيمٍ تتَّخذه نساء العرب، وتُرصِّعه بالجواهر، وتجعله بين عاتِقها وكَشْحَيْها، ففي كلامه:

- إمَّا مجازٌ مرسلٌ في «وشَّحنا»، بأن يكون استعمله في لازمه، وهو التَّحسين.

- أوِ استعارةٌ مصرَّحةٌ تبعيَّةٌ فيه، بأن يكون شبَّه تحسين الشَّرح بالأبحاث، بتزيين المرأة بالوِشاح.

- أوِ استعارةٌ مكنيَّةٌ في الشَّرح، حيث شبَّهه بعروسٍ تلبس الوِشاح، أو في الأبحاث الشَّريفة حيث شبَّهها بالوِشاح، و«وشَّحنا» على كلٍّ منهما تخييلٌ.

* * *

(١) انظر: «الشرح الكبير على السُّلَّم» للملوي مخطوط (لوحة: ٤ - ٥).

«مسائل البيت الأول»

مسائل البيت (١)

- أَخْرَجَ
  - أَظْهَرَ
    - الصبان: الأحسن «أي: أَوجَدَ»؛ لأنَّ الإيجاد أبلغ منَ الإظهار
- نَتَائِجَ
  - جمعُ: «نَتِيجَةٍ»
    - عند المناطقة: «تصديقٌ يَلْزَم من تسليم تصديقين لذاتهما»
    - عند المتكلِّمين: «ما يحصُل العلم به عَقِب العِلم بوجه الدَّليل»
    - الصبان: والفرق بين الاصطلاحين
      - ١ - أنَّ كلًّا منَ النَّتيجة والدَّليل عند المناطقة مركَّبٌ، ولا يلزم ذلك عند المتكلِّمين
      - ٢ - وأنَّ كلًّا منهما عند المناطقة يشمل ما كان عن جهلٍ مركَّبٍ، بخلافهما عند المتكلِّمين
- الفِكْرُ
  - يُطلق على: «المُفكَّر فيه» مجازاً
  - وعلى: «حركة النَّفس في المعقولات» لغةً
  - وعلى: «النَّظر الاصطلاحيّ» اصطلاحاً
    - ويعرف عليه: بأنَّه ترتيب أمورٍ معلومةٍ للتَّوصُّل بها إلى أمرٍ مجهولٍ
- (الحِجَا) بالقصر
  - العقل
    - وهو: نورٌ روحانيٌّ به تُدرك النَّفس المعلومات الضَّروريَّة والنَّظريَّة
- وفي تَصْدِير الكتاب بذكر «النَّتائج» و«الفِكْرِ» و«العقل»
  - براعةُ استهلالٍ
- وفي إسناد «إخراج النَّتائج» إلى «الله» تعالى دون نفس الفِكْر
  - إشارة إلى مذهب أهل الحقّ من: «أنَّه لا تأثير للعبد في شيءٍ من العلوم وغيرها»

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

(وَحَطَّ) أي: أزال ووضع (عَنْهُمْ) أي: أرباب الحِجَا (مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ) ....

حاشية الصبان

قوله: (وَحَطَّ... إلخ) من عطف:

- السَّبب[١] على المسبَّب؛ لأنَّ حطَّ الحُجُب سببٌ لإخراج النَّتائج.

- أوِ المعلولِ على عِلَّته الغائيَّة؛ لأنَّ غاية حطِّ الحُجُب إخراجُ النَّتائج؛ أفاده في «الكبير»[٢].

أقول[٣]: الظَّاهر أنَّ المسبَّب والعِلَّة الغائيَّة لـ «الحطِّ» المذكور: خروج النَّتائج، لا إخراج الله إيَّاها، فلعلَّ جعله مسبَّباً عنِ «الحطِّ» وعِلَّةً غائيَّةً له باعتبار أثره وهو الخروج، فتأمَّل.

---

(١) **قوله: (من عطف السَّبب... إلخ)** يظهر لي ـ وهو حقٌّ إن شاء الله تعالى ـ أنَّه عطفُ مغاير، فبعد أن ذكر نعمة إخراج التَّصديقات من الأقيسة وإزالة الجهل بها اللَّازمة لإخراجها ـ فإنَّ ذلك هو الَّذي تقدَّم؛ بناءً على ما هو الأظهر من حمل «النَّتائج» و«الفِكر» على معناهما الاصطلاحيِّ ـ ذكر نعمة إزالة الجهل بالتَّصوُّرات وبدوّها لهم، ورؤية ما كان خفيًّا منها منكشفاً بالأقوال الشَّارحة، ويؤيِّد ذلك غَلبة استعمال المعرفة في التَّصوُّر دون التَّصديق، وقد علمت من هذا الحل أنَّ المراد بـ «المعرفة»: كلُّ معروفٍ بذلك الحطِّ، فناسب ـ لكونه في المعنى جمعاً ـ قوله: «نتائج الفكر»، وظهر أنَّه لا يقال: الَّذي يُناسب اعتبار بدوه ورؤيته هو المعروف لا المعرفة.

ولـمَّا كان القول الشَّارح ينكشف به المجهول شيئاً فشيئاً، فإنَّه بالجنس يزيد علمه به بوجه، وبما بعده يتمُّ علمه به دفعةً أو تدريجاً، اعتبر بالنِّسبة لكلِّ مجهولٍ تعدُّد الحجاب، وأنَّ الإزالة تدريجيَّةٌ فقال: «وحطَّ عنهم... إلخ» بخلاف القياس، فإنَّ خروج النَّتيجة منه دفعيٌّ، فلم يأت فيه بمثل ذلك، وبهذا ظهر أنَّه لا إشكال في التَّدريج بوجهٍ.

وأمَّا كون العطف من عطف السَّبب أوِ المعلول على عِلَّته الغائية، فإن حملت «النَّتائج» و«الفكر» على خلاف الظَّاهر، فتشمل «النَّتائج» التَّصديقات والتَّصوُّرات، وحملت المعرفة بعد على خلاف الظَّاهر فعمّمتها صحَّ كلٌّ من الوجهين لكن فيه تكلُّفٌ، وإن عمّمت في المعرفة فقط صحَّ كلٌّ منهما لكن فيه تكلُّفٌ وتحكُّمٌ، وإن خصّصت في الموضعين لم يصحّ الثَّاني واحتاج الأوَّل لتكلُّف في معنى كون ذلك سبباً، فافهم ذلك بتدبُّر.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥).

(٣) **قوله: (أقول... إلخ)** لا يخفى أنَّ إخراج الله تعالى لنتائج الفِكر لازمٌ لإزالة الجهل، فإنَّه لا واسطة بين العلم والجهل، وأنَّ الخروج لازمٌ للإخراج، فإن جريت على اعتبارها هو الواقع من أنَّ خلق الأمور المتلازمة في الوجود معيٌّ لا ترتيبيٌّ لا يصحّ اعتبار شيءٍ من الخروج والإخراج مسبَّباً؛ بناءً على أنَّه يجب تأخُّر المسبَّب عنِ السَّبب في الوجود، ولا عِلَّة غائية. وإن جريت على اعتبار ما هو المتبادر عند تعقُّلهما من أنَّ خلقها ترتيبيٌّ صحَّ اعتبار كلٍّ منهما مسبَّباً أو عِلَّةً غائيَّةً، وكان الإخراج أَوْلى بذلك كما لا يخفى فافهم ذلك.

وقال شيخ شيخنا: إنَّ كلام المحشي مبنيٌّ على أنَّ اللَّام في قوله: «لأرباب الحِجا» لمجرَّد التَّعدية، ويمكن توجيه كلام الشَّارح بأنَّها للنِّسبة؛ أي: أخرج إخراجاً منسوباً لهم من حيث الكَسب. اهـ فتدبَّر.

بدلٌ من مجموع الجارِّ والمجرور؛ أعني: «عَنْهُمْ»؛ أي: عن عقلهم الَّذي كالسَّماء، فـ«مِنْ» بمعنى «عن»، و«أل» في «العقل» عِوَضٌ عنِ الضَّمير، والإضافةُ في «سَمَاءِ العَقْلِ» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه.

حاشية الصبان

● و«الحطُّ» في الأصل: «الإزاحة الحسِّيَّة من عُلوٍ إلى سُفْلٍ»، فتجوَّز به ـ هنا ـ إلى مطلق الإزاحة الحسِّيَّة لعلاقة الإطلاق والتَّقييد، ثمَّ إلى الإزاحة المعنويَّة لعلاقة المشابهة.

قوله: (بدل) أي: بدل بعضٍ من كلٍّ؛ على ما قرَّره شيخنا الشَّارح في درسه، أو بدل اشتمالٍ [ص/١٦].

قوله: (من مجموع الجارِّ والمجرور) **أقول**: هذا هو الظَّاهر فيما إذا كان الجارُّ الثَّاني غيرَ الأوَّل لفظاً كما هنا، ويحتمل[١] إذا كان عينَه: أن يكون المُبدل منه المجرور الأوَّل والبدل المجرور الثَّاني، ولا دخل للحرف في الإبدال، وإنَّما أُظهر مع البدل إيضاحاً؛ **يُفيد هذا**: قول غير واحدٍ في كثيرٍ منَ المجرورات: إنَّ المجرور بدلٌ منَ المجرور قبله بإعادة العامل، **لكن يَرِدُ عليه**: تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البدل، فتأمَّل.

قوله: (أعني: عنهم) **أقول**: لا وجه لهذه العِنَاية، ولو قال[٢]: «عنهم؛ يعني: عن عقلهم الَّذي كالسَّماء» لكان وجيهاً.

قوله: (فـ«من»... إلخ) فرَّع على التَّفسير المذكور ثلاثة أشياءَ:

- **الأوَّل**: كون «من» بمعنى: «عن».
- **والثَّاني**: كون «أل» عِوضاً عنِ الضَّمير.

وقد جَرَى في هذين على مذهب الكوفيِّين؛ إذِ البصريُّون لا يُجيزون نيابةَ[٣] بعض الحروف عن

(١) **قوله**: (ويحتمل... إلخ) قال شيخ شيخنا: فيه أنَّه يلزم عليه تعلُّق حرفي جرٍّ بلفظٍ واحدٍ بمعنًى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ، ولا عبرة بظاهر: «قول غير واحد في كثير من المجرورات: إنَّ المجرور... إلخ»، فإنَّه مصادمٌ للقاعدة المعلومة المشهورة من: «أنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل»، ولِما ذكره من تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البدل.

(٢) **قوله**: (ولو قال... إلخ) أي: لو عكس ما صنعه.

(٣) **قوله**: (لا يجيزون نيابة... إلخ) فالحروف لا تُستعمل عندهم قياساً إلَّا في المعاني الَّتي تتبادر منها كـ: السَّببيَّة، والمصاحبة، والإلصاق في «الباء».

نعم؛ قال ياسين: «الباء» حقيقتها الإلصاق لا غير، والكوفيُّون يجيزون استعمالها قياساً في غير ما يتبادر منها.

ثمَّ ظاهر النِّيابة التَّجوُّز، وحقَّق العلامة الأمير عدمه؛ هذا خلاصة ما كتبه شيخنا في أوَّل تقريره على «حاشية الأمير على الملوي»، فافهم.

(كُلَّ حِجَابٍ) ـ مفعول «حَطَّ» ـ **(مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ)** أيِ: الجهل الَّذي كالسَّحاب، و«مِنْ» بيانيَّةٌ.

● وشبَّه **«العقلَ» بـ«السَّماء»**؛ لكونه محلًّا لِطُلُوع شموس المعارف المعنويَّة، كما أنَّ

حاشية الصبان

بعضٍ اطِّراداً، ويحملون ما يُوهِم ذلك على الشُّذوذ[1]، أوِ التَّجوُّز في الفعل بتضمينه معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف؛ ولا تعويضَ «أل» منَ الضَّمير، ويحملون ما يُوهِم ذلك على حذف الضَّمير.

- **والثَّالث**: كون الإضافة في «سَمَاءِ العَقْلِ» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه؛ كما في: «لُجَيْنِ المَاءِ»، والتَّسميةُ[2] بالمشبَّه به والمشبَّه باعتبار ما كان قبل حذف أداة التَّشبيه[3] لفظاً وتقديراً، وتناسي التَّشبيه قصداً للمبالغة؛ لأنَّ إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه من فروع التَّشبيه البليغ، وهو ما حُذفت فيه الأداة كذلك، ولمَّا كان في هذا توسُّعٌ بحذف الأداة أطلَق عليه المصنِّف في «شرحه»: المجاز، بمعنى: التَّوسُّع، لا بمعنى المجاز المصطلح عليه عند البيانيِّين؛ كذا حمله عليه الشَّارح في «كبيره»[4].

● **وتجويزُ[5] بعضٍ**: تشبيه العقل بالفلك الأعظم في النَّفس على طريق الاستعارة المكنيَّة، وجعل السَّماء تخييلاً، يُرَدُّ: بأنَّ السَّماء ليست من لوازم الفلك الأعظم وخواصِّه، بل هي جِرْمٌ آخر مستقرٌّ بنفسه؛ كما لا يخفى على مَنْ له أدنى إلمامٍ بفنِّ الهيئة، ولو جعلت الاستعارة المكنيَّة بتشبيه العقل بالنَّجم في الاهتداء بكلٍّ لكان وجيهاً، فاعرفه.

قوله: **(و«من» بيانيَّةٌ)** يصحُّ أن تكون ابتدائيَّةً؛ أي: كلَّ حجابٍ ناشئٍ منَ الجهل كـ: البلادة.

قوله: **(لكونه محلًّا... إلخ)** أي: فالجامع كون كلٍّ محلًّا لطلوع مطلق شموس. وقوله: **(المعنويَّة)** صفةٌ لـ«شموس» بدليل المقابلة بَعْدُ، وحينئذٍ فلا يصحُّ أن يكون قول الشَّارح: «شموس المعارف» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، بل فيه استعارةٌ مصرَّحةٌ، حيث شبَّه أصول المعارف وأمَّهاتها بالشُّموس، بجامع كَثْرة نفع كلٍّ، والنِّسبة في «المعنويَّة» إلى «المعنى»، من نسبة الجزئيَّات إلى كلِّيِّها.

(١) قوله: **(على الشُّذوذ... إلخ)** أوِ التَّجوُّز في غير الفعل بأن يجعل في الكلام استعارة بالكناية والحرف تخييلاً.

(٢) قوله: **(والتَّسمية... إلخ)** لا يخفى ما فيه؛ إذ يردُّه تسميته: «تشبيهاً». اهـ شيخ شيخنا.

(٣) قوله: **(قبل حذف أداة التَّشبيه... إلخ)** على هذا تكون الأداة ليست من أركان التَّشبيه البليغ، ومَن أراد تحقيق ما يتعلَّق بذلك فعليه برسالَتي شيخنا في حديث: «كلُّ أمرٍ ذي بال» يظفر بمراده.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦).

(٥) قوله: **(وتجويز... إلخ)** لا يخفى ردُّه على مَن له إلمام بفنِّ الهيئة، فإنَّها في جوف الفلك بحيث إنَّ لديها اختصاصاً بالنِّسبة للمشبَّه، ومن المعلوم عدم اشتراط اللُّزوم العقليّ؛ هذا محصَّل ما قرَّره شيخ شيخنا.

السَّماء محلٌّ لِظُهُور شموس الإشراق الحسِّيَّة، و«الجهلَ» بـ«السَّحاب»؛ لكونه يَحجب العقل عنِ الإدراكات المعنويَّة، كما أنَّ السَّحاب يحجب النَّاظر عن إدراك الشَّمس الحسيَّة، وكلٌّ من السَّحاب والجهل وجوديٌّ.

❊ ❊ ❊

حاشية الصبان

قوله: (لظهور شموس الإشراق) التَّعبير أوَّلاً بـ«طلوع»، وثانياً بـ«ظهور» للتَّفنُّن، وإضافة «شموس» إلى «الإشراق» من إضافة الموصوف إلى الصِّفة.

● و«الإشراق»: الإضاءة، وأمَّا الشُّروق فهو: الطُّلوع، وباب فعله: «دَخَل».

قوله: (الحسِّيَّة) نسبةٌ إلى «الحسِّ»، وهو: الإدراك بالحاسَّة الظَّاهرة، وهي ـ هنا ـ البصر، من نسبة الشَّيء إلى متعلَّقه ـ بكسر اللَّام ـ.

قوله: (لكونه يحجب العقل... إلخ) أي: فالجامع أنَّ كلًّا يحجب؛ أي: يمنع.

قوله: (عنِ الإدراكات) أقول: أي: عن أن يكون آلةً في الإدراكات، فلا يُنافي ما مرَّ: أنَّ المُدرك حقيقةً النَّفس، ومَنْ نسب إليه الإدراك فقد تجوَّز. **وقوله: (المعنويَّة)** أيِ: المتعلِّقة بالمعاني لا بالمحسوس، فالوصف مخصِّصٌ، وكذا إن جعلت «الإدراكات» بمعنى: المدركات، فإن أُريد الإدراكات نفسها معنًى منَ المعاني كان الوصف لازماً، أتى به ليُقابل به قوله الآتي: «الحسِّيَّة»، لكن جَعْل الحسِّيَّة فيما يأتي صفةً للشَّيء المُدرَك يُبعِد هذا الاحتمال.

قوله: (وكلٌّ منَ السَّحاب والجهل وجوديٌّ) أي: فتناسب طرفا التَّشبيه.

وأقول: أمَّا كون «السَّحاب» وجوديًّا فظاهرٌ، وأمَّا كون «الجهل» وجوديًّا ففيه: أنَّ الوجوديَّ منه إنَّما هو الجهل المركَّب، أمَّا البسيط فلا؛ لأنَّه عدم العلم بالشَّيء عمَّا من شأنه العِلم به، ولذلك كان بين البسيط والعلم تقابل العدم والملكة، وبين المركَّب والعلم تقابل الضِّدَّين، والمقصود هنا ما يعمُّهما.

ويُجاب: بأنَّه أراد أنَّ الجهل في الجملة وجوديٌّ.

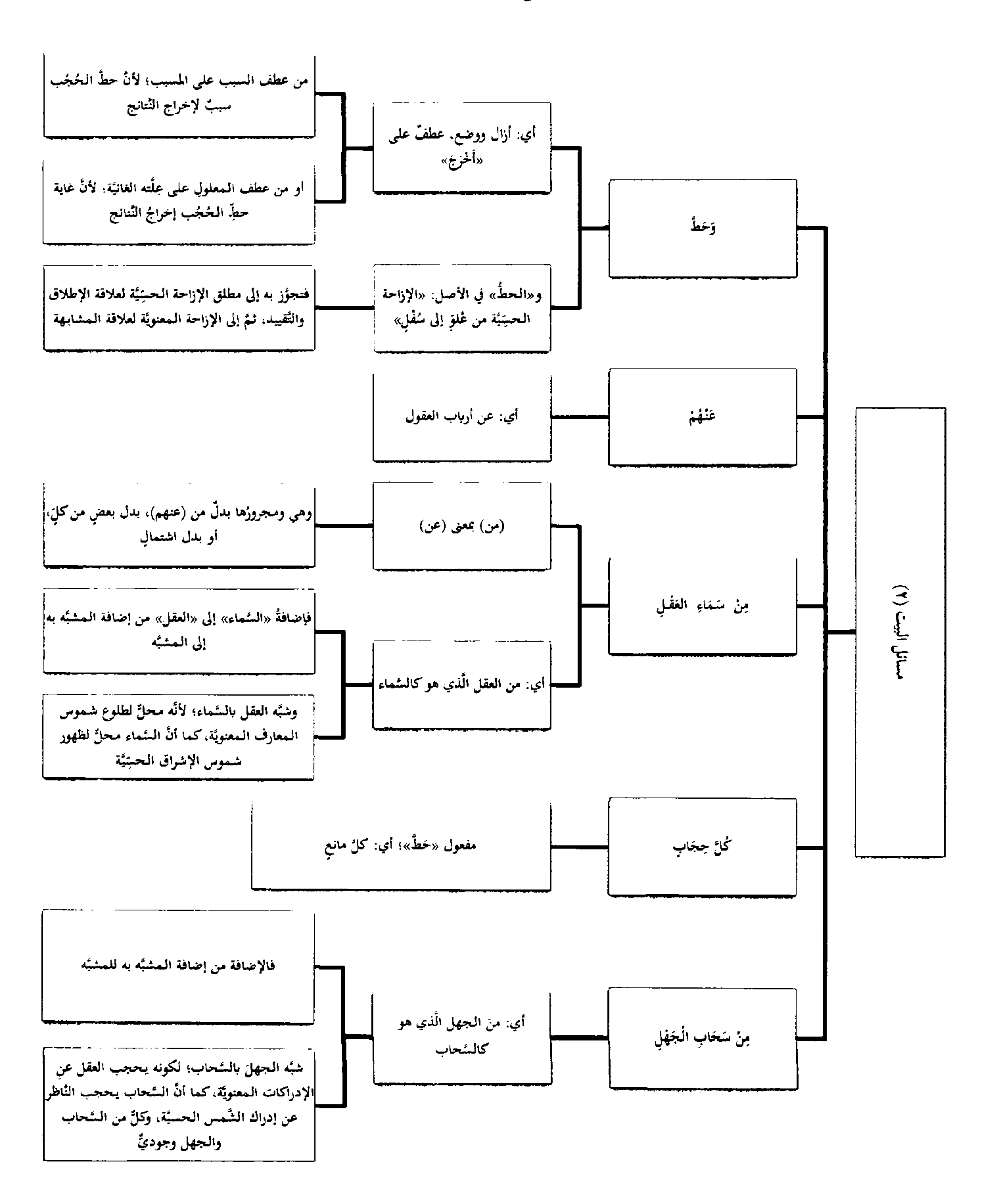
● **وقدِ اختلف في حقيقة السَّحاب**: فذهب الحكماء إلى أنَّها أبخرةٌ تصاعدت وانعقدت، ونقل السُّيُوطيُّ[(١)] في كتابه «الهيئة السَّنية في الهيئة السُّنِّية» آثاراً فيه، في بعضها: أنَّه ثمرُ شجرةٍ في الجنَّة[(٢)].

❊ ❊ ❊

(١) عبد الرَّحمن بن أبي بكر الخضيري السيوطي، جلال الدين (٨٤٩هـ - ٩١١هـ)، إمام حافظ مؤرخ أديب، له: «الإتقان في علوم القرآن»، «الجامع الصغير». انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٩٩).

(٢) انظر: «الهيئة السَّنية في الهيئة السُّنِّية» (ص: ٧٥).

«مسائل البيت (٢)»



(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ   رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

(**حَتَّى**) للانتهاء؛ أي: إلى أن (**بَدَتْ**) أي: ظَهرت (**لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ**) أي: المعرفة الَّتي كالشُّموس، ....

حاشية الصبان

قوله: (حتَّى للانتهاء) توجيه ذلك: أن يُراد بـ «المعرفة»: المعرفة الكاملة، ويقدَّر أنَّ الإزالة تدريجيَّةٌ، بأن يُزال حجاب أوائل العلوم، ثمَّ حجاب أواسطها، ثمَّ حجاب بقيَّتها؛ أشار له ابن يعقوب[(١)(٢)]، كذا في «حاشية» شيخنا العَدوي[(٣)] على «شرح المصنِّف»[(٤)].

وبه يندفع[(٥)] ما يتوهَّم من عدم صحَّة كون «حتَّى» للانتهاء؛ لاقتضاء الانتهائيَّة أنَّ ما هي لانتهائه تدريجيٌّ، والإزالة هنا ليست تدريجيَّة.

إن قُلت: الغاية بعد «حتَّى» داخلةٌ في المغيَّا، فتقتضي وجود الحظِّ[(٦)] وقت البُدُوِّ مع أنَّه ليس كذلك.

قلت: محلُّ الدُّخول ما لم تقم قرينةٌ على عدمه كما هنا، ويمكن أن يكون في قول الشَّارح ـ أي: «إلى أن بدت» ـ إشارةٌ إلى ما قلنا لخروج الغاية بعد «إلى».

● هذا، ويصحُّ أن تكون «حتَّى» تفريعيَّةً، وإليه أشار المصنِّف في «شرحه»[(٧)].

قوله: (أيِ: المعرفة الَّتي كالشُّموس) اقتصر الشَّارح ـ هنا ـ على جعل الإضافة من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه.

● قال في «كبيره»: ويصحُّ أن تكون فيه استعارةٌ بالكناية، بأن شبِّهت «المعرفة» بالسَّماء، و«الشُّموس» تخييلٌ باقيًا على حقيقته أو مستعاراً للمسائل الواقع عليها المعرفة. اهـ[(٨)]

---

(١) أحمد بن محمَّد بن يعقوب، أبو العباس الولالي (. . . ـ ١١٢٨هـ)، فاضل، من أهل فاس، له: «شرح مختصر المنطق للسنوسي»، «القول المسلَّم في تحقيق معاني السُّلم». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٣).

(٣) علي بن أحمد بن مكرّم الصَّعيدي العدوي (١١١٢هـ ـ ١١٨٩هـ)، فقيه مالكي مصري، كان شيخ الشيوخ في عصره، له: «حاشية على شرح الأخضري»، «حاشية على إتحاف المريد». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٦٠).

(٤) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري» (اللوحة: ٢٦).

(٥) **قوله: (وبه يندفع . . . إلخ)** تقدَّم ما يدفع هذا التَّوهُّم من أوَّل الأمر، فتنبَّه، وكلامُه هذا يوهم أنَّ المراد بـ «المعرفة»: نفس العِلم، وسيأتي على الأثر عنِ الشَّارح أنَّ المراد بها: المسائل، وهو يؤيِّد ما مرَّ، فتنبَّه.

(٦) **قوله: (فتقتضي وجود الحظ . . . إلخ)** إن حقَّقت النَّظر وتذكرت ما تقدَّم علمت وجود الحظِّ وقت البدوِّ، فتنبَّه.

(٧) انظر: «مجموع السُّلم المرونق» (ص: ٣٦٠).

(٨) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧).

والجمع للتَّعظيم.

(رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا) أي: مُخدَّرات شموس المعرفة؛ إذِ القاعدة: أنَّ الضَّمير يعود إلى المضاف ما لم يكن لفظ «كلّ»، فيعود لِما أضيف إليه، والمرادُ بـ«المخدَّرات» هنا: «المسائل الصَّعبة»؛ شُبِّهَت بالعرائس المُسْتَتِرة تحت الخِدْر. **(مُنْكَشِفَهْ)** أي: متَّضِحَة.

حاشية الصبان

● ويصحُّ أن تكون «الشُّموس» مستعارةً للمسائل المذكورة على طريق التَّصريحيَّة المستقلَّة.

قوله: (والجمع للتَّعظيم) جوابٌ عمَّا يقال: الشَّيء الَّذي شبِّهت به المعرفة بناءً على ما ذكره من أنَّ الإضافة [ص/١٧] من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، أوِ الَّذي جعل لفظه تخييلاً باقياً على حقيقته بناءً على اعتبار المكنيَّة شيءٌ واحدٌ هو «الشَّمس» الحسِّيَّة، فكيف الجمع؟

وحاصل الجواب: أنَّه جُمِع تعظيماً، فكأنَّها شموسٌ متعدِّدةٌ.

ويحتمل أنَّ الجمع باعتبار تعدُّد أيَّامها ومحالِّها، وتنزيلها منزلة تعدُّدها. أمَّا على استعارة[١] الشُّموس للمسائل الواقع عليها المعرفة استعارةً مصرَّحةً، فالجمعيَّة ظاهرةٌ؛ إذ لا خفاء في تعدُّد تلك المسائل المرادة منَ الشُّموس على هذا الوجه.

قوله: (رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا) بتقدير: «الفاء»[٢] التَّفريعيَّة؛ أي: فرأوا مخدَّراتها، و«رأى»: بصريَّةٌ، فـ«منكشفة»: حالٌ؛ هكذا يُستفاد من صنيع المصنِّف في «شرحه»[٣].

قوله: (أي: مُخدَّرات شموس) أي: فالضَّمير راجعٌ إلى «شموس»، وهذا باعتبار ظاهر اللَّفظ، وإلَّا فالضَّمير في المعنى ـ على ما ذكره من أنَّ إضافة شموسٍ إلى المعرفة من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه ـ عائدٌ على المعرفة؛ كما لا يخفى؛ إذِ الشُّموس على هذا الاحتمال مُرادٌ بها معناها الحقيقيُّ.

قوله: (يعود إلى المضاف) أي: غالباً، وقد يعود إلى المضاف إليه؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [الزمر: ٧٢].

قوله: (لِما أضيف) فيه إجراءُ الصِّلة أوِ الصِّفة على غير ما هي له؛ لأمن اللَّبس.

قوله: (شُبِّهَت بالعرائس) أي: تشبيهاً ضمنيًّا تضمَّنه تشبيه الصُّعوبة بتخدير العروس؛ أي: سِتْرِها

---

(١) **قوله: (أمَّا على استعارة... إلخ)** لو قال: «أمَّا على اعتبار تشبيه كلّ مسألةٍ بالشَّمس وتسميتها شمساً مجازاً، فالجمعيَّة ظاهرةٌ» لصحَّ كلامه، وإلَّا فما ذكره يرد عليه ما ورد على ما تقدَّم؛ قاله شيخ شيخنا فيحتاج لِما سبق.

(٢) **قوله: (بتقدير الفاء... إلخ)** يجوز أن يكون قوله: «رأوا مخدَّراتها» بدلاً من قوله: «بدت لهم شموس المعرفة».

(٣) انظر: «مجموع السُّلم المرونق» (ص: ٣٦٠).

. . . .

حاشية الصبان

تحت الخِدْر، بجامع الخفاء في كلٍّ، واستعارة لفظ التَّخدير بمعنى الصُّعوبة[١]، واشتقاق مخدَّرات بمعنى صعبة من التَّخدير بمعنى الصُّعوبة؛ كما هو قاعدة الاستعارة التَّبعيَّة في المشتقَّات.

نعم؛ إن كانت «مخدَّرات» ممَّا غَلَبت عليه الاسميَّة والتحق بالجوامد ـ كما قد يَرمِز إليه[٢] كلام الشَّارح ـ كانتِ الاستعارة أصليَّةً، وكان التَّشبيه الَّذي ذكره الشَّارح قصديًّا، فتأمَّل، والقرينةُ على هذه الاستعارة إضافة «مخدَّرات» إلى ضمير «شموس المعرفة»، و«الرُّؤية»: ترشيحٌ للاستعارة، وكذا الانكشاف إن كان حقيقةً في الحسِّيَّات فقط.

● وإضافة «مخدَّرات» إلى الضَّمير؛ قال الشَّارح في «كبيره»: إمَّا بيانيَّةٌ، أو من إضافة الخاصِّ إلى العامِّ. اهـ[٣]

ولعلَّ **الأوَّل** لاعتبار الصُّعوبة في معنى المخدَّرات دون كَثْرة النَّفع، واعتبار كَثْرة النَّفع في معنى الشُّموس دون الصُّعوبة؛ لاجتماع المخدَّرات والشُّموس حينئذٍ في المسائل الصَّعبة الكثيرةِ النَّفع، وانفراد المخدَّرات في الصَّعبة القليلةِ النَّفع، والشُّموسِ في كَثْرة النَّفع السَّهلة. **والثَّاني** لاعتبار الصُّعوبة وكَثْرة النَّفع معاً في المخدَّرات، واعتبار كَثْرة النَّفع فقط في الشُّموس، فافهم.

❊ ❊ ❊

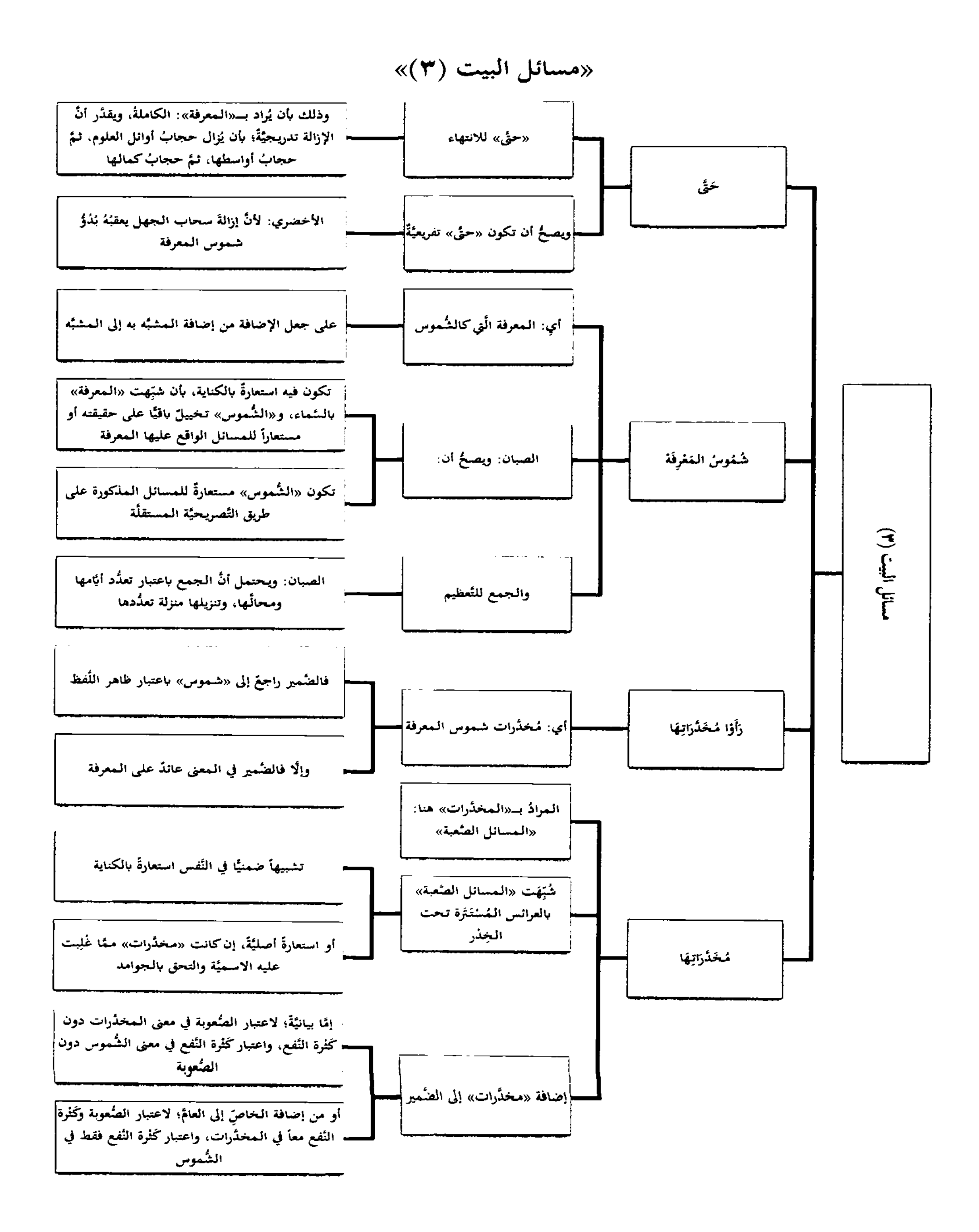
---

(١) **قوله: (بمعنى الصُّعوبة)** المناسب: بمعنى التَّصعيب. اهـ شيخ شيخنا.

(٢) **قوله: (قد يَرمِز إليه... إلخ)** أي: حيث أطلق أنَّها شبِّهت، ولم يقل ضمناً.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧).

«مسائل البيت (٣)»



(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

(نَحْمَدُهُ) ثانياً بعد حمده أوَّلاً:

١ - تأسِّياً بحديث: «إِنَّ الحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ»[١].

٢ - ولأنَّ الأوَّل بالجملة الاسميَّة والثَّاني بالفعليَّة، فقَصَدَ الجَمْع بين الأمرَين؛ ليشرب بكلٍّ منَ الكأسين.

حاشية الصبان

قوله: (نَحْمَدُهُ) النُّون:

- إمَّا للمتكلِّم[٢] المعظِّم نفسَه؛ لإظهار سبب مدلولها[٣]، وهو تعظيم النَّفس، والسَّببُ الحامل عليه: تعظيمُ الله له بتأهيله للعِلم؛ تحدُّثاً بنعمة الله.

- أو للمتكلِّم[٤] مع غيره؛ احتقاراً لنفسه عن أن يستقلَّ بحمده تعالى.

قوله: (ثانياً) أي: حمداً ثانياً أو زمناً ثانياً، بقطع النَّظر عن كونه بالفعليَّة أوِ الاسميَّة. **وقوله: (بعد حمده أوَّلاً)** أي: حمداً أوَّلاً أو زمناً أوَّلاً، بقطع النَّظر عن كونه بالاسميَّة أوِ الفعليَّة؛ فالمدَّعى إنَّما هو: «الحمد مرتين: إحداهما بالاسميَّة والأُخرَى بالفعليَّة»، لا: «الحمدُ مرتين: أُولَاهما بالاسميَّة وثانيتهما بالفعليَّة»؛ لئلَّا يُعتَرض بأنَّ: العِلَّة الثَّانية لا تُفيد التَّرتيب؛ أي: تقديم الحمد بالاسميَّة على الحمد بالفعليَّة، ولتقديمه عِلَّة التَّرتيب[٥] في قوله سابقاً: «وآثر التَّصدير... إلخ».

قوله: (بين الأمرين) أيِ: الحمد بالاسميَّة والحمد بالفعليَّة. **وقوله: (الكأسين)** تثنية: «كَأْسٍ»، وهو: الإناءُ الَّذي يُشْرَبُ فيه، أو ما دام الشَّرابُ فيه، مُؤنَّثةٌ مهموزةٌ؛ كذا في «القاموس»[٦]، وقوله: «مهموزةٌ»؛ أي: أصالةً، فلا يُنافي جواز قلبها ألفاً.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٦٨)، وابن ماجه في «السنن» (١٨٩٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) **قوله: (إمَّا للمتكلِّم... إلخ)** أي: لتعظيمه لنفسه كما هو ظاهرٌ.

(٣) **قوله: (لإظهار سبب مدلولها)** فالمجاز لإطلاق اسم اللَّازم وإرادة الملزوم، وهو إظهار تعظيم الله له، ثمَّ كون التَّجوُّز في الفعل باعتبار جزئه أو في نفس جزئه بيَّنه شيخنا فيما كتبه على «شرح مختصر السَّعد» وحشَّى المحقِّق المحشي عليه، فارجع إليه إن شئت.

(٤) **قوله: (أو للمتكلِّم... إلخ)** أي: لاشتراك المتكلِّم مع غيره في الفعل، **وقوله: (احتقاراً لنفسه)** فهو من الإطلاق على اللَّازم بواسطة قرينة الحال، وإلَّا فلا لزوم، ثمَّ يحتمل المقام غير ما هو ظاهر كلامه من التَّجوُّز على كلِّ حال، فتفطَّن.

(٥) **قوله: (ولتقديمه علَّة التَّرتيب... إلخ)** وإن لم تكن هناك من حيث التَّرتيب، فافهم.

(٦) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٥٦٩).

(جَلَّ) أي: عَظُم؛ حالٌ أو صفةٌ للضَّمير في «نَحْمَدُهُ» على مذهب الكِسَائِيِّ[1]؛ لأنَّه يجوز عنده وصفُ الضَّمير بالجملة إذا كان ضمير غَيبةٍ والوصفُ للمدح أوِ الذَّمِّ، ولا يصحُّ كونها اعتراضيَّةً؛ ....

حاشية الصبان

● إذا علمت ذلك علمت أنَّ في كلامه استعارةً مصرَّحةً، حيث شبَّه الجملتين بالكأسين، بجامع تحصيل المطلوب بكلٍّ، ويشرب ترشيحٌ، والمراد: أنَّه يُحصِّل ثواباً بالاسميَّة وثواباً آخرَ بالفعليَّة.

قوله: (حالٌ) أي: بتقدير «قد» على أشهر القولين، وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضوية بـ«قد» لفظاً أو تقديراً.

قوله: (أو صفةٌ) قال في «الكبير»: وهذا أَوْلى من جعله حالاً؛ لأنَّ الحاليَّة تُشعر بتقييد الحمد؛ لأنَّ الحالَ قيدٌ في عاملها، فإن قيل: الحالُ هنا لازمةٌ؛ لأنَّه تعالى جليلٌ دائماً. قلنا: الحمدُ مطلقاً[2] أفضل منَ الحمد باعتبار وصفٍ. اهـ[3]

قوله: (على مذهب الكِسَائِيِّ) قال في «الكبير»: كذا ذكره شيخنا، لكن لم نطَّلع في كتب النَّحو على أنَّ أحداً يُجيزُ وصف ضمير الغَيبة الرَّاجع إلى معيَّنٍ بجملةٍ، والجملةُ لا تكون صفةً إلَّا لنكرةٍ، أو معرفةٍ في معنى النَّكرة، والأمثلةُ الَّتي نَقَل إجازة الوصف فيها عنِ الكِسَائِيِّ ليس فيها وصفٌ بجملةٍ، بل بمعرفةٍ؛ نحو: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤوفِ الرَّحِيمِ»، ونحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران:٦]، وقولك: «مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِينِ»، والجمهورُ يحملون مثله على البدل. اهـ[4]

وقوله: «أو معرفة في معنى النَّكرة» مثاله مدخول «أل» الجنسيَّة؛ كالَّذي في قول الشَّاعر[5]: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي]

---

(١) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، له: «معاني القرآن»، و«المتشابه في القرآن»، توفي سنة (١٨٩هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي: (٤/ ٢٨٣).

(٢) قوله: (قلنا: الحمد مطلقاً... إلخ) الحمد المطلق: ما خلا عنِ المحمود. والحمد باعتبار وصف: ما اشتمل عليه؛ كما هو ظاهرٌ، فإنَّ المحمود عليه ركنٌ من أركان الحمد، وإنَّما الحمد المطلق: هو الثَّناء لأجل جميلٍ بدون اعتبار وصفٍ غير ما وقع الثَّناء لأجله. والمقيَّد: هو الثَّناء لأجل جميلٍ مع اعتبار ذلك؛ نبَّه عليه شيخ شيخنا حفظهما الله تعالى.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨).

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨).

(٥) البيت لرجل من بني سلول في «الكتاب» (٣/ ٢٤).

لأنَّها يَحلُّ المفرد محلَّها، والاعتراضيَّةُ لا يَحلُّ المفرد محلَّها.

(**عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ**) أي: «تصديق النَّبيِّ ﷺ في جميع ما ....

حاشية الصبان

قوله: (**يَحلُّ المفرد محلَّها**) فيقال: جليلاً.

قوله: (**والاعتراضيَّة لا يَحلُّ المفرد محلَّها**) وإلَّا كان لها محلٌّ منَ الإعراب، مع أنَّها لا محلَّ لها منه.

● **أقول**: قد يُبحث فيما علَّل به عدم صحَّة كونها اعتراضيَّةً، بأنَّها إنَّما يحلُّ المفرد محلَّها على تقدير أنَّها حالٌ، لا على تقدير أنَّها اعتراضيَّة، وحلولُ المفرد محلَّها على تقدير أنَّها حالٌ لا يمنع صحَّة كونها اعتراضيَّةً لا يحلُّ المفرد محلَّها مسوقةً لإنشاء التَّعظيم؛ كما في سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحاليَّة، ومن هذا مع ما مرَّ ممَّا يَرِد على كونها صفةً أو حالاً تعلمُ وجه قول شيخنا العَدوي: وجعل الجملة معترضة أَوْلى[١].

وفي بعض النُّسخ الاقتصار على ما نصُّه [ص/١٨]: «أي: عَظُم جملة لإنشاء التَّعظيم، أو خبريَّة حاليَّة». اهـ ونُقل عنه أنَّه رجع إلى هذه النُّسخة آخراً، وضرب على الأولى، وفي أوَّل وجهي هذه النُّسخة ارتضاء كون الجملة اعتراضيَّة؛ هذا تحقيق المقام.

قوله: (**عَلَى الإِنْعَامِ**) «على» تعليليَّةٌ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قوله: (**بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ**) الإضافة للبيان.

● **وأقول**: مقتضى الظَّاهر أن يقول: «بنعمَتي»؛ **إلَّا أن يُقال**[٢]: حذف المضاف منَ الثَّاني لدلالة المضاف في الأوَّل عليه، **أو يُقال**: المفرد المضاف يعمُّ.

قال في «الكبير»: إنَّما خصَّ الحمد بهما، مع كون نِعم الله تعالى على العبد كثيرةً لا تحصى؛ لأنَّهما أجلُّ النِّعم الدُّنيويَّة والأخرويَّة، وأساسها. [اهـ][٣]

قوله: (**أي: تصديق... إلخ**) هذا معناه شرعاً؛ **أمَّا لغةً** فـ: «مطلق التَّصديق»، وقوله: (**في جميع ما**) أي: أحكامٍ، أوِ الأحكام الَّتي علم... إلخ، وتذكير الضَّمير في «به» مراعاةً للفظ «ما»؛ كما هو الأفصح، لكن جعل «ما» نكرةً بمعنى: أحكامٍ لا يتمشَّى على مذهب مَن يَمنع تأكيد النَّكرة[٤].

---

(١) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٣٠).

(٢) قوله: (**إلَّا أن يقال... إلخ**) قال شيخ شيخنا: ولك عطف «الإسلام» على «نعمة».

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨).

(٤) قوله: (**تأكيد النَّكرة**) وإن كان التَّأكيد بالمعنى اللُّغويّ كما هنا. شيخ شيخنا.

عُلِم مَجِيئُه به ضرورةً»؛ أي: قَبُول النَّفس لذلك والإذعان له؛ على ما هو تفسير التَّصديق في المنطق على التَّحقيق، ....

حاشية الصبان

قوله: **(ضرورةً)** مفعولٌ مطلقٌ لقوله: **(عُلِم)** على حذف مضافٍ؛ أي: عُلم ضرورةً، أو منصوبٌ بنزع الخافض؛ أي: بالضَّرورة.

● ومعنى كونه «عُلِم ضرورةً»: أنَّ العِلم بها صار لاشتهاره بين الخاصِّ والعامِّ يُشبه العِلم الضَّروريَّ الحاصلَ لا عن نظرٍ، لا أنَّه ضروريٌّ حاصلٌ لا عن نظرٍ؛ كما لا يخفى.

قوله: **(أي: قَبُول النَّفس لذلك)** أي: لجميع ما عُلِم... إلخ، وعَطفُ «الإذعان» على «القبول» عطفُ مرادفٌ، وفسَّر[١] «التَّصديق» بذلك؛ لعدم كفاية مجرَّد ما يتبادر منه في تحقُّق الإيمان، وهو النِّسبة إلى الصِّدق.

قوله: **(على ما هو... إلخ)** متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: وقوله: «أي: قبول... إلخ» مبنيٌّ على تفسيرٍ، أوِ التَّفسير الَّذي هو... إلخ، وقوله: **(على التَّحقيق)** متعلِّقٌ بـ«تفسير»، ومقابله[٢]: أنَّ

(١) قوله: **(وفسَّر... إلخ)** يقتضي بظاهره: أنَّه لو كان يكفي مجرَّد ما يتبادر منه في تحقيق الإيمان لفسَّره به وليس كذلك؛ إلَّا لو جرى على غير المناسب في المقام، فإنَّ المصنِّف كما هو متَّصف بنسبة النَّبيِّ ﷺ إلى الصّدق متَّصفٌ بما هو أعظم منه ومستلزمٌ له، وهو قبول النَّفس لذلك والإذعان له، فلا وجه للتَّفسير بالأوَّل دون الثَّاني مع كونه بصدد الحمد على ما هو أجلُّ النِّعم كلِّها وأساسها كما عُلِم ممَّا مرَّ عنِ الشَّارح في «كبيره»؛ ألا ترى أنَّ الشَّارح فسَّر «الإسلام» بالأعمال، مع كون الإسلام يُطلق على الانقياد الظَّاهريِّ الَّذي يكفي فيه النّطق بالشَّهادتين مع عدم إنكار شيء ممَّا عُلِم من الدِّين بالضَّرورة اعتباراً بالأعظم منها المستلزم للآخر، فتدبَّر ذلك لتعلم أنَّه لا يرد على تفسيره «الإسلام» هنا: أنَّه يقتضي أنَّ مَن نطق بالشَّهادتين ولم ينكر شيئاً ممَّا عُلِم من الدِّين بالضَّرورة ليس مسلماً مع أنَّه ليس كذلك، فإنَّ مدار الأحكام الدّنيويَّة الَّتي مدارها على الإسلام على ذلك، فإنَّ ذلك غفلةٌ عن كون المقام مقام تفسير «الإسلام» المحمود عليه، وإنَّما يرد ذلك على ظاهر عبارة «الجوهرة» لكونها لبيان الإسلام الَّذي تترتَّب عليه الأحكام الدُّنيويَّة، فافهم ذلك بتدبُّرٍ.

(٢) قوله: **(ومقابله... إلخ)** ما وقع لبعض المناطقة من تفسير «الصِّدق» بـ: «الإذعان» ظاهرُه غيرُ مراد، فإنَّ المحقِّقين من المناطقة فسَّروا «الإذعان» في كلامه بـ: «إدراك وقوع النِّسبة أو لا وقوعها»، فـ«الإذعان» في عبارة بعض المناطقة بمعنى: «قبول النَّفس وميلها» كما هو في عبارة المتكلِّمين، فما ذكره الشَّارح وأقرَّه عليه المحشي فيه ما فيه؛ قرَّر ذلك شيخ شيخنا نقلاً عن شيخه وغيره.

وقرَّر لنا شيخنا أيضاً غير مرَّة: أنَّ التَّصديق عند المتكلِّمين بمعنى: الإذعان والميل وقبول النَّفس دون المناطقة. اهـ ثمَّ رأيت المحشي فيما يأتي فيه على ذلك، وأنَّ إدراك وقوع النِّسبة مثلاً بمعنى مجرَّد تصوُّر ذلك لا ينبغي عدّه تصديقاً؛ إذِ الشَّاكُّ يقع منه ذلك، فالوجه أنَّه لا بدَّ من قبول النَّفس أنَّ النِّسبة واقعة؛ أي: مطابقة للواقع، فهذا هو مراد المنطقيين بالإذعان، وهو غير الإذعان بمعنى الميل.

«مع الإقرار باللِّسان» على قولٍ.

(وَالإِسْلَامِ) أيِ: «الخُضُوع والانقياد بقَبُول الأحكام»؛ أي: أعمال الجوارح.

حاشية الصبان

التَّصديق المنطقيَّ مطلق إدراك وقوع النِّسبة أو لا وقوعها، ولو من غير إذعانٍ، وتسليم لها؛ كما سيأتي ذلك في «أنواع العِلم الحادث»[1].

● **قال في «الكبير»**: قال السَّعد: والحقُّ أنَّ بينه وبين الكفر تقابلَ العدم والمَلَكة؛ بناءً على أنَّ الكفر: عدمُ الإيمان عمَّا من شأنه، وأمَّا على أنَّه: العِنادُ والإنكار لشيءٍ ممَّا عُلم من ذلك؛ أيِ: الجحود له، فبينهما التَّضادُّ. اهـ[2] وعلى الثَّاني يكون ارتفاعهما فيمَنْ نشأ في شاهقِ جبلٍ خالي الذِّهن منَ الأمرين. [اهـ][3]

قوله: **(مع الإقرار)** ظرفٌ مستقرٌّ حالٌ من «تصديق»؛ أي: كائناً مع الإقرار، وقوله: **(على قولٍ)** أي: ضعيفٍ؛ ذهب قائلوه إلى توقُّف الإيمان على الإقرار، ثمَّ اختلفوا فقال بعضهم: شطرٌ، وقال بعضهم: شرط صحَّةٍ؛ والرَّاجح مقابله وهو: عدمُ توقُّف الإيمان على الإقرار، وإنَّما هو شرطٌ لإجراء الأحكام الدُّنيويَّة.

قوله: **(أي: الخُضُوع... إلخ)** هذا معناه شرعاً؛ **أمَّا معناه لغةً** فـ: «مطلق الخضوع والانقياد»، وعطفُ «الانقياد» على «الخضوع» تفسيريٌّ. وقوله: **(بقَبُول الأحكام)** الظَّاهرُ أنَّ «الباء» لتصوير الخُضُوع والانقياد. وقوله: **(أي: أعمال الجوارح)** يحتمل أنَّه تفسيرٌ لـ«الأحكام»، فتكون تسميتها أحكاماً لتعلُّق الأحكام بها، فمآل معنى عبارته حينئذٍ: أنَّ الإسلام قَبُول أعمال الجوارح؛ أي: قَبُولها الظَّاهري، وهو التَّلبُّسُ بها؛ كما هو مقتضى ما سيذكره من تغاير الإيمان والإسلام مفهوماً، ويحتملُ أنَّه تفسيرٌ لـ «قَبُول الأحكام»؛ أي: قَبُولها الظَّاهري[4] على ما مرَّ، فمآل معنى عبارته حينئذٍ: أنَّ الإسلام أعمالُ الجوارح؛ كما اشتهر.

● **وعبارتُه في «الكبير»**: والإسلام له إطلاقاتٌ؛ فيطلق على: مجموع الدِّين، وعلى الخُضُوع والانقياد والاستسلام، وعلى مظهر ذلك وهو عمل الجوارح. اهـ[5] وهي واضحةٌ.

---

(١) انظر: (ص: ١٨٦).

(٢) انظر: «شرح المقاصد» للسعد (٥/٢٢٦).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨).

(٤) قوله: **(أي: قبولها الظَّاهريّ... إلخ)** لا حاجة إلى أن يُقال: «أي: التَّلبُّس بجنسها المتحقِّق في خصوص النُّطق بالشَّهادتين»، بل لا يُناسب كما عُلِم ممَّا مرَّ، فتنبَّه، على أنَّه يُنافي ذلك قوله فيما يأتي: «واعلم أنَّ الكلام... إلخ» كما لا يخفى، فافهم.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨).

● وذَكَرَهما المصنِّف معاً اعتباراً بمفهومهما لتغايرهما مفهوماً؛ لأنَّه في مقام الإطْنَاب، وهو مقامُ الحمدِ ....

حاشية الصبان

قوله: (اعتباراً بمفهومهما) أيِ: المتغاير[1]؛ كما يُشير إليه **قوله: (لتغايرهما مفهوماً)** أي: معنًى وحقيقةً، وقوله: «لتغايرهما» عِلَّةٌ لاعتبار المفهوم؛ أي: واعتبر المفهوم، لا الماصدق لتغايره، ووجه التَّغاير واضحٌ ممَّا قرَّرنا. **وقوله: (لأنَّه في مقام الإطناب)** عِلَّةٌ لاعتبار المفهوم المعلَّل بتغايره؛ أيِ: اعتبر المفهوم المتغاير، ولم يعتبر الماصدق المتَّحدَّ[2]؛ لأنَّه في مقام الإطناب، فالتَّغايرُ عِلَّةٌ للاعتبار مطلقاً عنِ العِلَّة، وكونه في مقام الإطناب عِلَّةٌ له مقيداً بعِلَّةٍ هي التَّغاير، فكأنَّ العامل في اللَّامين مختلفٌ، فلا اعتراضَ على عبارته: بأنَّ فيها تعلُّق حرفي جرٍّ متَّحدين لفظاً ومعنًى بعاملٍ واحدٍ؛ كذا اشتهر.

ويَرِدُ عليه: أنَّ الاعتداد باختلاف العامل بذلك يؤدِّي إلى عدم تصوُّر هذا التَّعلُّق أصلاً، فلا يكون لمنعهم له معنًى، فتأمَّل.

● ومعنى «اتِّحادهما ماصدقاً»: أنَّ الذَّات الَّتي يصدق عليها أنَّها مؤمنةٌ يصدق عليها أنَّها مسلمةٌ، وبالعكس، فهما متلازمان وجوداً، فلا يوجد مؤمنٌ إلَّا وهو مسلمٌ، ولا مسلمٌ إلَّا وهو مؤمنٌ.

● **واعلم** أنَّ الكلام في الإيمان الكامل بمصاحبة الأعمال، والإسلام الكامل بمصاحبة التَّصديق؛ إذ هما المتَّحدان ماصدقاً؛ أمَّا أصلُ الإيمان وأصلُ الإسلام فلا تلازم بينهما حتَّى يتَّحدا ماصدقاً، بل ينفردان؛ كما في المصدِّق بقلبه الغير العامل بجوارحه، والعامل بجوارحه الغير المصدِّق بقلبه.

---

(١) **قوله: (أيِ: المتغاير... إلخ)** يشعر هذا ـ كما لا يخفى على مَن له ذوق ـ بأنَّ محطَّ التَّعليل هو التَّغاير، وهو كذلك، فإنَّ اعتبار مفهومهما بقطع النَّظر عنِ التَّقارير لا ينتج ذكرهما كما لا يخفى، وحينئذٍ فلا صحَّة لجعل قوله: «لتغايرهما مفهوماً» علَّةً لقوله: «اعتباراً بمفهومهما» كما لا يخفى، وانظر هل يصحُّ جعل قوله: «للتَّغاير... إلخ» بدلاً من قوله: «اعتباراً... إلخ»، وعليه فكلام الشَّارح صحيح غير محتاجٍ إلى التَّكلُّف الَّذي يحتاج إليه ما ذكره المحشي على فرض صحَّته، فافهم.

(٢) **قوله: (ولم يعتبر الماصدق المتَّحد)** لا يخفى ما في دعوى اتِّحاد ماصدق الإيمان والإسلام، ولذلك قال المحشي بعد: «ومعنى اتِّحادهما... إلخ»، لكن لا يخفى أنَّ ذلك لا ينفع الشَّارح، **فإنَّه يرد عليه حينئذٍ**: أنَّ اتِّحادهما بهذا المعنى لا يصلح شبهة؛ لعدم الجمع بينهما هنا، فإنَّ صدق المؤمن والمسلم على المؤلِّف لا يخيِّل أصلاً أنَّه إذا حمد يحمد على الإيمان فقط أو على الإسلام فقط، فلا محلَّ لقوله: «وذكرهما المصنِّف... إلخ» بوجهٍ كما لا يخفى، فعليك بالإنصاف.

والإكثارِ من عدِّ النِّعم، وههنا كلامٌ نفيسٌ وَشحنا به «الشَّرح»[1].

* * *

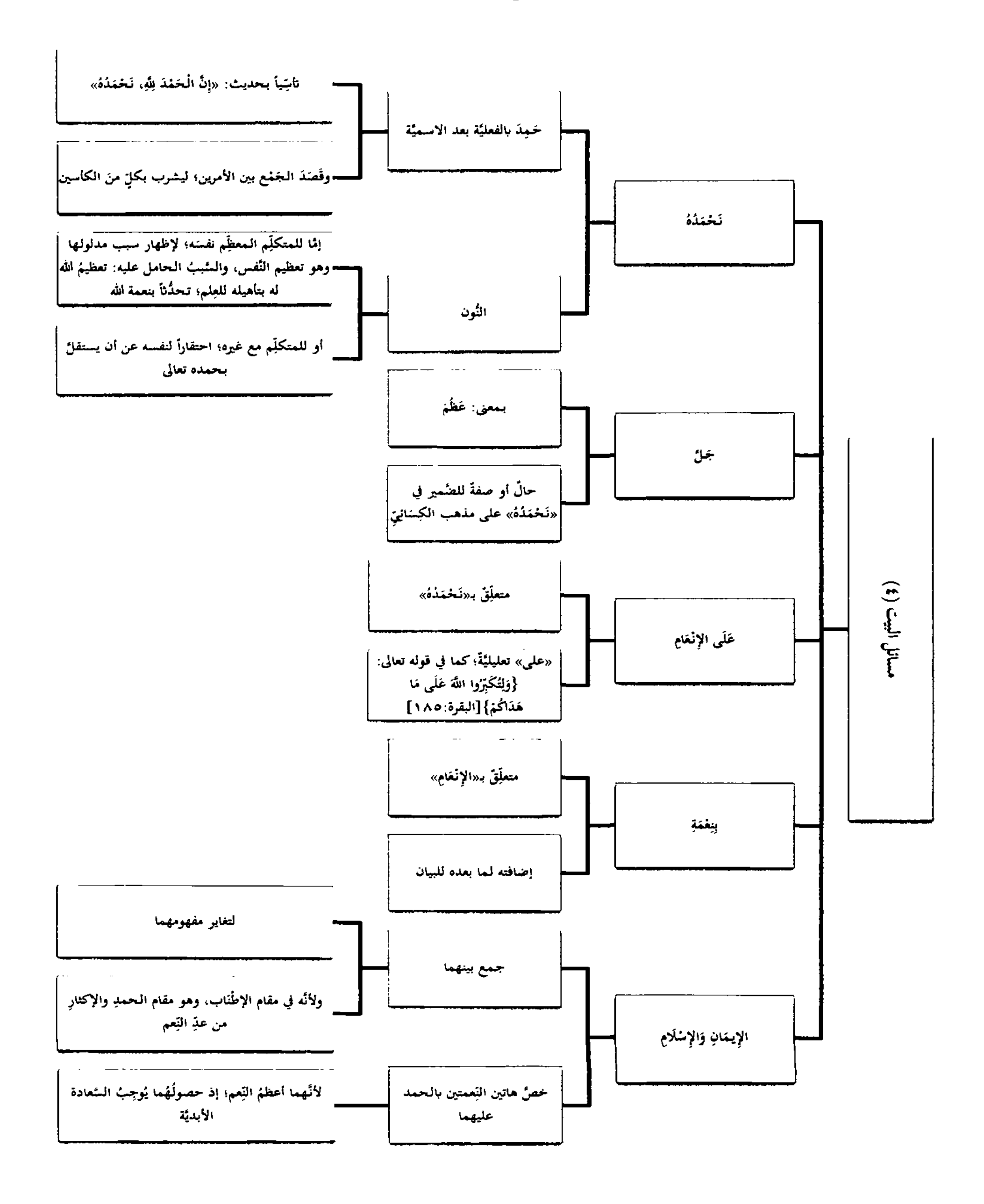
حاشية الصبان

قوله: **(والإكثار)** بالجرِّ عطفاً على «الحمد».

* * *

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ٨ - ٩).

«مسائل البيت (٤)»



(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

(مَنْ خَصَّنَا) أي: ميَّزنا معاشرَ المسلمين (بِ)مَزَايا (خَيْرِ) ....

حاشية الصبان

قوله: (أي: ميَّزنا) أشار به إلى: أنَّ معنى «تخصيص شيءٍ بآخر»: تمييزه به على غيره؛ أي: إفراده من بين أمثاله بالآخر، وقصر الآخر عليه، ولهذا كان الغالب[1] استعمالاً دخول «الباء» بعدَ: التَّخصيص، والاختصاص، والتَّخصُّص، والخصوص، وما اشتقَّ [ص/١٩] منها على المقصور، وإن دخلت على المقصور عليه أيضاً بقِلَّةٍ قصداً في نحو: «خَصَصْتُ الجُوْدَ بِزَيْدٍ» إلى معنى: «قَصَرْتُ الجُوْدَ عَلَى زَيْدٍ»؛ صرَّح بذلك السَّعد في «شرح التَّلخيص»، والسَّيِّد في «حاشية المطوَّل» و«حاشية الكشَّاف»، كما نقله يس في «حاشية مختصر السَّعد» رادًّا ما قاله ابن قاسم[2][3]: من أنَّهما وإن اتَّفقا على جواز الأمرين لغةً اختلفا في الغالب استعمالاً، فقال السَّعد: الغالب في الاستعمال دخول «الباء» على المقصور، وقال السَّيِّد: دخولها على المقصور عليه، فاحرص على هذا التَّحقيق.

قوله: (معاشر المسلمين) منصوبٌ بـ«أخص» محذوفاً وجوباً.

فإن قلت: بعض مزايا هذه الأمَّة الحاصلة لها بسببه عليه الصَّلاة والسَّلام يعمُّ كفَّارها كـ: «الأمن منَ الخسف والمسخ»، فلا يتَّجه تخصيص المسلمين بالذِّكر؛ على ما صدَّر به الشَّارح بعدُ من تقدير «مزايا».

قُلت: تخصيصهم بالذِّكر؛ لأنَّهم المختصُّون بمجموع تلك المزايا، أو لشرفهم.

قوله: (بمزايا خير) من إضافة المسبَّب إلى السَّبب؛ أي: بمزايا لنا سببها خير... إلخ؛ يدلُّ على ذلك قول الشَّارح في «كبيره»[4].

---

(١) قوله: (ولهذا كان الغالب... إلخ) لا يخفى أنَّ ما أشار إليه لا ينتج الغلبة، وكأنَّ منشأ ذكرها توهُّم أنَّ كلامه يشير إلى معناه الحقيقيِّ ذلك لا غير، مع اعتبار أنَّه قد يستعمل في غير معناه الحقيقيِّ، ولا يخفى أنَّ كلامه لا يشير إلى ذلك.
نعم؛ يُشير بواسطة أنَّ الأصل عدم الاشتراك، لكنَّ الظَّاهر أنَّ نحو: «خَصَصْتُ الجُوْدَ بِزَيْدٍ» مستعملٌ في معنًى حقيقيٍّ، فتدبَّر.

(٢) أحمد بن قاسم الصبَّاغ العبَّادي ثمَّ المصري الشَّافعيُّ الأزهريُّ، شهاب الدِّين (... ـ ٩٩٢هـ)، فاضل من أهل مصر، له: «الآيات البينات»، «شرح الورقات». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ١٩٨).

(٣) قوله: (رادًّا ما قاله ابن قاسم) شرح شيخنا ـ حفظه الله تعالى ـ البيتين المشهورين المتعلّقين بما تدخل عليه «الباء» بعد مادَّة الاختصاص شرحاً جميلاً مستوفياً لِما يتعلَّق بذلك، فارجع إليه إن شئت.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩).

أي: أفضل . . . .

حاشية الصبان

● وفي كثيرٍ من نُسخ هذا «الشَّرح الصَّغير»: «بمزايا بسبب خير مَن قد أُرسلا»، وعلى هذا يندفع شيئان واردان على حمل الإضافة على ما يتبادر منها من أنَّ[١] هذه المزايا له نفسه ﷺ:

الأوَّل: أنَّ من جملة مزاياه: رسالته، فيرد الاعتراض الآتي الَّذي قصد الشَّارح الفرار منه، وإن أمكن الجواب بأنَّ المراد: من خصَّنا بمجموع تلك المزايا، وإن لم نختصَّ بكلٍّ واحدةٍ منها، ولا شكَّ في اختصاصنا بالمجموع.

الثَّاني: أنَّ المخصوص بمزاياه ﷺ هو نفسه، لا نحن؛ لقيامها به دوننا[٢]، وإن أمكن الجواب: بأنَّ جميع ما وُهِب لنبيِّنا مِنَ العطايا فهو يعمُّ مسلمي البرايا.

قوله: (أي: أفضل) بيَّن به أنَّ «خير» هنا: أفعل تفضيل؛ حُذفت منه الهمزة تخفيفاً، ومثله بكَثْرة: «شرّ»، وبقِلَّة: «حبّ»؛ كما بيِّن في محلِّه؛ لا مخفَّف «خيِّر» بتشديد الياء كـ: «ميت وميِّت»، و«هين وهيِّن»، و«لين وليِّن».

● وتفضيله[٣] ﷺ على سائر الرُّسل والأنبياء بتفضيلٍ مِنَ الله تعالى، لا بسبب زيادة كمالاته كمًّا أو كيفاً عن كمالاتهم، وإن جزمنا بتلك الزِّيادة، ومن أين لنا أنَّها سبب التَّفضيل حتَّى ندَّعي ذلك، على أنَّ الله تعالى[٤] هو الَّذي وهبه تلك الزِّيادة؛ هذا ما ارتضاه في «كبيره» ونَقله عن الإمام ابن عَبَّاد[٥] في «رسائله الكبرى» والشَّيخ السَّنُوسيِّ في «شرح صغرى الصغرى»[٦] وقال: إنَّه كلام أهل التَّحقيق من أئمَّة الكلام.

---

(١) **قوله: (من أنَّ. . . إلخ)** بيانٌ لِما يتبادر.

(٢) **قوله: (لقيامها به دوننا)** في التَّعليل بذلك نظرٌ، فإنَّ بعض المزايا لا يجري فيه ذلك عند مَن تدبَّر؛ ألا ترى أنَّ «أمن أمَّته من الخسف» مثلاً من مزاياه مع عدم قيامه به؛ على أنَّ مجرَّد كونها مزايا له نفسه يوجب أنَّه هو المختصُّ بها، فافهم ذلك بتدبُّرٍ.

(٣) **قوله: (وتفضيله)** أي: كونه مفضَّلاً، ثمَّ المراد بـ«كونه أفضل»: كونه أقرب من الله وأشدَّ حظوةً بمحبته، والمراد بـ«المزايا»: ما كان من كسبه ﷺ كـ: صلاته وصيامه، وظهر بهذا أنَّ «أو» في قوله: «كمًّا أو كيفاً» على ظاهرها لا بمعنى «الواو» فتدبَّر.

(٤) **قوله: (على أنَّ الله تعالى. . . إلخ)** أي: فلو سلَّمنا أنَّ التَّفضيل بسبب زيادة كمالاته صحَّ أنَّ التَّفضيل بتفضيلٍ من الله تعالى بهذا الاعتبار.

(٥) محمَّد بن إبراهيم النفزي الحميري الرندي، أبو عبد الله، المعروف بابن عباد (٧٣٣هـ - ٧٩٢هـ)، متصوف باحث، له: «الرسائل الكبرى»، «غيث المواهب العليَّة بشرح الحكم العطائيَّة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/٢٩٨).

(٦) انظر: «شرح صغرى الصغرى» (ص: ١٢٤).

(مَنْ قَدْ أُرْسِلَا)، أوِ التَّقدير: خصَّنا بشفاعته أو متابعتِه بالفعل.

● وإنَّما احْتَجْنَا إلى ذلك؛ لئلَّا يَرِد الاعتراض: بأنَّ رسالة النَّبيِّ ﷺ ليست مقصورةً علينا، بل هو مرسلٌ للخلق كافَّةً، كما قال بعض المحقِّقين: نُوَّابٌ عنه.

(وَخَيْرِ مَنْ حَازَ) جَمَع وضَمَّ **(الْمَقَامَاتِ الْعُلَا)** جمع: «عُلْيَا» خِلاف السُّفْلَى؛ مثل: «كُبر، وكُبْرَى».

حاشية الصبان

قوله: **(مَنْ قَدْ أُرْسِلَا)** أي: إنسانٌ أو نبيٌّ، لا رسول؛ لئلَّا يضيع[1] قوله: «قَدْ أُرْسِلَا».

قوله: **(أوِ التَّقدير)** عطفٌ على مقدَّر؛ أيِ: التَّقدير ما ذُكر، أوِ التَّقدير: خصَّنا بشفاعته؛ أيِ: الخاصَّة بالمؤمنين؛ لأنَّ له ﷺ شفاعاتٍ كثيرةً؛ منها: الشَّفاعة العظمى، وهي شفاعته في أهل الموقف لفصل القضاء، وبذلك يَسقط ما يُقال: إنَّ شفاعته ليست مقصورةً علينا، بل ينتفع بها جميع النَّاس، حتَّى الأمم السَّابقة، والكفَّار.

قوله: **(بالفعل)** قيَّد به؛ لأنَّ الأمم السَّابقة متابعون له بالقوَّة؛ لأنَّ رسلهم نوَّابٌ عنه.

قوله: **(إلى ذلك)** أي: تقدير أحد الأمور الثَّلاثة المذكورة. وقوله: **(لئلَّا يَرِد الاعتراض)** أي: لو أبقينا العبارة على ظاهرها من أنَّ معناها: «مَنْ خصَّنا برسالة خير... إلخ»، وهذا الاعتراض إنَّما يَرِد على كون «الباء» داخلةً على المقصور؛ أمَّا على كونها داخلةً على المقصور عليه والمعنى: «أنَّا مقصورون على رسالته لا نتجاوزها إلى رسالة غيره»، فلا يرد؛ كما في «كبيره»[2].

هذا، ويمكن إبقاء العبارة على ظاهرها، وجعل «الباء» داخلةً على المقصور، ودفع الاعتراض بأنَّ المراد: الرِّسالة بالمباشرة.

قوله: **(وضَمَّ)** عطفُ خاصٍّ على عامٍّ؛ لاعتبار التَّلاصُق في الضَّمِّ ـ على ما اشتهر ـ دون الجمع.

قوله: **(العُلَا)** أصله: «عُلَو» بوزن «كُبَر» قُلبت الواو ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

قوله: **(جمع عُلْيَا)** بالضَّمِّ والقصر، وبمعناها «العَلْيَاء» بالفتح والمد.

---

(١) قوله: **(لئلَّا يضيع... إلخ)** قيل: إنَّما يضيع لو عبَّر بـ«رسول». اهـ فتأمَّل جدًّا.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩).

(٦) مُـحَـمَّـدٍ سَـيِّـدِ كُـلِّ مُـقْـتَـفَـى الـعَـرَبِـيِّ الـهَـاشِـمِـيِّ الـمُـصْـطَـفَـى

(مُحَمَّدٍ) يصحُّ فيه أوجه الإعراب الثَّلاثة، لكنَّ الرَّسم لا يُساعد النَّصب، والمناسبُ للتَّعظيم رفعُهُ.

(سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى) أي: مُتَّبَع. **(العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى)** أي: المُخْتَار، وهذه نعوتٌ جِيء بها للمدح؛ لِشِدَّة حُبِّه ﷺ، ومَنْ أحبَّ شيئاً أكثر من ذِكْره[١].

حاشية الصبان

قوله: **(يصحُّ فيه)** أي: بقطع النَّظر عنِ الرَّسم.

قوله: **(لكنَّ الرَّسم لا يُساعد النَّصب)** أقول: الرَّسم يَقبل النَّصب؛ بناءً على عادة المتقدِّمين من كتابتهم المنصوب المنوَّن بصورة المرفوع والمجرور، واستغنائهم عن رسم ألفٍ بتكرار الشَّكل؛ كذا في «حاشية البرماوي على شرح المنهج» ناقلاً عن النَّوَوِي والسُّيُوطيِّ، وفي «حاشية سلطان» عليه: إنَّ ذلك طريقة ربيعة. اهـ وهو الموافق للغتهم منَ الوقف على المنصوب بغير ألفٍ، فقول الشَّارح: «لكنَّ الرَّسم لا يُساعد النَّصب» مبنيٌّ على الشَّائع من كتابة المنصوب المنوَّن بالألف.

قوله: **(والمناسب للتَّعظيم رفعه)** أي: ليكون الاسم مرفوعاً كما أنَّ مسمَّاه مرفوعُ الرُّتبة، وليكون عُمدةً كما أنَّ مسمَّاه عُمدةُ الخلق.

● وإنَّما قال: «والمناسب للتَّعظيم»؛ لأنَّ الرَّاجح عربيَّةً الجرُّ بدلاً أو عطفَ بيانٍ؛ لموافقته الأصل من عدم التَّقدير؛ أمَّا الرَّفع فيُحوِج إلى تقدير: «هو»، والنَّصبُ يحوِج إلى تقدير: «أمدح»، وما يَرِد[٢] على البدليَّة من أنَّ المبدل منه في نيَّة الطَّرح تقدَّم دفعه.

قوله: **(مُقْتَفَى)** «ألفه» بدلٌ من «واو»؛ لأنَّه من: «قفا يَقْفُو»؛ قُلبت الواو ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

قوله: **(الهَاشِمِيِّ)** نسبةٌ إلى: هاشمٍ أخي المطَّلب، وهاشم هذا أبو عبد المطَّلب، وهو أبو عبد الله، وهو أبو النَّبيِّ ﷺ.

قوله: **(المُصْطَفَى)** أصله: «مصتفو» قُلبت التَّاء طاءً؛ لوقوعها [ص/ ٢٠] بعد أحرف الإطباق الأربعة: «الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء»، والواو ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

قوله: **(أي: المُخْتَار)** اسم مفعولٍ، فـ«ألفه» منقلبةٌ عن «ياءٍ» مفتوحة.

قوله: **(لِشِدَّة حُبِّه)** إمَّا عِلَّةٌ للمدح، أو لـ«جيء» بعد تعليله[٣] بالمدح؛ على ما مرَّ.

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: **(ومَنْ أحبَّ شيئاً أكثر من ذِكْره)** مرتبطٌ بقوله: «جيء بها»، وكأنَّه قيل: «جيء بها للمدح... إلخ، ولأنَّ مَن أحبَّ شيئاً أكثر من ذكره»؛ هذا هو الظَّاهر، فتدبَّر.

(٢) قوله: **(وما يرد... إلخ)** لكن يرد عليها: أنَّ البدل محتاجٌ إلى التَّقدير.

(٣) قوله: **(بعد تعليله... إلخ)** أي: فكأنَّ العامل اختلف. وقوله: **(على ما مرّ)** أي: من الإيراد الَّذي قدَّمه قريباً، فتنبه.

● ولا يخفى حُسْن تقديم «العَرَبِيِّ» على «الهَاشِمِيِّ»، و«الهَاشِمِيِّ» على «المُصْطَفَى»؛ لأنَّه من تقديم العامِّ على الخاصِّ، كـ: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، وههنا أبحاثٌ شريفةٌ . . . .

حاشية الصبان

قوله: (**لأنَّه من تقديم العامِّ على الخاصِّ**) لا يَرِد قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]؛ لأنَّ ﴿نَّبِيًّا﴾ حالٌ[١]، والحالُ وإن كانت وصفاً في المعنى تُفيد المقارنة لعاملها، فـ﴿نَّبِيًّا﴾ أفاد مقارنة النُّبوة[٢] لكونه رسولاً، وامتناعُ الإتيان بالعامِّ بعد الخاصِّ إنَّما هو لعدم الفائدة، فإذا أفاد ـ كما في الآية ـ لم يمتنع.

فإن قُلت: الصِّفةُ تُفيد المقارنة إذا كانت لازمةً، مع أنَّها لا يَحسُن تأخيرها عنِ الأخصِّ منها.

قُلت: إفادتها المقارنة لا من حيث كونه صفةً، بل من خارجٍ وهو العِلم بكونها لازمة؛ أفاده الشَّارح في «كبيره»[٣].

● **وأقول**: ذهب الشَّيخ محيي الدِّين بن العَرَبي[٤] في «فتوحاته المكية» إلى أنَّه يُشترط في مسمَّى النَّبيِّ أن يختصَّ بحكمٍ لا يُشاركه فيه قومه، فيكون بينه وبين الرَّسول عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ،

---

(١) قوله: (**لأنَّ ﴿نَّبِيًّا﴾ حالٌ... إلخ**) يعني: بقرينة أنَّه غير مفيدٍ على جعله خبراً.
ولا يرد عليه: أنَّ ذلك يقتضي أنَّ ﴿نَّبِيًّا﴾ في قوله تعالى: ﴿كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٤١] حالٌ مع أنَّ ذلك يقتضي أنَّه قبل النُّبوَّة لم يكن صدِّيقاً.
لأنَّا نقول: القرينةُ مانعةٌ من جعله على نسق ما هنا في الإعراب، فتدبَّر.

(٢) قوله: (**أفاد مقارنة النُّبوَّة**) لا يخفى عليك أنَّ قولك: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً» ـ مثلاً ـ لا يفيد مقارنة الرّكوب للمجيء على معنى: أنَّ الرّكوب مع المجيء، حتَّى باعتبار أوَّلهما؛ إذ غاية ما يُفيده أنَّ الرّكوب متحقِّقٌ في جميع أوقات المجيء، وإن تقدَّم أوَّله على المجيء، ولا يخفى حينئذٍ أنَّ المقارنة الَّتي تفيدها الحال في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١] على أنَّ نبوَّته حالٌ هي أنَّ نبوَّته متحقِّقةٌ في جميع أوقات كونه رسولاً، وهذا ضائعٌ، فإنَّ العامَّ متحقِّقٌ في جميع أوقات الخاصِّ فافهم ذلك.
وفي قوله: (**الصِّفة تفيد المقارنة إذا كانت لازمة**) نظرٌ لا يخفى عليك إذا لم تغفل عن معنى المقارنة الَّذي أراده، وزعمُه أنَّ الحاليَّة تُفيده عموم الفائدة على جعله حالاً بدون هذا التَّأويل، وعلى جعله خبراً ثانياً قرينةٌ صارفةٌ عنهما، والكلامُ كلُّه مبنيٌّ على أنَّ النُّبوَّة أعمُّ مطلقاً من الرِّسالة فلا تغفل.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩).

(٤) محمَّد بن علي بن محمَّد ابن العربي، أبو بكر الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بمحيي الدِّين بن العربي، الملقب بالشيخ الأكبر (٥٦٠هـ - ٦٣٨هـ)، من أئمة المتكلمين في كلِّ علمٍ، له: «الفتوحات المكية»، «محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٨١).

سَمَحْنَا بها في الشَّرح[١].

❊ ❊ ❊

حاشية الصبان

ونقله عنه العارف الشَّعْرَانِي[٢] في «الكبريت الأحمر» وأقرَّه، وعلى هذا لا إشكال أصلاً، فاحفظه.

قوله: (سَمَحْنَا بها في الشَّرح) في «المختار»: السَّمَاح: الجُودُ، وسَمَحَ به يَسْمَحُ ـ بالفتح فيهما ـ سَمَاحَةً وسَمَاحاً؛ أي: جَادَ، وسَمَح له؛ أي: أَعْطاه، وسَمُحَ من باب «ظَرُفَ» صار سَمْحاً ـ بسكون الميم ـ، وقومٌ سُمَحَاءُ بوزن فُقَهَاءَ، وامرأةٌ سَمْحَةٌ ـ بسكون الميم ـ، ونِسْوةٌ سِمَاحٌ ـ بالكسر ـ، والمُسَامَحَةُ: المُساهلةُ، وتَسَامَحُوا: تساهلُوا. اهـ[٣]

وقد أساء صاحب «القاموس» في صنيعه هنا، فاغترَّ به منِ اغتر، فضبط «الميم» في عبارة الشَّارح بالضَّمِّ.

● و«في الشَّرح» ظرف لغو متعلِّقٌ بـ «سمحنا»، أو مستقرّ حالٌ من مجرور الباء، والأوَّل أَوْلى[٤]، وما ضُعِّف به[٥] من أنَّ الشَّرح مسموحٌ به لا فيه، لا يخفى على أحدٍ ما فيه.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ٩).

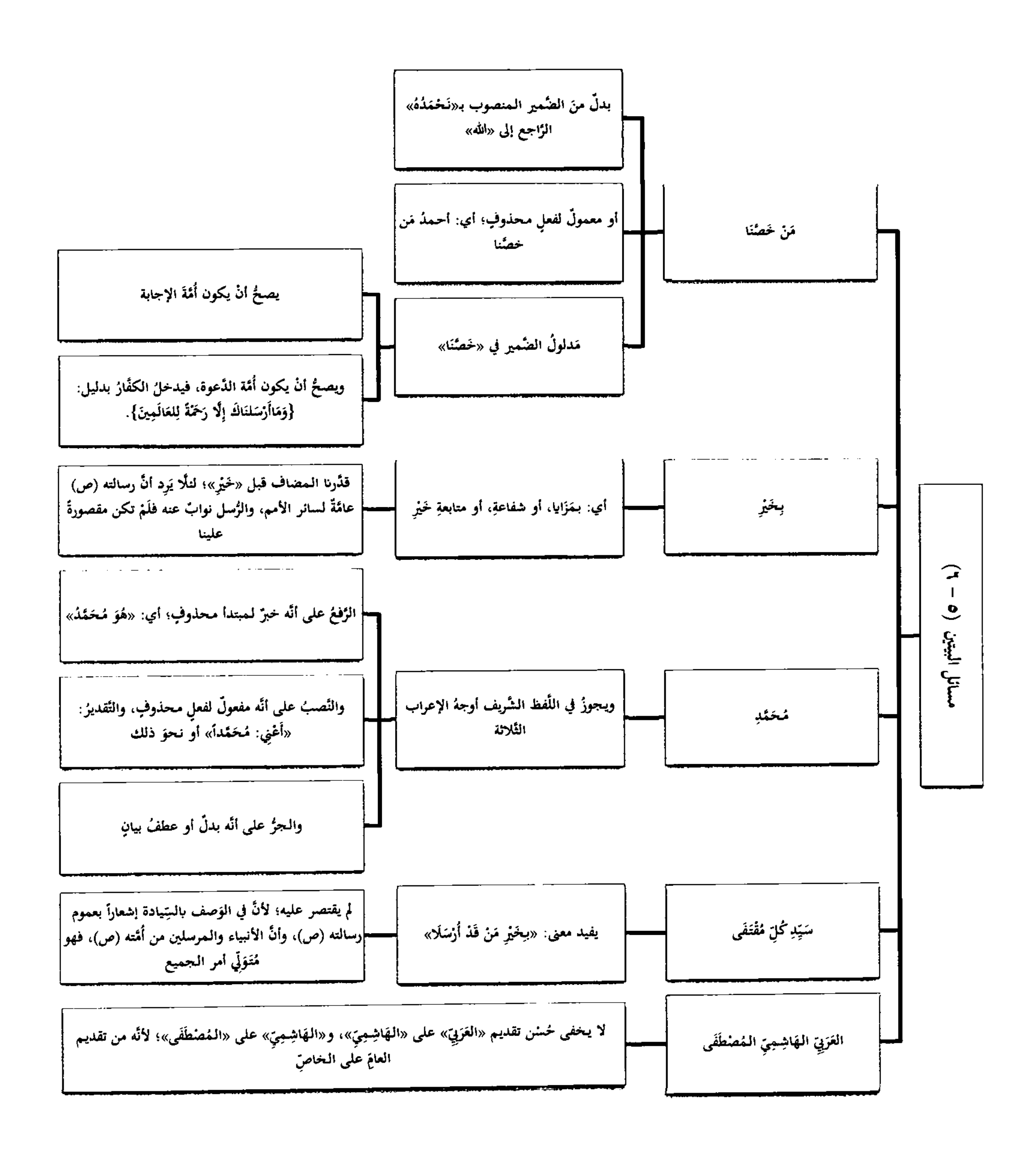
(٢) عبد الوهاب بن أحمد الحَنَفي الشعراني، أبو محمَّد (٨٩٨هـ - ٩٧٣هـ)، من علماء المتصوفين، له: «اليواقيت والجواهر»، «الميزان الكبرى الشعرانية». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٨٠).

(٣) انظر: «مختار الصّحاح» (ص: ١٣١).

(٤) **قوله: (والأوَّل أَوْلى)** أي: لأنَّ الثَّاني يُوهم أنَّه لم يسمح بها قبل كينونتها في الشَّرح بالفعل، فتدبر.

(٥) **قوله: (وما ضُعِّف به)** أيِ: الأوَّل. وقوله: **(لا يخفى على أحدٍ ما فيه)** لأنَّ السَّماح فيه بذلك محقَّقٌ، ولا ينافيه أنَّ مجموع الشَّرح مسموحٌ به، على أنَّه لم يعتبر أنَّه مسموحٌ به، فتدبَّر.

مسائل البيتين (٥ - ٦)



(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

(صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ) من الصَّلاة المأمور بها في خبر: أَمَرَنَا اللهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فقال: «قُولُوا: اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ . . . إلخ»[١].

حاشية الصبان

قوله: (من الصَّلاة المأمور بها) أي: مشتقٌّ منَ الصَّلاة المذكور الأمر بها[٢] في الخبر، حيث قيل فيه: «أَمَرَنَا اللهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ»، وهي بمعنى: طلب الرَّحمة؛ لأنَّها منَ الخلق؛ أي: وليس مشتقًّا[٣] منَ الصَّلاة بمعنى: الرَّحمة؛ لأنَّ تلك منَ الله تعالى؛ كذا قرَّره شيخنا الشَّارح، وأقرَّه شيخنا الأَجْهُورِيُّ وغيره.

● وأقول: لا يخفى أنَّ هذا لا يتأتَّى في كلام المصنِّف؛ لإسناد الصَّلاة فيه إلى الله تعالى، فلا يصحُّ أن تكون منَ الصَّلاة المأمور بها في الخبر الَّتي هي طلب الرَّحمة، وأنَّ هذا إنَّما يتأتَّى لو أسند المصنِّف الصَّلاة إليه؛ كأن قال: «أصلِّي عليه»، فالصَّواب: أنَّ «صلَّى» في كلامه منَ الصَّلاة بمعنى الرَّحمة، لا بمعنى طلب الرَّحمة، وأنَّ الجملة خبريَّةٌ لفظاً طلبيَّةٌ معنًى، فيكون طلب الرَّحمة مُستفاداً منَ الجملة، لا من «صلَّى» فقط.

● وإذا أردت[٤] حلَّ كلام الشَّارح على وجه الصَّواب، فاجعل المراد: أنَّ صلاة المصنِّف بقوله: «صلَّى عليه الله» فردٌ من أفراد الصَّلاة المأمور بها في الخبر، لا من أفراد الصَّلاة بمعنى الرَّحمة، ولا شكَّ أنَّ المأمور بها في الخبر بمعنى طلب الرَّحمة، وأنَّ صلاة المصنِّف بقوله[٥]: «صلَّى عليه الله» فردٌ من أفراد طلب الرَّحمة، وفائدة قوله: «المأمور بها . . . إلخ» على هذا: التَّنبيه على سبب صلاة المصنِّف، وكأنَّه قال[٦]: «إنَّما صلَّى عليه للأمر بالصَّلاة عليه في خبر. . . إلخ»، وهذه النُّكتة متَّجهةٌ على ما قرَّره الشَّارح أيضاً، فتأمَّله، فإنَّه نفيسٌ.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٩٠٨)، وأبو داود (٩٧٦)، والترمذي (٤٨٩) واللفظ له، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢١١)، وابن ماجه (٩٠٤)، من حديث كعب بن عُجْرَة ﵁.

(٢) قوله: (المذكور الأمر بها) هذا التَّأويل لتعلُّق قوله: «في الخبر» بقوله: «المأمور»، مع أنَّ الَّذي في الخبر ذكْرُ الأمر بها، لا الأمر بها، لكن هذا ناظرٌ إلى قوله: «أمرنا» دون قوله: «اللَّهمَّ صلِّ».

(٣) قوله: (وليس مشتقًّا. . . إلخ) هذا صريحٌ في أنَّ قوله: «المأمور بها» على ظاهرها، وليس على معنى المأمور بطلبها فتدبَّر.

(٤) قوله: (وإذا أردت. . . إلخ) قال شيخ شيخنا: ولك إن أردت ذلك أن تقول أيضاً: «أي: لفظ صلَّى مشتقٌّ. . . إلخ»، وتقدِّر مضافاً في قوله: «المأمور بها» أي: المأمور بطلبها.

(٥) قوله: (إنَّ صلاة المصنِّف بقوله) أي: طلبه الرَّحمة بقوله؛ أيِ: المدلول عليه بقوله.

(٦) قوله: (وكأنَّه قال) أيِ: الشَّارح. وقوله: (إنَّما صلَّى) أيِ: المصنِّف، كما هو ظاهرٌ.

● **والحقُّ أنَّ معناها واحدٌ،** وهو: العَطْف، لكنَّ العطف:

- بالنِّسبة إلى الله تعالى بمعنى: «الرَّحمة» أيِ: التَّفضُّل.

- وإلى الملائكة بمعنى: «الاستغفار».

حاشية الصبان

قوله: (والحقُّ أنَّ معناها واحدٌ... إلخ) قاله ابن هشام[1] في «مغنيه»، فيكون من المشترك المعنويِّ؛ أيِ: الَّذي لم يتعدَّد فيه الوضع؛ لا اللَّفظيِّ وهو ما تعدَّد فيه الوضع، وقد استدلَّ عليه بأمورٍ نُوقش فيها، فارجع إلى «المغني»، وما كُتِبَ عليه[2].

قوله: (وهو العَطْف) بفتح العين، **وهو لغةً:** «الميل والحنو»، والمراد به هنا: الإحسان بأيِّ وجه؛ أمَّا بكسر العين فهو: «الجانب».

قوله: (بالنِّسبة... إلخ) أي: فهو مختلف الحقيقة بحسب اختلاف العاطف.

قوله: (أيِ: التَّفضُّل) أي: لا الكيفيَّة النَّفسانيَّة الَّتي تقتضي التَّفضُّل؛ كما هو معنى الرَّحمة في الأصل؛ لاستحالتها في حقِّه تعالى، ومنهم مَن حمل[3] الرَّحمة في حقِّه تعالى على إرادة التَّفضُّل؛ أيِ: الإحسان، وكلٌّ صحيح.

● ثمَّ الرَّحمة المطلوبة منه تعالى لنبيِّنا ﷺ: رحمة تليق بجنابه[4] عليه الصَّلاة والسَّلام زيادةً على ما عنده؛ لأنَّ الكامل يقبل الكمال، ومثل ذلك يُقال في حقِّ سائر الأنبياء والأولياء.

قوله: (وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار) أقول: المتبادر من «الاستغفار» طلبُ المغفرة، فيكون فيه قصور؛ لأنَّ صلاتهم تكون بطلب الرَّحمة[5] أيضاً؛ كما ورد في الخبر، فإذا حمل الاستغفار على ما يصدق بطلب المغفرة وطلب الرَّحمة، اندفع القصور.

هذا، والأحسن ما ذهب إليه كثيرٌ منَ المحقِّقين أنَّ الصَّلاة بالنِّسبة إلى مَن سواه تعالى منَ الملائكة والآدميِّين وغيرهم بمعنى: «الدُّعاء».

---

(١) عبد الله بن يوسف، أبو محمَّد، جمال الدِّين، ابن هشام (٧٠٨هـ - ٧٦١هـ)، من أئمة العربية، له: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، «قطر الندى وبل الصدى». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٤٧).

(٢) انظر: «حاشية الدسوقي على مغني اللبيب» (٢/ ١٢٤٩).

(٣) **قوله: (ومنهم مَن حمل... إلخ)** قال شيخ شيخنا: هذا لا يصحُّ هنا؛ إلَّا إن أريد الإرادة من حيث تعلُّقها التَّنجيزيُّ؛ أي: على القولة به.

(٤) **قوله: (تليق بجنابه)** أي: حين يعطيها تعالى له كما لا يخفى، فلا يتوهَّم أنَّه حين طلب الصَّلاة على حالة لا تليق به؛ أشار لذلك شيخ شيخنا عن شيخه المهدي.

(٥) **قوله: (تكون بطلب الرَّحمة)** بمادَّة الرَّحمة وبمادَّة الصَّلاة، كما في «البخاري».

- وإلى الآدميِّين[1] والجنِّ بمعنى: «التَّضَرُّع والدُّعاء».

(مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي) أيِ: المعاني الَّتي كالبحر (لُجَجًا) جمع:

حاشية الصبان

قوله: **(إلى الآدميِّين والجنِّ)** أي: وغيرهما من سائر الحيوانات، بل والجمادات لِمَا في «السِّيرة الحلبية» في باب ابتداء الوحي: كان عليه الصَّلاة والسَّلام إذا أراد أن يقضي حاجة الإنسان بعُد عنِ النَّاس، فلا يمرُّ بحجرٍ ولا شجرٍ ولا مدرٍ إلَّا يقول: الصَّلاة والسَّلام عليك يا رسول الله[2].

● وإنَّما خصَّ الآدميِّين والجِنَّ [ص/ ٢١] بالذِّكر؛ لشرفهما.

قوله: **(التَّضَرُّع والدُّعاء)** عطفُ عامٍّ على خاصٍّ؛ لأنَّ التَّضرُّع هو الدُّعاء بخضوعٍ وذِلَّةٍ، لا عطف تفسيرٍ كما زُعِم.

● **قال في «الكبير»**: ومِن فضائلها ـ أي: الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ ـ ما جُرِّب من تأثيرها والنَّفع بها في التَّنوير ورفع الهِمَّة؛ كما أشار إليه المصنِّف في «الشَّرح»، حتَّى قيل[3]: إنَّها تكفي عنِ الشَّيخ في الطَّريق، وتقوم مقامه جسماً؛ حكاه الشَّيخ السَّنُوسِيُّ في «شرح صغرى صغراه»[4] وسيدي أحمد زَرُّوق[5][6]، وأشار إليه الشَّيخ أبو العباس أحمد بن موسى اليَمَنِي في جوابٍ له، لكن سمعت مِنَ الشَّيخ: أنَّ المراد أنَّها تقوم مقامه في مجرَّد التَّنوير، أمَّا الوصول إلى درجة الولاية فلا بدَّ فيه من شيخٍ، كما هو معلومٌ عند أهله؛ قالوا: واختصَّت من بين الأذكار بأنَّها تُذهب حرارة الطِّباع وتقوِّي النُّفوس بخلاف غيرها، فإنَّها تُثير حرارةً فيها. اهـ[7]

قوله: **(مَا دَامَ الحِجَا... إلخ)** كنايةٌ عن تأبيد الصَّلاة، وليس المراد تقييدها بمدَّةِ خَوْض العقل

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: **(وإلى الآدميين... إلخ)** لكن بمادَّة الصَّلاة إنِ اعتبر اصطلاحُ الشَّرع.

(٢) انظر: «إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون» السيرة الحلبيَّة (١/ ٣٢٠).

(٣) قوله: **(حتَّى قيل... إلخ)** نقل شيخ شيخنا عن شيخه: أنَّ ذلك بشرط أن يصلِّي كلَّ يومٍ عشرين ألف مرَّة ويواظب على ذلك سنةً، أو يصلِّي كلَّ يومٍ عشرة آلاف مرَّة ويواظب على ذلك سنتين، فإن صلَّى بقصد الامتثال وَصَل في أقرب وقتٍ، وأرجى ذلك: «الصَّلاةُ الأميَّة». اهـ ثمَّ أشار شيخ شيخنا إلى أنَّ درجة الولاية غير مكتسبةٍ على الصَّحيح، وإنَّما المكتسب حصول الأنوار؛ سواءٌ اتَّخذ له شيخاً أو لا.

(٤) انظر: «شرح صغرى الصغرى» (ص: ٣٥).

(٥) أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، أبو العباس، زروق: (٨٤٦هـ - ٨٩٩هـ)، فقيه محدث صوفي، له: «قواعد التَّصوُّف»، «شرح مختصر خليل». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٩١).

(٦) انظر: «قواعد التصوف» لزروق (ص: ٧٩) القاعدة (١١٤ - ١١٥).

(٧) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠).

«لُجَّةٍ»، وهي: «الماء العظيم المُضْطَرِب»، فغيرُ المُضْطَرِب لا يُسمَّى لُجَّةً.

- شبَّه المسائل الصَّعبة باللُّجج، واستعار لفظ اللُّجج لها استعارةً أصليَّةً تصريحيَّةً.
- وفي الإتيان بـ«مِنْ» إشارةٌ إلى أنَّه لا يحتوي على جميع المعاني إلَّا الله تعالى.

حاشية الصبان

لُججاً من بحر المعاني. وفي قوله: (يَخُوضُ) مجازٌ عقليٌّ من إسناد الشَّيء إلى آلته، والخائض حقيقةً النَّفس؛ كما مرَّ.

قوله: (مِنْ بَحْرِ المَعَانِي) حالٌ من (**لُجَجَا**)؛ لأنَّ نعت النَّكرة إذا قُدِّم عليها أُعرب حالاً، و«مِنْ» تبعيضيَّةٌ.

قوله: (الَّتي كالبحر) أي: في الكَثْرة والسَّعة.

قوله: (فغير المُضْطَرِب لا يُسمَّى لُجَّةً) أتى به مع عِلمه ممَّا قبله؛ تلويحاً إلى أنَّ قول المصنِّف في «شرحه»[(١)]: «اللُّجة: البِرْكَة» ليس على إطلاقه، بل يُحمل على ما ذكره الشَّارح.

قوله: (شبَّه المسائل الصَّعبة) قصد بكون المشبَّه خصوص المسائل الصَّعبة الفرارَ منَ الجمع بين طرفي التَّشبيه على وجهٍ يُنبئ عنِ التَّشبيه؛ لأنَّ المشبَّه خصوص المسائل الصَّعبة، وهي لم تُذكر بخصوصها في الكلام[(٢)]، ودخولها في عموم[(٣)] المعاني لا يضرُّ؛ قرَّره شيخنا الشَّارح.

قوله: (استعارةً أصليَّةً) لجريانها في اسمٍ جامدٍ (**تصريحيَّةً**) للتَّصريح بلفظ المشبَّه به.

قوله: (إشارةً إلى أنَّه لا يحتوي على جميع المعاني إلَّا الله تعالى) هكذا قال المصنِّف في «شرحه»[(٤)].

- **قال الشَّارح في «كبيره» بعد نقله ذلك عنِ المصنِّف: قُلت:** وهو صريحٌ في الرَّدِّ على مَنْ ادَّعى أنَّ النَّبيَّ ﷺ عِلمُهُ مساوٍ لعلم الله تعالى، محيطٌ بكلِّ شيءٍ من كلِّ وجهٍ؛ إحاطةً كإحاطة علم الله تعالى، وأنَّه ما تُوفِّي حتَّى أعلمه الله تعالى بكلِّ شيءٍ إحاطةً، وقد ألَّف شيخ شيخنا العلَّامة اليوسي[(٥)] تأليفاً في الرَّدِّ على مَنْ زعم ذلك وتكفيره، واستدلَّ على ذلك بأدلَّةٍ عقليَّةٍ ونقليَّةٍ. ثمَّ قال

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٦٣).

(٢) **قوله: (وهي لم تذكر بخصوصها في الكلام)** أي: لم تذكر فيه مختصَّة بالذِّكر؛ يدلُّ على ذلك ما بعده، فتدبَّر.

(٣) **قوله: (ودخولها في عموم... إلخ)** جوابٌ عمَّا يقال: إنَّ المسائل الصَّعبة وإن لم تذكر على حدَتها فهي داخلةٌ في عموم المعاني، **ووجه عدم الضَّرر:** أنَّها إنَّما دخلت من حيث إنَّها مسائل صعبة، لا من حيث إنَّها مسائل، والمشبَّه هو المسائل الصَّعبة من حيث إنَّها مسائل صعبة لا من حيث إنَّها مطلق مسائل.

(٤) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٦٣).

(٥) الحسن بن مسعود بن محمَّد، أبو علي، نور الدين اليوسي (١٠٤٠هـ - ١١٠٢هـ) فقيه مالكي أديب، يُنعت بغزالي عصره، له: «نفائس الدرر في حواشي المختصر»، و«حاشية على العقيدة الكبرى». انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٢٣).

(٨) وَآلِــهِ وَصَــحْــبِــهِ ذَوِي الــهُــدَى   مَــنْ شُــبِّــهُــوا بِــأَنْــجُــمٍ فِــي الِاهْــتِــدَا

(وَآلِهِ وَصَحْبِهِ) اسم جمعٍ لـ«صَاحِبٍ» لا جمع له؛ لأنَّ «فَعْلاً»[١] ....

حاشية الصبان

الشَّارح: لكن شيخ شيخنا بالغ في القول بالتَّكفير، والَّذي يظهر عدمه؛ لأنَّ هذه اللَّوازم[٢] - أي: الَّتي ذكرها على القول المتقدِّم - بعيدةٌ لا يقول بها هذا القائل، ولازم المذهب ليس بمذهبٍ إذا كان اللَّازم بعيداً. اهـ[٣]

قوله: **(وَآلِهِ)** اسمُ جمعٍ لا واحد له من لفظه؛ **وأَلِفُهُ**:

قيل: منقلبةٌ عن «واوٍ» مفتوحةٍ؛ بدليل تصغيره على «أويل».

وقيل: عن همزةٍ منقلبةٍ عن هاءٍ؛ بدليل تصغيره على «أُهَيْل»، وإنَّما قُلبت[٤] الهاء همزةً مع كونها أخفَّ منَ الهمزة؛ توصُّلاً إلى قلبها ألفاً، فلم يرد بقاؤها، ولم تُقلب الهاء ألفاً من أوَّل وهلةٍ؛ لعدم النَّظير.

ودليل الأوَّل أوضح؛ لإمكان البحث في دليل الثَّاني، باحتمال أنَّ «أُهَيْل» تصغيرُ «أهل» لا «آل»، وإن أجاب بعضهم عنه: بأنَّ تحسين الظَّنِّ بالنَّقَلَة يدفع هذا الاحتمال.

● ولا يُضاف إلَّا إلى الشَّريف حقيقةً أو صورةً.

قوله: **(اسم جمعٍ لصَاحِبٍ)** هذا مذهب سِيبَوَيْهِ[٥]، وذهب الأَخْفَشُ[٦] إلى أنَّ من جموع التَّكسير للكَثْرة وزن «فَعْل»؛ كـ: «رَكْب، وصَحْب».

ورُدَّ: بأنَّ «رَكْب، وصَحْب» يصغَّران على لفظهما فيقال: «رُكَيْب، وصُحَيْب»، وجمع الكَثْرة لا يُصغَّر على لفظه، بل يُردُّ إلى مُفرده، ثمَّ يُجمع بـ«الواو والنُّون» أو «الياء والنُّون» إن كان لمذكرٍ عاقلٍ، وإلَّا فبـ«الألف والتَّاء»، فيُقال في تصغير رجال: «رجيلون»، ودراهم: «دريهمات».

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: **(لأنَّ فعلاً... إلخ)** هذا رأي سيبويه، وقال الأخفش: يكون جمعاً له. اهـ شيخ شيخنا.

(٢) **قوله**: **(لأنَّ هذه اللَّوازم)** منها قِدم علمه ﷺ، مع أنَّه حادث.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠).

(٤) **قوله**: **(وإنَّما قُلبت... إلخ)** ولا يرد «ماء»؛ لأنَّ همزته في الآخر، ومحلُّ تعلُّقها عنِ «الهاء» إذا لم تكن كذلك. اهـ شيخ شيخنا.

(٥) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٤٨هـ - ١٨٠هـ)، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، له: «الكتاب» في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٨١).

(٦) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط (... - ٢١٥هـ)، نحوي، عالم باللُّغة والأدب، له: «تفسير معاني القرآن». انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ١٠٢).

. . . .

حاشية الصبان

● **والفرق بين: الجمع، واسم الجمع، واسم الجنس:**

أنَّ الجمعَ: «ما دلَّ على أكثر من اثنين دلالةَ تكرار الواحد بالعطف»، فهو من باب الكُلِّيَّة[1]، وينقسم إلى: جمع قِلَّةٍ، وجمع كَثْرةٍ؛ فجمع القِلَّة: من ثلاثة إلى عشرة، وجمع الكَثْرة: من أحد عشر إلى ما لا نهاية؛ هذا هو المشهور، والَّذي رجَّحه السَّعد وتبعه الدَّمَامِينيُّ وغيره: أنَّ جمع الكَثْرة أيضاً من ثلاثةٍ، فهما مشتركان في المبدأ، ومحلُّ التَّفرقة المذكورة بينهما:

- إذا جُمع المفرد عليهما، فإن لم يُجمع إلَّا على وزن قِلَّةٍ أو على وزن كَثْرةٍ كـ: «أَرْجُل» جمع: «رِجْلٍ» بكسرٍ فسكون، و«رِجَال» جمع: «رَجُلٍ» بفتحٍ فضَمٍّ، كان ذلك الجمع مشتركاً بين القِلَّة والكَثْرة.

- ومحلُّها أيضاً في نكرات الجموع لا معارفها، فلا يُنافي ما صرَّح به الأصوليُّون وغيرهم من أنَّ الجمع المحلَّى بـ«أل» مطلقاً من صيغ العموم.

والصَّحيح أنَّ جموعَ القِلَّة سِتَّةٌ: «جمعا التَّصحيح»، و«أَفْعِلَة»، و«أَفْعَال»، و«أَفْعُل»، و«فِعْلَة»، وذهب قومٌ منَ المحقِّقين كالرَّضيِّ[2] إلى أنَّ جمعي التَّصحيح مُوضوعان لأكثر مِن اثنين، من غير دلالةٍ على قِلَّةٍ أو كَثْرةٍ، وبقيَّة جموع التَّكسير جموع كَثْرةٍ، وهي ثلاثة وعشرون، وقيل: أكثر، والغالبُ أنَّ للجمع واحداً من لفظه وقد لا يكون، فيقدَّر أنَّ له واحداً من لفظه كـ: «أَعْرَاب»[3]، وزَعْمُ بعضهم: أنَّ مُفردُه «عرب»؛ رُدَّ: بأنَّ «العرب» يعمُّ الحاضرين والبادين، و«الأَعْرَاب» يخصُّ البادين، والجمع لا يكون أخصّ من مفرده.

---

(١) قوله: **(فهو من باب الكُلِّيَّة)** أي: فالحكم المتعلِّق به من باب الكلِّيَّة، أو: فالقضيَّة المشتملة عليه من باب الكُلِّيَّة، فإن قامت قرينة على خلاف ذلك؛ أي: قامت على أنَّ الحكم أوِ القضيَّة من باب الكلِّ، ففيه تجوُّز، وكذا يقال فيما يأتي، لكن يقتصر فيه على التَّقدير الأوَّل على ما هو الظَّاهر من أنَّ القضيَّة الَّتي حُكم فيها على كلِّ فردٍ لا تسمَّى عندهم كلًّا.

هذا؛ والوجه أن تقول: المعنى فهو نظير الكلِّيَّة بجامع أنَّه لم يعتبر في كلٍّ هيئة اجتماعية، ثمَّ الحكم قد يتعلَّق بمدلوله باعتبار المجموع، فيكون كلًّا، وقد يتعلَّق به باعتبار كلِّ واحد على حدَته، فيكون كلِّيَّة مع عدم اختلاف حاله هو في دلالته دلالة تكرار الواحد على كلِّ حال، وهو في مسألة الكلِّ نظير قولك: «حمل الصَّخرة العظيمة زيد وعمرو وبكر وخالد»، وتقول فيما يأتي بما يناسب ذلك، فتدبَّر.

(٢) محمَّد بن الحسن الرَّضي الأستراباذي، نجم الدين (. . . - نحو ٦٨٦هـ)، عالم بالعربية، له: «الوافية في شرح الكافية»، و«شرح شافية ابن الحاجب». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٨٦).

(٣) قوله: (كـ: **«أَعْرَاب»**) فيقدَّر أنَّ واحده: «عرب» بمعنى: ساكن البادية. اهـ شيخ شيخنا.

لا يكون جمعاً لـ«فَاعِل».

● وعَطَفَ «الآل» و«الصَّحْب» على الضَّمير في «عَلَيْهِ» من غير إعادة حرف الجرِّ؛ لأنَّه جائزٌ على الصَّحيح عند المحقِّقين.

حاشية الصبان

واسم الجمع: «ما دلَّ [ص/٢٢] على أكثر مِن اثنين دلالةَ المفرد على جملة أجزاء مسمَّاه»، فهو من باب الكُلِّ، والغالبُ أنَّه لا واحد له من لفظه كـ: «قَوْم، ورَهْط»، وقد يكون له ذلك كـ: «صَحْب، ورَكْب»، وظاهرُ التَّعريف أنَّ قولهم: «اسم جمع» معناه: اسمٌ يدلُّ على جماعةٍ، لا أنَّ مدلوله لفظ الجمع؛ كما قيل.

واسم الجنس: «ما دلَّ على الحقيقة»؛ ثمَّ إن كان وضعه لها:

- بقيد الوحدة، فـ«اسم الجنس الأحاديِّ» كـ: «أَسَد».

- أو بشرط استعماله في أكثر مِن اثنين من أفراد حقيقته، فـ«اسم الجنس الجمعي»، والغالبُ الفرق بينه وبين واحده بـ «التَّاء»، وكون «التَّاء» في المفرد، وقد يُفرَّق بينهما بـ«ياء» النَّسب كـ: «رُوم ورُومِيٌّ، وزنج وزِنْجِيٌّ»، وقد تكون «التَّاء» في الجمع كما في: «كَمْأة، وكَمْء»، وبعضهم يقول للواحد: «كمأة»، وللجمع: «كمء» على الغالب.

- أوْ لَا ولَا؛ بأن يصدق بالقليل والكثير، فـ«اسم الجنس الإفرادي» كـ: «ماء، وتراب».

● **أقول**: ما ذكرناه في اسم الجنس الجمعي هو ما اشتهر، والَّذي ذكره أهل اللُّغة؛ كصاحب «القاموس»: أنَّ كلًّا من «روم» و«زنج» ونحوهما اسمٌ لجيلٍ مخصوصٍ، فيكون كلٌّ موضوعاً لمجموع الجيل، ويكون نسبة الواحد إليه لكونه بعض مسمَّاه نظير: «تميميّ، وتميم»، فاعرف ذلك.

قوله: (لا يكون جمعاً لفاعل) أقول: يُوهم أنَّه يكون جمعاً لغير الفاعل، مع أنَّه ليس من أبنية الجموع بالكلِّيَّة على الصَّحيح، وقد يُقال: إنَّما قال: «لفاعل» موافقةً للمفرد الواقع هنا.

قوله: (لأنَّه) أيِ: العطف على الضَّمير في «عليه»[1] من غير إعادة حرف الجرِّ المفهوم من قوله: «وعطف الآل والصَّحب على الضَّمير في عليه من غير... إلخ». **وقوله: (جائزٌ على الصَّحيح عند المحقِّقين)** وهو مذهب ابن مالك ومَن وافقه، ومِن شواهده قراءة مَنْ قرأ: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بجرِّ ﴿ٱلْأَرْحَامِ﴾.

---

(١) **قوله: (أي: العطف على الضَّمير في «عليه»... إلخ)** على هذا يكون التَّعليل خاصًّا بالمعلَّل، وهو كافٍ لا محذور فيه أصلاً، ولك أن تجعله غير خاصٍّ به وتُرجع الضَّمير إلى ذلك، لكن لا بقيد كون الضَّمير في «عليه»، وكون الضَّمير ضمير خفضٍ يُعلم حينئذٍ من قولنا: «من غير إعادة... إلخ» وهذا كلُّه ظاهر.

(ذَوِي) أي: أصحابِ **(الهُدَى)** هو و«الهداية» بمعنى: «الدَّلالة على طريقٍ تُوصِل إلى المطلوب؛ سواءٌ حَصَل المطلوب أم لم يَحصل»، هذا هو المشهور عِندنا.

(مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمِ) جمع: «نَجْمٍ»، وهو: الكَوْكَب غيرُ الشَّمس والقمر. **(فِي الاهْتِدَا)** بهم، والمشبَّه ....

حاشية الصبان

● **ومقابلُه**: منع العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارِّ اسماً أو حرفاً، بل إذا أريد العطف أعيد الجارُّ وجوباً، وهل العطف لمجموع الخافض والمخفوض على مجموع الخافض والمخفوض، أو للمخفوض فقط على المخفوض فقط بإعادة الخافض خلافٌ بيَّنته في «حاشية الأشموني»[١].

وبتقرير كلام الشَّارح على هذا الوجه الواضح اتَّضح فساد الاعتراض عليه بأنَّ الخلاف ليس في مجرَّد العطف على الضَّمير، كما تقتضيه عبارته، بل في العطف عليه بدون إعادة خافضه.

قوله: (هو والهداية) زاد في «كبيره»[٢]: والهَدْي ـ بفتحٍ فسكون ـ.

قوله: (عِندنا) أي: معاشر أهل السُّنَّة؛ كما في «كبيره»[٣]، خلافاً للمعتزلة في تخصيصهم لها بالدَّلالة الموصلة، هذا ما اشتهر نَقْلُهُ عنِ الفريقين؛ كما قاله التَّفْتَازَانِي[٤].

وقد نقض الأوَّل بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ **[القصص: ٥٦]**، والثَّاني بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ **[فصلت: ١٧]** الآيةَ، وفَتْحُ باب التَّأويل لأحد الفريقين دون الآخر خلاف الإنصاف، فالَّذي يظهر أنَّها تُطلق بالمعنيين.

قوله: (مَنْ شُبِّهُوا) صفة لـ«الصحب» كما يدلُّ عليه الاستدلال بالأحاديث الآتية، وهو إيضاحٌ لقوله: «ذوي الهدى» إن لم يرد بـ «الهدى»: اهتداؤهم أنفسهم، وإلَّا كانا متغايرين.

قوله: (غيرُ الشَّمس والقمر) أمَّا هما فلا يسمَّيان نجماً وإن كانا ناجمين؛ أي: طالعين؛ لأنَّ وجه التَّسمية لا يوجبها، بل كوكباً، فالكوكب أعمُّ من النَّجم.

قوله: (فِي الاهْتِدَا بهم) دَفَعَ بتقدير «بهم» ما يقال: تشبيهم بالأنجم إنَّما هو في الهداية للغير لا في اهتدائهم أنفسهم.

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على الأشموني» (٣/ ١٧١).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١).

(٤) انظر: «المجموعة السَّنية على شرح العقائد النسفية» (ص: ٤٣٤).

هو الله تعالى أوَّلاً والنَّبيُّ ﷺ ثانياً، فقد روي في الأحاديث القُدْسِيَّة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ . . . .

حاشية الصبان

وحاصل الدَّفع: أنَّ الاهتداء مصدر المبنيِّ للمفعول وصلته محذوفة، **والمعنى**: في أن يُهتدى بهم.

ويدفع أيضاً: بتقدير مضاف؛ أي: في سبب الاهتداء وهو الهداية.

● **أقول**: لكن يرد على تقدير «بهم» أنَّ جامع التَّشبيه يجب وجوده في المشبَّه به والمشبَّه، والاهتداء بالصَّحب غير موجود في الأنجم.

ويمكن دفعه[1]: بجعل «في» سببيَّة داخلة على سبب تشبيه الصَّحب بالأنجم لا على جامعه، فتدبَّر.

قوله: **(هو الله تعالى أوَّلاً. . . إلخ) أقول**: لو قال: «والمشبِّه أوَّلاً هو الله تعالى وثانياً هو النَّبيُّ ﷺ. . .إلخ» لكان أوضح.

قوله: **(فقد روي في الأحاديث القُدْسِيَّة)** دليلٌ لقوله: «والمشبِّه هو الله تعالى أوَّلاً»، **وقوله**: **(وقال ﷺ)** دليلٌ لقوله: «والنَّبيُّ ﷺ ثانياً».

● وقد يُبحث في الأوَّل بعدم عمومه لجميع الصَّحابة؛ لأنَّ قوله في الحديث: «عمَّا يختلف فيه أصحابه» يدلُّ على أنَّ سياق الحديث في المجتهدين منهم؛ لأنَّهم الواقع بينهم الاختلاف؛ إلَّا أن يمنع بأنَّ للمقلدين منهم اختلافاً بالتَّبع لاختلاف مقلَّديهم ـ بفتح اللَّام ـ، وما ذكرناه من أنَّ فيهم المقلِّدين هو ما رجَّحه بعضهم، وفي «ابن حجر على الهمزية»: أنَّهم جميعاً مجتهدون.

● **والأحاديث جمع**: «حديث» على غير قياس، والقياسُ «أَحْدِثَة» كـ: «رغيف، وأرغفة»، و«حُدُث» كـ: «قضيب، وقضب».

والحديثُ في اللُّغة: «الشَّيء الحادث».

وأمَّا في مصطلح الحديث فهو و«الخبر» و«الأثر» بمعنًى واحدٍ على الأصحِّ عند المحدثين، وهو: «ما أضيف إلى النَّبيِّ ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً».

● والأحاديث القدسية المروية عن الباري جلَّ وعلا نسبةً:

- إمَّا إلى «القدس» وهو بضمٍّ فسكونٍ أو بضمَّتين: الطُّهر؛ لطهرها عن أن يتوهَّم فيها الكذب؛ لصدورها عن أصدق القائلين.

---

(١) **قوله**: (ويمكن دفعه. . . إلخ) يمكن أيضاً دفعه بإرجاع الضَّمير إلى الصَّحابة والنُّجوم جميعاً على وجه التَّغليب، ووجهه ظاهرٌ؛ قرره شيخ شيخنا بالدَّرس.

سأل الرَّبَّ عمَّا يختلفُ فيه أصحابه، فقال: «يا محمَّدُ! أَصْحَابُكَ عِنْدِي كَالنُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، بَعْضُهَا أَضْوَءُ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهُوَ عَلَى هَدْيٍ عِنْدِي»[١] بفتح الهاء وسكون الدَّال، وقال ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[٢].

حاشية الصبان

- أو إلى «روح القدس» وهو: جبريل؛ لنزوله بها عن الله تعالى، فيكون من النِّسبة إلى [ص/٢٣] عجز المركب الإضافيِّ دون صدره لخوف الالتباس، فتأمَّل.

قوله: (سأل الرَّبَّ) أقول: يحتمل أنَّ هذا السُّؤال كان شِفاهاً ليلة المعراج، ويحتمل أنَّه بواسطة جبريل، والأوَّلُ أقرب إلى العبارة.

ثمَّ هذا السُّؤال إن كان قبل وقوع الاختلاف فهو من باب الإخبار بالمغيَّبات، وإنَّما قلت: «إن كان. . . إلخ» لِما روي من وقوع بعض الاختلاف منهم في حياته ﷺ.

قوله: (عمَّا يختلفُ فيه أصحابه) أي: من أحكام الدِّين الَّتي للاجتهاد فيها مدخلٌ.

قوله: (فِي السَّمَاءِ) حالٌ من «النُّجوم»، وكذا قوله: «بَعْضُهَا أَضْوَءُ مِنْ بَعْضٍ».

أقول: إنَّما أتى بالحال الأُوْلى مع أنَّ النُّجوم لا تكون إلَّا في السَّماء؛ للإشارة إلى علوِّ مراتب أصحابه كعلوِّ محلِّ النُّجوم الَّتي شبِّهوا بها، وإنَّما أتى بالحال الثَّانية مع عدم توقُّف جواب السُّؤال المذكور عليها؛ للإشارة إلى تفاوت مراتب الصَّحابة كتفاوت مراتب النُّجوم، فافهم.

قوله: (وقال ﷺ: . . . إلخ) قال في «كبيره»: قال العارف بالله تعالى سيِّدي عبد الوهاب الشَّعراني في «الميزان»[٣] ما معناه: إنَّ هذا الحديث وإن كان فيه مقالٌ[٤] لكنَّه صحيحٌ عند أهل الكَشْف. اهـ[٥]

قوله: (بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ) هذه جملة شرطيَّة.

---

(١) انظر: «المدخل إلى السُّنن الكبرى» للبيهقي برقم (١٥١)، (ص: ١٦٢).

(٢) انظر تفصيل تخريجه في: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشَّاف» للزيلعي (٢/ ٢٢٩)، و«البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشَّرح الكبير» لابن الملقن (٩/ ٥٨٤)، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (٤/ ٣٥٠).

(٣) انظر: «الميزان الكبرى الشعرانية» (١/ ٣٩).

(٤) **وقوله:** «وإن كان فيه مقال» بيانه ما في «شرح الشفاء» للشهاب الخفاجي: أنَّه روي من طرق كلُّها ضعيفة، بل قال ابن حزم: إنه موضوع. اهـ هامش.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١).

● وهذا التَّشبيه للتَّقريب على العقول بما أَلِفُوه، وإلَّا فالاهتداء بـ«الآل» و«الأصحاب» أشرَف من الاهتداء بـ«النُّجوم»؛ لأنَّ الاهتداء بهم يُنجِي من الهلاك الأُخْرَويِّ ....

حاشية الصبان

● **أقول**: إن كان المراد بـ«أصحابه»: جميع الصَّحابة ـ كما هو المتبادر وكما هو مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على تشبيههم بالنُّجوم ـ فالخطابُ في «اقتديتم اهتديتم» لغير الصَّحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين، وإن كان المراد بهم: أجلَّة الصَّحابة من حملة الشَّريعة فالخطابُ لغيرهم من بقيَّة الصَّحابة، ويُقاس عليهم التَّابعون فمَن بعدهم.

● ثمَّ بعد كتابتي هذا رأيت عن تقي الدِّين السُّبكي أنَّه نقل عن تاج الدِّين ابن عطاء الله أنَّه ذكر أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانت له تجلِّياتٌ، فرأى في بعضها سائر أمَّته الآتين بعده، فقال مخاطباً لهم: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[1] وارتضى السُّبكيُّ منه هذا التَّأويل، وقال: إنَّ الشَّيخ تاج الدِّين كان متكلِّم الصُّوفيَّة في عصره على طريق الشَّاذليَّة. اهـ[2]

ومثلُه يُقال في الخطاب الَّذي نحن بصدده.

قوله: (للتَّقريب على العقول) ضمَّن التَّقريب معنى التَّسهيل فعدَّاه بـ «على» مع كونه يتعدَّى بـ «اللَّام». وقوله: **(بما أَلِفُوه)** أي: من تأصُّل النُّجوم في الهداية.

قوله: (وإلَّا) أي: أن لا نَقُلْ: إنَّه للتَّقريب على العقول، بل قُلنا: إنَّه جارٍ على المعتاد في التَّشبيه من كون المشبَّه به أتمَّ في وجه الشَّبه من المشبَّه لم يصحّ هذا القول لأنَّ الاهتداء... إلخ، فحذف جملة الشَّرط ما عدا «لا» النَّافية، وحذف الجواب بتمامه وأبقى عِلَّته.

قوله: (فالاهتداء بـ «الآل» و«الأصحاب») أقول: كان المناسب حذف «الآل»؛ كما في «كبيره»[3]؛ إذ لا ذكر لهم في الحديثين.

ويمكن أن يُقال: مرادُه «الآل» الَّذين هم صحابة، وهم مذكورون في الحديثين في عموم الأصحاب، وإنَّما خصَّهم الشَّارح بالذِّكر لحيازتهم الفضيلتين.

قوله: (أشرف من الاهتداء بـ «النُّجوم») فتعيَّن كون تشبيه الأصحاب بالنُّجوم في الاهتداء تقريباً على العقول؛ لأنَّ الجامع في المشبَّه أتمُّ منه في المشبَّه به.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٤٠)، وابن ماجه (١٦١) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) انظر: «فتاوى تقي الدين السبكي» (٢/ ٥٧٤).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١).

والخلودِ في النَّار، بل ومن الدُّنيويِّ، بخلاف الاهتداء بـ«النُّجوم».

* * *

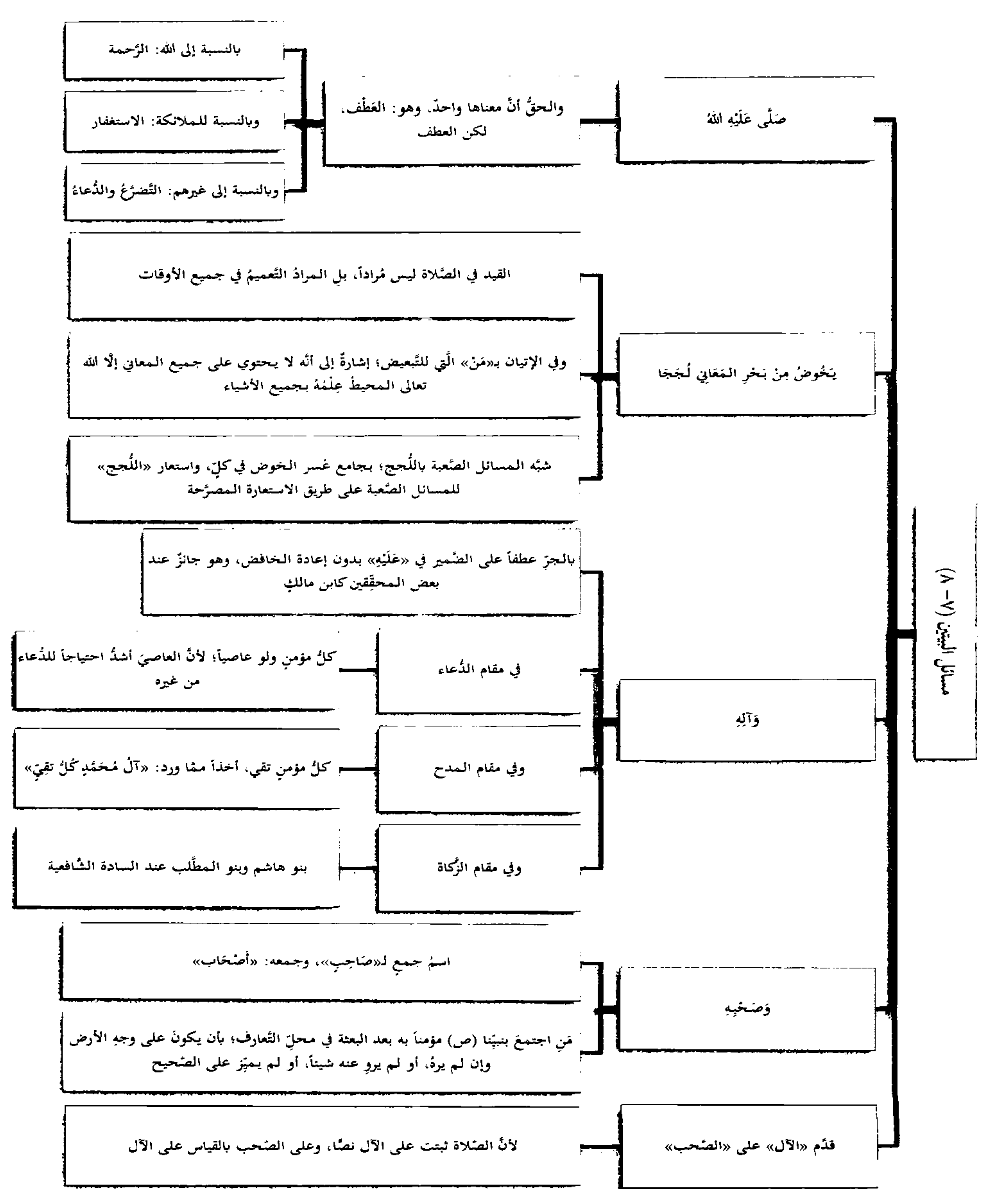
حاشية الصبان

قوله: **(والخلود في النَّار)** عطفُ خاصٍّ على عامٍّ.

قوله: **(بل ومن الدُّنيويِّ)** لأنَّ الاهتداء بهم يتضمَّن الامتناع منَ المعاصي الَّتي يترتَّب عليها القِصَاصات والحدود.

* * *

«مسائل البيتين (٧ — ٨)»



(٩) وَبَـعْـدُ فَـالـمَـنْـطِـقُ لِـلْـجَـنَـانِ نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِّـسَـانِ

(وَبَعْدُ) يُؤْتَى بها للانتِقال من أسلوبٍ إلى آخر؛ **والتَّقدير**: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ،

حاشية الصبان

قوله: **(للانتقال... إلخ)** أي: عند الانتقال، أو لإفهام الانتقال[1] من نوعٍ من الكلام إلى نوعٍ آخر، وهو هنا الانتقال من نوع الثَّناء ونحوه إلى نوع ذكر السَّبب الحامل على تأليف الأرجوزة.

قوله: **(والتَّقدير)** أي: تقدير الأصل الأوَّل الَّذي كان حقُّ التَّركيب أن يكون عليه، لكن عدل عنه إلى «أمَّا بعد» ثمَّ عنه إلى «وبعد» للاختصار.

قوله: **(مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) قال في «الكبير»**: ثمَّ أقيمت «أمَّا» مقام اسم هو المبتدأ وفعل هو الشَّرط، وليس المراد أنَّها بمعناهما وإلَّا كانت اسماً وفعلاً معاً، وهو لا يعقل، فلمَّا وقعت موقع لفظ الشَّرط لزمتها «الفاء»[2] اللَّازمة للشَّرط غالباً، ولوقوعها موقع المبتدأ لزمها لصوق الاسم اللَّازم[3] للمبتدأ لزوم العامِّ للخاصِّ كـ: لزوم الحيوان للإنسان؛ قضاءً بحقِّ ما حُذف[4] وإبقاءً لأثره في الجملة[5]، ثمَّ أقيمت «الواو» مقام «أمَّا»، وخصَّت بذلك من بين سائر حروف العطف؛ لأنَّ «الواو» تشارك «أمَّا» في كون كلٍّ منهما للاستئناف، وأيضاً هي أمُّ الباب واختصَّت بأشياء، فناسب أن تختصَّ بالنِّيابة عن «أمَّا». اهـ[6]

● و«مهما» كـ: «ما» فهي لِما لا يعقل، وقد تكون ظرف زمانٍ على قولٍ لبعض النُّحاة كما في قوله[7]: [من الطويل]

---

(١) قوله: **(أو لإفهام الانتقال)** أي: بواسطة الاستعمال الشَّائع عند إرادة ذلك.

(٢) قوله: **(لزمتها «الفاء»)** أي: دائماً؛ مذكورةً أو مقدَّرةً. وقوله: **(اللَّازمة للشَّرط غالباً)** أي: في غالب أنواع الجزاء، وذلك الغالب هو المذكور في قوله: «اسميَّة طلبيَّة وبجامد.. إلخ» فلا منافاة بين اللُّزوم والغَلَبة، ووجه لزوم «الفاء» لـ«أمَّا» في جميع أنواع الجزاء، مع كونها إنَّما لزمت الشَّرط في الغالب يُعلم من قوله بعد: «وإبقاء لأثره في الجملة»، فتدبَّر.

(٣) قوله: **(لصوق الاسم اللَّازم)** أيِ: الاسم كما هو واضح، ولمَّا لم يمكن لزوم الاسم لها فعلوا الممكن وهو لصوق الاسم بها.

قوله: **(اللَّازم)** قال شيخ شيخنا: أي: لصوق الاسم. فتأمَّله.

(٤) قوله: **(بحقِّ ما حذف)** حقُّه هو إبقاء أثره ولو في الجملة.

(٥) قوله: **(في الجملة) الوجه**: أنَّه مطلوبٌ في المعنى لقوله: «وإبقائه» ولقوله: «في الجملة»، فإنَّ لزوم لصوق الاسم إبقاءٌ في الجملة للاسم الَّذي هو أثر المبتدأ، ولا يخفى أنَّ «الفاء» في جواب «أمَّا» الَّذي لا يقترن بـ«الفاء» مع الشَّرط أثرٌ في الجملة للشَّرط، وقد تبيَّن لك من هذا أنَّ المعنى: «ولو في الجملة».

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١).

(٧) البيت لحاتم الطَّائي في «ديوانه» (ص: ٦٨).

فَأَقُولُ بَعْد[1] البَسْمَلَةِ وَمَا بَعْدَهَا: المَنْطِق... إلخ».

● وإنَّما قدَّرنا ذلك؛ لأنَّ هذا الظَّرف ....

حاشية الصبان

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وهي على هذين الوجهين متضمِّنةٌ معنى الشَّرط، وقد تكون للاستفهام على قولٍ لبعض النُّحاة أيضاً كما في قوله[2]: [من السريع]

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ [أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ]

ومن الأوَّل ما هنا[3].

● و«يكن»: إمَّا تامَّةٌ فاعلُها ضميرٌ يرجع لـ«مهما» وهذا أقرب، أو ناقصةٌ اسمُها هذا الضَّمير وخبرها محذوفٌ؛ أي: موجوداً.

● و«من شيءٍ» بيانٌ لـ«مهما» لتأكيد العموم، أو للإشعار باستعمال «ما» هنا فيما يعمُّ العاقل أيضاً كما هو الأنسب بالمقام.

ويصحُّ أن يكون من الثَّاني؛ أعني: كونها للزَّمان والشَّرط، ففاعل «يكن» أوِ اسمها: «شيء»، و«من» زائدة؛ لأنَّ الشَّرط في حكم غير الإثبات.

قوله: (بعد البسملة وما بعدها) فيه إشارةٌ إلى أنَّ المضاف إليه [ص/ ٢٤] منويٌّ معناه، لا لفظه، وإلَّا لقال: «بعد بسم الله الرَّحمن الرَّحيم الحمد لله... إلخ»، وعليه فـ«بعد» مبنيَّة على الضَّمِّ.

● ويصحُّ نصبُها بلا تنوين على نيَّة لفظ المضاف إليه كما بسطنا جميع ذلك سابقاً في الكلام على خطبة الشَّارح.

قوله: (وإنَّما قدَّرنا ذلك) المتبادرُ رجوع اسم الإشارة إلى «أقول»؛ **فيرد عليه**: أنَّ عِلَّة تقدير «أقول» ليس ما ذكره الشَّارح بقوله: «لأنَّ هذا الظَّرف... إلخ»، بل عِلَّته ما أسلفناه[4] في الكلام

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (فأقول بعد... إلخ)** كان المناسب أن يكتب لفظة المتعلَّق هنا بقلم الحمرة، ثمَّ يكتب فيما يأتي بقلم السَّواد بدل قوله: «فالمنطق... إلخ» نحو «سمِّي هذا العلم بالمنطق؛ لأنَّ... إلخ»، والخطبُ في ذلك يسير.

(٢) البيت لعمرو بن مِلْقَطٍ الجاهلي في «أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٦٥٧).

(٣) **قوله: (ما هنا)** أي: الَّتي هنا.

(٤) **قوله: (ما أسلفناه)** هو وجوب استقبال الجزاء بالنِّسبة إلى الشَّرط، وكون مضمون الجزاء أمرٌ ثابتٌ على كلِّ حالٍ فلا معنى لتقييده؛ على أنَّ الظَّرف من متعلِّقات الجزاء، وتقدَّم له البحث في ذلك عن الفاضل الرُّوداني بأنَّ الشَّرط هنا ليس للتَّعليق بل لمجرَّد الرَّبط، فلا يتمُّ ذلك.

من متعلِّقات الجزاء على الصَّحيح، وهنا كلامٌ نفيسٌ انظره في «الشَّرح»[١].

(فَالمَنْطِقُ) سُمِّي به هذا العلم؛ لأنَّ المنطق يُطلق على: «الإدراكات الكلِّيَّة»، وعلى:

حاشية الصبان

على خطبة الشَّارح، والَّذي ذكره إنَّما هو عِلَّةٌ لذكر «بعد» عقب «أقول» كما تشير إليه عبارة «كبيره» حيث قال: «وإنَّما قدَّرنا هكذا لأنَّ. . . إلخ»[٢].

● ويمكن إعراب «ذلك» مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به، **والمعنى**: وإنَّما قدَّرنا ذلك التَّقدير المشتمل على ذكر «بعد» عقب «أقول»؛ لأنَّ. . . إلخ، فافهم.

قوله: (من متعلِّقات) بكسر اللَّام؛ أي: معمولات.

قوله: (على الصَّحيح) إنَّما كان هذا هو الصَّحيح للوجهين[٣] السَّابقين في الكلام على خطبة الشَّارح.

قوله: (فَالْمَنْطِقُ) مبتدأ، و**(لِلْجَنَانِ)** متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٌ منه على مذهب مَن يجيز مجيء الحال من المبتدأ كسِيبَوَيْهِ كما أشار إليه الشَّارح بقوله: «بالنِّسبة للجنان» أي: كائناً بالنِّسبة للجَنان؛ أي: ملابساً للنِّسبة للجَنان، ولو قدَّر الشَّارح: «منسوباً للجَنان» لكان أقلَّ كُلفة، **وقوله: (نِسْبَتُهُ)** مبتدأ ثانٍ، خبره **(كَالنَّحْوِ)** أي: كنسبة النَّحو كما قدَّر الشَّارح؛ ليتناسب المشبَّه به والمشبَّه، وليتعلَّق بهذا المضاف المقدَّر **قوله: (لِلِّسَانِ)**، ويحتمل أن يتعلَّق بمحذوف آخر تقديره: «منسوباً للِّسان».

والمعنى: «أنَّ المنطق حالة كونه منسوباً للجَنَان نسبته كنسبة النَّحو حالة كونه منسوباً للِّسان»، ويرجِّحُ هذا اشتماله على تشاكل أجزاء العبارة، ويرجِّحُ ما قبله كونه أقلَّ تقديراً، فتأمَّل.

قوله: (لأنَّ المنطق يُطلق. . . إلخ) أي: فيكون مشتركاً بين ثلاث معانٍ، وهو على الأوَّل والثَّالث: مصدرٌ ميميٌّ، وعلى الثَّاني: اسم مكانٍ، ومن الأوَّل قولهم في تعريف «الإنسان»: «حَيَوان ناطق»؛ أي: مدرك إدراكاً كلِّيًا؛ أي: كثيراً[٤]؛ **فقوله: (الكلِّيَّة)** أيِ: الكثيرة؛ كذا قرَّره شيخنا الشَّارح.

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ١١).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١).

(٣) **قوله: (للوجهين. . . إلخ)** هما إطلاق الشَّرط حينئذٍ، ومعلومٌ أنَّ المعلَّق على شيءٍ مطلقٍ أقوى تحقُّقاً من المعلَّق على مقيدٍ، وكون تقييد القول المجعول جزاء بهذه البعدية أدلُّ على امتثال طلب البدء بالبسملة والحمدلة من تقييد الشَّرط بها، ولشيخنا كلام نفيس يتعلَّق بذلك فيما كتبه على «مختصر السعد»، وحشى المحشي عليه، لا أذكر موضعه الآن.

(٤) **قوله: (أي: مدركاً إدراكاً كلِّيًا؛ أي: كثيراً)** ما أشعر به هذا التَّفسير من أنَّه ليس المراد بـ«الإدراك الكلِّيِّ» خصوص =

«القوَّة العاقلة الَّتي هي محلُّ صدور تلك الإدراكات»، وعلى: «التَّلفُّظ الَّذي يُبرِز ذلك».

وهذا العلم به تَتَصَبَّب الإدراكات الكلِّيَّة وتَتَقَوَّى القوَّة العاقلة وتكمل، . . . .

حاشية الصبان

● **أقول**: وحينئذٍ فالقيد لإخراج إدراك غير الإنسان من الحيوانات، فلا يُقال له: منطق ونطق، وإلَّا كان تعريف «الإنسان» بما مرَّ غير مانعٍ، فلا ينهض ما نقل عن الشَّارح: أنَّه ضرب بخطِّه في بعض النُّسخ على لفظ «الكلِّيَّة».

ولو قال الشَّارح: «على الإدراك الكلِّيّ» لكان أنسب بإفراد المفسَّر؛ أعني: المنطق.

قوله: **(يُبرِز ذلك)** أي: يُظهره ويدلُّ عليه، والإسنادُ مجازيٌّ من باب الإسناد إلى الآلة، واسمُ الإشارة يرجعُ إلى «الإدراكات»؛ إمَّا بمعناها المصدريِّ، أو بمعنى المدركات على طريق الاستخدام؛ لأنَّ اسم الإشارة كالضَّمير.

قوله: **(وهذا العلم. . . إلخ)** هذا محطُّ تعليل التَّسمية؛ أي: فله ارتباطٌ بمعاني المنطق الثَّلاثة، فلهذا يسمَّى بالمنطق.

قوله: **(به)** تقديم الجارِّ والمجرور في المواضع الثَّلاثة ليس للحصر؛ إذ لغير المنطق من بقيَّة الفنون دخلٌ في التَّصبُّب والقدرة والتَّقوي المذكورات، بل للاهتمام به؛ لكونه أدخل من غيره فيما ذكر.

قوله: **(تَتَصَبَّب)** أي: تتكثَّر. وفي نسخة: «تُصيب»؛ أي: توافق الصَّواب.

أقول: النُّسخة الأُولى ربَّما لا تُلائم تفسير الكلِّيَّة بـ «الكَثْرة»؛ إذ يصير المعنى: تتكثَّر الإدراكات الكثيرة، ولا يخفى ما فيه من التَّهافت[1]؛ **إلَّا أن يُراد**[2]: الكثيرة النَّفع، فتأمَّل.

= ما متعلَّقه كلِّيٌّ؛ يردُّه: أنَّه جريٌ على ما هو مشهورٌ من أنَّ «النَّاطق» بمعنى: المتفكِّر، ما تقدَّم لك من أنَّ الفِكر الَّذي يُعدُّ من خواصِّ الإنسان هو حركة النَّفس في المعقولات؛ أي: فيما يقابل المحسوسات بالمعنى الشَّامل للموهومات. وقال ابن يونس كما قاله شيخ شيخنا: الإدراكُ توجُّه النَّفس إلى المعنى بتمامه، وليس هذا لغير الإنسان؛ إذ غيره إنَّما له شعورٌ به، ولذلك ضَرَبَ الشَّارح على قوله: «الكلِّيَّة». اهـ

ولا يخفى ما في عموم قوله: «وليس هذا لغير الإنسان. . . إلخ»، ولعلَّ المحشي لاحظ هذا فلم يعوِّل على ما قاله، وقال: «أقول. . . إلخ»، ولا يخفى أنَّه كما يُنازع في اختصاص الإنسان من بين الحيوان بتوجُّه النَّفس إلى تمام المعنى يُنازعُ في اختصاصه من بينهم بالإدراكات الكثيرة أو بحركة النَّفس في المعقولات، فتدبَّر.

(١) قوله: **(ولا يخفى ما فيه من التَّهافت)** لا يخفى ما فيه، فإنَّ الإنسان ناطقٌ بمعنى: مدرك إدراكات كثيرة، كما عُلِم في كلامه آنفاً، وهذا العلم تتكثَّر به إدراكات الإنسان الكثيرة بأن يحصل فيها كَثْرةٌ أتمُّ من الَّتي كانت بدونه، وذلك واضحٌ لا تهافت فيه، فافهم.

(٢) قوله: **(إلَّا أن يُراد. . . إلخ)** لا حاجة إليه لِمَا علمت.

وبه تكون القدرة على إبراز تلك العلوم بالنِّسبة (لِلْجَنَانِ) ـ بفتح الجيم ـ أيِ: القلب.

قال حُجَّة الإسلام: القلبُ لطيفةٌ ....

حاشية الصبان

قوله: (وبه تكون القدرة) أيِ: التَّامَّة. **وقوله: (على إبراز تلك العلوم)** أي: بالعبارات. وأراد بـ«العلوم» ما عبَّر عنه فيما تقدَّم بـ«الإدراكات»، وإنَّما غاير في التَّعبير تفنُّناً.

قوله: (بفتح الجيم) أمَّا بكسرها فجمع: «جَنَّة» ـ بالفتح ـ، وهي: البستان العظيم.

قوله: (أيِ: القلب... إلخ) تحصَّل ممَّا ذكره: أنَّ «الجَنان» يُطلق على: اللَّطيفة الَّتي تُسمَّى: «روحاً ونفساً وقلباً» حقيقةً، وعلى: الذِّهن المتعلِّق بتلك اللَّطيفة مجازاً، وأنَّ «القلب» يُطلق على تلك اللَّطيفة وعلى متعلِّقها، وهو الشَّكل الصَّنوبريُّ اللُّحمانيُّ، والمتبادرُ أنَّ إطلاقه عليهما حقيقةٌ.

قوله: (قال حُجَّة الإسلام) هو الإمام أبو حامد محمَّد بن محمَّد الطُّوسيُّ الغَزَالِيُّ حُجَّة الإسلام، ومَحَجَّة الدِّين الَّتي يُتوصَّل بها إلى دار السَّلام، جامع أشتات العلوم المبرز منها في المنطوق منها والمفهوم، بحرٌ ليس للأبحر ما عنده من الجواهر، وحبرٌ سما على السَّماء، وأين للسَّماء مثل ما له من الزَّواهر؟

قال الشَّاذليُّ: رأيت المصطفى ﷺ باهى عيسى وموسى بالغزاليِّ، وقال: هل في أمَّتكما مثله؟ قالا: لا. وشهد له أبو العباس المرسي بالصّديقيَّة العظمى. ونقل اليافعي عن بعض الأولياء الأكابر والعلماء الجامعين بين علم الظَّاهر والباطن أنَّه قال: لو كان نبيٌّ بعد النَّبيِّ لكان الغزاليَّ.

ومن حِكَمِه العظيمة: جلاء القلب وإبصاره يحصل بالذِّكر، ولا يتمكَّن منه إلَّا الَّذين اتَّقوا، فالتَّقوى باب الذِّكر، والذِّكر باب الكَشْف، والكَشْفُ باب الفوز الأكبر.

ومنها: كُنْ من شياطين الجنِّ في أمان، واحذر شياطين الإنس، فإنَّهم أراحوا شياطين الجنِّ من التَّعب في الإغواء والإضلال.

ومنها: الحسدُ نارٌ محرقة، مَن ابتلي به فهو في عذابٍ دائم، ولعذابُ الآخرة أشقُّ.

ولمَّا دنت وفاته في جمادى الآخرة سنة خمس وخمس مئة توضأ وصلَّى، وقال: عليَّ بالكفن، فأخذه وقبَّله ووضعه على عينيه واستقبل، فانتقل إلى رضوان الله تعالى طيِّب الثَّناء، أعلى منزلةً من نجم السَّماء؛ كذا في «حاشية شيخنا العدوي» في فصل المعرِّفات[1].

● **وإنَّما قال حُجَّة الإسلام ذلك؛** لأنَّه أثبت ـ وفاقاً للحكماء ـ: أنَّ من العالَم قسماً ثالثاً ليس جوهراً جسمانيًّا ولا عرضاً، وسمّوه: «جوهراً مجرَّداً» [ص/ ٢٥]؛ أي: عنِ المادة الَّتي تركَّب غيره

---

(١) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري على السلم» مخطوط (لوحة: ٧٠).

ربانيَّةٌ هي المُخَاطَبة، وهي الَّتي تُثاب وتُعاقب، ولها تعلُّقٌ بالقلب اللُّحمانيِّ الصَّنوبريِّ الشَّكل تعلُّقَ العَرَض بالجَوهر، ويُسمَّى: روحاً ونفساً، وقال: النَّفس جوهرةٌ حيَّةٌ علَّامةٌ درَّاكةٌ فعَّالةٌ.

حاشية الصبان

منها، وعن علائق المادَّة؛ أي: لوازمها كـ: التَّحيُّز، وجعلوا منه تلك اللَّطيفة المسمَّاة: جناناً وروحاً ونفساً وقلباً، فقوله فيما يأتي: «والنَّفس جوهرة»؛ أي: مجرَّدة، وليس مراده: أنَّها من الجوهر الجسمانيّ المقابل للعرض، كما بسط ذلك في محلِّه.

قوله: **(ربانيَّةٌ)** نسبةً إلى «الرَّب» بزيادة الألف والنُّون على غير قياسٍ للمبالغة، ونسبت إليه؛ لأنَّه لا يعلمها إلَّا هو سبحانه، أو لأنَّ الجوهر ليس متحيِّزاً ولا قائماً بمتحيِّزٍ كما أنَّ الرَّبَّ تعالى[1] كذلك؛ هذا ما ظهر لي.

قوله: **(هي المُخَاطَبة)** أي: بالتَّكاليف وغيرها؛ أيِ: المقصودة بالذَّات بالخطاب، فلا يُنافي قول بعضهم: الخطابُ للهيكل المخصوص الَّذي هو مجموع الجسد والرُّوح.

قوله: **(وهي الَّتي تُثاب وتُعاقب)** أي: أصالةً، فلا ينافي أنَّ الجسمَ يتنعَّم ويتألَّم تبعاً لها.

قوله: **(ولها تعلُّقٌ بالقلب اللُّحمانيِّ)** بضمِّ اللَّام نسبةً إلى «اللُّحمة»، من نسبة الجزئيِّ إلى الكلِّيِّ. وقوله: **(الصَّنوبريِّ الشَّكل)** أي: دقيق أحد الطَّرفين غليظ الآخر مع نوع استدارةٍ، كما يُشاهد ذلك في قلب الخروف والدَّجاجة وغيرهما من الحيوانات.

قوله: **(تعلُّقَ العَرَض بالجَوهر)** أي: تعلُّقاً كتعلُّق العرض بالجوهر في توقُّف الصَّلاح على كلٍّ؛ لتوقُّف صلاح القلب اللُّحمانيِّ على تلك اللَّطيفة وصلاح الجوهر على العَرَض؛ إذ لولا إمداد الله الجوهر بالأعراض لتلاشى في الحال، وليس المراد أنَّ تلك اللَّطيفة عَرَضٌ لِمَا عرفت.

قوله: **(ويُسمَّى)** أيِ: القلب المفسَّر بتلك اللَّطيفة. وفي نسخة: «وتسمَّى» بالفوقيَّة؛ أي: تلك اللَّطيفة. وقوله: **(روحاً ونفساً)** فيه تصريحٌ بأنَّ الرُّوح والنَّفس بمعنًى واحدٍ وهو الصَّحيح، وقيل: الرُّوح ما به الحياة، والنَّفس ما به تدبير البدن.

قوله: **(حيَّةٌ)** أي: بذاتها لا بواسطة نفسٍ أخرى، وإلَّا لزم الدَّور أوِ التَّسلسل. وقوله: **(علَّامةٌ درَّاكةٌ)** أي: كثيرة العلم جدًّا، كثيرةُ الإدراك جدًّا بواسطة الآلات من العقل وغيره، وفي وصفها بالوصفين المذكورين المؤكِّد ثانيهما أوَّلهما؛ إشارةٌ إلى أنَّ الجهل طارئٌ عليها بسبب ربطها بالجسم الظُّلمانيِّ. وقوله: **(فعَّالةٌ)** أي: بواسطة الأعضاء؛ هذا ما ظهر لي في شرح هذا التَّعريف.

---

(١) قوله: **(كما أنَّ الرَّبَّ تعالى... إلخ)** لا يخفى ما في ذلك من البشاعة. اهـ شيخ شيخنا.

• ويصحُّ أنْ يُراد بـ«الجَنَانِ»: الذِّهن، وهو: «قوَّةٌ للنَّفس مُعِدَّةٌ لاكتساب الآراء»، فيكون من باب تسمية الشَّيء باسم ما تعلَّق به.

(نِسْبَتُهُ كَ) نِسبة **(النَّحْوِ لِلِّسَانِ)**، فكما أنَّ نسبة النَّحو للِّسان كونه يَعصِمه عنِ الخطأ، كذلك نسبة المنطق للجَنَان كونه يَعصِمه عن ذلك، لكنَّ النَّحو يعصم اللِّسان عنِ الخطأ في قوله، والمنطق يعصم الجَنَان عنِ الخطأ في فِكره.

حاشية الصبان

قوله: (ويصحُّ أنْ يُراد) هذا مقابل قوله: «أيِ: القلب»، والذِّهن المفسَّر بالقوَّة المذكورة هو العقل.

قوله: (وهو: قوَّةٌ) في نسخة: «وهي قوَّةٌ»، فيكون التَّأنيث مراعاةً للخبر.

قوله: (مُعِدَّةٌ) ـ بكسر العين ـ؛ أي: مهيِّئة النَّفس لاكتساب... إلخ، لا بفتحها؛ لمنافاته مفاد ما قبله من أنَّ المدرك هو النَّفس.

قوله: (من باب تسمية الشَّيء) هو الذِّهن. **وقوله: (باسم ما تعلَّق به) أقول:** الأنسب إضافة التَّعلُّق إلى الذِّهن، وعليه فالصِّلة أوِ الصِّفة جرت على غير ما هي له، فكان ينبغي الإبراز دفعاً للالتباس؛ أي: باسم النَّفس الَّتي تعلَّق هو ـ أيِ: الشَّيء ـ بها تعلُّق المعِد ـ بكسر العين ـ بالمعَد ـ بفتحها ـ.

قوله: (فكما أنَّ... إلخ) يظهر[1] لي في مثل هذا التَّركيب:

- أنَّه يحتمل أن تكون «ما» نكرةٌ تامَّةٌ، وقوله: «أنَّ نسبة... إلخ» بدلٌ أو عطفُ بيانٍ.
- وأن تكون زائدةً، وعلى كلٍّ يقدَّر «أنَّ» قبل قوله: «نسبة المنطق... إلخ».
- وأن تكون مصدريَّةً صلتها محذوفةٌ؛ لأنَّ الحرف المصدريَّ لا يدخل على مثله، **والتَّقدير:** «فكما ثبت أنَّ... إلخ»، وعلى هذا يقدَّر «ثبت أنَّ» قبل قوله: «نسبة المنطق»، والأوَّلان أقلُّ تكلُّفاً.

قوله: (كذلك) تأكيدٌ للتَّشبيه السَّابق.

قوله: (لكنَّ النَّحو) دفعَ بالاستدراك ما قد يوهمه الكلام المذكور من اتِّحاد المعصوم عنه.

---

(١) قوله: **(يظهر... إلخ)** يرد على كلٍّ: أنَّ فيه حذف الحرف المصدريِّ وإبقاء صلته.

(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

(فَ)هو عِلمٌ (يَعْصِمُ) أي: يَحفظ (الأَفْكَارَ) جمع: «فِكْرٍ»، وتقدَّم تعريفه. (عَنْ غَيِّ

حاشية الصبان

قوله: (فَهو) تفريعٌ على التَّشبيه.

قوله: (عِلمٌ) يُطلق «العلم» على: «إدراك المسائل»[١]، وعلى: «المسائل»، وعلى: «الملكة الحاصلة من مزاولتها»، ويصحُّ إرادة كلٍّ من الثَّلاثة هنا.

● واستفيد من التَّعريف أنَّه عِلمٌ في نفسه وإن كان آلةً لغيره باعتبار أنَّه واسطةٌ بين النَّفس والمطالب الكسبيَّة في الاكتساب المصيب، وبهذا يُعلم أنَّ الخلاف في أنَّه عِلمٌ أو آلةٌ لفظيٌّ.

● واعلم أنَّ كلَّ علمٍ ذو مسائل كثيرةٍ يجمعها جهة واحدة[٢] ذاتيَّة وهي: «الموضوع»، وجهة وحدة عرضيَّة[٣] كـ: «الفائدة»، وهذا التَّعريف باعتبار جهة وحدة مسائل هذا العلم العرضيَّة، ولهذا كان رسماً، أمَّا تعريفه باعتبار جهة وحدته الذَّاتيَّة وهو حدُّه فهو: «عِلمٌ يُبحث فيه عن المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث إنَّها توصل[٤] إلى مجهولٍ تصوُّريٍّ أو تصديقيٍّ، أو يتوقَّف عليها الموصل إلى ذلك»، كما سيأتي بسطه قريباً.

قوله: (يَعْصِمُ) أي: بشرط[٥] المراعاة؛ قاله بعض المحقِّقين، وهو عندي أوجه ممَّا اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة.

قوله: (أي: يحفظ) بيانٌ لمعنى العصمة في اللُّغة.

---

(١) قوله: (على إدراك المسائل) عن أدلَّتها، وكذا في الباقي.

(٢) قوله: (يجمعها جهة واحدة) أي: جهة وحدة لتلك المسائل كما هو ظاهرٌ، وهي هنا: كون المسائل باحثة عنِ المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث صحَّة إيصالها إلى المجهولات، فقوله بعد: «وهي» - أيِ: الجهة المذكورة - «الموضوع» فيه نوع تساهلٍ؛ أي: متعلَّقها الموضوع، فافهم واحذر أن لا تتدبَّر، وانحطَّ كلام شيخ شيخنا على أنَّ الضَّمير عائدٌ إلى المسائل من حيث موضوعها فتأمَّله.

(٣) قوله: (وجهة وحدة عرضية... إلخ) وهي هنا: عصمته الأفكار عن غيِّ الخطأ، وهي عرضيَّةٌ؛ أي: غريبةٌ؛ لأنَّها إنَّما لحقته لعارضٍ أخصَّ مطلقاً، وهي مراعاته.

(٤) قوله: (من حيث إنَّها توصل... إلخ) سيأتي له قريباً ما يفيد عدم صحَّة صنيعه هذا، حيث قال: «من حيث إنَّها توصل» دون أن يقول: «من حيث صحَّة أنَّها توصل»، وما سينقله عن «شرح المطالع» لا ينفعه كما لا يخفى، فإن ذهبت تقدِّر في كلامه لفظ «صحَّة» لم يستقم في المعطوف، وأيضاً هذا التَّعريف غير مانعٍ كما سننبِّه عليه عند آخر ما كتبه على قوله: «وموضوعه»، فتنبَّه.

(٥) قوله: (بشرط... إلخ) كلُّ هذا على أنَّ العلم بمعنى: المسائل؛ نبَّه عليه شيخ شيخنا.

الخَطَا) أي: عن أنْ يقع فيها خطأ، بتوفيق الله تعالى.

● و«الغَيُّ» ـ بالفتح ـ: «الضَّلال والخيبة»، وإضافته كإضافة: «شَجَرُ أَرَاكٍ».

حاشية الصبان

أمَّا معناها في الاصطلاح الشَّرعيِّ ف: «الحفظ من الشَّيء مع استحالة وقوعه من المعصوم»، كما أنَّ **الحفظ**: «المنعُ منه مع إمكان وقوعه من المحفوظ»، ولذلك اختصَّت الأنبياء والملائكة بالعصمة، وكانتِ الأولياء محفوظين فقط.

قوله: (أي: عن أنْ يقع فيها خطأ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ في كلام المصنِّف حذف مضافٍ؛ أي: عن وقوع الخطأ فيه.

قوله: (بتوفيق الله تعالى) متعلِّقٌ بـ«يعصم».

قوله: (الضَّلال والخيبة) يعني: أنَّه مشتركٌ بين الضَّلال والخيبة، فكلٌّ منهما معنًى للغيِّ، لا أنَّ مجموعهما معناه؛ يدلُّ على ذلك قول «المختار»: «الغيُّ»: الضَّلال والخيبة أيضاً. اهـ[١]

و«الخيبة»: عدم نيل المطلوب كما في «المختار»، ومن الأمثال: «الهَيْبَةُ خَيْبَةٌ»[٢].

قوله: (كإضافة: «شَجَرُ أَرَاكٍ») أي: من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ؛ لأنَّ الغيَّ يعمُّ العمد والسَّهو، والخطأ لا يكون [ص/٢٦] إلَّا عن سهوٍ؛ كذا قرَّر شيخنا الشَّارح في درسه.

● **واعترض**: بأنَّ الظَّاهر العكس؛ لأنَّ «الغيَّ»: الخطأ عن عمدٍ، و«الخطأ» يعمُّ العمد والسَّهو.

وأقول: ما ذكره المعترض من أنَّ «الغيَّ»: الخطأ عن عمدٍ محلُّ نظرٍ، فإنَّ أحد معنيي الغيّ الضَّلال، وهو ضدُّ الهدى كما في «القاموس»[٣] وغيره، فهو يعمُّ العمد والسَّهو، وما ذكره من أنَّ «الخطأ» يعمُّ العمد والسَّهو هو أحد أقوالٍ ثلاثة لأهل اللُّغة ـ حكاها صاحب «القاموس» ـ:

أوَّلها: عموم الخطأ للعمد وغيره.

وثانيها: اختصاصه بالعمد.

وثالثها: اختصاصه بالسَّهو.

إذا عرفت ذلك عرفت أنَّ كلام شيخنا الشَّارح هو الصَّواب، غاية ما فيه أنَّه جرى في تفسير الخطأ على المذهب الثَّالث، وبالله التَّوفيق.

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ٢٣١).

(٢) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ٩٩).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٠٢٤).

• وفي هذا التَّعريف إشارةٌ إلى الغاية، فخرج بقوله: «يَعْصِمُ الأَفْكَارَ»: غير المنطق، فإنَّ كلَّ علمٍ غيرَه إنَّما يعصم غيرها، كالنَّحو العاصم عنِ الخطأ اللِّسانيِّ.

• وموضوعه: المعلومات ....

حاشية الصبان

قوله: **(إشارةٌ إلى الغاية)** أي: غاية هذا العلم وهي فائدته، والخلافُ بينهما اعتباريٌّ كما سيذكره الشَّارح. **وقيل**: غايته وفائدته معرفة التَّأليفات الصَّحيحة والفاسدة.

قوله: **(غير المنطق) أورد عليه**: أنَّ علم الحساب لا سيَّما الجبر والمقابلة تعصمُ مراعاته الذِّهن عنِ الخطأ في الفكر.

وأجيب: بأنَّ علم الحساب تعصم مراعاته الذِّهن عنِ الخطأ في المفكَّر فيه لا في الفِكر؛ لأنَّ الفِكر ترتيب أمور معلومة... إلخ، والحساب وغيره لا يبحث عن التَّرتيب، وإنَّما يبحث عن المرتَّب بخلاف المنطق، فإنَّه يبحث عن التَّرتيب؛ كذا في «الكبير»[١].

قوله: **(وموضوعه... إلخ) موضوع العلم**: «ما يبحث فيه عن عوارضه الذَّاتيَّة»؛ كـ: «بدن الإنسان» لعلم الطِّب، فإنَّه يبحث فيه عمَّا يعرض له من حيث الصِّحة والمرض، وكـ: «الكلمات العربيَّة» لعلم النَّحو، فإنَّه يبحث فيه عمَّا يعرض لها من حيث الإعراب والبناء.

• **والعوارض الذَّاتيَّة ثلاثة أقسامٍ:**

١ - **ما يلحق الشَّيء لذاته** كـ: «التَّعجُّب»[٢]؛ أي: إدراك الأمور الغريبة الخفيَّة السَّبب اللَّاحق للإنسان لذاته.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢).

(٢) قوله: **(كـ: التَّعجُّب... إلخ) يظهر أنَّ المراد**: التَّعجُّب بالفعل، وإلَّا فهو ليس مغايراً للنُّطق، بل أخصُّ منه خصوصاً وجهيًّا، فلا يظهر أنَّ التَّعجُّب لاحقٌ للإنسان وعارضٌ له بواسطة أنَّه إنسان، ثمَّ كون لحوق التَّعجُّب له بواسطة أنَّه إنسان يحتاج لبيان، والَّذي يظهر أنَّ التَّعجُّب لاحقٌ له لجزئه، فتأمَّل.

وقوله: **(كالحركة بالإرادة) يظهر أيضاً أنَّ المراد**: الحركة بالفعل، وإلَّا فهي جزء معنى «الحيوان»، فلا يقال: إنَّها لاحقةٌ للإنسان بواسطة أنَّه حَيَوان، ثمَّ رأيت فيما يأتي خلافاً في كون المتحرِّك بالإرادة جزئيًّا ذاتيًّا للحَيَوان، ثمَّ لا يخفى أنَّه يرد: أنَّ لحوق هذه الحركة للإنسان بواسطة أنَّه جسمٌ حسَّاسٌ لا بواسطة أنَّه حَيَوان؛ أي: جسم نام حسَّاس... إلخ، ويُستأنس لذلك بأنَّ الملائكة - على رأي الجمهور أهل السُّنَّة - تلحقهم الحركة وليسوا من الحَيَوان، على ما هو الظَّاهر من أنَّه لا نمو للمَلَك، فتدبَّر.

ثمَّ رأيت في المحشي في مبحث الكلِّيَّات ما نصُّه: قال الغُنَيْميُّ: كون «النَّاطق» مميِّزاً للإنسان عمَّا سواه إنَّما هو عند مَن لم يجعله مقولاً على غير الحَيَوان، أمَّا عند مَن جعله مقولاً عليه فلا يكون «النَّاطق» فصلاً للإنسان بالنِّسبة للملائكة، بل بالنِّسبة لِمَا شاركه في جنسه، فإنَّ الملائكة عندهم ليست حَيَواناً؛ لأنَّها عندهم ليست أجساماً، ولكنَّها ناطقة. اهـ ببعض تصرّف، وقيل: عدم حيوانيَّتهم لعدم نموهم، وكالملائكة فيما ذكر الجِنّ. فتدبَّر

. . . .

حاشية الصبان

٢ - **وما يلحق الشَّيء لجزئه** ك: «الحركة بالإرادة» اللَّاحقة للإنسان بواسطة أنَّه حَيَوان.

٣ - **وما يلحق الشَّيء لخارج عنه مساوٍ** ك: «الضَّحك» اللَّاحق للإنسان بواسطة أنَّه متعجِّبٌ، فإنَّ المتعجِّب مساوٍ[١] للإنسان؛ إذ لا يوجد فردٌ منه لا يتعجَّب، فإنَّه يعرض للأطفال في المهد، ولذا يضحكون.

● وإنَّما سمِّيت الثَّلاثة أعراضاً ذاتيَّةً؛ لاستنادها إلى ذات المعروض؛ أي: نسبتها إلى ذاته نسبةً قويَّةً؛ **أمَّا الأوَّل** فظاهرٌ، **وأمَّا الثَّاني** فلأنَّ الجزء داخلٌ في الذَّات، والمستندُ إلى ما في الذَّات مستندٌ إلى الذَّات في الجملة؛ أي: باعتبار بعض أجرائها، **وأمَّا الثَّالث** فلأنَّ المساوي مستندٌ إلى ذات المعروض[٢]، والمستندُ إلى المستند إلى شيءٍ مستندٌ إلى ذلك الشَّيء، فيكون العارض أيضاً مستنداً إلى الذَّات.

● والاحتراز بـ «الذَّاتيَّة» عن **العوارض الغريبة**، وهي أيضاً ثلاثة أقسام:

١ - **ما يعرض للشَّيء لخارجٍ عنه أعمَّ مطلقاً منه** ك: «الحركة[٣] اللَّاحقة للأبيض بواسطة أنَّه جسم»، فإنَّ الجسم خارجٌ عن مفهوم الأبيض؛ إذ مفهومه شيءٌ له البياض، وهو أعمُّ[٤] من الأبيض.

---

(١) **قوله: (مساو)** يعني: لا يوجد الشَّيء بدونه، وإن وجد هو بدون ذلك الشَّيء، ويُشيرُ إليه تعليل المحشي بعد، ولا يخفى أنَّ إدراك الأمور الغريبة الخفيَّة السَّبب يوجد في غير الإنسان وهو معنى التَّعجُّب، ثمَّ إن قلت: بأنَّ التَّعجُّب لا يلحق النِّسناس احتجت إلى بيان وجه كون الضَّحك لاحقاً للإنسان بواسطة أنَّه متعجِّبٌ، فتدبَّر.
ثمَّ رأيت المحشي كتب في مبحث الكلِّيَّات على قول الشَّارح: «والخاصَّة قد تكون للجنس ك: المشي للحيوان، وقد تكون للنَّوع ك: الضَّاحك للإنسان» ما نصُّه: قوله: «ك: الضَّاحك للإنسان»؛ أي: بناء على ما ذهب إليه الحكماء من أنَّ طبع الملائكة والجنِّ لا يقتضي الضَّحك ولا البكاء، ومَن يقول: بأنَّ طبعهم يقتضي ذلك عليه أن لا يجعل «الضَّاحك» من خواصِّ الإنسان؛ كذا قال الغُنَيْمِيُّ. قال بعضهم: وعلى الأوَّل يكون وقوع الضَّحك والبكاء منهم كما في بعض الآثار ليس باقتضاء الطبع، بل هو اتِّفاقيٌّ، فلا يرد نقضاً على الحكماء. **أقول** وبهذا يُجاب أيضاً عمَّا أورد على الأوَّل من: أنَّه حكي أنَّ النسناس يضحك إذا رأى أو سمع ما يتعجَّب منه، فتأمَّل. اهـ فتدبَّر.

(٢) **قوله: (فلأنَّ المساوي مستندٌ إلى ذات المعروض)** لا يخفى أنَّ المساوي بالمعنى الَّذي أشار له سابقاً ـ وتقدَّم بيانه ـ لا يلزم أن يكون مستنداً إلى ذات المعروض؛ إذ يجوز أن يكون مستنداً إلى لازم أعمَّ، فتدبَّر.

(٣) **قوله: (كالحركة... إلخ)** المراد هنا: الحركة بتحريك الغير، ثمَّ قد تلحق الأبيض بواسطة أنَّه مركَّبٌ من جوهرين فردين، لكن على رأي المتكلِّمين الَّذين يقولون بالجوهر الفرد.

(٤) **قوله: (وهو أعمُّ)** أي: مطلقاً، وهو مبنيٌّ على رأي الحكماء الَّذين لا يقولون بخطٍّ طبيعيٍّ.

. . . .

حاشية الصبان

٢ - **وما يعرض له لخارجٍ عنه أخصَّ مطلقاً** كـ: «الضّحك العارض للحَيَوان بواسطة أنَّه إنسان» وإن كان عروضه للإنسان بواسطة التَّعجُّب.

٣ - **وما يعرض له لخارجٍ عنه مباين** كـ: «الحرارة العارضة للماء بسبب النَّار»، لكنَّ التَّمثيل بهذا المثال تخييلٌ؛ لأنَّ النَّار ليست واسطة في العروض، بل في الثُّبوت[١]؛ إذِ الحرارة القائمة بالماء غير الحرارة القائمة بالنَّار، والتَّمثيل الصَّحيح[٢] كـ: «اللَّون العارض للجسم بواسطة السَّطح»، كما في «شرح المطالع»[٣].

زاد بعضهم رابعاً وهو: **ما يعرض له لخارجٍ عنه أعمَّ من وجه** كـ: «الضَّحك العارض للأبيض بواسطة أنَّه إنسان»، وكـ: «تفريق البصر العارض للثَّوب بواسطة أنَّه أبيض».

● **إذا تمهَّد هذا فنقول:**

موضوع المنطق: «المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث صحَّة إيصالها إلى المجهولات».

- وإنَّما قلنا: «من حيث صحَّة إيصالها»، ولم نَقُل: «من حيث إيصالها»؛ لأنَّ قيد موضوع المنطق صحَّة الإيصال، وأمَّا الإيصالُ وما يتوقَّف عليه الإيصال فأعراضٌ ذاتيَّةٌ[٤] له، يُبحث عنها في المنطق كما ستعرفه، ولو قيَّد بـ«نفس الإيصال» لورد: أنَّ قيد الموضوع من تتمَّته لا يُبحث عنه في العلم، والإيصالُ مبحوثٌ عنه فيه، وهكذا[٥] الحال في كلِّ حيثيَّة جُعلت قيد الموضوع وبُحث عنها في العلم.

---

(١) **قوله: (بل في الثُّبوت)** أي: في مجرَّد الثُّبوت، وكون ذلك الثُّبوت على وجه العروض والقيام بواسطة أمرٍ آخر لا بدَّ منه في ذلك. **وقوله: (إذِ الحرارة. . . إلخ) فيه**: أنَّه على فرض الاتِّحاد لا يلزم توسُّط النَّار في العروض، والمغايرة لا تستدعي عدم التَّوسُّط، وعدمُهُ واضحٌ، فلو حذف ذلك لكان أَوْلى، فتأمَّل.

(٢) **قوله: (والتَّمثيلُ الصَّحيح. . . إلخ)** ربَّما توهِّم أنَّ السَّطح غيرُ مباينٍ للجسم، بل جزؤه، ومنشأ ذلك: النَّظر للخارج، والصَّواب: اعتبار المفهوم، فـ«السَّطح» عرضٌ يقبلُ القِسمة لذاته طولاً وعرضاً فقط، و«الجسم» عرضٌ يقبل القسمة لذاته طولاً وعرضاً وعمقاً، فتدبَّر.

(٣) انظر: «شرح المطالع» للقطب الرازي مع حواشي السيد (٢/ ٦٨ - ٧٤).

(٤) **قوله: (فأعراضٌ ذاتيَّةٌ. . . إلخ) فيقال**: إيصال القياس أوِ القول الشَّارح لا بدَّ له من كذا، وكلِّيَّة كذا من المعلومات أو جزئيَّته مثلاً ثابتة، وكون كذا من التَّصديقات قضيَّة أو عكس قضيَّة ثابت، وكون موضوع القضيَّة مثلاً كذا ثابت، ولا ينافي هذا قول المحشي بعد: «مثال البحث. . . إلخ» كما لا يخفى على مَن تأمَّل أدنى تأمُّلٍ.
واعلم أنَّ موضوع المسألة إمَّا نفس موضوع العلم الَّذي هي منه، أو جزء موضوعه، أو عارضٌ ذاتيٌّ من عوارض موضوعه، وما يأتي عن الشَّارح فيه نظرٌ، فإنَّه مخالفٌ للمنصوص المؤيَّد بما في الخارج، فافهم.

(٥) **قوله: (وهكذا)** أي: مثله في ورود ما ذكر.

. . . .

حاشية الصبان

- وفي «**حاشية المطالع**»: أنَّ قيد الموضوع مطلق الإيصال، والمبحوث عنه الإيصال المخصوص؛ أعني: الإيصال إلى التَّصوُّر أوِ التَّصديق، فتكون الأعراض الذَّاتيَّة أخصَّ من قيد الموضوع، وإنَّما كان موضوع المنطق تلك المعلومات؛ لأنَّ المنطق يبحث عن أحوالها الَّتي هي الإيصال إلى المجهولات وما يتوقَّف عليه الإيصال، وهذه الأحوال عارضةٌ للمعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة لذواتها.

مثالُ البحث عن الإيصال: الحكمُ بأنَّ الجنس كـ: «الحَيَوان» والفصل كـ: «النَّاطق»، وهما معلومان تصوُّريَّان إذا رُكِّبا على الوجه المخصوص، وَصَّلَ المجموعُ إلى مجهولٍ تصوُّريٍّ كـ: «الإنسان». والحكمُ بأنَّ القضايا المتعدِّدة كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» وهما معلومان تصديقيَّان إذا رُكِّبا على الوجه المخصوص صار قياساً موصلاً إلى مجهولٍ تصديقيٍّ كقولنا: «العَالَمُ حَادِثٌ».

ومثالُ البحث عمَّا يتوقَّف عليه الإيصال إلى التَّصوُّريَّة ولا يكون إلَّا توقُّفاً قريباً: البحث عن كون المعلومات التَّصوُّريَّة كلِّيَّةً أو جزئيَّةً؛ ذاتيَّةً أو عرضيَّةً؛ جنساً أو فصلاً أو خاصَّةً.

ومثالُ البحث [ص/ ٢٧] عمَّا يتوقف عليه الإيصال إلى التَّصديق ولا يكون إلَّا توقُّفاً قريباً؛ أي: بلا واسطة: البحث عن كون المعلومات التَّصديقيَّة قضيَّةً، أو عكس قضيَّةٍ، أو نقيض قضيَّةٍ، أو توقُّفاً بعيداً؛ أي: بواسطة البحث عن موضوعاتها ومحمولاتها، فإنَّ الموصل إلى التَّصديق يتوقَّف على القضايا؛ لتركُّبه منها، والقضايا متوقِّفةٌ على الموضوعات والمحمولات، فيكون الموصل إلى التَّصديق متوقِّفاً على القضايا بالذَّات، وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقُّف القضايا عليها؛ هذا ملخص ما في «القطب وحواشيه»[١].

● **واعترض** جعل موضوع المنطق ما ذكر: بأنَّ موضوع الحساب كذلك، فإنَّ «الأربعة» مثلاً المتصوَّرة بأنَّها المنقسمة إلى: اثنين واثنين؛ يُتوصَّل بضربها في مثلها إلى معرفة مجهول، وهو حاصلُ الضَّرب، وبقسمها على اثنين إلى معرفة مجهول، وهو نصيبُ كلٍّ منهما، فلا تمايز[٢] بين علم المنطق والحساب بالموضوع، مع أنَّهم يقولون: تمايز العلوم بتمايز الموضوعات.

---

(١) انظر: «شرح المطالع» للقطب الرازي مع حواشي السيد (١/ ٦٨ - ٧٤).

(٢) **قوله: (فلا تمايز... إلخ)** ومن هنا يُعلم أنَّ التَّعريف السَّابق للمحشي غير مانعٍ إذا علمت أنَّ الجواب الآتي غير دافعٍ للاعتراض، فتنبَّه.

التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة، وقد بيَّنا بقيَّة المبادئ العشرة في «الشَّرح»[١].

حاشية الصبان

وأجيب[٢] بالفرق؛ لأنَّه يبحث في علم المنطق عن هيئة المعلوم الموصل إلى المجهول وكيفيَّة تركيبه، وفي الحساب عن مادَّته لا عن هيئته وكيفيَّة تركُّبه.

● وإنَّما سمِّي «موضوع العلم»: موضوعاً؛ لأنَّه في معنى موضوع القضيَّة المقابل للمحمول؛ لأنَّ جزئيَّات موضوع العلم هي الَّتي تكون موضوعات لمسائله؛ كما أوضحه الشَّارح في «كبيره»[٣] نقلاً عن اليوسي.

قوله: (التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة) من نسبة الشَّيء إلى المتعلِّق به.

قوله: (وقد بيَّنا بقيَّة المبادئ العشرة في «الشَّرح») بقيَّتها الَّتي لم تُذكر هنا سبعة، وأمَّا التَّعريف والموضوع والغاية الَّتي هي الفائدة فقد ذكرت هنا، والسَّبعةُ هي: الواضع، والاستمداد، والمسائل، والفضل، والحكم، ونسبته من العلوم، والاسم؛ وقد نظمتُ العشرة فقلتُ: [من الرجز]

إنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشَرَهْ	الحَدُّ وَالمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَهْ
وَفَضْلُهُ وَنِسْبَةٌ وَالوَاضِعْ	وَالِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ
مَسَائِلٌ وَالبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى	وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

● **قال في «كبيره»: وواضعه:** «إِرَسَطُو» بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وضمّ الطَّاء، وهو «إرسطاليس» فاختصر الاسم الأوَّل من الثَّاني خلافاً لمَن توهَّم أنَّهما شخصان.

واستمداده: من العقل.

ومسائله: القضايا النَّظريَّة الباحثة عن هيئة المعرِّفات والأقيسة، وما يتعلَّق بهما، المبرهن عليها فيه.

وأمَّا فضله: فهو يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عامَّ النَّفع فيها؛ إذ كلُّ علمٍ تصوُّرٌ[٤] أو تصديقٌ، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى.

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ١٣).

(٢) **قوله: (وأجيب... إلخ)** في هذا الجواب نظرٌ، فإنَّه لم يُفد تمايز الموضوعين؛ إذ قد علمت أنَّ ما يُبحث عنه في العلم لا يؤخذ في موضوعه، وغايةُ ما أفاده أنَّه وإن كان البحث في كلٍّ من العلمين عن الإيصال وما يتوقَّف عليه الإيصال، وذلك هو أحوال المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة؛ أعني: أحوال موضوع كلٍّ من العلمين؛ إلَّا أنَّ ما يتوقَّف عليه الإيصال بالنِّسبة للمنطق يشمل هيئة الموضوع، وبالنِّسبة للحساب لا يشمل ذلك، فافهم ذلك بتدبُّرٍ.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣).

(٤) قوله: **(لأنَّ كلَّ علمٍ تصوُّرٌ)** يشيرُ إلى علم اللُّغة، فإنَّه تصوُّراتٌ، ولذلك قيل: إنَّه ليس من العلوم؛ لأنَّ العِلم اسمٌ =

(وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ) أي: المفهوم الدَّقيق **(يَكْشِفُ الغِطَا)** بكسر الغين؛ أي: السِّتر؛ شبَّه دقيق الفَهْم بالشَّيء المُحتَجِب تحت السِّتر بدليل ذكر الغِطَا.

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

(فَهَاكَ) اسم فعلٍ بمعنى: «خُذْ»؛ على ما ذكره ابْنُ مَالِكٍ في «التَّسهيل»، ولم يذكر

حاشية الصبان

وأمَّا حكمه: فسيأتي الكلام عليه في كلام المصنِّف.

وأمَّا نسبته من العلوم: فهو باعتبار موضوعه[1] كلِّيٌّ لها؛ لأنَّ كلَّ علمٍ تصوُّرٌ أو تصديقٌ، وموضوعُ هذا العلم التَّصوُّرات والتَّصديقات، وباعتبار مفهومه مباينٌ لها.

والاسم: «المنطق». اهـ[2] ويسمَّى أيضاً بـ: «الميزان»، وبـ: «معيار العلوم».

قوله: (أيِ: المفهوم الدَّقيق) فيه إشارةٌ إلى أنَّ «الفَهْم» بمعنى: المفهوم، وأنَّ الإضافة من إضافة الصِّفة إلى الموصوف.

قوله: (أيِ: السِّتر) بكسر السِّين؛ أمَّا بفتحها فهو المصدر.

قوله: (شبَّه دقيق الفَهْم... إلخ) أي: تشبيهاً مضمراً في النَّفس على طريق الاستعارة بالكناية.

وقوله: (بدليل) متعلِّقٌ بـ «شبَّه»؛ يعني: أنَّ «الغِطَا» تخييلٌ.

قوله: (اسم فعلٍ) يتبادر منه: أنَّ الَّذي هو اسم فعل أو للتَّنبيه أو للزَّجز جملةُ «هاك»، وهو أحدُ وجهين؛ ثانيهما: أنَّه «ها» فقط، و«الكاف» حرفُ خطابٍ، وهو الرَّاجح.

قوله: (على ما ذكره) أي: بناء على ما ذكره.

أقول: فيه أنَّ الَّذي ذكره ابن مالك هو كونها «اسم فعل»، فيتَّحدُ المبنيُّ والمبنيُّ عليه.

والجواب: أنَّهما اختلفا باعتبار المحلِّ والقائل، فالمبنيُّ: كونها «اسم فعل» المذكور من الشَّارح هنا، والمبنيُّ عليه: كونها «اسم فعل» المذكور من ابن مالك في «التَّسهيل».

= للمسائل، وأجيب: بأنَّه يرجع إلى مسائل، فهو مسائل ضمناً.

ويحتملُ كلام المحشي غير ذلك: هو أنَّ «أو» بمعنى: «الواو»، وغرضُهُ بـ«التَّصوُّر» موضوعات المسائل مثلاً، وهذا هو الَّذي قرَّره شيخ شيخنا، فافهم.

(١) **قوله: (باعتبار موضوعه)** أي: فنسبته إلى العلوم باعتبار موضوعه ومحصله، فنسبة موضوعه إلى نفس العلوم. وقوله: **(بتصوُّر أو تصديق)** أي: تصوُّر مخصوص، أو تصديق مخصوص، وموضوع هذا العلم: التَّصوُّرات؛ أيِ: الكلِّيَّة غير المخصوصة بتصوُّرٍ دون تصوُّرٍ. وقوله: **(والتَّصديقات)** الكلِّيَّة كذلك، فافهم.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣).

الزُّبَيْدِيُّ[1] والجَوْهَرِيُّ[2] فيها إلَّا التَّنبيه، وزاد الجَوْهَرِيُّ: الزَّجْر، فهي عندهما حرفٌ فقط، قاله الشَّيخ المَكُّودي[3][4].

(مِنْ أُصُولِهِ) أي: أصولٍ هي المنطق، فالإضافةُ بيانيَّةٌ، أوِ الإضافةُ على معنى «مِن»

حاشية الصبان

قوله: (وزاد الجَوْهَرِيُّ... إلخ) قد يقال: هذا ينافي الحصر قبله.

ويجاب: بأنَّ النَّفي في الحصر منصبٌّ على ذكرهما معاً، لا ذِكْرِ كلٍّ واحدٍ منهما على انفراده، أوِ الحصرُ إضافيٌّ؛ أي: بالنِّسبة لكونها «اسم فعل»؛ أي: لم يذكرا كونها «اسم فعل».

قوله: (فالإضافة بيانيَّةٌ) أقول: إن كان المنطق اسماً للمسائل[5] الكلِّيَّة وفروعها الجزئيَّة كان قوله: «بيانيَّة» على ظاهره؛ لأنَّ النِّسبة بين المتضايفين حينئذٍ العموم والخصوص من وجهٍ، وإن كان اسماً للمسائل الكلِّيَّة فقط فالمراد بها الَّتي للبيان؛ لأنَّ النِّسبة بينهما حينئذٍ العموم والخصوص المطلق.

● وحاصل ما أشار إليه: أنَّ «من»: إمَّا بيانيَّة، أو تبعيضيَّة، وأنَّ الإضافة كذلك، فتكون الاحتمالات أربعة: بيانيَّتان، تبعيضيَّتان، «من» بيانيَّة والإضافة تبعيضيَّة، العكس.

١ - والمعنى على الأوَّل: «فخذ قواعد هي أصول هي هو».

٢ - وعلى الثَّاني: «فخذ قواعد بعض أصول بعضه».

٣ - وعلى الثَّالث: «فخذ قواعد هي أصول بعضه».

٤ - على الرَّابع: «فخذ قواعد بعض أصول هي هو».

- والَّذي ذكر الشَّارح أنَّ فيه تكلُّفاً هو الاحتمال الثَّاني، ولعلَّ وجهه: أنَّ فيه زيادةً مستغنًى عنها؛ إذ يكفي أن يقال: «فخذ قواعد بعضه».

---

(١) محمَّد بن الحسن الزُّبيديُّ الأندلسي الإشبيلي (٣١٦هـ - ٣٧٩هـ)، عالم باللغة والأدب، شاعر، له: «طبقات النحويين واللغويين»، و«لحن العامة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٨٢).

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر (... - ٣٩٣هـ)، أول من حاول الطيران ومات في سبيله. لغويٌّ، من الأئمة، له: «الصحاح» في اللغة، وكتابٌ في العروض ومقدمةٌ في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٣١٣).

(٣) عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُودي، أبو زيد (... - ٨٠٧هـ)، عالم بالعربيَّة، له: «شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح مقدمة ابن آجروم» في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٣١٨).

(٤) انظر: «شرح المكودي على ألفية ابن مالك» (ص: ١٤٨).

(٥) قوله: (اسماً للمسائل... إلخ) أي: بحيث يصدق بكلٍّ منهما على حدَّته.

التَّبعيضيَّة، وفيه تكلُّفٌ إنْ جُعلت «مِن» الدَّاخلة على «أصول» تبعيضيَّةً، أمَّا إن جُعلت بيانيَّةً فلا.

(قَواعِدًا) جمع: «قاعدةٍ»، وهي و«الأصل» و«الضَّابط» و«القانُون» ألفاظٌ مُترادفةٌ، وهي: «**قضيَّةٌ كلِّيَّةٌ يُتعرَّف منها أحكام جزئيَّات مَوضوعها**».

حاشية الصبان

- **أقول**: الاحتمال الأوَّل والثَّالث كذلك؛ إذ يكفي على الأوَّل أن يقال: «فخذ قواعد هي هو»، وعلى الثَّالث: «فخذ قواعد بعضه». فالرَّابع هو الأَوْلى(١).

● **بقي شيءٌ آخر**: وهو أنَّه يردُ على الأوَّل أنَّه يقتضي انحصار علم المنطق في القواعد المذكورة في النَّظم، وليس كذلك.

ويمكن أن يجاب: بأنَّ [ص/ ٢٨] الحصر ادِّعائيٌّ؛ لكون تلك القواعد غالب مهمَّات الفنِّ، فتأمَّل.

قوله: **(أمَّا إنْ جُعلت بيانيَّةً)** أي: لقواعد، على مذهب غير الرَّضيِّ، فيكون الجارُّ والمجرور حالاً من «قواعد» مقدَّمة، أو لشيءٍ محذوفٍ و«قواعد» بدلٌ منه، أو عطفُ بيانٍ على مذهب الرَّضيّ المانعِ تقديمَ البيان على المبين، والتَّقدير: «فهاك شيئاً من أصوله قواعد».

قوله: **(ألفاظٌ مُترادفةٌ)** أي: اصطلاحاً، أمَّا لغةً فـ«الأصل» و«القاعدة» مترادفان؛ لأنَّ معناهما لغةً: «ما ينبني عليه الشَّيء»، وأمَّا «الضَّابط» فمعناه لغةً: «الحافظ الحازم»، وأمَّا «القانون» فمعناه لغةً: «مقياس الشَّيء»؛ ذكره في «القاموس»(٢).

قوله: **(قضيَّةٌ كلِّيَّةٌ... إلخ)** كقولنا: «كُلُّ كُلِّيٍّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقِيقَةِ جِنْسٌ»:

- **فموضوعُ هذه القضيَّة**: «الكلِّيُّ» المذكور.
- **وجزئيَّاته**: «حَيَوان»، و«جسم»، و«جوهر»، ونحوها من الأجناس.
- **وأحكامُها**: كونها أجناساً.
- **وكيفيَّةُ تعرُّف أحكامها من القضيَّة الكلِّيَّة**: أن تجعل القضيَّة الكلِّيَّة كُبرى لصغرى موضوعها جزئيٌّ من جزئيَّات موضوع القضيَّة الكلِّيَّة كـ: «حَيَوان»، ومحمولها نفس هذا الموضوع، فتخرج النَّتيجة ناطقةً بحكم ذلك الجزئيِّ؛ فتقول: «الحَيَوانُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقَائِقِ، وَكُلُّ كُلِّيٍّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقَائِقِ جِنْسٌ» فتخرج النَّتيجة: «الحَيَوانُ جِنْسٌ».

---

(١) قوله: **(فالرَّابع هو الأَوْلى)** قال شيخ شيخنا: يردُ عليه أنَّ الرَّابع فيه ما يُستغنى عنه، ولعلَّ وجه التَّكلُّف: عدم التَّبادر، والرَّابع هو المتبادر. اهـ فتأمَّل.

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٢٢٦).

(تَجْمَعُ) تلك القواعد **(مِنْ فُنُونِهِ)** أي: أنواعه، والمُراد: فروعه. **(فَوائِدًا)** جمع: «فَائِدَةٍ»، وهي[1] و«الغاية» مُختلفان بالاعتبار فقط، كـ: «الغَرَض» و«العِلَّة»[2]، فالمصلحةُ[3] الحاصلة من الشَّيء:

- من حيث إنَّها في طرف الفعل تُسمَّى: «غايةً».
- ومن حيث إنَّها ثَمرته ونتيجته تُسمَّى: «فائدةً».
- ومن حيث إنَّها مطلوبةٌ للفاعل بالفعل تُسمَّى: «غرضاً».

حاشية الصبان

قوله: (مِنْ فُنُونِهِ) قيل في «مِن» والإضافة هنا ما سبق في قوله: «من أصوله».

وأقول: لا يظهر كون الإضافة بيانيَّة على تفسير الشَّارح «الفنون» بـ: الفروع؛ لِمَا لا يخفى.

قوله: (والمراد فروعه) أي: ما يتفرَّع على تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها، وإنَّما فسَّر «الفنون» بـ: الفروع تبعاً للمصنِّف في «شرحه»[4]، ولم يبقها على ظاهرها من الأنواع؛ لئلَّا يتَّحد الجامع والمجموع؛ لأنَّ الأنواع هي القواعد، والفوائدَ المجموعة بعض الأنواع أو نفسها على الاحتمالين في «من»؛ هذا إيضاح ما قرَّره شيخنا الشَّارح، وبُحِثَ فيه بما لا ينهض.

قوله: (جمع: «فائدةٍ») من «الفأد» بالهمزة، وهو إصابة الفؤاد لانفعاله بها فرحاً، أو من «الفيد» بالياء وهو الثُّبوت والذَّهاب؛ لأنَّها تثبت وتذهب.

قوله: (مختلفان بالاعتبار فقط) أي: دون الذَّات، فإنَّهما متَّحدان بالذَّات.

قوله: (الحاصلة من الشَّيء) أي: بسبب الشَّيء كـ: «حفر البئر». **وقوله: (من حيث إنَّها في طرف الفعل)** بفتح الرَّاء؛ أي: آخره، أمَّا بسكونها فـ: العين كما مرَّ، والحيثيَّة في المحالِّ الأربع للتَّقييد، ويصحُّ أن تكون للتَّعليل متعلِّقةً بـ «تُسمَّى».

قوله: (بالفعل) متعلِّقٌ بـ«مطلوبة»، و«الباء» بمعنى: «من».

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (وهي... إلخ)** قال شيخ شيخنا: فيه نظرٌ ظاهرٌ إن كان المنطق اسماً للمسائل الكلِّيَّة وفروعها، كما قال قريباً.

(٢) **قوله رحمه الله تعالى: (كـ: الغَرَض والعِلَّة)** لم يقل: «ومثلهما الغَرَض والعِلَّة»؛ لاعتبار قصد الفاعل فيهما المقتضي لأرجحيتهما؛ قاله شيخ شيخنا عن أبي يونس.

(٣) **قوله رحمه الله تعالى: (فالمصلحة)** «الفاء» فصيحةٌ.

(٤) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٧١).

- ومن حيث إنَّها باعثةٌ للفعل على الإقدام على الفعل وصدورُ الفعل لأجلها تُسمَّى: «عِلَّةً غائيَّةً».

والأوَّلان أعمُّ من الأخيرين؛ لانفراد الأوَّلين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوباً ولا باعثاً، كـ: «وجود كنزٍ في حفر بئرٍ».

ويصحُّ كون التَّاء في «تَجْمَع» للمخاطب؛ أي: تجمع أنت بسبب تلك القواعد فوائد.

❊ ❊ ❊

حاشية الصبان

قوله: (على الإقدام على الفعل) «الإقدام»: الشجاعة، كما في «القاموس»[(١)] وغيره، أُريد به هنا لازمه وهو: الإقبال والمباشرة.

قوله: (وصدور) بالرَّفع معطوفٌ على «أنَّها باعثة» من عطف أحدِ المتلازمين على الآخر، وبالنَّصب معطوفٌ على اسم «إنَّ».

قوله: (تُسمَّى: «عِلَّةً غائيَّةً») نسبة إلى «الغاية» بقلب الياء همزةً؛ كراهة اجتماع ثلاث ياءات، ونسبت إليها لوجودها عندها.

قوله: (والأوَّلان) أيِ: الفائدة والغاية **(أعمُّ من الأخيرين)** أيِ: الغرض والعِلَّة الغائية؛ أي: عموماً مطلقاً؛ لأنَّهما قد يوجدان مع عدم الأخيرين كما بيَّنه الشَّارح.

● **أقول: لا يقال**: الفائدة أعمُّ من الغاية؛ لانفرادها إذا كان وجود «الكنز» في أثناء الفعل لا في طرفه.

لأنا نقول[(٢)]: وجود «الكنز» في هذه الصُّورة حصل في طرف الفعل المنتهي بوجود «الكنز»، وأمَّا ما بعد وجوده ففعلٌ آخر.

قوله: (في حفر بئرٍ) أي: لأنَّ المطلوب منه والباعث عليه: «الماء».

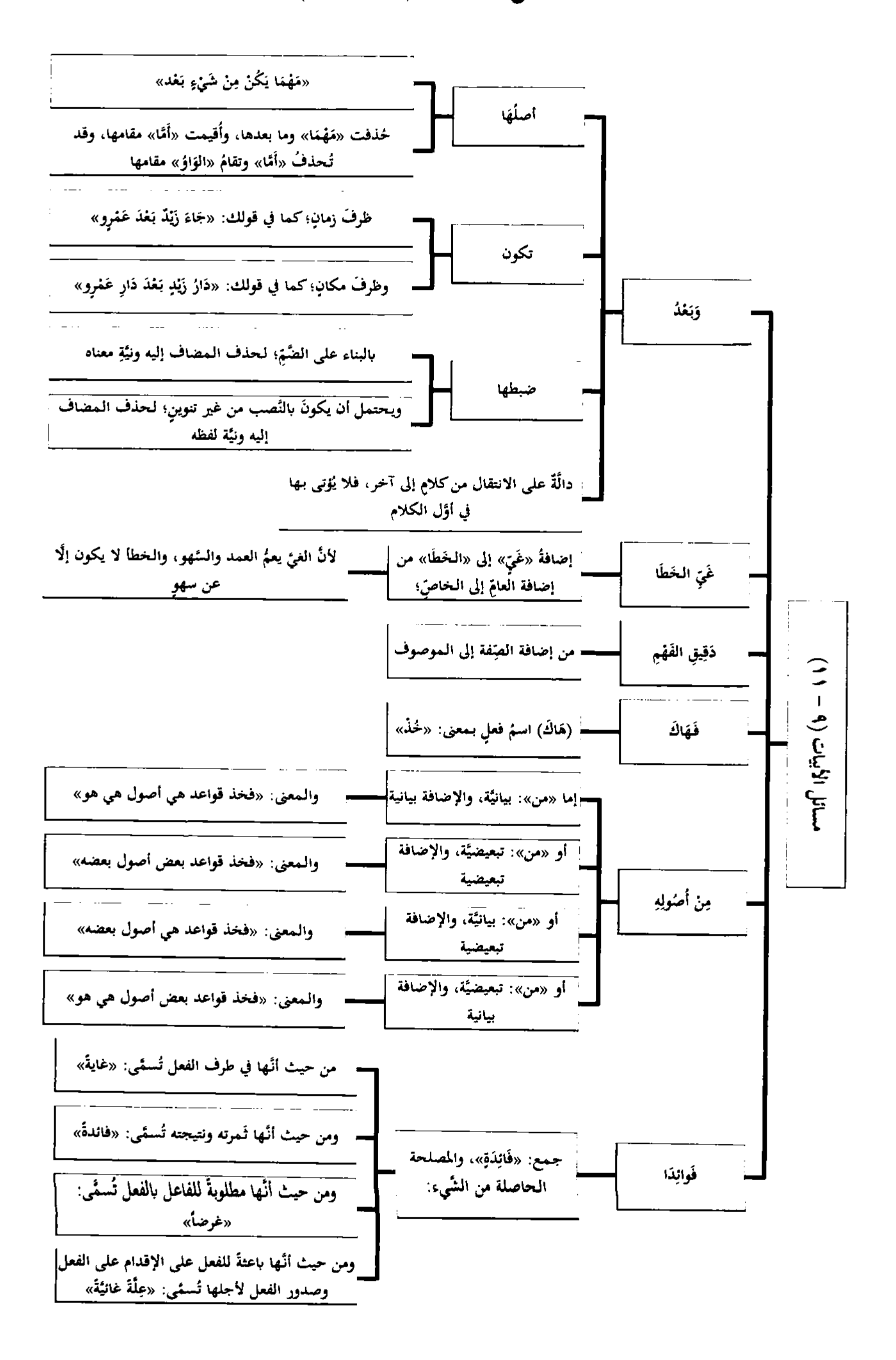
قوله: (ويصحُّ... إلخ) مقابل قوله: «تجمع تلك القواعد».

❊ ❊ ❊

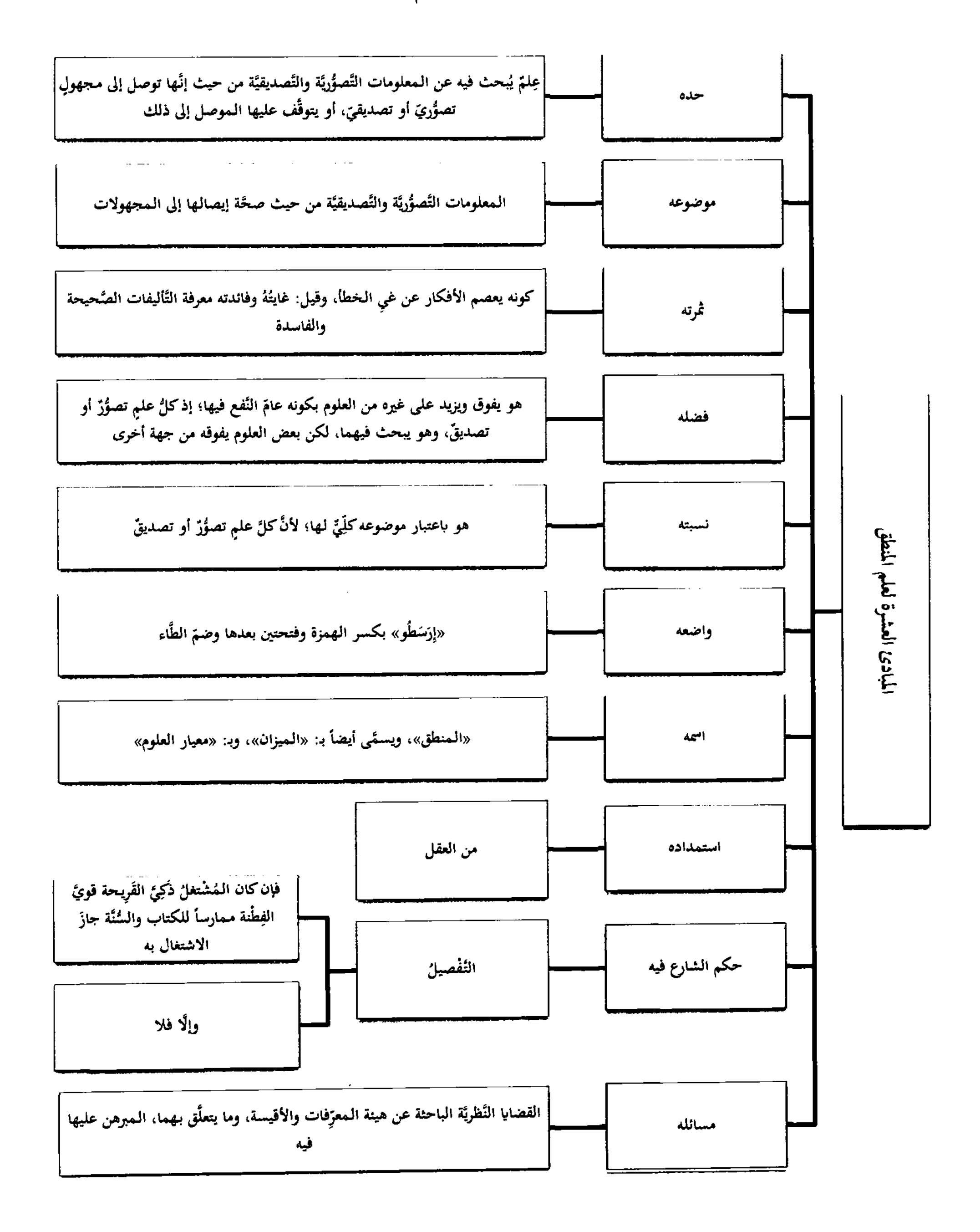
(١) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ٢٤٩).

(٢) **قوله: (لأنَّا نقول... إلخ) غاية ما في هذا**: عدم اعتبار خصوص الفعل الَّذي قصد أوَّلاً وهو الوجه؛ إذ لو قصد حفر مئة ذراع مثلاً لأجل الماء، فعند خمسين منها ظهر الماء، لكان الماء عِلَّةً غائيَّةً وغرضاً باعتبار الفعل الَّذي حصل، ولا نظر إلى كونه ليس هو الفعل الَّذي قصد أوَّلاً، كما لا شبهة فيه عند منصفٍ من نفسه.

«مسائل الأبيات (٩ - ١١)»



«المبادئ العشرة لعلم المنطق»



(١٢) سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُنَوْرَقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

(سَمَّيْتُهُ) أي: التَّأليف المفهوم من السِّياق. **(بِالسُّلَّم)** أدخَل «الباء» على المفعول الثَّاني؛ لأنَّه يجوز أنْ يُقال: «سَمَّيْتُ ابْنِيَ مُحَمَّداً»، و«سَمَّيْتُهُ بِمُحَمَّدٍ».

(الْمُنَوْرَقِ) الجاري على أَلْسِنَة النَّاس تقديم «الرَّاء» على «الواو»، وتأخيرُ «النُّون» عنهما، ويستدلُّون بقوله:

حاشية الصبان

قوله: **(من السِّياق)** هو: «سابق الكلام ولاحقه».

قوله: **(بِالسُّلَّمِ)** هو حقيقةٌ: «فيما يتوصَّل به من الحسِّيَّات إلى أعلى»، ومجازٌ بالاستعارة: «فيما يتوصَّل به من المعنويَّات إلى أعظم» ـ كما هنا ـ، لكن جعله هنا مجازاً بقطع النَّظر عن جعله عَلَماً، وإلَّا فالأعلام المنقولة حقيقةٌ، فكونه حقيقةً لوضعه بطريق النَّقل على هذا المتن، فلا معنى لِما قيل[1]: إنَّه صار الآن حقيقةً عرفيَّةً في هذا المتن.

● واعلم أنَّ الَّذي حقَّقه العصام[2] في «شرح الرِّسالة الوضعيَّة» أنَّ أسماء الكتب من عَلَم الشَّخص، وأنَّها من الوضع الشَّخصيِّ[3] الخاصِّ لموضوع له خاصٍّ؛ قال: إذِ الكتاب الَّذي هو عبارةٌ عنِ الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدَّد إلَّا بتعدُّد التَّلفُّظ، وذلك التَّعدُّد تدقيقٌ فلسفيٌّ لا يعتبره أرباب العربيَّة؛ أَلَا ترى[4] أنَّهم يجعلون وضع الضَّرب والقتل وضعاً شخصيًّا لا نوعيًّا لجعل الموضوع[5] أمراً متعيِّناً لا متعدِّداً. اهـ

وحاصله: أنَّها من عَلَم الشَّخص بحسب عرف أهل العربيَّة الَّذين لا يعتبرون تعدُّد اللَّفظ بتعدُّد التَّلفُّظ، **ويُفهم منه**: أنَّها من عَلَم الجنس بحسب التَّدقيق الفلسفيِّ الَّذي يعتبر تعدُّد اللَّفظ بتعدُّد التَّلفُّظ، ويجعله تعدُّد شخصٍ لا تعدُّد محلٍّ فقط؛ لأنَّ الألفاظ أعراضٌ، والعرضُ لا يستقلُّ ولا يقوم بمحلَّين، ومثل أسماء الكتب أسماء التَّراجم، بل وأسماء العلوم على المتَّجه عندي، وإنِ اشتهر

---

(١) قوله: **(فلا معنى لِما قيل... إلخ)** تفريعٌ على بيان أنَّه حقيقةٌ لوضعه بطريق النَّقل، فتدبَّر.

(٢) إبراهيم بن محمَّد بن عرب شاه الأسفراييني، عصام الدين (٨٧٣هـ - ٩٤٥هـ)، له: «الأطول» في المعاني، و«شرح رسالة الوضع للإيجي». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٦٦).

(٣) قوله: **(وأنَّها من الوضع الشَّخصيِّ... إلخ)** تشخُّص الوضع بتشخُّص الموضوع، وخصوصه بخصوص الموضوع له.

(٤) قوله: **(ألا ترى... إلخ)** أي: ولا فرق بين الموضوع وغيره، فعدم اعتبارهم التَّعدُّد في الموضوع دليلٌ على عدم اعتباره أصلاً، وفيه نظرٌ يُعلم ممَّا مرَّ، فتنبَّه.

(٥) قوله: **(لجعل الموضوع)** قيل: التَّقدير: «لجعل الموضوع له». اهـ وهو غفلةٌ عنِ المرام كما لا يخفى، فتنبَّه.

فَـهَـذَا عَـلَـيْـهِ رَوْنَـقُ الـخَـطِّ وَحْـدَه وَهَـذَا عَـلَـيْـهِ رَوْنَـقُ الـخَـطِّ والـمَـلْـكِ

● قال بعض مشايخ شيخنا: والمَرويُّ في هذا النَّظْم والبيت المُسْتَشهد به «المُنَوْرَقِ» بتقديم «النُّون» على «الواو» وتأخير «الرَّاء» عنهما، وإن كان هو والجَارِي على الألْسِنة بمعنًى واحدٍ؛ أيِ: المُزَيَّن المُزخرف، ومع كون المذكور هو الرِّواية يَزيد حُسْنُه بكونه غريباً، والغريبُ الحَسَن عَذبٌ؛ لغرابته، والجَاري على الألْسِنة مَبْذولٌ، كما عُرِف في فنِّ البيان.

حاشية الصبان

الفرق؛ لأنَّ مسمَّياتها وهي الأحكام المعقولة المخصوصة إنَّما تتعدَّد بتعدُّد التَّعقُّل، وهذا التَّعدُّد أيضاً تدقيقٌ فلسفيٌّ لا يعتبره أرباب العربيَّة، فاعرف ذلك.

قوله: (فَهَذَا عَلَيْهِ... إلخ) قبله:

يُـخَـطِّـطُ مَـوْلَانَـا خُـطُـوطَ ابْـنِ مُـقْـلَـة وَيَـنْـظِـمُـهَـا نَـظْـمَ الـلَّآلِـئِ فِـي الـسِّـلْـكِ

فهذا........................ ....إلـخ

قوله: (شيخنا) يعني به: الأستاذ الكبير سيدي عبد الله الكَّنِكِسي [ص/ ٢٩] القصري.

قوله: (والمَرويُّ في هذا النَّظْم والبيت المُسْتَشهد به «المُنَوْرَقِ») أقول: أمَّا كون المرويِّ في النَّظم: «المنورق» فلا خفاء فيه، وأمَّا كونه المرويَّ في البيت المستشهد به فباطل؛ إذ لم يرو فيه «منورق» أصلاً؛ لعدم صحَّته فيه وزناً ومعنًى، وإنَّما المروي فيه: «نورق» أو «رونق».

ويمكن أن يُجاب: بأنَّ في كلامه اكتفاء؛ أيِ: المنورق ونورق على التَّوزيع.

قوله: (المُزخرف) أيِ: المُحسَّن.

قوله: (والغريبُ الحَسَن) احترز بـ «الحَسَن» عن: الغريب غير الحَسَن، وهو الكلمةُ الوحشيَّةُ الَّتي ليست ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال عند العرب كـ: «الجِرِشَّى» أيِ: النَّفس، فإنَّه ليس فصيحاً فضلاً عن كونه عذباً؛ لأنَّ من شروط الفصاحة خلوَّ الكلمة من الغرابة بهذا المعنى.

قوله: (لغرابته) أيِ: الحسنة، وهذا تصريحٌ بما عُلِم من قوله: «والغريب الحسن عذبٌ»؛ لأنَّ تعليق الحكم بالمشتقِّ يُؤذن بعلِّيَّة المشتقِّ منه.

قوله: (كما عُرِف في فنِّ البيان) زاد في «كبيره»: وإن لم نر[1] في «القاموس» المنورق بتقديم النُّون. اهـ[2]

---

(١) **قوله: (وإن لم نر... إلخ)** يشعر بأنَّه غير عالم بعدم احتياجه إلى تنقيرٍ في المطوَّلات من كتب اللُّغة بقطع النَّظر عن شهرة طارئة، فيرد عليه: أنَّه كيف ساغ له الحكم عليه بأنَّه غريبٌ حسنٌ، فتدبَّر.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤).

(يُرْقَى بِهِ) أي: بهذا التَّأليف **(سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ)** من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه؛ أي: علم المنطق الَّذي كالسَّماء.

فإنْ قيل: هذا التَّأليف من علم المنطق فكيف جَعَله سُلَّماً له؟

قلنا: السُّلَّم اسمٌ للألفاظ لا لِلعلم، فلا يلزم السُّؤال.

سَلَّمنا[1] أنَّه اسمٌ للمعاني، فالمرادُ أنَّ المذكور في هذا التَّأليف سُلَّمٌ لغيره من المسائل الصَّعبة.

حاشية الصبان

قوله: (يُرْقَى) مضارع مجهول لـ: «رَقِيَ، يَرْقَى» كـ: «رَضِيَ، يَرْضَى» إذا علا، وجملة «يُرْقَى... إلخ» استئنافٌ بيانيٌّ قصد به بيان وجه تسميته بـ «السُّلَّم».

قوله: (أي: بهذا التَّأليف) إنَّما أرجع الضَّمير هنا وفيما يأتي للتَّأليف المفهوم من السِّياق، ولم يرجعه للسُّلَّم مع تقدُّم ذكره صراحةً؛ لأنَّ «السُّلَّم» السَّابق هو الاسم؛ لأنَّ التَّسمية باللَّفظ، والَّذي يُرقى به هو المسمَّى، وليتوافق مرجع الضَّمير في تسميته وفيما بعده.

● وأرجعه في «الكبير» إلى «السُّلَّم»، ويتعيَّن أن يكون رجوعه إليه لا بالمعنى المتقدِّم، بل بمعنى المسمَّى على طريق الاستخدام.

قوله: (الَّذي كالسَّماء) أي: في مطلق العلوّ والشَّرف، أو في اشتمال كلٍّ على ما يُهتدى به.

قوله: (فإن قيل:... إلخ) محصّل السُّؤال: أنَّه يلزم توصيل الشَّيء لنفسه؛ لأنَّ «السُّلَّم» بعض المنطق، وقد جعله موصلاً لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض.

قوله: (السُّلَّم اسم للألفاظ) أي: باعتبار دلالتها على المعاني، وهذا هو التَّحقيق من الاحتمالات السَّبعة المشهورة، ولنا فيها بسطٌ وصلَتْ به إلى الثَّمانية وعشرين احتمالاً تأتي آخر هذه الحاشية[2].

وكان الأنسب بالسُّؤال أن يقول: «قلنا: هذا التَّأليف ألفاظٌ لا عِلمٌ»؛ إلَّا أنَّه عَدَل إلى التَّعبير بـ «السُّلَّم» الَّذي هو اسم لهذا التَّأليف؛ إشارةً إلى أنَّ مسمَّى أسماء الكتب الألفاظ كما هو التَّحقيق.

قوله: (فلا يلزم السُّؤال) أي: لأنَّه مبنيٌّ على أنَّ «السُّلَّم» اسمٌ للمعاني المبيَّنة في هذا النَّظم، **فحاصل هذا الجواب**: إبطال ما بُني عليه السُّؤال.

قوله: (فالمرادُ أنَّ المذكور... إلخ) حاصله: منع ما تضمَّنه السُّؤال من لزوم كون الشَّيء سُلَّماً

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: **(سَلَّمنا... إلخ)** على هذا لا يلائم قوله بعد: «بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي» أتمَّ ملائمة، وأشار بذلك شيخ شيخنا عن شيخه.

(٢) انظر: (ص: ٥٨٢).

(١٣) وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا	لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي	بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

(**وَاللهَ**) منصوبٌ على التَّعظيم؛ أي: لا غيرَه (**أَرْجُو**) أي: أَأْمُلُ أملاً يتعلَّق بمطموعٍ فيه مع الأخذ في أسبابه، وقد يُطلق الأمل على الخوف، ....

حاشية الصبان

لنفسه؛ لأنَّه إنَّما يلزم لو جعلتِ المعاني الَّتي في هذا النَّظم سُلَّماً لجميع علم المنطق وليس كذلك، بل إنَّما جعلت سُلَّماً لِمَا عداها من مسائله، وهذا إنَّما يظهر على أنَّ قوله: «سماء» مستعارٌ للمسائل الصَّعبة على طريق التَّصريحيَّة، بأن شبَّه المسائل الصَّعبة بـ «السَّماء» بجامع عسر التَّناول، والقرينةُ الإضافة، لا على ما قدَّمه من أنَّ إضافة «سماء» إلى «علم المنطق» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه؛ إلَّا أن يُراد بـ«علم المنطق»: الصَّعب منه، من إطلاق الكلِّ على البعض.

قوله: (منصوبٌ على التَّعظيم) لم يقل: «على المفعول به» مع أنَّه الواقع؛ لِمَا فيه من الإخلال بالأدب؛ أي: منصوبٌ على وجهٍ قُصد إظهار عظمته.

قوله: (أي: أَأْمُل) بهمزة مفتوحة بعدها ألف منقلبة عن همزة ساكنة، فميم مضمومة.

قوله: (مع الأخذ في أسبابه) أشار به إلى أنَّ الأصل لا يكون رجاء إلَّا مع الأخذ في الأسباب، وإلَّا فهو طمعٌ، فكلُّ رجاءٍ طمعٌ وأملٌ ولا عكس، وقد يخصُّ الطَّمع بما لم يكن معه أخذٌ في الأسباب، فيكون مبايناً للرَّجاء، وبمعنى الرَّجاء: «الرَّجْو» كـ: الضَّرْب، و«الرَّجَاوة» كـ: السَّعَادة، فالثَّلاثة مصادر.

وأمَّا «الرَّجَا» بالقصر فهو النَّاحية، وهما «رَجَوَان»، والجمعُ: «أَرْجَاء»، وأمَّا «الإرجاء» - بالكسر - فمصدر أرجأت الأمر، وقد تقلب الهمزة بعد الجيم ياء؛ أي: أخرت. كذا في «المختار»[1].

قوله: (وقد يُطلق) أي: حقيقةً، كما هو المتبادر من كتب اللُّغة.

وقوله: (الأمل) أقول: صوابه[2]: «الرَّجاء»؛ إذ هو الواقع في الآية، والمطلق على المعنيين، وفي بعض النُّسخ إسقاط لفظ «الأمل»، فيكون في «يطلق» ضمير مستتر يعود على «الرَّجاء» المفهوم من «أرجو» فيكون صواباً.

---

(١) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ١٠٠) بتصرف وزيادة من المحشي.

(٢) **قوله: (أقول: صوابه)** قال شيخ شيخنا: كلام الشَّارح على تقدير مضاف؛ أي: دالّ الأصل المتقدِّم المخصوص، ودالّه هو لفظ الرَّجاء. اهـ.

ومنه: ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦].

(أَنْ يَكُونَ) هذا التَّأليف **(خَالِصًا)** منَ المكدِّرات، كـ: حُبِّ الظُّهور، والشُّهرة، والمَحْمَدة.

(لِوَجْهِهِ) أي: ذاته، **(الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا)** «القالِص» في الأصل ....

حاشية الصبان

قوله: (ومنه: ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾) ومنه أيضاً: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] أي: لا تخافون عظمة الله. قاله في «المختار»(١).

قوله: (خَالِصًا) اعلم أنَّ مراتب العبادة الخالية من الحرمة ثلاثة:

- **الأولى**: أن تعبد الله طلباً للثَّواب وهرباً من العقاب، وهذه أدناها.

- **الثَّانية**: أن تعبده لتشرف بعبادته والنِّسبة إليه، وهي أعلى من الَّتي قبلها.

- **الثَّالثة**: أن تعبده لكونه إلهك وأنت عبده، وهذه أعلاها؛ كذا ذكره المناوي(٢).

● **إذا علمت ذلك** فقول المصنِّف: «خالصاً»:

- **يحتمل**: خالصاً عن المكدرات كـ: حبِّ الظُّهور والشُّهرة كما قال الشَّارح، فيصدق بأيٍّ واحدةٍ من الثَّلاث، وأقربُها إليه أولاها.

- **ويحتمل**: خالصاً عن موانع الكمال الأعلى، فيكون من المرتبة الأخيرة؛ أفاده شيخنا العَدوي(٣).

قوله: (والشُّهرة) هي أبلغ من الظُّهور. **وقوله: (والمَحْمَدة)** بفتح الميم الثَّانية وكسرها [ص/٣٠] ضدُّ: «المذمَّة» بفتح الذَّال وكسرها.

قوله: (أي: ذاته) جرى على مذهب الخلف، وعليه فالإضافة للبيان، أمَّا إذا جرينا على مذهب السَّلف من إثبات وجه له تعالى منزَّهٍ عن سمات الحوادث، فالإضافة على معنى «اللَّام».

قوله: (القالص... إلخ) وأمَّا «القَلُوصُ» من النُّوق فهي الشَّابَّة، وهي بمنزلة الجارية من النِّساء، وجمعُها: «قُلُصٌ» ـ بضمَّتين ـ و«قَلَائِصُ» مثل: قَدُومٍ وقُدُمٍ وقَدَائم، وجمعُ القُلُص: «قِلَاصٌ»؛ قاله في «المختار»(٤).

---

(١) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ١٠٠).

(٢) انظر: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي (١/ ٥٥٢).

(٣) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٤٣).

(٤) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ٢٢٩).

يُطلق على: «إحدى شفتي البعير النَّاقصة عن أختها»، ثمَّ تُجوِّز فيه فأُطلق على: «النَّاقص» مجازاً مُرسلاً من باب إطلاق اسم المقيَّد على المُطلق.

● ثمَّ يَحتمِل أن يكون مُراده بـ«عدم النَّقص»: الكمالَ الحِسِّيَّ، بأن لا يَعُوقَه عن إكماله عائقٌ، وأن يكون مُراده أن لا يكون مطروحاً في زَوايا الإهمال والخُمُول، لا يُنْتَفع به؛ لأنَّ هذا أيضاً نقصٌ، فيكون ....

حاشية الصبان

قوله: **(يُطلق على: إحدى... إلخ)** أي: كما يطلق بمعنى المرتفع؛ يقال: «قَلَص الشَّيء»؛ أيِ: ارتفع، وبمعنى المنضمِّ يقال: «قَلَص الثَّوبُ بعد الغسل»؛ أيِ: انضمَّ، وبابُهما: «جلس»؛ قاله في «المختار»(١).

قوله: **(شفتي البعير)** أي: أو نحوه، كما تفيده عبارة «المختار»(٢).

قوله: **(فأُطلق على النَّاقص... إلخ)** ظاهرُ تقريرِه: أنَّ المجاز بمرتبة، وهو الأقرب، فإن أُريد من «القالص» النَّاقص مطلقاً، ثمَّ انتقل منه إلى «القالص» بسبب حبِّ الظُّهور والشُّهرة والمحمَدة فهو بمرتبتين، ويصحُّ كون المجاز من باب الاستعارة بأن تعتبر المشابهة بين القالص والنَّاقص.

قوله: **(ثمَّ يَحتمل... إلخ)** ذكر احتمالين؛ قيل: وبقي ثالث، وهو أن يراد بكونه ليس قالصاً أن لا يقصد به حبَّ الظُّهور والمحمَدة، وهو القريب لقول المصنِّف: «خالصاً لوجهه الكريم».

وأقول: لا يخفى أنَّه على هذا يكون قوله: «ليس قالصاً» تأكيداً لقوله: «خالصاً لوجهه الكريم»، والتَّأسيس خيرٌ من التَّأكيد، فلهذا تركه الشَّارح.

قوله: **(بأنْ لا يَعُوقَه)** من «العوق» وهو الحبس والصَّرف عن الشَّيء، وبابه: «قال»؛ كما في «المختار»(٣).

قوله: **(في زوايا الإهمال)** أي: أركانه؛ شبَّه الإهمال بدارٍ خربة على طريق المكنيَّة، وأثبت(٤) الزَّوايا تخييلاً.

● **والخمولُ**: عدم الظُّهور، وعطفُه على «الإهمال» من عطف اللَّازم.

---

(١) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ٢٢٩).

(٢) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ٢٢٩).

(٣) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ٢٢١).

(٤) قوله: **(وأثبت... إلخ)** فيه: أنَّها لا تخييل فيها إلى القيد.

قوله: (**وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي، بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي**) بياناً وإيضاحاً له.

• وقد ذكر لنا شيخُنا عن شيخه: أنَّ المؤلِّف كان مُجاب الدَّعوة، وأنَّه دعا لمَنْ يقرأ هذا التَّأليف بالنَّفع، وقد أجاب الله دُعاءه، فكلُّ مَنْ قرأه بنيَّةٍ خالصةٍ لله تعالى انتَفع به، كما هو مشاهَدٌ.

❊ ❊ ❊

حاشية الصبان

قوله: (نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي) أيِ: الآخذ في صغار العلم؛ أي: نافعاً له بطريق الأصالة في وضعه، فلا ينافي نفعه لغيره من المتوسِّط والمنتهي؛ إمَّا بمراجعةٍ أو مطالعةٍ؛ ذكره شيخنا العَدوي[١].

ولام «للمبتدي» زائدةٌ لتقوية العامل الَّذي هو «نافعاً» لضعفه بالفرعيَّة، ولمَّا لم تكن زيادتها محضة جوَّزوا تعلُّقها، كما هو مصرَّحٌ به في محلِّه، وبهذا يعرف ما في كلام بعضٍ هنا.

قوله: (بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي) ذِكْرُه بعد قوله: «وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي» تخصيصٌ بعد تعميم، أو من ذكر اللَّازم بعد الملزوم.

قوله: (بياناً وإيضاحاً له) أي: لقوله: «ليس قالصاً».

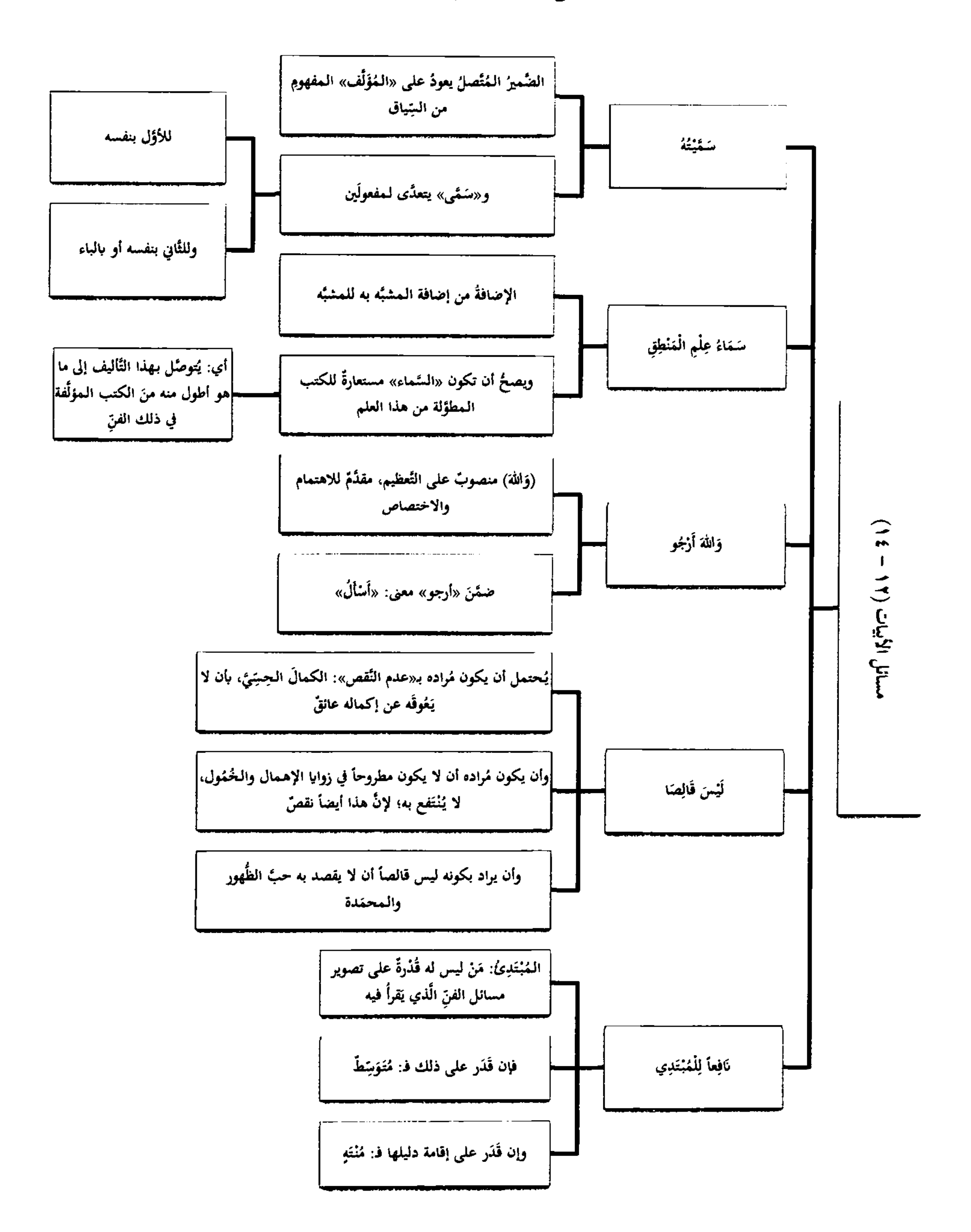
قوله: (عن شيخه) هو العلامة اليوسي محشي «شرح الكبرى» و«شرح مختصر السَّنوسيّ».

قوله: (كان مُجاب الدَّعوة) هو جديرٌ بذلك، فإنَّه كان من الصُّوفيَّة، ورأيتُ له تأليفاً في التَّصوُّف.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٤٣).

«مسائل الأبيات (١٢ - ١٤)»



فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ

(فَصْلٌ فِي) بيان (جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ) ليكون الطَّالب على بصيرةٍ.

● اعلَم أنَّ المنطق على قسمين:

- القسم الأوَّل: ما ليس مَخلوطاً ....

حاشية الصبان

[فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ]

[قوله:] (فَصْلٌ فِي بيان جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ) أي: «في» مبيِّنة؛ من ظرفيَّة[1] الخاصِّ في العامِّ، ويحتمل غير ذلك.

ثمَّ يصحُّ أن يكون من باب التَّرجمة لشيءٍ، والزِّيادة عليه؛ لأنَّه بيَّن في هذا الفصل[2]: القول بأنَّه يحرم، والقول بأنَّه ينبغي، وإلى هذا يُشير قول الشَّارح في «كبيره»: «في بيان جواز الاشتغال به وحرمته وندبه». اهـ[3] **وأن يكون المعنى**: في بيان الاختلاف في جواز الاشتغال، فتكون التَّرجمة مطابقةً للمترجَم؛ لأنَّ بيان الاختلاف في جوازه يتضمَّن بيان الأقوال الثَّلاثة.

قوله: (ليكون... إلخ) عِلَّةٌ للمضاف الَّذي قدَّره الشَّارح، وهو: «بيان».

قوله: (على بصيرة) أي: شارعاً على بصيرةٍ[4]، **والبصيرة**: «قوَّة إدراك النَّفس»، ويُقال: هي عين القلب، والمراد بها هنا: معرفة حال المشروع فيه.

قوله: (على قسمين) أي: كائنٌ على قِسمين؛ من كينونة الكلِّيِّ على صنفيه، ولو أسقط لفظ «على» لكان أحسن.

---

(١) **قوله: (من ظرفيَّة... إلخ)** مبنيٌّ على جعل مسمَّى الفصل والمبيِّن من وادٍ واحدٍ، ككونها من قبيل الألفاظ الذِّهنيَّة. وقوله: **(ويحتمل غير ذلك)** أي: مع تقدير «بيان» بمعنى: مبيِّن، فيكون ناظراً لقوله: «من ظرفيَّة... إلخ»، وأحسن من ذلك أن يكون مطلقاً، فيكون ناظراً لذلك ولتقدير الشَّارح «بيان» ولتأويله، فيكون مشيراً إلى جواز كون الظَّرفيَّة من ظرفيَّة الدَّالِّ في المدلول، أوِ الشَّيء في ثمرته، ولا يخفى عليك أنَّه لا يُقال: جميع الأوجه فيه تسمُّح، على أنَّه ترجم لشيءٍ وزاد عليه؛ لأنَّ ذلك توهُّمٌ منشؤه ظنُّ أنَّ الزِّيادة داخلة في مسمَّى الفصل، فتنبَّه.

(٢) **قوله: (لأنَّه بيَّن في هذا الفصل... إلخ)** فيه: أنَّه على هذا ليس من التَّرجمة لشيءٍ والزِّيادة عليه، بل من التَّرجمة لجميع ما ذكره، غايةُ الأمر أنَّ في كلامه حذف «الواو» مع ما عطفت؛ إلَّا أن يقال: مراده «لأنَّه بيَّن مع هذا الفصل... إلخ»، وأنَّ هذا الاحتمال غير ما ذكره الشَّارح في «كبيره»، إلَّا أنَّه مشارٌ إليه به، فتدبَّر.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥).

(٤) **قوله: (على بصيرة)** أي: مع بصيرة.

بعلم الفلاسفة؛ كالمذكور في هذا «السُّلَّم»، و«مُخْتَصَر» الإمام السَّنُوسيِّ ....

حاشية الصبان

قوله: (**بعلم الفلاسفة**) الإضافة للجنس، فتصدق بـ: الحكمة، والهيئة، وغيرهما من علومهم.

• والفلاسفة جمع: «فَلْسَفِيٍّ» نسبةً إلى الفلسفة؛ مأخوذةً من «فيلا سوفا» وهو: الحكيم.

وقد عرَّفوا **الفلسفة**: «بأنَّها علمٌ يُبحث فيه عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر، بقدر الطَّاقة البشريَّة»؛ وأقسامها ثلاثةٌ؛ لأنَّ الموجود:

- إن كان مستغنياً عنِ المادَّة[1] في الوجودين الخارجيِّ والذِّهنيِّ، فالعلم الباحث عن أحواله يُسمَّى: «الإلهيَّ»، و: «الفلسفةَ الأُوْلى».

- وإلَّا فإنِ احتاج إلى المادَّة في الوجودين، فالعلمُ الباحث عن أحواله يسمَّى: «الطَّبيعيَّ».

- وإنِ احتاج إلى المادَّة في الوجود الخارجيِّ دون الذِّهنيِّ، فالعلم الباحث عن أحواله يسمَّى: «الرِّياضيَّ».

١ - **فالعلمُ الإلهيُّ** كـ: البحث عن أحوال الواجب تعالى، والعقول، والنُّفوس، وسائر الجواهر المجرَّدة، والأعراض[2].

٢ - **والطَّبيعيُّ** كـ: البحث عن أحوال الأفلاك، والعناصر[3]، والحيوانات، والنَّباتات، والمعادن.

٣ - **والرِّياضيُّ** كـ: مباحث الهندسة[4] والموسيقى؛ كذا في حواشي «شرح العقائد»[5].

---

(١) **قوله: (مستغنياً عنِ المادة)** بأن كان غير مادَّةٍ وغير محتاجٍ إلى المادَّة. اهـ شيخ شيخنا.

(٢) **قوله: (والأعراض)** وعدم احتياجها إلى المادَّة في الوجودين ظاهرٌ؛ لأنَّ العرضَ ما قام بغيره ولو جوهراً مجرَّداً كـ: العلم، وسائر الأعراض النَّفسيَّة؛ أفاده شيخ شيخنا.

(٣) **قوله: (كالبحث عن أحوال الأفلاك والعناصر)** يقتضي أنَّ الأفلاك والعناصر محتاجةٌ إلى المادَّة، وهو كذلك فإنَّه لا تحقُّق لمفهوم الفلك أوِ العنصر إلَّا باعتبار مادَّة بسيطة، والمادَّة في كلامه أعمُّ من البسيطة والمركَّبة كذا ظهر لي، فحرِّر.
ثمَّ قرَّر شيخ شيخنا ما يوافقه، وأفاد أنَّ بساطة ذلك بمعنى عدم التَّركُّب من أجسام مختلفة الطَّبائع مع كون كلِّ جزء له اسمٌ خاصٌّ وحدٌّ خاصٌّ، وأنَّ ذلك أحد معان البساطة عندهم، ومنها كون كلّ الشَّيء مساوياً لجزئه المقدَّر؛ أي: رسماً وحدًّا كالماء، قال: وخرج بقولنا: «لجزئه المقدَّر»؛ أي: جزؤه غير المقدَّر؛ أي: فإنَّ الماء مركَّبٌ من الهَيُولى والصُّورة، وهما مختلفان.

(٤) **قوله: (كمباحث الهندسة)** فإنَّها متعلِّقةٌ بنحو الخط المستوي، وذلك محتاجٌ في الوجود الخارجي إلى المادَّة، **وقوله: (والموسيقى)** فإنَّ مباحثه متعلِّقةٌ بالألفاظ المخصوصة، وهي لذلك.

(٥) انظر: «المجموعة السَّنية على شرح العقائد النَّسفية» (ص: ٨٢) مع زيادة، والنَّصُّ المنقول للكستلي.

والعلَّامة ابن عَرَفَة، ورسالة أثير الدِّين الأَبْهَرِيِّ[١] المُسمَّاة: «إِيسَاغُوجِي»، وتأليف الكَاتِبِيِّ[٢]، والخُونَجِيِّ[٣]، ....

حاشية الصبان

قوله: (والعلَّامة ابن عَرَفة) عطفٌ على «هَذَا السُّلَّم» بتقدير مضافٍ حُذِف لدلالة ما قبله عليه؛ أي: و«مختصر» العلَّامة ابن عَرَفة، لا على الإمام السَّنُوسيِّ؛ لاقتضائه تشارك الشَّيخين في مختصرٍ واحدٍ.

قوله: (ورسالة أثير الدِّين الأَبْهَرِيِّ) «أثير» فَعِيلٌ بمعنى: مُفْعَل ـ بفتح العين ـ؛ أي: المُؤثَر؛ أي: المختار من أهل الدِّين. و«الأَبْهَرِيِّ» ـ بفتح الهمزة والموحدة وسكون الهاء ـ نسبةً إلى أبهرا وهي قبيلة، وغَلَط مَنْ جَعله بسكون الموحدة وفتح الهاء؛ كذا قاله ملا تالج، وتبعه الشِّهاب القَلْيُوبِي[٤] في «حاشية إيساغوجي»[٥].

● أقول: لم أجد في «القاموس»، ولا في غيره: «أبهرا» بالضَّبط الأوَّل لا اسماً لبلدٍ، ولا قبيلةٍ، ولا غيرهما، حتَّى يُنسب إليه، والَّذي وجدته «أبهر» بالضَّبط الثَّاني اسماً لبلدين من بلاد العجم، ولجبلٍ بالحجاز، و«بهراء» قبيلةٌ من قضاعة، ونسبوا [ص/ ٣١] إليها على غير قياس فقالوا: «بَهْرَانِي» كـ: «زَنْجَانِي»، وعلى القياس فقالوا: «بَهْرَاوِي»، فانظر هذا مع ما قاله ملا تالج ومَن تبعه، ولا بُعد في أنَّهم غالطون، وأنَّ الحقَّ مع مَنْ غلَّطوه في الضَّبط الثَّاني، فحرِّر.

قوله: (وتأليف الكَاتِبِيِّ) يعني: متن «الشَّمسيَّة».

قوله: (والخُونَجِيِّ) أي: وتأليف الخونجيِّ، وتأليف سعد الدِّين، وتأليف غيرهم؛ على ما مرَّ آنفاً.

ولك أن تقول: «تأليف» مفردٌ مضافٌ، فيعمَّ، ويُجعل الكلام على التَّوزيع؛ كما يقال ذلك لو قيل: وتأليفات الكاتبيِّ والخونجيِّ... إلخ، فافهم.

---

(١) المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي، أثير الدين (... - ٦٦٣هـ)، منطقي، له اشتغال بالحكمة والطبيعيات والفلك، له: «هداية الحكمة»، و«إيساغوجي». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٧٨).

(٢) علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني، نجم الدين، ويقال له: دبيران (٦٠٠هـ - ٦٧٥هـ)، حكيم، منطقي، له: «الشمسية»، و«حكمة العين». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣١٥).

(٣) محمَّد بن ناماور الخونجي، أبو عبد الله، أفضل الدين (٥٩٠هـ - ٦٤٦هـ)، عالم بالحكمة والمنطق، له: «الجمل» و«الموجز» في المنطق. انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٢٢).

(٤) لعله: أحمد بن أحمد بن سلامة، أبو العباس، شهاب الدين القليوبي (... - ١٠٦٩هـ)، فقيه متأدب، من أهل قليوب له: «تحفة الراغب»، و«تذكرة القليوبي». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٩٢).

(٥) انظر: «حاشية التَّالجي على شرح الكاتي على إيساغوجي» مخطوط (لوحة: ٩).

وسَعْدِ الدِّين، وغيرهم من المتأخِّرين، فهذا ليس في جواز الاشتغال به خلافٌ، ولا يَصدُّ عنه إلَّا مَن لا مَعقول له، بل هو فرض كفايةٍ؛ لأنَّ حُصول القوَّة على ردِّ الشُّكوك في علم

حاشية الصبان

قوله: **(وسعد الدِّين)** أيِ: التَّفْتَازَانِي صاحب متن «التَّهذيب».

قوله: **(فهذا)** «الفاء» مُفصِحةٌ عن شرطٍ مقدَّرٍ؛ أي: إذا أردت معرفة حال هذا القسم فهذا... إلخ.

قوله: **(مَنْ لا معقول له)** أي: مَنْ لا مفهوم له، أوِ اسم المفعول بمعنى المصدر؛ بناءً على تجويز سِيبَوَيْهِ ذلك؛ أي: مَنْ لا عقل ـ أي: فهم ـ له.

قوله: **(بل هو فرض كفاية)** أي: على أهل كلِّ إقليمٍ، إذا قام به واحدٌ منهم سقط الحرَج عنِ الباقين، وعلَّل كونه فرض كفاية بقوله: **(لأنَّ حُصول القوَّة... إلخ)** وقوله: «الَّذي هو» صفةٌ لـ «ردِّ الشُّكوك» فالضَّمير يرجع إليه، أو صفةٌ لـ «حُصول» فالضَّمير يرجع إليه بمعنى: التَّحصيل؛ لأنَّه الَّذي في وسع المكلَّف، لا الحصول، ففيه استخدامٌ إن لم يرد بالحصول من أوَّل وهلةٍ.

● وفي كلامه إشارةٌ إلى قياسٍ منَ الشَّكل الأوَّل نظمه هكذا: «عِلمُ المنطق يتوقَّف عليه فرضُ الكفاية، وكلُّ ما يتوقَّف عليه فرضُ الكفاية فهو فرض كفايةٍ» ينتج: «علم المنطق فرض كفايةٍ»، وهو المدَّعى.

أقول[1]: بانَ لك بإيرادنا القياس على هذا الوجه أنَّه كان المناسب للمدَّعى أن يقولَ الشَّارح في الكُبرى: «وما يتوقَّف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفايةٍ» بدل قوله: «وما يتوقَّف عليه الواجب فهو واجبٌ»؛ إذِ الواجب أعمُّ من فرض الكفاية الَّذي هو المدَّعى.

● هذا، ومحلُّ كونه[2] فرض كفايةٍ إذا لم يُستغن عنه بجودة الذِّهن وصحَّة الطَّبع؛ إذ بذلك أيضاً تحصل القوَّة على ردِّ الشُّكوك الَّذي هو فرض كفايةٍ، ولذلك لم يحتج إليه الصَّحابة، والتَّابعون، والأئمَّة المجتهدون، وأصحابهم؛ وأمَّا قول الشَّارح: «أنَّ حصول ذلك يتوقَّف على حصول القوَّة في هذا العلم» فإنَّما هو عند عدم جودة الذِّهن وصحَّة الطَّبع، وممَّن صرَّح بالاستغناء عنه بما ذكر الشَّيخ السَّنُوسيّ في «شرح مختصره»[3]، والشَّيخ ابن يعقوب[4]، وغيرهما.

---

(١) قوله: **(أقول... إلخ)** قد يقال: لمَّا كانت جهة الخصوص غير معوَّلٍ عليها في المقام ـ كما لا يخفى ـ لم يبال بها، فتدبَّر.

(٢) قوله: **(ومحلُّ كونه... إلخ)** بذلك يندفع ما يقال: كلامه يقتضي إثم القرون الماضية ممَّن لم يشتغل به أصلاً.

(٣) انظر: «حاشية الباجوري على شرح مختصر المنطق للسنوسي» (ص: ٢٠).

(٤) انظر: «مجموع شروح السُّلَّم» (ص: ٧٩).

الكلام ـ الَّذي هو فرض كفايةٍ ـ يتوقَّف على حُصول القوَّة في هذا العلم[١]، وما يَتوقَّف عليه الواجب فهو واجبٌ، لكنَّ المصنِّف لَمَّا أراد أن يَذكر أنَّه جائزٌ، جرَّه ذلك إلى ذِكر الخلاف، فيُحمل على ما هو مخلوطٌ بالفلسفة.

- **القسم الثَّاني**: ما هو مخلوطٌ بعلم الفلاسفة وكفريَّاتهم، وهذا الَّذي وَقَع فيه الخلاف، والخلافُ الواقع فيه على ثلاثة أقوالٍ كما قال المصنِّف:

(١٥) وَالـخُـلْـفُ فِـي جَـوَازِ الاشْـتِـغَـالِ ... بِـــهِ عَـــلَـــى ثَـــلَاثَـــةٍ أَقْـــوَالِ

(وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ) بالتَّنوين **(أَقْوَالِ)** بدلٌ منه أو عطف بيانٍ.

حاشية الصبان

قوله: (لكنَّ المصنِّف... إلخ) أقول: هذا استدراكٌ على قوله: «فهذا ليس في جواز الاشتغال به خلافٌ»، دَفَعَ به الشَّارح إيراداً على المصنِّف نشأ من قوله: «فهذا... إلخ»؛ **حاصله**: إذا لم يكن في القسم الأوَّل الَّذي منه ما في هذا النَّظم خلافٌ، فكيف ذكر المصنِّف الخلاف، فهذا الاستدراك ليس حقيقيًّا؛ لأنَّه لم يثبت به ما يتوهَّم ممَّا قبله انتفاؤه، ولا نفى به ما يتوهَّم ممَّا قبله ثبوته، بل هو مجازيٌّ لعلاقة المشابهة، والجامع وجود الدَّفع في كلٍّ.

وحاصل دفع الإيراد: أنَّ المصنِّف قصد بيان جواز الاشتغال بالمنطق الَّذي منه نظمه، فجرَّه ذلك القصد إلى ذكر حال المنطق المخلوط، فترجم له وبيَّن الخلاف فيه، فالضَّمير في قول المصنِّف: «في جواز الاشتغال به» يرجع إلى المنطق؛ بمعنى: القسم المخلوط، واسم الإشارة في قول الشَّارح: «جرَّه ذلك» إلى الإرادة وذكر إشارتها لتأوُّلها بالقصد، لا إلى «ذكر»؛ لأنَّه لم يذكر بالفعل جواز الاشتغال لغير المخلوط.

ويَرِد على هذا الدَّفع: أنَّه يلزم عليه ترك ما قصده مع أنَّه أهمُّ.

إلَّا أن يُقال: ذكره ضمناً؛ لأنَّه بيَّن أنَّ الأصحَّ جواز المنطق المخلوط لكامل القريحة الممارس للكتاب والسُّنَّة، وعدم جوازه لغيره؛ لعدم الأمن عليه من شُبَه الفلاسفة، وهذا يتضمَّن جواز غير المخلوط مطلقاً؛ لفقد المحذور المذكور، فاحرص على هذه الدَّقائق.

قوله: (وَالخُلْفُ) اسم مصدر بمعنى: الاختلاف.

قوله: (بالتَّنوين) قال في «الكبير»: ولا يجوز ترك التَّنوين؛ على أن يدخل [في البيت] الشَّكْل؛

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (يتوقَّف على حُصول القوَّة في هذا العلم)** أي: فهو متوقِّفٌ على هذا العلم كما هو ظاهرٌ، فظهر لك ملاءَمة قول المحشي في القياس: «علم المنطق يتوقَّف... إلخ» لكلام الشَّارح، فافهم.

(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِيْ حَرَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

● **القولُ الأوَّل**: ما أشار إليه بقوله: (فَـ) ـالإمام (**ابْنُ الصَّلَاحِ**، وَ) الإمام أبو زكريا يحيى (**النَّوَاوِي**) نِسبةً إلى «نَوى» ـ على غير قياسٍ ـ: قريةٌ من قرى الشَّام، ....

حاشية الصبان

لأنَّ الشَّكْل إنَّما يكون في «مستفع لن» ذي الوتد المفروق، و«مستفعلن» في الرَّجز وتده ليس بمفروقٍ، بل هو مجموعٌ، فلا يدخل الشَّكْلُ الرَّجزَ. اهـ[١]

والشَّكْلُ: «اجتماع الخَبْن والكَفِّ». **والخَبْنُ**: «سقوط الثَّاني السَّاكن». **والكَفُّ**: «سقوط السَّابع السَّاكن».

قوله: (فالإمام ابن الصلاح) هو كما في «شرح النّخبة»: الحافظ الفقيه تقي الدِّين أبو عمرو عثمان بن الصَّلاح عبد الرَّحمن نزيل دمشق. اهـ[٢]

وقال الشَّارح في «كبيره»: الكرديُّ؛ كان إماماً في الفقه والحديث، عارفاً بالتَّعبير والأصول والنَّحو، ورعاً زاهداً، وكان والده الصَّلاح شيخ بلاده، تفقَّه ابنه عليه في حياته، ثمَّ رحل سنة تسع وسبعين وخمس مئة، وتوفي صبح يوم الأربعاء الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وست مئة[٣].

قوله: (يحيى النَّوَاوِي) قال في «الكبير»: محي الدِّين صاحب التَّصانيف المشهورة المباركة النَّافعة، ولد في العشر الأوَّل منَ المحرَّم سنة إحدى وثلاثين وست مئة بنوى منَ الشَّام من عمل دمشق، وتوفي ليلة الأربعاء رابع عشر رجب سنة ست وسبعين وست مئة، ودفن ببلده[٤].

قوله: (على غير قياسٍ) لأنَّ القياس في المقصور الَّذي ألفه ثالثة، والمنقوص الَّذي ياؤه ثالثة: القلب واواً؛ فيقال في النِّسبة إلى «فتى، ونوى، وشج، وعم»: «فتوي، ونووي، وشجوي، وعموي».

- وإن كانت الألف أوِ الياء رابعةً: جاز الحذف والقلب، فيقال: «حبلى، وحبلوي»، و«قاضي، وقاضوي»، وفي الأرجح منهما تفصيلٌ في محلِّه، وربَّما أتى بألفٍ قبل الواو في المقصور فيقال: «حبلاوي».

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥).
(٢) انظر: «نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر» لابن حجر العسقلاني (ص: ٣٤).
(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥).
(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥).

وقد ذكر هنا سيِّدي سَعِيد[١] كلاماً ناقَشناه فيه في «الشَّرح الكبير»[٢].

(حَرَّمَا) الاشتغالَ به، ووافقهما على ذلك كثيرٌ من العلماء.

ووجه تحريم هؤلاء إيَّاه: أنَّه . . . .

حاشية الصبان

- وإن كانت الألف أوِ الياء خامسة [ص/ ٣٢] فصاعداً: حذفت فيقال: «مصطفيٌّ، ومستدعيٌّ».

قوله: (وقد ذكر هنا. . . إلخ) أي: **حيث قال**: «إنَّ نوى قريةٌ من قُرى مصر»، **فناقشه الشَّارح**: بأنَّه سَبْق قلمٍ.

- **وحيث قال**: إنَّ زيادة الألف في «نواوي»: إمَّا لضرورة الوزن، أوِ للإشباع؛ كما قيل: «السَّخاوي» في النِّسبة إلى «سخا»، وقد قيل به في قوله تعالى: ﴿وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٦] أنَّه افتعل من السُّكون وأُشبعت الفتحة ألفاً؛ وكما في قوله[٣]: [من الرجز]

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ العَقْرَابِ   [الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ]. [اهـ][٤]

فناقشه الشَّارح نقلاً عن شيخه: بأنَّ هذا ليس من ضرورات الشِّعر، وبأنَّ الإشباع سماعيٌّ لا قياسيٌّ، وإلَّا لأشبعت كلُّ حركةٍ، وتوقَّف شيخنا العَدوي في قوله: «إنَّ هذا ليس من ضرورات الشِّعر»، فقال: انظر ما وجهه، بلِ الظَّاهر أنَّه من ضرورات الشِّعر. اهـ[٥]

وأقول: معنى قوله المذكور: أنَّ زيادة الألف إشباعاً[٦] ليست منَ الأمور الَّتي يجوز للشَّاعر باطِّرادٍ ارتكابها عند الضَّرورة؛ كـ: صرف ما لا ينصرف، ومنع صرف ما ينصرف، ومدِّ المقصور، وقصر الممدود؛ وإن وقعت في بعض أشعار العرب للضَّرورة شذوذاً، فهي منَ الضَّروريات السَّماعيَّة، لا القياسيَّة.

قوله: (ووافقهما على ذلك كثيرٌ من العلماء) بل حكاه السُّيُوطيُّ عن جمهور العلماء منَ الفقهاء والمحدِّثين؛ نقله شيخنا العَدوي[٧].

قوله: (ووجه تحريم هؤلاء إيَّاه أنَّه. . . إلخ) أي: وأمَّا توجيهه بأنَّه يَشتغل به اليهود والنَّصارى

---

(١) سعيد بن إبراهيم قدورة، أبو عثمان (. . . - ١٠٦٦هـ)، عالم بالمنطق من المالكية، كان مفتي الجزائر، له: «شرح السلم» و«شرح صغرى السنوسي». انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٩١).

(٢) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ١٥).

(٣) بلا نسبة في «مغني اللبيب» (٢/ ٣٥).

(٤) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٧٣).

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥).

(٦) **قوله: (إشباعاً)** المناسب حذفه، نبَّهني عليه بعض الإخوان.

(٧) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٤٤).

حيث كان مخلوطاً بكفريَّات الفلاسفة، يُخشى على الشَّخص إذا خاض فيه أن تتمكَّن من قلبه بعض العقائد الزَّائغة، كما وَقَع ذلك لِلمُعْتَزِلَةِ.

● **القولُ الثَّاني**: للجمهور، وإليه أشار بقوله: (**وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا**) منهم الإمام حُجَّة الإسلام الغَزَالِيُّ، حتَّى قال: «مَنْ لا معرفة له بالمنطق لا يُوثق بعلمه»، وسمَّاه:

حاشية الصبان

فليس بشيءٍ؛ إذ يلزمُ هذا القائل تحريم النَّحو والطِّبِّ، بل والأكل والشُّرب، وغيرها؛ لاشتغال اليهود والنَّصارى بها؛ كذا في «كبيره»[١].

قوله: (**حيث كان**) الظَّرف متعلِّقٌ بخبر «أنَّ»، وهو قوله: «يُخشى... إلخ»، والحيثيَّة للتَّعليل، أوِ التَّقييد.

قوله: (**بكفريات الفلاسفة**) الأَوْلى أن يُراد بـ«كفرياتهم»: ما يشمل ضلالاتهم الغير المكفِّرة؛ على طريق التَّغليب، أو لأنَّها تجرُّ إلى الكفر.

قوله: (**القول الثَّاني للجمهور**) **أقول**: لعلَّ المراد: جمهور غير الفقهاء والمحدِّثين، فلا يُنافي ما مرَّ عنِ السُّيُوطيِّ.

قوله: (**الغَزَالِيُّ**) ضبطه بعضهم: بالتَّخفيف، وبعضهم: بالتَّشديد، وتقدَّمت ترجمته.

قوله: (**لا يُوثق بعلمه**) أي: إدراكه، أيَّ إدراكٍ كان؛ لأنَّه لا يُفرِّق بينَ صحيح العلم وفاسده، والمراد: الوثوق التَّامُّ، وإلَّا كان هذا الكلام مقتضياً لوجوبه لا ندبه، مع أنَّ المنقول عنه النَّدب؛ بدليل قول المصنِّف في «شرحه»[٢]: «واستحبَّه الغَزَالِيُّ». وقول ابن يعقوب بعد نقله عنِ الغَزَالِيِّ الكلام المذكور: «ومع ذلك لم يجعله من فروض الكفاية كالعلوم؛ لعدم توقُّف العلوم عليه، بل يُراد به كمال إدراكها، ولأنَّه قد يُغني عن فائدته كمال العقل، وأمَّا ما يُروى من أنَّه رَجَع إلى تحريمه، فلم يثبت». اهـ[٣]

وأقول[٤]: يُؤخذ من هذا الكلام أنَّ كلام الغَزَالِيِّ فيمَن لم يَستغن عن علم المنطق بذكاء الفِطنة؛ كما مرَّ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٦).

(٢) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٣٧٣).

(٣) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٧٧).

(٤) قوله: (وأقول... إلخ) يجاب عنه: بأنَّه لم يرد تقدير متعلّق، بلِ الإشارة إلى المتعلّق السَّابق.

«مِعْيَار العُلُوم»[١].

- وقوله: «يَنْبَغِي» يَحتمِل أن يكون بمعنى: «يَجِبُ كِفَايَةً» كما تقدَّم، ويَحتمِل أنْ يكون بمعنى: «يُسْتَحَبُّ».

(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ:	جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ
(١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ	لِيَهْتَدِيْ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

● **القولُ الثَّالث**: التَّفصيل، وإليه أشار بقوله: (**وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ**) هي في الأصل: أوَّل ما يُسْتَنْبَط ـ أي: يُسْتَخْرَج ـ من البئر، ثمَّ اسْتُعير لأوَّل مُسْتَنْبَطٍ من العلم، أو لِمَا يُسْتَنْبَط منه مطلقاً؛ ....

حاشية الصبان

قوله: (مِعْيَار العُلُوم) أي: ميزان الإدراكات الَّذي يُعرف به صحيحها من فاسدها.

قوله: (يحتمل أن يكون بمعنى: يَجِبُ كِفَايَةً) ما نقلناه آنفاً عنِ المصنِّف في «شرحه»، وعن ابن يعقوب يُنافي هذا الاحتمال، وفي كلام بعضهم ما يُفيد أنَّها حقيقةٌ في الاستحباب، مجازاً في الوجوب؛ أفاده شيخنا العَدوي[٢].

قوله: (كما تقدَّم) أقول: الَّذي تقدَّم أنَّه يجب كفايةً غير المخلوط، والكلام هنا في المخلوط، فقوله: «كما تقدَّم» ليس في محلِّه، ويمكن حمل قوله: «كما تقدَّم» على أنَّ المعنى: كالقسم الَّذي تقدَّم، وهو غيرُ المخلوط.

قوله: (المَشْهُورَةُ) أي: لكَثْرة قائلها. **وقوله: (الصَّحِيحَهْ)** أي: لقوَّة دليلها.

أقول: الَّذي اختصَّت به هذه القولة مجموع الوصفين، فلا يُنافي شهرة القولين الأولين أيضاً؛ لكَثْرة قائلهما، كما عُلِم ممَّا مرَّ، فافهم.

قوله: (جَوَازُهُ) قال شيخنا العَدوي: أراد به الإذن، فيصدق بالوجوب والنَّدب، ولم يُرد به: استواء الطَّرفين؛ لقوله في عِلَّته: «لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ». اهـ[٣]

قوله: (أوَّل ما يُسْتَنْبَط... إلخ) فهي «فَعِيلَة» بمعنى: **مَفْعُولَة؛** أي: **مُسْتَخْرَجَة.**

قوله: (أو لما يُسْتَنْبَط منه) أي: من العلم. **وقوله: (مطلقاً)** أي: سواءٌ كان أوَّل العلم، أو غير

---

(١) انظر: «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (١/ ٢٠).

(٢) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٤٤).

(٣) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٤٤).

لأنَّه سببُ حياة الرُّوح كما أنَّ الماء سببُ حياة الجسم، ثمَّ اسْتُعير للعقل، ثمَّ صار حقيقةً عرفيَّةً فيه.

(مُمَارِسِ السُّنَّةِ) أي: الحديث، **(وَالكِتَابِ)** أي: القرآن، ....

حاشية الصبان

أوَّله. وقوله: **(لأنَّه)** أي: العلم **(سببُ... إلخ)** أي: فالجامع أنَّ كلًّا سببٌ لمطلق حياةٍ، وهو تعليلٌ لاستعارته لِما يُستنبَط منَ العِلم مطلقاً، ويؤخذ منه: تعليل استعارته لأوَّل ما يُستنبط منَ العِلم.

قوله: (ثمَّ اسْتُعير للعقل) أي: فتكون هذه الاستعارة الثَّانية مبنيَّةً على الاستعارة الأُوْلى، **وطريق ذلك**: أن تجعل المعنى المتجوَّز إليه أوَّلاً بمنزلة المعنى الحقيقيِّ للمعنى المتجوَّز إليه ثانياً، ووجه الشَّبه بين المستعار منه ـ وهو المُستنبط منَ العلم ـ والمستعار له ـ وهو العقل ـ: الانتفاع والاهتداء بكلٍّ.

- وإن شئت جعلت التَّجوُّز الأوَّل منَ المجاز المرسل بمرتبتين على أوَّل احتماليه بأن يُتجوَّز إلى أوَّل مُستنبَطٍ مطلقاً، ثمَّ إلى أوَّل مُستنبَطٍ منَ العِلم؛ وبثلاث مراتبَ على ثانيهما بأن يُتجوَّز إلى أوَّل مُستنبَطٍ مطلقاً، ثمَّ إلى أوَّل مُستنبَطٍ منَ العِلم، ثمَّ إلى المستنبط منَ العِلم مطلقاً؛ والعلاقةُ في جميع هذه التَّجوُّزات دائرةٌ بين الإطلاق والتَّقييد، وجعلت التَّجوُّز الثَّاني أيضاً من المجاز المرسل من إطلاق اسم الشَّيء على آلته، فيكون منَ المجاز المرسل المبنيِّ على مجازٍ مرسل.

- وإن شئت جعلت التَّجوُّز الأوَّل منَ الاستعارة، والثَّاني منَ المجاز المرسل، فيكون منَ المجاز المرسل المبنيِّ على استعارةٍ.

- وإن شئت عكست، فيكون التَّجوُّز الثَّاني [ص/ ٣٣] من الاستعارة المبنيَّة على مجازٍ مرسلٍ؛ هذا ما ظهر لي، فاحفظه.

قوله: (ثمَّ صار حقيقةً عرفيَّةً فيه) لهجر المعنى الأصليِّ الأوَّل والمعنى الأصليِّ الثَّاني، بحيث صار إذا أُطلق لفظ «القريحة» يَنصرفُ إلى العقل، لا إلى أوَّل مُستنبَطٍ منَ الماء، ولا إلى المستنبط منَ العلم، بل إذا أريد أحد هذين كان بطريق المجاز العُرفيِّ، فلا بدَّ من قرينةٍ تدلُّ على إرادة أحدهما.

قوله: (مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ) أي: مُزاولهما ومتداولهما، فعَرَف العقائد الحقَّة منَ العقائد الباطلة.

وليس المراد بـ «ممارستها»: إدراكَ ما يتعلَّق بهما من لُغاتٍ، وأسبابِ نزولٍ، وناسخٍ ومنسوخٍ، وغيرِ ذلك، بحيث صار يَستنبط الأحكام الفقهية منها، فإنَّ ذلك إنَّما يَحتاج إليه المجتهد المطلق؛ أفاده ابن يعقوب[1].

---

(١) انظر: «مجموع السُّلم المرونق» (ص: ٧٩).

فيَجوز له؛ **(لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ)** لكونه قد حصَّن عقيدته، فلا يضرُّه بعد ذلك الاطِّلاع على العقائد الفاسدة وشُبَهها.

- أمَّا إذا كان بليداً، فلا؛ لأنَّه لا يقدر على دفع شُبَههم، فرُبَّما تمكَّنت من قَلبه.

- وكذا إذا كان ذكيًّا غيرَ ممارس السُّنَّة والكتاب، ومن هنا مَنعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة إلَّا للمُتبحِّر.

* * *

حاشية الصبان

قوله: (فيجوز) قدَّره ليعلِّق به قوله: «لِيَهْتَدِي».

وأقول: فيه أنَّه مُستغنًى عنه؛ لأنَّه متعلِّقٌ بقول المصنِّف: **(جَوَازُهُ)** والعذر له بعد العهد بالمتعلِّق.

قوله: (لكونه قد حصَّن... إلخ) أقول: يؤخذ منَ التَّعليل أنَّ المدار على تحصين العقيدة، حتَّى لو حصَّنها كامل القريحة بممارسة غيرِ الكتاب والسُّنَّة؛ ككُتُب الكلام الَّتي لأهل السُّنَّة جاز له المخلوط، وهو قريبٌ.

قوله: (ذكيًّا) منَ الذَّكاء، وهو: «شدَّة العقل وقوَّة إدراكه»، وهذا معنى قول السَّعد في «شرح التلخيص»: «وهي شدَّة قوَّةٍ للنَّفس معِدَّةٌ لاكتساب الآراء». [اهـ][1] بكسر العين[2]؛ إذِ القوَّة في عبارته هي العقل؛ كما مرَّ بسطه.

قوله: (ومن هنا) أي: من أجل ما ذكر هنا منَ الخوف على المطَّلع على عقائد أهل الضَّلال وشبههم مَنعوا... إلخ.

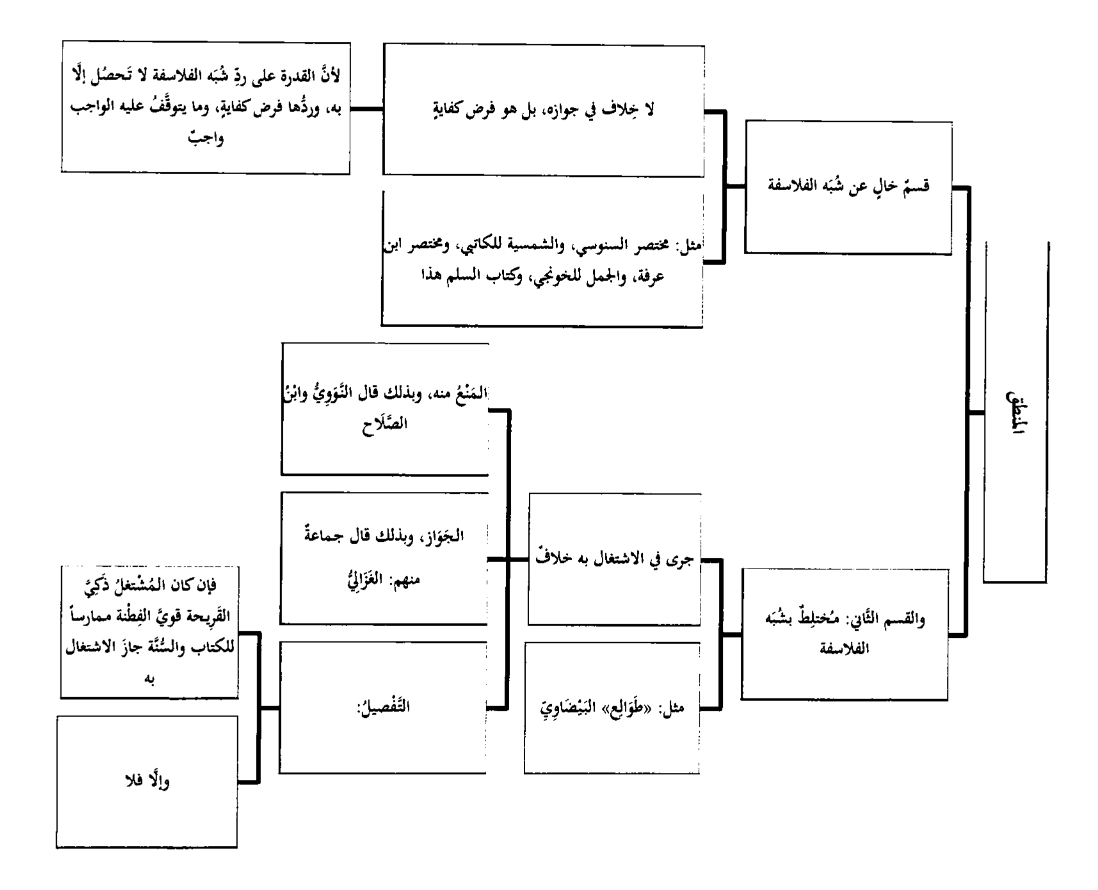
قوله: (بكتب علم الكلام... إلخ) كـ: «الطوالع»، و«المطالع»، و«المواقف»، و«المقاصد»؛ وعُذْر أهل السُّنَّة في إيداعهم ذلك في كتبهم: التَّمكُّن من ردِّها وإبطالها.

* * *

(١) انظر: «مختصر المعاني» (ص: ٢٦٠).

(٢) في «التجريد» (٤/ ٥٨) ومثله في «حاشية الدسوقي على المختصر» (٣/ ٩٩) ما نصه: قوله: «معِدة» بكسر العين على صيغة اسم الفاعل؛ أي: مهيئة النَّفس لاكتساب الآراء، ويصح فتح العين على أنَّه اسم مفعول؛ أي: هيأها الله سبباً لاكتساب النفس الآراء. اهـ

«جواز الاشتغال بعلم المنطق»



أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ

(أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ) المُراد بـ«العلم»: مُطلق الإدراك، لا ما يُراد به في اصطلاح بعض الأصوليِّين وهو إدراكٌ خاصٌّ؛ أي: إدراك النِّسبة التَّصديقيَّة؛ . . . .

حاشية الصبان

أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ

قوله: (أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ) هي أربعةٌ؛ لأنَّ العِلم: إمَّا تصوُّرٌ، أو تصديقٌ؛ وكلٌّ منهما: إمَّا ضَروريٌّ، أو نظريٌّ.

وتعرَّض لتَنويعه، ولم يتعرَّض لحدِّه؛ لِما فيه منَ الخلاف، حتَّى قيل: إنَّه لا يُحدُّ لكونه ضَروريًّا، ولأنَّ تَنويعه[1] يتضمَّن تعريفه؛ لِما سيأتي أنَّ التَّقسيم من قبيل الرَّسم.

قوله: (مطلق الإدراك) ولو غير جازمٍ أو غير مطابقٍ للواقع، فدخل: الظَّنُّ، والجَهل المركَّب، وتصوُّرُ النِّسبة المشكوكة والمتوهَّمة؛ بدليل جعل السَّيِّد وغيره إيَّاهما من قبيل التَّصوُّر.

قوله: (لا ما) أيِ: المعنى، أوِ الإدراك الَّذي يُراد؛ أي: من لفظ العِلم في اصطلاح بعض الأصوليِّين.

● وكان في النُّسخ لفظ «به» بعد «يُراد»، فأمر شيخنا الشَّارح في دَرْسِه بشطبها منَ النُّسخ، ثمَّ قال: ويصحُّ إبقاؤها؛ على أنَّ المرادَ: يُراد إبداله.

وأنا أقول: هذا إنَّما يُحتاج إليه إذا أرجع الضَّمير في «به» إلى «ما»؛ أمَّا إذا أرجع إلى «العلم» فلا.

● ولفظ «بعض» ساقطٌ من بعض النُّسخ، ومنَ «الشرح الكبير».

قوله: (وهو) أي: ما يُراد في اصطلاح بعض الأصوليِّين **(إدراك خاصٌّ)** أي: إدراكُ النِّسبة التَّصديقيَّة.

عبارة شيخنا العَدوي: «العِلم عند الأصوليِّين[2]: الاعتقاد الجازم المطابق للحقِّ عن دليلٍ، وعند المناطقة: الصُّورة الحاصلة في الذِّهن يقيناً، أو ظنًّا، أو جهلاً مركَّباً». اهـ[3]

---

(١) **قوله: (ولأنَّ تنويعه. . . إلخ)** فيه نظرٌ، وأنت ترى أنَّ التَّعليل بعدُ غيرُ مناسبٍ للمعلَّل، ومن المعلوم أنَّ النِّزاع في الحدِّ الحقيقيِّ. اهـ شيخ شيخنا.

(٢) **قوله: (عند الأصوليين)** أي: بعضهم، وإلَّا فبعضهم لا يخصُّه بما عن دليل، ومن هنا تعلم أنَّ المناسب هنا هو النُّسخة الَّتي ليس فيها لفظ «بعض»، فإنَّ الأصوليين جميعاً متَّفقون على أنَّه إدراك النِّسبة التَّصديقيَّة.

(٣) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٤٩).

لأنَّه حينئذٍ لا يقبل التَّقسيم الآتي.

• وتقييد «العلم» بـ«الحدوث»؛ للاحتراز عن علم الله تبارك وتعالى؛ إشعاراً بتنزُّهه سبحانه وتعالى عن أن يتَّصف عِلمُه بالتَّصوُّر أوِ التَّصديق؛ إذ كلٌّ منهما مُفسَّرٌ بـ«الإدراك» الَّذي هو: «وصول النَّفس إلى المعنى»، ولأنَّ التَّصوُّر ....

حاشية الصبان

قوله: (**لأنَّه... إلخ**) تعليلٌ للنَّفي. وقوله: (**حينئذٍ**) أي: حين إذ أُريد العلم باصطلاح ذلك البعض. وقوله: (**لا يقبل التَّقسيم الآتي**) يعني: إلى تصوُّرٍ أو تصديقٍ؛ إذِ الشَّيء لا ينقسم إلى نفسه وغيره[1].

قوله: (**إشعاراً... إلخ**) عِلَّةٌ للعِلَّة الَّتي هي «الاحتراز»، أو عِلَّةٌ للتَّقييد[2] معلَّلاً بـ«الاحتراز»؛ على ما مرَّ.

قوله: (**عن أن يتَّصف علمه... إلخ**) زاد في «كبيره»: وعن أن يتَّصف بكونه ضروريًّا أو نظريًّا. اهـ[3] **لِما في** إطلاق الضَّروريِّ على علمه تعالى من إيهام مقارنته للضَّرورة المستحيلة في حقِّه تعالى، مع عدم ورود السَّماع به، وإن كان معناه صحيحاً في حقِّه تعالى؛ إذ علمه تعالى ليس عن كسبٍ وفِكرٍ، وفي إطلاق النَّظريِّ من اقتضاء الحدوث؛ لأنَّه ما يحصل عن نظرٍ واستدلالٍ، فيكون مسبوقاً بالنَّظر والاستدلال؛ أفاده ابن يعقوب[4].

قوله: (**إلى المعنى**) يُطلق «المعنى» على أربعة معانٍ:

١ - ما يقابل الجوهر، وهو: العَرَض.

٢ - وما يقابل المحسوس، وهو: المعقول.

٣ - وما يقابل اللَّفظ، وهو: ما يُفهم منه.

٤ - ومطلق المدرك، وهو المراد هنا.

قوله: (**ولأنَّ التَّصوُّر... إلخ**) **اعترض**: بأنَّ المفسَّر[5] بـ«حصول» هو مطلق العلم الشَّامل للنَّوعين، لا التَّصوُّر فقط، وبأنَّ الاقتصار على التَّصوُّر يستلزم قصور التَّعليل الثَّاني.

---

(١) قوله: (**إلى نفسه وغيره**) لو قال: «إلى ما يباينه وما هو أعمُّ منه» لكان حسناً، فافهم.

(٢) قوله: (**أو عِلَّةٌ للتَّقييد... إلخ**) أي: فلمَّا اختلف المعلَّل كان العامل كأنَّه مختلف. وقوله: (**على ما مرَّ**) من أنَّه لوِ اكتفى بذلك لَمَا كان لمنعهم معنًى؛ لعدم تصوُّر المتعلِّق في المسألة إلَّا هكذا.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٧).

(٤) انظر: «مجموع السُّلم المرونق» (ص: ٨١).

(٥) قوله: (**بأنَّ المفسَّر... إلخ**) أي: فيلزم أنَّ هذا تعريفٌ بالأعمِّ. وقوله: (**وبأنَّ الاقتصار... إلخ**) لا يخفى أنَّ =

حُصُول الصُّورة، ....

حاشية الصبان

وأقول: مبنى الاعتراض أنَّ المراد بالتَّصوُّر في التَّعليل الثَّاني مقابل التَّصديق، والمتَّجه عندي: حمله بقرينة تعريفه بما يذكر على التَّصور مُرادفِ العلم؛ كما هو أحد استعماليه؛ على ما قرَّره شارح «الشَّمسية»[1]، وعلى هذا الاعتراض أصّلا.

قوله: (حصول الصُّورة) أي: صورة الشَّيء الحاصلة في النَّفس؛ بناءً على التَّحقيق:

أنَّ العلم من مقولة الكيف، وإنَّما جعله نفس الحصول؛ تنبيهاً على لزوم هذه الصِّفة له واعتبارها فيه، وأمَّا على أنَّه انفعالٌ فهو على ظاهره؛ لأنَّ المراد بحصول الصُّورة قَبُول النَّفس إيَّاها.

والمراد بـ«صورة الشَّيء»: ما يكون آلةً لامتيازه؛ سواءٌ كان نفس ماهيَّة الشَّيء، أو شبحاً؛ أي: مثالاً له؛ كذا قال عبد الحكيم في «حاشية القطب»[2].

وقيل: من مقولة الفعل؛ بناءً على ما يتبادر من لفظ الإدراك والإذعان ونحوهما.

وقيل: من مقولة الإضافة؛ بناءً على أنَّه نسبةٌ بين المدرَك والمدرِك.

● **ولا يَرِد على أنَّه كيفٌ**: أنَّهم عرَّفوا الكيف بأنَّه عَرَضٌ لا يقبل القِسمة لذاته، ولا يتوقَّف تعقُّله على تعقُّل غيره، والعلوم النَّظريَّة تتوقَّف[3]؛ لأنَّ المراد بـ «التَّوقُّف» المنفي: أن لا يُعقل إلَّا مع [ص/ ٣٤] تعقُّل الغير؛ كما في: «الأبوة والبنوة»، والعلوم الكسبيَّة بعد تحصيلها ليست كذلك.

- **ولا**: أنَّه يلزم أن يكون العِلم جوهراً عَرَضاً إن كان الشَّيء ذو الصُّورة جوهراً، وكيفاً عَرَضاً غيره إن كان عَرَضاً غير كيفٍ، وموجوداً معدوماً بأن كان معدوماً؛ لقولهم: إنَّ العِلم عينُ المعلوم ذاتاً؛ لأنَّ المراد بالمعلوم في قولهم المذكور: المعلوم الذِّهنيُّ، وهو الصُّورة، لا الشَّيءُ ذو الصُّورة؛ إذ لا يشكُّ عاقلٌ في أنَّه غيرُ العِلم، والمعلومُ الذِّهنيُّ عينُ العلم ذاتاً، وإنَّما يختلفان

= مجرَّد أنَّ أحد القسمين من خواصِّ الأجسام موجبٌ للتَّقييد بقوله: «الحادث»، فليس مراده أنَّه حينئذٍ لا ينتج المعلَّل، بل أنَّه يوهم أنَّ التَّصديق ليس من خواصِّ الأجسام، ثمَّ الكلام على رأي جمهور أهل السُّنَّة، فلا يقال: الملائكة جواهر مجرَّدة، لكن قد يقال: مَن تتبع كلامهم يجدهم يعتبرون كثيراً رأي الفلاسفة في مثل ذلك.

(١) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» للقطب الرازي (ص: ١٠١).

(٢) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ٦٠) بتصرف من المحشي.

(٣) **قوله: (والعلوم النَّظريَّة تتوقَّف)** فيه: أنَّ تعقُّل العلوم ـ ولو نظريَّة ـ والعلمَ بها غيرُ موقوفٍ بوجهٍ على ذلك النَّظر كما لا يخفى على مَن له تأمُّل صحيح، ثمَّ نفس تعقُّل العلوم إن قلت: هو ضروريٌّ، فالأمر ظاهرٌ، وإن قلت: هو نظريٌّ، فنقول: إنَّما يتوقَّف على تعقُّل تعريفه، والتَّعريفُ والمعرَّف واحدٌ بالذَّات، وأمَّا توقُّف العلوم النَّظريَّة فلا ورود له هنا حتَّى يحتاج إلى الجواب، فافهم ذلك بتدبر لتعلم ما في كلام المحشي.

وهو من خواصِّ الأجسام، ففي إطلاقه على علمه تعالى إيهامٌ، وإن أُريد به معنًى صحيح، وفي هذا تنبيهٌ على أنَّ التَّقييد مُرادٌ لمَن لم يُقيِّد، وأنَّه كان ينبغي له التَّقييد؛ على أنَّ ذِكر «الأنواع» يكفي في ذلك؛ لأنَّ علمه تعالى ليس بأنواعٍ، ....

حاشية الصبان

اعتباراً، فالصُّورة من حيث ذاتها معلومةٌ[1]، ومن حيث حصولها في الذِّهن علمٌ.

قوله: (وهو من خواصِّ الأجسام) لاقتضائه الانطباع في النَّفس، والانطباع والنَّفس من خواصِّ الأجسام؛ وأمَّا النَّفس في نحو: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤] فبمعنى: الذَّات، ولأنَّه يَستدعي سَبْق الجهل؛ كما قال سيدي سَعِيد.

قوله: (ففي إطلاقه... إلخ) تفريعٌ على التَّعليلين؛ أي: ففي إطلاق المذكور منَ التَّصوُّر والتَّصديق على علمه تعالى إيهامُ أنَّه جِسمٌ، وله نفسٌ تنطبع فيها صور المعلومات؛ أي: مع عدم السَّماع، والإيهام بمعنى: الإيقاع في الوهم؛ أعني: الذِّهن.

قوله: (وإنْ أُريد به معنًى صحيحٌ) أي: أريد بالمذكور منَ التَّصوُّر والتَّصديق، بأن يُراد بـ«التَّصوُّر في حقِّه تعالى»: عِلمه بالمفرد كـ: «ذات زيدٍ»، وبـ«التَّصديق»: عِلمه بوقوع نسبة القيام إلى زيدٍ مثلاً.

● **و«إن» في كلامه:**

- إمَّا وَصْليةٌ زائدةٌ، فلا تحتاج إلى جوابٍ؛ كما حقَّقه البعض، و«الواو» للحال، فتكون في غير هذه الحال أَوْلى بالإيهام.

- أو شرطيَّةٌ غائيَّةٌ، فجوابها محذوفٌ؛ لدلالة ما قبله عليه، و«الواو» عاطفةٌ على محذوفٍ؛ أي: إن لم يُرَدْ به معنًى صحيحٌ وإن أُريد.

قوله: (وفي هذا) أيِ: التَّقييد المذكور.

قوله: (على أنَّ... إلخ) أي: والتَّحقيق كائنٌ على أنَّ... إلخ؛ أي: ما أفاد كلامه منَ الاحتياج إلى التَّقييد أمرٌ ظاهريٌّ، والتَّحقيق كائنٌ على أنَّ... إلخ.

ويحتمل كون «على أنَّ» بمعنى: لكنَّ، فتأمَّل.

---

(١) **قوله: (فالصُّورة من حيث ذاتها معلومة)** يقتضي أنَّها من هذه الحيثية متعلَّق العلم بحيث يشتقُّ لها هذا الوصف من العلم، وليس كذلك كما لا يخفى على متأمِّلٍ.

والجواب: أنَّها لمَّا كانت صورةً لمتعلَّق العلم سمَّوها باسمه وهو ظاهرٌ، وإنَّما قلنا: يقتضي أنَّها من هذه الحيثية متعلَّق العلم، ولم نقل: قد وقع عليها العلم؛ لئلَّا يتوهَّم خلاف ما هو جارٍ عليه من أنَّ العلم ليس بحدث، فتدبَّر.

لكنَّ المصنِّف ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أراد الإيضاح.

(١٩) إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

(إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ) المراد به: ما ليس مُشتملاً ....

حاشية الصبان

قوله: (لكنَّ المصنِّف ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أراد الإيضاح) أي: إيضاح المقصود، فذكر القيد تصريحاً بالمقصود؛ زاد في «الشَّرح الكبير»: وليُخرج علمه تعالى حتَّى على قول بعض أكابر أهل السُّنَّة: إنَّ عِلمه تعالى يتعدَّد بتعدُّد المعلومات، وهو قولٌ قويٌّ، وأمَّا الرَّدُّ عليه بلزوم دخول ما لا نهاية له في الوجود، فيُرَدُّ: بأنَّ استحالة دخول ما لا نهاية له في الوجود إنَّما يَثبت في الحوادث، أمَّا في حقِّ القديم فلا. اهـ[١]

أقول: هذا يقتضي أن ذكر «أنواع» ليس مُخرِجاً للعلم القديم على هذا القول، وهو إنَّما يسلم إذا كان القائل به يقول: إنَّ تعدُّد العِلم القديم بتعدُّد المعلومات تعدُّدٌ بالنَّوع، والظَّاهر أنَّه عِنده تعدُّدٌ بالشَّخص، فتأمَّل.

ثمَّ أقول: الاكتفاء في إخراج العِلم القديم بذكر «أنواع» إنَّما يظهر[٢] بالنِّسبة لمَن يعلم عدم تنوُّعه لا مطلقاً، فافهم.

قوله: (المراد به... إلخ) أقول: لا يَظهر رجوع الضَّمير إلى «المفرد»؛ لأنَّه يَلزم عليه عدم مانعيَّة التَّعريف؛ إذ يصدق على التَّصديق: أنَّه إدراكُ ما ليس مُشتملاً على النِّسبة الحكميَّة؛ إذ من جملة ما ليس مشتملاً على النِّسبة الحكميَّة نفس النِّسبة الحكميَّة؛ ضرورة عدم اشتمال الشَّيء على نفسه، فتعيَّن أن يكون الضَّمير راجعاً إلى «إدراك المفرد»، و«ما» واقعةٌ على «إدراك»؛ أيِ: المراد بـ«إدراك المفرد»: إدراكٌ ليس مشتملاً على النِّسبة الحكميَّة؛ أي: ليس متعلِّقاً بها، فهو من اشتمال المتعلِّق ـ بالكسر ـ على المتعلَّق ـ بالفتح ـ.

وعبارة «كبيره» ـ بعد قول المصنِّف: «مفرد» ـ: «المراد به ما ليس نسبةً حكميَّةً؛ سواءٌ كان جوهراً أو عرضاً كـ: «زيد وضرب»، أو جوهراً وعرضاً كـ: «ضارب»» اهـ[٣] والضَّميرُ فيها عائدٌ على «المفرد»؛ لعدم إقحامه الاشتمال، فتأمَّل.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٧).

(٢) قوله: (إنَّما يظهر... إلخ) أي: وتنوُّعه وعدم تنوُّعه ـ بعد الجري على تعدُّده ـ أمرٌ خفي، فأراد إخراج علمه تعالى بما هو معلوم الانتفاء عنه.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٧).

على نسبةٍ حُكميَّةٍ، **(تَصَوُّراً عُلِمْ)**.

فـ«إدراكُ» كالجنس، وتقييده بـ«المفرد» يُخرج التَّصديق، ويَتناول ما لا نسبةَ له أصلاً، كـ«إدراك زيدٍ»، وما فيه نسبةٌ إلَّا أنَّها غيرُ حُكميَّةٍ، كـ«إدراك بنوَّة زيدٍ لعمرٍو»، ونحوهما.

حاشية الصبان

قوله: (على نسبةٍ حُكميَّةٍ) تطلق النِّسبة الحُكميَّة:

- على النِّسبة الكلاميَّة وهي: تعلُّق المحمول بالموضوع، أوِ التَّالي بالمقدَّم؛ إيجاباً أو سلباً.

- وعلى وقوع هذه النِّسبة وعدم وقوعها؛ أي: مطابقتها لنفس الأمر وعدم مطابقتها.

ومن الإطلاق الثَّاني قوله هنا: «ما ليس مُشتملاً على نسبةٍ حُكميَّةٍ»، وقوله بعد: «إلَّا أنَّها غيرُ حُكميَّةٍ»؛ ومنَ الأوَّل ما يأتي في قوله: «أي: وإدراك وقوع نِسْبَةٍ حكميَّةٍ»، وفي قوله: «والآخر: إدراك النِّسبة الحكميَّة»، وبتقرير عبارته هكذا يَسقط ما اعتُرضت به[1].

وقوله: «نسبة حكميَّة»؛ أي: مدركةٍ على وجه الإذعان؛ كما يؤخذ من كلامه بعد، فدخل في التَّصوُّر: إدراك النِّسبة الحكميَّة لا على الوجه المذكور؛ كما صرَّح به قره داود.

قوله: (تَصَوُّراً عُلِمْ) أي[2]: عُلِم بالتَّصوُّر؛ أي: سُمِّي به.

قوله: (فـ«إدراكُ» كالجنس) أي: في الشُّمول، ولم يجعله جِنساً حقيقيًّا؛ لاعتبار اختلاف الكَثيرين المقول عليهم الجنس بالحقائق، واختلاف التَّصوُّر والتَّصديق المقول عليهما الإدراك ليس بالحقيقة، بل باعتبار المتعلَّق ـ بفتح اللَّام ـ؛ هذا ما ظهر لي، فتأمَّله.

وأمَّا توجيه ذلك: بأنَّ الإدراك عَرَضٌ يزول، والأجناس الحقيقيَّة متقرِّرةٌ مستمرةٌ؛ **فيُردُّ**: بأنَّه يقتضي أنَّ كلَّ عَرَضٍ له جنسٌ حقيقيٌّ، ولا دليل على ذلك، بل صريح كلامهم يُبطله، كما يُعرف بالوقوف على تقريرهم تعاريف الأمور العرضيَّة كـ: اللَّفظ، والبياض، والزَّمن على أنَّه عَرَضٌ، وغير ذلك ممَّا لا يُحصى.

قوله: (ويتناول) مستأنفٌ، لا عطفٌ على «يخرج»، والضَّمير فيه لـ«إدراك المفرد»، و«ما» **في قوله: (ما لا نسبة له)** واقعةٌ على «إدراك» بقرينة التَّمثيل.

ودخل في قوله: «ما لا نسبة له أصلاً» ثلاثُ صورٍ: إدراك الموضوع وحده، وإدراك المحمول وحده، وإدراكهما معاً دون النِّسبة بينهما.

● ودخل **في قوله: (وما فيه نسبةٌ إلَّا أنَّها غيرُ حُكميَّةٍ)** أي: مدركةٍ على وجه الإذعان [ص/ ٣٥] **أربع عشرة صورةً**:

---

(١) **قوله: (ما اعتُرضت به)** هو: أنَّه كان عليه أن يزيد لفظة: «وقوع». اهـ شيخ شيخنا.

(٢) **قوله: (أي... إلخ)** فـ«عُلِم» من: الإعلام. اهـ شيخ شيخنا.

. . . .

حاشية الصبان

- إدراك النِّسبة الإضافيَّة كـ: النِّسبة في «ابن عمرو»، وهي: بنوَّة زيدٍ لعمرٍو.
- والتَّقييديَّة كـ: النِّسبة في «الحَيَوَان النَّاطق» وهي: كون الثَّاني[١] صفةً للأوَّل.
- والنِّسبة الكلاميَّة بقسميها: الخبريَّة، والإنشائيَّة.
- والنِّسبة الحكميَّة الَّتي هي الوقوع أو عدمه بدون الإذعان[٢].
- وإدراك الموضوع، أوِ المحمول، أو هما معاً مع النِّسبة الكلاميَّة، أو مع الحكميَّة بدون الإذعان، أو مع النِّسبتين بدون الإذعان.
- وإدراك النِّسبة المشكوك فيها؛ أي: المتردَّد فيها باستواءٍ أو مرجوحيَّة، فدخلت المتوهَّمة.

● فجملة صور التَّصوُّر: سبع عشرة صورةً؛ هي: خمس وعشرون تفصيلاً، باعتبار[٣] شمول

---

(١) **قوله: (وهي كون الثَّاني... إلخ)** غاير أسلوب ما قبله؛ لأنَّ الإضافة لنسبة الأوَّل إلى الثَّاني، والصِّفة على العكس.

(٢) **قوله: (بدون الإذعان)** أي: بدون ميل القلب الَّذي هو شرطٌ في التَّصديق على زعم الشَّارح، وقد تقدَّم أنَّه ليس بشرطٍ فيه، وسيأتي للمحشي ذلك، فبعضُ هذه الصُّور على ما هو الحقُّ: تصديقٌ، لا تصوُّرٌ عندهم، لكن تقدَّم لك أنَّ الإذعان الَّذي اعتبره المناطقة هو قول النَّفس أنَّ النِّسبة واقعةٌ؛ أي: مطابقة للواقع مثلاً، وأنَّه لا بدَّ للتصديق من ذلك، وأنَّه غير الإذعان بمعنى: ميلها الَّذي هو معتبرٌ عند أهل الكلام، فتنبَّه.

(٣) **قوله: (باعتبار... إلخ)** على هذا الاعتبار يكون تحت قوله: «والنِّسبة الكلاميَّة» اثنتان، ويكون تحت قوله: «وإدراك الموضوع، أوِ المحمول، أو هما معاً مع النِّسبة الكلاميَّة» ستٌّ، ويكون تحت قوله: «أو مع النِّسبتين بدون الإذعان» ستٌّ، ويكون تحت قوله: «والمشكوك فيها» اثنتان، لكن أنت إذا تأمَّلت وجدت تحت «المشكوك فيها»: ثماني صور، وحينئذٍ تكون الصُّور إحدى وثلاثين، فافهم. وقد ذكرت ذلك لبعض الإخوان فسأل شيخ شيخنا فنازع فيه، فتأمَّل.

بل لك أن تقول: على قياس كلام المحشي حيث عدَّ إدراك الموضوع أوِ المحمول أو هما مع النِّسبة الكلاميَّة والحكميَّة هي ثلاث وأربعون صورة، بزيادة إدراك الموضوع أوِ المحمول أو هما معاً مع النِّسبة الكلاميَّة الخبريَّة أوِ الإنشائيَّة والمشكوكة باستواءٍ أو مرجوحيَّةٍ، بل هي تسع وأربعون صورة، بزيادة إدراك النِّسبة الكلاميَّة الخبريَّة أوِ الإنشائيَّة مع الحكميَّة بقطع النَّظر عن إدراك الموضوع والمحمول كما في إدراك النِّسبة الكلاميَّة أوِ الحكميَّة؛ إذ لا بدَّ فيه من ذلك كما لا يخفى، وزيادةُ إدراك النِّسبة الكلاميَّة كذلك مع المشكوكة باستواءٍ أو مرجوحيَّةٍ كذلك، وإذا نظرت مثلاً إلى كون الحكميَّة بدون الإذعان والميل إمَّا براجحيَّةٍ أو جزمٍ غيرِ مطابقٍ أو مطابقٍ راسخ أو غيرِ راسخٍ، زادت الصُّور كثيراً.

وإيَّاك أن تقول: وإدراك الحكميَّة مع المشكوكة، فإنَّ ذلك غير ممكنٍ كما لا يخفى.

ثمَّ كلُّ هذا مسايرة لصنيع المحشي حيث اقتضى قوله: «هي خمس وعشرون تفصيلاً» أنَّ قوله: «أو مع النِّسبتين» تحته ستُّ صور منها ثلاثٌ تجتمع فيها الكلاميَّة الإنشائيَّة مع الحكميَّة، فاقتضى أنَّ للإنشائيَّة حكميَّة، وليس كذلك؛ =

(وَدَرْكُ) اسم مصدرٍ بمعنى: إدراك؛ أي: وإدراك وقوع **(نِسْبَةٍ)** حُكميَّةٍ **(بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ)** من الوَسْمِ، وهو: التَّعليم.

● **وتقرير هذا الكلام:**

أنَّ «العلم» الَّذي هو: «حُصُول صورة الشَّيء في الذِّهن» يَنقسم إلى: تصوُّرٍ وتصديقٍ.

- **أمَّا التَّصوُّر** فهو: «حُصُول صورة الشَّيء فيه ....

حاشية الصبان

الكلاميَّة قسمين، والمشكوكة قسمين؛ هذا ما ظهر لي بناءً على أنَّ المراد بـ«الإذعان» هنا: التَّسليم والقبول، لا مطلق الإدراك، وسيأتي ما فيه.

قوله: (وقوع نسبة حكميَّة) أراد بها هنا: النِّسبة الكلاميَّة؛ كما مرَّ.

أقول: لا يخفى أنَّه لا حاجة إلى حمل النِّسبة في كلام المصنِّف على النِّسبة الحكميَّة بمعنى: الكلاميَّة المحوِجِ ذلك إلى تقدير المضاف، بلِ الأَوْلى حملها على النِّسبة الحكميَّة بمعنى: الوقوع وعدمه؛ لعدم الاحتياج حينئذٍ إلى التَّقدير.

فإن قيل: النِّسبة بمعنى الوقوع أوِ اللَّا وقوع من المفردات، فما المميِّز لها حتَّى سمِّي إدراكها تصديقاً؟

قلت: كأنَّه كونُها مورد الإذعان والقبول بخلاف بقيَّة المفردات؛ أفاده في «كبيره».

ثمَّ قال: وهذا الَّذي ذكره المصنِّف تعريفٌ للعلم بالتَّقسيم؛ لتعذُّر تعريفه بالحدِّ؛ كما ذهب إليه إمام الحرمين والْغَزَالِيُّ، وتعريفه بالمثال أن يُقال: العلم كالنُّور. [اهـ][١]

قوله: (بِتَصْدِيقٍ) أي: وبحكمٍ؛ لِمَا سيأتي.

قوله: (وُسِمْ من الوَسْمِ، وهو: التَّعليم) والمراد: سُمِّي.

وإنَّما سمِّي تصديقاً؛ تغليباً لأشرف احتماليه وهو الصِّدق، وذلك لأنَّ التَّصديق لغةً: النِّسبة إلى الصِّدق، والخبرُ وإن احتمل الصِّدق والكذب لكن مدلوله الصِّدق ليس إلَّا، وأمَّا الكذب فاحتمالٌ عقليٌّ؛ كما صرَّح به السَّعد[٢].

قوله: (الَّذي هو حصول... إلخ) تقدَّم قريباً الكلام على هذا التَّعريف.

= إذ من المشهور أنَّ الإنشاء لا حكم فيه، وبالجملة قد ذكر ما لا يصحّ ذكره، وترك ما يبقى ذكره، وقد جاريناه، ولا يخفى عليك إسقاط ما يجب إسقاطه من ذلك بعد هذا البيان.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٨).

(٢) انظر: «شرح المقاصد» للسعد (١/ ٢٠٠).

من غير حُكمٍ عليه[١] بنَفْيٍ أو إثباتٍ»، ك: إدراك «الإِنْسَان» من غير حُكمٍ عليه بشيءٍ.

- **وأمَّا التَّصديق** فهو: «إدراك أنَّ النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ»؛ أيِ: الإذعان لذلك، ك: إدراك أنَّ «زيداً كاتبٌ، أو ليس بكاتبٍ».

حاشية الصبان

قوله: (من غير حُكمٍ عليه) قيل: هذا القيد يَستدعي أن لا يوجد فردٌ للتَّصوُّر؛ إذ لا تصوُّرَ لشيءٍ إلَّا معه حكمٌ، ولا أقلَّ منَ الحكم بأنَّ هذه الصُّورة له.

وفيه: أنَّه ـ على تقدير تسليمه ـ فرقٌ بينَ الحكم الصَّريح والضِّمنيِّ، والمرادُ هنا: الحكم الصَّريح؛ كما هو المتبادر، ولوِ استلزمَ[٢] كلُّ تصوُّرٍ حكماً لزم التَّسلسل[٣].

والأَوْلى أن يقول: «من غير حكمٍ معه»، أو زيادة لفظ: «وبه»؛ لأنَّ المعتبرَ في التَّصوُّر عدمُ مقارنة الحكم مطلقاً؛ كذا في «حاشية عبد الحكيم على القطب»[٤].

قوله: (بنَفْيٍ أو إثباتٍ) ظاهره: أنَّ المحكومَ به هو النَّفي والإثبات، وليس كذلك، فنجعلُ «الباء» لتصوير الحكم؛ أي: من غير حكمٍ عليه المصوَّر بنفيٍ[٥]؛ أي: إدراك الانتفاء؛ أعني: عدم الوقوع، أو بإثباتٍ؛ أي: إدراك الثُّبوت؛ أعني: الوقوع، أو بجعل النَّفي والإثبات بمعنى: المثبت والمنفي.

قوله: (إدراك أنَّ النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ) أي: مطابقةٌ لنَفْس الأمر[٦] أو ليست مطابقةٍ، فالوقوع وعدمه وَصْفان عارضان للنِّسبة الكلاميَّة.

قوله: (أي: الإذعان لذلك) قال الخَبِيصِي[٧] في «شرحه على التهذيب»: «ومعنى «إذعان النِّسبة»: إدراكها على وجهٍ يُطلق عليه اسم التَّسليم والقبول» اهـ[٨]

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (من غير حُكمٍ عليه)** أي: من غير إدراك ثبوت شيءٍ له أوِ انتفاء شيءٍ عنه على وجه الإذعان والميل، فتنبَّه.

(٢) **قوله: (ولو استلزمَ... إلخ)** أشار لذلك بقوله: «بعد تسليمه»، فالحقُّ أنَّه قد لا يلاحظ أنَّ هذه الصُّورة لهذا الشَّيء.

(٣) **قوله: (لزم التَّسلسل)** وذلك لأنَّ الحكم اللَّازم له مستلزمٌ لتصوُّرٍ آخر، فيستلزم حكماً آخر، وهكذا.

(٤) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ٥٦).

(٥) **قوله: (المصوَّر بنفي... إلخ)** أي: على وجه الإذعان والميل على رأي الشَّارح، وتنبَّه لِمَا تقدَّم.

(٦) **قوله: (أي: مطابقةٌ لنَفْس الأمر... إلخ)** انظر هذا.

(٧) عبيد الله بن فضل الله، فخر الدين الخبيصي (... ـ نحو ١٠٥٠هـ)، متكلم، منطقي، له: «التذهيب في شرح التهذيب»، «شرح منظومة اليافعي في التوحيد». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٩٦).

(٨) انظر: «التذهيب في شرح التهذيب» (ص: ٢٩).

هذا هو مذهب الحكماء؛ وليس قول مَن قال: «التَّصديقُ عندهم هو الحُكم» خارجاً عن هذا؛ لأنَّ الحكم مَقولٌ بالاشتراك عندهم على معنيين:

أحدهما: هذا، أعني: إدراك أنَّ النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ.

والآخر: إدراك النِّسبة الحكميَّة الَّتي هي: ثُبُوت شيءٍ لشيءٍ أوِ انتفاؤه عنه، فلعلَّ مَنْ فسَّر التَّصديق عندهم بالحكم أراد الأوَّل.

حاشية الصبان

وهذا ما ارتضاه الشَّارح[١] فيما مرَّ وجعله التَّحقيق، ونُقِل عن العَضُد[٢]، والسَّعْد، والسَّيِّد، والعُهدةُ على النَّاقل.

ونقل يس في «حاشيته على الخبيصي» عنِ العصام: أنَّ الإذعان: الاعتقاد؛ سواءٌ كان: راجحاً وهو الظَّنُّ[٣]، أو جازماً غير مطابقٍ وهو الجَهل المركَّب، أو مطابقاً راسخاً لا يَعرض له الزَّوال بتشكيكِ المشكِّك وهو اليقين، أو غير راسخٍ وهو التَّقليد. [اهـ][٤]

ويُوافقه ما في كلام غير واحدٍ: أنَّ الإذعان عند المناطقة بمعنى: الإدراك، وعند المتكلِّمين بمعنى: التَّسليم والقَبُول، ورجَّحه كثيرٌ منَ الأشياخ.

قوله: (هذا) أي: كون التَّصديق: إدراك أنَّ النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ هو مذهب الحكماء، فهو عِندهم بسيطٌ، والتَّصوُّرات الثَّلاثة؛ أعني: تصوُّر الموضوع، وتصوُّر المحمول، وتصوُّر النِّسبة شروطٌ له، وهذا هو التَّحقيق خلافاً لِما سيأتي عنِ الإمام.

قوله: (بالاشتراك) أيِ: اللَّفظيِّ؛ كما هو المنصرفُ إليه عند الإطلاق.

قوله: (والآخر: إدراك النِّسبة الحكميَّة) أراد بها هنا: الكلاميَّة؛ كما مرَّ، ولهذا قال: **(الَّتي هي: ثُبُوت... إلخ)** احترازاً عنِ النِّسبة الحكميَّة بمعنى: الوقوع وعدمه.

قوله: (الَّتي هي: ثُبُوت شيءٍ لشيءٍ أوِ انتفاؤه عنه) أقول: التَّحقيق عندهم أنَّها: ثُبُوت شيءٍ

---

(١) **قوله: (وهذا ما ارتضاه الشَّارح)** فيه نظرٌ، فإنَّ الشَّارح تقدَّم له دعوى اتِّحاد التَّصديق عند المناطقة والمتكلِّمين، ولا شكَّ أنَّه عند المتكلِّمين مفتقرٌ إلى الإذعان بمعنى الرِّضا والميل، وهذا لا يجب حمله على ذلك، فليحمل على أنَّ المراد أنَّه لا بدَّ من قول النَّفس أنَّ النِّسبة واقعةٌ مثلاً؛ سواءٌ كان ذلك راجحاً أو جازماً غير مطابقٍ أو مطابقاً راسخاً أو لا، فيوافق ما قاله العصام، فافهم.

(٢) عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفضل، عَضُد الدين الإيجي (... - ٧٥٦هـ) عالم بالأصول والمعاني والعربية، له: «المواقف»، و«العقائد العضدية». انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٩٥).

(٣) **قوله: (وهو الظَّنُّ)** أي: طابق أو لا.

(٤) انظر: «حاشية ياسين على التذهيب للخبيصي» مخطوط (لوحة: ٩).

وأمَّا التَّصديق على مذهب الإمام الرَّازِيِّ[١] فمركَّبٌ من:

أربع إدراكاتٍ: إدراك المحكوم عليه، وإدراك المحكوم به، وإدراك النِّسبة الحكميَّة ـ الَّتي هي مَورد الإيجاب والسَّلب ـ، وإدراك أنَّ تلك النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ.

أو من ثلاث إدراكاتٍ وحكمٍ؛ إن لم يكنِ الحكم عنده إدراكاً.

حاشية الصبان

لشيءٍ؛ أي: تعلُّقه به؛ سواءٌ كانتِ القضيَّة موجبةً أو سالبةً، ولذلك يقولون: إنَّ النِّسبة الكلاميَّة مَورد الإيجاب والسَّلب، فهي في القضيَّة الموجبة مثبتةٌ، وفي السَّالبة منفيَّةٌ، فكان الأَوْلى حذف قوله: «أوِ انتفاؤه عنه»، ثمَّ رأيت شيخنا العَدوي نبَّه على ذلك.

قوله: (الإمام الرَّازِيِّ) هو المراد إذا أطلق: «الإمام» عند الأصوليِّين والمتكلِّمين، بخلافه عند الفقهاء، فالمراد به إمام الحرمين.

قوله: (فمركَّبٌ من أربع... إلخ) فالإدراكات الثَّلاثة الأُوَل أيضاً شطورٌ عنده، لا شروط.

وكان ينبغي أن يقول: «فمن أربعة إدراكاتٍ»؛ لأنَّ واحدَ الإدراكات مذكَّرٌ، والعبرة في تذكير العدد وتأنيثه بالواحد لا بالجمع؛ كما صرَّح به الأُشْمُوني، ومثله يقال في قوله الآتي: «أو من ثلاث إدراكاتٍ».

قوله: (إن لم يكنِ الحكم عنده إدراكاً) أي: بأن كان فعلاً من أفعال النَّفس؛ كما هو المتبادر [ص/٣٦] منَ التَّعبير عنِ الحكم: بالإسناد، وبالإيقاع والانتزاع، وبالإيجاب والسَّلب، والإثبات والنَّفي.

والَّذي قاله عبد الحكيم: «أنَّ الإمام يقول بأنَّ الحكم فعل الإدراك؛ وقال أيضاً: إنَّ كون الحكم فعلاً مذهب متأخِّري المناطقة»[٢].

والتَّحقيق: أنَّه إدراكٌ، ويؤيِّده قول السَّيِّد: الإيقاع والانتزاع، والإيجاب والسَّلب، والإثبات والنَّفي ألفاظٌ يُراد بها غير ما يَتبادر منها[٣].

وهو؛ أعني: الـ«غير»: إدراكُ أنَّ النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ.

---

(١) محمَّد بن عمر التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ (٥٤٤هـ - ٦٠٦هـ)، الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، له: «أساس التقديس»، و«مفاتيح الغيب» في التفسير. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣١٣).

(٢) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ٧١).

(٣) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ٧١).

● والفرق بين المذهبين ظاهرٌ؛ لأنَّه على مذهبه مركَّبٌ وعلى مذهبهم بسيطٌ ـ كما رأيتَ ـ، ولأنَّ الحكم نفس التَّصديق عندهم وجزء التَّصديق عنده، ولأنَّ تصوُّر الطَّرفين شطرٌ عنده وشرطٌ عندهم، والمُتبادرُ من عبارة المصنِّف مذهب الحكماء.

(٢٠) وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ   لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

(**وَقَدِّمِ الأَوَّلَ**) أيِ: التَّصوُّرَ على التَّصديق (**عِنْدَ الوَضْعِ**) أي: في الذِّكر والكتابة

حاشية الصبان

قوله: (**بين المذهبين... إلخ**) يَنْبَنِي على الخلاف: أنَّ التَّصديق الضَّروريَّ يكفي في كونه ضروريًّا عندهم: كون النِّسبة ضروريَّة، وإن كانت الأطراف نظريَّةً.

وأمَّا عنده: فلا بدَّ في كونه ضروريًّا من كون الأجزاء كلِّها ضروريَّةً، ولهذا كثيراً ما يُستدلُّ ببداهة التَّصديقات على بداهة التَّصوُّرات؛ أفاده في «الشَّرح الكبير»[١].

قوله: (**ولأنَّ الحكم... إلخ**) **أقول**: الملحوظُ في التَّعاليل الثَّلاثة مختلفٌ، فلا اعتراض بأنَّ العِلَّتين الأخيرتين لازمتان لِما قبلهما.

قوله: (**ولأنَّ تصوُّر الطَّرفين**) وكذا تصوُّر النِّسبة؛ إلَّا أنَّه تعرَّض في بيان الفرق لِما هو أظهر وجوداً؛ قاله[٢] عبد الحكيم.

قوله: (**والمتبادر من عبارة المصنِّف مذهب الحكماء**) إنَّما قال: «والمتبادر»؛ لإمكان حَمل كلام المصنِّف على مذهب الإمام، بجعله من باب: حذف «الواو» مع ما عَطفت؛ والتَّقدير: ودَرْكُ نسبةٍ وأجزاء القضيَّة الثَّلاثة؛ كذا قيل.

وفيه: أنَّ حذف «الواو» مع ما عَطفت إنَّما يجوز إذا أُمِن اللَّبس، ولبعضهم هنا كلامٌ يُعلَم ردُّه ممَّا ذكرناه عند قول المصنِّف: «ودرك نسبة»[٣]، فتدبَّر.

قوله: (**وَقَدِّمِ**) قراءتُهُ بصيغة الأمر أَوْلى من قراءته بصيغة المجهول؛ لإفادة صيغة الأمر وجوبَ ذلك التَّقديم صناعةً، وبالوجوب صرَّح المصنِّف في «شرحه»[٤]، ولا بُعد فيه صناعةً وإن نُظِر فيه.

قوله: (**أي: في الذِّكْر**) أي: في وقت الذِّكر... إلخ، وفي كلامه إشارةٌ[٥] إلى أنَّ «عند» في كلام المصنِّف بمعنى: «في»، وأنَّ المراد بـ«الوضع» ما ذكر.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٨).

(٢) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ٧٧).

(٣) انظر: (ص: ١٨٥).

(٤) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٨٧).

(٥) **قوله**: (وفي كلامه إشارةٌ... إلخ) انظر ما وجه ذلك، مع كونه قد أحوج إلى تقدير مضاف.

=

والتَّعلُّم والتَّعليم؛ (لأنَّهُ مُقَدَّمٌ) على التَّصديق (بِالطَّبْعِ) أي: بحسَب اقتضاء طبيعة التَّصوُّر؛ أي: حقيقته.

● والمقدَّم بالطَّبع: هو الَّذي يكون بحيث يَحتاج إليه المتأخِّر من غير أن يكون عِلَّةً فيه، كـ: «الواحد والاثنين»، ....

حاشية الصبان

قوله: (أي: حقيقته) أي: ذاته، لا مفهومه؛ كما لا يخفى[1].

قوله: (من غير أن يكون) أيِ: المقدَّم (عِلَّةً فيه) أي: في المتأخِّر.

احترز بذلك من نحو: «حركة الإصبع»، فإنَّها متقدِّمةٌ على حركة الخَاتَم، ولكنَّها عِلَّةٌ فيها، وإن كانت عند أهل السُّنَّة غير مؤثِّرةٍ فيها، بل حركة الخَاتَم بخلق الله تعالى، وإن كانت لازمةً عقلاً لحركة الإصبع واجبةً عندها؛ ولأنَّ ذلك عارضٌ بسبب حركة الأصبع، فلا يمنع تعلُّق القدرة بها.

والمراد بـ «تقدُّم حركة الإصبع على حركة الخاتَم»: تقدُّمها عليها في الرُّتبة العقليَّة؛ أمَّا في الوجود الخارجيِّ فمتقارنان.

● وأقسام التَّقدُّم خمسةٌ:

١ - التَّقدُّم بالعِلَّة.

٢ - والتَّقدُّم بالطَّبع، وقد عرفتهما.

٣ - والتَّقدُّم بالزَّمان كـ: «تقدُّم الأب على الابن».

٤ - والتَّقدُّم بالمكان كـ: «تقدُّم الإمام على المأموم».

٥ - والتَّقدُّم بالشَّرف كـ: «تقدُّم العَالِم على الجاهل».

= **فإن قلت**: وجهه صدق العندية بالقَبليَّة والبعديَّة مع المعيَّة.

قلت: القرينةُ مانعةٌ من غير المراد، ولا بدَّ منها للتَّأويل أيضاً، فالوجه: أنَّ كلام الشَّارح إشارةٌ لبيان المراد من «عند»، ويمكن أنَّ ذلك هو مراد المحشي، فتدبَّر.

(١) **قوله: (لا مفهومه كما لا يخفى)** إذ بالنَّظر لكون التَّصوُّر: إدراك مفرد؛ أي: إدراكٌ ليس مشتملاً على نسبةٍ حكميَّةٍ؛ أي: ليس متعلِّقاً بها على ما ذكره الشَّارح هنا، أو إدراك مفرد؛ أي: إدراكُ ما ليس نسبة حكميَّة على ما ذكره في «كبيره». والتَّصديق: إدراك نسبة حكميَّة؛ أي: إدراك وقوع النِّسبة الكلاميَّة وعدم وقوعها.

لا يُقال: إنَّ التَّصوُّر مقدَّمٌ على التَّصديق بالطَّبع ولا عكسه؛ إذ لا احتياج لأحدهما إلى الآخر كما لا يخفى على مَن تأمَّل أدنى تأمُّلٍ. وقال شيخ شيخنا: إنَّ التَّصديق من قبيل المَلَكَة، والتَّصوُّر من قبيل عدم المَلَكَة، فبالنَّظر إلى المفهوم يكون التَّصديق مقدَّماً بالطَّبع. اهـ ولا يخفى ما فيه.

والتَّصوُّرُ كذلك بالنِّسبة إلى التَّصديق على كِلا المذهبين؛ لأنَّه إمَّا شرطٌ أو شطرٌ.

● وعبارةُ المصنِّف أحسنُ من قول بعضهم: «وقَدِّم القول الشَّارح على الحُجَّة وضعاً؛ لتقدُّم التَّصوُّر على التَّصديق طبعاً»؛ لشمول التَّصوُّر والتَّصديق فيها: القول الشَّارح وغيره من التَّصوُّرات، والحُجَّة وغيرها من التَّصديقات.

(٢١) وَالنَّظَرِيْ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ ... وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي

● ثمَّ شَرَع في تقسيمٍ آخر للعلم بقوله: (وَ) العلمُ (النَّظَرِيْ) ـ بإسكان الياء ـ: ......

حاشية الصبان

قوله: (والتَّصوُّر كذلك) أي: كالواحد، ولو قال: «وكالتَّصوُّر بالنِّسبة... إلخ» لكان أخصر[١].

قوله: (على كِلا المذهبين) أي: مذهب الحكماء، ومذهب الإمام.

قوله: (لأنَّه إمَّا شرطٌ) أي: كما هو مذهب الحكماء، (أو شطرٌ) أي: كما هو مذهب الإمام؛ أي: والشَّرط يجبُ تقدُّمه[٢] على المشروط، والشَّطر يجبُ تقدُّمه على الكلِّ.

زاد في «كبيره»: والتَّحقيق أنَّ التَّصديق إنَّما يتوقَّف على تصوُّرٍ يُناسبه؛ فإذا رأينا شيئاً من بُعدٍ صحَّ أن نحكمَ عليه بأنَّه شاغلٌ فراغاً؛ لأنَّ هذا يَثبُت له بمجرَّد كونه جسماً، من غير افتقارٍ إلى شيءٍ آخر، ولو أردنا أن نحكمَ عليه بالتَّحرُّك مثلاً لم نستطع، حتَّى نتصوَّر أنَّه إنسانٌ، أو فرسٌ مثلاً. اهـ[٣]

قوله: (لتقدُّم التَّصوُّر... إلخ) هذا التَّعليل من جملة قولِ هذا البعض، وهو من تعليل الخاصِّ بالعامِّ.

قوله: (لشمول... إلخ) عِلَّةٌ لقوله: «أحسن». وقوله: (فيها) أي: في عبارة المصنِّف. وقوله: (القول الشَّارح) أي: تصوُّر القول الشَّارح، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامَه؛ لأنَّه متصوَّرٌ لا تصوُّرٌ، والمراد بـ«غيره من التَّصوُّرات»: التَّصوُّرات الَّتي ليس معها قولٌ شارحٌ كـ: تصوُّر الأمور البديهيَّة. وقوله: (والحُجَّة) أي: التَّصديق بها لمثل ما مرَّ، والمراد بـ«غيرها من التَّصديقات»: التَّصديقات بالقضايا الَّتي ليست أقيسة كـ: التَّصديق بـ«زيد قائم».

قوله: (والعلم) أي: مطلقاً؛ سواءٌ كان تصوُّراً، أو تصديقاً.

---

(١) قوله: (ولو قال: «وكالتَّصوُّر بالنِّسبة... إلخ» لكان أخصر) فيه: أنَّ المقام مقامُ استدلالٍ. اهـ شيخ شيخنا.

(٢) قوله: (أي: والشَّرط يجبُ تقدُّمه... إلخ) لا يخفى أنَّه لا حاجة إلى أن يُقال هنا أو فيما بعده: وليس عِلَّة، فإنَّ ذلك مفهومٌ من قوله: «شرط»، وقوله: «شطر». وقال شيخ شيخنا: كان عليه أن يقول ذلك. اهـ فتأمَّله.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٨).

(مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ) يعني: إلى الفِكْر والنَّظر، ك: إدراك حقيقة الإنسان، وك: إدراك أنَّك مبعوثٌ، وأنَّ العالَم حادثٌ.

(وَعَكْسُهُ) أي: ما لا يحتاج إلى فِكْرٍ ونَظَرٍ، (هُوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي) أي: الواضح؛ سواءٌ افْتَقَر إلى حَدْسٍ أو تجربةٍ، أو لا، ك: تصوُّرك وجودك، ....

حاشية الصبان

قوله: (مَا احْتَاجَ) في بعض النُّسخ: «ما احتيج في حصوله».

قوله: (يعني: إلى الفِكْر والنَّظر) زاد في «كبيره»: في دليلٍ، أو تعريف. اهـ[1]

ولعلَّ وجه تعبيره بـ «يعني»: عدم تداول التَّعبير بـ «التَّأمُّل» في تعريف النَّظريِّ بين القوم، أو قِلَّته.

وعطفُ «النَّظر» على «الفِكْر» من عطف المرادف.

قوله: (ك: إدراك حقيقة الإنسان) مثالٌ للنَّظريِّ منَ التَّصوُّر، والمثالان بعده للنَّظريِّ منَ التَّصديق، ومثَّل له بمثالين؛ إشارةً إلى أنَّه لا فرق في التَّصديق بين أن يكون دليله عقليًّا كالمثال الثَّاني، أو نقليًّا كالأوَّل.

قوله: (وَعَكْسُهُ) المراد: العكسُ اللُّغويُّ، وهو: المخالف.

قوله: (إلى حَدْسٍ أو تجربةٍ) **الحَدْس**: «التَّخمين المستندُ إلى أَمَارةٍ»، **والتَّجربة**: «التَّكرار».

قوله: (ك: تصوُّرك وجودك) كون الوجود ضروريًّا بالنَّظر لمقابله وهو العدم، فكلُّ عاقلٍ يُدرك كونه غير معدومٍ بالضَّرورة؛ وأمَّا بالنَّظر لمفهومه، وكونه زائداً على الذَّات، فهو نظريٌّ، **ولهذا اختلف العُقلاء فيه بالنَّظر لهما على أقوالٍ:**

- **فقيل**[2]: إنَّه حالٌ.

- **وقيل**: وجه واعتبارٌ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٩).

(٢) **قوله: (فقيل) ظاهره تقابل هذه الأقوال، والوجه:**

- أنَّ القائل «بأنَّه عين الموجود مطلقاً» يقول: بأنَّه وجهٌ واعتبار، ومعنى «كونه عين الموجود»: أنَّه ليس أمراً زائداً على الذَّات.

- وأنَّ القائل: «هو غير الموجود مطلقاً»: إمَّا أن يقول: هو حالٌ مطلقاً، وإمَّا أن يقول: هو وجهٌ واعتبارٌ مطلقاً، وإمَّا أن يقول: هو حالٌ بالنِّسبة للحادث، وجهٌ واعتبارٌ بالنِّسبة للقديم، وعكسُ ذلك بعيدٌ جدًّا.

- وأنَّ القائل: «هو عينه في القديم غيره في الحادث» يقول: هو وجهٌ واعتبارٌ بالنِّسبة للقديم، والعينيَّة بالمعنى السَّابق حال بالنِّسبة للحادث، فافهم.

وإدراك أنَّ الواحد نصف الاثنين.

فيدخل في الضَّروريَّات: القضايا الأوَّليَّات والحَدْسِيَّات ....

حاشية الصبان

- **وقيل**: عين الموجود مطلقاً.
- **وقيل**: غيره مطلقاً.
- **وقيل**: عينه في القديم غيره [ص/٣٧] في الحادث.

● **أقول**: انظر لِمَ عبَّر هنا بـ «التَّصوُّر»، وفي قوله: «كإدراك حقيقة الإنسان» بـ«الإدراك»، مع أنَّ المثالين من التَّصوُّر، ولعلَّه للتَّفنُّن، فتأمَّل.

قوله: (وإدراك أنَّ الواحد نصف الاثنين) أي: التَّصديق بذلك.

قوله: (الأوَّليَّات) هي: «القضايا الَّتي لا يتوقَّف التَّصديق بها على شيءٍ أصلاً»؛ نسبةً إلى «الأوَّل»؛ لتصديق النَّفس بها بمجرَّد التفاتها إليها مِن أوَّل وَهْلةٍ؛ كقولنا: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ»، «وَالكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»، ونقل شيخنا العَدوي في أقسام الحُجَّة عن بعضِ المحقِّقين ضبط: «الأوَّليَّات» بضمِّ الهمزة وسكون الواو؛ جمع: أُوْلى.

● وأمَّا **(الحدسيَّات)** فهي: «القضايا المتوقِّفة على حَدْسٍ وتخمين»؛ كقولهم: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ».

وبيان الحَدْس[1] **فيه**: أنَّهم رأوا القمر كلَّما بَعُد عنِ الشَّمس زاد ما نَراه من نُوره، وكلَّما قَرُب منها نَقُص ما نراه من نُوره؛ لأنَّ القمر كرويٌّ[2] كالشَّمس وسائر الكواكب، مُظلمٌ صقيلٌ مُستنيرٌ

---

(١) **قوله: (وبيان الحَدْس... إلخ)** انظر ما وجه كون غير القمر من النُّجوم على حالةٍ واحدةٍ، مع أنَّها تستفيد النُّور منها على مقتضى ظاهر قول القائل في مدح الشَّيخ مصطفى البدري:

لا غـرو إن عـرفـت بـالـجـود هـاطـلـةً ... وإن تـك اغـتـرفـت مـن لُـجَّـة الـبـحـر

بـالـشَّـمـس أشـرقـت الأفـلاك قـاطـبـةً ... وأشـرقـت مـن مُـحـيَّـا مـصـطـفـى الـبـدري

ثمَّ سألتُ بعض أهل الميقات فقال: إنَّ النُّجوم عندهم ليس نورها مستفاداً من غيرها كالقمر.

(٢) **قوله: (لأنَّ القمر كرويٌّ) محصَّلُهُ**: أنَّ القمر كسائر الكواكب كرةٌ مظلمٌ صقيلٌ، وهو يستفيد النُّور من الشَّمس بانطباع نورها فيه، فإذا كانت الشَّمس فوقه كان النِّصف النَّيِّر منه هو الأعلى، والَّذي يلينا هو النِّصف المظلم منه، فإذا فارقها يسيراً كان النِّصف النَّيِّر منه معظم نصفه الأعلى مع بعض نصفه الأسفل، وكلَّما زادت المفارقة استنار من الأسفل أكثر ممَّا كان أوَّلاً وأظلم من الأعلى أكثر ممَّا كان، حتَّى يكون النَّيِّر هو الأسفل والمظلم هو الأعلى، وذلك ليلة أربعة عشر، ثمَّ يحصل القرب شيئاً فشيئاً، فيكون الأمر على عكس ما ذكر حتَّى يكون النَّيِّر هو الأعلى والمظلم هو الأسفل، فافهم.

والتَّجريبيَّات ـ وسيأتي بيانها ـ؛ لأنَّ الأخيرين وإن تَوقَّفا على حَدْسٍ وتجربةٍ، فليسا بمتوقِّفين على فكرٍ ونظرٍ.

وهذا مجرَّدُ اصطلاحٍ، . . . .

حاشية الصبان

نِصفُه المقابلُ للشَّمس؛ بسببِ انطباع نورها فيه؛ لصقالته، فهو في حال اجتماعه معها أوَّل الشَّهر[١] يكون النِّصف المنيرُ بتمامه من فوق؛ لكون الشَّمس حينئذٍ فوقَه؛ لأنَّها في السَّماء الرَّابعة وهو في السَّماء الدُّنيا، فلا نرى من نوره شيئاً، فإذا فَارقها إلى جهة المشرق حَدث عند ذلك الهلال، فيكون المقابل لنا من نصفه النَّيِّر المقابل لها جزءاً يسيراً، وكلَّما بَعُد عَظُم الجزء المقابل لنا من نصفه النَّيِّر المقابل لها، وهكذا إلى أن يصير جميع نصفه النَّيِّر مقابلاً لنا، وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستَّة أبرُجٍ، فإذا أخذ بعد ذلك في القُرب منها تَنَاقص ما نراه من نصفه النَّيِّر إلى أن يصير المقابل لنا جميع النِّصف المظلم، ويصير جميع النِّصف النَّيِّر من فوق، وذلك عند اجتماعه معها ثانياً، وهكذا، فهذا الحَدْسُ هو سندُ تلك القضيَّة، وبما قرَّرناه يُعرف ما وقع لغيرنا منَ السَّهو.

● و(**التَّجربيَّات**) هي: «القضايا المتوقِّفة على التَّجربة»؛ كقولهم: «السَّقَمُونِيَا مُسَهِّلةٌ للصَّفرَاءِ»؛ الَّتي هي إحدى الطَّبائع الأربع.

قوله: (وسيأتي بيانها) أي: بيان هذه الثَّلاثة في أقسام الحُجَّة.

قوله: (وهذا) أي: دخول الحدسيَّات والتَّجربيَّات في الضَّروريَّات، وخروجها منَ النَّظريَّات[٢] مع توقُّفها على الحَدْس والتَّجربة (**مجرَّدُ اصطلاحٍ**) أيِ: اصطلاحٌ مجرَّدٌ عنِ اقتضاء العقل أوِ اللُّغة إيَّاه، وليس المراد: مجرَّداً عنِ المناسبة؛ لأنَّ فيه المناسبة[٣]؛ كما أشار إليها . . . .

---

(١) **قوله: (في حال اجتماعه معها أوَّل الشَّهر)** أي: أوَّله الحقيقيَّ المسمَّى عندهم: «وقتَ الولادة»، لا أوَّله الاصطلاحيَّ عندهم، ولا أوَّله الشَّرعيَّ عندهم، **فلهم**:
- **أوَّلٌ حقيقيٌّ**: وهو وقت الاجتماع، وهو مختلفٌ، فقد يكون وقت الظُّهر وقد يكون وقت العصر وقد يكون غيرهما.
- **وأوَّلٌ اصطلاحيٌّ** على مقتضى كمال شهر ونقص شهر.
- **وأوَّلٌ شرعيٌّ** وهو معروفٌ؛ أفاده بعض أهل الميقات.

(٢) **قوله: (وخروجها منَ النَّظريَّات. . . إلخ) فيه**: أنَّ خروجها مع توقُّفها على ما ذكره مقتضى اللُّغة، فإنَّ النِّسبة إلى النَّظر الاصطلاحيِّ يقتضي بحسب اللُّغة خروجها.

والجواب: أنَّ هذا ليس باقتضاء مجرَّد اللُّغة لكون النَّظر بالمعنى الاصطلاحيِّ، والمنفي اقتضاء مجرَّد اللُّغة.

(٣) **قوله: (لأنَّ فيه المناسبة. . . إلخ) فيه**: أنَّ هذا إنَّما يشير إلى وجه خروجها من النَّظريَّات، ويرشدك إلى ذلك تأمُّلك في قوله: «ويصحُّ جعل المحذوف. . . إلخ».

والوجه: أنَّ قوله: «وهذا»؛ أي: عدم توقُّف الأخيرين على فكرٍ ونظرٍ، فافهم.

فإنَّ النَّظريَّ(١) منسوبٌ إلى النَّظر الاصطلاحيِّ ولا يَصدق على التَّجربة والحَدْس، لِمَا عرفتَ من تفسيره، وحينئذٍ يجب أن يَعْنُوا بالنَّظر ما هو أعمُّ من القياس ولواحقه؛ ......

حاشية الصبان

بقوله: (**فإنَّ النَّظريَّ... إلخ**) فهو عِلَّةٌ لمحذوفٍ؛ أيِ: ارتكبوه لأنَّ النَّظريَّ... إلخ، ويصحُّ جَعْل المحذوف شيئاً مفرَّعاً على ما ذكره؛ تقديره: فتوقُّفها على الحَدْس والتَّجربة لا يدخلهما في النَّظريِّ؛ لأنَّ النَّظريَّ... إلخ.

قوله: (ولا يصدق) أيِ: النَّظر الاصطلاحيُّ.

قوله: (وحينئذٍ) أي: حين إذ لا يصدق النَّظر الاصطلاحيُّ على التَّجربة والحدس؛ كذا قيل.

● **أقول**: لا يظهر ارتباطٌ(٢) بين كون النَّظر الاصطلاحيِّ لا يصدق على التَّجربة والحَدْس، وبين وجوب أن يَعْنُوا بالنَّظر ـ هنا ـ ما هو أعمُّ منَ القياس ولواحقه، والَّذي يَظهر لي(٣) أنَّ المعنى: «وحين إذ كان النَّظريُّ منسوباً إلى النَّظر الاصطلاحيِّ»، وأنَّ في كلام الشَّارح حذفَ السَّبب والاكتفاء بالمسبَّب؛ **والتَّقدير**: وحين إذ كان النَّظريُّ منسوباً إلى النَّظر الاصطلاحيِّ تخرجُ الأشياء المكتسبة بالاستقراء والتَّمثيل، مع أنَّها منَ النَّظريَّات، فيجب أن يَعْنُوا بالنَّظر هنا ـ أي: في مقام بيان النَّظريِّ ـ ما؛ أي: معنًى هو أعمُّ منَ القياس ولواحقه(٤) الَّتي هي الاستقراء والتَّمثيل، بأن يُريدوا به ما يُوصل إلى المجهول من تعريفٍ، أو قياسٍ، أوِ استقراءٍ، أو تمثيلٍ، لا ما يخصُّ التَّعريف والقياس، فيكون مقصود الشَّارح بهذه العبارة: بيان أنَّ تلك الأشياء المتوهَّم خُروجها منَ النَّظريَّات ـ من كون النَّظريِّ منسوباً إلى النَّظر الاصطلاحيِّ ـ داخلةٌ في النَّظريَّات، وبيانَ أنَّ المنسوب إليه ليس النَّظر الاصطلاحيَّ فقط وإن أوهمه قوله: «فإنَّ النَّظريَّ... إلخ»، بل ما يعمُّ الاصطلاحيَّ، وما ألحق ببعض أنواعه، وهو القياس منَ الاستقراء والتَّمثيل، فتأمَّل.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (فإنَّ النَّظريَّ... إلخ)** ما يفيده كلامه بعدُ من: «أنَّ النَّظر هنا ليس بالمعنى الاصطلاحيِّ، بل بمعنى أعمّ» يُخالف هذا، وسينبِّه المحشي على ذلك، لكن لا يخفى أنَّ عمومه لا يؤدِّي إلى صدقه على الحَدس والتَّجربة، فهذا هو الَّذي جرَّأه على صنيعه، فافهم.

(٢) **قوله: (لا يظهر ارتباط... إلخ)** تكلَّف شيخ شيخنا في توجيه الارتباط بينهما بما لا يصحُّ عند مَن تأمَّل.

(٣) **قوله: (والَّذي يظهر لي... إلخ)** أقرب منه: أنَّ المعنى: وحينئذٍ فسَّروه بذلك التَّفسير الَّذي عرفته يجب أن يعنوا بالنَّظر هنا ـ أي: في مقام بيان النَّظريِّ ـ ما هو أعمُّ، فافهم.

(٤) **قوله: (هو أعمُّ منَ القياس ولواحقه)** فيصدق بذلك وبالتَّعريف، ولا يخفى أنَّ المناسب أن يقول: «هو أعمُّ من التَّعريف والقياس»، لكنَّه جارى كلام الشَّارح، فافهم.

لئلَّا تَرِد الأشياء المكتسبة بالاستقراء والتَّمثيل.

● **وقيل**: العلومُ الحادثة كلُّها ضَروريَّةٌ، **ووُجِّه**: بأنَّ العبد لا تأثيرَ له في شيءٍ من العلوم، فحصول العلوم كلِّها له لا يقدر على دفعه، فيكون ضروريًّا.

● **وقيل**: كلُّها نظريَّةٌ، **ووجِّه**: بأنَّ العبد في ابتداء وجوده كان خالياً من جميع العلوم، فاكتسبها شيئاً فشيئاً.

حاشية الصبان

قوله: (لئلَّا تَرِد) أي: على التَّعريفين؛ إذ لو أبقي «النَّظر» على معناه الاصطلاحيِّ فقط لكان تعريف النَّظريِّ غيرَ جامعٍ، وتعريف الضَّروريِّ غيرَ مانعٍ.

قوله: (بالاستقراء والتَّمثيل) **الأوَّل**: «تتبُّع أفراد المحكوم عليه»؛ كما في قولهم: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ».

والثَّاني: «هو القياس الأصوليُّ»؛ كقول الشَّافعيِّ: «النَّبِيذُ حَرَامٌ كَالخَمْرِ»، وسيأتي بَسْطُ الكلام عليهما إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقيل: **العلوم... إلخ**) هذا القول، والقول الَّذي بعده مقابِلان لِما في المتن.

● **قال في «الكبير» ما ملخصه**: أنَّ الخُلفَ لفظيٌّ[١]؛ لأنَّه لوِ اطَّلع كلٌّ منَ القائلين على ما أراد الآخر لوافقه على مراده، فالخلاف في التَّسمية؛ إذ مَن يقول: بأنَّها كلَّها ضروريَّةٌ لا يمنع أنَّ بعضها مسبوقٌ بنظرٍ، ومَن يقول: بأنَّها كلَّها نظريَّةٌ لا يمنع أنَّ بعضها صار ضروريًّا لا يحتاج إلى نظرٍ؛ ثمَّ نَقَل عنِ الفَخْر مذهباً رابعاً وهو: أنَّ التَّصوُّرات كلَّها ضروريَّةٌ، وأنَّ التَّصديق ينقسم إلى: الضَّروريِّ والنَّظريِّ، ونَقَل احتجاجه لذلك، وردَّ بعض العلماء عليه، فراجعه[٢].

قوله: (**بأنَّ العبد لا تأثيرَ له في شيءٍ من العلوم**) بل هو مجبورٌ في قالب مُختارٍ، والمؤثِّر هو الله تعالى، **ووجهُه أيضاً** ـ كما في [ص/٣٨] «الكبير»[٣] ـ: بأنَّ حصول العلم عَقِب التَّعريف أوِ الدَّليل اضطراريٌّ لا قُدرة على دَفعه.

---

(١) قوله: (أنَّ الخلف) أي: بين نحو المصنِّف مع أصحاب القولين، وبينهم بعضهم مع بعض، فيقرأُ قوله: «كلٌّ من القائلين» بصيغة الجمع لا التَّثنية، والمرادُ بـ«الآخر» في قوله: «ما أراد الآخر»: الجنس، وقد اقتصر في التَّعليل على ما قد يخفى كما لا يخفى، والصَّواب: حذف قوله: «صار» من قوله: «لا يمنع أنَّ بعضها صار ضروريًّا» كما لا يخفى، فافهم.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٩).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٩).

وقد ذكرنا أنَّ الضَّروريَّ يُطلق بمعنًى آخر، والخلافَ في النِّسبة بينه وبين البَدِيهيِّ مع فوائدَ أُخَر في «الشَّرح»[١].

(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ ... يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ

(وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ) على لفظ المبنيِّ للمجهول؛ أي: تُوصِّل، أي: ما تُوصِّل به

حاشية الصبان

قوله: (وقد ذكرنا أنَّ الضَّروريَّ. . . إلخ) حاصل ما ذكره بإيضاحٍ: أنَّ «الضَّروريَّ» كما يُطلق في مقابلة «النَّظريِّ» فيفسَّر بما تقدَّم، يُطلق في مقابلة «الاكتسابيِّ» فيفسَّر بـ: «ما لا يكون تحصيله مقدورٌ للمخلوق»، فيكون أخصَّ منَ الضَّروريِّ بالمعنى الأوَّل، فالعلمُ الحاصلُ بالإبصار المقصود ممَّن كان مُغمضاً عينيه، ففتحهما قصداً ضروريٌّ على الأوَّل دون الثَّاني؛ لأنَّه مكتسبٌ للعبد بفَتْح عينيه.

قوله: (والخلافَ في النِّسبة. . . إلخ) حاصله مع الإيضاح: أنَّ «البديهيَّ»:

- يُطلق على «الضَّروريِّ» بالمعنى الأوَّل المذكور في المتن، فيكون مُرادفاً له.

- ويطلق على: «ما لا يتوقَّف على شيءٍ أصلاً»، فيكون أخصَّ منَ الضروريِّ؛ لانفراد الضَّروريِّ على هذا بالحَدْسيَّات والتَّجريبات؛ لتوقُّفهما على الحدس والتَّجربة.

● ثمَّ قال: تنبيهٌ: ذكر السَّعد في «شرح المقاصد»[٢] عنِ الإمام: أنَّ أوَّل مراتب وصول النَّفس إلى المعنى شعورٌ، فإذا حصل وقف النَّفس على تمام ذلك المعنى فتصوُّر، فإذا بقي بحيث لو أراد استرجاعه بعد ذهابه أمكنه يقال له: حفظ، ولذلك الطَّلب: تذكُّر، ولذلك الوجدان: ذكر. اهـ[٣]

قوله: (وبين البَدِيهيِّ) أقول: أعاد الشَّارح لفظ «بين»؛ للخروج من عهدة الخلاف في جواز العطف على الضَّمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهي في مثل ذلك مؤكِّدةٌ لـ«بين» الأُوْلى، فسقط ما قيل: لا حاجة لـ«بين» الثَّانية؛ لأنَّ البَيْنيَّة لا تكون إلَّا بين متعدِّدٍ.

● و«البديهيُّ» من: بَدَهَهُ إذا: فَاجَأه.

قوله: (بِقَوْلٍ شَارِحٍ) القول بمعنى: المقول، فهو مجازٌ مرسلٌ علاقته التَّعلُّق، وإسناد الشَّرح إليه مجازٌ عقليٌّ منَ الإسناد إلى الآلة، لكن هذا قبل جعل «القول الشَّارح» عَلَماً للتَّعريف؛ أمَّا بعده فلا تجوُّز؛ إذِ الأعلام المنقولة حقائقُ.

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ١٩ - ٢٠).

(٢) انظر: «شرح المقاصد» (١/ ١٩٥).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٩).

إلى تصوُّرٍ (**يُدْعَى بِـ«قَوْلٍ شَارِحِ»**) لِشَرْحِه الماهيَّة، ويُسمَّى أيضاً: «مُعرِّفاً» و«تَعْرِيفاً».

فـ«ما» واقعةٌ على بعض التَّصوُّرات وهو المعرَّف، وذلك كـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» تعريفاً لـ«الإِنْسَان»، فإنَّه يُوصِل إلى تصوُّر «الإِنْسَان».

(**فَلْتَبْتَهِلْ**) أي: فلتَطلب مُبَالِغاً في الطَّلب.

(٢٣) وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا ... بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

(**وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا**) على صيغة المبنيِّ للمجهول؛ أي: ما تُوصِّل به لتصديقٍ، نحو: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، فإنَّه يُوصِل إلى: «أَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ».

حاشية الصبان

قوله: (**لِشَرْحِه الماهيَّة**) أي: بالكُنْه، أو بالوجه؛ ليصدق على جميع أقسام المعرَّف، وما ذكره تعليلٌ للجزء الثَّاني من جزأي الاسم، وأمَّا تسميته: «قولاً»؛ فلأنَّه يُقال؛ أي: يحمل على المعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ، وعلَّله شارح «الشَّمسية»: بأنَّه في الأغلب مركَّبٌ، والقول يُرادف المركَّب[١].

قوله: (**ويُسمَّى أيضاً: مُعرِّفاً**) ـ بكسر الرَّاء ـ، (**وتعريفاً**) أمَّا إطلاق المعرِّف عليه فمجازٌ عقليٌّ من الإسناد إلى الآلة، وأمَّا إطلاق التَّعريف عليه، فمجازٌ مرسلٌ علاقته التَّعلُّق؛ أي: معرَّفٌ به ـ بفتح الرَّاء ـ، لكن هذا قبل جعلهما عَلَمين له؛ أمَّا بعده فلا تجوُّز؛ لِمَا مرَّ.

قوله: (**فما**) تفريعٌ على كون ما تُوصِّل به إلى التَّصوُّر يدعى بـ: «القول الشَّارح»، وبـ: «المعرِّف»، وبـ: «التَّعريف».

وقوله: (**واقعةٌ على بعض التَّصوُّرات**) أي: المتصوَّرات، فالمصدر بمعنى اسم المفعول؛ لأنَّ المعرَّف متصوَّرٌ لا تصوُّرٌ، وعلى قياس ذلك يُقال في قوله: (**وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا**) فـ«ما» فيه واقعةٌ على بعض التَّصديقات بمعنى المصدَّق بها.

قوله: (**تعريفاً للإنسان**) احترز به عن: «الحَيَوَان النَّاطِق» عَلَماً.

قوله: (**أي: فلتطلب... إلخ**) قال في «الكبير»: «ويطلق الابتهال على النَّظر والتَّأمُّل؛ أي: فلتتأمَّل». اهـ[٢] ولم أره في «القاموس»، ولا في «المختار»، وفيهما: «أنَّه يقال: بهلته؛ كمنَعْتُه؛ أي: خَلَّيْتُه مع رأيِهِ؛ كأَبْهَلْتُهُ». اهـ[٣]

---

(١) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرِّسالة الشمسية» للقطب الرازي (ص: ١١٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٩).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٩٧٠)، ولم أجده في «المختار».

(بِـ«حُجَّةٍ» **يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا**) أي: أرباب هذا الفنِّ، و«أل» في «العُقَلا» للكمال، وسُمِّي بذلك؛ لأنَّ مَنْ تَمسَّك به حَجَّ خَصْمَه، أي: غَلَبَه.

* * *

حاشية الصبان

فيحتمل أن يكون الابتهال في كلامه افتعالاً من: بهله؛ أي: خلَّاه مع رأيه؛ أي: فلتترك المناطقة مع رأيهم؛ أي: لا تعترض عليهم، بل سلِّم لهم، وعلى كلِّ حالٍ فهو تكملةٌ للبيت.

قوله: (و«أل» في «العقلا» للكمال) أي: للعهد، والمعهود: ذوو كمال العقل الَّذين هم أرباب هذا الفنِّ، وبهذا يندفع ما يقال: إنَّ العوام لا يعرفون أنَّ الموصل إلى التَّصديق يسمَّى: حُجَّةً، مع أنَّهم عقلاء.

● **أقول**: يَرِد على الشَّارح أمرين:

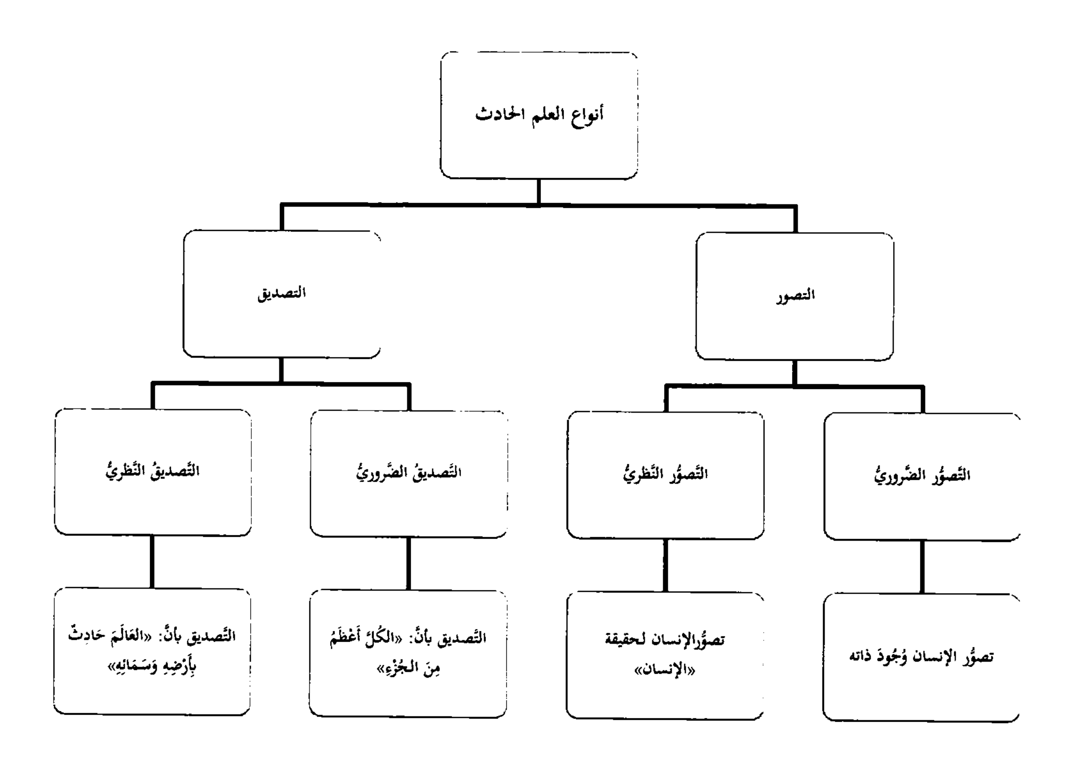
الأوَّل: أنَّه كان المناسب أن يقول: «فأل» بفاء التَّفريع.

الثَّاني: أنَّ صنيعه يُوهم أنَّ غير أرباب هذا الفَنِّ ليسوا كاملين عُقلاء، وعمومه ظاهر الفساد، فتأمَّل.

قوله: (**وسُمِّي**) أي: ما تُوصِّل به إلى التَّصديق (**بذلك**)؛ أي: بالحُجَّة.



«أنواع العلم الحادث»



أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ

● ثمَّ لمَّا كان عِلم المِيزَان مَبنيًّا على أربعة أركانٍ: تصوُّراتٍ ومبادئها، وتصديقاتٍ ومبادئها، وكانت مبادئ التَّصوُّرات: الكلِّيَّات الخمس المُنقسِمة إلى: الذَّاتيِّ والعَرَضيِّ؛ القسمين من الكلِّيِّ؛ القسم من المفرد؛ القسم من اللَّفظ؛ القسم من الدَّالِّ؛ وكان

حاشية الصبان

أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ

قوله: **(ثمَّ لمَّا كان... إلخ)** هذه العبارة للفَنَاري[1] في «شرحه على إيساغوجي»[2]، أتى بها الشَّارح دُخولاً على المتن، وبياناً لوجه إدخال مبحث الدَّلالة في هذا الفنِّ، مع أنَّه ليس منه.

قوله: **(مَبنيًّا على أربعة أركانٍ)** أي: على قواعد أربعة أركان[3]؛ من بناء الكلِّ على الأجزاء؛ لأنَّ علم الميزان: قواعدُ باحثةٌ عن تلك الأربعة. وقوله: **(تصوُّرات)** أي: مقاصد تصوُّرات، وهي المعرِّفات لأجل قوله: «ومبادئها». وقوله: **(وتصديقات)** أي: مقاصد التَّصديقات، وهي الأقيسة لأجل قوله: «ومبادئها»، والتَّصوُّرات والتَّصديقات في عبارته بمعنى: المتصوَّرات والمصدَّق بها؛ كما مرَّ.

قوله: **(الذَّاتيِّ) أقول**: لحَّن النُّحاةُ مَن قال في النِّسبة إلى ذاتٍ: «ذاتيٌّ»، وقالوا: الصَّواب «ذووي» بحذف «تاء» التَّأنيث المجعولة عِوضاً عن لام الكلمة المحذوفة اعتباطاً، وردِّ هذه اللَّام وردِّ الألف المنقلبة عنِ الواو؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها إلى أصلها، وهو الواو، وسيأتي فيه مزيد كلام.

قوله: **(القسم من المفرد) أقول**: فيه مسامحةٌ[4]؛ إذِ الكلِّيَّة من قبيل المعاني، والمفرد من قبيل الألفاظ؛ لِما تقرَّر أنَّ الكلِّيَّ وصفٌ في الحقيقة للمعنى، والمفرد وصفٌ في الحقيقة للَّفظ، فكيف يُجعل الأوَّل قِسماً منَ الثَّاني؟!

والجواب: أنَّ في العبارة حذفاً، والتَّقدير: «القسم دالُّه منَ المفرد».

---

(١) محمَّد بن حمزة بن محمَّد، شمس الدِّين الفناري (أوِ الفَنَري) الرومي (٧٥١هـ - ٨٣٤هـ) عالم بالمنطق والأصول، له: «شرح إيساغوجي»، و«عويصات الأفكار». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ١١٠).

(٢) انظر: «الفناري على إيساغوجي» (ص: ٦).

(٣) قوله: **(أي: على قواعد أربعة أركان)** إضافة «قواعد» لِما بعدها على معنى: «اللَّام»، ولا يخفى أنَّ المضاف إليه ليس «قواعد»، وإن قال شيخ شيخنا بذلك، فتدبَّر.

(٤) قوله: **(أقول: فيه مسامحة... إلخ)** قال شيخ شيخنا: تقدَّم استعمال «المفرد» بمعنى «المعنى» في قوله: «إدراك مفرد تصوُّراً عُلِم» فيجوز أن يراد به هنا: «المعنى»، ويحتاج إلى التَّقدير بعد في قوله: «القسم من اللَّفظ»، فتأمَّل.

المراد: دلالة اللَّفظ الوضعيَّة؛ لعدم اعتبارهم غيرها، بَدأ بها فقال: **(أنْواعُ الدَّلَالَةِ اللَّفظيَّة (الوَضْعِيَّةِ)**.

- وَصَفَهَا بـ«الوضعيَّة»؛ لاستِناد جميعها إلى الوضع.
- **والدَّلالة** - بتثليث الدَّال - مصدرُ «دلَّ»، وهي - على المفهوم من كلام الشَّيخ[1] في «الشِّفاء» - تُطلق على معنيَين بالاشتراك:

١ - **أحدهما**: «كون أمرٍ بحيث ....

حاشية الصبان

[قوله:] **(أَنواعُ الدَّلَالَةِ اللَّفظيَّة الوَضْعِيَّةِ)** أخذ الشَّارح قيد «اللَّفظيَّة» من البيت الآتي، وسيأتي له زيادة «الوضعيَّة» في قول [ص/٣٩] المصنِّف: «دلالة اللَّفظ» أخذاً من هذه التَّرجمة، ففي صَنيع الشَّارح إشارةٌ إلى أنَّ في كلام المصنِّف النَّوع البديعيَّ المُسمَّى بـ: **الاحتباك**، وهو أن يحذف من كِلا الكلامين ما أثبته في الآخر.

قوله: (لاستناد جميعها) أي: جميع أنواعها الثَّلاثة.

قوله: (مصدر «دلَّ») أي: سماعيٌّ؛ إذ قياس مصدر الفعل الثُّلاثيِّ المتعدِّي «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين؛ كما قال ابن مالك:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

قوله: (من كلام الشَّيخ) يعني: ابن سِينا؛ لأنَّه المراد عند إطلاق «الشَّيخ» في هذا الفنِّ، و«الشِّفاء» كتابٌ له في العلوم الحِكَمِيَّة.

قوله: (بالاشتراك) أي: اللَّفظيِّ، وإنَّما لم تكن حقيقةً في أحدهما مجازاً في الآخر، مع أنَّ الحمل على المجاز أَوْلى - كما هو الأصحُّ عند الأصوليِّين؛ لأنَّ المجاز أبلغ -؛ لأنَّ محلَّ ذلك إذا تعيَّنت الحقيقة في أحد المعنيين، وشكَّ فيها في الآخر؛ أمَّا إذا لم يكن كذلك، بلِ احتمل كلٌّ منهما حقيقة اللَّفظ فيه ومجازيته، فالحمل على الاشتراك أَوْلى[2]؛ أفاده الشَّارح في «الكبير»[3].

قوله: (كون أمر) هو الدَّالُّ **(بحيث)** أي: ملتبساً بحيث؛ أي: بحالة؛ ككونه موضوعاً للأمر الثَّاني.

---

(١) الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، شرف الملك (٣٧٠هـ - ٤٢٨هـ)، الفيلسوف الرئيس، صاحب التَّصانيف في الطب والمنطق والطبيعيَّات والإلهيَّات، له: «القانون» في الطب، و«الشفاء» في الحكمة. انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٤٢).

(٢) **قوله: (فالحمل على الاشتراك أَوْلى)** إذ حمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز تحكُّمٌ.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٠).

يُفهَم منه أمرٌ آخر؛ فُهِم أو لم يُفهم».

حاشية الصبان

● **أقول**: قد علمت أنَّهم أخرجوا «حيث» في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين: فإنَّهم تجوَّزوا بها وهي ظرف مكانٍ إلى الحالة؛ تشبيهاً لها بالمكان، وأدخلوا عليها «الباء» مع أنَّها لا تخرج عنِ النَّصب محلًّا على الظَّرفيَّة إلَّا إلى الجرِّ بـ«من»؛ اعتماداً على قول بعض النُّحاة بتصرُّفها قليلاً، وذكر سيدي سعيد أنَّه اعترُض على التَّعريف: بأنَّ الحيثيَّات تُجتنَب في الحدِّ؛ لأنَّها لا تدلُّ على الحُصول، وإنَّما تدلُّ على القابليَّة [فقط]. اهـ[١] وللبحث فيه مجال[٢].

وقوله: (**يُفهَم منه**) أي: يكون شأنه أن يُفهَم منه بسببِ تلك الحالة (**أمرٌ آخر**) وهو المدلول؛ أي: بعد العلم بوجه الدَّلالة وهو: الوضع[٣]، واقتضاء الطَّبع، أو العِلِّيَّة والمعلوليَّة، أو [بعد] العلم بالقرينة[٤]؛ ليشمل دلالة اللَّفظ على المعنى المجازيِّ المستعمل هو فيه؛ كما قاله عبد الحكيم[٥]، وفيه مزيد كلامٍ يأتي.

وقوله: (**فُهِم**) أي: بالفعل، (**أو لم يفهم**) أي: بالفعل، والمراد بفهم الأمر الثَّاني: مجرَّد الالتفات والتَّوجُّه إليه؛ كما نقله عبد الحكيم عنِ السَّيِّد، فلا يَرِد أنَّه يلزم على التَّعريف أن لا يكون لِلَّفظ دلالةٌ عند تكرُّره؛ لامتناع فهم المفهوم.[٦]

هذا؛ ولا بدَّ في الدَّلالة عند أهل هذا الفنِّ من اطِّرادها، ولذا عبَّر القطب[٧] في تعريفها بقوله: «كون اللَّفظ بحيث متى أُطلق فُهِم منه معناه للعلم بوضعه». قال السَّيِّد: قوله: «متى أطلق»؛ أي:

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٩٦).

(٢) **قوله: (وللبحث فيه مجال)** إذِ الغرضُ هنا حصول القابليَّة للفهم، وهي تدلُّ على ذلك، وليس الغرض هنا حصول الفَهم، فافهم.

(٣) **قوله: (وهو الوضع... إلخ)** أفاد ذلك: أنَّ المراد تعريف مطلق الدَّلالة لا خصوص اللَّفظيَّة. اهـ شيخ شيخنا.

(٤) **قوله: (أوِ العلم بالقرينة)** عطفَ هنا بـ«أو» ليظهر رجوع التَّعليل إلى خصوص هذا المعطوف كلّ الظُّهور، ثمَّ المراد القرينة مطلقاً لا خصوص اللَّازمة للَّفظ بأن كان مهجور الحقيقة اللُّغويَّة كما يأتي قريباً؛ إذِ المراد هنا مطلق الدَّلالة لا الدَّلالة عند أهل هذا الفنِّ.

(٥) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٧٥).

(٦) إلى هنا من تمام النَّقل عن عبد الحكيم مع التَّصرُّف بالعبارة، وعبارة السَّيِّد منقولة من حواشيه على «المطالع» كما *صرَّح به عبد الحكيم. انظر: «شروح الشمسية»* (١/ ١٧٥).

(٧) محمَّد «أو محمود» بن محمد الرازيّ، أبو عبد الله، قطب الدين، القطب التحتاني (٦٩٤هـ - ٧٦٦هـ) عالم بالحكمة والمنطق، له: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية»، و«لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٣٨).

. . . .

حاشية الصبان

كلَّما أُطلق، فإنَّ الدَّلالة المعتبرة في هذا الفنِّ ما كانت كلِّيَّةً، وأمَّا إذا فُهم منَ اللَّفظ[١] معنًى في بعض الأوقات بواسطة قرينةٍ، فأصحاب هذا الفنِّ لا يحكمون بأنَّه دالٌّ عليه، بخلاف أصحاب العربيَّة والأصول. اهـ[٢]

● وقال عبد الحكيم: اعلم أنَّ دلالة اللَّفظ على المعنى المجازيِّ إذا استعمل فيه مطابقة عند أهل العربيَّة؛ لأنَّ اللَّفظ مع القرينة موضوعٌ للمعنى المجازيِّ بالوضع النَّوعي كما صرَّحوا به، وأمَّا عند المنطقيِّين فإنْ تحقَّق اللُّزوم بينهما بحيث يمتنع الانفكاك فهي مطابقةٌ، وإلَّا فلا دلالة؛ على ما صرَّح به قُدِّسَ سِرُّه في «حواشي المطالع». اهـ[٣]

● وقوله: «فإنْ تحقَّق اللُّزوم بينهما» الظَّاهرُ أنَّ المراد: بين اللَّفظ والقرينة بأن كان مهجور الحقيقة اللُّغويَّة، فتأمَّل، ويؤيد ما قاله السَّيِّد قول السَّعد في «شرح الشَّمسية»: والوضع - أي: هنا - وتعيين الشَّيء ليدلَّ على شيءٍ آخر من غير قرينةٍ. اهـ[٤]

لكنَّه صرَّح في ذلك الشَّرح نفسه - كما قاله الغُنَيْمِي[٥] - بأنَّ المجاز يدلُّ بالمطابقة على معناه المجازيِّ؛ قال: إذِ المراد بـ«الوضع» في تعريف الدَّلالة أعمُّ منَ [الجزئيِّ] الشَّخصيِّ؛ كما في المفردات، و[الكلِّيِّ] النَّوعيِّ؛ كما في المركَّبات، وإلَّا لبقيت [دلالة] المركَّبات[٦] خارجةً عنِ الأقسام، والمجازُ موضوعٌ [بإزاء معناه المجازي] بالنَّوع، فدلالته على معناه المجازيِّ بالمطابقة؛ لأنَّها دلالةٌ على ما وضع له بالنَّوع. اهـ[٧]

---

(١) **قوله: (وأمَّا إذا فهم من اللَّفظ. . . إلخ)** فَهُم إنَّما يعتبرون الوضع التَّحقيقيَّ دون التَّأويليِّ.
نعم؛ إذا كان تأويليًّا بمنزلة تحقيقيٍّ بأن كانت القرينة لازمةً للَّفظ، بأن كان مهجور الحقيقة اللُّغويَّة اعتبروه، ووضع اللَّفظ وضعاً تحقيقيًّا تعيينه ليدلَّ على المعنى بنفسه، ووضعه وضعاً تأويليًّا تعيينه ليدلَّ على المعنى بواسطة قرينة، فافهم.

(٢) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٧٧، ١٧٨).

(٣) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٧٧).

(٤) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ١١٩).

(٥) أحمد بن محمَّد بن عليّ، شِهاب الدين الغنيمي الأنصاري الخزرجي (٩٦٤هـ - ١٠٤٤هـ) فقيه باحث من أهل مصر، له: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام»، و«بهجة الناظرين في محاسن أم البراهين». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٣٧).

(٦) **قوله: (وإلَّا لبقيت المركبات)** أي: ونحوها ممَّا وضعه نوعيٌّ كالمشتقَّات.

(٧) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ١٢٦).

٢ - والثَّاني: «فَهْمُ أمرٍ من أمرٍ»، كذا حقَّقه العلَّامة ابن عَرَفَة.

حاشية الصبان

قال الغُنَيْمِيُّ: فانظره مع قوله في تعريف الوضع هنا: «من غير قرينة». اهـ[(١)]

أقول[(٢)]: إذا جعل ما ذكره في دلالة المجاز جرياً على رأي أهل العربيَّة والأصول، اندفع التَّنافي بين كلاميه، فتأمَّل، ثمَّ قوله: «من غير قرينةٍ»؛ أي: منفكَّةٍ، فلا يُنافي ما مرَّ عن عبد الحكيم.

قوله: (فهم أمر) أي: بالفعل، فهو أخصُّ منَ المعنى الأوَّل.

● والفهم بمعنى: «الانفهام»[(٣)]، أو هو مصدر المبنيِّ للمجهول، **والمرادُ**: كون الدَّالِّ انفهم، أو فُهِم منه المدلول بالفعل، **فلا يَرِد**: أنَّ الفهم وصفُ الشَّخص الفاهم، والدَّلالة وصف اللَّفظ الدَّالِّ، فكيف يُعرف الشَّيء بما يُغايره؟

● وفي عبد الحكيم[(٤)] عنِ السَّيِّد في «حواشي المطالع» ما نصُّه: وأمَّا تعريف الدَّلالة بـ«الفهم» مضافاً إلى الفاعل أوِ المفعول؛ أعني: السَّامع، أوِ المعنى، أو بانتقال الذِّهن منَ اللَّفظ إلى المعنى، فمِنَ المسامحات الَّتي لا يلتبس بها المقصود؛ إذ لا اشتباه في أنَّ الدَّلالة صفة اللَّفظ بخلاف الفَهم والانتقال، ولا في أنَّ الفَهْم والانتقال منَ اللَّفظ إنَّما هو بسبب حالة فيه، فكأنَّه قيل:

---

(١) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» للغنيمي مخطوط (لوحة: ٨).

(٢) **قوله: (أقول... إلخ)** لا يخفى أنَّ تعليله يأبى ذلك الحمل، وحمل القرينة في كلامه على المنفكَّة، والمجازيِّ على ذي القرينة اللَّازمة يمنع منه التَّعليل أيضاً كما لا يخفى.

والوجه: أنَّ دلالة المجاز غيرُ معتبرةٍ عندهم كما هو مقتضى تعريفه للوضع ومقتضى كلام السَّيِّد السَّابق.

نعم؛ إن كانت القرينة لازمةً للَّفظ اعتبرت دلالته عندهم أيضاً.

ولا يرد: أنَّ المراد بـ«الوضع» في تعريف «الدَّلالة»: ما يشمل الشَّخصيَّ والنَّوعيَّ، والمجازُ موضوعٌ بالنَّوع؛ لأنَّ المراد في تعريف الدَّلالة الوضع التَّحقيقيُّ والمجاز موضوعٌ بالوضع التَّأويليِّ.

ثمَّ اعلم أنَّ كلام المصنِّف والشَّارح والمحشي في المعرِّفات يقتضي أنَّه متى كانت القرينة معيِّنة للمعنى المجازيِّ اعتبرت دلالته عندهم، فتنبَّه.

(٣) **قوله: (والفَهْم بمعنى: الانفهام... إلخ)** انظر: ماذا أريد بهذا التَّأويل؟ مع كونه لم يغن في دفع الإشكال شيئاً ما؛ إذِ الدَّافع له اعتبار الكون المنسوب للدَّالِّ، فإنَّ كلًّا من الانفهام والمفهوميَّة وصفٌ للمدلول، فلو قال: «والمراد كون الدَّالِّ فَهِمَ منه الفاهم المدلول بالفعل» لكفاه، فتدبَّر.

(٤) **قوله: (وفي عبد الحكيم... إلخ)** على هذا لا يظهر قول المحشي بعد: «وينبني على المعنيين... إلخ»؛ إلَّا إن كانت الحالة الَّتي هي سببٌ في الفَهْم أوِ الانتقال لا تسمَّى دلالةً على الثَّاني إلَّا عند الفَهْم أوِ الانتقال بالفعل، فيؤول قول عبد الحكيم: «فكأنَّه قيل: هي حالةٌ... إلخ» بما يناسب ذلك، فافهم ذلك بتدبُّرٍ.

● **والدَّالُّ** ينقسم إلى: لفظٍ وغيره.

- **والثَّاني ثلاثة أقسامٍ:**

١ - دالٌّ بالعقل، كـ: دلالة «تغيُّر العالَم» على حدوثه.

٢ - وبالعادة، كـ: «المطر» على النَّبات، و«الحُمرة» ....

حاشية الصبان

هي حالةٌ للَّفظ بسببها يُفهم المعنى [منه]، أو ينتقل منه إليه، فكأنَّهم نبَّهوا بالتَّسامح على أنَّ الثَّمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفَهْم والانتقال. اهـ[1]

● ويَنْبَني على المعنيين المذكورين في الشَّرح: أنَّ اللَّفظ قبل حصول الفَهْم منه بالفعل يُقال له: «دالٌّ» حقيقةً على الأوَّل دون الثَّاني، فتسميته قبله: «دالًّا» مجازٌ على الثَّاني.

قوله: (دالٌّ بالعقل) أي: بواسطة العقل، وكذا يقال فيما يأتي.

فإن قلت[2]: إنَّ للعقل مدخلاً في جميع [ص/ ٤٠] أقسام الدَّلالة، فَلِمَ كان بعضها عقليًّا وبعضها غيرَ عقليٍّ؟

فالجواب[3]: أنَّهم إنَّما سمَّوا البعض عقليًّا؛ لتمحُّض الدَّلالة فيه للعقل بخلاف غيره، فإنَّ الدَّلالة ليست متمحِّضة للعقل، بل معه آخر، فأنيطت به التَّسمية.

قوله: (وبالعادة) لم يقل هنا: «وإن شئت قلت: بالطَّبع» كما قال فيما يأتي؛ اتِّكالاً على المقايسة.

وقيل: لأنَّ ممَّا مثَّل به هنا دلالة «المطر» على «النَّبات»، فرُبما يُوهم التَّعبير بالطَّبع هنا: أنَّ المطر مؤثِّرٌ بطبعه في النَّبات.

قوله: (كالمطر) أي: كدلالة[4] المطر، وكذا يُقال في نظائره الآتية. **وقوله: (على النَّبات)** أراد به المصدر، لا اسم العين.

---

(١) انظر: «حاشية السَّيِّد على المطالع» (١/ ١٠٩)، و«شروح الشَّمسيَّة» (١/ ١٨٣).

(٢) **قوله: (فإن قلت)** هذا السُّؤال وجوابه لا يختصَّان بدلالة غير اللَّفظ، وسيأتي آخر الفصل في الشَّرح ما ينبغي نظره.

(٣) **قوله: (فالجواب... إلخ)** لا يتمُّ هذا الجواب، على أنَّ المراد بـ«الطَّبع» في دلالة اللَّفظ بالطَّبع: طبع السَّامع، وهو مبدأ إدراكه؛ أيِ: العقل على احتمالٍ يأتي للمحشي، والثَّاني: أنَّه النَّفس، بل لا يتمُّ على هذا أيضاً عند مَنْ تأمَّل، وسيأتي خلافٌ في معنى العقليَّة.

(٤) **قوله: (أي: كدلالة... إلخ)** أحوجه إلى ذلك قول الشَّارح قبل: «كدلالة تغيُّر العالَم»، فيقدَّر مثل ذلك أيضاً في قوله: «كالإشارة»، وكلامُه بعد على نسق كلامه هنا.

على الخَجل، و«الصُّفرة» على الوَجَل.

٣ - وبالوضع، كـ: «الإشارة» على معنَى «نَعم» مثلاً.

- **واللَّفظ يَنقسم أيضاً إلى هذه الثَّلاثة:**

١ - دالٌّ بالعقل، كـ: «دلالة اللَّفظ» على لافِظه.

٢ - وبالعادة - وإنْ شئت قلتَ: بالطَّبع -، ....

حاشية الصبان

قوله: (على الخجل) هو الحياء، وأمَّا **(الوَجل)** فهو الخوف، وبابهما: «فَرح».

قوله: (كالإشارة) أيِ: المخصوصة، وهي: «الإشارة بالرَّأس إلى أسفل»، فـ«أل» للعهد، **وقوله: (مثلاً)** أي: وكالإشارة المخصوصة على معنى: «لا»، وهي الإشارة بالرَّأس إلى أعلى، ولا يخفى إغناء «الكاف» عن «مثلاً».

قوله: (واللَّفظ ينقسم... إلخ) أقول: كان الأنسب في مقابلة قوله: **(والثَّاني)** أن يقول: «والأوَّل»، ولعلَّه عَدَل عنه؛ لئلَّا يتوهَّم ابتداءً أنَّ المراد بـ «الأوَّل»: الدَّالُّ بالعقل، وإن كان قوله بعد ذلك: **(إلى هذه الثَّلاثة: دالٌّ بالعقل... إلخ)** يدفع هذا التَّوهُّم.

وحَصر الدَّلالة اللَّفظيَّة في: «الوضعيَّة، والطَّبيعيَّة، والعقليَّة» استقرائيٌّ، لا عقليٌّ[1]؛ كما صرَّح به السَّيِّد، والظَّاهر أنَّ حصر الدَّلالة في اللَّفظيَّة في الثَّلاثة كذلك.

قوله: (كدلالة اللَّفظ على لافظه) أي: على وجوده، أو حياته، ولا يُشترط كونه من وراء جدارٍ، وإنَّما قيَّد به بعضُهم؛ لتكون الدَّلالة بمحض العقل، بخلاف ما لو كان مشاهداً، فإنَّ الدَّلالة حينئذٍ بالعقل والحاسَّة[2] معاً.

قوله: (وإن شئت قلت: بالطَّبع) أي: فالمؤدَّى واحدٌ.

● قال عبد الحكيم ما نصُّه: في «القاموس»: الطَّبْعُ، والطَّبيعَةُ، والطِّبَاعُ - بالكسر -: السَّجِيَّةُ الَّتي جُبِلَ عليها الإنسان[3]. **وفي الاصطلاح**: يُطلق على مبدأ الآثار المختصَّة بالشَّيء؛ سواءٌ كان[4]

---

(١) **قوله: (لا عقليٌّ)** إذ يجوز عقلاً أن يدلَّ بمجرَّد القرينة، فافهم.

(٢) **قوله: (والحاسة)** أي: حاسة البصر. وفيه: أنَّ البصر لا دخل له في دلالة اللَّفظ، فدلالته في حال المشاهدة بمحض العقل، وإلَّا لورد أنَّ حَصر الدَّلالة في ثلاثٍ باطلٌ كما لا يخفى، ولو قال: «وإنَّما قيَّد به بعضهم ليكون الإدراك بواسطة مجرَّد اللَّفظ الدَّالِّ بالفعل لا به وبالبصر» لكان صواباً، فافهم.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٧٤٣).

(٤) **قوله: (سواء كان)** أيِ: المبدأ؛ أي: سواءٌ كان له شعورٌ كـ: النَّفس، أو لا، وبهذا التَّعميم شمل مبدأ الآثار مبدأ =

كـ: «أَح» على وجع الصَّدر.

٣ - وبالوضع، ....

حاشية الصبان

بشعورٍ أو لا، وعلى الحقيقة، ثمَّ الأظهر أنَّ المراد: طبعُ اللَّافظ؛ كما حمله عليه الشَّارح ـ يعني: القطب ـ، ويصحُّ أن يُحمل على طبع اللَّفظ، وعلى طبع السَّامع، والمرادُ بـ «الطَّبع» على الأوَّل: المبدأ[1]، وعلى الثَّاني: الحقيقة[2]؛ أعني: حقيقة معنى اللَّفظ، وعلى الثَّالث[3]: مبدأ الإدراك؛ أعني: النَّفس النَّاطقة، أوِ العقل. اهـ[4]

قوله: (كـ: أَح) بفتح الهمزة أو ضمِّها وبالحاء المهملة؛ كما قاله القَلْيُوبِي وغيره؛ أي: وكـ: أَخ ـ بفتح الهمزة وبالخاء المعجمة ـ على مطلق الوجع.

قوله: (وبالوضع) أي: الوضع اللَّفظيِّ، وهو: جعل اللَّفظ بإزاء المعنى؛ سواءٌ:

- لوحظ اللَّفظ[5] والمعنى بخصوصهما، فيكون الوضع شخصيًّا.

= الإدراك الَّذي هو النَّفس أوِ العقل، وشمل غير ذلك المبدأ كـ: مبدأ الحركة المختصَّة بالحيوان، ومبدأ خواص حجر مخصوص مثلاً، وهو المعنى الَّذي أودعه الله فيه، ويجوز أن يكون الضَّمير في قوله: «سواء كان» عائداً إلى «الأثر»، فافهم.

(١) قوله: **(والمراد بالطَّبع على الأوَّل: المبدأ)** فهو بالنِّسبة للمثال مبدأ تلفُّظ الشَّخص بـ«أح»، فإذا تلفَّظ زيد بـ«أح» دلَّ ذلك اللَّفظ بواسطة معرفة مبدأ تلفُّظ الشَّخص بـ«أح» على وجع صدر زيد، فتدبَّر.

(٢) قوله: **(وعلى الثَّاني الحقيقة... إلخ)** فيه: أنَّه لا معنى لدلالة اللَّفظ على معناه بطبعه؛ أي: بسبب حقيقة معناه.

(٣) قوله: **(وعلى الثَّالث... إلخ)** فالواسطة في الدَّلالة الطَّبيعيَّة على هذا هو هذا المبدأ دائماً، وأمَّا على الأوَّل فتارةً تكون وجع الصَّدر وتارةً تكون مطلق الوجع إلى غير ذلك.

ثمَّ لم يظهر على الثَّالث وجه المقابلة بين هذا القسم والَّذي قبله، ولا يتمُّ الجوابُ السَّابق كما تقدَّم التَّنبيه عليه، على أنَّ النَّفس أوِ العقل لا يستقلُّ في دلالة «أح» مثلاً على وجع الصَّدر، بل لا بدَّ من اعتبار طبيعة اللَّافظ؛ أي: مبدأ الأثر الَّذي يصدر عنه الَّذي هو اللَّفظ كوجع الصَّدر، فافهم.

(٤) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٧٦) بتصرف من المحشي.

(٥) قوله: **(سواءٌ لوحظ اللَّفظ... إلخ)** شخصيَّةُ الوضع باستحضار الموضوع بشخصه؛ كما في وضع العلم ووضع الضَّمير، ونوعيَّة الوضع باستحضار الموضوع بآلةٍ كلِّيَّةٍ؛ كما في وضع المشتقَّات، وكما لو قلت: كلَّما تركَّب من «ح م د» فهو عَلَم على هذه الذَّات المشخَّصة، فالموضوعُ على كلِّ حالٍ جزئيٌّ؛ إلَّا أنَّه تارةً يُلاحظ بخصوصه، وتارةً يُلاحظ بآلةٍ كلِّيَّةٍ، ولا يتأتى أن يكون الموضوع كلِّيًّا كما هو ظاهر، وخصوصُ الوضع بكون الموضوع له خاصًّا مع استحضاره بخصوصه؛ كما في وضع الأعلام على الوجه المعهود، أو على الوجه الممثَّل له بالمثال المخترع السَّابق، وعمومُ الوضع بعموم الموضوع له أوِ استحضاره بآلةٍ كلِّيَّةٍ؛ كما في وضع نحو: «رجل»، ووضع الضَّمائر، على أنَّها جزئيَّات وضعاً. =

كـ: «الأسد» على الحَيَوَان المفترس.

فالمجموعُ ستَّةٌ، وأهلُ المنطق[1] إنَّما يَبحثون عنِ الأخير.

(٢٤) دَلَالَـةُ الـلَّـفْـظِ عَـلَـى مَـا وَافَـقَـهْ يَـدْعُـونَـهَـا دَلَالَـةَ الـمُـطَـابَـقَـهْ

● **فأشار المصنِّف إلى تقسيم دلالته فقال:**

(دَلَالَةُ اللَّفْظِ[2]) الوضعيَّة بتوسُّط الوضع **(عَلَى مَا)** ....

حاشية الصبان

- أو لوحظ اللَّفظ بوجهٍ كلِّيٍّ والمعنى بخصوصه، فيكون الوضع نوعيًّا؛ كما في المشتقَّات.

- أو لوحظ المعنى بوجهٍ كلِّيٍّ واللَّفظ بخصوصه، وهو الوضع العامّ والموضوع [له] الخاصُّ؛ كما في المضمرات والمبهمات؛ وأمَّا عكسه فلم يوجد.

وسواءٌ جعل اللَّفظ بإزاء المعنى بنفسه؛ كما في الحقيقة، أو بواسطة القرينة؛ كما في المجاز؛ قاله عبد الحكيم[3].

ولا يُنافي قوله هنا: «أو بواسطة القرينة... إلخ» ما نقلناه عنه سابقاً؛ لأنَّ كلامه هنا في الوضع من حيث هو، لا بقيده المعتبر عند المناطقة، أوِ المراد القرينة اللَّازمة للَّفظ؛ على ما مرَّ.

قوله: (كـ: «الأسد» على الحيوان المفترس) أمَّا دلالته على: الرَّجل الشُّجاع، فليست معتبرةً عند أصحاب هذا الفنِّ؛ كما تقدَّم بيانه.

قوله: (إلى تقسيم دلالته) أي: أقساماً ثلاثةً، والحصرُ فيها: عقليٌّ؛ كما قاله السَّيِّد؛ لأنَّ دلالة اللَّفظ بالوضع: إمَّا أن تكون على الموضوع له بتمامه، أو على جزئه، أو على خارجه.

قوله: (بتوسُّط الوضع) متعلِّقٌ بـ«دلالة»؛ ....

= **إذا عرفت هذا عرفت** أنَّ الوضعَ ينقسمُ إلى: شخصيٍّ ونوعيٍّ باعتبار الموضوع، وإلى: خاصٍّ وعامٍّ باعتبار الموضوع له، وأنَّ العامَّ إمَّا لموضوعٍ له عامٍّ، وإمَّا لموضوعٍ له خاصٍّ، وعرفت أيضاً ما في كلام المحشي من إيهام خلاف المرام والتَّقصير في البيان، ثمَّ في جعله المعنى في المشتقَّات ملحوظاً بخصوصه نظرٌ، وإن أردت تحقيق المقام فعليك برسالة شيخنا في الوضع.

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (وأهل المنطق... إلخ)** سيأتي في الشَّرح الخلاف في أنَّ التَّضمُّنيَّة والالتزاميَّة وضعيَّتان، فتنبَّه.

(٢) **قوله رحمه الله تعالى: (دلالة اللَّفظ... إلخ)** لا يخفى أنَّ «الدَّلالة» جنسٌ قريبٌ في تعريف «دلالة المطابقة» الَّذي *تضمَّنه كلامه، وقول شيخ شيخنا*: **إنَّه جنسٌ بعيدٌ لم يظهر وجهه**، ثمَّ قد تقدَّم أن قوله: «الوضعيَّة» مستفادٌ من التَّرجمة أخذه الشَّارح منها، والوجه أنَّ إضافة «دلالة» إلى «اللَّفظ» عهديَّةٌ بواسطة ما تقدَّم في التَّرجمة، فعلى هذا لم يبق على المصنِّف إلَّا قوله: «بتوسُّط الوضع»، فتدبَّر.

(٣) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٧٦).

. . . .

حاشية الصبان

يعني[١]: أنَّ دلالة المطابقة هي: دلالة اللَّفظ على معناه بتوسُّط الوضع، وهذا القيد معتبرٌ أيضاً في دلالة التَّضمُّن ودلالة الالتزام، فدلالة التَّضمُّن هي: دلالة اللَّفظ على جزء معناه بتوسُّط الوضع لمعناه، ودلالة الالتزام هي: دلالة اللَّفظ على لازم معناه بتوسُّط الوضع لمعناه.

وإنَّما تركه الشَّارح فيهما اتِّكالاً على مقايستهما على دلالة المطابقة، وهو بمعنى قول بعضهم في المطابقة: «من حيث إنَّه معناه»، وفي التَّضمُّنية: «من حيث إنَّه جزء معناه»، وفي الالتزاميَّة: «من حيث إنَّه لازم معناه».

● **والغرضُ**: الاحتراز عنِ انتقاض كلٍّ منَ الدَّلالات الثَّلاث بالآخَرَيْن، فيما إذا فرضنا لفظاً مشتركاً بينَ الملزوم وحده واللَّازم وحده ومجموعهما؛ كما إذا فرضنا لفظ: «الشَّمس» مشتركاً بينَ: الجِرم، والضَّوء، والمجموع؛ فإنَّا إذا أطلقنا لفظ «الشَّمس»، وأردنا به المجموع كانت دلالته عليه: مطابقة، وعلى الضَّوء: تضمُّناً[٢]، ولا شكَّ أنَّه يصدق على دلالته على الضَّوء في هذه الحالة أنَّها دلالة اللَّفظ على معناه؛ لأنَّه موضوعٌ للضَّوء بوضعٍ آخر، فبقيد «توسُّط الوضع» أو ما في معناه: خرجت هذه الدَّلالة عن تعريف المطابقة؛ لأنَّ هذه الدَّلالةَ ليست بواسطة أنَّ اللَّفظ موضوعٌ للضَّوء لحصولها.

- ولو فرضنا أنَّه لم يوضع له، بل بواسطة أنَّه موضوعٌ للمجموع الَّذي الضَّوء جزؤه، وكذا إذا أطلقنا لفظ «الشَّمس» وأردنا به الجِرم، فإنَّ دلالته عليه: مطابقة، وعلى الضَّوء: التزام، ومع ذلك يصدق على دلالته على الضَّوء في هذه الحالة أنَّها دلالة اللَّفظ على معناه؛ لأنَّه موضوعٌ للضَّوء بوضعٍ آخر، فبالقيد المذكور أو ما في معناه: خرجت هذه الدَّلالة عن تعريف المطابقة؛ لأنَّ هذه الدَّلالةَ ليست بواسطة أنَّ اللَّفظ موضوعٌ للضَّوء لحصولها.

- ولو فرضنا أنَّه لم يوضع له، بل بواسطة [ص/ ٤١] أنَّه موضوعٌ للجِرم الَّذي الضَّوء لازمه؛ أمَّا إذا أطلق لفظ «الشَّمس» وأريد به الضَّوء، فدلالته عليه حينئذٍ: مطابقة؛ لأنَّها بواسطة وضعه له.

---

(١) **قوله: (يعني... إلخ)** لا يخفى أنَّ معنى «كون دلالة اللَّفظ وضعيَّةً»: أنَّها منسوبةٌ إلى الوضع من حيث إن وضع اللَّفظ لمعناه واسطةٌ فيها، وحينئذٍ يتراءى أنَّ قول الشَّارح: «بتوسُّط الوضع» أي: له، غير محتاجٍ إليه، يُغني عنه قوله: «الوضعيَّة»، وأنت إذا تأمَّلت وجدت عدم انتقاض كلٍّ من الدَّلالات الثَّلاث بالأخيرَتَيْن متوقِّفاً على أنَّ المعنى بتوسُّط الوضع لهذا المعنى الَّذي دلَّ اللَّفظ عليه، أوِ الَّذي دلَّ اللَّفظ على جزئه، أوِ الَّذي دلَّ اللَّفظ على لازمه، كلُّ دلالةٍ بما يُناسبها، ولا يخفى أنَّ قوله: «الوضعيَّة» لا يفيد ذلك، فاحفظ ذلك، فإنَّه قد غُفِل عنه، حتَّى قيل في بيان هذا المقام ما لا ينبغي أن يُقال.

(٢) **قوله: (وعلى الضَّوء تضمُّناً)** وكذا على «الجِرْم» كما هو ظاهرٌ، ويأتي فيه مثل ما قال في «الضوء».

أي: المعنى الَّذي (وَافَقَهْ) أي: وافق ذلك اللَّفظ، ....

حاشية الصبان

وعلى قياس ذلك يُقال في بيان دفع القيد دخول المطابقة[١] والالتزاميَّة في تعريف التَّضمنيَّة، ودخول المطابقة والتَّضمنيَّة في تعريف الالتزاميَّة.

قوله: (أيِ: المعنى الَّذي) جعل «ما» موصولةً، موصوفها محذوفٌ؛ للعلم به، ويصحُّ كونها نكرةً.

قوله: (أي: وافق ذلك اللَّفظ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ الضَّمير البارز في قول المصنِّف: **(وَافَقَه)** يرجع إلى اللَّفظ، فيكون الضَّمير المستتر فيه راجعاً إلى «ما».

والعكسُ وإن صحَّ باعتبار المعنى ـ لأنَّ كلًّا منهما موافقٌ لصاحبه ـ، يلزم عليه جريان الصِّلة أوِ الصِّفة على غير ما هي له، مع عدم الإبراز، وهو على التَّحقيق[٢] ممنوعٌ عند خَوف اللَّبس ـ كما هنا[٣] ـ، وخلاف الأَوْلى عند أَمْنِه.

وما قيل من: أنَّ الخلاف إذا كان المتحمِّل للضَّمير وصفاً، وأمَّا إذا كان فِعلاً فجائزٌ عند أَمْن اللَّبس باتِّفاق البصريِّين والكوفيِّين مردودٌ؛ بنقل غير واحدٍ ـ كالسُّيُوطيِّ في «همع الهوامع» ـ الخلافَ بين الفريقين في الفعل أيضاً؛ كما بيَّنا ذلك في «حاشية الأشموني»[٤].

ولم يذكر المصنِّف لفظ «تمام»؛ كما ذكره جماعةٌ؛ لعدم الاحتياج إليه، مع ما فيه منَ الضَّرورة؛ لاقتضائه[٥] اشتراط التَّركيب في متعلَّق دلالة المطابقة، مع أنَّه قد يكون بسيطاً كـ: «النُّقطة».

---

(١) **قوله: (ودخول المطابقة... إلخ)** أي: كما لو أطلق لفظ «شمس» على «الضَّوء» باعتبار وضعه له، فإنَّ دلالته عليه حينئذٍ: مطابقة، ويصدقُ عليها أنَّها دلالةٌ على جزء معناه باعتبار وضعه للمجموع، وكما لو أطلق على «الجِرْم» باعتبار وضعه له، فإنَّ دلالته على «الضَّوء» حينئذٍ: التزام، ويصدقُ عليها أنَّها دلالةٌ على جزء معناه كذلك، وكما لو أطلق على «الضَّوء» باعتبار وضعه له، فإنَّ دلالته عليه حينئذٍ: مطابقيَّة، ويصدق عليها أنَّها دلالةٌ على لازم معناه باعتبار وضعه للجِرم، وكما لو أطلق على «المجموع» باعتبار وضعه له، فإنَّ دلالته حينئذٍ على «الضَّوء»: تضمّن، ويصدق عليها أنَّها دلالة على لازم معناه كذلك، ودفع القيد لذلك كلِّه ظاهرٌ.

(٢) **قوله: (وهو على التَّحقيق... إلخ)** الظَّاهر: أنَّ محطَّ التَّحقيق التَّفصيل، فخلاف التَّحقيق المنع، ولو أَمِن اللَّبْس الَّذي هو رأي البصريِّين.

(٣) **قوله: (كما هنا)** فإنَّه لو أراد المصنِّف رجوع المستتر إلى «اللَّفظ»، والبارز إلى «المعنى»، لكان المتبادر خلافه لجريان الصِّلة عليه على ما هي له الَّذي هو الأصل، واللَّبس تبادُر خلاف المراد، وسيأتي للمحشي عند قول المصنف: *«فأوَّل ما دلَّ... إلخ» أنَّ مثل هذا اللَّبس غير مضرٍّ، لكن أشار هناك إلى بُعد ذلك*، فتدبَّر.

(٤) انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٤٨).

(٥) **قوله: (لاقتضائه... إلخ)** فيحتاج إلى التَّأويل بأن يُقال: المراد ما ليس جزء المعنى، ولا لازمه بأن كان عينه؛ سواءٌ كان بسيطاً أو مركَّباً، ولا يخفى أنَّه تكلُّفٌ لا يغتفر مثله عند أرباب هذا الفنِّ.

بأن وُضِع له وضعاً حقيقيًّا أو مجازيًّا، كـ: «الإنسان» لـ«الحَيَوان النَّاطِق»، و«الأسد» لـ«الرَّجُل الشُّجاع».

(يَدْعُونَهَا) أي: يسمُّونها: **(دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ)** لمطابقته ـ أي: موافقته له ـ من قولهم:

حاشية الصبان

قوله: (بأن وضع له) تصويرٌ لموافقة المعنى للَّفظ؛ فكأنَّه قال: المراد بموافقة المعنى للَّفظ كونه موضوعاً له اللَّفظ.

● وقال ابن يعقوب: أي على معنًى وافق اللَّفظ؛ أي: وافق وضع اللَّفظ[١]، ومعنى كون مدلول اللَّفظ موافقاً لوضعه: أنَّ ذلك المعنى المدلول لم يزد على ما وضع له اللَّفظ، ولم يَنقص عنه، بل ذلك المعنى المدلول موافقٌ مطابقٌ للموضوع له لم يزد أحدهما على الآخر ولم ينقص عنه، وإنَّما يتحقَّق ذلك باتِّحادهما. اهـ[٢]

قوله: (وضعاً حقيقيًّا أو مجازيًّا) الأوَّل: وضع اللَّفظ لِما هو حقيقةٌ فيه. **والثَّاني**: وضعه لِما هو مجازٌ فيه، وقد مثَّل لهما على اللَّفِّ والنَّشر المرتَّب.

وقد علمت مخالفةَ كلامه في المجاز[٣] لِما أسلفناه فيه عنِ السَّيِّد وغيره، وعلمت أيضاً أنَّ الوضع الحقيقيَّ يكون شخصيًّا ونوعيًّا، وأنَّ الوضع المجازيَّ نوعيٌّ؛ لأنَّ الواضع وضع المجاز مُستحضراً أفراده بوجهٍ كلِّيٍّ يَشملها حيث قال مثلاً: وضعت كلَّ لفظٍ، بين معناه ومعنًى آخر علاقة منَ العلاقات المعتبرة؛ ليدلَّ على هذا المعنى الآخر بواسطة قرينةٍ عليه.

قوله: (دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ) من إضافة المصاحَب إلى المصاحِب، أو هو على حذف مضاف؛ أي: دلالة ذي المطابقة؛ أي: اللَّفظ ذي المطابقة لمعناه، لكن هذا لا يناسب ما دَرَج عليه الشَّارح من إسناد المطابقة إلى المعنى.

قوله: (لمطابقته) أيِ: المعنى؛ عِلَّةٌ لقوله: «يَدْعُونَهَا»، وضميرُ **(له)** يرجع إلى «اللَّفظ»؛ هذا هو اللَّائق بحلِّه السَّابق.

قوله: (من قولهم) أقول[٤]: يحتمل أنَّ المراد: «مشتقٌّ من قولهم»، وهو المتبادر، فيكون

---

(١) **قوله: (أي: وافق وضع اللَّفظ... إلخ)** فهو على تقدير مضاف، هو وضع مع تأويله بالموضوع له، وكأنَّه قال: دلالة اللَّفظ على معنًى لم يزد ولم ينقص على ما وضع له اللَّفظ.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٩٨).

(٣) **قوله: (مخالفة كلامه في المجاز... إلخ)** يحمل كلامه على المجاز الَّذي قرينته غير منفكَّة، فلا يخالف ما أسلفه المحشي عن السَّيِّد، فإنَّ القرينة في كلامه محمولة على المنفكَّة، لكن يبعد هذا قوله: «والأسد للرَّجل الشُّجاع».

(٤) **قوله: (أقول... إلخ)** يُجاب بأنَّه تأوَّل «النَّعل» بالملبوس، وقرَّره شيخ شيخنا بعد.

«طَابَقَ النَّعْلُ النَّعْلَ» إذا توافَقا، فـ«الإنسان» يدلُّ على: «الحَيَوَان النَّاطِق» بالمطابقة، وكذا «الأسد» على: «الرَّجُل الشُّجَاع».

(٢٥) وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً وَمَا لَزِمْ فَهْوَ الْتِزَامٌ إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

(وَ) دلالة اللَّفظ على (جُزْئِهِ) أي: جزء ما وافقه يدعونها: (تَضَمُّناً) ....

حاشية الصبان

جارياً على مذهب الكوفيِّين من أصالة الفعل لغيره في الاشتقاق، ولا يصحُّ هنا تقدير المضاف؛ أي: «من مصدر قولهم... إلخ»؛ لِما يلزم عليه من اتِّحاد المشتقِّ والمشتقِّ منه إن أُريد بالمصدر المقدَّر المطابقة، ومن اشتقاق المزيد منَ المزيد، وهو ممنوعٌ إن أريد به الطِّباق، و«القول» على هذا الاحتمال بمعنى: «المقول» على حذف مضاف؛ أي: «من فعل مقولهم طابق... إلخ»؛ أي: من الفعل في هذا المقول، وليس الغرض تقييد المشتقِّ منه بكونه في هذا المقول، بل إبرازه في تركيبٍ سُمع، ويحتمل أنَّ «من» تعليليَّةٌ لمحذوفٍ؛ أي: «وإنَّما فسّرت المطابقة بالموافقة لقولهم... إلخ»، فاحفظ هذه الدَّقائق.

قوله: **(إذا توافقا) أقول**: كان الواجب: «إذا توافقتا»، فإنَّ «النَّعل» مؤنَّثةٌ؛ كما في «القاموس» و«المصباح» و«المختار»[1].

ومجازيُّ التَّأنيث كحقيقته في وجوب لحوق «تاء» التَّأنيث للفعل إذا أُسند إلى الضَّمير.

قوله: (وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً) قال في «الكبير»: اعلم أنَّ في كلام المصنِّف العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ أحدهما: جارٌّ؛ لأنَّ قوله: «وَجُزْئِهِ» معطوفٌ على قوله: «مَا وَافَقَه»، وقوله: «تَضَمُّناً» معطوفٌ على قوله: «دَلَالَةَ الْمُطَابَقَهْ»، وهو جائزٌ عند الأَخْفَش والْكِسَائِيِّ، والفَرَّاء[2]، والزَّجَّاج[3]، وكذا يجوز ما صنعه المصنِّف عند مَن اشترط كالأَعْلَم[4] أن يكون المخفوض المعطوف والياً؛ أي: تابعاً للعاطف؛ لأنَّ ما هنا كذلك. [اهـ][5]

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٠٦٣)، و«المصباح المنير» (ص: ٢٣٤)، و«مختار الصحاح» (ص: ٣١٤).

(٢) يحيى بن زياد، أبو زكرياء، المعروف بالفراء (١٤٤هـ - ٢٠٧هـ) إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، له: «معاني القرآن»، و«المذكَّر والمؤنَّث». انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ١٤٦).

(٣) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (٢٤١هـ - ٣١١هـ) عالم بالنَّحو واللُّغة، له: «معاني القرآن»، و«إعراب القرآن». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٤٠).

(٤) يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم (٤١٠هـ - ٤٧٦هـ) عالم بالأدب واللغة، له: «شرح الشعراء الستة»، و«تحصيل عين الذهب». انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ٢٣٣).

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢١).

أي: دلالة تضمُّنٍ؛ لتضمُّن المعنى لجزئه؛ كما إذا شككتَ في شبحٍ هل هو حَيَوانٌ أو لا؟ فقيل لك: هو إنسانٌ، ففهمت أنَّه حَيَوانٌ؛ لأنَّه مقصودُك، ولم تَلتفت إلى كونه ناطقاً.

حاشية الصبان

قوله: (أي: دلالة تضمُّنٍ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ المصنِّف حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وإضافة «دلالة» إلى «التَّضمُّن» وإلى «الالتزام»[١] من إضافة المسبَّب إلى السَّبب، وقوله: «لتضمُّن» عِلَّةٌ لـ «يَدْعُونَهَا».

قوله: (ففهمت أنَّه حَيَوانٌ... إلخ) قال في «الكبير»: فهذا مثالٌ يَظهر فيه الانتقال[٢] من معنى اللَّفظ إلى جُزئه، وقد صَعُب على كثيرٍ، **فاستشكلوا**: بأنَّه لا انتقال؛ لأنَّ فهم المركَّب[٣] بفهم أجزائه، فكيف يتأتَّى الانتقال؟ **وجوابه**: أنَّ المركَّب قد يُفهم إجمالاً[٤]، ثمَّ ينتقل الذِّهن إلى جزءٍ فجزءٍ. اهـ[٥]

ثمَّ بعد أوراقٍ نَقل هذا عن بعضهم، ثمَّ قال: لكن بُحث في هذا: بأنَّه يستلزم[٦] تقدُّم وجود الكلِّ على وجود الجزء في الذِّهن، مع اتِّفاقهم على تقدُّم[٧] الجزء على الكلِّ في الوجودين، ويستلزم أن يُفهم الجزء مرتين: مرَّةً ضمن المركَّب، وأخرى منفرداً، والوجدان يكذبه[٨]. اهـ[٩]

---

(١) في قوله بعدُ: «أي: دلالة التزام».

(٢) **قوله: (يظهر فيه الانتقال... إلخ)** يؤخذ منه أنَّ قوله: «ففهمت أنَّه حيوان» أنَّه بعد فهم تمام المعنى كما لا يخفى.

(٣) **قوله: (لأنَّ فَهْم المركَّب)** أي: إجمالاً؛ أي: فَهم المركَّب من حيث إنَّه مركَّب. **وقوله: (بفهم أجزائه)** «الباء» للتَّصوير، فالمعنى: بفَهم أجزائه من حيث إنَّها أجزاءٌ لحقيقةٍ واحدةٍ، أو للسَّببيَّة، فالمقصود فَهْم الأجزاء لا من تلك الحيثيَّة؛ كذا يظهر لي.

وعلى كلٍّ: الغرضُ بالتَّعليل أنَّه ليس فَهم الجزء متأخِّراً عن فَهْم المعنى الَّذي هو فَهم المركَّب إجمالاً؛ أي: فهم المركَّب من حيث إنَّه مركَّبٌ حتَّى يتأتى الانتقال، فافهم.

(٤) **قوله: (قد يفهم إجمالاً... إلخ)** أي: قد يفهم من حيث إنَّه مركَّبٌ. **(ثمَّ ينتقل الذِّهن... إلخ)** أي: كما مرَّ في المثال، وليس الغرض بفهمه إجمالاً عدم فَهم أجزائه، وعدم معرفة حقيقته بأن يفهمه بوجهٍ مَّا، فتنبَّه.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢١).

(٦) **قوله: (بأن يستلزم... إلخ) فيه**: أنَّه إنَّما يستلزم توسُّط وجود الكلِّ بين وجود الجزء في الذِّهن بقطع النَّظر عنِ اللَّفظ، ووجوده فيه بواسطة اللَّفظ، وهذا لا يخالف اتِّفاقهم على تقدُّم الجزء بقطع النَّظر عنِ اللَّفظ، وسينبِّه المحشي على ذلك، فتنبَّه.

(٧) **قوله: (مع اتِّفاقهم على تقدُّم... إلخ)** أي: تقدُّماً حقيقيًّا إن قلنا: إنَّ فهم الكلِّ غيرُ فهم الجزء بالذَّات، واعتباريًّا إن قلنا: إنَّه غيره بمجرَّد الاعتبار، وقد تقدَّمت لك آنفاً إشارةٌ إلى الجمع بين هذين الاحتمالين، فتنبَّه.

(٨) **قوله: (والوجدان يكذبه)** أي: وليس في المثال السَّابق إلَّا فهم الجزء في ضمن المركَّب، غاية الأمر أنَّه بعد فَهم المركَّب قطع النَّظر عنِ الجزء الَّذي لا تعلُّق للفرض به، وستعلم ما فيه.

(٩) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٦).

(وَ) أَمَّا دلالة اللَّفظ على (مَا) . . . .

حاشية الصبان

● قال شيخنا العَدوي: وحينئذٍ فالأحسن ما ذهب إليه بعضهم من أنَّ «دلالة التَّضمُّن»: فَهْمُ الجزء في ضمن الكلِّ، ولا شكَّ [ص/٤٢] أنَّه إذا فُهِم المعنى فُهمت أجزاؤه معه، فليس فيها انتقالٌ منَ اللَّفظ إلى المعنى، ومن المعنى إلى الجزء، بل هو فهمٌ واحدٌ يسمَّى بالقياس إلى تمام المعنى: «مطابقةً»، وبالقياس إلى جزئه: «تضمُّناً» بخلاف دلالة الالتزام، فإنَّه لا بدَّ فيها منَ الانتقال منَ اللَّفظ إلى المعنى، ومن المعنى إلى اللَّازم؛ ضرورة أنَّ اللَّازم لا دخل له في الوضع أصلاً، وهذا وجه مَن يقول[١]: إنَّ التَّضمُّنيَّة وضعيَّةٌ والالتزاميَّة عقليَّةٌ. اهـ[٢]

● وقال عبد الحكيم ما نصُّه: فَهم الجزء[٣] منَ اللَّفظ متأخِّرٌ في الوجود عن فَهم الكلِّ، وإن كان فَهمه في ذاته متقدِّماً عليه؛ سواءٌ قلنا[٤]: إنَّ فهم الكلِّ عين فهم الجزء بالذَّات مغايرٌ له بالاعتبار؛ كما في «شرح مختصر الأصول العضدي»، أو قُلنا بتغايرهما بالذَّات. اهـ[٥]

● **أقول**: يُؤخذ منه أنَّ اتِّفاقهم على تقدُّم الجزء على الكلِّ في الذِّهن أيضاً إنَّما هو في فهم الجزء في ذاته، لا في فهمه منَ اللَّفظ الموضوع للكلِّ، فلا يَرِد الشِّقُّ الأوَّل منَ البحث السَّابق، وأمَّا الشِّقُّ الثَّاني منه فقد يُدفع بمنع تكذيب الوجدان فَهم الجزء مرتين، فتأمَّل.

قوله: **(وأمَّا دلالة. . . إلخ)** وإنَّما قدَّر «أمَّا»؛ لتكون «الفاء» غير زائدةٍ.

لكن فيه: أنَّه يصير الكلام عليه مُستأنفاً غير متعلِّقٍ بما قبله، فيَفُوت حُسْن سبك التَّقسيم.

فالأحسن: أنَّ «الفاء» زائدةٌ، وأنَّ «مَا لَزِمْ» معطوفٌ على قوله: «مَا وَافَقَهْ»؛ أي: ودلالته على ما لزم هو التزامٌ؛ أي: مسمًّى بدلالة الالتزام؛ قرَّره شيخنا الشَّارح في دَرْسه.

---

(١) قوله: **(وهذا وجه مَن قال. . . إلخ)** وهو ممن لا يقول: العقليَّة هي الَّتي تمحض العقل فيها، وإلَّا فالالتزاميَّة لم يتمحض العقل فيها.

(٢) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٥).

(٣) قوله: **(فهم الجزء. . . إلخ)** يخالف قول الشَّارح بأنَّ الوجدان يكذِّب فَهم الجزء مرتين؛ مرَّةً في ضمن الكلِّ، ومرَّةً بعده، وسيقول المحشي: إنَّ قوله المذكور قد يُدفع بمنع تكذيب الوجدان لذلك، وأنت إذا تذكرت ما تقدَّم عند تعريف الدَّلالة من أنَّ المراد من الفَهْم الالتفات علمت أنَّ الحقَّ مع المحشي وعبد الحكيم، فإنَّه لا يخفى عليك أنَّه لا مانع من أن تلتفت إلى الجزء بخصوصه، فتلحظه من اللَّفظ بعد فَهْم الكلِّ منه، والتَّوقُّف على ذلك الالتفات لا ينافي الاطراد في الدَّلالة المعتبرة عند المناطقة كما لا يخفى، فعليك بالإنصاف.

(٤) قوله: **(سواء قلنا. . . إلخ)** مرتبطٌ بقوله: «وإن كان فهمه في ذاته»، فتنبَّه.

(٥) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٩٢).

أيِ: اللَّازم الَّذي (لَزِمْ) معناه (فَهْوَ الْتِزَامُ) أي: دلالةُ التزامٍ؛ لالتزام المعنى؛ أي: استلزامه له.

● **ودلالةُ العامِّ على بعض أفراده**، كـ: «عبيدي»[1] دلالةُ تضمُّنٍ؛ لأنَّ زيداً العبد ـ مثلاً ـ ....

حاشية الصبان

قوله: (أيِ: اللَّازم) أقول: إيقاع «ما» على «اللَّازم» يضيِّع قوله: «لَزِمْ»، فالأَوْلى: إيقاعها على الشَّيء مثلاً.

قوله: (فهو) أيِ: الدَّلالة المذكورة، وذكَّر الضَّمير؛ رعايةً للخبر.

قوله: (لالتزام المعنى) عِلَّةٌ لمحذوفٍ؛ لعلمه منَ السِّياق؛ أي: «وسمِّيت الدَّلالة المذكورة دلالة التزام. . . إلخ». **وقوله: (أيِ: استلزامه)** دفعَ به توهُّم أنَّ المراد بـ«الالتزام»: التَّكفُّل.

قوله: (دلالة تضمُّنٍ) هذا الجواب هو التَّحقيق.

وأمَّا جعلها[2] مطابقةً؛ كما قال بعضهم، وعلَّله: بأنَّ «جَاءَ عبيدي» في قوَّة قضايا بعدد أفراده؛ لأنَّه من باب الكلِّيَّة، فهو يدلُّ مطابقةً على مجيء كلِّ فردٍ من أفراد العبيد؛ ففيه: أنَّ الكلام في دلالة المفرد، لا في دلالة المركَّب[3] الَّتي نظر إليها هذا البعض.

وعلى تسليم أنَّ استشكال القَرَافيِّ في دلالة المركَّب[4] منَ العامِّ[5]، والمحكومُ به عليه على حكم أحد الأفراد يصحُّ اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هي جملة دلالة ذلك المركَّب على بعض تلك الأحكام تضمُّناً، وإن كان يصحُّ أيضاً على هذا اعتبار كلٍّ منها على حدَته، فتكون دلالته على بعضها مطابقةً، ولا يُنافي الاعتبار الأوَّل جعل ذلك المركَّب من باب الكلِّيَّة؛ لأنَّ الحكم على كلِّ فردٍ بجامع النَّظر إلى حكم غيره، ولا نسلِّم اعتبار عدم هذا النَّظر، فاعرفه.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (كـ: «عبيدي»)** ومثله: «عبدي»، ويجري فيه التَّعليل هنا، وفي كلام القرافيّ كما لا يخفى، فإنَّ المعتبر هو الوضع لهذا المعنى، فيصدق قوله: «لأنَّ بعض أفراده لم يوضع له اللَّفظ». وقال شيخنا عن شيخه: في التَّعليل شيءٌ بالنِّسبة إليه. اهـ فتأمَّل.

(٢) **قوله: (وأمَّا جعلها)** أي: دلالة العامِّ على بعض أفراده.

(٣) **قوله: (ففيه أنَّ الكلام في دلالة المفرد، لا في دلالة المركَّب. . . إلخ)** لو قال: «ففيه أنَّ الكلام في دلالة المفرد على حدَته لا في دلالة المركَّب ولا في دلالة المفرد في ضمنه»، ثمَّ فرض تسليم كلٍّ من الشّقين، وأتى في قوله: «يصحّ. . . إلخ» بما يناسب كلًّا منهما، لكان أحسن وأتمَّ فائدة، فافهم.

(٤) **قوله: (في دلالة المركَّب. . . إلخ)** أي: على خلاف ظاهر الشَّرح.

(٥) **قوله: (من العامِّ)** صلة «المركَّب». **وقوله: (على حكم أحد الأفراد)** صلة «دلالة».

جزءٌ من جملة العَبيد من حيث هي جملةٌ، **فحَصل الجواب عنِ استشكال القَرافيِّ**: بأنَّه لا يدلُّ بشيءٍ من الدَّلالات الثَّلاث على فردٍ من أفراده؛ لأنَّ بعض أفراده لم يُوضع له اللَّفظ حتَّى تكون مطابقةً، وليس هو جزءاً حتَّى تكون تضمُّناً، ولا خارجاً حتَّى تكون التزاماً؛ إذ لو خرج بعضها لخرج سائرها للمساواة، فلا يبقى للعامِّ مدلولٌ، وهو باطلٌ،

حاشية الصبان

وأمَّا جعلها التزاميَّةً؛ كما قال بعضهم، فليس بشيءٍ؛ لأنَّ الفرد ليس خارجاً.

قوله: (جزءٌ من جملة العبيد) وإن كان[1] في نفسه جزئيًّا من جزئيَّات «الإنسان». **وقوله: (من حيث هي جملة)** أي: لا من حيث كلِّ فردٍ منها على حدَته.

قوله: (استشكال القَرَافيِّ) أي: استشكاله دلالة العامِّ من أيِّ الدَّلالات الثَّلاث هي.

وهو شهاب الدِّين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرَّحمن المصري البَهْنَسي الإمام، وحيد دهره، وفريد عصره، أحد الأعلام المشهورين، والأئمَّة المذكورين، انتهت إليه رئاسة الفِقه على مذهب الإمام مالك، وكان إماماً بارعاً في الفِقه، والأصول، والعلوم العقليَّة، وله تآليفُ كثيرةٌ ذكرها ابن فَرْحُون[2].

قال أبو عبد الله بن رشيد: ذكر لي بعض تلامذته أنَّ سبب شهرته بالقرافي: أنَّه لمَّا أراد الكاتب أن يُثبت اسمه في ثبت الدَّرس[3] كان حينئذٍ غائباً، فلم يعرف اسمه، وكان إذا جاء للدَّرس يُقبل من جهة القرافة، فكتب: القرافيُّ، فجرت عليه هذه النِّسبة، وتوفي - رحمه الله تعالى - بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين وستّ مئة؛ من «حاشية شيخنا العَدوي» في فصل: المعرِّفات[4].

قوله: (حتَّى تكون. . . إلخ) «حتَّى» في المواضع الثَّلاثة: تفريعٌ على المنفي.

قوله: (وليس هو جزءاً) أي: لأنَّه جزئيٌّ[5] من جزئيَّات الإنسان.

قوله: (لخرج سائرها) أي: باقيها. **وقوله: (فلا يبقى . . . إلخ)** تفريعٌ على قوله: «لخرج سائرها». **وقوله: (وهو باطلٌ)** أي: كون العامِّ لا مدلول له؛ **زاد في «كبيره»**: فإذا لم يدلَّ مطابقةً،

---

(١) **قوله: (وإن كان. . . إلخ)** أي: فهذا ليس بمانعٍ، وإن توهمه القرافيُّ.

(٢) إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (. . . - ٧٩٩هـ) عالم بحاث، له: «الديباج المذهب»، و«طبقات علماء الغرب». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٥٢).

(٣) **قوله: (في ثبت الدَّرس) ما يكتب فيه**: وقت الدَّرس مثلاً، وفي أيِّ علمٍ هو لغرضٍ من الأغراض.

(٤) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٧٠).

(٥) **قوله: (أي: لأنَّه جزئي. . . إلخ)** انظر ما وجه توهُّم القرافي كون هذا مانعاً من كونه جزءاً من الأفراد، والَّذي يتخيَّل مانعاً هنا هو اعتبار الكلِّيَّة لا الكلِّ، فتدبَّر.

وقد أطنَبنا في «الشَّرح» في هذا المقام ببدائع التَّحقيقات وغرائب الأفهام[١].

(إنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ) هو، أيِ: اللَّازم؛ أي: يُشترط في اللَّازم كونه لازماً ذهنيًّا، وهو: «ما يلزم من تصوُّر ملزومه تصوُّره»، . . . .

حاشية الصبان

ولا تضمُّناً، ولا التزاماً؛ أي: على بعض أفراده، لم تكن له دلالةٌ؛ أي: على البعض؛ لانحصار الدَّلالات في الثَّلاث، ولا يريد بهذا أن يزيد قسماً رابعاً في أقسام الدَّلالة، وإنَّما يستشكل دلالة العامِّ. [اهـ][٢]

قوله: (أي: يُشترط في اللَّازم كونه لازماً ذهنيًّا. . . إلخ) أقول[٣]: في «شرح الأَجْهُورِيِّ على التَّهذيب» ما نصُّه: وذهب الإمام وكثيرٌ منَ المتأخِّرين إلى أنَّ المعتبر في دلالة الالتزام هو اللُّزوم البيِّن بالمعنى الأعمِّ. اهـ[٤]

وفي «شرح الفناري على إيساغوجي»[٥] أيضاً نقلَ ذلك عن الإمام، وبه يُعلم ما في كلام شيخنا الشَّارح في «كبيره» في التَّنبيه الرَّابع.

قوله: (وهو ما يلزم. . . إلخ) ممَّا يؤيده[٦] قول النِّحرير الدَّوَّاني[٧]؛ كما في «حاشية الغنيمي على شرح إيساغوجي لشيخ الإسلام» ما نصُّه: ولا بدَّ منَ اللُّزوم عقلاً، بأن يمنع عقلاً تصوُّر الملزوم بدون تصوُّر اللَّازم؛ كما بين العمى والبصر، فإنَّ العمى موضوعٌ للعدم المقيَّد بالبصر، والبصر خارجاً عنه. اهـ[٨]

قوله: (من تصوُّر ملزومه تصوُّره) أي: من إدراكه إدراكه؛ سواءٌ كانا تصوُّرين[٩]، أو تصديقين،

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ٢٢).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٢).

(٣) **قوله: (أقول. . . إلخ)** أي: فليس هذا محلَّ اتِّفاقٍ كما قد يتوهَّم هنا.

(٤) انظر: «حاشية الأجهوري على التهذيب» مخطوط (لوحة: ٧٧).

(٥) انظر: «شرح الفناري على إيساغوجي» (ص: ١٣).

(٦) **قوله: (ممَّا يؤيِّده. . . إلخ)** محلُّ التَّأييد قوله: «ولا بدَّ من اللُّزوم عقلاً، بأن يمتنع. . . إلخ».

(٧) محمَّد بن أسعد الصديقي الدَّوَّاني، جلال الدين (٨٣٠هـ - ٩١٨هـ) قاض، باحث، يُعد من الفلاسفة، له: «حاشية على تحرير القواعد المنطقيَّة»، و«شرح تهذيب المنطق». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٢).

(٨) انظر: «حاشية الغنيمي على المطلع» مخطوط (لوحة: ١٠).

(٩) **قوله: (سواء كانا تصوّرين)** كـ: العمى والبصر. وقوله: **(أو تصديقين)** كـ: القياس ونتيجته. وقوله: **(أو أحدهما. . . إلخ)** كـ: وقوع النِّسبة وطرفيها، وكـ: مفهوم «الإنسان»؛ أيِ: الحَيَوان النَّاطق، ووقوع نسبة النُّطق إلى الإنسان؛ إذ يلزم من إدراك مفهوم «الإنسان» إدراك ذلك الوقوع، وهو خارجٌ عن المفهوم، وكـ: «حدوث العالَم» وأنَّه لا بدَّ له من محدثٍ، فتدبَّر.

ويُسمَّى: لازماً بيِّناً بالمعنى الأخصِّ، ....

حاشية الصبان

أو أحدهما تصوُّراً والآخر تصديقاً [ص/ ٤٣]؛ قاله عبد الحكيم(١).

قوله: (ويُسمَّى: لازماً بيِّناً) أي: ظاهراً، لا يفتقر لزومه إلى دليلٍ.

قوله: (بالمعنى الأخصِّ) «الباء» للتَّصوير؛ أي: مصوَّراً(٢) ذلك اللَّازم البيِّن بالمعنى الأخصِّ؛ أي: منَ اللَّازم البيِّن المصوَّر بالمعنى الأعمِّ، وهو: ما يلزم(٣) من تصوُّره وتصوُّر ملزومه تصوُّر اللُّزوم بينهما.

وإنَّما كان هذا أعمَّ؛ لشموله البيِّن بالمعنى الأخصِّ، واللَّازم الَّذي لا يكفي في تصوُّره لزوم تصوُّر الملزوم، بل يحتاج إلى تصوُّر اللَّازم أيضاً كـ: «مغايرة الإنسان للفرس»، فإنَّ العقل لا يُدرك اللُّزوم بينَ الإنسان ومغايرته للفرس إلَّا إذا تصوَّرهما(٤).

● **فقد بانَ لك:** أنَّه أعمُّ مطلقاً منَ البيِّن بالمعنى الأخصِّ، وأنَّ البيِّن بالمعنى الأخصِّ أحدُ قسمي البيِّن بالمعنى الأعمِّ؛ لكن كثيراً ما يُطلق البيِّن بالمعنى الأعمِّ، ويُراد به خصوص قسمه الآخر المضادّ للبيِّن بالمعنى الأخصِّ، وهو اللَّازم الَّذي لا بدَّ في تصوُّر لزومه من تصوُّره وتصوُّر ملزومه؛ من باب ذكر المطلق وإرادة المقيَّد، أو من باب إطلاق اسمِ الشَّيء على ما يشبهه؛ لأنَّه كلَّما كفى في تصوُّر اللُّزوم(٥) ما في البيِّن بالمعنى الأخصِّ من تصوُّر الملزوم كفى فيه ما في البيِّن بالمعنى

---

(١) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٨٢).

(٢) **قوله: (أي: مصوَّراً... إلخ)** هو حالٌ لا صفةٌ كما لا يخفى، ثمَّ الحال قيدٌ كما لا يخفى، ولا يصحُّ هذا التَّقييد، **فالوجه:** أنَّ «الباء» للملابسة وهي هنا كملابسة زيد للحيوان، ولا شكَّ أنَّ مطلق المعنى الأخصِّ من اللَّازم البيِّن المصوَّر بالمعنى الأعمِّ أعمُّ في نفسه من اللَّازم الذِّهنيِّ، ثمَّ «ما» في قولهم: «ما يلزم من تصوُّر ملزومه تصوُّره» واقعةٌ على «لازم بيِّن».

(٣) **قوله: (هو ما يلزم... إلخ)** يعني: أنَّ اللُّزوم بعد تصوُّر اللَّازم والملزوم لا يحتاج إلى دليلٍ، هذا هو المراد بلزوم تصوُّر اللُّزوم وسينبه عليه الشَّارح، فلا يُقال: إنَّ تصوُّر اللُّزوم غير لازم لتصوُّر اللَّازم والملزوم في شيءٍ ممَّا ذكره، فتدبَّر.

(٤) **قوله: (إلَّا إذا تصوَّرهما)** أي: الإنسان ومغايرته للفرس.

(٥) **قوله: (لأنَّه كلَّما كفى في تصوُّر اللُّزوم... إلخ)** «ما» في قوله: «ما في البيِّن» فاعلُ «كفى»، وقوله: «من تصوُّر... إلخ» بيانٌ لها، وضميرُ قوله: «فيه» عائدٌ على تصوُّر اللُّزوم، ومرادُه بـ«البيِّن بالمعنى الأعمِّ»: خصوص القسم المضادّ للبيِّن بالمعنى الأخصِّ.

ومحصَّلُ كلامه: أنَّ القسم المضادَّ للبيِّن بالمعنى الأخصِّ أشبه البيِّن بالمعنى الأعمّ، فأطلق عليه اسمه، ووجه الشَّبه: أنَّه كلَّما كفى في تصوُّر اللُّزوم تصوُّر الملزوم كفى فيه تصوُّر اللَّازم والملزوم ولا عكس، وتصوُّر الملزوم معتبرٌ في البيِّن بالمعنى الأخصِّ، وتصوُّر اللَّازم والملزوم معتبرٌ في البيِّن بالمعنى الأعمِّ؛ أعني: القسم المضادَّ للبيِّن =

كـ: «الزَّوجيَّة» لـ«الأربعة».

• وتخصيصُ اللَّازم الذِّهنيِّ باللَّازم البيِّن بالمعنى الأخصِّ اصطلاحٌ لبعض المنطقيِّين، وبعضُهم يُطلق اللَّازمَ الذِّهنيَّ على أعمَّ من هذا؛ أعني: ما ليس لازماً في الخارج فقط.

حاشية الصبان

الأعمِّ من تصوُّر اللَّازم والملزوم، ولا عكس، فأشبه الأعمَّ الَّذي يوجد كلَّما وجد الأخصُّ، ولا عكس؛ هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المقام، وفي كلام الشَّارح[1] إشارةٌ إلى شيءٍ منه، فافهم.

قوله: (كالزَّوجيَّة) هي الانقسام إلى متساويين صحيحين. **وقوله**: (للأربعة) أيِ: اللَّازمة للأربعة، أوِ المراد: بالنِّسبة للأربعة، وكذا يُقال في نظائره الآتية.

وبُحث في التَّمثيل به للبيِّن بالمعنى الأخصِّ، بأنَّه قد تتصوَّر «الأربعة» مع الغفلة عن كونها «زوجاً»، فالأَوْلى التَّمثيل بـ«البصر» اللَّازم لتصوُّر «العمى».

وأقول: يمكن دفع البحث بأنَّ المراد تصوُّر الأربعة بمفهومها المخصوص، وهو قولنا: عددٌ ذو زوجين.

قوله: (باللَّازم البيِّن) «الباء» داخلةٌ على المقصور عليه؛ بدليل المقابل.

قوله: (على أعمَّ من هذا) لشموله غير البيِّن والبيِّن بقسميه؛ كما سيتضح.

قوله: (ما ليس لازماً في الخارج فقط) **أقول**: النَّفي منصبٌّ على القيدين؛ أعني: في الخارج فقط، فيصدق بأن يلزمَ ذِهناً لا خارجاً؛ أعمُّ من أن يكون اللُّزوم غيرَ بيِّنٍ أو بيِّناً بقسميه، وبأن يلزمَ ذِهناً وخارجاً كذلك[2]، فالدَّاخلُ في اللَّازم الذِّهنيِّ - على الإطلاق الثَّاني - سِتُّ صورٍ، والخارج عنه: اللَّازم في الخارج فقط كـ: السَّوَاد للغراب، ولا يقال فيه: بَيِّنٌ، ولا غير بيِّنٍ؛ لأنَّهما قِسمان للذِّهنيِّ بقسميه.

هذا مقتضى صنيعهم، وهو ظاهرٌ إن لم يلزم من تصوُّر السَّواد وتصوُّر الغراب تصوُّرُ اللُّزوم بينهما، وإلَّا دخل في البيِّن بالمعنى الأعمِّ؛ فتأمَّل.

= بالمعنى الأخصِّ، فالمعتبرُ فيه كافٍ في تصوُّر اللُّزوم فيه وفي غيره الَّذي هو البيِّن بالمعنى الأخصِّ، والمعتبرُ في غيره المذكور غير كافٍ في تصوُّر اللُّزوم فيه، فكأنَّه شاملٌ لذلك الغير، وهو - أي: ذلك الغير - ليس له ما يجعله كأنَّه شاملٌ له، فلم يخرج عن عدم شموله له، وقد تقرَّر أنَّ البيِّن بالمعنى الأعمِّ بالإطلاق الشَّائع شاملٌ للبيِّن بالمعنى الأخصِّ، فصار القسم المضاد له مشابهاً للبيِّن بالمعنى الأعمِّ في مطلق الشُّمول للبيِّن بالمعنى الأخصِّ، فافهم ذلك.

(١) **قوله**: (وفي كلام الشَّارح) أي: في بيان الطَّريق الثَّاني لا الأوَّل، كما لا يخفى على متأمِّلٍ.

(٢) **قوله**: (وبأن يلزم ذهناً وخارجاً كذلك) أي: أعمَّ من أن يكون اللُّزوم غير بيِّنٍ أو بيِّناً بقسميه.

● **والحاصل**: أنَّ لهم في تقسيم اللَّازم طريقين:

- **الأوَّل**: أنَّ اللَّازم ينقسم:

١ - إلى لازمٍ في الذِّهنِ والخارج[١] معاً، كـ: «الشَّجاعة» لـ«الأسد».

٢ - وإلى لازمٍ في الذِّهنِ فقط، كـ: «البصر» لـ«العمى».

٣ - وإلى لازمٍ في الخارج فقط، كـ: «السَّواد» لـ«الغُراب».

- **الطَّريق الثَّاني**: أنَّ اللَّازم ينقسم إلى: بيِّنٍ وغيرِ بيِّنٍ.

١ - **والبيِّن**: ما يلزم فيه من تصوُّر المتلازمين تصوُّرُ اللُّزوم بينهما، بأن لا يَحتاج إلى دليلٍ.

٢ - **وغير البيِّن**: ما لا يلزم فيه ذلك، بل يحتاج إلى دليلٍ.

- **والبيِّن ينقسم إلى**:

١ - **ذهنيٍّ**: وهو ما يَلزم فيه من تصوُّر الملزوم تصوُّر اللَّازم، ....

حاشية الصبان

قوله: (**والحاصل**) أي: حاصل تحقيق تقسيم اللَّازم، وإيضاحه.

قوله: (**في تقسيم اللَّازم**) أي: من حيث هو أعمُّ ممَّا نحن فيه؛ الَّذي هو: البيِّن بالمعنى الأخصِّ.

● **ووجه الطَّريقين**: أنَّهم تارةً قسَّموا اللَّازم من حيث: كونه في الذِّهن، أو في الخارج، أو فيهما، وتارةً من حيث: كونه غيرَ بيِّنٍ، أو بيِّناً ذهنيًّا أو غيرَ ذهنيٍّ؛ والذِّهنيُّ في الطَّريق الثَّاني أخصُّ منه في الأوَّل؛ لأنَّه في الثَّاني مرادفٌ للبيِّن بالمعنى الأخصِّ، بخلافه في الأوَّل.

قوله: (**والخارج**) أي: خارج الذِّهن، لا خارج الأعيان.

قوله: (**من تصوُّر المتلازمين تصوُّرَ اللُّزوم بينهما**) أي: سواءٌ لزم أيضاً من تصوُّر الملزوم فقط تصوُّرُ اللَّازم ـ وهو: اللَّازم الذِّهنيُّ ـ، أو لا ـ وهو: غيرُ ذهنيٍّ ـ.

قوله: (**وغير البيِّن... إلخ**) كـ: «لزوم الحدوث للعالَم»، فإنَّه يحتاج إلى دليلٍ، وهو: تغيُّره.

قوله: (**تصوُّر اللَّازم**) أي: تصوُّر لزوم اللَّازم[٢]، وإنَّما قلنا ذلك؛ ليوافق كلامه في المقسم.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: (والخارج) أي: خارج الذِّهن وإن لم يكن في خارج الأعيان؛ ليشمل الحال والاعتبار. اهـ شيخ شيخنا.

(٢) **قوله**: (أي: تصوُّر لزوم اللَّازم... إلخ) قد علمت أنَّ «ما» في التَّعريف واقعةٌ على «لازم بيِّن»؛ الَّذي هو المقسم، فلا وجه لِمَا ذكره، فتدبَّر.

كـ: «الشَّجاعة» لـ«الأسد».

٢ - **وغير ذهنيٍّ**: وهو ما لا يلزم فيه ذلك، كـ«مُغايرة الإنسان للفرس»، فإنَّه لا يَلزم من تصوُّر «الإنسان» تصوُّر غيره فضلاً عن كونه مغايراً له.

● والمعتبرُ في دلالة الالتزام **اللُّزوم الذِّهنيُّ البيِّن بالمعنى الأخصِّ** ـ ....

حاشية الصبان

قوله: (كـ: الشَّجاعة للأسد) المراد بها: الإقدام على المخاوف، لا المَلَكة النَّفسانيَّة الَّتي تَحمل صاحبها على هذا الإقدام؛ لاختصاصها بالعقلاء.

وقد يُمنع كون «شجاعة الأسد» منَ اللَّازم الذِّهنيِّ المرادف للبيِّن بالمعنى الأخصِّ؛ لإمكان تصوُّر الأسد مع الغفلة عن شجاعته؛ إلَّا أن يمنع[١]، فتأمَّل.

قوله: (فضلاً) أي: زيادةً عن كونه مغايراً له.

● **اعلم** أنَّه يؤتى بـ«فضلاً» للدَّلالة على أولويَّة ما بعدها بالحكم ممَّا قبلها، وهو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: فضل هذا النَّفي فضلاً في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايراً؛ أي: عن نفي كونه مغايراً، أو حالٌ سببيَّةٌ من تصوُّر غيره؛ أي: حال كون تصوُّر الغير فاضلاً نفيه في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايراً؛ أي: عن نفي ذلك.

ونظيره: «زيدٌ لا يملك درهماً فضلاً عن أن يملك ديناراً»؛ أي: فضل هذا النَّفي في اقتضاء الفقر عن أن يملك ديناراً؛ أي: عن نفي ذلك، أو حال كون الدِّرهم فاضلاً نفي ملكه في اقتضاء الفقر عن أن يملك ديناراً؛ أي: عن نفي ذلك؛ هذا أحسن ما ظهر في حلِّ مثل هذا التَّركيب، فاعرفه.

قوله: (والمعتبر في دلالة الالتزام) أي: عند الجمهور ـ كما عرفت[٢] ـ، فزَعْمُ الاتِّفاق مردودٌ.

قوله: (اللُّزوم الذِّهنيُّ... إلخ) **أقول**: إن أراد بـ«اللُّزوم الذِّهنيِّ»: اللُّزومَ الذِّهنيَّ في الطَّريق الأوَّل كان قوله: «البيِّن بالمعنى الأخصِّ» صفةً مخصِّصة، وإن أراد به: اللُّزومَ الذِّهنيَّ في الطَّريق الثَّاني كان صفةً كاشفةً؛ لأنَّ اللُّزومَ الذِّهنيَّ فيها هو البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ.

---

(١) **قوله: (إلَّا أن يمنع)** أي: بأن تصوُّره بمفهومه الَّذي هو «الحيوان المفترس» يلزمه تصوُّر «شجاعته»، راجع: الافتراس في «القاموس»، وتمِّم هذا.

(٢) **قوله: (كما عرفت)** أي: حيث قال: «أقول: في شرح الأجهوري على التَّهذيب... إلخ»، فليس مقابل قول الجمهور كفاية كونه لازماً لا في الخارج فقط، كما توهِّم، فتنبَّه.

كما أشار إليه المصنِّف ـ سواءٌ كان:

- **لازماً في الذِّهن فقط**، كـ: «البصر» المفهوم ذهناً من «العمَى»، فإنَّ «العمى» ـ على القول بأنَّه: «عدم البصر عمَّا من شأنه أن يكون بصيراً» ـ يدلُّ على «البصر» التزاماً، .....

حاشية الصبان

قوله: (كما أشار إليه المصنِّف) أي بقوله: «إنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ»؛ لأنَّ المعنى: إن التزم في الذِّهن؛ أي: كان الكلام ذهنيًّا بالمعنى المرادف للبيِّن بالمعنى الأخصِّ.

أقول: يُحتمل أنَّ كلام المصنِّف[1] جارٍ على الطَّريق الأوَّل، والمعنى: إن التزم في الذِّهن؛ أي: لا في الخارج فقط، وهذا الاحتمال إن لم يكن أقرب إلى كلامه لم يكن أبعد في المعنى الأوَّل، فكيف يكون في كلامه إشارةٌ إلى اشتراط البيِّن [ص/ ٤٤] بالمعنى الأخصِّ؟!

قوله: (على القول بأنَّه عدم البصر) هو قول الحكماء، فيكون التَّقابل بينهما: تقابل العَدم والملَكَة؛ أمَّا على قول المتكلِّمين: أنَّ بينهما التَّضادَّ، وأنَّ العمى أمرٌ وجوديٌّ يقوم بالحدقة، يُضادُّ الإدراك، فلا يدلُّ على البصر التزاماً؛ هذا مقتضى كلامه.

أقول: المراد بـ«الإدراك» في تعريف العمى على هذا القول: خصوص الإبصار؛ كما عبَّر به بعضهم، فإن لم تكن مضادَّة الإبصار جزءاً منَ المفهوم، فعدم دلالة العمى على البصر ظاهرٌ، وإن كانت جزءاً منه مقيَّدةً بقيدٍ خارجٍ وهو: الإبصار ـ كما هو الظَّاهر ـ كانت دلالته عليه ـ على هذا القول ـ أيضاً التزاميَّة، فتأمَّل.

قوله: (عمَّا من شأنه أن يكون بصيراً) أي: شأن شخصه، أو نوعه، أو جنسه.

- فالأوَّل كـ: الشَّخص الَّذي صار أعمى، فإنَّ شأن شَخصه البصر.
- والثَّاني كـ: الأكمه، فإنَّ شأن نوعه ـ وهو: الإنسان ـ البصر.
- والثَّالث كـ: العقرب، فإنَّ شأن جنسها ـ وهو: الحيوان ـ البصر.

وخرج بقيد «عمَّا من شأنه البصر» نحو: الحجر والشَّجر، فلا يتَّصف بالعمى؛ إذ ليس من شأنه البصر.

قوله: (يدلُّ على البصر التزاماً) ههنا سؤالان:

- **الأوَّل**: إنَّ البصر قد أُخذ في مفهوم العمى، فدلالته عليه تضمُّنيَّةٌ، لا التزاميَّةٌ.

وجوابه: أنَّ العمى ليس هو العدم والبصر، بلِ العدمُ المضافُ للبصر، فالمضاف إليه خارجٌ

---

(١) **قوله: (يحتمل أنَّ كلام المصنِّف... إلخ)** وعلى هذا الاحتمال لا يصحُّ كلامه.

مع أنَّ بينهما معاندةً في الخارج.

- **أو كان لازماً في الذِّهنِ والخارج معاً**، كـ: «الشَّجاعة» لـ«الأسد».

● **ويُفهَم من كلام المصنِّف**: أنَّ المطابقةَ لا تستلزم التَّضمُّن؛ ....

حاشية الصبان

وإن كانت الإضافة داخلةً؛ قال السَّيِّد: المضافُ إذا أُخذ من حيث إنَّه مضافٌ كانتِ الإضافة داخلةً [فيه] والمضاف إليه خارجاً عنه، وإذا أُخذ من حيث ذاته[١] كانت الإضافة أيضاً خارجةً عنه، ومفهوم العمى هو العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضافٌ، فتكون الإضافة إلى البصر داخلةً في مفهوم العمى، ويكون البصر خارجاً عنه. اهـ[٢]

● **الثَّاني**[٣]: إذا أُخذ العمى ـ هنا ـ من حيث إنَّه مضافٌ كانت معرفته متوقِّفةً على معرفة البصر؛ لأنَّ معرفة المضاف من حيث إنَّه مضافٌ تتوقَّف على معرفة المضاف إليه، فيلزم تقدُّم المدلول الالتزاميِّ على المدلول المطابقيِّ في المعرفة.

وجوابه: أنَّه لا بُعد في ذلك؛ لأنَّ اللَّازم في الالتزام كون تصوُّر المدلول الالتزاميِّ لازماً لتصوُّر المدلول المطابقيِّ؛ بمعنى: امتناع الانفكاك سواءٌ قُدِّم عليه في الفَهم، أو أُخِّر عنه[٤]، أو كان معه؛ قاله الغُنَيْمِيُّ[٥].

قوله: (مع أنَّ بينهما معاندةً في الخارج) أي: منافاةً، فلا يجوز اجتماعهما في محلٍّ واحدٍ.

قوله: (ويُفهم من كلام المصنِّف... إلخ) أمَّا فَهم الشِّقِّ الأوَّل: فمِن قوله: «وَجُزْئِهِ»؛ لأنَّ المعنى[٦] إن كان له جزءٌ، **وأمَّا فَهْم الشِّقِّ الثَّاني**: فمِن قوله: «وَمَا لَزِمْ»؛ لأنَّ المعنى إن كان له لازمٌ؛ فيُفيد كلامه أنَّ المعنى قد لا يكون له جزءٌ فتنتفي الدَّلالة التَّضمُّنيَّة، وقد لا يكون له لازمٌ فتنتفي الالتزاميَّة.

---

(١) **قوله: (وإذا أُخذ من حيث ذاته)** أي: بأن كان التَّقييد غير معتبرٍ.

(٢) انظر: «شروح الشَّمسيَّة» (١/ ١٨٥).

(٣) **قوله: (الثَّاني... إلخ)** إذا تذكرت ما تقدَّم من أنَّ المراد بالفَهم الالتفات، علمت أنَّه لا محلَّ لهذا البحث ولا حاجة لجوابه، ويأتي عن عبد الحكيم قريباً ما يؤيِّد ذلك، فتنبَّه.

(٤) **قوله: (أو أخِّر عنه)** انظر صورة ذلك.

(٥) انظر: «حاشية الغنيمي على المطلع» مخطوط (لوحة: ١١).

(٦) **قوله: (فمِن قوله: «وجزئه»؛ لأنَّ المعنى... إلخ)** أمَّا هذا فيشعر به حذفه لفظ «تمام» من تعريف المطابقة، وأمَّا كون المعنى إن كان له لازمٌ فلا دليل عليه، فلا يفهم من كلامه أنَّ المطابقة لا تستلزم الالتزام، ولا يصحُّ أن يقال: إنَّ المعنى ما ذكر بقرينة أنَّ قوله: «وجزئه» على معنى إن كان له جزء كما لا يخفى على مَن له أدنى تأمُّل.

لجواز بساطة المسمَّى، كـ: «الجوهر»، ولا الالتزامَ؛ لجواز أنْ لا يكون له لازمٌ ذهنيٌّ،

حاشية الصبان

قوله: (لجواز بساطة المسمَّى) أي: عدم تركُّب[١] ماهيَّته من جنسٍ وفصلٍ، ولهذا كان البسيط[٢] لا يحدُّ؛ إذ لا جنس له ولا فصل، وقوامُ الحدِّ بالجنس والفصل؛ هذا ما نصَّ عليه غير واحدٍ؛ كصاحب كتاب «غاية الحكيم»[٣]، وسينبِّه عليه الشَّارح عند الكلام على النَّوع؛ كما ستعرفه، لكن تعقَّبه في «الكبير» فقال: لا نسلِّم عدم تركُّب ماهيَّة البسيط من أجزاءٍ ذهنيَّةٍ[٤]؛ كما ذكره السَّعد في «شرح الشَّمسية»[٥]. اهـ[٦]

وأنا أقول: هذا القول مشكلٌ؛ لأنَّه إذا كانت ماهيَّة البسيط مركَّبةً كان بين دلالتي المطابقة والتَّضمُّن تلازمٌ، فيخالف ما قالوه[٧] من عدم استلزم المطابقة التَّضمُّن، فافهم.

● وعبَّر بـ «الجواز»؛ لكفايته في المقصود، وإلَّا فالمعنى البسيط لا شبهة في تحقُّقه.

قوله: (كـ: الجوهر) أيِ: الفرد، وكـ: واجب الوجود[٨] ـ سبحانه وتعالى ـ، وكـ: النُّقطة، والوحدة، والمجرَّدات عند مَنْ يُثبتها.

قوله: (لجواز أن لا يكون له لازمٌ ذهنيٌّ) تعبيره هنا بـ «الجواز»؛ لكفايته في المقصود، ولأنَّه لم يطَّلع له على مثال؛ كما في «حاشية شيخنا العَدَوي»[٩].

---

(١) **قوله: (أي: عدم تركُّب... إلخ)** لا عدم التَّركُّب من أجسامٍ مختلفة الطَّبائع مع كون كلِّ جزءٍ له اسمٌ خاصٌّ وحدٌّ خاصٌّ؛ الَّذي هو معنى بساطة العناصر والأفلاك عند الفلاسفة كما تقدَّم عن شيخ شيخنا، ولا كون كلِّ الشَّيء مساوياً لجزئه المقداريّ رسماً وحدًّا؛ الَّذي هو معنى بساطة نحو الماء عندهم كما تقدَّم عن شيخ شيخنا أيضاً، وتقدَّم عنه أنَّ البساطة عند الفلاسفة لها معانٍ كثيرة.

(٢) **قوله: (ولهذا كان البسيط)** أي: بمعنى ما لا تركُّب لماهيَّته من جنسٍ وفصلٍ، كما يفيده ما قبله.

(٣) هو: مسلمة بن أحمد بن قاسم بن عبد الله المجريطي، أبو القاسم (٣٣٨هـ - ٣٩٨هـ) فيلسوف رياضي فلكي قاض، له: «غاية الحكيم»، و«رتبة الحكيم». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٢٤).

(٤) **قوله: (لا نسلِّم عدم تركُّب البسيط من أجزاءٍ ذهنيَّةٍ)** أي: ليست جنساً وفصلاً، ومدارُ دلالة التَّضمُّن على وجود تركُّب الماهيَّة مطلقاً، فتدبَّر.

(٥) انظر: «شرح السعد على الشَّمسيَّة» (ص: ١٨٦).

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٣).

(٧) **قوله: (فيخالف ما قالوه... إلخ)** لا يخالف. فإنَّ الغرض من تعقُّبه في «الكبير» ليس إلَّا استشكال ما قالوه بما يخالفه، ومجرَّد المخالفة لِمَا قالوه لا يضرُّه في عدم التَّسليم، فتدبَّر.

(٨) **قوله: (وكـ: واجب الوجوب)** قال شيخ شيخنا: فيه إساءة الأدب.

(٩) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» (لوحة: ٥٧).

خلافاً للفَخْرِ الرَّازِيِّ في الثَّاني، والتَّضمُّنَ والالتزامَ يستلزمان المطابقة ضرورةً.

حاشية الصبان

قوله: (خلافاً للفَخْرِ الرَّازِيِّ) فإنَّه قال: إنَّ المطابقة تستلزم الالتزام؛ لأنَّ لكلِّ ماهيَّةٍ لازماً، أقلُّه كونه[١] غير ما عداها.

ورُدَّ: بأنَّ هذا ليس لازماً بيِّناً بالمعنى الأخصِّ؛ بدليل أنَّا نتصوَّر كثيراً الحقيقة مع الغفلة عمَّا عداها فضلاً عن مغايرتها له، وإنَّما هذا لازمٌ بيِّنٌ بالمعنى الأعمِّ.

● **أقول**[٢]: قد علمت ممَّا نقلناه سابقاً أنَّ الإمام وكثيراً من المتأخِّرين اكتفوا بالبيِّن بالمعنى الأعمِّ، فقوله: «باستلزام المطابقة الالتزام» مبنيٌّ على قوله بالاكتفاء المذكور، فلا ينهض عليه ذلك الرَّدُّ، ومِن هذا يُعلم ما في كلام الشَّارح في «كبيره»، وكلام مَن تبعه؛ كشيخنا العَدَوي.

قوله: (والتَّضمُّنَ والالتزامَ) بالنَّصب[٣] عطفاً على «المطابقة».

قوله: (يستلزمان المطابقة ضرورةً) علَّل القطب في «شرح الشَّمسية» الاستلزام بقوله: لأنَّهما تابعان لها، والتَّابع من حيث إنَّه تابعٌ لا يُوجد بدون المتبوع، وإنَّما قيَّدنا بالحيثيَّة؛ احترازاً عنِ التَّابع الأعمِّ؛ كـ: «الحرارة» للنَّار، فإنَّها تابعةٌ للنَّار، وقد توجد بدونها؛ كما في: «الشَّمس، والحركة»، أمَّا من حيث إنَّها تابعةٌ للنَّار فلا توجد إلَّا معها. [اهـ][٤]، ومثله في «شرح الشَّمسية» للسَّعد[٥].

● قال عبد الحكيم: قوله: «لأنَّهما تابعان لها»؛ لأنَّ فَهْم الجزء واللَّازم منَ اللَّفظ بتوسُّط فَهم الكُلِّ منه، وإن كان فَهم الجزء مطلقاً ـ أي: في حدِّ ذاته ـ متقدِّماً على فهم الكُلِّ، وفهم بعض اللَّوازم ـ أعني: الملكات ـ متقدِّماً على ملزوماتها؛ أعني: الأعدام. اهـ[٦]

● **أقول**: الظَّاهرُ أنَّ ما ذكره هؤلاء منَ التَّعليل تنبيهٌ، لا استدلالٌ؛ فلا يُنافي جَعل الشَّارح استلزامها للمطابقة منَ الضَّروريَّات، لكن قد يعكِّر على هذا قولُ الشَّارح في «كبيره»: وقد [ص/ ٤٥]

---

(١) **قوله: (كونه)** أيِ: الماهيَّة، والأوضح: «كونها».

(٢) **قوله: (أقول... إلخ)** لا يخفى صحَّة هذا الكلام وإبطاله للرَّدِّ السَّابق، ولا يخفى أنَّه لا يُردُّ مذهبٌ بمذهبٍ، فقول شيخ شيخنا: «إنَّ مَن ردَّ على الفخر ليس غافلاً عن مذهبه، فهو يردُّ عليه برد مذهبه» فيه نظرٌ ظاهرٌ، وكيف يُستدلُّ بما لا يسلِّمه له الفخر، ولا يلزمه تسليمه له، فتدبَّر.

(٣) **قوله: (بالنَّصب)** ليفيد أنَّه ممَّا فهم من كلام المصنِّف. اهـ شيخ شيخنا.

(٤) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٢٤).

(٥) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ١٢٤).

(٦) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٨٩).

- ودلالةُ المطابقة وضعيَّةٌ بلا خلافٍ، ويُقال لها: لفظيَّةٌ ونقليَّةٌ؛ لأنَّها بمحض اللَّفظ.

- ودلالةُ الالتزام عقليَّةٌ بلا خلافٍ؛ لتوقُّفها على مقدمةٍ عقليَّةٍ[1]، وهي: أنَّه كلَّما فُهم المعنى فُهم لازمه.

- وأمَّا دلالةُ التَّضمُّن فقيل: عقليَّةٌ؛ لأنَّ الفَهم فيها متوقِّفٌ ....

حاشية الصبان

برهن عليه السَّعد. **إلَّا أن يُقال**: أراد بالبرهنة التَّنبيه، وعلى تسليم أنَّه نظريٌّ يجعل قول الشَّارح: «ضرورة» بمعنى: كالضَّرورة في وضوحه وعدم الاختلاف فيه، فتأمَّل.

● بقي أنَّ الشَّارح لم يتعرَّض لحال التَّضمُّن مع الالتزام **وحاصله**: أنَّ التَّضمُّن لا يستلزم الالتزام؛ لجواز[2] أن لا يكون هنا لازمٌ بالمعنى الأخصِّ، ولا الالتزام التَّضمُّنَ؛ لأنَّ المعنى إذا كان بسيطاً له لازمٌ بيِّنٌ بالمعنى الأخص كان هناك الالتزام بلا تضمُّن.

قوله: (لأنَّها بمحض اللَّفظ) أي: من غير انتقال الذِّهن منَ المعنى الموضوع له إلى شيءٍ آخر، بخلاف التَّضمُّنيَّة والالتزاميَّة، فإنَّ فيهما ـ على خلافٍ في التَّضمُّنيَّة كما تقدَّم ـ الانتقال منَ المعنى الموضوع إلى شيءٍ آخر، وهو الجزء أوِ اللَّازم، فلا يُنافي تعليله أنَّ للعقل مدخلاً في جميع الدَّلالات.

وهذا تعليلٌ لتسميتها: «لفظيَّةً»، وأمَّا تسميتها: «نقليَّةً»، فلتوقُّفها على النَّقل الواضح.

قوله: (بلا خلاف) سيأتي[3] في الطَّريق الثَّاني نقل الخلاف فيها.

قوله: (لتوقُّفها على مقدمةٍ عقليَّةٍ) تعليلٌ لمجرَّد كون الالتزاميَّة عقليَّة، لا لكونها عقليَّة بلا خلاف؛ لعدم إنتاج الاتِّفاق؛ إذِ التَّضمُّنيَّة كذلك.

قوله: (لأنَّ الفَهم فيها متوقِّفٌ) أي: فهم الجزء في التَّضمُّنيَّة.

أقول: فيه ظرفيَّة الشَّيء في نفسه؛ لأنَّ فَهْم الجزء عينُ دلالة التَّضمُّن؛ إلَّا أن يُحمل الفَهْم على

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (لتوقُّفها على مقدمةٍ عقليَّةٍ)** أي: على ثبوتها؛ إذ لولا أنَّ هذه المقدِّمة العقليَّة ثابتةٌ لَمَا حصلت دلالة الالتزام، وليس المعنى: لتوقُّفها على تعقُّل هذه المقدِّمة، ومثلُ ذا يقال فيما بعد. **وقوله رحمه الله تعالى: (فهم لازمه)** أي: البيِّن بالمعنى الأخصِّ، فتنبَّه.

(٢) **قوله: (لجواز)** في هذا الجواز نظرٌ؛ لأنَّ تصوُّر المركَّب يلزمه تصديقٌ، كما تقدَّمت الإشارة إليه، وتقدَّم عند تعريف اللَّازم الذِّهنيِّ أنَّ المراد بالتَّصوُّر فيه الإدراك، فتنبَّه.

(٣) **قوله: (سيأتي... إلخ)** هذا مجرَّد تنبيهٍ من المحشي، لا اعتراضٌ منه على الشَّارح، كما لا يخفى.

على أمرٍ زائدٍ على الوضع، وهي الجزئيَّة؛ إذ يُنتقل من المعنى إلى جزئه، وقيل: لفظيَّةٌ.

هذه إحدى طريقتَين في النَّقل عنِ المناطقة، والطَّريقة الثَّانية تحكي ثلاثة أقوالٍ في دلالة التَّضمُّن والالتزام؛ قيل: وضعيَّتان، وقيل: عقليَّتان، ثالثها: دلالة التَّضمُّن وضعيَّةٌ ودلالة الالتزام عقليَّةٌ.

حاشية الصبان

الفَهْم بالفعل، ومجرور «في» على كون اللَّفظ بحيث يُفهم منه جزء معناه؛ ولو قال: «لتوقُّفها» لكان أخصر وأحسن.

قوله: (على أمرٍ زائدٍ) كان الأنسب[1] بصنيعه في الالتزاميَّة أن يقول كغيره: لتوقُّفها على مقدِّمةٍ عقليَّةٍ، وهي: أنَّه كلَّما فُهم المعنى فُهم جزؤه.

قوله: (وهي الجزئيَّة) أي: كون المدلول جزء المعنى، وأنَّث الضَّمير مع رجوعه إلى «الأمر الزَّائد»؛ مراعاةً للخبر، وفي نُسخة: «وهو» بالتَّذكير؛ مراعاةً للمرجع.

قوله: (إذ يُنتقل... إلخ) عِلَّةٌ للتَّوقُّف على الجزئيَّة.

قوله: (وقيل: لفظيَّةٌ) أي: نظراً إلى كون الجزء المدلول داخلاً في الكُلِّ الموضوع له اللَّفظ.

قوله: (والطَّريقة الثَّانية... إلخ) هذه هي الرَّاجحة.

قوله: (قيل: وضعيَّتان) عليه أكثر المناطقة؛ كما قال الغُنَيْمِيُّ وغيره، ووجهه: أنَّهما بتوسُّط وضع اللَّفظ للكُلِّ أوِ الملزوم.

قوله: (وقيل: عقليَّتان) ووجهه: توقُّف كلٍّ منهما على مقدِّمةٍ عقليَّةٍ؛ كما تقدَّم.

قوله: (ثالثها: دلالة التَّضمُّن وضعيَّةٌ ودلالة الالتزام عقليَّةٌ) هذا هو الَّذي جرى عليه الآمِديُّ[2]، وابن الحاجِب[3]، وابن الهُمَام[4] وغيرهم منَ المحقِّقين.

---

(١) **قوله:** (كان الأنسب... إلخ) وما قاله يصلح لتعليل كونها عقليَّة من حيث إنَّ الجزئيَّة ـ أي: كون المدلول جزء المعنى ـ أمرٌ عقليٌّ يستقلُّ به العقل، فافهم.

(٢) علي بن محمَّد بن سالم التَّغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي (٥٥١هـ - ٦٣١هـ) أصولي باحث، له: «الإحكام في أصول الأحكام»، و«أبكار الأفكار». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٣٢).

(٣) عثمان بن عمر، أبو عمرو جمال الدِّين ابن الحاجب (٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ) فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربيَّة، كردي الأصل، له: «الكافية» في النحو، و«مختصر الفقه». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢١١).

(٤) محمَّد بن عبد الواحد، كمال الدين، المعروف بابن الهمام (٧٩٠هـ - ٨٦١هـ) إمام، من علماء الحنفية، له: «فتح القدير شرح الهداية»، و«التحرير» في أصول الفقه. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٥٥).

. . . .

حاشية الصبان

ووُجه ـ كما في «الكبير»[١] ـ: أنَّ التَّضمُّن فَهم الجزء في ضمن الكلِّ؛ إذ لا شكَّ أنَّه إذا فُهِم المعنى فُهمت أجزاؤه معه، فليس فيه انتقالٌ منَ اللَّفظ إلى المعنى، ومن المعنى إلى الجزء، بل هو فهمٌ واحدٌ يسمَّى بالقياس إلى تمام المعنى: «مطابقةً»، وبالقياس إلى جزئه: «تضمُّناً» بخلاف دلالة الالتزام، فإنَّه لا بدَّ فيها منَ الانتقال منَ اللَّفظ إلى المعنى، ومن المعنى إلى اللَّازم؛ ضرورة أنَّ اللَّازم لا دخل له في الوضع أصلاً.

● **ووجه أيضاً**: أنَّ الجزء داخلٌ فيما وضع له اللَّفظ بخلاف اللَّازم، فإنَّه خارجٌ عنه، وصرَّح غير واحدٍ كالغُنَيْمِيِّ بأنَّ الخلف لفظيٌّ، فإنَّ مَن قال «بعقليَّتهما» لا يُنكر أنَّ للوضع مدخلاً فيهما، ومَن قال «بوضعيَّتهما» لا يُنكر توقُّفهما على مقدِّمةٍ عقليَّةٍ، فالخلاف في القسمية.

وفي «حاشية السيرامي على المطوَّل»: إنَّ أئمَّة المنطقيِّين سمَّوا التَّضمُّنيَّة والالتزاميَّة: «وضعيَّةً»، وإن كان للعقل مدخلٌ فيهما؛ لتخصيصهم العقليَّة بالصِّرفة. وسمَّاها البيانيُّون: «عقليَّةً»، وإن كان للوضع مدخلٌ فيها؛ لعدم تخصيصهم العلِّيَّة بالصِّرفة. اهـ[٢]

والحاصل: أنَّ مَن أراد بالوضعيَّة: «ما تتوقَّف على الوضع؛ سواءٌ كفى فيها أو لا» جعل التَّضمُّنيَّة والالتزاميَّة وضعيَّتين، ومن أراد بالوضعيَّة: «ما كان المدلول فيها موضوعاً له اللَّفظ أو داخلاً فيما وضع له» جعل التَّضمُّنيَّة وضعيَّةً والالتزامية عقليَّةً، فاعرفه.

● **تنبيه**: دلالة الالتزام مهجورةٌ في الحدود التَّامَّة؛ لِمَا فيها من الخفاء بالنِّسبة إلى أُختيها دون الحدود النَّاقصة والرُّسوم، فلا يذكر في الحدِّ التَّامِّ شيءٌ من أجزاء المحدود بدلالة الالتزام، بل لا يذكر إلَّا بدلالة المطابقة أوِ التَّضمُّن، فإذا أردت حدَّ «الإنسان» حدًّا تامًّا، فإنَّما يصحُّ أن تذكر أجزاءه بالألفاظ الدَّالَّة عليها بالمطابقة، بأن تقول: «هو الجسم[٣] النَّامي الحسَّاس المتحرِّك بالإرادة»؛ بناءً على أنَّه ـ أيِ: المتحرِّك بالإرادة ـ ذاتيٌّ «المتفكِّر بالقوَّة»، أو بالألفاظ الدَّالَّة عليها بالتَّضمُّن، بأن تقول: «هو الحَيَوان النَّاطق»؛ لأنَّك ذكرت بـ «الحيوان»: الجسم[٤] والنَّامي

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٥).

(٢) انظر: «حاشية السيرامي على المطول» مخطوط (لوحة: ٢٦٢) بتصرُّف من المحشي.

(٣) **قوله**: (بأن تقول: هو الجسم) فيه: أنَّ «الجسم» فوقه جنسٌ أعلى منه وهو «الجوهر»، فـ «الجسم» دالٌّ على عدَّة أجزاءٍ من أجزاء «الإنسان»، كلُّ جزءٍ منها مدلولٌ للجسم بالتَّضمُّن. وقوله: (النَّامي) فيه: أنَّ الجزء الَّذي يُضمُّ إلى «الجسم» هو «النُّمو»، وهو مدلولٌ للنَّامي بالتَّضمُّن، وهكذا يُقال فيما بعد بما يناسب، فتدبَّر.

(٤) **قوله**: (لأنَّك ذكرت بالحيوان الجسم. . . إلخ) أي: ذكرت به كلَّ واحدٍ منها بدلالة التَّضمُّن، وإن كان ذكر المجموع به بدلالة المطابقة، وهو واضحٌ، ومثله ما بعده.

وأوجُهُ هذه الأقوال، وإعرابُ كلام المصنِّف هنا، مع تنبيهاتٍ شتَّى وأبحاثٍ شريفةٍ سمَحنا بها في «الشَّرح»(١).

* * *

حاشية الصبان

والحسَّاس والمتحرِّك بالإرادة بدلالة التَّضمُّن، وكذا بـ «النَّاطق»: المتفكِّر بالقوَّة، فلو ذكرت الأجزاء بدلالة الالتزام كأن قلت: «هو النَّاطق» أو: «هو الحسَّاس النَّاطق»، فإنَّه يدلُّ بالالتزام على بقيَّة الأجزاء(٢) لم يكن ذلك حدًّا تامًّا، أفاده الشَّارح في «كبيره»(٣).

قوله: (وأوجه) جمع: «وجهٍ»؛ بمعنى: الدَّليل.

قوله: (شتَّى) جمع: «شَتِيتٍ» بمعنى: مشتَّت؛ أي: مفرَّق كـ: «جرحى» جمع: «جَرِيحٍ» بمعنى: مجروح.

ووصفها بالشَّتات باعتبار ما كان؛ إذ هي الآن مجموعة في «الشَّرح الكبير».

* * *

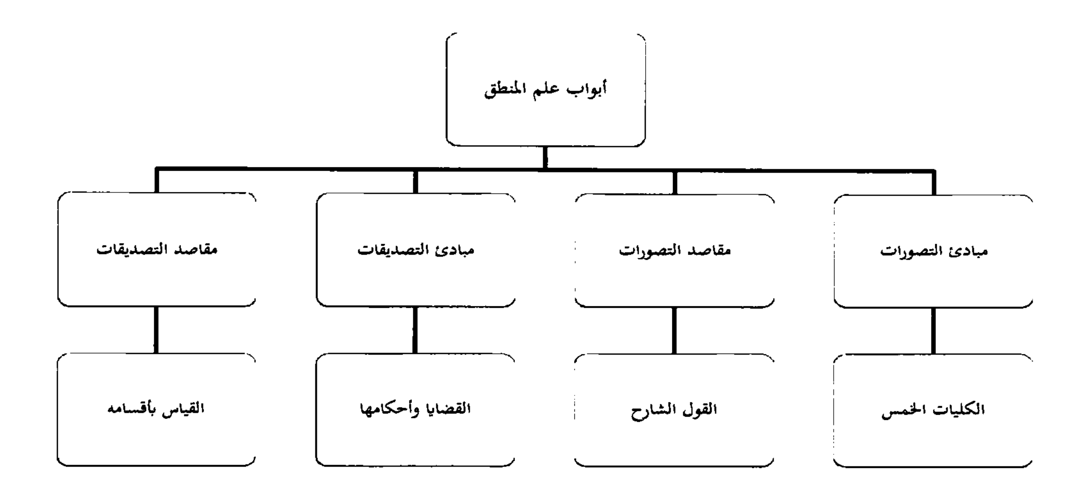
---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ٢٣ - ٢٧).

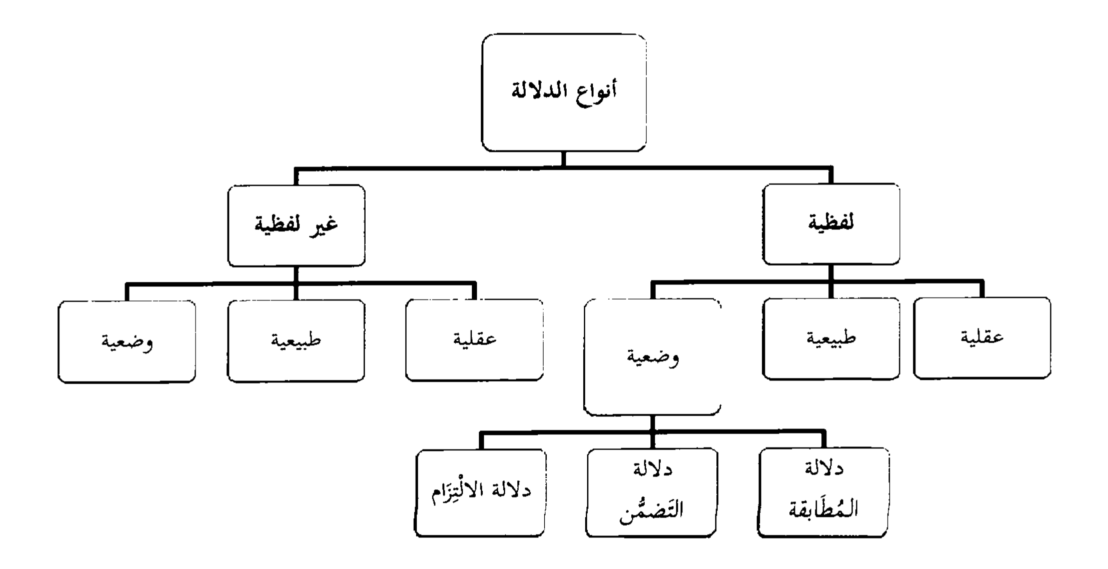
(٢) قوله: (الأجزاء) أي: كلًّا أو بعضاً، كما في المثال.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٦).

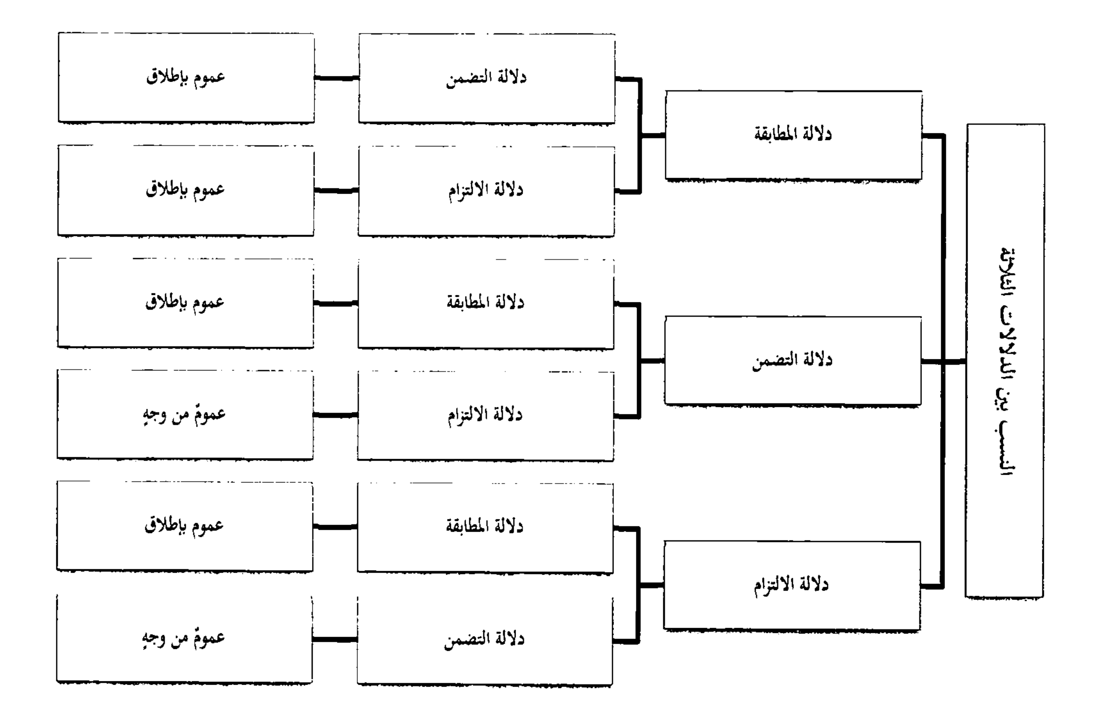
«أبواب علم المنطق»



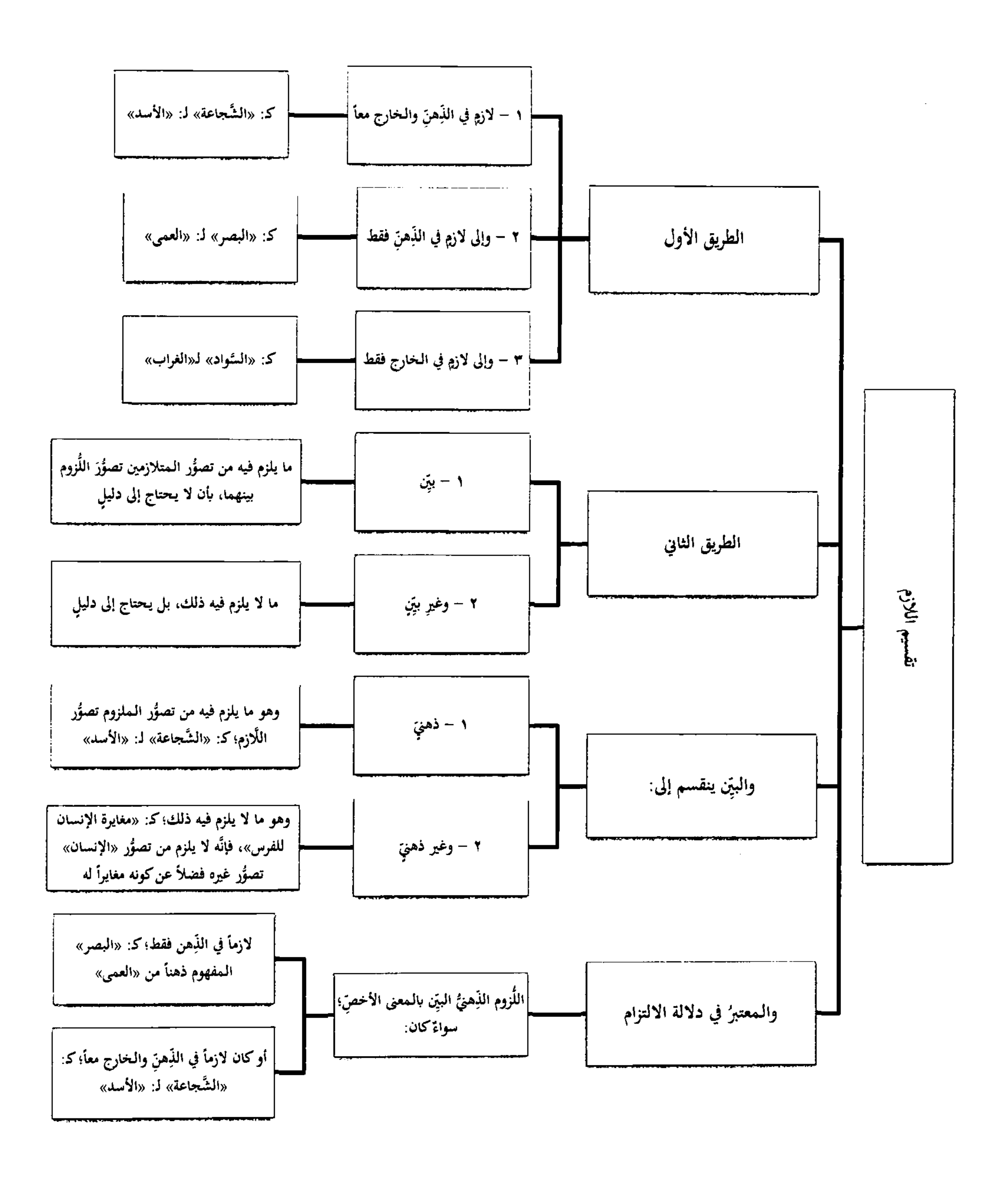
«أنواع الدلالة»



«النسب بين الدلالات الثلاثة»



«تقسيم اللازم»



فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ

• **اعلم** أنَّ المنطقيَّ لا بحثَ له عنِ الألفاظ، لكن لمَّا كَثُر الاحتياج إلى التَّفهيم بالعبارة، واستمرَّ حتَّى(١) كأنَّ المتفكِّر يُناجي نفسَه بألفاظٍ متخيَّلةٍ، جعلُوا بحث الألفاظ من حيث إنَّها تدلُّ على المعاني باباً من المنطق تَبَعاً، **ولِذا قدَّمه فقال:**

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ

• **المباحث** جمع: «مَبْحَثٍ»، ومثله يصلح أن يكون: مصدراً [ص/٤٦] ميميًّا، واسم زمانٍ، واسم مكان؛ لكنَّه هنا اسمٌ لمكان البحث، بمعنى: المسائل المبحوث فيها عنِ الألفاظ؛ أي: من جهة الإفراد(٢) والتَّركيب وما يلائمهما، وإلَّا فمبحث الدَّلالة من مباحث الألفاظ.

والبحثُ في الأصل: «التَّفتيش عن باطن الشَّيء حِسًّا»، استعمل عُرفاً في: «بيان الشَّيء والكَشف عن حقيقته».

قوله: (اعلم أنَّ المنطقيَّ... إلخ) مرادُه: بيان وجه ذكر بحث الألفاظ في المنطق وتقديمه.

قوله: (لكن... إلخ) استدراكٌ دفعَ به توهُّم أنَّه لا وجه لذكر بحث الألفاظ في المنطق.

قوله: (إلى التَّفهيم) أي: تفهيم الغير؛ أي: وإلى التَّفهيم من الغير. **وقوله: (حتَّى... إلخ)** غايةٌ للكَثْرة والاستمرار؛ أي: وانتهى الكَثْرة والاستمرار إلى أن صار كأنَّ المتفكِّر... إلخ؛ أي: فسرى الاحتياج إلى الألفاظ من التَّفهيم للغير إلى تفهيم الشَّخص نفسَه.

قوله: (ولذا قدَّمه... إلخ) أي: لكون الألفاظ تدلُّ على المعاني قَدَّم بحث الألفاظ؛ لتقدُّم الدَّالِّ على المدلول.

أوِ اسم الإشارة راجعٌ إلى كَثْرة الاحتياج إلى التَّفهيم بالعبارة واستمراره؛ أي: لأجل كَثْرة ذلك واستمراره قدَّمه؛ لأنَّ السَّبب؛ أي: سبب التَّفهيم ـ وهو العبارة ـ مقدَّمٌ على المسبَّب ـ وهو التَّفهيم ـ، وعلى كلٍّ اندفع ما اعتُرِض به هنا.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (واستمرَّ حتَّى... إلخ)** الاستمرار يجرُّ إلى الاعتياد ويشعر به، والعادةُ إذا استحكمت يتراءى حصولها فيما يشابه محلَّها، فكأنَّه قال: «واستمرَّ ذلك فاعتيد فصار المتفكِّر كأنَّه يناجي نفسه بألفاظ متخيَّلةٍ» أي: خارجيَّةٍ لا ذهنيَّةٍ؛ إذ لا دخل لِمَا ذكر فيها، فافهم.

(٢) **قوله: (أي: من جهة الإفراد... إلخ)** لا مطلقاً. **وقوله: (وإلَّا... إلخ)** أي: إلَّا نقل من جهة الإفراد بأن قلنا: من أيِّ جهة، فلا يصحُّ؛ لأنَّ مبحث الدَّلالة من مباحث الألفاظ، وليس في هذا الفصل.

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ   إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

(٢٧) فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى   جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

حاشية الصبان

قول [المصنِّف]: (**مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ**) أيِ: المستعمل منها.

وخرج بـ«مستعملها»: مهملها على رأي الجمهور[1] أنَّه يُسمَّى لفظاً، فلا ينقسم إلى المفرد والمركَّب لاعتبار الدَّلالة في كلٍّ منهما، والمهمل ليس بدالٍّ.

قوله: (**باعتبار دلالته التَّركيبيَّة والإفراديَّة**) أي: لا باعتبار إعرابه ونحوه، ولا باعتبار دلالته على معناه وعلى جزئه وعلى لازمه.

قول [المصنِّف]: (**حَيْثُ يُوجَدُ**) أي: يُنطَقُ به[2]، والحيثيَّة للإطلاق[3].

قول [المصنِّف]: (**فَأَوَّلٌ**) مبتدأ؛ سوَّغ الابتداء به ـ مع أنَّه نكرةٌ ـ وقوعه في معرض التَّفصيل.

قول [المصنِّف]: (**دَلَّ**) أي: بالمطابقة.

قول [المصنِّف]: (**جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ**) أورد النَّاصر اللَّقَانِيُّ[4] على مثل هذه العبارة: أنَّه إنِ اعتبر[5] جزء اللَّفظ من حيث هو جزؤه كان التَّقييد بقوله: «على جزء المعنى» ضائعاً؛ إذ جزء اللَّفظ من حيث هو جزؤه إنَّما يدلُّ على جزء المعنى، وإنِ اعتبر أعمَّ[6] من أن يكون جزءاً أو مفرداً، فـ«الحيوان النَّاطق» عَلَماً يدلُّ جزؤه في الجملة على جزء المعنى، وهو مفردٌ داخلٌ في حدِّ المركَّب خارجٌ عن حدِّ المفرد، فيبطل به الأوَّل منعاً والثَّاني جمعاً، فلا بدَّ لتصحيحهما[7] من زيادة «القصد» فيهما بأن يقال: «إن قصد بجزئه الدَّلالة... إلخ».

---

(١) **قوله:** (**على رأي الجمهور**) مرتبطٌ بالتَّفسير وما بعده، وعلى رأي غيرهم يُقال: «أي: مستعمل هو الألفاظ»، وخرج عن ذلك: المهمل، فافهم.

(٢) **قوله:** (**أي: يُنطَق به**) أي: يستعمل.

(٣) **قوله:** (**والحيثيَّة للإطلاق**) إذِ المذكور في الحيثيَّة هو المحيث، وكلُّ ما كان كذلك فهو من حيثيَّة الإطلاق.

(٤) محمَّد بن الحسن اللقاني، ناصر الدين (٨٧٣هـ - ٩٥٨هـ) علَّامة محقق، له: «تقييد على شرح المحلي على جمع الجوامع»، و«حاشية على مختصر خليل» في الفقه.

(٥) **قوله:** (**إن اعتبر... إلخ**) ستعلم أنَّ زيادة «القصد» لا تغني شيئاً، فالوجه: أنَّ المراد يدلُّ باعتبار حالته الرَّاهنة جزؤه... إلخ كما هو المتبادر. **وقوله:** (**على جزء معناه**) تتميمٌ للكلام بذكر متعلَّقه كما قال الشَّارح فيما يأتي، فافهم ذلك.

(٦) **قوله:** (**وإنِ اعتبر أعمَّ... إلخ**) حيث اعتبر الجزء أعمَّ فليعتبر المعنى كذلك، وحينئذٍ يكون «أبكم، وتأبط شرًّا، وعبد الله» أعلاماً كـ: «الحَيَوان النَّاطق»؛ أي: يبطل بها حدُّ المركَّب منعاً وحدُّ المفرد جمعاً، فتدبَّر.

(٧) **قوله:** (**فلا بدَّ لتصحيحهما... إلخ**) زيادة «القصد» غير مغنية شيئاً، فإنَّ دلالة الجزء باعتبار كونه مفرداً قصديَّةٌ، وقد قال: «أعمّ من أن يكون جزءاً أو مفرداً»، فتدبَّر.

(**مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ**) باعتبار دلالته التَّركيبيَّة والإفراديَّة (**حَيْثُ يُوجَدُ: إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدُ، فَأَوَّلٌ**)، وهو «المركَّبُ»: (**مَا**) أيِ: اللَّفظُ الَّذي (**دَلَّ**) توطئةٌ لِمَا بعده، ويُحترَز به مع ذلك عنِ اللَّفظ المهمل كـ: «ديز» على رأي مَن يسمِّيه لفظاً.

حاشية الصبان

وأجاب ابن قاسم في «آياته»: باختيار الشِّقِّ الثَّاني، وهو أنَّه اعتبر أعمّ من أن يكون جزءاً أو مفرداً، لكن قوله: «على جزء المعنى» يعتبر فيه قيد الحيثيَّة؛ أي: من حيث إنَّه جزء المعنى، وقيد الحيثيَّة مرادٌ في تعريف الأمور الَّتي تختلف بالاعتبار، وحينئذٍ يخرج عن تعريف المركَّب ويدخل في تعريف المفرد نحو: «الحيوان النَّاطق» عَلَماً؛ لأنَّ جزأه وإن دل لكنَّه لا يدلُّ على جزء المعنى من حيث إنَّه جزء، ولا حاجة إلى زيادة قيد «القصد»، فتأمَّله فإنَّه دقيقٌ لطيفٌ. [اهـ][1]

قوله: (ويُحترَز به مع ذلك) أي: مع كونه توطئة (**عنِ: المهمل؛ ك: «ديز»**).

فإن قلت: المهملُ خارجٌ بالمقسم وهو «مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ».

قلت: العبرة في الإدخال والإخراج بأجزاء التَّعريف، لا بالمعرَّف ولا بمقسم المعرَّف، كما صرَّحوا به.

فإن قلت: «ما» ليست واقعةً على مطلق اللَّفظ، بل على اللَّفظ الدَّالِّ؛ بدليل أنَّ المقسم «مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ»، فلا يصحُّ كون «دالّ» للاحتراز.

قلت: كون المقسم «مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ» لا يعيِّن أنَّ «ما»[2] واقعةٌ على اللَّفظ الدَّالِّ وإن زعمه بعض، وإنَّما يُعيِّن كون الأقسام ألفاظاً دالَّةً، وهذا حاصلٌ على جعل اللَّفظ جنساً للأقسام، والدَّلالة فصلاً لها.

فإن قلت: كونه توطئة ينافي الاحترازيَّة به؛ لأنَّ كونه توطئة يقتضي أنَّه غير مقصودٍ لذاته، والاحتراز به يقتضي أنَّه مقصودٌ لذاته.

قلت: الجهةُ مختلفةٌ؛ لأنَّ كونه توطئة من حيث توقُّف ما بعده عليه مع قطع النَّظر عنه في حدِّ ذاته، والاحترازُ به من حيث ذاته؛ هذا ما ظهر لي في هذا المحلِّ.

قوله: (على رأي مَنْ يسمِّيه لفظاً) هو الصَّحيح المبنيُّ عليه[3] تعريف اللَّفظ المشهور، وهو: «الصَّوتُ المعتمد على مقطع».

---

(١) انظر: «الآيات البيّنات» لابن قاسم العبادي (٢/ ٦)، وبداية النَّقل من قوله: «أورد النَّاصر اللَّقانيُّ... إلخ».

(٢) **قوله: (لا يعيِّن أنَّ «ما»... إلخ)** هو وإن لم يعيِّن ذلك يجعله الأَوْلى، فتنبَّه.

(٣) **قوله: (المبنيّ عليه... إلخ)** إذ هو شاملٌ له.

(جُزْؤُهُ) يخرج: ما لا جزءَ له كـ«باء الجرِّ، ولامِه»، و: ما له جزءٌ لا يدلُّ كـ«زيد»، و«أبكم، وتأبَّط شرًّا، وعبد الله، والحَيَوان النَّاطق» أَعْلَاماً.

● وأمَّا ما يُتوهَّم من دلالة ....

حاشية الصبان

أمَّا على رأي مَن لا يسمِّيه لفظاً فلا يكون خارجاً، بل هو لم يدخل أصلاً؛ لخروجه من الجنس[1] الَّذي هو اللَّفظ الواقع عليه «ما».

قوله: (وما له جزءٌ لا يدلُّ) لكن خروج هذا به، مع ملاحظة فعله وهو «دلّ».

قوله: (وتأبَّط شرًّا) معناه في الأصل: «احتمل الشَّرَّ تحت إبطه».

قوله: (أَعْلَاماً) راجعٌ إلى «أبكم» وما بعده؛ بدليل كلامه الآتي[2] في قوله: «وعند بعض أهل المنطق ثلاثيَّةٌ... إلخ»، وبدليل كلامه في «الشَّرح الكبير»؛ أمَّا «زيد» فالحال فيه غير مختلفٍ؛ سواءٌ أبقي على معناه المصدريِّ، أو جعل عَلَماً.

واحترز بذلك عن حالة كونها مستعملة استعمالها الأصليَّ، فإنَّها حينئذٍ يدلُّ جزؤها على جزء المعنى؛ أمَّا في الثَّلاثة الأخيرة فظاهرٌ، وأمَّا في «أبكم» فعلى التَّنزُّل وتسليم أنَّه قبل العَلَميَّة مركَّبٌ من: «أب» الموضوع لذاتٍ لها الأبوَّة، و«كم» الَّتي يُسأل بها عنِ العدد، ولذلك زاد الشَّارح في «كبيره» بعد قوله: «كالزَّاي من زيد» ما نصُّه: مع أنَّ «أبكم» لا نُسلِّم أنَّه مركَّبٌ من: «أب» و«كم» الموضوعين لذاتٍ لها الأبوَّة وسؤالٍ عن عدد، بل «أبكم» من البكم؛ وإلَّا كان «رَجُل» مثلاً يدلُّ جزؤه، ويكون مركَّباً من: «رَ» أمرٌ من الرُّؤية و«جُل» أمرٌ من الجولان، ولا يقول به عاقلٌ فضلاً عن فاضلٍ.

وبيان ذلك: أنَّ معنى قوله: «مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى [ص/٤٧] جُزْءِ مَعْنَاهُ» أنَّه يدلُّ عليه لوضعه له،

---

(١) **قوله: (لخروجه من الجنس) الأوضح:** لخروجه عنِ الجنس.

(٢) **قوله: (بدليل كلامه الآتي... إلخ)** لم يرد بذلك كونه جعل جزئه ـ على خلاف التَّحقيق فيما يأتي ـ دالًّا، وإلَّا ورد: أنَّه إنَّما جعله دالًّا على معنًى ليس جزء معناه، والمحترز عنه هنا بقوله: «أعلاماً» دلالته على جزء معناه بالتَّنزُّل وتسليم أنَّه قبل العَلَميَّة مركَّبٌ.

وإنَّما أراد بذلك قوله فيما يأتي: «بناء على خلاف ما حقَّقناه» الَّذي هو راجعٌ إلى: «أبكم» باعتبار إحدى حالتيه هناك الَّتي هي العَلَميَّة فإنَّه مطلقٌ هناك عن العَلَميَّة أو عدمها، وإلى «عبد الله» عَلَماً، وإلى «الحَيَوان النَّاطق» كذلك؛ يُشير بما حقَّقه إلى ما ذكره هنا في قوله: «وأمَّا ما يتوهَّم... إلخ» من أنَّ أجزاء الأعلام الأخيرة لا دلالة لها على شيءٍ في حالة العَلَميَّة، فهذا لا يدلّ كما لا يخفى على متأمِّلٍ، على أنَّ قوله: «أعلاماً» راجعٌ إلى «أبكم»، فافهم ذلك بتدبُّر.

أجزاء الأعلام الأخيرة[١]، فإنَّما ذلك قبل جعلها أعلاماً، أمَّا بعد تصييرها أعلاماً فقد صارت دلالتها نسياً منسيًّا، وصار كلُّ جزءٍ منها كالزَّاي من «زيدٍ»؛ نصَّ عليه بعض المحقِّقين.

وأمَّا نحو: «حجَّة الإسلام» عَلَماً إذا قَصد واضعه الدَّلالة على الذَّات، وعلى أنَّ المسمَّى به حجَّةٌ في الدِّين، فلا نُسلِّم أنَّه مفردٌ حتَّى يَلزمنا إخراجه، بل نلتزم أنَّه مركَّبٌ؛

حاشية الصبان

و«أب» و«كم» لم يوضعا في هذا التَّركيب قبل علميَّته لشيءٍ قط، وأمَّا «أب» الدَّالَّة على ذاتٍ لها الأبوَّة فلفظٌ آخر، وكذا «كم» الدَّالّ على السُّؤال عنِ العدد. اهـ ببعض تغيير[٢].

قوله: (الأعلام الأخيرة) أي: «أبكم» وما بعده كما يؤخذ من «الكبير».

وإنَّما قال: «الأخيرة»؛ لإخراج «زيد» العَلَم، فإنَّه لا يُتوهَّم في جزءٍ من أجزائه الدَّلالة على معنًى، وكذا «زيد» المصدر كما مرَّ، فلا مفهوم[٣] للأعلام بالنِّسبة إلى «زيد»، فلا اعتراض، فافهم.

قوله: (فإنَّما ذلك... إلخ) حَذَفَ جواب «أمَّا»، وأقام دليله مقامه؛ **والتَّقدير**: فباطل إنَّما ذلك؛ أي: ما ذُكر من الدَّلالة؛ أي: لأنَّ تلك الدَّلالة إنَّما تكون قبل جعلها أعلاماً.

قوله: (فقد صارت دلالتها) أي: دلالة هذه الأجزاء الَّتي كانت قبل العَلَميَّة نسياً منسيًّا، فالدَّالُّ بعدها مجموع العَلَم على الذَّات.

قوله: (وأمَّا نحو: «حجَّة الإسلام») أي: لـ«عبد الله» إذا قصد واضعه الدَّلالة على الذَّات، وكونها عبد الله.

قوله: (فلا نُسلِّم أنَّه مفردٌ) ونقل عن بعضهم: أنَّه جعله مفرداً، **وعلَّله**: بأنَّ دلالته على غير الذَّات بالتَّبع لا بالذَّات.

● **أقول**: إذا كان الواضع قصد المعنى العلميَّ، وقصد المعنى التَّركيبيَّ الثَّابت للَّفظ قبل العَلَميَّة، كان اللَّفظ المذكور مُفرداً باعتبار القصد الأوَّل، ومركَّباً باعتبار القصد الثَّاني؛ لِمَا سيذكره من أنَّ الإفراد والتَّركيب بحسب القصد لا مركَّباً فقط.

ويمكن إجراء كلام الشَّارح على ما بحثناه بأن يجعل معنى قوله: «فلا نسلِّم أنَّه مفردٌ»؛ أي:

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (وأمَّا ما يُتوهَّم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة)** أي: باعتبار الحالة الرَّاهنة؛ أي: كونها أعلاماً، والمرادُ دلالتها على شيءٍ؛ سواءٌ كان جزء المعنى أو لا، كما هو ظاهرٌ.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٧).

(٣) **قوله: (فلا مفهوم... إلخ)** أي: فلذا جعل قوله: «أعلاماً» غير راجعٍ إليه.

إذ ليس التَّركيب والإفراد إلَّا بحسب قصد دلالة جزءِ اللَّفظ على جزء المعنى.

● وقول المصنِّف: **(عَلَى جُزُءِ)** ـ بضمِّ الزَّاي ـ **(مَعْنَاهُ)** تتميمٌ للكلام بذكر متعلِّقه.

● وبما تقرَّر سابقاً سقط الاعتراض على المصنِّف: بأنَّ التَّعريف غيرُ مانعٍ؛ لكونه أسقطَ من التَّعريف قيداً، وهو كون تلك الدَّلالة مقصودةً، ولِكونه يدخل فيه نحو: «حجَّة الإسلام» عَلَماً، . . . .

حاشية الصبان

فقط، ومعنى قوله: «بل نلتزم أنَّه مركَّبٌ»؛ أي: باعتبار القصد الثَّاني، كما أنَّه مفردٌ باعتبار القصد الأوَّل، فاحفظه فإنَّه نفيسٌ.

ولبعضٍ هنا مناقشةٌ مع الشَّارح يُعلم ردُّها ممَّا ذكرناه.

قوله: (إلَّا بحسب قصد دلالة. . . إلخ) أي: وعدم ذلك القصد.

قوله: (بضمِّ الزَّاي) هو لغةٌ في «الجُزْء» ـ بإسكانها ـ.

قوله: (تتميمٌ للكلام) أي: لا للاحتراز به عن شيءٍ، فإنَّ المفرد على ما حقَّقه سابقاً قسمان: ما لا جزء له أصلاً، وما له جزءٌ لا يدلُّ؛ وهما خرجا بقوله: «دَلَّ جُزؤه».

وقوله: (بذكر متعلِّقه) بكسر اللَّام.

قوله: (وبما تقرَّر سابقاً) أي: من قوله: «وأمَّا ما يتوهَّم. . . إلخ»، وقوله: «وأمَّا نحو. . . إلخ».

وفي نسخة بدل قوله: «وبما تقرَّر سابقاً سقط»: «فسقط»[1] بفاء التَّفريع على قوله: «وأمَّا ما يتوهَّم. . . إلخ»، وقوله: «وأمَّا نحو. . . إلخ».

قوله: (لكونه أسقط من التَّعريف قيداً، وهو كون تلك الدَّلالة مقصودةً) أي: المخرج ذلك القيد لنحو الأعلام الأخيرة؛ لأنَّ لجزئها دلالةً لكنَّها غير مقصودةٍ، فبعدم ذكر هذا القيد تدخل في التَّعريف مع أنَّها ليست من المعرَّف الَّذي هو المركَّب، وقد تقدَّم في كلام الشَّارح منع أنَّ لجزئها دلالةً بعد العَلَميَّة، فهي خارجةٌ بقوله: «دلَّ جزؤه»، فالتَّعريف مانعٌ.

وقوله ـ عاطفاً على: «لكونه أسقط» ـ: **(ولكونه يدخل فيه نحو: «حجَّة الإسلام» عَلَماً)** أي: إذا قصد واضعه الدَّلالة على الذَّات، وعلى أنَّ المُسمَّى به حُجَّةٌ في الدِّين؛ أي: مع أنَّ القصد إخراجُ ذلك من التَّعريف لكونه ليس مركَّباً، هكذا يقول هذا المعترض، وقد تقدَّم في كلام الشَّارح منعه،

---

(١) **قوله: (فسقط)** مبتدأ، خبره: «وفي نسخة» المتقدِّم.

وبقيتْ أبحاثٌ شريفةٌ سَمَحنا بها في «الشَّرح»[١].

مثال المركَّب: «زيدٌ قائمٌ»، ....

حاشية الصبان

وأنَّه داخلٌ في المركَّب، فعلمت من هذا التَّعريف أنَّ في كلام الشَّارح لفًّا ونشراً مرتَّباً، وأنَّ ما قيل: إنَّ الأَوْلى ترك «الواو» ليس في محلِّه.

قوله: (وبقيت أبحاثٌ شريفةٌ... إلخ) قال فيه:

واعلم أنَّ الجزء: إمَّا جزء ماديٌّ، وإمَّا جزء صوريٌّ؛ والجزء الماديُّ هو جوهر اللَّفظ، والصُّوريُّ الهيئة.

ويردُ على تعريف القوم للمركَّب: أنَّ صورة الشَّيء جزءٌ له، والجزءُ في التَّعريف مطلقٌ، فتدخل فيه الصُّورة، ولا تخرج عنه إلَّا بعنايةٍ، وهي في التَّعاريف من المحذور، لكن هذا إنَّما يَرِدُ على مَن يشترط في المركَّب أن يكون له جزآن ماديَّان، وأنَّه لا يكفي جزءٌ ماديٌّ وجزءٌ صوريٌّ فقط، لا على مذهب مَن يكتفي بذلك؛ فـ: «عبد الله» إذا لم يكن عَلَماً مركَّبٌ على المذهبين؛ لتركُّبه من جزأين ماديَّين - المضاف والمضاف إليه -، وجزءٍ صوريٍّ هو الهيئة الإضافيَّة.

ولا يُعارضه قول السَّيِّد: «المضاف إذا أخذ من حيث إنَّه مضافٌ كانت الإضافة داخلةً فيه، والمضافُ إليه خارجاً عنه»؛ لأنَّ ذلك إنَّما هو إذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط، وهنا المقصودُ معنى المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّه بذلك يحصل التَّركيب، لكن ينبغي أن لا يُطلق على معنى المضاف إليه في نحو: «عبد الله» أنَّه جزءٌ تأدُّباً.

والماضي مركَّبٌ على المذهب الثَّاني؛ لأنَّ مادته تدلُّ على الحدث وهيئته على الزَّمن الماضي، ومفردٌ على الأوَّل، وكذا الأمر، وأمَّا المضارع فمركَّبٌ على المذهبين؛ لأنَّ حرف المضارعة يدلُّ على معنى، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الدَّالَّ هو مجموع الفعل. اهـ[٢] ببعض تصرف.

وممَّا يدلُّ على أنَّ المضاف إليه جزءٌ ماديٌّ للمركَّب الإضافيِّ قول كثيرٍ كالقطب بعد تمثيلهم للمركَّب بـ«رامي الحجارة»: فإنَّ «الرَّامي» مقصود الدَّلالة على ذاتٍ نُسب إليها الرَّمي، و«الحجارة» مقصود الدَّلالة على الجسم المعيَّن ومجموع المعنيين معنى: «رامي الحجارة». اهـ[٣]

وقولهم: «ومجموع المعنيين»؛ أي: مع الهيئة[٤] التَّركيبيَّة الإضافيَّة؛ كما نبَّه عليه عبد الحكيم.

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ٢٨).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٨).

(٣) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٢٥).

(٤) **قوله: (مع الهيئة... إلخ)** الَّتي هي قائمةٌ بمجموع المعنيين.

و«الحَيَوان النَّاطق» إذا لم يكن عَلَماً.

● والمرادُ: الدَّلالة الجارية على قانُون الوضع اللُّغويِّ، حتَّى لو أراد أحدٌ بـ«ألف إنسانٍ» مثلاً معنًى لم يكن مركَّباً، وإن وضعها هو لذلك، والمركَّب مُلتبسٌ **(بِعَكْسِ مَا)** أيِ: المفرد الَّذي **(تَلَا)** هو المركَّب؛ أي: تَبِعه، فهو: «اللَّفظ المستعمَل الَّذي لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه»، ....

حاشية الصبان

قوله: (و«الحَيَوان النَّاطق» إذا لم يكن عَلَماً) مثلُه: «عبد الله»، و«حجَّة الإسلام»، ونحوهما إذا لم تكن أعلاماً.

قوله: (الوضع اللُّغويِّ) أي: لا الجعليِّ؛ الَّذي يجعل المتكلِّم وإرادته. **وقوله: (حتَّى)** هي تفريعيَّة. **وقوله: (وإن وضعها)** «الواو» للحال، و«إن» وصليَّةٌ.

قوله: (مثلاً) يصحُّ رجوعه إلى «الإنسان»، وإلى «ألف»، وإليهما معاً.

قوله: (والمركَّب) أقول [ص/٤٨]: الأَوْلى[1] أنَّه إشارةٌ إلى جعل «بِعَكْسِ» خبراً ثانياً لـ«أوَّل»، لا إلى جعله خبرَ محذوفٍ للاستغناء عن تقديره.

وفي قوله: (ملتبس) إشارة إلى أنَّ «الباء» في «بِعَكْسِ» للملابسة.

قوله: (بِعَكْسِ) أي: مخالفة.

قوله: (أي: تَبِعه) هذا التَّفسير منظورٌ فيه؛ لحقِّ ظاهر العبارة مع قطع النَّظر عمَّا يأتي من تصحيح كلام المصنِّف في «شرحه» بتفسير «تلا» بـ: اتَّصل؛ على أنَّه يمكن تفسير «تبع» بـ: اتَّصل.

قوله: (المستعمل) أقول: زاده هنا لإخراج المهمل.

فإن قلت: قوله: «على جزء معناه» يُخرجه؛ إذ لا معنى للمهمل.

قلت: السَّالبةُ تصدقُ بنفيِ الموضوع، فلا تستلزم عبارته وجود المعنى، فاعرفه.

قوله: (الَّذي لا يدلُّ جزؤه) أيِ: القريب، **فلا يرد:** أنَّ «الزَّاي» مثلاً من «زَيْدٌ قَائِمٌ» لا يدلُّ على جزء المعنى، فيلزم أن يكون مفرداً؛ لأنَّها ليست جزءاً قريباً له، بل بواسطة أنَّها جزء الجزء، وجزءُ جزء الشَّيء جزءٌ بعيدٌ له.

---

(١) **قوله: (أقول: الأَوْلى... إلخ)** قال شيخ شيخنا: المقصود للشَّرح حلُّ المعنى لا الإعراب، والإعرابُ هو: أنَّ الجارَّ والمجرور حالٌ من «ما» في قوله: «مَا دَلَّ»؛ للإشارة إلى تعريف المفرد. اهـ وفيه أنَّه يقتضي اعتبار ذلك في مفهوم المركَّب، وليس كذلك.

فدخل فيه: كلُّ لفظٍ لا يدلُّ جزؤه، وقد تقدَّمت أمثلة ذلك.

● وقدَّم تعريف «المركَّب» على تعريف «المفرد»؛ لأنَّ تعريف المركَّب بالإيجاب والمفردِ بالسَّلب، ولا يُعقل سلبُ أمرٍ إلَّا بعد تعقُّله.

حاشية الصبان

● ومَن نكَّر الجزء فقال: «لا يدلُّ جزءٌ منه» لا يرد عليه ذلك أصلاً؛ لأنَّ النَّكرة في سياق النَّفي تعمُّ، فيخرج المركَّب المذكور؛ لأنَّ بعض أجزائه يدلُّ.

● ويصحُّ جَعْل الإضافة في «جزئه» للعهد الذِّهنيِّ؛ الَّذي هو في معنى التَّنكير؛ لأنَّ الإضافة تأتي لِمَا تأتي له اللَّام، واللَّامُ تأتي له كما في: «ادخل السُّوق، واشترِ اللَّحم»، فتكون هذه العبارة كعبارة مَن نكَّر.

قوله: (فدخل فيه... إلخ) أقول: ذِكْرُ هذا[1] الكلام بعد التَّعريف المفيد له قليلُ الجدوى.

قوله: (وقد تقدَّمت أمثلة ذلك) تقدَّم أنَّها قسمان: ما لا جزء له أصلاً، وما له جزءٌ لا يدلُّ، وتقدَّم أنَّ منَ الثَّاني: الأعلام المركَّبة لفظاً.

قوله: (وقدَّم تعريف المركَّب... إلخ) جوابٌ عمَّا يُقال: المفردُ جزء المركَّب، والجزءُ سابقٌ على الكلِّ، فكان المناسب تقديم تعريف المفرد على تعريف المركَّب.

وحاصل الجواب: أنَّ الواجب سَبْقُهُ ذات المفرد لا مفهومه؛ لأنَّها هي الَّتي جزء المركَّب، أمَّا مفهومه[2] فيقدَّم لِمَا ذكره الشَّارح.

قوله: (بالإيجاب) أي: ملتبسٌ بالإيجاب، وكذا قوله: **(بالسَّلب)**.

أوِ الكلامُ على حذف مضافٍ؛ أي: بذي إيجابٍ، وبذي سلبٍ؛ أي: بلفظٍ أُثبتَتْ له الدَّلالة، ولفظٍ نُفيت عنه.

قوله: (ولا يُعقل سلب أمرٍ) هو هنا الدَّلالة **(إلَّا بعد تعقُّله)** أيِ: الأمر.

أي: وسلبُ الدَّلالة هنا مأخوذٌ في تعريف المفرد، فيتوقَّف تعقُّله على تعقُّل الدَّلالة، وهي مأخوذةٌ في تعريف المركَّب[3]، فيلزمُ توقُّف تعقُّل بعض أجزاء المفرد على تعقُّل بعض أجزاء المركَّب، فلهذا قدِّم تعريف المركَّب على تعريف المفرد؛ هكذا ينبغي فَهْم هذا الكلام.

---

(١) قوله: **(ذِكْرُ هذا... إلخ)** فيه: أنَّه توطئةٌ لقوله: «وقد تقدَّمت... إلخ» وإن أقرَّ شيخ شيخنا كلام المحشي.

(٢) قوله: **(أما مفهومه)** أيِ: المركَّب، ولو صرَّح بذلك لكان أظهر، وكأنَّه قال: فذات المركَّب تؤخَّر، أمَّا مفهومه فيقدَّم.

(٣) قوله: **(وهي مأخوذةٌ في تعريف المركَّب... إلخ)** لا يخفى ضعف التَّوجيه على مَن تأمَّل هنا، فإنَّ الأخذ في التَّعريف لا دخل له في التَّعقُّل، بل هو متوقِّفٌ عليه، فافهم.

● والقسمةُ عند المصنِّف ثُنائيَّةٌ، وعند بعض أهل المنطق ثلاثيَّةٌ:

١ - مفردٌ وهو: «ما لا يدلُّ جزؤه على شيءٍ» كـ: «زيد».

٢ - ومركَّبٌ وهو: «ما يدلُّ جزؤه على معنًى ليس جزء معناه» كـ: «أبكم»، و«عبد الله» عَلَماً، أو: «على جزء معناه إلَّا أنَّ دلالته غير مقصودةٍ» كـ: «حَيَوان ناطق» عَلَماً؛ بناءً على خلاف ما حقَّقناه.

حاشية الصبان

ومنهم مَن قدَّم تعريف المفرد على تعريف المركَّب؛ نظراً إلى سَبْق العدم على الوجود، والنِّكَاتُ لا تتزاحم.

قوله: (عند المصنِّف) أي: موافقةً لأكثر المتأخِّرين من المناطقة، فإنَّهم على أنَّ «المركَّب» و«المؤلَّف» و«القول» ألفاظٌ مترادفةٌ، وقد نصَّ عليه الشَّيخ ابن سينا؛ قاله الشَّيخ في «كبيره»[1].

قوله: (ومركَّبٌ[2]، وهو: . . . إلخ) تقدَّم أنَّ هذا أحد قسمي المفرد.

قوله: (عَلَماً) حالٌ من «عبد الله» فقط؛ للاحتراز عن «عبد الله» الصِّفة، فإنَّه من المؤلَّف. أمَّا «أبكم» فهو قبل العَلَميَّة وبعدها مركَّب، لا مؤلَّف.

قوله: (كـ: «حَيَوانٌ ناطقٌ» علماً) أي: على «إنسان»، فإنَّ كلًّا من جزأيه يدلُّ على جزء المعنى، فإنَّ معناه مركَّبٌ من الحَيَوانيَّة والنَّاطقيَّة مع التَّشخُّص.

قوله: (بناء على خلاف ما حقَّقناه) راجعٌ للأمثلة الثَّلاثة، وهي: «أبكم» مطلقاً، و«عبد الله، والحَيَوان النَّاطق» عَلَمين.

● **وخلافُ ما حقَّقه** هو: كون جزئها يدلُّ على معنًى ليس جزء معناها في «أبكم» و«عبد الله»، أو جزئه لكن دلالة غير مقصودةٍ في «الحَيَوان النَّاطق».

● **وما حقَّقه** هو: أنَّ كلًّا من الثَّلاثة إنَّما يدلُّ بعد العَلَميَّة على الذَّات، ولا دلالة لجزئها بعد العَلَميَّة على شيءٍ أصلاً، وما كان قبلها من دلالة الجزء صار بعدها نسياً منسيًّا.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٩).

(٢) **قوله:** (ومركَّب. . . إلخ) أي: سواءٌ كان غير محصَّلٍ من ضمِّ كلمةٍ إلى أخرى كـ: «أبكم» مطلقاً و«رجل» كذلك، أو كان محصَّلاً من ذلك كـ: «عبد الله» عَلَماً، فليس جعل «أبكم» هنا مركَّباً مبنيًّا على أنَّه محصَّلٌ من كلمتين: «أب» و«كم»، ولذلك كان لا يدلُّ جُزؤه على جزء معناه لا قبل العَلَميَّة ولا بعدها، فتفكيكه ليس تفكيكاً لأصل، وإلَّا كان جزؤه دالًّا على جزء معناه إذا لم يكن عَلَماً، فتنبَّه وافهم.

٣ - **ومؤلَّفٌ** وهو: «ما يدلُّ جزؤه على جزء مَعناه دلالةً مقصودةً» كـ: «زيد قائم».

● و«أَوَّلٌ» في البيت: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به وقوعه في معرض التَّفصيل، وقوله: «مَا تَلَا» عائدُ الموصول فيه: الضَّمير المرفوع المُستتر في «تَلَا».

● وقال المصنِّف: وقولنا: «مَا تَلَا» عائده محذوفٌ؛ لأنَّه متَّصلٌ منصوبٌ بفعلٍ. اهـ[1]

وبُحث فيه: بأنَّ «مَا» واقعةٌ على «المفرد»، وهو الَّذي تلا المركَّب، فيكون العائد ضمير الرَّفع.

ويُجاب: بأنَّه يمكن أن يكون أطلَق الموالاة على الاتِّصال، فيكون المركَّب تلا

حاشية الصبان

قوله: (دلالةً مقصودةً) قد علمت أنَّ زيادة هذا القيد لإخراج نحو: «الحَيَوان النَّاطق» عَلَماً لـ«الإنسان» مبنيٌّ على خلاف ما حقَّقه[2] الشَّارح سابقاً.

قوله: (وقوعه في معرض التَّفصيل) اعترض: بأنَّه لا تفصيل، بل قوله: «فَأَوَّلٌ... إلخ» بيانٌ للمفصَّل إليه، والَّذي وقع في معرض التَّفصيل قوله: «مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ... إلخ».

● **وأقول**: هذا إنَّما يصحُّ إذا كان معنى وقوع المبتدأ في معرض التَّفصيل الَّذي جعل مسوِّغاً: خصوص وقوعه مفصَّلاً إلى أقسام، أمَّا إذا كان بمعنى يشمل وقوعه عنواناً لأحد أقسام المفصَّل فلا، مع أنَّه يمكن أن يراد بالتَّفصيل: التَّبيين، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أي: وقوعه في معرض التَّبيين بالحدِّ المقتضي هذا لتبيين إرادة الجنس الَّتي هي من المسوِّغات، فتأمَّل.

قوله: (عائده) أي: عائد الموصول فيه؛ أيِ: العائد على الموصول فيه ضميرٌ محذوفٌ في محلِّ نصبٍ؛ **فالمعنى على هذا**: بعكس المفرد الَّذي تلاه المركَّب، وهو خلاف الواقع. **وقوله: (بفعلٍ)** هو «تلا».

قوله: (وهو الَّذي تلا «المركَّب») أي: تَبِعه؛ أي: لا أنَّ المركَّب تلا المفرد، كما يقتضيه كلام المصنِّف؛ لأنَّه خلاف الواقع. **وقوله: (ضمير الرَّفع)** أيِ: المستتر الرَّاجع إلى المفرد، لا ضمير النَّصب المحذوف الرَّاجع إلى المركَّب.

قوله: (ويجاب: بأنَّه يمكن أن يكون أطلق الموالاة) أقول: كان المناسب أن يقول: «أطلق التّلو»؛ لأنَّه المشتقُّ منه «تلا» في كلام المصنِّف.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤١٣).

(٢) **قوله: (مبنيٌّ على خلاف ما حقَّقه)** إذ على ما حقَّقه لا حاجة إليه، وتذكيرُ قوله: «مبنيّ»؛ لاكتسابه التَّذكير من المضاف إليه.

المفرد بهذا المعنى؛ أيِ: اتَّصل به، فالتَّقدير: المركَّب بعكس المفرد الَّذي تلاه هو؛ أي: المركَّب؛ أيِ: اتَّصل به في البيت السَّابق.

(٢٨) وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي الْمُفْرَدَا ... كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

(وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ....

حاشية الصبان

وحاصل هذا الجواب: أنَّ معنى «تلا» في كلام المصنِّف: «اتَّصل» مجازاً مرسلاً؛ لعلاقة اللُّزوم، وأنَّ الصِّلة جرت على غير ما هي له.

وفيه: أنَّه كان يجب الإبراز حينئذٍ لخوف اللَّبس[1].

إلَّا أن يقال[2]: اللَّبس هنا غير مضرٍّ؛ لصحَّة اتِّصاف كلٍّ من المفرد والمركَّب بالاتِّصال، وأنَّ المصنِّف نفسه فسَّر «تلا» بـ: «تبع»؛ إلَّا أن يفسَّر «تبع» أيضاً بـ: «اتَّصل» كما مرَّ.

قوله: (وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ) ظاهره [ص/٤٩]: دخول الفعل والحرف؛ لأنَّهما مفردان.

والَّذي صرَّح به السَّيِّد في «حاشية القطب» اختصاص الكلِّيَّة والجزئيَّة بمعنى الاسم، دون الفعل والحرف؛ لاستقلاله بالمفهوميَّة دونهما، فلا يصلحان لأن يوصف بهما[3]، وعليه فيخصَّص المقسم بالاسم.

وعنِ السَّنُوسيِّ: أنَّ الفعل كلِّيٌّ أبداً دون الحرف[4]؛ لوقوع الفعل محمولاً، ولا يحمل إلَّا الكلِّيُّ.

وظاهره أيضاً: أنَّ المركَّب لا ينقسم إلى: كلِّيٍّ وجزئيٍّ؛ لتخصيصه التَّقسيم بالمفرد، وليس كذلك، بل ينقسم إلى: جزئيٍّ؛ كـ: «رأس زيد»، وكلِّيٍّ؛ كـ: «الجسم النَّامي، والحَيَوان النَّاطق»،

---

(١) قوله: (لخوف اللَّبس) إذ يتبادر خلاف المراد؛ إذِ الظَّاهر جريان الصِّلة على ما هي له.

(٢) قوله: (إلَّا أن يقال... إلخ) تقدَّم له عند قول المصنِّف: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ» أنَّه كتب على قول الشَّارح: «أي: وافق ذلك اللَّفظ» ما نصُّه: فيه إشارةٌ إلى أنَّ الضَّمير البارز في قول المصنِّف: «وافقه» يرجع إلى اللَّفظ، فيكون الضَّمير المستتر فيه راجعاً إلى «ما». والعكسُ وإن صحَّ باعتبار المعنى؛ لأنَّ كلًّا منهما موافقٌ لصاحبه، يلزم عليه جريان الصِّلة أوِ الصِّفة على غير ما هي له مع عدم الإبراز، وهو على التَّحقيق ممنوعٌ عند خوف اللَّبس كما هنا، وخلاف الأَوْلى عند أمنه. [اهـ]

فصنيعه في الموضعين مختلفٌ، ولعلَّ ما هناك هو الحقُّ، والله أعلم.

(٣) قوله: (فلا يصلحان لأن يوصفا بهما) لِما في ذلك من الحكم عليهما وغير المستقل لا يحكم عليه. ويتعلَّق بهذا المحل أبحاث كثيرة لا تخفى على مَن أتقن مبحث التَّبعية في علم البيان، فتدبَّر.

(٤) قوله: (دون الحرف) أي: فهو باعتبار وضعه كلِّيٌّ أو جزئيٌّ على الخلاف، وباعتبار استعماله جزئيٌّ.

أَعْنِي) بمصدوق الضَّمير (الْمُفْرَدَا) بالنَّظر إلى معناه:

(كُلِّيٌّ، اوْ) ـ بوصل الهمزة ـ (جُزْئِيٌّ) ـ بمنع الصَّرف للضَّرورة ـ (حَيْثُ وَجِدَا) أي: المفرد، فـ«الألف» للإطلاق.

(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ الْكُلِّيُّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِيُّ

(فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ) بين أفرادٍ بمجرَّد تعقُّله ....

حاشية الصبان

ولهذا قال بعضهم: التَّخصيص ليس للاحتراز، بل لأنَّ الكلام هنا توطئةٌ للكلِّيَّات الخمس، وهي مفرداتٌ كما سيأتي.

قوله: (أَعْنِي الْمُفْرَدَا) هذا إيضاحٌ وتصريحٌ بما تُفيده قاعدة رجوع الضَّمير إلى أقرب مذكور.

وقوله: (بمصدوق الضَّمير) أي: ما صدق عليه الضَّمير؛ أي: وقع.

قوله: (بالنَّظر إلى معناه) أقول: هذا[١] على حذف مضاف؛ أي: ما صدق معناه؛ إذ معناه ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، وهو كلِّيٌّ أبداً، ثمَّ رأيته في «حاشية الغنيمي على شرح إيساغوجي» فلله الحمد.

● وإنَّما قال الشَّارح ذلك؛ لأنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة وصفان للمعنى لا لِلَّفظ، فوصفه بهما مجازٌ من وصف الدَّال بما للمدلول، كما أنَّ الإفراد والتَّركيب وصفان لِلَّفظ، ووصف المعنى بهما مجازٌ من وصف المدلول بما للدَّالِّ، وجوّز ابن يعقوب[٢] إجراء كلام المصنِّف على كون التَّقسيم لمعنى المفرد، فقدَّر مضافاً في قوله: «أَعْنِي الْمُفْرَدَا» أي: أعني معنى المفرد، وفسَّر إفهامه الاشتراك بكونه لا يأبى الاشتراك؛ لكونه حقيقة ذهنيَّة غير مختصَّة، وهو وإن كان أنسب بكون الموصوف حقيقةً بالكلِّيَّة والجزئيَّة المعنى بعيدٌ من كلام المصنِّف.

قوله: (بوصل الهمزة) يعني: إسقاطها بعد نقل حركتها إلى التَّنوين قبلها، وإلَّا فهمزة الوصل ليست في شيءٍ من الحروف إلَّا «أل» على قول.

قوله: (بمجرَّد تعقُّله) متعلِّقٌ بـ «مُفْهِمُ» أي: بتعقُّل معناه المجرَّد عنِ اعتبار الوجود الخارجيِّ،

---

(١) قوله: (أقول: هذا... إلخ) فهم المحشي أنَّ المراد من «المفرد» لفظه فقال ذلك، وهو خلاف الظَّاهر، ثمَّ يرد عليه بعد ذلك أنَّ ما صدق معناه ألفاظ فيحتاج إلى النَّظر إلى معنى ذلك الما صدق، وهذا تكلُّفٌ لا داعي إليه، والوجه: الأخذ بالظَّاهر من أنَّ حكمه على المفرد حكمٌ على مدلوله؛ نحو: «زيد» و«رجل»، وأفاد الشَّارح أنَّ انقسام ذلك المدلول بالنَّظر إلى معناه، فافهم ذلك، وقد علمت أنَّ كلام المحشي ليس فاسداً، وقال شيخ شيخنا: إنَّه فاسدٌ، فتدبَّر.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ١١٣).

بحيث يَصدق عليها (**الكُلِّيُّ**).

● «الكلِّيُّ» مبتدأٌ، خبرُهُ: «مُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ»، ....

حاشية الصبان

فإنَّه باعتباره قد لا يُفهم الاشتراك، كما في الكلِّيِّ المنحصر في فَردٍ للدَّليل القاطع عِرْقَ الشِّركة؛ كما في: «الإله الحق»، أو لعدم تعلُّق قدرة الله تعالى بوجود غير هذا الفرد؛ كما في: «الشَّمس».
وقوله: (**بحيث يصدق**) على تقدير مضاف؛ أي: معناه، و«الباءُ» لتصوير الاشتراك، فكأنَّه قال: «بأن يكون بحيث... إلخ»، ولو قال: «بأن يصدق» لكان أوضح.

ومعنى «صدقه عليها»: حمله عليها حمل مواطأة[1] كما في «الشرح الكبير»[2]؛ إذِ الصِّدق في المفردات بمعنى الحمل، وإنَّما صدق على أفرادٍ كثيرة لكونه حقيقة ذهنيَّة غير مختصَّة، لا معنى خارجيًّا شخصيًّا.

قوله: (**«الكلِّيُّ» مبتدأٌ، خبرُهُ «مُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ»**) إنَّما قال ذلك؛ لأنَّه إذا اجتمعتِ المعرفة والنَّكرة الجائزُ وقوعُها مبتدأ ـ كما هنا ـ، ولا مانع يمنع من جعل المعرفة مبتدأ، فالأَوْلى جعلُ المعرفة مبتدأ والنَّكرة خبراً، ولأنَّ «الكلِّيّ» هو: المعرَّف والمعلوم[3]، و«مُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ» هو: التَّعريف والمجهول، واللَّائقُ جعل المعرَّف والمعلوم مبتدأ، ومقابلهما الخبر، وبالوجه الثَّاني يوجَّه ما سيذكره الشَّارح من جعل «الجُزْئِيّ» مبتدأ و«عَكْسُهُ» الخبر.

- و«الكلِّيّ» منسوبٌ إلى «الكلّ» الَّذي هو جزئيه[4]؛ لتركُّب الجزئيِّ من كلِّيه والتَّشخُّص[5].
- و«الجُزْئِيّ» منسوبٌ إلى «الجزء» الَّذي هو كلِّيه.

● **واعلم أنَّ** مفهوم «الكلِّيّ» من حيث هو ـ أي: من غير اعتبار شيءٍ مخصوصٍ من ما صدقاته ـ يُسمَّى: «كلِّيًّا منطقيًّا»؛ لأنَّه المبحوث عنه فيه، **ومعروضُهُ**؛ أي: ما صدق مفهوم الكلِّيّ عليه من حيث إنَّه معروضه؛ كـ: «حيوان» يسمَّى: «كلِّيًّا طبيعيًّا»؛ لأنَّه حقيقةٌ وطبيعةٌ، **والمجموعُ** المركَّب من العارض والمعروض يسمَّى: «كلِّيًّا عقليًّا»؛ لأنَّه لا وجود له إلَّا في العقل.

---

(١) **قوله**: (**حمل مواطأة**) هو ما كان على معنى هو هو، وحمل الاشتقاق ما كان على معنى هو ذو كذا.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٢٩).

(٣) **قوله**: (**والمعلوم**) أي: المخطر بذهن السَّامع. وقوله: (**والمجهول**) أيِ: الَّذي ليس مخطراً بذهن السَّامع، فلا يقال: هذا عكس الواقع، فإنَّ المعرَّف مجهولٌ؛ إذ لو كان معلوماً لما احتاج لتعريفٍ، والتَّعريف معلومٌ؛ إذ لو كان مجهولاً لما أمكن شرح الماهيَّة به.

(٤) **قوله**: «الَّذي هو جزئيه» أي كـ: «زيد» مثلاً، فإنَّه جزئيٌّ للكلِّيِّ الَّذي هو «إنسان» وكُلٌّ له أيضاً، فإنَّ «زيداً» مركَّبٌ من «الإنسان» ومن التَّشخُّص، فتدبره. اهـ من هامش.

(٥) **قوله**: (**لتركُّب الجزئيِّ من كلِّيه والتَّشخُّص**) ستعلم قريباً إن شاء الله تعالى ما يتعلَّق بذلك، فتنبَّه.

. . . .

حاشية الصبان

وكذا الأنواع الخمسة: الجنس والنَّوع والفصل والخاصَّة والعَرَض العامّ [للكليّ، فإن قلنا: «الجسم جنسٌ»، فهناك مفهوم] «الجسم» من حيث هو جنسٌ: «منطقيٌّ»، ومفهوم «الجسم» من حيث معروضيَّته للجنس: «جنسٌ طبيعيٌّ»، والمركَّب منهما: «جنسٌ عقليٌّ»، وقِسْ على ذلك البقيَّة.

وكذا «الجزئي» فمفهومه من حيث هو: «جزئيٌّ منطقيٌّ»، ومعروضه من حيث إنَّه معروضه كـ«ذات زيد»: «جزئيٌّ طبيعيٌّ»، والمركَّبُ منهما: «جزئيٌّ عقليٌّ»؛ كذا في «حاشية الغنيمي»[(١)].

ويؤخذُ منه ما صرَّح به الشَّارح في «كبيره» من أنَّ الكلِّيَّ المنطقيَّ معتبرٌ في الطَّبيعيِّ على أنَّه قيدٌ خارجٌ، وفي العقليِّ على أنَّه جزءٌ داخلٌ، ونقل في «الكبير» خلافاً في وجود العقليِّ خارجاً، وكذا في وجود المنطقيِّ على إحدى طريقتين؛ ثانيهما عن ابن التِّلْمسَاني[(٢)]: أنَّه متَّفقٌ على عدم وجوده خارجاً[(٣)]، وخلافاً في وجود الطَّبيعيِّ خارجاً، لكن الخلاف في هذا أقوى، والتَّحقيقُ أنَّه لا وجود للكلِّيِّ[(٤)] مطلقاً في الخارج، . . . .

---

(١) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ١٥).

(٢) عبد الله بن محمد، أبو محمَّد، شرف الدِّين الفهري التِّلمساني (٥٦٧هـ - ٦٤٤هـ) فقيه أصولي شافعي، له: «شرح المعالم في أصول الدِّين»، و«المغني شرح التَّنبيه». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٢٥).

(٣) **قوله: (أنَّه متَّفق على عدم وجوده خارجاً)** انظر كيف هذا مع الخلاف في وجود العقليِّ، فالطَّريقة الأولى هي الحقُّ.

(٤) **قوله: (والتَّحقيق أنَّه لا وجود للكلِّي. . . إلخ)** يرد عليه: أنَّه لا شبهة في أنَّ «الحَيَوان» من جملة ما يقوِّم «زيداً» مثلاً، ولا شكَّ أنَّ ما يتقوَّم به الموجود الخارجيُّ خارجيٌّ، فلا معنى لما قيل: إنَّ الكلِّيَّ جزءٌ اعتباريٌّ للجزئيِّ؛ إذ لا معنى لكونه جزءاً اعتباريًّا للخارجيِّ الَّذي هو كُلٌّ له تقوَّم به وبغيره معه، على أنَّه يلزمه أنَّ الموجود في الخارج حقيقةً إنَّما هو جزءُ «زيدٍ» لا «زيد» نفسه مثلاً إن قالوا: إنَّ المشخَّصات داخلةٌ في الجزئيِّ، أو إنَّ الموجود في الخارج مشخَّصات «زيدٍ» الخارجة عنه دون شيءٍ من «زيدٍ» إن قالوا بخلاف ذلك، واللَّازمُ على كلِّ حالٍ باطلٌ بلا شُبهة، ولا يصحُّ كون الموجود في الجزئيِّ حصَّةً من الكلِّيِّ لا نفس الكلِّيِّ كما قيل أيضاً، فإنَّه إن أُريد أنَّ الموجود في «زيد» مثلاً فردٌ من أفراد «الحيوان» لا الحيوان، عاد الكلام لهذا الفرد الَّذي في «زيد»، وإن أُريد أنَّ الموجود في «زيد» مثلاً جزء الحيوان لا كلُّه، فلا معنى له كما لا يخفى، فالحقُّ أنَّ الكلِّيَّ الطَّبيعيَّ له وجودٌ في ضمن كلِّ فردٍ على تأويلٍ يأتي قد يُحتاج إليه في اعتبار كونه في الضمن.

إن قلت: لو كان موجوداً في الخارج لتشخَّص.

قلت: هو كذلك، لكن لمَّا كانت تسميته كلِّيًّا باعتبار صورته الذِّهنيَّة، وقطع النَّظر عن تشخُّصه، ولذلك اتَّحدت الصُّورة ذهناً كان كأنَّه غير متشخِّصٍ أصلاً.

إن قلت: ما في الأفراد بقطع النَّظر عنِ المتشخِّصات واحدٌ في الخارج أو متعدِّدٌ كذلك؛ أمَّا الأوَّل فباطلٌ ضرورةَ أنَّ الواحد في الخارج لا يكون جزءاً من كلِّ واحدٍ من الأفراد؛ إذ مقتضى كونه جزء هذا أنَّه ليس جزء هذا وعكسه، =

فخرج: «زيدٌ» المشترِك فيه بَنُوه مثلاً، فإنَّه وإن كان يَشترك في معناه أفرادٌ باعتبار أُبوَّته

حاشية الصبان

على ما بسطه في «كبيره»[1].

قوله: **(فخرج)** أي: بقوله: «بحيث يصدق عليها». وقوله: **(المشترِك)** ـ بكسر الرَّاء ـ **(بَنُوه)** أي: في أُبوَّته لهم، كما سيشير إليه الشَّارح.

قوله: **(مثلاً)** راجعٌ لـ«زيد»؛ أي: وكزيد عمرو المشترِك فيه بَنُوه وهكذا، أو لـ«بَنُوه»؛ أي: أوِ المشترك فيه إخوته.

قوله: **(فإنَّه وإنْ كان)** «الواو» للحال، و«إن» وصليَّةٌ. وقوله: **(في معناه)** **أقول**: إن أراد معناه[2]

= فيلزم اجتماع النَّقيضين وهو محالٌ، وأمَّا الثَّاني فباطلٌ أيضاً؛ إذ كيف يتعقَّل متعدِّدٌ في الخارج مع عدم اعتبار مشخِّصٍ أصلاً.

قلت: عدم تعقُّل ذلك لقصور العقل عن إدراكه وله نظائرُ، ألا ترى أنَّك لا تتعقَّل عدم تناهي ما هو موجودٌ بالفعل مع ثبوت ذلك في صفاته تعالى، فإن أبيت ذلك ورد عليك ما سمعته، ولا أظنُّك تحاول دفعه إن فهمته، فتدبره وتنبَّه لِمَا عُلِم ضمناً؛ أعني: لا يصحُّ أن يكون التَّشخُّص من جملة الجزئيّ؛ لأنَّه أمرٌ اعتباريٌّ، والحقُّ أنَّ المشخَّصات أيضاً ليست من الجزئيّ؛ لأنَّ منها ما هو اعتباريٌّ ولا حاجة إلى جعل البعض داخلاً والبعض خارجاً.

نعم؛ جزؤه المشخَّص المعيَّن بشخصه وبعينه كـ: «يد زيد» المشخَّصة المعيَّنة، فإنَّها تشخُّصه وتعيِّنه، وإن كان كذلك بواسطة تشخُّصها الخارج كمشخصاتها عنه، لكن لا يقال: إنَّ «زَيْدٌ» مركَّبٌ من «الحَيَوَان» و«النَّاطق» و«المشخَّصات» الَّتي هي أجزاؤه الَّتي هي مشخصةٌ كما لا يخفى.

وقد بان لك من هذا: أنَّ جزئيَّ النَّوع هو نفس النَّوع في الخارج، لكن باعتبار الالتفات إلى تشخُّصه، فـ«زيد» مثلاً باعتبار عدم الالتفات إلى تشخُّصه نوعٌ هو الإنسان، صورتُهُ وصورةُ غيره من عمرو ونحوه واحدةٌ ذهناً تنطبق على الجميع، ولذا يقال: «الإنسان» كلِّيٌّ وعامٌّ وشاملٌ لجميع الأفراد: زيدٍ وغيره، وباعتبار الالتفات إلى تشخُّصه جزئيُّ ذلك النَّوع.

فإن قلت: قد اتَّفقوا على أنَّ الكلِّيَّ لا وجود له في الخارج على الاستقلال، وإنَّما اختلفوا في وجوده في ضمن الجزئيّ، وهذا يقتضي وجوده في الخارج على الاستقلال.

قلت: معنى ذلك عند مَن لا ينكر ما سمعته: أنَّه لا يوجد في الخارج غير متشخِّصٍ، ومعناه عند مَن ينكره مردودٌ بما تقدَّم، ووجودُهُ في الضمن الَّذي وقع الخلاف فيه عند مَن لا ينكر ما سمعته بالنِّسبة للنَّوع كأنِّيٌّ، وذلك أنَّه لـمَّا كان التَّشخُّص ملحوظاً في الجزئيّ وإن كان خارجاً عنه، كان كأنَّه جزءٌ منه بجامع وجوب الاعتبار في كلٍّ، فكان النَّوع الكلِّيُّ كأنَّه في ضمن الجزئيّ.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٠).

(٢) **قوله**: (**إن أراد معناه... إلخ**) كأنَّه جعل أُبوَّته لهم من المشخَّصات، وجرى على أنَّ المشخَّصات من مسمَّى العلم، وقد علمت ردَّ ذلك. وأمَّا إن اعتبر مجموع «زيد» المشترك فيه بنوه، ففيه: أنَّ هذا مركَّبٌ، على أنَّه لا يجدي شيئاً.

لهم، لكنَّ الشِّركة هنا قد جرى اصطلاحهم فيها: بأنَّها عبارةٌ عن صدق ذلك المعنى على كَثيرين، ولذلك يقسِّمون الشِّركة ....

حاشية الصبان

التَّضمُّنيَّ الَّذي هو: «أُبوَّته لهم» كما قيل، كان قوله: «باعتبار أُبوَّته لهم» مستدركاً، وإن أراد معناه المطابقيَّ، فلا.

وخبرُ «إن» محذوفٌ تقديره: «غيرُ كلِّيٍّ». وقوله: (لكنَّ... إلخ) استدراكٌ على قوله: «وإن كان... إلخ» كما هو أحد وجهين في مثل هذا التركيب؛ ثانيهما: ما نقله الشِّهاب الخَفَاجِي[1] عن سعد الدِّين: أنَّ الاستدراك في مثله خبرٌ عنِ المبتدأ مقيداً بالغاية[2]، وكالمبتدأ اسم «إنَّ».

قوله: (هنا) أي: في مقام بيان الكلِّيِّ [ص/ ٥٠] والجزئيِّ.

قوله: (بأنَّها) «الباء» للملابسة، أو بمعنى: «على»، أوِ التَّعدية[3] وعلى هذا فالمعنى: «قد أجري اصطلاحهم في الشِّركة أنَّها... إلخ» على طريق الإسناد المجازيِّ.

قوله: (ذلك المعنى) اسم الإشارة راجعٌ إلى معنى «الكلِّيِّ» المشار إليه بقوله: «فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ»؛ لأنَّ المعنى[4]: «فمفهم اشتراك معناه»، ولو أسقطه لكان أخصر.

قوله: (ولذلك يقسِّمون الشِّركة... إلخ) أقول[5]: في عبارته حزازة؛ لأنَّ «اسم الإشارة»: إن رجع إلى التقييد بـ«هنا» - كما زعم - كان في العبارة قلبٌ؛ لأنَّ التقييد بـ«هنا» لأجل التَّقسيم، لا أنَّ التَّقسيم لأجل التَّقييد. وإن رجع إلى جريان اصطلاحهم بأنَّ الشِّركة هنا عبارةٌ عن صدق المعنى على كثيرين، وَرَدَ: أنَّ العِلَّة لا تُنتج المعلَّل؛ لأنَّ جريان اصطلاحهم بذلك لا يقتضي هذا التَّقسيم.

ويمكن التَّخلُّص من ذلك: بأنَّ في العِبارة حذف «الواو» مع ما عطفت؛ بقرينة ما يأتي، والتَّقدير: ولذلك وتسميَتهم نحو «عين» مشتركاً يقسِّمون الشِّركة... إلخ.

---

(١) أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري: (٩٧٧هـ - ١٠٦٩هـ) قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، له: «عناية القاضي وكفاية الراضي» حاشية على تفسير البيضاوي، و«نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٣٨).

(٢) **قوله**: (خبرٌ عنِ المبتدأ مقيداً بالغاية) هو هنا إنَّما يصلح دليلاً للخبر لا خبراً، والَّذي يدلُّ هو عليه شركته غير الشِّركة الاصطلاحيَّة، فتنبَّه.

(٣) **قوله**: (أوِ التعدية) أيِ: التَّعدية الخاصَّة على حدِّ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧]، فتدبَّر.

(٤) **قوله**: (لأنَّ المعنى... إلخ) علَّةٌ لقوله: «المشار إليه»؛ أي: إلى معنى الكلِّيِّ؛ أي: مدلوله كمدلول «الحَيَوان» الَّذي هو كلِّيٌّ.

(٥) **قوله**: (أقول:... إلخ) فيه نظرٌ؛ إذ لك جعل اسم الإشارة لِمَا فهم من التَّقييد بـ«هنا» من أنَّ لهم اصطلاحاً آخر، ولا شكَّ أنَّ ذلك عِلَّةُ التَّقسيم، وجهةُ خصوص التَّقسيم لا دخل للتَّعليل فيها، فافهم.

إلى: الاشتراك اللَّفظيِّ والمعنويِّ، ويريدون بالأوَّل: المشترك، وبالثَّاني: الكلِّيَّ.

● **وقسَّم الأقدمون الكلِّيَّ إلى ثلاثة أقسامٍ:**

١ - ما لم يوجد منه شيءٌ.

٢ - وما وجد منه واحدٌ فقط.

٣ - وما وجد منه أفراد.

● **فجاء المتأخِّرون وقسَّموا كلَّ قسمٍ من الثَّلاثة إلى قسمَين، فصارت الأقسام ستَّةً:**

- فقسَّموا الأوَّل:

١ - إلى ما يستحيل وجوده كـ: «الجمع بين الضِّدَّين».

حاشية الصبان

وأراد بـ «الشِّركة» في هذه العبارة: الشِّركة بالمعنى الشَّامل للشِّركة هنا، والشِّركة اللَّفظيَّة، فهي في هذه العبارة أعمُّ منها في العبارة السَّابقة.

قوله: (إلى: الاشتراك اللَّفظيِّ) أيِ: اشتراك المعاني المتعدِّدة في لفظٍ؛ لوضعه لها بأوضاعٍ متعدِّدةٍ، ولكون هذا الاشتراك في اللَّفظ دون المعنى نُسِبَ إلى «اللَّفظ» بخلاف الاشتراك المعنويِّ، فإنَّه في المعنى الموضوع له اللَّفظ بوضعٍ واحدٍ، ولهذا نُسِبَ إليه.

قوله: (ويريدون بالأوَّل: المشترك) أيِ: اللَّفظيَّ كـ: «عين».

أقول: هو على حذف مضاف؛ أيِ: «اشتراك المشترك»، وكذا قوله: «وبالثَّاني الكلِّيَّ»؛ أيِ: «اشتراك الكلِّيِّ»، **فلا يَرِد:** أنَّ الاشتراك اللَّفظيَّ صفةٌ للمشترك اللَّفظيِّ لا نفسه، والاشتراك المعنويَّ صفةٌ للكلِّيِّ لا نفسه.

● **وقد عُلِم من كلامه:** أنَّ الشِّركة في نحو: «زيد» المشترك فيه بَنُوه لا تسمَّى: «شركة» اصطلاحاً حتَّى يَرِدَ ما قيل: إنَّ القِسمة غير حاصرة؛ لخروج الشِّركة في نحو: «زيد» عنها، فافهم.

قوله: (وقسَّم الأقدمون) لعلّ المراد بهم مَن قبل ابن سِينا بمدَّةٍ طويلةٍ، وبـ «المتأخِّرين»: مَن قارب عصره ومَن بعده.

قوله: (ما لم يوجد منه شيءٌ) أيِ: في خارج الذِّهن، وكذا يُقال في قوله: «وما وجد منه... إلخ»، وليس المراد: الوجود في خارج الأعيان فقط.

قوله: (كـ: «الجمع بين الضِّدَّين») أيِ: كالبياض والسَّواد.

قال شيخنا العَدَوي: **فإن قلت:** ما المانع من اجتماع الضِّدَّين، غايةُ الأمر أنَّنا لم نطَّلع على اجتماعهما.

٢ - وإلى ما يمكن وجوده كـ: «بحرٌ من زِئبقٍ».

- وقسَّموا الثَّاني - وهو ما وجد منه واحدٌ فقط -:

١ - إلى ما يَستحيل وجود غيره معه كـ: «الإله».

٢ - وإلى ما يُمكن وجود غيره معه كـ: «شمسٌ».

- وقسَّموا الثَّالث:

١ - إلى ما وجد منه أفرادٌ متناهيةٌ كـ: «أسدٌ».

حاشية الصبان

قلت: المانع أنَّه لوِ اجتمع الضِّدَّان للزم اجتماع النَّقيضين الَّذي هو محالٌ ضرورةً؛ لأنَّ «البياض»[١] مثلاً يستلزمُ «لا سواد»، و«لا سواد» نقيض «سواد»، فلوِ اجتمع البياض والسَّواد للزم اجتماع السَّواد ولا سواد. اهـ[٢]

أقول: هذا يقتضي أنَّ استحالة الجمع بين الضِّدَّين غير ضروريَّة، وفيه نظرٌ لا يخفى[٣].

قوله: (كـ: **«بحرٌ من زِئبقٍ»**) بكسر الزَّاي وسكون الهمزة وكسر الباء وفتحها.

مُعرَّبٌ، ومنه ما يؤخذ من معدنه، ومنه ما يُستخرجُ من حجارةٍ معدنيَّةٍ بالنَّار، ودُخَانُهُ يُهرِّبُ الحيَّات والعقاربَ من البيت، وما أقام منها قَتَلَهُ؛ كذا في «القاموس»[٤].

قوله: (**وقسَّموا الثَّاني، وهو... إلخ**) إنَّما فسَّر الثَّاني دون الأوَّل والثَّالث؛ دفعاً لتوهُّم أنَّ المرادَ بـ«الثَّاني»: ثاني قسمي الأوَّل.

قوله: (**إلى ما وجد منه أفرادٌ متناهيةٌ**) **أقول**: هذا القسم ثلاثة أقسام:

١ - ما لا يوجد له أفرادٌ إلَّا تلك الأفراد المتناهية الَّتي وجدت منه ك: «الكوكب».

٢ - وما يوجد له أفرادٌ غيرُها متناهية ك: «أسد».

٣ - وما يوجد له أفرادٌ غيرُها غيرُ متناهية ك: «نعمة الله».

وما نُوقِش به تمثيلُ الشَّارح بـ«أسد»؛ بناءً على أنَّ المرادَ بالمُمثَّل له أوَّل هذه الأقسام الثَّلاثة، **يردُّهُ**: أنَّ تقسيمَهم يكون حينئذٍ غيرَ حاصرٍ؛ لخروج هذين القسمين الأخيرين، فاحفظ هذا التَّحقيق.

---

(١) **قوله**: (لأنَّ البياض... إلخ) ولا يخفى أنَّ هذا اللَّازم أعمُّ، فعلى فرض عدم ملزومه ونقيض ملزومه لا يلزم ارتفاع النَّقيضين كما تُوهِّم، فتنبَّه.

(٢) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٠).

(٣) **قوله**: (لا يخفى... إلخ) إن كانت عبارتهم كعبارة الشَّارح احتاج صدرها على هذا إلى تكلُّفٍ كما لا يخفى.

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٨٨٩).

٢ - وإلى ما وجد منه أفرادٌ غير متناهيةٍ، كـ: «صفةٌ، وموجودٌ، وشيءٌ، وثابتٌ»، فإنَّ أفرادها غير متناهيةٍ؛ إذ منها «الصِّفات الوجوديَّة القديمة القائمة بذاته تعالى»، وقد دلَّ الدَّليل من السُّنَّة على أنَّها لا نهاية لها، واستحالةُ وجود ما لا نهاية له إنَّما ثبتت في حقِّ الحوادث.

ولم نجد هذا التَّمثيل لأحدٍ، وإنَّما يمثِّلون له بـ«حَرَكة الفَلَك» على مذهب الفلاسفة من: أنَّها لا أوَّل لها، وهو مذهبٌ باطلٌ ومُعتَقِده كافرٌ إجماعاً.

ومثَّل له بعضهم بـ«نعمة الله»، وليس بصوابٍ؛ لأنَّ الكلام فيما وجد منه أفرادٌ بالفعل لا نهاية لها، ....

حاشية الصبان

قوله: (متناهية) أي: ذات نهايةٍ تنقطع عندها.

قوله: (فإنَّ أفرادها) أي: مجموع أفرادها.

قوله: (على أنَّها لا نهاية لها) أي: وإن كان المُكلَّف بمعرفته تفصيلاً سبعةٌ؛ وهي: «القدرة، والإرادة، والعِلم، والحياة، والسَّمع، والبصر، والكلام»، وما يتراءى منَ التَّنافي بين الوجود وعدم التَّناهي هو بحسب عقولنا القاصرة.

قوله: (إنَّما ثبتت في حقِّ الحوادث) أي: لأنَّ البراهين الَّتي أقاموها عليها ك: «برهان التَّطبيق» إنَّما تنهض بالنِّسبة إلى الحوادث.

قوله: (من: أنَّها لا أوَّل لها) يعني: أنَّهم يقولون: إنَّ حركات الفَلَك قديمةٌ بالنَّوع، وأنَّه ما مِن حركةٍ من حركاته إلَّا قبلها حركةٌ وهكذا إلى ما لا نهاية له في الماضي، وبعدها حركةٌ وهكذا إلى ما لا نهاية له في المستقبل، فهم قائلون بثبوت القِدَم لغير ذات الله تعالى وصفاته، ولهذا قال الشَّارح: «وهو مذهبٌ باطلٌ، ومعتقده كافرٌ إجماعاً»؛ أي: بإجماع المسلمين.

قوله: (ومثَّل له بعضهم) ك: شيخ الإسلام في «شرح إيساغوجي»[1].

قوله: (فيما وجد منه أفرادٌ بالفعل لا نهاية لها) أي: و«نعمة الله تعالى» لم يوجد منها أفرادٌ بالفعل غيرُ متناهيةٍ، بلِ الموجودُ منها بالفعل مُتناهٍ.

● **وأقول:** لا يخفى أنَّه يمكن حمل كلامهم بقرينة التَّمثيل بـ«نعمة الله» على ما وجد وما سيوجد، لا ما وجد فقط، فيكون التَّمثيل بـ«نعمة الله» صواباً؛ لأنَّ مجموع أفرادها ما وجد وما سيوجد غير متناهٍ، وإن كان ما وجد منها متناهياً.

---

(١) انظر: «المطلع شرح إيساغوجي» (ص: ٦).

و«نعمة الله» لا نهاية لها بمعنًى آخر؛ أي: بالنَّظر لِمَا سيوجد منها أَبَدَ الآباد.

(**وَعَكْسُهُ**) وهو: «ما لا يفهم الاشتراك بالمعنى المتقدِّم»، (**الجُزْئِيُّ**).

● «الجُزْئِيُّ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و«عَكْسُهُ»: خبرٌ مقدَّمٌ، وذلك كـ: «زيدٌ»، فإنَّ مفهومه . .

حاشية الصبان

قوله: (ونعمة الله. . .إلخ) دفعٌ لِمَا يقال: قد تقرَّر أنَّ «نعمة الله» لا نهاية لها. **وقوله: (بمعنًى آخر)** هو: أنَّه كلَّما [ص/٥١] وُجِد منها أفرادٌ وُجِدَ بعدها أفرادٌ وهكذا أبد الآباد، لا بمعنى: أنَّه قد وجد منها أفرادٌ بالفعل غيرُ متناهيةٍ، وقوله: «بالنَّظر» صفةٌ لـ«معنى»، و«الباء» للملابسة.

● ويحتمل أنَّ المراد بـ «المعنى الآخر»: النَّظر إلى ما سيوجد، فيكون قوله: «بالنَّظر لما سيوجد» بدلاً من قوله: «بمعنًى آخر» بدل كلٍّ من كلٍّ، وقد يؤيِّد هذا أنَّ في نسخة: «أي: بالنَّظر. . . إلخ هذا ويصحُّ أنَّ النَّظر لمجموع ما وجد وما سيوجد».

قوله: (وَعَكْسُهُ) أي: مخالفه. **وقوله: (مَا)** أيِ: المفرد.

قوله: (بالمعنى المتقدِّم) «الباء» لتصور الاشتراك، وأراد بـ «المعنى المتقدِّم»: الصِّدق على كثيرِين.

قوله: (الجُزْئِيُّ) المراد به: الجزئيّ الحقيقيّ؛ أمَّا الجزئيُّ الإضافيُّ ـ وهو: ما اندرج تحت أعمَّ منه ـ، فقد يكون كلِّيًا كـ: «الإنسان» المندرج تحت «الحَيَوان»، وقد يكون جزئيًّا حقيقيًّا كـ: «زيد» المندرج تحت «الإنسان»، فالإضافيُّ أعمُّ مطلقاً من الحقيقيِّ.

قوله: («الجزئيُّ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ. . .إلخ) تقدَّم توجيهه.

قوله: (وذلك) أي: الجزئيُّ **(كـ: «زيد»)** أي: كلفظ «زيد»؛ بدليل قوله: «فإنَّ مفهومه. . . إلخ»، وإن كانت كلِّيَّة اللَّفظ وجزئيَّته بالنَّظر إلى معناه، كما مرَّ.

قوله: (فإنَّ مفهومه. . . إلخ) أقول: كان ينبغي حذف «مفهوم»؛ لأنَّه الملائم[1] لقوله: «وضعه للذَّات المخصوصة»، ولقوله: «لا يفهم الاشتراك»؛ لأنَّ الموضوع للذَّات المخصوصة لفظ «زيد» لا مفهومه، والَّذي يحسن نفي إفهام الاشتراك عنه هو اللَّفظ لا المفهوم؛ إذ ليس من شأن المفهوم الإفهام حتَّى ينفى عنه.

نعم؛ إنْ أُوِّل «الإفهام» بما مرَّ عن ابن يعقوب لم ينهض التَّعليل الثَّاني، ويمكن التَّخلُّص بجعل الإضافة في «مفهومه» للبيان؛ أي: مفهوماً هو لفظ «زيد»، ومعنى كونه مفهوماً أنَّه متعقَّلٌ متصوَّرٌ.

---

(١) **قوله: (لأنَّ الملائم. . . إلخ)** فيه: أنَّ ما ذكره ملائمٌ لذلك بجعل الضَّمير في «وضعه» عائداً إلى ما عاد إليه الضَّمير في «مفهومه»، فافهم.

من حيث وضعه للذَّات المخصوصة لا يفهم الاشتراك، ولا عبرةَ بما يعرض له من اشتراكٍ لفظيٍّ؛ لأنَّ المراد هنا الاشتراك المعنويُّ.

● وقدَّموا «الكلِّيَّ» في تأليفهم على «الجزئيِّ»؛ لأجل عنايتهم به؛ لأنَّه مادَّة الحدود والبراهين والمطالب غالباً بخلاف «الجزئيِّ»، والمصنِّف زاد عليهم بنكتةٍ أخرى وهي: أنَّه عرَّف «الكلِّيَّ» بأمرٍ وجوديٍّ ـ وهو: كونه مفهم اشتراكٍ ـ، و«الجزئيَّ» بالسَّلب، وسلب الشَّيء لا يُعقل إلَّا بعد تعقُّل وجوده، ....

حاشية الصبان

قوله: (من حيث وضعه... إلخ) الحيثيَّة للتَّقييد؛ أي: وأمَّا لا من هذه الحيثيَّة بأن لم يكن «زيد» عَلَماً فهو مصدرٌ كلِّيٌّ؛ قاله الغُنَيْمِيُّ [1].

قوله: (ولا عبرة... إلخ) دفعٌ لِمَا يرد على قوله: «لا يفهم الاشتراك». وقوله: (بما يعرض له) أي: للفظ «زيد». وقوله: (من اشتراكٍ لفظيٍّ... إلخ) تقدَّم الكلام على اللَّفظيِّ والمعنويِّ.

قوله: (في تأليفهم) يصحُّ قراءته بصيغة الجمع، وبصيغة المفرد على أنَّه مفردٌ مضافٌ يعمُّ.

قوله: (لأجل عنايتهم) أيِ: اعتنائهم واهتمامهم.

قوله: (مادَّة الحدود والبراهين) أيِ: المادَّة الَّتي تتركَّب منها الحدود والبراهين الموصلان للمجهولات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة.

وأراد بـ «الحدود»: مطلق التَّعاريف، وبـ «البراهين»: مطلق الأقيسة، ففي كلامه تغليبٌ، أوِ المرادُ الحدود الحقيقيَّة والبراهين الحقيقيَّة، فيكون تخصيصهما بالذِّكر لأشرفيَّتهما.

قوله: (والمطالب) هي النَّتائج؛ لأنَّها تُطلَب بالدَّليل.

قوله: (غالباً) راجع لـ«البراهين» و«المطالب» دون «الحدود»؛ لأنَّ تركيبها من الكلِّيَّات دائماً بخلاف البراهين والمطالب، فقد يتركَّبان من الجزئيِّ مع الكلِّيِّ؛ كقولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ، وَكُلُّ عَالِمٍ يَسْتَحِقُّ الإِكْرَام» ينتج: «زَيْدٌ يَسْتَحِقُّ الإِكْرَام».

قوله: (بنكتةٍ أخرى) أي: لتقدُّم الكلِّيِّ على الجزئيِّ.

قوله: (بأمرٍ وجوديٍّ) أقول: أي: بذي أمرٍ وجوديٍّ. وقوله: (وهو) أيِ: الأمر الوجوديُّ كونه مفهم اشتراك، وكان الأخصر والأنسب أن يقول: «وهو إفهام الاشتراك[2]». وقوله: (والجزئيَّ بالسَّلب) أي: بذي السَّلب؛ أي: بما سلب عنه إفهام الاشتراك.

---

(١) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ١٧).

(٢) قوله: (أن يقول: وهو إفهام الاشتراك) ومع ذلك يحتاج إلى المضاف السَّابق، كما لا يخفى.

وهم عرَّفوا «الكلِّيَّ» بالعدم؛ أي: «ما لا يمنع نفس تصوُّره من صدقه على كثيرين».

(٣٠) وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

(وَأَوَّلاً) وهو «الكلِّيُّ» **(لِلذَّاتِ)** أي: الماهيَّة **(إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ، فَانْسِبْهُ)** أي: انسب الأوَّل ـ وهو الكلِّيُّ ـ للذَّات إن اندرج فيها، بأن كان جزءاً منها، فلا يصدق الذَّاتيُّ حينئذٍ إلَّا على الجنس والفصل.

حاشية الصبان

قوله: (وهم عرَّفوا الكلِّيَّ بالعدم) أي: بذي العدم؛ أيِ: الانتفاء.

قوله: (أي: ما لا يمنع) تفسيرٌ للعدم؛ بمعنى: ذي العدم.

● و«ما»:

- إن أوقعناها على «لفظ» كان في قوله: «تصوّره» حذف مضاف؛ أي: تصوُّر مفهومه، وكان تعريفُهم موافقاً لتعريف المصنِّف من جهة جعلهم الكلِّيَّ لفظاً، وإن كان وصفه بالكلِّيَّة بالنَّظر إلى معناه.

- وإن أوقعناها على «معنى» لم يُحتَج إلى تقدير المضاف، لكن يكون تعريفهم مخالفاً لتعريفه من الجهة المذكورة، ويؤيِّد الأوَّل تصريح كثيرٍ منهم بهذا المضاف.

● وجعلُ الإضافة فيه للبيان خلاف الظَّاهر.

قوله: (نفس تصوُّره) أقحم لفظ «نفس»؛ إشارةً إلى أنَّ منع التَّصوُّر وعدم منعه باعتبار التَّصوُّر نفسه، وقطع النَّظر عنِ الخارج؛ ألا ترى أنَّ «الإله» بمعنى: «المعبود بحقٍّ» يمنع تصوُّر مفهومه باعتبار الدَّليل الخارجيِّ من وقوع الشِّركة فيه، ولا يمنع باعتباره في نفسه وقطع النَّظر عنِ الدَّليل الخارجيِّ، فلذا كان «الإله» كلِّيًّا لا جزئيًّا.

قوله: (وَأَوَّلَا . . . إلخ) لمَّا كان تمييز الحدود ـ الَّتي هي التَّعاريف بالذَّاتيَّات ـ من الرُّسوم ـ الَّتي هي التَّعاريف بالعَرَضيَّات ـ متوقِّفاً على بيان الذَّاتيِّ والعَرَضيِّ، شَرَعَ في بيانهما فقال: «وَأَوَّلاً . . . إلخ»، وممَّا يعرف به دخول الكلِّيِّ في الماهية وخروجه عنها النَّقل عنِ الواضع.

قوله: (أيِ: الماهيَّة) تفسيرٌ لـ «الذَّات» بما أُريد بها هنا، وإن كانت تطلق على الماصدق أيضاً.

قوله: (فَانْسِبْهُ) من نسبة الجزء إلى الكلِّ.

قوله: (أيِ: انسب الأوَّل . . . إلخ) تفسيرٌ لجملة التَّركيب. وقوله: **(وهو الكلِّيُّ)** مكرَّرٌ مع ما مرَّ.

قوله: (فلا يصدق الذَّاتيُّ حينئذٍ) أي: حين إذ فُسِّر بجزء الماهيَّة الدَّاخل فيها **(إلَّا على الجنس والفصل)** لا على النَّوع؛ لأنَّه ليس جزء ماهيَّةٍ، بل هو ماهيَّةٌ بتمامها.

(أَوْ) بمعنى: «الواو»؛ أي: وانسبه **(لِعَارِضٍ إِذَا خَرَج)** عنِ الذَّات؛ أيِ: الماهيَّة، إلَّا أنَّهم يَنسبون على غير قياسٍ، فيقولون في النِّسبة إلى عارضٍ: «عَرَضيٌّ»، فلا يصدق العرضيُّ ـ على هذا ـ إلَّا على الخاصَّة والعَرَض العامِّ، ويُفهم من هذا أنَّ النَّوع ـ كـ: «الإنسان» ـ واسطةٌ.

مثال الذَّاتيّ: «الحَيَوان» بالنِّسبة إلى «الإنسان» و«الفرس»، فإنَّه داخلٌ فيهما؛ لتركُّب «الإنسان» من «الحَيَوان والنَّاطق»، و«الفرس» من «الحَيَوان والصَّاهل».

ومثال العرضيّ: «الضَّاحك» بالنِّسبة إلى «الإنسان»؛ لِمَا مرَّ أنَّه مركَّبٌ من «الحَيَوان والنَّاطق»، فـ«الضَّاحك» خارجٌ عنه.

● والذَّاتيُّ والعرضيُّ لهم فيه اصطلاحاتٌ كثيرةٌ أشهرُها ثلاث اصطلاحاتٍ:

حاشية الصبان

قوله: (لِعَارِضٍ) أقول: أي لأمرٍ عارضٍ للذَّات، بسبب عروضه لها أُطلق عليها ذلك العرضيُّ؛ فـ «الضَّاحِك» مثلاً الَّذي هو عَرَضيٌّ لـ«الإنسان» منسوبٌ إلى الضَّحك العارض للإنسان من نسبة اللَّازم إلى الملزوم.

وما قيل من أنَّ المراد: «لِلفظٍ عارضٍ» يُعكِّر عليه: أنَّ المنسوب والمنسوب إليه في الحقيقة المدلول، وإنِ اعتبر لفظ المنسوب إليه [ص/ ٥٢] فيما تقتضيه قواعد النِّسب النَّحويَّة، مع أنَّه لا يُناسب تفسير الشَّارح نظيره؛ أعني: الذَّات بالماهيَّة، فافهم.

قوله: (إلَّا أنَّهم يَنسبون) أي: إلى «عارض» بدليل قوله: «فيقولون... إلخ»؛ أي: والقياس عَارِضِيّ، ولم ينبِّه هنا[1] على مخالفة القياس في النِّسبة إلى «الذَّات» أيضاً؛ إذِ القياس فيها ذووي كما مرَّ، وسيأتي اكتفاء بذكر ذلك في ضمن الجواب الآتي.

قوله: (على هذا) أي: هذا التَّفسير **(إلَّا على الخاصَّة والعَرَض العامِّ)** أي: لا على النَّوع؛ لأنَّه ليس خارجاً عنِ الماهيَّة؛ لأنَّه نفس الماهيَّة، والشَّيءُ لا يخرج عن نفسه.

قوله: (ويُفهم من هذا) أي: ممَّا ذكره المصنِّف. **وقوله: (واسطةٌ)** أي: لخروجه عن تعريفي الذَّاتيِّ والعَرَضيِّ، وهذا مذهب الجمهور.

قوله: (بالنِّسبة إلى «الإنسان» و«الفرس») «الباء» للملابسة.

قوله: (أنَّه مركَّبٌ) بدلٌ من «ما»، أو عطفُ بيانٍ.

---

(١) قوله: (ولم ينبّه هنا) أي: وسينبِّه عليه بعد، فتنبَّه.

- **الأوَّل**: هذا الَّذي دَرَجَ عليه المصنِّف.

- **الثَّاني**: أنَّ الذَّاتيَّ هو: «جزء الماهيَّة المحمول»، والعرضيُّ: «ما ليس كذلك»، فالنَّوع على هذا عَرَضيٌّ.

- **الثَّالث**: أنَّ الذَّاتيَّ: «ما ليس بخارجٍ عنِ الماهيَّة»، والعرضيُّ هو: «الخارج عنها»، فالنَّوع على هذا ذاتيٌّ.

واعترض: بأنَّ الذَّاتيَّ منسوبٌ إلى الذَّات، فلو كان النَّوع ذاتيًّا لَزِم نسبة الشَّيء إلى نفسه.

وأجيب: ....

حاشية الصبان

قوله: (**المحمول**) صفةٌ لـ«جزء»، احترز به[1] عنِ الجزء الماديِّ للمركَّب الحِسِّيِّ؛ كـ: «السَّقف» للبيت، فإنَّه لا يصحُّ حمله على البيت، فلا يقال له: ذاتيٌّ ولا عَرَضيٌّ.

والظَّاهرُ[2]: أنَّ هذا القيد معتبرٌ في جميع الاصطلاحات وإن لم يصرِّح به في بعضها.

قوله: (**فالنَّوع على هذا عَرَضيٌّ**) لأنَّه ليس جزء الماهيَّة، بل هو تمامها.

قوله: (**فالنَّوع على هذا ذاتيٌّ**) لأنَّه ليس خارجاً عنِ الماهيَّة؛ لأنَّه نفس الماهيَّة والشَّيءُ لا يخرج عنِ نفسه.

قوله: (**واعترض**) أي: كون النَّوع ذاتيًّا على هذا الاصطلاح الثَّالث، ومبنى الاعتراض أمران: كون قولنا: «الذَّاتيّ» من النِّسبة الحقيقيَّة اللُّغويَّة، وكون الذَّات المنسوب إليها بمعنى الماهيَّة كما هو المذكور سابقاً.

● **وحاصل الجواب الأوَّل**: منع الأمر الأوَّل، والتزام أنَّ قولنا: «الذَّاتيّ» تسميةٌ اصطلاحيَّةٌ على صورة النِّسبة لا تحتاج إلى منسوبٍ ومنسوبٍ إليه متغايرين، ونظيرُهُ من الأسماء العربية: «كرسي» ونحوه.

● **وحاصل الجواب الثَّاني**: تسليمُ أنَّها نسبةٌ حقيقيَّةٌ، ومنعُ لزوم نسبة الشَّيء إلى نفسه بمنع

---

(١) **قوله**: (**احترز به... إلخ**) مبنيٌّ على إيقاع «جزء» على مطلق جزءٍ أعمَّ من أن يكون كلِّيًّا أو جزئيًّا، وهو وإن كان سائغاً لكن مقتضاه بحسب الظَّاهر أن تكون «ما» في قوله: «والعرضيّ ما ليس كذلك» ليست واقعةً على كلِّيٍّ، وحينئذٍ يفسد تعريف العَرَضيّ لصدقه بالجزئيِّ؛ إلَّا أن يكون المقسم على هذا الاصطلاح ليس هو الكلِّيَّ، فتدبَّر.

(٢) **قوله**: (**والظَّاهرُ... إلخ**) **يقتضي ذلك**: أنَّ خلاف الظَّاهر عدم اعتبار هذا القيد، بأن يكون الجزء الماديُّ داخلاً، وهو غير صحيحٍ إن كان المقسم في جميع الاصطلاحات هو الكلِّيُّ، فتدبَّر.

بأنَّها تسميةٌ اصطلاحيَّةٌ لا لغويَّةٌ، ومن ثمَّ لم يقل: «ذَوَوِيٌّ» على ما هي القاعدة، وبأنَّ الذَّات كما تُطلق على الحقيقة تُطلق على ماصدقها، ونسبةُ الحقيقة إلى ماصدقها صحيحةٌ.

● واعلم أنَّ المصنِّف ....

حاشية الصبان

الأمر الثَّاني، والتزام أنَّ المنسوب إليه الذَّاتيّ بمعنى الماصدق المركَّب من الماهيَّة الكلِّيَّة والتَّشخُّص[1]، فهي من نسبة الجزء إلى الكلِّ.

● وبقي جوابٌ ثالثٌ ذكره شيخنا العَدَوي وهو: أنَّه لا مانع من نسبة الشَّيء إلى نفسه إذا قصد المبالغة.

قوله: (تسميةٌ اصطلاحيَّةٌ) أي: على صورة النِّسبة. **وقوله: (لا لغويَّة)** أي: لا تسمية مراعى فيها قانون اللُّغة في النِّسبة الحقيقيَّة.

قوله: (على ما هي القاعدة) أي: قولاً جارياً على ما هو القاعدة، وهي: حذف «تاء» التَّأنيث، وردُّ «اللَّام» وهي الواو المعوَّض عنها التَّاء، وردُّ «العين» إلى أصلها وهي الواو.

قوله: (وبأنَّ الذَّات... إلخ) قال في «الكبير»: ويرد على هذا الجواب الثَّاني الاعتراضُ النَّحويُّ وهو: أنَّ قواعد النَّسب تقتضي أن يقال: «ذووي» لا: «ذاتيّ»، وما قيل من أنَّ النِّسبة تكون على غير قياسٍ اصطلاحاً من المناطقة مبحوثٌ فيه بأنَّ المنطقيَّ الَّذي نقل المنطق إلى العربيَّة يلزمه من حيث هو مُعرِّبٌ له أن يلتزم أحكامها والمشي على سننها، وإلَّا خرج عن كونه مُعرِّباً له، فالحاسمُ لمادة الاعتراض هو الأوَّل. اهـ بتصرف[2].

قوله: (كما تُطلق) «ما» مصدريَّة؛ أي: إطلاقاً كإطلاق الذَّات على الحقيقة تطلقُ الذَّات على ماصدقها، وماصدق الشَّيء: «أفرادُهُ[3] الَّتي يصدقُ هو عليها»؛ أي: يُحمل؛ وهو اسمٌ مركَّبٌ من «ما» الموصولة وصلتها.

قوله: (واعلم... إلخ) من هنا إلى قوله: «ثمَّ أخذ... إلخ» ممَّا زاد به «الشَّرح الصَّغير» على «الكبير».

---

(١) **قوله: (المركَّب من الماهيَّة والتَّشخُّص)** علمت مما سبق فساد ذلك؛ إلَّا أن يؤوَّل «التَّركُّب» في كلامه بأنَّه لمَّا كان الما صدق هو الماهيَّة باعتبار التَّشخُّص في الخارج كان كأنَّه مركَّبٌ منها ومنه، وكان كأنَّه كلٌّ وهي جزءٌ، فتدبَّر.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣١).

(٣) **قوله: (وما صدق الشَّيء أفرادُهُ)** وقال شيخ شيخنا عن بعضهم ـ وأظنُّه ابن يونس ـ: إنَّ ما صدق الشَّيء حصصه الَّتي في الأفراد. اهـ فتأمَّل.

نصَّ على أنَّ «أَوَّلًا» في البيت منصوبٌ على الاشتغال، قال: وهو الأرجح؛ لكونه ـ كما في «التَّسهيل» ـ قبل فعلٍ ذي طلبٍ[1].

وبُحث فيه: بأنَّ أداة الشَّرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها إلَّا فيما استُثني ـ وليس هذا

حاشية الصبان

قوله: (نصَّ) أي: في شرحه.

قوله: (منصوبٌ على الاشتغال) أي: نصباً جارياً على طريق الاشتغال، بأن يكون منصوباً بعاملٍ مقدَّرٍ تفسيره المذكور.

قوله: (قال) أيِ: المصنِّف: (وهو) أيِ: النَّصب المفهوم من قوله: «منصوبٌ على الاشتغال» (الأرجح) لكونه قبل فعلٍ ذي طلب؛ كما قال ابن مالك:

وَاخْـتِـيـرَ نَـصْـبٌ قَـبْـلَ فِـعْـلٍ ذِي طَـلَـبْ[2]

قوله: (وبُحث فيه... إلخ) حاصل البحث: أنَّ ما ذكره المصنِّف غير مسلَّم؛ لأنَّه يمنع منه أمران: تقدُّم المنصوب على أداة الشَّرط، وتقدُّمه على «فاء» الجواب؛ لأنَّ ما بعد أداة الشَّرط لا يعمل فيما قبلها فلا يفسّر عاملاً، و«فاء» الجواب كذلك؛ أي: لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسّر عاملاً.

قوله: (لا يعمل ما بعدها) أي: من فعل الشَّرط وجوابه. وقوله: **(إلَّا فيما استثني) أقول:** في «الهمع» للسُّيوطيِّ ما نصُّه: لا يجوز تقديم شيءٍ من معمولات فعل الشَّرط، ولا فعل الجواب عليها، غير معمول فعل الجواب المرفوع، فإنَّه يجوز تقديمه؛ نحو: «خَيراً إِنْ أَتَيْتَنِي تُصِبْ»، وسوَّغ ذلك أنَّه ليس فعل جوابٍ حقيقةً، بل هو في نِيَّة التَّقديم، والجواب محذوف، وجوَّز الْكِسَائِيُّ[3] تقديم معمول فعل الشَّرط أوِ الجواب على الأداة؛ نحو: «خَيراً إِنْ تَفْعَلْ يُثِبْكَ الله»، و«خَيراً إِنْ أَتَيتَنِي تُصِبْ». اهـ بتقديم وتأخير[4].

● ومقتضى ما ذكره من المسوِّغ أنَّ تقديم هذا المعمول على الأداة ممنوعٌ عند مَن يجعل الجواب المرفوع هو الجواب حقيقةً كالمُبرِّد[5]، وهو ما ذكره الدَّمَامِينيُّ في «شرح التسهيل» كما أوضحته في «حاشية الأشموني»[6].

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤١٨). (٢) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص: ١٨).

(٣) قوله: (وجوَّز الكِسائيّ... إلخ) فقوله [أيِ: الشارح]: «وليس هذا منه» لا يتمُّ إلَّا إن جرى المصنِّف على رأي غير الكِسائيّ، وإلَّا فيرد عليه قول الكِسائيّ ولا يحتاج إلى الجواب الَّذي ذكره الشَّارح، فافهم.

(٤) انظر: «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (٢/ ٤٦١).

(٥) محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢١٠هـ - ٢٨٦هـ) إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، له: «الكامل»، و«المقتضب». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٤٤).

(٦) انظر: «حاشية الصبان على الأشموني» (٣/ ٤٥٤).

منه ـ فلا يفسِّر عاملاً، و«فاء» الجواب كذلك، فيجب رفعه بالابتداء، والمُسوِّغ التَّفصيل أو عَود الضَّمير.

والجواب: أنَّ قوله: «فَانْسِبْهُ» مؤخَّرٌ من تقديمٍ، والأصل: «وأَوَّلاً انْسِبه لذاتٍ إنِ اندرج فيها»، فـ«الفاء» زائدةٌ لا تَمنع كونه من باب الاشتغال، وجواب الشَّرط محذوفٌ لدلالة «فَانْسِبْهُ» المذكور عليه، ولو جعل «فَانْسِبْهُ» المذكور جواباً ما صحَّ أنْ يتعلَّق به «لِلذَّاتِ»؛ إذ لا يتقدَّم معمول الجواب على الشَّرط.

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ   جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

● ثمَّ أخذ في ذكر الكلِّيَّات الخمس بقوله: **(وَالكُلِّيَاتُ)** ـ بتخفيف الياء؛ للوزن ـ **(خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ)** ....

حاشية الصبان

قوله: (فيجب رفعه) أي: كما قال ابن مالك:

كَذَا إِذَا الفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ   مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ[1]

قوله: (والمسوغ التَّفصيل) أي: كون المبتدأ مفصَّلاً إلى: ذاتيٍّ وعَرَضيٍّ.

قوله: (مؤخَّرٌ من تقديمٍ) يحتمل أنَّ «من» بدليَّة؛ أي: مؤخَّرٌ تأخيراً بدلاً منَ التَّقديم، وأن تكون بمعنى «عن» على حذف مضاف؛ أي: مؤخَّرٌ عن محلِّ تقديمٍ؛ أي: وإذا كان مؤخَّراً من تقديم كان مقدَّماً تقديراً على أداة الشَّرط.

قوله: (فـ«الفاء» [ص/ ٥٣] زائدةٌ) أي: و«إن» مؤخَّرةٌ عنِ العامل تقديراً، فزال المانعان معاً.

قوله: (ولو جعل) هذا تقويةٌ لجواب البحث المذكور، أشار إلى أنَّ هناك قرينةً تدلُّ عليه.

قوله: (ما صحَّ أنْ يتعلَّق به «لِلذَّاتِ») **أقول**[2]: مقتضاه أنَّ «لِلذَّاتِ» متعلِّقٌ بـ«انْسِبْهُ» المذكور، على ما ارتضاه من كونه مؤخَّراً من تقديم، و«الفاء» زائدةٌ، وهو خلافُ ما تقرَّر في العربيَّة من أنَّ العمل في غير الضَّمير الشَّاغل إنَّما هو للمحذوف لا للمذكور؛ لأنَّ الإتيان به لمجرَّد تفسير المحذوف.

ويمكن الاعتذار: بأنَّ المذكور لمَّا كان عين المحذوف كان كأنَّ المذكور هو العامل.

---

(١) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص: ١٨).

(٢) **قوله**: (أقول: ... إلخ) لا يخفى ما في هذا الكلام، ومنشؤه انتقال النَّظر، فإنَّه لا اشتغال بالنِّسبة لقوله: «لِلذَّات» إنَّما هو بالنِّسبة لقوله: «أَوَّلاً»، فتنبَّه.

ولا زيادة.

● **ووجهُ الحصر**: أنَّ الكلِّيَّ: إمَّا أن يكون تمام الماهيَّة، أو جزءاً منها، أو عرضاً لها:

- **الأوَّل**: **النَّوع** كـ: «الإنسان».

- **والثَّاني**: إن كان مساوياً لها **فالفصلُ** كـ: «النَّاطق»، أو أعمَّ منها **فالجنس** كـ: «الحَيَوَان».

- **والثَّالث**: **إن خصَّها فالخاصَّة، وإلَّا فالعَرَض العامُّ**.

● وينبغي أنْ يُعلم أوَّلاً أنَّ السُّؤال عنِ الشَّيء: إمَّا أن يكون عن حقيقته، أو عن تمييزه عمَّا الْتَبَس به، واللَّفظ الموضوع للأوَّل «مَا» وللثَّاني «أيّ».

● والمَسؤول عنه بـ«ما» منحصرٌ في أربعةٍ:

١ - **واحدٌ كلِّيٌّ** نحو: «مَا الإِنْسَانُ؟».

حاشية الصبان

قوله: (**ولا زيادة**) أشار إلى أنَّ في كلام المصنِّف اكتفاءً، وأنَّه لا يلزم من انتفاء النَّقص انتفاء الزِّيادة، ولا يردُ على الحصر في الخمسة: «الصِّنف»؛ لأنَّه خاصَّةٌ من خواصِّ النَّوع.

قوله: (**تمام الماهيَّة**) أيِ: الماهيَّة بتمامها.

قوله: (**إن كان مساوياً لها**) أي: في الماصدق، بأن كان يصدق على جميع ما يصدق عليه تمام الماهيَّة.

قوله: (**أوَّلاً**) أي: قبل تفصيل الخمس.

قوله: (**أو عن تمييزه**) أي: مميِّزه، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل.

قوله: (**واللَّفظ الموضوع للأوَّل «مَا»، وللثَّاني «أَيُّ»**) يعني في اصطلاح أهل هذا الفنِّ، وإلَّا فيجوز لغةً السُّؤال بـ«ما» عنِ المميِّز كأن يقال: «مَا مُميِّز الإنسان؟ عمَّا يشاركه في جنسه»، وبـ«أيّ» عنِ الحقيقة كأن يقال: «أيُّ حقيقةٍ هي للإنسان؟».

قوله: (**والمَسؤول عنه بـ«ما»**) وأمَّا المسؤول عنه بـ «أيّ» فمنحصرٌ في شيئين: الفصل والخاصَّة؛ لأنَّ السُّؤال بها إمَّا عنِ المميِّز الذَّاتيِّ أوِ العَرَضيِّ.

● وصورةُ السُّؤال بها عنِ الأوَّل أن يقال: «أَيُّ شَيْءٍ يُمَيِّزُ الإِنْسَانَ فِي ذَاتِهِ؟» أي: مندرج في ذات الإنسان، أو حالة كونه مندرجاً في ذاته؛ فالجارُّ والمجرور نعتٌ ثانٍ لـ«شيء»، أو حالٌ من الضَّمير في «يميِّز». أوِ: «الإنسانُ أيّ شيءٍ هو في ذاته؟» أي: حالة كونه معتبراً وملحوظاً في ذاته؛ أي: بقطع النَّظر عن عوارضه الخارجة؛ فالجارُّ والمجرور حالٌ من «هو»، كما قاله النَّحرير

٢ - **وواحدٌ جزئيٌّ** نحو: «مَا زَيْدٌ؟».

٣ - **ومتعدِّدٌ متماثل الحقيقة** نحو: «مَا زَيْدٌ وَمَا عَمْرٌو؟».

٤ - **ومتعدِّدٌ مختلفها** نحو: «مَا الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ؟».

والأجوبة عنها منحصرةٌ في ثلاثةٍ؛ لأنَّ الجوابَ عنِ الأوَّل بالحدِّ، ....

حاشية الصبان

الدَّوَّاني، وإن كان لا يجري إلَّا على مذهب مَن يجوِّز مجيء الحال من المبتدأ أوِ الخبر، والصُّورةُ الأولى أصرح في كون السُّؤال عن مجرَّد المميِّز من الثَّانية، والثَّانيةُ أكثر استعمالاً.

● وصورة السُّؤال بها عنِ الثَّاني أن يقال: «أيُّ شيءٍ يميِّزه في عَرَضِه؟» أي: مندرج، أو حالة كونه مندرجاً فيما يعرض له من الأمور الخارجة. أو: «الإنسانُ أيُّ شيءٍ هو في عَرَضِه؟» أي: حالة كونه معتبراً وملحوظاً فيما يعرض له، على ما مرّ، فافهم.

قوله: (متماثل الحقيقة) أقول[1]: حقيقة كلٍّ من: «زيد» و«عمرو» مركَّبةٌ من الحَيَوانيَّة، والنَّاطقيَّة، والتَّشخُّص المختصِّ به الَّذي لا يُشاركه فيه غيره، فهما مختلفا الحقيقة.

والجوابُ: أنَّ المراد الحقيقة النَّوعيَّة، لا الشَّخصيَّة.

● **واعلم أنَّ للماهيَّة اعتباراتٍ ثلاثةً:**

أحدها: أن تعتبر مصحوبةً بالتَّشخُّص، وتسمَّى: الماهيَّة المخلوطة، والماهيَّة بشرط شيءٍ.

ثانيها: أن تعتبر غير مصحوبةٍ به، وتسمَّى: الماهيَّة المجرَّدة، والماهيَّة بشرط لا شيءٍ.

ثالثها: أن تعتبر لا بشرط شيءٍ، وتسمَّى: الماهيَّة المطلقة، والماهية لا بشرط شيء، وهي أعمُّ من الأوَّلين، والحقيقةُ الشَّخصيَّة لـ«زيد» مثلاً من الأولى.

قوله: (ومتعدِّدٌ مختلفها) دخل تحته ثلاث صور:

١ - أن يكون جميعه من الكلِّيِّ؛ كمثال الشَّارح.

٢ - وأن يكون جميعه من الجزئيِّ؛ نحو: «مَا زَيْدٌ وَوَاشِقٌ؟».

٣ - وأن يكون البعض كلِّيًّا والبعض جزئيًّا؛ نحو: «مَا زَيْدٌ وَالفَرَسُ؟».

قوله: (لأنَّ الجوابَ عنِ الأوَّل بالحدِّ) أيِ: التَّامِّ، ولا يكون الجواب تفصيليًّا بالحدِّ التَّامِّ إلَّا في هذه الحالة؛ أفاده في «كبيره»[2].

---

(١) **قوله: (أقول: . . . إلخ)** علمت ممَّا تقدَّم أنَّ الحقَّ ما قاله الشَّارح، فتذكَّر وتنبَّه لظاهر قوله بعد: «واعلم. . . إلخ»، فإنَّه مؤيِّدٌ لِما تقدَّم لنا، فافهم.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٢).

وعنِ الثَّاني والثَّالث بالنَّوع، وعنِ الرَّابع بالجنس.

● **أوَّلها: (جِنْسٌ)** وهو: ما صَدَق في جواب «مَا هُوَ؟» على كثيرين مختلِفين بالحقيقة كـ«حَيَوَانٌ».

حاشية الصبان

لا يقال: الحدُّ كـ: «الحَيَوان النَّاطق» هو النَّوع كـ: «الإنسان»، فتكون الأجوبة اثنين.

لأنَّا نقول: الحدُّ غير المحدود باعتبار الإجمال والتَّفصيل، فجاء التَّعدُّد.

قوله: (وعنِ الثَّاني والثَّالث بالنَّوع) فيقال: «إنسان»، ولا يجوزُ أن يُجاب بالحقيقة الشَّخصيَّة؛ كأن يقال في جواب «مَا زَيْد؟»: «حَيَوانٌ نَاطِقٌ متشخِّصٌ»؛ لأنَّ الجزئيَّ لا يُحدُّ؛ كذا في حاشية شيخنا الأَجْهُورِيِّ[1] نقلاً عنِ الشَّارح، وللبحث فيه مجال.

قوله: (بالجنس) أيِ: الأقرب إليه، فإذا قيل: «مَا الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ؟»، فالجواب: «حَيَوان»؛ لأنَّه الجنس القريب الجامع لهما.

قوله: (وهو) أيِ: الجنس من حيث هو جنس، فقيدُ الحيثيَّة معتبرٌ فيه كغيره من الكلِّيَّات؛ لأنَّها أمورٌ إضافيَّةٌ تختلف بالاعتبار والإضافة إلى غيرها؛ أَلَا ترى أنَّ «المتلوِّن» بالإضافة إلى «الأسود»: جنسٌ، وإلى «الكثيف»: فصلٌ، وإلى «المتكيِّف»: نوعٌ، وإلى «الجسم»: خاصَّةٌ، وإلى «الحَيَوَان»: عَرَضٌ عامٌّ.

قوله: (ما) أي: كلِّيٌّ **(صدق)** أي: حمل؛ أي: صلح لأن يحمل حمل مواطأة **(في جواب «ما هو؟» على)** أنواع **(كثيرين)** اثنين فأكثر **(مختلفين بالحقيقة)** إذا جمعت في السُّؤال؛ نحو: «مَا الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ؟» كما سينبِّه الشَّارح في الكلام على النَّوع.

- وكلٌّ من الجارَّين متعلِّقٌ بـ«صدق».

- وأفرد الضَّمير في قوله: «ما هو؟» مع أنَّ الجنس إنَّما يُجاب به السُّؤال عنِ اثنين أو أكثر؛ إشارةً إلى جواز أن يُقال في السُّؤال ما هو؟ على التَّأويل بالمذكور.

- وجمع بالياء والنُّون مع أنَّ المصدوق عليه قد يكون غير عاقلٍ؛ تغليباً للعاقل منه؛ لشرفه.

ويَرِدُ: أنَّ «كثيرين» جمع: «كثيرٍ»، وأقلُّ الجمع اثنان، وأقلُّ الكَثْرة ثلاثةٌ، **فيلزم أن لا يصلح** لِأن يصدق على أقلَّ من ستَّة أنواعٍ وهو باطلٌ، فالتَّعبير بذلك من مسامحات المصنِّفين الَّتي مقتضاها غير مرادٍ.

- وهل يلزم في نوعي الجنس أن يكونا موجودَين في الخارج، نقل ابن الأَثِير أنَّ المشهور لزوم

---

(١) انظر: «حاشية الأجهوري على الشرح الصغير للملوي» مخطوط (لوحة: ٢٥).

- فـ«ما صدق» جنسٌ، و«في جواب» مخرجٌ للعَرَض العامِّ؛ لأنَّه لا يُقال في الجواب أصلاً؛ لأنَّه ليس ماهيَّةً لِمَا هو عَرَضٌ له، ولا جزؤها حتَّى يُقال في جواب: «ما هو؟»، ولا مميِّزاً له حتَّى يُقال في جواب: «أي».

- وإضافة الـ«جواب» إلى «ما» مخرجةٌ للفصل قريباً أو بعيداً، وللخاصَّة مطلقاً.

- و«مختلفين... إلخ» يُخرج النَّوع الحقيقيَّ، وأمَّا الجزئيُّ فلك أن تقول: ليس الكلام إلَّا في الكلِّيَّات ....

حاشية الصبان

ذلك، واختارَ هو عدم اللُّزوم قال: لاحتمال أن يكون الجنس محمولاً [ص/ ٥٤] على نوعين؛ أحدهما خارجيٌّ، والآخر ذهنيٌّ.

قوله: (فـ«ما صدق» جنسٌ) أقول: الأَولى أن «ما» فقط هي الجنس، وأنَّ «صدق» أتى به ليتعلَّق به قوله: «على كثيرين».

قوله: (و«في جواب») أي: بقطع النَّظر عنِ الإضافة.

قوله: (لأنَّه) أيِ: العَرَض العامَّ. **وقوله: (لا يقال في الجواب أصلاً)** أيِ: الجواب عنِ السُّؤال بـ«ما» أو «أيّ»؛ الَّذي الكلام فيه، فلا يُنافي أنَّه يقع في جواب السُّؤال بـ«كيف»؛ نحو أن يقال: «كَيف زَيْد؟» فتقول: «صحيحٌ» مثلاً. **وقوله: (لِمَا)** أي: لمعنى **(هو)** أيِ: العرض العام **(عَرَضٌ له)** أي: لذلك المعنى.

قوله: (ولا جزؤها) الإضافة للعهد، والمعهودُ: جزؤها الَّذي يقع جواباً للسُّؤال بـ«ما»، وهو الجنس. **وقوله: (حتَّى يُقال)** تفريعٌ على المنفيَّين قبله.

قوله: (مخرجةٌ للفصل) لأنَّه إنَّما يُقال في جواب: «أيُّ شيءٍ؟». **وقوله: (قريباً)** أي كـ: «النَّاطق» بالنِّسبة لـ«الإنسان»، **(أو بعيداً)** أي كـ: «الحسَّاس» بالنِّسبة إليه.

قوله: (وللخاصَّة مطلقاً) أي: سواءٌ كانت خاصَّة جنسٍ كـ: «الماشي» بالنِّسبة لـ«الحَيَوان»، أو خاصَّة نوعٍ كـ: «الضَّاحك» بالنِّسبة لـ«الإنسان»، وسواءٌ كانت لازمةً كـ: «الضَّاحك بالقوّة»، أو مفارقةً كـ: «الضَّاحك بالفعل»، فالإطلاقُ هنا في مقابلة التَّفصيل الآتي في الخاصَّة.

قوله: (ومختلفين... إلخ) عدم إخراجه بـ«كثيرين» شيئاً يُفيدُ أنَّه ليس للاحتراز، بل أتى به ليُجري عليه قوله: «مختلفين»، وأخرج به في «شرحه الكبير» الحدَّ، فإنَّه لا يُحمل إلَّا على ماهيَّةٍ واحدةٍ وهي ماهيَّة المحدود.

أقول: وهذا قياس ما يأتي له هنا من إخراج الحدِّ به في تعريف النَّوع.

فلا يحتاج إلى إخراجه، ولك أن تخرجَه بـ«في جواب ما هو؟».

- وسيأتي ذكر مراتب الجنس.

● (وَ) ثانيها: (فَصْلٌ) وهو: جزء الماهيَّة الصَّادق عليها في جواب: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟».

حاشية الصبان

قوله: (فلا يحتاج إلى إخراجه) أي: لعدم دخوله.

قوله: (بـ«في جواب ما هو؟») أي: لأنَّ الجزئيَّ لا يقع في جواب: «ما هو؟»، وهذا الجواب بتسليم دخوله في قولنا: «ما صدق» وإرخاء العنان، وإلَّا فهو لم يدخل فيه؛ لأنَّ «ما» واقعةٌ[1] على الكلِّيِّ، ولأنَّ المرادَ بـ«الصدق»: الحمل، والجزئيُّ لا يُحمل أصلاً على أحد القولين.

وصاحبُ هذا القول يجعل المحمول في: «هَذَا زَيْدٌ» محذوفاً؛ أي: مسمَّى زيد. ووجَّه: بأنَّ الجزئيَّ المحمولَ إن كان عين المحمول عليه لزم حمل الشَّيء على نفسه، وإن كان غيره لزم حمل المغاير على مغايره، واللَّازمان باطلان؛ لوجوب تغاير المحمول والمحمول عليه اعتباراً واتِّحادهما ذاتاً، وذلك لا يكون إلَّا عند كلِّيَّة المحمول.

وتعقَّبه الجَلَال الدَّوَّاني بما حاصله: منع أنَّ ذلك لا يكون إلَّا عند كلِّيَّة المحمول، وأنَّه يتحقَّق في نحو: «هَذَا زَيْدٌ»، فإنَّ «هذا» متَّحدٌ مع «زيد» ذاتاً ومغايرٌ له باعتبار الإشارة إليه في الخارج، والشَّيءُ يغاير نفسه من حيث وصفه العنوانيّ، فلا يمتنع حمل الجزئيِّ في مثل ذلك، وإنَّما يمتنع إذا اتَّحد مع المحمول عليه من كلِّ وجهٍ، أو غايره من كلِّ وجهٍ.

قوله: (وسيأتي ذكر مراتب الجنس) أي: في قول المصنِّف: «وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ. . . إلخ».

قوله: (الصَّادق عليها) أي: المحمول عليها. وقوله: **(فِي جَوابِ)** متعلِّقٌ بـ«الصَّادق»، و**(أيُّ شَيءٍ)** خبرٌ مقدَّمٌ، و**(هُوَ)** مبتدأ مؤخَّرٌ؛ هذا هو الأحسن لِمَا مرَّ.

● **أقول**: كان الأحسن أن يزيد: «في ذاته» كما زاده غيره؛ لتحقيق الماهيَّة وبيانها، وإن لم يخرج به شيء.

قال الفَنَري: السُّؤال بـ«أيّ شيءٍ هو؟» [إنَّما هو] عنِ المميّز، فإن قُيِّدَ بـ«في ذاته» فعن المميِّز الذَّاتيّ، وإن قُيِّدَ بـ«في عَرَضه» فعن المميِّز العَرَضيّ، وإن أُطلق فعن المميِّز المطلق. اهـ[2]

---

(١) **قوله: (لأنَّ «ما» واقعةٌ على الكلِّيِّ)** إن كان وجه ذلك عنده هو النَّظر إلى المعرَّف، فقد قدَّم أنَّه لا يُنظر لذلك ولا لمثله، كالمقسم، وإن كان غيره فلم يبيِّنه، ولا يظهر له وجه، فتدبَّر.

(٢) انظر: «الفوائد الفنارية» (ص: ٥٣).

- فـ«جزء الماهيَّة» يخرج: النَّوع، والخاصَّة مطلقاً، والعَرَض العَامّ كذلك.
- و«الصَّادق عليها» مخرجٌ للجزء الماديّ كـ: «السَّقف» للبيت.
- و«في جواب: أيُّ» مخرجٌ للجنس.

مثاله: «النَّاطق»؛ لأنَّه إذا سُئل عن «الإنسان» بـ«أيُّ شيءٍ هو في ذاته؟» كان «النَّاطق» جواباً عنه؛ لأنَّه يميِّزه عمَّا يشاركه في الجنس.

حاشية الصبان

قوله: (يخرج: النَّوع) أقول: فيه أنَّ جزء الماهيَّة وقع جنساً، والجنسُ لا يخرج به؛ لأنَّ الإخراج فرعُ الإدخال، ولم يذكر قبل الجنس المذكور شيءٌ يدخل فيه النَّوع والأمران بعده حتَّى يخرج.

ويمكن أن يجاب: بأنَّ مُراده بإخراجه ما ذكر: عدم شموله إيَّاه، فافهم.

قوله: (مطلقاً) أي: خاصَّة نوعٍ أو خاصَّة جنسٍ؛ لازمةً أو مفارقةً. **وقوله: (كذلك)** أي: مطلقاً، لكنَّ الإطلاق في العَرَض العامِّ معناه: سواءٌ كان لازماً أو مفارقاً كـ: «التَّنفُّس بالقوَّة، والتَّنفُّس بالفعل» بالنِّسبة لـ«الإنسان»، فالتَّشبيه في مُطلق الإطلاق.

وإنَّما لم يجعل معناه في العَرَض العامِّ كمعناه في الخاصَّة؛ لأنَّ العَرَض العامَّ للنَّوع خاصَّةٌ للجنس، والعَرَض العامُّ للجنس السَّافل كـ: «التَّحيُّز» بالنِّسبة إلى «الحَيَوان» خاصَّةٌ لِمَا فوقه، فيحصل تكرارٌ.

قوله: (مثاله: «النَّاطق») قال الغُنَيْمِيُّ: كون «النَّاطق» مميِّزاً لـ«الإنسان» عمَّا سواه إنَّما هو عند مَن لم يجعله مقولاً على غير الحَيَوان، أمَّا عند مَن جعله مقولاً عليه فلا يكون «النَّاطق» فصلاً لـ«الإنسان» بالنِّسبة للملائكة، بل بالنِّسبة لِمَا شاركه في جنسه، فإنَّ الملائكة عندهم ليست حَيَواناً؛ لأنَّها عندهم ليست أجساماً، ولكنَّها ناطقةٌ. اهـ ببعض تصرُّفٍ[1].

وقيل: عدم حَيَوانيَّتهم لعدم نموِّهم، وكالملائكة فيما ذكر الجِنُّ.

قوله: (لأنَّه إذا سُئل. . . إلخ) عِلَّةٌ لمحذوفٍ؛ أي: وإنَّما كان النَّاطق مثالاً للفصل لأنَّه. . . إلخ.

قوله: (بـ: «أيُّ شيءٍ هو») أي: «الإنسان»، و«أيُّ» بالرَّفع، و«الباء» جارَّةٌ لمحلِّ الجملة. **وقوله: (في ذاته)** أي: حالة كون الإنسان ملحوظاً في ذاته؛ أي: بقطع النَّظر عن عوارضه الخارجة؛

(١) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ١٨).

● والفصلُ قسمان:

١ - قريبٌ: وهو ما يميِّز الشَّيء عن جنسه القريب، كـ: «النَّاطق» لـ«الإنسان».

٢ - وبعيدٌ: وهو ما يميِّز الشَّيء عن جنسه البعيد، كـ: «الحسَّاس» لـ«الإنسان».

ولا يلزم ....

حاشية الصبان

أي: وأمَّا إذا سئل عنِ «الإنسان» بـ: «أَيُّ شَيءٍ هُوَ فِي عَرَضِهِ؟» كان: «الضَّاحك» جواباً عنه، أو لم يقيَّد بـ«في ذاته» ولا بـ«في عَرَضِه» صَلُحَ كلٌّ للجواب، كما قدمناه عنِ الفَنَري.

قوله: (وهو ما يميِّز الشَّيء عن جنسه القريب) أي: عمَّا يشاركه في جنسه القريب، وإنَّما اختصر العبارة؛ لظهور المراد من قوله قبل: «لأنَّه يميِّزه عمَّا يشاركه في الجنس»، ويلزمُ من تمييزه الشَّيء عمَّا يشاركه في جنسه القريب أن يميِّزه عمَّا يشاركه في البعيد بخلاف الفصل البعيد، فإنَّه يميِّز الشَّيء عمَّا يشاركه في جنسه البعيد دون ما يشاركه في جنسه القريب [ص/ ٥٥].

● وتبع الشَّارحُ في اقتصاره في تعريفي القريب والبعيد على ذكر الجنسين المتقدِّمين؛ بناءً منهم على ما ذهبوا إليه من أنَّ كلَّ ماهيَّةٍ لها فصلٌ لا بدَّ أن يكون لها جنسٌ.

● وذهب المتأخِّرون إلى جواز تركُّب الماهيَّة من أمرين متساويين، كلٌّ منهما فصلٌ مميِّزٌ لها عمَّا يشاركها في الوجود، لا في الجنس؛ إذ لا جنس لها وإن لم يقع ذلك، فإن ميَّزها عن جميع مشاركاتها في الوجود فهو فصلٌ قريبٌ، أو عن بعضها فهو بعيدٌ، فزادوا في تعريف الفصل: «أو في الوجود»، فقالوا: «هو ما يميِّز الشَّيء في ذاته عمَّا يُشاركه في الجنس أو في الوجود».

وأمَّا أنَّ كلَّ ماهيَّةٍ لها جنسٌ لا بدَّ أن يكون لها فصلٌ فمتفقٌ عليه.

قوله: (كـ: «النَّاطق» للإنسان) أيِ: الكائن فصلاً للإنسان، أو بالنِّسبة للإنسان.

قوله: (كـ: «الحسَّاس» للإنسان) فإنَّه يميِّزه عمَّا يشاركه في جنسه البعيد وهو «الجسم» أوِ «النَّامي»، دون القريب وهو «الحَيَوَان»؛ إذ لم يميِّزه عنِ الفرس مثلاً.

قوله: (ولا يلزم... إلخ) جوابُ سؤالٍ نشأ من كون ما يميِّز الشَّيء عن مشاركه في جنسه البعيد فصلاً كـ: «الحسَّاس» بالنِّسبة للإنسان.

حاصله: أنَّه يلزم من ذلك كون الجنس غير العالي فصلاً؛ لأنَّه يميِّز الشَّيء عن مشاركه في جنسه البعيد كـ: «الحَيَوان» بالنِّسبة لـ«الإنسان»، فإنَّه يميِّزه عن مشاركه في «الجسم» أوِ «النَّامي» مثل «الحسَّاس»؛ لتساوي الحسَّاس والحَيَوان.

كون الجنس فصلاً؛ لأنَّه إذا أُتي به في جواب: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟» كان فصلاً، وإذا أُتي به في جواب: «ما هو؟» كان جنساً، فله اعتِباران، والكلِّيَّات تختلفُ بالاعتبارات.

● **وثالثها: (عَرَضٌ) عامٌّ**، وهو: الكلِّيُّ الخارج عنِ الماهيَّة الصَّادق عليها وعلى غيرها.

- فـ«الكلِّيّ» جنسٌ، و«الخارج عنِ الماهيَّة» مخرجٌ للجنس والفصل والنَّوع، و«الصَّادق... إلخ» مخرجٌ للخاصَّة.

حاشية الصبان

وحاصلُ الجواب: منعُ اللُّزوم؛ لأنَّا اعتبرنا في الفصل كونه في جواب: «أيُّ شيءٍ هو؟»، وفي الجنس أن لا يقع في جواب: «أيُّ شيءٍ هو؟»، فإذا وقع «الحَيَوان» جواباً للسُّؤال بـ«أيُّ شيءٍ هو؟» كان فصلاً؛ كما إذا قيل: «أَيُّ شَيْءٍ الإِنْسَانُ فِي ذَاتِهِ؟»، فقلت: «حَيَوان»، وإن وقع جواباً للسُّؤال بما كان جنساً؛ كما إذا قيل: «مَا الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ؟»، فقلت: «حَيَوان»؛ فـ«الحَيَوان» في حالة وقوعه جنساً غير فصلٍ، وفي حالة وقوعه فصلاً غير جنسٍ، فاللُّزوم المتقدِّم ممنوعٌ.

وإنَّما قلنا: «غير العالي»؛ لأنَّ الجنس العالي لا تمييز فيه أصلاً، فلا يقع في الجواب عنِ السُّؤال بـ«أيّ» أبداً حتَّى يتوهَّم كونه فصلاً.

● **وتُعقِّب الجواب**: بأنَّ التزام كون الجنس فصلاً إذا وقع في جواب السُّؤال بـ«أيّ» اكتفاءً بتمييزه في الجملة يخالف اعتبارهم في الفصل أن لا يكون تمام المشترك؛ لأنَّ الجنس تمام المشترك.

ورُدَّ: بأنَّ الفصل المعتبر فيه ذلك هو الفصل القريب لا البعيد؛ لأنَّه تمام المشترك بين الماهيَّة ونوع آخر، وإلَّا لم يكن مميِّزاً في الجملة، بل مِن كلِّ وجهٍ، وليس كذلك، والملتزم إنَّما هو كون الجنس في الحالة المذكورة فصلاً بعيداً، فلا تعقُّب.

قوله: (كون الجنس) أي: غير العالي؛ لِمَا بيَّنَّاه.

قوله: (لأنَّه) أيِ: الجنس لا بعنوان كونه جنساً، فلا ينافي قوله بعد: «كان فصلاً».

قوله: (كان جنساً) أي: مُعنوناً عنه بالجنس.

قوله: (فله اعتباران) أي: للجنس لا بعنوان كونه جنساً، بل مطلقاً.

قوله: (والكلِّيَّات تختلفُ بالاعتبارات) أَلَا ترى أنَّهم جعلوا «الماشي» مثلاً خاصَّةً لـ «الحَيَوان» وعَرَضاً عامًّا لـ «الإنسان»؟

قوله: (والنَّوع) لأنَّه ليس بخارجٍ عنِ الماهيَّة؛ سواءٌ قلنا: إنَّه ذاتيٌّ أو عَرَضيٌّ أو واسطةٌ؛ لأنَّه

- **والعرضُ العامُّ**: إمَّا لازمٌ، أو مفارقٌ كـ: «التَّنفُّس بالقوَّة»، «والفعل» بالنِّسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما؛ لأنَّه بالقوَّة أو بالفعل خارجٌ عنهما[١].

● **ورابعها**: (**نَوْعٌ**) وهو: ما صدق في جواب: «مَا هُوَ؟» على كثيرين متَّفقِين بالحقيقة.

- فـ«ما صدق» جنسٌ، و«في جواب» مخرجٌ للعَرَض العامِّ، وإضافته إلى «ما» ......

حاشية الصبان

نفس الماهيَّة، والشَّيءُ لا يخرج عن نفسه، فبان فسادُ ما قيل: إنَّه لا يخرج بقيد الخارج عنِ الماهيَّة على القول بأنَّه عَرَضيٌّ، بل يدخل عليه في التَّعريف، فيكون غير مانعٍ، وكذا يُقال في تعريف الخاصَّة.

قوله: (**كـ: «التَّنفُّس بالقوَّة، والفعل»**) فيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ، و«الباء» للملابسة، والمرادُ بـ «القوَّة» هنا: إمكان حصول الشَّيء مع عدمه أو وجوده، فهي أعمُّ مطلقاً من «الفعل».

وتفسَّر أيضاً: بإمكان حصول الشَّيء مع عدمه، فتكون مباينةً له.

قوله: (**بالنِّسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما**) أي: بالنِّسبة إلى كلٍّ من ذلك، أو إلى مجموع جملةٍ منه، لا إلى مجموع ذلك؛ لأنَّ التَّنفس بالنِّسبة إلى مجموع أنواع الحَيَوان خاصَّةٌ، كما أنَّه بالنِّسبة إلى الحَيَوان خاصَّةٌ.

قوله: (**لأنَّه ... إلخ**) عِلَّةٌ لمحذوفٍ؛ أي: وإنَّما كان التَّنفُّس بقسميه عَرَضاً عامًّا لأنَّه... إلخ.

● **أقول**: يرد على العِلَّة أمران:

أحدهما: أنَّ العِلَّة لا تنتج المدَّعى؛ لأنَّ الخروج عنِ «الإنسان» و«الفرس» لا يستلزم كونه عَرَضاً عامًّا؛ لأنَّ الخاصَّة من الخارج.

ثانيهما: أنَّها قاصرةٌ على بعض المدَّعى؛ لعدم التَّعرُّض فيها لنحو: «الإنسان والفرس».

والجواب عنهما: أنَّ في العِلَّة حذفاً لظهور المراد، والأصل: لأنَّه خارجٌ عنهما وعن نحوهما غير مختصٍّ، فاعرفه.

قوله: (**وهو ما صدق ...إلخ**) يأتي في هذا التَّعريف ما قدَّمناه في تعريف الجنس، فلا تغفل.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: (**لأنَّه بالقوَّة أو بالفعل خارجٌ عنهما**) أي: يوجد في غيرهما، فاندفع الأوَّل ممَّا ذكره المحشي. ومن المعلوم أنَّ «نحوهما»: مثلهما، فاندفع الثَّاني، ثمَّ قرَّر شيخ شيخنا ما يدفع الأوَّل.

مخرجةٌ للفصل والخاصَّة، و«على كثيرين» يخرج الحدَّ، و«متَّفقِين بالحقيقة» يخرج الجنس.

- والمرادُ بـ«كونه صادقاً على كثيرين»: أنَّه صادقٌ عليها؛ سواءٌ جُمعت في السُّؤال، نحو: «مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ؟»، أو أُفرد بعضها، نحو: «مَا زَيْدٌ؟»، بخلاف الصِّدق في تعريف الجنس، فإنَّه لا يصحُّ إلَّا إذا جُمعت.

والمعرَّف بما ذُكر هو النَّوع الحقيقيُّ، وأمَّا الإضافيُّ فهو: ....

حاشية الصبان

قوله: (**مخرجةٌ للفصل**) أي: مطلقاً قريباً أو بعيداً (**والخاصَّة**) أي: مطلقاً خاصَّة جنسٍ أو خاصَّة نوعٍ، لازمةً أو مفارقةً، ولم يذكر ذلك هنا لعلمه بطريق المقايسة، على ما مرَّ.

قوله: (**يخرج الحدَّ**[1]) لأنَّه إنَّما يصدق؛ أي: يحمل على شيءٍ واحدٍ وهو ماهيَّة المحدود.

قوله: (**أنَّه صادقٌ عليها**) أي: صالحٌ لحمله عليها (**جمعت في السُّؤال بالفعل... إلخ**) لِمَا مرَّ أنَّ النَّوع يُجاب به عن قسمين من أقسام السُّؤال.

قوله: (**نحو: «مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ؟»**) يُوهم تمثيله أنَّ أقلَّ ما أُريد بـ«الكثيرين»: ثلاثة، وليس كذلك، بلِ اثنان كما مرَّ.

قوله: (**إلَّا إذا جُمعت**) أيِ: الكثيرون في تعريفه، وهم المختلفون بالحقيقة في السُّؤال؛ نحو: «مَا الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ؟».

قوله: (**هو النَّوع الحقيقيُّ**) سمِّي: «حقيقيًّا»؛ لأنَّ نوعيَّته بالنَّظر إلى نفس حقيقته، لا بالإضافة؛ أيِ: النِّسبة إلى ما فوقه كـ: الإضافي.

قوله: (**وأمَّا الإضافيُّ**) **اعلم** أنَّ مراتبه أربعة كالجنس [ص/٥٦]:

١ - **النَّوع العالي**: وهو ما ليس فوقه إلَّا الجنس العالي وتحته أنواع؛ مثاله: «الجسم».

٢ - **والنَّوع السَّافل**: ويسمَّى: «نوع الأنواع»، وهو ما لا نوع تحته وفوقه أنواع؛ مثاله: «الإنسان».

٣ - **والمتوسِّط**: وهو ما فوقه نوع وتحته نوع؛ مثاله: «الحيوان».

٤ - **والنَّوع المنفرد**: وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته؛ مثاله: «العقل»؛ بناءً على أنَّ ما تحته من العقول أشخاصٌ مختلفةٌ بالخواصِّ المشخَّصة لا بالفصول، وأنَّ الجوهر؛ أيِ: المجرَّد جنسٌ له، كما سيأتي بسطه.

---

(١) **قوله: (يخرج الحدَّ)** إنَّما جاء ذلك من إيقاع «ما» على ما يشمل المفرد والمركَّب، ولا مانع منه.

الكلِّيُّ المَقول على كثيرِين في جواب: «مَا هُوَ؟» المندرج تحت جنسٍ.

فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ يجتمعان في النَّوع السَّافل كـ: «الإنسان»، فإنَّه نوعٌ إضافيٌّ لاندراجه تحت جنسٍ وهو «الحيوان»، وحقيقيٌّ لصدق تعريفه عليه. وينفردُ الإضافيُّ في الجنس السَّافل كـ: «حيوان»، والمُتوسط كـ: «جسم»، فإنَّ فوقهما جنساً وهو «الجوهر». وينفردُ الحقيقيُّ في النَّوع البسيط كـ«النُّقطة» لعدم اندراجها تحت جنس،

حاشية الصبان

قوله: (المَقول) أي: المحمول **(على كثيرِين)** أي: مختلفين بالحقيقة أو متَّفقين، فترك في تعريف «الإضافي» قيد: «اتِّفاق الكثيرين بالحقيقة»، وزيد فيه قيد «الاندراج تحت جنس» بعكس النَّوع الحقيقيِّ، فهذا وجه ما ذكره من النِّسبة.

قوله: (فإنَّ فوقهما جنساً) أقول: هذه العِلَّة إنَّما تنتج كون الجنسين المذكورين من «الإضافي»، وأمَّا كونهما ليسا حقيقيَّين فلا، فكان اللَّائق أن يزيد: «ويحملان على كثيرِين مختلفين بالحقيقة».

قوله: (وهو «الجوهر») هو ما قام بنفسه؛ سواءٌ كان بسيطاً لا يتجزَّأ أصلاً وهو الجوهر الفرد، أو مركَّباً وهو الجسم الطَّبيعي.

قوله: (كـ: «النُّقطة») زاد في «كبيره»: وهي نهاية الخطِّ. اهـ[١]

- و«الخطُّ»: كمٌّ لا يقبل القِسمة إلَّا طولاً.
- و«السَّطحُ»: كمٌّ لا يقبلها إلَّا طولاً وعرضاً.
- و«الجسم التَّعليميُّ»: كمٌّ يقبلها طولاً وعرضاً وعمقاً، وإن شئت قلت: هو مجموع الامتدادات الثَّلاثة، فعلم أنَّ الخطَّ والاثنين بعده من الأعراض.
- وأمَّا «النُّقطة» فقيل: من العَدَميَّات الاعتباريَّات. وقيل: نوعٌ بسيطٌ؛ أي: لم يندرج تحت جنس؛ وعلى القولين ليست من المقولات. وقيل: من الكيفيَّات. وقيل: من الكميَّات، وبطلانه ظاهرٌ.

قال بعضهم: هذا عند الحكماء، وأمَّا عند المتكلِّمين، فـ«النُّقطة»: الجوهر الفرد، والخطُّ والسَّطح والجسم من: الجوهر المركَّب.

قوله: (لعدم اندراجها تحت جنس) أي: كالجوهر؛ بناءً على[٢] أنَّها جوهر، فهو عَرَضٌ عامٌّ لها على هذا.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٣).

(٢) **قوله: (بناء... إلخ)** أي: والتَّمثيل للجنس الَّذي انتفى اندراجها تحته بالجوهر بناء... إلخ. وقوله: **(فهو عَرَض... إلخ)** تفريعٌ على قوله: «لعدم اندراجها تحت جنس» الَّذي هو عِلَّةٌ للبساطة.

قوله: (بناء... إلخ) عقَّب هذه القولة بخطه رحمه الله ما نصُّه: انظر هذه الهامشة في قوله: «الذي هو». اهـ.

وإلَّا لزم تركيبها.

● (وَ) خامسها: (خَاصْ) - بتخفيف الصَّاد -؛ أي: خاصَّة، ورخَّمه بحذف الهاء للضَّرورة؛ وهي: «الكلِّيُّ الخارج عنِ الماهيَّة الخاصُّ بها».

- فـ«الكلِّيُّ» جنسٌ، و«الخارج عنِ الماهيَّة» يُخرج الجنس والفصل والنَّوع، و«الخاصُّ بها» يخرج العَرَض العامَّ.

- والخاصَّةُ قد تكون للجنس كـ: «المشي» للحَيَوان، وقد تكون للنَّوع كـ: «الضَّاحك» للإنسان.

- وكلُّ خاصَّةِ نوعٍ خاصَّةٌ لجنسه، ولا عكسَ.

حاشية الصبان

قوله: (وإلَّا لزم تركيبها) زاد في «كبيره» ما نصُّه: وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نسلِّم عدم تركُّب ماهيَّة البسيط من أجزاءٍ ذهنيَّةٍ، كما ذكره السعد في شرح «الشَّمسيَّة». اهـ[١] وتقدَّم لنا فيه كلامٌ شريفٌ.

قوله: (ورخَّمه بحذف الهاء للضَّرورة) لأنَّه يصلح للنِّداء إذا نُزِّلَ منزلة العاقل، فيكون داخلاً في قول ابن مالك:

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا[٢]

قوله: (كـ: «المشي») أقول: المناسب أن يقول: «كالماشي»؛ لأنَّ الكلام في الكلِّيِّ المحمول حمل مواطأة، وليس المشي بهذه المثابة.

قوله: (كـ: «الضَّاحك» للإنسان) أي: بناءً على ما ذهب إليه الحكماء من أنَّ طبع الملائكة والجنِّ لا يقتضي الضَّحك ولا البكاء، ومَن يقول بأنَّ طبعهم يقتضي ذلك عليه أن لا يجعل «الضَّاحك» من خواصِّ الإنسان؛ كذا قال الغُنَيْمِيُّ[٣].

قال بعضهم: وعلى الأوَّل يكون وقوع الضَّحك والبكاء منهم - كما في بعض الآثار - ليس باقتضاء الطَّبع، بل هو اتِّفاقيٌّ، فلا يرد نقضاً على الحكماء.

أقول: وبهذا يجاب أيضاً عمَّا أُورد على الأوَّل من أنَّه حكي أنَّ النَّسْنَاس يضحك إذا رأى أو سمع ما يتعجَّب منه، فتأمَّل.

قوله: (وكلُّ خاصَّةِ نوعٍ... إلخ) أي: فبينهما العموم والخصوص المطلق، ومعنى كونها «خاصَّة للجنس»: أنَّها لا تتجاوز هذا الجنس إلى غيره.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٣).

(٢) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص: ٤١).

(٣) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٤).

- وهي أيضاً: إمَّا لازمةٌ أو مفارقةٌ كـ: «الضَّاحك بالقوَّة، والفعل» للإنسان. وههنا أبحاثٌ وتفريعاتٌ شريفة وشَّحنا بها «الشَّرح»[1].

(٣٢) وَأَوَّلٌ ثَــلَاثَــةٌ بِــلَا شَــطَــطْ جِـنْـسٌ قَـرِيـبٌ أَوْ بَـعِـيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

(وَأَوَّلٌ) مبتدأ، والمُسوِّغ التَّفصيل، وهو: الجنسُ **(ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ)** أي: زيادة.

والأصلُ: «لا بِشطط» بتقديم حرف النَّفي على حرف الجرِّ؛ لأنَّ حرف النَّفي أصله التَّصدير، فزُحلِقت عن محلِّها؛ تزييناً للَّفظ.

(جِنْسٌ قَرِيبٌ) وهو: ما لا جنسَ تحته وفوقه الأجناس، ويسمَّى: «الجنس السَّافل»، كـ: «الحيوان»، فليس تحته جنس، بل أنواع حقيقيَّة.

حاشية الصبان

قوله: (وهي أيضاً) أي: كالعَرَض العامِّ.

قوله: (والأصلُ: «لا بشطط» بتقديم حرف النَّفي على حرف الجرِّ) أقول: هذا جَريٌ على مذهب مَن يجعل «لا» في هذه الحالة حرفاً كهي في غيرها.

والمذهب الثَّاني: أنَّ «لا» في هذه الحالة اسم بمعنى «غير»، وعليه فلا تقديم ولا تأخير.

قوله: (لأنَّ حرف النَّفي أصله التَّصدير) أي: مستحقّه التَّصدير؛ أيِ: التَّقديم على المنفي جميعه، وهنا قدِّم على النَّافي بعض المنفي وهو «الباء» الدَّالَّة على الملابسة؛ إذِ المنفي هنا ملابسة الثَّلاثة للشطط؛ هذا ما ظهر لي، **وبه يندفع الاعتراض**: بأنَّ الَّذي يلزم الصَّدر من أدوات النَّفي هو «ما» فقط؛ لأنَّه مبنيٌّ على أنَّ المراد بالتَّصدير التَّقديم في أوَّل الكلام.

نعم؛ ما ذكره الشَّارح إنَّما يتَّجه - كما قدَّمنا - على أنَّ «لا» في مثل ذلك ليست بمعنى «غير»، أمَّا على أنَّها بمعنى «غير» كما هو أحد القولين فلا، فاعرف ذلك.

قوله: (فزحلقت عن محلِّها) أقول: كان مقتضى الظَّاهر تذكير الضَّميرين؛ لأنَّ المرجع المتقدِّم حرف النَّفي، لكنَّه أنَّث بتأويل الأداة أوِ الكلمة.

قوله: (تزييناً للَّفظ) أي: تحسيناً له.

أقول: قد يتوقَّف في وجه التَّزيين، وما يتوهَّم من أنَّ وجهه: خِفَّةُ اللَّفظ وعذوبته بزحلقة النَّافي يُرَدُّ: بأنَّ ذلك - على تسليمه - إنَّما نشأ عن كَثْرة استعمال اللَّفظ هكذا، وألفته على هذا الوجه، فلو استعمل اللَّفظ وأُلِفَ بدون الزَّحلقة لحصلت تلك الخِّفة والعذوبة، فافهم.

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ٣٤ - ٣٥).

(أَوْ) جنسٌ (بَعِيدٌ) وهو: ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس، ويسمَّى: «العالي»، كـ: «الجوهر»؛ بناءً على جنسيَّته، وهذا عند الإطلاق؛ أمَّا إذا أُريد البُعد النِّسبيُّ فيُقال: إمَّا بعيدٌ بمرتبةٍ، كـ: «الجسم النَّامي»؛ أو بعيدٌ بمرتبتَين، كـ: «الجسم المُطلق»، ....

حاشية الصبان

قوله: (أَوْ بَعِيدٌ) «أو» بمعنى: «الواو»، وكذا «أو» في قوله: «أو وسط».

● وتقديمُ البعيد على الوسط؛ لأنَّه المتيسِّر له في النَّظم، وإلَّا فالمعتبرُ في ترتيب الأجناس التَّصاعد؛ لأنَّا إذا فرضنا[1] شيئاً، وفرضنا له جنساً كان فوقه، وإذا فرضنا للآخر جنساً كان فوقه وهكذا، كما أنَّ المعتبر في ترتيب الأنواع التَّسفُّل؛ لأنَّا إذا فرضنا شيئاً، وفرضنا له نوعاً كان تحته، وإذا فرضنا للآخر نوعاً كان تحته وهكذا.

قوله: (ويسمَّى: العالي) ويسمَّى أيضاً: «جنس الأجناس»؛ لأنَّه جنسٌ لكلِّ جنسٍ تحته، وهذا على خلاف ما مرَّ في النَّوع الإضافيِّ، فإنَّ المسمَّى هناك بـ«نوع الأنواع» هو النَّوع السَّافل.

قوله: (كـ: «الجوهر») لا يقال: هناك ما هو أعلى منه [ص/٥٧] كـ: الشَّيء، والمذكور، والموجود، والحادث.

لأنَّا نقول: هذه أعراضٌ عامَّة خارجةٌ عنِ الماهيَّات؛ أي: لم يجعل شيءٌ منها جزء ماهيَّةٍ أصلاً، فلا يكون من الجنس الَّذي الكلام فيه؛ لأنَّه لا بدَّ أن يكون جزءاً من حقيقةٍ ما؛ أفاده في «الكبير»[2].

قوله: (بناء على جنسيَّته) أي: كونه جنساً لما تحته، وقيل: عَرَض عامٌّ له، ونقل سيدي سَعِيد قَدُّورة عن «نسج الحلل»: أنَّ كون الجوهر ليس جنساً مذهب الفلاسفة، وأنَّ الجنس عندهم الهَيُولَى والصُّورة[3].

قوله: (وهذا) أي: ما ذكر من تعريف «البعيد» بما مرَّ، والتَّمثيل له بالجوهر بناء على جنسيته. وقوله: (عند الإطلاق) أي: عند عدم إرادة البعد النِّسبيِّ، وما ذكره في «البعيد» يجري مثله في «القريب»، ولم يذكره فيه لاستفادته من ذكره في «البعيد».

قوله: (كـ: «الجسم النَّامي») أقول: لو قال[4]: «كالنَّامي» لكان أوضح.

---

(١) قوله: (لأنَّا إذا فرضنا... إلخ) فأوَّل ما يخرج هو القريب، وآخر ما يخرج هو البعيد، وخروجُ الوسط متوسِّط، والمناسب أن يكون ذكرها في التَّرتيب على نمط خروجها، فافهم.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٣).

(٣) انظر: «مجموع السُّلم المرونق» (ص: ٤٣٢).

(٤) قوله: (أقول: لو قال... إلخ) لأنَّ عبارته توهم اعتبار جنس وفصل، و«النَّامي» شيءٌ له النُّمو، ولا يكون =

وهكذا.

(أَوْ) جنسٌ (وَسَطْ) وهو: ما فوقه جنسٌ وتحته جنسٌ، كـ: «الجسم».

وترك **الجنس المنفرد**؛ لأنَّه لم يظفر له بمثالٍ، ومثَّل له بعضهم بـ«العقل»؛ ....

حاشية الصبان

قوله: (وهكذا) أي: أو بثلاث مراتب كـ: «الجوهر»؛ بناءً على جنسيَّته.

● **واعلم** أنَّ الجنس العالي يجوز أن يكون له فصلٌ يقوِّمه؛ أي: يدخل في قوامه ويكون جزءاً له؛ لجواز تركُّبه من أمرين متساويين، أو أمورٍ متساويةٍ عند المتأخِّرين، ويجب أن يكون له فصلٌ يُقسِّمه؛ أي: إذا انضمَّ إليه صار المجموع قسماً ونوعاً من الجنس؛ لوجوب أن يكون تحته أنواع.

والنَّوع السَّافل يجب أن يكون له فصلٌ يقوِّمه؛ لوجوب أن يكون فوقه جنسٌ، وما له جنسٌ[١] لا بدَّ له من فصلٍ يميِّزه عن مشاركاته فيه، ويمتنعُ[٢] أن يكون له فصلٌ يُقسِّمه؛ لامتناع أن يكون تحته أنواعٌ.

والمتوسِّط من الأجناس والأنواع يجب أن يكون له فصلٌ يقوِّمه؛ لأنَّ فوقه جنساً، وفصلٌ يقسِّمه؛ لأنَّ تحته أنواعاً.

وكلُّ فصلٍ يقوِّم العالي يقوِّم السَّافل[٣] من غير عكسٍ كلِّيٍّ، وكلُّ فصلٍ يُقسِّم السَّافل يقسِّمُ العالي من غير عكسٍ كلِّيٍّ؛ كذا في «الشَّمسيَّة» وشرحها[٤].

قوله: (الجنس المنفرد) وهو ما ليس فوقه جنسٌ، وتحته أنواعٌ حقيقيَّةٌ.

قوله: (لأنَّه لم يظفر له بمثالٍ) أي: متَّفقٍ عليه، فلا ينافي قوله بعد: «ومثَّل له بعضهم

= إلَّا جسماً، والمقصود: النَّامي بالنِّسبة للإنسان أو نحوه من الأنواع، وكلامُهُ مبنيٌّ على أنَّ «المتحرِّك بالإرادة» ليس من ذاتيَّات الحَيَوَان، وإلَّا ورد: أنَّ «النَّامي» بعيدٌ عنِ الإنسان ونحوه بمرتبتين؛ إذ أوَّل جنس حينئذٍ «متحرِّك بالإرادة»؛ إذِ الإنسان مركَّبٌ من ذلك ومن «النَّاطق» الَّذي هو فصله، والفرسُ مركَّبٌ من «المتحرِّك بالإرادة» ومن «الصَّاهل» الَّذي هو فصله، وهكذا. وثاني جنسٍ هو «حسَّاس» فهو مع «المتحرِّك بالإرادة» نوعٌ يقابله نوعٌ آخر مركَّبٌ من «الحسَّاس» وشيءٍ آخر، وثالث جنسٍ هو «نام» فهو مع «الحسَّاس» نوعٌ يقابله نوعٌ آخر مركَّبٌ من «النَّامي» وشيءٍ آخر، فافهم.

(١) **قوله: (وما له جنسٌ... إلخ)** من تتمَّة التَّعليل؛ أي: والفصل المميِّز مقوِّم، فافهم.

(٢) **قوله: (ويمتنع)** عطفٌ على «يجب».

(٣) **قوله: (وكلُّ فصل يقوِّم العالي يقوِّم السَّافل)** ضرورة أنَّ «السَّافل» أخصُّ من «العالي»، والأخصُّ يتقوَّم من الأعمِّ ومن غيره معه.

(٤) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» للقطب الرازي (ص: ١٦٩).

بناءً على جنسيَّته.

* * *

حاشية الصبان

بالعقل. . . إلخ»، وذلك لأنَّ الأجناس العالية الَّتي ظفرت بمعرفتها الحكماء عشرة وهي: المقولات العشرة، وكلُّها تحتها جنس، وغيرها لم يقم دليلٌ على وجوده ولا عدمه.

قوله: (بناء على جنسيَّته) أيِ: العقل؛ أي: كونه جنساً لما تحته كـ: العقول العشرة الَّتي أثبتتها الحكماء، وذلك أنَّهم أثبتوا في العالَم قسماً ثالثاً ليس بجوهرٍ ولا عَرَضٍ سمَّوه بـ: «الجوهر المجرَّد»؛ لتجرُّده عنِ المادَّة وعلائقها، وجعلوا منه «العقول العشرة».

وبيانُ مذهبهم فيها أنَّهم يقولون: إنَّ الله تعالى عِلَّةٌ في وجود العالَم، فهو عندهم فاعلٌ بالذَّات لا بالاختيار، ولذلك قالوا بقِدَمِ العالَم، وأنَّه تعالى لكونه واحداً لا تكثُّرَ فيه بوجهٍ لم ينشأ عنه إلَّا معلولٌ واحدٌ هو «العقل الأوَّل».

ونشأ عن هذا العقل هَيُولَى الفلك الأعظم الَّذي هو «التَّاسع الأطلس»؛ أيِ: الخالي عنِ الكواكب المسمَّى في لسان الشَّرع بزعمهم بـ«العرش»، وصورته ونفسه وعقله باعتباراتٍ أربعة: وجوده ووجوبه بالغير وإمكانه لذاته وعلمه بذلك الغير، فنشأ عنه الهَيُولى باعتبار إمكانه لذاته، والصُّورة باعتبار علمه بذلك الغير، والعقل باعتبار وجوده، والنَّفس باعتبار وجوبه بالغير، وقيل في الاعتبارات غير ذلك كما في شرحي «المواقف» و«المقاصد»، وبتعدُّده الاعتباريِّ اندفع ما يقال: مذهبهم أنَّ الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحدٌ، وصدورُ الأمور الأربعة عنِ العقل الأوَّل يخالفه.

ونشأ عن العقل الثَّاني الَّذي هو عقل التَّاسع: «عقل الفلك الثَّامن» الَّذي هو فلك الثَّوابت المسمَّى في لسان الشَّرع بزعمهم بـ«الكرسي» وهيولاه وصورته ونفسه بتلك الاعتبارات.

وعنِ العقل الثَّالث الَّذي هو عقل الثَّامن: «عقل الفلك السَّابع» الَّذي هو فلك زحل، وهيولاه وصورته ونفسه بتلك الاعتبارات.

وهكذا «عقل السَّادس» الَّذي هو فلك المشتري، و«عقل الخامس» الَّذي هو فلك المريخ، و«عقل الرَّابع» الَّذي هو فلك الشَّمس، و«عقل الثَّالث» الَّذي هو فلك الزّهرة، و«عقل الثَّاني» الَّذي هو فلك عطارد، و«عقل الأوَّل» الَّذي هو فلك القمر؛ كلٌّ منها صادرٌ عنِ العقل قبله.

لكنَّ العقل العاشر الَّذي هو «عقل الفلك الأوَّل» هو العقل المسمَّى بـ: «المدبر لعالم الكون»، وبـ: «العقل الفعَّال» لتأثيره في العالم السُّفلي، وبـ: «العقل الفيَّاض» لإفاضته على كلِّ قابلٍ من العناصر والمركبات منها ما يستحقُّه، وإفاضتُهُ واحدةٌ والاختلاف بحسب العقول.

. . . .

حاشية الصبان

ونشأ عن هذا العقل العاشر: العناصر الأربعة والمركَّبات منها على أوجهٍ مختلفةٍ، بحسب ما لها من الاستعدادات المسبَّبة عن تجدُّد الأوضاع الفلكيَّة.

ولا يخفى بطلان قولهم المذكور، واشتماله على تحكُّماتٍ لا يقتضيها عقلٌ، ولا يعضدها نقلٌ.

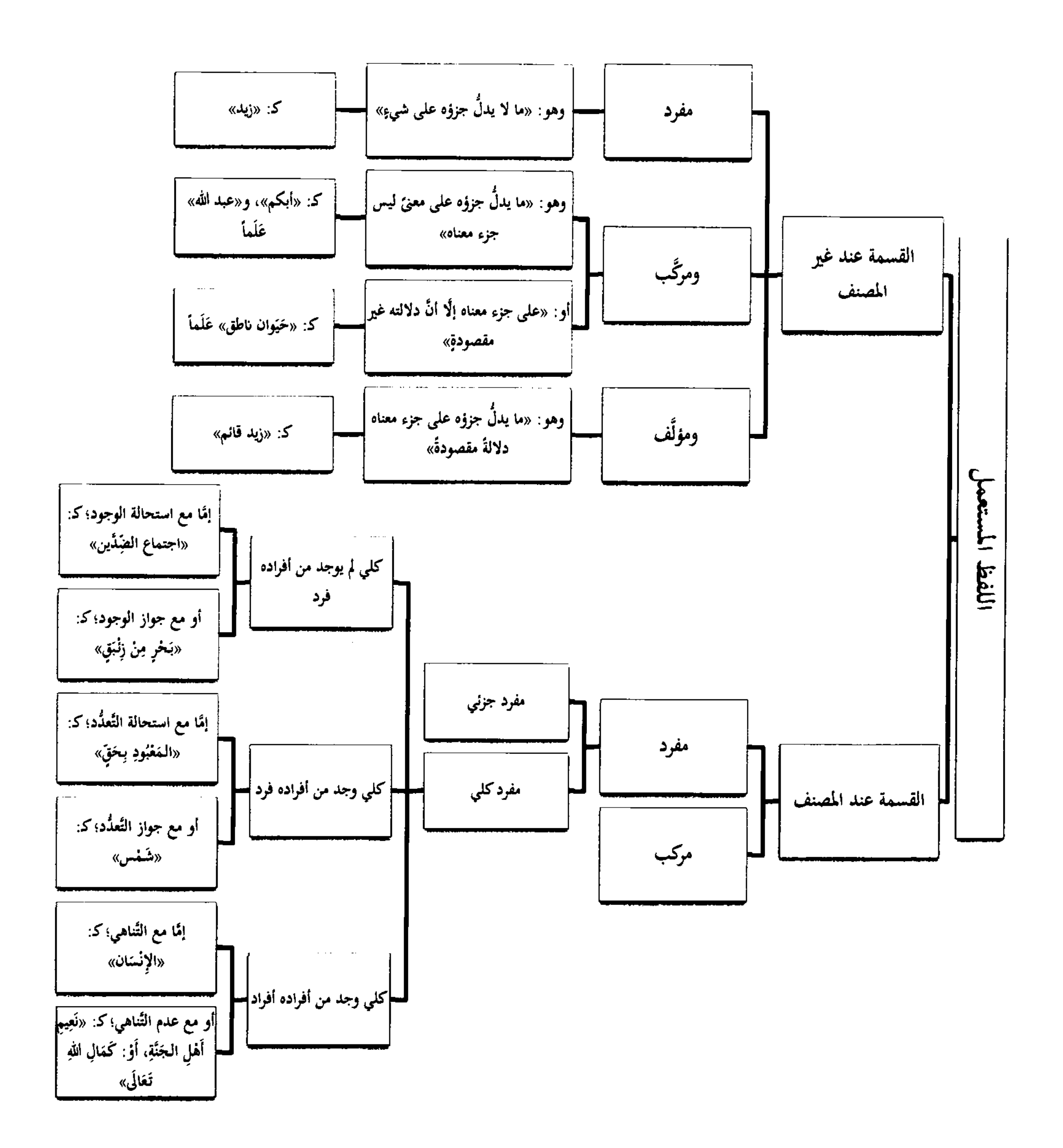
● وأشار بقوله: «بناء على جنسيَّته» إلى الاضطراب في «العقل» أهو جنسٌ تحته أنواعٌ مختلفةٌ بفصولٍ لا نعلمها ـ كما ذهب إليه الإمام ـ، أم نوعٌ تحته أشخاصٌ مختلفةٌ بالخواصِّ المشخَّصة لها ـ كما ذهب إليه غيره ـ؟

- **فعلى الأوَّل** ـ بتقدير: أنَّ «الجوهر»؛ أيِ: المجرَّد ليس جنساً له، بل هو عَرَضٌ عامٌّ له ـ يكون جنساً منفرداً؛ إذ لا جنس فوقه، وتحته أنواعٌ حقيقيَّةٌ، فقوله: «بناء على جنسيَّته»؛ أي: وعلى أنَّ «الجوهر» ليس جنساً له، كما زاد ذلك في «كبيره».

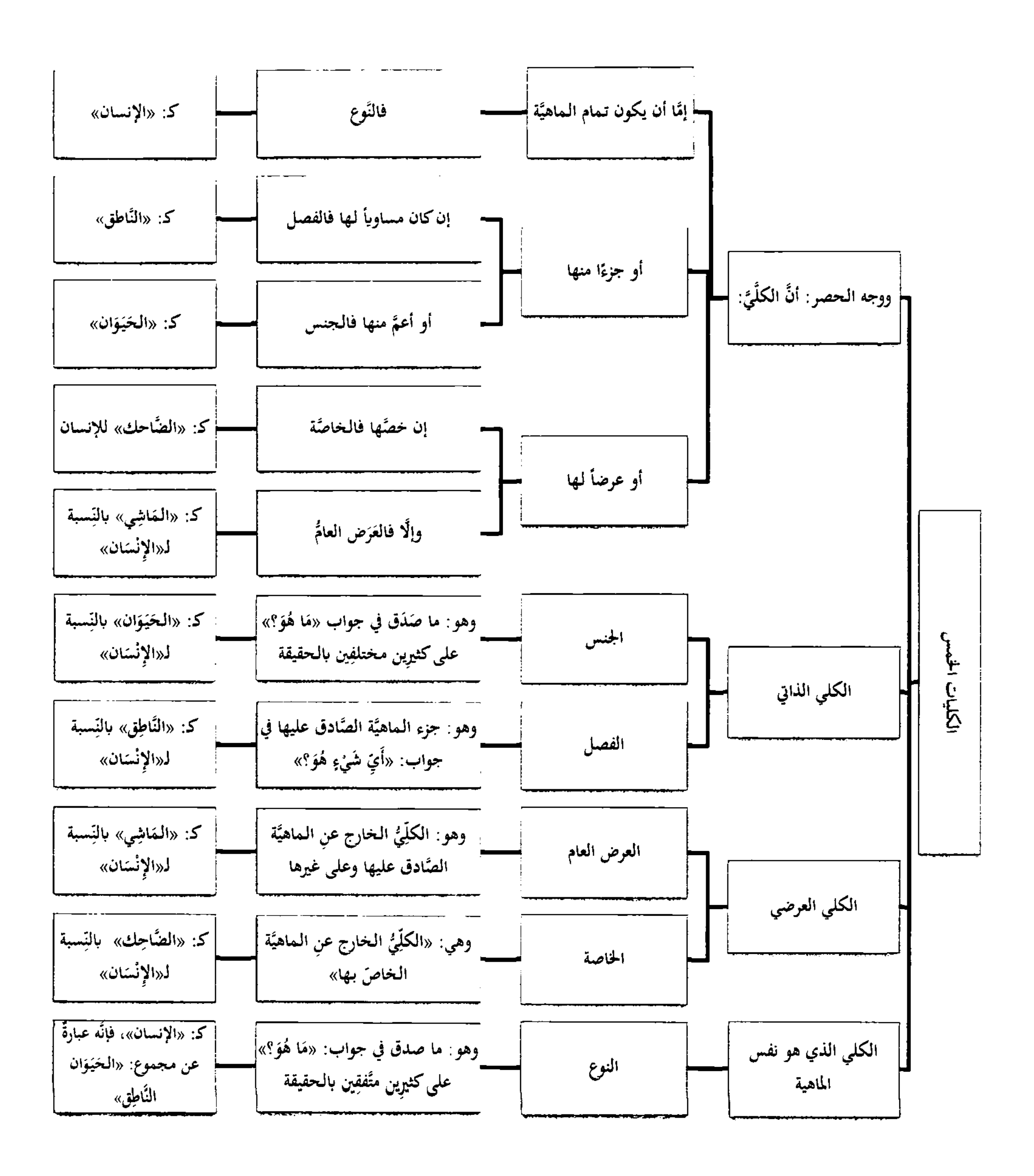
- **وعلى الثَّاني** ـ بتقدير: أنَّ «الجوهر» جنسٌ ـ يكون نوعاً منفرداً؛ إذ لا نوع تحته؛ هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسَّلام.



«أقسام اللفظ المستعمل»



«الكليات الخمس»



«تابع الكليات الخمس»

- **تابع الكليات الخمس**
  - **أقسام الجنس**
    - قريبٌ: وهو: ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس، ويسمَّى: «الجنس السَّافل» — ك: «الحَيَوَان» بالنِّسبة لـ«الإنسَان»
    - متوسِّطٌ: وهو: ما فوقه جنسٌ وتحته جنسٌ — ك: «النَّامِي» بالنِّسبة لـ«الإنسَان»
    - بعيدٌ: وهو: ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس، ويسمَّى: «العالي» — ك: «الجِسْم» بالنِّسبة لـ«الإنسَان»
  - **أقسام الفصل**
    - قريبٌ: وهو ما يميِّز الشَّيء عن جنسه القريب — ك: «النَّاطق» لـ«الإنسان»
    - بعيدٌ: وهو ما يميِّز الشَّيء عن جنسه البعيد — ك: «الحسَّاس» لـ«الإنسان»
  - **العرضُ العامُّ**
    - إمَّا لازمٌ، أو مفارقٌ — ك: «التَّنفُّس بالقوَّة»، «والفعل» بالنِّسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما
  - **النوع**
    - حقيقيٌّ: ما صدق في جواب: «مَا هُوَ؟» على كثيرين متَّفقِين بالحقيقة
    - إضافيٌّ: الكلِّيُّ المَقول على كثيرين في جواب: «مَا هُوَ؟» المندرج تحت جنسٍ
    - بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ
      - يجتمعان في النَّوع السَّافل ك: «الإنسان»، فإنَّه نوعٌ إضافيٌّ لاندراجه تحت جنسٍ وهو «الحيوان»، وحقيقيٌّ لصدق تعريفه عليه
      - وينفردُ الإضافيُّ في الجنس السَّافل ك: «حيوان»، والمتوسط ك: «جسم»، فإنَّ فوقهما جنساً وهو «الجوهر»
      - وينفردُ الحقيقيُّ في النَّوع البسيط ك: «النُّقطة» لعدم اندراجها تحت جنس، وإلَّا لزم تركيبها
  - **الخاصة**
    - قد تكون:
      - للجنس — ك: «المشي» للحَيَوان
      - للنَّوع — ك: «الضَّاحك» للإنسان
    - وهي: إمَّا لازمةٌ أو مفارقةٌ — ك: «الضَّاحك بالقوَّة، والفعل» للإنسان
    - كلُّ خاصَّةِ نوعٍ خاصَّةٌ لجنسه، ولا عكس

فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي

(فَصْلٌ) في نسبة اللَّفظ إلى معناه، ونسبةِ معنى لفظٍ إلى معنى لفظٍ آخر.

(٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي

[قوله:] (**فَصْلٌ: في نسبة اللَّفظ إلى معناه، ونسبةِ معنى لفظٍ إلى معنى لفظٍ آخر**) اعلم أنَّ النِّسب الخمسة الآتية أربعةُ أقسامٍ؛ لأنَّ:

١ - ثنتين منها بين معنى اللَّفظ وأفراده وهما: «التَّواطؤ» و«التَّشكُّك».

٢ - وواحدةً بين اللَّفظ ومعناه وهي: «الاشتراك».

٣ - وواحدةً بين اللَّفظ ولفظٍ آخر وهي: «التَّرادف».

٤ - وواحدةً بين معنى لفظٍ [ص/٥٨] ومعنى لفظٍ آخر وهي: «التَّباين»، وما قد يقع من الحكم بالتَّباين بين الألفاظ فهو بالنَّظر إلى معانيها لا إليها نفسها.

● **إذا علمت**(١) **ذلك علمت** أنَّ في التَّرجمة قصوراً؛ لأنَّها لا تفي إلَّا بنسبتين، ولمَّا كان ظاهر قول المصنِّف: «وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي» لا يفي إلَّا بالَّتي بين اللَّفظ ومعناه، احتاج الشَّارح إلى التَّكلُّف الآتي(٢).

● **وبقي على المصنِّف**(٣):

١ - **التَّساوي** وهو: «الاتِّحاد(٤) ماصدقاً والاختلاف مفهوماً»؛ كما في: «الكاتب بالقوَّة، والضَّاحك بالقوَّة».

٢ - **والعموم والخصوص الوجهيُّ** وهو: «اجتماع الشَّيئين في مادَّةٍ وانفرادُ كلٍّ منهما في أُخرى»؛ كما في: «الإنسان، والأبيض».

٣ - **والعموم والخصوص المطلق** وهو: «اجتماع الشَّيئين في مادَّةٍ وانفرادُ أحدهما فقط في أُخرى»؛ كما في: «الإنسان، والحيوان».

---

(١) **قوله: (إذا علمت... إلخ)** يُجاب: بأنَّ فيها حذف «الواو» مع ما عطفت، ولا يخفى وجود القرينة على ذلك.

(٢) **قوله: (الآتي)** أي: في حلِّ قوله: «وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ... إلخ»، وسيأتي أنَّ الشَّارح قصد في تعليل ذلك التَّكلُّف.

(٣) **قوله: (وبقي على المصنِّف)** أي: بعد الخمس الَّتي ذكرها.

(٤) **قوله: (وهو الاتِّحاد... إلخ)** لعلَّ صوابه: «مع الاختلاف» فسقط لفظ «مع».

(وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي) أي: مع المعاني، على أنَّ «اللَّام» بمعنى «مع»، كقوله[1]:

[من الطويل]

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

- والمراد بـ«المعنى»: ما يُعنى؛ أي: يُقصد، فيشمل الأفراد.

- ومتعلِّقُ «النِّسبة» محذوفٌ؛ أي: لبعضها، ....

حاشية الصبان

ويمكن إدراج هاتين النِّسبتين في «التباين» بأن يُراد[2] به ما يشمل التَّباين الجزئي، بل والَّتي قبلها في «التَّرادف» بأن يُراد به الاتِّحاد ماصدقاً؛ سواءٌ كان مع اتِّحاد المفهوم أوِ اختلافه.

قوله: (على أنَّ «اللَّام» بمعنى «مع») أي: وتفسيري بما ذُكِر جري على... إلخ.

قوله: (وَمَالِكاً) عطفٌ على ضمير النَّصب، وقُبْحُ العطفِ على الضَّمير المتَّصل من غير فاصلٍ بين المعطوف والمعطوف عليه إنَّما هو إذا كان الضَّمير المتَّصل ضميرَ رفعٍ.

قوله: (مَعاً) منصوبٌ على الحال؛ أي: مجتمعين؛ لأنَّ «مع» قد تُقطع عنِ الإضافة وتُنصب حالاً بعد أن كانت في حال إضافتها منصوبةً على الظَّرفيَّة.

واختلف في كونها تفيد ـ إذ ذاك ـ الاتِّحاد في الوقت في نحو: «جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعاً»؛ فذهب ابن مَالِك إلى أنَّها لا تُفيده، وإنَّما تُفيد الاجتماع في الحكم الَّذي هو المجيء؛ أعمَّ من أن يتَّحد وقت مجيئهما أو يسبق أحدهما، فهي عنده مثل «جميعاً» في نحو قولك: «جَاءَ الزَّيْدَانِ جَمِيعاً»، وذهب غيره إلى أنَّها تفيده، وفرَّق بينها وبين «جميعاً» بذلك.

قوله: (فيشمل الأفراد) أي: أفراد المعنى الكلِّيّ، كما يشمل نفس المعنى الكلِّيّ.

قوله: (ومتعلَّق «النِّسبة») بكسر «اللَّام»، وهو المنسوبُ إليه. **وقوله: (أي: لبعضها)** أي: الألفاظ والمعاني.

---

(١) البيت لمُتَمِّم بن نُوَيْرَة اليربوعيّ في «المفضليات» (ص: ٢٦٧).

(٢) **قوله: (بأن يُراد... إلخ)** مقتضاه: أنَّ التَّباين الجزئيَّ يطلق عندهم على ما بين العامِّ والخاصِّ عموماً وخصوصاً مطلقاً، وذلك هو مقتضى ما كتبه على قول الشَّارح بعد في دخوله على قول المصنِّف «تخالفٌ»: «فإن لم يصدق أحدهما... إلخ». وقال شيخ شيخنا خلافَ ذلك تبعاً لِما وجده بالهامش، **ووجهه فقال**: إنَّ التَّباين تفاعل وليس موجوداً في العامِّ والخاصِّ عموماً وخصوصاً مطلقاً. اهـ وفيه نظرٌ ظاهرٌ، فإنَّه وإن لم ينفرد إلَّا أحدهما لكنَّ المخالفة والمباينة نسبةٌ من الجانبين، فإذا باين أحدهما الآخر مباينةً جزئيَّة بحيث يحمل مثلاً على ما لا يحمل عليه الآخر ثبتت مباينة الآخر له، بحيث لا يحمل مثلاً على ما يحمل عليه ذلك الآخر، فافهم.

والتَّقدير: ونسبةُ الألفاظ والمعاني بعضها لبعضٍ، وإنَّما احتَجنا إلى هذا لأنَّ «التَّواطؤ» و«التَّشكُّك» كلٌّ منهما ليس نسبة لفظٍ إلى معنًى، بل نسبة المعنى إلى أفراده.

(**خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ**) ولا زيادة؛ لأنَّ اللَّفظ: إمَّا كلِّيٌّ أو جزئيٌّ.

(٣٤) تَـوَاطُـؤٌ تَـشَـاكُـكٌ تَـخَـالُـفُ	وَالِاشْـتِـرَاكُ عَـكْـسُـهُ الـتَّـرَادُفُ

● **والأوَّل**: إن كان معناه واحداً:

حاشية الصبان

قوله: (**والتَّقدير . . . إلخ**) وبهذا تدخل النِّسب الخمس المتقدِّمة في عبارة المصنِّف.

قوله: (**والمعاني**) عدل في التَّقدير عن «مع» إلى «الواو»، مع أنَّ «مع» هي الموافقة لِمَا قدَّمه؛ دفعاً لِما تُوهِمه المعيَّة من أنَّ المراد مصاحبة المعاني للألفاظ، بحيث يكون مجموع الأمرين منسوباً لمجموع الأمرين، مع أنَّ المراد أنَّ اللَّفظ يُنسب لكلٍّ من اللَّفظ والمعنى، وأنَّ المعنى يُنسب للمعنى. **والحاصل**: أنَّ «الواو» أبينُ في المراد من «مع».

قوله: (**بعضها**) بدل من «الألفاظ والمعاني» بدل بعضٍ من كلٍّ.

قوله: (**وإنَّما احتجنا إلى هذا**) أي: التَّكلُّف المذكور من جعل «اللَّام» بمعنى «مع»، وجعل المراد ما يشمل الأفراد، وجعل متعلّق النِّسبة محذوفاً؛ لأنَّ. . . إلخ.

● **وأقول**: ظاهر عبارة الشَّارح أنَّ المترتب على ظاهر عبارة المصنِّف خروج «التَّواطؤ والتَّشكُّك» فقط منهما، وأنَّ إدخالهما فقط فيها هو المحوِج لذلك التَّكلُّف، وليس كذلك؛ لِمَا علمته سابقاً من أنَّ ظاهر عبارة المصنِّف إنَّما تَفِي بالنِّسبة بين اللَّفظ ومعناه وهي «الاشتراك» فقط، فكان على الشَّارح أن يزيد في التَّعليل: «التَّباين والتَّرادف»؛ بأن يقول: لأنَّ التَّواطؤ والتَّشكُّك والتَّباين والتَّرادف ليس واحدٌ منها نسبةَ لفظٍ إلى معنًى، بلِ الأوَّلان نسبتان بين المعنى وأفراده، والثَّالث بين معنى لفظٍ ومعنى لفظٍ آخر، والرَّابع بين لفظٍ ولفظٍ آخر، فاحفظه.

قوله: (**والأوَّل**) أيِ: الكلِّيّ.

أقول: أمَّا الجزئيُّ فلا يأتي فيه التَّواطؤ ولا التَّشكُّك، وإنَّما يأتي فيه[1] التَّباين والاشتراك والتَّرادف كما يأتي في الكلِّيِّ، ولهذا أخذ الشَّارح «اللَّفظ» في هذه الثَّلاثة مطلقاً عنِ التَّقييد بكونه كلِّيًّا أو جزئيًّا؛ مثالها في الجزئي: «زيد، وواشق»، «زيد بن عمرو[2]، وزيد بن بكر»، «زيد، وأبو عبد الله»، وبهذا التَّحقيق يُعلم ردُّ ما قيل: إنَّ الجزئيَّ من قبيل المتباين، فافهم.

---

(١) **قوله**: (وإنَّما يأتي فيه. . . إلخ) أي: من الخمس المذكورة هنا، فلا يقال: يأتي فيه التَّساوي؛ نحو: «هذا الكاتب، وهذا الضَّاحك»، فتنبَّه.

(٢) **قوله**: (ابن عمرو) خارجٌ عنِ المثال، أتى به للتقييد كما هو ظاهرٌ، وكذا ما بعده فلا تغفل.

(١) - فإن كان مستوياً في أفراده، فالنِّسبة بينه وبين أفراده: (تَوَاطُؤٌ) كـ: «الإنسان»، فإنَّ معناه لا يختلف في أفراده.

(٢) - وإلَّا، بأن اختلف فيها، فالنِّسبة بينهما: (تَشَاكُكٌ) ويُقال: تَشَكُّك كـ: «النُّور»،

حاشية الصبان

قوله: (فإن كان مستوياً في أفراده) هذه العبارة كعبارة شيخ الإسلام حيث قال: فإن استوى معناه في أفراده[١].

واعترضت: بأنَّها مقلوبةٌ، والأصلُ: «فإن كانت أفراده مستويةً فيه»؛ لأنَّ الاستواء لا يكون إلَّا بين متعدِّدٍ.

ويمكن أن يجاب: بأنَّ المراد بـ«الاستواء» الحصول على حالةٍ واحدةٍ من غير اختلافٍ وتفاوتٍ، بقرينة المقابلة.

قوله: (تَوَاطُؤٌ) أي: تَوَافُقٌ.

قوله: (لا يختلف في أفراده) فـ: «السُّلطان» و«الزَّبال» مستويان في الإنسانيَّة الَّتي هي: الحَيَوَانيَّة والنَّاطقيَّة.

قوله: (بأن اختلف فيها) بأن كان في بعضها «أَوْلى» أو «أقدم» أو «أشدَّ» منه في البعض الآخر، فالتَّشكيك على ثلاثة أقسام؛ و«الوجود» مثالٌ للمشكَّك بأقسامه الثَّلاثة، فإنَّه في الواجب أَوْلى منه في الممكن، وأقدم، وأشدّ؛ كذا في «القطب»[٢].

وفسَّر عبد الحكيم «الأَوْلويَّة» بـ: الأحقيَّة والأليقيَّة، وفسَّر «الأقدميَّة» بـ: التَّقدُّم بالذَّات[٣]؛ إذ لا اعتبار للتقدُّم الزَّمانيِّ في التَّشكيك، فلا يُقال: الماهيَّة الإنسانيَّة أسبق في آدم منها في غيره، فيلزم أن تكون من المشكَّك، وفسَّر «الأشديَّة» بأن يكون في البعض بحيث ينتزع العقل منه بمعونة الوهم أمثالَ ما في البعض الآخر.

هذا؛ وقال ابن التِّلِمْساني: لا حقيقة للمشكَّك؛ لأنَّ ما به التَّفاوت إن دخل في التَّسمية فـ«مشتركٌ»، وإلَّا فهو «متواطئ».

وأجاب عنه القرافي: بأنَّ كلًّا من «المتواطئ» و«المشكَّك» موضوعٌ للقدر المشترك، لكنَّ

---

(١) انظر: «المطلع شرح إيساغوجي» (ص: ٦).

(٢) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» للقطب الرازي (ص: ١٣٠).

(٣) قوله: (بالتَّقدُّم بالذَّات) بأن لا يحتاج تقدُّمه إلى غيره، وأمَّا التَّقدُّم الزَّمانيُّ فهو السَّبْقُ فيه، يُفهم ذلك ممَّا قرَّره شيخ شيخنا بالدَّرس.

فإنَّه في «الشَّمس» أقوى منه في «القمر».

ويُسمَّى اللَّفظ في الأوَّل: «**متواطئاً**» كمعناه، وفي الثَّاني: «**مشكَّكاً**» كمعناه.

● **وإذا نظر بين معنى اللَّفظ ومعنى لفظٍ آخر:**

(٣) - فإن لم يصدق أحدهما على شيءٍ ممَّا صدق عليه الآخر، فالنِّسبة بينهما:

حاشية الصبان

التَّفاوت إن كان بأمورٍ من جنس المسمَّى فهو «المشكِّك»، أو بأمور خارجة عنه كـ: «الذُّكورة والأنوثة»، و«العلم والجهل»، فهو «المتواطئ»؛ نقله شيخ الإسلام في حواشيه على «جمع الجوامع».

وبما قاله القرافي [ص/٥٩] يندفعُ أيضاً البحث: بأنَّ «المتواطئ» يكون في بعض الأفراد أكثر آثاراً وأكمل منه في بعضٍ آخر، وهذا يدلُّ على التَّفاوت فيكون مشكَّكاً كـ: «الإنسان»؛ إذ بعض أفراده كـ: نبيِّنا عليه الصَّلاة والسَّلام أكثر وأكمل في الخواص الإنسانيَّة ـ كـ: الإدراك ـ من غيره.

وحاصلُ **الجواب**: أنَّ تلك الآثار والخواص خارجةٌ عن المسمَّى، فلا تشكيك.

قوله: (**فإنَّه في الشَّمس**) أي: فإن فرده الكائن في «الشَّمس» (**أقوى منه**) أي: من فرده الكائن (**في القمر**).

قوله: (**متواطئاً**) لتواطئ أفراد معناه فيه؛ أي: توافقها.

قوله: (**مشكَّكاً**) لأنَّ أفراد معناه مشتركةٌ في أصل المعنى، مختلفةٌ بأحد الأوجه الثَّلاثة المتقدِّمة، فالنَّاظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيل له هذا النَّظر أنَّه متواطئ؛ لتواطؤ أفراده فيها، وإن نظر إلى جهة الاختلاف خيل له هذا النَّظر أنَّه مشتركٌ كـ: «عين» فالنَّظر فيه يشكّك هل هو متواطئ أو مشترك؟ كذا في شرح «القطب»(١).

قوله: (**كمعناه**) في تشبيه اللَّفظ بالمعنى هنا وفيما قبل؛ إشارةٌ إلى أنَّ تسمية المعنى بـ«المتواطئ» و«المشكِّك» بالأصالة، وأنَّ تسمية اللَّفظ بهما بالتَّبع من تسمية الدَّالِّ باسم المدلول؛ على أنَّ تسمية كلٍّ بهما مجازٌ عقليٌّ؛ لأنَّ المشكِّك في الحقيقة هو النَّظر، والمتواطئ في الحقيقة هو الأفراد، كما علم من توجيه التَّسمية.

نعم؛ إن أُريد بـ«التَّواطئ» الحصول على حالةٍ واحدةٍ من غير تفاوتٍ كانت تسمية المعنى: «متواطئاً» على طريق الحقيقة.

قوله: (**فإن لم يصدق أحدهما... إلخ**) اعترض: بأن فيه قصوراً لصحَّة جعل «التَّخالف»

---

(١) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٣٠).

(تَخَالُفُ) أي: تباينٌ كـ: «الإنسان» و«الفرس»، ويسمَّى معنياهما: **«متبايِنَين»**، وكذا اللَّفظان تبعاً لهما.

(٤) - (وَ) اللَّفظ المفردُ إن عدَّد الواضع معناه، فالنِّسبة بينه وبين ما له من المعاني هو: **(الاشْتِراكُ)** كـ: «المِحْفَد» على وزن: «مِنْبَر»، وضع لطرف الثَّوب وللقدح الَّذي يُكال به، وكـ: «عَيْن» وضع للباصرة وللجارية؛ وسواءٌ تعدَّد وضعه من لغةٍ واحدةٍ أو من لغات مختلفة، نصَّ عليه الفخر في «الملخص»[(١)].

حاشية الصبان

في المتن شاملاً للتَّباين الكلِّيِّ وللتَّباين الجزئيِّ، وهو العموم والخصوص من وجهٍ والعموم والخصوص مطلقاً.

وأقول: عُذر الشَّارح أنَّ المصنِّف حمل ـ في «شرحه» ـ «التَّخالف» في كلامه على التَّباين الكلِّيِّ.

قوله: **(وكذا اللَّفظان تبعاً لهما)** من تسمية الدَّالِّ باسم المدلول.

قوله: **(إن عدَّد الواضع معناه)** أي: وضعه لمعانٍ متعدِّدةٍ، بأوضاعٍ متعدِّدةٍ.

قوله: **(فالنِّسبة بينه)** أي: بين ذلك اللَّفظ.

قوله: **(هو الاشْتِراكُ)** أي: ويسمَّى ذلك اللَّفظ «مشتركاً»؛ أي: مشتركاً فيه، وكأنَّه لم ينبِّه على ذلك اتِّكالاً على المقايسة على ما سبق[(٢)].

قوله: **(كـ: «المِحْفَد»)** بحاء مهملة ففاء؛ قال في «القاموس»: المَحْفِدُ كـ«مَجْلِس» أو «مِنْبَر»: شيءٌ يُعلَف فيه الدَّوابُّ. وكـ«مِنْبَرٍ»: طرفُ الثَّوب، وقَدَحٌ يُكالُ به. وكـ«مَجْلِسٍ»: الأصلُ، وأصلُ السَّنام، ووَشْيُ الثَّوبِ، وقريةٌ باليمن. وكـ«مَقْعَدٍ»: قريةٌ بالسَّحول. اهـ[(٣)]

قوله: **(وضع للباصرة وللجارية)** أيِ: العين الجارية من الماء؛ أي: ولغيرهما؛ إذ معانيها كثيرةٌ جدًّا كما يعلم بالوقوف على «القاموس» وغيره[(٤)]؛ منها: الذَّهب، وذاتُ الشَّيء، وخِيارُ الشَّيء، وحرفُ الهجاء المخصوص، والشَّمس.

---

(١) انظر: «منطق الملخص» للرازي (ص: ٢٣).

(٢) **قوله: (اتِّكالاً على المقايسة على ما سبق)** فإنَّه فيما سبق قال ما يناسب ممَّا يشبه هذا، فافهم.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٢٧٧).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٢١٨).

(٥) - (عَكْسُهُ التَّرَادُفُ) أيِ: التَّرادف: أن يكون اللَّفظ متعدِّداً والمعنى واحداً كـ: «إنسان» و«بشر»، فإنَّهما موضوعان لـ«الحَيَوان النَّاطق».

(٣٥) وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ	وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ
(٣٦) أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا	وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

(وَاللَّفْظُ) المستعمل:

(١) - (إِمَّا طَلَبٌ): إن أفاد طلباً كـ: «اضْرِبْ».

حاشية الصبان

قوله: (عَكْسُهُ) أقول: هو على حذف العاطف، و«التَّرَادُفُ»: بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، وأمَّا ما يتبادر إلى الوَهْم من إعراب «عَكْسُهُ التَّرَادُفُ»: مبتدأ وخبراً، فلا يناسب إعراب قوله: «تَوَاطُؤٌ... إلخ» بدلاً من «خَمْسَةٌ»، كما في نظائره.

قوله: (أيِ: التَّرادف أن يكون... إلخ) سمِّي هذا: «ترادفاً»؛ لترادف اللَّفظين؛ أي: تتابعهما في الاستعمال على المعنى؛ إذِ «الترادف» معناه لغةً: التَّتابع.

هذا هو الموجود في كتب اللُّغة، وأمَّا تفسيره بـ: ركوب شخصٍ خلف آخر، كما فعل القطب فغير موجودٍ[١] في كتب اللُّغة[٢]؛ قاله عبد الحكيم.

ولم يقل الشَّارح: «ويسمَّى اللَّفظان: مترادفين» كما قال فيما سبق؛ اتِّكالاً على المقايسة.

قوله: (أن يكون اللَّفظ متعدِّداً) انظر: هل ولو كان[٣] تعدُّده من لغاتٍ مختلفةٍ كما قالوه في المشترك؟ والظَّاهرُ: نعم.

قوله: (إِمَّا طَلَبٌ) أي: لفظيٌّ، بقرينة أنَّه قِسمٌ من اللَّفظ. وقوله: (إن أفاد طلباً) أي: نفسيًّا[٤]، فلا تهافت.

فبان أنَّ الصِّيغة الدَّالَّةَ على الطَّلب النَّفسيِّ تسمَّى: «طلباً»؛ إمَّا حقيقةً اصطلاحيَّةً، أو من تسمية الدَّالِّ باسم المدلول. وفي قوله: «إن أفاد طلباً» إشارةٌ إلى تعريف الطَّلب اللَّفظيِّ بما أفاد الطَّلب النَّفسيَّ، وكذا في قوله: «إنِ احْتَمَلَ الصِّدْقَ» إشارةٌ إلى تعريف الخبر بما احتمل الصِّدق.

---

(١) قوله: (فغير موجود... إلخ) شهادةُ نفيٍ غير مقبولةٍ، والمثبتُ مقدَّمٌ على النَّافي.

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٢٧٧).

(٣) قوله: (هل ولو كان... إلخ) نحو: «تمر، وخُرْمَة». شيخ شيخنا.

(٤) قوله: (أي: نفسيًّا) الَّذي يلائم المشهور من أنَّ الإنشاء إنَّما يحصل مدلوله بالتَّلفُّظ به، أو بمرادفه أن يقول: «أي: حكميًّا»، ويجري في كلامه بعد على مقتضى ذلك، فافهم.

(٢) - **(أَوْ خَبَرٌ)**: إن احتمل الصِّدق.

● فإن كان الطَّلب: طلبَ تركٍ فهو: **النَّهي** كـ: «لَا تَضْرِبْ».

أو طلب فعلٍ، فهو الَّذي قسَّمه المصنِّف بقوله: **(وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ)**؛ فهو:

(١) - إن دلَّ بذاته على الطَّلب: **(أَمْرٌ)** ....

حاشية الصبان

قوله: (إنِ احتمل الصِّدق) أي: والكذب، وتركه لاستلزام احتمال الصِّدق احتمال الكذب، ولأنَّ أصل وضع الخبر الصِّدق، وإنَّما الكذبُ احتمالٌ عقليٌّ.

قوله: (فإن كان الطَّلب) أيِ: اللَّفظيُّ، بقرينة قوله: «فهو النَّهي ك: لَا تَضْرِبْ... إلخ».

● **وأقول**: يشمل كلامه بعض أقسام الأمر ك: «اترك» و«ذر» و«دع»؛ **إلَّا أن يقال**[١]: المراد طلب التَّرك بواسطة الأداة المخصوصة الَّتي هي «لا» كما يرمز إليه تمثيله، وقد مشى الشَّارح هنا على القول بأنَّ طلب التَّرك نهيٌ؛ سواءٌ كان مع استعلاءٍ أو خضوعٍ أو تساوٍ، ومشى في قوله بعد[٢]: «وسكت عن تقسيم طلب التَّرك... إلخ» على خلافه.

والمرادُ بـ«التَّرك»: كفُّ النَّفس عنِ المنهي عنه بشغلها بضدّه؛ ليوافق[٣] ما ذهب إليه أهل السُّنَّة من أنَّ المكلَّف به في النَّهي ضدُّ المنهي عنه؛ لأنَّه مقدورُ المكلَّف، وليس المراد به: عدم الفعل؛ الَّذي ذهب أبو هاشم من المُعْتَزِلَة إلى أنَّه المكلَّف به في النَّهي، ورُدَّ: بأنَّ العدم المحض لا يكلَّف به؛ إذ لا قدرة للعبد على تحصيله من غير واسطةٍ، وبهذا التَّحقيق يُعلم ما في كلام بعضٍ هنا، فافهم.

قوله: (أو طلب فعلٍ، فهو الَّذي... إلخ) أشار بذلك إلى أنَّ التَّقسيم إلى الثَّلاثة الآتية ليس للطلب مطلقاً، كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنِّف، بل لنوعٍ منه وهو طلب الفعل.

قوله: (فهو إن دلَّ... إلخ) «الفاء» فصيحةٌ؛ أي: إذا أردت بيان هذه الأقسام فنقول: هو إن دلَّ... إلخ، وضميرُ «فهو» يرجع إلى الطَّلب اللَّفظيِّ. **وقوله: (على الطَّلب)** أيِ: النَّفسيِّ... إلخ، كما مرَّ.

---

(١) **قوله: (إلَّا أن يقال... إلخ)** مثل ذلك لا يجوز في التَّعاريف عند المناطقة.

(٢) **قوله: (ومشى في قوله بعد... إلخ)** إذ مقتضى ظاهر قوله: «سكت عنه» أنَّه ممَّا يذكر لثبوته عندهم، وهذا يُشعر بأنَّ الشَّارح جارٍ عليه، فافهم.

(٣) **قوله: (ليوافق)** تعليلٌ لتصوير الكفِّ بشغل النَّفس بالضِّدِّ، ثمَّ قوله: «لأنَّه مقدورُ المكلَّف» علَّلوا به قولهم: «إنَّ المكلَّف به ضدّ المنهي عنه»؛ أي: لا الانتفاء كما قيل به، فلا يقال: كفُّ النَّفس مقدورٌ أيضاً، فتنبَّه فقد قيل هنا ما لا ينبغي.

حالة كونه (مَعَ اسْتِعْلَا) أي: طلب العلوّ بأن يكون الطَّالب مُظهِراً له؛ سواءٌ كان عالياً في نفس الأمر أو لا.

(٢) - (وَعَكْسُهُ) وهو الطَّلب مع إظهار الخضوع: (دُعَا).

(٣) - (وَ) الطَّلبُ (فِي) حال (التَّسَاوِي، فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا) بألف الإطلاق، و«الفاءُ»

حاشية الصبان

قوله: (بذاته) بأن يكون موضوعاً للطلب[1]، فخرج نحو قولنا: «طلب منَّا فعل الصَّلاة»؛ لأنَّه ليس بموضوعٍ [ص/ ٦٠] لطلب الفعل، بل للإخبار بطلبه؛ قاله القطب [2].

- وخرج نحو قول العطشان لمَن معه ماء: «أنا عطشان» كما سيذكره الشَّارح.

- ودخل في «الدَّالّ بالذَّات»: صيغة فعل الأمر عند النُّحاة[3]، واسم فعله كـ: «نَزَال»، والمصدر النائب منابه كـ: «ضَرْباً زَيْداً»، ولام الأمر الدَّاخلة على المضارع؛ نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

قوله: (حالة كونه) أي: الأوَّل الرَّاجع إليه الضَّمير المنفصل؛ الَّذي قدَّره الشَّارح مبتدأ؛ بناءً على القول بجواز إتيان الحال من المبتدأ.

قوله: (أي: طلب العلوّ بأن يكون... إلخ) إشارةٌ إلى أنَّ «السِّين والتَّاء» للطَّلب، وأنَّ المراد بـ«الطَّلب» هنا: الإظهار، وهو جريٌ على أنَّ الشَّرط إظهار العلوّ، وإن لم يكن الطَّالب عالياً في نفس الأمر.

ويمكن جعلهما زائدتين فيكون جرياً على أنَّ الشَّرط إظهار العلوّ في نفس الأمر، والأوَّلُ هو المتبادر من العبارة، وسيأتي ذكر الخلاف مستوفىً.

قوله: (وَعَكْسُهُ وهو الطَّلب) «أل» فيه للعهد، والمعهودُ: الطَّلب الدَّالُّ بذاته على الطَّلب، وكذا قوله: «والطَّلب في حال التَّساوي».

قوله: (مع إظهار الخضوع) أي: وإن لم يكن خاضعاً في نفس الأمر، على قياس ما قبله.

قوله: (دُعَا) أي: وسؤال، كما في متن «الشمسية» و«شرحها».

قوله: (فِي حال التَّسَاوِي) أي: في حال إظهار التَّساوي؛ سواءٌ كان مساوياً أو أعلى أو أدنى،

---

(١) **قوله: (بأن يكون موضوعاً للطَّلب)** أي: على وجه الإنشاء، فلا يقال: «إنَّ قولنا طلب منَّا... إلخ» دالٌّ على الطَّلب بذاته، وهو ظاهرٌ، فتنبَّه.

(٢) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية (ص: ١٣٤).

(٣) **قوله: (عند النُّحاة)** حالٌ من فعل الأمر.

صلةٌ في الخبر، وقد تُسمَّى الثَّلاثة كلُّها: «أمراً».

● وسَكَتَ عن تقسيم طلب التَّرك؛ لأنَّه لم يقل: «إنَّ الطَّلب إذا كان مع استعلاء أمرٌ أو نهيٌ»، ويحتمل أنَّه أَدرجه في الأمر؛ بناءً على أنَّ «طلب التَّرك»[١]: طلب فعل الضِّدِّ.

حاشية الصبان

ليغاير القسمين قبله على ما صنعه الشَّارح فيهما، وتجويز أن يكون التَّساوي باعتباره في نفس الأمر نبذٌ لصنيع الشَّارح.

قوله: (صلةٌ في الخبر) أي: حرفٌ زائدٌ وُصِل بالخبر.

قوله: (وسَكَتَ عن تقسيم طلب التَّرك) أي: مع أنَّه[٢] كطلب الفعل غير الكف في الانقسام إلى الثَّلاثة، فهو مع الاستعلاء نهيٌ[٣]، ومع الخضوع دعاءٌ، ومع التَّساوي التماسٌ.

قوله: (لأنَّه لم يقل... إلخ) هذا التَّعليل[٤] استدلالٌ على السُّكوت، لا توجيهٌ له.

قوله: (ويحتمل... إلخ) هذا مقابل قوله: «وسكت»، وضمير «أدرجه[٥]» يرجع إلى النَّهي، وعلى هذا الاحتمال يكون المقسم إلى الثَّلاثة: الطَّلب[٦] بالمعنى الشَّامل لطلب الفعل وطلب التَّرك، لا خصوص الأوَّل.

قوله: (بناء على أنَّ طلب التَّرك طلب فعل الضِّدِّ) أقول: أي: عين طلب فعل الضِّدِّ كما هو مذهب قوم. **وقيل:** مستلزمٌ له لا عينه، ورجَّحه جماعةٌ.

● والخلافُ في الطَّلب النَّفسيِّ لا اللَّفظيِّ؛ إذ لا يعقل أنَّ «افعل» عين «لا تفعل»؛ ذكره

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (بناءً على أنَّ طلب التَّرك)** أي: النَّفسي ـ كما بيَّنه المحشي ـ الَّذي هو النَّهي النَّفسي **(طلب فعل الضِّدِّ)** أيِ: النَّفسي ـ كما بيَّنه المحشي ـ الَّذي هو من أفراد الأمر النَّفسي، فالأمرُ يشمل النَّهي على ذلك، فافهم.

(٢) **قوله: (أي: مع أنَّه)** أي: طلب التَّرك اللَّفظيِّ؛ إذِ الكلام في تقسيم اللَّفظ، كما لا يخفى، فتنبَّه.

(٣) **قوله: (نهي)** أي: دالٌّ على النَّهي، أو مدلوله نهيٌ، وهكذا ما بعده.

(٤) **قوله: (هذا التَّعليل... إلخ)** فـ«يقل» بالبناء للفاعل لا بالبناء للمجهول، وإلَّا كان توجيهاً لا استدلالاً، فينافي قوله: «ويحتمل».

(٥) **قوله: (وضمير «أدرجه»... إلخ)** ولا يصحُّ أن يرجع إلى طلب التَّرك كما لا يخفى، ثمَّ احتمال هذا الإدراج يدلُّ على أنَّ معنى قوله: «أمر» أي: دالٌّ على الأمر، أو مدلوله أمرٌ، وليس المعنى يسمَّى بالأمر، وإن كان هو يسمَّى بذلك عندهم، وكذا قوله: «دعاء» و«التماس» كما لا يخفى؛ إذ لا معنى لإدراج اسم في اسم، وسيأتي للشَّارح ما يقتضي بظاهره خلاف ذلك، فتنبَّه.

(٦) **قوله: (الطَّلب)** أيِ: اللَّفظيّ، وكذا يقال فيما بعده، ولا ينافي هذا أنَّ طلب التَّرك وطلب الفعل في قول الشَّارح: «بناء... إلخ» نفسيٌّ، وإن توهِّم ذلك، فتنبَّه فإنَّه قد قيل هنا ما لا ينبغي.

والخلافُ في أنَّه هل يشترط الاستعلاء أوِ العلو أو هما، أو لا يُشترط شيءٌ منهما؟ مشهورٌ في الأصول.

● وخرج بقولنا فيما تقدَّم: «إن دلَّ بذاته على الطَّلب» دلالة المركَّب في قولنا: «أَنَا عَطْشَان» ـ لِمَن معه ماء ـ على طلب التَّمكين من الماء، فإنَّ دلالة هذا المركَّب على طلب فعل المواساة بالماء ليست من ذاته؛ ....

حاشية الصبان

الزَّركَشِي[1] في «البحر المحيط»[2]، فعلم فساد[3] الاعتراض على الشَّارح بأنَّه قدَّم أنَّه يُشترط في الأمر دلالته على الطَّلب بذاته، ودلالة النَّهي على طلب فعل الضِّدِّ بناء على ما ذكره بالالتزام؛ لأنَّه موضوعٌ لطلب التَّرك ويلزمه طلب فعل الضِّدِّ، فكيف أدرج النَّهي في الأمر بناء على ما ذكر؟

نعم؛ يرد على الشَّارح: أنَّ المراد بطلب الفعل في تعريف الأمر ما كان بنحو: «افعل»، لا بنحو: «لا تفعل»؛ بدليل تسمية نحو: «لا تفعل» نهياً، وجعله قسماً للأمر، فلا يدخل النَّهي في الأمر على ما ذكره أيضاً.

لا يقال: مراد الشَّارح أنَّ المصنِّف استعمل الأمر ـ هنا ـ بمعنى ما دلَّ على طلب الفعل، ولو بنحو: «لا تفعل»، فيشمل النَّهي.

لأنَّا نقول: هذا مجازٌ لا بدَّ له من قرينةٍ، ولا قرينة هنا.

قوله: (**هل يشترط الاستعلاء**) أي: إظهار الطَّالب العلوَّ ولو مع عدم العلوِّ في نفس الأمر، (**أوِ العلوُّ**) أي: علوُّه في نفس الأمر، (**أو هما**) أيِ: الاستعلاء والعلوُّ، (**أو لا يشترط شيء منهما**) وهذا القول الأخير هو الرَّاجح، وممَّا يدلُّ له قوله تعالى ـ حكاية عن فرعون ـ: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠] يخاطب أصحابه، **وإن أجيب عنه:** بأنَّه تذلَّل لهم فصاروا كالمستعلين عليه.

قوله: (**لِمَن معه ماء**) متعلِّقٌ بـ«قولنا». وقوله: (**على طلب التمكين**[4]) متعلِّقٌ بـ«دلالة».

قوله: (**فعل المواساة**) الإضافة للبيان.

---

(١) محمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين (٧٤٥هـ - ٧٩٤هـ)، عالم بفقه الشافعية والأصول، له: «البحر المحيط»، و«لقطة العجلان». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٦٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (٣/ ٣٥٩).

(٣) **قوله:** (فعلم فساد... إلخ) أي: علم من قوله: «أي عين... إلخ» لا من قوله: «والخلاف... إلخ»؛ إذِ المعترض موافقٌ على أنَّه في النَّفسي، فتنبَّه.

(٤) **قوله:** (التَّمكُّن) كذا في نسخة المؤلِّف، والمناسب لنسخة الشَّارح هذه: «التَّمكين».

أي: ليست من جِهة وضعه؛ إذِ الَّذي يدلُّ عليه هذا المركَّب بحسَب الوضع ـ إن قلنا: إنَّ المركَّبات موضوعة ـ إنَّما هو حصول العطش، وإنَّما دلَّ على الطَّلب بطريق الكناية بِقرينة وجود الماء مع المخاطب، فلا يسمَّى[1] بهذا الاعتبار أمراً، ولا دعاءً، ولا التماساً.

● وبقي قِسمٌ آخر ليس بطلبٍ ولا خبر؛ كـ: التَّمنِّي، والتَّرجِّي، ....

حاشية الصبان

قوله: (أي: ليست من جهة وضعه) بيَّن بهذا التَّفسير المراد من كون دلالة المركَّب المذكور ليست من ذاته.

قوله: (إن قلنا: إنَّ المركَّبات موضوعة) هذا هو التَّحقيق وإن بُحِثَ فيه بما لا يخفى ضعفه على بصير. **وقيل**: ليست موضوعة، بل دلالتها على معناها عقليَّةٌ.

وعلى أنَّها موضوعة وضعها نوعيٌّ؛ لأنَّ الموضوع عامٌّ مستحضرٌ[2] عند الوضع بوجهٍ كلِّيٍّ؛ كقول الواضع: وضعت كلَّ مركَّبٍ من محكومٍ عليه ومحكومٍ به ليدلَّ على اتِّصاف المحكوم عليه بالمحكوم به.

قوله: (بطريق الكناية) الإضافةُ للبيان، وكذا إضافةُ «بقرينة وجود»، و«الباء» في «بطريق»: للملابسة، وفي «بقرينة»: سببيَّةٌ؛ متعلِّقان بـ«دلَّ»، وباختلافهما معنًى يندفع تعلُّق حرفي جرٍّ متَّحدين لفظاً ومعنًى بعاملٍ واحدٍ.

قوله: (فلا يسمَّى) أيِ: المركَّب المذكور (بهذا الاعتبار) أي: بسبب اعتبار دلالته على الطلب بواسطة القرينة على طريق الكناية.

قوله: (أمراً) أي: على تقدير أنَّ المتكلِّم بالمركَّب المذكور مستعلٍ (ولا دعاء) أي: على تقدير أنَّه خاضع، (ولا التماساً) أي: على تقدير أنَّه مساوٍ.

قوله: (كـ: التَّمنِّي، والتَّرجِّي) **قال في** «كبيره»: لأنَّ لفظهما موضوعٌ لكيفيَّةٍ يلزمها الطلب[3].

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: (فلا يسمَّى... إلخ) يقتضي هذا بظاهره: أنَّ معنى قول المصنف: «أمر»، أي: يسمَّى بالأمر، وهكذا ما بعده، وتقدَّم له ما يُفيد أنَّ المعنى دالٌّ على الأمر ودالٌّ على الدُّعاء ودالٌّ على الالتماس، أو مدلوله أمر... وهكذا، فتنبَّه.

(٢) **قوله**: (عامٌّ مستحضر... إلخ) لو حذف قوله: «عام»، أو قال: «أي: مستحضر... إلخ» ليكون ذلك تفسيراً مراداً من قوله: «عام» لكان حسناً؛ إذِ الموضوع كلُّ جزئي من جزئيات المركَّب كما لا يخفى، فهو جزئيٌّ، وكلامه يوهم خلاف ذلك.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٩).

والقَسَم وحده بدون جوابه، والنِّداء، وصيغ العُقُود، والاستفهام؛ ويسمَّى هذا في الاصطلاح: «تنبيهاً».

حاشية الصبان

قوله: (والقَسَم وحده بدون جوابه) عبارته في «الكبير»: والقَسَم أي: الجملة الأولى من جملتي القسم، وأمَّا الثَّانية وهي جواب القسم فخبريَّةٌ. اهـ[١]

وكلامُه هنا يعطي أنَّ مجموع الجملتين ليس من هذا القسم، فيكون خبراً، **ولعلَّ** وجهه: أنَّ المقصود بالإفادة هو الجواب، والجملة الأولى إنَّما أتى بها لتأكيد الجواب.

قوله: (والنِّداء) وجِّه: بأنَّ حرف النِّداء موضوعه الأصلي الرَّغبة في الإقبال، ويلزمها طلب الإقبال، وظاهرُ كلام النُّحاة يخالفه.

قوله: (والاستفهام) زاد في «كبيره»: العرض، والتَّحضيض، وجملة «نعم وبئس» ونحوهما، و«كم» الخبريَّة، ورُبَّ [ص/٦١]، والتَّعجُّب وقيل: إنَّه خبرٌ.[٢]

قوله: (ويسمَّى هذا) أيِ: القسم المذكور بسائر أنواعه. **وقوله: (تنبيهاً)** أي: وإنشاءً كما في «كبيره»[٣].

فالقسمةُ[٤] على ما ذكره الشَّارح ثلاثيَّة: طلب، وخبر، وتنبيه ويقال له: إنشاء.

وبعض أهل هذه الطَّريقة جعل «الاستفهام[٥]» من «الطَّلب» حيث قال: الطَّلب إمَّا طلب فعلٍ وهو الأمر، أو طلب كفٍّ وهو النَّهي، أو طلب عِلمٍ وهو الاستفهام.

وجعل كثيرٌ[٦] القِسمة ثنائيَّةً: خبراً وإنشاءً؛ فالخبر: ما قصد به حكايةُ ما في الخارج، والإنشاء: ما لم يقصد به ذلك، فأدرجوا الطَّلب[٧] والتَّنبيه في الإنشاء.

● وما ذكرناه في تعريف الإنشاء والخبر على هذا القول أَوْلى من قول كثيرٍ في تعريفهما عليه:

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٩).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٩).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٣٩).

(٤) **قوله: (فالقسمة... إلخ)** فتقسيم المصنِّف غير حاصرٍ، فافهم.

(٥) **قوله: (جعل الاستفهام... إلخ)** الكلامُ في إدراجه في الطَّلب اصطلاحاً وعدمه، فلا يقال: ما معنى الاستفهام عند غيره؟ فتنبَّه.

(٦) **قوله: (وجعل كثير... إلخ)** ولا يجري عليه كلام المصنِّف كما لا يخفى.

(٧) **قوله: (فأدرجوا الطلب... إلخ)** أي: جعلوا الإنشاء معنًى يشمل الطَّلب والتَّنبيه الَّذي هو الإنشاء بالمعنى المقابل للطَّلب، والخبر في الطَّريقة الأخرى، فافهم.

● **والأقربُ إلى التَّحقيق: أنَّ ما دلَّ على الطَّلب مفردٌ،** ....

حاشية الصبان

«الإنشاء»: «ما حصل مدلوله به»، و«الخبر»: «ما حصل مدلوله لا به، وكان هو حكاية عنه»؛ لاقتضائه أنَّ الموضوع له اللَّفظ الإنشائيّ غير متحقِّقٍ قبل اللَّفظ، وهو مسلَّمٌ في نحو: «بعت» و«اشتريت»، لا في نحو: «اضرب[1]» و«ما أحسن زيداً»؛ لتحقُّق الطَّلب النَّفسيِّ الَّذي هو ميل النَّفس وُجِد اللَّفظ أو لا، وتحقُّق التَّعجُّب النَّفسيِّ الَّذي هو انفعال النَّفس عند إدراك ما لم يتحقَّق سببه وجد اللَّفظ أو لا.

ومن قول كثيرٍ في تعريفهما عليه: «الخبر»: «ما لنسبته خارجٌ تقصد مطابقته أو عدم مطابقته»[2]، و«الإنشاء»: «ما ليس لنسبته خارجٌ[3] كذلك»؛ لاقتضائه أنَّ الخبر قد تُقصد عدم مطابقة نسبته، وليس كذلك؛ لأنَّ وضع الخبر للمطابقة، وإنَّما عدمها احتمالٌ عقليٌّ، فتأمَّل.

قوله: (والأقربُ إلى التَّحقيق... إلخ) شروعٌ في التَّلويح بالاعتراض على المصنِّف في جعله في «شرحه»: المنقسم إلى الأمر والدُّعاء والالتماس هو اللَّفظ المركَّب.

وكثيراً ما يعترض على مثل هذه العبارة، بأنَّها تقتضي أنَّ المقابل قريبٌ إلى التَّحقيق، وأنَّ كلًّا ليس بتحقيق.

والجواب عنِ الأوَّل: أنَّ «أفعل» التَّفضيل على غير بابه. **وعنِ الثَّاني:** بأنَّه ينبغي سلوك طريق الأدب، وعدم الهجوم بالجزم؛ لعدم الاطِّلاع اليقينيِّ على نفس الأمر، فالمعنى: والقريب إلى التَّحقيق في نفس الأمر كذا، وإن كان هذا القريب نفس التَّحقيق في ذهننا.

قوله: (أنَّ ما دلَّ على الطَّلب مفردٌ) أي: لأنَّ الدَّالَّ عليه في نحو: «اضرب» هو الفعل فقط ولا دخل للفاعل في الدَّلالة عليه، وكون الفعل ذا جزأين ماديٍّ وصوريٍّ لا يقتضي تركيبه؛ لعدم اعتبار الجزء الصُّوريِّ في التَّركيب عند أصحاب هذا التَّحقيق، كما سيذكره الشَّارح بقوله: «وهذا على أنَّه... إلخ»، وفي نحو: «لتضرب» لام الأمر فقط، وفي نحو: «لا تضرب[4]» «لا» فقط.

---

(١) **قوله: (لا في نحو: «اضرب»... إلخ)** فيه: أنَّه لا يُسلَّم أنَّ الموضوع له هو الطَّلب النَّفسيّ والتَّعجُّب النَّفسيّ، بلِ الطَّلب الحكميّ والتَّعجُّب الحكمي، فتدبَّر.

(٢) **قوله: (تقصد مطابقته أو عدم مطابقته)** قال شيخ شيخنا: «تقصد مطابقته»؛ أي: في قضايا الإثبات، «أو عدم مطابقته»؛ أي: في قضايا السَّلب، فإنَّ النِّسبة فيها الثُّبوت ويقصد فيها عدم مطابقته للواقع، فلا يرد ما قاله المحشي. اهـ فتأمَّله.

(٣) **قوله: (ما ليس لنسبته خارجٌ كذلك)** بأن لم يكن لنسبته خارجٌ أصلاً كـ: صيغ العقود، أو كان لكن لا تقصد مطابقته ولا عدمها، وإن أردت تحقيق الكلام في الإنشاء والخبر فعليك بما كتبه شيخنا على البسملة في «تقريره على أمير السمرقندية».

(٤) **قوله: (وفي نحو: «لا تضرب»... إلخ)** هذا على أنَّ المقسم شاملٌ لطلب الفعل وطلب التَّرك.

كما ذهب إليه الأَبْيَارِيُّ[١]، وهو موافقٌ لاصطلاح النَّحويِّين، فإنَّ فعل الأمر عندهم من أقسام الفعل الَّذي هو من أقسام الكلمة، والكلمةُ: ما وضعت لمعنًى مفردٍ، فيلزمُ أنَّ أقسامها كذلك، هذا حاصلُ ما قاله الإمام السَّنُوسيُّ في شرح ابن عَرَفَة[٢].

وهذا على أنَّه يُشترط في المركَّب جزءان ماديَّان، أمَّا على أنَّه يكفي جزءٌ ماديٌّ وجزءٌ صوريٌّ ففعل الأمر مركَّبٌ؛ لأنَّه يدلُّ على الحدث بمادَّته، وعلى الزَّمن . . . .

حاشية الصبان

قوله: (الأَبْيَارِيّ) بفتح الهمزة كما في «معجم البلدان».

قوله: (وهو موافقٌ. . . إلخ) استئنافٌ قصد به تقوية هذا الأقرب؛ إذ لا شكَّ في أنَّ الموافقة ممَّا تقوّي، فسقط ما قيل هنا.

قوله: (ما وضعت لمعنًى مفردٍ) هذا التَّعريف مُعترضٌ بأنَّ المعتبر أفراده في «الكلمة» هو اللَّفظ الموضوع، لا المعنى الموضوع له؛ أَلَا ترى أنَّ: قوماً، ورهطاً، وألفاً، ونحوها كلمات؛ لأنَّها ألفاظٌ مفردةٌ، وإن كان معنى كلٍّ غير مفرد.

ودَفْعُهُ بقراءة «مفرد» بالرَّفع صفة ثانية لـ«ما» على أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ رُوعي معناها، فأنَّث الفعل المسند إلى ضميرها، ثمَّ لفظها فذكَّر وصفها؛ **يَرُدُّه** امتناع مراعاة اللَّفظ بعد مراعاة المعنى، كما صرَّح به علماء العربية.

وكان الأخصر والأَوْلى أن يقول ـ كما قال كثيرٌ ـ: «والكلمةُ قولٌ مفردٌ».

قوله: (في «شرح ابن عَرَفَة») أي: شرح «مختصر ابن عرفة»، أو: سمَّى الكتاب باسم مؤلِّفه.

قوله: (وهذا) أي: كون الأقرب إلى التَّحقيق: «أنَّ ما دلَّ على الطَّلب مفردٌ مبنيٌّ على أنَّه يشترط. . . إلخ».

قوله: (جزءان ماديَّان) كما في: «قَامَ زَيْدٌ».

قوله: (بمادَّته) أي: جوهر حروفه.

أقول: أي: مع ملاحظة الصُّورة واعتبارها وإن كانت تبعاً، وإلَّا ورد[٣] أنَّ الدَّلالة على الحدث تنعدم بانعدام الهيئة المخصوصة؛ كأن قدِّمت بعض حروف «ضَرَبَ» على بعض.

---

(١) لعله: علي بن سيف، أبو الحسن، نور الدين، اللواتي الأصل، الأبياري القاهري، ثم الدمشقيّ الشافعيّ (٧٥٣هـ - ٨١٤هـ)، نحوي محدث، له: «جزء» في الرد على تعقبات أبي حيان لكلام ابن مالك. انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/٢٩٣).

(٢) انظر: «شرح السنوسي على مختصر ابن عرفة» مخطوط (لوحة: ٦٣).

(٣) قوله: **(وإلَّا ورد. . . إلخ)** قال شيخ شيخنا: إنَّ التَّقدُّم والتَّأخُّر ليس من الصُّورة، فلا ورود. اهـ فتأمَّل.

بصورته، ولم يَذكر المصنِّف هذا الفصل إلَّا لتمييز الخبر عن غيره؛ لأنَّه المبحوث عنه عند المناطقة.

* * *

حاشية الصبان

قوله: (بصورته) أي: هيئته المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها.

قوله: (إلَّا لتمييز الخبر عن غيره) أي: فذكر غير الخبر من الطَّلب، وأقسامه، والنِّسب الخمس استطراديٌّ.

● وأقول: هذا غير ظاهرٍ:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ المصنِّف قد ميَّز الخبر في باب القضايا بأتمَّ من تمييزه له هنا[1]؛ لأنَّه ذكر هناك تعريفه، وأنَّه يرادف القضيَّة، فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك.

وأمَّا ثانياً[2]: فلأنَّه لا يظهر أنَّ ذكر النِّسب الخمس السَّابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتَّبع، وإن ظهر أنَّ ذكر الطَّلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتَّبع، فتدبَّر.

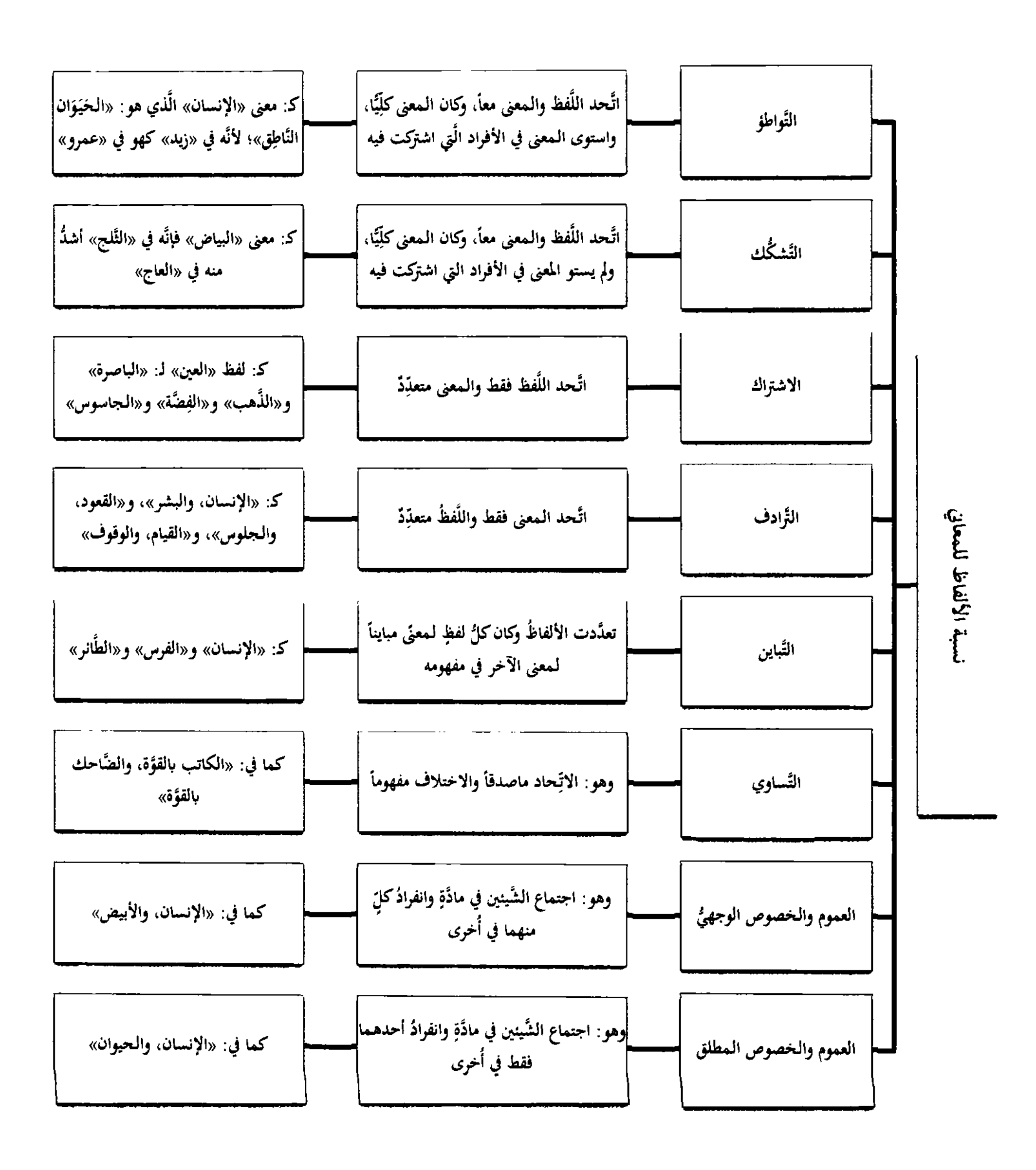
قوله: (لأنَّه) أيِ: الخبر.

* * *

(١) قوله: (بأتمّ من تمييزه له هنا) بل لم يتميَّز هنا عن غيره، فإنَّ تقسيمه غيرُ حاصرٍ، فتنبَّه.

(٢) قوله: (وأمَّا ثانياً... إلخ) ولا يظهر أنَّ ذكرها لتمييز الخبر عن غيره.

«نسبة الألفاظ للمعاني»



فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

(فَصْلٌ فِي) بيان (الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ).

لمَّا ذكر الكلِّيَّ والجزئيَّ استتبعهما بما شاركهما في المادَّة، وهو: الكلُّ والكلِّيَّةُ والجزءُ والجزئيَّةُ.

(٣٧) الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ كَـ«كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»

(الكُلُّ: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ) ....

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

قوله: (استتبعهما) أي: أتبعهما، كما عبَّر به في «كبيره»[١]، فـ«السِّين والتَّاء» زائدتان.

قوله: (بما شاركهما في المادَّة... إلخ) والمرادُ[٢]: ما شارك «الكلِّيَّ» في مادَّته وهو: الكلُّ والكلِّيَّة، وما شارك «الجزئيَّ» في مادَّته وهو: الجزء والجزئيَّة، فالكلامُ على التَّوزيع.

وجملةُ الألفاظ ستَّةٌ: ثلاثةٌ مبدوءةٌ بـ«الكاف»، وثلاثةٌ مبدوءةٌ بـ«الجيم».

قوله: (حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ) أي: مجموع أشياء لا يستقلُّ كلُّ واحدٍ منها بالحكم؛ نحو: «كُلُّ رَجُلٍ... إلخ»، فإنَّه حكم فيه على مجموع «بني تميم»؛ أي: على أفرادهم باعتبار اجتماعهم بحمل «الصَّخرة العظيمة»؛ لعدم استقلال كلِّ واحدٍ منهم بالحمل.

هذا هو الحقيقة، فإن أُريد جماعةٌ منهم[٣] لكونها تستقلُّ بالحمل كان مجازاً، فقولهم: «إن المجموع قد يُراد به البعض»؛ أي: على طريق المجاز.

والحاصلُ: أنَّ المجموع حقيقةٌ في جميع الأفراد باعتبار اجتماعهم، مجازٌ في البعض.

هذا هو حكم الكلِّ في الإيجاب [ص/ ٦٢]؛ أمَّا في السَّلب فهو النَّفيُ عنِ المجموع؛ كقولنا: «مَا أَعْطَيْتُ كُلَّ العَشَرَةِ»، ولا يُنافي الثُّبوت للبعض، بلِ الغالبُ في استعماله ـ كما قال ابن يعقوب[٤] ـ الثُّبوتُ للبعض؛ ذكره شيخنا العَدَوي[٥].

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٠).

(٢) **قوله: (والمرادُ)** أي: بذلك. وقوله: **(بما شارك... إلخ)** خبرٌ عن «المراد» كما هو ظاهرٌ.

(٣) **قوله: (فإن أريد جماعة منهم)** أي: باعتبار الاجتماع كما هو ظاهرٌ. قال شيخ شيخنا: أو أريد شخصٌ واحدٌ منهم اختصَّ بالقدرة على حملها.

(٤) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ١٣٩).

(٥) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٨).

من حيث هو مجموعٌ؛ نحو: «كُلُّ رَجُلٍ[(١)] مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يَحْمِلُ الصَّخْرَةَ العَظِيمَةَ»، أي: مجموعهم لا جميعهم؛ إذ قد يكون فيهم مَن لا يقدر عليها، ونحو: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]؛ إلّا أنَّ الحكمَ في الثَّاني ثابتٌ لجميعهم ....

حاشية الصبان

● واعلم أنَّ «الكلَّ» في الحقيقة هو الموضوع؛ أي: المجموع المحكوم عليه، فتسميةُ الحكم: «كلًّا» من باب تسمية الشَّيء باسم متعلَّقه؛ أي: لمَّا تعلَّق الحكمُ بالكلِّ سمِّي: «كلًّا»، وصار حقيقةً اصطلاحيَّةً؛ ذكره الشَّارح في «كبيره»[(٢)].

قوله: (من حيث هو مجموعٌ) أي: معتبرٌ وملحوظٌ فيه الاجتماع؛ إذِ المجموعُ: الأفراد بقيد اجتماعها، لكنَّ المُجتمِع تارةً يكون جميعَ أفراد الموضوع؛ كالمثال الثَّاني، أو بعضَها كـ: «أَهْلُ الأَزْهَرِ عُلَمَاءُ»، أو محتملاً للأمرين؛ كالمثال الأوَّل؛ والأوَّل: حقيقةٌ، والثَّاني: مجازٌ، والثَّالث: محتملٌ لهما[(٣)]، كما علمت ممَّا مرَّ.

والاحترازُ بالحيثيَّة المذكورة عمَّا إذا حكمت على المجموع[(٤)] من حيث ثبوت الحكم لكلِّ واحدٍ من أفراده على الاستقلال؛ نحو: «نَصَرَنِي الزَّيْدُونَ» إذا استقلَّ كلٌّ منهم بالنَّصر.

قوله: (لا جميعهم) أي: لا كلُّ واحدٍ منهم على انفراده.

قوله: (﴿فَوْقَهُمْ﴾) أي: فوق الثَّمانية، فهو من عود الضَّمير على متأخِّرٍ لفظاً متقدِّمٍ رتبةً. وقوله: «﴿يَوْمَئِذٍ﴾»؛ أي: يوم القيامة؛ أي: وأمَّا الآن فأربعة. وقوله: «﴿ثَمَٰنِيَةٌ﴾»؛ أي: ثمانية أملاكٍ، وقيل: ثمانية صفوف.

قوله: (إلَّا أنَّ الحكمَ في الثَّاني ثابتٌ لجميعهم) أي: على الاشتراك، لا على الاستقلال.

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: (نحو: كُلُّ رَجُلٍ... إلخ) يشير تمثيله بذلك الدَّالِّ ـ دلالة تكرار الواحد دون أن يمثِّل بالدَّالِّ دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمَّاه كـ: اسم الجمع ـ إلى أنَّ المجموعيَّة من حيث التلبُّس بالحكم، لا من حيث دلالة اللَّفظ، فتنبه.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٠).

(٣) قوله: (والثَّالث محتملٌ لهما) لأنَّه يجوز أن يكون فيهم جماعة تستقلُّ بالحمل، فيراد بمجموعهم هذه الجماعة لقرينةٍ، فيكون مجازاً. ويجوز أن لا يكون فيهم ذلك، فيراد بمجموعهم جميع أفرادهم مجتمعةً، فيكون حقيقةً.
ثمَّ لا يخفى أنَّ الشِّقَّ الثَّاني مردودٌ؛ إذ لا شكَّ أنَّ منهم الأطفال، وبذلك تعلم أنَّ الحقَّ مع الشَّارح فيما يأتي؛ أعني قوله: «بخلاف الأوَّل»، فتنبَّه.

(٤) قوله: (عمَّا إذا حكمت على المجموع) أي: المجموع من حيث التَّلبُّس بالحكم. وقوله: (من حيث ثبوت الحكم) متعلِّقٌ بـ«حكمت»، وهذا كلُّه لا ينافي أنَّ دلالة «الزَّيدون» دلالة تكرار الواحد بحرف العطف، كما لا يخفى، فتنبَّه.

بخلاف الأوَّل.

و(كَ) ـ قوله ﷺ ما معناه: (كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ) لـمَّا قال له ذو اليدَين: أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ أم نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فهذه روايةٌ بالمعنى، والمروي أنَّه ﷺ قال: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»[١].

قال سيدي سَعِيد ما حاصله: إنَّ هذا التَّمثيل جارٍ على تأويلٍ مرجوحٍ ـ كما نبَّه[٢] عليه

حاشية الصبان

قوله: (بخلاف الأوَّل) أي: فإنَّه ثابتٌ للبعض دون البعض؛ أي: ثابتٌ لمجموع جماعة منهم، كما في «كبيره»[٣].

وأقول: قد عرفت أنَّه صالحٌ لكون الحكم فيه ثابتاً للجميع على الاشتراك أيضاً، فتأمَّل.

قوله: (وكقوله) أي: كالحكم في قوله... إلخ؛ ليطابق المثال الممثَّل.

قوله: (ما معناه) إشارةٌ إلى أنَّ المصنِّف روى الحديث بالمعنى، وإن كان في جوازه خلافٌ؛ إذِ الصَّحيح: الجواز للعارف بالمعنى، وإن لم ينسَ اللَّفظ.

قوله: (كُلّ ذَاكَ) اسم الإشارة راجعٌ إلى ما ذكره له «ذو اليدين» من قصر الصَّلاة والنِّسيان.

قوله: (ذو اليدين) لُقِّب به الصَّحابي المذكور؛ لطول يديه، واسمه: «الخِرْبَاقُ بن عمرو» بخاءٍ معجمة مكسورةٍ، فراء ساكنة، فموحدة وقاف.

قوله: (أَقَصُرَت) بهمزة الاستفهام والبناء للفاعل، فـ «الصَّلاة»: فاعل.

ويُروى بالبناء للمفعول فـ «الصَّلاة»: نائب فاعل، وأمَّا «أَقَصرْتَ» بتاء الخطاب فلم يرو.

و«الصَّلاة» المذكورة قيل: الظُّهر، وقيل: العصر، ويمكن الجمع بينهما بتعدُّد الواقعة.

قوله: (على تأويلٍ مرجوحٍ) هو أنَّ المنفي المجموعُ؛ نظراً لما في نفس الأمر؛ إذِ المنفي في نفس الأمر اجتماع الأمرين؛ لثبوت أحدهما وهو النِّسيان، ولو كان المراد نفي كلٍّ منهما للزم انتفاء صدق الخبر.

● **ويردُّ**: بأنَّ حال المتكلِّم يشرح كلامه، وحاله ﷺ في هذه الواقعة يدلُّ على أنَّ مرادَه نفي كلٍّ منهما، ولا يلزم الكذب؛ لأنَّ كلامه مبنيٌّ على ظنِّه، فكأنَّه قال: «لم يكن واحدٌ منهما في نفس الأمر بحسب ظنِّي»، ولا ضرر في وقوع مثل ذلك لأجل التَّشريع على وجهٍ أوضح، ومخالفةُ الخبر

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «إكمال إكمال المعلم في شرح مسلم» للأبي (٢/ ٢٧٣).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٠).

الأَبِّيُّ[1] وغيره ـ، والرَّاجحُ أنَّه من باب الكلِّيَّة، أي: لم يقع واحدٌ منهما؛ لأنَّ السُّؤال بـ«أم» عن أحد الأمرين لطلب التَّعيين بعد ثبوت أحدهما في اعتقاد المُستفهِم، فجوابُهُ إمَّا بالتَّعيين أو بنفي كلٍّ منهما، لا بنفي الجمع بينهما؛ لأنَّه لم يعتقد ثبوتهما جميعاً، فيجب أن يكون قوله: «كلُّ ذلك لم يكن» نفياً لكلٍّ منهما، ولأنَّه قد روي أنَّه لمَّا قال النَّبيُّ ﷺ: «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**» قال ذو اليدَين: «بعض ذلك قد كان»، فلو لم يكن قوله: «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**» سلباً كلِّيًّا لما صحَّ: «بعض ذلك قد كان»؛ ....

حاشية الصبان

للواقع إنَّما تُعدُّ عيباً إذا علمها المخبر، وقولهم: «صدقُ الخبر مطابقته للواقع»؛ أي: ولو بحسب ظنِّ المتكلِّم، فيما يظهر لي الآن، فتدبَّر.

• **قال شيخنا العَدَوي: فإن قلت**: إنَّ المعصية لا تقع من الأنبياء لا عمداً ولا نسياناً، والسَّلامُ من ركعتين معصيةٌ وقعت نسياناً. **فالجواب**: أنَّ محلَّ ذلك ما لم يترتَّب على وقوعها حكمٌ شرعيٌّ، وهنا ترتَّب وهو السُّجود، ودلالةُ الفعل أقوى، والنِّسيانُ إنَّما يستحيل على الأنبياء إذا كان من الشَّيطان، وهذا النِّسيان من الله تعالى لا دخل للشَّيطان فيه. اهـ[2]

قوله: (لأنَّ السُّؤال. . . إلخ) استدلَّ بأدلَّةٍ ثلاثة، وبقي دليلٌ رابعٌ ذكره في «كبيره» وهو: أنَّه ورد في بعض الطُّرق: «لم أنس ولم تقصر».

قوله: (بـ«أم») أي: مع «أم»؛ إذِ السُّؤال إنَّما هو بأداة الاستفهام، و«أم» حرف عطفٍ لا أداة استفهام.

قوله: (لطلب التَّعيين) خبر «أنَّ». **وقوله: (بعد ثبوت أحدهما)** حالٌ، أو خبرٌ بعد خبرٍ.

قوله: (أو بنفي كلٍّ منهما) أي: وقوله: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» ليس فيه تعيينٌ، فوجب أن يكون لنفي كلٍّ منهما، ويكون تخطئةً للسَّائل في اعتقاده ثبوتَ أحدِ الأمرين، فقول الشَّارح: «فيجب أن يكون. . . إلخ» تفريعٌ على مقدَّرٍ.

قوله: (فلو لم يكن. . . إلخ) إشارةٌ إلى قياسٍ استثنائيٍّ؛ استثنى فيه نقيض التَّالي، فأنتج نقيض المقدَّم.

قوله: (لما صحَّ: «بعض ذلك قد كان») أي: لمَا صحَّ إيرادُ هذا القول نقضاً لقوله: «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**».

---

(١) محمَّد بن خلفة بن عمر الأَبِّي الوشتاني المالكي (. . . - ٨٢٧هـ)، عالم بالحديث، من أهل تونس، له: «إكمال إكمال المعلم في شرح مسلم» و«شرح المدونة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ١١٥).

(٢) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٩).

لأنَّه إنَّما ينافي نفي كلٍّ منهما لا نفيهما جميعاً؛ إذِ الإيجابُ الجزئيُّ رفعٌ للسَّلب الكلِّيِّ، لا للسَّلب الجزئيِّ، ولأنَّ تأخُّر النَّفي عن كلٍّ لعموم السَّلب بخلاف تقدُّمه عليها فلسلب العموم. اهـ[1] وهذا بيان التَّحقيق في معنى الحديث.

ويجابُ عنِ المؤلِّف: بأنَّ البحث في المُثُل ليس من دأب الفحول.

(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

(**وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ**) أي: عليه (**حُكِمَا، فَإِنَّهُ**) أي: الحكمَ أوِ القضيَّةَ المشتملة عليه بتأويلها بالقول (**كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا**) ....

حاشية الصبان

قوله: (لأنَّه) أي: هذا القول وهو: «بعض ذلك قد كان».

قوله: (نفي كلٍّ منهما) أي: على حِدته. **وقوله: (لا نفيهما جميعاً)** أي: مجتمعين.

قوله: (رفعٌ للسَّلب الكلِّيِّ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ حرف النَّفي في قوله: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» ليس جزءاً من المحمول؛ إذ لو كان جزءاً منه لم تكن سالبةً كلِّيَّةً، بل موجبةً كلِّيَّةً معدولةَ المحمول، كما سيأتي بيانه.

قوله: (لا للسلب الجزئيِّ) أيِ: الَّذي هو نفي المجموع.

قوله: (ولأنَّ تأخُّر النَّفي... إلخ) إشارةٌ إلى قاعدةٍ مشهورةٍ، ومحلُّها إذا لم تقم قرينةٌ على خلافها، وإلَّا عُمِل بالقرينة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].

قوله: (لعموم السَّلب) أي: عمومه لجميع أفراد الموضوع. **وقوله: (فلسلب العموم)** أي: عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع، و«سلب العموم» صادقٌ بالثُّبوت للبعض وهو الغالب، وبعدم الثُّبوت أصلاً؛ لأنَّ السَّالبة تصدق بنفي الموضوع.

قوله: (بأن البحث في المُثُل) جمع: «مِثَالٍ» كـ: «كُتُب» جمع: «كِتَاب». **(ليس من دأب الفحول) أقول**: ينبغي أنَّ محلَّ ذلك ما لم يترتَّب عليه [ص/ ٦٣] ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو رسوله ـ كما هنا ـ فاحفظه.

قوله: (بتأويلها بالقول) أي: وتذكير الضَّمير بسبب تأويل القضيَّة بالقول، وفي كلامه إشارةٌ[2] إلى أنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة كما يُطلقان اصطلاحاً على الحكم يطلقان كذلك على القضيَّة المشتملة عليه.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٤٤) بتصرف.

(٢) **قوله: (وفي كلامه إشارة... إلخ)** وانظر: هلِ الكلُّ يطلق عندهم على القضيَّة؟

نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و: «لَا إِلَهَ إِلَّا الله».

حاشية الصبان

قوله: (**نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾... إلخ**) وهو على ظاهره إن كان مثالاً للكلِّيَّة بمعنى القضيَّة، والمراد: «نحو الحكم في: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾... إلخ» إن كان مثالاً للكلِّيَّة بمعنى الحكم، ومثلُ ذلك يقال في قوله: «بَعْضُ الإِنْسَانِ... إلخ».

ومثَّل للكلِّيَّة بمثالين وللجزئيَّة بمثالين؛ إشارةً إلى أنَّه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسَّلب.

قوله: (**و: «لَا إِلَهَ إِلَّا الله»**) فيه جَريٌ على أنَّ هذه القضيَّة سالبةٌ كلِّيَّةٌ، وأنَّها من باب عموم السَّلب(١)؛ أي: عمومه لجميع أفراد «الإله» غير «الذَّات العليَّة» المستثناة استثناءً متَّصلاً؛ لدخول المستثنى(٢) في المستثنى منه بحسب الوضع؛ لأنَّه موضوعٌ لِمَا يعمُّ المستثنى وغيره، وإن كان خارجاً منه بحسب الإرادة؛ لإرادة المتكلِّم بهذه الجملة خروج الذَّات العليَّة من الآلهة المنفيَّة؛ بقرينة الاستثناء، فيكون من العامِّ الَّذي أُريد به الخصوص، فاندفع ما قيل(٣): إنَّه يلزم المتكلِّم بهذه الجملة الكفر ثمَّ الإيمان.

ويؤيِّدُ هذا التَّحقيق ما قرَّروه في نحو: «لِزَيْدٍ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا وَاحِداً» من أنَّه أُريد بـ«عشرة» تسعةٌ مجازاً، بقرينة «إلَّا واحداً»؛ لئلَّا يلزم التَّناقض، فاحفظ ذلك.

● واسم «لا» هو «إلَه» بمعنى: المعبود بحقٍّ في نفس الأمر، وخبرها محذوفٌ؛ أي: موجود، أو ممكن بالإمكان العامِّ(٤)، والاقتصارُ على الوجود على الأوَّل؛ لأنَّه محلُّ النِّزاع بين الموحِّدين والمشركين، لا لجواز إلهٍ غيرِه تعالى.

---

(١) قوله: (**من باب عموم السَّلب**) وذلك لأنَّ سور الكلِّيَّة إنَّما يتحقَّق بدخول النَّفي، فهو طارئٌ بعد تحقُّق النَّفي، فلا يمكن أن يعتبر دخول النَّفي عليه فيعتبر هو داخلاً عليه، فافهم.

(٢) قوله: (**لدخول المستثنى**) علَّةٌ لقوله: «متَّصلاً» كما هو ظاهرٌ، وهي علَّةٌ ناقصةٌ؛ إذِ الاتِّصال يتوقَّف أيضاً على إثبات نقيض الحكم للمستثنى، فعلى تقدير الخبر ـ هنا ـ يمكن أن يكون الاستثناء منقطعاً، فتنبَّه.

(٣) قوله: (**فاندفع ما قيل... إلخ**) **اعلم أنَّ مبنى هذا القيل: توهُّم أنَّ المستثنى منه عمومه مرادٌ تناولاً وحكماً، وكما يدفعُ هذا التَّوهُّم**: أنَّ عمومه غير مرادٍ أصلاً، ويكتفي في كون الاستثناء متَّصلاً بدخول المستثنى فيه بحسب الوضع، فيكون من العامِّ الَّذي أُريد به الخصوص، كما جرى عليه المحشي بدفعه أنَّ عمومه مرادٌ تناولاً لا حكماً، فيكون من العامِّ المخصوص، ولا يحتاج لتكلُّفٍ في توجيه كون الاستثناء متَّصلاً، وكلامُ المحشي يُوهم خلاف ذلك، ولا يخفى عليك بعد ما سمعت ما في قولهم: «لئلَّا يلزم التَّناقض»، فافهم.

(٤) قوله: (**بالإمكان العامِّ**) أي: على كلا التَّقديرين. **وقوله: (والاقتصار... إلخ)** أحسن من هذا، بل هو الحسن لقول المشركين بإمكان آلهة كما لا يخفى، ومخالفة الموحدين لهم، وحسنُ ردِّ ذلك القول عليهم بكلمة التَّوحيد أن يقال: إنَّ الإمكان نقصٌ ظاهرٌ جليٌّ، والألوهيَّةُ تقتضي عدم النَّقص بلا خفاء، فهي مقتضيةٌ لعدم الإمكان اقتضاءً =

(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

(وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أي: عليه **(هُوَ)** أيِ: الحكمُ أوِ القضيَّةُ المشتملةُ عليه بتأويلها بالقول **(الجُزْئِيَّهْ)** نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، و«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

(وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ) وهو: «ما تركَّب منه ومِنْ غيره الكُلُّ»، كـ: «الحَيَوان» فإنَّه جزءٌ من «الإِنْسَان»، و«السَّقْف» بالنِّسبة لـ«البيت».

❊ ❊ ❊

حاشية الصبان

– و«الله»: إمَّا مرفوعٌ على البدليَّة من الضَّمير في الخبر، ولا ضرر في تخالف البدل والمبدل منه إثباتاً ونفياً، أو من «إله» باعتبار محلِّه قبل دخول النَّاسخ؛ بناءً على ما ذهب إليه جماعة من النُّحاة: أنَّه لا يُشترط في مراعاة المحلِّ بقاء الطَّالب له كـ: الابتداء. وإمَّا منصوبٌ على الاستثناء من الضَّمير في الخبر، لا على البدليَّة من اسم «لا»؛ لئلَّا يلزم عمل «لا» في المعرفة؛ سواءٌ قلنا: العاملُ في البدل هو العامل في المبدل منه، أو قلنا: العاملُ فيه مثله مقدَّراً كما هو الأصحُّ.

● والقصرُ من قصر الصِّفة[1] على الموصوف قصر إفرادٍ؛ لأنَّ هذه الجملة الشَّريفة للرَّدِّ على معتقد الشِّركة.

قوله: (وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أي: واحداً أو أكثر.

قوله: (أوِ القضيَّة... إلخ) أقول: ارتكاب هذا الاحتمال هنا يؤدِّي إلى خلوِّ الجملة منَ الرَّابط؛ إلَّا أن يجعل محذوفاً أشار إليه الشَّارح بقوله: «المشتملة عليه»، فافهم.

قوله: (كـ: «الحَيَوان»... إلخ) مثَّل بمثالين: أحدهما للجزء المعقول، وثانيهما للجزء المحسوس.

= ظاهراً جدًّا، فالاقتصارُ على الوجود تبكيتٌ لأهل الجحود، وردٌّ عليه بأبلغ وجه؛ إذ كأنه قيل: إنَّ عدم الإمكان ليس ممَّا يحتاج لبيان.

وقوله: **(على الأوَّل)** هو تقدير «موجود»، والمعنى عليه: «لا إله موجودٌ وجوداً ما لا واجباً ولا جائزاً إلَّا الله»؛ أي: إنَّه هو الموجود، وقد دلَّت البراهين على وجوب وجوده، فالمرادُ بالنِّسبة للمستثنى هو أحد فردي ثبوت الوجود بالإمكان العامِّ لتلك الأدلَّة، ثمَّ لا يخفى أنَّ إمكان الشَّيء لا يكون إلَّا واجباً، وأنَّ الإمكان مستحيلٌ عليه تعالى؛ فالمعنى على الثَّاني: «لا إله ممكنٌ لكنَّ الله موجودٌ بالإمكان العامّ»، ولا يُقال: المعنى «لا إله ممكنٌ إمكاناً ما لا جائزاً ولا واجباً إلَّا الله»؛ أي: إنَّه هو الممكن تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً، فالاستثناء منقطع، والمراد بـ«النِّسبة للمستثنى منه» أحد فردي ثبوت الإمكان بالإمكان العامِّ، وبـ«النِّسبة للمستثنى» أحد فردي ثبوت الوجود بالإمكان العامِّ، فافهم ذلك.

(١) قوله: **(من قصر الصِّفة)** هي وجود الإله؛ أيِ: المعبود بحقٍّ. وقوله: **(على الموصوف)** هو الله تعالى.

. . . .

حاشية الصبان

● فائدة: النِّسبة:

- **بين الكلِّيِّ والجزئيِّ**: التباين.

- **وبين الكلِّ**[١] **والكلِّيِّ**: العموم والخصوص من وجه؛ لصدقهما على «الإنسان[٢]»، وانفراد الكلِّيِّ في الكلِّيِّ البسيط ك: «النُّقطة»، وانفراد الكلِّ في «زيد».

- قيل: **وبين الكلِّيِّ والجزء** كذلك؛ لصدقهما على «الحيوان[٣]»، وانفراد الكلِّيِّ في «الإنسان[٤]»، وانفراد الجزء في جزء الجزئيِّ المخصوص[٥] وهو التَّشخُّص المخصوص، وفيه نظرٌ[٦]؛ لأنَّ «الإنسان» جزءٌ من «زيد» مثلاً؛ لتركُّبه[٧] من الماهيَّة الإنسانيَّة والتَّشخُّص، فلم ينفرد الكلِّيُّ عن الجزء في «الإنسان».

- **وبين الكلِّ والجزئيِّ** كذلك؛ لصدقهما على «زيد»، وانفراد الكلِّ في «الإنسان[٨]»، وانفراد الجزئيِّ في الجزء البسيط ك: «النُّقطة» المعيَّنة.

- **وبين الجزئيِّ والجزء** كذلك؛ لصدقهما على التَّشخُّص المخصوص[٩]، وانفراد الجزئيِّ في «زيد»، وانفراد الجزء في «الحَيَوان».

---

(١) **قوله: (وبين الكلِّ)** أي: الَّذي هو مقابل الجزء.

(٢) **قوله: (لصدقهما على «الإنسان»)** فإنَّه مركَّبٌ وعامٌّ.

(٣) **قوله: (لصدقهما على «الحَيَوان»)** إذ هو عامٌّ وجزءٌ من «الإنسان» ونحوه؛ إذ لا وجود له على الاستقلال، فافهم.

(٤) **قوله: (وانفراد الكلِّيِّ في «الإنسان»)** إذ هو عامٌّ وليس جزءاً منه؛ مركَّبٍ منه ومن غيره، وسيبحث فيه المحشي بما هو مدفوعٌ بما مرَّ، وإن كان بمقتضى قوله: «وانفراد الجزء... إلخ» متوجهاً.

(٥) **قوله: (المخصوص)** صفة لـ«جزء»، وإنَّما قيد بذلك؛ لأنَّ الجزء الآخر من الجزئي هو «الإنسان» وهو كلِّيٌّ، وقد تقدَّم ما يتبين به ما يتعلَّق بذلك، فتنبَّه.

(٦) **قوله: (وفيه نظرٌ)** بهامش نسخته ما نصُّه: قوله: «وفيه نظر» بهامش نسخة المؤلِّف: فعليه يكون بين الكلِّيِّ والجزء العموم والخصوص المطلق. اهـ فكتب قوله المهمش: «فعليه... إلخ» فيه: أنَّ المحشي إنَّما بحث في المثال، وينفرد الكلِّيُّ في العَرَض الخاصِّ.

(٧) **قوله: (لتركُّبه... إلخ)** علم ما فيه ممَّا مرَّ، ثمَّ رأيت عنِ «الطوالع» قبل قوله: «وما بلفظي لديهم شهرا» أنَّ «الإنسان» ونحوه ليس جزءاً من غيره، وأقره المحشي هناك، لكن كلامه هنا متوجه على القيل كما لا يخفى.

(٨) **قوله: (وانفراد الكلِّ في «الإنسان») فيه**: أنَّه جزئيٌّ من جزئيات «الحَيَوان»، كما أنَّ «زيد» جزئيٌّ من جزئياته ومن جزئيات «الإنسان»؛ إذ جزء الشَّيء ما تركَّب منه ومن غيره، فافهم.

(٩) **قوله: (لصدقهما على التَّشخُّص المخصوص)** إذ هو جزئيٌّ لمطلق التَّشخُّص، وجزء من «زيد» مثلاً بزعمه. **وقوله: (وانفراد الجزء في الحيوان)** فيه نظرٌ؛ فإنَّه جزئيٌّ من جزئيات الجسم النَّامي.

. . . .

حاشية الصبان

- قيل: **وبين الكلِّ والجزء كذلك**؛ لصدقهما على «الحَيَوان» فإنَّه كلٌّ من حيث تركُّبه من الجسم النَّامي الحسَّاس المتحرِّك بالإرادة، وجزء من «الإنسان» مثلاً، وانفراد الكلِّ في «الإنسان»، وانفراد الجزء في الجزء البسيط، وفيه النَّظر السَّابق[1]، فتأمَّل.

* * *

(١) **قوله: (وفيه النَّظر السَّابق)** وهو أنَّ «الإنسان» جزء من «زيد» مثلاً، وقد علمت أنَّه بحث في المثال، فتنبَّه.

قوله: (وفيه النَّظر السَّابق) بهامش نسخته ما نصُّه: قوله: «وفيه النَّظر السَّابق» بهامش نسخة المؤلِّف: «أيضاً فبينهما العموم والخصوص المطلق» تدبَّر. اهـ فكتب قوله: «بهامش... إلخ» لكن ليس بخط المؤلِّف، وفيه النَّظر السَّابق.

فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ) جمع: «مُعَرِّفٍ»، ويسمَّى: «تعريفاً»، و«قولاً شارحاً» لشرحه الماهيَّة، وتعريف المخاطب بها.

● و«معرِّف الشَّيء»: «ما يقتضي تصوُّرُهُ تصوُّرَه أوِ امتيازَه عن غيره» ....

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ

قوله: (جمع: «مُعَرِّفٍ»... إلخ) لا يخفى أنَّ إطلاق «المعرِّف» و«الشَّارح» على «المعرَّف» مجازٌ إسناديٌّ(١) من باب الإسناد إلى الآلة؛ لأنَّه معرَّفٌ به ومشروحٌ به. وأنَّ إطلاق «التَّعريف» عليه مجازٌ مرسلٌ، من إطلاق اسم الشَّيء على آلته.

لكن هذا بقطع النَّظر عن جعلها أعلاماً منقولةً على المعرَّف، وإلَّا فالأعلامُ المنقولةُ من قبيل الحقيقة.

قوله: (لشرحه الماهية) عِلَّةٌ للجزء الأخير من الاسم الأخير، وأمَّا عِلَّة الجزء الأوَّل منه فهو: أنَّ القول هو المركَّب، وشأن المعرِّف التَّركيب.

● ثمَّ إن أُريد بـ«شرح الماهيَّة»: إيضاحها بذاتيَّاتها كان إطلاق القول الشَّارح على مطلق التَّعريف مجازاً مرسلاً، من تسمية الشَّيء باسم بعض أفراده وهو الحدُّ، وإن أُريد به تمييزها عن غيرها بأيِّ وجهٍ، فلا يجوز؛ كذا في «الكبير»(٢).

وقدِ استفيد أنَّ التَّجوُّز على الاحتمال الأوَّل بقطع النَّظر عن جعل «القول الشَّارح» عَلَماً لمطلق التَّعريف، كما مرَّ.

قوله: (وتعريف المخاطب بها) عِلَّةٌ للاسم الأوَّل والثَّاني، ففي كلامه لفٌّ ونشرٌ مشوَّش، والمصدرُ مضافٌ إلى مفعوله، و«بها» متعلِّقٌ بـ«تعريف».

قوله: (ما يقتضي تصوُّرُه تصوُّرَه أوِ امتيازه عن غيره) «أو» لتنويع المعرِّف إلى نوعين: الأوَّل: الحدُّ التَّامُّ، والثَّاني: الرَّسم والحدُّ النَّاقص.

---

(١) **قوله**: (مجازٌ إسناديٌّ... إلخ) فيه: أنَّه إسنادُ الشَّيء لمَن هو له على المتكلِّم في الظَّاهر؛ إذِ التَّعريف حقُّه أن يُسند إليه الشَّرح والتَّعريف عند المنطقيِّين، نقل حاصل ذلك شيخ شيخنا عن بعضهم. **والظَّاهرُ** أنَّ ذلك إن سُلِّم كان الشَّخص أيضاً حقُّه عندهم أن يُسند إليه الشَّرح والتَّعريف؛ إذ لا يخفى أنَّ القول بأنَّهم يقولون: إنَّ إسناد الشَّرح والتَّعريف إلى التَّعريف حقيقةٌ، وإلى الشَّخص مجازٌ في غاية البعد.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤١).

. . . .

حاشية الصبان

والمرادُ بـ «التَّصوُّر» الأوَّل: الخطور بالبال، وبـ «التَّصوُّر» الثَّاني: الحصول عن جهلٍ؛ بمعنى: أنَّ حضورَ المعرِّف ـ بكسر الرَّاء ـ بالبال محمولاً على المعرَّف ـ بفتحها ـ، يلزم منه حصول معرفة الشَّيء المجهول، فإذا قيل [ص/ ٦٤]: «الإِنْسَانُ: هُوَ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، فحضورُ «الحَيَوَان النَّاطق» المعلومَين أوَّلاً محمولَين على «الإنسان» يلزم منه تصوُّر حقيقة «الإنسان» المجهولة.

وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ المعرِّف ـ بالكسر ـ يجب أن يكون معلوماً حال التَّعريف به، وإلَّا لزم التَّعريف بالمجهول، والمعرَّف ـ بالفتح ـ يجب أن يكون مجهولاً حال تعريفه، وإلَّا لزم طلب تحصيل الحاصل، وهو عبثٌ.

ولا يرد: أنَّه استعمل لفظ «التَّصوُّر» في التَّعريف في معنيَين؛ هو في أحدهما حقيقةٌ وفي الآخر(١) مجازٌ، أو مشتركٌ فيهما؛ لعدم اللَّبس لِما علم من أنَّ المجهول لا يعرَّف به والمعلوم لا يعرَّف، فكان ذلك كالقرينة على المراد(٢)؛ أفاده ابن يعقوب(٣). والتَّعريف المذكور للكَاتِبي صاحب «الشمسية».

● وبحمل التَّصوُّر(٤) الأوَّل فيه على: «الخطور في البال»، والثَّاني على: «الحصول عن جهلٍ»، يندفع ما أورد عليه: من أنَّه غيرُ مانعٍ لدخول الملزومات(٥) بالنِّسبة إلى لوازمها البيِّنة(٦) غير المحمولة كـ: «العمى» بالنِّسبة إلى «البصر»، و«السَّقف» بالنِّسبة إلى «الجدار»، ولدخول المتضايفين فإنَّ تصوُّر أحدهما يقتضي تصوُّر الآخر، وليس أحدهما معرِّفاً.

ويمكن(٧) أن يندفع أيضاً بإيقاع ما في التَّعريف على مركَّبٍ لفظاً أو تقديراً.

---

(١) **قوله: (وفي الآخر)** هو لفظ تصوُّر المرفوع.

(٢) **قوله: (كالقرينة على المراد)** لعلَّه لم يقل: «قرينة على المراد»؛ لأنَّ ذلك لا يدلُّ على اعتبار الحمل، ولأنَّ كون المجهول لا يعرَّف به إنَّما يعرِّف لفظ تصوُّر المرفوع عن الحقيقة إن قلنا بعدم الاشتراك ولا يعيِّن المراد.
هذا؛ ثمَّ انظر ما الَّذي يدلُّ على المراد حتَّى يسلِّم التَّعريف.

(٣) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ١٤٤ – ١٤٥)، وبداية النقل بتصرف من قوله: «والمراد بالتَّصوُّر الأوَّل».

(٤) **قوله: (وبحمل التَّصوُّر... إلخ)** وباعتبار الحمل أيضاً.

(٥) **قوله: (لدخول الملزومات... إلخ)** دخول ذلك إنَّما هو بقطع النَّظر عن كون الاستلزام هنا على ظاهره؛ أي: إنَّ الأوَّل يكون مقتضياً وموجباً ومنشأً للثَّاني، لا بمعنى عدم الانفكاك مطلقاً، فافهم.

(٦) **قوله: (إلى لوازمها البيِّنة)** أي: بالمعنى الأخصِّ؛ إذِ الَّذي دخل هو ملزومات هذه.

(٧) **قوله: (ويمكن... إلخ)** لا يناسب هذا كلام المصنِّف فيما يأتي حيث قال: «وناقص الحد بفصل»؛ على أنَّه يرد عليه: الملزومات التَّصديقيَّة بالنِّسبة إلى لوازمها البيِّنة، على أنَّ التَّصديق ليس مجرد إدراك وقوع النِّسبة أو لا وقوعها، فتنبَّه.

كالحدِّ عند الأصوليِّين.

(٤٠) مُعَـرِّفٌ عَـلَـى ثَـلَاثَـةٍ قُـسِـمْ　　حَـدٌّ وَرَسْـمِـيٌّ وَلَـفْـظِـيٌّ عُـلِـمْ

(مُعَرِّفٌ) مبتدأ، حُذفت منه «أل» للوزن (عَلَى ثَلاثَةٍ قُسِمْ):

حاشية الصبان

وإنَّما قلنا: «أو تقديراً» ليدخل التَّعريف بالفصل وحده أوِ الخاصَّة وحدها، وقد سبق إيضاح ذلك.

● قال السَّعد في «شرح الشَّمسيَّة»: **لا يُقال**: المحدود يستلزم[١] تصوُّره تصوُّر الحدِّ، فيجب أن يكون «الإنسان» مثلاً معرِّفاً لـ«الحَيَوان النَّاطق». **لأنَّا نقول**: معنى الاستلزام أن يكون تصوُّره هو المقتضي[٢] والموجب لتصوُّر ذلك الشَّيء، فيجب تقدُّمه بالضَّرورة، وليس تصوُّر «الإنسان» يقتضي وجوب تصوُّر «الحَيَوان النَّاطق»، بلِ الأمر بالعكس. اهـ[٣]

وأورد جماعة: أنَّه لا يمكن تعريف الحدِّ[٤]؛ لئلَّا يلزم التَّسلسل.

وأجاب اليوسي بأنَّ هذا لا يتخيَّل وروده مَن له أدنى شعور؛ لأنَّ المراد بـ«الحدِّ» الَّذي نعرِّفه: مفهومه الشَّامل لحدِّ الحدِّ[٥]، لا ماصدقه، والتَّسلسلُ إنَّما يلزم لو أريد به الماصدق، على أنَّه لا يلزم التَّسلسل على إرادة الماصدق ـ كما قال الشَّارح في «كبيره»[٦] ـ إلَّا لو لم ينته إلى معرَّف معروف، ونحن نشترط انتهاءه إليه كما اشترطنا في مقدِّمات البراهين الانتهاء إلى الضَّرورة؛ لئلَّا يلزم التَّسلسل.

● **وعُلِم من التَّعريف**: أنَّ المعرِّف غير المعرَّف وهذا ظاهرٌ باعتبار اللَّفظ، أمَّا باعتبار المعنى فليس التَّغاير بينهما إلَّا بالإجمال والتَّفصيل في الحدود والرُّسوم، وبالظُّهور والخفاء في التَّعريفات اللَّفظيَّة.

● **وعُلِم أيضاً**: أنَّه لا بدَّ أنَّ يكون المعرِّف ـ بالكسر ـ سابقاً في المعرفة على المعرَّف ـ بالفتح ـ.

قوله: (كالحدِّ) أي: نظير الحدِّ عند الأصوليِّين، فالحدُّ والتَّعريف عندهم بمعنًى واحد، وهو الجامع المانع؛ سواءٌ كان بالذَّاتيَّات أو بالعَرَضيَّات.

قوله: (حُذفت منه «أل» للوزن) يعني: أنَّ حقَّه «التَّعريف» بـ«أل» الجنسيَّة، لكن أتى به منكراً

---

(١) **قوله: (يستلزم... إلخ)** مبناه: أنَّ المقصود من الاستلزام عدم الانفكاك مطلقاً؛ أي: سواءٌ كان الأوَّل منشأ أو لا.

(٢) **قوله: (هو المقتضي)** أيِ: المنشأ.

(٣) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ١٩١).

(٤) **قوله: (لا يمكن تعريف الحد)** عبَّر غيره: تعريف التَّعريف. شيخ شيخنا.

(٥) **قوله: (الشَّامل لحدِّ الحدِّ)** وتوهَّم المورد: أنَّ الإضافة للحدِّ تمنع من ذلك الشُّمول، فأورد إيراده.

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٢).

١ - أحدها: (حَدٌّ) تامٌّ وناقصٌ.

٢ - (وَ) ثانيها: (رَسْمِيٌّ) منسوبٌ إلى «الرَّسم» بالمعنى اللُّغويِّ، وهو: «الأثر»، لا أنَّه منسوبٌ للرَّسم المصطلح عليه؛ لئلَّا يلزم نسبة الشَّيء إلى نفسه، ويقال له أيضاً: «رسم»، وهو أيضاً: تامٌّ وناقصٌ.

٣ - (وَ) ثالثها: (لَفْظِيٌّ عُلِمْ) منسوبٌ إلى «اللَّفظ» المطلق، فهو من نسبة الخاصِّ إلى العامِّ.

- وزاد بعضهم: «التَّعريف بالمثال»، ....

حاشية الصبان

محذوفاً منه «أل» لضرورة الوزن، فهي المسوِّغة للابتداء به، وهنا مسوِّغٌ آخر وهو وقوعه في معرض التَّقسيم، وإنَّما ذكر الأوَّل[1] تبعاً للمصنِّف في «شرحه».

قوله: (لا أنَّه منسوبٌ للرَّسم المصطلح عليه... إلخ) يمكن بتكلُّفٍ أن يُراد من المنسوب إليه الرَّسم بمعنى فردٍ من أفراد الرَّسم الاصطلاحيِّ، فيكون من نسبة النَّوع إلى فرده.

قوله: (عُلِم) قال ابن يعقوب: هو تكميلٌ للبيت، وكأنَّه[2] أراد به أنَّ اللَّفظ المعرَّف به عُلِم معناه، وإنَّما جُهِل كونه مسمًّى باللَّفظ الآخر.[3]

قوله: (فهو من نسبة الخاصِّ إلى العامِّ) أقول: أي: من نسبة المقيَّد إلى المطلق؛ ليناسب كلامه قبل.

قوله: (التَّعريف بالمثال) قال في «الكبير»: كما إذا سئل[4] عن «المثلَّث»، فيضع للسَّائل شكله، وكما يقال: «العلم كالنُّور والجهل كالظُّلمة»، والاسم كـ: زيد، والفعل كـ: ضرب. اهـ[5]

وأقول: يؤخذ من التَّمثيل بـ: «العلم كالنُّور والجهل كالظُّلمة» أنَّ المراد بـ «المثال» ما يعمُّ المشبَّه به، لا خصوص جزئيِّ الشَّيء، وسيأتي في كلام الشَّارح قبيل كلام المصنِّف: «وَشَرْطُ كُلٍّ... إلخ» ما يفيده أيضاً.

---

(١) **قوله: (وإنَّما ذكر الأوَّل)** وتنبيهاً على أنَّ حقَّه ما ذكر.

(٢) **قوله: (وكأنَّه... إلخ)** ولمَّا كان ذلك لا يحتاج إلى إفادته لكونه ظاهراً، كان الغرض هو التَّكميل.

(٣) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ١٤٦).

(٤) **قوله: (كما إذا سئل... إلخ) ظاهره:** أنَّ المعرَّف هو الشَّكل الجزئيُّ، وهو لا يصحُّ لما هو معلومٌ من أنَّه كلِّيٌّ دائماً، فلعلَّ المراد أنَّ المعرَّف هو الهيئة الكلِّيَّة المفهومة منه، فتدبَّر.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٣).

و«بالتَّقسيم»، **والحقُّ**[١]: أنَّ هذه الثَّلاثة داخلةٌ في الرَّسم؛ لأنَّها تعاريفُ بالخواصِّ.

(٤١) فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا

(فَالحَدُّ) التَّامُّ **(بِالجِنْسِ)** القريب **(وَفَصْلٍ)** كـ: «الحَيَوَان النَّاطِق» بالنِّسبة إلى «الإِنْسَان»

حاشية الصبان

قوله: (وبالتَّقسيم) قال في «الكبير»: كما تقدَّم من تعريف العلم بتقسيمه؛ أي: إلى تصوُّرٍ وإلى تصديقٍ. [اهـ][٢]

قوله: (والحقُّ أنَّ هذه الثَّلاثة) أيِ: اللَّفظيَّ، والمثالَ، والتَّقسيميَّ.

قوله: (لأنَّها تعاريفُ بالخواصّ) لأنَّ لفظ الشَّيء خاصَّةٌ من خواصِّه، وكذا مماثله وانقسامه المعيِّنان[٣].

قوله: (فَالحَدُّ التَّامُّ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ المصنِّف حذف الصِّفة للعلم بها من قوله الآتي: «وَنَاقِصُ الحَدِّ. . . إلخ»، كما قاله في «كبيره»[٤].

قوله: (بِالجِنْسِ القريب) فيه أيضاً إشارةٌ إلى أنَّ المصنِّف حذف الصِّفة للعلم بها ممَّا يأتي، كما في «الكبير»[٥].

قوله: (وَفَصْلٍ) أي: قريبٍ، وتركَ ذكره استغناء بتقييد الجنس بالقريب؛ لأنَّ الجنس متَّى كان قريباً كان الفصل كذلك؛ لأنَّ ذكر البعيد[٦] . . . .

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (والحقُّ. . . إلخ)** من عَرَف تعريف «التَّعريف» حقَّ المعرفة، وأتقن مبحث السُّؤال، ربما تحقَّق بما هو متعلِّقٌ بذلك، فعليك بهما.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٣).

(٣) **قوله: (المعيِّنان)** بصيغة اسم الفاعل، والاحتراز عن: مماثل لا يعيِّن بأن يماثله وغيره؛ إذ ليس من الخواصِّ، فلا يتأتَّى التَّعريف به، وعن انقسام لا يعيِّن بأن تكون في ضمن انقسام الغير؛ إذ ليس من الخواصِّ أيضاً.
ثمَّ الكلام بالنِّسبة لقوله: «وكذا مماثله» يحتاج لتقدير، فإنَّ كلام الشَّارح فيما يأتي يفيد أنَّ قوله: «وكذا مماثله» على معنى: وكذا ما به مماثلة مماثله، فتنبَّه.
ثمَّ إنَّ الظَّاهر أنَّ عُدوله عن مقتضى الظَّاهر من التَّعبير بـ«التَّقسيم» إلى التَّعبير بـ«الانقسام» اعتباراً بالصِّفة الحقيقيَّة للمعرَّف، ثمَّ لا يخفى أنَّ المعرَّف هو الانقسام الكلِّيُّ إلى الأقسام المخصوصة الَّذي يُفهم من التَّقسيم الجزئيِّ؛ إذِ المعرَّف دائماً كلِّيٌّ، فتنبَّه.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٣).

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٤).

(٦) **قوله: (لأنَّ ذكر البعيد. . . إلخ)** فيه نظرٌ؛ إذ لا يخفى أنَّ المقصود فصلٌ لذلك الجنس، فكان عليه أن يقول: إذ لا يتأتَّى فصلٌ بعيدٌ حينئذٍ، ثمَّ في كلامه نظرٌ آخر يُعلم من قول الشَّارح فيما يأتي: «وبقي التَّعريف بالعَرَض العامِّ. . . إلخ»، وممَّا كتبه هو عليه، فتدبَّر.

(وَقَعَا).

أمَّا كونه حدًّا؛ فلأنَّ الحدَّ لغةً: «المنع»، **وهو مانعٌ من دخول الغير فيه**، **وأمَّا كونه تامًّا**؛ **فلذكر جميع الذَّاتيَّات فيه**.

ويُشترط في تمام الحدِّ: تقديمُ الجنس على الفصل.

حاشية الصبان

بعد الجنس[١] القريب لا يفيد؛ لأنَّه إمَّا أعمُّ منه أو مساوٍ له كـ: «النَّامي» و«الحسَّاس» بالنِّسبة لـ «الحَيَوان».

قوله: (وَقَعَا) خبر «الحدّ»، و«الألف» للإطلاق، و«بِالجِنْسِ» متعلِّقٌ بـ«وَقَع»، ومثلُ ذلك يقال فيما يأتي.

قوله: (وهو مانعٌ) أي: منعاً قويًّا بخلاف الرَّسم، فإنَّ المنع فيه ضعيفٌ، **فلا يرد**: أنَّه كان ينبغي[٢] أن يسمَّى حَدًّا لِوجود المنع فيه، على أنَّ وجه التَّسمية لا يوجبها.

وفُهِم من كلامه: أنَّ «الحدَّ» بمعنى الحاد.

وقوله: (من دخول الغير) أي: غير المحدود فيه؛ أي: ومن خروج أفراد المحدود منه، كما في «الكبير»؛ قال فيه: ومنه سمِّيت الحدود الشَّرعيَّة حدوداً؛ لأنَّها سببٌ في منع المحدود من ارتكاب موجبها، وسمِّيت حدود الدَّار ـ وهي منتهاها من جميع [ص/٦٥] جهاتها ـ حدوداً؛ لأنَّها تمنع ما يجاورها من الدُّخول فيها، وتمنع ما هو منها أن يُحكم له بحكم ما هو خارجٌ عنها. اهـ[٣]

قوله: (فلذكر جميع الذَّاتيَّات فيه) إمَّا مطابقةً[٤]؛ نحو: «جسم نام حسَّاس متفكِّر بالقوَّة»، أو تضمُّناً؛ نحو: «حَيَوان ناطق»، أو مطابقةً في البعض وتضمُّناً في البعض؛ نحو: «جسم نام حسَّاس ناطق، أو حيوان متفكِّر بالقوَّة».

ولكون الحدّ التَّامّ هو الَّذي تُذكر فيه جميع الذَّاتيَّات لا يكون للشَّيء حدَّان تامَّان، **وقيل**: يوجدان باعتبار المطابقة والتَّضمُّن، **وضُعِّفَ**: بأنَّهما في الحقيقة حدٌّ واحدٌ، وهذا بخلاف الحدِّ النَّاقص والرَّسم، فيتعدَّدان؛ قاله في «الكبير»[٥].

قوله: (ويُشترط في تمام الحدِّ... إلخ) فلو أُخِّر الجنس عنِ الفصل كان حدًّا ناقصاً، وكذا يُشترط في تمام الرَّسم تقديمُ الجنس على الخاصَّة، فلو أُخِّر الجنس عنِ الخاصَّة كان رسماً ناقصاً.

---

(١) **قوله: (بعد الجنس)** إذ يجب هنا تقديم الجنس، كما قال الشَّارح بعد.

(٢) **قوله: (كان ينبغي)** أي: «يجب» بدليل ما بعده.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٣).

(٤) **قوله: (مطابقةً... إلخ)** تقدَّم ما فيه، فتنبَّه.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٤).

(وَالرَّسْمُ) التَّامُّ (بِالجِنْسِ) القريب (وَخَاصَةٍ) شاملةٍ لازمةٍ حال كونهما (مَعَا) كقولنا: «الإِنْسَانُ: حَيَوَانٌ ضَاحِكٌ».

أمَّا كونه رسماً؛ فلأن الرَّسم لغةً: «الأثر»، والخاصَّة من آثار الحقيقة الدَّالَّة عليها، وأمَّا كونه تامًّا؛ فلمشابهته الحدَّ التَّامَّ من حيث إنَّه وُضع فيه الجنس القريب وقُيِّد بأمرٍ مختصٍّ.

(٤٢) وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا

حاشية الصبان

قوله: (وَخَاصَةٍ) بتخفيف الصَّاد هنا وفيما يأتي؛ للوزن.

قوله: (شاملة لازمة) قيِّد بـ«الشَّاملة»؛ لأنَّ غير الشَّاملة كـ: العلم والكتابة بالفعل للإنسان لا يعرَّف بها؛ لخروج كثيرٍ من الأفراد عنها. وبـ«اللَّازمة»؛ لأنَّ المفارقة كـ: التَّنفُّس بالفعل للحيوان لا يعرَّف بها؛ لخروج أفراد المحدود عن كونها من أفراده حال المفارقة، وهو فاسدٌ؛ كذا في «حاشية» شيخنا العدوي[1].

قوله: (حال كونهما مَعَا) تقدَّم الكلام[2] على هذه الحال عند الكلام على قول الشاعر: «فلمَّا تَفرقنا... إلخ».

قوله: (من حيث إنّه وضع) أي: ذُكِر.

قوله: (وقُيِّدَ بأمرٍ مختصٍّ) أي: وقيِّد الجنس بأمرٍ مختصٍّ كالفصل.

قوله: (وَنَاقِصُ الحَدِّ) من إضافة الصِّفة إلى الموصوف.

قوله: (بِفَصْلٍ قريبٍ وحده) مبنيٌّ على جواز التَّعريف بالمفرد[3].

قوله: (مع جنسٍ بعيدٍ) مثل «الجنس[4] البعيد»: فصله على التَّحقيق كما قال شيخنا العَدَوي، فـ«الحسَّاس النَّاطق[5]» حدٌّ ناقصٌ كـ: «الجسم النَّاطق».

قوله: (لَا قَرِيبٍ) تأكيدٌ لِما قبله.

---

(١) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٤).

(٢) **قوله: (تقدَّم الكلام... إلخ)** أي: عند قول المصنِّف: «وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي».

(٣) **قوله: (جواز التَّعريف بالمفرد)** وهو غير مرضيٍّ عند الأقدمين، وإن وقع أوَّلوه، ففي المثال التَّقدير: «شيء ناطق».

(٤) **قوله: (مثل الجنس... إلخ)** غير محتاجٍ إليه؛ إلَّا لو كان المراد بـ«البعيد»: الأبعد، وتمثيلُ الشَّارح له بـ«الجسم» يفيد خلاف ذلك، فتنبَّه.

(٥) **قوله: (فالحسَّاس النَّاطق)** صوابه: «فالنَّامي النَّاطق» لمساواة «الحساس» لـ«النَّاطق»، فلا يكون «النَّاطق» بعده =

(**وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ**) قريبٍ وحده كـ: «الإِنْسَانُ: نَاطِقٌ»، (**أَوْ**) به (**مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا**) كـ: «الإِنْسَانُ: جِسْمٌ نَاطِقٌ».

أمَّا كونه حدًّا؛ فلما مرَّ، **وأمَّا كونه ناقصاً**؛ فلعدم ذكر جميع الذَّاتيَّات فيه.

(٤٣) وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

(**وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ**) بالقيد السَّابق (**فَقَطْ**) نحو: «الإِنْسَانُ: ضَاحِكٌ»، (**أَوْ**) بها (**مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ**) بالتَّنوين للضَّرورة، أي: بعيد (**قَدِ ارْتَبَطْ**) نحو: «الإِنْسَانُ: جِسْمٌ ضَاحِكٌ».

حاشية الصبان

قوله: (فلما مرَّ) أي: من أنَّ الحدَّ لغةً: المنع، وهو المانع من دخول الغير فيه.

قوله: (فلعدم ذكر جميع الذَّاتيَّات فيه) أي: لا مطابقةً ولا تضمُّناً؛ لأنَّه لم يذكر فيه «نام حسَّاس» لا مطابقةً ولا تضمُّناً، واستلزام «النَّاطق» لهما غيرُ معتدٍّ به في تمام التَّعريف، وهذا هو المراد بقولهم: «دلالةُ الالتزام مهجورةٌ في التَّعاريف»؛ أي: إنَّ التَّعريف لا يكون باعتبارها تامًّا، لا أنَّه لا يصحُّ التَّعريف باعتبارها أصلاً، بل يصحُّ[1] ويكون التَّعريف حدًّا ناقصاً؛ كما في: «جسم ناطق»، أو رسماً ناقصاً؛ كما في: «جسم ضاحك»، أفاده في «كبيره»[2].

قوله: (بِخَاصَةٍ فَقَطْ) هذا أيضاً مبنيٌّ على جواز التَّعريف بالمفرد.

قوله: (بالقيد السَّابق) «أل» جنسيَّةٌ؛ لأنَّ السَّابق قيدان: «شاملة»، «لازمة».

قوله: (فَقَطْ) أي: من غير انضمام جنسٍ معها، وإلَّا فالتَّعريف بمجموع خاصَّتين أو أكثر من الرَّسم النَّاقص، كما أفاده الغُنَيْمِيُّ[3].

قوله: (أي: بعيد) أشار إلى أنَّ «أفعل» التَّفضيل على غير بابه؛ ليشمل الجنس البعيد بمرتبة أو أكثر.

قوله: (قَدِ ارْتَبَطْ) أي: اقترن.

= مفيداً. قاله بعضهم. قال شيخ شيخنا: يُجاب بأنَّه مبنيٌّ على عدم المساواة، وأنَّ «المتحرِّك بالإرادة» من ذاتيَّات «الحَيَوان»، وأنَّ «الحسَّاس» يوجد في غيره.

(١) *قوله: (بل يصحُّ... إلخ) لا يخفى بعد ما مرَّ أنَّ دلالة الالتزام* لا تكون عندهم إلَّا حيث يكون اللُّزوم بيِّناً بالمعنى الأخصِّ، وليست تلك الدَّلالة باستعمال اللَّفظ في اللَّازم، فتنبَّه.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٤).

(٣) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٣).

أمَّا كونه رسماً؛ فلما مرَّ، وأمَّا كونه ناقصاً؛ فلعدم ذكر جميع أجزاء الرَّسم التَّامِّ.

● ومثل المذكورات فيما مرَّ حدودُها، فلو أبدلتَ الجنس القريب أوِ البعيد أوِ الفصل بحدِّه، كـ: «الجِسْم النَّامِي الحسَّاس المُتَفَكِّر بِالقُوَّة»، وكـ«الجِسْم النَّامِي الحَسَّاس النَّاطِق»، وكـ: «الحَيَوَان المُتَفَكِّر بِالقُوَّة» لم يَختلف الحكم.

حاشية الصبان

قوله: (أمَّا كونه رسماً فلما مرَّ) أي: من أنَّ الرَّسم: الأثر، والخاصَّة من آثار الحقيقة الدَّالَّة عليه.

قوله: (فلعدم ذكر جميع أجزاء الرَّسم التَّامِّ) أي: لا مطابقةً ولا تضمُّناً؛ لأنَّه لم يذكر فيه «نام حسَّاس»، واستلزام «الضَّاحك» لهما غير معتدٍّ به في التَّمام.

قوله: (ومثل المذكورات) أي: من الأجناس والفصول والخواصِّ، وإن سكت الشَّارح عنها فيما يأتي لِمَا ستعرفه[1]. **وقوله: (فيما مرَّ)** أي: في كون التَّعريف حدًّا أو رسماً، وكونه تامًّا أو ناقصاً.

قوله: (فلو أبدلت الجنس القريب) أي: كـ: «الحَيَوَان» في تعريف «الإنسان». **وقوله: (البعيد)** أي: كـ: «الجسم» في تعريفه. **وقوله: (أو الفصل)** أي: كـ: «النَّاطق».

أقول: كان ينبغي أن يزيد: «أوِ الخاصَّة بحدِّها»، ويؤخذ حدُّها من حدِّ الضَّحك، وقد حدَّه بعضهم: بأنَّه كيفيَّةٌ غير راسخةٍ تحصل من حركة الرُّوح إلى خارج دفعةً بسبب تعجُّبٍ يحصل للضَّاحك. وقال الرَّاغب[2]: هو انبساطُ الوجه وتكشُّر الأسنان من سرور النَّفس[3].

و«التَّكشُّر» بالشِّين المعجمة: الظُّهور.

قوله: (كـ: الجسم النَّامي... إلخ) مثَّل بثلاثة أمثلة:

الأوَّل: ذكر فيه الجنس القريب بحدِّه والفصل بحدِّه. **والثَّاني:** ذكر فيه الجنس القريب فقط بحدِّه. **والثَّالث:** ذكر فيه الفصل فقط بحدِّه.

وأقول: سكت عنِ التَّمثيل لذكر الجنس البعيد بحدِّه، وكان ينبغي ذكره؛ ومثاله: «جوهر مركَّبٌ[4] من أجزاءٍ فَرْدَةٍ ناطقٌ».

---

(١) **قوله:** (لِمَا ستعرفه) صوابه: «كما ستعرفه»، والمؤلِّف كثيراً ما يكتب «الكاف» على هيئة «اللَّام» كأنَّه اتِّكالٌ على الذَّوق.

(٢) الحسين بن محمَّد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب (... - ٥٠٢هـ) أديب، من الحكماء العلماء، له: «المفردات في غريب القرآن»، و«محاضرات الأدباء». انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٥٥).

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٥٠١).

(٤) **قوله:** (مركَّب... إلخ) خرج: الجوهر البسيط، والجوهر المجرَّد على القول به.

● وبقي التَّعريف بالعَرَض العامِّ مع الفصل كـ: «المَاشِي النَّاطِق» بالنِّسبة إلى «الإِنْسَان»، أو مع الخاصَّة كـ: «المَاشِي الضَّاحِك»، وبالفصل معها كـ: «النَّاطِق الضَّاحِك»، والأكثرون على أنَّ الأوَّل والثَّالث: حدَّان ناقصان، والثَّاني: رسمٌ ناقصٌ.

حاشية الصبان

قوله: (وبقي التَّعريف... إلخ) أقول: بقي أيضاً: التَّعريف بالجنس مطلقاً والفصل والخاصَّة أوِ العَرَض العامِّ.

والظَّاهرُ أخذاً ممَّا يأتي أنَّ الجنس القريب مع الفصل والخاصَّة أوِ العَرَض العامِّ: حدٌّ تامٌّ، وأنَّ الجنس البعيد مع الفصل والخاصة أوِ العَرَض العامِّ: حدٌّ ناقصٌ.

قوله: (مع الفصل... إلخ) أَفْهَم: أنَّ العَرَض العامَّ لا يقع وحده معرِّفاً، وانظر: هل هذا مبنيٌّ على عدم جواز التَّعريف بالأعمِّ، أو: ولو قلنا به، حرِّره؛ كذا قال الغُنَيْمِيُّ[1].

قوله: (والأكثرون على أنَّ... إلخ) أيِ: اعتباراً بالأقوى[2] وهو: «الفصل» في الأوَّل والثَّالث، و«الخاصَّة» في الثَّاني.

● **واعلم** أنَّ نقل ذلك عن الأكثرين هو ما في «شرح إيساغوجي» لشيخ الاسلام؛ قال الغُنَيْمِيُّ: لعلَّه أراد من المحقِّقين، وإلَّا فقد نقل الحفيد أنَّ عدم اعتبار العَرَض[3] العامّ مع الفصل أوِ الخاصَّة أصل الاصطلاح، وأنَّ تركيب الفصل مع الخاصَّة لم يعتبره الجمهور. اهـ[4]

---

(١) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٣).

(٢) **قوله: (أي: اعتباراً بالأقوى)** أيِ: اعتباراً به في التَّسمية، لا في صحَّة التَّعريف بذلك كما هو ظاهرٌ، فمقابل «الأكثرين» يقول أيضاً: بصحَّة التَّعريف بذلك، ولا تغفل عن كون المراد: الأكثرين من المحقِّقين، فالقائلُ: إنَّ ذلك يصحُّ التَّعريف به، ولا يوافق في التَّسمية هو باقي المحقِّقين، فلا يقال: إنَّ أصل الاصطلاح عدم صحَّة التَّعريف بذلك، فكيف يكون الأكثرون ومقابلهم متَّفقون على الصحَّة؟ فافهم.

(٣) **قوله: (أنَّ عدم اعتبار العَرَض... إلخ)** أي: أنَّه لا يصحُّ التَّعريف بذلك، لا أنَّه يصحُّ ويقطع النَّظر عنِ العَرَض العامِّ، **ويدلُّ لذلك:** أنَّ الأقدمين لا يرضون بالتَّعريف بالمفرد، وإن وقع تأوَّلوه. ولو قطع النَّظر عنِ العَرَض العامِّ لكان التَّعريف بمفرد، ويدلُّ لذلك أيضاً قول المحشي بعد: «ولا يخفى ضعفه بل ردّه لأنَّ انضمام... إلخ»، فإنَّه يُفيد بلا شبهة أنَّ أصل الاصطلاح عدم صحَّة التَّعريف بذلك، لكنَّ الدَّليل الأوَّل لا يتمُّ إذا كان المراد: الأكثرين من محقِّقي المتأخِّرين، وأصل اصطلاح المتأخِّرين على خلاف ذلك، وأنَّ المراد بـ«الجمهور»: المناطقة لا جمهور المتأخِّرين. يقال: إنَّ قوله: «لأنَّ انضمام... إلخ» يوهم أنَّ أصل الاصطلاح ومذهب الجمهور: «صحَّة التَّعريف بالمفرد»، وليس كذلك؛ لِمَا علمت، ثمَّ الرَّدُّ بذلك لا ينهض؛ إذ يقال عليه: إنَّ ذلك إذا لم يقو لم يضعف صار كالعدم، فيصير المعرِّف مفرداً، وهم لا يقولون بالتَّعريف بالمفرد، فلا يتمُّ الرَّدُّ إلَّا بالكلام في صحَّة التَّعريف به، بما يلزمهم ذلك، فافهم.

(٤) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٤).

● **وفُهِمَ من كلام المصنِّف**: أنَّ الحدَّ لا يكون إلَّا للماهيَّات المركَّبة، فتخرج البسائط

حاشية الصبان

ولا يخفى ضعفه بل ردُّه[1]؛ لأنَّ انضمام العَرَض العامِّ إلى الفصل أوِ الخاصَّة إن لم يقو لم يضعف، وكذا انضمام الخاصَّة إلى الفصل، مع أنَّ الانضمام في كلٍّ مقوّ، كما ذكره السَّيِّد مخالفاً لما نقله الحفيد، وعبارة السَّيِّد [ص/٦٦] بعد كلام طويل: فالصَّواب أنَّ المركَّب من العَرَض العامِّ والخاصَّة رسمٌ ناقصٌ[2]، لكنَّه أقوى من الخاصَّة وحدها، وأنَّ المركَّب منه ومن الفصل حدٌّ ناقصٌ، وهو أكملُ من الفصل وحده، وكذا المركَّب من الفصل والخاصة حدٌّ ناقصٌ، وهو أكملُ من العَرَض العامِّ والفصل[3]. اهـ[4]

وقال بعضهم: ينبغي في التَّعريف بالفصل والخاصة معاً مراعاةُ السَّابق لسبقه بالتَّمييز، فإن سبق الفصل كان حدًّا ناقصاً، وإن سبقتِ الخاصَّة كان رسماً ناقصاً.

قوله: (أنَّ الحدَّ لا يكون... إلخ) لأنَّه ذكر له ثلاثة صور: الجنس بقسميه مع الفصل، والفصل وحده وهو يستلزم الجنس عند المتقدِّمين، كما تقدَّم بيانه[5]، والجنسُ والفصلُ لا يكونان إلَّا للماهيَّات المركَّبة.

وفُهِمَ من كلامه أيضاً: أنَّ الماهيَّة المركَّبة من أمرين متساويين - بناء على جواز ذلك - لا يكون لها حدٌّ تامٌّ؛ لأنَّه لا جنس لها قريبٌ؛ أفاده الغُنَيْمِيُّ.

قوله: (فتخرج البسائط) أي: عن أن تُحدَّ كـ: «النُّقطة».

قال في «الطَّوالع»[6]: الحقائق إمَّا أن تكون بسيطة وهي: الَّتي لا جزء لها، أو تكون مركَّبة وهي: الَّتي لها جزء، وكلُّ واحدٍ منهما: إمَّا أن يتركَّب عنه غيره، أو لا؛ فهذه أربعة أقسام:

---

(١) قوله: **(بل ردُّه... إلخ)** تقدَّم له ما يخالف ذلك قريباً، وتقدَّم التَّنبيه عليه، فتنبَّه.

(٢) قوله: **(رسمٌ ناقصٌ)** أي: فهو صحيحٌ معتدٌّ به، ويسمَّى بذلك لا يغيَّر، والاستدراك مرتبطٌ بالتَّسمية، وكذا يقال فيما بعد، فلا تغفل.

(٣) قوله: **(وهو أكملُ من العَرَض العامِّ والفصل)** ومن الفصل وحده بالأَوْلى.

(٤) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ٢٤١).

(٥) قوله: **(كما تقدَّم بيانه)** تقدَّم للمحشي أيضاً فيما كتبه على قول الشَّارح في شرح قول المصنِّف: «وفصل»، وهو يعني الفصل القريب ما يميِّز الشَّيء عن جنسه القريب. وقوله: **(بناء على جواز ذلك)** هو رأي المتأخِّرين، وقد تقدَّم له بيانه في ذلك الموضع أيضاً.

(٦) انظر: «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار» للقاضي البيضاوي (ص: ٥٩).

فلا تُعرَّف إلَّا بالرَّسم، **وعُلِمَ أيضاً**: أنَّ التَّعريف لا يكون بغير القول ك: الإشارة والخطِّ.

حاشية الصبان

فالأوَّل: البسيط الَّذي لا يتركَّب عنه غيره؛ لا يُحدُّ؛ لكونه غير مركَّبٍ، ولا يُحدُّ به غيره؛ لكونه ليس جزءاً لغيره ك: «الواجب تعالى»، فإنه بسيط[١] وليس جزءاً لغيره.

الثَّاني: البسيط الَّذي يتركَّب عنه غيره، وهو البسيط الَّذي ينتهي إليه المركَّب بالتَّحليل؛ يُحدُّ به لكونه جزءاً لغيره، ولا يُحدُّ؛ لكونه غير مركَّبٍ ك: «الجوهر»[٢]، فإنَّه بسيطٌ وجزءٌ لغيره وهو الجسم.

الثَّالث: المركَّب الَّذي لا يتركَّب عنه غيره؛ يُحدُّ لكونه ذا أجزاءٍ، ولا يُحدُّ به؛ لكونه ليس جزءاً لغيره ك: «الإنسان»[٣]، فإنَّه مركَّبٌ من الحَيَوَان والنَّاطق، وليس جزءاً لغيره.

الرَّابع: المركَّب الَّذي يتركَّب عنه غيره؛ يُحدُّ لكونه مركَّباً، ويُحدُّ به؛ لكونه جزءاً لغيره ك: «الحيوان»، فإنَّه مركَّبٌ من الجسم النَّامي والحسَّاس والمتحرِّك بالإرادة، وجزءٌ لغيره؛ لأنَّه جزءٌ من «الإنسان».

قوله: (فلا تُعرَّف إلَّا بالرَّسم) أي: النَّاقص لا التَّامِّ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا للمركَّب؛ لتركُّبه من الجنس القريب والخاصَّة؛ أمَّا الرَّسم النَّاقص فيشمل البسيط والمركَّب؛ لأنَّ منه ما يتركَّب منَ العَرَض التَّامِّ والخاصَّة، وهو لا يختصُّ بالمركَّبات؛ نقله الغُنَيْمِيُّ عن «الطَّوالع».

وإنَّما كان تركُّب الرَّسم التَّامِّ من الجنس القريب والخاصة يستلزم تركُّب الماهيَّة؛ لأنَّ كلَّ ماهيَّةٍ لها جنسٌ لا بدَّ أن يكون لها فصلٌ[٤]، فبَحْثُ بعضٍ في عدم تعريف البسائط بالرَّسم التَّامِّ ذهولٌ تامٌّ.

قوله: (وعُلِمَ أيضاً: أنَّ التَّعريف لا يكون بغير القول ك: الإشارة والخطِّ) أقول: أمَّا كون التَّعريف لا يكون بالإشارة، فعُلِم من كلام المصنِّف؛ لأنَّه جعل التَّعريف[٥] بالأمور المتقدِّمة من

---

(١) قوله: (فإنَّه بسيطٌ) فيه بشاعةٌ، فاحذره.

(٢) قوله: (ك: **الجوهر**) أي: المطلق الشَّامل للماديِّ وللمجرَّد على القول به.

(٣) قوله: (ك: **الإنسان... إلخ**) هذا هو الحقُّ الموافق لما تقدَّم لنا، فتنبَّه، وتقدَّم للمحشي أنَّه جزءٌ من «زيد» مثلاً، وعليه لا يصحُّ هذا، فتكلَّف له شيخ شيخنا: بأنَّ المراد في قوله: «إمَّا أن يتركَّب عنه غيره» أي: غيره الَّذي يُحدُّ، ويقال فيما بعده بما يناسب. اهـ ولا يخفى أنَّه يلزم على ذلك أن يكون التَّقسيم غير حاصرٍ، فتنبَّه.

(٤) قوله: (لا بدَّ أن يكون لها فصلٌ) وتقدَّم له ذلك فيما كتب عند شرح الجنس البعيد على قوله: «وهكذا».

(٥) قوله: (لأنَّه جعل التَّعريف... إلخ) تقدَّم أنَّه في «الكبير» مثَّل للتعريف بالمثال فقال: «كما إذا سئل عنِ المثلث فيضع للسائل شكله»، فلا مانع من أن يشير عند السُّؤال إلى شكل المثلث، فيكون التَّعريف بالإشارة حيث دلَّت على الشَّكل، على أنَّ المحشي سيردُّ كون التَّعريف لا يكون بالخطِّ ويقول: «لا ينبغي أن يقال به؛ لأنَّ تلك الأمور... إلخ»، ولا يخفى أنَّ الخطَّ يدلُّ عليه بالإشارة، وهو يدلُّ على اللَّفظ الدَّالِّ على الأمور المتقدِّمة. **وبالجملة** هي وإن لم يمكن أن يشار إليها إشارةً حسيَّةً يمكن أن يشار إلى دالِّها، فلم يتمّ التَّوجيه الَّذي يذكره. =

(٤٤) وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(وَمَا بِ)تعريفٍ **(لَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا)** أي: وما شهر عندهم بـ«التَّعريف اللَّفظيِّ» هو: **(تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِ)**لفظٍ **(رَدِيفٍ)** له **(أَشْهَرَا)** منه عند السَّامع؛ كما يُقال: «مَا البُرُّ؟» فيعرَّف بـ«أنَّهُ القَمْحُ».

- وخرج بـ«الرَّدِيف»: فصل المعرَّف وخاصَّته، وقد قدَّمنا[١] ....

حاشية الصبان

الجنس والفصل والخاصة، وهي حقائق كلِّيَّةٌ[٢] لا يمكن أن يُشار إليها إشارةً حسيَّةً.

وأمَّا كون التَّعريف لا يكون بالخطِّ فلم يعلم ذلك، ولا ينبغي أن يقال به؛ لأنَّ تلك الأمور المتقدِّمة كما يُدلُّ عليها باللَّفظ يُدلُّ عليها بالخط، بواسطة دلالته على اللَّفظ الدَّالِّ عليها، ثمَّ رأيت هذا البحث في الغُنَيْمِيِّ[٣]، فللَّه الحمد.

قوله: (تَبْدِيلُ لَفْظٍ... إلخ) ظاهر العبارة: أنَّ التَّعريف اللَّفظيَّ هو فعل الفاعل الَّذي هو التَّبديل، وهو تسامحٌ، بلِ التَّعريفُ اللَّفظيُّ نفس اللَّفظ الأشهر؛ لما مرَّ أنَّ التَّعاريف من قبيل الألفاظ، و«الرَّدِيف» بمعنى: المرادف.

قوله: (كما يُقال: مَا البُرُّ؟) أي: كما يقول مَن يَعرف معنى «القمح» ويجهل أنَّه هو معنى «البُرّ».

وأقول: كان المناسب[٤] أن يقول: «كقولك: القمح، عندما يقال: مَا البُرُّ؟».

قوله: (فصل المعرَّف) ـ بفتح الرَّاء ـ **(وخاصَّته)** أي: لأنَّهما مساويان له، لا مرادفان؛ لمخالفتهما إيَّاه مفهوماً، وإن اتَّحدا ماصدقاً.

= وقوله: **(وأمَّا كون التَّعريف لا يكون بالخطِّ... إلخ)** قال شيخ شيخنا: منشأ هذا توهُّم أنَّ مراد الشَّارح بـ«القول»: الألفاظ، وبـ«الخط»: النُّقوش الدَّالَّة عليها، وليس كذلك، بل مراده بـ«القول»: المقول على غيره؛ أيِ: المحمول وهو الكلِّيُّ، وبـ«الخطّ»: الرَّسم مطلقاً، فيشمل الأشكال، والمقصود نفي أن يكون غير المقول بالمعنى السَّابق هو نفس المعرف فلا بحث. اهـ ما قاله حفظه الله تعالى ما عدا التَّعميم في الخط فإنَّه حمله على نحو شكل المثلث دون دالّ الألفاظ، فتدبَّر.

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (وقد قدَّمنا)** لا تغفل عمَّا تقدَّم.

(٢) **قوله: (وهي حقائق كلِّيَّة)** لا يشكل التَّعريف بالشكل وبالتَّقسيم بعد ما تقدَّم، فتنبَّه.

(٣) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٥).

(٤) **قوله: (كان المناسب... إلخ)** وجهه: أنَّ التَّمثيل للتَّعريف، فالمناسب أن تدخل عليه «الكاف».

أنَّ التَّحقيق: أنَّه ليس خارجاً عنِ الرَّسم؛ لأنَّه تعريفٌ بالخاصَّة؛ مثل: لفظ «القمح» في المثال المذكور خاصَّةٌ من خواصِّ «البُرِّ».

- وكذا التَّعريف بالمثال؛ نحو: «الاسم كزيد»، و: «العلم كالنُّور»؛ لأنَّ التَّعريف فيه بخاصَّة الشَّيء الَّتي وقعت باعتبارها المشابهة المختصَّة به[1]؛ إذِ المعنى: الاسم ما يشبه زيداً.

حاشية الصبان

قوله: (أنَّ التَّحقيق أنَّه) أي: التَّعريف اللَّفظيَّ.

والحاصل: أنَّ للحدِّ ستَّ صورٍ: ثلاث في المتن وثلاث في الشَّرح؛ مأخذُ الثَّالثة[2] قوله: «ويشترط في تمام الحدِّ».

وأنَّ للرَّسم ثماني صورٍ: أربعاً في المتن بجعل اللَّفظيِّ رسماً، وأربعاً في الشَّرح؛ مأخذُ الرَّابعة قياس الرَّسم على الحدِّ في أنَّ شرط تمامه التَّرتيب، فتفطَّن.

قوله: (والعلم كالنُّور) تقدَّم ما فيه[3].

قوله: (لأنَّ التَّعريف فيه) أي: في نحو: «الاسم ك: زيد... إلخ» وخبر «إنَّ» قوله: «بخاصَّة الشَّيء»؛ أي: المعرَّف ـ بالفتح ـ، **وخاصَّةُ العِلم:** النَّفع والهداية، **وخاصَّةُ الاسم:** عدم الاقتران[4] بزمنٍ مع الاستقلال بالمفهوميَّة.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (بخاصَّة الشَّيء) قوله رحمه الله تعالى: (المختصَّة به)** أي: ولو بالإضافة إلى ما عدا المشبَّه به، ويحصل التَّمييز مع ذلك العلم بأنَّ المشبَّه غير المشبَّه به. **قوله رحمه الله تعالى: (إذِ المعنى... إلخ)** وكذا يقال في غير هذا المثال، وبيَّن بذلك أنَّ المشبَّه ليس هو الاسم مثلاً، وليس الغرض به بيان أنَّ التَّعريف بالخاصَّة الَّتي وقعت باعتبارها المشابهة، وإلَّا لقال: إذِ المعنى الاسم هو الَّذي لم يقترن بزمن المستقبل بالمفهوميَّة على مقتضى ما بيَّن به المحشي الخاصَّة، فافهم.

(٢) **قوله: (مأخذ الثَّالثة... إلخ) وجه الأخذ:** أخذ مفهوم تامٍّ، فافهم.

(٣) **قوله: (ما فيه)** أي: ما يتعلَّق به، لا أنَّه معترضٌ، فتنبَّه.

(٤) **قوله: (وخاصَّةُ الاسم عدم الاقتران... إلخ)** فيه نظرٌ، فإنَّ ذلك من ذاتيَّاته، والخاصَّة كونه يحكم به وعليه مثلاً، لكن يرد: أنَّ هذه غير شاملةٍ لجميع أفراد المعرَّف.

وقوله: (أمَّا أوَّلاً... إلخ) فيه: أنَّه هو الَّذي جعل خاصَّة العلم ما ذكر، ولعلَّ الشَّارح لا يوافقه على ذلك، ويقول: خاصَّة العِلم هي كونه مدار جَولان البصيرة الَّتي هي بصر القلب في دقائق المعارف فلا تعتبر من العلم المشبَّه، وخاصَّة النُّور كونه مدار جَولان البصر في دقائق المبصرات، ولا يخفى الجامع بينهما بعد ذلك.

وقوله: (الدَّليل) قال شيخ شيخنا: الدَّليل من العلم. اهـ ولا يخفى أنَّه ليس بلازمٍ أن يكون ذلك هو مراد المحشي.

وقوله: (وأمَّا ثانياً... إلخ) في ظنِّي أنَّ شيخ شيخنا أجاب عن هذا: بأنَّ محلَّ ذلك إذا لم يكن لغرضٍ كما هنا فإنَّ الغرض التَّعريف. اهـ. =

- وكذا التَّعريف بالتَّقسيم كما تقدَّم في مُعرِّف الشَّيء أنَّه: «ما يقتضي تصوُّره تصوُّرَه وامتيازَه عن غيره»؛ لأنَّ التَّقسيم خاصَّةٌ من خواصِّ المقسَّم.

(٤٥) وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا مُنْعَكِساً وَظَاهِراً لَا أَبْعَدَا

(وَشَرْطُ كُلٍّ) أي: كلِّ المعرِّفات من الحدِّ والرَّسم واللَّفظيِّ ....

حاشية الصبان

و«الباء» في «باعتبارها» سببيَّة، وقوله: «المشابهة»؛ أي: بين المعرَّف ـ بالفتح ـ وما شبِّه هو به، وقوله: «المختصَّة به» صفةٌ للخاصَّة لازمة.

● **وأقول**: في هذا الكلام نظرٌ:

- **أمَّا أوَّلاً** فلأنَّ النَّفع والهداية ليسا من خواصِّ العلم؛ لوجودهما في «النُّور»، و«الدَّليل»، وغيرهما.

- **وأمَّا ثانياً** فلأنَّ «زيداً» فردٌ من أفراد «الاسم»، فلا يحسن تشبيه الاسم به.

والحاصل: أنَّ التَّشبيه مُسلَّمٌ في نحو: «العلم كالنُّور» دون اختصاص ما وقع التَّشبيه باعتباره، وبالعكس في نحو: «الاسم كزيد»، فتأمَّل.

قوله: (**أنَّه ما يقتضي تصوُّره... إلخ**) فهذا تعريفٌ للمعرِّف بتقسيمه إلى نوعين.

قوله: (**لأنَّ التَّقسيم**) أيِ: المخصوص الواقع لذلك الشَّيء المعرَّف بالتَّقسيم.

قوله: (**من خواصِّ المقسَّم**) بفتح السِّين مشدَّدة.

قوله: (**أي: كلِّ المعرِّفات**) أي: فالتَّنوين عِوضٌ عنِ المضاف إليه.

قوله: (**واللَّفظيِّ**) قال بعضهم[1]: لا معنى لاشتراط هذه الأمور في اللَّفظيِّ؛ لأنَّه لا يعقل تخلُّف شيءٍ منها عنه لما تقدَّم: «أنَّه تبديل لفظٍ برديفٍ له أشهر منه عند السَّامع»، فذلك الرَّديف الأشهر لا يمكن أن يكون غير جامعٍ ولا غير [ص/٦٧] مانعٍ؛ لأنَّ مدلوله عين مدلول اللَّفظ الغير الأشهر، ولا يمكن أن يكون دون المعرَّف في المعرفة، ولا مساوٍ له؛ لأنَّ الغرض أنَّه أشهر منه، ولا مجازاً؛ لأنَّ المجاز والحقيقة ليسا مترادفين، ولا يمكن أيضاً دخول الدَّور فيه، كما صرَّح به العلامة ابن قاسم في «الآيات» وهكذا الباقي. اهـ

= وقوله: (وبالعكس) فيه: أنَّ الكلِّيَّ من حيث هو كلِّيٌّ، غير الجزئي من حيث هو جزئيٌّ، والاسم ليس مختصًّا بما وقعتِ المشابهة باعتباره على زعمه، فافهم.

(١) **قوله**: (قال بعضهم... إلخ) قال شيخ شيخنا: يجاب بأنَّه ليس المراد بـ«الرَّديف»: الرَّديف الاصطلاحي، بل مطلق المناسب، بقرينة تصريحهم بأنَّ اللَّفظيَّ يكون أعمَّ وأخصَّ، وحكمهم على التَّفسير بالمناسب غير المرادف بأنَّه تعريفٌ لفظيٌّ. اهـ وهو نافعٌ فيما عدا اشتراط الظُّهور، فتدبَّر.

بالنَّظر إلى المعنى:

(١) - (أَنْ يُرَى مُطَّرِدًا) أي: كلَّما وُجِد المعرِّف وُجِد المعرَّف، فلا يدخل فيه شيءٌ من أفراد غير المعرَّف، فيكون مانعاً. (مُنْعَكِساً) أي: كلَّما وُجِد المعرَّف وُجِد هو، فلا يخرج عنه شيءٌ من أفراد المعرَّف، فيكون جامعاً.

حاشية الصبان

وهو وجيه إلَّا أنَّ في قوله: «وهكذا الباقي» شيئاً؛ إذ يمكن أن يكون اللَّفظ الأشهر مشتركاً بين معنى رديفه الغير الأشهر ومعنى آخر، فتأمَّل.

قوله: **(بالنَّظر إلى المعنى)** متعلِّقٌ بـ «شَرْط».

قوله: **(أَنْ يُرَى مُطَّرِدا)** «الطَّاء» الثَّانية المدغم فيها بدلٌ من تاء «الافتعال»؛ قال القرافي: استعمال «مُطَّرِد» مردودٌ من جهة العربيَّة، وقد نصَّ على ذلك سِيبَوَيْهِ فقال: يقولون: «طَرَدْتُهُ فَذَهَب»، ولا يقولون: «فَانْطَرَدَ» ولا: «فَاطَّرَد». وفي «الصحاح»: أنَّه يُقال في لغةٍ رديئةٍ[١]؛ قاله في «الكبير»[٢].

قوله: **(أي: كلَّما وُجِدَ المعرِّف)** أي: بكسر الرَّاء **(وُجِدَ المعرَّف)** أي: بفتحها، **(فلا يدخل فيه)** أي: في المعرَّف ـ بالكسر ـ **(شيءٌ من أفراد غير المعرَّف)** بالفتح **(فيكون مانعاً)**.

وقوله: **(مُنْعَكِساً؛ أي: كلَّما وُجِدَ المعرَّف)** بالفتح **(وجد هو)** أي: المعرِّف بالكسر **(فلا يخرج عنه)** أي: عن المعرِّف بالكسر **(شيءٌ من أفراد المعرَّف)** بالفتح **(فيكون جامعاً)**، وسمِّي هذا انعكاساً؛ لأنَّه عكس الاطِّراد.

- وقد جرى الشَّارح على مذهب الجمهور من ترتُّب المنع على الاطِّراد والجمع على الانعكاس، وعكس البعض.

- وفي قولنا: «من ترتُّب[٣] المنع ... إلخ» إشارةٌ إلى أنَّ تفسيرَ بعضهم الاطِّراد بالمنع والانعكاس بالجمع تسامحٌ.

- ثمَّ ما ذكره من اشتراط الاطِّراد والانعكاس عند المتأخِّرين؛ أمَّا عند المتقدِّمين فيجوز في النَّاقص التَّعريف بالأعمِّ، وإلى مذهبهم أشار السَّعد في «تهذيبه» حيث قال: وقد أجيز في النَّاقص؛ سواءٌ كان حدًّا أو رسماً أن يكون أعمَّ. اهـ[٤]

---

(١) انظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٢/ ٥٠٢).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٥).

(٣) **قوله: (وفي قولنا: من ترتُّب... إلخ)** أي: المفيد أنَّ المنع والجمع ثمرتان للاطِّراد والانعكاس.

(٤) انظر: «شرح الخبيصي على التهذيب» (ص: ٣٢).

فلا يكون أعمَّ كـ: «جِسْم نَام حَسَّاس مُتَحَرِّك بِالإِرَادَةِ» في تعريف «الإِنْسَان»، وإلَّا كان غير مانعٍ، ولا أخصَّ كـ: «مُتَفَكِّر بِالقُوَّةِ» في تعريف «الحَيَوان»، وإلَّا كان غير جامعٍ.

(٢) - (وَ) بالنظر إلى اللَّفظ: شرط كلٍّ أن يُرى (ظَاهِراً لَا) أن يُرى (أَبْعَدَا) أي: أخفى من المعرِّف كـ: «النَّارُ: جِسْمٌ كَالنَّفْسِ».

حاشية الصبان

وقد كَثُر[١] هذا في التَّعريفات اللَّفظيَّة، فإنَّ كتب اللُّغة مشحونةٌ بالتَّعريفات اللَّفظيَّة الَّتي هي أعمُّ ـ كما في «الكبير»[٢] ـ وبالأخصِّ أيضاً، كما في «الخبيصي»[٣].

قوله: (فلا يكون أعمَّ) تفريعٌ على شرط الاطِّراد. وقوله: **(ولا أخصَّ)** تفريعٌ على شرط الانعكاس.

قوله: (ظَاهِراً) أي: عند السَّامع.

قوله: (لَا أن يُرى) **قيل**: لِمَ قدَّر الشَّارح «أن يرى» في بعض الشُّروط دون بعضٍ؟

وأقول: يمكن أن يُقال: صرَّح به مع «أَبْعَدَا»؛ لأنَّه أوَّل المنفيَّات، وتركه مع «مُسَاوِياً» و«تَجَوُّزاً»؛ لقربهما من «أَبْعَدَا» وعدم الفصل بينهما وبينه، فانسحابُ ما قدَّره مع «أَبْعَدَا» عليهما ظاهرٌ، وصرَّح به ثانياً مع قوله: «بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»؛ لطول الفصل بينه وبين «أَبْعَدَا»، وتركه مع قوله: «وَلَا مُشْتَرَكٍ»؛ لقربه من قوله: «وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، فانسحاب ما قدَّره معه عليه ظاهرٌ.

قوله: (أَبْعَدَا) أي: عنِ الذِّهن، وذلك هو الأخفى، فلهذا قال الشَّارح: «أي: أخفى»، وأفعلُ التَّفضيل ليس على بابه.

قوله: (كالنَّفْس) بسكون «الفاء».

ووجه الشَّبه: أنَّ كلًّا جسمٌ لطيفٌ له اتِّصالٌ بغيره[٤].

---

(١) **قوله**: (وقد كَثُر... إلخ) وقوله: (بالأخصِّ أيضاً... إلخ) انظرهما مع ما كتبه على قوله: «واللَّفظيّ» فيما مرَّ آنفاً، وقد مرَّ جواب شيخ شيخنا عمَّا كتب هناك، فتنبَّه.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٥).

(٣) انظر: «شرح الخبيصي على التهذيب» (ص: ٣٢).

(٤) **قوله**: (له اتِّصالٌ بغيره) لا يخفى على متأمِّلٍ أنَّ هذا لا يدلُّ على أنَّ الكلام في خصوص النَّار الكائنة في الزِّند، ولا يخفى أنَّ الَّتي في الزِّند شُوهدت بخروجها، ولا يخفى أنَّ التَّعريف الصَّحيح الَّذي ذكره المحشي لا يخصُّ النَّار المشاهدة، وأنَّ مشاهدة الشَّيء لا تمنع من تعريفه وبيان ذاتيَّاته؛ كما يقال: «الإنسان: حيوان ناطق»، فما قيل هنا لردِّ كلام المحشي لا محلَّ له.

(٤٦) وَلَا مُسَاوِياً وَلَا تَجَوُّزَا   بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

(٣) - (وَلَا مُسَاوِياً) للمعرَّف في الخفاء؛ نحو: «المُتَحَرِّكُ: مَا لَيْسَ بِسَاكِنٍ».

(٤) - (وَلَا تَجَوُّزَا) ـ بضمِّ الواو ـ مصدراً. قال المصنِّف: أي: ولا بلفظ تجوُّز. [اهـ][1] فهو على حذف مضافٍ. (بِلَا قَرِيْنَةٍ) معيِّنةٍ للمراد (بِهَا تُحُرِّزَا) على صيغة المبنيِّ للمجهول، أي: تُحرِّز بها عن غيره، كـ: تعريف «البَلِيد[2]» بـ«الحَيَوان النَّاهِق»، فلا يجوز إلَّا إذا دلَّت قرينةٌ معيِّنةٌ، كقولنا: «حَيَوَانٌ نَاهِقٌ يَدْخُلُ الحَمَّامَ وَيُصَلِّي».

حاشية الصبان

وإنَّما كان هذا أخفى؛ لأنَّ النَّفْس أخفى من النَّار؛ بدليل كَثْرة الخلاف فيها، والتَّعريفُ الصَّحيح للنَّار: جسمٌ لطيفٌ شديدُ الحرارةِ مُحرِقٌ.

قوله: (في الخفاء) لم يقل: «وفي الظُّهور»؛ لأنَّ الظَّاهر لا يحتاج إلى تعريفٍ؛ قاله شيخنا العَدَوي.

قوله: (نحو: المتحرِّك ما ليس بساكنٍ) أي: إذا استوى عند السَّامع «المتحرِّك» و«ما ليس بساكنٍ»، وتعريفه الصَّحيح: المتنقِّل من حيِّزٍ إلى حيِّزٍ.

قوله: (فهو على حذف مضاف) **أقول**: كان عليه أن يقول: «ونزع الخافض»، ولو جعل المصنِّف التَّقدير: «ولا ذا تجوُّزٍ» لاستغنى عن تقدير الخافض.

قوله: (عن غيره) أي: غير المراد.

قوله: (إلَّا إذا دلَّت قرينةٌ معيِّنةٌ) أي: فإنَّه يجوز مطلقاً، أو إذا كانت القرينة مقاليَّةً لا حاليَّةً قولان. **وقيل**: لا يجوز مطلقاً.

أمَّا إذا لم تدلّ قرينةٌ معيِّنةٌ فهو ممنوعٌ اتِّفاقاً، وكذا يُقال في دخول المشترك الآتي بيانه.

قوله: (يدخل الحمَّام ويصلِّي) الجمعُ بين «يدخل الحمَّام» و«يصلِّي» لزيادة التَّعيين؛ إذ أحدهما كافٍ فيه.

والمرادُ بـ«دخول الحمَّام» دخولُه المعتاد المألوف، **فلا يقال**: دخول الحمَّام ممكنٌ من الحمار الَّذي هو المحدود الحقيقيُّ لـ«الحَيَوان النَّاهق».

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٦٢).

(٢) **قوله رحمه الله تعالى**: (كتعريف «البليد») أي: الإنسان البليد لا مطلقاً، وإلَّا لم يصحّ قوله: «كقولنا... إلخ» كما لا يخفى، ثمَّ كون ذلك التَّعريف خالياً عنِ القرينة لا يتمُّ إلَّا إن كانت القرينة الحاليَّة لا يُعتدُّ بها كما لا يخفى، وإلَّا فالحالُ دالٌّ على أنَّ المراد بـ«النَّاهق»: النَّاطق الفاسد نطقه.

وبقولي: «معيِّنةٍ للمراد» سقط الاعتراض: بأنَّ المجاز لا بدَّ له من قرينةٍ؛ لكونها مأخوذةً في تعريفه، فلا معنى لاشتراطها هنا؛ لأنَّ الَّذي أُخذ في تعريف المجاز هو القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له اللَّفظ، وهي غير معيِّنةٍ لما أُريد باللَّفظ.

(٤٧) وَلَا بِـمَـا يُـدْرَى بِـمَـحْـدُودٍ وَلَا مُـشْـتَـرَكٍ مِـنَ الـقَـرِيـنَـةِ خَـلَا

(٥) - (وَلَا) أن يرى (بِمَا يُدْرَى) أي: يُعلم (بِمَحْدُودٍ) أي: معرَّفٍ - بالفتح -،

حاشية الصبان

قوله: (لأنَّ الَّذي أُخذ... إلخ) عِلَّةٌ لـ«سقط».

قوله: (وهي غير معيِّنةٍ لما أُريد باللَّفظ) أي: غير لازمٍ أن تكون معيِّنة، وإلَّا فقد تكون القرينة الواحدة مانعةً معيِّنةً؛ نحو: «حَيَوَان ناهقٌ يصلِّي»، وقد يختلفان[1]؛ كما إذا قيل في تعريف «النَّافع بإزالة الجهل»: «بحرٌ يُلاطف النَّاس»، فقوله: «يلاطف النَّاس» قرينةٌ مانعةٌ من إرادة «البحر» الحقيقيِّ؛ إلَّا أنَّها لم تعيِّن إرادة «العالِم»؛ لاحتمالها إرادة «الكريم»، فإذا قيل: «يُظهِر الدَّقائق والنِّكات» كانت قرينةً معيِّنةً لإرادة «العالِم».

قوله: (وَلَا أَنْ يُرَى بِمَا) أي: ولا أن يُرى التَّعريف ملتبساً بشيءٍ يُعلم بواسطة المحدود؛ أي: تتوقَّف معرفته على معرفة المحدود؛ للزوم الدَّور؛ وهو:

مُصرَّحٌ: إن كان توقُّف التَّعريف على المعرَّف بمرتبةٍ، وهو الَّذي[2] من غير واسطةٍ، بأن أُخذ المعرَّف في تعريف بعض أجزاء التَّعريف كـ: تعريف «الشَّمس» المذكور.

ومضمرٌ: إن كان بمرتبتين أو مراتب، وهو الَّذي بواسطةٍ أو أكثر؛ كتعريف «الاثنين» بـ: «أوَّل عددٍ ينقسم بمتساويين»، ثمَّ تعريف «المتساويين» بـ: «الشَّيئين غير المتفاضلين»، ثمَّ تعريف الشَّيئين: بـ: «الاثنين».

وكتعريف «الاثنين» بـ: «الزَّوج الأوَّل»، و«الزَّوج» بـ: «المنقسم بمتساويين»، و«المتساويين» بـ: «الشَّيئين غير المتفاضلين»، و«الشَّيئين» بـ: «الاثنين»؛ كذا في «الكبير»[3] مع تصرُّف وزيادة [ص/ ٦٨].

قوله: (أي: معرَّف بالفتح) يعني: أنَّ المصنِّف أطلق الخاصَّ وأراد العامَّ؛ إذ لا فرق في ذلك بين الحدِّ والرَّسم.

---

(١) قوله: (وقد يختلفان) أي: بالعموم والخصوص المطلق، كما هو ظاهر كلامه، وكما هو مشهورٌ؛ لكنَّ الحقَّ أنَّ العموم والخصوص بينهما وجهيٌّ؛ ألا ترى أنَّ قرينة المدح قد تعيِّن المراد ولا تمنع من الحقيقة، فتدبَّر.

(٢) قوله: (وهو الَّذي... إلخ) موزَّعٌ؛ فالَّذي بمرتبتين هو الَّذي بواسطة، والَّذي بمراتب هو الَّذي بأكثر من واسطة، ثمَّ لا يخفى أنَّه لم يمثِّل للَّذي بواسطة، فتنبَّه.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٧).

كتعريف «الشَّمْس» بـ«أَنَّهَا كَوكَبٌ نَهَارِيٌّ»، مع أنَّ «النَّهار» يتوقَّف معرفته على «الشَّمس»؛ لأنَّها مأخوذةٌ في تعريفه، وهذا يختلف باختلاف المخاطَب، فإذا كان المخاطَب يعلم النَّهار من جهةٍ أخرى صحَّ التَّعريف.

ومثل ذلك أيضاً تعريف «العِلْم» بـ«أَنَّهُ مَعْرِفَةُ المَعْلُوم»؛ لأنَّ «المَعْلُوم» معرفته متوقِّفةٌ على معرفة «العِلم»، وأجيب بأجوبةٍ فاسدةٍ، **والحقُّ في الجواب**: أنَّ المراد من «المعلوم» ذاته فقط، أي: لا باعتبار المعلوميَّة، فكأنَّه قيل: العِلم معرفة الأمر، فلا دَورَ.

وظاهرُ كلام المصنِّف ....

حاشية الصبان

قوله: (لأنَّها مأخوذةٌ في تعريفه) حيث قالوا: «النَّهار»: المدَّة الَّتي بين طلوع الشَّمس وغروبها.

قوله: (وهذا) أي: تعريف الشَّيء بما يتوقَّف معرفته على معرفة هذا الشَّيء **(يختلفُ)** حاله صحَّةً ومنعاً **(باختلاف المخاطب)**.

قوله: (من جهةٍ أخرى) أي: غير الجهة الَّتي تتوقَّف فيها معرفة الحدِّ على معرفة المحدود، و«الجهة الأخرى» كـ: كون «النَّهار» هو الَّذي تغيب فيه الكواكب.

قوله: (معرفته متوقِّفةٌ على معرفة العِلم) لأنَّ معرفة المشتقِّ منه سابقةٌ على معرفة المشتقِّ.

قوله: (بأجوبةٍ فاسدةٍ) منها الجوابُ بأنَّ الدَّور معيٌّ؛ بمعنى: أنَّ معرفة العِلم ومعرفة المعلوم يحصلان معاً، والدَّورُ المعيُّ غيرُ محذورٍ. **ووجه فساده**: أنَّ الدَّور سبقيٌّ لا معيٌّ؛ لأنَّ معرفة التَّعريف سابقةٌ على معرفة المعرَّف، لا مقارنةٌ لها، كما مرَّ[1].

ومنها الجواب باختلاف الجهة؛ لأنَّ توقُّف العِلم على التَّعريف الَّذي منه لفظ «معلوم» من جهةٍ معنويَّةٍ، وهي جهة التَّعقُّل؛ لأنَّ تعقُّل العِلم مسبَّبٌ عن تعقُّل تعريفه وناشئٌ عنه، وتعقُّل التَّعريف باعتبار جزئه، وهو لفظُ معلومٌ من جهةٍ لفظيَّةٍ، وهي جهة الاشتقاق؛ لتوقُّف المشتقِّ على المشتقِّ منه. **ووجه فساده**: أنَّ توقُّف التَّعريف باعتبار جزئه من الجهة المعنويَّة أيضاً؛ لأنَّ المشتقَّ لا يُعقل إلَّا بعد تعقُّل المشتقِّ منه؛ لأنَّ معنى المشتقِّ منه جزءٌ من معنى المشتقِّ، ومعرفةُ الجزء سابقةٌ على معرفة الكلِّ.

قوله: (لا باعتبار المعلوميَّة) أي: لا باعتبار هذا الوصف، وهو كونه معلوماً، **وحاصله**: جعله من باب التَّجريد.

---

(١) **قوله**: (كما مرَّ) أي: فيما كتبه على تعريف المعرِّف.

أنَّ كلًّا من المذكورات يمكن إدخاله في الحدود، وهو ظاهرٌ.

نعم[١]، الدَّورُ لا يتأتى في الحدِّ؛ لأنَّ معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقَّف على معرفة الكلِّ.

(٦) - **(وَلَا)** بـ**(مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ)** المعيِّنة للمراد **(خَلَا)**؛ إلَّا إذا أُريد به كلٌّ ممَّا وضع له فيَجوز؛ كتعريف «القضيَّة» بـ«أَنَّهَا قَوْلٌ... إلخ»، ....

حاشية الصبان

قوله: (أنَّ كلًّا من المذكورات) أي: محترزات الشُّروط الَّتي ذكرت.

وإنَّما كان ظاهرُ كلام المصنِّف ذلك؛ لأنَّه لا يُحترز باشتراط شيءٍ عن خلافه إلَّا إذا أمكن هذا الخلاف، وإلَّا لم يكن له فائدة.

وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن قوله: «وَلَا مُشْتَرَكٍ... إلخ» ليُفيد أنَّ «المشترك» يمكن دخوله في الحدود.

قوله: (من حيث ذاته) أي: وأمَّا من حيث كونه في ضمن الكُلِّ، فتتوقَّف معرفته على معرفة الكلِّ، كما بيَّناه في بحث الدّلالة.

قوله: (وَلَا مُشْتَرَكٍ) أي: لفظيٍّ... إلخ.

أقول: يغني[٢] عنه قوله: «وَظَاهِراً لا أَبْعَدا، وَلَا مُسَاوِياً».

قوله: (من القرينة المعيِّنة للمراد) خرج بالقيد: القرينة المانعة عن إرادة بعض معاني المشترك المحتملة لإرادة البقيَّة.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (نعم... إلخ)** أي: فاشتراط أن لا يكون الحدُّ بما يُدرى بمحدودٍ ضائعٌ، لكن هذا فيه شيءٌ، فإنَّ من الحدود - وإن لم يذكره المصنِّف - ما يدخله العَرَض العامُّ مثلاً - كما تقدَّم للشَّارح -، والعَرَضُ العامُّ ليس جزءاً، فافهم.

قال شيخ شيخنا: مقتضى كلام الشَّارح أنَّ العموم والخصوص يمكن إدخاله في الحدِّ، وليس كذلك، فاشتراط الاطِّراد والانعكاس بالنِّسبة للحدِّ ضائعٌ، وبالجملة لو قدَّم الاشتراط على بيان أنَّ الحدَّ بكذا - كما صنع في «التهذيب» - لسلم من ذلك. اهـ

ولا يخفى أنَّه لو صنع كما صنع لم يَسلم، فإنَّه إذا عرَّف الحدَّ بَعدُ يُقالُ عليه: إذا كان هذا هو حقيقة الحدِّ فلا محلَّ للاشتراط السَّابق، فتدبَّر.

ثمَّ لا يخفى أنَّه يرد عليه نظير ما أوردناه على الشَّارح، فتنبَّه.

(٢) **قوله: (يغني... إلخ)** فيه نظرٌ ظاهرٌ.

و«القول» مشتركٌ بين الملفوظ والمعقول فهو جائزٌ؛ لأنَّ المراد به كلٌّ منهما، والممتنعُ كتعريف «الشَّمْسِ» بـ«أَنَّهَا عَيْنٌ»، إلَّا إذا وُجدت قرينةٌ معيِّنةٌ.

(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ

(٧) - (**وَعِنْدَهُمْ**) أي: المناطقة، وخصَّهم؛ لأنَّهم الباحثون عن ذلك، فعند غيرهم كذلك، أوِ الضَّمير عائدٌ للعلماء مطلقاً. (**مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ، أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ**) أي: الرُّسوم؛ لأنَّ الحكم على الشَّيء فرعٌ عن تصوُّره؛ كقولنا: «الفَاعِلُ:

حاشية الصبان

قوله: (و«القول» مُشتركٌ. . . إلخ) وقيل: حقيقةٌ في المعقول، مجازٌ في الملفوظ، نقله الغُنَيْمِيُّ[١].

وما يرد على القول الأوَّل: من تقديم[٢] الحقيقة والمجاز على الاشتراك مدفوعٌ بأنَّ محلَّه إذا تيقنت الحقيقة في أحد المعنيَين ولم تتيقَّن في الآخر، وما هنا ليس كذلك، فيحمل على الاشتراك؛ لئلَّا يلزم التَّرجيح بلا مرجِّحٍ، كذا قالوا وللبحث فيه مجالٌ[٣].

قوله: (إلَّا إذا وجدت قرينةٌ معيِّنةٌ) كالإشارة إليها، فإنَّها تعيِّن أنَّ المراد بـ«العين» أحد معانيها؛ الَّذي هو «الشَّمس»؛ لِما تقدَّم أنَّ من معانيها الشَّمس، فيكون تعريفاً لفظيًّا بمرادفِ الشَّمس من حيث وضعه لها، وإن وضع لمعانٍ أُخَر أيضاً؛ لوجود القرينة المعيِّنة للمراد.

قوله: (وَعِنْدَهُمْ) الظَّرفُ ـ على كلٍّ من احتمالي مرجع الضَّمير الَّذين ذكرهما الشَّارح ـ متعلِّقٌ بـ «مَرْدُود»، وساغ تقديم الظَّرف ـ مع كون العامل مضافاً إليه وصِلةً لـ«أل» ـ؛ للضَّرورة، كذا في «الكبير»[٤].

قوله: (لأنَّهم الباحثون) أي: أوَّلاً، أو شدَّة البحث، فلا ينافي قوله: «فعند غيرهم كذلك».

قوله: (أَنْ تَدْخُلَ) بفتح التَّاء وضمِّ الخاء، أو بالعكس، أو بضمِّ التَّاء وكسر الخاء، و«الأَحْكَامُ» بالرَّفع على الأوَّلين، وبالنَّصب على الثَّالث.

قوله: (أيِ: الرُّسوم) أشار بذلك إلى أنَّ في كلامه مجازاً، وهو: إمَّا بمرتبة إن أُريد بـ«الحدود»

---

(١) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٦).

(٢) **قوله: (من تقديم. . . إلخ)** أي: من أنَّه يجب ذلك.

(٣) **قوله: (وللبحث فيه مجالٌ) إذ يرد**: أنَّه لا ترجيح إلَّا عند جعله حقيقة في أحدهما معيَّناً فتدبر. وقال شيخ شيخنا: لأنَّ هنا مرجِّحاً وهو كثرة الاستعمال في أحدهما.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٨).

هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ»، وهذا إذا جُعِل الحكم جزءاً من الرَّسم، بأن تتوقَّف معرفة المرسوم عليه؛ أمَّا إذا جُعِل خارجاً عنِ الرَّسم فيجوز، ....

حاشية الصبان

الرُّسوم لعلاقة التَّضادِّ، أو بمرتبتين إن أُريد بـ«الحدود» التَّعاريف، ثمَّ أُريد بـ«التَّعاريف» الرُّسوم لعلاقة العموم والخصوص، وبهذا صرَّح في «الكبير»؛ قال: وقرينةُ ذلك[١] أنَّه لا يتوهَّم إمكان دخولها في الحدِّ؛ لأنَّ الحكم ليس جزءاً من الماهيَّة، وفي الرُّسوم يتوهَّم ذلك فليحترز عنه فيها؛ لأنَّ الحكم على الشَّيء فرعٌ عن تصوُّره، فلو توقَّف تصوُّره عليه لدار، وهذا داخلٌ في قوله: «وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، فذِكْرُهُ بعده من ذكر الخاصِّ بعد العامِّ؛ اهتماماً به. اهـ[٢] وقد دُفِع هذا الدَّور[٣] بأوجهٍ ما بين بعيدٍ وغير سديدٍ.

وأنا أقول: لا دورَ[٤] من أصله؛ لأنَّ المحكوم عليه بالحكم المذكور في التَّعريف ليس هو المعرَّف، بلِ المأخوذ جنساً[٥] في التَّعريف؛ ألا ترى أنَّ المحكوم عليه بالرَّفع في مثال الشَّارح

---

(١) **قوله: (وقرينة ذلك... إلخ) فيه**: أنَّ من الحدود ما يذكر فيه العَرَض العامُّ كما ذكره هو وإن لم يذكره المصنِّف، فيتوهَّم حينئذٍ دخولها في الحدِّ، فلو قال: «المراد بالحدود ما يشمل الرُّسوم بقرينة أنَّ اللَّازم على دخولها محذورٌ مطلقاً» لكان حسناً، فتدبَّر.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٨).

(٣) **قوله: (وقد دُفِع هذا الدَّور... إلخ) محصَّل المسألة**: أنَّهم يمنعون دخول ما قُصد الحكم به على المعرَّف في تعريف المعرَّف بأن يحكم به عليه؛ للزوم الدَّور؛ مثل أن يقصد الحكم على «الفاعل» بالرَّفع، فيدخل في تعريفه بأن يحكم عليه بالرَّفع، أو يقصد الحكم عليه بأن يذكر قبله فعله فيدخل في تعريفه بأن يحكم عليه بذلك، ومثل أن يقصد الحكم على «الحال» بأنَّها فضلة أو بأنَّها منتصبة، فيدخل ذلك في تعريفها بأن يحكم عليها به؛ هذا هو مرادهم، فجميع ما قيل في هذا المقام لا محلَّ له.
ثمَّ بما تقدَّم تعلم أنَّه لا مانع من ذكر الرَّفع ـ مثلاً ـ في تعريف الفاعل من حيث إنَّه عَرَضٌ عامٌّ، لا من حيث إنَّه من الأحكام، فافهم ذلك بتدبُّر.

(٤) **قوله: (وأنا أقول: لا دور)** أي: فالمنع لشيءٍ آخر لا للدَّور؛ هذا مراده. والشَّيء الآخر هو: أنَّ الحكم إنَّما يكون بعد التَّصوُّر؛ كذا قال شيخ شيخنا، وفيه نظرٌ ظاهرٌ لا يخفى. ثمَّ إنَّ قول المحشي: «لأنَّ المحكوم عليه بالحكم... إلخ» وجههُ: أنَّ الغرض الَّذي هو التَّخصيص على وجهٍ قريبٍ إنَّما يحصل بذلك، فتدبَّر.

(٥) **قوله: (بلِ المأخوذ جنساً... إلخ) أورد عليه**: أنَّه لم يحكم عليه به؛ إذ هو صفةٌ له، ولو اعتبر المعنى قلنا: هو في المعنى لا يصحُّ حمله على الاسم العامِّ في مثال الشَّارح؛ إذِ الاسم قد لا يكون مرفوعاً. اهـ وأجاب شيخ شيخنا بما فيه تكلُّفٌ.
والجواب السَّديد: أنَّ الوصف حكمٌ على الموصوف في المعنى، لكن يُعتبر تخصيص الوصف للموصوف إن كان مخصِّصاً، ويكون الحكم جارياً عليه باعتبار تخصيصه، وهذا لا شبهة فيه ولا خفاء، ولا شكَّ أنَّ الوصف هنا مخصِّصٌ، وبالجملة الاعتراض المذكور مجرَّد توهُّمٍ لا ورود له أصلاً، ولكن الغرض من هذا مجرَّد التَّنبيه.

وبه يُجاب عنِ الإمام ابن مالك في قوله:

الـحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ. . . البيت[١].

(٤٩) وَلَا يَـجُـوزُ فِـي الـحُـدُودِ ذِكْـرُ أَوْ ... وَجَـائِـزٌ فِـي الـرَّسْـمِ فَـادْرِ مَـا رَوَوْا

(٨) - (**وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ»**) الَّتي للتَّقسيم، (**وَجَائِزٌ**) ذكرها (**فِي الرَّسْمِ، فَادْرِ مَا رَوَوْا**) كما تقدَّم في المعرِّف للشَّيء: «أنَّه ما يقتضي تصوُّره تصوُّرَه أوِ امتيازَه عن غيره»، ويمتنعُ إذا كانت للشَّكِّ أوِ الإبهام فيهما؛ لانتفاء التَّمييز معهما.

حاشية الصبان

هو الاسم لا الفاعل، فالحكمُ بالرَّفع إنَّما يتوقَّف على تصوُّرِ مطلقِ الاسم، لا على تصوُّر خصوص الفاعل حتَّى يلزم الدَّور.

قوله: (وبه يُجاب عنِ الإمام ابن مالك... إلخ) أي: بأن يعتبر أن التعريف هو قوله:

الـحَـالُ وَصْـفٌ فَـضْـلَـةٌ مُـنْـتَـصِـبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالِ.................

و«مُنْتَصِبُ» مقدَّمٌ من تأخيرٍ.

وكذا يقال أيضاً في تعريف ابن آجروم[٢] «الفاعل»: بأنَّه الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، وإن كان صنيع الشَّارح[٣] يُوهم خلافه.

قوله: (الَّتي للتَّقسيم) اقتصر عليها؛ لأنَّها الَّتي وقع فيها التَّفصيل، فمُنعت في الحدِّ وأجيزت في الرَّسم؛ أمَّا الَّتي للشَّكِّ أوِ الإبهام فممنوعةٌ مطلقاً.

قوله: (كما تقدَّم في المعرِّف... إلخ) أي: فهو رسمٌ دخلت فيه «أو» الَّتي للتَّقسيم.

قوله: (ويمتنع) أي: ذكر «أو» **(إذا كانت للشَّكِّ)** أي: شكِّ المتكلِّم، **(أوِ الإبهام)** أي: إبهامه على السَّامع **(فيهما)** أي: في الحدود والرُّسوم؛ **(لانتفاء التَّمييز معهما)** أي: الشَّكِّ والإبهام [ص/ ٦٩].

أقول: لم يتعرَّضوا لـ«أو» الَّتي للتَّخيير، ويظهر جوازها في الرَّسم؛ كقولك: «الإنسان حَيَوانٌ ضاحكٌ بالقوَّة أو كاتبٌ بالقوَّة»؛ أي: أنت مخيَّرٌ[٤] بين التَّمييز بالخاصَّة الأُولى أوِ التَّمييز بالخاصَّة الثَّانية، فتأمَّل.

---

(١) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص: ٢٣).

(٢) محمَّد بن محمَّد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (٦٧٢هـ - ٧٢٣هـ)، نحوي، له: «المقدمة الآجرومية» و«فرائد المعاني في شرح حرز الأماني». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٣٣).

(٣) **قوله: (وإن كان صنيع الشَّارح... إلخ)** فإنَّه يوهم أنَّ «منتصب» ونحوه ليس مقصوداً.

(٤) **قوله: (أي: أنت مخيَّر... إلخ)** أي: كلٌّ منهما مميِّز فاختر أيَّهما شئت، **فلا يقال**: «أو» الَّتي للتَّخيير لا تكون =

● ولم ينفرد المصنِّف بهذا، بل نقله الزَّركشي في «مقدِّمته» عنِ الأَصْبَهَانِيِّ[1]، فقال الشَّيخ زكريا في «شرحه» لها: بل ويجوز ذكر «أو» في الحقيقيِّ بجعلها للتَّقسيم والتَّنويع؛ كما في تعريفهم «النَّظر»: «بأنَّه الفِكر المؤدِّي إلى عِلمٍ أو غَلبة ظنٍّ»، فقدِ اشترك العِلم والظَّنُّ في كون النَّظر يؤدِّي إليهما، ولم يُرَد أنَّ الحدَّ إمَّا هذا وإمَّا هذا ....

حاشية الصبان

قوله: (بهذا) أيِ: التَّفصيل بين الحدود والرُّسوم.

قوله: (في «مقدِّمته») أي: «لقطة العجلان» وعبارته: قال الْأَصْبَهَانِيُّ: وتجوز «أو» في الرَّسم بخلاف الحقيقيِّ؛ لأنَّ النَّوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل بخلاف الخاصَّتين على البدل. اهـ[2] أي: فإنَّهما يجوز أن يكونا للنَّوع الواحد على البدل؛ مثالُ ذلك: «الإنسان حَيَوَانٌ ضاحكٌ بالفعل، أو ضاحكٌ بالقوَّة» على أنَّ المراد بـ«القوَّة»: الإمكان مع العدم؛ ليكونا على البدل.

قوله: (بل ويجوز) إضرابٌ إبطاليٌّ لِمَا وقع في كلام الْأَصْبَهَانِيِّ من منع «أو» في الحقيقيِّ؛ يعني: الحدَّ.

قوله: (بجعلها للتَّقسيم) أي: كما هي في الرَّسم مجعولةٌ للتَّقسيم، و«الباء» للملابسة متعلِّقةٌ بـ«ذكر».

قوله: (والتَّنويع) يعني: التَّقسيمَ مطلقاً، أو إلى أنواعٍ؛ فالعطف مرادفٌ أو أخصُّ.

قوله: (المؤدِّي إلى علم) كقولنا: «العَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ». **وقوله: (أو غلبة ظنٍّ)** كقولنا: «هَذَا يَدُورُ لَيْلاً بِالسِّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ لِصٌّ».

قوله: (في كون النَّظر يؤدِّي إليهما) أقول: كان المناسب أن يقول: «في كون الفِكر» كما لا يخفى.

قوله: (ولم يُرَد) بالبناء للمجهول **(أنَّ الحدَّ إمَّا هذا)** أيِ: الفِكر المؤدِّي إلى علمٍ، **(وإمَّا هذا)** أيِ: الفِكر المؤدِّي إلى غَلَبة ظنٍّ.

= إلَّا مع الطَّلب، وأمَّا أنَّ التَّخيير يُنافي ما هو الغرض من التَّعريف، وهو توقيف المخاطب على المعرَّف وإفهامه إيَّاه فلا وجه لإيراده، وعلى فرض وروده فهذا الحلُّ يدفعه.

(١) محمَّد بن محمود، أبو عبد الله، شمس الدين الأصبهانيُّ (٦١٦هـ - ٦٨٨هـ)، قاض من فقهاء الشافعية بأصبهان، له: «غاية المطلب» في المنطق، و«شرح المحصول» للرازي. انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٨٧).

(٢) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٥).

على سبيل التَّشكيك أوِ الشَّكِّ، بل بمعنى: أنَّ قِسماً من المحدود حدُّه كذا، وقِسماً آخر حدُّه كذا، فهما في الحقيقة حدَّان لقسمَين متخالفين في الحقيقة. اهـ مع تغيير[١]، وقد ذكره الجُرجاني في «شرح المَواقف»[٢].

وللمصنِّف أن يمنع كون تعريف «النَّظر» السَّابق حدًّا؛ لأنَّ التَّأدية إلى علمٍ أو ظنٍّ أمرٌ خارجٌ عن حقيقته، ولو سُلِّم فهما في الحقيقة حدَّان، والمنعُ إنَّما هو في الحدِّ الواحد.



حاشية الصبان

قوله: (على سبيل التَّشكيك) هو بمعنى الإبهام.

قوله: (فهما في الحقيقة) أقول: كان الأَولى أن يقول: «فهو» أي: الحدُّ المذكور في الحقيقة حدَّان؛ إذ لا يناسب رجوع ضمير التَّثنية إلى «القسمين» ولا إلى «الحدَّين» كما لا يخفى، وإن أمكن تصحيح عبارته بجعل الضَّمير لـ«الحدّ» والتَّثنية باعتبار الخبر.

قوله: (متخالفين في الحقيقة) أي: وإن كان قد يظهر من اجتماعهما في تعريفٍ واحدٍ اتِّحادهما.

قوله: (انتهى) أي: ما قاله شيخ الإسلام زكريا.

قوله: (أن يمنع كون تعريف «النَّظر» السَّابق حدًّا. . . إلخ) أقول: المنع في حيِّز المنع، وما ذكره من السَّند غير مُسلَّم لِمَا صرَّح به الشَّيخ في «الشِّفاء» أنَّ الأمور الاعتباريَّة؛ أي: الَّتي اعتبرها الواضع مفهوماتٌ لألفاظٍ وضعها بإزائها ليس لألفاظها معانٍ غير تلك المفهومات، فتكون تعاريفها بتلك المفهومات حدوداً، و«النَّظر» من هذا القبيل، فيكون تعريفه بما ذكر حدًّا؛ لأنَّ الواضع اعتبره مفهوماً له، وتكون التَّأدية داخلةً في حقيقته.

وبمثل هذا ردَّ على الرَّازي في قوله: «إنَّ تعاريف الكلِّيَّات الخمس رسومٌ لا حدودٌ» كما في «شرح إيساغوجي» وحواشيه، ولعلَّ هذا[٣] هو المشارُ إليه بقوله: «ولو سُلِّم . . . إلخ».

قوله: (فهما) كان الأولى أن يقول: «فهو» كما مرَّ.

قوله: (والمنع إنَّما هو في الحدِّ الواحد) ظاهره: الواحد في الظَّاهر ونفس الأمر، وحينئذٍ منع دخول «أو» فيه لا معنى له؛ لأنَّه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه؛ لأنَّه يلزم من دخولها فيه تعدُّده في الحقيقة ونفس الأمر، فينافي فرض وحدته في ذلك، فبطل تمسُّك المصنِّف بهذا الجواب.

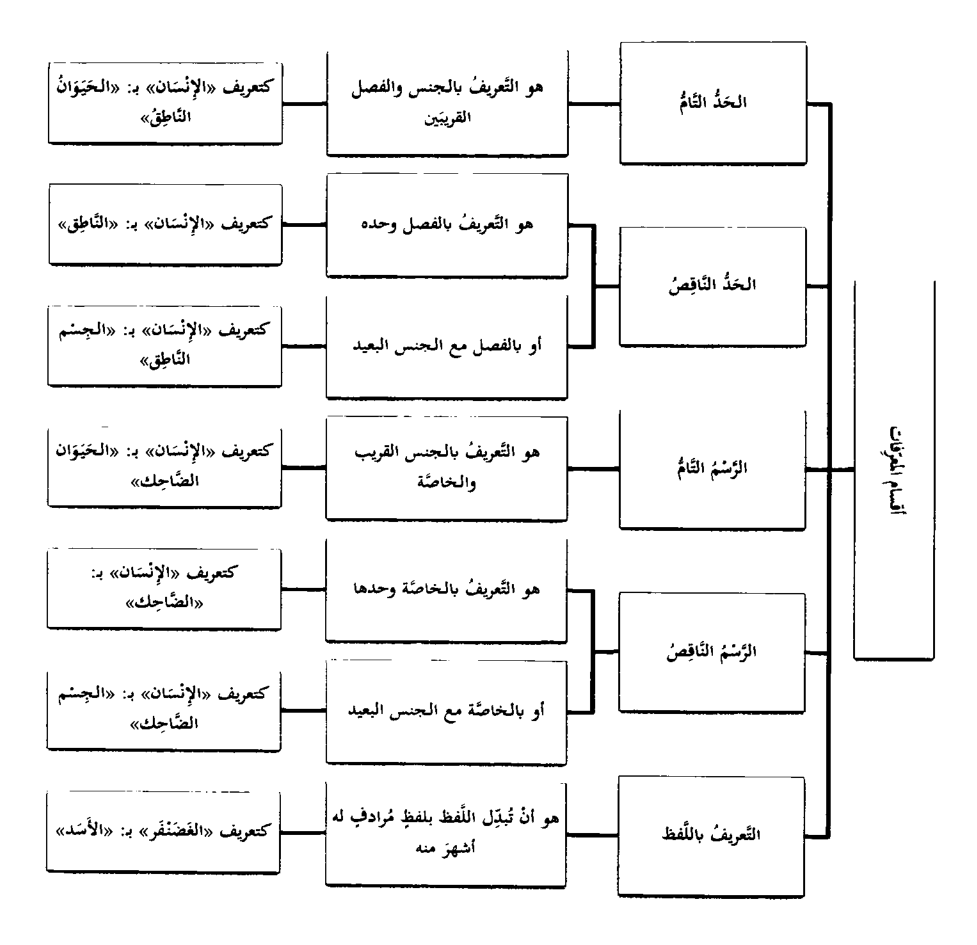
* * *

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٦).

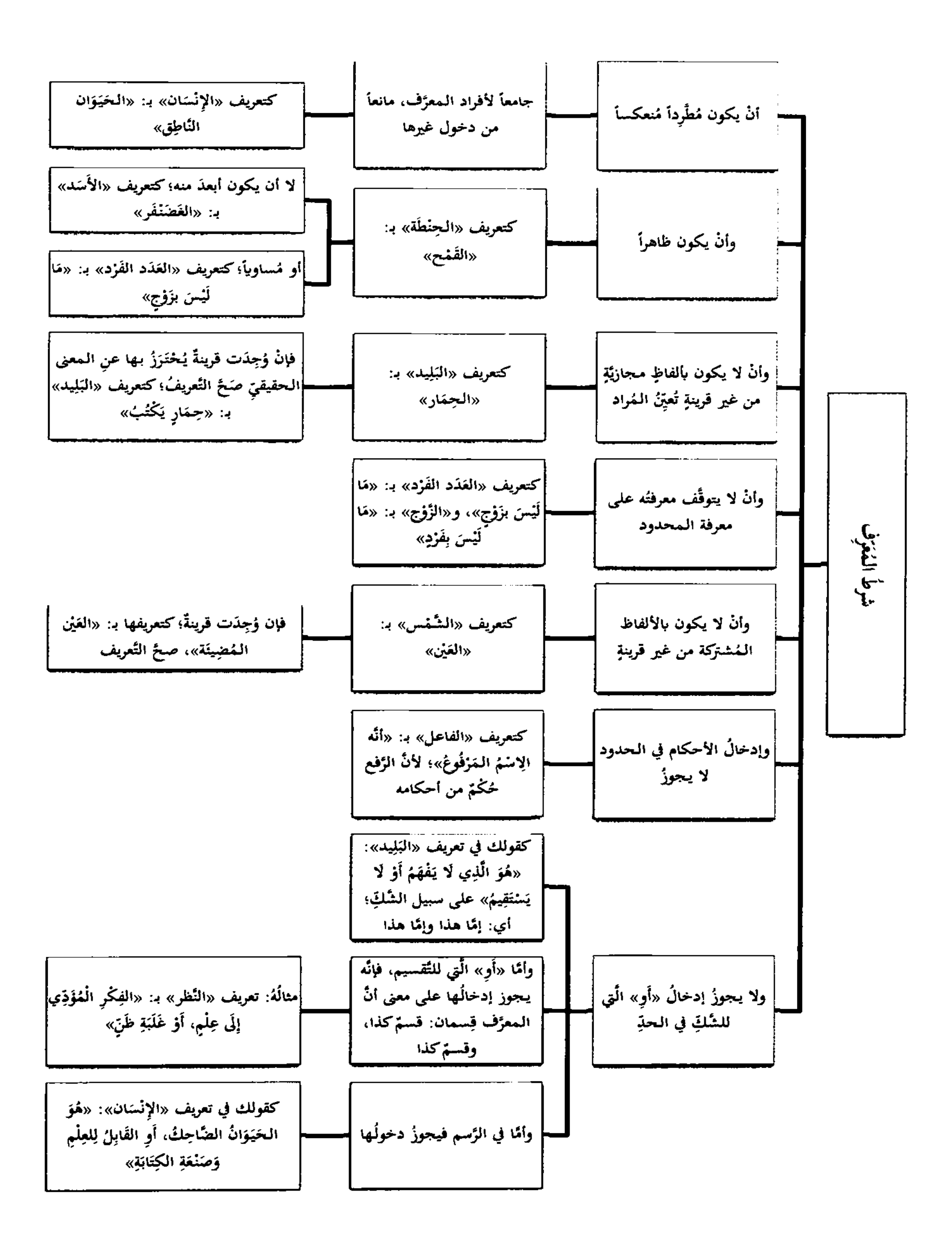
(٢) انظر: «شرح المواقف» للشريف الجرجاني (١/ ٢٠١).

(٣) قوله: (ولعلَّ هذا. . . إلخ) فيه بعد كما لا يخفى.

«أقسام المعرِّفات»



«شرطُ المُعرِّف»


شرط المعرّف
أنْ يكون مُطَّرِداً مُنعكساً
جامعاً لأفراد المعرَّف، مانعاً من دخول غيرها
كتعريف «الإنْسَان» بـ: «الحَيَوَان النَّاطِق»
وأنْ يكون ظاهراً
كتعريف «الحِنطَة» بـ: «القَمْح»
لا أن يكون أبعدَ منه؛ كتعريف «الأَسَد» بـ: «الغَضَنْفَر»
أو مُساوياً؛ كتعريف «العَدَد الفَرْد» بـ: «مَا لَيسَ بزَوْجٍ»
وأنْ لا يكون بألفاظٍ مجازيّةٍ من غير قرينةٍ تُعيِّنُ المُراد
كتعريف «البَلِيد» بـ: «الحِمَار»
فإنْ وُجِدَت قرينةٌ يُحتَرَزُ بها عن المعنى الحقيقيّ صَحَّ التَّعريفُ؛ كتعريف «البَلِيد» بـ: «حِمَارٍ يَكْتُبُ»
وأنْ لا يتوقَّف معرفته على معرفة المحدود
كتعريف «العَدَد الفَرْد» بـ: «مَا لَيسَ بزَوْجٍ»، و«الزَّوْج» بـ: «مَا لَيسَ بفَرْدٍ»
وأنْ لا يكون بالألفاظ المُشتركة من غير قرينةٍ
كتعريف «الشَّمْس» بـ: «العَيْن»
فإن وُجِدَت قرينةٌ؛ كتعريفها بـ: «العَيْن المُضِيئَة»، صحَّ التَّعريف
وإدخالُ الأحكام في الحدود لا يجوزُ
كتعريف «الفاعل» بـ: «أنَّه الِاسْمُ المَرْفُوعُ»؛ لأنَّ الرَّفع حُكْمٌ من أحكامه
ولا يجوزُ إدخالُ «أَو» الَّتي للشَّكِّ في الحدِّ
كقولك في تعريف «البَلِيد»: «هُوَ الَّذِي لَا يَفْهَمُ أَوْ لَا يَسْتَقِيمُ» على سبيل الشَّكِّ؛ أي: إمَّا هذا وإمَّا هذا
وأمَّا «أَو» الَّتي للتَّقسيم، فإنَّه يجوز إدخالُها على معنى أنَّ المعرَّف قِسمان: قسمٌ كذا، وقسمٌ كذا
مثالُهُ: تعريف «النَّظر» بـ: «الفِكْرِ المُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ، أَوْ غَلَبَةِ ظَنٍّ»
وأمَّا في الرَّسم فيجوزُ دخولُها
كقولك في تعريف «الإنْسَان»: «هُوَ الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ، أَوِ القَابِلُ لِلعِلْمِ وَصَنْعَةِ الكِتَابَةِ»

بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا

(بَابٌ فِي القَضَايا) جمع: «قَضِيَّةٍ»، من القضاء وهو الحكمُ؛ لأنَّها تتضمَّن الحكم. (وَأَحْكَامِهَا) وهي: التَّناقض، والعكوس.

(٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى ... بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

(مَا) واقعةٌ على اللَّفظ، ....

حاشية الصبان

بَابٌ فِي القَضَايَا

[قوله:] (جمع: «قَضِيَّةٍ») «فَعِيْلَةٍ» بمعنى: «مَفْعُولَة»؛ أي: مقضيٌّ فيها، أو: «فَاعِلَة»؛ أي: قَاضِية على الإسناد المجازيِّ.

ووزنُ «قضايا» باعتبار الأصل: «فَعَايل»؛ إذِ الأصلُ: «قضايي» بياءين، فأُبدلتِ الأولى همزة على القياس في نحو: «صَحَائِف، ورَسَائِل»، ثمَّ فُتِحت الهمزة للتَّخفيف، والتَّوصُّل إلى قَلب الثَّانية ألفاً، ثمَّ قُلبت الثَّانية ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ قُلبت الهمزة ياءً لوقوعها بين ألفين، فكأنَّه اجتمع ثلاث ألفات؛ إذِ الهمزة تشبه الألف[1] من جهة المخرج، فصار: «قضايا» بعد أربعة أعمال.

قوله: (لأنَّها تتضمَّن الحكم) أي: سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها تتضمَّن الحكم؛ أي: تشتمل عليه لِمَا سيأتي من أنَّه جزءٌ منها، لكنَّ الحكم هنا بمعنى النِّسبة بين الطَّرفين؛ لأنَّه هو الجزء من القضيَّة لا بمعنى الإيقاع والانتزاع؛ أي: إدراك الوقوع وعدم الوقوع؛ لأنَّ هذا ليس جزءاً منها، بل هو قائمٌ بنفس المدرك.

ولم يقل: «تتضمَّنه» بالضَّمير مع تقدُّم لفظ «الحكم»؛ لأنَّ الحكم الَّذي هو معنى القضاء غير الحكم الَّذي اشتملت عليه القضيَّة؛ لأنَّ الأوَّل بمعنى الإلزام، والثَّاني بمعنى النِّسبة كما عرفت.

قوله: (والعكوس) الجمع باعتبار الأفراد؛ لأنَّه لم يذكر إلَّا العكس المستوي، لا الموافق ولا المخالف.

وأمَّا جمع «الأحكام» في كلام المصنِّف، فلأنَّ الجمع يطلق كثيراً على الاثنين خصوصاً في هذا الفنِّ، أو هو باعتبار الأفراد.

قوله: (على اللَّفظ) أي: الصَّادر من اللِّسان أوِ الملحوظ في الذِّهن؛ لأجل أن يشمل[2] التَّعريف القضيَّة الملفوظة، والقضيَّة المعقولة.

---

(١) قوله: (إذِ الهمزة تشبه الهمزة) كذا بخط المؤلِّف، وصوابه: «تشبه الألف».

(٢) قوله: (لأجل أن يشمل... إلخ) الحقُّ: أنَّه يمكن تعقُّل المعاني بدون ملاحظة ألفاظ. نعم؛ الغالب ملاحظة الألفاظ، فافهم.

وهي كالجنس تشمل الأقوال التَّامَّة والنَّاقصة.

(احْتَمَلَ الصِّدْقَ) حذف «الكذب»؛ لقبحه، ....

حاشية الصبان

وأقول: كان الأَوْلى أن يقول: «واقعة على القول»؛ لأنَّه جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمستعمل المركَّب، ولأنَّه المناسب[١] لقوله: «تشمل الأقوال التَّامَّة والنَّاقصة».

قوله: (كالجنس) يفيد أنَّها ليست جنساً، ووجَّهه بعضهم بما قدَّمنا ردَّه[٢] في أنواع العلم الحادث.

ويمكن توجيهه: بأنَّ الجنس البعيد هو اللَّفظ، والقريبَ هو القول، و«ما» لم توضع[٣] لخصوص واحدٍ منهما، لكن لمَّا وقعت في الإرادة على الجنس كانت كالجنس، ولك أن تعتبر المعنى الإراديَّ كاعتبار المعنى الوضعيِّ، فتجعلها جنساً حقيقةً؛ هذا ما ظهر لي.

قوله: (يشتمل الأقوال التَّامَّة والنَّاقصة) القول التَّامُّ: ما يفيد المخاطب [ص/ ٧٠] فائدةً يَحسُن السُّكوت عليها. **والنَّاقصُ**: ما لم يُفد ذلك؛ إضافيًّا كان كـ: «غُلَامِ زَيْدٍ»، أو تقييديًّا كـ: «الحَيَوان الصَّاهل»، أو لا ولا كـ: مجموع المتعاطفين.

قوله: (الصِّدْقَ) قال الشَّارح في «كبيره»: وهو مطابقة نسبة الكلام[٤] للنِّسبة الخارجيَّة، والكذب عدمها. اهـ

---

(١) **قوله: (ولأنَّه المناسب... إلخ)** أي: بحسب ظاهره، فلا ينافي أنَّ ما صنعه الشَّارح يناسبه أيضاً، بجعل المعنى يشمل الأقوال التَّامَّة والنَّاقصة وغيرهما، ويدلُّ له ظاهر قوله بعد: «وهذا مخرجٌ لنحو: زيد وعمرو»، فاندفع اعتراض شيخ شيخنا.

(٢) **قوله: (ووجهه بعضهم بما قدَّمنا ردّه)** أي: قال في التَّوجيه: إنَّ اللَّفظ عَرَضٌ يزولُ، والأجناس الحقيقيَّة متقرِّرة مستمرَّة، والرَّدُّ المتقدِّم: أنَّ هذا يقتضي أنَّ كلَّ عَرَضٍ ليس له جنسٌ حقيقيٌّ، ولا دليل على ذلك، بل صريح كلامهم يبطله كما يعرف بالوقوف على تقريرهم تعاريف الأمور العَرَضيَّة؛ كـ: اللَّفظ، والبياض، والزَّمن على أنَّه عَرَض، وغير ذلك مما لا يحصى.

(٣) **قوله: (و«ما» لم توضع... إلخ) فيه**: أنَّه لا عبرة في الجنسيَّة باللَّفظ أصلاً.

(٤) **قوله: (مطابقة نسبة الكلام)** أي: نسبته الحكميَّة باعتبار الحكم بها إيقاعها أوِ انتزاعها، ولو بحسب ما يظهره المتكلِّم، وذلك لأنَّ التَّصديق والتَّكذيب إنَّما يكون بهذا الاعتبار؛ إذ لا يقال لمَن قال: «أقول على التَّردد: زيدٌ قائمٌ»: صدقت أو كذبت، ويقال لمتعمِّد الكذب: كذبت، ولذا أخرج الجملة المشكوكة فيما يأتي؛ لما أنَّها لا حكم معها، وذلك لأنَّ الحكم إدراك وقوع النِّسبة أو لا وقوعها مع الإذعان؛ أيِ: الميل بزعم الشَّارح، أو قول النَّفس: إنَّ النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ، وإن لم ترض ولم تمل على ما هو الحقُّ إن شاء الله تعالى، وليس الحكم مجرَّد تصوُّر الوقوع أوِ اللَّا وقوع حتَّى يقال: إنَّ المشكوكة معها حكمٌ، كما هو مقابل تحقيق الجرجاني ومَن وافقه، فافهم ذلك بتدبُّرٍ.

والعِلم به، وتأدُّباً في حقِّ كلام الله تعالى وكلام رسوله، وهذا مخرجٌ لنحو: «زيد» و«عمرو».

(لِذَاتِهِ) أخرج: ما يَحتمله لا لذاته كـ: الإنشاءات من الأمر والنَّهي وغيرهما كـ«اسْقِنِي

حاشية الصبان

ثمَّ قال: واعترض ذكر الصِّدق والكذب في تعريف الخبر[١]، بأنَّ الصِّدق[٢]: مطابقة الخبر للواقع، والكذب عدمها، فأخذهما في التَّعريف دورٌ. وأجيب: بأنَّهما اشتهرا في المحاورات، فلم يحتاجا إلى تعريفٍ، فصحَّ ذكرهما في التَّعريف. اهـ[٣]

وأنت خبيرٌ[٤] بأنَّ الدَّور مندفعٌ على تفسير الصِّدق بمطابقة نسبة الكلام للنِّسبة الخارجيَّة والكذب بعدمها، كما صنع أوَّلاً، فتفطَّن.

قوله: (والعِلم به... إلخ) أي: لأنَّ الاحتمال لا يكون إلَّا بين الشَّيء ومقابله.

قوله: (لنحو: «زيد وعمرو») أي: من سائر المفردات.

ويحتملُ أنَّ المراد: مخرجٌ لنحو هذا المركَّب من المعطوف والمعطوف عليه من سائر المركَّبات النَّاقصة، ومخرجٌ أيضاً للقضيَّة المشكوكة[٥]؛ لأنَّه لا حكم معها على التَّحقيق عند الجُرْجَانِيِّ، ومَن وافقه.

قوله: (كـ: الإنشاءات) وكـ: المركَّب الإضافيّ؛ نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ» فإنَّه يستلزم خبراً وهو: «زَيْدٌ لَهُ غُلَامٌ».

---

(١) **قوله: (في تعريف الخبر)** أمَّا في تعريف القضيَّة فلا وإن توهِّم. اهـ شيخ شيخنا، لكن إن صدق تأمُّلك عرفت أنَّهما سواء.

(٢) **قوله: (بأنَّ الصِّدق... إلخ)** أي: كما هو واقعٌ في كلامهم كما لا يخفى، **وبالجملة:** الشَّارح عدل عن تعريفهم للصِّدق والكذب، ونبَّه بذكر الاعتراض والجواب على وجه صنيعه، فافهم.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٩).

(٤) **قوله: (وأنت خبيرٌ... إلخ)** ليس الغرض الاعتراض لِمَا علمت، فتنبَّه.

(٥) **قوله: (ومخرجٌ أيضاً للقضيَّة المشكوكة... إلخ)** فيه: أنَّها دالَّةٌ على الوقوع أوِ اللَّا وقوع فمعها حكمٌ البتة؛ إذِ الحكم هو الوقوع أوِ اللَّا وقوع.

وأجيب: بأنَّ الصِّدق والكذب باعتبار الإيقاع والانتزاع.

وردَّ: بأنَّ الوقوع واللَّا وقوع هو الإيقاع والانتزاع، وإنَّما الاختلاف بالاعتبار، فباعتبار الحصول في الذِّهن هما إيقاع وانتزاع، وبدونه وقوع ولا وقوع؛ على أنَّ عدم الإيقاع والانتزاع لتجاذب الأدلَّة، وقد قلنا: ما احتمل الصِّدق لذاته، ولذا لم يخرجوا ما تعمَّد بها الكذب، وإلَّا فهي أَوْلى بالإخراج؛ كذا قرَّر شيخ شيخنا، وفيه ما فيه، وقد قدَّمت للحاذق ما يكفيه فتفطَّن.

وقوله: (للقضيَّة) فيه مشاكلة، فتنبَّه.

المَاءَ»، فإنَّه وإنِ احتمل ذلك للازمه(١) بحسَب القرينة ـ وهو: «أَنَا عَطْشَانُ» ـ لا يَحتمله لذاته؛ أي: مدلوله المطابقيِّ، وهو طلبُ السَّقي.

ودخل: المقطوع بِصدقه من الأخبار، وكذا المقطوع بِكذبه منهما.

(جَرَى بَيْنَهُمُ) أيِ: المناطقة، (قَضِيَّةً وَخَبَرَا) ....

حاشية الصبان

قوله: (وَهُوَ: أَنَا عَطْشَان) اعترض: بأنَّ الأَوْلى أن يجعل اللَّازم: «أَنَا طَالِبٌ لِلمَاءِ»، أوِ: «المُخَاطَبُ مَطْلُوبٌ مِنْهُ المَاءُ»، أوِ: «المَاءُ مَطْلُوبٌ»؛ لاستغنائه عن اعتبار القرينة؛ إذ كلُّ إنشاءٍ يستلزمُ لذاته خبراً من غير افتقارٍ إلى قرينةٍ كما رأيت.

قوله: (لا يحتمله) خبر «إنَّ».

قوله: (لذاته) أي: بقطع النَّظر عن المخبر، والبداهة، والواقع.

وبالتَّقييد به اندفع الاعتراض بأنَّ الخبر إمَّا أن يكون مطابقاً للواقع فلا يحتمل إلَّا الصِّدق، أو لا فلا يحتمل إلَّا الكذب؛ كذا في «القطب»(٢).

قوله: (أي: مدلوله المطابقيّ) تفسيرُ: «لذاته».

قوله: (ودخل) أي: في تعريف القضيَّة (المقطوع بصدقه من الأخبار، وكذا المقطوع بكذبه منها) قال في «الكبير»: فالأوَّل ك: أخبار الله تعالى وأخبار رسوله، والمعلوم صدقه بضرورة العقل؛ نحو: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ». والثَّاني ك: خبر مسيلمة في دعواه النُّبوَّة، ونحو: «الوَاحِدُ رُبْعُ الِاثْنَيْنِ»، وذلك لأنَّ القطع بالصِّدق في الأوَّل وبالكذب في الثَّاني من جهة المخبر أوِ البداهة. اهـ(٣)

قوله: (قَضِيَّةً وَخَبَرَا) في «التلويح»: اعلم أنَّ المركَّب التَّامَّ المحتملَ للصِّدق والكذب يسمَّى من حيث احتماله على الحكم: «قضيَّةً»، ومن حيث احتماله الصِّدق والكذب: «خبراً»، ومن حيث إفادته الحكم: «إخباراً»، ومن حيث كونه جزءاً من الدَّليل: «مقدِّمةً»، ومن حيث إنَّه يُطلَب بالدَّليل: «مطلوباً»، ومن حيث يحصل من الدَّليل: «نتيجةً»، ومن حيث يقع في العلم ويُسأل عنه: «مسألةً»، فالذَّاتُ واحدةٌ واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات. اهـ(٤)

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: (وإن احتمل ذلك للازمه... إلخ) إنَّما احتاج للقرينة؛ لأنَّ «السَّقي» مُطلق الإتيان بالماء، لا الإتيان به للشُّرب. [اهـ] شيخ شيخنا. قيل: المتبادر أنَّه هو المحتمل لذلك لا لازمه، فلا حاجة إلى قوله: «لذاته»، وهو وهمٌ كما لا يخفى. وقال شيخ شيخنا: لا حاجة إلى قوله: «لذاته»؛ لأنَّ المتبادر احتماله لذاته. اهـ ولا يخفى أنَّ التَّعريف يناسبه التَّنصيص جدًّا، فافهم.

(٢) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٣٤).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٤٩).

(٤) انظر: «شرح التلويح على التوضيح» للسعد التفتازاني (١/ ٢٠).

بالنَّصب على الحاليَّة.

وشَمل القضيَّة اللَّفظيَّة والعقليَّة؛ وتسمَّى: «مقدِّمةً» إن كانت جزء قياسٍ، و«دعوَى» إنِ افتقرت إلى دليلٍ، و«مطلوباً» عند الشُّروع في الاستدلال عليها، و«نتيجةً» إذا أَنتجها الدَّليل.

(٥١) ثُـمَّ الـقَـضَـايَـا عِـنْـدَهُـمْ قِـسْـمَـانِ	شَـرْطِـيَّـةٌ حَـمْـلِـيَّـةٌ وَالـثَّـانِـي
(٥٢) كُـلِّـيَّـةٌ شَـخْـصِـيَّـةٌ وَالأَوَّلُ	إِمَّـا مُـسَـوَّرٌ وَإِمَّـا مُـهْـمَـلُ

(ثُمَّ) للترتيب الذِّكريِّ فقط، (القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ:)

حاشية الصبان

● قال الغُنَيْمِيُّ: هذا يدلُّ على أنَّ النَّتيجة اسمٌ للَّفظ[١] المركَّب، وقد صرَّح بعضهم عند تعريف القياس بأنَّه قولٌ مؤلَّفٌ من قضايا متى سُلِّمَت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر، بأنَّ المراد بـ«القول الآخر»: هو القول المعقول؛ إذ هو الَّذي يلزم بخلاف الملفوظ. اهـ[٢]

وقد يقال: لا بُعد في تسمية الملفوظ: «نتيجةً» باعتبار دلالته على المعقول.

وزاد الشَّارح: أنَّها تسمَّى: «دعوى» من حيث افتقارها إلى دليلٍ كما سيأتي.

وزاد بعضهم: أنَّها تسمَّى: «مبحثاً» من حيث إنَّها محلٌّ للبحث.

قوله: (بالنَّصب على الحاليَّة) قال في «الكبير»: بناء على التَّحقيق من أنَّه لا يُشترط في الحال الاشتقاق. [اهـ][٣]

قوله: (والعقليَّة) فتدخل المقدَّرة في جواب: «هَلْ زَيْدٌ قَامَ؟» إذا قيل: «نَعَمْ» أو «لا»، فإنَّ التَّقدير: «نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ»، أو «لَا قَامَ زَيْدٌ[٤]»، وشمل أيضاً: القضيَّة المركَّبة من لفظٍ ومنويّ معه؛ كـ: «أقوم»؛ قاله في «الكبير»[٥].

ولا يعكر على هذا الشُّمول إيقاعه «ما» على اللَّفظ؛ لِمَا قدَّمناه[٦]، فاندفع ما قيل هنا.

---

(١) **قوله: (اسمٌ للفظ)** أيِ: الملفوظ؛ أي: كما يدلُّ على أنَّها اسمٌ للفظ المعقول؛ إذ قد علمت أنَّ ما وافقه على اللَّفظ مطلقاً؛ سواءٌ كان صادراً من اللِّسان أو معقولاً بالجنان، والظَّاهر أنَّ الغنيمي متنبِّهٌ لذلك، ولذلك لم يردَّ عليه المحشي: بأنَّه كما يدلُّ على ذلك يدلُّ على أنَّها اسمٌ للفظ المعقول أيضاً، فافهم.

(٢) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٥).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٠).

(٤) **قوله: (أو: «لَا قَامَ زَيْدٌ»)** تأمَّله.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٠).

(٦) **قوله: (لما قدَّمناه)** أي: من أنَّ المراد اللَّفظ ولو ملحوظاً بالجنان.

١ - **الأولى**: (**شَرْطِيَّةٌ**) وهي: «ما ليس طرفاها مفردَين، ولا في قوَّتهما».

٢ - **والثَّانية**: (**حَمْلِيَّةٌ**) وهي: «ما طرفاها مفردان، أو في قوَّتهما»؛ ....

حاشية الصبان

وإطلاقُ القضيَّة على القسمين؛ قيل: من قبيل الاشتراك، وقيل: حقيقةٌ في العقليَّة مجازٌ في اللَّفظيَّة، وقد تقدَّم[1] مزيدُ كلامٍ يُناسب ما هنا عند قول المصنِّف: «وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا».

قوله: (**الأولى: شَرْطيَّة**) **أقول**: راعى الخبر فقال: «الأولى» بالتَّأنيث، ولو راعى الموصوف وهو «القسم» كما هو الأشهر لقال: «الأوَّل» بالتَّذكير، وكثيراً ما جرى الشَّارح على هذه الطَّريقة فيما بعد، فتنبَّه.

قوله: (**شَرْطيَّة**) سمِّيت بذلك؛ لوجود أداة الشَّرط فيها لفظاً أو تقديراً؛ ليشمل المنفصلة، فإنَّ قولنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً» في قوَّة قولنا: «إِنْ كَانَ العَدَدُ زَوْجاً لَمْ يَكُنْ فَرْداً، وَإِنْ كَانَ فَرْداً لَمْ يَكُنْ زَوْجاً»، وإنَّما لم يذكر الشَّارح وجه تسمية الشَّرطيَّة بالشَّرطيَّة، كما ذكر وجه تسمية الحمليَّة بالحمليَّة؛ لأنَّه سيذكره في مبحث الشَّرطيَّة.

قوله: (**ما ليس طرفاها مفردين، ولا في قوّتهما**) **يرد عليه**: أنَّ الشَّرطيَّة مؤلَّفةٌ من مفردين في القوَّة، فإنَّها إذا كانت متَّصلةً في قوَّة: «هَذَا ملزومٌ لذاك»، وإذا كانت منفصلةً في قوَّة: «هَذَا معاندٌ لذاك»، وحينئذٍ يرد على تعريف الحمليَّة: أنَّ الشَّرطيَّة داخلةٌ فيه فيكون غير مانعٍ.

وما أجيب به عن ذلك[2] غير ناهضٍ، فلو قالوا: القضيَّة إن حُكِم فيها بإسناد[3] شيءٍ لشيءٍ أو رفعه عنه فهي حمليَّةٌ، أو بتعليق شيءٍ على شيءٍ أو رفعه فهي شرطيَّةٌ متصلةٌ، أو بمعاندة شيءٍ لشيءٍ أو رفعه فهي شرطيَّةٌ منفصلةٌ [ص/ ٧١]، وسكتوا عن ذكر الإفراد والتَّركيب، لكان أسلم وأوضح؛ أفاده في «كبيره»[4].

---

(١) **قوله**: (**وقد تقدَّم... إلخ**) حيث قال: «وما يرد على الأوَّل من تقديم الحقيقة على المجاز... إلخ».

(٢) **قوله**: (**وما أجيب به عن ذلك**) أنَّ المراد بكون الطَّرفين في قوَّة المفردين: أنَّهما بحيث يحلُّ محلَّهما مفردان، ويبقى المعنى بحاله. اهـ شيخ شيخنا، ولا يظهر لي وجه عدم نهوض هذا الجواب، وكأنَّهم فهموا إبقاء المعنى ولو باعتبار حاصله، وقد بقي حاصل المعنى، وإلَّا فلا يخفى أنَّ الحكم في المتصلة كان لزوم الجزاء للشَّرط، وقد صار ثبوت ملزوميَّة الشَّرط للجزاء، وقس.

(٣) **قوله**: (**بإسناد**) أي: إثبات، و«الباء» للتَّصوير؛ أي: حكماً مصوَّراً بإدراك ثبوت شيءٍ لشيءٍ، وقس ما بعده، *فالتَّعريف مانعٌ من دخول غير المعرَّف كما هو ظاهر، وقال شيخ شيخنا: إنَّه غيرُ مانعٍ.*

وقوله: (**أو بتعليق شيءٍ على شيءٍ أو رفعه**) أيِ: التَّعليق.

وقوله: (**أو: رفعه**) أيِ: المعاندة، وذكَّر الضَّمير لاكتسابها التَّذكير.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٠).

نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ».

- والمرادُ بـ«المفرد»: ما يُقابل الجملة.

- وسمِّيت حمليَّةً باعتبار طرفها المحكوم به؛ شُبِّه بالشَّيء المحمول على الآخر.

● (وَ) القسم (الثَّاني) وهو الحمليَّة قسمان:

١ - **الأولى**: (**كُلِّيَّةٌ**) أراد بها هنا: ما موضوعها كلِّيٌّ؛ سواءٌ كانت مسوَّرةً أو لا؛ ليصحَّ التَّقسيم الآتي.

حاشية الصبان

قوله: (**نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»**) طرفا هذه القضيَّة مفردان (و«**زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ**») موضوعها مفردٌ، ومحمولها في قوَّة المفرد؛ لأنَّه في قوَّة: «قائم الأب»، ومثال عكس هذه: «زَيْدٌ قَائِمٌ» قضيَّةٌ؛ لأنَّه في قوَّة هذا المركَّب قضيَّة، ومثال ما طرفاها في قوَّة المفردين: «زَيْدٌ قَائِمٌ» نقيضه: «زَيْدٌ[1] لَيْسَ بِقَائِمٍ»؛ لأنَّه في قوَّة: هذا نقيض هذا.

قوله: (**والمراد بـ«المفرد»: ما يقابل الجملة**) فالتَّركيب الإضافيُّ والتَّركيب التَّقييديُّ مفردان هنا بلا تأويل، كما في «الكبير»[2].

قوله: (**طرفها**) أي: الأخير في التَّرتيب الطَّبيعيِّ، وإن كان متقدِّماً لفظاً وهو المحمول، ونسبت إليه دون الموضوع؛ لأنَّه محطُّ الفائدة.

وفي «الغنيمي»: عن بعضهم: أنَّ الحمليَّةَ في الحقيقة هي الموجبة؛ لتحقُّق معنى الحمل فيها، وأمَّا السَّالبة[3] فلا حمل فيها، لكن كثيراً ما تسمَّى الأعدامُ باسم المَلَكَات اتِّساعاً. [اهـ][4]

قوله: (**شُبِّه بالشَّيء... إلخ**) أي: فهو استعارةٌ لغويَّةٌ، وإن كان حقيقةً عرفيَّةً.

قوله: (**أراد بها هنا ما موضوعها كلِّيٌّ**) أي: لا معناها المشهور المقابل للجزئيَّة، والمهملة، والشَّخصيَّة؛ وهي: المسوَّرة بـ «كُلّ» ونحوها.

قوله: (**ليصحّ التَّقسيم الآتي**) أي: تقسيمها إلى: جزئيَّة، ومهملة، وكلِّيَّة بالمعنى المشهور؛ إذ لو أريد هنا الكلِّيَّة بمعناها المشهور للزم انقسام الشَّيء إلى نفسه وغيره.

---

(١) **قوله**: (**نقيض زيد... إلخ**) كذا بخط المؤلِّف، وصوابه: «نقيضه: زيد... إلخ»، أو: «يناقضه: زيد... إلخ».

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٠).

(٣) **قوله**: (**وأمَّا السَّالبة... إلخ**) مبناه: أنَّ النِّسبة مطلقاً الثُّبوت.

(٤) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٦).

٢ - **والثَّانية: (شَخْصِيَّةٌ)** وهي: ما المحكوم عليها فيها معيَّنٌ، كقولنا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، سُمِّيت بذلك؛ لتشخُّص موضوعها، وتسمَّى: «مخصوصةً» لخصوص موضوعها.

● **(وَ) القِسم (الأَوَّلُ)** وهو: الكلِّيَّةُ، أي: ما موضوعها كلِّيٌّ:

١ - **(إِمَّا مُسَوَّرٌ)** نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

٢ - **(وَإِمَّا مُهْمَلُ)** من السُّور؛ نحو: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»، . . . .

حاشية الصبان

قوله: (معيَّنٌ) أي: في الخارج كـ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، أو في الذِّهن؛ نحو: أبوَّة زَيدٍ لعمرٍو ثابتةٌ، فقوله بعد: «لتشخُّص موضوعها» أي: خارجاً أو ذهناً.

قوله: (كقولنا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ») و: «أَنَا قَائِمٌ»، و: «هَذَا قَاعِدٌ»، و: «الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، و: «الزَّيْدُونَ قَاعِدُونَ»، وكذا: «الرَّجُلُ قَائِمٌ» إذا كانت «أل» للعهد الخارجيِّ، بأن أُريد شخصٌ معيَّنٌ، وكذا: إذا كان الموضوع قضيَّةً معيَّنةً؛ كقولنا: «زَيْدٌ قَائِم» حمليَّةٌ، وكقولنا: «العَالَمُ مُتَغيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» يفيد: «أَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ»، كذا في «الكبير»[1].

قوله: (لتشخُّص موضوعها) قال في «الكبير»[2]: يمتنع إطلاق الشَّخصيَّة على نحو قولنا: «اللهُ تَعَالَى قَادِرٌ»؛ لإيهامه التَّشخُّص ـ أي: الجسمانيَّ ـ، وإن أريد به ـ أي: التَّشخُّص ـ معنًى صحيحٌ، وهو كون المنسوب إليه معيَّناً؛ لبقاء الإيهام ـ أي: إيهام التَّشخُّص الجسمانيِّ ـ.

قوله: (إِمَّا مُسَوَّرٌ) قال في «الكبير»[3]: تسمَّى القضيَّة مسوَّرةً؛ لاشتمالها على السُّور.

قوله: (نحو: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ») أي: بجعل «أل» للحقيقة في ضمن الأفراد، لا بقيد كلِّها، ولا بقيد بعضها، بلِ المحتملة لأن تكون الجميع أو البعض، **فلا يقال**: إنَّها إن جُعلت استغراقيَّةً فالقضيَّة كلِّيَّةٌ، أو للعهد الخارجي فشخصيَّةٌ[4]، أو للعهد الذِّهنيِّ فجزئيَّةٌ، أفاده الشَّارح؛ أي: أو للحقيقة من حيث هي فطبيعيَّةٌ.

واعترض: بأنَّهم لم يذكروا في أقسام «أل» ما ذكره أوَّلاً[5]، بل حصروها في المراد بها

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٠).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٢) مع زيادة الجمل المعترضة.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٢).

(٤) **قوله: (أو للعهد الخارجيّ شخصيَّة)** أي: شخصيَّة غير طبيعيَّةٍ.

وقوله: (فطبيعيَّة) أي: فشخصيَّةٌ طبيعيَّةٌ، فإنَّ الحقَّ ـ كما سيأتي ـ أنَّ الطَّبيعيَّة من الشَّخصيَّة، فمقصودُهُ أوَّلاً بقوله: «كلية» أي: أريد منها الأفراد.

(٥) **قوله: (ما ذكره أوَّلاً)** في قوله: «أي بجعل أل. . . إلخ».

وسمِّيت: «مُهْمَلَةً»؛ لإهمال بيان كميَّة الأفراد فيها، وهو الدَّالُّ على كميَّة أفراد الموضوع كلِّها أو بعضها، وهذا في الحمليَّة؛ لأنَّ الكلام فيها، وسمِّي: «سوراً»؛ تشبيهاً له بِسُور البلد المحيط بكلِّه أو بعضه.

(٥٣) وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى	وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى
(٥٤) إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا	شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا

(وَالسُّورُ كُلِّيًّا ....

حاشية الصبان

الحقيقة من حيث هي، والمراد بها الاستغراق، والمراد بها العهد الخارجيُّ، والمراد بها العهد الذِّهنيُّ.

وأقول: ذكرها حفيد السَّعد في حواشيه على «المطوَّل» وعلى «المختصر» حيث قال: قد يُعتبر في المعرَّف بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن الفرد غير مقيَّدٍ بالبعضيَّة أوِ الكلِّيَّة، كما في المهملة. اهـ

قوله: (لإهمال بيان كميَّة الأفراد فيها) يُستفاد منه: أنَّ «مهملة» من باب الحذف والإيصال؛ والأصل: مهملٌ فيها.

قوله: (وهو الدَّالُّ... إلخ) أي: سواءٌ كان لفظاً؛ نحو: «كلّ» و«بعض»، أو لا؛ لكون النَّكرة في سياق النَّفي على ما يأتي تحقيقه في نحو: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، وكـ: الإضافة الَّتي دلَّت قرينةٌ على عمومها أو عدم عمومها.

قوله: (كميَّة الأفراد) أي: رتبتها المنسوبة إلى الكمِّ[١] المنفصل، وهو: العدد، والمرادُ[٢] برتبتها: الشُّمول وعدم الشُّمول.

قوله: (وهذا) أي: تعريف السُّور بما ذكر **(في الحمليَّة)** لأنَّ الكلام فيها، وأمَّا السُّور في الشَّرطيَّة فسيأتي تعريفه.

قوله: (تشبيهاً له... إلخ) أي: بجامع الإحاطة في كلٍّ، فهو استعارةٌ باعتبار اللُّغة، وإن كان حقيقةً باعتبار اصطلاح المناطقة.

قوله: (كُلِّيًّا) وهو: «ما دلَّ على الإحاطة بجميع الأفراد».

---

(١) **قوله: (المنسوبة إلى الكمِّ)** وبعضهم جعل النِّسبة إلى «كم» الاستفهاميَّة، فيقرأ على الصَّحيح حينئذٍ بتخفيف «الميم»؛ لأنَّ الصَّحيح أنَّ النِّسبة إلى الثُّنائي الصَّحيح الآخر بالتَّخفيف. شيخ شيخنا.

(٢) **قوله: (والمراد... إلخ)** أي: لا عدم مخصوص.

وَجُزْئِيًّا يُرَى) وكلٌّ منهما: إمَّا مُوجَبٌ أو سَالِبٌ، فصارتِ الأقسام أربعةً، وإليه أشار بقوله: (وَأَرْبَعٌ) حُذفتِ «التَّاء» من «أربع» وإن كان المعدود مُذكَّراً؛ للضَّرورة كما قال المؤلِّف[1]، أو على مذهب مَن يُجوز ذلك.

(أَقْسَامُهُ) أي: السُّور (حَيْثُ جَرَى) لأنَّ التَّسوير:

١ - (إِمَّا) أن يقع (بِكُلٍّ) ونحوه من الألفاظ الدَّالَّة على الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب، كـ: «كُلّ»، و«جميع»، و«عامَّة»؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ»، وتسمَّى القضيَّةُ بهذا الاعتبار: «مسوَّرةً» و«كُلِّيَّةً».

٢ - (أَوْ بِبَعْضٍ) ونحوه ممَّا يدلُّ على الإحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب؛ نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، وتسمَّى القضيَّةُ بهذا الاعتبار: «مسوَّرةً» و«جُزْئِيَّةً».

حاشية الصبان

قوله: (وَجُزْئِيًّا) وهو: «ما دلَّ على الإحاطة ببعضها».

قوله: (يُرَى) أي: يُعلَم.

قوله: (وكلٌّ منهما... إلخ) أشار بذلك إلى أنَّ في كلام المصنِّف حذف التَّقسيم إلى: موجب وسالب؛ للعلم به من كلامه.

قوله: (حَيْثُ جَرَى) أي: في أيِّ مكانٍ وقع.

قوله: (لأنَّ التَّسوير: إمَّا أن يقع... إلخ) صنع ذلك؛ ليُبيِّن أنَّ متعلَّق الجارِّ محذوفٌ، وهو: «يقع».

ويصحُّ أن يكون التَّقدير: «لأنَّ التَّسوير: إمَّا تسوير بكلّ... إلخ».

ويصحُّ الاستغناء عن تقدير شيءٍ[2] بعد «إمَّا» بجعل «الباء» للملابسة؛ والتَّقدير: «لأنَّ التَّسوير: إمَّا بكلٍّ» أي: ملابسٌ لـ«كلّ»[3] من ملابسة المتعلِّق ـ بالكسر ـ للمتعلَّق ـ بالفتح ـ.

ويصحُّ إبدال «التَّسوير» بالسُّور على أنَّ «الباء» للملابسة من ملابسة العامِّ للخاصِّ.

قوله: (كـ: «كلّ»، و«جميع»، و«عامَّة») يتعيَّن حذف «كلّ»، وأن يقال: «كـ: جميع، وعامَّة»؛ إذِ التَّمثيلُ[4] لنحو: كلّ، فكيف يمثَّل بـ«كلّ»؟

ومثل «جميع، وعامَّة»: لام الاستغراق، وطرًّا، وقاطبة، وكافَّةً، وأجمعين وتوابعه.

قوله: (أَوْ بِبَعْضٍ ونحوه ممَّا يدلُّ... إلخ) أي: كـ: واحد، واثنين، وثلاثة، والتَّنوينِ

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٦٨).

(٢) قوله: (عن تقدير شيء) لا ينافي أنَّ الجارَّ والمجرور متعلِّقٌ بالكون العامِّ، فإنَّ المنفي تقدير متعلَّقٍ خاصٍّ.

(٣) قوله: (أي: ملابسٍ لـ«كلّيّ») تفسيرٌ لحاصل المعنى ببيان معنى «الباء».

(٤) قوله: (إذِ التَّمثيل... إلخ) ولا يدفع هذا عند التَّأمُّل جعل التَّمثيل للألفاظ الدَّالَّة على الإحاطة... إلخ.

٣ - (أَوْ بِلَا شَيْءٍ) ونحوه ممَّا يدلُّ على الإحاطة بجميع الأفراد في السَّلب، كـ«لَا وَاحِدَ»، و«لَا دَيَّارَ»؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وتسمَّى القضيَّةُ بهذا الاعتبار: «مُسوَّرةً» و«كُلِّيَّةً» أيضاً كما مرَّ.

حاشية الصبان

في الإثبات، كواحد من الصِّفات عَرَض، واثنان من الإنسان قائمان، كذا في «الكبير»[1].

وأقول[2]: في النَّفس من كون «التَّنوين» في الإثبات سوراً للجزئيَّة شيءٌ، فتأمَّل.

قوله: (أَوْ بِلَا شَيْءٍ) قال في «الكبير»: بجرِّ «شيء» كسابقيه [ص/ ٧٢]، ويصحُّ فيه الفتح على الحكاية للفظ «لا شيء» المذكور في نحو قولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وكذا يصحُّ رفع سابقيه وهما: «كلّ» و«بعض» حكايةً لـ«كلّ» و«بعض» الواقعين مبتدأين في القضيَّة، وأمَّا «بعض» في قوله الآتي: «وَلَيْسَ بَعْضُ» فيتعيَّن فيه [الرَّفع على] الحكاية؛ لأنَّ المعطوف هو مجموع: «ليس بعض». اهـ[3]

وأقول: الظَّاهرُ أنَّه يتعيَّن في قوله: «أَوْ بِلَا شَيْءٍ» أيضاً الفتح على الحكاية؛ لأنَّ المعطوف هو مجموع «لا شيء».

قوله: (كـ: «لا واحد»، و«لا ديار») أي: وسائر النَّكرات في سياق النَّفي على ما أطلقه أهل هذا الفنِّ.

● **قال في «الكبير»**: أهلُ هذا الفنِّ أطلقوا كون النَّكرة[4] في سياق النَّفي للسَّلب الكلِّيِّ، مع أنَّ

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٤).

(٢) **قوله: (وأقول... إلخ)** لعلَّ ذلك من حيث إنَّ النَّكرة في الإثبات لا عموم فيها حتَّى تجيء الجزئيَّة.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٤).

(٤) **قوله: (أطلقوا كون النَّكرة... إلخ)** شمل ذلك «ليس بعض»، فإنَّ «بعض» لا تتعرَّف بالإضافة؛ لتوغُّلها في الإبهام، وسيأتي للمحشي ما يفيد ذلك، فيوافق ما مرَّ. ولا ينافي كون «ليس بعض» سور الجزئيَّة، فإنَّ ذلك اعتبارٌ بالغالب عندهم، لا عند أهل العربيَّة؛ وإلَّا فعند أهل العربيَّة - بمقتضى قواعدهم -: أنَّها لا تكون سور الجزئيَّة أصلاً، وإنَّما تكون لنفي الوحدة أو للسَّلب الكلِّيِّ، كما سيأتي للشَّارح، ولا يخفى أنَّ نفي الوحدة ليس من السَّلب الجزئيِّ، وقد توهَّم المحشي ذلك فاعترض على الشَّارح بما يأتي، فتنبَّه.

وعُلِمَ من هذا أنَّ قول الشَّارح: «وهو أنَّها» يحتاجُ إلى استخدام، بإرجاع الضَّمير للنَّكرة بمعنى: ما عدا بعض؛ وإلَّا فقد بيَّن فيها إذا كانت بعد النَّفي بمقتضى قواعد أهل العربيَّة بعد ذلك ما يخالف ما بيَّنه هنا بمقتضى قواعدهم، وبهذا البيان الآتي تعلم التَّفصيل الَّذي يخصُّها.

ويرد عليها: أنَّ نحو: «ليس عندي رجل» و: «لا رجل في الدار ولا امرأة» بالرَّفع بمقتضى قواعد العربية إنَّما يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس، ولا يكون للسَّلب الجزئيِّ، فتدبَّر.

. . . .

حاشية الصبان

عند غيرهم تفصيلاً[(١)]، وهو أنَّها إن كانت مختصَّةً بالنَّفي؛ نحو: «مَا جَاءَنِي أَحَدٌ»، أو كانت مع «مِن» ظاهرةً؛ نحو: «مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ»، أو مقدَّرةً؛ نحو: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ» فهي نصٌّ في العموم، وإلَّا فهي ظاهرةٌ [فيه]؛ نحو: «لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ»، فعند غير المناطقة ينبغي أن يقال في القسم الأخير: يتعيَّن المراد بالقرائن، فإذا لم تكن قرينةٌ حُمِل على السَّلب الجزئيِّ أخذًا باليقين.

وأمَّا «بَعْضُ كَذَا[(٢)]» فإن قامت قرينةٌ على تعيينه، فالقضيَّة مخصوصةٌ، وإن كان في سياق نفيٍ

---

(١) قوله: **(مع أنَّ عند غيرهم تفصيلاً)** أي: بمقتضى الانبغاء الآتي؛ إذ بقطع النَّظر عنه لا تفصيل؛ إلَّا من حيث النَّصيَّة وعدمها، ويبعد أنَّ هذا هو مراده، فتنبَّه.

ثمَّ إنَّ شيخ شخنا نقل عن ابن سعيد في بيان مراد المناطقة من قولهم: «النَّكرة في سياق النَّفي للسَّلب الكلِّيِّ» ما يوافق قول غيرهم على مقتضى الانبغاء المذكور، فلا مخالفة على ذلك، **ومحصَّل ما قاله**: إنَّ كلَّ نكرةٍ في سياق النَّفي حتَّى نحو: «ليس بعض الحيوان» عندي للسَّلب الكلِّيِّ باعتبار العموم، وإن كان مرجوحاً يحتاج الحمل عليه إلى قرينةٍ، فتنبَّه.

(٢) قوله: **(وأمَّا «بعض كذا»... إلخ)** أي: أمَّا النَّكرة في سياق النَّفي عدا «بعض» بقرينة هذا الكلام، فعلى ما ينبغي بحسب قواعد أهل العربية يكون فيها بين أهل المنطق وبينهم الخلاف الَّذي عُلِم ممَّا مرَّ.

وأمَّا «بعض كذا» فعند أهل العربيَّة أنَّه إن قامت قرينةٌ على تعيُّنه فالقضيَّة مخصوصةٌ لا جزئيَّةٌ، وإن كان في سياق نفي بنحو: «ليس» احتمل بمقتضى قواعدهم نفي الوحدة فلا تكون على هذا الاحتمال للسَّلب الجزئيِّ ولا للسَّلب الكلِّيِّ، ونفي الجنس فلا تكون للسَّلب الجزئيِّ بل للسَّلب الكلِّيِّ، فلا يظهر كونها للسَّلب الجزئيِّ على احتمال ما.

ثمَّ ينبغي أن يُنظر إلى القرائن للحمل على أحد الوجهين السَّابقين، فإذا لم توجد قرينةٌ كان كونها كلِّيَّةً أظهر من كونها لنفي الوحدة.

وأمَّا أهل المنطق فقالوا: «بعض الإنسان عندي» مثلاً جزئيَّةٌ موجبةٌ، ولم يقيِّدوا بما إذا لم توجد قرينةٌ على تعيُّن البعض، وقالوا: «ليس بعض الإنسان عندي» مثلاً جزئيَّةٌ سالبةٌ، فخالفوا أهل العربيَّة في الموجبة من حيث عدم التَّقييد، وخالفوهم في السَّالبة بالمرَّة؛ هذا هو حاصل كلامه، فافهم بتدبر لئلَّا تزلَّ قدمك.

وقد يقال: كلامُ المناطقة في «بعض كذا» لا يخالف كلام النَّحويِّين فيه بمثل ما مرَّ عن ابن سعيد، وكلامُ النُّحاة في «ليس كذا» مخصوصٌ بقرينة الاستعمال الشَّائع المستفيض في نحو: «ليس بعض الحيوان عندي» بغير ما كان المنفي فيه البعض مضافاً، فإنَّه لا يخفى تبادره في الجزئيَّة، ولعلَّ التَّبادر بواسطة أنَّه لو كان الغرض الكلِّيَّة أو نفي الوحدة؛ لاستغنى على ما هو الظَّاهر عنِ الإتيان بـ«بعض» وتعريف «الحيوان» مثلاً، وقيل: «ليس عندي حيوان» الَّذي هو متبادرٌ عندهم في السَّلب الكلِّيِّ في مقابلة نفي الوحدة، لا في مقابلة السَّلب الجزئيِّ؛ إذ هم لا يقولون بالسَّلب الجزئيِّ فيه ـ كما قاله الشَّارح ـ، مع كونه أقرب إلى اعتبار نفي الوحدة من حيث اشتماله على التَّنوين الدَّالِّ على الوحدة دون نحو: «ليس بعض الحيوان عندي» مع كون اعتبار وحدة البعض وتعدُّده فيها بعد لكون البعض اعتباريًّا يصدق بالقليل والكثير، وقد يفتح لك هذا الكلام أبواب تحقيق المقام، فتدبَّر.

٤ - (وَلَيْسَ بَعْضُ) ونحوه ممَّا يدلُّ على الإحاطة ببعض الأفراد في السَّلب؛ نحو: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوانِ بِإِنْسَانٍ»، و«لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِفَرَسٍ»، و«لَيْسَ جَمِيعُ الحَيَوَانِ بِنَاهِقٍ»،

حاشية الصبان

بنحو: «لَيْسَ» احتملَ نفي الوحدة ونفي الجنس، وهو أظهر، فلا يظهر كون «لَيْسَ بَعْض» سوراً للسَّلب الجزئيِّ، بل ينبغي[١] أن يُنظر إلى القرائن، فإذا لم يوجد قرينةٌ كان كونها كلِّيَّة أظهر؛ هذا ما تقتضيه قاعدة غير أهل المنطق؛ أعني: قاعدة العربيَّة. اهـ[٢]

وأقول[٣]: الأخذُ بالمتيقِّن في نحو: «لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ» عند عدم القرينة مع أنَّ السَّلب الكلِّيَّ فيها أظهرُ، والأخذُ بالأظهر فيما إذا وقعت «بعض» في سياق النَّفي عند عدم القرينة مع أنَّ المتيقَّن فيها السَّلب الجزئيُّ تفرقةٌ من غير فارقٍ، وهلَّا أُخِذ عند عدم القرينة بالمتيقَّن في كلٍّ أو بالأظهر في كلٍّ، تأمَّل.

قوله: (وَلَيْسَ بَعْضُ) **قال في «الكبير»**[٤]: «الواو» بمعنى: «أو»؛ لذكر «إمَّا» فيما سبق.

قوله: (**نحو: ليس بعض... إلخ**) **اعلم** أنَّ الأسوار في السَّلب الجزئيِّ ثلاث: «ليس بعض، وليس كلُّ، وبعض ليس»[٥].

والفرق بينها: أنَّ «ليس كلّ» يدلُّ على رفع الإيجاب الكلِّيِّ[٦] مطابقةً، وعلى السَّلب الجزئيِّ التزاماً، والباقيان بالعكس.

---

(١) **قوله**: (بل ينبغي) إضرابٌ انتقاليٌّ، فتنبَّه.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٤).

(٣) **قوله**: (وأقول... إلخ) علمت أنَّه لا محلَّ لهذا الكلام وإنْ سلَّمه شيخ شيخنا؛ بناءً على فهم: أنَّ نفي الوحدة سلبٌ جزئيٌّ، وأنَّ قوله: «فلا يظهر كون ليس بعض... إلخ» بمعنى: فلا يظهر إطلاق ذلك، وأنَّ قوله: «كان كونها كلِّيَّة أظهر» أي: كان الحمل على ذلك والأخذ به أظهر.

ولك أن تقول: لو سلِّم الأمران الأوَّلان فلا يُسلَّم هذا، بلِ المعنى: كان كونها كلِّيَّة أظهر وكونها جزئيَّة هو المتيقَّن، فيؤخذ بالمتيقَّن، **فيكون محصَّله**: أنَّ كونها جزئيَّة محلُّه إذا لم تقم قرينةٌ على كونها كلِّيَّة، والمنطقيُّون أطلقوا، ولا يخفى أنَّ كلام الشَّارح على فرض تسليم الأمرين يدلُّ دلالةً ظاهرةً على أنَّ المعنى ما ذكر، فقطع النَّظر عنِ القرينة الدَّالَّة الظَّاهرة في المرام والاعتراض ليس يخفى ما فيه، فافهم.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٤).

(٥) **قوله**: (وبعض ليس) نحو: «بعض الحيوان ليس بنابح».

(٦) **قوله**: (يدلُّ على رفع الإيجاب الكلِّيِّ) الَّذي سيبيِّنه على الأثر، ويبيِّن صدقه بالسَّلب الكلِّيِّ وبالإثبات للبعض والسَّلب عنِ البعض.

وقوله: (التزاماً) أي: تضمُّناً كما لا يخفى على متأمِّلٍ، لكنَّه على ظاهره بالنِّسبة لقوله: «والباقيان بالعكس» فتنبَّه.

و«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِنَابِحٍ»، وتسمَّى القضيَّةُ بهذا الاعتبار أيضاً: «مسوَّرةً» و«جزئيَّةً» كما مرَّ.

حاشية الصبان

أمَّا الأوَّل: فلأنَّا إذا قلنا: «كُلُّ حَيَوانٍ فَرَسٌ» كان معناه: ثُبوت «الفَرَسيَّة» لكلِّ فردٍ من أفراد «الحَيَوان»، وإذا قلنا: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوانٍ فَرَسٌ» فقد رفعنا ذلك الحكم؛ أي: ليست «الفَرَسيَّة» ثابتةً لكلِّ فردٍ من أفراد «الحَيَوان».

هذا مدلوله المطابقيُّ، وهو صادقٌ بأن لا تكون «الفَرَسيَّة» ثابتةً لشيءٍ من أفراده، وهو السَّلب الكلِّيُّ، أو تكون ثابتةً للبعض مُنسلبةً عنِ البعض، وأيًّا ما كان يتحقَّق السَّلب الجزئيُّ؛ لأنَّه إذا انسلب الحكم عنِ الجميع فقد انسلب عنِ البعض، وإذا انسلب عنِ البعض وثبت للبعض فقد انسلب عنِ

= **وقوله**: (**وهو صادقٌ... إلخ**) فكلُّ صورةٍ منهما مدلولٌ مطابقيٌّ من حيث تحقُّق المدلول المطابقيِّ فيها، فظهر أنَّ السَّلب الكلِّيَّ مدلولٌ مطابقيٌّ.

وقوله: (**أو تكون ثابتةً للبعض منسلبةً عن البعض**) ولا يخفى أنَّ هذا ليس سلباً جزئيًّا؛ لأنَّ السَّلب الجزئيَّ هو مجرَّد السَّلب عنِ البعض، فتنبَّه.

وقوله: (**فـ«ليس كلّ» يستلزم... إلخ**) أي: لا ينفكُّ عنِ الدَّلالة على السَّلب الجزئيِّ، ويحتمل معه الدَّلالة على السَّلب الكلِّيِّ، والتَّفريعُ على تحقُّق السَّلب الجزئيِّ على «كل» صورةٌ من صورتي المدلول المطابقيّ اللَّتين إحداهما السَّلب الكلِّيُّ، والأُخرى الثُّبوت للبعض والانسلاب عنِ البعض.

وقوله: (**لعدم وضوح المراد منها**) أي: بقطع النَّظر عنِ اعتبار المحقَّق وترك المشكوك. **وقوله**: (**هذه**) أي: «ليس كل» و(**يتحقق**) بالبناء للمجهول أوِ المعلوم. **وقوله**: (**بأنَّ تلك**) أيِ: المهملة. **وقوله**: (**في الأصل**) أي: قبل النَّظر إلى اعتبار الحمل على أحدهما للاحتياط. **وقوله**: (**متساويان دلالةً**) إذ كلٌّ منهما مدلولٌ لها بالمطابقة لا يرجِّحه في الأصل على الآخر مرجِّحٌ، وإنَّما جاء تبادر أحدهما من اعتبار الحمل عليه للاحتياط. **وقوله**: (**وهذه بخلافها**) أيِ: احتمالاها في الأصل؛ أي: قبل النَّظر إلى اعتبار الحمل على أحدهما غير متساويين؛ لما ذكره. **وقوله**: (**التزاميًّا**) أي: تضمُّنيًّا.

وبحلِّ كلامه بما سمعت تعلم أنَّه لا حاجة إلى قوله: «ولعلَّ مراده: أن ليس كلّ... إلخ» وإن أقرَّه شيخ شيخنا.

وقوله: (**وعلى رفع الإيجاب الكلِّيِّ التزاماً**) الصَّادق بالسَّلب الكلِّيِّ وبالثُّبوت للبعض والانسلاب عنِ البعض، فكلٌّ منهما يدلُّ لزوماً على السَّلب الكلِّيِّ.

وقوله: (**أنَّ الأوَّل قد يستعمل للسَّلب الكلِّيِّ**) أي: بدلالة المطابقة.

وقوله: (**كما ذكرنا**) تقدَّم في القولة السَّابقة؛ إلَّا أنَّ القِلَّة لم تذكر. نعم؛ تؤخذ من اعتبار المتيقَّن.

وقوله: (**لأنَّ بعضاً نكرةٌ**) قال شيخ شيخنا: لتوغُّله في الإبهام لا يكتسب التَّعريف.

وقوله: (**صحَّ أن يكون... إلخ**) بتقدير الرَّابطة مؤخَّرةً على حرف السَّلب.

وقوله: (**وأن يكون... إلخ**) بتقدير الرَّابطة مقدَّمةً على حرف السَّلب، كما هو ظاهرٌ.

وإلى بقيَّة الأسوار أشار بقوله: **(أَوْ شِبْهِ جَلَا)** أي: أظهرَ الإحاطة بجميع الأفراد أو بعضها.

حاشية الصبان

البعض أيضاً، فـ«ليس كلّ» يستلزم السَّلب الجزئيَّ ويحتمل معه السَّلب الكلِّيَّ، ولم يعتبروه، بلِ اقتصروا على السَّلب الجزئيِّ؛ أخذاً بالمحقَّق وتركاً للمشكوك.

وههنا نظرٌ، وهو أنَّه إذا كان «ليس كلّ» يحتمل الكلِّيَّ والجزئيَّ كانت مهملةً؛ لعدم وضوح المراد منها، فلم يبق فرقٌ بينهما وبين المهملة السَّالبة.

لا يقال: هذه يَتحقَّق فيها الجزئيُّ وهو المراد.

لأنَّا نقول: تلك أيضاً كذلك، ولذا كانت في قوَّتها.

وأجاب شيخنا العلَّامة اليوسي: بأنَّ تلك احتمالاها في الأصل متساويان دلالةً، لكن حملت على أحدهما احتياطاً لتحقُّقه، وهذه بخلافها لكون أحدهما مطابقيًّا والآخر التزاميًّا. اهـ

ولعلَّ مُراده: أنَّ «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» مثلاً قبل دخول السَّلب مع وجود لفظ «كل»، الكلِّيَّةُ مدلولٌ لها مطابقيٌّ، والجزئيَّةُ لازمةٌ لها، وإن كانت مدلولاً تضمُّنيًّا بخلاف المهملة، وإليه يشير قوله: «في الأصل».

وأمَّا «ليس بعض» و«بعض ليس»؛ فلتسلُّط السَّلب فيهما على البعض صريحاً يدلَّان على السَّلب الجزئيِّ مطابقةً، وعلى رفع الإيجاب الكلِّيِّ التزاماً؛ لأنَّ الحكم إذا انتفى عن بعض الأفراد صَدَقَ أنَّه لم يثبت لكلِّ الأفراد، فيكذب الإيجاب الكلِّيّ.

والفرقُ بين: «ليس بعض» و«بعض ليس» من وجهين:

١ - **أحدهما:** أنَّ الأوَّل قد يُستعملُ للسَّلب الكلِّيِّ ـ كما ذكرنا ـ؛ لأنَّ «بعض» نكرةٌ، فإذا وقع بعد النَّفي صحَّ أن يعمَّم، بخلاف «بعض ليس»؛ لتقدُّم «بعض» على أداة النَّفي، فلا يمكن تعميمه.

٢ - **الثَّاني:** أنَّ «بعض ليس» قد يُستعمل للإيجاب الجزئيِّ لصحَّة تقدير الرَّابطة مقدَّمةً على حرف السَّلب، فإن قلنا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» صحَّ أن يكون قد سلبنا عن «بعض الإنسان» «الحَيَوان»، وأن يكون قد وصفناه بلا حَيَوَانيَّة وهو إيجاب بخلاف «ليس بعض»؛ لتقدُّم السَّلب على الموضوع المتقدِّم على الرَّابطة، فلا يكون إلَّا سلباً أبداً؛ قاله الشارح في «كبيره».

● **ثمَّ قال:** ويبقى النَّظر في القضيَّة الَّتي أُريد بها الكلُّ المجموعيُّ، وقد نصُّوا على أنَّها[1] غير

(١) قوله: **(وقد نصُّوا على أنَّها... إلخ)** انظر ما وجهه، مع كونها تخرج عمَّا هو معتبرٌ من القضايا.

. . . .

حاشية الصبان

معتبرةٍ في العلوم والقياسات، فكأنَّهم تركوا تعيين كونها من أيِّ قسمٍ من الأقسام المتقدِّمة لذلك، وقال الشَّيخ يس: يمكن [ص/٧٣] أن يقال: هي جزئيَّة. اهـ[١]

- **وأقول**: نقل الغُنَيْمِيُّ عن «حواشي السمرقندي على القطب» ما نصُّه: إذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموعٌ تكون القضيَّة شخصيَّةً[٢]؛ لأنَّ المجموع من حيث هو مجموعٌ شيءٌ واحدٌ تمتنع الشِّركة فيه، فيكون الحكم عليه حكماً على مشخَّصٍ. اهـ[٣] وهذا هو الَّذي يظهر.

نعم؛ تقدَّم أنَّه يُراد بالكلِّ المجموعيِّ: بعض ما اشتمل عليه مجازاً، فتكون القضيَّة حينئذ جزئيَّةً فاحفظه.

● **ثمَّ قال الشَّارح**: ويظهر فيما إذا أُريد كلُّ فردٍ بشرط الاجتماع أن تكون كلِّيَّة، واشتراط

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٥).

(٢) **قوله: (تكون القضيَّة شخصيةً)** قال شيخ شيخنا: الشَّخصيَّة هي المحكوم فيها على الجزئيِّ الحقيقيِّ، فلا صحَّة لذلك، ونقل كلام الخبيصي شاهداً على ذلك، ولا يخفى أنَّ مَن يقول: بأنَّ «الطَّبيعيَّة شخصيَّةٌ» لا يَشترط أن يكون المحكوم عليه في الشَّخصيَّة جزئيًّا حقيقيًّا، فهذا الشَّرط غير متفقٍ عليه، فهو ردُّ مذهبٍ بمذهبٍ، على أنَّ الكلَّ المجموعيَّ هو الأفراد المجتمعة الخارجيَّة، فهو جزئيٌّ حقيقيٌّ لا عموم فيه بوجهٍ، وعلى تسليم العموم يلزم أن لا توجد شخصيَّةٌ موضوعها غير مفردٍ، ولا يقول بذلك قائل، وسيأتي على الأثر في هذه القولة ما ينصُّ على خلافه، فتنبَّه.

قوله: (ويظهر فيما إذا أريد كل فرد بشرط الاجتماع... إلخ) الفرق بين هذا وبين الكلِّيِّ المجموعيِّ ظاهرٌ؛ إذِ الحكمُ هنا على كلِّ فردٍ، فالمحكومُ به لكلِّ فردٍ على حدَته، غايةُ الأمر اتَّحد الزَّمن والمكان، ولذلك استظهر الشَّارح أنَّها كلِّيَّةٌ، مع كون الكلِّيَّة في قوَّة قضايا بعدد أفراد موضوعها، والحكمُ في الكلِّ المجموعيِّ ليس على كلِّ فردٍ، بل على المجموع، فالمحكومُ به ليس لكلِّ فردٍ، فليس منه إلَّا فردٌ واحدٌ اشترك الجميع فيه.

وقوله: (واشتراط الاجتماع جاء من خارج) أي: نشأ من اعتبار أمرٍ خارجٍ، فإنَّه نشأ من اعتبار اتِّحاد الوقت والزَّمن، وكلٌّ منهما ليس من أجزاء القضيَّة، والمقصودُ أنَّه لم ينشأ من اعتبار اتِّحاد المحكوم به المؤدِّي لاعتبار مجموع أفراد المحكوم عليه، فيصدق بالبعض فتكون جزئيَّةً، كما نقله عن يس، وإن ردَّه المحشي؛ إذِ الكلامُ الآن في حلِّ كلام الشَّارح المبنيِّ على فهمه، وقد أقرَّ كلام يس المبنيَّ على أنَّ المجموع يصدق بالبعض، فتنبَّه.

وقوله: (تكون شخصيَّة... إلخ) أي: ولو جاء من اعتبار اتِّحاد المحكوم به لأدى لاعتبار مجموع الأشخاص، فيصدق ببعضها، فتكون جزئيَّةً، وقال شيخ شيخنا: معنى قوله: «جاء من خارج» فُهِم من قرينةٍ خارجيَّةٍ لا من موضوع القضيَّة، ولا فرق بين الكلِّ المجموعيِّ وكلّ فرد بشرط الاجتماع؛ إلَّا كون ذلك مفهوماً من الموضوع أو من خارج. اهـ فانظر إذا كان المعنى واحداً فماذا يصنع الفَهم من داخل والفهم من خارج، واحذر أن لا تتدبَّر.

(٣) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٣٠).

(٥٥) وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ فَهْيَ إذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

(وَكُلُّهَا) أي: كلُّ تلك القضايا الأربع، وهي: الشَّخصيَّة، والمسوَّرة بقسمَيها، والمهملة؛ إذ تقدَّم التَّصريح بها[١] في قوله:

كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

(مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ) «الواو» للتَّقسيم، ....

حاشية الصبان

الاجتماع جاء من خارجٍ، كما أنَّه إذا أُريد في القضيَّة أشخاصٌ مخصوصةٌ بشرط الاجتماع تكون شخصيَّةً، واشتراط الاجتماع جاء من خارجٍ، وإن احتمل إرادة كلِّ فردٍ بشرط الاجتماع أو بعضها بشرط الاجتماع كانت مهملة. اهـ[٢]

- وأقول: قياس هذا أنَّه إذا احتمل إرادة كلِّ فردٍ بشرط الاجتماع، وإرادةُ المجموع من حيث هو مجموعٌ كانت القضيَّة مهملةً، وهو ظاهرٌ.

ثمَّ قال: ويظهر أنَّ نحو: «عِنْدِي عِشْرُونَ رَجُلاً» جزئيَّةٌ؛ لأنَّهم نصُّوا على أنَّ نحو: «اثنين» و«ثلاثة» من أسوار الجزئيَّة، والموضوعُ[٣] هو «رَجُل»؛ لأنَّ المعنى: عشرون من الرِّجال، ولا نظر إلى كون التَّمييز فضلة؛ لأنَّ هذا اصطلاحٌ للنُّحاة، والمناطقة لا ينظرون إلى ذلك؛ ألا ترى أنَّهم يجعلون الموضوع في: «كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ» هو: «رجل» مع أنَّه فضلة عند النُّحاة.

قوله: (إذ تقدَّم التَّصريحُ بها) أي: بالأربعة، وهو عِلَّةٌ لمحذوفٍ؛ أي: وتفسير الضَّمير بالقضايا المذكورة صحيحٌ؛ إذ تقدَّم... إلخ، وإنَّما نبَّه على تقدُّم التَّصريح بها للبعد بينه وبين الضَّمير.

وقوله: (في قوله: كُلِّيَّةٌ... إلخ) أي: مع قوله: «وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى»، كما في «الكبير»[٤].

قوله: (مُوجَبَة) بفتح الجيم على الحذف والإيصال؛ أي: موجَب فيها، وبكسرها على الإسناد المجازيِّ، وهذا هو المناسبُ لتسمية مقابلها: «سالبة».

قوله: (الواو للتَّقسيم) وهي فيه أجود من «أو» كما صرَّح به غير واحدٍ، فلا حاجة إلى جعل الشَّارح في «كبيره»: «الواو» بمعنى: «أو».

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: (التَّصريح بها) أي: ولو بالقوَّة؛ إذ قوله: «والسُّور... إلخ» في قوَّة: «والمسوَّر كلِّيٌّ وجزئيٌّ»، فافهم.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٥).

(٣) قوله: (والموضوع... إلخ) لا يخفى أنَّ الكلام في الأسماء الاصطلاحيَّة، وإلَّا فالمعنى واحدٌ عند الجميع. شيخ شيخنا.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٥).

فالقضايا الأربعة باعتبار قسمي السُّور الكلِّيّ والجزئيّ والشَّخصيّ والإهمال أربعةٌ؛ تُضرب في اثنين الموجبة والسَّالبة، (فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ) أي: راجعةٌ، وهي: الشَّخصيَّة الموجبة؛ نحو: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ»، والسَّالبة؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، والمهملة[1] المُوجبة؛ نحو: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»، والسَّالبة؛ نحو: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، والكلِّيَّةُ الموجبة والسَّالبة، والجزئيَّةُ الموجبة والسَّالبة، وتقدَّم التَّمثيل لهذه الأربعة.

● والمهملةُ في قوَّة الجزئيَّة، ....

حاشية الصبان

قوله: (فالقضايا الأربعة) أقول: لو قال: «الأربع» بغير تاءٍ لكان أَوْلى؛ إذ تقدُّم المعدود وحذفه مجوِّزان لا محسّنان، وقد وقع له فيما يأتي كثيرٌ من ذلك، فليتنبَّه له.

قوله: (أربعةٌ تضرب) الأَوْلى حذف «أربعة»؛ لأنَّها مكرَّرةٌ مع قوله قبل: «الأربعة».

قوله: (إِذاً) أقول: هو «إذا» الشَّرطيَّة حُذِفت الجملة الَّتي تضاف هي إليها، وعوِّض عنها التَّنوين، على ما قاله الكَافيجِي[2] والسُّيُوطِي وغيرهما من محقِّقي المتأخِّرين، لا النَّاصبة للمضارع؛ إذ لا مضارع هنا.

قوله: (إِلَى الثَّمَانِ) قال في «الكبير»[3]: بحذف «الياء» تخفيفاً، والإعرابُ مقدَّرٌ عليها أو ظاهرٌ على «النُّون»، كما في قوله[4]: [من الرجز]

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

قوله: (وتقدَّم التَّمثيل لهذه الأربعة) أي: عند قول المصنِّف: «إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ ... إلخ».

قوله: (والمهملة في قوَّة الجزئيَّة) لأنَّ الحكم فيها على بعض الأفراد محقَّقٌ، والزَّائدُ مشكوكٌ فيه، فطُرِح وجعلتِ القضيَّة في قوَّة الجزئيَّة.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (والمهملة... إلخ)** عبارته في شرح قوله: «أمَّا الأوَّل فشرطه الإيجاب في صغراه... إلخ»: وأمَّا المهملة ففي قوَّة الجزئيَّة، وأمَّا الشَّخصيَّة ففي حكم الكلِّيَّة في جميع الأشكال، وقولهم: «لأنَّها تنتج في كبرى الشَّكل الأوَّل» استدلالٌ على كونها في قوَّة الكلِّيَّة، لا أنَّ ذلك يختصُّ بالشَّكل الأوَّل، كما سبق إلى بعض الأوهام، بل هي في حكم الكلِّيَّة في غير الأشكال بدليل... إلخ ما ذكره هناك.
قال المحشي هناك: أي: والاستدلال يكفي في ثبوت المدَّعى في صورةٍ واحدةٍ.

(٢) محمَّد بن سليمان الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي (٧٨٨هـ - ٨٧٩هـ)، من كبار العلماء بالمعقولات، له: «شرح قواعد الإعراب»، «التيسير في قواعد التفسير». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ١٥٠).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٦).

(٤) بلا نسبة في «خزانة الأدب» (٧/ ٣٦٥).

والشَّخصيَّةُ في حكم الكلِّيَّة، ولذا جاز جعلها كبرى في الشَّكل الأوَّل والثَّاني؛ نحو: «هَذَا زَيْدٌ[١]، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ».

● وزاد بعضهم قسماً آخر سمَّاه: «الطَّبيعيَّة»، وهي: الَّتي لم يُبيَّن فيها كميَّة الأفراد، ولا تَصلح لأن تصدق كلِّيَّةً ولا جزئيَّةً؛ نحو: «الإِنْسَانُ نَوْعٌ» و«الحَيَوَانُ جِنْسٌ»، ....

حاشية الصبان

وكون المحكوم به قد يُتيقَّن تحقُّقه لجميع الأفراد، كما في: «الإِنْسَانُ كَاتِبٌ بِالقُوَّةِ» لا يقتضي تيقُّن الحكم[٢] به من المتكلِّم به على الجميع، فسقط ما قيل هنا.

قوله: (**والشَّخصيَّةُ في حكم الكلِّيَّة**) لأنَّ الحكم في كلٍّ منها على مصدوقِ اللَّفظ من غير خروج شيءٍ منه عن الحكم، كما في «الكبير»[٣].

ولـمَّا كان الشَّبه بين الشَّخصيَّة والكلِّيَّة ضعيفاً عنِ الشَّبه بين المهملة والجزئيَّة؛ لرجوع معنى المهملة إلى معنى الجزئيَّة، عبَّر بـ «الحكم» فيما بين الشَّخصيَّة والكلِّيَّة دون «القوَّة» المعبَّر بها فيما بين المهملة والجزئيَّة، كذا ظهر لي، فما قيل: «إنَّه تفنُّنٌ» قصورٌ.

قوله: (**نحو: «هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ»**) مثالٌ لها في الشَّكل الأوَّل.

ومثالُها في الشَّكل الثَّاني: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَزَيْدٌ حَيَوَانٌ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِزَيْدٍ»؛ أي: بمسمَّى هذا الاسم.

قوله: (**سمَّاه: الطَّبيعيَّة**) لأنَّ الحكم فيها إنَّما وقع على طبيعة الكلِّيِّ؛ أي: ماهيَّته، لا على ما صدق عليه من الأفراد؛ كما في: «الإِنْسَانُ نَوْعٌ» و: «الحَيَوَانُ جِنْسٌ»؛ إذ لا شيء من أفراد الإنسان بنوعٍ، ولا شيء من أفراد الحيوان بجنسٍ.

قوله: (**ولا تصلح لأن تصدق ... إلخ**) إذ لا يصدق قولنا: «كلُّ إنسانٍ نوعٌ»، ولا: «بعضُ الإنسان نوعٌ»، ولا: «كلُّ الحَيَوان جنسٌ»، ولا: «بعض الحَيَوان جنسٌ»، وخرج بهذا القيد: المهملة، فإنَّها صالحةٌ كذلك.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى:** (نحو: هَذَا زَيْدٌ... إلخ) علمت أنَّها تجري في الأشكال الأربعة، وهذا مثالها من الأوَّل، وقد ذكر المحشي مثالها من الثَّاني، وسيأتي له أنَّ مثالها من الثَّالث: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ، وزَيْدٌ إِنْسَانٌ» فـ«بَعْضُ الحَيَوَان إِنْسَانٌ»، وأنَّ مثالها من الرَّابع: «زَيْدٌ نَاطِقٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الصاهِلِ بِزَيدٍ» فـ«لَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِصَاهِلٍ».

(٢) **قوله:** (لا يقتضي تيقُّن الحكم... إلخ) فلا يكون قرينةً مانعةً من الحكم على البعض.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٦).

والحقُّ أنَّها داخلةٌ في الشَّخصيَّة؛ لأنَّ الحكم فيها على شيءٍ معيَّنٍ مشخَّصٍ في الذِّهن مخصوصٍ لم يُعتبر فيه عموم.

(٥٦) وَالأَوَّلُ المَوضُوعُ بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

● (وَ) للقضيَّة ثلاثةُ أجزاءٍ:

حاشية الصبان

قوله: (والحقُّ أنَّها داخلةٌ في الشَّخصيَّة) هو أحد أقوالٍ ثلاثة.

ثانيها: أنَّها داخلةٌ في المهملة.

ثالثها: أنَّها قِسمٌ مستقلٌّ لا شخصيَّة ولا مهملة؛ قال في «الكبير»: وهو المشهورُ.

وقد ردَّ في «الكبير» القولَ بأنَّها شخصيَّةٌ بما لا ينهض، فلهذا اختار في «الصغير» أنَّها شخصيَّةٌ.

والأقوالُ الثَّلاثة على أنَّها معتبرةٌ في العلوم[1]، **وقيل:** غير معتبرةٍ فيها، وهو مردودٌ بما هو مبسوطٌ في «الكبير»[2].

---

(١) **قوله: (في العلوم)** أي: الحكميَّة الَّتي هذا العلم من آلاتها.

وقوله: (وقيل: غير معتبرةٍ فيها) أي: لأنَّها إنَّما تبحث عن أحوال الموجودات المتأصِّلة في الوجود، والطَّبيعيَّةُ لا وجود لها إلَّا ضمناً.

وقد أُورد على ذلك: أنَّ المعرِّف والمقسم هو الطَّبيعة، والعلومُ الحكميَّة مشتملةٌ على التَّعريفات والتَّقسيمات، كما لا يخفى.

وأجيب: بأنَّ العلوم هي المسائل أو إدراكاتها أو ملكاتها وعلى كلٍّ لم تدخل قضايا التَّعريفات والتَّقسيمات، فهي دخيلةٌ فيها ووسيلةٌ، ولكنَّ البحث أن يقال: حيث كان الغَرَض من العلوم الحكميَّة تكميلَ النَّفس بالمعرفة، فلا وجه لعدم البحث فيها عمَّا لا وجود له بالأصالة، على أنَّها باحثةٌ عن كثيرٍ من ذلك؛ إذ أكثر البحث في العلم الرِّياضيِّ الَّذي هو من العلوم الحكميَّة عمَّا هو من هذا القبيل، ولا يخفى أنَّ البحث عنِ الوجود ونحوه من مقاصد العلم الإلهيِّ.

نعم؛ البحثُ في العلوم الحكميَّة عمَّا هو من ذلك القبيل قليلٌ بالنِّسبة إلى غيره، هذا حاصل ما قاله شيخ شيخنا عن بعضهم، لكن بنوع تصرُّفٍ لغرضٍ مَا.

وأنت لا يخفى عليك أنَّه ليس معنى كون «الطَّبيعيَّة» غير معتبرةٍ في العلوم الحكميَّة للعِلَّة المذكورة: أنَّها ليست من مسمَّاها، وإلَّا فهي غير معتبرةٍ في أيِّ علمٍ كان، بمعنى: أنَّها ليست جزءاً منه من غير احتياجٍ إلى تكلُّف العِلَّة المذكورة بالنِّسبة للعلوم الحكميَّة، فلا وجه للتخصيص، ولا لتكلُّف العِلَّة بالنِّسبة للمخصوص، فلا محلَّ للجواب بأنَّ العلوم هي المسائل . . . إلخ، فافهم.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٨).

١ - **فالجزءُ** (الأَوَّلُ) في الرُّتبة، وإن كان ذُكِر آخراً، وهو: المحكوم عليه؛ لأنَّ الأصل في المحكوم عليه التَّقدُّم؛ نحو «زَيْدٌ» في قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو: «قَامَ زَيْدٌ» هو: (المَوضُوعُ) أي: يسمَّى (بِ)ه (الحَمْلِيَّهْ) لأنَّه وُضِع ليُحكم عليه بشيءٍ.

٢ - (وَ) **الجزء** (الآخِرُ) ـ بكسر الخاء ـ، أي: الآخِر في الرُّتبة، وإن ذكر أوَّلاً، وهو: المحكوم به؛ إذِ الأصلُ فيه التَّأخُّر؛ نحو «قَائِمٌ» و«قَامَ» في المثالين السَّابقين هو: (المَحْمُولُ) أي: يسمَّى به؛ لحمله على شيءٍ حال كونهما (بِالسَّوِيَّهْ) أي: مصطحبَين في الذِّكر؛ بمعنى: أنَّه لا ينفرد أحدهما عنِ الآخر، ....

حاشية الصبان

قوله: (الأَوَّلُ فِي الرُّتبة . . . إلخ) **قال في «الكبير»**[1]: والموضوع والمحمول متقدِّمان ذاتاً على الحكم، ومتأخِّران عنه وصفاً؛ لأنَّه إذا حصل الحكم حصل للطَّرف المحكوم عليه صفة الموضوعيَّة، وللطَّرف المحكوم به صفة المحموليَّة.

قوله: (لأنَّ الأصل في المحكوم عليه التَّقدُّم) أي: لأنَّ المحكوم به وصفٌ له في المعنى، والموصوفُ سابقٌ على صفته [ص/ ٧٤] في الخارج والاعتبار، وهذا كجعل النُّحاة رتبةَ «المبتدأ» التَّقدُّم، وأمَّا جعلهم رتبةَ «الفاعل» التَّأخُّر مع أنَّه موصوف الفعل في المعنى، فلأمرٍ لفظيٍّ وهو أنَّ الفعل عاملٌ فيه، ورتبةُ العامل التَّقدُّم.

قوله: (لأنَّه وُضِع) أيِ: اعتبر ولوحظ.

وعبارة ابن يعقوب: سمِّي الأوَّل موضوعاً في القضيَّة الحمليَّة؛ لأنَّه يُتخيَّلُ فيه أنَّه كشيءٍ وُضِعَ ـ أي: نُصِبَ ـ ليُحمَلَ عليه غيرُه، وسمِّي الثَّاني محمولاً؛ لتَخيُّل أنَّه حُمِلَ على الأوَّل، وسببُ التَّخيُّل أنَّ المعروض ـ وهو الأوَّل ـ أصلُهُ أن يكون ذاتاً، والعارضُ أصلُهُ أن يكون وصفاً، والذَّاتُ أحقُّ بأن تكون حاملاً، فيكون الوصفُ أحقَّ بأن يكون محمولاً. اهـ[2]

قوله: (حال كونهما بالسَّويَّه) أشار إلى أنَّ قول المصنِّف: «بِالسَّويَّه» حالٌ من «الموضوع» و«المحمول» على مذهب مَن يجوِّز إتيان الحال من الخبر، أو من ضميرهما؛ بناءً على أنَّ المراد: «المسمَّى بالموضوع» و«المسمَّى بالمحمول»، كما أشار إليه الشَّارح.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٨).

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ١٧٧).

بل يُذكران معاً، أوِ المراد: أنَّهما مستويان في أنَّ كلًّا منهما وُضِعَ له اسم.

٣ - **والجزء الثَّالث**: النِّسبة الواقعة بينهما، ويسمَّى اللَّفظ الدَّالُّ عليها: «رابطةً»؛ لدلالته على النِّسبة الرَّابطة.

- والرَّابطةُ تارةً تكون اسماً؛ ....

حاشية الصبان

قوله: (بل يذكران معاً) أي: لفظاً أو نيَّةً[1]، كما في «الكبير»[2].

قوله: (والجزء الثَّالث: النِّسبة ... إلخ) **اعلم** أنَّ للقضيَّة جزءين آخرين غير الموضوع والمحمول، وهي: النِّسبة الَّتي هي تعلُّق أحد الطَّرفين بالآخر ثبوتاً أوِ انتفاءً، ووقوع تلك النِّسبة أو لا وقوعها؛ و«الرَّابطةُ» تدلُّ على الوقوع واللَّا وقوع مطابقةً، وعلى النِّسبة المتقدِّمة التزاماً؛ لاستلزام وقوع النِّسبة أو لا وقوعها تلك النِّسبة دون العكس، فالجزآن من القضيَّة أُدِّيا بعبارةٍ واحدةٍ؛ طلباً للاختصار، كذا في «شرح الشَّمسيَّة»[3].

● **أقول**: إذا علمت هذا علمت ما في جعل شيخنا الشَّارح في «الكبير» وشيخنا العَدَوي في «حاشيته» الجزء الرَّابع: «الإيقاع والانتزاع»؛ أي: إدراك الوقوع وعدم الوقوع؛ إذ ليس ذلك من أجزاء القضيَّة، وبهذا بنفسه اعترض ملا أحمد[4] على الفَنَري في جعله ذلك من أجزائها[5]، فاحفظه.

وأنَّ الأَوْلى حمل النِّسبة في قول الشَّارح: «والجزءُ الثَّالث النِّسبة» على ما يعمُّ النِّسبة بمعنى تعلُّق أحد الطَّرفين بالآخر، والنِّسبة بمعنى وقوع تلك النِّسبة أو لا وقوعها بجعل «أل» استغراقيَّة، فتكون الدَّلالة في قوله: «ويسمَّى اللَّفظ الدَّالُّ عليها» أعمَّ من المطابقيَّة والالتزاميَّة، فافهم.

قوله: (لدلالته على النِّسبة الرَّابطة) أي: فتسميةُ اللَّفظ الدَّالِّ عليها: «رابطةً» من تسمية الدَّالِّ باسم المدلول.

قوله: (والرَّابطة تارةً تكون اسماً ... إلخ) في كلامه مخالفةٌ لاصطلاح المناطقة؛ لأنَّهم

---

(١) **قوله**: (أو نيَّةً) أي: تقديراً.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٨).

(٣) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٨٢) بتصرف.

(٤) أحمد بن محمد، أبو العباس، شهاب الدين العمري المعروف بابن خضر، ويسمى: قول أحمد (٧٠٦هـ - ٧٨٥هـ)، فقيه حنفي، دمشقي، صالحي، له: «حاشية على الفوائد الفنارية». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٢٥).

(٥) انظر: «قول أحمد على الفوائد الفنارية» (ص: ٣١٣) ونص عبارته: قوله: «لا بدَّ فيها من إيقاع النِّسبة... إلخ» يُفهم منه: أنَّ الإيقاع والانتزاع جزءٌ من القضيَّة، وليس كذلك، فينبغي أن لا يقال: لا بدَّ فيها من النِّسبة الحكمية أو وقوعها أو لا وقوعها، ويمكن التَّصحيح بأنْ يُراد: لا بدَّ في العلم بها من إيقاع النِّسبة. اهـ

كلفظة «هو» وتسمَّى: «رابطةً غير زمانيَّةٍ»، وتارةً تكون فعلاً ناسخاً للابتداء ....

حاشية الصبان

لا يجعلون «هو» اسماً، بل في قالب الاسم، بلِ الرَّاجح عند النُّحاة أنَّ ضمير الفصل حرفٌ لا اسمٌ؛ ولا «كان» فعلاً، بل في قالب الفعل.

● **وعبارته في «الكبير»**: ثمَّ اللَّفظ الدَّالُّ على النِّسبة المسمَّى بـ «الرَّابطة» قالوا: هو أداةٌ[1]؛ لدلالته على معنًى[2] غير مستقلٍّ، وهو النِّسبة؛ لتوقُّفها على الطَّرفين المنتسبين، كما هو شأن النِّسب، ثمَّ هو قد يكون في قالب الاسم كـ: «هو» في قولنا: «زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ»، ويسمَّى: «رابطةً غير زمانيَّةٍ»، وقد يكون في قالب الكلمة؛ أيِ: الفعل؛ كـ: «كان» في قولنا: «زَيْدٌ كَانَ قَائِماً»، ويسمَّى: «رابطةً زمانيَّةً». اهـ[3] وكذا في «القطب»[4].

وللسَّعد التَّفْتَازَانِي هنا أبحاث[5] انظرها في «الكبير»[6]، وسنذكر بعضها.

قوله: (كلفظة «هو») استشكله السَّعد بأنَّ لفظة «هو» في قولنا: «زَيْدٌ هُوَ عَالِمٌ» ضميرٌ عائدٌ إلى «زَيْد» عبارةٌ عنه، وهو عند أهل العربيَّة مبتدأ، ولا دلالة له على النِّسبة أصلاً، وإن أُريد ما يسمُّونه ضميرَ الفصل والعماد، فهو لا يكون في مثل: «زَيْدٌ عَالِمٌ»، وعلى تقدير أن يكون فهو إنَّما يفيد الحصرَ والتَّأكيدَ وتحقيقَ أنَّ ما بعده خبرٌ لا نعتٌ، ولا دلالة له على النِّسبة أصلاً.

---

(١) **قوله: (أداة)** أي: حرف.

(٢) **قوله: (لدلالته على معنى... إلخ)** أي: فقط، فخرج الفعل على أنَّه دالٌّ على النِّسبة، ونحو اسم الفاعل.
وقوله: (غير مستقلٍّ) أي: لا يُفهم على الاستقلال؛ أي: على حدَته، بل لا بدَّ من ذكر الطَّرفين.
وقوله: (وهو النِّسبة) أيِ: الَّتي، فهي غير مقصودةٍ لذاتها، بل لتعرف حال طرفيها.
وقوله: (لتوقُّفها) أي: لتوقُّف تعقُّلها باعتبار التَّعرف بها.
وقوله: (على الطَّرفين) أي: على ذكرهما.
وقوله: (المنتسبين) تغليبٌ.
وقوله: (كما هو شأن النِّسب) أيِ: الَّتي لتعرف الطَّرفين، وبهذا التَّأويل يندفع إيراد نحو: «الأبوة» من الأسماء الدَّالَّة على نسبٍ متوقِّفةٍ على تعقُّل الطَّرفين، فتدبَّر.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٩).

(٤) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٨٢).

(٥) **قوله: (وللسَّعد التَّفتازاني هنا أبحاثٌ)** ممَّا بحث به السَّعد - كما ذكره شيخ شيخنا -: أنَّه لو كانت «كان» رابطةً زمانيَّةً لانعكس قولنا: «كُلُّ شيخٍ كان شابًّا» إلى قولنا: «بعض الشَّاب كان شيخاً» وهو باطلٌ، فوجب أن لا يكون كذلك، وأنَّه ينعكس إلى قولنا: «بعض الكائن شابًّا شيخٌ»، فتدبَّر.

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٩).

. . . .

حاشية الصبان

والَّذي يُفهم منه الرَّبط في لغة العرب هو الحركات الإعرابيَّة، بل حركةُ الرَّفع تحقيقاً أو تقديراً لا غيرُ؛ لأنَّا إذا قلنا: «زَيْد عَالِم» على سبيل التَّعداد بلا حركةٍ إعرابيَّةٍ لم يُفهم منه الرَّبط والإسناد، وإذا قلنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ» بالرَّفع فُهِم ذلك.

وقِدَماً كنت متأمِّلاً في حلِّ هذا الإشكال، ومُتفحِّصاً عن حقيقة الحال في هذا المقال، حتَّى وجدت في كتاب «الألفاظ والحروف»[(١)] لأبي نصرٍ الفَارَابِي[(٢)] ما يدلُّ على أنْ ليس مُرادهم أنَّ لفظ «هو» موضوعٌ في لغة العرب للرَّبط، ولا أنَّها مُستعملةٌ عندهم لذلك، بلِ المرادُ[(٣)]: أنَّ الفلاسفة نقلوها لذلك. [اهـ كلام السعد][(٤)].

واختار بعضهم في الجواب: أنَّ المعنيَّ بـ«الرَّابطة» هو ضمير الفصل[(٥)]؛ قال: ولا نسلِّم أنَّه لا دلالة له على النِّسبة أصلاً؛ للتَّصريح بأنَّه يحقِّق أنَّ ما بعده خبرٌ لا نعتٌ، وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته إليه؛ إذ كلُّ ما أفاد أنَّ هذا الشَّيء خبرٌ أفاد أنَّه مسندٌ إلى موضوعٍ، وأمَّا كونه لا يوجد في نحو: «زَيْدٌ عَالِمٌ»؛ لأنَّه لا يُذكر إلَّا بين جزءي ابتداءٍ معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين في امتناع لحاق «أل»، فيمكن التَّخلُّص عنه بأن يقال: لمَّا كان المقصودُ الأهمُّ به عند النُّحاة الفرق بين

---

(١) انظر: «كتاب الحروف» للفارابي (ص: ١١٢).

(٢) محمَّد بن محمَّد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابيّ، ويعرف بالمعلم الثَّاني (٢٦٠هـ - ٣٣٩هـ)، أكبر فلاسفة المسلمين، له: «الفصوص»، و«آراء أهل المدينة الفاضلة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٠).

(٣) **قوله**: (بلِ المراد. . . إلخ) فهم لا يقولون في قول العربيّ: «زَيْدٌ هُوَ عَالِمٌ»: إنَّ لفظة «هو» الَّتي فيه رابطةٌ؛ لكون هذه ليست ممَّا نقلوه واستعملوه للرَّبط، وإنَّما يقولون: «رابطة» لما يأتون به في عباراتهم؛ لأنَّه منقولٌ من معناه للرَّبط عندهم؛ هذا هو ما يقتضيه هذا الجواب، فإن خالفه كلام بعض المناطقة فهو مبنيٌّ على رأي آخر غير رأي أبي نصر، فتدبر.

ثمَّ لا يرد على هذا الجواب: أنَّ المعرَّب من حيث هو مُعَرَّبٌ لا محيد له عن لغة العرب؛ لأنَّ ذلك إنَّما يوجب بيان الدَّالِّ في لغة العرب بأيِّ طريقٍ، فالمضرُّ الَّذي يخرجه عن كونه معرَّباً هو عدم ذلك، وأمَّا وضع لفظٍ لمعنًى يُدَلُّ عليه في لغة العرب بشيءٍ آخر مع ظهور الحال، وأنَّ هذا اللَّفظ من وضعه هو لمعنى ذلك الشَّيء الآخر، فلا ضرر فيه؛ إذ فيه بيان الدَّالِّ في لغة العرب ضمناً، فافهم.

(٤) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» (ص: ٢٠٧).

(٥) **قوله**: (أنَّ المعنى بالرَّابطة هو ضمير الفصل) وأمَّا «هو» في نحو: «زَيْدٌ هُوَ عَالِمٌ» إذا جعل عائداً على «زيد» فلا يقولون عليه: رابطة، بخلاف ما إذا لم يجعل عائداً عليه، وسيبيِّن وجهه في قوله: «وأمَّا كونه لا يوجد في: زَيد عالم . . . إلخ»، فتدبَّر.

. . . .

حاشية الصبان

الخبر والتَّابع، لم يذكروه لفظاً[(١)] إلَّا إذا كان المحمول يلتبس بالتَّابع للفرق بينهما، والمناطقةُ مقصودُهم به أَزيد من ذلك وهو الرَّبط أيضاً، فلم يبعد أن يكون لهم به مزيد اهتمامٍ، ويلتزموه في كلِّ موضع نيَّةٍ؛ سواءٌ ذكر أو لم يذكر، على أنَّ بعض النُّحاة يجوِّز الفصل في النَّكرات مطلقاً.

واستظهر اليوسي ما في كلام ذلك البعض قال: ولو كان[(٢)] المقصودُ ما يكون مبتدأ لاحتاج هو أيضاً إلى رابطةٍ أخرى؛ لأنَّه مع ما بعده قضيَّةٌ حمليَّةٌ، وتلك الرَّابطة إلى رابطة أخرى، وهكذا فيتسلسل؛ اللَّهمَّ إلَّا أن يقال: القضيَّةُ الَّتي موضوعها ضميرٌ تستغني عنِ الرَّابطة. [اهـ كلام اليوسي][(٣)].

● **واعلم** أنَّه لا فرق في الضَّمير المجعول [ص/ ٧٥] رابطةً بين أن يكون للتَّكلُّم أوِ الخطاب أوِ الغيبة، وأنَّ الجمل الفعليَّة مستغنيةٌ[(٤)] عنِ الرَّابطة، وكذا الاسميَّة الَّتي خبرُها فعلٌ؛ نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، لكن يجوز في هذه التَّصريح بالرَّابطة؛ قيل[(٥)]: وكذا الَّتي خبرُها مشتقٌّ؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ لأنَّ المشتقَّ يدلُّ على أنَّ شيئاً ما وجد له المشتق منه، فهو لذلك مرتبطٌ بالموضوع؛ أفاد كلَّ هذا في «الكبير»؛ قال: وظنِّي أنِّي سمعت من تقرير شيخنا: أنَّ الضَّمير المستتر في «قَائِمٌ» من قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ» يدلُّ على النِّسبة إلى موضوعٍ ما، ولفظ «هو» المتوسط يدلُّ على النِّسبة إلى الموضوع المعيَّن. اهـ[(٦)]

---

(١) **قوله: (لم يذكروه لفظاً)** يفيد أنَّه عندهم مقدَّرٌ فيما لا التباس فيه.

وقوله: (ويلتزموه... إلخ) لا يخفى ما في هذه العبارة، وقول شيخ شيخنا في الجواب عنها: معنى قوله: «سواء ذكر... إلخ» سواءٌ صحَّ ذكره أو لم يصحّ ذكره، لا ينفعُ فيما هو الغرض، فإنَّ الغرض أنَّهم لمزيد اهتمامهم به لا يقصرون ذكره لفظاً على مواضع الالتباس، بل يجوِّزون ذكره مطلقاً، كما يعلم من المقابل، ولعلَّ أصل العبارة: «ويلتزمونه في كلِّ موضع ولو نيَّة سواء ذكر؛ أي: في كلِّ موضع أو لم يذكر»، فتدبَّر.

(٢) **قوله: (قال: ولو كان... إلخ)** ليس هذا توجيهاً منه لظهور كلام البعض، فإنَّ ما يكون مبتدأ وغيره على كلام أبي نصر منقولٌ إلى الرَّبط، فلا يقال عليه: «لو كان المقصود... إلخ» كما لا يخفى، وإنَّما ذلك توجيهٌ لقول البعض: إنَّ المعني بالرَّابطة هو ضمير الفصل، فتنبَّه.

(٣) انظر: «نفائس الدرر في شرح المختصر» (ص: ٣٨٥).

(٤) **قوله: (مستغنية)** لدلالة العقل على النِّسبة.

(٥) **قوله: (قيل... إلخ)** ضعَّفه؛ لِمَا إنَّ ما عُلِّل به لا ينتج المعلَّل، فإنَّ ذلك الشَّيء هو جزء مدلول المشتقِّ، **والتَّعليل الصَّحيح**: أنَّها نظير الاسميَّة الَّتي خبرها فعلٌ في الاشتمال على محمولٍ دالٍّ على النِّسبة إلى فاعله مثلاً، مع عود ذلك الفاعل مثلاً أو ملابسه على الموضوع، ولا يخفى أنَّ الظَّاهر الَّذي لا ينبغي الارتياب فيه إذا قيل: إنَّ الفعل يدلُّ على النِّسبة إلى الفاعل مثلاً هو: أنَّ اسم الفاعل ونحوه دالٌّ على النِّسبة إلى الفاعل مثلاً، وإن لم يصرِّحوا بذلك، وربَّما يشهد له كلامهم في استعارة المشتقِّ، وباعتبار النِّسبة نحو: «أقاتل الأمير عمراً» فتدبر وحرِّر هذا، ولا يخفى ما في «ما ظنَّ أنَّه سمعه» من تقرير شيخه، فتدبَّر.

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٩ - ٦٠).

كـ«كان» وتسمَّى: «رابطةً زمانيَّةً».

– وقد تُحذف الرَّابطة كثيراً ....

حاشية الصبان

أقول: مراده بـ «الجمل الفعليَّة»: ما فعلُها تامٌّ؛ بدليل ما يأتي قريباً.

قوله: (كـ«كان») مثلها سائر الأفعال النَّاسخة؛ إلَّا ما ينقلبُ الكلامُ معها إنشاءً كـ: «عسى»، وهذا التَّعميمُ يدخلُ فيه «ليس» على المشهور من أنَّها فعلٌ، وفي كونها رابطةً نظرٌ؛ إذ لا تدلُّ على شيءٍ سوى نفي النِّسبة كأدوات النَّفي.

ولا فرق في الأفعال النَّاقصة بين أنَّ تتقدَّم على الجزءين؛ نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً»، أو تتوسَّط؛ نحو: «زَيْدٌ كَانَ قَائِماً»، أو تتأخَّر؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِماً كَانَ».

● وقد نظر في كون الأفعال النَّاقصة المذكورة رابطةً أبو عبد الله الشَّريف من وجهين:

أحدهما: أنَّها قد تجتمع مع الضَّمير الرَّابط؛ نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]، وهذا يمنع كونها رابطة.

الثَّاني: أنَّها وضعت لمعنى آخر غير الرَّبط كـ: الدَّلالة على اقتران مضمون الجملة بالزَّمان الموافق لصيغتها، ودعوى أنَّها تفيد غير ذلك لا دليل عليها.

● **وأجاب ابن مرزوق**[(١)]:

عن الأوَّل: بأنَّهم لم يقولوا: إنَّها في كلِّ مكانٍ للرَّبط، بل يصحّ الرَّبط بها كما أنَّ الضَّمائر كذلك، وقوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧] إن جعلت «أنت» تأكيداً لتاء الفاعل ترجَّح كون «كان» للرَّبط، وإن جعل فصلاً فهو الرَّابطة، ولك أن تجعل كليهما للرَّبط كـ: التَّأكيد اللَّفظيِّ، وكما أنَّ كلَّ واحدٍ من الطَّرفين يجوز تأكيده فكذلك ما يدلُّ على النِّسبة.

وعن الثَّاني: بأنَّ قوله[(٢)]: «أنَّها وضعت لمعنًى آخر غير الرَّبط» لا ينافي كونها رابطة، وأيضاً فالنُّحاة إنَّما سمَّوها ناقصةً على الصَّحيح؛ لأنَّها لا تكتفي بالموضوع، بل هي طالبةٌ للمحمول معه، وكذا شأن النِّسبة تستلزم وجود المنتسبَين؛ كذا في «الكبير»[(٣)].

---

(١) محمَّد بن أحمد بن محمَّد، ابن مرزوق العجيسي التلمساني، أبو عبد الله، المعروف بالحفيد، أو حفيد ابن مرزوق (٧٦٦هـ - ٨٤٢هـ)، عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب، له: «نهاية الأمل في شرح الجمل» في المنطق. انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٣٣١).

(٢) قوله: (بأنَّ قوله... إلخ) فيه: أنَّ محطَّ اعتراضه قوله: «ودعوى أنَّها تفيد غير ذلك لا دليل عليه»، فالَّذي يجاب به هو ما ذكره بقوله: «وأيضاً... إلخ».

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٠).

في لغة العرب؛ اكتفاءً عنها بالإعراب والرَّبط اللَّفظيِّ، وتسمَّى الحمليَّة حينئذٍ: «ثنائيَّةً»، وعند التَّصريح بالرَّابطة: «ثلاثيَّةً»، فإن صُرِّح بالجهة أيضاً فـ«رباعيَّة»، ولا تسمَّى عند التَّصريح بالسُّور خماسيَّةً؛ لأنَّ معنى السُّور ليس لازماً للقضيَّة.

● واعلَم أنَّ كلَّ واحدةٍ من القضايا الثَّمانية المتقدِّمة إن جُعلت أداة السَّلب ....

حاشية الصبان

قوله: (في لغة العرب) وأمَّا غيرهم فلغاتهم مختلفة.

قيل: إنَّ لغة اليونان تُوجب ذكر الرَّابطة الزَّمانيَّة دون غيرها، وأنَّ لغة العجم لا تستعمل القضيَّة خاليةً عنها إمَّا بلفظٍ أو حركةٍ؛ من «الكبير»[1].

قوله: (بالإعراب) أي: لفظاً أو تقديراً.

قوله: (والرَّبط اللَّفظيِّ) عطف لازمٍ على ملزومٍ، ونسبةُ الإعراب إلى اللَّفظ؛ لأنَّه من عوارض اللَّفظ.

قوله: (حينئذٍ) أي: حين إذ تحذف الرَّابطة.

قوله: (فإن صرِّح بالجهة أيضاً) كأن قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بالضَّرورة»؛ إذِ الجهة هي اللَّفظ الدَّالُّ على كيفيَّة النِّسبة في نفس الأمر؛ الَّتي هي: «الضَّرورة»، أوِ «الدَّوام»، أوِ «الإمكان»، أوِ «الإطلاق»، كما سيأتي.

قوله: (لأنَّ معنى السُّور) هو الإحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها.

قوله: (إن جُعلت أداة السَّلب... إلخ) استشكل جعل أداته جزءاً من المحمول أوِ الموضوع، بأن معناهما يجب أن يكون مستقلًّا، ومعنى أداة السَّلب غير مستقلٍّ، والمركَّبُ من المستقلِّ وغيره غيرُ مستقلٍّ؛ **إلَّا أن يقال:** لوحظ في المحموليَّة والموضوعيَّة جهة الاستقلال، وإن اشتملت[2] على غيرها، كذا في «يس»[3].

أقول: إذا جعلت «لا» بمعنى: «غير»؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] على ما في «البغوي»[4] وغيره، لم يشكل جعلها جزءاً؛ لأنَّها حينئذٍ اسمٌ مستقلٌّ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٥٨).

(٢) **قوله: (وإن اشتملت)** ضميرُهُ عائدٌ على معلومٍ من المقام وهو المحمولات والموضوعات. شيخ شيخنا، وهو ظاهرٌ؛ قال: ويصحُّ رجوعه إلى الجهة، ولعلَّ مراده مطلق الجهة لا جهة الاستقلال، كما هو ظاهرٌ.

(٣) انظر: «حاشية يس على الخبيصي على التهذيب» مخطوط (لوحة: ٧٠).

(٤) انظر: «معالم التنزيل في تفسير القرآن» تفسير البغوي (١/ ٧٦).

جزءاً من محمولها سمِّيت: «مَعْدُولَةً»، وإلَّا سمِّيت: «محصَّلةً، ووجوديَّةً»، فترجعُ القضايا الثَّمانية إلى ستَّة عشر، من ضرب اثنين في ثمانية.

حاشية الصبان

قوله: (جزءاً من محمولها) أقول: مقتضى مقابلة هذا بقوله: «وقد تكون أداته جزءاً من الموضوع . . . إلخ» أن يكون المعنى جزءاً من محمولها فقط، وحينئذٍ يشكل قوله: «وإلَّا سمِّيت محصَّلةً»؛ لصدق قوله: «وإلَّا» حينئذٍ لِمَا إذا جُعلت جزءاً من الطَّرفين، مع أنَّها لا تسمَّى محصَّلةً اتِّفاقاً؛ إلَّا أن يقصر قوله: «وإلَّا» على غير هذه الصُّورة، بأن يكون المعنى: وإلَّا تجعل جزءاً من محمولها أصلاً، بأن لم تجعل جزءاً من أحد الطَّرفين، أو جعلت جزءاً من الموضوع فقط، فتأمَّل.

قوله: (مَعْدُولَة) أي: معدولاً فيها بالأداة عن أصل مدلولها، كما سيذكره الشَّارح، فهو من باب الحذف والإيصال.

قوله: (وإلَّا سمِّيت مُحَصَّلةً) من الحذف والإيصال؛ أي: مُحصَّلاً فيها؛ لأنَّه جعل المحمول فيها أمراً محصَّلاً؛ أي: وجوديًّا لا عدميًّا، ومنه يُعلم وجه تسميتها: «وجوديَّة».

والمرادُ بـ«كون المحمول وجوديًّا»: أنَّ حرف السَّلب لم يُعتبر جزءاً منه، لا: ما مفهومه وجوديٌّ، وبـ «كونه عدميًّا»: أنَّ حرف السَّلب اعتبر جزءاً منه؛ فلهذا كان: «زَيْدٌ أَعْمَى» قضيَّةً محصَّلةً، لا معدولةً.

قوله: (ووجوديَّة) أي: ثبوتيَّة، وسيأتي أنَّ الوجوديَّة اسمٌ أيضاً لـ «الوجوديَّة اللَّا دائمة» الَّتي هي إحدى المطلقات الثَّلاث، لا الَّتي هي قسمٌ من الموجَّهات.

قوله: (فترجع القضايا الثَّمانية إلى ستَّة عشر) اعلم أنَّ «المعدولة» إذا أُطلقت لا تنصرف إلَّا لمعدولة المحمول، وحيثُ أُريد غيرها قيِّدت فقيل: معدولة الموضوع، معدولة الطَّرفين.

وكذلك «المحصِّلة» لا تنصرف إذا أطلقت إلَّا إلى محصَّلة المحمول[1]، فإن أُريد غيرها قيِّدت؛ هذا ما يقتضيه قول الشَّارح[2]: «وإلَّا سمِّيت: محصَّلةً ووجوديَّة».

---

(١) **قوله: (إلى محصَّلة المحمول)** أي: فقط كما لا يخفى؛ إذ هو مقتضى قوله: «وكذلك» مع ملاحظة قوله قبل: «وحيث أريد غيرها . . . إلخ». وقال شيخ شيخنا: قوله: «لا تنصرف إلَّا لمعدولة المحمول»؛ أي: سواءٌ كانت معدولة الموضوع أو لا؛ غاية الأمر أنَّ حال الموضوع يكون مسكوتاً عنه عند الإطلاق وكذا ما بعده. اهـ.
والَّذي يدفع الشُّبهة أن تنظر في كلام الشَّارح حيث جعل التَّسمية بـ«معدولة» مرتبة على جعل أداة السَّلب جزءاً من المحمول، ثمَّ قال بعد: «وقد تكون أداته جزءاً من الموضوع فتسمَّى: القضيَّة معدولة الموضوع، أو جزءاً منهما فتسمَّى: معدولتهما» فإنَّه يفيد بلا شبهة أنَّ التَّسمية في كلٍّ مترتبة على حالة ليست موجودة عند التسمية في الغير، فتدبَّر.

(٢) **قوله: (هذا ما يقتضيه قول الشَّارح . . . إلخ)** فيه نظرٌ بالنِّسبة لقوله: «وكذا المحصَّلة»، فإنَّ قول الشَّارح: «وإلَّا» =

- وسمِّيت الأُولى: «مَعْدُولَةً»؛ لأنَّ أداة السَّلب عُدِل بها عن أصل مدلولها وهو: «قطع النِّسبة»، وجعلت جزءاً من المحمول، فإذا قلتَ: «الإِنْسَانُ هُوَ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، فأداة السَّلب جزءٌ من المحمول، وبها صار المحمول عدميًّا؛ لتأخُّرها عنِ الرَّابطة.

- وقد تكون أداته جزءاً من الموضوع؛ نحو: «كُلُّ لَا حَيَوَانٍ جَمَادٌ»، فتسمَّى القضيَّة: «معدولةَ الموضوع».

حاشية الصبان

والَّذي في كلام غير واحدٍ كشيخ الاسلام في «شرح إيساغوجي» أنَّها إذا أطلقت لا تنصرف إلَّا إلى محصَّلة الطَّرفين، وهو مقتضى تعريف غير واحد كالقطب والخَبِيصي المحصَّلة بما ليست أداة السَّلب جزءاً من أحد طرفيها، وتسمَّى: «بسيطةً»؛ لعدم تركُّب طرفيها [ص/٧٦] من النَّافي والمنفي.

• وقد فُهِم ممَّا ذكرنا أنَّ الرُّجوع إلى ستَّة عشر فقط إنَّما هو باعتبار انقسام الثَّمانية المتقدِّمة إلى: معدولة المحمول ومحصَّلته لا غير[1]؛ أمَّا إذا اعتبرت أقسام المعدولة الثَّلاثة، وأقسام المحصَّلة الثَّلاثة، وضُربت الثَّمانية في هذه السِّتَّة، فيبلغ المجموع ثمان وأربعين؛ المكرَّرُ منها ستَّة عشر؛ لأنَّ محصَّلة الموضوع فقط عينُ معدولة المحمول فقط، ومحصَّلة المحمول فقط عينُ معدولة الموضوع فقط، وحاصلُ ضرب الاثنين في الثَّمانية ستَّةَ عشر.

قوله: (عن أصل مدلولها) أي: مدلولها الأصل؛ أيِ: المتأصِّل.

قوله: (قطع النِّسبة) أي: نفيها.

قوله: (لتأخُّرها) علَّةٌ لقوله: «جزءٌ من المحمول»، وأشار بذلك إلى أنَّ علامة كون أداة السَّلب جزءاً من المحمول تأخُّرها عنِ الرَّابطة، وعلامةُ كونها ليست جزءاً منه تقدُّمها على الرَّابطة، وهذا ظاهر إذا ذُكِرتِ الرَّابطة؛ أمَّا إذا لم تُذكر فالمدارُ على النِّيَّة والاعتبار، فإنِ اعتبر تقدُّم الرَّابطة على أداة السَّلب فمعدولةٌ، وإلَّا فمحصَّلةٌ.

قوله: (نحو: كُلُّ لَا حَيَوَانٍ) أي: «غير حَيَوَان»، فـ«لا» بمعنى: «غير» كما مرَّ، والمرادُ: كلُّ لا حَيَوان من الحوادث، فلا اعتراض.

= شمل صورتين ذكرهما هو سابقاً في جوابه عن إشكاله بقوله: «بأن لم تجعل - يعني: أداة السَّلب - جزءاً من أحد الطَّرفين، أو جعلت جزءاً من الموضوع فقط». وإنَّما الَّذي يقال: إنَّ مقتضى كلامه أنَّها عند الإطلاق تصدق بالصُّورتين، مع أنَّه ليس كذلك، وإنَّ قوله: «فترجع. . . إلخ» لا يصحُّ ترتبه على ما قبله؛ إذ مقتضاه رجوعها إلى أكثر من ذلك، كما لا يخفى، فإن جُعِلَ قوله: «وإلَّا لمحصَّلة» غيرَ صادقٍ بالصُّورة الثَّانية، اندفع الإشكال الأوَّل فقط، فتدبَّر.

(١) **قوله: (إلى معدولة المحمول ومحصَّلته لا غير)** فيه نظرٌ إن عُلِما مع جواب أحدهما فيما مرَّ، فتنبَّه.

- أو جزءاً منهما فتسمَّى: «معدولتهما»؛ نحو: «كُلُّ لَا حَيَوَانٍ هُوَ لَا إِنْسَانٌ».

- هذا في الموجبة، ومثال السَّالبة المعدولة المحمول فقط: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ لَا عَالِمٌ»، فأداةُ السَّلب الأولى ليست جزءاً من المحمول، بل هي لِقطع النِّسبة؛ لتقدُّمها على الرَّابطة، والثَّانيةُ جزءٌ من المحمول.

- ومثالُ المعدولة المَوضوع فقط: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

- ومعدولتهما؛ نحو: «لَيْسَ غَيْرُ الحَيَوَانِ بِغَيْرِ جَمَادٍ».

● **والتَّحقيق**: أنَّ الموجبة إن كان محمولُها موجوداً في الخارج اقتضت وُجود الموضوع؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإلَّا فلا؛ نحو: «زَيْدٌ مُمكِنٌ، أو مَعْلُومٌ، أو مَذْكُورٌ، أو غَيْرُ عَالِمٍ».

حاشية الصبان

قوله: (هذا) أيِ: التَّمثيل المذكور كلُّه (في الموجبة) أيِ: المعدولة الموجبة.

قوله: (فأداةُ السَّلب الأولى) وهي: «ليس».

قوله: (والتَّحقيق . . . إلخ) هذا هو الذي ذكره العقباني[1] والسَّعد والسَّنُوسيّ معترضين على القوم في إطلاقهم: أنَّ الموجبة تقتضي وجود الموضوع[2].

قوله: (اقتضت وجود الموضوع) أي: خارجاً حال وقوع الحكم[3] واتِّصافِ الموضوع به حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً، وذهناً حال تعقُّل القضيَّة وإيقاع النِّسبة.

والوجودُ الأوَّل هو الَّذي اختصَّت القضيَّة باقتضائه إذا كان المحمول خارجيًّا دون الثَّاني، فإنَّه مشتركٌ بين الموجبة والسَّالبة؛ بمعنى أنَّه لا تحكم على الشَّيء حكماً إيجابيًّا أو سلبيًّا إلَّا بعد أن تستحضره في ذهنك، وتتصوَّره؛ فقولهم: «السَّالبة لا تقتضي وجود الموضوع» أي: خارجاً، كذا في «اليوسي».

---

(١) سعيد بن محمَّد التجيبي التلمساني العقباني (٧٢٠هـ - ٨١١هـ)، قاض، فقيه مالكي، له: «شرح جمل الخونجي»، و«العقيدة البرهانية». انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ١٠١).

(٢) **قوله**: (تقتضي وجود الموضوع) أي: في الخارج حال وقوع الحكم. . . إلخ ما ذكره المحشي بعدُ.
والمقصودُ أنَّهم قالوا: تقتضي وجود الموضوع حال وقوع الحكم في أحد الأزمنة واتِّصافه به فيه، إذا كان موضوعها له وجودٌ في الخارج في أحد الأزمنة، وأطلقوا فشمل كلامهم نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُمكِنٌ»، فيقتضي كلامهم أنَّ *موضوع هذه ونحوها موجودٌ في الخارج حال وقوع الحكم واتِّصافه به في أحد الأزمنة الثَّلاثة*، وليس كذلك فتنبَّه.

(٣) **قوله**: (وقوع الحكم) أيِ: المحكوم به، أوِ المراد به: النِّسبة الكلاميَّة، ويرجع الضَّمير في قوله: «به» إلى المحمول المذكور في كلام الشَّارح، وهذا الوجه قرَّره شيخ شيخنا.
وقوله: (واتِّصاف) عطفُ لازم. وقوله: (حالاً . . . إلخ) مطلوبٌ في المعنى للمعطوف والمعطوف عليه.

● وقد جرت عادة القوم أن يعبِّروا عنِ الموضوع بـ«ج»، وعن المحمول بـ«ب»؛ فيقولون: كُلُّ «ج ب» دون: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» مثلاً للاختصار، ولدفع توهُّم انحصار جزئيَّات الأحكام في مادَّةٍ.

● واعلم أنَّه لا بدَّ لنسبة القضيَّة من كيفيَّةٍ في نفس الأمر، وتسمَّى: «مادَّةً»، واللَّفظُ الدَّالُّ عليها: «جهةً»، فإن ذُكِرَ في القضيَّة سمِّيت: «مُوَجَّهَةً»، وتلك الكيفيَّة هي:

حاشية الصبان

● **واعلم** أنَّ موضوع القضيَّة الموجبة الَّتي تقتضي وجوده[1] قسمان:

١ - موجودٌ بالفعل في أحد الأزمنة الثَّلاثة؛ كما في: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وتسمَّى القضيَّة حينئذٍ: «خارجيَّةً».

وموجودٌ تقديراً؛ كما في: «كُلُّ عَنْقَاءٍ طَائِرٌ»، وتسمَّى القضيَّة حينئذٍ: «حقيقيَّةً»، ومعنى «كُلُّ عَنْقَاءٍ طَائِرٌ»: أنَّ العنقاء لو وجدت كانت طائراً.

وأمَّا ما موضوعها ليس موجوداً بالفعل ولا مقدَّرَ الوجود فتسمَّى: «القضيَّة الذِّهنيَّة»؛ نحو: «شَرِيكُ البَارِي مَعْدُومٌ»، وبهذا التَّحقيق يُعرف ما في كلام بعضٍ هنا.

قوله: (عن الموضوع بـ «ج» وعن المحمول بـ «ب») أقول: هذا حيث لم يحتاجوا إلى التَّعبير بغير هذين الحرفين، وإلَّا عبَّروا بغيرهما من: الألف، والدَّال، والهاء، والواو، والزَّاي، والحاء، والطَّاء؛ وذلك عند إيراد الأمثلة الكثيرة[2] طلباً للتَّمييز بينها.

قوله: (ولدفع توهُّم انحصار . . . إلخ) مثلاً: لو مثَّلوا للقضيَّة الموجبة الكلِّيَّة بـ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» لتوهِّم انحصار جزئيات الموجبة الكلِّيَّة في مادَّة «الإنسان» و«الحَيَوَان».

قوله: (من كيفيَّةٍ في نفس الأمر) كـ: الضَّرورة، واللَّا ضرورة، والدَّوام، واللَّا دوام.

قوله: (وتسمَّى مادَّةً) وتسمَّى أيضاً: «عنصر القضيَّة»، و: «أصلَ القضيَّة»، كما في «الغنيمي»[3].

قوله: (واللَّفظُ الدَّالُّ عليها: «جهةً») هذا في القضيَّة الملفوظة؛ أمَّا في المعقولة فالجهة حكمُ العقل بتكيُّف النِّسبة بالكيفيَّة، كما في «القطب»[4].

---

(١) **قوله: (الَّتي تقتضي وجوده)** أي: إذا كان محمولها موجوداً في الخارج، فلا ينافي ذلك قوله: «قسمان. . . إلخ»، فالقضيَّةُ الخارجيَّة هي الَّتي موضوعها موجودٌ بالفعل في أحد الأزمنة الثَّلاثة؛ سواءٌ كان موجوداً حال وقوع الحكم في أحد الأزمنة واتِّصافه به فيه، أو لا، فتنبَّه.

(٢) **قوله: (وذلك عند إيراد الأمثلة الكثيرة)** كلامُهُ يُوهم خلاف المراد كما قال شيخ شيخنا، ولو قال: «وذلك فيما زاد على القضيَّة الأولى من مثالٍ يشتمل على أكثر من قضيَّة»، فافهم.

(٣) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٣٢).

(٤) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ٢٠٤).

الضَّرورة، والإمكان، والدَّوام، والإطلاق؛ وعدَّ المتأخِّرون القضايا باعتبارها إلى ثلاثة عشر، ترجع إلى أربعة أقسام:

١ - **الأوَّل: الضَّروريَّات الخمس**: الضَّروريَّة المطلقة، ....

حاشية الصبان

ومتى خالفت الجهة مادَّة القضيَّة كانت كاذبةً.

قوله: (الضَّرورة) أيِ: الوجوب العقلي[١] كما في «اليوسي»[٢] وغيره.

واعلم أنَّ الضَّرورة تستلزم الدَّوام من غير عكس، كما في «الخبيصي»[٣]، فهو أعمُّ منها.

قوله: (والإطلاق) أيِ: الفعل، وهو أعمُّ من الاثنين؛ وأمَّا «الإمكان» فأعمُّ من الجميع، ولو سلك الشَّارح هذا التَّرتيب لكان أحسن.

قوله: (إلى ثلاثة عشر) ستٌّ منها «بسائط» وهي: ما لم[٤] تشتمل على الإمكان الخاصِّ، أو على لا دائماً، أو لا بالضَّرورة. وسبعٌ «مركَّبات» وهي: ما اشتملت على ذلك.

وزاد جماعة كالسَّعد في «تهذيبه» على البسائط صورتين من الضَّروريات، وهما: الوقتيَّة المطلقة، والمنتشرة المطلقة؛ للاحتياج إلى معرفتهما في المركَّبة[٥]، فصار المجموع خمسة عشر.

قوله: (الضَّروريَّات الخمس) قد علمت أنَّ منهم مَن جعلها سبعاً بزيادة: الوقتيَّة المطلقة، والمنتشرة المطلقة.

ووجه الحصر في السَّبع: أنَّ عِلَّة الضَّرورة إمَّا أن تكون ذات الموضوع، أو وصفه، أو وقته المعيَّن، أو غير المعيَّن؛ وكلٌّ من الثَّلاثة الأخيرة: إمَّا مع لا دائماً، أو لا.

قوله: (الضَّروريَّة المطلقة) هي الَّتي حُكم فيها بضرورة ذات النِّسبة[٦] ....

(١) **قوله: (أي: الوجوب العقلي)** ففي: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» مثلاً بعد اعتبار أنَّ «الإنسان» هو «الحَيَوان النَّاطق»، وتسليم ذلك يجب عقلاً أنَّ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»؛ إذ يستحيل عقلاً أنَّ بعض الحَيَوان النَّاطق ليس بحيوان، وعُلِم من هذا أنَّه ليس المراد بـ«الوجوب العقليّ» ما يقتضي القِدم والبقاء.

(٢) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٣٩٣).

(٣) انظر: «التذهيب في شرح التهذيب» للخبيصي (ص: ٤٢).

(٤) **قوله: (وهي ما لم... إلخ)** سيتضح ذلك من كلامه، فتنبَّه.

(٥) **قوله: (في المركَّبة)** أي: في معرفة القضايا المركَّبة؛ أي: في معرفة بعضها؛ أي: في معرفة الوقتيَّة والمنتشرة اللَّتين ذكرهما الشَّارح.

(٦) **قوله: (بضرورة النِّسبة)** «الباء» للملابسة. شيخ شيخنا. وكذا يقال فيما يأتي.

والمشروطة العامَّة، والمشروطة الخاصَّة، ....

حاشية الصبان

ما دامت[١] ذات الموضوع[٢].

مثالها موجبة: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بالضَّرورة».

وسالبة: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ بالضَّرورة».

فقد حُكِم في المثال الأوَّل بضرورة ثبوت الحَيَوَانيَّة للإنسان في جميع أوقات وجود ذاته، وفي الثَّاني بضرورة سلب الحجريَّة عنه في جميعها.

وهي بسيطة، وإنَّما سمِّيت[٣] «ضروريَّةً»؛ لاشتمالها على الضَّرورة، و«مطلقةً»؛ لعدم تقييد الضَّرورة فيها بوصفٍ أو وقتٍ.

قوله: (والمشروطة العامَّة) هي الَّتي حُكِم فيها بضرورة النِّسبة ما دام وصف الموضوع.

مثالها موجبة: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ بالضَّرورة ما دام كاتباً».

وسالبة: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ بالضَّرورة ما دام كاتباً».

فقد حُكِم في الأوَّل بضرورة ثبوت تحرُّك الأصابع [ص/٧٧] للموضوع مدَّة دوام وصفه وهو الكتابة؛ إذ ذات «الكاتب» من غير اعتبار وصفه ليسَ تحرُّكُ الأصابع ضروريَّ الثُّبوت لها، وفي الثَّاني بضرورة سلب سكون الأصابع عنِ الموضوع مدَّة دوام وصفه كما علمت.

وهي بسيطة، وسمِّيت «مشروطة»؛ لاشتمالها على شرط الوصف، و«عامَّة»؛ لأنَّها أعمُّ من المشروطة الخاصَّة؛ لتقييد الخاصَّة بما ينفي احتمال دوام الوصف، وهو اللَّا دوام.

قوله: (والمشروطة الخاصَّة) هي المشروطة العامَّة مع زيادة قيد: «اللَّا دوام بحسب الذات[٤]».

---

(١) **قوله: (ما دامت ذات الموضوع)** أي: بحيث يكون منشأ الضَّرورة ذات الموضوع، فلا يقال: إنَّ النِّسبة ضروريَّةٌ ما دام الموضوع موضوعاً والمحمول محمولاً. اهـ. شيخ شيخنا.

(٢) **قوله: (ذات الموضوع)** أي: أفراده، والمراد بـ«وصفه» مفهومه باعتبار عنوانه، فلو قيل في المثال: «ما دامت إنسانيَّته» فهي مشروطةٌ. شيخ شيخنا، فتأمَّله.

(٣) **قوله: (وإنَّما سمِّيت... إلخ)** يُوهم أنَّ لفظ «ضروريَّة» اسم لها على حدَته، ولفظ «مطلقة» اسم لها كذلك، وليس كذلك، بلِ الاسم مركَّبٌ منهما. **والجواب**: أنَّه لاحظ الأصل.

وقوله: (سمِّيت ضرورية) أي: يصدق عليها ضروريَّة، فافهم.

(٤) **قوله: (بحسب الذَّات)** إنَّما قال: «بحسب الذَّات» ليصحَّ قوله: «هي المشروطة العامَّة... إلخ»؛ إذِ المشروطة العامَّة قد حكم فيها بضرورة النِّسبة مدَّة دوام الوصف، فكيف يقال على وجه الزيادة عليها: «لا مدَّة دوام الوصف». شيخ شيخنا، وقس فيما يأتي.

والوقتيَّة، والمنتشرة.

حاشية الصبان

مثالها موجبة: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّك الأَصَابِعِ مَا دَامَ كَاتِباً لَا دَائِماً»؛ أي: لا مدَّة دوام ذات الموضوع.

وسالبة: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابعِ مَا دَامَ كَاتِباً لَا دَائِماً».

وهي إن كانت موجبةً مركَّبةً من مشروطةٍ عامَّةٍ موجبةٍ فمطلقةٍ عامَّةٍ سالبةٍ هي مفهوم اللَّادوام؛ لأنَّ إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً[1] كان السَّلب متحقِّقاً في الجملة، وهو معنى المطلقة العامَّة السالبة؛ كقولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِمُتَحَرِّكِ الأَصَابعِ بِالإِطْلَاقِ»؛ أي: الفعل[2].

وإن كانت سالبةً من مشروطةٍ عامَّةٍ سالبةٍ فموجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هي مفهوم اللَّا دوام[3]؛ لأنَّ سلب المحمول عنِ الموضوع إذا لم يكن دائماً كان الإيجاب متحقِّقاً في الجملة، وهو معنى الموجبة المطلقة العامَّة؛ كقولنا: «كُلُّ كَاتِبٍ سَاكِنُ الأَصَابعِ بِالفِعْلِ».

ومن هنا تبيَّن أنَّ الاعتبار في إيجاب القضيَّة المركَّبة وسلبها بإيجاب جزئها الأوَّل وسلبه، فإن كان موجباً كانت القضيَّة موجبة، وإن كان سالباً كانت سالبة، وأنَّ الجزء الثَّاني[4] مخالفٌ للجزء الأوَّل في الكيف؛ أي: الإيجاب والسَّلب، موافقٌ في الكمِّ؛ أي: الكليَّة والجزئيَّة.

وسمِّيت «مشروطةً»؛ لما مرَّ، و«خاصَّةً»؛ لأنَّها أخصُّ من المشروطة العامَّة.

قوله: (والوقتيَّة والمنتشرة) يعني: المركَّبتين؛ لأنَّ مَن يعدُّ الموجَّهات ثلاث عشرة يعدُّ الوقتيَّة والمنتشرة المركَّبتين، ولا يعدُّ الوقتيَّة المطلقة والمنتشرة المطلقة البسيطتين، كما علمت سابقاً وكما في «القطب»[5].

واعترض على أهل هذه الطَّريقة في تركهم لهما بأنَّهما جزء الوقتيَّة والمنتشرة المركَّبتين فيحتاج إلى بيانهما أوَّلاً.

---

(١) **قوله: (إذا لم يكن دائماً)** أي: بحسب الذَّات.

(٢) **قوله: (أي: الفعل)** أي: في الجملة. شيخ شيخنا.

(٣) **قوله: (هي مفهوم اللَّا دوام)** ليس المراد بـ«المفهوم» المفهوم بالمعنى المقابل للمنطوق، كما لا يخفى؛ فلا يقال: ما وجه كون العامَّة بسيطة، مع أنَّ مفهوم قولنا: «ما دام وصف الموضوع»: لا مدَّة دوام ذاته، على أنَّ المناطقة لا يعتبرون المفهوم.

(٤) **قوله: (وأنَّ الجزء الثَّاني... إلخ)** لأنَّ الأوَّل إذا كان إيجاباً كان الثَّاني سلباً له في الجملة، وإذا كان سلباً كذلك، وسلبُ الإيجاب سلب، وسلبُ السَّلب إيجاب.

(٥) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ٢١٨).

٢ - **الثَّاني: الدَّوائم الثَّلاث**: الدَّائمة المطلقة، ....

حاشية الصبان

● **ولنبين الأربعة؛ فنقول**:

١ - **الوقتيَّة المطلقة**: هي الَّتي حُكِم فيها بضرورة النِّسبة في وقتٍ معيَّن.

مثالُها موجبة: «بِالضَّرُورة كُلُّ كَاتِبٍ[1] مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ وَقْتَ الكِتَابَةِ»، وسالبة: «بِالضَّرورة لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ وَقْتَ الكِتَابَةِ».

وسمِّيت: «وقتيَّةً»؛ لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت، و«مطلقةً»؛ لإطلاقها عن قيد اللَّا دوام بحسب الذَّات النَّافي احتمال دوام الوقت.

٢ - **والوقتيَّة الغير المطلقة**: هي الوقتيَّة المطلقة مع زيادة قيد: «اللَّا دوام بحسب الذَّات».

ومثالُها موجبة وسالبة واضحٌ ممَّا ذكرنا.

وتركُّبها إن كانت موجبةً من وقتيَّةٍ مطلقةٍ موجبةٍ فسالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هي مفهوم اللَّا دوام، وإن كانت سالبةً من وقتيَّةٍ مطلقةٍ سالبةٍ فمطلقةٍ عامَّةٍ موجبةٍ هي مفهوم اللَّا دوام.

٣ - **والمنتشرة المطلقة**: هي الَّتي حُكِم فيها بضرورة النِّسبة في وقتٍ غير معيَّنٍ.

مثالُها موجبة: «بالضَّرورة كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ وَقتاً ما»، وسالبة: «بالضَّرورة لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ وَقْتاً ما».

وسمِّيت: «منتشرة»؛ لانتشار وقتِ الحكم فيها وعدم تعيينه، و«مطلقة» لإطلاقها عن قيد اللَّا دوام.

٤ - **والمنتشرة الغير المطلقة**: هي المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد: «اللَّا دوام بحسب الذَّات».

ومثالُها موجبة وسالبة واضحٌ ممَّا ذكرنا.

وتركُّبها إن كانت موجبةً من منتشرةٍ مطلقةٍ موجبةٍ فمطلقةٍ عامَّةٍ سالبةٍ هي مفهوم اللَّا دوام، وإن كانت سالبةً من منتشرةٍ مطلقةٍ سالبةٍ فمطلقةٍ عامَّةٍ موجبةٍ هي مفهوم اللَّا دوام.

قوله: (الدَّائمة المطلقة) هي الَّتي حُكِم فيها بدوام النِّسبة للموضوع ما دامت ذاته.

مثالُها موجبة: «دَائِماً كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فقد حُكم فيها بدوام ثبوت الحَيَوَانيَّة للإنسان ما دامت ذاته موجودة.

وسالبة: «دائماً لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» فقد حُكِم فيها بدوام سلب الحجريَّة عنِ الإنسان ما دامت ذاته موجودة.

---

(١) **قوله: (كُلُّ كَاتِبٍ... إلخ)** كان المناسب أن يقول: «دائماً كُلُّ كاتبٍ... إلخ»، لكنَّه اتَّكل على وضوح تقدير ذلك أخذاً من المقام. شيخ شيخنا.

والعرفيَّة العامَّة، والعرفيَّة الخاصَّة.

٣ - **الثَّالث**: **المُمكنتان**: الممكنة العامَّة، والممكنة الخاصَّة.

حاشية الصبان

وهي بسيطةٌ، ووجه تسميتها «دائمةً» واضحٌ، و«مطلقةً»؛ لإطلاقها عنِ التَّقييد بوصفٍ أو وقتٍ.

قوله: (والعرفيَّة العامَّة) هي الَّتي حُكِم فيها بدوام النِّسبة ما دام وصف الموضوع.

مثالُها موجبة: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابعِ مَا دَامَ كَاتِباً».

وسالبة: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابعِ مَا دَامَ كَاتِباً».

وهي بسيطةٌ، وسمِّيت: «عرفيَّةً»؛ لانفهام التَّقييد بدوام الوصف عُرفاً، ولو لم يصرَّح به؛ ألا ترى أنَّه يُفَهم عرفاً من قول القائل: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابعِ» أنَّ المراد: ما دام كاتباً، و«عامَّةً»؛ لأنَّها أعمُّ من العرفيَّة الخاصَّة؛ لتقييد الخاصَّة بما ينفي احتمال دوام الوصف.

قوله: (والعرفيَّة الخاصَّة) هي العرفيَّة العامَّة مع قيد: «اللَّا دوام بحسب الذَّات».

ومثالُها موجبة وسالبة واضحٌ ممَّا ذكرنا، وكذا وجه تسميتها: «عرفيَّةً خاصَّةً».

وهي إن كانت موجبةً مركَّبةٌ من عرفيَّةٍ عامَّةٍ موجبةٍ فمطلقةٍ عامَّةٍ سالبةٍ هي مفهوم اللَّا دوام [ص/٧٨]، وإن كانت سالبةً من عرفيَّةٍ عامَّةٍ سالبةٍ فمطلقةٍ عامَّةٍ موجبةٍ هي مفهوم اللَّا دوام.

قوله: (الممكنة العامَّة) هي الَّتي حُكِم فيها بسلب الضَّرورة عنِ الجانب المخالف للحكم، فإن كان الحكم في القضيَّة إيجابيًّا أفهم الإمكان: سلب ضرورة سلبِ ذلك الحكم، وإن كان سلبيًّا أفهم: سلب ضرورة إيجابه.

وإن شئت قلت: هي الَّتي نسبتها غير مستحيلة.

مثالُها موجبة: «كُلُّ نَارٍ مُحْرِقَةٌ بِالإِمكان العامِّ» فقد حُكم فيها بسلب الضَّرورة عن عدم إحراق النَّار، **وسالبة**: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَارِّ بِبارِدٍ بالإِمكانِ العامِّ» فقد حكم فيها بسلب الضَّرورة عن برودة الحارِّ.

وهي بسيطة، وسمِّيت: «ممكنةً»؛ لما هو واضحٌ، و«عامَّةً»؛ لأنَّها أعمُّ من الممكنة الخاصَّة؛ لصدقها بها وبالضَّرورة.

قوله: (والممكنة الخاصَّة) هي الَّتي حكم فيها بسلب الضَّرورة عن جانبي الحكم ثبوته وانتفائه.

مثالُها موجبة: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالإِمكانِ الخاصِّ».

وسالبة: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ بالإِمكانِ الخاصِّ»؛ ومعناهما: أنَّ ثبوت الكتابة للإنسان وانتفاءها عنه ليسا بضروريَّين.

٤ - **الرَّابع**: **المطلقات الثَّلاث**: المطلقة العامَّة، والوجوديَّة اللَّا دائميَّة، والوجوديَّة اللَّا ضروريَّة.

حاشية الصبان

وتركُّبها موجبةً أو سالبةً من ممكنتين عامَّتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة، ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسَّالبة، بل في اللَّفظ؛ لأنَّه إن عبَّر[١] بعبارة إيجابيَّةٍ كانت موجبةً، أو سالبةٍ كانت سالبةً.

ووجه تسميتها: «ممكنةً خاصَّةً» واضحٌ ممَّا قدمنا.

قوله: (**المطلقة العامَّة**) هي الَّتي حُكِم فيها بفعليَّة النِّسبة؛ أي: كونها بالفعل.

مثالُها موجبة: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ».

وسالبة: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بالإطلاق العامِّ».

وهي بسيطةٌ، وسمِّيت: «مطلقةً»؛ لأنَّ القضيَّة إذا أُطلقت ولم تقيَّد[٢] بـ«ضرورة»، أو «دوام»، أو «لا ضرورة»، أو «لا دوام» يُفهَم منها فعليَّة النِّسبة، فلمَّا كان هذا المعنى مفهوم القضيَّة سمِّيت: «مطلقةً»، و«عامَّةً»؛ لأنَّها أعمُّ من الوجوديَّة اللَّا دائمة، والوجوديَّة اللَّا ضروريَّة.

قوله: (**والوجوديَّة اللَّا دائمة**) هي المطلقة العامَّة مع زيادة قيد: «اللَّا دوام بحسب الذَّات».

ومثالُها موجبة وسالبة واضحٌ ممَّا مرَّ.

وهي سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً مركَّبةٌ من مطلقتين عامَّتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة؛ لأنَّ الجزء الأوَّل مطلقة عامَّة، والثَّاني هو اللَّا دوام، ومفهومه مطلقة عامَّة.

وسمِّيت بـ«الوجوديَّة»؛ لوجود نسبتها أو سلبها بالفعل كما في «اليوسي»[٣]، و«اللَّا دائمة»؛ لتقييدها بـ«لا دائماً».

قوله: (**والوجوديَّة اللَّا ضروريَّة**) وهي المطلقة العامَّة مع زيادة قيد: «اللَّا ضرورة بحسب الذَّات».

ومثالُها موجبة وسالبة واضحٌ ممَّا مرَّ.

وهي وإن كانت موجبةً مركَّبةٌ من مطلقةٍ عامَّةٍ موجبةٍ فممكنةٍ عامَّةٍ هي مفهوم اللَّا ضرورة، وإن كانت سالبةً من مطلقةٍ عامَّةٍ سالبةٍ فممكنةٍ عامَّةٍ هي مفهوم اللَّا ضرورة.

---

(١) **قوله**: (**لأنَّه إن عبَّر... إلخ**) كما هو مقتضى ما سبق.

(٢) **قوله**: (**ولم تقيد... إلخ**) يظهر أنَّه كان عليه أن يقول: «ولا بإمكانٍ عامٍّ أو خاصٍّ»، فتأمَّل.

(٣) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٤٠٤).

وبيانُ هذه القضايا وتمييز بسيطها من مركَّبها مذكورٌ في المطوَّلات، وقد أفرَدنا ذلك وما يتعلَّق به بمنظومة وشرحها، فليُرجع إليهما.

حاشية الصبان

ووجه تسميتها بـ«الوجوديَّة اللَّا ضروريَّة» واضحٌ ممَّا مرَّ.

● **فائدتان:**

● **الأولى:** زاد السَّنُوسيّ في شرح «مختصره» أربع موجَّهاتٍ[١]:

١ - **الممكنة الدَّائمة:** وهي ما قيِّد إمكانها بالدَّوام؛ نحو: «كُلُّ آكِلٍ فَهُوَ جَائِعٌ بالإمكان دائماً».

٢ - **والحينيَّة[٢] المطلقة:** وهي ما قيِّد إطلاقها بالحين؛ نحو: «الكَاتِبُ مُتَحَرِّكٌ بالإطلاق حين الكتابة».

٣ - **والحينيَّة الممكنة:** وهي ما قيِّد إمكانها بالحين؛ نحو: «الكَاتِبُ مُتَحَرِّكٌ بالإمكان حين الكتابة».

٤ - **والممكنة الوقتيَّة:** وهي ما قيِّد إمكانها بالوقت؛ نحو: «الآكِلُ مُتَحَرِّكُ الفَمِ بالإمكان وقت الأكل».

قيل: الفرقُ[٣] بين الحين والوقت في هذا المقام: أنَّا إذا قلنا: «وقت الكتابة» مثلاً فالمراد جميع أوقاتها، وإذا قلنا: «حين الكتابة» فالمراد وقت من أوقاتها.

- **قال شيخنا الشَّارح في «موجَّهاته» ما ملخصه:** ليس حَصْر الموجَّهات في عددٍ عقليٍّ، بل هو جعليٌّ، فيمكن استخراج موجَّهاتٍ أُخَر كـ: المطلقة الوقتيَّة: وهي ما حُكم فيها بالنِّسبة بالفعل في وقتٍ معيَّنٍ، والمطلقة المنتشرة: وهي ما حُكِم فيها بذلك في وقتٍ غير معيَّنٍ، وكما إذا قلنا: دائماً بالضَّرورة، أو بالإمكان العامِّ ضرورة[٤]. اهـ مع زيادة من «القطب».

---

(١) **قوله: (أربع موجَّهات)** لعلَّ المراد: «أربعة إجمالاً»، وإلَّا فيظهر أن ما ذكر يزيد على أربعة تفصيلاً، فتدبَّر.

(٢) **قوله: (والحينيَّة) المناسب:** «والمطلقة الحينية»، وكذا قوله: «والحينيَّة الممكنة»، فتدبَّر.

(٣) **قوله: (قيل: الفرق... إلخ)** انظر على هذا لِمَ لَمْ يقل - زيادة على قوله -: «والحينيَّة المطلقة والمطلقة الوقتيَّة؛ نحو: «الآكِلُ مُتَحَرِّكُ الفَمِ بالإطلاق وقت الكتابة» فإنَّ ترك هذا مع ذكر ذلك لا بدَّ له من حكمة، وإذا لم نقل بالفرق ما وجه قوله: «والممكنة الوقتيَّة» بعد ما قبله، وما الفرق بينهما؟ والقول بالفرق مع الإمكان دون الإطلاق بعيدٌ، وعليه يكون قوله: «والحينية المطلقة» في معناه قول الشَّارح الآتي نقله: «كالمطلقة الوقتيَّة».

وانظر على كلِّ حالٍ لِمَ لَمْ يقل السَّنوسي: «والمطلقة المنتشرة وهي ما قيِّد إطلاقها بوقتٍ غير معيَّنٍ أصلاً» فإنَّ ترك هذا مع ذكر ما ذكره لا بدَّ له من حكمة، ولعلَّ المراد التَّمثيل، وجمع بين الحينيَّة الممكنة والممكنة الوقتيَّة لينبِّه على أنَّ التَّعبير بالحين ليس كالتَّعبير بالوقت، فتدبَّر.

(٤) **قوله: (أو بالإمكان العامِّ ضرورة)** لا يخفى أنَّ مجموع ذلك بمعنى قوله: «بالضَّرورة»، وإن كان فيه إجمالٌ وتفصيلٌ دون قولنا: «بالضَّرورة»، فتدبَّر.

ولعلَّ المصنِّف تركها؛ لعدم لزوم ذكر اللَّفظ الدَّالِّ على الجهة.

وتَرَكَ تفسير الرَّابطة؛ لعدم لزوم ذكرها في جميع اللُّغات، وإنَّما يلتزم ذكرها الفُرْس،

حاشية الصبان

- وقال القطب: الموجَّهات غير محصورةٍ في عدد؛ إلَّا أنَّ الَّتي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها[1] كـ: «التناقض، والعكس» ثلاثة عشر. اهـ[2]

● **الثَّانية**: ما ذكر في الحمليَّات، وأمَّا الشَّرطيَّات فتكون أيضاً موجَّهةً.

- أمَّا المتَّصلة فجهتها اللَّفظ الدَّالُّ على كيفيَّة تعلُّق تاليها بمقدَّمها[3] من اللُّزوم أوِ الاتِّفاق؛ كما إذا قيل: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً لزوماً»، أو: «كُلَّمَا كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقَاً فَالحِمَارُ نَاهِقٌ اتِّفَاقاً».

- وأمَّا المنفصلة فجهتها اللَّفظ الدَّالُّ على كيفيَّة عِنادها من كونه عقليًّا أوِ اتِّفاقيًّا؛ كما إذا قيل: «العَدَدُ إِمَّا زَوجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ عَقْلاً، أو: عِنَاداً حَقِيقيًّا»، وكقولنا في الاتِّفاقيَّة: «الأَسْوَدُ اللَّا كَاتِبُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَاتِباً اتِّفَاقاً».

وأمَّا «دائماً» المذكور في المنفصلات؛ كقولنا: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْداً»، فليس بجهة كما توهِّم، بل هو سورٌ يدلُّ على تعميم الأزمنة في الشَّرطيَّة؛ بمنزلة أفراد الموضوع في الحمليَّة، ولا يكون اللَّفظ الواحد سوراً وجهةً؛ كذا في «موجَّهات» شيخنا الشَّارح، ومنها ومن مثل «القطب على الشَّمسية» يُطلب بيان النِّسبة بين الموجَّهات، وبين نقائضها وعكوسها.

قوله: (لعدم لزوم ذكر اللَّفظ الدَّالّ على الجهة) أقول: فيه أمران:

الأوَّل[4]: أنَّ السُّور أيضاً غيرُ لازمِ الذِّكر، وقد قسَّم المصنِّف القضيَّة باعتباره كما سبق [ص/ ٧٩].

الثَّاني: أنَّ الجهة ـ كما قدَّمه ـ هي نفس اللَّفظ، فكان ينبغي أن يقول: «لعدم لزوم ذكر الجهة»، أو: «لعدم لزوم ذكر اللَّفظ الدَّالّ على الكيفيَّة»، وغايةُ ما يمكن في تصحيح عبارته أن يقدَّر مضافٌ؛ أي: الدَّالِّ على مدلول الجهة.

قوله: (وترك تفسير الرَّابطة) أقول: عبارته توهم أنَّه ذكر الرَّابطة ولم يفسِّرها، مع أنَّه لم يذكرها من أصلها.

---

(١) **قوله: (عنها وعن أحكامها)** أي: عن مجموع ذلك، فلا ينافي أنَّهم قد بحثوا عنِ التَّناقض في غيرها. شيخ شيخنا.

(٢) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ٢٠٧).

(٣) **قوله: (تعلُّق تاليها بمقدَّمها)** هو لزومه له، لكن لا بمعنى اللُّزوم المقابل للاتِّفاق؛ الَّذي هو الكيفيَّة، كما لا يخفى، ثمَّ المراد به المصاحبة ـ كما يأتي ـ لتدخل الاتِّفاقيَّة.

(٤) **قوله: (الأوَّل. . . إلخ)** قال شيخ شيخنا ما محصّله بإيضاح: يجاب عن هذا بأنَّه احتاج لذكر السُّور في بيان أقسام القضيَّة إلى الأقسام الأوَّليَّة، فافهم.

مع أنَّ لغة العرب تستغني عنها ـ كما ذكره الإمام السَّنُوسيُّ ـ بالإعراب.

وتَرَكَ المُنحرفات؛ لعدم كَثْرة نفعها، وإنَّما تذكر تدريباً للطلبة وامتحاناً للأفكار.

(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ

(٥٨) أَيْضاً إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

● ولمَّا فرغ من تقسيم الحمليَّة، أخذ في بيان الشَّرطيَّة وأقسامها فقال: **(وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ)** ....

حاشية الصبان

قوله: (مع أنَّ لغة العرب) في معنى التَّعليل لعدم لزوم ذكر الرَّابطة.

قوله: (وترك المنحرفات) اعلم أنَّ حقَّ السُّور أن يُقرن بالموضوع الكلِّيِّ، واقترانُهُ بالموضوع الجزئيِّ أوِ المحمول مطلقاً هو الانحراف.

وتكذبُ المنحرفة مهما أثبتَتْ للجزئيِّ أفراداً، أو حكمَتْ باجتماع أفرادٍ في فردٍ؛ نحو: «كُلُّ[1] زَيْدٍ إِنْسَانٌ، وعَمْرٌو كُلُّ إِنْسَانٍ»؛ وإلَّا فكغيرها، فتصدق عند عدم امتناع المادَّة؛ نحو: «زَيْدٌ بَعْضُ الإِنْسَانِ»، وتكذب عند امتناعها؛ نحو: «زَيْدٌ بَعْضُ الحِمَارِ»، وقد أوصلها السَّنُوسيّ في «شرح مختصره» إلى مئة واثنتي عشرة صورةً.

قوله: (تدريباً للطلبة) أي: تعويداً لهم على ممارسة الخفيَّات.

قوله: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ) أيِ: التَّعلق. فقوله: **(أي: ربط)** بمعنى ارتباط[2]؛ لأنَّه المحكومُ به، وأمَّا التَّعليق فهو الحكم[3] بالتَّعلُّق والارتباط، فتأمَّل.

---

(١) **قوله: (نحو: كُلُّ... إلخ)** على التَّوزيع، والأوَّل للأوَّل.

(٢) **قوله: (فقوله: أي ربط بمعنى الارتباط)** والكلامُ على تقدير مضافٍ؛ أي: وقوع ارتباط، فالنِّسبة الكلاميَّة هي الارتباط، والحكميَّة هي وقوعه، والحكم هو إدراك ذلك الوقوع، وسيأتي أنَّ الصِّدق والكذب بمطابقة الحكم للواقع وعدمها في الموجبة، وبمطابقة سلبه للواقع وعدمها في السَّالبة، ولا يخفى أنَّ سلب النِّسبة يستلزم سلب الحكم، وكان المناسب لهذا أن يقال في الحملية: إنَّ النِّسبة الكلاميَّة هي ثبوت المحمول للموضوع؛ سواء كان المحمول سلباً أو لا، والنِّسبة الحكميَّة هي وقوع ذلك الثُّبوت، والحكمُ هو إدراك ذلك الوقوع، فهو إيقاعٌ دائماً، والصِّدق والكذب بمطابقته للواقع وعدمها في الموجبة، وبمطابقة سلبه للواقع وعدمها في السَّالبة، فتدبَّر.

(٣) **قوله: (وأمَّا التَّعليق فهو الحكم... إلخ) فُهِم من هذا:** أنَّه إن جعلت «على» بمعنى «باء» التَّصوير أبقي «التَّعليق» على ظاهره، وما صنعه المحشي والشَّارح في بيان عبارة المصنِّف هو المناسب دون التَّكلُّف التَّامِّ لإرجاعها إلى عبارة «التهذيب»، وإن تكلَّف شيخ شيخنا لذلك الإرجاع، كما يعلم بالتَّأمُّل في العبارتين مع النَّظر للمقصود منهما.

أي: ربط إحدى القضيَّتين بالأخرى، و«على» بمعنى «الباء».

(فِيهَا) أي: القضيَّة **(قَدْ حُكِمْ)** أي: إن حُكم فيها بالرَّبط المذكور **(فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ)** وإنَّما جعلنا التَّعليق بمعنى الرَّبط المذكور؛ لأنَّه لا بدَّ من جعل كلامه شاملاً للمنفصلة والمتَّصلة؛ لأنَّه سيقسم الشَّرطيَّة إليهما، والرَّبط المذكور في المتَّصلة ظاهرٌ، وفي المنفصلة باعتبار أنَّه قد وقع الرَّبط بين جزأيها بالعناد، أي: كلٌّ منهما لا ينفكُّ عن

حاشية الصبان

قوله: (أي: ربط إحدى... إلخ) أي: وليس المراد بـ «التَّعليق»: توقيفُ شيءٍ على شيءٍ؛ لعدم شموله المنفصلة، كما سيأتي.

قوله: (أي: إن حكم فيها ... إلخ) بيان لما هو أصل التَّعبير، وإشارة إلى أنَّ «إن» داخلةٌ على فعلٍ مقدَّرٍ يفسِّره[1] المذكور؛ لأنَّ أدوات الشَّرط لا تدخل إلَّا على الفعل.

قوله: (شَرْطِيَّةٌ) سمِّيت «شرطيَّةً»؛ لوجود حرف الشَّرط فيها لفظاً أو تقديراً، فدخلت المنفصلة؛ لأنَّ قولنا: «العَدَدُ: إِمَّا زَوجٌ، وَإِمَّا فَرْدٌ» في قوَّة قولنا: «إِنْ كَانَ العَدَدُ زَوْجاً فَلَا يَكُونُ فَرْداً، وَإِنْ كَانَ فَرْداً فَلَا يَكُونُ زَوْجاً».

● **واعلم** أنَّ الحمليَّة كما تكون صادقةً وكاذبةً، تكون الشَّرطيَّة كذلك، وصدقُها بمطابقة الحكم فيها بالاتِّصال[2] أوِ الانفصال لنفس الأمر، وكذبُها بعدم هذه المطابقة.

هذا إن كانت موجبة، فإن كانت سالبة فصدقُها بمطابقة سلب الحكم المذكور[3]، وكذبُها لعدم هذه المطابقة أعمُّ من أن يكون طرفا الشَّرطيَّة صادقين؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، أو كاذبتين؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ الإِنْسَانُ حِمَاراً، فَهُوَ نَاهِقٌ».

قوله: (بمعنى الرَّبط المذكور) أي: ولم نحمله على ظاهره من توقيف شيءٍ على شيءٍ؛ **(لأنَّه... إلخ)** أي: وإذا حملناه على ظاهره لم يكن كلامه شاملاً للمنفصلة، مع أنَّه سيقسم الشَّرطيَّة إلى: المتَّصلة والمنفصلة، فيكون في كلامه تقسيم الشَّيء إلى نفسه وغيره.

قوله: (قد وقع الرَّبط) من إقامة الظَّاهر مقام المضمر لطول الفصل، ولئلَّا يلزم عمل ضمير المصدر في قوله: «بالعناد».

---

(١) **قوله: (يفسِّره... إلخ)** لكن لا على طريق الاشتغال؛ لأنَّ قد لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٢) **قوله: (بالاتِّصال... إلخ)** أي: بوقوع الاتِّصال... إلخ.

(٣) **قوله: (بمطابقة سلب الحكم المذكور)** قياس الحملية أن يقال بمطابقة الحكم بعدم وقوع الاتِّصال والانفصال لنفس الأمر، وسيأتي للمحشي: أنَّ السَّالبة لا يحكم فيها بالتَّعليق، بل بسلبه، فتنبَّه.

مُعاندة الآخر، وأنَّه لا يصحُّ الاقتصار على أحدهما، فلا تقول: «العَدَدُ إِمَّا زَوجٌ» وتسكت.

ويصحُّ كون التَّعليق باقياً على معناه، ويُراد: أنَّ «الشَّرطيَّة» ما حُكِم فيها بالتَّعليق صريحاً أوِ استلزاماً، فتدخل المنفصلة؛ لأنَّ ثبوت أحد طرفيها متوقِّفٌ على انتفاء الآخر، أوِ انتفاء أحدهما متوقِّفٌ على ثبوت الآخر.

● (**وَتَنْقَسِمْ، أَيْضاً**) كما انقسمتِ الحمليَّة إلى ما مرَّ:

١ - (**إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ**) نحو: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

وسمِّيت «شرطيَّةً»؛ لوجود أداة الشَّرط فيها، و«متَّصلةً»؛ لاتِّصال طرفيها صدقاً ومعيَّةً.

٢ - (**وَمِثْلِهَا**) في الرَّبط المتقدِّم (**شَرطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ**) نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً».

حاشية الصبان

قوله: (وأنَّه لا يصحّ... إلخ) عطفٌ على «العِناد».

قوله: (أي: كلّ منهما... إلخ) بيانٌ لـ«وقوع الرَّبط بين جزأيها بالعناد».

قوله: (صريحاً) كما في المتَّصلة، (**أوِ استلزاماً**) كما في المنفصلة؛ لأنَّها تدلُّ على العناد بين طرفيها، وهذا يستلزم توقُّف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر في مانعة الجمع، وتوقُّف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر في مانعة الخلوّ، وتوقُّف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر وتوقُّف انتفائه على ثبوت الآخر في مانعتهما.

وبهذا التَّقرير يُعلم أنَّ الشّقَّ الَّذي قبل «أو» في تعليل الشَّارح بالنَّظر لمانعة الجمع، والشّقَّ الَّذي بعد «أو» بالنَّظر لمانعة الخلوّ، وأنَّ أو مانعة خلوّ فتجوِّز الجمع، ويكون اجتماع الشّقين تعليلاً لمانعتها.

قوله: (لاتِّصال طرفيها) أي: اقترانهما (**صدقاً ومعيَّةً**) أي: من جهة التَّحقُّق والمصاحبة، ومعنى «الاتِّصال من جهة الصِّدق»: أنَّه كلَّما تحقَّق أحدهما تحقَّق الآخر، ومعنى «الاتِّصال من جهة المعيَّة»: اجتماعهما وتصاحبهما وعدم التنافي بينهما.

وذكر الاتِّصال معيَّةً بعد ذكر الاتِّصال صدقاً من ذكر اللَّازم بعد الملزوم.

وإنَّما فسَّرنا الصِّدق بالتَّحقُّق؛ لأنَّ الصِّدق في القضايا بمعنى التَّحقُّق، كما أنَّه في المفردات بمعنى الحمل.

قوله: (وَمِثْلِهَا) بالجرِّ عطفاً على «الشَّرطيَّة».

وفي قولنا: «ومثلها في الرَّبط» إشارةٌ إلى أنَّ تسميتها «شرطيَّةً» تجوُّزٌ باعتبار الرَّبط الواقع بين طرفَيها بالعِناد، أو هي حقيقةٌ اصطلاحيَّةٌ، وتسميتُها «منفصلةً»؛ لوجود حرف الانفصال فيها، وهو «إمَّا» ....

حاشية الصبان

وأنت خبير بأنَّه لا ضرورة لزيادة «مثلها» من حيث المعنى؛ لأنَّ المماثلة في الرَّبط المذكور متحقِّقةٌ من جعل المنفصلة قسماً من الشَّرطيَّة؛ كذا في «حاشية» شيخنا العَدَوي.

قوله: (وفي قولنا) الضَّمير له وللمصنِّف؛ لأنَّ بعضَ المقول مقوله، وبعضَه مقول المصنِّف؛ أو للشَّارح فقط باعتبار أنَّه أقرَّ ما للمصنِّف، فاندفع ما قيل هنا.

قوله: (إلى أنَّ تسميتها شرطيَّةً تجوُّزٌ) أي: في الاصطلاح، وهذا لا يناسب ما قدَّمه من تعريف الشَّرطيَّة بما يعمُّ المتَّصلة والمنفصلة، وحمل التَّعليق فيه على ما يصلح لهما؛ لأنَّ تعريف الشَّيء إنَّما يكون بما يدخل أفراده الحقيقيَّة فقط، ولهذا قال الشارح في «الكبير»: لكن على هذا لا يصحُّ إدخالها في تعريف الشَّرطيَّة؛ لأنَّ تعريف الشَّيء لا يكون شاملاً لأفراده المجازيَّة[1].

قوله: (باعتبار الرَّبط) أي: بسبب اعتبار الرَّبط؛ يعني: أنَّ علاقة التَّجوُّز المشابهة في الرَّبط، كما صرَّح به في «الكبير»[2].

قوله: (أو هي حقيقة اصطلاحيَّة) هذا هو المناسب لما مرَّ من إدخالها في التَّعريف، ولم تكن لغويَّةً؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّ الشَّرطيَّة عند اللُّغويِّين توقيف شيءٍ على شيءٍ صراحةً.

قوله: (لوجود حرف الانفصال فيها) قال السَّعد[3] في «شرح الشمسية»: اعلم [ص/ ٨٠] أنَّه ليس كلُّ ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون أحد المنفصلات الثَّلاث، فقد قال في «الإشارات»: وقد يكون لغير الحقيقيِّ أصنافٌ أُخَرُ غير مانعة الجمع ومانعة الخلوِّ؛ نحو: «رَأَيْتُ إِمَّا زَيْداً وَإِمَّا عَمْراً»، و«العَالِمُ إِمَّا أَنْ يَعْبُدَ الله وَإِمَّا أَنْ يَنْفَعَ النَّاسَ». اهـ ذكره الغُنَيْمِيُّ، والشَّارح في «كبيره»[4] فيما يأتي، مع مناقشة[5] لليوسي في المثال الأوَّل، فانظره.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٢).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٢).

(٣) **قوله**: (قال السَّعد... إلخ) لـمَّا كان قوله: «وتسميتها... إلخ» مع تقسيمها الآتي يقتضي أنَّ كلَّ ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون أحد المنفصلات الثَّلاث، ذكر ذلك لدفع هذا الإيهام. شيخ شيخنا.

(٤) انظر: «شرح الرسالة الشمسية للسعد» (ص: ٢٥٧)، و«الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٢).

(٥) **قوله**: (مع مناقشة... إلخ) لعلَّها أنَّه قد تتوقَّف رؤية أحدهما على انتفاء رؤية الآخر، فتكون القضيَّة مانعة جمع، وإذا لم تتوقَّف فالعناد ـ سواء كانت حقيقيَّة أو لا ـ ادِّعائيٌّ.

مثلاً؛ الَّذي يُصيِّر القضيَّتين قضيَّةً واحدةً.

و«الانفصالُ»: عدم الاجتماع في الصِّدق، أو في الكذب، أو فيهما معاً كما يأتي.

(٥٩) جُـزْآهُـمَـا مُـقَـدَّمٌ وَتَـالِـي	أَمَّـا بَـيَـانُ ذَاتِ الِاتِّـصَـالِ
(٦٠) مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـلَازُمَ الـجُـزْأَيْـنِ	وَذَاتُ الِانْـفِـصَـالِ دُونَ مَـيْـنِ
(٦١) مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـنَـافُـراً بَـيْـنَـهُـمَـا	أَقْـسَـامُـهَـا ثَـلَاثَـةٌ فَـلْـتُـعْـلَـمَـا
(٦٢) مَـانِـعُ جَـمْـعٍ أَوْ خُـلُـوٍّ أَوْ هُـمَـا	وَهْـوَ الـحَـقِـيـقِـيُّ الأَخَصُّ فَـاعْـلَـمَـا

● **(جُزْآهُمَا)** أي: الجزء الأوَّل والثَّاني منَ المتَّصلة والمُنفصلة: **(مُقَدَّمٌ وَتَالِي)** أي: الجزء الأوَّل في الذِّكر في المنفصلة ....

حاشية الصبان

قوله: (مثلاً) أشار إلى أنَّ أداة الانفصال لا تنحصر في «إمَّا»، بل مثلها: «تارةً»، و«أَوْ»، ونحوهما.

قوله: (عدم الاجتماع في الصِّدق) هذا في المنفصلة مانعة الجمع. **وقوله: (أو في الكذب)** في مانعة الخلوِّ. **وقوله: (وفيهما معاً)** في مانعتهما.

قوله: (من المتَّصلة والمنفصلة) قال ابن يعقوب: المشهورُ في الاصطلاح أنَّ المقدَّم هو مدخول أداة الشَّرط في المتَّصلة، والتَّالي ما علِّق على مدخولها، وأمَّا المنفصلةُ فلا مقدَّم لها ولا تالي؛ لأنَّ المعنى لا يختلف فيها بالتَّقديم والتَّأخير(١).

وقد قال في «الكبير» ما ملخصُه: ما اقتضاه كلام المصنِّف من تسمية جزأي المنفصلة مقدَّماً وتالياً هو ما صرَّح به بعض شرَّاح «إيساغوجي»، والسَّيِّد الشَّريف(٢) في «شرح الخونجي» و«القطب»، بلِ اعتنى هو بترتيبها الذِّكريّ(٣)، وجعلها تنعكس؛ قال: إلَّا أنَّهم لم يعتبروه؛ لعدم

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ١٨٣).

(٢) محمَّد بن أحمد، الشريف التلمساني (٧١٠هـ - ٧٧١هـ)، باحث من أعلام المالكية، له: «شرح جمل الخونجي»، و«المفتاح» في أصول الفقه.

(٣) **قوله: (بل اعتنى هو بترتيبها الذكري)** وقال - كما يأتي -: إنَّ المفهوم عند تقديم الزَّوج في قولك: «العدد: إمَّا زوجٌ، أو فردٌ» هو الحكم عليه بمعاندته للفرد، وعند تقديم الفرد هو الحكم عليه بمعاندته للزَّوج، والمفهومان متغايران، فيكون للمنفصلة أيضاً عكسٌ مغايرٌ لها في المفهوم؛ إلَّا أنَّه لمَّا لم يكن فيه فائدةٌ لم يعتبروه. اهـ

ومن قال: «لا تنعكس» يقول: إنَّ قولك: «العدد: إمَّا زوجٌ أو فردٌ» معناه الحكم بالعناد بين الزَّوج والفرد، وهذا المعنى حاصلٌ قُدِّم الزَّوج أوِ الفرد.

وفي الرُّتبة في المتَّصلة يسمَّى: «مقدَّماً»، وإن ذُكِر آخِراً في المتَّصلة؛ والجزء الثَّاني كذلك يسمَّى: «تالياً»، وإن ذُكِر أوَّلاً في المتَّصلة؛ نحو: «النَّهَارُ مَوجُودٌ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً».

أمَّا المُنفصلة فلا ترتيب بين جزأيها إلَّا في الذِّكْر، فأيُّهما ذكرته أوَّلاً فهو المقدَّم، وأيُّهما ذكرته آخراً فهو التَّالي.

حاشية الصبان

فائدته. وظاهرُ كلام السَّنُوسيِّ في «المختصر» و«شرحه» أنَّ جزأيها لا يسمَّيان مقدَّماً وتالياً، بل صرَّح بذلك في «شرحه على إيساغوجي»، وعليه فلا تنعكس أصلاً. اهـ[1]

قوله: (وفي الرُّتبة في المتَّصلة) لأنَّه الملزوم والمعلَّق عليه، ورتبةُ الملزوم والمعلَّق عليه التَّقدُّم على اللَّازم والمعلَّق، وإن أُخِّرَ في الذِّكر.

قوله: (وإن ذكر آخراً في المتَّصلة) لم يقل: «فيها»؛ للإيضاح.

قوله: (نحو: «النَّهَارُ مَوجُودٌ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً») قال السَّعد: والقول بحذف الجزاء في مثل هذا إنَّما هو باعتبار النُّحاة. اهـ[2]

وكأنَّه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه أنَّ المقدَّم لا يزال مقدَّماً في اللَّفظ، فإنَّه قال: والقضيَّة الأولى من الشَّرطيَّة؛ سواءٌ كانت متَّصلة أو منفصلة تسمَّى: مقدَّماً؛ لتقدُّمها في الذِّكر.

وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مرزوق في «شرح الجمل» حيث قال: التَّحقيقُ أنَّه ـ أي: المقدَّم ـ لا يزال مقدَّماً في اللَّفظ؛ إذ جواب الشَّرط أبداً متأخِّرٌ، والمذكورُ أوَّلاً دليله؛ هذا هو مذهب أهل التَّحقيق في اللُّغة العربيَّة. اهـ

وما ذكره السَّعد يجب المصير إليه إن كان قد عَلِمَه من اصطلاح المناطقة، ولا يعترض بمذهب النُّحاة؛ لأنَّ مقصود المناطقة المعاني، فلا حاجة إلى تقدير شيءٍ يَتمُّ المعنى بدونه، ولا سيَّما وهو قول الكوفيِّين والمُبَرِّد وأبي زيد من النَّحويِّين؛ قاله في «الكبير»[3].

قوله: (فلا ترتيب بين جزأيها إلَّا في الذِّكر) **أقول:** قد يكون بينهما ترتيبٌ معنويٌّ، كما إذا كان الحكم في أحدهما إثباتاً لشيءٍ، وفي الآخر نفياً له، فإنَّ رتبة إثباته مقدَّمةٌ على رتبة نفيه؛ إذ لا يُعقل سلب الشَّيء إلَّا بعد تعقُّله كما تقدَّم مراراً؛ نحو: «هَذَا الشَّبَحُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِنْسَاناً وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ إِنْسَانٍ».

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٢).

(٢) انظر: «شرح الرسالة الشمسية للسعد» (ص: ٢٥١).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٣).

(أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ) أيِ: المتَّصلة، فـ(مَا أَوْجَبَتْ) أيِ: اقتضت (تَلَازُمَ) أي: تصاحب (الجُزْأَيْنِ) المقدَّم والتَّالي؛ سواءٌ:

- كان لصاحبهما على وجه اللُّزوم، وتسمَّى: «اللُّزوميَّة»، وهي: الَّتي يُحكم فيها بصدق قضيَّةٍ على تقدير صدق أخرى لعلاقةٍ بينهما توجب ذلك، وهي ما بِسببه يستلزم المقدَّم التَّالي؛ . . . .

حاشية الصبان

ويمكن أن يُجاب: بأنَّ الحصر إضافيٌّ بالنِّسبة إلى العِناد، وكأنَّه قال: إلَّا في الذِّكر لا في العِناد، والمنفيُّ التَّرتيب المعنويُّ اللَّازم في كلِّ منفصلةٍ، فافهم.

قوله: (تَلَازُم) أي: تصاحب، فهو من إطلاق الخاصِّ وإرادة العامِّ؛ بقرينة الإطلاق الشَّامل للزوميَّة والاتِّفاقيَّة في قوله: «أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاتِّصَالِ».

ويحتملُ أنَّه نزَّل الاتِّفاقيَّة منزلة العدم؛ لأنَّها لا تنتج في القياسات[1]، فيكون التَّلازم على حقيقته؛ أي: عدم صحَّة الانفكاك عقلاً.

● ثمَّ التَّلازم ـ هنا ـ ليس من الجانبين دائماً؛ لأنَّ نحو: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً» مضمون التَّالي فيه وهو كون الشَّيء حَيَواناً لازمٌ لمضمون المقدَّم وهو كون الشَّيء إنساناً، وليس كون الشَّيء إنساناً لازماً لكونه حَيَواناً، فالتَّفاعلُ هنا على غير بابه، بل بمعنى اللُّزوم.

● وإضافتُهُ إلى «الجُزْأَيْنِ» لملابسته لهما؛ لكونه نسبة بينهما، فتكون الإضافة بمعنى «اللَّام»، أو يجعل «الجزأين» كالظَّرف لـ«اللُّزوم»، فتكون بمعنى «في»؛ **والحاصل:** أنَّ المتَّصلة ما حُكم فيها بصحَّة الثَّاني للأوَّل، كذا في «الكبير»[2].

قوله: (بصدق قضيَّةٍ) أي: تحقُّقها.

قوله: (لعلاقةٍ) أي: لملاحظة علاقةٍ؛ لِمَا ستعرفه.

قوله: (توجب ذلك) أي: توجب صدق قضيَّةٍ على تقدير صدق أُخرى.

قوله: (يستلزم المقدَّم التَّالي) أي: يستلزم تحقُّق المقدَّم في نفس الأمر التَّالي فيه، وليس المراد الاستلزام في التَّعقُّل كما لا يخفى، حتَّى يرد: أنَّ كثيراً من الأمثلة لا يلزم من تصوُّر أحد الطَّرفين فيه تصوُّر الآخر.

---

(١) **قوله:** (في القياسات) تحتاج هذه الصِّيغة إلى توجيه.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٣).

ك: **السَّببيَّة**؛ بأن يكون المقدَّم سبباً في التَّالي؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، **أو مسبَّباً عنه**، كما لو عكستَ هذا المثال، **أو يكونا مسبَّبين عن سببٍ آخر**؛ نحو: «إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً، فَالعَالَمُ مُضِيءٌ»؛ إذ وجود النَّهار وإضاءة العالَم مسبَّبان عن طلوع الشَّمس، **وك: التَّضايف**؛ نحو: «إِنْ كَانَ زَيْدٌ أباً لِبَكْرٍ، فَبَكْرٌ ابْنُهُ».

- أو كان لا على وجه اللُّزوم، وتسمَّى القضيَّة حينئذٍ: «اتِّفاقيَّةً»، وهي: الَّتي يُحكم فيها بما مرَّ لا لعلاقةٍ توجبه، بلِ اتَّفق أنَّهما وُجدا معاً؛ نحو: «إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً،

حاشية الصبان

واعترض كلامه بأنَّ هذا لا يظهر فيما إذا كان المقدَّم مسبَّباً عنِ التَّالي، أو كلاهما مسبَّبين عن آخر؛ لأنَّ المسبَّب لا يستلزم سبباً بعينه ولا مسبَّباً آخر.

وأقول[1]: يجاب بأنَّ في كلام الشَّارح اكتفاءً؛ أي: أو يستلزم التَّالي المقدَّم، أو شيءٌ آخر إيَّاهما؛ بقرينة بقيَّة كلامه.

قوله: (ك: السَّببيَّة) أي: سببيَّة المقدَّم للتَّالي؛ أي: كونه سبباً؛ كما في المثال الأوَّل، أو سببيَّة التَّالي للمقدَّم؛ كما في المثال الثَّاني، أو سببيَّة شيءٍ آخر [ص/ ٨١] لهما؛ كما في المثال الثَّالث.

قوله: (وك: التَّضايف) عطفٌ على «ك: السَّببيَّة».

● **والتَّضايف**: «كون الشَّيئين بحيث لا يعقل أحدهما بدون تعقُّل الآخر، ولا يتحقَّق أحدهما بدون تحقُّق الآخر»؛ ك: «الأبوة والبنوَّة» وإن تقدَّمت ذات الأب على ذات الابن؛ إذ تقدُّم الذَّات لا يستلزم تقدُّم الصِّفة.

قوله: (أو كان لا على وجه اللُّزوم) عطفٌ على «كان» في قوله سابقاً: «سواءٌ كان على وجه اللُّزوم».

قوله: (بما مرَّ) أي: بصدق قضيَّته على تقدير صدق أُخرى.

قوله: (لا لعلاقة) أي: لا لملاحظة علاقة؛ فلا يرد: أنَّ من أنواع العلاقة أن يكون المقدَّم والتَّالي مسبَّبين عن سببٍ واحدٍ، ولا شكَّ أنَّ ناطقيَّة الإنسان وناهقيَّة الحمار مسبَّبان عن سببٍ

---

(١) قوله: **(وأقول... إلخ)** يظهر لي أنَّ الوجه أن يقال: أمَّا السَّبب الَّذي ليس له أكثر من سببٍ واحدٍ فهو من حيث خصوصه مستلزمٌ لسببه، ولا يتسبَّب إلَّا عن سببه بلا شبهة، وأمَّا الَّذي له أكثر من سببٍ ك: «الوضوء»، فمسلَّمٌ أنَّه لا يستلزم سبباً معيَّناً ولا سبباً آخر، لكنَّ الشَّارح مرادُهُ بالمسبَّب ما ليس له أكثر من سببٍ واحدٍ؛ بقرينة قوله: «يستلزم المقدَّم التَّالي»، وحمله على الاكتفاء يقتضي أنَّ قولهم: «اللُّزوميَّة تنتج في القياسات» على معنى: قد تنتج، وهو بعيدٌ، فتدبَّر.

فَالحِمَارُ نَاهِقٌ»؛ إذ لا علاقة بين ناطقيَّة الإنسان وناهقيَّة الحمار، حتَّى يستلزمَ أحدهما الآخر، بلِ اتَّفق أنَّهما وجدا معاً.

وإنَّما فسَّرنا «التَّلازم» في كلام المصنِّف بـ«التَّصاحب»؛ ليشمل كلامه الاتِّفاقيَّة، فإنَّها متَّصلةٌ ولا تلازم بين جزأيها.

● **واعلَم** أنَّ ما ذكره المصنِّف هو في الموجبة؛ لأنَّها الَّتي يحكم فيها بالصُّحبة، وأمَّا السَّالبة؛ نحو: «لَيْسَ إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَجَراً»، فتسمِيتُها: «متَّصلةً، أو لزوميَّةً»

حاشية الصبان

واحدٍ، وهو تعلُّق القدرة والإرادة عندنا[1]، فيكون قولنا: «إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً، فَالحِمَارُ نَاهِقٌ» لزوميَّةً؛ مثل: «إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً، فَالعَالَمُ مُضِيءٌ». أفاده الغُنَيْمِيُّ.

● **واعلم أنَّ الاتِّفاقيَّة قسمان:**

١ - **خاصَّة**: وهي ما حُكم فيها[2] بصحبة التَّالي للمقدَّم في الوجود لا لعلاقةٍ؛ نحو: «إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً، فَالحِمَارُ نَاهِقٌ».

٢ - **وعامَّة**: وهي ما حُكم فيها بتحقُّق التَّالي على تقدير تحقُّق المقدَّم؛ سواءٌ تحقَّق المقدَّم بالفعل، أو لم يكن متحقِّقاً وكان بحيث لا يُنافي تحقُّقه تحقُّق التَّالي، وكانت هذه أعمَّ؛ لأنَّهما يجتمعان في المثال المتقدِّم ونحوه ممَّا تحقَّق مقدَّمه بالفعل، وتنفردُ العامَّة فيما لم يتحقَّق مقدَّمه بالفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، فمقدَّمها ممكن الوقوع، لكنَّه لم يقع، وتاليها وهو «ما نفدت كلمات الله» واقعٌ مستمرٌّ لا يُنافيه ولا يرفعه تقدير وقوع المقدَّم، فهو ثابتٌ على كلِّ حالٍ؛ كذا في «الكبير»[3].

قوله: (أنَّ ما ذكره المصنِّف) أي: في تعريف المتَّصلة؛ بدليل تعليله، لكن ما سيذكره الشَّارح منَ التَّجوُّز يجري في تسمية السَّالبة شرطيَّةً؛ لأنَّه لم يحكم فيها بالتَّعليق، بل بسلبه، فكان ينبغي التَّنبيه على هذا أيضاً.

قوله: (أو لزوميَّةً) عطف خاصٍّ على عامٍّ، وكان عليه أن يزيد: «أوِ اتِّفاقيَّةً»؛ لأنَّ تسمية السَّالبة الاتِّفاقيَّة بـ«الاتِّفاقيَّة»؛ لمشابهتها أيضاً للموجَبة الاتِّفاقيَّة، وإلَّا فهي ليس فيها اتِّفاقٌ، بل سلبُ الاتِّفاق.

---

(١) **قوله**: (عندنا) احترازٌ عنِ الفلاسفة القائلين بالتَّعليل والطَّبع ـ لعنهم الله تعالى ـ.

(٢) **قوله**: (وهي ما حكم فيها) بتحقُّق التَّالي على تقدير تحقُّق المقدَّم؛ سواءٌ... إلخ؛ أي: مع عدم العلاقة كما لا يخفى.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٣).

لِمشابهتها للموجبة، وإلَّا فهي ليس فيها اتِّصالٌ ولا لزومٌ.

(**وَذَاتُ الِانْفِصَالِ**) أي: المنفصلة (**دُونَ مَيْنِ**) أي: كذبٍ (**مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً**) أي: تنافياً وعِناداً (**بَيْنَهُمَا**) أي: المقدَّم والتَّالي.

(**أَقْسَامُهَا**) أي: المنفصلة (**ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا**) فالمنفصل:

١ - إمَّا (**مَانِعُ جَمْعٍ**) وهي الَّتي حُكم فيها بالتَّنافي بين جزأيها صدقاً؛ نحو: «هَذَا

حاشية الصبان

قوله: (لمشابهتها للموجَبَة) أي: في تركيب الطَّرفين والاشتمال على أداة الشَّرط، وصريحُ كلامه: أنَّ تسميتها بذلك من باب الاستعارة، ويحتمل أنَّ ذلك حقيقةٌ عرفيَّةٌ، وعلى هذا يكون المعنى: «ما أوجبت تلازم الجزأين إثباتاً أو نفياً».

قوله: (ليس فيها اتِّصالٌ ولا لزومٌ) أي: بل سلب الاتِّصال وسلب اللُّزوم.

قوله: (مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً) اعلم أنَّ التَّنافر بين الطَّرفين:

- إمَّا أن يكون لذاتهما، فهي المنفصلة العناديَّة، وهي الَّتي تعرَّض لها الشَّارح.

- أو لمجرَّد اتِّفاق المعاندة بينهما في الوجود، فهي المنفصلة الاتِّفاقيَّة، ولو تعرَّض لها الشَّارح كما تعرَّض للاتِّفاقيَّة المتَّصلة لكان أحسن.

وتنقسم أيضاً[1] إلى الأقسام الثَّلاثة؛ فالحقيقيَّة؛ كقولنا في شخصٍ أسود كاتب: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا أَبْيَضَ أَوْ كَاتِباً»، ومانعة الجمع؛ كقولنا فيه: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا أَبْيَضَ أَوْ لَا كَاتِباً»، ومانعة الخلوِّ؛ كقولنا فيه: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا لَا أَبْيَضَ أَوْ كَاتِباً».

قوله: (فالمنفصل إمَّا مانع جمعٍ) أشار الشَّارح إلى أنَّ المصنِّف إنَّما ذكر مانع الجمع باعتبار تأويل المقسم الَّذي هو القضيَّة المنفصلة بالخبر؛ فكأنَّه قال: الخبر المنفصل إمَّا خبر مانع جمع ... إلخ.

قوله: (وهي الَّتي) أنَّث لمراعاة الخبر، أو لتأويل «الخبر مانع الجمع» بـ «القضيَّة المانعة الجمع»، كما هو مشهورٌ في التَّعبير.

قوله: (صدقاً) أي: في الصِّدق؛ أيِ: التَّحقُّق؛ أي: إنَّهما لا يصدقان في محلٍّ واحدٍ أعمَّ من كونهما يرتفعان عنه أو لا؛ لجريان المتن على أعمِّيَّة مانعة الجمع، وأعمِّيَّة مانعة الخلوِّ من مانعتهما كما ستعرفه، ولا ينافي ذلك[2] قوله بعد: «وتتركَّب من الشَّيء والأخصِّ من نقيضه»؛ لأنَّ المعنى: وقد تتركَّب، ومثل ذلك يقال في مانعة الخلوِّ.

---

(١) **قوله: (وتنقسم أيضاً ... إلخ)** لكن ليس التَّركُّب ممَّا ذكره الشَّارح في العناديَّة، فتنبَّه.

(٢) **قوله: (ولا ينافي ... إلخ)** وجه التَّنافي: أنَّهما إذا كان تركُّبهما من ذلك كانا مباينين لمانعة الجمع والخلوِّ، لا أعمَّ منها.

الشَّيْءُ إِمَّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ»، وتتركَّبُ من الشَّيء والأخصِّ من نَقيضه.

٢ - (أَوْ) مانعُ (خُلُوٍّ) وهي الَّتي حُكم فيها بالتَّنافي بين طرفيها كذباً؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَدَ»، وتتركَّبُ من الشَّيء والأعمِّ من نَقيضه.

٣ - (أَوْ) مانعُ(هُمَا) أي: مانع الجمع والخلوّ.

فالضَّمير في الأصل مضافٌ إليه، فلمَّا حُذف المضاف انفصل الضَّمير، فقام مقامَ المضاف المرفوع فارتفع، أي: صار ضمير رفع معطوفاً على «مَانِعُ جَمْعٍ»، ولا يصحُّ كونه معطوفاً على المضاف إليه المتقدِّم كما هو ظاهرٌ.

فالمنفصلةُ الَّتي هي مانعة جمعٍ ومانعة خلوٍّ هي: الَّتي حُكم بالتَّنافي بين طرفيها صدقاً وكذباً، وتتركَّبُ من الشَّيء ونقيضه؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ غَيْرَ زَوْجٍ»، أو من

حاشية الصبان

قوله: (وتتركَّب من الشَّيء والأخصِّ من نقيضه) فإنَّ «الشَّجر» نقيضه: «لا شجر»، و«الحجرُ» أخصُّ من «لا شجر»، وكذا «الحجرُ» نقيضه: «لا حجر»، و«الشَّجر» أخصُّ من «لا حجر».

قوله: (كذباً) أي: في الكذب؛ أيِ: الانتقال؛ أي: إنَّهما لا يرتفعان عنِ المحلِّ أعمَّ من أن يجتمعا فيه أو لا؛ لِما مرَّ.

قوله: (وتتركَّبُ من الشَّيء والأعمِّ من نقيضه) فإن «غير أبيض» نقيضه: «أبيض»، و«غير أسود» أعمُّ من «الأبيض»، وكذا «غير أسود» نقيضه «أسود»، و«غير أبيض» أعمُّ من «أسود»، والقاعدةُ: أنَّ أطراف مانعة الخلوِّ نقائض أطراف مانعة الجمع.

قوله: (أي: صار ضمير رفعٍ) وإن شئت قلت: «أي: صار في محلِّ رفعٍ»، والقصدُ دفعُ توهُّم أنَّه أعرب رفعاً.

قوله: (كما هو ظاهر) قال في «الكبير»: لأنَّه يلزم عليه أن يكون مجروراً منفصلاً، وضميرُ الجرِّ لا يكون إلَّا متَّصلاً[1].

قوله: (هي الَّتي حكم بالتَّنافي بين طرفيها صدقاً وكذباً) قال في «الكبير»: واعلم أنَّ التَّعاريف السَّابقة شاملةٌ للصَّادق والكاذب؛ لأنَّ الحكم بالتَّنافر إن كان مطابقاً ـ وذلك بأن يحكم به بين الشَّيء ونقيضه، أوِ المساوي لنقيضه، أوِ الأخصِّ من نقيضه، أوِ الأعمِّ من نقيضه ـ كانت صادقةً، وإن كان

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٦).

الشَّيء والمُساوي لنقيضه؛ كقولنا: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»، فطرفا هذه القضيَّة لا يجتمعان ولا يرتفعان.

(وَهْوَ) أي: مانعهما (**الحَقِيقِيُّ**) وتسمَّى القضيَّة حينئذٍ: «حقيقيَّةً».

● وسُمِّيت الأُولى: «مانعة جمعٍ»؛ لاشتمالها على منع الجمع بين طرفَيها في الصِّدق، والثَّانية: «مانعة خلوٍّ»؛ لاشتمالها على منع الخلوِّ عن طرفيها؛ بمعنى أنَّهما لا يكذبان معاً، والثَّالثة: «حقيقيَّةً»؛ لأنَّ التَّنافيَ بين طرفَيها أتمُّ منه في الآخَرين.

(**الأَخَصُّ**) من الأولَين (**فَاعْلَمَا**).

فكلُّ «حقيقيَّةٍ» يصدقُ عليها أنَّها «مانعةُ جمعٍ» وأنَّها «مانعةُ خلوٍّ» دون العكس، فتجتمع الثَّلاثة في نحو: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ»، وتَنفرد مانعة الجمع بنحو: «إِمَّا أَنْ

حاشية الصبان

غير مطابقٍ ـ كما إذا حكم به بين الشَّيء ومساويه [ص/ ٨٢]، أوِ الأعمِّ منه، أوِ الأخصِّ منه مطلقاً، أو من وجه ـ كانت كاذبةً؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً أَوْ نَاطِقاً». اهـ[١]

ومنه يعلم أنَّ قول الشَّارح في كلِّ قسمٍ[٢] من الأقسام الثَّلاثة: «وتتركَّب من كذا وكذا» مخصوصٌ بالصَّادق.

قوله: (وتسمَّى القضيَّة حينئذ: حقيقيَّةً) **أقول**: الأَولى التَّعبير بـ«فاء» التَّفريع، أو «أي» التَّفسيريَّة، فافهم.

قوله: (في الآخَرين) **أقول**: هو بفتح الخاء، ولو قال: «في الأخريين»؛ لناسب قوله: «الأولى والثَّانية».

قوله: (الأَخَصُّ) أي: مطلقاً من الأولين؛ هذا على التَّعريفين السَّابقين لمانعة الجمع ومانعة الخلوِّ، أمَّا على تعريفهما المزيد آخر كلٍّ منهما لفظ «فقط»، فالحقيقيَّة مباينةٌ لهما كما سيذكره الشَّارح.

ثمَّ على ما ذكره المصنِّف تكون النِّسبة بين مانعة الجمع ومانعة الخلوِّ: «العموم والخصوص الوجهيّ»، فيجتمعان في الحقيقيَّة، وتنفرد مانعة الجمع في نحو: «هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ»، ومانعة الخلوِّ في نحو: «هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا غَيْرُ أَبْيَضَ وَإِمَّا غَيْرُ أَسْوَدَ».

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٧).

(٢) **قوله**: (في كلِّ قسمٍ) فيه: أنَّه قال: إنَّ قوله في القسمين الأولين: «وتتركَّب» أي: قد تتركَّب، وحينئذ لا وجه للتَّخصيص فيهما.

يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ أَوْ أَسْوَدَ»، ومانعةُ الخلوِّ بنحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَبْيَضَ أَوْ غَيْرَ أَسْوَدَ».

● ولكلٍّ من مانعة الجمع ومانعة الخلوِّ تفسيرٌ آخَرُ أخصُّ ممَّا ذُكِر، فإن أردته فَزِدْ في آخِرِ كلٍّ من تفسيريهما المتقدِّمين كلمة: «فقط»، فتكون الحقيقيَّةُ مباينةً لكلٍّ منهما بهذا التَّفسير.

وهذا في المُنفصلات الموجَبَات، وأمَّا السَّوالب فتسميتها: «مانعةَ جمعٍ» أو «مانعة خلوٍّ» أو «حقيقيَّةً» تجوُّزٌ؛ لمشابهتها موجَبَاتها، أو حقيقةٌ اصطلاحيَّةٌ؛ وإلَّا فهي تَسلب منع الجمع أو منع الخلوِّ أو منعهما؛ نحو: «لَيْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاطِقاً»، فيصحُّ التَّمثيل بهذه للثَّلاثة.

حاشية الصبان

قوله: **(وهذا في المنفصلات الموجَبَات)** أي: ما تقدَّم من: تعريف المصنِّف المنفصلة بـ«ما أوجبت تنافراً»، ومن تسمية أقسامها بـ«مانعة الجمع ومانعة الخلوِّ ومانعتهما»، ومن أنَّ الحكم فيها بالتَّنافي.

قوله: **(أو حقيقةٌ اصطلاحيَّةٌ) قال في «الكبير»**: لكنَّ التَّعاريف السَّابقة لم تشملها. اهـ[1]

وأقول: يمكن جعلها شاملةً لها بأنَّ المراد بقولنا: «ما حكم فيها بالتَّنافي»؛ أي: إثباتاً أو نفياً.

قوله: **(وإلَّا)** أي: وإلَّا نقل بأحد الوجهين، بل قلنا: «حقيقةً لغويَّةً» لم يُسلَّم لنا؛ لأنَّها تسلب... إلخ.

قوله: **(فهي)** أيِ: السَّوالب تسلب معنى الجمع... إلخ؛ أي: يُسلَب فيها ذلك، فالإسنادُ مجازيٌّ.

قوله: **(فيصحُّ التَّمثيل بهذه للثَّلاثة)** أمَّا لمانعة الجمع[2] فباعتبار أنَّها تسلب التَّنافي بين كون الشَّيء إنساناً وكونه ناطقاً في الصِّدق؛ لأنَّهما يجتمعان صدقاً في «زيد» مثلاً.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٧).

(٢) قوله: **(أمَّا لمانعة الجمع... إلخ)** لا يخفى أنَّ مانعة الجمع: «هي ما حكم فيها بأنَّ تحقُّق أحدهما ينافي تحقُّق الآخر»، ومانعة الخلوِّ: «هي ما حكم فيها بأنَّ عدم تحقُّق أحدهما ينافي عدم تحقُّق الآخر»؛ فالمعنى: أمَّا لمانعة الجمع فباعتبار أنَّها تسلب التَّنافي بين كون الشَّيء إنساناً وكونه ناطقاً في الصِّدق؛ أيِ: التَّحقُّق؛ لأنَّهما يجتمعان في «زيد» مثلاً، وأمَّا لمانعة الخلوِّ فباعتبار أنَّها تسلب التَّنافي بينهما في الكذب؛ أي: عدم التَّحقُّق؛ لأنَّهما يكذبان؛ أي: لا يتحقَّقان؛ أي: لا يتحقَّق شيءٌ منهما في «الحمار» مثلاً، وأمَّا للحقيقيَّة... إلخ ما ذكره. =

• وقد تتألَّف الحقيقيَّة من أكثر من جزأين في الظَّاهر؛ نحو: «العَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ، أَوْ نَاقِصٌ، أَوْ مُسَاوٍ»، ....

حاشية الصبان

وأمَّا لمانعة الخلوِّ فباعتبار أنَّها تسلب التَّنافي بينهما في الكذب؛ لأنَّهما يجتمعان كذباً في «الحمار» مثلاً.

وأمَّا للحقيقيَّة فباعتبار أنَّها تسلب التَّنافي بينهما في الصِّدق والكذب؛ لأنَّهما يجتمعان في «زيد»، ويرتفعان في «الحمار»؛ كذا قرَّره شيخنا الشَّارح بدرسه.

• **واستشكله بعضٌ**: بأنَّه تقدَّم أنَّ الحقيقيَّة تتركَّب من الشَّيء ونقيضه أوِ المساوي لنقيضه، ومانعة الجمع من الشَّيء والأخصِّ من نقيضه، ومانعة الخلوِّ من الشَّيء والأعمِّ من نقيضه، و«الإنسان» و«النَّاطق» متساويان، فكيف يصحُّ التَّمثيل بهذه القضيَّة للثَّلاثة؟

وأقول: هذا غلطٌ محضٌ؛ لأنَّ ما ذكر في الموجَبَة لا في السَّالبة، وإلَّا لم تصدق سالبةٌ قطُّ كما لا يخفى.

قوله: (نحو: **العَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ**) **العدد**: «ما تساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أوِ البعيدتين على السَّواء»؛ مثلاً: «الثَّمانية» لها:

- حاشيتان قريبتان وهما: العدد الَّذي قبلها وهو «سبعة»، والَّذي فوقها وهو «تسعة»، ومجموعهما: «ستَّة عشر»، و«الثَّمانية» نصفُها.

- وحاشيتان بعيدتان وهما: «ستَّة» و«عشرة»، ومجموعهما: «ستَّة عشر»، و«الثَّمانية» نصفُها، وعلى هذا فقس.

وإن شئت قلت: **العدد**: «ما تألَّف من الآحاد».

• وعلى كلٍّ فـ«الواحد» ليس بعددٍ، وإطلاقُ الحساب عليه اسم العدد مجازيٌّ؛ من تسمية الجزء باسم كلِّه، وبذلك يندفع الاعتراض على كون القضيَّة المذكورة منفصلةً حقيقيَّةً بارتفاع أطرافها في «الواحد».

• **والعددُ على ثلاثة أقسامٍ**:

١ - **زائدٌ**: وهو ما زاد عليه مجموع كسوره الصَّحيحة؛ كـ: «اثني عشر»، فإنَّ لها نصفاً

= فقوله: «في الصِّدق» أيِ: التَّحقُّق، وقوله: «لأنَّهما يجتمعان صدقاً» أي: تحقُّقاً؛ أي: يجتمع تحقُّقهما، وقوله: «في الكذب» أيِ: الارتفاع؛ أي: عدم التَّحقُّق، وقوله: «لأنَّهما يجتمعان كذباً» أيِ: ارتفاعاً؛ أي: عدم تحقُّق؛ أي: يجتمع ارتفاعهما وعدم تحقُّقهما، فافهم ذلك، واعلم أنَّه قد قيل هنا ما لا يصحّ.

فهي بحسَب الحقيقة مؤلَّفةٌ من جزأين فقط، والأصلُ: «العَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ غَيْرُ زَائِدٍ»، فحُذف: «غَيْرُ زَائِدٍ» وعبِّر عنه بـ«نَاقِص، أَوْ مُسَاو»؛ لأنَّه بمعناه، فالعنادُ حقيقةً إنَّما هو بين «الزَّائد» و«غيره».

حاشية الصبان

وهو ستَّة، وثلثاً وهو أربعة، وسدساً وهو اثنان، وربعاً وهو ثلاثة؛ ومجموعها: «خمسة عشر» وهي زائدةٌ عليها.

واعلم أنَّ المتَّصف بالزِّيادة حقيقةً لغويَّةً إنَّما هو مجموع الكسور لا العدد، فإطلاقُ الزَّائد على العدد ـ وإن كان حقيقةً عرفيَّةً ـ مجازٌ عقليٌّ؛ من وصف الشَّيء بوصف مصاحبه، وقيل: لغويٌّ؛ من تسمية الجزء باسم كلِّه.

٢ - **وناقصٌ**: وهو ما نقص مجموع كسوره الصَّحيحة عنه؛ ك: «الأربعة»، فإنَّ لها نصفاً وهو اثنان، وربعاً وهو الواحد؛ ومجموع الاثنان والواحد: «ثلاثة»، وهي ناقصةٌ عن الأربعة.

وفي إطلاق النَّاقص على العدد ما مرَّ.

٣ - **ومساوٍ**: وهو ما ساواه مجموع كسوره الصَّحيحة؛ ك: «السِّتَّة»، فإنَّ لها نصفاً وهو ثلاثة، وثلثاً وهو اثنان، وسدساً وهو واحد؛ ومجموعها: «ستَّة»، وهي مساويةٌ للأصل الَّذي هو «السِّتَّة».

واعلم أنَّ ما مشينا عليه من تعاريف الأقسام الثَّلاثة بما مرَّ، ومن إسناد الزِّيادة والنَّقص والمساواة في التَّعاريف إلى الكسور هو المشهورُ، وقيل: العدد الزَّائد ما زاد على المجتمع من كسوره، والنَّاقص ما نقص عنه، والمساوي ما ساواه؛ كذا في بعض حواشي «الفنري».

فإن قلت: يرد[1] «أحد عشر»، و«ثلاثة عشر»، و«سبعة عشر»، ونأحوها من الأعداد الَّتي ليس لها كسورٌ صحيحةٌ.

قلت: الكلامُ في العدد الَّذي له كسورٌ صحيحةٌ، فلا يرد ما ذكر.

قوله: (فهي بحسب الحقيقة مؤلَّفةٌ من جزأين فقط) لأنَّ تركُّبها من: **الشَّيء ونقيضه**، والشَّيءُ ليس له إلَّا نقيضٌ واحدٌ؛ **أوِ المساوي لنقيضه**، وهو ـ وإن كان قد يتعدَّد لفظاً[2] كما في المثال المذكور ـ واحدٌ معنًى؛ فإنَّ المساوي لنقيض الزَّائد مجموع «ناقص ومساو» الَّذي هو بمعنى: «غير زائد»، ولأنَّها لو تركَّبت من ثلاثة أجزاء في الحقيقة، وصدق الأوَّل وكذب الثَّاني، فالثَّالث إن صدق لم يعاند الأوَّل، وإن كذب لم يعاند الثَّاني.

(١) **قوله**: (يرد) أي: على كون القضيَّة المذكورة منفصلة حقيقيَّة.

(٢) **قوله**: (وإن كان قد يتعدَّد لفظاً) أي: بأن يكون الدَّالُّ عليه مجموع اللَّفظين، فليس ظاهر العبارة مراداً كما يعلم ممَّا بعد.

أمَّا مانعة الجمع فتتألَّف من أكثرَ من جزأين حقيقةً، وكذا مانعةُ الخلوِّ.

● **واعلم أنَّ الشَّرطيَّة:**

١ - إن كان الحكم فيها على وضع معيَّنٍ **فمخصوصةٌ**؛ نحو: «إِنْ جِئْتَنِي الآنَ أَكْرَمْتُكَ»، و: «زَيْدٌ الآنَ إِمَّا كَاتِبٌ أَوْ غَيْرُ كَاتِبٍ».

حاشية الصبان

قوله: (أمَّا مانعة [ص/٨٣] الجمع) قال في «الكبير»: لأنَّ المركَّب من جزأين كلٌّ منهما أخصُّ من نقيض الآخر لا بدَّ[١] وأن ينفرد ذلك النَّقيض في محلٍّ آخر تحقيقاً لعمومه؛ إذ لا يوجد في هذا الجزء؛ لأنَّه نقيضه، ولا ينحصر في الجزء الآخر؛ لأنَّه أعمُّ منه، فصحَّ الاقتصار على جزأين تارةً، والإتيان بأكثر تارةً أخرى، وكذا مانعة الخلوِّ[٢]؛ لأنَّها أبداً مركَّبةٌ من نقائض أجزاء مانعة الجمع.

وإنَّما عبَّروا في تعريفي مانعة الجمع ومانعة الخلوِّ بـ«طرفين»؛ لأنَّه أقلُّ ما يتحقَّق بهما، فإذا عُلِم الحكم بين الطَّرفين عُلِم بين الأكثر.

قال السَّعد: والحقُّ إنَّا إذا اعتبرنا الظَّاهر فالحقيقيَّةُ أيضاً قد تتركَّب من أكثر من جزأين؛ كقولنا: «اللَّفظُ المُسْتَعْمَلُ: إِمَّا اسْمٌ أَوْ كَلِمَةٌ أَوْ أَدَاةٌ»، وإن رجعنا إلى التَّحقيق: فالمنفصلة مطلقاً لا تتركَّب إلَّا من جزأين؛ لأنَّها تتحقَّق بانفصال واحدٍ، والنِّسبةُ الواحدةُ لا تكون إلَّا بين شيئين، فعند زيادة الأجزاء تتعدَّد المنفصلات، فإذا قلنا: «اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ: إِمَّا اسْمٌ، أَوْ كَلِمَةٌ، أَوْ أَدَاةٌ»، فهي حقيقيتان؛ على أنَّه: «إِمَّا اسْمٌ أَوْ غَيْرُهُ»، و«غَيْرُهُ: إِمَّا كَلِمَةٌ أَوْ غَيْرُهَا وهو الأداة»، وإذا قلنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ شَجَراً، أَوْ حَجَراً، أَوْ إِنْسَاناً» فهي ثلاث منفصلاتٍ مانعات الجمع، وإذا قلنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ: لَا شَجَراً، أَوْ لَا حَجَراً، أَوْ لَا إِنْسَاناً» فهي ثلاث منفصلاتٍ مانعات الخلوِّ باعتبار الانفصال بين كلِّ جزأين. اهـ[٣]

---

(١) **قوله: (لا بدَّ.. إلخ)** العائد مقدَّرٌ؛ أي: لا بدَّ أن ينفرد ذلك النَّقيض عن الجزء الآخر له. **وقوله: (في هذا الجزء)** أي: المعتبر نقيضه. **وقوله: (ولا ينحصر في الجزء الآخر)** أيِ: المعتبر بنفسه. **وقوله: (لأنَّه)** أيِ: النَّقيض.

(٢) **قوله: (وكذا مانعة الجمع... إلخ)** الضَّمير عائدٌ على صحَّة الاقتصار على جزأين تارةً، والإتيان بأكثر تارةً أخرى الَّتي فهمت من قوله: «فصحَّ... إلخ» وقوله: «لأنَّها أبداً... إلخ»؛ أي: فإذا ركِّبت مانعة الجمع من أكثر، أتي بنقائض ذلك الأكثر لمانعة الخلوِّ، فتقول في منع الجمع: «إمَّا أن يكون الشَّيء أبيض، وإمَّا أن يكون أسود، وإمَّا أن يكون أحمر»، وفي منع الخلوِّ: «إمَّا أن يكون الشَّيء غير أبيض، وإمَّا أن يكون غير أسود، وإمَّا أن يكون غير أحمر»، فافهم.

(٣) انظر: «شرح الشمسية للسعد» (ص: ٢٥٦).

٢ - وإلَّا؛ فإن ذُكر فيها ما يدلُّ ....

حاشية الصبان

وإنَّما كانت مانعة الجمع السَّابقة في التَّحقيق ثلاث منفصلات؛ لأنَّ منع الجمع حاصلٌ بين الشَّجر والحجر، وبين الشَّجر والإنسان، وبين الحجر والإنسان. اهـ ببعض تصُّرفٍ[١].

قوله: (على وضعٍ معيَّن) أي: جارياً على وضعٍ معيَّنٍ؛ أي: حالةٍ معيَّنةٍ؛ ك: كون المجيء مقيَّداً بخصوص الآن، أو بخصوص الرُّكوب مثلاً.

والحاصلُ: أنَّ الأوضاع في الشَّرطيَّة كالأفراد في الحمليَّة.

قوله: (وإلَّا فإن ذُكِر فيها... إلخ) اعترض: بأنَّ ظاهره أنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة والإهمال لا تجري في المخصوصة، وليس كذلك، بل يجري فيها ما ذُكر كما هو صريح كلام السَّنُوسيّ في «المختصر» حيث قال متناً وشرحاً: وتكون؛ أيِ: الشَّرطيَّة؛ سواءٌ كانت مخصوصةً أو غير مخصوصةٍ مهملةً، ومسوَّرةً كلِّيَّةً وجزئيَّةً، موجَبَاتٍ بإثبات اللُّزوم أوِ العِناد، وسالباتٍ برفعهما، فتكون الأقسام ستَّةً[٢] في كلٍّ من المخصوصة وغير المخصوصة، فالمجموع اثنا عشر قسماً. اهـ

قال اليوسي: قوله: «فالمجموع اثنا عشر قسماً» هي ستُّ متَّصلاتٍ وستُّ منفصلاتٍ:

أمَّا المتَّصلات فهي: مخصوصةٌ كلِّيَّةٌ؛ نحو: «كُلَّمَا جِئْتَنِي رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ»، ومخصوصةٌ جزئيَّةٌ؛ نحو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا جِئْتَنِي اليَوْمَ أَكْرَمْتُكَ»، ومخصوصةٌ مهملةٌ؛ نحو: «إِنْ جِئْتَنِي رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ»، وغيرُ مخصوصةٍ كلِّيَّةٌ؛ نحو: «كُلَّمَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، أو جزئيَّةٌ؛ نحو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، أو مهملةٌ؛ نحو: «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ».

وأمَّا المنفصلات فمخصوصةٌ كلِّيَّةٌ؛ نحو: «دَائِماً إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَأَنْتَ حَيٌّ عَالِماً أَوْ جَاهِلاً»، أو جزئيَّةٌ؛ نحو: «قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَأَنْتَ حَيٌّ عَالِماً أَوْ جَاهِلاً»، أو مهملةٌ؛ نحو: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَأَنْتَ حَيٌّ عَالِماً أَوْ جَاهِلاً»، وغيرُ مخصوصةٍ كلِّيَّةٌ؛ نحو: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً»، أو جزئيَّةٌ؛ نحو: «قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً»، أو مهملةٌ؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً»؛ هذا كلُّه من غير اعتبار الكيف، أمَّا إن اعتبر كانت أربعة وعشرين؛ اثنا عشر موجبات، ومثلها سوالب. اهـ بالحرف[٣].

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٧).

(٢) **قوله: (فتكون الأقسام ستَّة... إلخ)** سيأتي في كلام اليوسي أنَّ ذلك عند قطع النَّظر عنِ الكيف، والأقربُ في ذوق العبارة أنَّه بقطع النَّظر عنِ اللُّزوم والعِناد، ولعلَّ المحشي أشار إلى ذلك بقوله: «بالحرف»، ولكنَّ الخطب في ذلك يسير.

(٣) انظر: «نفائس الدرر في شرح المختصر» (ص: ٤٥٧).

على تعميم جميعِ الأوضاع الممكنة فكلِّيَّةٌ.

٣ - أو بعضها فجزئيَّةٌ.

حاشية الصبان

● أقول[١]: ما مشى عليه الشَّارح إحدى طريقتين للمناطقة؛ كما ذكره في «الكبير» حيث قال - بعد جريانه على ما في هذا «الشَّرح الصَّغير» - ما نصُّه: وفي كلام الإمام السَّنُوسيّ ما يُفيد أنَّ الكلِّيَّة وغيرها أقسامٌ للمخصوصة، كما أنَّها أقسامٌ لغير المخصوصة؛ ثمَّ قال: وهذه الطَّريقة غير الطَّريقة الَّتي ذكرناها أوَّلاً. اهـ[٢]

قوله: **(على تعميم جميع الأوضاع الممكنة)** أيِ: الممكنة الاجتماع مع المقدَّم، **كما في «الكبير»؛ قال**: وإنَّما قيَّدنا الأوضاع بإمكان الاجتماع مع المقدَّم؛ لأنَّه لولا ذلك لَمَا صدقت شرطيَّةٌ كلِّيَّةٌ أبداً؛ لأنَّ منَ الأوضاع نقيض التَّالي أو ضدُّه، فلا يصحُّ استلزام المقدَّم التَّالي؛ إذ لا يستلزم الشَّيء النَّقيضين[٣]، ففي: «كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً» لو اعتبرنا كون «زيد» غير حسَّاسٍ، ولا متحرِّكٍ بالإرادة لاستلزم غير الحَيَوَانيَّة، فلو استلزم الحَيَوَانيَّة مع ذلك لاستلزم النَّقيضين، ولا يقال: إنَّ الشَّرطيَّة على سبيل الفرض؛ إذ لا يمكن الفرض مع النَّقيضين، وقس على ذلك المنفصلة. اهـ[٤]

وقال أيضاً: لا يشترط أن تكون تلك الأوضاع ممكنةً في نفسها، بل أنْ يمكن اجتماعها مع المقدَّم لو وقعت، فإذا قلنا: «كُلَّمَا كَانَ الحَجَرُ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً» كان لزوم حيوانيَّة الحجر لإنسانيَّته ثابتاً مع كلِّ وضعٍ يمكن اجتماعه معه من كونه ناطقاً وكاتباً وضاحكاً، وفي أيِّ زمانٍ ومكانٍ، وهذه الأوضاع تجامع الحجر لو كان إنساناً. اهـ[٥]

قوله: **(أو بعضها)** عطفٌ على «تعميم».

---

(١) **قوله: (وأقول. . . إلخ)** انظر ماذا يقول أصحاب الطَّريقة الَّتي مشى عليها الشَّارح في الأمثلة المذكورة، وهل يرجع إنكار الانقسام إلى إنكار التَّسمية.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٧).

(٣) **قوله: (إذ لا يستلزم الشَّيء النَّقيضين)** فيه تساهلٌ لا يخفى، فإنَّه ليس اللَّازم استلزام النَّقيضين، بلِ استلزام النَّقيض وجوداً مع وجود نقيضه ولو فرضاً أو عدماً، مع عدم نقيضه ولو فرضاً، ولو قال: «إذ لا يمكن أن يستلزم الشَّيء المعتبر فيه تحقُّق أمر تحقُّق نقيض ذلك الأمر، ولا يمكن أن يستلزم الشَّيء المعتبر فيه تحقُّق أمر عدم تحقُّق نقيض ذلك الأمر» لكان حسناً، ولا يخفى بعد ذلك أنَّه لا ورود للقيل الآتي حتَّى يحتاج للجواب عنه بما ذكره، على أنَّه لا مانع من فرض المحال، فلو قال: «إذ لا يمكن الاستلزام مع التَّناقض» لأمكن تصحيح كلامه، فتدبَّر.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٩).

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٩).

٤ - وإلَّا فمهملةٌ؛ نحو: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً»، و«إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً».

● وسورُ الشَّرطيَّة الكلِّيَّة:

١ - إذا كانت متَّصلةً موجبةً: «كُلَّمَا» و«مَهْمَا»؛ نحو: «مَهْمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

حاشية الصبان

قوله: (**وإلَّا فمهملةٌ؛ نحو: إن كان . . . إلخ**) مثل «إن»: «إذا»، و«لو»؛ فإطلاق الثَّلاثة إهمالٌ في المتَّصلة، كما أنَّ إطلاق «إمَّا» إهمالٌ في المنفصلة.

قوله: (**كُلَّمَا ومَهْمَا**) أمَّا «كُلَّمَا[١]» فهي في الأصل لتعميم الأفراد، ثمَّ جُعلت لتعميم الأوضاع؛ لاكتسابها الظَّرفيَّة من «الحين» المضافة هي إليه في الأصل، النَّائبِ عنه «ما».

وأمَّا «مَهْمَا» فهي في الأصل اسم شرطٍ لِمَا لا يعقل، فهي لتعميم الأفراد، فتصلح[٢] سوراً لكلِّيَّة الحمليَّة. قال السَّعد: وهم [ص/ ٨٤] نقلوها إلى عموم الأوضاع، وجعلوها سور الكلِّيَّة المتَّصلة[٣].

قال اليوسي: والأقربُ أنَّه [لحنٌ] جرى [على الألسنة، أو جارٍ] على ما جوَّزه بعض النَّحويِّين من وقوعها ظرفاً استدلالاً بنحو قوله[٤]: [من الطويل]

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وأمَّا ادِّعاء النَّقل مع تصريح جمهور[٥] علماء العربيَّة بأنَّ «مَهْمَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» لحنٌ، فغيرُ مرضيٍّ.

---

(١) قوله: (**أمَّا كلَّما . . . إلخ**) لعلَّ المراد منه: أنَّ «كلَّ» في الأصل لتعميم الأفراد، لا على وجه كونها ظرفاً، فلمَّا نظر فإذا هي يصحُّ أن تضاف إلى «الحين» وما بمعناه، فتكتسب الظَّرفيَّة، فتكون لتعميم الأوضاع في تلك الحالة، ففعل بها ذلك.

وبعد ذلك فيه شيء، وظاهره يقتضي أنَّ «كلَّما» بتمامها لتعميم الأفراد في الأصل، ثمَّ جُعلت بتمامها لتعميم الأوضاع؛ لاكتسابها بتمامها الظَّرفيَّة من «الحين» المضافة هي بتمامها إليه في الأصل النائب عنه ـ أي: الحين ـ بالَّتي هي جزء المضاف، ولا يخفى ما فيه، فتدبَّر.

(٢) قوله: (**فتصلح . . . إلخ**) انظر كيف يتفرَّع هذا بعد قوله: «اسم شرط»، ثمَّ لا يخفى أنَّ عموم الأوضاع من جملة عموم أفراد ما لا يعقل، وهو مدلولٌ لها في الأصل، كما فُهم من كلامه، فلو قال: «اسم شرط لما لا يعقل لا يقع ظرفاً، **فهي لتعميم الأفراد لا على وجه الظَّرفيَّة**» لظهر قوله: «**قال السَّعد . . . إلخ**» كلّ الظُّهور، فتدبَّر.

(٣) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ٢٦٩).

(٤) البيت لحاتم الطائي في «ديوانه» (ص: ٦٨).

(٥) قوله: (**مع تصريح جمهور. . . إلخ**) فيه: أنَّه لا مدخل لهذا التَّصريح في عدم الرضى، فإنَّ كلام الجمهور في بيان =

٢ - وإن كانت منفصلةً موجبةً: «دَائِماً»؛ نحو: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً».

٣ - وإن كانتا سالبتَين: «لَيْسَ البَتَّةَ»؛ نحو: «لَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَجَراً»، و«لَيْسَ البَتَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً أَوْ نَاطِقاً».

حاشية الصبان

لا يقال: لأهل كلِّ فنٍّ أن يصطلحوا على ما شاؤوا، ولا حجر في الاصطلاح.

لأنَّا نقول: ليس هذا من الألفاظ الَّتي يصطلح عليها وتُتأدّى بها المعاني المذكورة في الفنِّ، وتكون قاصرةً عليه كـ: الحدِّ والرَّسم، بل من الأمور الكلِّيَّة العامَّة.

ألا ترى أنَّ هذه القضايا الَّتي يذكرونها وأسوارها لا يعنون بها قضايا مصنوعات، ولا أسواراً محدثات، بل هي الكَلِم العربيَّة، بحيث كلَّما وجدت في أيِّ فنٍّ جرت فيها هذه الأحكام، والمعرب للفنِّ من حيث هو معربٌ لا يكون له محيدٌ عن لغة العرب، ولا مرام وراء مرامهم. اهـ(١) كذا في «الكبير» ببعض تصرف(٢).

وكان على الشَّارح أن يزيد: «ونحوهما»؛ لعدم انحصار سور الموجَبَة المتَّصلة فيهما، بل منه: «متى» و«أيَّان».

قوله: (دائماً) خلافاً لمَن توهَّم أنَّها جهة الشَّرطيَّة المنفصلة كما تقدَّم، ومثل «دائماً»: «على كلِّ حالٍ»، و«أبداً».

قوله: (ليس البَتَّة) بقطع الهمزة؛ أي: ليس أبداً وأصلاً.

وقد ذكر الشَّارح من الأسوار المشتركة ثلاثاً: «ليس البتَّة» وهي مشتركةٌ بين المتَّصلة والمنفصلة السَّالبتين الكلِّيَّتين، و«قد يكون» وهي مشتركةٌ بين المتَّصلة والمنفصلة الموجبتين الجزئيَّتين، و«قد لا يكون» وهي مشتركةٌ بين المتَّصلة والمنفصلة السَّالبتين الجزئيَّتين.

= حقيقتها اللُّغويَّة. **وقوله: (كـ: الحدِّ والرَّسم)** أي: كهذين اللَّفظين. **وقوله: (ألا ترى ... إلخ)** قد يقال: كون المعرب من حيث هو معرب لا محيد له عن لغة العرب إنَّما يوجب بيان الدَّالّ في لغة العرب بأيِّ طريقٍ، فالمضرُّ هو عدم ذلك، وأمَّا نحو أن يكون سور الكلِّيَّة في اللُّغة العربيَّة «كلَّما» فتارةً يعبِّر به عند التَّعريب لما هو عامٌّ تجري أحكامه في سائر الفنون، وتارةً يضع لفظاً آخر لمعناه ويعبِّر به عند ذلك مع ظهور الحال، وأنَّ هذا اللَّفظ من وضعه هو لمعنى تلك الكلمة، فمَن أراد التَّعبير بما هو الوضع العربيّ عبَّر بـ«كلَّما»، ومَن أراد التَّعبير بهذا جرياً على اصطلاحه هو فلا مانع، فهذا ليس فيه ضررٌ ولا خروجٌ عن التَّعريب، فدعوى أنَّ هذه هي الكلم العربيَّة غير مسلَّمةٍ، وقد نبهت فيما تقدَّم على مثل ذلك، فتنبَّه.

(١) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٤٦١).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٠).

● **وسورُ الجزئيَّة:**

١ - إن كانت موجبةً متَّصلةً أو منفصلةً: «قَدْ يَكُونُ»؛ نحو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً كَانَ إِنْسَاناً»، و«قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً أَوْ فَرَساً[1]».

٢ - وإن كانت سالبةً متَّصلةً: «قَدْ لَا يَكُونُ»، و«لَيْسَ كُلَّمَا» ونحوهما؛ نحو: «لَيْسَ كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً كَانَ نَاهِقاً».

٣ - وإن كانت سالبةً منفصلةً: «لَيْسَ دَائِماً»، و«قَدْ لَا يَكُونُ»؛ نحو: «قَدْ لَا يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً أَوْ نَاهِقاً».

وكلٌّ منَ المتَّصلة والمُنفصلة تتألَّف من حمليَّاتٍ، أو من شرطيَّاتٍ، أو منهما، وأمثلتُها وبيان أقسامها مذكورةٌ في المطوَّلات.



حاشية الصبان

قوله: (ونحوهما) كـ: «ليس مهما»، و«ليس متى».

قوله: (وأمثلتها، وبيان أقسامها مذكورةٌ في المطوَّلات) بيان ذلك: أنَّ الشَّرطيَّة متَّصلةً كانت أو منفصلةً تنقسمُ باعتبار اتِّحاد نوع طرفيها واختلافه أقساماً؛ لأنَّها إمَّا أن تتألَّف من قضيَّتين حمليَّتين، أو من متَّصلتين، أو من منفصلتين، أو من مختلفتين؛ وبهذا الاعتبار تنقسم المتَّصلة تسعة أقسامٍ، والمنفصلة ستَّة أقسامٍ.

● **أمَّا أقسام المتَّصلة التِّسعة:**

١ - **فالأوَّل** منها مركَّبٌ من حمليَّتين؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

٢ - **الثَّاني**: من متَّصلتين؛ نحو: «مَتَى كَانَ كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، فَهُوَ كُلَّمَا لَمْ يَكُنْ حَيَوَاناً لَمْ يَكُنْ إِنْسَاناً».

٣ - **الثَّالث**: من منفصلتين؛ نحو: «مَتَى كَانَ دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً، فَدَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنْقَسِماً بِمُتَسَاوِيَيْنِ أَوْ غَيْرَ مُنْقَسِمٍ بِهِمَا».

٤ - **الرَّابع**: من حمليَّةٍ ومتَّصلةٍ، والحمليَّةُ مقدَّمةٌ؛ نحو: «مَتَى كَانَ طُلُوعُ الشَّمْسِ عِلَّةً لِوُجُودِ النَّهَارِ، فَكُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (وَقَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً أَوْ فَرَساً)** هذا المثال كاذبٌ بمقتضى كلامه السَّابق، فتنبَّه، وأظنُّ أنَّ شيخ شيخنا نبَّه على ذلك.

. . . .

حاشية الصبان

٥ - **الخامس**: من متّصلةٍ وحمليّةٍ، والمتّصلةُ مقدّمةٌ؛ نحو: «مَتَى كَانَ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، فَوجُودُ النَّهَارِ لَازِمٌ لِطُلُوعِ الشَّمْسِ».

٦ - **السَّادس**: من حمليّةٍ ومنفصلةٍ، والحمليّةُ مقدّمةٌ؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا عَدَداً، فَهُوَ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ».

٧ - **السَّابع**: من منفصلةٍ وحمليّةٍ، والمنفصلةُ مقدّمةٌ؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِمَّا زَوْجاً أَوْ فَرْداً، فَهُوَ عَدَدٌ».

٨ - **الثَّامن**: من متّصلةٍ ومنفصلةٍ، والمتّصلةُ مقدّمةٌ؛ نحو: «مَتَى كَانَ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، فَدَائِماً إِمَّا أَنْ تَكُونَ طَالِعَةً وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مَوجُوداً».

٩ - **التَّاسع**: من منفصلةٍ ومتّصلةٍ، والمنفصلةُ مقدّمةٌ؛ نحو: «مَتَى كَانَ دَائِماً إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مَوجُوداً، وَكُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

● **وأمّا أقسام المنفصلة السّتّة**:

١ - **فالأوّل** منها مركّبٌ من حمليّتين؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً».

٢ - **الثّاني**: من متّصلتين؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، وَإِمَّا قَدْ لَا يَكُونُ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

٣ - **الثّالث**: من منفصلتين؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا العَدَدُ إِمَّا زَوْجاً أَوْ فَرْداً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِمَّا زَوْجاً أَوْ فَرْداً».

٤ - **الرَّابع**: من حمليّةٍ ومتّصلةٍ؛ نحو: «إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ طُلُوعُ الشَّمْسِ عِلَّةً لِوجُودِ النَّهَارِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

٥ - **الخامس**: من حمليّةٍ ومنفصلةٍ؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا لَيْسَ عَدَداً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِمَّا زَوْجاً أَوْ فَرْداً».

٦ - **السَّادس**: من متّصلةٍ ومنفصلةٍ؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِمَّا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ يُوجَدَ النَّهَارُ».

فهذه أقسام المتّصلة وأمثلتها، وأقسام المنفصلة وأمثلتها.

ولم يجعلوا أقسام المنفصلة تسعةً كأقسام المتّصلة ـ مع تأتي ذلك، باعتبار انقسام الرّابع إلى ما قُدِّم فيه الحمليّة على المتّصلة وما كان بالعكس، وانقسام الخامس إلى ما قُدِّم فيه الحمليّة

. . . .

حاشية الصبان

على المنفصلة وما كان بالعكس، وانقسام السَّادس إلى ما قُدِّم فيه المتَّصلة على المنفصلة وما كان بالعكس ـ؛ لعدم التَّرتيب الطَّبيعي بين طرفي المنفصلة، وإن كان فيها ترتيبٌ ذكريٌّ، فافهم.

● **خاتمة**: ما مرَّ من أنَّ المراد بالمتَّصلات والمنفصلات إثباتُ اللُّزوم، أوِ العِناد، أو رفعهما فقط، مذهبُ المناطقة؛ وأمَّا أهل العربيَّة فزعم السَّعد تبعاً لظاهر «التلخيص» و«المفتاح» أنَّهم مخالفون في ذلك، وأبدى فرقاً بين مذهبي الفريقين؛ بأنَّ أداة الشَّرط عند أهل العربيَّة إنَّما هي مقيِّدةٌ لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه، حتَّى إنَّ نحو: «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» [ص/ ٨٥] معناه: أكرمك وقت مجيئك إيَّايَّ، ونحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ» معناه أيضاً عندهم: الحكم بوجود النَّهار في جميع أوقات الطُّلوع، فالمحكومُ به هو الموجود، والمحكومُ عليه هو النَّهار. وأمَّا عند المناطقة فمعناه: الحكمُ بلزوم وجود النَّهار لطلوع الشَّمس، فالمحكومُ عليه: طلوع الشَّمس، والمحكومُ به: لزوم وجود النَّهار.

قال شيخ شيخنا العلَّامة اليوسي: وهو دقيقٌ غير أنَّ فيه بحثاً، وهو أنَّه لو كانت جملة الجزاء مقيَّدةٌ بما هو كالظَّرف، لزم[1] أن تكون عندهم مستقلَّةً بالإفادة كسائر الجمل المقيَّدة بالظُّروف؛ اللَّهمَّ إلَّا أن يُقال: لا يلزم مساواة المشبَّه للمشبَّه به من كلِّ وجهٍ، أوِ الفضلة[2] قد يعرض لها ما للعمدة من توقُّف الفائدة عليها، وفيه بعد ذلك نظرٌ[3]. وأيضاً يُردُّ بنحو[4]: «إِنْ أَسْلَمَ زَيْدٌ دَخَلَ الجَنَّةَ، وَإِنِ ارْتَدَّ دَخَلَ النَّارَ»، و«إِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ فِي صِحَّتِهِ نَفَذَ بَعْدَ مَوْتِهِ» ممَّا لم يقع فيه الجزاء عند وقوع الشَّرط، وهو كثيرٌ، ولا يفهم من نحو هذا إلَّا التَّعليق عند مَن أنصف[5]، كذا في «الكبير»[6].

قوله: (على غير الموجَّهات) أي: على أحكام غير الموجَّهات؛ إذ لم يذكر نقائض الموجَّهات، ولا عكوسها.

---

(١) **قوله: (لزم... إلخ)** أي: وهم مصرِّحون بخلاف ذلك.

(٢) **قوله: (أوِ الفضلة... إلخ)** أي: فالمشبَّه به ما كان من هذا القبيل، فلا يرد البحث، ولا يحتاج للجواب الأوَّل.

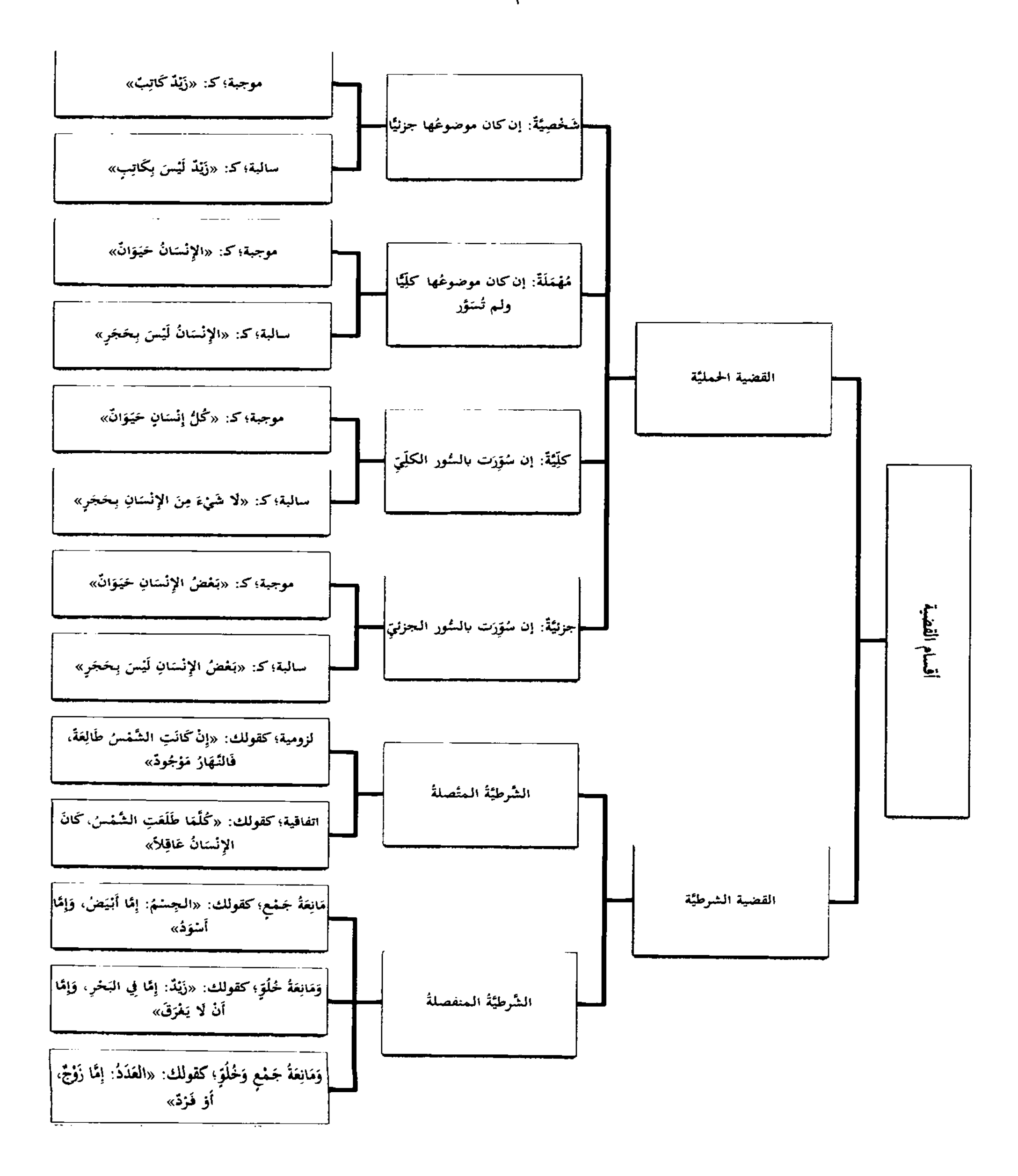
(٣) **قوله: (وفيه بعد ذلك نظر)** هو ـ على ما ظهر لي ـ: أنَّه على كلٍّ من الجوابين لا يصحُّ قوله: «حتَّى أنَّ نحو: إنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ معناه... إلخ» كما لا يخفى؛ إذ مقتضاه استقلال الجزاء بالإفادة، وقرَّر شيخ شيخنا وجهة النَّظر بغير ذلك، فنسيته لشغلٍ عرض لي، فتدبَّر.

(٤) **قوله: (وأيضاً يرد بنحو... إلخ)** كأنَّه فهم أنَّ السَّعد يفسِّر الشَّرط دائماً بالظَّرف، ولذلك قال بعد فيما ذكره من الأمثلة: «ولا يفهم... إلخ» وليس كذلك، بل بما يناسب المقام، فنحو: «إن أسلم زيد دخل الجنَّة» معناه: يدخل زيد الجنَّة بشرط الإسلام قبل ذلك، ولا يخفى أنَّ هذا مفهومٌ من المثال، وأنَّه غير التَّعليق كما يعلم من النَّظر للمحكوم به والمحكوم عليه على كلٍّ، وقس على ذلك.

(٥) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٢٦٩).

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٠).

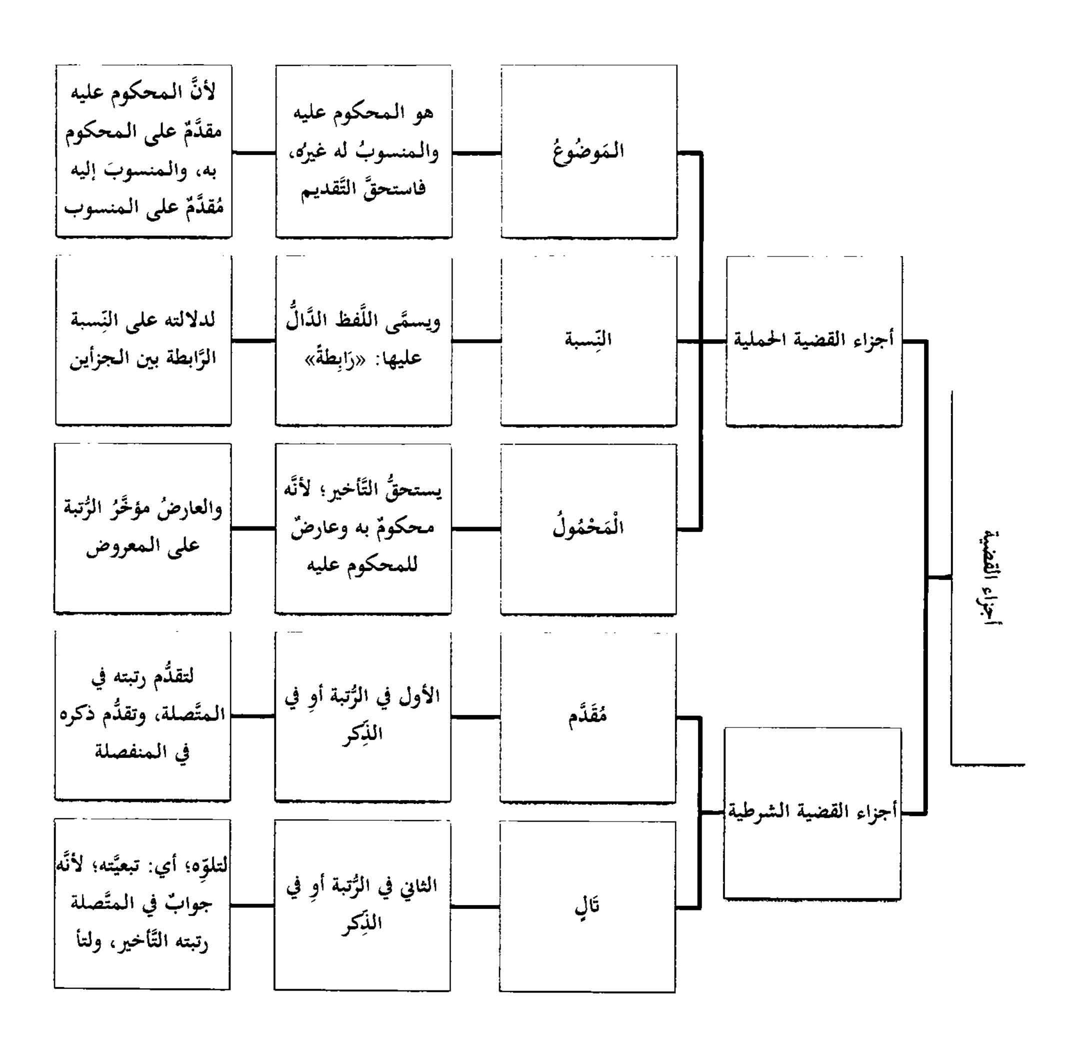
«أقسام القضية»



«تقسيم آخر للقضية الشرطية»

- **القضية الشرطية**
  - **الشرطية المتصلة**
    - **كلية**
      - موجبة؛ ك: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»
      - سالبة؛ ك: «لَيْسَ البَتَّةَ كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ فَرَساً»
    - **جزئية**
      - موجبة؛ ك: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»
      - سالبة؛ ك: «قَدْ لَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»
    - **مخصوصة**
      - موجبة؛ ك: «إِذَا جِئْتَنِي اليَوْمَ، أَكْرَمْتُكَ»
      - سالبة؛ ك: «إِذَا لم تأتني اليَوْمَ، لا أكرمك»
    - **مهملة**
      - موجبة؛ ك: «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ»
      - سالبة؛ ك: «إن لم يأتني زيد، لا أكرمه»
  - **الشرطية المنفصلة**
    - **كلية**
      - موجبة؛ كقولك: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعْدُوماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوجُوداً»
      - سالبة؛ كقولك: «لَيْسَ البَتَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاطِقاً»
    - **جزئية**
      - موجبة؛ كقولك: «قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِنْسَاناً»
      - سالبة؛ كقولك: «قَدْ لَا يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَاناً»
    - **مخصوصة**
      - موجبة؛ ك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ إِذَا كَانَ حَيًّا عَالِماً أَوْ جَاهِلاً»
      - سالبة؛ ك: «إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ الجِسْمُ إِذَا كَانَ حَيًّا عَالِماً أَوْ جَاهِلاً»
    - **مهملة**
      - موجبة؛ ك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَبْيَضَ»
      - سالبة؛ ك: «إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرَ أَبْيَضَ»

«أجزاء القضية»



فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

ولـمَّا فرغ من القضايا، شَرَعَ في أحكامها على طريق الاختِصار والاقتصار على غير الموجَّهات، كما هو دأبُ المختصرات، فمِن جملة الأحكام: «التَّناقض»، وقد أخذ فيه فقال:

(فَصْلٌ فِي) تعريف وأحكام **(التَّنَاقُضِ)**.

● وقدَّموه على «العكس»؛ لأنَّه يعمُّ سائر القضايا؛ إذ كلُّ قضيَّةٍ لها نقيضٌ، ....

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

قوله: (فصل: في تعريف وأحكام التَّناقض) أشار إلى «التَّعريف» بالبيت الأوَّل، وإلى «الأحكام» ببقيَّة الأبيات.

قوله: (وقدَّموه على العكس) ووجه الحاجة إليهما: أنَّ إقامة الدَّليل في بعض المواضع على المقصود لا يمكن، فيقامُ على إبطال نقيضه، أو على صدق معكوسه، فإذا أُبطل أحد النَّقيضين كان الآخر حقًّا، وإذا صدق المعكوس صدق العكس؛ إذ يلزم من صدق الملزوم صدق اللَّازم؛ كما في ردٍّ بعض ضروب الأشكال غير الأوَّل إليه بالعكس، وكما في الاستدلال على صدق «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» ببطلان نقيضه وهو «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»؛ أفاده في «الكبير»[1].

قوله: (لأنَّه يعمُّ سائر القضايا) ولتوقُّف العكس عليه في الجملة؛ لأنَّ من طُرُق إثبات العكس: «الخلف»، وهو: «ضمُّ نقيض العكس مع الأصل ليستلزم المحال»[2]؛ كأن يقال: عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ لأنَّه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٠).

(٢) **قوله: (ليستلزم المحال)** أي: فيعلم صدق العكس؛ أي: ما يدَّعى أنَّه عكس، فيثبت كونه عكساً، حيث لا نزاع في شيءٍ ممَّا يتوقَّف عليه كونه عكساً إلَّا صدقه، هذا حلُّ كلامه.

وأنت إذا علمت أنَّ العكس قلب جزأي القضيَّة مع بقاء الصِّدق لزوماً، علمت أنَّ في هذا نظراً؛ إذ عند النِّزاع في الصِّدق لا يكون لزومه مسلَّماً، فلا يثبت كون هذا عكساً لهذا الأصل بمجرَّد إثبات صدقه، بل يتوقَّف على اضطراد صدق كلِّ جزئيَّةٍ مع كلِّ كلِّيَّةٍ من هذا القبيل. **ويمكن الجواب**: بأنَّ معنى كلام الشَّارح: عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ونحو ذلك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» ونحو ذلك، على التَّوزيع، وهكذا بقيَّة كلامه، فبهذا الدَّليل على هذا الوجه يثبت الصِّدق في ذلك على وجه اللُّزوم، فيثبت كونه عكساً لما ذكر، فافهم.

بخلاف العكس، فإنَّ بعض القضايا لا يَنعكس.

● وهو لغةً: «إثبات الشَّيء ورفعُه».

(٦٣) تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ   كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ

واصطلاحاً ما عرَّفه المصنِّف بقوله: (تَنَاقُضٌ) مبتدأ، والمسوِّغ إرادةُ مفهوم هذا اللَّفظ، وهو شيءٌ معيَّنٌ، وقال المصنِّف: التَّفصيل[1].

(خُلْفُ) - بضمِّ الخَاء - اسمُ مصدرٍ، أي: اختلافُ (القَضِيَّتَيْنِ).

- يَخرج عنه: اختلاف المفردين كـ«زَيْدٌ، وَلَا زَيْدٌ»، والمفرد والقضيَّة كـ: «زَيْدٌ، وَعَمْرٌو قَائِمٌ»، ....

حاشية الصبان

بِإِنْسَانٍ»؛ يُضمُّ كبرى إلى الأصل صغرى هكذا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» ينتج سلب الشَّيء عن نفسه، ولا خلل إلَّا من نقيض المطلوب[2]، فالمطلوب حقٌّ.

قوله: (بخلاف العكس) أي: فإنَّه يعمُّ سائر القضايا؛ لأنَّه ليس للشَّرطيَّة المنفصلة عكسٌ أصلاً على الصَّحيح، ولا للسَّالبة الجزئيَّة، ولا للسَّالبة المهملة، كما سيأتي.

قوله: (إثبات الشَّيء ورفعه) شاملٌ للتَّناقض بين المفردين؛ كقولنا: «الإِنْسَانُ، لَا إِنْسَان»، وللتَّناقض بين القضيَّتين.

قوله: (إرادةُ مفهوم هذا اللَّفظ) أي: حقيقته ومعناه، وهذا بمعنى قول غيره: «إرادة الجنس».

قوله: (وهو شيءٌ معيَّن) أي: وإن عبَّر عنه بنكرة، فهو معرفةٌ معنًى.

قوله: (وقال المصنِّف: التَّفصيل) أي: تفصيله فيما يأتي إلى: تناقضٍ بين شخصيَّتين، وتناقضٍ بين مهملتين، إلى غير ذلك.

وإنَّما أسنده الشَّارح ليبرأ من عهدته؛ لأنَّ فيه نظراً؛ إذِ التَّفصيل المسوِّغ هو الَّذي في جملة النَّكرة الواقعة مبتدأ، وهذا التَّفصيل في كلامٍ آخر؛ إذ ليس[3] في جملة النَّكرة إلَّا التَّعريف.

قوله: (كـ: «زَيْدٌ، لَا زَيْدٌ») اختلفا إيجاباً وسلباً، فإنَّ مفهوم «زيد» إيجابيٌّ، ومفهوم «لا زيد»

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٨٧).

(٢) **قوله: (ولا خلل إلَّا من نقيض المطلوب)** نقيضه هو الكبرى، والمطلوب هو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، والصُّغرى وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» مسلَّمةٌ ولا خلل من جهتها.

(٣) **قوله: (إذ ليس... إلخ)** قال شيخ شيخنا: مراد المصنِّف بالتَّفصيل ما في التَّعريف، فإنَّ فيه تفصيل المعرَّف؛ أي: بيان أجزائه، وليس مراده التَّفصيل بمعنى التَّقسيم.

واختلاف غير القضايا من المركَّبات الإنشائيَّة وغيرها.

- **ودخل**: اختلافُهما بالعدول والتَّحصيل كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ هُوَ لَا قَائِمٌ»، فإنَّ المحمول في الأُولى «قَائِم»، وفي الثَّانية «لَا قَائِم»؛ لأنَّ حرف العدول جزءٌ من المحمول.

والاختلافُ بالموضوع والمحمول، والزَّمان، والمكان، والقوَّة والفعل، والجزء والكلِّ، ....

حاشية الصبان

سلبيٌّ، فاختلافهما لا يسمَّى في الاصطلاح: «تناقضاً»؛ لأنَّ أهل هذا الفنِّ لا غرض لهم أصالةً في المفردات، فلهذا خُصَّ التَّناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا.

وكونُ اختلاف المفردين السَّابق لا يسمَّى اصطلاحاً: «تناقضاً»، هو ما صرَّح به في «الكبير»، وفي كلام بعضهم ما يُفيد أنَّه يُسمَّى بذلك اصطلاحاً، وإنَّما أخرجوه هنا من تعريف التَّناقض؛ لأنَّ الكلام هنا في أحكام القضايا، ولأنَّها مطمح نظرهم أصالةً.

قوله: (**واختلاف غير القضايا**) أعاد المضاف؛ لبعد العهد بذكره أوَّلاً.

قوله: (**من المركَّبات الإنشائيَّة**) نحو: «قُمْ، لَا تَقُمْ»، (**وغيرها**) كـ: المركَّبات الإضافيَّة كـ: «غُلَامُ زَيْدٍ، وثَوْبُ عَمْرٍو»، والتَّقييديَّة كـ: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، وَجَوْهَرٌ فَرْدٌ».

قوله: (**حرف العدول**) من الإضافة لأدنى ملابسة؛ أي: حرف السَّلب الَّذي عُدل به عنِ استعماله الأصليِّ.

قوله: (**والاختلاف بالموضوع**) كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، عَمْرٌو قَائِمٌ».

وقوله: (**والمحمول**) كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ كَاتِبٌ».

وقوله: (**والزَّمان**) كـ: «زَيْدٌ جَالِسٌ اليَوْمَ، زَيْدٌ جَالِسٌ غَداً».

وقوله: (**والمكان**) كـ: «زَيْدٌ جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ، زَيْدٌ جَالِسٌ فِي السُّوقِ».

وقوله: (**والقوَّة والفعل**) كقولنا: «الخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ بالقُوَّةِ، الخَمْرُ فِي الجَوْفِ مُسْكِرٌ بِالفِعْلِ»، ولا يضرُّ وجود اختلاف المكان أيضاً(١).

وقوله: (**والجزء والكلِّ**) كقولنا: «الزِّنْجِيُّ أَبْيَضُ بَعْضَ الظَّاهِرِ، الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ كُلَّ الظَّاهِرِ»، ولا يضرُّ وجود اختلاف المحمول أيضاً؛ كذا مُثِّل، ولا يخفى ما فيه؛ إذ ليس كلُّ ظاهرِهِ أسود؛

---

(١) **قوله**: (وجود اختلاف المكان أيضاً) أي: في هذا المثال؛ أي: لا يضرُّ في التَّمثيل.

والآلة، والعِلَّة، والتَّمييز والمفعول إلى غير ذلك مع اتِّفاق الكيف، فأخرَج جميع ذلك بقوله: (فِيْ كَيْفٍ) أي: إيجابٍ وسلبٍ، (وَصِدْقُ وَاحِدٍ) من القضيَّتين.

- وذَكَّر «واحداً»؛ لأنَّهما بمعنى القولَين، ....

حاشية الصبان

لبياض أسنانه وأظفاره وبعض عينيه، ولعلَّهم أرادوا بـ«البعض» في المثال الجزء القليل، وبـ «الكلّ» فيه الجزء الغالب، والأَوْلى عندي التَّمثيل بـ «زَيْدٌ حَسَن وَجْهاً، زَيْدٌ حَسَنٌ كُلًّا».

● وعدُّوا «القوَّة والفعل» وحدةً واحدةً، وكذا «الجزء والكلّ»؛ لأنَّ اختلاف القضيَّتين لا يُتصوَّر في كلٍّ من الأربعة على انفراده؛ كذا قيل.

وأقول[1]: يرد عليه نحو: «زَيْدٌ طَوِيلٌ عُنُقاً، زَيْدٌ طَوِيلٌ يَدَاً».

وقوله: (والآلة) ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ بِالقَلَمِ الحَدِيدِ، زَيْدٌ كَاتِبٌ بِالقَلَمِ غَيْرِ الحَدِيدِ».

وقوله: (والعِلَّة) ك: «البَيْتُ نَيِّرٌ بِنُورِ الشَّمْسِ، البَيْتُ نَيِّرٌ بِنُورِ السِّرَاجِ».

وقوله: (والتَّمييز) ك: «طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً، طَابَ مُحَمَّدٌ عِلْماً».

وقوله: (والمفعول) ك: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، ضَرَبَ زَيْدٌ بَكْراً».

وقوله: (إلى غير ذلك) كالحال [ص/٨٦]؛ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً».

قوله: (مع اتِّفاق الكيف) ظرفٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، حالٌ من «اختلافهما»، والاختلاف في قوله: «ودخل اختلافهما» إلى أن قال: «والاختلاف[2] بالموضوع»؛ أي: حالة كونهما كائنين مع اتِّفاق الكيف؛ يعني: أنَّ قول المصنِّف: «خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ» يشمل اختلافهما بالكيف واختلافهما بغيره ممَّا تقدَّم، وهذا ليس تناقضاً، فأخرجه بقوله: «في كيف»، فالتَّقييد بقوله: «مع اتِّفاق الكيف» لأجل قوله: «فأخرج جميع ذلك بقوله: في كيف».

قوله: (أي: إيجابٍ وسلبٍ) قال في «الكبير»: وأمَّا الكمّ فهو الكلِّيَّة والجزئيَّة[3].

قوله: (وذكر واحداً) أي: أتى به لفظاً مُذكَّراً، والقياسُ تأنيثه؛ لوقوعه على إحدى القضيَّتين؛ لأنَّهما بمعنى القولين، والقولُ مُذكَّرٌ.

---

(١) **قوله: (وأقول... إلخ)** قال شيخ شيخنا: فيه أنَّه من قبيل اختلاف الموضوع؛ إذِ الأصل: «عُنُقُ زَيْدٍ طَويلٌ، يَدُ زَيْدٍ طَويلةٌ» اهـ. ولا يخفى أنَّه بحسب الأصل فيه الاختلاف بالموضوع وبالجزئيَّة، وقد علم أنَّ الاجتماع غير ضارٍّ، على أنَّه لا عبرة بالأصل كما يعلم من التَّمثيل الآتي للتَّمييز، فافهم.

(٢) **قوله: (والاختلاف)** عطفٌ على «اختلافهما».

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧١).

و«الواو» للحال، أي: والحال أنَّ صِدْق إحداهما وكذبَ الأخرى (أَمْرٌ قُفِيْ) أي: تبع دائماً؛ يعني: أنه يكون أمراً مطَّرِداً.

● فأخرج القضيَّتين المختلفتَين في الكيف وليستا بهذه الحالة؛ كما إذا جاز صِدقهما أو كذبهما؛ كأن اختلفا في الموضوع، أوِ المحمول، أوِ الزَّمان، أوِ المكان، أوِ القوَّة

حاشية الصبان

قوله: (والواو للحال) أي: «من القضيَّتين»، وإنَّما جعلها للحال ولم يجعلها استئنافيَّةً؛ ليكون قيداً من قيود التَّعريف الدَّاخلة فيه، بخلافه على جعلها استئنافيَّةً.

قوله: (وكذب الأخرى) أشار إلى أنَّ في كلام المصنِّف اكتفاءً.

وأقول: يرد عليه: أنَّ الخبر حينئذٍ يصير غير مطابقٍ؛ لكونه مفرداً، والمبتدأ متعدِّداً.

ويجاب: بأنَّ المبتدأ ـ وإن تعدَّد لفظاً ـ واحدٌ في الحقيقة؛ لأنَّ المقصود مجموع صِدق إحداهما وكذب الأخرى؛ أيِ: الهيئة المجتمعة منها.

قوله: (أي: تبع) تفسيرٌ بالمعنى اللُّغويِّ، ولعلَّه أخذ قوله: «دائماً» من الإطلاق؛ لأنَّ الشَّيء إذا أُطلق انصرف إلى الكامل. **وقوله: (يعني. . . إلخ)** بيانٌ للمعنى المراد هنا.

قوله: (وليستا بهذه الحالة) أيِ: المتقدِّمة، وهي اطِّراد صدق إحداهما وكذب الأخرى، ودخل **في هذا النَّفي أربعة أقسام:**

١ - **الأوَّل:** ما احتمل صدقهما وكذبهما، بأن اختلفا في الموضوع أوِ المحمول أو نحوهما، ومثَّل له الشَّارح بنحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ، عَمْرٌو لَيْسَ بِقَائِمٍ».

٢ - **الثَّاني:** ما وجب كذبهما، ومثَّل له بنحو: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

٣ - **الثَّالث:** ما وجب صدقهما، ومثَّل له بنحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

٤ - **الرَّابع:** ما كان صدق إحداهما وكذب الأخرى ليس باطِّرادٍ، بل كان اتِّفاقيًّا، ومثَّل له بثلاثة أمثلة:

- كلِّيَّتين؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».
- وجزئيَّتين؛ كقولنا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».
- وشخصيَّتين؛ كقولنا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ».

قوله: (كأن اختلفا في الموضوع) سيذكر الشَّارح مثاله. **وقوله: (أوِ المحمول)** نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِضَاحِكٍ»، ولا يخفاك استخراج بقيَّة الأمثلة ممَّا قدمناه قريباً.

والفعل، أوِ الجزء والكلِّ، أوِ الآلة، أوِ العِلَّة إلى غير ذلك، مع اختلافهما بالإيجاب والسَّلب؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ، عَمْرٌو لَيْسَ بِقَائِمٍ».

- وكذا نحو: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» فإنَّهما كاذبتان؛ لأنَّ مفهوم المحمول إنَّما هو ثابتٌ لبعض أفراد الموضوع.

- وكقولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» فإنَّهما صادقتان.

- وكقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»؛ إذِ المراد بقوله: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ» كونُ صدق إحداهما وكذب الأخرى أمراً لازماً لا اتِّفاقيًّا، وصدق إحدى هاتين القضيَّتين وكذب الأخرى أمرٌ اتِّفاقيٌّ لا لازمٌ، . . . .

حاشية الصبان

قوله: (وكذا نحو: كُلُّ... إلخ) اسم الإشارة راجعٌ إلى ما «جاز صدقهما وكذبهما»، وفصل بـ«كذا»؛ لأنَّ ما بعدها قِسمٌ غير القِسم الَّذي قبلها كما عرفت.

قوله: (لأنَّ مفهوم المحمول) أي: في الكلِّيَّتين المذكورتين، وهو مفهوم «إنسان». **وقوله: (إنَّما هو ثابتٌ لبعض أفراد الموضوع)** أي: لا ثابت لجميعهم كما قالتِ القضيَّة الأولى، ولا منتفٍ عن جميعهم كما قالتِ الثَّانية.

قوله: (وكقولنا) أقول[1]: الَّذي ينبغي ويحصل به سلامة التَّركيب أن نجعل «الكاف» اسميَّةً بمعنى: «مثل»، معطوفةً على «نحو» في قوله سابقاً: «وكذا نحو: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ... إلخ»، وكأنَّه قال: «وكذا نحو قولنا... إلخ»، فتكون «كذا» ملحوظةً هنا أيضاً؛ لأنَّ هذا أيضاً قِسمٌ آخر[2] كما عرفت سابقاً، ومثلُ ذلك يقال في قوله الآتي: «وكقولنا: كُلُّ إِنْسَانٍ... إلخ»؛ تأمَّل.

قوله: (إذِ المراد... إلخ) أي: وإنَّما أخرج قوله: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي» قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»؛ لأنَّ المراد... إلخ.

وأقول: كان يكفيه في التَّعليل أن يقول: «لأنَّ صِدق إحدى... إلخ»؛ إذ كون المراد بقوله: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٍ قُفِي» ما ذكر، نبَّه عليه فيما مرَّ، فلا حاجة إلى إعادته، فافهم.

قوله: (أمرٌ اتِّفاقيٌّ) أيِ: اتَّفق من كون المحمول أعمّ من الموضوع؛ بدليل تخلُّف ذلك

---

(١) **قوله: (أقول... إلخ)** ما ذكره أحسن من جعل «الكاف» صلة، والعطف على «نحو»، بل هو أحسن من جعلها صلة والعطف على مدخول «نحو»، فافهم.

(٢) **قوله: (لأنَّ هذا قسمٌ آخر... إلخ)** فيه: أنَّ كونه قسماً آخر يكفيه الإتيان بـ«الكاف» الَّذي هو بمنزلة إعادة لفظ «نحو»، فلا وجه لقوله: «وكأنَّه قال... إلخ»، فتدبَّر.

فلا تناقض بينهما؛ لأنَّ المنطقيَّ إنَّما يعتبر الأمور المطَّردة.

نعم؛ الجزئيَّةُ اللَّازمة لإحدى الكلِّيَّتين، والكلِّيَّةُ الأخرى متناقضتان.

- وكذا أخرج نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ لأنَّ صدق إحداهما وكذب الأخرى اتِّفاقيٌّ لا اطِّراد له؛ بدليل تخلُّفه في نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فإنَّهما صادقتان معاً.

- وأخرج أيضاً نحو: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ»؛ لأنَّ صدق إحداهما وكذب

حاشية الصبان

في الكلِّيَّتين السَّابقتين؛ أعني: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»؛ إذ لا صدق لشيءٍ منهما.

قوله: (فلا تناقض بينهما) أي: في اصطلاح المناطقة.

قوله: (نعم؛ الجزئية... إلخ) استدراكٌ على قوله: «فلا تناقض بينهما» دفع به توهُّم القاصر أنَّه لا تناقض بينهما بوجهٍ من الوجوه.

قوله: (لإحدى الكلِّيَّتين) أيِ: الأولى أوِ الثَّانية، فالجزئيَّةُ اللَّازمة للأولى: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، والجزئيَّةُ اللَّازمة للثَّانية: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

قوله: (والكلِّيَّة الأخرى) بالرَّفع عطفاً على «الجزئيَّة اللَّازمة».

قوله: (وكذا أخرج... إلخ) أي: كإخراجه الكلِّيَّتين السَّابقتين أخرج الجزئيَّتين المذكورتين؛ أعني: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

وإنَّما شبَّه إخراجها بإخراج الكلِّيَّتين السَّابقتين؛ لأنَّ الإخراجين بجهةٍ واحدةٍ، وهي عدم الاطِّراد.

● وكذا إخراجُ نحو: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ» الآتي في كلام الشَّارح، فقوله الآتي: «وأخرج أيضاً نحو: زَيْدٌ... إلخ» معطوفٌ على «أخرج» الَّتي بعد «كذا» هذه؛ كذا ينبغي أن تُقرَّر عبارة الشَّارح.

قوله: (اتِّفاقيٌّ) أيِ: اتَّفق من كون المحمول أعمَّ من الموضوع.

قوله: (وأخرج أيضاً... إلخ) قال في «الكبير»: ما ذكر من خروج هذه الأشياء السَّابقة لعلَّه اصطلاحٌ، وإلَّا فلا خفاء أنَّه يقال لمَن قال: «هَذَا إِنْسَانٌ، هَذَا لَيْسَ بِنَاطِقٍ»: أنَّ كلامه متناقضٌ. اهـ[1]

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧١).

الأخرى لا اطِّراد له؛ بدليل تخلُّفه فيما إذا اختلف المَحمولان ولم يكونا متساويَين؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَاعِدٍ»، وإنَّما صدقت إحدى هاتين القضيَّتين وكذبتِ الأخرى لما اتَّفق من مُساواة محمول إحداهما لمحمول الأخرى.

- فقد اكتفى المصنِّف بقوله: «قُفِي» الَّذي هو عبارةٌ عنِ الاطِّراد عن قولهم: «لِذاته»؛ لأنَّ الأوَّل يُخرِج ما يخرجه الثَّاني.

● وتقريرُ كلام المصنِّف على هذا الوجه من نفائس التَّحقيقات، وبه يندفع عنِ المصنِّف الاعتراض بأنَّ التَّعريف غيرُ مانعٍ؛ لِصدقه على المُثُلِ المتقدِّمة ونحوها، ولم أرَ أحداً عَرَّج عليه.

وفي تفسير كلام المصنِّف هنا وجهٌ آخرُ، وأبحاثٌ شريفةٌ ....

حاشية الصبان

قوله: (**فقد اكتفى المصنِّف... إلخ**) تفريعٌ على مجموع ما تقدَّم.

قوله: (**عن قولهم: لذاته**) أي: في قولهم: «التَّناقض: اختلاف القضيَّتين في الكيف اختلافاً يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى [ص/ ٨٧]».

● وأخرجوا بقولهم: «لذاته» ما اقتضى ذلك لا لذاته، بل بواسطةٍ، أو بخصوص المادَّة.

- ومثَّلوا للأوَّل بنحو: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ»، فإنَّ اقتضاء الاختلاف بينهما صدق إحداهما وكذب الأخرى بواسطة أنَّ «زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ» بمعنى: زيدٌ ليس بإنسانٍ، أو أنَّ «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» بمعنى: زيدٌ ناطقٌ.

- ومثَّلوا للثَّاني بنحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، ونحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، فإنَّ اقتضاء اختلافهما ذلك لا للصُّورة، وهي كونهما كلِّيَّتين أو جزئيَّتين، وإلَّا لزم ذلك في كلِّ كلِّيَّتين أو جزئيَّتين اختلفا بالإيجاب والسَّلب، والواقعُ خلافه، بل لخصوص المادَّة؛ أي: كون المحمول أعمَّ من الموضوع.

قوله: (**لأنَّ الأوَّل**) أي: قول المصنِّف: «قُفِي» (**يُخرِج ما يخرجه الثَّاني**) أي: قولهم: «لذاته»، وقد عرفت الَّذي أخرجه الثَّاني.

قوله: (**المُثُلِ المتقدِّمة**) يعني: الثَّلاثة الأخيرة.

قوله: (**عَرَّج عليه**) أي: على هذا الوجه.

قوله: (**وفي تفسير كلام المصنِّف هنا وجهٌ آخر**) يعني: أنَّ كلام المصنِّف يصحُّ تفسيره بوجهٍ آخر، فعليك باستخراجه.

سمَحنا بها في «الشَّرح»[١].

حاشية الصبان

وليس المراد أنَّ هذا الوجه الآخر ذكره في «الشَّرح الكبير»؛ إذ ليس فيه إلَّا الوجه الَّذي هنا، على ما رأيت من نُسَخِه.

قوله: **(سمحنا بها)** أي: بهذه الأبحاث.

● **قال فيه: تنبيهٌ**: قد علمت من تقرير هذا التَّعريف على هذا الوجه أنَّه يُؤخذ منه اشتراط الاتِّحاد في الأمور الثَّمانية المعبَّر عنها بالوحدات؛ لأنَّ قوله: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي» عبارةٌ عن كونه مطَّرداً، ولا يكون أمراً مطَّرداً إلَّا عند الاتِّحاد فيها، وإن أُريد بـ«القضيَّتين» في التَّعريف: القضيَّتان المتَّحدتان في النِّسبة عُلم منه اشتراطُ تلك الوحدات أيضاً؛ وهي:

١ - **وحدة الموضوع** فلا تناقض بين «زَيْدٌ قَائِمٌ، عَمْرٌو لَيْسَ بِقَائِمٍ».

٢ - **والمحمول** فلا تناقض بين «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

٣ - **والزَّمان** فلا تناقض بين «زَيْدٌ صَائِمٌ» أي: اليوم «زَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ» أي: أمس.

٤ - **والمكان** فلا تناقض بين «زَيْدٌ جَالِسٌ» أي: في المسجد «زَيْدٌ لَيْسَ بِجَالِسٍ» أي: في السُّوق.

٥ - **والإضافة** فلا تناقض بين «زَيْدٌ أَبٌ» أي: لعمرو، «وَزَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ» أي: لبكر.

٦ - **والشَّرط** فلا تناقض بين «الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي مَالِ الصَّبِيِّ» أي: إذا بلغ نصاب «الزَّكَاةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ فِيْهِ» أي: إذا لم يبلغ نصاباً.

٧ - **والقوَّة والفعل** فلا تناقض بين «الخَمْرُ فِي الدَّنِّ» بفتح الدَّال «مُسْكِرَةٌ» أي: بالقوَّة «الخَمْرُ فِي الدَّنِّ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ» أي: بالفعل.

٨ - **والجزء والكلِّ** فلا تناقض بين «الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ» أي: جلده «الزِّنْجِيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدَ» أي: كلُّه.

وردَّها كثيرٌ من المحقِّقين إلى وحدتين: وحدة الموضوع ووحدة المحمول، واكتفى بعضهم: بوحدة النِّسبة الحكميَّة، ونُقل عنِ الفَارَابِي.

واعلم أنَّه لا تنحصر الوجوه الَّتي تختلف بها القضايا اختلافاً يخرجها عنِ التَّناقض في هذه الموجَّهات الثَّمانية؛ إذ تختلف بالحال والمفعول ونحوهما، كما أشرنا إليه سابقاً. اهـ ملخصاً[٢].

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ٧١ - ٧٢).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧١ - ٧٢).

(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

(فَإِنْ تَكُنْ) القضيَّة (شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ، فَنَقْضُهَا) أي: نقيضُها؛ على أنَّ المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منقوضها؛ على أنَّه بمعنى اسم المفعول، وهو الأشهر، أوِ المصدر باقٍ على معناه غير مؤوَّلٍ.

(بِ)حسَب (الكَيْفِ) حاصلٌ بـ(أَنْ تُبَدِّلَهْ) أيِ: الكيف.

● فتبدِّل الإيجاب بالسَّلب، والسَّلب بالإيجاب:

- فنقيضُ «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ» وبالعكس.

- ونقيضُ «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» عند المصنِّف: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» وبالعكس؛ .....

حاشية الصبان

● قال بعض من حشَّى «الكاتي»(١): **فإن قيل**: قد صرَّحوا بأنَّ قولنا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» مناقضٌ لقولنا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِبَشَرٍ»، وقولنا: «الإِنْسَانُ نَاطِقٌ» مناقضٌ لقولنا: «البَشَرُ لَيْسَ بِنَاطِقٍ» مع فقدان الشَّرطين، وهما: وحدة الموضوع، ووحدة المحمول.

قلنا: المراد منَ الاتِّفاق في الوحدات أعمّ من أن يكون بحسب اللَّفظ والمعنى، أو بحسب المعنى فقط، والاتِّفاق ههنا وإن لم يكن بحسب اللَّفظ فهو بحسب المعنى. اهـ

قوله: (فَإِنْ تَكُنْ) «الفاء» إمَّا تفريعيَّة على التَّعريف؛ لتضمُّنه جميع ما سيذكره، أو فصيحة؛ أي: إذا أردت تفصيل النَّقائض فنقول: «إن كان... إلخ».

قوله: (أي: نقيضها) أي: ناقضها؛ بدليل قوله: «على أن... إلخ»، ولو عبَّر به لكان أظهر في إفادة كون المصدر بمعنى اسم الفاعل.

قوله: (وهو الأشهر) أي: كون المصدر في هذا المقام أوَّلاً بقيد خصوصه فيه بمعنى اسم المفعول أشهر من كونه بمعنى اسم الفاعل.

وأقول: لمنع الأشهرية على كِلا الاحتمالين مجالٌ؛ تأمَّل.

قوله: (بِحَسَبِ الكَيْفِ) ظرف لغوٌ متعلِّقٌ بـ«نقض».

قوله: (حاصل) **أقول**: إنَّما يظهر تقدير «حاصل» على غير احتمال بقاء المصدر على معناه؛ أمَّا عليه فالتَّقدير مصوَّر(٢).

---

(١) **قوله**: (الكاتي) بدون موحدة كما في خطِّ المؤلِّف، فهو غير صاحب «الشمسية».

(٢) **قوله**: (فالتَّقدير مصوَّر) أي: على فرض تقدير الجارِّ عليه، وسيأتي له خلافه.

وعند غيره: نقيضُ المهملة إنَّما هو كلِّيَّةٌ تخالفها في الكيف؛ لأنَّها في قوَّة الجزئيَّة؛ فنقيضُ «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، ونقيضُ «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

● وما قرَّرنا به المتن هو الَّذي يدلُّ عليه كلام المصنِّف في «شرحه»، فيكون قوله: «أَنْ تُبَدِّلَهْ» خبراً، وحذف الجارِّ مع «أنْ» مطَّردٌ.

واحترز بقوله: «بِحَسَبِ الكَيْفِ» عنِ التَّناقض بحسَب الجهة، فله أحكامٌ مذكورةٌ في المطوَّلات.

ويصحُّ جعل «أَنْ تُبَدِّلَهْ» بدلاً من «الكَيْفِ» بدل اشتمالٍ، ويكون قوله: «بِالكَيْفِ» خبراً، والمقصودُ هو البدل، أي: فنقضُها حاصلٌ بتبديل الكيف، كما تقول: «نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» أي: علمُ زيد، وكما جُوِّزَ[1] في قوله[2]: [من الوافر]

حاشية الصبان

قوله: (وعند غيره نقيض المهملة... إلخ) هو الصَّحيح.

قوله: (لأنَّها في قوَّة الجزئيَّة) فكما أنَّ نقيض الجزئيَّة كلِّيَّةٌ مخالفةٌ لها في الكيف، نقيض المهملة كُلِّيَّةٌ مخالفةٌ لها في الكيف.

قوله: (وما قرَّرنا به المتن) يعني قوله: «بحسب الكيف حاصل بأنْ تبدِّله».

قوله: (هو الَّذي يدلُّ عليه كلام المصنِّف في «شرحه») حيث قال: فتناقضهما بحسب الكيف بأن تبدِّله. اهـ[3]

قوله: (وحذف الجارِّ) أقول: إنَّما يحتاج إلى حذفه[4] على غير احتمال بقاء المصدر على معناه، أمَّا عليه فلا.

قوله: (عنِ التَّناقض بحسب الجهة) كالتَّناقض بحسب الضَّرورة، والإمكان الخاصِّ.

قوله: (والمقصود هو البدل) أي: فلا يقال: لا معنى لكون النَّقض حاصلاً بالكيف.

قوله: (كما تقول) تنظيرٌ قصد به إيضاح كون المقصود هو البدل؛ لأنَّ الشَّيء يتَّضح بنظيره.

(١) قوله رحمه الله تعالى: (وكما جوّز... إلخ) ويجوز أن يكون «الكأس» اسم «كان»، و«مجراها» مبتدأ، و«اليمينا» منصوبٌ بنزع الخافض خبراً عن «مجراها»، والجملة خبر «كان».

(٢) البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة، انظر: «ديوان عمرو بن كلثوم» (ص: ٦٥).

(٣) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٩٠).

(٤) قوله: (إلى حذفه) أي: إلى دعوى حذفه.

صَـدَدْتِ الـكَـأسَ عَـنَّـا أُمَّ عَـمْـرٍو وَكَـانَ الـكَـأسُ مَـجْـرَاهَـا الـيَـمِـيـنـا

أن يكون «الكَأس» اسم «كان»، و«مَجْرَاهَا» بدلٌ منه، و«اليَمِينا» خبرٌ باعتبار البدل.

(٦٥) وَإِنْ تَـكُـنْ مَـحْـصُـورَةً بِـالـسُّـورِ فَـانْـقُـضْ بِـضِـدِّ سُـورِهَـا الـمَـذْكُـورِ

(وَإِنْ تَكُنْ) القضيَّة (مَحْصُورَةً بِالسُّورِ) الكلِّيّ أوِ الجزئيّ؛ الموجَب أوِ السَّالب، (فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ) فيها.

فسورُ الإيجاب الكلِّيّ ضدُّه سور السَّلب الجزئيِّ وبالعكس، وسورُ السَّلب الكلِّيّ ضدُّه سور الإيجاب الجزئيِّ وبالعكس.

(٦٦) فَـإِنْ تَـكُـنْ مُـوجَـبَـةً كُـلِّـيَّـهْ نَـقِـيـضُـهَـا سَـالِـبَـةٌ جُـزْئِـيَّـهْ

● **فإذا عرفتَ هذا**، (فَإِنْ تَكُنِ) القضيَّة (مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ) نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فـ: (نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ) ....

حاشية الصبان

قوله: (صَدَدْتِ) بكسر التَّاء؛ أي: منعتِ. **وقوله**: (أُمَّ عَمْرٍو) أي: يا أمَّ عمرو. **وقوله**: (مَجْرَاهَا) أي: محلُّ جريانها، أو محلُّ إجرائها، فهو[1] على الأوَّل بفتح الميم، وعلى الثَّاني بضمِّها.

قوله: (و«اليمينا» خبرٌ باعتبار البدل) أي: كونه خبراً إنَّما هو باعتبار أنَّ «مَجْرَاهَا» بدلٌ من الاسم، والبدلُ هو المقصود، وذلك لأنَّ معمولي «كان» أصلهما المبتدأ والخبر.

ولا يصحُّ أن يكون [ص/٨٨] «اليَمِينا» خبراً عنِ «الكَأس»؛ لأنَّهما متباينان، والخبر عنِ المبتدأ في المعنى، فصحَّة الخبريَّة باعتبار إبدال «مَجْرَاهَا» من «الكَأس» المقتضي طرح المبدل منه وقصد البدل، ولا شكَّ أنَّ البدل الَّذي هو «مَجْرَاهَا» عين الخبر الَّذي هو «اليَمِينا»؛ لأنَّ «اليَمِينا» عينُ محلِّ جريان الكأس وإجرائها.

قوله: (فإذا عرفت هذا ... إلخ) أشار إلى أنَّ «الفاء» فصيحةٌ في جواب شرطٍ مقدَّرٍ.

● **وأقول**: إنَّما يصحّ كون قوله: «فَإِنْ تَكُنْ... إلخ» جواباً لقوله: «إذا عرفت هذا» تقديراً؛ أي: «إذا عرفت هذا فأقول: إن تكن... إلخ»، أو: «فقد عرفت أنَّه إن تكن ... إلخ»، على أنَّه لا داعي إلى كون «الفاء» في كلام المصنِّف فصيحة في جواب شرطٍ مقدَّرٍ كما أشار إليه؛ لصحَّة جعلها عاطفةً عطف مفصَّلٍ على مجملٍ، وصحَّةِ جعلها تفريعيَّة، فافهم.

قوله: (فَنَقِيْضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيهْ) **أورد عليه**: أنَّ موضوع الكلِّيَّة غير موضوع الجزئيَّة؛ لأنَّ موضوع

(١) **قوله**: (فهو... إلخ) إذ هو على الأوَّل من الفعل الثُّلاثيِّ، وعلى الثَّاني منَ الرُّباعيِّ.

وبالعكس، وهي في المثال المذكور: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ» وبالعكس.

(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ   نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

(وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ) نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، ف: (نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ) وبالعكس، وهي في المثال المذكور: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَجَرٌ» وبالعكس؛ إذ لو كانتا كلِّيَّتين جاز كذبهما معاً، . . . .

حاشية الصبان

الكلِّيَّة جميع الأفراد، وموضوعَ الجزئيَّة بعضها، والبعضُ غير الكلِّ، وشرطُ التَّناقض الاتِّحاد في الموضوع.

والجواب: أنَّه لـمَّا كان البعض الَّذي ورد عليه السَّلب في الجزئيَّة وارداً عليه الإيجابُ في الكلِّيَّة؛ لدخوله في موضوع الكلِّيَّة، كانتا متَّحدتين موضوعاً بهذا الاعتبار؛ غاية ما في الباب أنَّ موضوع الكلِّيَّة قد اشتمل على شيءٍ آخر، وهو البعض الآخر.

قوله: (وبالعكس) يعني: أنَّ السَّالبة الجزئيَّة نقيضُها موجبةٌ كلِّيَّةٌ، فالمرادُ بـ«العكس» هنا: عكس القاعدة المذكورة؛ أعني قول المصنِّف: «فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً. . . إلخ»؛ أي: ففي كلام المصنِّف اكتفاءٌ.

وقوله: (وهي) أي: السَّالبة الجزئيَّة.

وقوله: (في المثال المذكور) أي: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وفي الكلام حذف مضافين؛ أي: في مقام نقض المثال المذكور؛ أيِ: السَّالبة الجزئيَّة الَّتي تُذكر في مقام نقض المثال. . . إلخ، أو: «في» بمعنى «إلى» متعلِّقةٌ بحالٍ محذوفةٍ؛ أي: وهي منسوبةٌ إلى المثال. . . إلخ.

وقوله ثانياً: (وبالعكس[1]) يعني: أنَّ «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ» نقيضُه: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فالمرادُ بـ«العكس» هنا: عكس ما دلَّ عليه كلامُه من أنَّ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» نقيضُه: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، كما يدلُّ على ذلك عبارته في «الكبير» حيث قال ـ عقب قول المصنِّف: «نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ» ـ: وبالعكس نقيض المثال المذكور: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، وبالعكس. اهـ[2]

ولو عبَّر بها في هذا «الشَّرح الصغير» لكان أحسن، ومثلُ جميع ما ذكر يقال فيما يأتي، هذا ما ظهر لي في تقرير هذه العبارة، فاحفظه.

قوله: (إذ لو كانتا كلِّيَّتين) أي: وإنَّما وجب الاختلاف في السُّورين المتناقضين في القضايا

---

(١) **قوله**: (وبالعكس) أي: ونقيض «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ» هو المثال المذكور.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٣).

بأن يكون موضوعُهما أعمَّ من محمولهما، ولو كانتا جزئيَّتين جاز صدقهما معاً، بأن يكون موضوعُهما كذلك، والنَّقيضان لا يكذبان معاً ولا يصدقان معاً.

● وفي بعض النُّسخ بدل البيت الأخير:

وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً جُزْئِيَّهْ نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ كُلِّيَّهْ

● وأَجْرِ جميع ما ذُكِرَ في الشَّرطيَّة؛ مثالُ التَّناقض فيها: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَيْسَ ....

حاشية الصبان

الأربع المحصورات؛ لأنَّهما لو كانتا كلِّيَّتين... إلخ، فهو عِلَّةٌ لمحذوفٍ، ثمَّ رأيته في «الكبير» قال: واشتراطُ الاختلاف في الكمِّ لأنَّهما... إلخ[١]. وهو بمعنى ما قُلنا.

قوله: **(بأن يكون موضوعهما أعمَّ من محمولهما)** نحو: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

قوله: **(بأن يكون موضوعهما كذلك)** أي: أعمَّ من محمولهما؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

قوله: **(والنَّقيضان لا يكذبان... إلخ)** من تمام التَّعليل.

قوله: **(وفي بعض النُّسخ... إلخ)** أي: على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كبير فائدةٍ؛ لعلمه[٢] ممَّا قبله، ويكون ساكتاً عن نقيض السَّالبة الكلِّيَّة.

قوله: **(وأَجْرِ جميع ما ذكر)** أي: من كيفيَّة التَّناقض وشروطه **(في الشَّرطيَّة)** لكن يقال بدل «وحدة الموضوع، ووحدة المحمول»: «وحدة المقدَّم، ووحدة التَّالي».

قال في «الكبير»: فنقيضُ الشَّرطيَّة شرطيَّةٌ توافقها في الجنس؛ أيِ: الاتِّصال والانفصال، وفي النَّوع؛ أيِ: اللُّزوم والاتِّفاق، وتخالفها في كيفها وكمِّها، وإن كانت مخصوصةً[٣] كان نقيضها مخصوصةً، وتخالفها في كيفها. اهـ ملخصاً[٤].

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٣).

(٢) قوله: **(لعلمه... إلخ)** ربَّما يُعكّر على جعله قول الشَّارح سابقاً: «وبالعكس» إشارةً إلى أنَّ في كلام المصنِّف اكتفاءً، فافهم.

(٣) قوله: **(وإن كانت مخصوصةً... إلخ)** هذا على الطَّريقة الَّتي مشى عليها من أنَّ المخصوصة لا تنقسم إلى كلِّيَّةٍ وجزئيَّةٍ كما تقدَّم، وإلَّا فلا بدَّ من الاختلاف في الكمِّ أيضاً، فافهم.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٣).

كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً».

* * *

حاشية الصبان

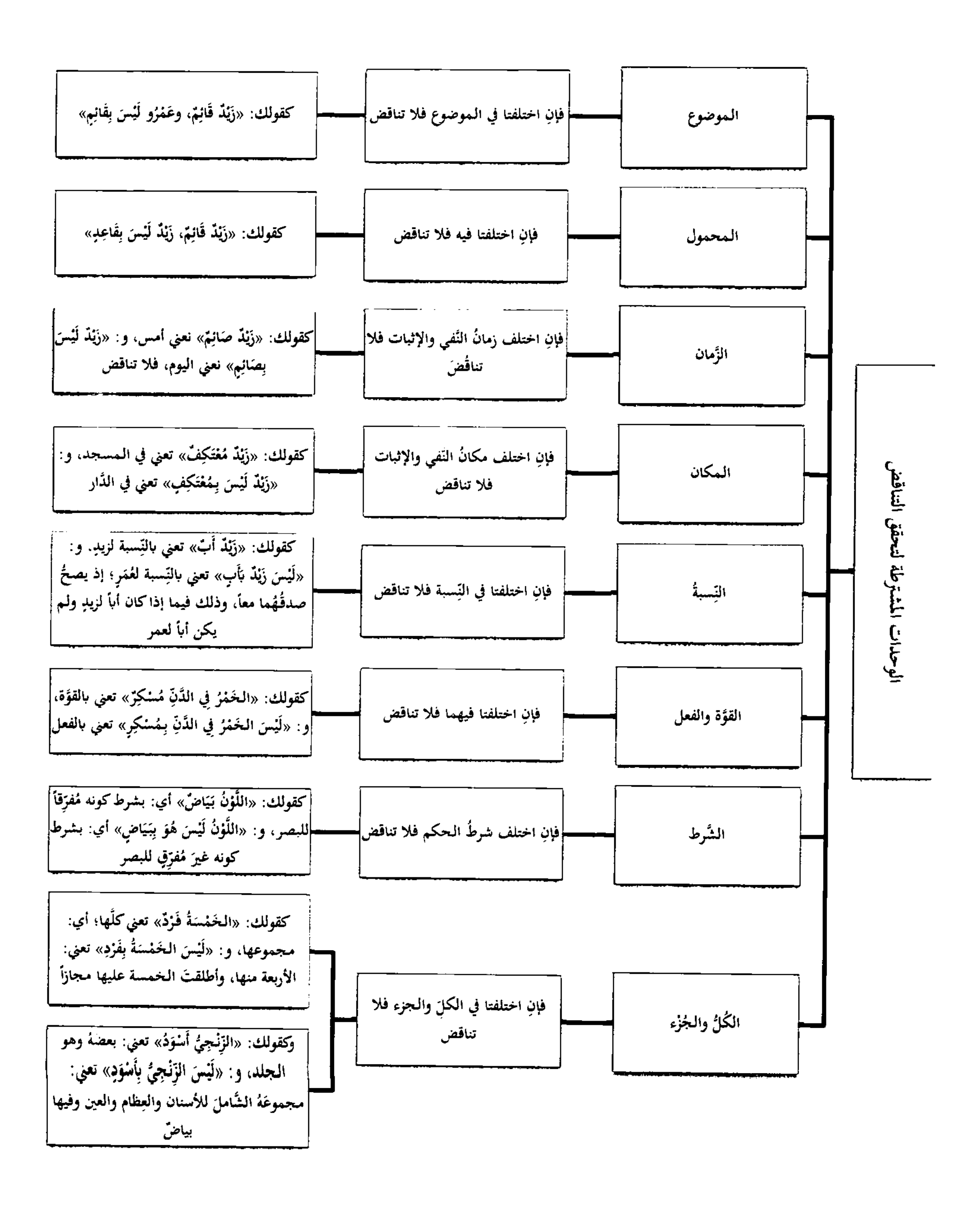
قوله: (كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً. . . إلخ) هذا من أمثلة التَّناقض بين المتَّصلتين اللُّزوميَّتين، فالأُولى موجَبَةٌ كلِّيَّةٌ والثَّانيةُ سالبةٌ جزئيَّةٌ.

- ومثالُ التَّناقض بين المتَّصلتين الاتِّفاقيَّتين: «كُلَّمَا كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً كَانَ الحِمَارُ نَاهِقاً، لَيْسَ كُلَّمَا كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً كَانَ الحِمَارُ نَاهِقاً».

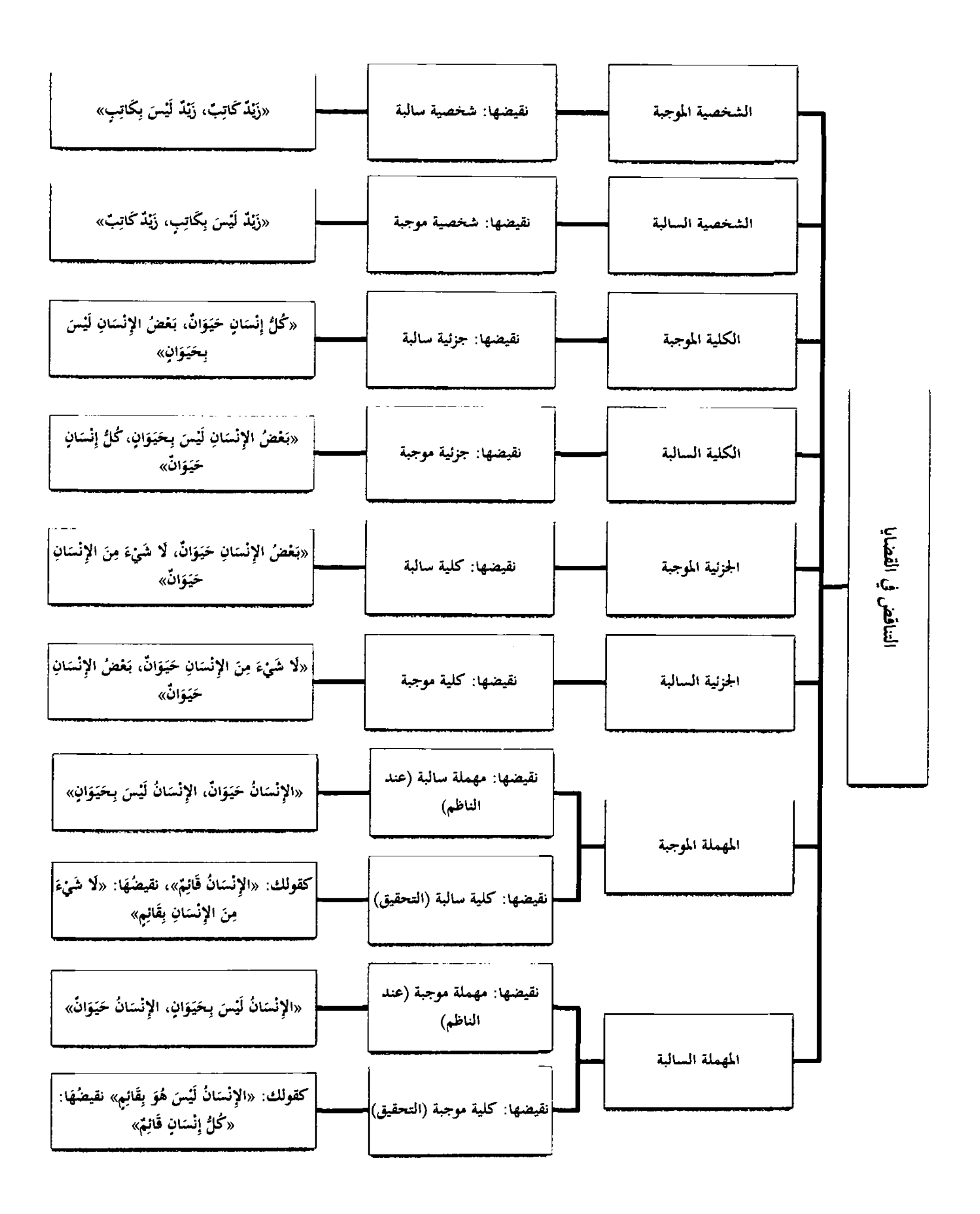
- ومثالُ المنفصلتين: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً، لَيْسَ دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً».



«الوحدات المشترطة لتحقق التناقض»



«التناقض في القضايا»



فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي

(فَصْلٌ فِي) تعريف وأحكام (العَكْسِ).

● وهو لغةً: التَّبديلُ والقلب؛ تقول: «عَكَسْتُ حَاشِيَةَ الثَّوْبِ» إذا: قلبتَها، وجعلت أعلاها أسفلها.

وفي الاصطلاح: يُطلق على القضيَّة الَّتي وقع التَّحويل إليها، وعلى المصدر، وكلٌّ منهما ثلاثة أقسامٍ:

١ - عكسُ نقيضٍ موافق.

٢ - وعكسُ نقيضٍ مخالف.

٣ - وعكسٌ مستوٍ، وهو الَّذي اقتصر عليه المصنِّف؛ لأنَّه أكثر استعمالاً، ولذا قيَّده

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي تعريف وَأحكام العَكْسِ

قوله: (والقلب) عطف تفسيرٍ، و«القلب»: جعل السَّابق لاحقاً واللَّاحق سابقاً؛ قال في «الكبير»: فهو في اللُّغة حقيقةٌ في المصدر، فإن أُطلق على المعكوس إليه فمجازٌ مرسلٌ[1].

قوله: (وجعلت أعلاها أسفلها) أي: وأسفلها[2] أعلاها.

قوله: (على القضيَّة... إلخ) ظاهر كلام الشَّارح أنَّ إطلاقه على كلٍّ منَ المعنيين حقيقةٌ اصطلاحيَّةٌ، وهو ما في «مختصر السَّنوسيّ» و«شرحه» فإنَّه جعله في المتن والشَّرح مشتركاً عرفيًّا بينهما؛ قال الشَّيخ يس: وفي «المطالع» خلافه. اهـ ولعلَّ ما في «المطالع» ما صرَّح به بعضهم من: «أنَّه في المعنى المصدريِّ حقيقةٌ، وفي القضيَّة مجازٌ».

قوله: (موافقٌ) بالرَّفع صفة «عكس»، وكذا «مخالفٌ»، وسيذكرُ الشَّارح آخر الفصل وجه التَّسمية بـ «الموافق» و«المخالف».

قوله: (وعكسٌ مستوٍ) يقالُ له: «عكس مستقيم»؛ لاستواء طرفيه واستقامتهما؛ لسلامة كلٍّ منهما من التَّبديل بالنَّقيض.

قوله: (وهو) أيِ: العكس المستوي بالمعنى المصدريِّ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٤).

(٢) قوله: (أي: وأسفلها... إلخ) إذ جعل أعلاها في محلِّ أسفلها بدون جعل أسفلها في محلِّ أعلاها ليس تنكيساً.

بقوله: (المُسْتَوِي)، وعرَّفه على أنَّه مصدرٌ بقوله:

(٦٨) العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ   مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ
(٦٩) وَالكَمِّ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ   فَعَوَّضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

(العَكْسُ) المستوي: (قَلْبُ) أي: تبديلُ (جُزْأَيِ القَضِيَّهْ) أيِ: الموضوع والمحمول في الحمليَّة، والمقدَّم والتَّالي في الشَّرطيَّة.

حاشية الصبان

قوله: (على أنَّه مصدرٌ) أمَّا على أنَّه بمعنى القضيَّة فيعرَّف «المستوي» بـ: «أنَّه قضيَّةٌ تركَّبت بتبديل طرفي قضيَّةٍ أخرى».

قوله: (قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ) وذلك في «الشَّرطيَّة» [ص/ ٨٩] بأن تجعل المقدَّم تالياً والتَّالي مقدَّماً، وفي «الحمليَّة» بأن يُراد من الموضوع المفهوم ويجعل محمولاً، ومن المحمول الذَّات ويجعل موضوعاً.

فالمراد الجزآن بحسب الظَّاهر؛ أي: ما في العنوان والذِّكر، لا ما أُريد منهما؛ لأنَّ المراد بالموضوع الذَّات وبالمحمول المفهوم، ولا يمكن جعل الذَّات محمولاً والمفهوم موضوعاً، فلا يصحُّ التَّبديل؛ قاله الصَّفوي في شرحه «الغرة»؛ كذا في «يس».

قوله: (أيِ: الموضوع والمحمول) إن قيل: لا يتأتَّى تصيير المحمول موضوعاً في نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، فإنَّه إذا بُدِّل لم يكن الفعل موضوعاً.

والجواب: أن يجعل في محلِّ الفعل ما يصحُّ أن يكون موضوعاً كـ: «بَعْضُ القَائِمِ»، أو: «بَعْضُ مَنْ قَامَ زَيْدٌ»، فيكون المحكوم عليه ذلك البعض، والمحكوم به مفهوم «زيد» بعد أن كان الأمر بالعكس، ويُرتكبُ هذا الجعل في عكس نحو: «قَامَ زَيْدٌ» فيقال: «بَعْضُ القَائِمِ، أو: بَعْضُ مَنْ قَامَ زَيْدٌ»، فـ«زيد» كان موضوعاً مؤخَّراً في اللَّفظ ثمَّ جُعل محمولاً، وإن لم يحصل تقديمٌ ولا تأخيرٌ في هذا العكس، فإنَّ المدارَ في مثل ذلك على نيَّة المتكلِّم، بأن ينوي أن ما كان موضوعاً يجعله محمولاً وبالعكس.

● والمفهومُ من قوله: «قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ» أنْ يُجعل الثَّاني بكماله أوَّلاً، فخرجَ تبديلُ قولك: «الوَتَدُ فِي الحَائِطِ» إلى قولك: «الحَائِطُ فِي الوَتَدِ» فليس عكساً؛ إذِ «الحائط» ليس هو في الأصل كلَّ المحمول، بلِ المحمولُ «الاستقرار في الحائط»، فعكسُهُ: «بَعْضُ المُسْتَقِرِّ فِي الحَائِطِ وَتَدٌ».

قوله: (في الحمليَّة) مثاله فيها قولنا في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

قوله: (في الشَّرطيَّة) مثاله فيها قولنا في عكس «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً».

- **فخرج**: قلبُ جزأي غير القضيَّة كـ: المركَّب الإضافيِّ، فلا يسمَّى: «عكساً» في الاصطلاح.

- **وخرج**: عكسُ النَّقيض الموافق، فإنَّه قلب نقيضهما، و: عكس النَّقيض المخالف، فإنَّه قلب أحدهما ونقيض الآخر، وسنذكرهما.

● ولم يقيِّد القضيَّة بكونها ذات ترتيبٍ طبيعيٍّ، وهو في ذلك موافقٌ لكثيرٍ من العلماء ممَّن عرَّف العكس.

وقد اعتُرض عليهم بدخول المنفصلة، مع أنَّها لا عكس لها اصطلاحاً؛ لأنَّها لا ترتيب طبيعيًّا بين جزأيها.

ويُجاب: بأنَّه لا يُحتاج إلى هذه الزِّيادة؛ ....

حاشية الصبان

قوله: (**فخرج: قلبُ جزأي غير القضيَّة**) هذا خارجٌ بإضافة «الجزأين» إلى «القضيَّة»، وعكسُ النَّقيض الموافق وعكسُ النَّقيض المخالف خَرجا بإضافة «القلب» إلى «جزأيها».

قوله: (**كـ: المركَّب الإضافيّ**) نحو: «ضَارِبُ غُلَامٍ» فعكسه إلى: «غُلَام ضَارِب» لا يسمَّى: «عكساً».

قوله: (**عكس النَّقيض الموافق**) كقولنا في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ هُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

قوله: (**عكس النَّقيض المخالف**) كقولنا في عكس ما ذكر: «لَا شَيْءَ مِمَّا[1] لَيْسَ بِحَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ».

قوله: (**لأنَّها لا ترتيب طبيعيًّا بين جزأيها**) لأنَّ قولك: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ» معناه: الحكمُ بالعناد بين الزَّوج والفرد، وهذا المعنى حاصلٌ قُدِّمَ الزَّوج أوِ الفرد، خلافاً لِمَا أفاده القطب من أنَّ المفهوم عند تقديم الزَّوج الحكمُ عليه بمعاندته للفرد، وعند تقديم الفرد الحكم عليه بمعاندته للزَّوج، والمفهومان متغايران، فيكونُ للمنفصلة أيضاً عكسٌ مغايرٌ لها في المفهوم؛ إلَّا أنَّه لمَّا لم يكن فيه فائدةٌ لم يعتبروه.

قوله: (**ويجاب... إلخ**) ولك أن تقول أيضاً: استغنى المصنِّف عنِ التَّقييد هنا بقوله الآتي: «وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ... إلخ».

---

(١) **قوله**: (لا شيء ممَّا... إلخ) بدون الكيف؛ لاشتراط ذلك في عكس النَّقيض المخالف.

لأنَّ قوله: «قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ» يقتضي أنَّ كلَّ واحدٍ له موضعٌ طبيعيٌّ، وإلَّا لم يكن عكساً.

● وعبارةُ المصنِّف أحسن من قول بعضهم: «أن يُصيَّر الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً»؛ لتناولها الشَّرطيَّات المتَّصلة.

(**مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ**) بمعنى: أنَّه إذا كان الأصل صادقاً كان العكس كذلك؛ لأنَّ العكس لازمٌ للقضيَّة، وصدقُ الملزوم يستلزم صدقَ اللَّازم.

وليس المراد صدقهما في الواقع، بل بأن يكون الأصل بحيث لو فُرض صدقه لزم صدق العكس، ولذا عبَّر بعضهم بـ«التَّصديق»؛ لأنَّ التَّصديق لا يقتضي وقوع الصِّدق.

- فخرج بهذا القيد: قلبُهما لا مع بقاء الصِّدق؛ كقولنا في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، فلا يسمَّى هذا عكساً.

حاشية الصبان

قوله: (لأنَّ قوله: قَلْبُ... إلخ) وذلك لأنَّ التَّعبير بـ«القلب» يقتضي أنَّ كلًّا من الجزأين نُقل عن مكانه الأصليِّ ورتبتِه العقليَّةِ.

قوله: (وإلَّا) أي: وإلَّا يكن له موضعٌ طبيعيٌّ **(لم يكن عكساً)** كان الأولى أن يقول: «لم يكن قلباً»؛ لأنَّه المعبَّر به في التَّعريف، ولأنَّ في قوله: «وإلَّا لم يكن عكساً» شائبة مصادرة.

قوله: (أن يُصيَّر) بتشديد «الياء»؛ مبنيًّا للمفعول إن بُدئ بياءٍ تحتيَّة، وللفاعل إن بُدئ بتاءٍ فوقيَّة؛ لا بتخفيفها؛ لأنَّ العكس الاصطلاحيَّ بالمعنى المصدريِّ إنَّما هو التَّبديلُ، لا الحاصل به وهو التَّبدُّل كما يقتضيه التَّحقيق.

قوله: (وليس المراد... إلخ) جوابُ إيرادٍ على المصنِّف هو: أنَّ تعريفه لا يشمل عكس القضايا الكاذبة، مع أنَّها تنعكس[1].

قوله: (بحيث لو فرض... إلخ) أي: فالمراد بـ«الصدق» ما يعمُّ الصِّدق الفرضيَّ.

قوله: (ولذا عبَّر بعضهم بالتَّصديق) فيه: أنَّ التَّصديق نسبة المخاطب إلى الصِّدق، وهو ليس بشرطٍ في تحقُّق العكس؛ إلَّا أن يقال: مُراده بـ «التَّصديق» تسليم الصِّدق.

قوله: (كقولنا في عكس: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٍ») أقول: أراد العكس اللُّغويَّ، فلا ينافي قوله بعد **ذلك: «فلا يسمَّى هذا عكساً».**

---

(١) **قوله: (مع أنَّها تنعكس)** أي: عند فرض صدقها بخلاف ما إذا لم يفرض صدقها، فإنَّها لا تنعكس حينئذ كما يعلم من قوله بعد: «وترك المصنِّف الكذب»، فتدبَّر.

- وترك المصنِّف الكذب؛ لأنَّه يلزم من كذب الأصل كذب العكس؛ إذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللَّازم، فإنَّ قولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» كاذبٌ مع صدق عكسه وهو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

- ولم يقل: «مع بقاء الصِّدق على وجه اللُّزوم»؛ لإخراج نحو: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» إذا جعلتَه عكساً لـ«كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، فإنَّه صادقٌ، لكنَّ الصِّدق فيه اتِّفاقيٌّ؛ لما اتَّفق من مساواة المحمول للموضوع، بدليل تخلُّفه في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» لو عكستها كلِّيَّةً، وكذا: «بَعْضُ[1] الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ» إذا عكستَه إلى «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» فإنَّه صادقٌ لكنَّ صِدقه اتِّفاقيٌّ؛ لما اتَّفق من مُباينة الموضوع للمحمول تبايناً كلِّيًّا؛ إذ يتخلَّف في نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

حاشية الصبان

قوله: (إذ لا يلزم من كذب الملزوم) أيِ: الأخصِّ **(كذب اللَّازم)** أيِ: الأعمِّ من الملزوم؛ أي: والعكس لازم أعمّ[2] من المعكوس، فلا يلزم من كذب المعكوس كذب العكس.

قوله: (لإخراج) عِلَّةٌ للمنفيِّ وهو: «يقل».

قوله: (إذا جعلته عكساً) أي: لغويًّا، وكذا ما يأتي.

قوله: (لو عكستها كلِّيَّةً) بأن قلت: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ».

قوله: (وكذا) أي: مثل «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» في إخراج عكسها بقيد: «على وجه اللُّزوم».

قوله: (تبايناً كلِّيًّا) أمَّا التَّباين الجزئيُّ كـ: العموم والخصوص المطلق بين الإنسان والحَيَوَان، فلا يتَّفق الصِّدق معه.

قوله: (في نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ») فإنَّك لو عكستها إلى: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» كان كاذباً.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (وكذا: بعض. . . إلخ)** وكذا الجزئيَّة السَّالبة إذا عكستها إلى مثلها وصَدَقَ عكسها، ومثلُها المهملة السَّالبة إذا عكستها كذلك.

(٢) **قوله: (أي: والعكس لازم أعمّ. . . إلخ)** قال شيخ شيخنا: فإنَّ «بعض الإنسان حيوان» الَّذي هو عكس «كلُّ حيوان إنسان» ينفرد فيما لو أتى به ابتداء لا على وجه كونه عكساً له. اهـ. ولا يخفى عليك أنَّه يرد أنَّ ذلك لا يخصُّ عكس الكذب، فلا يصحُّ قول الشَّارح قبل ذلك: «لأنَّ العكس لازمٌ للقضيَّة، وصدق الملزوم. . . إلخ».
فالحقُّ في توجيه كلام الشَّارح أن يقال: لمَّا كان الكذب بمخالفة الواقع ولو بالنِّسبة لبعض أفراد الموضوع، لم يلزم كذب العكس لجواز أن يكون الحكم فيه على بعض آخر بخلاف الصِّدق، فإنَّه لا يكون إلَّا بموافقته الواقع بالنِّسبة للموضوع بتمامه، فلا يتأتَّى أن يكون عكسه كاذباً، فتدبَّر.

والجوابُ عنِ المصنِّف: أنَّه لا حاجة إلى هذه الزِّيادة؛ لأنَّ قوله: «مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ» يغني عنها؛ لأنَّ المراد بـ«بَقَاءِ الصِّدْق» لزومه، وعكسُ الكلِّيَّة الموجَبة كنفسها لا يَلزم معه الصِّدق، وكذا عكس الجزئيَّة السَّالبة، مع أنَّ عكس نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» إلى: «كُلُّ نَاطِقٍ(١) إِنْسَانٌ» خارجٌ أيضاً بقوله: «إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ، فَعَوضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ».

(وَ) مع بقاء (**الكَيْفِيَّهْ**) أيِ: الإيجاب والسَّلب؛ بمعنى: أنَّ الأصل إن كان موجباً يكون العكس موجباً، أو سالباً فسالباً.

- وهذا يخرج: قلبها لا مع بقاء الكيفيَّة؛ كقولك في عكس «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، فلا يسمَّى هذا عكساً في الاصطلاح.

(وَ) مع بقاء (**الكَمِّ**) أيِ: الكلِّيَّة والجزئيَّة؛ (**إِلَّا**) كَمَّ (**المُوجَبَ**) بحذف «التَّاء» ترخيماً

حاشية الصبان

قوله: (**والجوابُ عنِ المصنِّف**) أي: في تركه لقيد: «على وجه اللُّزوم»، ولو قال: «تعليلاً للنَّفي المتقدِّم؛ لأنَّ قوله: مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ يُغني عنه»، وأسقط قوله: «والجواب... إلخ»، لكان أخصر.

قوله: (**وعكسُ الكلِّيَّة**) مبتدأ خبره: «لا يلزم معه الصِّدق» أي: لتخلُّفه في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» إلى: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ».

قوله: (**وكذا عكس الجزئيَّة السَّالبة**) أي: لا يلزم معه الصِّدق؛ لتخلُّفه في عكس «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» إلى: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

قوله: (**مع أنَّ... إلخ**) ترقٍّ في الجواب بالنِّسبة إلى بعض ما أخرج(٢) بالقيد الَّذي تركه المصنِّف.

قوله: (**وَإِلَّا كَمَّ المُوجَبَ**) **أقول**: زاد الشَّارح لفظ «كمّ»؛ ليكون الاستثناء استثناء من القريب إليه [ص/ ٩٠] الَّذي هو «الكمّ»، وإن كان يصحّ على بُعدٍ وتكلُّفٍ كونه استثناءً من «القضيَّة»، وكأنَّه قال: «إلَّا الموجَبَة الكلِّيَّة فإنَّ عكسها قلب جزأيها مع بقاء الصِّدق والكيفيَّة فقط».

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: (مع أنَّ عكس نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» إلى: كُلُّ نَاطِقٍ... إلخ) أي: إلى نحو ذلك على التَّوزيع.

(٢) **قوله**: (**بالنِّسبة إلى بعض ما أخرج... إلخ**) ولو راعى جميع ذلك لزاد عكس نحو: «بعض الإنسان ليس بحجر» إلى نحو: «بعض الحجر ليس بإنسان»، وعكس نحو: «الإنسان ليس بحجر» إلى نحو: «الحجر ليس بإنسان»، وقال: خارج بقوله: إلَّا... إلخ، وقوله: والعكس لازم... إلخ، ولا يخفى أنَّ ذلك في معنى قوله: «على وجه اللزوم»، فافهم.

للضَّرورة، أيِ: الموجبة (**الكُلِّيَّهْ**) نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فلا يبقى في عكسها، بل تُبدَّل كلِّيَّتها بالجزئيَّة، وإليه أشار بقوله: (**فَعَوِّضُوهَا**) أيِ: المناطقة (**المُوجَبَ**) بحذف «التَّاء» لما مرَّ، (**الجُزْئِيَّه**) وهي في المثال المذكور: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

- وكذا ما في قوَّتها، وهي الشَّخصيَّة إن كان محمولها كلِّيًّا، ....

حاشية الصبان

لا يُقال: يلزم على زيادة لفظ «كم» تغيير إعراب المتن.

لأنَّا نقول: التَّغيير هنا غيرُ ظاهرٍ فلا يضرُّ؛ لأنَّ «الباء» على كلِّ حالٍ مفتوحةٌ فتحةً بنِيَةٍ؛ جرياً على لغة مَن ينتظر، فافهم.

● **قال في «الكبير»**: **لا يقال**: التَّعريفُ للماهيَّة[1] لا للأفراد، فلا يدخل فيه استثناء، **لأنَّا نقول**: ذلك من تدقيقات بعض الحكماء والمناطقة، والمصنِّفُ لم يعتنِ بذلك قصداً للتَّقريب والتَّسهيل على المبتدئ، **أو نقول**: ليس هذا تعريفاً، بل ضابطٌ كما يشعر به كلام المصنِّف في شرحه. اهـ[2] وينافي الجواب الأخير: تصريحُ الشَّارح هنا في غير موضعٍ بأنَّه تعريفٌ.

قوله: (**فلا يبقى**) أيِ: الكمُّ.

قوله: (**بل تبدَّل كلِّيَّتها**) أيِ: الموجبة.

قوله: (**فَعَوِّضُوهَا المُوْجَبَ**) في بعض نسخ المتن: «فعَوْضها الموجبة» بفتح العين وسكون الواو، وإثبات التَّاء في «الموجبة».

قوله: (**وكذا ما في قوَّتها**) أي: ما في حكمها من حيث وقوعها في كبرى الشَّكل الأوَّل والثَّاني كالكلِّيَّة على ما مرَّ بيانه، وسيأتي أيضاً.

ولو عبَّر الشَّارح بـ «الحكم» بدل «القوَّة» لكان أظهر؛ لأنَّ المتبادر من كونها في قوَّتها أنَّها تؤوَّل بها وترجع إليها، وليس كذلك.

ثمَّ وجه شبهها بالكلِّيَّة أنَّها تنعكس جزئيَّةً إن كان محمولها كلِّيًّا، فعكسُ «زَيْدٌ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ زَيْدٌ»، وليس المراد التَّشبيه في الاستثناء؛ لأنَّ الشَّخصيَّة لا كَمَّ لها حتَّى تُستثنى.

---

(١) قوله: (**التَّعريف للماهيَّة**) فيجب أن يُراد فيه المفهوم لا الأفراد، وقوله: (**فلا يدخل فيه استثناء**) لأنَّه يقتضي اعتبار الأفراد لا المفهوم، فلا يكون المذكور هو التَّعريف، وإنَّما التَّعريف في الحقيقة بالمفهوم الَّذي ينطبق على ذلك، فظهر وجه قوله: «لأنَّا نقول: ذلك من تدقيقات الحكماء . . . إلخ»، واندفع ما يقال: كيف لا يعتني المصنِّف بأمرٍ لا صحَّة للتَّعريف بدونه، ويقصدُ التَّقريب والتَّسهيل بما هو فاسدٌ، فتدبَّر.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٧).

وإلَّا فكنفسِها.

- وهذا القيد الأخير لم نَجده لغير المصنِّف في تعريف «العكس»، وهو حسنٌ.

● وقد تقدَّم أنَّ القضايا ثمانيَة أقسامٍ: أربع موجَبات وهي: الشَّخصيَّة، والكلِّيَّة، والجزئيَّة، والمُهملة؛ وأربع مثلها سوالبُ.

- فالأربع الموجبات عكسُ كلٍّ واحدةٍ منها بالمُستوي: «جزئيَّةٌ موجبةٌ»:

فقولك: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ» عكسه: «بَعْضُ الحَيَوَانِ زَيْدٌ».

و: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، و«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، و«الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» عكسه: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، ويصحُّ عكس المُهملة الموجبة إلى مهملة، ....

حاشية الصبان

قوله: (وإلَّا فكنفسها) أي: شخصيَّة، فعكس «هَذَا زَيْدٌ»: «زَيْدٌ هَذَا».

قوله: (وهذا القيد) يعني: الاستثناء، لا قوله: «والكمّ» لأنَّه ذكره غيره.

قوله: (بالمستوي) «الباء» للتَّصوير.

قوله: (جزئيَّة موجَبَة) محلُّه في الشَّخصيَّة إن كان محمولها كلِّيًّا، وإلَّا فعكسها شخصيَّة كما مرَّ.

فإن قلت: لو كانت الموجبة الجزئيَّة تنعكس إلى مثلها لصحَّ عكس «بَعْضُ الإِنْسَانِ زَيْدٌ» إلى: «بَعْضُ زَيْدٍ إِنْسَانٌ» مع أنَّه لا ينعكس إليه؛ لكذبه وصدق الأصل.

قلت: ليس المراد[1] بـ«زيد» فيما ذكر معناه الجزئيُّ؛ لأنَّ الجزئيَّ لا يقع محمولاً على ما فيه من الخلاف المتقدِّم، بلِ المراد معنًى كلِّيٌّ وهو المسمَّى بـ«زيد»، فمعنى العكس: بعض المسمَّى بزيدٍ إنسانٌ، وهو صادقٌ أيضاً.

قوله: (عكسه: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ») أفرد الضَّمير مع رجوعه إلى القضايا الثَّلاثة قبله؛ لتأوّلها بالمذكور، أوِ المرادُ عكسُ كلٍّ منها.

قوله: (ويصحّ عكس المهملة) في قوَّة الاستدراك في قوله: «عكس كلّ واحدةٍ منها بالمستوي جزئيَّةٌ موجبةٌ».

---

(١) **قوله: (قلت: ليس المراد... إلخ)** هذا عجيبٌ من الفاضل المحقِّق، فإنَّ السُّؤال إنَّما ورد بمقتضى ما هو صريح كلامه وكلام الشَّارح من أنَّ الشَّخصيَّة قد يكون محمولها جزئيًّا؛ إذ مقتضاه صحَّة حمل الجزئيِّ، ولا سبيل إلى صحَّة حمله في الشَّخصيَّة دون غيرها، فافهم.

وكلٌّ ذلك داخلٌ في تعريف المصنِّف.

- وأمَّا الأربع السَّوالب فلا يَنعكس منها إلَّا الكلِّيَّة والشَّخصيَّة، فينعكسان كأنفُسهما؛ فعكس «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، وعكسُ «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو»: «عَمْرٌو لَيْسَ بِزَيْدٍ»، وعكسُ «لَيْسَ زَيْدٌ بِحَجَرٍ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِزَيْدٍ»؛ لأنَّ الشَّخصيَّة في حُكم الكلِّيَّة[1].

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ	بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ	لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

● **وأمَّا الجزئيَّة السَّالبة، والمُهملة السَّالبة فلا عكس لهما، وإليه أشار بقوله: (وَالعَكْسُ)** المستوي **(لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ، بِهِ)** أي: فيه **(اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ)** وهما: الجزئيَّة والسَّلب، والَّذي وُجد فيه هو: «الجزئيَّة السَّالبة»، **(فَاقْتَصِدْ)** أي: توسَّط في الأمور، وهو تتميمٌ للبيت.

- فالجزئيَّة السَّالبة لا عكس لها لزوماً؛ بدليل الانتقاض بمادَّةٍ ....

حاشية الصبان

قوله: **(وكلٌّ ذلك داخلٌ في تعريف المصنِّف) أقول**: اسم الاشارة يرجع إلى ما ذكر من عكوس الموجبات الأربعة في الجملة، وإنَّما قلنا: «في الجملة»؛ لأنَّ المفهوم من المتن في الشَّخصيَّة والمهملة أنَّهما ينعكسان كأنفسهما، وأمَّا كون الشَّخصيَّة تنعكس جزئيَّةً إذا كان محمولها كلِّيًّا، وكون المهملة تنعكس جزئيَّةً فلم يُفهما منه، وبهذا يندفع ما اعترض به هنا.

قوله: **(فينعكسان كأنفسهما)** محلُّه في الشَّخصيَّة إذا كان محمولها جزئيًّا كما في المثال الأوَّل الآتي للشَّخصيَّة، وإلَّا انعكست كلِّيَّةً كما في المثال الثَّاني الآتي لها.

قوله: **(المستوي)** أخذه من «أل» الَّتي للعهد الذِّكريِّ.

قوله: **(لِغَيْرِ مَا وُجِدَ بِهِ)** ذَكَّر الضَّمير مراعاةً للفظ «ما»، وأنَّثه بعد ذلك في قوله: «وَمِثْلُهَا» مراعاةً لمعناها؛ إذ هي واقعةٌ على القضيَّة.

قوله: **(لا عكس لها لزوماً) أقول**: يتبادر من العبارة أنَّ النَّفي مُنصبٌّ على القيد، فيوهم أنَّه قد يكون لها عكسٌ اصطلاحيٌّ، وممَّا يُقوي الإيهام قوله بعد: «وقيدنا بقولنا: لزوماً؛ لأنَّه قد يصدق

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (لأنَّ الشَّخصيَّة في حكم الكلِّيَّة)** أي: وإنَّما كان عكس «لَيْسَ زَيْدٌ بِحَجَرٍ» ـ الَّذي هو سالبةٌ شخصيَّةٌ ـ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِزَيْدٍ» ـ الَّذي هو سالبةٌ كلِّيَّةٌ ـ؛ لأنَّ الشَّخصيَّة في حكم الكلِّيَّة؛ أي: والسَّالبة الكلِّيَّة تنعكس سالبةً كلِّيَّةً، وفيه: أنَّ الشَّخصيَّة في حكم الكلِّيَّة؛ سواءٌ كان محمول الشَّخصيَّة جزئيًّا أو كلِّيًّا، فيجري هذا التَّعليل في الشَّخصيَّة الَّتي محمولها جزئيٌّ مع تخلُّف الحكم؛ إذ هي إنَّما تنعكس كنفسها، فتدبَّر.

يكون الموضوع فيها أعمَّ من المحمول، فيصدقُ سلب الأخصِّ عن بعض أفراد الأعمِّ، ولا يصدقُ سلب الأعمِّ عن بعض أفراد الأخصِّ، فيَصدق نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ولا يصدقُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ لِصدق نَقيضه وهو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

- وقيَّدنا بقولنا: «لزوماً»؛ لأنَّه قد يَصدق عكسها في بعض المواد؛ إذ يصدق «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»، ويصدق عكسه أيضاً وهو: «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

(وَمِثْلُهَا) أي: الَّتي اجتمع فيها الخِسَّتان في عدم لزوم العكس **(المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ)** نحو: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ **(لِأَنَّهَا)** أي: المهملة السَّلبيَّة **(فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ)** السَّالبة كما تقدَّم، فالمثالُ المذكور في قوَّة: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

- وخرج بـ«المستوي»: عكس النَّقيض، فإنَّه يَلزم ما وجد فيه اجتماع الخِسَّتين.

حاشية الصبان

عكسها في بعض المواد» وهو خلاف ما قدَّمه من أنَّه لا بدَّ في العكس اصطلاحاً منَ الاطِّراد في جميع المواد، ويمكن أن يُقال[1]: تسمية ما لم يطَّرد عكساً باعتبار الصُّورة، فتأمَّل.

قوله: (يكون الموضوع فيها) كـ: «حَيَوَان»، وقوله: **(من المحمول)** كـ«إِنْسَان»، وقوله: **(سلب الأخصِّ)** هو «إِنْسَان» في المثال، وقوله: **(عن بعض أفراد الأعمِّ)** هو فيه «حَيَوَان».

قوله: (لصدق نقيضه) أي: ويلزم من صدق النَّقيض كذب الأصل.

قوله: (في بعض المواد) أي: الأمثلة، وهو إذا ما كان بين الموضوع والمحمول تباينٌ كلِّيٌّ، أو عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ.

وقد مثَّل الشَّارح للأوَّل، ومثالُ الثَّاني: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِأَبْيَضَ»، فإنَّه صادقٌ مع صِدق عكسه وهو «بَعْضُ الأَبْيَضِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

قوله: (أي: الَّتي اجتمع... إلخ) أشار إلى أنَّ الضَّمير عائدٌ إلى «ما» باعتبار المعنى.

قوله: (في عدم لزوم العكس) فيه إشارةٌ إلى أنَّه قد يتَّفق صدق عكس السَّالبة المهملة كعكس «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ» إلى: «الحَجَرُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

قوله: (وخرج بـ«المستوي»: عكس النَّقيض) أي: بقسميه **(فإنَّه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخستين)** وهي السَّالبة الجزئيَّة؛ مثال الموافق من عكس نقيضها: عكس «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ

(١) **قوله: (ويمكن أن يقال... إلخ)** فمعنى قول المصنِّف: «والعكس لازم... إلخ» حينئذٍ: أنَّ العكس لازم ذاتيٌّ، والمعكوس ملزومٌ له، وهو أي: العكس لغير ما وجد... إلخ؛ لعدم بقاء الصِّدق؛ أي: لزومه عند التَّبديل، فقوله: «لغير» خبر ثانٍ عن العكس، وكان المناسب التَّفريع بأن يقول: «فالعكس... إلخ»، فافهم.

(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

(وَالعَكْسُ) الاصطلاحيُّ مطلقاً (فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ) والمراد به: ما يَقتضي المعنى ترتيبه، بحيث لو أزيل تغيَّر المعنى.

- ويفسَّر «التَّرتيب بالطَّبع» أيضاً بـ: كون الثَّاني يتوقَّف على الأوَّل، ولا يتوقَّف الأوَّل على الثَّاني.

حاشية الصبان

بِإِنْسَانٍ» إلى: «بَعْضُ غَيْرِ الإِنْسَانِ لَيْسَ غَيْرَ حَيَوَانٍ»، ومثالُ المخالف منها: عكسها إلى: «بَعْضُ غَيْرِ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، ومثلُ ما وجد فيه اجتماع الخِستين: المهملة.

قوله: (والعكس الاصطلاحيُّ مطلقاً) أي: بأقسامه الثَّلاثة، وإن كان المصنِّف بصدد المستوي، كذا في «الكبير»(١).

قوله: (وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ... إلخ) تصريحٌ بما عُلِم منَ التَّعبير بـ«القلب» فيما مرَّ، كما أسلفه الشَّارح.

قوله: (بحيث لو أزيل) أيِ: اقتضاه ملتبساً بحيث لو أزيل تغيَّر المعنى، وهذا القدرُ موجودٌ في الحمليَّة والشَّرطيَّة المتَّصلة؛ إذ بتأخير الموضوع أوِ المقدَّم، وجعله محمولاً أو تالياً يتغيَّر المعنى الأوَّل.

قوله: (بكون الثَّاني يتوقَّف على الأوَّل، ولا يتوقَّف الأوَّل على الثَّاني) هذا القدر أيضاً موجودٌ في الحمليَّة والشَّرطيَّة المتَّصلة [ص/ ٩١]؛ لتوقُّف المحمول على الموضوع والتَّالي على المقدَّم، وعدم توقُّف الموضوع أوِ المقدَّم على المحمول أوِ التَّالي.

● **أقول**(٢): هذا إنَّما يظهر في المتَّصلة إذا كان المقدَّم سبباً والتَّالي مسبَّباً، **لا فيما** إذا كان المقدَّم مسبَّباً عنِ التَّالي؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»؛ لأنَّ الأمر فيه بالعكس؛ أي: إنَّ الأوَّل متوقِّفٌ على الثَّاني، والثَّاني ليس متوقِّفاً على الأوَّل، **ولا فيما** إذا كانا مسبَّبين عن سببٍ آخر؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً، فَالعَالَمُ مُضِيءٌ»؛ لتوقُّف كلٍّ منهما على شيءٍ آخر وهو طلوع الشَّمس، وعدم توقُّف التَّالي على الأوَّل، فالتَّفسيرُ الأوَّل هو الَّذي ينبغي، فتأمَّل.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٧).

(٢) **قوله: (أقول... إلخ)** فيه: أنَّ الشَّارح لم يفسِّر التَّرتيب بالطَّبع هنا بالمعنى الثَّاني حتَّى يعترض عليه، فالاعتراض واردٌ على مَن قال: «هذا القدر أيضاً موجودٌ... إلخ» على أنَّه قد يقال: المراد بـ«التَّوقُّف»: اللُّزوم، والمراد بـ«المتَّصلة»: المتَّصلة اللُّزوميَّة، ولا عبرة بعكس الاتِّفاقيَّة؛ لعدم الفائدة فيه، واللُّزوميَّة لا يكون فيها المقدَّم سبباً؛ إلَّا إذا كان سببه هو التَّالي لا غير، وكذا لا يكون مقدَّمها وتاليها مسبَّبين عن شيءٍ واحدٍ إلَّا إذا كان لا يتسبَّب شيءٌ منهما عن غيره، وحينئذ يجيء اللُّزوم بينهما كما لا يخفى. نعم؛ يرد أنَّ الأوَّل حينئذ لازمٌ للثَّاني أيضاً، فافهم.

- والمرتَّب بالطَّبع من القضايا هو: الحمليَّة، والشَّرطيَّة المتَّصلة، وجميعُ ما تقدَّم من الأحكام شاملٌ للشَّرطيَّة المتَّصلة؛ مثلاً: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً» تنعكس إلى جزئيَّةٍ موجبةٍ، وهي: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً، كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً».

(وَلَيْسَ) العكسُ (فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ) أيِ: الذِّكْر دون الطَّبع، وهو المنفصلة؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْداً»، فإذا بدَّلنا طرفيها وقلنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ فَرْداً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجاً» لم يُسمَّ هذا التَّبديلُ عكساً؛ لأنَّ التَّرتيب بين طرفَيها ليس طبيعيًّا، أي: يقتضيه المعنى بحيث لو أُزيل تغيَّر المعنى، بلِ التَّرتيب الذِّكريُّ في ذلك موكولٌ إلى اختيار المتكلِّم؛ إذِ المعنى فيه متَّحدٌ بُدِّلَ أو لم يُبَدَّل.

● وأمَّا **عكسُ النَّقيض الموافق** فهو: «تبديلُ كلِّ واحدٍ من طرفَي القضيَّة ذات التَّرتيب الطَّبيعيِّ بنقيض الآخر، مع بقاء الصِّدق والكيف على وجه اللُّزوم»؛ ....

حاشية الصبان

قوله: (وجميع ما تقدَّم... إلخ) في قوَّة التَّعليل؛ لإدخال الشَّرطيَّة المتَّصلة في المرتَّب بالطَّبع.

قوله: (كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ... إلخ) مثالٌ لعكس المتَّصلة الموجَبَة الكلِّيَّة.

- ومثالُ عكس المتَّصلة السَّالبة الكلِّيَّة أن تعكس «لَيْسَ الْبَتَّةَ إِذَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً كَانَ اللَّيْلُ مَوجُوداً» إلى: «لَيْسَ الْبَتَّةَ إِذَا كَانَ اللَّيْلُ مَوجُوداً كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً».

- وأمَّا المهملة، والسَّالبة الجزئيَّة من المتَّصلات فلا عكس لها.

قوله: (وَلَيْسَ العَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ) تقدَّم الخلاف في ذلك.

قوله: (بلِ التَّرتيب الذِّكريُّ... إلخ) أقول: الأحسن والأخصر أن يقول: «بل هو ذكريٌّ موكولٌ... إلخ».

قوله: (إذِ المعنى) وهو المنافاة بين الزَّوجيَّة والفرديَّة.

قوله: (بُدِّلَ أَو لَم يُبَدَّل) ببنائهما للفاعل والضَّمير للمتكلِّم، أو للمفعول والضَّمير لـ«التَّرتيب».

قوله: (وأمَّا عكس النَّقيض... إلخ) مقابل التَّقييد بـ«المستوي» في أوَّل الفصل.

قوله: (مَع بقاء الصِّدق) خرج به: ما لا يبقى معه الصِّدق؛ كقولنا في عكس «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»: «لَا شَيْءَ مِن غَيْرِ الحَجَرِ بِغَيْرِ إِنْسَانٍ»، فإنَّ الأصل صادقٌ والعكس كاذبٌ.

وقوله: (على وجه اللُّزوم) يخرج به: ما يبقى معه الصِّدق لا على وجه اللُّزوم، بلِ اتِّفاقاً؛

نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ هُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

● وأمَّا **عكسُ النَّقيض المُخالف** فهو: «تبديل الطَّرف الأوَّل من القضيَّة ذات التَّرتيب الطَّبيعيِّ بنقيض الثَّاني، والثَّاني بعين الأوَّل، مع بقاء الصِّدق دون الكيف على وجه اللُّزوم»؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «لَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ»، وسمِّي هذا مخالفاً؛ لتخالف طرفَيه إيجاباً وسلباً، والَّذي قبله موافقاً؛ لتوافقهما. ....

حاشية الصبان

كقولنا في عكس «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرْدِ بِزَوْجٍ»: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ فَرْدٍ» لاتِّفاق الصِّدق من جهة أنَّ الفرد والزَّوج كالنَّقيضين؛ بدليل تخلُّفه في المثال الأوَّل، فإنَّ العكس فيه كاذبٌ، وبهذا يعلم أنَّ السَّالبة الكلِّيَّة في عكس النَّقيض الموافق، وكذا المخالف إنَّما تنعكس جزئيَّة؛ قاله في «الكبير»[(١)].

ويؤخذ منه[(٢)] أنَّ قوله: «على وجه اللُّزوم» يرجع إلى بقاء الصِّدق فقط.

قوله: (نحو: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ... إلخ) تمثيلٌ للأصل والعكس بحذف العاطف لجوازه اختياراً على ما صرَّح به غير واحدٍ، وكذا يُقال في نظيره الآتي، وهذا في الحمليات.

- ومثالُهُ في الشَّرطيَّات قولنا في عكس «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً كَانَ جِسْماً»: «كُلَّمَا لَمْ يَكُنِ الشَّيْءُ جِسْماً لَمْ يَكُنْ حَيَوَاناً»[(٣)].

قوله: (لتخالف طرفيه) أي: موضوعه ومحموله، أو مقدَّمه وتاليه **(إيجاباً وسلباً)** وسمِّي الَّذي قبله موافقاً لتوافقهما.

لا يقال: لا يلزم اتِّفاقهما في الموافق؛ كما في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ لَا جَمَادٌ» إلى: «كُلُّ جَمَادٍ هُوَ لَا إِنْسَانٌ»، ولا اختلافهما في المخالف؛ كما في عكس ما ذكر إلى: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِإِنْسَانٍ».

لأنَّا نقول: المذكوران ليسا من العكس الاصطلاحيِّ؛ لأنَّ صدقهما ليس باطِّرادٍ، بل هو اتِّفاقيٌّ اتَّفق من مباينة «الجماد» لـ«الإنسان» مباينةً كلِّيَّةً، فلا يقدح عدم اللُّزوم في التَّعليل؛ لأنَّ التَّعليل

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨٠).

(٢) **قوله: (ويؤخذ منه... إلخ)** هو مأخوذٌ من كون ذلك هو الَّذي تارةً يبقى على وجه اللُّزوم وتارةً يبقى لا على وجه اللُّزوم، وأمَّا بقاء الكيف فهو بفعل المبدل، فافهم بتدبر.

(٣) وفي نسخ المثبت: ومثالُهُ في الشَّرطيَّات قولنا في عكس «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ فَرَساً كَانَ جِسْماً»: «لَيْسَ الْبَتَّةَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ غَيْرَ جِسْمٍ كَانَ فَرَساً».

وتفصيلُ أحكام هذين العكسَين مذكورٌ في المطوَّلات.

* * *

حاشية الصبان

للاصطلاحيِّ؛ هذا ما ظهر لي، ثمَّ رأيت في «الكبير» ما نصُّه: سمِّي الموافق موافقاً؛ لموافقته لأصله في الكيفيَّة، والمخالف مخالفاً؛ لمخالفته أصله فيها. اهـ

وهو تعليلٌ آخر، ويمكن على بعد ردّ ما هنا إليه، بأن يُراد بطرفي العكس القضيَّة المبدَّلة والمبدَّل بها، لا الموضوع والمحمول، أوِ المقدَّم والتَّالي، ويراد بـ«العكس»: العكس بالمعنى المصدريِّ.

قوله: (وتفصيلُ أحكام هذين العكسين مذكورٌ في المطوَّلات) حاصله كما أفاده في «الكبير»(١):

- **أنَّ السَّالبة الكلِّيَّة** تنعكس بالموافق إلى سالبةٍ جزئيَّةٍ، فعكس «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» بالموافق: «بَعْضُ غَيْرِ الحَجَرِ لَيْسَ بِغَيْرِ إِنْسَانٍ»، وبالمخالف إلى موجبةٍ جزئيَّةٍ، فعكس القضيَّة المذكورة بالمخالف: «بَعْضُ غَيْرِ الحَجَرِ إِنْسَانٌ».

- **والموجبة الكلِّيَّة** تنعكس بالموافق إلى موجَبَةٍ كلِّيَّةٍ فعكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» بالموافق: «كُلُّ لَا حَيَوَانٍ هُوَ لَا إِنْسَانٌ»، وبالمخالف إلى سالبةٍ كلِّيَّةٍ، فعكس القضيَّة المذكورة بالمخالف: «لَا شَيْءَ مِنْ لَا حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ».

- **والسَّالبة الجزئيَّة** تنعكس بالموافق إلى سالبةٍ جزئيَّةٍ فعكس «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» بالموافق: «بَعْضُ غَيْرِ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِغَيْرِ حَيَوَانٍ»، وبالمخالف إلى موجَبَةٍ جزئيَّة، فعكس القضيَّة المذكورة بالمخالف: «بَعْضُ غَيْرِ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

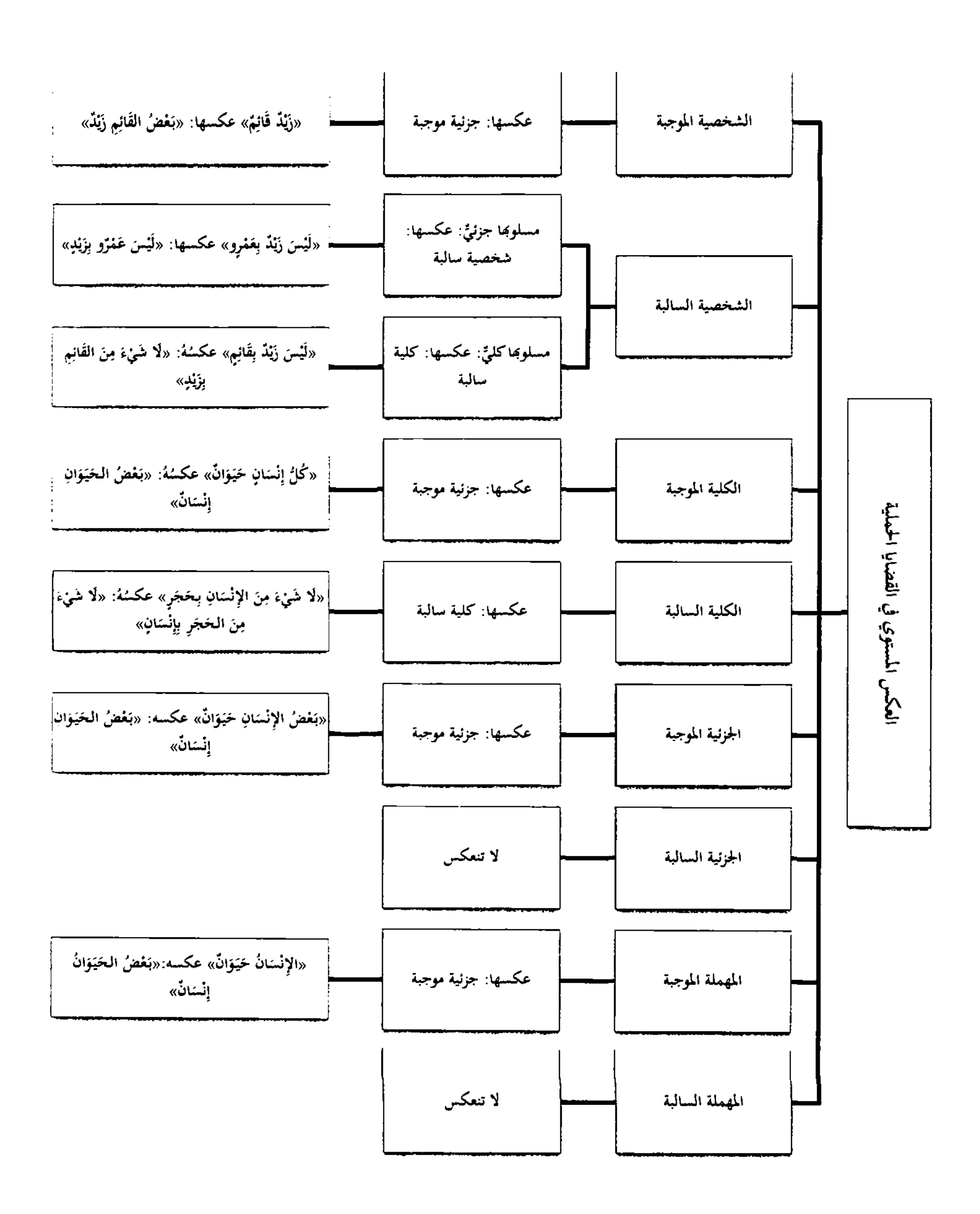
- **والموجبة الجزئيَّة** لا تنعكس عكس نقيض بقسميه؛ إذ يصدق «بَعْضُ الحَيَوَانِ هُوَ غَيْرُ إِنْسَانٍ»، ولا يصدق عكسها بالموافق إلى: «بَعْضُ الإِنْسَانِ هُوَ غَيْرُ حَيَوَانٍ»، ولا عكسها بالمخالف إلى: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

وبالجملة فحكم عكس النَّقيض عكس [ص/٩٢] حكم المستوي، فما يعطى للموجبات في المستوي يُعطى للسَّوالب الموافقة لها في الكمِّ في عكس النَّقيض بقسميه، وما يُعطى للسَّوالب في المستوي يُعطى للموجبات الموافقة لها في الكمِّ في عكس النَّقيض بقسميه.

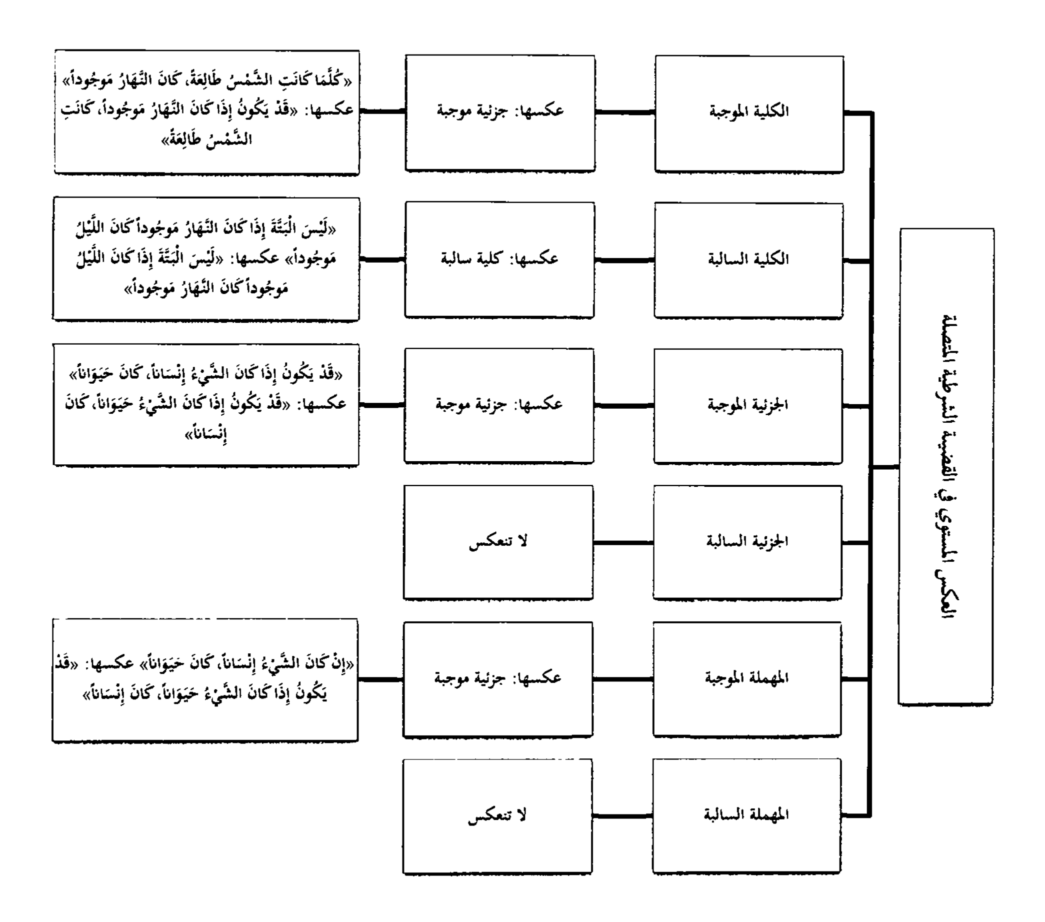
* * *

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٧٨ - ٧٩).

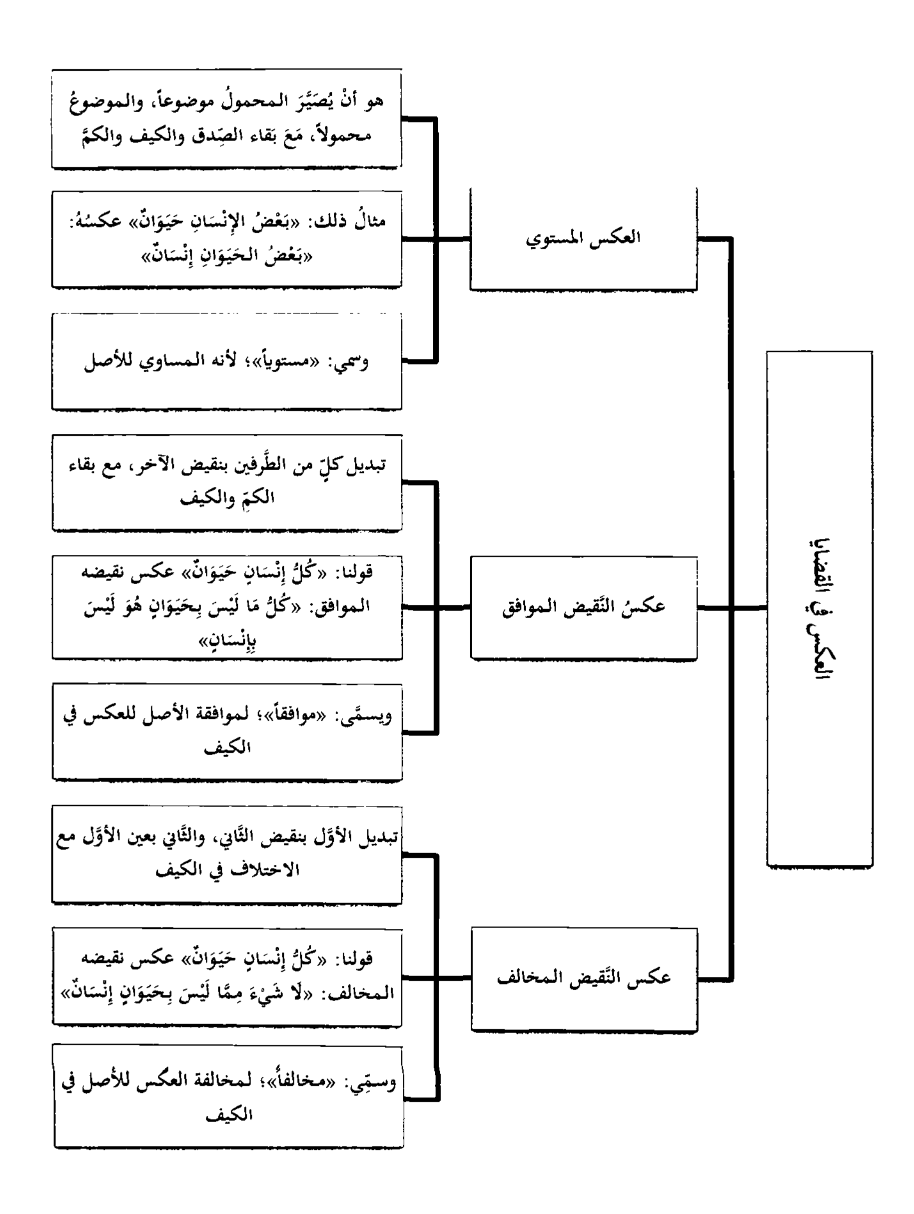
«العكس المستوي في القضايا الحملية»



«العكس المستوي في القضية الشرطية المتصلة»



«العكس في القضايا»



بَابٌ فِي القِيَاسِ

ولـمَّا فرغ ـ رحمه الله ـ من مبادئ التَّصوُّرات ومقاصدها، ومن مبادئ التَّصديقات، شَرَعَ في أسنى المطالب وأعلى المقاصد، وهو مقاصدُ التَّصديقات، وهي «الحُجَج»، ويقال لها: «القياس»، فقال: (**بَابٌ فِي القِيَاسِ**).

● ووجه «كونه أسنى المطالب»: أنَّ المستفاد منه تصديقٌ ومن غيره تصوُّرٌ، والتَّصديقُ أشرف منَ التَّصوُّر؛ لاشتماله على النِّسبة، الَّتي هي أشرف أجزاء القضيَّة.

● **وهو لغةً**: «تقدير شيءٍ على مثالٍ آخَر».

حاشية الصبان

بابٌ في القِيَاسِ

قوله: (أسنى المطالب وأعلى المقاصد) أي: مطالب الفنِّ ومقاصده، وهي التَّعريفات والأقيسة، فالجمعُ لِمَا فوق الواحد، أو باعتبار الأفراد.

- وعطفُ «أعلى المقاصد» على «أسنى المطالب» عطف تفسيرٍ.

قوله: (وهي الحجج) الضَّمير لـ«مقاصد التَّصديقات».

قوله: (ويقال لها: القياس) الأَولى: الأقيسة، كما عبَّر به في «الكبير»[(١)].

قوله: (ومن غيره) يعني التعريف؛ **قال في «الكبير»**: وبالجملة فهذا الباب يُبحث فيه عن كيفيَّة استنتاج الأحكام العقليَّة والشَّرعيَّة، وأمَّا التَّصوُّرات الَّتي هي معرفة الماهيَّات بالكُنْهِ كما في الحدود، أو بالوجه كما في الرُّسوم، فإنَّما جِيء بها لأجل هذا المقصد؛ لأنَّ كلَّ تصديقٍ لا بدَّ فيه من تصوُّرٍ، فتقديم التَّصوُّرات عليه من تقديم الوسائل على المقاصد. اهـ بتصرف[(٢)].

قوله: (لاشتماله على النِّسبة) أي: تعلُّقه بها ووقوعه عليها؛ لأنَّها المصدَّق بها، وليس المراد بـ«اشتماله عليها» أنَّها داخلةٌ فيه وجزءٌ منه؛ لأنَّها ليست جزءاً منه؛ لا على القول الصَّحيح ببساطته، ولا على القول بتركُّبه من: تصوُّر الموضوع، وتصوُّر المحمول، وتصوُّر النِّسبة، وإدراك وقوعها أو لا وقوعها؛ اللَّهمَّ إلَّا أن يقدَّر مضاف؛ أي: لاشتماله على تصوُّر النِّسبة.

قوله: (تقدير شيءٍ) كـ: القماش (**على مثال آخر**) بالإضافة؛ أي: مثالِ شيءٍ آخر؛ كـ: الذِّراع؛

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨٠).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨٠ – ٨١).

(٧٣) إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

واصطلاحاً ما أشار إليه بقوله: (إِنَّ القِيَاسَ): قولٌ ملفوظٌ أو معقولٌ (مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا) أي: رُكِّبَ بصورةٍ مخصوصةٍ.

حاشية الصبان

أي: معرفة قدر شيءٍ بمثال شيءٍ آخر، فـ«على» بمعنى «باء» الآلة، ويدلُّ عليه قول الشَّارح في «كبيره»: ك: تقدير الثَّوب بالآلة الحسِّيَّة الَّتي هي مثالٌ لِمَا في الذِّهن؛ الَّذي هو الذِّراع الكلِّيُّ مثلاً؛ إذِ الكمّ[1] لا وجود له إلَّا في الذِّهن على التَّحقيق. اهـ[2]

وهو يدلُّ أيضاً على أنَّ المراد بـ«الشَّيء الآخر»: المقدار الكميُّ الموجودُ في الذِّهن، فتسميته شيئاً باعتبار اللُّغة، لا اصطلاح المتكلِّمين.

قوله: (إِنَّ القياس) قال في «الكبير»: لـمَّا كان المعنى الآتي للقياس مخالفاً للمعنى اللُّغويِّ وللمعنى الأصوليِّ، كان المخاطَبُ إمَّا متردِّداً، وإمَّا منزلاً منزلة المتردِّد؛ لأنَّ المقام مقامُ أنْ يتردَّد في أنَّ القياس هنا هل هو بالمعنى اللُّغويِّ أوِ الأصوليِّ أو غيرهما؟ فحَسُنَ التَّأكيد بـ«إِنَّ».

فإن قلت: «إنَّ» لتقوية الحكم، وما هنا تصوُّرٌ.

قلنا: التَّصوُّر[3] هو التَّعريف المحمول على القياس، وأمَّا إسناد التَّعريف إلى القياس فحكمٌ. اهـ[4]

قوله: (قولٌ ملفوظٌ) أي: من حيث دلالته على المعنى، لا من حيث إنَّه ملفوظٌ؛ إذ هو من هذه الحيثيَّة لا يستلزم شيئاً، وهذا التَّعميم لا يجري في القول الآخر اللَّازم الآتي في قوله: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ»؛ إذِ المرادُ به المعقول قطعاً؛ إذِ المقدِّمات لا تستلزم شيئاً من الألفاظ، وإنَّما تستلزم شيئاً يتعقَّل؛ سواءٌ عبِّر عنه بعبارةٍ أم لا؛ **إلَّا أن يقال**: اللَّازم ألفاظٌ من حيث دلالتها على المعاني؛ أفاده في «الكبير»[5].

قوله: (أي: رُكِّبَ بصورةٍ) «الباء» للملابسة، **وقوله: (مخصوصةٍ)** بأن تكون مشتملةً على الحدِّ الوسط، ومستوفيةً لسائر الشُّروط الآتية في الأشكال.

---

(١) **قوله: (إذِ الكمّ... إلخ)** أي: وقولنا: «الَّتي هي مثال لما في الذِّهن... إلخ»، ولم نقل: الَّتي هي مثالٌ لمقدارٍ خارجيٍّ من الكمّ؛ لأنَّ الكم... إلخ. وقالتِ الفلاسفة: له وجودٌ في الخارج؛ إذِ المقولات كلّها عندهم وجوديَّةٌ.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨١).

(٣) **قوله: (قلنا: التَّصوُّر... إلخ)** هذا هو الظَّنُّ، وإن قال بعضهم: لا حكم بين المعرَّف والتَّعريف، بل هو على معنى أيّ التَّفسيريَّة.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨١).

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨١).

- فـ«قول»: جنسٌ خرج عنه «المفرد»؛ لأنَّ القول عند المناطقة خاصٌّ بالمركَّب.

- وقوله: «مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا» خرج المركَّب الَّذي ليس بقضيَّةٍ، والقضيَّةُ الواحدة وإن لزمها لذاتها قولٌ آخر كـ: عكسها المستوي، أو عكس نقيضها، والمركَّبةُ؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ لَا دَائِماً»؛ إذ لا يطلق عليها أنَّها قضيَّتان، وإن كانت في قوَّة القضيَّتين.

● **والمرادُ**: أنَّ القياس مؤلَّفٌ من قضيَّتين فأكثر؛ على القول بأنَّ القياس يتألَّف من أكثر من قضيَّتين كما سيأتي بيانه.

حاشية الصبان

قوله: (المركَّب الَّذي ليس بقضيَّةٍ) كـ: «غُلَامُ زَيْدٍ».

قوله: (كـ: عكسها المستوي) كاستلزام «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، **وقوله: (أو عكس نقيضها)** أيِ: الموافق؛ كاستلزام ما ذكر: «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ هُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، أوِ المخالف؛ كاستلزام ما ذكر: «لَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ».

- و«أو» في كلام الشَّارح مانعة خلوٍّ، فتجوِّز الجمع، وأدخلتِ «الكاف» استلزام نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

قوله: (والمركَّبةُ) أيِ: القضيَّة المركَّبة في المعنى من قضيَّتين كمثال الشَّارح، فإنَّه مركَّبٌ في المعنى من مطلقتين عامَّتين أولاهما: موجَبةٌ هي «زَيْدٌ قَائِمٌ» بالفعل، ثانيتهما: سالبةٌ هي مفهوم اللَّا دوام تقديرها: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً» بالفعل، فالمثالُ المذكور منَ الوجوديَّة اللَّا دائمة؛ غايةُ الأمر[1] أنَّه اكتفى عنِ التَّصريح بجهة الموجبة؛ لفَهْمِها منَ اللَّا دوام فتأمَّل.

قال في «الكبير»: وأورد دخول الشَّرطيَّة[2]؛ لتركُّبها من قضيَّتين. **وأجيب**: بأنَّها حال التَّركيب ليست قضيَّتين[3].

قوله: (والمراد: أنَّ القياس مؤلَّفٌ من قضيَّتين فأكثر) دفعٌ لِمَا يُتوهَّم منَ التَّعبير بالجمع؛ أي: فالجمعُ هنا مرادٌ به اثنان فأكثر.

---

(١) قوله: (غاية الأمر أنَّه اكتفى... إلخ) ولو صرَّح لقال: «نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ بالإطلاق لا دائماً»، وفي فَهم الجهة من مجرَّد اللَّا دوام نظرٌ، فتدبَّر.

(٢) ***قوله: (وأورد دخول الشَّرطيَّة)*** *أي: في تمام التَّعريف، وإلَّا فلا وجه للإيراد، وهي تستلزم قولاً آخر بالذَّات كما* لا يخفى، فعلم أنَّه لو أخَّر ذكر هذا الإيراد وجوابه إلى فراغ التَّعريف لكان أحسن، ولعلَّه في «الكبير» ذكرهما هنا، فكان ذلك داعياً له إلى ذكرهما.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨١).

- فالمؤلَّفُ من قضيَّتين: كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، يلزم عنهما قولٌ آخرُ وهو: «العَالَمُ حَادِثٌ».

- والمؤلَّفُ من أكثر: كقولنا: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ»، فهذا مؤلَّفٌ من ثلاث قضايا يَلزم عنها قولٌ آخر وهو: «النَّبَّاشُ تُقْطَعُ يَدُهُ».

والأوَّلُ يسمَّى: «بسيطاً»؛ والثَّاني: «مركَّباً».

وليس ذكر الماتن كيفيَّة تركيب القياس المركَّب فيما سيأتي تكراراً لما هنا؛ لأنَّ تعريف القياس الشَّامل للبسيط والمركَّب لا يَقتضي معرفة كيفيَّة تركيب القياس المركَّب بخصوصه متميِّزاً عنِ البسيط، والحقُّ أنَّ القياس المركَّب ....

حاشية الصبان

قوله: (النَّبَّاش) أي: للقبور لأخذ أكفان الموتى، أو ما هو أعمُّ من ذلك.

قوله: (والأوَّل) يعني: المؤلَّف من قضيَّتين فقط **(يسمَّى: بسيطاً)** أي: لأنَّه قياسٌ واحدٌ غير مركَّبٍ في المعنى من أقيسةٍ متعدِّدةٍ بخلاف الثَّاني.

قوله: (وليس ذكر... إلخ) هذا دفعٌ لاعتراض سيِّدي سعيد قدورة على المصنِّف بتكرار ما هنا مع ما يأتي.

واعترض: بأنَّه كان الأَوْلى تأخير دفع هذا الاعتراض إلى ما سيأتي؛ لأنَّه الَّذي يتوهَّم عنده التَّكرار.

وأقول: الَّذي دعاه إلى ذكره هنا إيراد سيِّدي سعيد هذا الاعتراض هنا.

قوله: (فيما سيأتي) أي: في قول المصنِّف: «فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ... إلخ».

قوله: (والحقُّ... إلخ) اعترض بأنَّ هذا التَّعبير يقتضي أنَّ بعضهم يخالف في رجوعه في المعنى إلى أقيسةٍ بسيطةٍ، والظَّاهرُ أنَّه ليس كذلك.

وأقول: عبارته في «الكبير»: ومَن رأى أنَّ القياس المركَّب ليس قياساً واحداً، بل هو في التَّحقيق قياسان أو أكثر، اقتصر على ذكر القضيَّتين أوِ التَّصديقين، وعلى هذا فيجابُ عمَّن ذكر الجمع كالمصنِّف بأنَّه أطلق الجمع وأراد المثنَّى، وكثيراً ما يُستعمل ذلك، أو أنَّه نظر إلى صورة القياس المركَّب [ص/٩٣] ولا شكَّ أنَّ فيه قضايا. اهـ[١] وهي أيضاً تقتضي ذلك.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨١).

راجعٌ إلى أقيسةٍ بسيطةٍ في الحقيقة.

(مُسْتَلْزِماً) حالٌ من ضمير «صُوِّرَا»؛ أخرَج: الاستقراء، . . . .

حاشية الصبان

وعبارة **سيِّدي سعيد قدورة**: والصَّحيح عند المحقِّقين أنَّ القياس المركَّب يرجع للبسيط. اهـ وهي أيضاً تقتضي ذلك، وتسليمُ مقتضى هذه العبارات أَوْلى من ردِّه بمجرَّد الظَّنِّ.

قوله: (راجعٌ إلى أقيسةٍ بسيطةٍ في الحقيقة) فالقياسُ المركَّب المتقدِّم مركَّبٌ من قياسين في الحقيقة: الأوَّل: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ»، والثَّاني: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ»؛ فنتيجةُ القياس الأوَّل هي صغرى القياس الثَّاني.

قوله: (حالٌ من ضمير «صُوِّرا») لا يقال: استلزامه بالذَّات قولاً آخر عقبَ التَّصوُّر، لا مقارنٌ له. **لأنَّا نقول** على تسليم ذلك: مقارنةُ كلِّ شيءٍ بحسبه.

قوله: (أخرج الاستقراء) أي: النَّاقص المفيد للظَّنِّ، وإنَّما لم يقيِّد به؛ لأنَّه المتعارف المفهوم عند إطلاق لفظ «الاستقراء»؛ كما في «شرح السَّعد للشمسية»[(١)].

وهو: تَتَبُّع[(٢)] أكثر الجزئيَّات توصُّلاً إلى الحكم على كلِّيِّها[(٣)] بحكمها؛ ك: تتبُّع أكثر جزئيَّات

(١) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ٣٦٤).

(٢) **قوله: (وهو تتبُّع. . . إلخ) فيه**: أنَّه بهذا المعنى لم يدخل حتَّى يخرج بقوله: «مستلزماً»، وسيأتي عنِ الشَّارح ترديدٌ في المراد بـ«الاستقراء» ـ هنا ـ هل هو القضيَّة الاستقرائيَّة أو ما ركِّب من قضيَّتين يعني: استقرائيَّتين فأكثر؟، واعتراض كلٍّ من الوجهين، واختيارُ الشِّقِّ الثَّاني مع الجواب عنه، فما ذكره المحشي بيانٌ للاستقراء المنسوب إليه، لا للاستقراء الَّذي هو مرادٌ هنا، وكذا قوله قبل ذلك: «أي النَّاقص. . . إلخ» تقييدٌ للمنسوب إليه، لا لما هنا. ولك أن تقدِّر مضافاً في قوله: «أخرج الاستقراء»، وفي كلام الشارح الآتي فيكون قول المحشي: «أي: النَّاقص. . . إلخ» ظاهرٌ فتنبَّه.

ثمَّ لا يخفى أنَّ قولنا: «الحيوان» الَّذي استقرئت أفراده استقراءً ناقصاً، فوجد ما استقرئ منها محرِّكاً لفكِّه الأسفل يحرِّك فكَّه الأسفل، و«هذا حيوان» قياسٌ صحيح الصُّورة لا يصحّ إخراجه؛ إذ لو سلِّم لزم عنه لذاته قولٌ آخر هو: «بعض ما يحرِّك فكَّه الأسفل» هو هذا، وكذا قولك: «كلُّ حَيَوان إمَّا فرس، أو بغل، أو حمار، وهكذا. . .» إلى أن تبلغ الأكثر، و«كلُّ فرس، أو بغل، أو حمار، وهكذا. . . يحرِّك فكَّه الأسفل»، فكلُّ حَيَوان يحرِّك فكَّه الأسفل؛ إذ لا يخفى أنَّه إن سُلِّم أنَّ كلّ حيوانٍ لا يخرج عمَّا نذكره من الجزئيَّات لزم هذا القياس: «أنَّ كلَّ حَيَوانٍ يحرِّك فكَّه الأسفل»، وإذا كانت الأقيسة الكاذبة داخلةً، فكيف لا يدخل مثل ذلك؟ فتصويرُ الاستقراء بنحو ذلك كما صنع شيخ شيخنا غير مناسبٍ لكلام المصنِّف والشَّارح، وإنَّما يصلح ذلك لأن يُصوَّر به ردُّ الاستقراء إلى قياسٍ داخلٍ في التَّعريف لا خارجٍ عنه، فتدبر ذلك.

(٣) **قوله: (على كليهما)** أي: في ضمن كلِّ فردٍ.

والتَّمثيل، ....

حاشية الصبان

«الحَيَوَان» توصُّلاً إلى الحكم على الحَيَوَان بأنَّه يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ، لا جميعها؛ لأنَّ التِّمساح إنَّما يحرِّك فكَّه الأعلى.

- أمَّا الاستقراء التَّامُّ - وهو: «تتبُّع جميع الجزئيَّات لكونها مضبوطةً توصُّلاً إلى الحكم على كلِّيِّها بحكمها»؛ كـ: تتبُّع جزئيَّات العنصر من النَّار والهواء والماء والتُّراب توصُّلاً إلى الحكم على العنصر بأنَّه متحيِّزٌ -، فهو يُفيد اليقين[١].

● **واعلم** أنَّ مقتضى ما ذكرنا خروج تتبُّع نصف الجزئيَّات فأقلَّ عنِ الاستقراء، وعليه يشكل استنادُ الفقهاء في مسائلَ إلى الاستقراء، مع أنَّه لم يقع فيها تتبُّع لجميع الجزئيَّات ولا أكثرها؛ كما في كون أقلِّ سنِّ الحيض تسع سنين، وكونِ أقلِّه يومٌ وليلةٌ، وأكثرِهِ خمسة عشر يوماً، وغالِبِه ستًّا أو سبعاً؛ فإنَّهم صرَّحوا بأنَّ مُستند الشَّافعيِّ في جميع ذلك هو الاستقراء، ومعلومٌ أنَّ الشَّافعيَّ لم يستقرئ جميع نساء العالَم في زمانه ولا أكثرهنَّ، بل ولا نصفهنَّ ولا ما يقرب منه، فضلاً عن نساء العالَم في جميع الأزمنة، فالوجه ترك التَّقييد بـ«الأكثر» في النَّاقص، وإن قيَّد به كثيرٌ من المناطقة، بل يقيَّد بـ«البعض»؛ كما في «محصول» الإمام، وتبعه الإسنوي، وينبغي ضبط «البعض» بما يحصل معه ظنُّ [عموم] الحكم؛ قاله العلامة ابن القاسم في «آياته»[٢].

قوله: (والتَّمثيل) هو: «تشبيه جزئيٍّ[٣] بآخر في جامعٍ بينهما توصُّلاً إلى الحكم على المشبَّه بحكم المشبَّه به»؛ كقولنا: «النَّبِيذُ مُسْكِرٌ كَالخَمْرِ، فَيَكُونُ حَرَاماً».

قال منلا أحمد: محلُّ خروج الاستقراء والتَّمثيل بقيد «الاستلزام» إذا أُريد باستلزام القول الآخر استلزام العلم اليقينيِّ به، أمَّا إذا أُريد ما يعمُّ الظَّنَّ فلا يخرجان من التَّعريف بهذا القيد[٤].

---

(١) **قوله: (فهو يفيد اليقين)** أي: ولا تخرج قضاياه بقوله: «مستلزماً»، بل بقوله: «آخر»، وترد إلى قياسٍ منطقيٍّ يسمَّى: القياس المقسم، كما يأتي في الشَّرح في لواحق القياس.

(٢) انظر: «الآيات البينات» (٤/ ٢٤٦).

(٣) **قوله: (هو تشبيهٌ جزئيٌّ... إلخ)** يأتي فيه نحو ما تقدَّم، فتنبَّه وافهم.

(٤) **قوله: (فلا يخرجان بهذا القيد)** قال شيخ شيخنا: أي: بل يخرجان بقوله: «بالذَّات»، فإنَّهما يستلزمان قولاً ظنِّيًّا، لكن بواسطة مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ. اهـ. وأنت إذا فهمت ما يأتي للشَّارح وعلمت أنَّه لا بدَّ في القياس ولو خطابةً أو شعراً أو جدلاً أو سفسطةً من الاستلزام اليقينيِّ، بحيث يكون ارتباط الحكم بمقدِّماته بعد تسليمها يقينيًّا، وإن كان الحكم في نفسه ظنِّيًّا؛ لكون المقدِّمات ظنِّيَّة، علمت خروج الاستقراء والتَّمثيل بقيد «الاستلزام» مطلقاً؛ إذ لا استلزام يقينيًّا لهما مطلقاً، لا بواسطة ولا بغير واسطة، فتدبَّر.

والضُّروب العقيمة الَّتي لا يُقطع بصدق لازمِها؛ لإمكان تخلُّف مدلولها عنها.

وفي إخراج الاستقراء والتَّمثيل بما ذكر بحثٌ ذكرتُه في «الشرح»[١]، وفي حاشيتِي على «شرح إيساغوجي» لشيخ الإسلام.

حاشية الصبان

قوله: **(والضُّروب العقيمة)** هي: «الفاسدة من جهة الصُّورة»؛ لأنَّها لا تستلزم القول الآخر كقولنا: «لَا شَيْءَ[٢] مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ»، وسمِّيت بـ«العقيمة»؛ لعدم إنتاجها تشبيهاً لها بالمرأة الَّتي لا تلد.

- أمَّا القياسُ الفاسد من جهة المادَّة فقط فسيأتي أنَّه داخلٌ؛ لأنَّه بحيث لو سلِّم لزمته النَّتيجة.

قوله: **(الَّتي لا يُقطع بصدق لازمها) أقول**[٣]: هذا صريحٌ في أنَّها تستلزم قولاً آخر إلَّا أنَّه غيرُ مقطوع بصدقه، بل تارةً يكذب وتارةً يصدق لخصوص المادَّة؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، وهذا ينافي إخراج الضُّروب العقيمة بقيد «مستلزماً»، والَّذي يظهر لي أنَّها لا تستلزم قولاً آخر أصلاً حتَّى يصدق أو يكذب، وأنَّ ما تصيد منها[٤] الَّذي قد يصدق وقد يكذب ليس بنتيجةٍ لازمةٍ لها، بل على صورة النَّتيجة اللَّازمة، فتكون الضُّروب العقيمة كلُّها خارجةً بهذا القيد، فاحفظه.

قوله: **(لإمكان تخلُّف مدلولها عنها)** عِلَّةٌ لـ«إخراج[٥]»، والضَّميران يرجعان إلى الأمور الثَّلاثة المذكورة؛ هذا هو الأحسن.

قوله: **(بحثٌ ذكرته في الشَّرح. . . إلخ)** حاصله: أنَّه إن أُريد بـ«الاستقراء»: القضيَّة الاستقرائيَّة؛ نحو: «الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ وَالبَغْلُ وَالحِمَارُ وَنَحْوُهَا تُحَرِّكُ فَكَّهَا الأَسْفَل عِنْدَ المَضْغِ»، وبـ «التَّمثيل»: القضيَّة التَّمثيليَّة؛ نحو: «النَّبِيذُ كَالخَمْرِ فِي الإِسْكَارِ»، فهما خارجان بقوله: «صُوِّرَ مِنْ قَضَايَا».

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي مخطوط (لوحة: ٨٢).

(٢) قوله: **(كقولنا: لَا شَيْءَ. . . إلخ)** قال شيخ شيخنا: فساد صورة هذا لكونه من الشَّكل الأوَّل، ومن شروطه الإيجاب في صغراه، وهذا صغراه سالبة.

(٣) قوله: **(أقول. . . إلخ)** جعل قول الشَّارح: «لإمكان. . . إلخ» عِلَّةً لـ«أخرج»، فقال ما قال، وإنَّما هو علَّةٌ للنَّفي في قوله: «لا يقطع. . . إلخ»، والضَّميران لـ«الضُّروب العقيمة» أي: إنَّ مدلولها الَّذي هو لازمها، دلالتها عليه واستلزامها له ليس يقينيًّا، بل يجوز تخلُّفه عنها، فلا يقطع بصدقه لذلك، والاستلزامُ المقيَّد به عندهم هو اليقينيُّ، فحينئذ تخرج بقوله: «مستلزماً»، فافهم ذلك بتدبُّرٍ.

(٤) قوله: **(وأنَّ ما تصيد منها. . . إلخ)** يُوهم أنَّ كلام الشَّارح يقتضي أنَّ ما يتصيد منها يسمَّى: «نتيجةً»، وليس كذلك إلَّا لو كان كل ما يسمَّى لازماً يسمَّى نتيجةً، لكن ليس كل ما يسمَّى لازماً يسمَّى نتيجةً، كما لا يخفى.

(٥) قوله: **(علَّةٌ لـ«أخرج»)** علمت أنَّه ليس عِلَّة له.

(بِالذَّاتِ) أي: بذاته، فـ«أل» عِوضٌ من الضَّمير.

- أخرج الضُّروب العقيمة الَّتي يُقطع بصدق لازمها لخصوص المادَّة؛ نحو: «لَا شَيْءَ

حاشية الصبان

وإن أُريد بـ«الاستقراء»: المركَّب من مقدِّمتين فأكثر ناشئةٌ عن تصفح الجزئيَّات؛ نحو: «الإِنْسَانُ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَل عِنْدَ المَضْغِ، وَالفَرَسُ كَذَلِكَ، وَالبَغْلُ كَذَلِكَ، وهكذا»، وأُريد بـ «التَّمثيل»: قضيَّتان دالَّتان على تشبيه جزئيٍّ بجزئيٍ بأن يكون قولنا: «فِي الإِسْكَارِ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، والأصل: «النَّبِيذُ كَالخَمْرِ وَذَلِكَ فِي الإِسْكَارِ» فلا نُسلِّم خروجهما؛ بسبب كونهما ظنِّيين، وإلَّا لزم خروج الخطابة والشِّعر والجدل والسَّفسطة؛ لكونها ظنِّيَّات.

والجواب باختيار الشِّقِّ الثَّاني، ومنعِ لزوم ما ذكر بإبداء فرقٍ بين الاستقراء والتَّمثيل وبين ما ذكر، وهو أنَّ الظَّنِّي في الاستقراء والتَّمثيل إنَّما هو ارتباطُ الحكم بهما، وأمَّا مقدِّمات الاستقراء فيقينيَّةٌ مشاهدةٌ؛ إذ تحريكُ الإنسان فكَّه الأسفل عند المضغ مشاهدٌ، وكذا الفرس والبغل ونحوهما، والظَّنِّيُّ إنَّما هو ارتباطُ الحكم على الكلِّيِّ بهذا التَّحريك بما ذكر.

والتَّمثيلُ أيضاً مقدِّمتاه يقينيَّتان؛ إذ كون النَّبيذ يشبه الخمر في وجهٍ مقطوعٌ به، وكون وجه الشَّبه الإسكار مقطوعٌ به، والظَّنِّيُّ إنَّما هو ارتباطُ حرمة النَّبيذ بما ذكر، بخلاف الخطابة والشِّعر والجدل والسَّفسطة، فإنَّها بالعكس؛ أي: أنَّ الظَّنِّيَّ مقدِّماتُها، وأمَّا ارتباط الحكم بها إن سُلِّمت فيقينيٌّ [ص/ ٩٤]، فالخللُ إنَّما هو في مادَّتها لا في صورتها، والخللُ في الاستقراء والتَّمثيل في صورتهما لا في مادَّتهما، وهم إنَّما اعتبروا في مقدِّمات القياس أن تكون بحيث لو سلِّمت - أي: سُلِّم صدقها - لزم عنها قولٌ آخر؛ أي: لصحَّة صورتها.

فقوله: «مُسْتَلْزِماً» أي: لو سلِّمت قضاياه، فيدخل في القياس: القياس الكاذب المقدِّمات الصَّحيح الصُّورة، دون القياس الفاسد الصُّورة الصَّحيح المقدِّمات، وتسميَته: «قياساً» على سبيل التَّجوُّز.

ولبعضٍ في إخراج الاستقراء والتَّمثيل بقيد «مستلزماً» بحثٌ آخر سيأتي دفعه.

قوله: (أخرج الضُّروب العقيمة... إلخ) أقول: كلامه هنا وفيما مرَّ صريحٌ في أنَّ الضُّروب العقيمة قسمان: غير مقطوعٍ بصدق لازمها، ومقطوعٌ بصدق لازمها؛ مع أنَّ الضُّروب العقيمة الَّتي هي أنواعٌ، تحت كلِّ نوعٍ منها أفرادٌ وأمثلةٌ دائماً غير مقطوعٍ بصدق لازمها، وأنَّ أفرادها وأمثلتها منها كاذبُ اللَّازم ومنها صادقُهُ.

مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، فإنَّه يستلزم: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَهَّالٍ»، لكن لا بالذَّات، بل لصحَّة ذلك في المادَّة اتِّفاقاً.

- وأخرج نحو «قياس المساواة»، وهو: ما يتركَّبُ من قضيَّتين ....

حاشية الصبان

ويمكن أنَّه أراد بـ «الضُّروب العقيمة»: أفرادها وأمثلتها، من إطلاق الكلِّيِّ وإرادة الجزئيِّ.

ثمَّ هذا أيضاً[1] صريحٌ في أنَّ الضُّروب العقيمة تستلزم قولاً آخر، وقد أعلمناك بما فيه.

قوله: (في المادَّة اتِّفاقاً) أي: بدليل كذب النَّتيجة إن أبدلت الكبرى بقولنا: «وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ».

قوله: (وأخرج نحو قياس المساواة) لبعضٍ في إخراجه بقيد «بِالذَّاتِ» بحثٌ سيأتي دفعه[2].

قوله: (وهو) أي: قياس المساواة **(ما يتركَّبُ من قضيَّتين... إلخ)** هذا التَّعريف يشمل ما عبَّر فيه بالمساواة كالمثال الأوَّل، أو غيرها كالمباينة كالمثال الثَّاني، والنِّصفيَّة كالمثال الثَّالث، والملزوميَّة كـ: «الشَّمْسُ مَلْزُومَةٌ لِلنَّهَارِ، وَالنَّهَارُ مَلْزُومٌ لِلضَّوْءِ»، فتكونُ إضافته إلى المساواة باعتبار بعض الأمثلة، وقوَّة كلام الشَّارح في شرح «مختصره» تُعطي أنَّ قياس المساواة ما عبِّر فيه بمادَّة المساواة، وكذا قوَّة عبارة الشَّارح في «كبيره».

والمرادُ بنحو قياس المساواة على الأوَّل ما يتوقَّف على مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ، وليس فيه ضابط قياس المساواة؛ كقولنا: «جُزْءُ الجَوْهَرِ يُوْجِبُ ارْتِفَاعُهُ ارتِفَاعَ الجَوْهَرِ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِجَوهَرٍ لَا يُوجِبُ ارتِفَاعُهُ[3] ارتِفَاعَ الجَوْهَرِ»، فإنَّ هذا يستلزم أنَّ «جُزْءُ الجَوْهَرِ جَوْهَرٌ»، لكن بواسطة مقدِّمةٍ هي عكس نقيض المقدِّمة[4] الثَّانية، فهي: «كُلَّمَا يُوْجِبُ ارتِفَاعُهُ ارتِفَاعَ الجَوْهَرِ فَهُوَ جَوْهَرٌ»؛ بناء على طريقة غير السَّنُوسيّ.

---

(١) **قوله: (ثمَّ هنا أيضاً... إلخ)** علمت أنَّ لها لازماً، لكن لزومه ليس يقينيًّا في البعض، فيخرجه؛ أي: ذلك البعض قوله: «مستلزماً»، ويقينيٌّ في البعض الآخر لكن استلزام ذلك البعض له ليس بالذَّات فيخرجه؛ أي: ذلك البعض قوله: «بِالذَّاتِ»، فقول الشَّارح: «الَّتي يقطع بصدق لازمها... إلخ» أي: فلا يشكّ حينئذٍ في استلزامها له، فاستلزامها له يقينيٌّ، فظهر أنَّها داخلةٌ في قوله: «مستلزماً»، وإنَّما خرجت بقوله: «بالذَّات» فافهم ذلك بتدبُّرٍ.

هذا؛ ولك أن تقول: مراد الشَّارح بـ«صدق اللَّازم» هنا وفيما مر: صدقه من حيث استلزامه، فافهم.

(٢) **قوله: (سيأتي دفعه)** أي: فيما كتبه على قوله: «القضيَّتين» في قوله فيه: «وبهذا اندفع» إلى أن قال: «وإخراج نحو قياس المساواة... إلخ».

(٣) **قوله: (يوجب ارتفاعه)** أي: انعدامه.

(٤) **قوله: (هي عكس نقيض المقدِّمة)** صوابه: «عكس نقيضٍ للمقدِّمة»، فإنَّ المقصود أنَّها للمقدِّمة الثَّانية عكس نقيضٍ =

متعلِّقُ محمول أولاهما موضوعُ الأخرى؛ نحو: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُسَاوٍ لِبَكْرٍ»، فإنَّ هاتين القضيَّتين مُستلزمتان: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِبَكْرٍ» لا لذاتهما، . . . .

حاشية الصبان

وبيان ذلك كما أفاده في «الكبير»: أنَّ السَّنُوسِيَّ قال: المراد بالمقدِّمة الأجنبيَّة الَّتي يتوقَّف القول عليها، ويخرج عن كونه قياساً غير اللَّازمة لإحدى المقدِّمتين لزوماً ضروريًّا، فيدخلُ في تعريف القياس المثال المذكور؛ أعني: قولنا: جزء الجوهر، كما تدخل الأشكال الثَّلاثة[1] غير الأوَّل الصَّحيحة الصُّورة؛ لأنَّ المقدِّمة الأخرى الَّتي تفتقر إليها ليست بأجنبيَّةٍ عنها للزومها لإحدى المقدِّمتين.

وأمَّا غيره فأخرج عنِ القياس ما يتوقَّف على مقدِّمةٍ غريبةٍ، وفسَّرها بما تكون حدودها مغايرةً لحدود القياس، وقسَّمها إلى: أجنبيَّةٍ وهي غير اللَّازمة لإحدى المقدِّمتين، وغير أجنبيَّةٍ وهي اللَّازمة لإحداهما مع مغايرة حدودها لحدود القياس؛ كـ: عكس النَّقيض في المثال السَّابق، فأخرج ذلك المثال ونحوه عن تعريف القياس. [اهـ][2]

فعُلم[3] بذلك سقوط ما قيل: الأَولى على ما صنعه هنا من تعميم قياس المساواة إسقاط لفظة «نحو»، فتأمَّل.

وتسمية قياس المساواة قياساً على سبيل التَّجوُّز؛ لأنَّه يشبه القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرُّرٍ، وإن لم يكن المتكرِّر فيه الحدَّ الأوسط.

قوله: (متعلِّقُ) بكسر اللَّام.

إن قلت: إنَّ متعلِّق محمول الأوَّل هو الجارُّ والمجرور، وموضوعَ الأخرى هو المجرور فقط فلا يكون هذا ذاك.

قلت: المتعلِّق في الحقيقة هو المجرور فقط، والجارُّ آلةٌ للتَّعليق، كما بُيِّن في موضعه.

= لا عكس مستوٍ فافهم. وقوله: (وهي كلُّ ما يوجب. . . إلخ) هذا إنْ عكستها عكس نقيضٍ موافقٍ، فإن عكستها عكس نقيضٍ مخالفٍ قلت: «هي ليس شيءٌ ممَّا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر غير جوهرٍ» أو: «ليس شيءٌ ممَّا لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهراً»، فافهم.

(١) **قوله**: (الأشكال الثَّلاثة) أي: منَ الأشكال الأربعة الآتية، والمرادُ من «الأشكال الثَّلاثة»: ما لا يشمله المثال المذكور كما هو زعم غير السَّنوسيّ، وإلَّا فهو من الشَّكل الثَّاني عند السَّنوسيّ، فلا يستقيم التَّنظير، فافهم.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨٤).

(٣) **قوله**: (فعُلم. . . إلخ) وجه سقوطه: أنَّ «نحو» ـ على ما صنعه ـ عبارةٌ عمَّا يتوقَّف على مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ، وليس فيه ضابط قياس المساواة؛ كقولنا: «جزء الجوهر. . . إلخ».

بل بواسطة صدق مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ، وهي: «أنَّ مساوي المساوي لشيءٍ مساوٍ لذلك الشَّيء»؛ ولذلك صَدق هذا اللَّازم.

فلو لم تصدق لم يستلزم القياس شيئاً؛ كما إذا قُلنا: «الإِنْسَانُ مُبَاينٌ لِلْفَرَسِ، وَالفَرَسُ مُبَاينٌ لِلنَّاطِقِ» لا يلزم منه: «أَنَّ الإِنْسَانَ مُبَاينٌ لِلنَّاطِقِ»؛ لأنَّ مباين المباينَ لشيءٍ لا يلزم أن يكون مبايناً لذلك الشَّيء.

وكذا إذا قلنا: «الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ، وَالِاثْنَانُ نِصْفُ الأَرْبَعَةِ» لا يلزم منه: «أَنْ يَكُونَ الوَاحِدُ نِصْفَ الأَرْبَعَةِ»؛ لأنَّ نصف النِّصف لشيءٍ لا يكون نصفاً له.

حاشية الصبان

قوله: (بل بواسطة صدق مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ) المراد بها: ما ليست مفهومةً من المقدِّمتين ولا لازمةً لإحداهما، موافقة حدودها حدود القياس أو لا تشترط[١] هذه الموافقة على ما مرَّ من الخلاف.

- فاندفع بقولنا: «ما ليست... إلخ» ورود الشَّكل الأوَّل[٢]؛ لأنَّ المقدِّمة الخارجية الَّتي هو مبنيٌّ عليها، وهي: «أنَّ لازم اللَّازم لازمٌ» مفهومةٌ من مقدِّمتيه ضرورةً.

- وبقولنا: «ولا لازمةً... إلخ» ورود الأشكال الثَّلاثة؛ لأنَّ المقدِّمة الخارجيَّة الَّتي تتوقَّف هي عليها لازمةٌ لإحدى المقدِّمتين[٣].

قوله: (ولذلك) أي: لأجل صدق المقدِّمة الأجنبيَّة.

قوله: (فلو لم تصدق) أي: المقدِّمة الأجنبيَّة.

قوله: (لا يلزم أن يكون مبايناً لذلك الشَّيء) بل يكون تارةً مبايناً؛ كما في قولنا: «الإِنْسَانُ مُبَاينٌ لِلفَرَسِ، وَالفَرَسُ مُبَاينٌ لِلحِمَارِ»، وتارةً لا يكون مبايناً؛ كما في مثال الشَّارح.

قوله: (لا يكون نصفاً له) بل هو دائماً ربع ذلك الشَّيء.

---

(١) **قوله: (أو لا تشترط)** أي: في المنفي، فالاشتراط على رأي غير السَّنوسيِّ، فإنَّ الأجنبيَّة عند غيره هي المفهومة من المقدِّمتين وغيرُ اللَّازمة الَّتي حدودها موافقةٌ لحدود القياس، وعدم الاشتراط على رأي السَّنوسيّ، فإنَّ اللَّازمة الَّتي حدودها غيرُ موافقةٍ لحدود القياس ليست أجنبيَّةً عنده، فتدبَّر.

(٢) **قوله: (ورود الشَّكل الأوَّل)** أي: من الأشكال الأربعة الآتية، وكذا ما بعده. **وقوله: (وهي أنَّ لازم اللَّازم... إلخ)** فاللَّازمُ في قولنا: «العالم حادثٌ، وكلُّ حادثٍ لا بدَّ له من محدثٍ» هو: الحدوث، ولازمه: الاحتياج لمحدثٍ، ولزوم هذا الَّذي هو لازم اللَّازم لـ«العالم» مفهومٌ من المقدِّمتين، فافهم.

(٣) **قوله: (لازمةٌ لإحدى المقدِّمتين)** لم يقل: «موافقة حدودها لحدودها» ليجري على المذهبين، فإنَّ السَّنوسيّ لا يشترط ذلك كما تقدَّم.

(قَوْلاً آخَرَا) أي: لا يكون عين إحدى المقدِّمتين، فإذا قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» أنتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، وهو ليس عين إحدى المقدِّمتين.

- فأخرج بقوله: «قَوْلاً آخَرَا» القضيَّتين المستلزمتَين لإحداهما؛ لأنَّ اللَّازم ليس قولاً آخر.

فإن قلتَ: التَّعريفُ شاملٌ للقضيَّتين المستلزمتين لعكسهما، فلا يكون مانعاً.

قلت: لا نُسلِّم ذلك؛ إذ هذا خارجٌ بقوله: «قولاً»؛ لأنَّه أفرده، فدلَّ على أنَّ مراده به القول الواحد، والقضيَّتان المذكورتان يَستلزمان قولين لا قولاً واحداً.

حاشية الصبان

قوله: (أي: لا يكون عين إحدى المقدِّمتين) هذا بيانٌ للمراد بـ«مغايرة النَّتيجة للمقدِّمتين»؛ أي: وليس المراد بها أن تكون أجزاء النَّتيجة غير أجزاء المقدِّمتين؛ إذ لا بدَّ من تركُّبِ النَّتيجة من بعض أجزاء المقدِّمة الأولى وبعض أجزاء المقدِّمة الثَّانية.

قوله: (القضيَّتين) أي: مجموع القضيَّتين المستلزم مجموعها لإحداهما؛ أي: لكلٍّ منهما على حِدَته استلزامَ الكلِّ لجزئه؛ كمجموع: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ»، فلكلٍّ مِنَ القضيَّتين دخلٌ في الاستلزام، فسقط ما أورد هنا.

واعترض على إخراج ما ذكر بقيد: «قَوْلاً آخَرَ»: بأنَّه خارجٌ بقوله: «صُوِّرا»؛ لما قدَّمه من أنَّ المراد: «رُكِّبَ بصورةٍ مخصوصةٍ»، وهي ليست موجودةً هنا.

● **وأقول**: اعتبار ذلك [ص/ ٩٥] يؤدِّي إلى عدم خروج شيءٍ بقوله: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخر»؛ لخروج جميع ما خرج به بقولنا: «بصورةٍ مخصوصةٍ»، فالأقربُ أنَّ الشَّارح إنَّما قصد تفسير «صوِّرا» بـ«رُكِّبَ بصورةٍ»، وأنَّ قوله: «مخصوصة» بيانٌ من عنده للواقع زائداً على المتن، فلهذا لم ينظر إليه في الإخراج، وبهذا اندفع أيضاً بحث بعضٍ في إخراج الاستقراء والتَّمثيل بقيد «مُسْتَلزِماً»، وإخراجِ نحو قياس المساواة بقيد «بِالذَّاتِ» بأنَّها خرجت بقيد «صُوِّرا»؛ لأنَّ المراد صوِّر بصورةٍ مخصوصةٍ، فافهم.

وأورد: أنَّا إذا قلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» أنتج عين الكبرى، وإذا قلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَيَوَانٌ» أنتج عين الصُّغرى.

وأجيب بوجوه المتَّجه منها: أنَّ هذين ليسا من الأقيسة؛ إذ مقدِّماتهما ليست كلُّها قضايا؛ لأنَّ ما ادَّعى أنَّه الصُّغرى في الأوَّل والكبرى في الثَّاني ليسا قضيَّتين؛ إذ لا بدَّ من تغاير الطَّرفين في القضيَّة ذهناً واتِّحادهما خارجاً، وحيث كانا متَّحدين ذهناً[1] وخارجاً لم يكن المركَّب منهما قضيَّةً.

---

(١) **قوله**: (وحيث كانا متَّحدين ذهناً) **قد يقال**: هما غير متَّحدين ذهناً، فإنَّ المراد من الموضوع الذَّات، ومن المحمول المفهوم، وهما متغايران ذهناً. **والجواب**: أنَّ تغايرهما على هذا الوجه كلا تغاير، فهما متَّحدان حكماً، فتدبَّر.

- والمراد بـ«اللُّزوم» ما يعمُّ البيِّن وغيره، فيتناول: القياسَ الكامل وهو الشَّكل الأوَّل، وغيرَ الكامل وهو باقي الأشكال.

والمرادُ: أنَّه يستلزم متى سُلِّم، ولا يُشترط أن يكون مسلَّماً بالفعل؛ ليدخل في التَّعريف: القياس الَّذي مقدِّماته صادقة كما مرَّ، والَّذي مقدِّماته كاذبة؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ حِمَارٌ»، فهذا وإن كان مؤلَّفاً من قضيَّتين كاذبتين إلَّا أنَّه بحيث لو سُلِّم استلزم أنَّ: «كُلَّ إِنْسَانٍ حِمَارٌ»؛ لأنَّ القياسَ يجب أن يعرَّف بتعريفٍ شاملٍ للخطابة والسَّفسطة والجَدل والشِّعر والبرهان؛ لأنَّ هذه كلَّها أقيسةٌ، ولزومُ الشَّيء للشَّيء كون الشَّيء بحيث لو وُجد وجد لازمه، وإن لم يُوجد في الواقع.

- وإنَّما قال: «مِنْ قَضَايا» ولم يقل: «مِنْ مُقَدِّمَات»؛ لئلَّا يلزم الدَّور؛ لأنَّهم عرَّفوا «المقدِّمة»: «بأنَّها ما جُعلت جزءَ قياسٍ»، فأخذوا «القياس» في تعريفها، فلو أُخذت هي أيضاً في تعريفه، لزم الدَّور.

(٧٤) ثُـمَّ الـقِـيَـاسُ عِـنْـدَهُـمْ قِـسْـمَـانِ	فَـمِـنْـهُ مَـا يُـدْعَـى بِـالِاقْـتِـرَانِـي
(٧٥) وَهْـوَ الَّـذِي دَلَّ عَـلَـى الـنَّـتِـيـجَـةِ	بِـقُـوَّةٍ وَاخْـتَـصَّ بِـالـحَـمْـلِـيَّـةِ

(**ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ**) أي: المناطقة (**قِسْمَانِ، فَمِنْهُ**) أي: القياسُ (**مَا يُدْعَى**) أي: يسمَّى (**بِالاقْتِرَانِي، وَهْوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ**) أي: بقوَّته، أي: معناه؛ ....

حاشية الصبان

قوله: (**ما يعمُّ البيِّن وغيره**) المراد بـ«البيِّن»: ما لم يفتقر إلى واسطةٍ كما في الشَّكل الأوَّل، وبـ«غير البيِّن»: ما يفتقر إلى واسطةٍ كـ: تغيير كلٍّ مِنَ المقدِّمتين، أو إحداهما ليرجع القياس إلى الشَّكل الأوَّل.

قوله: (**لأنَّ القياس... إلخ**) عِلَّةٌ لدخول القياس الكاذب أيضاً في التَّعريف.

قوله: (**ولزومَ الشَّيء... إلخ**) من جملة التَّعليل، فهو منصوبٌ عطفاً على «القياس».

قوله: (**وإن لم يوجد**) أي: الشَّيء الملزوم.

قوله: (**أي: معناه**) **أقول**: تفسير «القوَّة» بـ«المعنى» لا يلائم مقابلتها بـ«الفعل» في الاستثنائيِّ، ولا العناية بعده[1].

---

(١) قوله: (ولا العناية بعده) إذِ العناية تفيد وجود ألفاظ النَّتيجة إلَّا أنَّها متفرقةٌ في القياس، وقوله: «أي: معناه» يُفيد خلاف ذلك. وقال شيخ شيخنا: هو ملائمٌ للعناية، وتكلَّف له بما يردُّه ما تقدَّم، فتنبَّه.

يعني: أنَّ النَّتيجة تكون أجزاؤها متفرِّقةً فيه، ولا تكون مذكورةً فيه بِهيئتها الاجتماعيَّة.

مثلاً: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ» ينتج: «كُلُّ جِسْمٍ حَادِثٌ»، فهذه النَّتيجة لم تُذكر بهيئتها الاجتماعيَّة في القياس، بل ذُكرت فيه متفرِّقةً.

- وإن شئتَ قلتَ: «هو الَّذي لم تُذكر فيه النَّتيجة ولا نقيضها بالفعل»، وهذا بخلاف الاستثنائيّ كما سيأتي، وسمِّي «اقترانيًّا»؛ لاقتران الحُدود فيه بلا استثناء.

(وَاخْتَصَّ) القياس الاقترانيُّ (بِالحَمْلِيَّةِ) هذا ما ذهب إليه المصنِّف كابن الحاجب، ومع كون ابن سينا هو الَّذي ....

حاشية الصبان

قوله: (**يعني: أنَّ النَّتيجة... إلخ**) بيان للمراد بالدَّلالة على النَّتيجة بالقوَّة، فدلالتها عليها كدلالة أجزاء السَّرير قبل تركُّبها سريراً على السَّرير.

قوله: (**كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ**) أي: من الهَيُولى[1] والصُّورة على مذهب الحكماء، ومن الجواهر الفَرْدة على مذهب المتكلِّمين.

قوله: (**وإن شئت قلت... إلخ**) على هذا يكون مفهومه عدميًّا بخلافه على الأوَّل، فوجوديٌّ.

قوله: (**ولا نقيضها**) أتى به ـ تبعاً للمصنِّف في «شرحه»، وإن أوهم أنَّ النَّقيض مذكورٌ في الاقترانيِّ بالقوَّة، مع أنَّه ليس كذلك ـ؛ لإخراج الشَّرطيِّ المستثنى فيه نقيض التَّالي لينتج نقيض المقدَّم.

قوله: (**وهذا**) أيِ: الاقترانيُّ ملتبسٌ (**بخلاف الاستثنائيّ**)، أوِ اسم الإشارة راجعٌ إلى ما ذكر من تعريف الاقترانيِّ، فيكون قوله: «بخلاف الاستثنائيّ» على حذف مضافٍ؛ أي: بخلاف تعريف الاستثنائيِّ، فإنَّه: «ما دلَّ على النَّتيجة بالفعل». وإن شئت قلت: «هو الَّذي ذكرت فيه النَّتيجة أو نقيضها بالفعل».

قوله: (**لاقتران الحدود فيه بلا استثناء**) أي: لاتِّصالها فيه من غير فصلٍ بينها بأداة الاستثناء الَّتي هي «لَكِنّ»، والمراد بـ «الحدود»: حدوده الثَّلاثة الأصغر والأوسط والأكبر، وسمِّيت: «حدوداً»؛ لأنَّها أطرافٌ، والحَدُّ في اللُّغة: الطَّرَف.

قوله: (**بِالحَمْلِيَّةِ**) «الباء» داخلةٌ على المقصور عليه.

قوله: (**ومع كون ابن سينا**) هذا الظَّرف متعلِّقٌ بقوله: «أورد»، والقصدُ بذلك الاعتذارُ عنِ

---

(١) قوله: (**من الهَيُولى... إلخ**) «الهَيُولَى» المادَّة، و«الصُّورة» جوهرٌ آخر يقوم بالمادة، به تحدث الكَثْرة.

استَخرج الأقيسة المركَّبة منَ الشَّرطيَّة، أوردَ تشكيكاتٍ في إنتاج المتَّصلتين منه، والمتَّصلة

حاشية الصبان

المصنِّف وابن الحاجب بأنَّ تخصيصهما الاقتراني بالحمليَّة لقدح الشَّيخ ابن سينا المستخرج للاقترانيِّ الشَّرطيِّ في إنتاجه، وإن أجيب عنه، ولا يخفى أنَّه اعتذارٌ غير قوي؛ لاندفاع ذلك القدح بالجواب عنه.

قوله: **(استخرج الأقيسة)** أيِ: الاقترانيَّة.

قوله: **(تشكيكاتٍ)** أيِ: اعتراضاتٍ تُورث الشَّكَّ؛ بعضها في نتائج المتَّصلتين منه إذا كان من الشَّكل الأوَّل، وبعضها في نتائج المتَّصلتين منه إذا كان من الثَّالث، وبعضها في نتائج المتَّصلة مع الحمليَّة.

● **فالأوَّلُ**: أنَّه يصدق قولنا: «كُلَّمَا كَانَ الاثنَانِ فَرْداً كَانَ الاثنَانِ عَدَداً»[١]، وَكُلَّمَا كَانَ الاثنَانِ عَدَداً فَهُمَا زَوْجٌ» ينتج: «كُلَّمَا كَانَ الاثنَانِ فَرْداً فَهُمَا زَوْجٌ»، وهو باطلٌ.

وقد أجاب هو عن ذلك، لكنَّ الَّذي ارتضاه اليُوسِي في الجواب ما أجاب به الخُوْنَجِيُّ وهو: منع كلِّيَّة الشَّرطيَّة الكبرى[٢]؛ لأنَّ معنى كلِّيَّتها أن يكون التَّالي لازماً للمقدَّم في جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدَّم، وإن كانت محالاً في نفسها، ولا شكَّ أنَّ من جملة الأوضاع الَّتي لا تُنافي المقدَّم هنا كون الاثنين فرداً؛ لأنَّه يجامع كونه عدداً، وإن كان كونه فرداً محالاً في نفسه، ولا يستلزم كون الاثنين عدداً على هذا الوضع الزَّوجيَّة، فليس كلَّما كان الاثنان عدداً فهما زوجٌ.

● **والثَّاني**: أنَّه يلزم من إنتاج المتَّصلتين من الشَّكل الثَّالث أنَّ تثبت الملازمة بين كلِّ أمرين لا ملازمة بينهما، بل وبين المتناقضين وبين المتضادَّين؛ إذ يصدق مثلاً «كُلَّمَا تَحَقَّقَ إِنْسَانٌ وَلَا إِنْسَانٌ[٣] تَحَقَّقَ إِنْسَانٌ، وَكُلَّمَا تَحَقَّقَ إِنْسَانٌ وَلَا إِنْسَانٌ تَحَقَّقَ لَا إِنْسَانٌ» ينتج: «قَدْ يَكُونُ[٤] إِذَا تَحَقَّقَ إِنْسَانٌ تَحَقَّقَ لَا إِنْسَانٌ» وهو باطلٌ، ويصدق أيضاً: «كُلَّمَا تَحَقَّقَ السَّوَادُ وَالبَيَاضُ تَحَقَّقَ السَّوَادُ، وَكُلَّمَا تَحَقَّقَ السَّوَادُ وَالبَيَاضُ تَحَقَّقَ البَيَاضُ» ينتج: «قَدْ يَكُونُ إِذَا تَحَقَّقَ السَّوَادُ تَحَقَّقَ البَيَاضُ» وهو باطلٌ.

---

(١) قوله: **(كلَّما كان الاثنان فرداً كان الاثنان عدداً)** فيه: أنَّه ليس كلُّ فردٍ عدداً فلا يصدق ذلك. ويجاب: بأنَّ المراد فرداً غير الواحد.

(٢) قوله: **(وهو منع كلِّيَّة الكبرى)** أي: منع صدق كلِّيَّتها.

(٣) قوله: **(كلَّما تحقَّق إنسانٌ ولا إنسانٌ)** أي: في شيءٍ واحدٍ.

(٤) قوله: **(ينتج قد يكون... إلخ)** أي: وإذا أنتج ذلك ثبتت الملازمة الجزئية بين «إنسان» و«لا إنسان»، وهما متناقضان.

والحمليَّة، وكذا قدح في المتَّصلتين أَثِير الدِّين وغيره بما هو مذكورٌ في «مختصر» العلامة ابن عَرَفَة وغيره، . . . .

حاشية الصبان

وقد أجاب هو عن ذلك، لكنَّ الَّذي ارتضاه اليُوسي في الجواب: منعُ صدق هذه المقدِّمات، ولذلك كذبتِ النَّتيجة، وسندُ المنع[1]: أنَّ الشَّرطيَّة لا تصدقُ إلَّا مع الأوضاع الَّتي لا تناقض التَّالي ولا تضادّه، ولو سلَّمنا صدق المقدِّمات لم نُسلِّم كذب النَّتيجة؛ إلَّا لو كانت كلِّيَّةً، أمَّا وهي جزئيَّةٌ فلا[2].

● **والثَّالثُ**: أنَّ الحمليَّة صادقةٌ في نفس الأمر [ص/٩٦]، والشَّرطيَّةُ إنَّما هي بالفرض، ولهذا لو قلنا: «كُلَّمَا كَانَ كُلُّ ثَلَاثَةٍ زَوْجاً كَانَ كُلُّ خَمْسَةٍ زَوْجاً» كانت متَّصلةً صادقةً؛ لأنَّ الباقي من الخمسة بعد الثَّلاثة زوجٌ، فلو كانتِ الثَّلاثة زوجاً كانتِ الخمسة زوجاً؛ لأنَّ المركَّب منَ الزَّوجين زوجٌ، ولو ضممت إليها حمليَّةً صادقةً وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الزَّوْجِ خَمْسَةٌ» أنتج: «كُلَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثَةُ زَوْجاً، فَلَا شَيْءَ مِنَ الخَمْسَةِ خَمْسَةٌ» وهو باطلٌ.

وأجاب ابن سينا باعتبار المادَّة بأنَّ الكلام يخصُّ بحمليَّةٍ لا تُنافي طرفاً للمتَّصلة، وباعتبار الصُّورة بمنع كذب النَّتيجة بناءً على أنَّ المقدَّم المحال جائزٌ أن يلزمه محالٌ.

ونظر فيه اليُوسي بأنَّ استلزام المحال للمحال إنَّما هو فيما إذا صدق الملزوم، فتصدق القضيَّة وإن كان المقدَّم والتَّالي كاذبين بخلاف نحو: «كُلَّمَا كَانَ الإِنْسَانُ فَرَساً كَانَ صَاهِلاً»، فلا خفاء في صدق هذه القضيَّة بخلاف النَّتيجة السَّابقة، فإنَّه لا لزوم بين زوجيَّة الثَّلاثة وكون الخمسة غير خمسة فهي كاذبةٌ؛ أفاده في «الكبير»[3].

قوله: (وكذا قدح) أي: كقدح ابن سينا، قدحَ **(في المتَّصلتين)** أي: في إنتاجهما **(أَثِير الدِّين وغيره بما هو مذكورٌ في «مختصر» العلَّامة ابن عَرَفَة وغيره)** وهو أنَّ مقدَّم الصُّغرى يجوز أن يكون محالاً، فيجوز أن لا تصدق النَّتيجة مع فرض وقوع الكبرى الصَّادقة، وهذا بعينه[4] هو تشكيكُ الشَّيخ ابن سينا؛ غاية الأمر أنَّ الشَّيخ فرض الكلام في مثالٍ معيَّنٍ؛ قاله في «الكبير»[5].

---

(١) **قوله: (وسند المنع. . . إلخ)** أي: وقولنا: «كلَّما تحقَّق إنسانٌ ولا إنسانٌ تحقَّق إنسانٌ» من أوضاع مقدِّمة «تحقَّق لا إنسان»، وهو مناقضٌ للتَّالي الَّذي هو «تحقَّق إنسان». وقولنا: «وكلَّما تحقَّق إنسانٌ ولا إنسانٌ تحقَّق لا إنسان» من أوضاع مقدِّمة «تحقَّق إنسان»، وهو مناقضٌ للتَّالي الَّذي هو «تحقَّق لا إنسان»، وقس على ذلك.

(٢) **قوله: (أمَّا وهي جزئيَّةٌ فلا)** إذ لو سلِّم كذبها وهي جزئيَّةٌ لكان ذلك منافياً لتسليم صدق المقدِّمات، كما لا يخفى بعد ما مرَّ على قوله: «وسندُ المنع».

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨٨).

(٤) **قوله: (وهذا بعينه. . . إلخ)** أي: تشكيكه في إنتاج المتَّصلتين من الاقترانيِّ إذا كان من الشَّكل الأوَّل، فافهم.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٨٨).

وقد أُجيب عن ذلك بأجوبةٍ مذكورة في «المختصر» المذكور وغيرِه.

ويحتملُ أنَّ المصنِّف والإمامَ ابن الحاجب أرادَا ما يتكلَّم فيه هنا؛ لقِلَّة جدوى غيره، أو أنَّهما نزَّلاه منزلة العدم، لذلك أشار للأوَّل العَضُد، وللثَّاني ابن هارون[1].

ومثالُهُ مِنَ الشَّرطيَّات: «كُلَّمَا كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً كَانَ حَيَوَاناً، وَكُلَّمَا كَانَ حَيَوَاناً كَانَ جِسْماً»، ينتج: «كُلَّمَا كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً كَانَ جِسْماً».

حاشية الصبان

قوله: **(وقد أُجيب عن ذلك)** أي: عن تشكيكات ابن سينا، وقدح أثير الدِّين.

قوله: **(أرادا ما يتكلَّم فيه هنا)** أي: في تأليفهما، فمعنى قول المصنِّف: «وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ» اختصَّ الاقترانيُّ الَّذي يتكلَّم فيه في هذا المتن بالحمليَّة، ومثلُهُ يقال في كلام ابن الحاجب. **وقوله: (جدوى غيره)** عِلَّةٌ لـ«أرادا».

قوله: **(أو أنَّهما)** أيِ: ابن الحاجب والمصنِّف **(نزَّلاه)** أيِ: الغير **(منزلة العدم لذلك)** أي: لِمَا ذكر من قِلَّة جدوى الغير. **وقوله: (أشار للأوَّل)** أي: إرادة ما يتكلَّم فيه هنا. **وقوله: (وللثَّاني)** أي: تنزيل الغير منزلة العدم.

قوله: **(ومثالُهُ مِنَ الشَّرطيَّات)** هذا مثالٌ للاقترانيِّ الشَّرطيِّ المركَّب من متَّصلتين، وهو أحد أقسام الاقترانيِّ الشَّرطيِّ الخمسة.

ثانيها: المركَّب من منفصلتين.

ثالثها: المركَّب من متَّصلةٍ ومنفصلةٍ.

رابعها: المركَّب من حمليَّةٍ ومتَّصلةٍ.

خامسها: المركَّب من حمليَّةٍ ومنفصلة.

وينعقدُ في كلِّ قسمٍ من الأقسام الخمسة الأشكالُ الأربعة:

١ - لأنَّ الحدَّ الوسط إن كان تالياً في الصُّغرى مقدَّماً في الكُبرى فهو الشَّكل الأوَّل؛ كما في مثال الشَّارح الَّذي عرفت أنَّه من القسم الأوَّل.

٢ - وإن كان تالياً فيهما فهو الشَّكل الثَّاني؛ كقولنا من القسم الأوَّل: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، وَلَيْسَ الْبَتَّةَ إِذَا كَانَ اللَّيلُ حَاصِلاً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ» ينتج: «لَيْسَ الْبَتَّةَ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ اللَّيلُ حَاصِلاً».

---

(١) محمَّد بن هارون الكناني التونسي، أبو عبد الله (٦٨٠هـ - ٧٥٠هـ) فقيه مالكي، من مدرّسي جامع الزيتونة بتونس، له: «شرح مختصر ابن الحاجب»، و«شرح التهذيب». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٢٨).

(٧٦) فَـإِنْ تُـرِدْ تَـرْكِـيـبَـهُ فَـرَكِّـبَـا مُـقَـدِّمَـاتِـهِ عَـلَـى مَـا وَجَـبَـا

(فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ) أي: القياس، **(فَرَكِّبَا)** أي: اجمع **(مُقَدِّمَاتِهِ)** المراد بها هنا وفيما يأتي: ما فوق الواحدة **(عَلَى مَا وَجَبَا)**:

- من الإتيان بوصفٍ جامعٍ بين طرفي المطلوب، ....

حاشية الصبان

٣ - وإن كان مقدَّماً فيهما فهو الشَّكل الثَّالث؛ كقولنا من القسم الأوَّل: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ» ينتج: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ».

٤ - وإن كان مقدَّماً في الصُّغرى تالياً في الكبرى فهو الشَّكل الرَّابع؛ كقولنا من القسم الأوَّل: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَتِ الأَرْضُ مُضِيئَةً فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» ينتج: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ».

وبيانُ أمثلة الأشكال الأربعة من بقيَّة الأقسام تُطلب من المطوَّلات.

● **واعلم** أنَّه إن كان الوسط في الاقترانيِّ الشَّرطيِّ هو أحد طرفي الشَّرطيَّة برمَّته سمِّي بـ«الجزء التَّامِّ»، وهو المتداولُ في العلوم والمحتاجُ إلى معرفته، وإن كان الوسط جزء ذلك الطَّرف سمِّي بـ«الجزء غير التَّامِّ» والكلامُ عليه وعلى شروط إنتاجه يطلب من المطوَّلات.

قوله: (أيِ: القياس) أي: مطلقاً، لا بقيد «كونه اقترانيًّا»؛ لأنَّ ما سيذكره المصنِّف غير مختصٍّ بالاقترانيِّ، وإن كان لكلٍّ شروطٌ غير شروطِ الآخر.

قوله: (أيِ: اجمع) دفع[1] بهذا التَّفسير ما يقال: إنَّ في كلام المصنِّف طلبُ تحصيل الحاصل؛ لأنَّ المقدِّمة في القضيَّة المجعولة جزءَ قياسٍ.

قوله: (عَلَى مَا وَجَبَا) أي: تركيباً كائناً على الوجه الَّذي وجب، أو حال كون المقدِّمات مشتملةً على الشَّرط الَّذي وجب.

قوله: (جامعٍ بين طرفي المطلوب) أي: مناسبٍ لطرفي النَّتيجة، بحيث لو حمل على أحدهما ووضع ليحمل الآخر عليه لصحَّ ذلك، وكان هناك نسبتان متغايرتان، وواسطةٌ في نسبة أحدهما إلى الآخر وارتباطِهِ به.

---

(١) **قوله: (دفع... إلخ) فيه:** أنَّه لم يزلِ الإشكال باقياً، فإنَّ الجمع حاصلٌ، والَّذي يدفع الإشكال اعتبار الأوَّل في المقدِّمات اهـ. شيخ شيخنا. **والظَّاهرُ:** أنَّه إنَّما أوَّله بـ«اجمع»؛ لأنَّ تركيب المقدِّمات يتضمَّن ترتيبها.

وهو الحدُّ المكرَّر، وبه حصلتِ المقدِّمتان اللَّتان إحداهما مشتملةٌ على موضوع المطلوب أو مقدَّمه، والأخرى على محموله أو تاليه.

- ومن اندراج الأصغر تحت الأوسط في الاقترانيِّ، كما سيأتي.

(٧٧) وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا	صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
(٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ	بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ

(**وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ**) بأن تقدِّم الصُّغرى على الكبرى في الاقترانيِّ على الوجه الخاصِّ، وهو كون الصُّغرى موجبةً والكبرى كلِّيَّةً في الشَّكل الأوَّل مثلاً حتَّى يستلزم النَّتيجة، وإلَّا ما استلزم شيئاً.

حاشية الصبان

قوله: (وهو) أيِ: الوصف الجامع.

قوله: (وبه حصلتِ المقدِّمتان) أي: على وجهٍ منتجٍ[(١)].

قوله: (ومنِ اندراج الأصغر) عطفٌ على قوله: «من الإتيان».

وأقول: كان على الشَّارح أن يُوقع ما في كلام المصنِّف على الإتيان فقط؛ لذكره الاندراج بعد، أو على جميع ما يجب فلا يقصرها على الإتيان والاندراج، بل يجعلها شاملةً لترتيب المقدِّمات والنَّظر إلى صحيحها، ويكون قوله: «وَرَتِّبِ. . .إلخ» من ذكر الخاصِّ بعد العامِّ.

قوله: (في الاقترانيِّ) أقول: ينبغي حذفه كما في «الكبير»؛ لأنَّ الاندراج المذكور لا يخصُّ الاقترانيَّ على ما سيذكره الشَّارح وإن نوقش كما يأتي، وكذا الإتيان المتقدِّم لا يخصّه كما عُلِم من كلامه[(٢)].

قوله: (بأن تقدِّم الصُّغرى على الكبرى في الاقترانيِّ) أي: وبأن تقدِّم الكبرى على الصُّغرى في الاستثنائيِّ على الوجه الخاصِّ؛ لِما سيأتي من أنَّ الكبرى في الاستثنائيِّ هي الشَّرطيَّة والصُّغرى هي الاستثنائيَّة.

قوله: (مثلاً) راجعٌ إلى قوله: «كون الصُّغرى موجبةً والكبرى كلِّيَّةً [ص/٩٧] في الشَّكل الأوَّل»؛ أي: واختلاف المقدِّمتين كيفاً وكلِّيَّة الكبرى في الشَّكل الثَّاني. . . إلخ ما سيأتي.

قوله: (حتَّى يستلزم) أيِ: الاقترانيّ **(النَّتيجة)** تعليلٌ لقوله: «تقدِّم. . . إلخ» أو تفريعٌ عليه.

---

(١) **قوله: (أي: على وجهٍ منتجٍ)** أي: تصلح به للإنتاج عند استيفاء المعتبرات، فتدبَّر.

(٢) **قوله: (كما عُلِم من كلامه)** في قوله: «وبه حصلت المقدِّمتان. . . إلخ ما ذكره الشَّارح»، فالمرادُ هنا بـ«اندراجه»: اندراج كلّ فردٍ من أفراده في مفهوم موضوع الكبرى.

مثلاً إذا قُلت في بيان «حُدُوث العَالَم» ـ وهو: ما سوى الله جلَّ وعلا ـ: «العَالَمُ مُتغيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغيِّرٍ حَادِثٌ»، فإنَّ ترتيب هاتين القضيَّتين المعلومتين على الوجه الخاصِّ من كون الأُولى موجبةً والثَّانيةِ كلِّيَّةً يُوصل مَن اتَّضح له بالبرهان صدقهما إلى العلم بأنَّ: «العَالَمَ حَادِثٌ»؛ لاندراج «العَالَم» في موضوع الكبرى.

(**وَانْظُرَا، صَحِيحَهَا**) أيِ: المقدِّمات متميِّزاً (**مِنْ فَاسِدٍ**):

- **من جهة النَّظم**: بأن كانتا سالبتين أو جزئيَّتين؛ إذ لا إنتاج من سالبتين ولا جزئيَّتين.
- **ومن جهة المادَّة**: بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما.

(**مُخْتَبِراً**) لها بالاستدلال عليها إن كانت نظريَّة هل هي يقينيَّةٌ أم لا؟ ....

حاشية الصبان

قوله: (**على الوجه الخاصِّ**) متعلِّقٌ بـ«ترتيب».

قوله: (**لاندراج «العَالَم» في موضوع الكبرى**) أورد عليه: أنَّه لا اندراج؛ لمساواة «العَالَم» لـ «المُتَغيِّر».

وجوابه: ما سيذكره الشَّارح عند قول المصنِّف: «وما من المقدِّمات صغرى... إلخ».

قوله: (**وَانْظُرَا**) أيِ: اعتبر.

قوله: (**مُتميِّزاً**) أشار إلى أنَّ «مِنْ فَاسِدٍ» متعلِّقٌ بحالٍ محذوفةٍ.

قوله: (**من جهة النَّظم**) أيِ: الصُّورة، وقوله: (**بأن كانتا... إلخ**) تصويرٌ للفاسد من جهة النَّظم، وكان الأَوْلى التَّعبير بـ«الكاف» بدل «الباء»؛ لأنَّ فساد الصُّورة لا ينحصر فيما ذكره.

قوله: (**ومن جهة المادَّة**) في «شرح ابن يعقوب»[1]: أنَّ التَّنبيه هنا على أنَّه يجب رعايةُ مادَّة القضايا ليصحَّ الدَّليلُ واللَّازمُ تبرُّعٌ منَ النَّاظم؛ لأنَّ الغرض هنا تصحيحُ صورةِ القياس، وسينبِّهُ في آخر النَّظم على لزوم رعاية المادَّة في لواحق القياس.

قوله: (**بالاستدلال عليها... إلخ**) أشار به[2] إلى المغايرة بين قوله: «مُخْتَبِراً»، وقوله: «وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ». و«الباء» للآلة. وقوله: (**هل هي يقينيَّةٌ أم لا؟**) مرتبطٌ بقوله: «مُخْتَبِراً لها»، وفي العبارة حذف؛ أي: طالباً علم جواب هذا الاستفهام.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٢٣٠).

(٢) **قوله: (أشار به... إلخ) فيه**: أنَّ المغايرة إنَّما حصلت بحلِّ قوله: «وَانظرا صحيحها من فاسد» بالوجه السَّابق كما لا يخفى على المتأمِّل.

وهل هي على تأليفٍ منتجٍ أم لا؟ وهذا بيان[١] الوجه الخاصِّ الَّذي يكون عليه التَّرتيب الَّذي ذكره سابقاً، **فلا يقال**: هذا تكرارٌ لِمَا تقدَّم.

حاشية الصبان

والمناسب: «أو لا» كما في نسخٍ؛ لأنَّ «أم» المتَّصلة لا تعادل «هل»، ويمكن[٢] جعلها منقطعةً للإضراب عنِ الاستفهام عن كونها يقينيَّة إلى الاستفهام عن كونها غير يقينيَّةٍ، كما أوضحناه في «حاشيتنا على عصام الاستعارات».

قوله: (**وهل هي على تأليفٍ منتجٍ أم لا؟**) ينبغي إسقاطه؛ لأنَّه لا يناسب قوله: «بالاستدلال عليها»[٣]، ولأنَّ إدخاله في الاختبار[٤] يؤدِّي إلى التَّكرار مع قوله: «وَانْظُرا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ»؛ لأنَّه أدخل فيها الفساد من جهة الصُّورة.

قوله: (**وهذا**) أي قوله: «وَانْظُرَا... إلخ» (**بيانٌ للوجه الخاصِّ**) أيِ: المذكور في بيان قوله: «وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ» حيث قال هناك: «على الوجه الخاصِّ».

واعترض: بأنَّه بيَّنه ثَمَّ بقوله: «وهو كون الصُّغرى... إلخ»، فيكون ذاك قاصراً.

وأقول: هذا الاعتراض مدفوعٌ بقول الشَّارح هناك: «مثلاً»[٥].

قوله: (**الَّذي ذكره سابقاً**) نعتٌ لـ «التَّرتيب».

قوله: (**فلا يقال: هذا تكرارٌ لِمَا تقدَّم**) يعني قوله: «وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ»[٦].

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: (**وهذا بيان... إلخ**) أي: على وجه الإجمال؛ إذ محصلُه أنَّ الوجه الخاصَّ هو صحَّتها صورةً ومادَّةً، فافهم.

(٢) **قوله**: (**ويمكن... إلخ**) انظر ما فائدة هذا الإضراب.

(٣) **قوله**: (**لا يناسب قوله بالاستدلال عليها**) قال شيخ شيخنا: بل هو مناسبٌ له، والمقصود بالنِّسبة له الاستدلال بكلام المناطقة بأن يقول: هو على تأليفٍ منتجٍ؛ لأنَّه من الشَّكل الفُلاني، وشروطه كما قالوه: هي كذا لا غير، وهي موجودةٌ فيه، أو على تأليفٍ غير منتجٍ؛ لأنَّه من الشَّكل الفلاني، ومن شروطه كما قالوه: كذا، وهو مفقودٌ فيه.

(٤) **قوله**: (**ولأنَّ إدخاله في الاختبار... إلخ**) فيه نظرٌ، فإنَّ اعتبار الصَّحيح من المقدِّمات في حال كونه متميِّزاً منَ الفاسد منها بحسب الصُّورة أوِ المادَّة لا يشمل اختيارها، هل هي على تأليفٍ منتجٍ أم لا؟ بالاستدلال عليها على فرضه، وإلَّا لشمل اختبارها هل هي يقينيَّةٌ أم لا؟ كما لا يخفى، فلا يتمُّ صنيعه.

فإن قلت: المراد بقوله: «ولأن إدخاله» أي: مع جعل قوله: «بالاستدلال» غير مرتبطٍ به.

قلت: هو مع ذلك غير داخلٍ في اعتبار الصَّحيح من المقدِّمات حال كونه متميِّزاً كما لا يخفى على ذي فطنةٍ، فتدبَّر.

(٥) **قوله**: (**مثلاً**) فإنَّها لا تبقي شيئاً، بل تشمل الجميع.

(٦) **قوله**: (**يعني قوله: «ورتِّب المقدِّمات»**) أي: على الوجه الخاصِّ.

(فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ) وهو: «النَّتيجة» من حيث تيقُّن صدقها وعدم تيقُّنه **(بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ)** فإن تُيقِّن صدق المقدِّمات واستيفاء شروطها من حيث الصُّورة، تُيُقِّن صدق لازمها، وإن لم يُتيقَّن ذلك لم يُتيقَّن صدق لازمها، بل يحتمل حينئذٍ الصِّدق والكذب.

حاشية الصبان

وأقول: الأظهر أنَّ توهُّم التَّكرار بالنِّسبة إلى غير اختبار المقدِّمات[1] هل هي يقينيَّةٌ أو لا؟ بالاستدلال عليها إن كانت نظريَّةً؛ إذ لا يفهم ذلك من التَّرتيب على الوجه الخاصِّ؛ لأنَّ المراد به[2] توفُّر شروط الإنتاج، وليس ذلك منها.

ولو تعرَّض أيضاً لدفع ما يتوهَّم من التَّكرار بين قوله: «عَلَى مَا وَجَبَا»، وقوله: «وَرَتِّبِ... إلخ» لوفَّى بحقِّ المقام، وقد علمته ممَّا مرَّ[3].

قوله: (فَإِنَّ لَازِمَ... إلخ) عِلَّةٌ لمضمون البيتين قبله.

قوله: (تيقُّن صدقه) أي: بسبب[4] اطِّراد صدقه. **وقوله: (عدم تيقُّنه)** أي: عدم تيقُّن صدقه بسبب عدم اطِّراد صدقه.

قوله: (بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ) متعلِّقٌ بـ «الآتي».

قوله: (صدق المقدِّمات) بأن طابقت مادَّتها الواقع.

قوله: (وإن لم يتيقَّن ذلك) أي: المذكور من صدق المقدِّمات واستيفاء شروطها من حيث الصُّورة، بأن انتفى صدق المقدِّمات فقط وقد مثَّل له، أوِ انتفى استيفاء شروطها من حيث الصُّورة فقط، أوِ انتفيا معاً، ولم يمثِّل لهما اتِّكالاً على المقايسة وهما: كانتفاء صدق المقدِّمات في صدق النَّتيجة تارةً وكذبها أخرى.

فصدقها في انتفاء الاستيفاء؛ كما في: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ الفَرَسِ صَاهِلٌ»، وكذبها؛ كما في: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ الفَرَسِ حَيَوَانٌ».

وصدقها في انتفائهما معاً؛ كما في: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ حَجَرٌ»، وكذبها؛ كما في: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِحَيَوَانٍ».

---

(١) **قوله: (بالنِّسبة إلى غير اختبار المقدِّمات... إلخ)** وبالنِّسبة إلى غير اختبارها هل هي على تأليفٍ منتجٍ أم لا؟ بالاستدلال عليها بكلام المناطقة؛ بناءً على توجيه شيخ شيخنا المتقدِّم، فتنبَّه.

(٢) **قوله: (لأنَّ المراد به... إلخ)** أي: وإن كان المراد به توفُّر شروط الإنتاج؛ سواءٌ كانت متعلِّقةً بالصُّورة أو بالمادَّة، ومنَ الشُّروط المتعلِّقة بالمادَّة الصِّدق والاستدلال لأجل الوقوف عليه، فتدبَّر.

(٣) **قوله: (وقد علمته ممَّا مرَّ)** أي: في قوله: «وأقول كان على الشارح أن يوقع ما... إلخ»، فتدبَّر.

(٤) **قوله: (أي: بسبب... إلخ)** سرُّ ذلك أن تيقُّن الصِّدق بالسَّبب المذكور وعدم تيقُّنه بالسَّبب المذكور هما الإتيان بحسب المقدِّمات، كما لا يخفى على ذي فطنة.

- فإذا قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ حِمَارٌ» فهاتان كاذبتان، ونتيجتهما وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ حِمَارٌ» كاذبةٌ، فإذا بدَّلت الكبرى بقولك: «كُلُّ جَمَادٍ نَاطِقٌ» كانتِ النَّتيجة صادقةً، وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» مع كذب المقدِّمتين، فليس معنى كلام المصنِّف أنَّه يلزم من كذب المقدِّمات أو بعضها كذب النَّتيجة، ولذا قدَّرنا في كلامه ما يصحُّ به المعنى.

● واعلم أنَّ:

- موضوع النَّتيجة يسمَّى: «أصغر»؛ لكونه في الغالب أقلَّ أفراداً من الأوسط والأكبر.

- ومحمولها يسمَّى: «أكبر»؛ لكونه في الغالب أكثر أفراداً.

- والمكرَّر في المقدِّمتين يسمَّى: «أوسط، ووسطاً» لتوسُّطه وجمعه بين الطَّرفين.

حاشية الصبان

قوله: (ما يصحُّ به المعنى) وهو قوله: «من حيث[1] تيقُّن صدقه وعدم تيقُّنه»، ولم يقل: «من حيث صدقه وكذبه».

قوله: (واعلم... إلخ) تمهيدٌ لكلام المصنِّف.

قوله: (في الغالب) في «الغُنَيْمِيِّ» نقلاً عن العصام: أنَّ المراد «في غالب الموجبات الكلِّيَّة» الَّتي هي أشرف النَّتائج، فلا يرد: أنَّ هذا إنَّما يتمُّ لو كانت النَّتيجة موجبةً كلِّيَّةً؛ إذ موضوع السَّالبة لا يجوز أن يكون أخصَّ، وموضوعُ الموجبة الجزئيَّة ليس في الغالب أخصَّ. اهـ[2]

وغير الغالب أن يكون مساوياً لهما؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ ضَاحِكٌ».

وينبغي أن لا يقال[3]: وقد يكون أعمَّ؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، وإن قيل؛ لِمَا عرفت أنَّ الكلام في النَّتيجة الموجبة الكلِّيَّة.

قوله: (لتوسُّطه وجمعه بين الطَّرفين) «الطَّرف» تنازعه كلٌّ من «توسُّط» و«جمع»، وأراد بجمعه

---

(١) قوله: (وهو قوله: من حيث... إلخ) إذ لو قال: «من حيث صدقه وكذبه» لوجب أن يقول في قوله: «بحسب المقدِّمات آت»: فإن صدقتِ المقدِّمات صدق لازمها وإن كذبت كذب لازمها، أو فإن تيقَّن صدق المقدِّمات صدق لازمها وإن تيقَّن كذبها كذب لازمها، فيكون معنى كلام المصنِّف هو ما نفاه في قوله: «فليس معنى كلام المصنِّف... إلخ»، فلمَّا قال: «من حيث تيقُّن صدقه وعدم تيقُّنه على المعنى المتقدِّم للمحقِّق بيانه، وجب أن يقول في قوله: «بحسب المقدِّمات آت» ما قاله الَّذي فرع عليه قوله: «فليس معنى كلام المصنِّف... إلخ»، فافهم.

(٢) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٤٦).

(٣) قوله: (أن لا يقال) أي: في بيان غير الغالب. وقوله: «وقد يكون... إلخ» نائب فاعل «يقال» كما هو ظاهرٌ.

- ومثل الموضوع والمحمول في الحمليَّة المقدَّم والتَّالي في الشَّرطيَّة.
- والمقدِّمةُ الَّتي فيها الأصغر تسمَّى: «الصُّغرى» لاشتمالها على الأصغر.
- والَّتي فيها الأكبر تسمَّى: «الكبرى» لاشتمالها على الأكبر.

وإنَّما قدَّمنا ذلك وإن كان سيأتي في كلام المصنِّف بعضُه؛ لتوقُّف فهم كلام المصنِّف هنا عليه.

(٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى ... فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى

(وَمَا) هي **(مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى، فَيَجِبُ انْدِرَاجُ)** أصغرِ**(هَا)** ....

حاشية الصبان

بينهما مناسبته لهما، وكونه وسيلةً إلى نسبة أحدهما للآخر، فالعطفُ للتَّفسير دفع به أنَّ المراد التَّوسُّط لفظاً؛ لأنَّه إنَّما يظهر في الشَّكل الأوَّل.

قال في «الكبير»: وجه كونه وسطاً في غير الشَّكل الأوَّل ـ مع أنَّه في غيره ليس متوسِّطاً لفظاً ولا تعقُّلاً ـ أنَّ المراد أنَّه واسطةٌ في الجمع بين الطَّرفين، وإن ذُكِر أوَّلاً وآخراً كما في الرَّابع، أو أوَّلاً ووسطاً كما في الثَّالث، أو وسطاً وآخراً كما في الثَّاني. [اهـ](١)

وأقول: يمكن التزام أنَّ التَّوسُّط لفظيٌّ في جميع الأشكال، غير أنَّه في بعضها بالفعل وهو الأوَّل، وفي بعضها بالقوَّة وهو البقيَّة؛ لرجوعها إلى الأوَّل؛ على أنَّ الغُنَيْمِيَّ قال: إنَّ تسمية الأمور المتناسبة في وجهٍ بشيءٍ لا تتوقَّفُ على ثبوت المناسبة بين ذلك الشَّيء وبين كلٍّ من تلك الأمور، بل تتوقَّف على ثبوتها بينه وبين بعضها. [اهـ](٢)

قوله: (بعضُه) إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ الَّذي قدَّمه الشَّارح خمس دعاوى بأدلَّتها [ص/٩٨]، والَّذي سيذكره المصنِّف ثلاث(٣) بلا أدلَّة.

قوله: (هنا) أي في قوله: «وما من المقدِّمات... إلخ» وفيه إشارةٌ لطيفةٌ إلى أنَّه كان ينبغي للنَّاظم أن يفسِّر الأصغر والأكبر والأوسط أوَّلاً، ثمَّ الصُّغرى والكبرى ثانياً، ثمَّ الحكم بوجوب الاندراج ثالثاً؛ لأنَّ صنيعه ـ مع قصوره ـ فيه الحكم قبل التَّصوُّر.

قوله: (وَمَا هِيَ) أشار بتقدير «هي» إلى أنَّ «صغرى» خبر مبتدأ محذوفٍ، والجملةُ صلة «ما»،

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩١).

(٢) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٤٣).

(٣) **قوله: (ثلاث... إلخ)** ثالثها: «وأصغرٌ فذاك ذو اندراج».

أي: كلِّ فردٍ فردٍ من أفراده (فِي) مفهوم أوسط (الكُبْرَى) ولو كان مساوياً للأصغر؛ لأنَّ ماهيَّة كلِّ شخصٍ أو عارضه أعمُّ من ذاته، ....

حاشية الصبان

و«مَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ» حالٌ من الضَّمير في «صغرى» أو «من صغرى» بناءً على جواز إتيان الحال من الخبر، وحَذْفُ صدر الصِّلة جائزٌ للطُّول، وخبر «ما» قوله: «فيجب... إلخ».

قال في «الكبير»: واعلم أنَّه جرى على ألسنة القوم «صغرى» و«كبرى» و«أصغر» و«أكبر»، وليس بلحنٍ إن كانوا لا يريدون[١] تفضيلاً على معنى «من»، وإنَّما يريدون معنى فَاعِلَة وفَاعِل، أو تفضيلاً مطلقاً، فصحَّت المطابقة وإن لم توجد «أل» ولا الإضافة؛ كما قال ابن هانئ[٢]:

[من البسيط]

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَواقِعِها ... حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وكما يقول النَّحويُّون: جملةٌ صغرى أو كبرى. والعروضيُّون: فاصلةٌ صغرى أو كبرى. اهـ[٣]

قوله: (أي: كلِّ فردٍ فردٍ... إلخ) أشار إلى تقدير مضافٍ آخر، فتكون جملة المضافات المقدَّرات أربعةً؛ اثنان بين «اندراج» والضَّمير، واثنان بين «في» ومجرورها؛ أي: فيجب اندراج أفراد أصغرها في مفهوم أوسط الكبرى.

قوله: (ولو كان) أيِ: الأوسط **(مساوياً للأصغر)** غايةٌ أفاد بها عموم وجوب الاندراج لهذه الحالة.

قوله: (لأنَّ ماهيَّة كلِّ شخصٍ أو عارضه أعمُّ من ذاته) قال في «الكبير»: فإذا قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ جِسْمٌ» فالمرادُ من «الإنسان» أفراده، فالمندرج في «النَّاطق» كلُّ فردٍ فردٍ بخصوصه، وكذا لو قلت في الصُّغرى: «كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ». اهـ أي: وفي الكبرى: «وَكُلُّ ضَاحِكٍ جِسْمٌ».

ثمَّ قال: والحاصلُ أنَّ المراد من الموضوع أفراده معتبِراً كلَّ فردٍ فردٍ بخصوصه. اهـ[٤]

وقد أشار بهذا التَّعليل إلى أنَّ الأوسط دائرٌ بين كونه ماهيَّةً[٥] للأصغر؛ كما في: «كُلُّ إِنْسَانٍ

---

(١) **قوله: (كانوا لا يريدون... إلخ)** فإن لم يريدوا تفضيلاً أصلاً، أو يريدوا لكن لا على معنى «من»، وقد ذكرهما المحشي بقوله: «وإنَّما يريدون... إلخ».

(٢) البيت لأبي نواس في «ديوانه» (ص: ٤٠).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩١).

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٢).

(٥) **قوله: (ماهيَّة)** أي: جنساً أو فصلاً له. وقوله: **(وكما في العالم... إلخ)** هذا المثال لأصغره أنواع إذا نسب إلى أحدها العارض الَّذي فيه كان من العرض العامّ، بخلاف المثال قبله.

بل ولو كان الأوسط أخصَّ؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ».

● هذا في الاقترانيِّ، وأمَّا الاستثنائيُّ فيرجع فيه إلى الشَّكل الأوَّل، بأن يقال: «مضمون التَّالي أمرٌ محقَّقٌ ملزومه، وكلُّ ما تحقَّق ملزومه تحقَّق»، ....

حاشية الصبان

نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ جِسْمٌ» وكما في: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، أو عارضاً له؛ كما في: «كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ، وَكُلُّ ضَاحِكٍ جِسْمٌ» وكما في: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

قوله: (بل ولو كان... إلخ) إضرابٌ انتقاليٌّ، **وقوله: (أخصَّ)** أي: من الأصغر.

قوله: (نحو: بَعْضُ الحَيَوَانِ... إلخ) قال في «الكبير»: فأفرادُ هذا البعض مندرجٌ كلٌّ منها في «الإنسان». اهـ[1] أي: مع كون «الإنسان» أخصَّ؛ لصدق بعض الحيوان ـ بقطع النَّظر عن كونه هنا خصوص البعض الإنسانيِّ ـ بغير الإنسان.

وأقول: هذا[2] مبنيٌّ على أنَّ الأصغر «بَعْضُ الحَيَوَانِ»، ومقتضى الاصطلاح أنَّه «الحَيَوَان»، وأنَّ «بَعْضُ» سورٌ، وحينئذ لا يظهر الاندراج، فتدبر.

قوله: (هذا في الاقترانيِّ) أي: ما ذكر من الاندراج ظاهرٌ في الاقترانيِّ.

قوله: (وأمَّا الاستثنائيُّ... إلخ) حاصله: أنَّ الاندراج المذكور متحقِّقٌ في الاستثنائيِّ أيضاً بتأويله بالاقترانيِّ، **وفيه**[3]: أنَّ الاندراج في الاقترانيِّ إنَّما احتيج إليه ليتعدَّى حكم الأكبر للأصغر بواسطة الأوسط، وهذا القدر مستغنًى عنه في الاستثنائيِّ؛ لأنَّ إنتاجه لوجهٍ آخر، وهو أنَّه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه، ومن رفع اللَّازم رفع ملزومه.

قوله: (مضمون التَّالي... إلخ) هذا إذا كان الغرض استثناء عين المقدَّم ينتج عين التَّالي،

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٢).

(٢) **قوله: (وأقول: هذا)** أي: قوله: «أفراد هذا البعض... إلخ». ويجاب: بأنَّ غرضه بذلك الإشارة إلى أنَّ العبرة بما حكم عليه من أفراد الأصغر، لا بجميع أفراده، وليس غرضه أنَّ الأصغر «بعض الحيوان» فافهم.
وقال شيخ شيخنا: «الحيوان» بعد تسويره صار خالصاً، ولذلك قال الشَّارح: «هذا البعض... إلخ»، فليس غرضه أنَّ الأصغر هو «بعض الحيوان»، ولا يرد قول المحشي: «وحينئذ... إلخ». اهـ. ولا يخفى ما فيه؛ إلَّا أن يؤوَّل بما تقدَّم، فتدبَّر.

(٣) **قوله: (وفيه... إلخ)** لمَّا كان قول الشَّارح: «هذا في الاقترانيِّ، وأمَّا... إلخ» في مقام حلِّ قول المصنِّف: «وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الكُبْرَى» لا يفهم منه إلَّا أنَّ كلام المصنِّف عامٌّ، وأنَّه يجب الاندراج في الاستثنائيِّ كالاقترانيِّ، وكان الواقع خلاف ذلك لِما ذكره المحقق، قال: «وفيه... إلخ»، فهذا الإشكال متوجِّهٌ على الشَّارح بلا شبهةٍ، وإن قال شيخ شيخنا: إنَّه غيرُ متوجِّهٍ؛ لأنَّ الشَّارح لم يدع الاحتياج اهـ. فتدبَّر.

أو: «مضمون المقدَّم أمرٌ انتفى لازمه، وكلُّ ما انتفى لازمه منتفٍ»؛ هذا حاصلُ ما نقله شيخ شيخنا العلامة اليُوسي في «حاشية شرح الكبرى» عن السَّعد[١].

وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أنَّ حصول العلم بالمقدِّمتين في الذِّهن ليس كافياً في حصول النَّتيجة، بل لا بدَّ من علم ثالثٍ وهو: «التَّفطُّن لاندراج الصُّغرى تحت الكبرى»؛ كما إذا ادَّعيت أنَّ: «هَذِهِ بَغْلَةٌ، وَكُلُّ بَغْلَةٍ عَاقِرٌ» فلا ينتج: «أَنَّ هَذِهِ عَاقِرٌ» حتَّى تتفطَّن إلى أنَّ هذه البغلة فردٌ من أفراد الكلِّيَّة، ليلزم الحكم على الفرد.

قال شرف الدِّين بن التِّلمساني: وما ذكره حقٌّ، فإنَّك إذا قلت: «النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» لم يندرج النَّبيذ في الحرمة إلَّا من حيث كونه فرداً من أفراد المُسكر، فلا بدَّ

حاشية الصبان

وقوله: (أو مضمون المقدَّم... إلخ) هذا إذا كان الغرض استثناء نقيض التَّالي لينتج نقيض المقدَّم؛ أفاده في «الكبير».

قوله: (هذا حاصل... إلخ) اسم الإشارة راجعٌ إلى ما تقدَّم من تأويل كلام المصنِّف بتقدير المضافات، ومن بيان الاندراج إذا كان الأوسط مساوياً للأصغر أو أخصَّ، ومن بيان الاندراج في الاستثنائيِّ؛ على ما تُفيده عبارة «الكبير».

قوله: (وعلى هذا) أيِ: التَّأويل الَّذي أَوَّل به كلام المصنِّف من تقدير المضافات يحمل كلام ابن سينا، ومحلُّ الحمل منه قوله: «التَّفطُّن لاندراج الصُّغرى تحت الكبرى»، وقوله: «فردٌ من أفراد الكلِّيَّة»؛ فيقدَّر في العبارة الأولى المضافات الأربع؛ أي: لاندراج أفراد أصغر الصُّغرى تحت مفهوم أوسط الكبرى، ويقدَّر في العبارة الثَّانية المضافان الأخيران؛ أي: فردٌ من أفراد مفهوم أوسط الكلِّيَّة؛ أي: القضيَّة الكلِّيَّة الَّتي هي الكبرى.

وإنَّما ذكرها برمَّتها لارتباط بعضها ببعض، وإفادتها أنَّه لا بدَّ من العلوم الثَّلاثة.

قوله: (كما إذا ادَّعيت... إلخ) توضيحٌ لمدَّعاه بتطبيقه على مثالٍ.

قوله: (عَاقِرٌ) أي: لا تَلِد.

قوله: (ليلزم) أي: من الحكم على الكلِّيِّ الحكمُ على الفرد الَّذي هو «البَغْلَة» المشار إليها بقوله: «هَذِهِ بَغْلَةٌ»، وهو تعليلٌ لقوله: «تتفطَّن... إلخ».

قوله: (وما ذكره) أي: من اشتراط علمٍ ثالثٍ.

قوله: (في الحرمة) أي: ذي الحرمة.

(١) انظر: «حواشي اليوسي على شرح الكبرى» (١/ ١٦٠)، وانظر: «شرح المقاصد» للسعد (١/ ٢٤٤).

مِنَ التَّفطُّن له؛ إلَّا أنَّه معلومٌ في ضمن العلم بأنَّ هذا التَّرتيب منتجٌ، فلا يكاد يخلو الذِّهن عن ذلك عند ذكر المقدِّمتين على هذا الوجه.

قال الإمام السَّنُوسيُّ: وعبارته في «الطَّوالع»[١]: الأشبه أنَّه لا بدَّ بعد استحضار المقدِّمتين من ملاحظة التَّرتيب والهيئة العارضين لهما، ....

حاشية الصبان

قوله: (في ضمن العلم بأنَّ هذا... إلخ) أي: فالعلم بأنَّ هذا ترتيبٌ منتجٌ يكفي، وقد أفاد كلام ابن التِّلِمْسانيّ أنَّه لا بدَّ من العِلم بأنَّ هذا ترتيبٌ منتجٌ، وأنَّ هذا العِلم يتضمَّن العلم بالاندراج، وهذا القدر ليس في كلام ابن سينا.

قوله: (عن ذلك) أيِ: العِلم بالاندراج. **وقوله: (عند ذكر المقدِّمتين)** أيِ: استحضارهما، **وقوله: (على هذا الوجه)** أيِ: العلم بأنَّ هذا ترتيبٌ منتجٌ.

قوله: (وعبارته) أيِ: البَيضَاوِيّ[٢].

● **وأقول**: الغرض من نقل عبارته شيئان:

الأوَّل: تأييد ما ذكره ابن التِّلمساني من تضمُّن العِلم بأنَّ هذا ترتيبٌ منتجٌ للعلم بالاندراج، حيث لم يذكر البَيْضَاويُّ مع ما اشتراطه العِلم بالاندراج استغناءً عنه باشتراط ملاحظة التَّرتيب [ص/ ٩٩].

الثَّاني: الإشارة إلى اشتراط أمرٍ آخر وهو ملاحظة الهيئة العارضة للمقدِّمتين.

وبما قرَّرناه في هذه المقولة والَّتي قبلها يتبيَّن لك خلل ما قيل هنا.

قوله: (الأشبه) أي: بالصَّواب في نفس الأمر، فلا يُنافي أنَّ هذا الأشبه صوابٌ في ظنِّنا، فلا اعتراضَ[٣].

قوله: (لا بدَّ) أي: من حصول النَّتيجة[٤] كما هو مقتضى السِّياق قبل. **وقوله: (والهيئة)** أيِ: الصُّورة الحاصلة من ترتيبها؛ أي: تقديم صغراهما على كبراهما، ومن كون المكرَّر محمولاً في الصُّغرى موضوعاً في الكبرى أو لا، فعطفُ «الهيئة»[٥] على «التَّرتيب» عطف كلٍّ على جزءٍ، وفي قوله: «العارضين» تغليب المذكَّر على المؤنَّث.

---

(١) انظر: «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار» (ص: ٦٧).

(٢) عبد الله بن عمر الشيرازي، أبو سعيد أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي (.... ـ ٦٨٥هـ)، قاض، مفسر، علَّامة، له: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، و«طوالع الأنوار». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١١٠).

(٣) **قوله: (فلا اعتراض)** أي: بأنَّه إذا كان أشبه بالصَّواب، فليس بصوابٍ.

(٤) **قوله: (في حصول النَّتيجة)** أيِ: العلم بها.

(٥) **قوله: (فعطف «الهيئة»... إلخ)** جرى على أنَّ هيئة المركَّب هي مجموع أجزائه لا أمرٌ تابعٌ لذلك، وإلَّا لما صحَّ =

وإلَّا لَمَا تفاوتت الأشكال في جلاء الإنتاج وخفائه. اهـ[١]

حاشية الصبان

أقول: يرد عليه: أنَّ من الهيئة ما لا يتوقَّف على ملاحظته[٢] حصول النَّتيجة[٣]، بل جلاء إنتاج القياس لها أو خفاؤه كـ: كون المكرَّر محمولاً في الصُّغرى موضوعاً في الكبرى، أو بالعكس؛ فلا يظهر اشتراط ملاحظة ذلك في نفس حصولها. **إلَّا أن يقال**: المراد حصولها على وجهٍ مخصوصٍ من جلاء إنتاج القياس لها أو خفائه، فتأمَّل.

قوله: (وإلَّا) أي: فإن لم يلاحظ ما ذكر. **وقوله: (لما تفاوتت... إلخ) أقول**: فيه أنَّ جواب الشَّرطيَّة[٤] لا يُصدَّر باللَّام، وأنَّ هذا اقتصارٌ منه على بعض ما يترتَّب على عدم ملاحظة التَّرتيب والهيئة؛ إذ منه عدم حصول النَّتيجة المترتِّب على عدم ملاحظة التَّرتيب[٥]، على أنَّ في ترتُّب عدم نفس[٦] تفاوت الأشكال في جلاء الإنتاج وخفائه على عدم ملاحظة بعض الهيئة كـ: كون المكرَّر محمولاً في الصُّغرى موضوعاً في الكبرى وعكسه، نوعَ خفاءٍ؛ والواضحُ ترتُّب عدم نفس تفاوت الأشكال على اختلاف الهيئة[٧]، وترتُّب عدم ظهور التَّفاوت على عدم ملاحظة الهيئة، فتأمَّل المقام.

= قوله: «فعطف الهيئة... إلخ»، فقوله: «أي: الصُّورة الحاصلة من ترتيبها... إلخ» أي: المركَّبة من ترتيبها... إلخ، وأمَّا جعل «من» بيانيَّة فيبعده ـ إنْ لم يمنعه ـ إعادة «من» في المعطوف، فتدبَّر.

(١) انظر: «شرح العقيدة الكبرى» (ص: ٦)، وبداية النقل عند قول الشَّارح: «وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا».

(٢) **قوله: (ما لا يتوقَّف على ملاحظته... إلخ)** ليس المراد بـ«ملاحظته» الإتيان به وتحصيله في القياس، وبـ«عدمها» عدم الإتيان به وعدم تحصيله في القياس كما توهّم، بلِ الالتفات إليه وعدمه، فتنبَّه.

(٣) **قوله: (حصول النَّتيجة)** أي: حصول العلم بها. **وقوله: (بل جلاء... إلخ)** أي: بلِ المتوقِّف على ذلك هو جلاء... إلخ. **وقوله: (ككون المكرَّر محمولاً... إلخ)** وذلك في الشَّكل الأوَّل. **وقوله: (أو بالعكس)** وذلك في الشَّكل الرَّابع. **وقوله: (فلا يظهر اشتراط ذلك... إلخ)** ألا ترى أنَّه في كلِّ شكلٍ من الأشكال الأربعة على حالة من أحواله هو الأربعة، وعلى كلِّ حالٍ تحصل النَّتيجة، فإذا كان حصول النَّتيجة لا يفارق حالاً من أحواله فلا يتوقَّف على ملاحظة ما هو موجودٌ منها؛ هذا حاصل كلامه. وفيه نظرٌ، فإنَّ تخصيص كلِّ حالةٍ بشكل دليلٌ على توقُّف الإنتاج على تلك الحالة في ذلك الشَّكل، وإذا توقَّف الإنتاج عليها لم يحصل العلم بالنَّتيجة بدون ملاحظتها ولو ضمناً، على نحو ما مرَّ عن شرف الدِّين التِّلمساني في الاندراج، فتفطَّن.

(٤) **قوله: (أنَّ جواب الشَّرطيَّة)** أي: جواب «إن» الشَّرطيَّة، ولو قال: «أنَّ جواب إن لا يصدَّر... إلخ» لكان أخصر وأحسن.

(٥) **قوله: (المترتِّب على عدم ملاحظة التَّرتيب)** تخصيصه هذا بناء على ما ذكره هو في الاعتراض آنفاً، فتنبَّه.

(٦) **قوله: (على أنَّ في ترتيب عدم نفس... إلخ)** أي: الَّذي هو مقتضى قوله: «ولما تفاوتت... إلخ»، فكان عليه أن يقول: «وإلَّا لما ظهر تفاوت الأشكال... إلخ»، ولا يخفى أنَّ المراد: لما تفاوتت عنده بحسب سرعة فهمه وبطئه، فلا محلَّ لهذا الإشكال، فتدبَّر.

(٧) **قوله: (على اختلاف الهيئة)** صوابه: «على عدم اختلاف الهيئة»، كما قاله شيخ شيخنا.

وعليه يحمل أيضاً قول المصنِّف في «الشَّرح»: لا بدَّ أن تكون الكبرى أعمَّ من الصُّغرى[١].

فعُلِمَ ممَّا قرَّرناه في سبك المتن أنَّ الصُّغرى ليست هي بهيئاتها وصورتها مندرجةً في الكبرى، بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أوَّلاً، وحاصله: أنَّ المراد أنَّ الأصغر يندرج في مفهوم الوسط لينسحب عليه حكم الكبرى، لكنَّ القوم تسامحوا في العبارة.

(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا

(وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ) بالتَّنوين للضَّرورة، وهو موضوع المطلوب في الحمليَّة، ومقدَّمه في الشَّرطيَّة كما مرَّت الإشارة إليه؛ هي (صُغْرَاهُمَا) أي: صغرى المقدِّمتَين؛ لاشتمالها على الأصغر.

(وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ) بالتَّنوين للضَّرورة، وهو محمول المطلوب في الحمليَّة وتاليه في الشَّرطيَّة (كُبْرَاهُمَا) أي: كبرى المقدِّمتَين؛ لاشتمالها على الأكبر.

حاشية الصبان

قوله: (وعليه) معطوفٌ على قوله: «على هذا يحمل ما ذكره ابن سينا. . . إلخ»، والضَّميرُ يرجع إلى التَّأويل المتقدِّم بتقدير المضافات، فيكون الشَّارح ذكر هذا التَّأويل في ثلاث عبارات.

قوله: (أعمَّ من الصُّغرى) **أقول**: صريح كلام الشَّارح أنَّ التَّقدير: أعمّ من أفراد أصغر الصُّغرى، مع أنَّ الوجه[٢] هنا تقدير «مفهوم» بدل «أفراد»، كما لا يخفى.

قوله: (أنَّ الأصغر) أي: أفراد الأصغر، ولو صرَّح به لكان أحسن.

قوله: (وَذَاتُ حَدٍّ) أي: ومقدِّمة ذات حدٍّ.

قوله: (كما مرَّت الإشارة إليه) أي: قبيل قول المصنِّف: «وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ. . . إلخ».

قوله: (هي صُغْرَاهُمَا) قدَّر ضمير الفصل[٣]؛ لتأكيد النِّسبة، ولعلَّه لم يفعل ذلك في نظيره بعد؛ تنبيهاً على أنَّه غير ضروريٍّ.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥١٠).

(٢) **قوله:** (مع أنَّ الوجه. . . إلخ) أي: لاقتضاء ذلك مشاركة الأفراد في العموم، مع أنَّ ذلك لا يصحّ كما لا يخفى، ولا يقال: أعمّ بمعنى عامَّة؛ لاقترانه بـ«من». لكن يرد على المحشي: أنَّه ليس بلازمٍ أن تكون الكبرى أعمّ من مفهوم أصغر الصُّغرى كما لا يخفى، فالوجه جعل «من» بمعنى: «بالنِّسبة»، وجعل «أعمّ» بمعنى: «عامَّة»، وتقدير «أفراد»، فافهم.

(٣) **قوله:** (قدَّر ضمير الفصل. . . إلخ) وبعد تقديره هكذا لا تحتمل العبارة تقدُّم الخبر، فافهم.

- وسمِّي الأصغر والأكبر والأوسط حدوداً؛ لأنَّها أطرافٌ للقضيَّة.

- وتقدَّم وجه التَّسمية بالأصغر والأكبر والأوسط.

قال سَيِّدي سَعِيد: «صُغْرَاهُمَا» مبتدأ خبره قوله قبله: «وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ»، وكذا قوله: «كُبْرَاهُمَا»، ويصحُّ العكس. اهـ[1]

(٨١) وَأَصْـــغَـــرٌ فَـــذَاكَ ذُو انْـــدِرَاجِ وَوَسَـــطٌ يُـــلْـــغَـــى لَـــدَى الإِنْـــتَـــاجِ

(وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ) في الأكبر بواسطة اندراجه في الأوسط.

- وبقولنا: «ذُو انْدِرَاجٍ في الأكبر» الَّذي صرَّح به المصنِّف في «الشَّرح»[2] مع حمل الاندراج فيما سبق على الاندراج في الأوسط، يندفع الاعتراض بالتَّكرار.

(وَوَسَطٌ) وهو المكرَّر في القياس؛ سواءٌ كان موضوعاً، أو محمولاً، أو مقدَّماً، أو تالياً (يُلْغَى) أي: يترك (لَدَى) أي: عند (الإِنْتَاجِ) فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتياج إليه في التَّوصُّل إلى المطلوب، ويترك عند حصوله.

حاشية الصبان

قوله: (لأنَّها أطرافٌ للقضيَّة) **لا يقال**: تسمية المكرَّر وسطاً ينافي تسميَته حدًّا؛ **لأنَّا نقول**: هو وسطٌ بالنِّسبة لمجموع المقدِّمتين، وحدٌّ بالنِّسبة إلى كلٍّ منهما على حدة، على أنَّ كون معنى «كونه وسطاً»: أنَّه واسطةٌ في ربط أحد الطَّرفين بالآخر، فلا ينافي كونه حدًّا وطرفاً.

قوله: (ويصحُّ العكس) أي: في كلٍّ من الجملتين، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الأوَّل أحسن؛ لأنَّ المبتدأ عليه معرفةٌ.

قوله: (ذُو انْدِرَاجٍ في الأكبر) **اعترض**: بأنَّ هذا لا يتأتَّى في الضَّرب الَّذي فيه سلبٌ؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، فالحدُّ الأكبر مسلوبٌ عنِ الأصغر، فلا يتأتَّى اندراج الأصغر فيه.

أقول: يندفع بأنَّ معنى اندراجه فيه في صورة السَّلب: انسحاب سلب الأكبر عليه.

قوله: (سواءٌ كان موضوعاً) أي: في الصُّغرى فقط[3] أو فيهما. **وقوله**: (أو محمولاً) أي: في الصُّغرى فقط أو فيهما. وكذا يُقال في قوله: «أو مقدَّماً أو تالياً»، فدخلتِ الأشكال الأربعة حمليها وشرطيها.

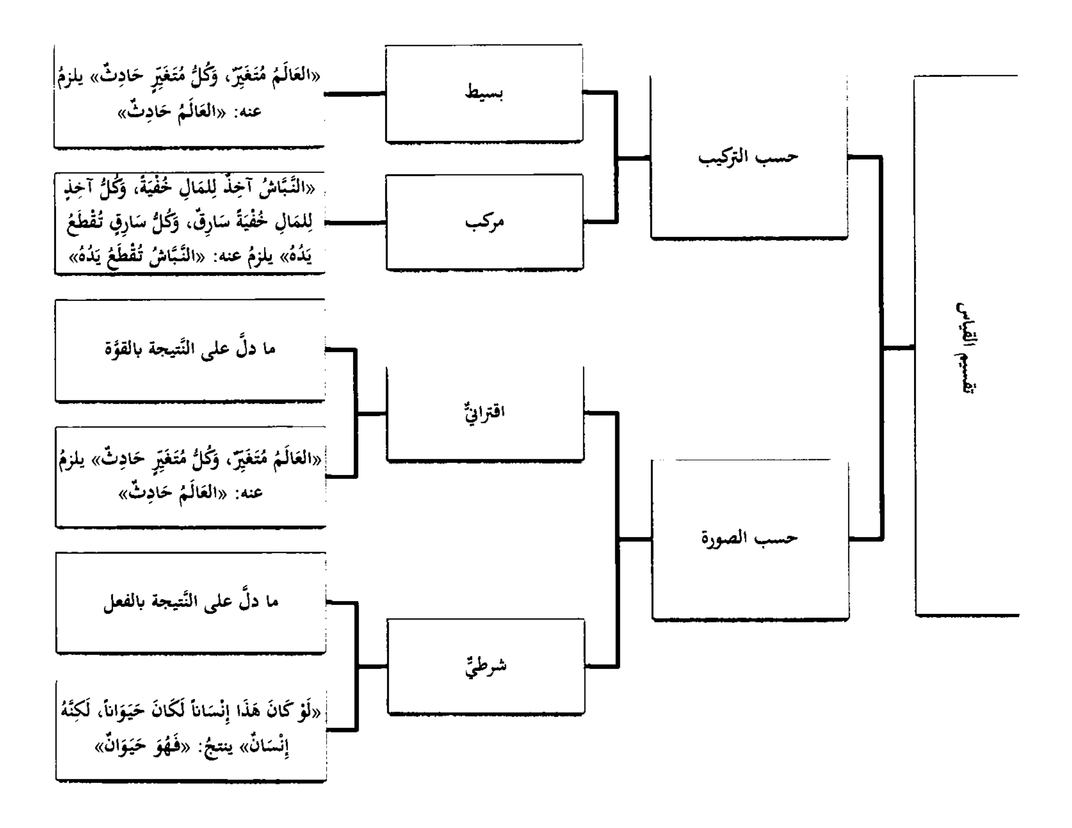
---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥١٢).

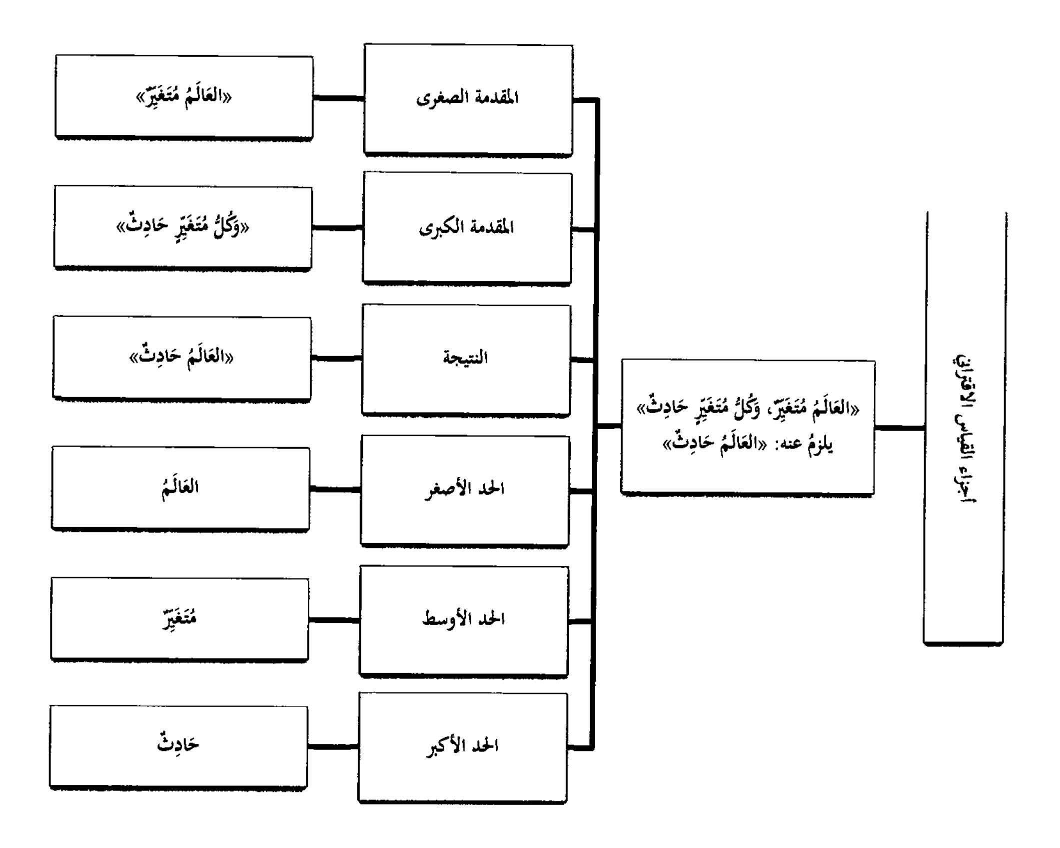
(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥١١).

(٣) قوله: (أي: في الصُّغرى فقط) وذلك في الرَّابع. وقوله: (أو فيهما) وذلك في الثَّالث. وقوله: (أو في الصُّغرى فقط) وذلك في الأوَّل. وقوله: (أو فيهما) وذلك في الثَّاني، فتدبَّر.

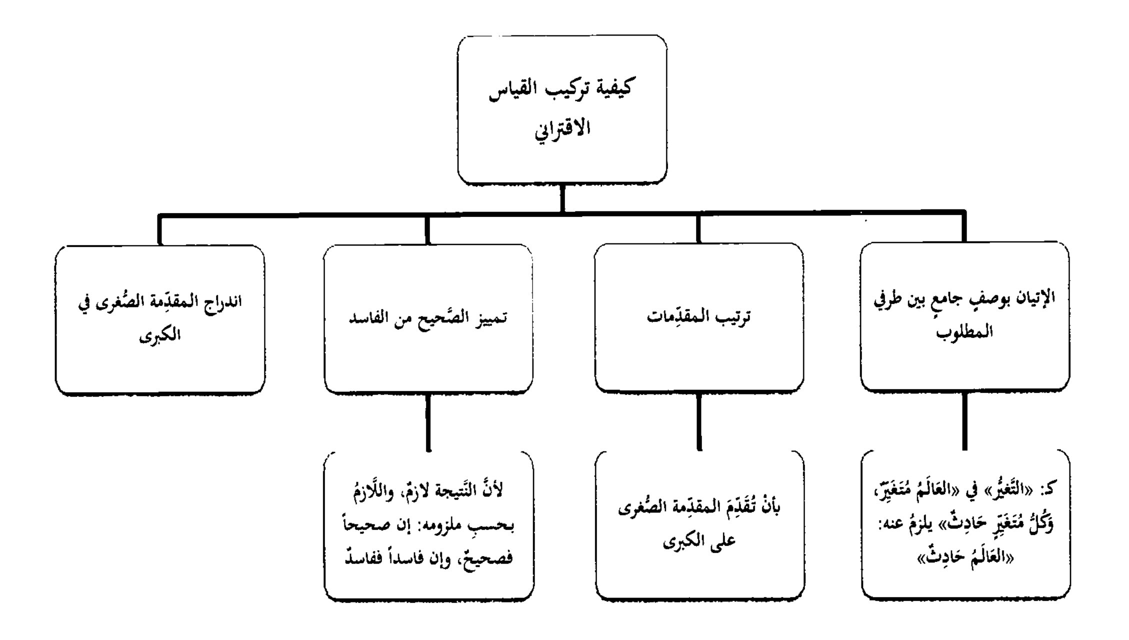
«تقسيم القياس»



«أجزاء القياس الاقتراني»



«كيفية تركيب القياس الاقتراني»



فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ

هذا (فَصْلٌ فِي) ذكر (الأَشْكَالِ) وشروطِها، وعدد ضروبها المنتجة، وما يتعلَّق بذلك.

(٨٢) الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ   يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ   إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

(الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) أيِ: المناطقة (يُطْلَقُ عَنْ) أي: على هيئة (قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ) أي: على الهيئة الحاصلة مِن اجتماع الصُّغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحدِّ الوسط.

- واحترز عن: «قضيَّتي غيرِ القياس»، كما لو قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَاهِلٌ»، فلا يسمَّيان: «شكلاً»، ولا: «ضرباً».

(مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ، إِذْ) ....

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ

(فَصْلٌ فِي ذكر الأَشْكَالِ وشروطها، وعدد ضروبها المنتجة، وما يتعلَّق بذلك) أي: من تعريف الشَّكل والضَّرب، ومن قول المصنِّف: «وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ»... إلى آخر الفصل.

قوله: (عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ؛ أيِ: المناطقة) أمَّا عند اللُّغويِّين: فهيئة الشَّيء مطلقاً.

قوله: (أي: على هيئة) أشار إلى أنَّ في كلامه مجازاً لغويًّا، ومجازاً بالحذف.

قوله: (باعتبار طرفي المطلوب) أي: باعتبار موقع طرفي المطلوب مع الحدِّ الوسط، و«الباء» للملابسة أوِ المصاحبة.

قوله: (مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ) جَمَعَ «الأسوار»، مع أنَّ القياس لا يشتمل إلَّا على سورٍ أو سورين، باعتبار أنَّ «الأسوار» في حدِّ ذاتها أربعةٌ: سورا الإيجاب الكلِّيِّ والجزئيِّ، وسورا السَّلب الكلِّيِّ والجزئيِّ.

أوِ «اللَّام» جنسيَّةٌ، ومعنى قوله: «مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ»: من غير اشتراط أن تعتبر الأسوار؛ فالمنفيُّ اشتراطُ اعتبارها، فيصدقُ باعتبارها وعدم اعتبارها؛ كذا أفاد سيِّدي سَعِيد قَدُّورة، واستبعده الشَّارح في «كبيره» من عبارة المصنِّف، لكنَّه أَوْجَهُ وأنسبُ؛ لكون الضُّروب ضروباً

أي: وقت (ذَاكَ) أيِ: اعتبار الأسوار (بِالضَّرْبِ لَهُ) أي: لِما ذكر من الهيئة المعتبر فيها الأسوار (يُشَارُ).

فالضربُ: «عبارةٌ عنِ الهيئة الحاصلة من اجتماع الصُّغرى والكبرى باعتِبار الأسوار»، فالضَّربُ المخصوص كالمؤلَّف من كلِّيَّتين موجَبتين أخصُّ منَ الشَّكل، أي: هو نوعٌ منه.

حاشية الصبان

للشَّكل؛ أي: أنواعاً له بخلاف جعل عدم اعتبار الأسوار شرطاً؛ لاقتضائه تباين الضَّرب والشَّكل كلِّيًّا، وسيأتي مزيدٌ لذلك، فافهم.

قوله: (أي: وقت ذَاكَ) جعل «إذ» وقتيَّةً، وجوَّز في «كبيره» أن تكون تعليليَّةً؛ أي: «لأنَّ ذاك»؛ أيِ: اعتبار الأسوار أو قضيتي القياس باعتبار الأسوار، فيكون أَفْرَد اسم الإشارة لتأوُّل مرجعه بالمذكور.

وعلى كِلا احتمالي هذا الوجه لا بدَّ من تقدير مضافٍ في العبارة؛ لأنَّ الضَّرب هيئةُ القياس باعتبار الأسوار، فتقديرُهُ على أوَّلها: «إذ مصحوب ذاك» وهو الهيئة، وعلى ثانيها: «إذ هيئة ذاك».

قوله: (أي: لِما ذكر من الهيئة) أقول: فيه أنَّ المصنِّف لم يذكر الهيئة. **ويجاب**: بأنَّها [ص/١٠٠] لمَّا كانت ملحوظةً مقدَّرةً، كانت في قوَّة المذكور.

قوله: (المعتبر فيها الأسوار) أقول: لا حاجة إليه بعد قوله: «إذ ذاك»؛ أي: وقت اعتبار الأسوار.

قوله: (يُشَارُ) أفاد في «الكبير»[1]: أنَّ الإشارة بمعنى الدَّلالة من إطلاق الخاصِّ وإرادة العامِّ؛ إذ دلالة الضَّرب على الهيئة المذكورة ليست دلالة إشارة، وأنَّ اللَّام في «له» بمعنى «على».

واعلم أنَّها كما تسمَّى ضرباً تسمَّى قرينةً؛ لاعتبار قرينة التَّعميم أو عدمه فيها، وهي السُّور.

قوله: (باعتبار الأسوار) أي: واعتبار طرفي المطلوب[2] مع الحدِّ الوسط؛ كما في «كبيره»[3]، وإنَّما ترك ذكره هنا؛ لمشاركة الشَّكل للضَّرب فيه مع تقدُّم ذكره في الشَّكل.

قوله: (فالضَّربُ المخصوص) قيَّد بقوله: «المخصوص»؛ لأنَّه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ماصدقاً؛ بمعنى أنَّ كلَّ ما يصلح أن يكون ضرباً يصلح لأنْ يكون شكلاً وبالعكس. **وقوله: (أخصُّ منَ الشَّكل)** أي: هو نوعٌ منه؛ أشار بذلك إلى وجه تسميته ضرباً، فهو كما يقال: «هذا على أربعة أضربٍ»؛ أي: أنواع.

وأقول: ما ذكره من أخصيَّة الضَّرب من الشَّكل ظاهرٌ على ما قدَّمناه عن سَيِّدي سَعِيد قَدُّورة من

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٣).

(٢) **قوله: (أي: واعتبار طرفي المطلوب)** أي: موقع طرفي المطلوب؛ كما أفاده فيما مرَّ.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٣).

(٨٤) وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ
(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

(وَلِلْمُقَدِّمَاتِ) أي: المقدِّمتَين **(أَشْكَالٌ فَقَطْ، أَرْبَعَةٌ)** أي: أشكالٌ أربعةٌ فقط، وذلك **(بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ)**:

(١) - فـ**(حَمْلٌ)** للحدِّ الوسط **(بِصُغْرَى، وَضْعُهُ بِكُبْرَى)** نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»؛ **(يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ، وَيُدْرَى)** والمراد: تُدعى الهيئة الحاصلة من ذلك التَّرتيب، وهكذا في جميع ما يأتي.

حاشية الصبان

أنَّ الملحوظ في الشَّكل عدم اشتراط اعتبار الأسوار؛ أمَّا على أنَّ الملحوظ فيه عدم اعتبارها فالأخصيَّةُ[1] باعتبار أنَّ المواد والأمثلة الَّتي تصلح بسبب اعتبار الأسوار لأن يتحقَّق فيها الضَّرب المخصوص أقلُّ من المواد والأمثلة الَّتي تصلح بسبب عدم اعتبارها لأنْ يتحقَّق فيها الشَّكل.

مثلاً الموادُّ والأمثلةُ الَّتي يتحقَّقُ فيها خصوص الضَّرب المذكور ـ أعني: المؤلَّف من موجبتين كلِّيَّتين ـ إنِ اعتبرتِ الأسوارُ أقلُّ من المواد والأمثلة الَّتي يتحقَّق فيها الشَّكل الأوَّل إذا لم تُعتبر الأسوار؛ لأنَّه يتحقَّق في هذا الضَّرب وفي غيره عند عدم اعتبارها.

فالخصوصُ والعمومُ باعتبار الما صدق لا باعتبار المفهوم؛ لتباينهما مفهوماً على هذا الوجه، وإن زعمه بعض، فاعرفه.

وعبارة «مختصر السَّنوسيّ»: وتسمَّى المقدِّمات باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلاً، وباعتبار كمهما وكيفهما ضرباً. اهـ وفيها ميلٌ إلى الأوَّل.

قوله: (أي: أشكالٌ أربعةٌ فقط) أشار بذلك إلى أنَّ «فقط» مقدَّمةٌ من تأخير.

قوله: (بِحَسَبِ الحَدِّ) أي: لا بحسب شيءٍ آخر كـ: الكمِّ والكيف؛ إذ لا اعتبار له في انقسام القياس إلى الأشكال الأربعة.

قوله: (فَحَمْلٌ للحدِّ الوسط) أخذه من قوله: «وَضْعُهُ» الرَّاجعِ ضميره إلى «الحدِّ الوسط»، وأتى بالفاء؛ لأنَّها في مثل هذا السِّياق تُشعر بأنَّ ما بعدها تفصيلٌ لِمَا قبلها.

قوله: (والمراد: تدعى الهيئة . . . إلخ) أي: فلا يُنافي كلام المصنِّف هنا ما مرَّ.

---

(١) قوله: **(فالأخصيَّة. . . إلخ)** محصّله: أنَّ الأشكال أربعةٌ فقط والضُّروب كثيرةٌ، لكلِّ شكلٍ ضروبٌ، فإذا اعتبرت خصوص الشَّكل الأوَّل وخصوص الضَّرب المؤلَّف من كلِّيَّتين موجبتين مثلاً وجدت الشَّكل الأوَّل يتحقَّق حيث يتحقَّق الضَّرب المذكور، وحيث لا يتحقَّق، فافهم.

(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ

(٢) - (وَحَمْلُهُ) أي: الحدُّ الوسط (فِي الكُلِّ) من الصُّغرى والكبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، (ثَانِياً عُرِفْ) أي: عُرِف حال كونه ثانياً.

(٣) - (وَوَضْعُهُ) أي: الحدُّ الوسط (فِي الكُلِّ) من الصُّغرى والكبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ» (ثَالِثاً أُلِفْ) أي: أُلف حال كونه ثالثاً.

(٨٧) وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

(٤) - (وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ) أي: يكون الحدُّ الوسط فيه موضوعاً في الصُّغرى محمولاً في الكبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ».

وهذا الشَّكل أسقطه بعضهم؛ لبعده عنِ الطَّبع جدًّا، وأوَّلُ مَن استخرجه جالينوس، والحقُّ أنَّه معتبرٌ في الإنتاج.

- وكالمحمول والموضوع فيما تقدَّم من الحمليَّات المقدَّم والتَّالي في الشَّرطيَّات.

(وَهِيَ عَلَى) هذا (التَّرْتِيبِ) المتقدِّم (فِي التَّكَمُّلِ).

فالشَّكلُ الأوَّل أكملها، ويسمَّى عندهم بـ«الشَّكل الكامل»؛ لأنَّه المنتجُ للمطالب الأربعة: الموجبة الكلِّيَّة والجزئيَّة، والسَّالبة الكلِّيَّة والجزئيَّة؛ ولأنَّه على النَّظم الطَّبيعيِّ

حاشية الصبان

قوله: (حال كونه ثانياً) أي: ثانياً في الاعتبار، أوِ المراد: مسمًّى ثانياً، ولم يجعله منصوباً بنزع الخافض؛ لأنَّه سماعيٌّ.

قوله: (المقدَّم والتَّالي في الشَّرطيَّات) فالشَّكلُ الأوَّل فيها بأن يكون الحدُّ الأوسط تالياً في الصُّغرى مقدَّماً في الكبرى؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، وَكُلَّمَا كَانَ حَيَوَاناً كَانَ جِسْماً»، وقِس البقيَّة.

قوله: (هذا التَّرْتِيب المتقدِّم) في قوله: «هذا»، وقوله: «المتقدِّم»؛ إشارةٌ إلى أنَّ «أل» في «التَّرتيب» للعهد، والجمعُ بينهما للإيضاح.

قوله: (في التَّكَمُّلِ) أيِ: الكمال والقوَّة.

قوله: (بالشَّكل الكامل) أي: على الإطلاق، وأمَّا كمال الثَّاني والثَّالث فنسبيٌّ.

قوله: (للمطالب الأربعة) سيأتي بيانُ ترتيبها في الشَّرف.

قوله: (على النَّظم الطَّبيعيِّ) أيِ: التَّرتيب الجاري على مقتضى الطَّبيعة، وما تألَفه النَّفس.

وهو: الانتقالُ من الموضوع إلى الحدِّ الوسط، ثمَّ منه إلى المحمول حتَّى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول لكونه فرداً من أفراد الوسط.

ثمَّ الثَّاني؛ لأنَّه أقرب الأشكال الباقية إليه؛ لمشاركته إيَّاه في صغراه الَّتي هي أشرف المقدِّمتين؛ لاشتمالها على موضوع المطلوب الَّذي هو أشرف من المحمول؛ لأنَّ المحمول إنَّما يطلب لأجله إيجاباً وسلباً.

ثمَّ الثَّالث؛ لأنَّ له قُرباً ما إليه؛ لمشاركته إيَّاه في أخسِّ المقدِّمتين، بخلاف الرَّابع، فلا قُرب له أصلاً؛ لمخالفته إيَّاه فيهما، وبُعده عنِ الطَّبع جدًّا.

حاشية الصبان

قوله: (ثمَّ منه) أيِ: الحدِّ الوسط.

قوله: (حتَّى يلزم) الأظهر أنَّ «حتَّى» تفريعيَّةٌ، فالفعلُ بعدها مرفوعٌ. وقوله: **(لكونه فرداً... إلخ)** عِلَّةٌ لـ«يلزم».

قوله: (الَّذي هو أشرف من المحمول... إلخ) قال في «الكبير»: ويعارض هذا أنَّ المحمول محطُّ الفائدة. اهـ(1)

وأقول: لا معارضة؛ لأنَّ المفضول قد يختصُّ بمزيَّةٍ لا توجد في الفاضل.

قوله: (إنَّما يطلب لأجله إيجاباً وسلباً) أي: فهو وصفٌ تابعٌ للموضوع، والموضوعُ متبوعٌ، والمتبوعُ أشرفُ منَ التَّابع.

قوله: (في أخسِّ المقدِّمتين) أقول: أفعل التَّفضيل هنا وفي قوله سابقاً: «أشرف المقدِّمتين» على غير بابه، فلا يقال: هذا يقتضي خسِّيَّة كلٍّ منَ المقدِّمتين، وقوله سابقاً: «أشرف المقدِّمتين» يقتضي شرفها، ففي كلامه تناقضٌ.

قوله: (وبُعده عنِ الطَّبع جدًّا) ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف الثَّلاثة، فإنَّها موجودةٌ فيه بطريق الإشارة:

أمَّا الأوَّل ففي قول الخليل: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ونظم القياس: «أَنْتَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ المَغْرِبِ، وَكُلُّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ لَيْسَ بِرَبِّي».

أمَّا الثَّاني ففي قوله: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَتْ﴾ *[الأنعام: ٧٨]. ونظم القياس:* «هَذَا آفِلٌ أو: هَذِهِ آفِلَةٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِلَهِ بِآفِلٍ» ينتج: «هَذَا لَيْسَ إِلَهاً».

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٤).

. . . .

حاشية الصبان

وأمَّا الثَّالث ففي ردِّ الله تعالى على اليهود القائلين: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١]. ونظم القياس: «مُوسَى بَشَرٌ، مُوسَى أُنْزِلَ عَلَيهِ الكِتَابُ» ينتج: «بَعْضُ البَشَرِ أُنْزِلَ عَلَيهِ الكِتَابُ»، فهذه الموجبة الجزئيَّة تردُّ السَّالبة الكلِّيَّة الَّتي قالتها اليهود.

وأورد: أنَّه لا يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] إشارةً إلى قياسٍ منَ الرَّابع، ونظمه: «كُلُّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَأتِي بِالشَّمْسِ مِنَ المَغْرِبِ لَيْسَ بِرَبِّي، وَأَنْتَ لَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَأتِي بِالشَّمْسِ مِنَ المَغْرِبِ»، مع أنَّ هذا المأخوذ يكون على ترتيب المأخوذ منه.

وأجيب: بأنَّ عِلَّة [ص/١٠١] ذلك أنَّ النَّتيجة تخرج حينئذ تركيباً غير عربيٍّ؛ لأنَّها تخرج «ربِّي ليس أنت» أو: «ليس ربِّي أنت»، فيلزم وقوع ضمير الرَّفع في محلِّ نصب خبر «ليس»؛ أفاده في «الكبير»[1].

● أقول: إنَّما ادَّعى المُورِدُ جواز كون الآية إشارةً إلى قياسٍ منَ الرَّابع، والمناطقةُ لا يتعبَّدون بالألفاظ[2]، بل مطمح نظرهم المعاني، فلا يلزمُ التَّعبير بالضَّمير لا في القياس ولا في النَّتيجة حتَّى يلزم ما ذكر، بل يجوز التَّعبير بَدَله بما يقوم مقامه كـ: الاسم العلم واسم الإشارة، فالإنصافُ أنَّ الآية تصلح للإشارة إلى كلٍّ منَ الأوَّل والرَّابع، فاعرفه.

ووجَّه برهان الدِّين في «حواشي الفنري»: «بُعده عنِ الطَّبع جدًّا» باحتياجه إلى مزيد عملٍ؛ لأنَّه يحتاج إلى تغييرين؛ لأنَّ موضوع المطلوب محمولٌ في صغراه، ومحموله موضوعٌ في كبراه، فيحتاج عند تركيب النَّتيجة إلى جعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً بخلاف بقيَّة الأشكال، فإنَّ الأوَّل وقع فيه موضوع المطلوب موضوعاً في الصُّغرى ومحموله محمولاً في الكبرى فلا يحتاج إلى تغييرٍ أصلاً، والثَّاني وقع فيه طرفا المطلوب موضوعين فيحتاج عند تركيب النَّتيجة إلى تغييرٍ واحدٍ وهو جعل الطَّرف الثَّاني محمولاً، والثَّالثُ وقع فيه طرفا المطلوب محمولين فيحتاج إلى تغييرٍ واحدٍ وهو جعل الطَّرف الأوَّل موضوعاً.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٥).

(٢) قوله: (لا يتعبَّدون بالألفاظ) أي: لا يعوِّلون عليها.

(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ
(٨٩) فَشَرْطُهُ الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

(فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ) أيِ: النَّظم؛ بمعنى: التَّرتيب على الوجه المتقدِّم **(يُعْدَلُ)** بأن لم يتكرَّر الحدُّ الوسط كما تقدَّم، **(فَـ)**ـالقياس **(فَاسِدُ النِّظَامِ)**.

● **وقد أخذ في ذكر شروط الأشكال مبتدئاً بالأوَّل منها فقال:**

حاشية الصبان

قوله: (فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ) أي: تكرار الحدِّ الوسط كما سيذكره الشَّارح، **(يُعْدَلُ... إلخ)** قال ابن يعقوب: التَّنبيه على هذا ممَّا يُستغنى عنه؛ لأنَّه إذا لم يُذكَر أحدُ الحدود الثَّلاثة فمعلومٌ أنْ لا إنتاجَ بالضَّرورة. اهـ[١]

قوله: (على الوجه المتقدِّم) أيِ: الاشتمال على الحدِّ الوسط.

قوله: (كما تقدَّم) أي: في قوله: «واحترز عن قضيَّتي غير القياس».

قوله: (فَفَاسِدُ النِّظَامِ) فيه إظهارٌ في محلِّ الإضمار لأجل النَّظم.

وأورد: أنَّ الشَّكل الأوَّل والرَّابع الحمليَّين ليس فيهما مكرَّرٌ؛ لأنَّ المراد من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم، ولا يتكرَّر الوسط إلَّا إذا كان المراد به في المقدِّمتين واحداً، بأن كان محمولاً فيهما كما في الثَّاني، أو موضوعاً فيهما كما في الثَّالث.

وأجيب: بمنع أنَّ الوسط لا يتكرَّر إلَّا إذا كان المراد به في المقدِّمتين واحداً؛ لأنَّ المراد بتكرُّر الوسط اعتبار صدق مفهومه في المقدِّمتين، وإنْ كان المراد به في الصُّغرى مفهومه من حيث صدقه على أفراد الموضوع كما هو شأن كلِّ محمولٍ، وفي الكبرى أفراده؛ أي: أفراد الوسط من حيث صدق مفهومه عليها كما هو شأن كلِّ موضوعٍ.

وتقريرُ الجواب على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا، فانظره.

قوله: (في ذكر شروط الأشكال) قال في «الكبير»: لإنتاج كلِّ شكلٍ شرطان إذا لم تُعتبر فيه الجهة، فإن اعتبرت فيه الجهة سمِّيت تلك الأقيسة بالمختلطات والاختلاطات، ولها شروطٌ أُخَر تُطلب من المطوَّلات، وقد أفردتها بمنظومةٍ وشرحها. اهـ[٢]

فالمختلطات والاختلاطات: الأقيسة المركَّبة منَ الموجَّهات.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٢٤٦).
(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٨).

(**أَمَّا**) الشَّكلُ (**الأَوَّلُ فَشَرْطُهُ**) أي: شرط إنتاجه بحسَب الكَيف: (**الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُ، وَ**) بحسب الكمِّ: (**أَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ**).

- إذ لوِ انتفى إيجاب الصُّغرى لم يندرج الأصغر[١] في الوسط، واضطربتِ النَّتيجة؛ فقد تصدق[٢] نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ»، وقد تكذب[٣] كما لو قلت بدل الكبرى: «وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ».

- ولوِ انتفت كلِّيَّة الكبرى جاز كون الأصغر غير ما ثبت له الأكبر[٤]، فتضطرب

حاشية الصبان

قوله: (أَنْ تُرَى) أي: تُعلَم؛ بالبناء للمجهول فـ«كُلِّيَّةً» مفعولٌ ثاني، و«كُبْرَاهُ» نائب فاعل، وهو الَّذي كان مفعولاً أوَّل. **أو للفاعل** فـ«كُبْرَاهُ» مفعولٌ أوَّل، والفاعلُ ضمير المخاطب.

قوله: (إذ لوِ انتفى إيجابُ الصُّغرى) أي: بأن كانت سالبةً صراحةً بأن كان هناك أداةُ نفيٍ، أو ضمناً كما إذا قيِّد الموضوع بـ«وحده»، أو «فقط»؛ نحو: «الإِنْسَانُ وَحْدَهُ ضَاحِكٌ، وَكُلُّ ضَاحِكٍ حَيَوَانٌ» فالنَّتيجة وهي: «الإِنْسَانُ وَحْدَهُ حَيَوَانٌ» كاذبةٌ؛ لأنَّ «وَحْدَهُ» في معنى: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ» فهو قضيَّةٌ دخلت في قضيَّةٍ، فالصُّغرى في قوَّة قضيَّتين: الأولى: «الإِنْسَانُ ضَاحِكٌ»، والثَّانية: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الإِنْسَانِ بِضَاحِكٍ»، وهذا نوعٌ من أنواع الأغاليط يسمَّى بـ«جمع المسائل».

وخرج بقولنا: «قيِّد الموضوع» ما إذا قيِّد بذلك المحمول، فإنَّ القياس صحيحٌ ونتيجته صحيحةٌ، ونحو: «الإِنْسَانُ هُوَ الضَّاحِكُ وَحْدَهُ، وَكُلُّ ضَاحِكٍ وَحْدَهُ حَيَوَانٌ» ينتج: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»؛ ذكره شيخنا العَدَوي.

قوله: (واضطربتِ النَّتيجة) أي: اختلفت صدقاً وكذباً.

قوله: (فقد تصدق) أي: اتِّفاقاً.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (لم يندرج الأصغر... إلخ)** وحينئذٍ لم يثبت له الوسط، ولم يُجعل من لوازمه حتَّى يتوصَّل بذلك إلى لزوم لازمه الَّذي هو الأكبر للأصغر، فإنَّ إنتاج الشَّكل الأوَّل مبنيٌّ على أنَّ لازم اللَّازم... كما تقدَّم، وسيأتي قريباً.

(٢) **قوله رحمه الله تعالى: (فقد تصدق... إلخ)** إنَّما صدقت في نحو ذلك لكون الأكبر أيضاً ممَّا لا يندرج فيه الأصغر.

(٣) **قوله رحمه الله تعالى: (وقد تكذب... إلخ)** إنَّما كذبت في نحو ذلك لكون الأكبر ممَّا يندرج فيه الأصغر.

(٤) **قوله رحمه الله تعالى: (غير ما ثبت له الأكبر)** أي: من أفراد الحدِّ الوسط؛ أي: وإذا كان غيره لا يثبت له الأكبر فتكذب النَّتيجة، وإذا لم يكن غيره فبعكس ذلك، فلذلك اضطربت.

أيضاً؛ فقد تصدق نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، وقد تكذب كما لو قلتَ بدل الكبرى: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ».

● **وضروبُهُ** ـ كضروب سائر الأشكال بحسب القسمة العقليَّة ـ: ستَّة عشر؛ لأنَّ كلًّا من مقدِّمتيه إمَّا موجَبةٌ أو سالبةٌ، وكلٌّ من هاتين إمَّا كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ، واثنان في اثنين بأربعةٍ.

- وأمَّا المهملة ففي قوَّة الجزئيَّة.

- وأمَّا الشَّخصيَّة ففي حكم الكلِّيَّة في جميع الأشكال، وقولهم: «لأنَّها تنتج في كبرى الشَّكل الأوَّل» ....

حاشية الصبان

قوله: (بحسب القسمة العقليَّة) أي: لا بحسب القسمة المنتجة.

قوله: (بأربعةٍ) «الباء» للتَّصوير.

قوله: (وأمَّا المهملة... إلخ) جوابٌ عمَّا يقال: تقدَّم أنَّ أقسام الحمليَّة ثمانيةٌ، فكان مقتضاه أن تكون أقسام كلِّ شكلٍ أربعةً وستين[1].

وحاصلُ الجواب: أنَّ أربعةً منها لم تعتبر في العدد وهي: المهملة بقسميها، والشَّخصيَّة بقسميها؛ لأنَّ الأولى في قوَّة الجزئيَّة فهي مُدرجةٌ فيها، والثَّانية في حكم الكلِّيَّة فهي مدرجةٌ فيها.

قوله: (ففي حكم الكلِّيَّة) تقدَّم[2] وجه التَّعبير في جانب المهملة بالقوَّة وفي جانب الشَّخصيَّة بالحكم.

قوله: (في جميع الأشكال) مثالها في الشَّكل الأوَّل: «هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ حَيَوَانٌ»، «فَهَذَا حَيَوَانٌ». ومثالُها في الثَّاني: «كُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِصَهَّالٍ»، «فَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِزَيْدٍ». ومثالُها في الثَّالث: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ»، «فَبَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ». ومثالُها في الرَّابع: «زَيْدٌ نَاطِقٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الصَّاهِلِ بِزَيْدٍ»، «فَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِصَاهِلٍ».

---

(١) **قوله:** (أربعة وستين) حاصلةً من ضرب الثَّمانية الصُّغريَات في الثَّمانية الكبريَات.

(٢) **قوله:** (تقدَّم... إلخ) عبارة الشَّارح في شرح قوله: «فَهْيَ إِذَن إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ»: والمهملة في قوَّة الجزئيَّة والشَّخصيَّة في حكم الكلِّيَّة، ولذا جاز جعلها كبرى في الشَّكل الأوَّل والثَّاني. وكتب المحشي هناك في بيان الوجه ما نصُّه: «ولمَّا كان الشّبه بين الشَّخصيَّة والكلِّيَّة ضعيفاً عنِ الشَّبه بين المهملة والجزئية؛ لرجوع معنى المهملة إلى معنى الجزئيَّة، عبَّر بالحكم فيما بين الشَّخصيَّة والكلِّيَّة دون القوَّة المعبَّر بها فيما بين المهملة والجزئيَّة، كذا ظهر لي؛ فما قيل: «إنَّه تفنُّن» قصورٌ.

استدلالٌ على كونها في قوّة الكلّيّة، لا أنَّ ذلك يختصُّ بالشّكل الأوّل كما سبق إلى بعض الأوهام، بل هي في حكم الكلّيّة في غير الأشكال؛ بدليل أنَّها تنعكس بعكس النَّقيض إلى كلّيّةٍ إذا كانت موجَبَةً؛ نحو: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ»، كما أنَّ الكلّيّة[1] تنعكسُ كذلك، ووجه كونها في حكم الكلّيّة أنّهما اشتركا في أنَّهما لم يخرج عن موضوعهما فردٌ ما.

فتضرب الأربع الصُّغريات في الأربع الكبريات فالحاصل منهما ستّة عشر، يسقط منها

حاشية الصبان

قوله: **(استدلالٌ على كونها... إلخ)** أي: والاستدلال يكفي فيه ثبوت المدَّعى في صورةٍ واحدةٍ.

قوله: **(في قوّة الكلّيّة)** الأَوْلى: «في حكم الكلّيّة» لِما مرَّ.

قوله: **(تنعكس بعكس النَّقيض)** أي: الموافق بأن تعكس «زَيْدٌ حَيَوَانٌ» إلى: «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ هُوَ لَيْسَ زَيْدٌ»؛ أوِ المخالف بأن تعكس ما ذكر إلى: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الحَيَوَانِ بِزَيْدٍ».

قوله: **(إذا كانت موجَبَةً)** قيّد به[2]؛ لأنَّ الشَّخصيَّة السَّالبة لا تنعكس عكس نقيضٍ [ص/١٠٢] إلى كلّيّةٍ فـ«لَيْسَ زَيْدٌ بِحَيَوَانٍ[3]» لا يصدق عكسها عكس نقيضٍ موافقٍ إلى: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الحَيَوَانِ بِغَيْرِ زَيْدٍ»، ولا عكس نقيضٍ مخالفٍ إلى: «كُلُّ غَيْرِ الحَيَوَانِ زَيْدٌ»؛ لأنَّ السَّالبة الشَّخصيَّة في حكم السَّالبة الكلّيّة، وتقدَّم أنَّها لا تنعكس عكس نقيضٍ إلَّا إلى جزئيَّةٍ سالبةٍ في الموافق، وموجبةٍ في المخالف، فبطل التَّوقُّف في وجه التَّقييد بالإيجاب.

قوله: **(كما أنَّ الكلّيّة تنعكس كذلك)** أي: عكس نقيضٍ إلى كلّيّةٍ.

قوله: **(لم يخرج عن موضوعهما فردٌ ما)** أي: لوجود السُّور الكلّيّ في الكلّيّة، وتشخُّصِ الموضوع وعدم تعدُّده في الشَّخصيَّة.

قوله: **(فتضرب الأربع... إلخ)** مرتبطٌ بقوله سابقاً: «واثنان في اثنين بأربعةٍ»؛ أي: فتضرب أقسام الصُّغرى الأربعة الموجبتان الكلّيّة والجزئيّة والسَّالبتان الكلّيّة والجزئيّة في أقسام الكبرى الأربع كذلك.

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: **(كما أنَّ الكلّيّة... إلخ)** أي: إذا كانت موجبةً، فإذا كانت كلٌّ منهما سالبةً انعكست بعكس النَّقيض إلى جزئيَّةٍ، وعلى كلِّ حالٍ في الموافق لا تبديل للكيف، وفي المخالف يبدَّل الكيف، كما هو معلوم.

(٢) قوله: **(قيّد به... إلخ)** محصّله: أنّه لما قال: «إلى كلّيّة» لزمه هذا التَّقييد، وقد عُلِم أنَّ غرضه الاستدلال فيكفيه صورةٌ، فافهم.

(٣) قوله: **(فليس زيد بحيوان... إلخ)** كذا بخط المؤلِّف، وكان الأَوْلى أن يقول مثلاً: «فليس زيد بحجر» ويأتي بعد بمناسبٍ، وإن كان يمكن تصحيح كلامه بأن يقال: قوله: «فليس زيد... إلخ» أي: على فرض صدقها، فتدبَّر.

بشرطي إنتاجه السَّابقين اثنا عشر عقيمةً؛ ثمانيةٌ منها بالأوَّل حاصلةٌ من ضرب الكلِّيَّة والجزئيَّة السَّالبتين الصُّغريين في الأربع الكبريات، وأربعةٌ بالثَّاني حاصلةٌ من ضرب الجزئيَّة الموجَبَة والجزئيَّة السَّالبة الكبريَين في الكلِّيَّة والجزئيَّة الموجبَتين الصُّغريَين.

هذا طريقُ الإسقاط، وأمَّا طريق التَّحصيل فأن تقول: الصُّغرى لا تكون إلَّا موجَبةً، فهي إمَّا كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ، والكُبرى لا تكون إلَّا كلِّيَّةً فهي إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ، فاثنان في اثنين بأربعة، **فضروبُهُ المنتجة أربعةٌ**:

(١) - **الضَّربُ الأوَّل**: موجبتان كلِّيَّتان؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، والنَّتيجةُ: كلِّيَّةٌ موجَبَةٌ وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ».

(٢) - **الثَّاني**: كلِّيَّتان والكُبرى سالبةٌ والصُّغرى موجَبَةٌ؛ نحو: «كُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ العِبَادَةِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ كلِّيَّةٌ وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الوُضُوءِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ».

(٣) - **الثَّالث**: موجَبَتان والصُّغرى جزئيَّةٌ والكبرى كلِّيَّةٌ؛ نحو: «بَعْضُ الوُضُوءِ عِبَادَةٌ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ تَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ» ينتجُ: موجَبَةٌ جزئيَّةٌ وهي: «بَعْضُ الوُضُوءِ يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ».

حاشية الصبان

قوله: (في الكلِّيَّة والجزئيَّة الموجبتين الصُّغريين) وإنَّما لم تضرب حالتا الكبرى في أحوال الصُّغرى الأربع كما ضربت حالتا الصُّغرى في أحوال الكبرى الأربع؛ لأنَّه يلزم على ذلك تكرار أخذهما مع السَّالبتين الصُّغريين؛ لخروج ذلك بشرط إيجاب الصُّغرى، ونظيرُ ذلك يقال فيما يأتي في بقيَّة الأشكال.

قوله: (هذا طريق الإسقاط) أي: إسقاط الضُّروب العقيمة. **وقوله: (وأمَّا طريق التَّحصيل)** أي: تحصيل الضُّروب المنتجة.

والفرقُ بين الطَّريقين: أنَّ الأولى يتعرَّض فيها لبيان العقيمة صريحاً ويؤخذ منه المنتج بطريق المفهوم والثَّانية بالعكس، وأنَّ الأولى بيانٌ لمفهوم الشَّرط والثَّانية بيانٌ لمنطوقه.

قوله: (نحو: «كُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ العِبَادَةِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ») عارضه الحنفي بأنَّ: «كُلُّ وُضُوءٍ نَظَافَةٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّظَافَةِ بِمُفْتَقِرٍ إِلَى النِّيَّةِ»، ويضعفُهُ: أنَّ المقصود بالذَّات من الوضوء العبادة.

ولا بدَّ من تقييد «العبادة» بالبدنيَّة الَّتي ليست من قبيل التُّروك، وإلَّا ورد على الكبرى نحو: التَّوكُّل، ونحو: إزالة النَّجاسة. أو يقال: المثالُ لا يُشتَرط صحَّته.

(٤) - **الرَّابع**: صغرى موجبةٌ جزئيَّةٌ وكبرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ؛ نحو: «بَعْضُ الوُضُوءِ عِبَادَةٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ العِبَادَةِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ» ينتجُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الوُضُوءِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ».

وإنَّما كانتِ النَّتيجة سالبةً في الثَّاني والرَّابع، وجزئيَّةً في الثَّالث والرَّابع أيضاً؛ لأنَّ النَّتيجة تَتْبَعُ المقدِّمتين في الخِسَّة وهي: السَّلب والجزئيَّة، ووجه ترتيب هذه الضُّروب مذكورٌ في المطوَّلات.

(٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ ... كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

(وَ) الشَّكل (**الثَّانِ**) مبتدأ بحذف «الياء» منه، وذلك جائزٌ حتَّى في النَّثر قال تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

(**أَنْ يَخْتَلِفَا**) أي: المقدِّمتان (**فِي الكَيْفِ**) أي: الإيجاب والسَّلب (**مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى**).

«أَنْ» وصِلتها مبتدأ ثانٍ، خبرُهُ قوله: (**لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ**)، وجملةُ المبتدأ الثَّاني وخبرُهُ خبرُ الأوَّل، أي: اختلاف المقدِّمتين مع كلِّيَّة الكبرى شرطٌ واقعٌ لإنتاج الثَّاني؛ إذ لو كانتا موجبتَين أو سالبتين لم يلزم توافق الأصغر والأكبر ولا تباينهما، ....

حاشية الصبان

قوله: (مذكورٌ في المطوَّلات) قال في «الكبير»: وقُدِّم الضَّرب الأوَّل؛ لجمعه الشَّرفين الكلِّيَّة والإيجاب، وقُدِّم الثَّاني على الثَّالث؛ لأنَّ الكلِّيَّ وإن كان سلباً أشرفُ من الجزئيِّ وإن كان إيجاباً، والثَّالثُ على الرَّابع؛ لأنَّ الجزئيَّ مع الإيجاب أشرفُ من الجزئيِّ مع السَّلب.[اهـ][1]

قوله: (أَنْ يَخْتَلِفَا) بالياء التَّحتيَّة كما هو المحفوظ، ولم يأت بتاء التَّأنيث مع أنَّ الفاعل ضميرٌ متَّصلٌ لمؤنَّثٍ؛ لتأويليهما بالقولين؛ قاله في «الكبير»[2].

قوله: (خبرُهُ قوله: لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ) أي: خبره «شَرْطٌ» من هذا التَّركيب، فالخبر مفردٌ، و«لَهُ» حالٌ مقدَّمةٌ على صاحبها؛ لأنَّ نعت النَّكرة إذا تقدَّم عليها يُنصب حالاً، و«وَقَع» صفةٌ لـ«شَرْط»؛ لأنَّ الجمل بعد النَّكرات صفات، وعائدُ المبتدأ الأوَّل الضَّمير في «لَهُ».

قوله: (لم يلزم توافق) أي: تساوي (**الأصغر**[3] **والأكبر**) أي: عند إيجابهما (**ولا تباينهما**)

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٩).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٩٩).

(٣) **قوله: (تساوي الأصغر... إلخ)** في تفسيره التَّوافق هذا بالتَّساوي نظرٌ؛ إذ لو لزم كون الأكبر أعمّ لم تضطرب النَّتيجة، فتدبَّر.

فتضطرب النَّتيجة:

- أمَّا في الموجبتَين فلأنَّه يصدق «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» والحقُّ الإيجاب، ولو بدَّلنا الكبرى بقولنا: «وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» كان الحقُّ السَّلب.

- وأمَّا في السَّالبتين فلأنَّه يصدق: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِحَجَرٍ» والحقُّ السَّلب، ولو بدَّلنا الكبرى بقولنا: «وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِحَجَرٍ» كان الحقُّ الإيجاب.

- ولو كانتِ الكبرى جزئيَّةً لم يَلزم نفي الأكبر عن شيءٍ من أفراد الأصغر؛ لأنَّ المفهوم[1] من القياس ....

حاشية الصبان

أي: عند سلبهما، ففي الكلام لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ؛ أي: ومدار الإنتاج على لزوم التَّوافق حتَّى تكون النَّتيجة دائماً موجبةً، أو لزوم التَّباين حتَّى تكون دائماً سالبةً، وحيث لم يلزم التَّوافق عند إيجابهما ولا التَّباين عند سلبهما وجب العدول إلى اعتبار اختلافهما اللَّازم له التَّباين.

قوله: (فتضطرب النَّتيجة) أي: تختلف، بأن تصدق تارةً موجبةً وتارةً سالبةً، وهذا يُوجب تحيُّر الذِّهن.

قوله: (أمَّا في الموجبتين) أي: أمَّا اضطرابها في الموجبتين، وكذا يقال في قوله: «وأمَّا في السَّالبتين».

قوله: (كان الحقُّ السَّلبَ) أي: الموافق للواقع، وإن كان مقتضى القياس الإيجاب؛ لخلوِّه عنِ السَّلب.

قوله: (كان الحقُّ الإيجاب) أيِ: الموافق للواقع، وإن كان مقتضى القياس السَّلب.

قوله: (لم يلزم نفي الأكبر) أيِ: المبنيُّ عليه إنتاج هذا الشَّكل؛ إذ هو مبنيٌّ على نفي الأكبر عنِ الأصغر بواسطة نفي اللَّازم الَّذي هو الوسط عن أحد الملزومين الأصغر والأكبر وإثباته للآخر، فيتنافيان فيه، والتَّنافي في اللَّازم يقتضي التَّنافي في الملزوم الَّذي هو المطلوب في الشَّكل الثَّاني؛ مثلاً إذا قلنا: «كُلُّ حِمَارٍ نَاهِقٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِنَاهِقٍ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الحِمَارِ بِإِنْسَانٍ»؛ لأنَّا أثبتنا للحمار النَّاهقيَّة ونفيناها عنِ الإنسان، فيلزم أن يكون الإنسان غير الحمار، وإلَّا لَمَا انتفى اللَّازم عن أحدهما وثبت للآخر.

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: (لأنَّ المفهوم... إلخ) أي: بواسطة نفي لازم الأصغر عن بعض أفراد الأكبر.

حينئذٍ منافاةُ الأصغر لبعض أفراد الأكبر، وذلك لا يستلزم نفي مفهوم الأكبر عنِ الأصغر، فتضطرب النَّتيجة أيضاً، كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» والحقُّ الإيجاب، ولو قُلنا: «وَبَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» كان الحقُّ السَّلب، وكقولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ» والحقُّ الإيجاب، ولو قُلنا: «بَعْضُ الصَّاهِلِ فَرَسٌ» كان الحقُّ السَّلب.

فسقط بالشَّرط الأوَّل ثمانيةٌ: الموجبتان مع الموجبتين بأربعةٍ، والسالبتان مع السالبتَين بأربعةٍ؛ وبالثَّاني أربعةٌ: الجزئيَّة الموجبة كبرى مع السَّالبتين الكلِّيَّة والجزئيَّة صغريين، والجزئيَّةُ السَّالبة كبرى مع الموجبتين الكلِّيَّة والجزئيَّة صغريَين، فتبقى أربعةٌ منتجةٌ.

هذا طريق الإسقاط، وطريقُ التَّحصيل أن تقول: الكبرى لا تكون إلَّا كلِّيَّةً فهي إمَّا سالبةٌ فلا تنتج إلَّا مع الموجبتين صغريين، وإمَّا موجبةٌ فلا تنتج إلَّا مع السَّالبتَين صغريَين، **فتلك أربعٌ**:

حاشية الصبان

قوله: (حينئذٍ) أي: حين إذ كانتِ الكبرى جزئيَّةً.

قوله: (**نفي مفهوم الأكبر**) أيِ: الَّذي هو مبنى الإنتاج، كما مرَّ.

قوله: (كقولنا: **كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ... إلخ**) فالمفهومُ منه: أنَّ «الإنسان» الَّذي هو الأصغر منافٍ لبعض أفراد «الجسم» الَّذي هو الأكبر، وهو الَّذي لم تثبت له الحيوانيَّة، أمَّا الَّذي تثبت له الحيوانيَّة فلا ينافيه، بل هو عينُهُ.

قوله: (وكقولنا: **لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ... إلخ**) هذا مثالٌ لِمَا إذا كانت الكبرى جزئيَّةً موجبةً، وما قبله مثالٌ لِمَا إذا كانت جزئيَّةً سالبةً.

والمفهومُ من هذا المثال منافاة «الإنسان» لبعض أفراد «الحيوان» وهو الَّذي ثبتت له الفرسيَّة، أمَّا البعض الَّذي ثبتت له النَّاطقيَّة فلا ينافيه، بل هو عينُهُ.

قوله: (**الموجبتان مع الموجبتين**) أي: حاصل الموجبتين الكلِّيَّة والجزئيَّة الصُّغريين مع الموجبتين الكلِّيَّة والجزئيَّة الكبريين. **وقوله**: (**بأربعةٍ**) خبرٌ لمحذوفٍ؛ أي: وذلك بأربعةٍ، وكذا يقال فيما بعد.

قوله: (**كبرى**) وهو حالٌ، وكذا قوله: «صغريين».

قوله: (**فتلك أربعٌ... إلخ**) **قال في «الكبير» ما ملخَّصُه**: في الضُّروب المنتجة من الشَّكل الثَّاني والثَّالث ثلاثة أقوالٍ:

(١) - **الأوَّل**: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» فـ«لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

(٢) - **الثَّاني**: عكسه؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فـ«لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».

(٣) - **الثَّالث**: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ» فـ«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

(٤) - **الرَّابع**: من سالبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وموجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» فـ«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِنَاطِقٍ».

حاشية الصبان

الأوَّل: احتياجها للرَّدِّ إلى ضروب الشَّكل الأوَّل المنتجة.

الثَّاني: عدم احتياجها له.

الثَّالث: احتياج ضروب الثَّالث دون ضروب الثَّاني، وهو الحقُّ؛ لأنَّ حاصل الثَّاني الاستدلال بتنافي اللَّوازم على تنافي الملزومات؛ فإنَّا إذا قلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» تنافى لازمهما؛ إذ لازم «الإنسان» الحيوانيَّة، ولازم «الحجر» نقيضها، وهذان اللَّازمان لا يجتمعان، فلا يجتمع ملزومهما وهما: الإنسان والحجر.

ولا يقدحُ في الشَّكل الثَّاني بناء إنتاجه على هذه المقدِّمة الخارجيَّة، وهي: «أنَّ تنافي اللَّوازم دليلُ تنافي الملزومات» لفهم مقتضاها من مقدِّماته، كما أنَّه لا يقدح في الشَّكل الأوَّل بناء إنتاجه على مقدِّمةٍ خارجيَّةٍ، وهي: «أنَّ لازم اللَّازم لازمٌ» لفهمها من مقدِّماته ضرورةً. [اهـ][1]

● **واعلم** أنَّ ردَّ ضروب الأشكال الثَّلاثة المنتجة إلى ضروب الشَّكل الأوَّل المنتجة إنَّما هو في الجملة؛ لأنَّ من ضروبها ما لا يرتد إلى ضروب الأوَّل، فبيَّنوا إنتاجه بطريقٍ آخر كـ: الخلف، فيرتدُّ من ضروب الشَّكل الثَّاني إلى الأوَّل الثَّلاثة الأُوَل:

- فالضَّربُ الأوَّل منه يرتدُّ بعكس الكبرى، وهو في مثاله المذكور في الشَّرح: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ».

- والضَّربُ الثَّاني يرتدُّ بعكس الصُّغرى وجعلها كبرى، ثمَّ عكس النَّتيجة[2]؛ وعكسُ الصُّغرى في مثاله هو عكس الكبرى في مثال الضَّرب الأوَّل وقد عرفته، وعكسُ النَّتيجة: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٢ - ١٠٣).

(٢) **قوله: (ثمَّ عكس النَّتيجة)** لا يخفى أنَّه كان الواجب إسقاط هذا، فإنَّ النَّتيجة بعد عكس الصُّغرى وجعلها كبرى تخرج بنفسها معكوسةً.

فلا ينتج هذا الشَّكل إلَّا سالبةً؛ لأنَّ إحدى مقدِّمتيه لا تكون إلَّا سالبةً.

حاشية الصبان

- والضَّربُ الثَّالث يرتدُّ بعكس الكبرى، وهو في مثاله عكس النَّتيجة في مثال الضَّرب الثَّاني وقد عرفته.

وأمَّا الضَّرب الرَّابع فلا يرتدُّ إلى الأوَّل لا بعكس ترتيب مقدِّمتيه؛ لأنَّه يفوّت كون الكبرى كلِّيَّةً، ولا بعكس صغراه؛ لأنَّها سالبةٌ جزئيَّةٌ فلا تنعكس، ولا بعكس كبراه؛ لأنَّها إنَّما تنعكس جزئيَّةً وهي لا تصلح كبرى للشَّكل الأوَّل.

فلذلك بيَّنوا إنتاجه بطريقٍ آخر كـ: الخلف، وهو: أن تجعل نقيض النَّتيجة صغرى وتضمَّه إلى كبرى القياس، فينتظمُ منهما قياسٌ على هيئة الشَّكل الأوَّل منتجٌ لنقيض الصُّغرى، وهو باطلٌ[1]؛ لأنَّها مُسلَّمةٌ، فيكون ما أدَّى إليه وهو صحَّة نقيض النَّتيجة باطلاً، فتكون النَّتيجة حقًّا.

وكيفيَّةُ ذلك أن تقول: إذا صدق[2] «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» صدقت النَّتيجة وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ»، وإلَّا صدق نقيضها وهو: «كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ»، فتضمُّ صغرى لكبرى القياس هكذا: «كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» ينتج: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وهو نقيض الصُّغرى الَّتي هي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، ولا خلل إلَّا من نقيض النَّتيجة، فيكون باطلاً، وتكون النَّتيجة حقًّا، وسيأتي بيان إنتاج ضروب الثَّالث والرَّابع في محلِّهما.

قوله: (فلا ينتج هذا الشَّكل إلَّا سالبةً) أي: كلِّيَّةً في الضَّرب الأوَّل والثَّاني، أو جزئيَّةً في الثَّالث والرَّابع، فينتج مطلبين من الأربعة.

---

(١) **قوله: (وهو باطلٌ)** الضَّمير عائدٌ على نقيض الصُّغرى كما هو ظاهرٌ. وقوله: **(فيكون ما أدَّى إليه)** أي: إلى ذلك النَّقيض؛ أي: إلى إنتاجه. وقوله: **(وهو صحَّة نقيض النَّتيجة)** إنَّما أتى بقوله: «صحَّة»؛ لأنَّ نقيض النَّتيجة إنَّما جعل مقدِّمةً بفرض صحَّته، فتدبَّر.

(٢) **قوله: (أن تقول: إذا صدق... إلخ)** أي: كما هو الواقع المعلوم كما لا يخفى، فإنَّه لو لم يكن صدق المقدِّمتين معلوماً مسلَّماً لَمَا احتيج لبيان الإنتاج؛ إذ لا يحتاج إليه إلَّا بعد تسليم المقدِّمتين، وبالجملة إذا لم تسلِّم ما سمعت لزمك أنَّ ما ذكره لإثبات صدق المقدِّمتين بإثبات صدق النَّتيجة، ولا يخفى أنَّه خلاف الواقع، وأنَّه يلزم على ذلك أنَّ في كلامه مصادرة؛ إذ قوله: «ولا خلل... إلخ» يتضمَّن دعوى صدق المقدِّمتين؛ إذ هو متوقِّفٌ على ذلك كما لا يخفى على مَن له فطنة.

هذا؛ على أنَّ قوله: «وإلَّا» على معنى إن لم يصدق «ليس بعض الحيوان بإنسانٍ... إلخ» فإن كان على معنى: «إن لم تصدق النَّتيجة» ظهر أنَّه لإثبات النَّتيجة كما هو الواقع، لكن يرد أنَّ قوله: «ولا خلل... إلخ» إنَّما يتمّ مع العلم بصدق المقدِّمتين، وإذا سلَّمته ظهر لك أنَّه لا فائدة لقوله: «إذا صدق ... إلخ»، ولو قال: «وكيفيَّة ذلك في مثال الشَّارح ليقاس عليه غيره؛ إذ يؤخذ نقيض نتيجته وهو: كلُّ حيوانٍ ناطقٌ، فيضمّ... إلخ» لكان كلامه سالماً بما علمت، فتدبَّر.

(٩١) وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

(وَ) الشَّكل (الثَّالِثُ) شرطُهُ بحسَب الكيف: (الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا) أي: المقدِّمتين، (وَ) بحسب الكمِّ: (أَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا).

- إذ لو كانتِ الصُّغرى سالبةً لم يلزم التقاء الأصغر بالأكبر إثباتاً ولا نفياً فتضطرب النَّتيجة، فقد تكون صادقةً كما إذا قلتَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»

حاشية الصبان

ووجه ترتيب ضروبه: أنَّ الضَّربين الأولين أشرف من الأخيرين مقدِّماتٍ ونتيجةً؛ لأنَّ الكلِّيَّة مطلقاً أشرف من الجزئيَّة كما مرَّ، وقدَّم الأوَّل على الثَّاني [ص/١٠٣]، والثَّالث على الرَّابع لاشتمال صغراهما الَّتي هي أُولى المقدِّمتين على الإيجاب الَّذي هو أشرف من السَّلب.

قوله: (شرطُهُ) أشار إلى أنَّ «الإِيْجَابُ» خبر مبتدأ محذوفٍ، ومجموعهما خبر المبتدأ الأوَّل، وقوله: «فِي صُغْرَاهُمَا» في موضع الحال.

قوله: (وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا) المراد عدم جزئيَّتهما معاً، فيصدقُ بأن تكون كلِّيَّتين أو إحداهما كلِّيَّةً والأخرى جزئيَّةً، كما سيتضح لك في بيان الضُّروب المنتجة.

قوله: (لم يلزم التقاء الأصغر بالأكبر) أي: اجتماعهما الَّذي هو مبنى إنتاج هذا الشَّكل؛ لأنَّ حاصله الحكم بهما على شيءٍ واحدٍ، فيلزمُ اجتماعهما؛ لأنَّ ملزومهما واحدٌ.

مثلاً إذا قلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ» فقد حكم بالحيوانيَّة والبشريَّة على شيءٍ واحدٍ وهو «الإنسان»، فيلزمُ أنَّ بعض الحَيوان بشرٌ وهو المطلوب.

وإذا قلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» فقد أثبتنا للإنسان الحيوانيَّة ونفينا عنه الحجريَّة، فيلزمُ سلب الحجريَّة عنِ الحيوان، وإلَّا لَمَا صحَّ نفي أحدهما عنِ شيءٍ وإثبات الآخر له، فينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ» وهو المطلوب.

ومعنى «لزوم الاجتماع في الإثبات»: أن يكون الأكبر ثابتاً للأصغر دائماً كالضَّرب الأوَّل من السِّتَّة المنتجة، ومعنى «لزوم الاجتماع في النَّفي»: أن يكون الأكبر مسلوباً عنِ الأصغر دائماً كالضَّرب الثَّاني منها، ومعنى «عدم لزوم الاجتماع في الإثبات»: أن يكون الأكبر قد يُسلب عنِ الأصغر، ومعنى «عدم لزوم الاجتماع في النَّفي»: أن يكون الأكبر قد يثبت للأصغر.

قوله: (كما إذا قلت: لَا شَيْءَ... إلخ) هذا مثالٌ لِمَا إذا كانت الصُّغرى فقط سالبةً؛ قال في «الكبير»[1]: وكذا لو كانتا سالبتين معاً؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَهَّالٍ» فالنَّتيجة كاذبةٌ، ولو قلت بدل الكبرى: «وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» صدقت.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٤).

فَـ«لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِنَاطِقٍ»، وقد تكون كاذبةً، كما لو أبدلت الكبرى بقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ».

- ولو لم تكن إحداهما كلِّيَّةً بأن كانتا جزئيَّتين معاً، جاز كون البعضِ من الوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلا يَلزم لذلك التقاء الأصغر بالأكبر إثباتاً ولا نفياً، فتضطرب أيضاً؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ» فالنَّتيجة صادقةٌ، ولو قلتَ بدل الكبرى: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ» لكانت كاذبةً.

فسقط بإيجاب الصُّغرى ثمانية أضربٍ حاصلةٌ من ضرب السَّالبتين صغريَين في الأربع كبريات، وباشتراط كون إحداهما كلِّيَّةً اثنان: الموجبة الجزئيَّة صغرى مع الجزئيَّة الموجبة أوِ السَّالبة كبرى، فضروبه المنتجة ستَّةٌ.

هذا طريق الإسقاط، وطريقُ التَّحصيل أن تقول: الصُّغرى لا تكون إلَّا موجبةً، فإذا كانت كلِّيَّةً أنتجت مع الأربع كبريات، وإذا كانت جزئيَّةً أنتجت مع الكلِّيَّتين الموجبة والسَّالبة كبريين، **فتلك ستَّةٌ**:

(١) - **الأوَّل**: من موجبتين كلِّيَّتين ينتج موجبةٌ جزئيَّةٌ؛ نحو: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَامٍ» فَـ«بَعْضُ الجِسْمِ نَامٍ».

حاشية الصبان

قوله: (المحكوم عليه بالأصغر) صفةٌ لـ«بعض».

قوله: (فلا يلزم لذلك) أي: لأجل جواز المغايرة بين البعضين.

قوله: (نحو: بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ... إلخ) مثالٌ لِمَا إذا كانتا موجبتين، وكذا لو كانتِ الكبرى سالبةً، كما لو بدلت الكبرى بقولك: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِنَاطِقٍ» أو: «لَيْسَ بِفَرَسٍ» والحقُّ في الأوَّل الإيجاب وفي الثَّاني السَّلب؛ قاله في «الكبير»[1].

قوله: (فالنَّتيجة صادقةٌ) أي: لأنَّه اتَّفق أنَّ البعض المحكوم عليه بالأصغر هو البعض المحكوم عليه بالأكبر.

قوله: (لكانت كاذبةً) أي: لكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر.

قوله: (فسقط بإيجاب... إلخ) «الفاء» تفريعيَّةٌ على اشتراط الشَّرطين السَّابقين.

قوله: (الأوَّل: من موجبتين كلِّيَّتين ينتج موجبةٌ جزئيَّةٌ) إنَّما [ص/١٠٤] لم ينتج هذا الضَّرب

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٤).

(٢) - **الثَّاني**: من كلِّيَّتين والكبرى فقط سالبة؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» فـ«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

وجعل هذا الضَّرب ثانياً هو طريق ابن سينا، وعليه دَرَجَ الكَاتِبي ومن تبعه، واختاره الإمام السَّنُوسيُّ ـ رحمه الله ـ في «شرح مختصره»، وجَعل ابن الحاجب وجماعة ثاني ضروب هذا الشَّكل ما هو مركَّبٌ من موجبتين والكبرى فقط كلِّيَّة.

وقال بعض الفضلاء: ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب، وما اعتبره غيره ينتج

حاشية الصبان

موجبةً كلِّيَّةً، ولا الَّذي يليه سالبةً كلِّيَّةً؛ لجواز كون الأصغر أعمّ من الأكبر؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ أو: حَيَوَانٌ»، ونحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ».

وانظر ما وجه تخصيص الضَّرب الأوَّل بالتَّصريح بأنَّه يُنتج جزئيَّةً مع أنَّ جميع الضُّروب إنَّما تنتج جزئيَّةً، ولو قال: «فتلك ستَّةٌ لا تنتج إلَّا جزئيَّةً؛ الأوَّل من موجبتين كلِّيَّتين... إلخ» لكان أحسن.

- **واعلم** أنَّ ضروبه الثَّلاثة الأُوَل ترتدُّ إلى الشَّكل الأوَّل بعكس الصُّغرى.

والرَّابعُ يرتدُّ إليه بعكس الكبرى وجعلها صغرى، ثمَّ عكس النَّتيجة[1].

والخامسُ يرتدُّ إليه بعكس الصُّغرى.

والسَّادسُ لا يرتدُّ إليه، فبيَّنوا إنتاجه بطريقٍ آخر كـ: الخلف، وهو هنا أن تجعل نقيض النَّتيجة كبرى، وتضمَّ إليه صغرى القياس، فينتظمُ منهما قياسٌ منَ الشَّكل الأوَّل منتجٌ لنقيض الكبرى الصَّادقة، فيكون هو باطلاً، فتكون النَّتيجة حقًّا.

- **وكيفيَّةُ ذلك أن تقول**[2]: إذا صدق «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ» صدقت نتيجته، وهي: «بَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِفَرَسٍ»، وإلَّا صدق نقيضها وهو: «كُلُّ جِسْمٍ فَرَسٌ»، فتضمّ كبرى إلى صغرى القياس هكذا: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ فَرَسٌ» ينتج: «كُلُّ حَيَوَانٍ فَرَسٌ» وهو نقيض كبرى القياس الصَّادقة وهي: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ»، ونقيضُ الصَّادق الكاذب، ولا خلل إلَّا من نقيض النَّتيجة، فالنَّتيجة حقٌّ.

قوله: *(وقال بعض الفضلاء... إلخ)* توجيهٌ لِما صنعه ابن الحاجب ومَن وافقه. ....

---

(١) **قوله**: (عكس النَّتيجة) علمت ما فيه.

(٢) **قوله**: (أن تقول... إلخ) علمت ممَّا مرَّ ما يتعلَّق بذلك، فتفطّن.

السَّلب، والإيجاب أفضَل. اهـ وكأنَّ مَن دَرَج على الأوَّل اعتبر كلِّيَّة المقدِّمتين.

(٣) - **الثَّالث**: من موجبتين والكبرى فقط كلِّيَّة؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» فـ«بَعْضُ الإِنْسَانِ جِسْمٌ».

(٤) - **الرَّابع**: من موجبتين والكبرى فقط جزئيَّة؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ جِسْمٌ» فـ«بَعْضُ الحَيَوَانِ جِسْمٌ».

(٥) - **الخامس**: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى، وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ مَجْهُولِ الصِّفَةِ غَائِبٌ، وَلَا شَيْءَ مِنْ مَجْهُولِ الصِّفَةِ يَصِحُّ بَيْعُهُ» فـ«بَعْضُ الغَائِبِ لَيْسَ هُوَ يَصِحُّ بَيْعُهُ».

(٦) - **السَّادس**: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ فسالبةٍ جزئيَّةٍ؛ نحو: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ» فـ«بَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

وفي تقديم الرَّابع على الخامس خلافٌ؛ فصاحبُ «الشَّمسيَّة» جعل الموجبة الجزئيَّة مع السَّالبة الكلِّيَّة رابعاً، والموجبة الكلِّيَّة مع الموجبة الجزئيَّة خامساً؛ نظراً إلى تقديم

حاشية الصبان

وقوله: (**وكأنَّ مَن درج على الأوَّل اعتبر كلِّيَّة المقدِّمتين**) أي: والكلِّيَّة ولو سالبةً أشرف من الجزئيَّة ولو موجبةً، توجيهٌ لِمَا صنعه ابن سينا ومَن وافقه.

قوله: (**الثَّالث من موجبتين والكبرى فقط كلِّيَّة**) هذا هو الَّذي جعله ابن الحاجب ثانياً.

قوله: (**الرَّابع من موجبتين والكبرى فقط جزئيَّة**) جَعْلُ هذا رابعاً ليس طريقته الآتية في الرُّموز، بل هو فيها خامسٌ، فجرى هنا على طريقةٍ وهناك على طريقةٍ عملاً بالطَّريقتين.

قوله: (**فَبَعْضُ الغَائِبِ لَيْسَ هُوَ يَصِحُّ بَيْعُهُ**) قدَّم «لَيْسَ» على الرَّابطة لتكون القضيَّة سالبةً، وإنَّما لم يقل: «لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ»؛ لأنَّ الغالب في «لا» الدَّاخلة على المحمول أن تكون جزءاً منه، فتكون القضيَّة معدولةً موجبةً، والفرضُ أنَّها سالبةٌ.

وما ذكره الشَّارح من عدم صحَّة بيع الغائب موافقٌ لمذهبنا معاشر الشَّافعية؛ أمَّا مذهب الإمام مالك رضي الله عنه فالصِّحَّة بشروطٍ مذكورةٍ في كتبهم.

قوله: (**السَّادس: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ فسالبةٍ جزئيَّةٍ**) الظَّاهرُ أنَّ تعبيره هنا بـ«الفاء»، وفي بقيَّة المواضع بـ«الواو» تفنُّن.

قوله: (**فصاحب «الشَّمسيَّة»... إلخ**) قال القطب في «شرحها»: وإنَّما وضعت هذه الضُّروب في هذه المراتب؛ لأنَّ الأوَّل أخصُّ الضُّروب المنتجة للإيجاب، والثَّاني أخصُّ الضُّروب المنتجة

ما اشتمل على كبرى الشَّكل الأوَّل، والإمام السَّنُوسيُّ كصاحب «الكَشْفِ»[١] عكس؛ نظراً إلى تقديم الموجبتَين.

(٩٢) وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ	إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ	كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

(وَ) شكلٌ (رَابِعٌ) شرطُهُ: (عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَينْ) من جنسٍ واحدٍ كـ: سالبتين أو جزئيَّتين، أو من جنسين، أي: جنس الكمِّ وجنس الكَيف كـ: كون الجزئيَّة سالبةً ولو في مقدِّمةٍ واحدةٍ كهذه.

وخسَّةُ الكيف: السَّلب، وخسَّةُ الكمِّ: الجزئيَّة.

(إِلَّا بِصُورَةٍ) أي: فيها، وهي: ما إذا كانتِ الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً، فيُشترط أن تكون الكُبرى معها سالبةً كلِّيَّةً، (فَفِيهَا) أي: في هذه الصُّورة ....

حاشية الصبان

للسَّلب، والأخصُّ أشرف، وقدَّم الثالث والرابع على الأخيرين لاشتمالهما على كبرى الشَّكل الأوَّل. اهـ[٢]

ووجه تقديم الخامس على السَّادس على طريقة صاحب «الشَّمسيَّة» أنَّه ينتج الإيجاب والسَّادس ينتج السَّلب، وعلى طريقة السَّنُوسيِّ اشتمال الخامس على كبرى الشَّكل الأوَّل كما عُلم.

قوله: (على كبرى الشَّكل... إلخ) أي: ما يصلح كبراه وهي السَّالبة الكلِّيَّة، ولم يقل: «وصغراه» مع اشتماله عليها أيضاً؛ لأنَّ الاشتمال على صغراه مشتركٌ بين الضَّربين.

قوله: (شرطُهُ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنِ) أشار إلى أنَّ «عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنِ» خبر مبتدأ محذوفٍ، لولا تقديره لم يستقمِ الكلام.

قوله: (ولو في مقدِّمةٍ واحدةٍ) أي: سواءٌ كان الجمع في مقدِّمتين كما في السَّالبتين والجزئيَّتين، أو في مقدِّمةٍ واحدةٍ؛ أي: فقط (كهذه) أعني: الجزئيَّة السَّالبة، بأن كانت إحدى المقدِّمتين جزئيَّةً سالبةً والأخرى موجبةً كلِّيَّةً، ومثل الجزئيَّة السَّالبة ما في قوَّتها وهي المهملة السَّالبة، كما في «الكبير»، فـ«الكافُ» تمثيليَّة.

قوله: (فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبةً كلِّيَّةً) أقول: لو قال بدل هذه العبارة: «والكبرى

(١) عبد العزيز بن أحمد بن محمَّد، عَلَاء الدِّين البُخَاري (... - ٧٣٠هـ) فقيه حنفي من علماء الأصول، له: «كشف الأسرار عن أصول البزدوي»، و«شرح المنتخب الحسامي». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٣).

(٢) انظر: «شروح الشمسية» (٢/ ٢٠٣).

(يَسْتَبِينْ) أي: يظهر جمع الخسَّتين.

● **وتقريرُ ذلك**: أنَّ الصُّغرى إمَّا أن لا تكون موجبةً جزئيَّةً أو تكون، فإن كان الأوَّل فشرطُ إنتاجه[1] أن لا تجتمع فيه خسَّتان، وإن كان الثَّاني فشرطُ إنتاجه أن تكون الكبرى كلِّيَّةً سالبةً.

حاشية الصبان

سالبةً كلِّيَّةً» لكان أخصر وهو ظاهرٌ، وأَوْلى؛ لأنَّ كون الكبرى سالبةً كلِّيَّةً شطرٌ من الصُّورة المذكورة، لا شرطٌ.

قوله: (يَسْتَبِينْ) قال في «الكبير»: وقدِ استعمل بعض المُوَلَّدِين في الرَّجَزِ زيادة حرفٍ ساكنٍ آخر الشَّطر الأوَّل وآخر الشَّطر الثَّاني كما هنا، وإن كان العَرُوضيون لم يذكروه، بل ظاهر كلامهم منعه، وهل هذا يسمَّى تذييلاً ممنوعاً أو خارجٌ من تعريف التَّذييل؟

وعلى تسليم[2] أنَّه يسمَّى تذييلاً، فالتَّذييل الجائز خاصٌّ بالكامل والبسيط، وكأنَّ مَنِ استعمل ذلك تسامح فيه؛ شبَّه «مستفعلن» آخر شطر الرَّجز بـ«مستفعلن» آخر مجزوء البسيط، وقد تقدَّم نظيره في قوله:

وَالـكُـلِّـيَـاتُ خَـمْـسَـةٌ دُونَ انْـتِـقَـاصْ   جِـنْـسٌ وَفَـصْـلٌ عَـرَضٌ نَـوْعٌ وَخَـاصْ

وفي «الخسَّتين» مع «يستبين»: سناد الحذو، وهو: اختلاف حركة ما قبل الرِّدف بفتحة مع غيرها، والرِّدف: حرف اللِّين قبل الرَّوي، لكن هذا جائزٌ للمُوَلَّدِين كما نصَّ عليه شيخ الإسلام في «شرح الخزرجيَّة»، بل نصَّ على أنَّ بقيَّة أنواع السِّناد والإيطاء والتَّضمين جائزةٌ لهم أيضاً. اهـ بحروفه[3].

أقول: قوله: «خاصٌّ بالكامل والبسيط»؛ أي: بمجزوِّهما جريٌ منه على طريقة الخليل[4] المسقط بحر المتدارك، لا على طريقة الأَخْفَش المثبت له [ص/ ١٠٥]؛ لدخول التَّذييل في مجزوئه أيضاً.

قوله: (أي: يظهر) أشار إلى أنَّ «السِّين» و«التَّاء» زائدتان.

قوله: (وتقريرُ ذلك) إنَّما قرَّر المقام على هذا الوجه مع أنَّ كلام المتن ليس كذلك[5]؛ لِمَا يردُ

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (فشرط إنتاجه)** أي: إنتاج ما اشتمل عليه كما هو ظاهرٌ، وكذا ما بعده.

(٢) **قوله: (وعلى تسليم... إلخ)** المناسب لهذا إسقاط قوله قبل ذلك: «ممنوعاً».

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٥).

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن (١٠٠هـ - ١٧٠هـ)، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، له: «العين» في اللغة، و«معاني الحروف». انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٣١٤).

(٥) **قوله: (كذلك)** أي: بحسب ظاهره.

وبراهينُ ذلك على ما ذكره الإمام السَّنُوسيُّ: أنَّ القسم الأوَّل لوِ اجتمعت فيه[١] خسَّتان فإمَّا في مقدِّمتين أو في مقدِّمةٍ واحدةٍ:

فإن كان في مقدِّمتين لم يكن ذلك إلَّا إذا كانتا سالبتين، أو كانتِ الصُّغرى سالبةً والكبرى موجبةً جزئيَّةً، وأيًّا ما كان لا يُنتج.

- أمَّا إذا كانتا سالبتين فلأنَّ أخصَّ القرائن منهما هو المركَّبُ من سالبتين كلِّيَّتين، والاختلافُ الدَّالُّ على العقم موجودٌ فيه، فإنَّه يصدق قولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الصَّاهِلِ بِإِنْسَانٍ»، والحقُّ الإيجابُ وهو قولنا: «كُلُّ فَرَسٍ صَاهِلٌ»، ولو قلت بدل الكبرى: «وَلَا شَيْءَ مِنَ الحِمَارِ بِإِنْسَانٍ» لكان الحقُّ السَّلبَ وهو: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِحِمَارٍ».

حاشية الصبان

على المتن منَ الإشكال، وهو أنَّ مقتضى[٢] صنيعه أنَّ الضَّرب المركَّب من موجبتين الصُّغرى فقط جزئيَّةٌ منتجٌ لعدم جمع الخسَّتين فيه، مع أنَّه عقيمٌ.

قوله: (فإمَّا في مقدِّمتين) فيه حينئذٍ ستُّ صورٍ: السَّالبتان الكلِّيَّتان والجزئيَّتان، والمختلفتان وتحت اختلافهما صورتان، والسَّالبتان صغريين مع الموجبة الجزئيَّة كبرى. **وقوله: (أو في مقدِّمةٍ واحدةٍ)** وفيه حينئذ صورتان: الموجبة الكلِّيَّة صغرى مع السَّالبة الجزئيَّة كبرى، وعكسه.

قوله: (إلَّا إذا كانتا سالبتين) أي: كلِّيَّتين أو جزئيَّتين أو مختلفتين، فهذه أربع. **وقوله: (أو كانت الصُّغرى سالبةً)** أي: كلِّيَّةً أو جزئيَّةً، فهاتان صورتان.

قوله: (أخصَّ القرائن منهما) أي: أخصَّ الضُّروب الأربعة المركَّبة من السَّالبتين.

وإنَّما كان المركَّب من سالبتين كلِّيَّتين أخصَّ الضُّروب؛ لأنَّ السَّالبة الكلِّيَّة أخصُّ من الجزئيَّة؛ إذ لا تصدق إلَّا عند سلب المحمول عن جميع الأفراد بخلاف الجزئيَّة؛ لأنَّها تصدق عند ذلك وعند السَّلب عنِ البعض فقط، والمركَّبُ منَ الأخصِّ أخصّ، فهذا الضَّرب أخصُّ أقسام المركَّب منَ السَّالبتين الأربع؛ لوجود الجزئيَّة في باقيها متمحضة، أو مع الكلِّيَّة.

قوله: (والاختلاف) أي: اختلاف النَّتيجة بصدقها تارةً موجبةً وتارةً سالبةً. **وقوله: (موجودٌ فيه)** أي: وإذا وجد الاختلاف في الأخصِّ وجدَ في غيره بالأَوْلى.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (لو اجتمع فيه)** أي: فيما اشتمل عليه، وكذا ما بعده.

(٢) **قوله: (وهو أنَّ مقتضى... إلخ)** أي: بحسب ظاهره، فإنَّه شرط عدم جمع الخسَّتين، واستثنى صورةً وهي: ما إذا كانتِ الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً، فظاهره أنَّه يجوز فيها جمع الخسَّتين ويجوز عدمه، وأنَّ قوله: «ففيها يستبين»؛ أي: ففيها قد يستبين، فهو تفريعٌ، وإن كان يمكن أنَّ المعنى: لأنَّه يستبين فيها دائماً، فتدبَّر.

- وأمَّا إذا كانتِ الصُّغرى سالبةً والكبرى جزئيَّةً موجبةً، فلأنَّ أخصَّ القرينتين منهما هو المركَّب من السَّالبة الكلِّيَّة والموجبة الجزئيَّة، والاختلافُ متحقِّقٌ فيه، فإنَّه يصدق قولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِجَمَادٍ، وَبَعْضُ الجِسْمِ حَيَوَانٌ»، والحقُّ الإيجاب وهو قولنا: «كُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ»، ولو قلت بدل الكبرى: «وَبَعْضُ المُتَحَرِّكِ بِالإِرَادَةِ حَيَوَانٌ»، لكان الحقُّ السَّلبَ وهو قولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِمُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ».

وإن كان اجتماع الخسَّتين في مقدِّمةٍ واحدةٍ كانت سالبةً جزئيَّةً مع الموجبة الكلِّيَّة، والسَّالبةُ الجزئيَّة إمَّا صغرى أو كبرى وأيًّا ما كان يلزمُ الاختلاف.

- أمَّا إذا كانت الصُّغرى فكقولنا: «لَيْسَ كُلُّ جِسْمٍ حَيَوَاناً، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ جِسْمٌ»، والحقُّ الإيجاب وهو: «كُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ»، ولو قلت: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَاناً، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» لكان الحقُّ السَّلب وهو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

- وأمَّا إذا كانت كبرى فكقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ إِنْسَاناً» والحقُّ الإيجاب وهو: «كُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ»، ولو قلنا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ فَرَسٍ نَاطِقاً» لكان الحقُّ السَّلبَ وهو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

فهذه القرائن الأربع أخصُّ ما اجتمع فيه الخسَّتان ....

حاشية الصبان

قوله: (أخصَّ القرينتين منهما) أي: أخصَّ الضَّربين المركَّبين من السَّالبة بقسميها والجزئيَّة الموجبة، وهو المركَّب من السَّالبة الكلِّيَّة والجزئيَّة الموجبة، لِمَا عرفت فيما مرَّ.

قوله: (وهو قولنا: لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ... إلخ) أقول: لم يقل: «وهو قولنا: بَعْضُ الجَمَادِ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ» كما قال في نظيره بعد، مع أنَّه مقتضى كون النَّتيجة تتبع الأخسَّ؛ نظراً[1] إلى أنَّ ذلك لا يعدُّ نتيجةً اصطلاحاً؛ سواءٌ قُرِن بالسُّور الكلِّيِّ أوِ الجزئيِّ، فتأمَّل.

قوله: (بِمُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ) بكسر «متحرّك» مع تعريفه في القياس؛ لأنَّه لا يجب موافقة النَّتيجة للقياس في التَّعريف والتَّنكير.

قوله: (فهذه القرائن الأربع) أيِ: السَّالبتان الكلِّيَّتان، والسَّالبة الكلِّيَّة مع الجزئيَّة الموجبة، والسَّالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الكلِّيَّة الموجبة.

---

(١) قوله: (نظراً... إلخ) لا يخفى أنَّ هذا النَّظر لا يسوِّغ صنيعه، فإنَّه لا يخفى أنَّه يجب الجري هنا على سنن ما يعد نتيجة اصطلاحاً حتَّى يتبيَّن الحال، وأنَّ هذه الضُّروب غير منتجةٍ، فتدبَّر.

من القسم الأوَّل، وإذا لم ينتج الأخصُّ لم ينتج الأعمُّ.

● وأمَّا القسم الثَّاني وهو ما إذا كانتِ الصُّغرى جزئيَّةً موجبةً، فلو لم تكن الكبرى معها كلِّيَّةً سالبةً لكانت إمَّا سالبةً جزئيَّةً أو موجبةً بقسميها، وكلاهما لا يُنتج:

- أمَّا السَّالبةُ الجزئيَّة فلِمَا عُلِم فيما سبق من عقمها مع الموجبة الكلِّيَّة الَّتي هي أخصُّ من الموجبة الجزئيَّة.

- وأمَّا الموجبة فلأنَّ أخصَّ القرينتين منها ومن الموجبة الجزئيَّة هو المركَّب من الموجبة الجزئيَّة صغرى، والموجبة الكلِّيَّة كبرى، والاختلافُ الموجب للعقم حاصلٌ فيه، كقولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ»، والحقُّ الإيجاب وهو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ نَاطِقٌ»، ولو قلت بدل الكبرى: «وَكُلُّ صَاهِلٍ حَيَوَانٌ» لكان الحقُّ السَّلب وهو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ».

حاشية الصبان

قوله: (من القسم الأوَّل) وهو ما إذا لم تكن الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً.

قوله: (وإذا لم ينتج الأخصُّ لم ينتج الأعمُّ) وهو الضُّروب الأربعة الباقية: السَّالبتان الجزئيَّتان والمختلفتان، والسَّالبة الجزئيَّة صغرى مع الجزئيَّة الموجبة كبرى.

ووجه ما ذكره: أنَّ النَّتيجة إذا لم تلزم الأخصَّ لم تلزم الأعمَّ؛ لأنَّ القاعدة كما في «شرح مختصر السَّنوسيّ»: أنَّ ما يلزم الأخصَّ لا يلزم الأعمَّ.

قوله: (أو موجبة بقسميها) أيِ: الكلِّيَّة والجزئيَّة.

قوله: (وكلاهما) أيِ: السَّالبة الجزئيَّة والموجبة.

قوله: (فلِمَا عُلِم فيما سبق) أي في قوله: «وإن كان اجتماع الخسَّتين في مقدِّمةٍ واحدةٍ كانت سالبةً جزئيَّةً مع الموجبة الكلِّيَّة. . . إلخ».

قوله: (مع الموجبة الكلِّيَّة الَّتي هي أخصُّ من الموجبة الجزئيَّة) إنَّما كانت أخصَّ منها؛ لأنَّها لا تصدق إلَّا عند ثبوت المحمول لجميع الأفراد، والجزئيَّةُ تصدق عند ذلك وعند الثُّبوت للبعض فقط.

قوله: (أخصَّ القرينتين منها ومن الموجبة الجزئيَّة) أي: أخصَّ الضَّربين المركَّبين من الموجبة بقسميها، ومن الموجبة الجزئيَّة.

فهذه براهين عقمٍ ما لم يوجد فيه شرطُ الإنتاج في هذا الشَّكل، وبالله تعالى التَّوفيق. اهـ[١]

فسقط باشتراط عدم اجتماع الخسَّتين في القسم الأوَّل ثمانية أضربٍ: السَّالبةُ الجزئيَّة صغرى مع الكبريات الأربع، والسَّالبةُ الكلِّيَّة صغرى مع غير الموجبة الكلِّيَّة كبرى، والموجبةُ الكلِّيَّة صغرى مع السَّالبة الجزئيَّة كبرى، فهذه ثمانيةٌ. وباشتراط كون الكبرى سالبةً كلِّيَّةً مع الموجبة الجزئيَّة الصُّغرى ثلاثةٌ: الموجبة الجزئيَّة صغرى مع غير السَّالبة الكلِّيَّة، فهذه ثلاثة أضربٍ إلى الثَّمانية قبلها يجتمع أحد عشر كلُّها عقيمةٌ، ويبقى خمسةٌ منتجةٌ.

وأمَّا طريق التَّحصيل؛ فالصُّغرى إمَّا موجبةٌ كلِّيَّةٌ، وهي لا تُنتج إلَّا مع الثَّلاث، وهي ما عدا السَّالبة الجزئيَّة، وإمَّا سالبةٌ كلِّيَّةٌ وهي لا تُنتج إلَّا مع الموجبة الكلِّيَّة، وإمَّا موجبةٌ جزئيَّةٌ، وهي لا تُنتج إلَّا مع السَّالبة الكلِّيَّة، ولا يصحُّ أن تكون الصُّغرى سالبةً جزئيَّةً؛ لاجتماع الخسَّتين فيها، **فمجموعُ المنتج إذن خمسةُ أضربٍ**:

حاشية الصبان

قوله: (وبالله تعالى التَّوفيق) هذا آخر كلام السَّنُوسيِّ.

قوله: (مع غير الموجبة الكلِّيَّة كبرى) غيرها ثلاثٌ: السَّالبة بقسميها، والموجبة الجزئيَّة.

قوله: (وباشتراط كون الكبرى... إلخ) أي: في القسم الثَّاني، وكان الأنسب التَّصريح به لتتمّ المقابلة.

قوله: (مع غير السَّالبة الكلِّيَّة) غيرها ثلاثٌ: الموجبة بقسميها، والسَّالبة الجزئيَّة.

قوله: (فهذه ثلاثة أضرب) منها واحدٌ لم تجتمع فيه الخسَّتان وهو الموجبة الجزئيَّة صغرى مع الموجبة الكلِّيَّة كبرى، ومقتضى كلام المصنِّف[٢]: أنَّه منتجٌ، وليس كذلك.

قوله: (إلى الثَّمانية قبلها) أي: تضمّ إلى الثَّمانية قبلها.

قوله: (وأمَّا طريق التَّحصيل) أي: هذا طريق الإسقاط، وأمَّا... إلخ.

قوله: (فمجموعُ المنتج إذن خمسة) اعلم أنَّ الثَّلاثة الأُوَل منها يرتدُّ إلى الشَّكل الأوَّل بعكس التَّرتيب، بأن تجعل الصُّغرى كبرى والكبرى صغرى، ثمَّ عكس النَّتيجة[٣].

---

(١) انظر: «حاشية الباجوري على شرح السنوسي على مختصره في المنطق» (ص: ١٩٠).

(٢) **قوله: (ومقتضى كلام المصنِّف)** أي: بظاهره كما علمت.

(٣) **قوله: (ثمَّ عكس النَّتيجة)** علمت ما فيه.

(١) - **الضَّرب الأوَّل**: من كلِّيَّتين موجبتين ينتجُ: موجبةً جزئيَّةً؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، فَـ«بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(٢) - **الثَّاني**: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وموجبةٍ جزئيَّةٍ كبرى ينتجُ: موجبةً جزئيَّةً؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ»، فَـ«بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(٣) - **الثَّالث**: من كلِّيَّتين والصُّغرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ العِبَادَةِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ، وَكُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ»، فَـ«لَا شَيْءَ مِنَ المُسْتَغْنِي عَنِ النِّيَّة بِوُضُوءٍ».

حاشية الصبان

والرَّابع والخامس يرتدّان إليه بعكس كلٍّ منَ المقدِّمتين.

ومَن جعل الضُّروب المنتجة من الشَّكل الرَّابع ثمانية: يردّ السَّادس[1] إلى الشَّكل الثَّاني بعكس الصُّغرى، ويردّ السَّابع إلى الشَّكل الثَّالث بعكس الكبرى، ويرد الثَّامن إلى الشَّكل الأوَّل بعكس التَّرتيب، ثمَّ عكس النَّتيجة، كذا في «الشَّمسيَّة» و«شرحها»[2].

قوله: (الأوَّل: من موجبتين كلِّيَّتين ينتج موجبةً جزئيَّةً) ولم ينتج كلِّيَّةً مع كلِّيَّةِ مقدِّمتيه؛ لجواز كون الأصغر أعمّ من الأكبر كما في مثال الشَّارح، ولفقد شرط كلِّيَّة النَّتيجة وهو عموم وضع الأصغر[3] في الصُّغرى أو في عكسها، كما في «الكبير»[4].

وقدَّم الضَّرب الأوَّل لأنَّه من موجبتين كلِّيَّتين، والإيجابُ [ص/١٠٦] الكلِّيُّ أشرفُ المطالب الأربع. ثمَّ الثَّاني - وإن كان الثَّالث والرَّابع من كلِّيَّتين، والكلِّيُّ أشرف وإن كان سلباً من الجزئيِّ وإن كان إيجاباً -؛ لمشاركته الأوَّل في إيجاب المقدِّمتين وفي أحكام الاختلاط كما يعلم بمراجعة أحكامها. ثمَّ الثَّالث؛ لارتداده إلى الشَّكل الأوَّل بعكس التَّرتيب كالأولين. ثمَّ الرَّابع؛ لكونه أخصّ من الخامس. ثمَّ السَّادس والسَّابع على الثَّامن؛ لاشتمالهما على الإيجاب الكلِّيِّ دونه. وقدَّم السَّادس على السَّابع؛ لارتداده إلى الشَّكل الثَّاني دون السَّابع؛ كذا في «القطب»[5].

قوله: (الثَّالث: من كلِّيَّتين والصُّغرى سالبةٌ) قال في «الكبير»[6]: وإنَّما أنتج هذا كلِّيَّةً؛ لعدم

---

(١) **قوله: (يردّ السَّادس... إلخ)** سيذكر الشَّارح السَّادس والسَّابع والثَّامن. **وقوله: (ثمَّ عكس النَّتيجة)** علمت ما فيه.

(٢) انظر: «شروح الشمسية» (٢/ ٢١٠).

(٣) **قوله: (عموم وضع الأصغر... إلخ)** بأن كان مسوَّراً بالسُّور الكلِّيِّ في الصُّغرى أو في عكسها، وسيأتي ذلك في شرح قوله: «وتتبع النَّتيجة الأخسَّ».

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٦).

(٥) انظر: «شروح الشمسية» (٢/ ٢٠٥).

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٦).

(٤) - **الرَّابع**: من كلِّيَّتين والكبرى سالبةٌ عكس ما قبله؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، فَـ«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

(٥) - **الخامس**: هو الصُّورة الَّتي تجتمع فيها الخسَّتان، وهو ما أُلِّف من مقدِّمتين: (**صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ**)، و(**كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ**)؛ نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، فَـ«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

هذا مذهب المتقدِّمين، وذهب بعض المتأخِّرين وتبعه كثيرون إلى أنَّ ضروب الرَّابع المنتجة ثمانيةٌ، وجعلوا الشَّرط فيه أحد أمرين: إيجاب المقدِّمتين مع كلِّيَّة الصُّغرى، أوِ اختلافهما بالكيف مع كلِّيَّة إحداهما؛ فالأمرُ الثَّاني يقتضي أن تنتج ثلاثة أضربٍ زائدةٍ على الخمسة السَّابقة، وإنِ اجتمع في كلٍّ من تلك الثَّلاثة خسَّتان فزادوا:

حاشية الصبان

جواز[1] كون الأصغر فيه غير مباينٍ للأكبر، وأنَّ الأصغر فيه عامُّ الوضع في العكس كما مرَّ.

قوله: (**الرَّابع: من كلِّيَّتين... إلخ**) إنَّما لم ينتج كلِّيَّةً؛ لجواز كون الأصغر أعمَّ من الأكبر كما في مثال الشَّارح، وسلبُ الأعمِّ من جميع أفراد الأخصِّ كاذبٌ.

قوله: (**وهو ما أُلِّف من مقدِّمتين: صُغْرَاهُمَا... إلخ**) أشار الشَّارح إلى أنَّ ضمير «صُغْرَاهُمَا» في كلام المصنِّف يرجع إلى المقدِّمتين المفهومتين من السِّياق.

قوله: (**إلى أنَّ ضروب الرَّابع المنتجة ثمانيةٌ**) **طريق الإسقاط على هذا المذهب**: أنَّ إيجاب المقدِّمتين مع كلِّيَّة الصُّغرى يسقط ستَّ صورٍ: السَّلبيَّتين الكلِّيَّتين والجزئيَّتين، والمختلفتين، والموجبتين الجزئيَّة الصُّغرى والموجبة بقسميها كبرى. واختلافهما بالكيف مع كلِّيَّة إحداهما يسقط صورتين: الجزئيَّة الموجبة صغرى مع السَّالبة الجزئيَّة كبرى، وعكسه.

وطريقُ التَّحصيل: أنَّ إيجاب المقدِّمتين مع كلِّيَّة الصُّغرى يقتضي أن ينتج اثنان؛ لأنَّ الصُّغرى إذا كانت موجبةً كلِّيَّةً فالكبرى إمَّا موجبةٌ كلِّيَّةٌ أو موجبةٌ جزئيَّةٌ، واختلافُهما بالكيف مع كلِّيَّة إحداهما يقتضي أن ينتج ستَّةٌ؛ لأنَّ الصُّغرى إن كانت موجبةً كلِّيَّةً فالكبرى إمَّا سالبةٌ كلِّيَّةٌ أو سالبةٌ جزئيَّةٌ، وإن كانت سالبةً كلِّيَّةً فالكبرى إمَّا موجبةٌ كلِّيَّةٌ أو موجبةٌ جزئيَّةٌ، وإن كانت سالبةً جزئيَّةً فالكبرى موجبةٌ كلِّيَّةٌ، وإن كانت موجبةً جزئيَّةً فالكبرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ.

قوله: (**فالأمرُ الثَّاني**) هو اختلافهما في الكيف مع كلِّيَّة إحداهما.

---

(١) **قوله**: (لعدم جواز... إلخ) فصحّ عموم السَّلب. وقوله: (لأنَّ الأصغر... إلخ) لكونه مسوَّراً بالسُّور الكلِّيِّ فيه؛ لأنَّ السَّالبة الكلِّيَّة تنعكس كنفسها، وسيأتي ذلك في شرح قوله: «وتتبع... إلخ».

ضرباً سادساً: وهو جزئيَّةٌ سالبةٌ صغرى وموجبةٌ كلِّيَّةٌ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الْمُسْتَيْقِظِ لَيْسَ بِنَائِمٍ، وَكُلُّ كَاتِبٍ مُسْتَيْقِظٌ» فـ«بَعْضُ النَّائِمِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

وضرباً سابعاً: وهو كلِّيَّةٌ موجبةٌ صغرى وسالبةٌ جزئيَّةٌ كبرى؛ نحو: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ، وَبَعْضُ سَاكِنِ الأَصَابِعِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ» فـ«بَعْضُ مُتَحَرِّكِ الأَصَابِعِ لَيْسَ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ».

وضرباً ثامناً: وهو صُغرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ وكبرى موجبةٌ جزئيَّةٌ؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ بِسَاكِنٍ، وَبَعْضُ الْمُنْتَقِلِ مُتَحَرِّكٌ» فـ«بَعْضُ السَّاكِنِ لَيْسَ بِمُنْتَقِلٍ».

لكن يُشترط لإنتاج هذه الأضرب الثَّلاثة زيادةً على ما مرَّ شروطٌ تُطلب من المطوَّلات.

حاشية الصبان

قوله: (شروطٌ تُطلب من المطوَّلات) عبارته في «الكبير»: لكن يشترط لإنتاج هذه الأضرب الثَّلاثة زيادةً على ما مرَّ أن تكون موجَّهةً بما هو مذكورٌ في المطوَّلات، وقد ذكرته في شرح نظمي للمختلطات، وبسطت فيه الكلام على ذلك. اهـ[1]

● وعبارة متن «الشَّمسيَّة» و«شرحها» للقطب: والمتقدِّمون حصروا الضُّروب النَّاتجة في الخمس الأُول، وذكروا أنَّ الثَّلاثة الأخيرة عقيمةٌ؛ لتحقُّق الاختلاف الموجب للعقم فيها:

أمَّا الضَّرب السَّادس: فلصدق نتيجة قولنا: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ»، وكذبها إذا قلنا في الكبرى: «وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ».

وأمَّا في السَّابع فلصدق نتيجة قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَبَعْضُ الفَرَسِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وكذبها إذا قلنا في الكبرى: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

وأمَّا في الثَّامن فلصدق نتيجة قولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ»، وكذبها إذا قلنا في الكبرى: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

والجواب: أنَّ الاختلاف في هذه الضُّروب إنَّما يتمُّ إذا كان القياس مركَّباً منَ المقدِّمات البسيطة، لكنَّا نشترط في إنتاجها أن تكون السَّالبة المستعملة فيها إحدى الخاصَّتين، فلا تنهض تلك النُّقوض عليها. اهـ ملخصاً[2]

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٧).

(٢) انظر: «شروح الشمسية» (٢/ ٢٠٩).

وقد رمَزت إلى ضروب كلِّ شكلٍ تسهيلاً لحفظها بقولي:

كَمْ كُلُّ كَهْفٍ[1] لَهُ بِرٌّ كَسَاهُ بَهَى ... لُذْ كَمْ لَهُ لَاذَ كَمْ بَلْ لُفْ سَمَا كَمُلَا

حاشية الصبان

والمراد بـ «الخاصَّتين» كما نقل عن تقرير الشَّارح: المشروطة الخاصَّة والعرفيَّة الخاصَّة، فقولُ الشَّارح سابقاً: «وَبَعْضُ الْمُسْتَيقِظِ لَيْسَ بِنَائِمِ» يجعل خاصَّةً بأن يُزاد: «ما دام مستيقظاً لا دائماً»، وكذلك يفعل في السَّالبة الواقعة في السَّابع والثَّامن.

ويؤخذ من عبارته في «الكبير» ومن عبارة متن «الشَّمسيَّة» و«شرحها»: أنَّه اشترط شرطٌ واحدٌ، لا شروط كما في عبارته هنا، فتأمَّل.

قوله: (وقد رمَزت إلى ضروب كلِّ شكلٍ) أي: جارياً على أنَّ الضُّروب المنتجة من الرَّابع ثمانيةٌ؛ رامزاً لكلِّ ضربٍ بحرفين[2] أوَّلهما لصغراه وثانيهما لكبراه، لكنَّه أسقط رمز أربعةٍ من ضروب الشَّكل الثَّالث استغناءً عنه بقوله: «كَالشَّكلِ الأَوَّلِ»؛ لموافقتها ضروب الشَّكل الأوَّل، فصار الباقي من أربعة وأربعين حرفاً رموز الاثنين وعشرين ضرباً: ستَّةً وثلاثين حرفاً.

آخر رمز ضروب الشَّكل الأوَّل منها اللَّام من «لذ»، وآخر رمز ضروب الثَّاني الكاف من «كملا»، وآخر رمز ضروب الثَّالث السِّين من «سلما»، وما بعده رمزاً لضروب الرَّابع.

وجميع ما رمز به دائرٌ بين أربعة أحرفٍ: الكاف، واللَّام، والباء، والسِّين.

قوله: (كَمْ كُلُّ كَهْفٍ... إلخ) «كَمْ»: خبريَّةٌ للتَّكثير. ويُطلق «الكَهْفُ» على الغار في الجبل،

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (كُل كهف)** فعلٌ وفاعلٌ، قاله شيخ شيخنا. وقوله: «لُذْ» أي: بهذا الكهف الممدوح فإنَّه ليس كغيره يكلّ ممَّن يلوذ به لكماله، ويدلُّ لذلك ما بعده، وقوله: «لُفْ»، وقوله: «كملا».

وقوله: **(كالشَّكل الأوَّل)** أي: شكل هذا المحبوب كالشَّكل الأوَّل، أي: شكل آدم عليه السَّلام، فإنَّه أوَّلُ شكلٍ إنسانيٍّ، وحُسْنُ شكله معلومٌ مشهورٌ، وقد يكون المراد به شكل يوسف عليه السَّلام وأوَّليَّته من حيث الافتتان به.

وقوله: **(كَمْ بَدْر... إلخ)** فلا غرابة فيما صنعه هذا البدر الَّذي شكله كالشَّكل الأوَّل بمُحبِّه الَّذي كان سالماً من العشق، حيث كواه بنار محبَّته، ومحبُّهُ هو المتكلِّم.

وقوله: **(كَمْ كَانَ كُلُّ بُدَيرٍ... إلخ)** أي: فلا عليك أن تحفظ الوداد أيُّها المحبوب، بل لك أُسوةٌ حسنةٌ في أولئك البدور الحسان، وإن لم يكونوا مثلك في الحُسن.

وقوله: **(كَمْ لَاحَ بَدْرٌ لِلَيل)** أي: فلا عليك أيُّها المحبوب أن تفعل، ولا تلتزم أن تكون من وراء سحاب الحجاب عنِّي.

وقوله: **(سام)** أي: سامني هذا البدر، أي: كلَّفني تجرُّع غصص محبَّته، ولا صبر على ما يحكم به ويأمر وعلى ما يفعله لحبِّي إيَّاه. وهذا أنسب ممَّا ذكره المحشي كما لا يخفى، وكذا المناسب أن يكون قوله: **(سرت)** أي: في قلبي.

وقوله: **(فاكتملا)** أي: فلا أستطيع إلَّا ما حكم وأمر، فلا محيص عن تجرُّع غصص محبَّته والصَّبر على ما يريده.

(٢) **قوله: (رامزاً لكلِّ ضربٍ بحرفين)** فقوله: «كم كل» لأوَّل ضروب الشَّكل الأوَّل وهكذا؛ إذِ العبرة بالحرف الأوَّل من كلِّ كلمةٍ، وقد تقدَّمت الأمثلة فلا إعادة.

كَالشَّكْلِ الاَوَّلِ كَمْ بَدْرٌ كَوَى سَلِماً ... كَمْ كَانَ كُلُّ بُدَيْرٍ لِلْوِدَادِ كَلَا
كَمْ لَاحَ بَدْرٌ لِلَيلٍ سَامَ كَمْ كَلِماً ... سَرَتْ لَهُ بِضُرُوبِ الشَّكْلِ فَاكْتَمَلَا

فـ«الكافُ» للكلِّيَّة الموجبة مقتطعةٌ من «كُلٌّ»، و«اللَّامُ» للسَّالبة الكلِّيَّة ....

حاشية الصبان

وعلى الملجأ وهو المراد هنا. و«البِرُّ» بالكسر: الإحسان، وقصر الهاء للضَّرورة. وقوله: «لُذْ»؛ أيِ: التجئ إليه. وقوله: «كَمْ لَهُ لَاذَ» أي: كم شخصٍ لاذ له؛ أي: التجأ إليه. و«كَمْ» الثَّانية تأكيدٌ لـ«كم» الأُولى. و«لُفْ»: أمرٌ من لافه: إذا خالطه. وقصر «سماء» للضَّرورة.

- وذكَّر ضميرها في قوله: «كَمُلَا» لتذكير مدلولها؛ إذِ المراد بـ«السَّماء» هنا «الكهف» المتقدِّم[1]، فهو منَ الإظهارِ في مقام الإضمار، أو غيره الَّذي هو أعلى منه فيكون الإضراب على الأوَّل للانتقال والتَّرقِّي من تسميَّته بـ«الكهف» إلى تسميَّته بـ «السَّماء الكامل»، وعلى الثَّاني للانتقال والتَّرقِّي منَ «الالتجاء إلى الكهف» إلى «الالتجاء إلى السَّماء الكامل».

- وقوله: «كَالشَّكْلِ الاَوَّلِ» خبر مبتدأ [ص/١٠٧] محذوفٍ كما سيشير إليه الشَّارح، وهمزةُ «الأَوَّلِ» حُذفت بعد نقل حركتها إلى اللَّام. وقوله: «كَوَى سَلِماً»؛ أي: كوى بنار محبَّته سَلِماً من العشق، و«سَلِم» كـ: فَرِح إمَّا صفةٌ مشبَّهةٌ أو صيغة مبالغةٍ.

- و«البُدَير»: تصغيرُ البَدْرِ. واللَّام في «لِلوُدِادِ» لتقوية العامل الَّذي ضَعُفَ بالتَّأخُّر وهو «كلا». وقوله: «كلا»؛ أي: حفظ من: «الكَلأ» بالهمز وهو الحفظ، لكن أبدل همزته ألفاً.

- وقوله: «لِلَيل» إن جعل متعلِّقاً بـ«لاح»؛ أي: ظهر، فاللَّام بمعنى «في»، وإن جعل متعلِّقاً بمحذوفٍ صفةٌ لـ«بدر» فلا.

- وقوله: «سَامَ» الأنسب هنا أن يكون بمعنى: كلَّف؛ يقال: «سَامَ فُلَاناً الأَمْرَ» أي: كلَّفه إيَّاه، وضميرُهُ يرجع إلى «البدر»؛ أي: كلَّف هذا البدر النَّاس تجرُّع غصص محبتهم له.

- وقوله: «كَلِماً» نصبٌ على التَّمييز، بفتح الكاف وكسر اللَّام اسم جنسٍ جمعيٌّ لـ«كَلِمَة»؛ كـ: نَبِق ونَبِقَة، وجعلُهُ بضمٍّ ففتحٍ جمع «كَلْم» بفتحٍ فسكونٍ؛ أي: جرح لا يُساعده كتب اللُّغة ولا قواعد العربيَّة. وجملةُ «سَرَتْ» صفةٌ لـ«كَلِماً»، و«لَهُ» حالٌ منَ الضَّمير في «سرت»، أوِ اللَّام بمعنى «من». والباء في «بِضُرُوبِ» سببيَّةٌ متعلِّقٌ بـ«سرت». **والمعنى**: كم سَرَتْ كلماته في قلوب المحبِّين بسبب ضروب شكله؛ أي: أنواع شكله الحسن.

---

(١) **قوله: (الكهف المتقدِّم)** أيِ: المذكور في قوله: «كَمْ لَهُ لَاذ»، لا في قوله: «كُلُّ كَهف». **وقوله: (أو غيره... إلخ)** وهو محبوبه، فعلى هذا محبوبه غير ممدوحه، وعلى الأوَّل هما واحدٌ، فتدبَّر.

مختزلةٌ من «لَا شَيْءَ»، و«الباءُ» للموجبة الجزئيَّة مأخوذةٌ من «بَعْضُ»، و«السِّينُ» للسَّالبة الجزئيَّة مأخوذةٌ من «لَيْسَ بَعْضُ».

ويدلُّ على أوَّل ضروب الثَّاني فراغ عدَّة ضروب الأوَّل وكذا الباقي، ويدلُّ على أوَّل الرَّابع أيضاً توالي الكافين اللَّذين في أوَّل الشَّطر الأخير من البيت الثَّاني؛ لأنَّ المركَّب من كلِّيَّتين موجبتين لا يكون إلَّا أوَّل ضروب شكل بالاستقراء.

وقولي: «كَالشَّكلِ الَاوَّلِ» أي: ضروب الشَّكل الثَّالث كضروب الشَّكل الأوَّل، ويزيد الشَّكل الثَّالث بالضَّربين اللَّذين بعد، وهذا طريق صاحب «الشَّمسيَّة» ومَن حذا حذوه.

حاشية الصبان

ولم يجعل «له» صفةً ثانيةً لـ«كلماته» كما قيل؛ لأنَّه يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبيٍّ.

- وقوله: «فَاكْتَمَلَا» عطفٌ على «سَرَتْ»؛ أي: فكمُل حكمه وتمَّ أمره.

ولا يخفى ما في قوله: «بِضُرُوبِ الشَّكْلِ» منَ التَّورية، وما في قوله: «فَاكْتَمَلَا» من حُسن الختم، حيث أتى بما يُشعر بتمام مقصوده؛ هذا ما ظهر لي في بيان المعنى الغَزَلِي لهذه الأبيات.

قوله: (مختزلةٌ) أي: مقتطعةٌ، وتعبيرُهُ هنا بـ «مختزلةٌ»، وفيما قبل بـ «مقتطعةٌ»، وفيما بعد بـ «مأخوذةٌ» تفنُّن.

قوله: (وكذا الباقي) أي: يدلُّ على أوَّل ضروب الثَّالث فراغ عدَّة ضروب الثَّاني، وعلى أوَّل ضروب الرَّابع فراغ عدَّة ضروب الثَّالث، والكلامُ مع مَن يعرف عدَّة ضروب كلِّ شكلٍ، فلا يقال: هذا لا يتيسَّر لمَن لا يعرف عدَّة ضروب كلِّ شكلٍ.

قوله: (ويدلُّ على أوَّل الرَّابع أيضاً) أي: كما يدل عليه فراغ عدَّة ضروب الثَّالث، فـ «أيضاً» مقدَّمةٌ على محلِّها.

قوله: (وهذا طريق صاحب «الشَّمسيَّة»، ومَن حذا حذوه) اسم الإشارة يرجع إلى كون الضُّروب اثنين وعشرين، بجعل ضروب الرَّابع المنتجة ثمانيةً، وإلى جعل المركَّب من الموجبة الكلِّيَّة والموجبة الجزئيَّة خامس ضروب الثَّالث، فإنَّ غيرهم كصاحب «الكشف» والسَّنُوسيّ جعلوه رابعاً، وما جعله صاحب «الشَّمسيَّة» ومَن وافقه رابعاً جعلوه خامساً، كما مرَّ بيانه.

(٩٤) فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ	كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ
(٩٥) وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا	وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

(**فَمُنْتِجٌ لِـ**)شكلٍ (**أَوَّلٍ أَرْبَعَةُ كَـ**) عدد ضروب (**الثَّانِ، ثُمَّ**) ـ للتَّرتيب الذِّكري ـ (**ثَالِثٌ فَـ**)منتجه (**سِتَّةُ**) و«الفاء» زائدةٌ، (**وَ**) شكلٌ (**رَابِعٌ بِخَمْسَةٍ**) عند المتقدِّمين وثمانيةٍ عند المتأخِّرين (**قَدْ أَنْتَجَا**).

و«الباء» بمعنى: «في»، و«الخمسة» ظرفٌ للإنتاج، وظرفٌ أيضاً[١] للشَّكل؛ من ظرفيَّة العامِّ في الخاصِّ؛ لأنَّ الشَّكل أعمُّ من تلك الخمسة الأضرب.

حاشية الصبان

قوله: (فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ. . . إلخ) الفاء للسَّببيَّة؛ أي: لكون[٢] ما تقدَّم من الاشتراط سبباً لكون المنتج ما يذكره؛ قاله في «الكبير»[٣].

قوله: (لشكلٍ أوَّلٍ) «اللَّام» بمعنى: «من».

قوله: (للتَّرتيب الذِّكريّ) قال في «الكبير»: أو للتَّرتيب في الشَّرف[٤]، فإنَّ الشَّكلين الأوَّلين أشرف[٥].

قوله: (فَمُنْتِجه سِتَّةٌ) أشار إلى أنَّ «ستَّة» خبر مبتدأ محذوفٍ.

قوله: (ظرفٌ للإنتاج) أيِ: المدلول عليه بقوله: «قَدْ أَنْتَجَا»، والظَّرفُ على هذا لغوٌ[٦]. **وقوله: (وظرفٌ أيضاً للشَّكل)** وهو على هذا مستقرٌّ حالٌ من فاعل «أَنْتَجَ». **وقوله: (من ظرفيَّة العامِّ في الخاصِّ)** راجعٌ للاحتمال الثَّاني فقط بدليل التَّعليل.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (وظرفٌ أيضاً. . . إلخ)** يعني: أنَّه مطلوبٌ في المعنى لهما، فيعمل فيه أحدهما ويقدَّر للآخر مثله، وعلى هذا يحمل كلام المحشي، وأمَّا ما يظهر من كلامه من جعل «الواو» بمعنى «أو» فيبعده ـ إن لم يمنعه ـ قول الشَّارح: «أيضاً»، فتدبَّر.

(٢) **قوله: (أي: لكون)** أي: وإنَّما جعلت للسَّببيَّة لكون. . . إلخ.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٧).

(٤) **قوله: (أو للتَّرتيب في الشَّرف)** وهذا غير التَّرتيب في الذِّكر كما لا يخفى، والتَّرتيبُ في الشَّرف قد يكون بسبب التَّرتيب في الذِّكْر، فافهم.

(٥) *انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٧).*

(٦) **قوله: (والظَّرفُ على هذا لغوٌ)** ليس لأنَّه متعلِّقٌ بقوله: «أنتجا»، فإنَّ كلامه يفيد خلاف ذلك، وما بعد قد لا يعمل فيما قبلها، بل جريٌ على أنَّ ما يتعلَّق بمحذوفٍ خاصٍّ دلَّت عليه قرينةٌ من قبيل اللَّغو.

(وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا) فالضُّروب العقليَّة باعتبار جميع الأشكال: أربعةٌ وستونَ؛ حاصلةٌ من ضرب أربعة ـ عدد الأشكال ـ في ستَّة عشر ـ عدد الضُّروب ـ، فإذا أسقطت المنتج منها وهو تسعة عشر على مذهب المتقدِّمين في الشَّكل الرَّابع، واثنان وعشرون على مذهب المتأخِّرين فيه، من أربعة وستين بقي: خمسة وأربعون عقيمةً على الأوَّل، واثنان وأربعون على الثَّاني.

(٩٦) وَتَـتْـبَـعُ الـنَّـتِـيـجَـةُ الأَخَـسَّ مِـنْ تِـلْـكَ الـمـقَـدِّمـاتِ هَـكَـذَا زُكِـنْ

(وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ) في جميع الأشكال الاقترانيَّة (الأَخَسَّ) أيِ: الخسيس (مِنْ تِلْكَ المقدِّماتِ، هَكَذا زُكِنْ) أي: عُلِم.

- فإن كان في كلٍّ منهما خسَّة تبعتهما.
- وإذا كانتِ المقدِّمتان موجبتين كانت النَّتيجة موجبةً، وإلَّا فسالبةٌ.

حاشية الصبان

قوله: (أيِ: الخسيس) أشار إلى أنَّ أفعل التَّفضيل ليس على بابه، وذَكَّرَ[1] باعتبار تأويل المقدِّمة بالقول وإلَّا كان القياس «الخسا[2]»، ويمكن أن يكون التَّذكير لوقوع «الأخسّ» على الكمِّ والكيف، ويكون في قوله: «مِنْ تِلْكَ» حذف، والتَّقدير: من كمِّ وكيفِ تلك المقدِّمات، وما ألطف ما قيل:

إنَّ الـــزَّمَـــانَ لَـــتَـــابِـــعٌ لِـــلأَنْـــذَلِ تَـبعَ الـنَّـتِـيـجَـةِ لِـلأَخَـسِّ الأَرْذَلِ[3]

قوله: (فإن كان في كلٍّ منهما خسَّة) أي: من جنسين: جنس الكمِّ وجنس الكيف، بأن كانت إحدى المقدِّمتين موجبةً جزئيَّةً والأخرى سالبةً كلِّيَّةً، لا من جنسٍ واحدٍ بأن تكونا سالبتين أو جزئيَّتين؛ لأنَّ ذلك لا يكون في الضُّروب المنتجة الَّتي الكلام فيها.

قوله: (وإذا كانتِ المقدِّمتان موجبتين) أي: كلِّيَّتين، أو إحداهما كلِّيَّةً والأخرى جزئيَّةً، وهذا القسم زائدٌ على شرح البيت؛ إذ ليس في هذا القسم تبعيَّةٌ في الخسَّة، لكن ذكره تتميماً للأقسام، ومقابلةً لقوله: «في كلٍّ منهما خسَّة».

قوله: (وإلَّا فسالبة) أي: وإلَّا تكونا موجبتين، بل إحداهما فقط، فالنَّتيجة سالبةٌ.

---

(١) قوله: (وذكَّرَ) أيِ: المصنِّف.

(٢) قوله: (الخسا) بالقصر.

(٣) انظر: «روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار» (ص: ١٣٣).

- وإن كانت إحداهما جزئيَّةً كانت النَّتيجة جزئيَّةً.

- وإن كانتا كلِّيَّتين لم تكن النَّتيجة كلِّيَّةً إلَّا إن كان الأصغر مسوَّراً بالسُّور الكلِّيِّ في الصُّغرى أو في عكسها؛ فمِن ذلك يُعلم أنَّ الشَّكل الثَّالث لا يُنتج كلِّيَّةً؛ لأنَّ الأصغر فيه لا يدخل عليه السُّور لكونه محمولاً في الصُّغرى، ولو عكست قضيَّته انعكست جزئيَّةً؛ لأنَّها لا تكون إلَّا موجبةً.

وكذا الشَّكل الرَّابع إلَّا الضَّرب الثَّالث منه، فإنَّه ينتج كلِّيَّةً سالبةً؛ ....

حاشية الصبان

قوله: **(وإن كانت إحداهما جزئيَّةً)** أي: سالبة أو موجبة.

قوله: **(وإن كانتا كلِّيَّتين)** مقابلُ قوله: «وإن كانت إحداهما جزئيَّةً».

قوله: **(إلَّا إن كان الأصغر مسوَّراً بالسُّور الكلِّيِّ)** بأن كان السُّور الكلِّيُّ داخلاً عليه متَّصلاً به في الصُّغرى كما في الضَّربين الأوَّلين من الشَّكل الأوَّل والثَّاني، أو في عكسها كما في الضَّرب الثَّالث من الشَّكل الرَّابع كما سيذكره الشَّارح.

هذا؛ ويُشترط أيضاً لكلِّيَّة النَّتيجة على مذهب المتأخِّرين من كون المنتج من الرَّابع ثمانية أضربٍ: أن تكون الكبرى كلِّيَّةً تحرُّزاً[1] عنِ الضَّرب الثَّامن منه، فإنَّ الأصغر فيه مسوَّرٌ بالسُّور الكلِّيِّ في عكس صغراه، ومع ذلك لا يُنتج إلَّا جزئيَّةً سالبةً، أفاده في «الكبير»[2].

فالاكتفاءُ باشتراط كون الأصغر مسوَّراً بالسُّور الكلِّيِّ إنَّما هو على مذهب الأقدمين.

قوله: **(ولو عكست قضيَّته)** أي: قضيَّة الأصغر [ص/١٠٨] في الشَّكل الثَّالث؛ أيِ: القضيَّة المشتملة عليه المسوَّرة بالسُّور الكلِّيِّ.

قوله: **(انعكست جزئيَّةً)** مثلاً: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَامٍ» من الضَّرب الأوَّل من الشَّكل الثَّالث، ونتيجته جزئيَّةٌ وهي: «بَعْضُ الجِسْمِ نَامٍ»؛ لأنَّ الأصغر فيه وهو «الجسم» محمولٌ في الصُّغرى، ولو عكست هذه الصُّغرى انعكست جزئيَّةً إلى «بَعْضُ الجِسْمِ حَيَوَانٌ»؛ لأنَّ عكس الموجبة الكلِّيَّة موجبةٌ جزئيَّةٌ.

قوله: **(لأنَّها)** أي: قضيَّة الأصغر **(لا تكون إلَّا موجبةً)** أي: وعكس الموجبة جزئيَّةٌ ولو كانت كلِّيَّةً.

---

(١) قوله: **(تحرُّزاً... إلخ)** لا يخفى أنَّه لا حاجة إلى هذا التَّحرُّز بعد فرض كونهما كلِّيَّتين فتدبر. وقال بعض الإخوان: إنَّ شيخ شيخنا نبَّه على ذلك.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٨).

لأنَّ صغراه كلِّيَّةٌ سالبةٌ تنعكس كنفسها، وأمَّا الشَّكل الأوَّل والثَّاني فالأمرُ فيهما ظاهرٌ.

(٩٧) وَهَـذِهِ الأَشْـكَـالُ بِـالْـحَـمْـلِـيِّ مُـخْـتَـصَّـةٌ وَلَـيْـسَ بِـالـشَّـرْطِـيِّ

(وَهَذِهِ الأَشْكَالُ) الأربعة (بِالحَمْلِيِّ) من القضايا (مُخْتَصَّةٌ، وَلَيْسَ) ما ذكر وهو الأشكال كائناً (بِالشَّرْطِيِّ) أي: فيه.

حاشية الصبان

قوله: (لأنَّ صغراه كلِّيَّةٌ سالبةٌ تنعكس كنفسها) أي: فيصير الأصغر في عكسها موضوعاً داخلاً عليه السُّور متَّصلاً به؛ مثلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ العِبَادَةِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ، وَكُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ» من الضَّرب الثَّالث، وهو ينتج كلِّيَّةً وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ المُسْتَغْنِي عَنِ النِّيَّةِ بِوُضُوءٍ»؛ لأنَّ الأصغر وهو «المستغني عن النِّيَّة» وإن لم يكن مسوَّراً في الصُّغرى مسوَّرٌ في عكسها؛ لأنَّها تنعكس كلِّيَّةً إلى: «لَا شَيْءَ مِنَ المُسْتَغْنِي عَنِ النِّيَّةِ بِعِبَادَةٍ».

ويرد على الشَّارح: أنَّ الثَّامن كالثَّالث؛ لأنَّ صغراه سالبةٌ كلِّيَّةٌ تنعكس كنفسها، مع أنَّه لا ينتج إلَّا جزئيَّةً؛ إلَّا أن يكون كلامه[1] على مذهب الأقدمين من أنَّ ضروب الرَّابع خمسةٌ.

قوله: (فالأمرُ فيهما ظاهرٌ) وهو أنَّ الضَّربين الأوَّلين من كلٍّ منهما ينتج كلِّيَّةً؛ لعموم وضع الأصغر في الصُّغرى بالفعل، فتلخَّص: أنَّ المنتج للكلِّيَّة خمسة أضربٍ.

قوله: (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ... إلخ) تصريحٌ بما عُلِم من قوله: «وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّه»؛ لأنَّ الجنس إذا اختصَّ بشيءٍ اختصَّت به أنواعُهُ.

قوله: (بِالحَمْلِيِّ) قال في «الكبير»: أي بالحمليَّة، واللَّام للجنس، ولم يؤنِّث لتأوُّلها أيِ: القضيَّة بالقول. اهـ[2] وإلى تفسير الحمل بالحمليَّة أشار هنا بقوله: «مِنَ القَضَايا».

وأقول: يحتمل أنَّ المراد بالقياس الحمليّ، بل هذا أحسن؛ لعدم إحواجه إلى التَّأويل، ومثل ما قيل في قوله: «بِالحَمْلِيِّ» يُقالُ في قوله: «بِالشَّرطِيِّ».

قوله: (وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ) تصريحٌ بما عُلِمَ ممَّا قبله.

قوله: (ما ذكر) فيه إشارةٌ إلى الجواب عنِ الاعتراض على المصنِّف بتذكير الضَّمير مع رجوعه إلى المؤنَّث.

---

(١) قوله: (إلَّا أن يكون كلامه... إلخ) أي: فما يفيده كلامه من أنَّ كون الصُّغرى كلِّيَّة سالبة تنعكس كنفسها يقتضي كون النَّتيجة كلِّيَّة سالبة محلُّه في الضُّروب المتَّفق عليها، فتدبَّر.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٠٩).

وتقدَّم الكلام على ذلك في قوله: «وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيِّ».

(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

(**وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ**) أي: لبعضها صغرى أو كبرى، (**أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ**) خبر الحذف.

- فمثالُ حذف الصُّغرى: «هَذَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّ كُلَّ زَانٍ يُحَدُّ».

حاشية الصبان

قوله: (وتقدَّم الكلام على ذلك) أي: على حكم المصنِّف باختصاص الأشكال بالحمليِّ من أنَّه تَبع في ذلك ابن الحاجب، وأنَّه يُعتذر عنهما بأنَّهما لم يعتبرا الاقترانيّ من الشَّرطيَّات؛ لعدم تعرُّض الأقدمين له، ولقلَّة جدواه.

قوله: (أي: لبعضها) أقول: دفع بجعل «في» بمعنى «اللَّام» ما تُوهِمه الظَّرفيَّة من أنَّ المحذوف بعض أجزاء المقدِّمة.

لا يقال: الإيهام موجودٌ على معنى «اللَّام» أيضاً؛ إذ بعض المقدِّمات يصدق بجزءٍ من أجزاء المقدِّمة الواحدة.

لأنَّا نقول: المراد بـ«بعض المقدِّمات»: إحداها، وكلامُهُ يقتضي أنَّ حذفها كلِّها لا يجوز، والظَّاهرُ أنَّ محلَّه إذا كان المقامُ مقامَ استدلالٍ.

قوله: (أَوِ النَّتِيجَةِ) أي: أو هما معاً، بأن حُذفت الصُّغرى مع النَّتيجة، أوِ الكبرى مع النَّتيجة، فصورُ الحذف خمسٌ: هاتان الصُّورتان، وحذف كلٍّ واحدةٍ، وسيذكر هذه الثَّلاثة الشَّارح.

و«أو» في كلام المصنِّف ليست مانعة جمعٍ؛ لجواز حذف البعض مع النَّتيجة كما عرفت، ولا مانعة خلوٍّ؛ لجواز أن لا يقع حذفٌ لشيءٍ ممَّا ذكر، وقد تقدَّم نقل السَّعد عنِ «الإشارات»: أنَّه ليس كلُّ ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثَّلاث؛ نحو: «العَالِمُ إِمَّا أَنْ يَعْبُدَ اللهَ، وَإِمَّا أَنْ يَنْفَعَ النَّاسَ».

قوله: (لِعِلْمٍ) أي: لأجل العلم بالمحذوف، أو عند العلم به.

وأفهم أنَّه إذا فُقِد العِلم بالمحذوف لا يجوز الحذف وهو كذلك.

وكالاقترانيّ في جواز الحذف الاستثنائيُّ، وممَّا حُذف منه الاستثنائيَّة والنَّتيجة قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

التَّقدير: لكنَّهما لم تفسدا، فلم يكن فيهما آلهةٌ غير الله.

قوله: (هَذَا يُحَدُّ) أقول: هي النَّتيجة، وكان المناسبُ تأخيرها؛ لأنَّ تقديمها يُوهم اعتبارها

- ومثال حذف الكبرى: «هَذَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّهُ زَانٍ».

- ومثال حذف النَّتيجة: «هَذَا زَانٍ، وَكُلُّ زَانٍ يُحَدُّ»، «هَذَا رُمَّانٌ، وَكُلُّ رُمَّانٍ يَحْبِسُ القَيْءَ».

(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(وَتَنْتَهِي) المقدِّمات إن لم تكن ضروريَّةً (إِلَى) ذي (ضَرُورَةٍ؛ لِمَا مِنْ دَوْرٍ) وهو: «توقُّف الشَّيء على ما يتوقَّف هو عليه».

حاشية الصبان

دعوى، مع أنَّ غرضه التَّمثيل لحذف الصُّغرى فقط، بدليل تمثيله بعدُ لحذف النَّتيجة، وكذا يُقال في مثاله لحذف الكبرى.

قوله: (هَذَا رُمَّانٌ... إلخ) هذا قياسٌ طبيٌّ، وما قبله شرعيٌّ.

قوله: (يَحْبِسُ القَيْءَ) أي: يمنعه من طلبه للخروج.

قوله: (المقدِّمات) قال في «الكبير»: المعلومة من السِّياق. اهـ[1]

ولا حاجة إليه لتقدُّمها صراحةً في قوله: «من تلك المقدِّمات»، وفي قوله: «لبعض المقدِّمات».

قوله: (إن لم تكن ضروريَّةً) أي: ولو مسلَّمةً أخذاً ممَّا يأتي.

قوله: (إلى ذي ضرورة) أي: إلى قولٍ ذي ضرورةٍ؛ أي: ضروريّ.

وقال في «الكبير»: إلى قضايا ذات ضرورة. [اهـ][2] أي: إذا كانت المقدِّمتان أو إحداهما غير ضروريَّة ولا مسلَّمةٍ افتقرت إلى كسبٍ بقياسٍ، وهكذا إلى أن تنتهي إلى قياسٍ مقدِّمتاه ضروريَّتان أو مسلَّمتان.

قوله: (لِمَا مِنْ دَوْرٍ... إلخ) تعليلٌ لمفهوم قوله: «وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ»؛ أي: ولا يجوز أن لا تنتهي إليها لِمَا... إلخ.

قوله: (توقُّف الشَّيء على ما يتوقَّف هو عليه) أقول: الصِّلة أوِ الصِّفة جاريةٌ على ما هي له؛ لعود الضَّمير على «ما»، فلا حاجة إلى إبراز الضَّمير، بل ينبغي حذفه لإيهامه عوده على «الشَّيء»، فاحفظه ولا تنظر لكلامٍ فاسدٍ قيل هنا.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٠).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٠).

(أَوْ تَسَلْسُلٍ) وهو: «ترتُّب أمرٍ على أمرٍ إلى ما لا نهاية له».

(قَدْ لَزِمَا) أي: لما لزم الَّذي هو دورٌ أو تسلسلٌ على تقدير عدم انتهائها إلى الضَّرورة، فلزوم الدَّور هو فيما إذا استدلَّ على المتأخِّر[1] بما يتوقَّف على ذلك المتأخِّر، ولزوم التَّسلسل هو فيما إذا توقَّف الأوَّل[2] على أدلَّةٍ مترتبةٍ لا غاية لها، فإنِ انتهى الأمر إلى دليلٍ غير ضروريٍّ مقدِّماتُهُ، ولا مسلَّمةٍ لم يكف.

- مثال ما مقدِّماته ضروريَّةٌ: «هَذَا العَدَدُ مُنْقَسِمٌ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ كَذَلِكَ زَوْجٌ».

حاشية الصبان

وتوقُّف كلٍّ منهما على الآخر تارةً يكون بغير واسطةٍ وتارةً يكون بواسطةٍ، ويسمَّى الأوَّل: «مصرّحاً»، والثَّاني: «مضمراً»، والمرادُ التَّوقُّف المقتضي سبق المتوقَّف عليه، فلا ينتقض بالجوهر والعَرَض؛ لأنَّ توقُّف كلٍّ منهما على الآخر معيٌّ لا سَبْقيٌّ، والدَّور المعيُّ ليس محالاً.

قوله: (وهو ترتُّب) الظَّاهر: أنَّ تعبيره في جانب الدَّور بـ«التَّوقُّف»، وفي جانب التَّسلسل [ص/١٠٩] بـ«التَّرتُّب» تفنُّن.

قوله: (الَّذي هو) أي: ما لزم، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ «من» في كلام المصنِّف بيانيَّةٌ.

قوله: (على تقدير) متعلِّقٌ بـ«لَزِم».

قوله: (فلزوم الدَّور... إلخ) بيان ذلك: أنَّه لو لم تنته المقدِّمات أو بعضها إلى ما ذكر لزم توقُّف العِلم بها على غيرها، وكذا الحال في ذلك الغير وهكذا، فإن عُدنا إلى بعض الأوائل لزم الدَّور، وإن ذهبنا لا إلى غاية لزم التَّسلسل، فلزومُ الدَّور في الحالة الأُولى ولزومُ التَّسلسل في الحالة الثَّانية.

قوله: (توقُّف الأوَّل) أي: القياس الأوَّل.

قوله: (فإن انتهى... إلخ) مفهوم قوله: «وَتَنْتَهِي... إلخ».

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (على المتأخِّر)** أي: ولو عنِ الدَّعوى فقط. وقوله: «فقط» أي: دون أن يتأخَّر عن دليلٍ، وإنَّما حمل المتأخِّر على ما ذكر ـ كما قاله شيخ شيخنا ـ ليشمل كلامه الدَّور المصرَّح، والمرادُ بـ«المتأخِّر»: القول المتأخِّر أعمَّ من أن يكون مقدِّمةً واحدةً، وذلك فيما إذا كانتِ الثَّانية ضروريَّةً أو مسلَّمةً، أو أكثر، وذلك فيما إذا لم تكنِ الثَّانية كذلك، وفي الصُّورة الأولى يلزم دورٌ واحدٌ، وفي الثَّانية يلزم أكثر من واحدٍ، وكلامُ المصنِّف شاملٌ لذلك، فتدبَّر.

(٢) **قوله رحمه الله تعالى: (الأوَّل)** أي: جنس القول الأوَّل؛ ليشمل ما إذا كانت إحدى المقدِّمتين ضروريَّةً أو مسلَّمةً، وأوَّليَّة المقدِّمة الثَّانية من حيث وقوعها في الدَّليل الأوَّل، ثمَّ قد يكون اللَّازم تسلسلٌ واحدٌ، وقد يكون أكثر، وكلامُ المصنِّف شاملٌ لذلك، فتدبَّر.

- ومثالُ الانتهاء أن تقول: «لَوْ لَمْ يَكُنِ اللهُ تَعَالَى وَاجِبَ الوُجُودِ لَكَانَ جَائِزَ الوُجُودِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِجَائِزِ الوُجُودِ، فَهُوَ وَاجِبُ الوُجُودِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ جَائِزَ الوُجُودِ لَكَانَ حَادِثاً، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ، فَلَيْسَ بِجَائِزِ الوُجُودِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ حَادِثاً لَافْتَقَرَ إِلَى مُحْدِثٍ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُفْتَقِرٍ إِلَى مُحْدِثٍ، فَلَيْسَ بِحَادِثٍ؛ إِذْ لَوِ افْتَقَرَ إِلَى مُحْدِثٍ لَتَعَدَّدَ الإِلَهُ، لَكِنَّ الإِلَهَ لَا يَتَعَدَّدُ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ؛ إِذْ لَوْ تَعَدَّدَ الإِلَهُ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ، لَكِنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا، فَلَا يَتَعَدَّدُ الإِلَهُ، وَكَوْنُهُمَا لَمْ تَفْسُدَا ضَرُورِيٌّ بِالمُشَاهَدَةِ».

- وكذا إذا قلت: «العَالَمُ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ، ....

حاشية الصبان

قوله: (لكان جائز الوجود) دليلُ الملازمة: «أَنَّ اللهَ شَيْءٌ مَوجُودٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَوجُودٌ إِمَّا وَاجِبُ الوُجُودِ أَوْ جَائِزُهُ»، وأمَّا الاستحالة فمنتفيةٌ؛ لأنَّ الفرض أنَّه موجودٌ.

قوله: (إذ لو كان جائز الوجود... إلخ) دليلٌ للاستثنائيَّة، وهكذا الأدلَّة الآتية كلُّ دليلٍ منها دليلٌ للاستثنائيَّة الَّتي في الدَّليل قبله.

قوله: (لفسدت السَّموات والأرض) فسَّر السَّعد «الفساد»: بالخروج عنِ النِّظام المشاهد. وبعضهم: بعدم وجودهما من أصله، وبعضهم: بعدم إمداد الحوادث بما هو قوام وجودها من الأكوان[١] والألوان والأعراض.

قوله: (وكونهما لم تفسدا ضروريٌّ بالمشاهدة) **أقول**: الضَّروريُّ بالمشاهدة كونهما لم يفسدا بالفعل، واللَّازمُ على تعدُّد الإله جواز فسادهما، لا فسادهما بالفعل؛ لجواز اصطلاح الإلهين[٢] كما قالوا، وعدم جواز فسادهما غير ضروريٍّ بالمشاهدة، فلم تنته هذه الأدلَّة إلى الضَّروريّ.

ويمكن الجواب: بالتزام أنَّ اللَّازم الفساد بالفعل؛ بناءً على ما ذهب إليه السَّعد وجماعة من أنَّ الآية خطابيَّةٌ لا برهانيَّةٌ بمعنى أنَّ الملازمة عاديَّةٌ لا عقليَّةٌ؛ لأنَّ العادة جاريةٌ بوجود التَّمانع والتَّغالب عند تعدُّد الحاكم، على ما أشير إليه بقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فتأمَّل.

قوله: (وكذا إذا قلت: ... إلخ) هذا مثالٌ من الاقترانيَّات، وما قبله مثالٌ من الاستثنائيَّات.

---

(١) **قوله: (والأكوان)** أيِ: الحركة، والسُّكون، والأين، والمتى.

(٢) **قوله: (لجواز اصطلاح الإلهين)** كما قالوا فيه: إنَّه لا يمكن أن يكون الأثر الواحد بتأثيرهما؛ إذ يلزم إمَّا اجتماع مؤثِّرين على أثرٍ واحدٍ وهو محالٌ، وإمَّا تحصيل الحاصل وهو محالٌ، وعجزُ غير المؤثِّر حال تأثير المؤثِّر؛ إذ لا نفاذ لقدرته في ذلك حينئذ بوجهٍ لغرض نفاذ قدرة الآخر، والمؤثِّر مثله، فيكون عاجزاً، ولا يمكن أن يكون بتأثير أحدهما للزوم عجزهما بالوجه السَّابق، فلزم من التَّعدُّد عدم وجود شيءٍ، فافهم.

وَكُلُّ مَنْ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ فَهُوَ حَادِثٌ»، فنستدلُّ على الصُّغرى بقولنا: «العَالَمُ صِفَاتُهُ مُتغيِّرَةٌ، وَكُلُّ مُتَغيِّرٍ حَادِثٌ»، والأولى من هاتين المقدِّمتين ضروريَّةٌ للمشاهدة، ونستدلُّ على الثَّانية منهما بـ«أَنَّ التَّغَيُّرَ إِنْ كَانَ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ كَانَ الوُجُودُ طَارِئاً، أَوْ مِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ كَانَ الوُجُودُ جَائِزاً، وَالجَائِزُ لَا يَقَعُ إِلَّا حَادِثاً»، ونستدلُّ على الكبرى من القياس الأوَّل بقولنا: «كُلُّ مَنْ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ، وَكُلُّ مَنْ لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَكُلُّ مَنْ لَا يَسْبِقُ الحَوَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ»، فقد انتهينا إلى الضَّرورة، ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدِّمات، فإنَّ ذلك مكابرةٌ.

* * *

حاشية الصبان

قوله: (وكُلُّ مَنْ) فيه تغليبُ العقلاء على غيرهم.

قوله: (ونستدلُّ على الثَّانية منهما) أي: من هاتين المقدِّمتين، وهي: «كُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

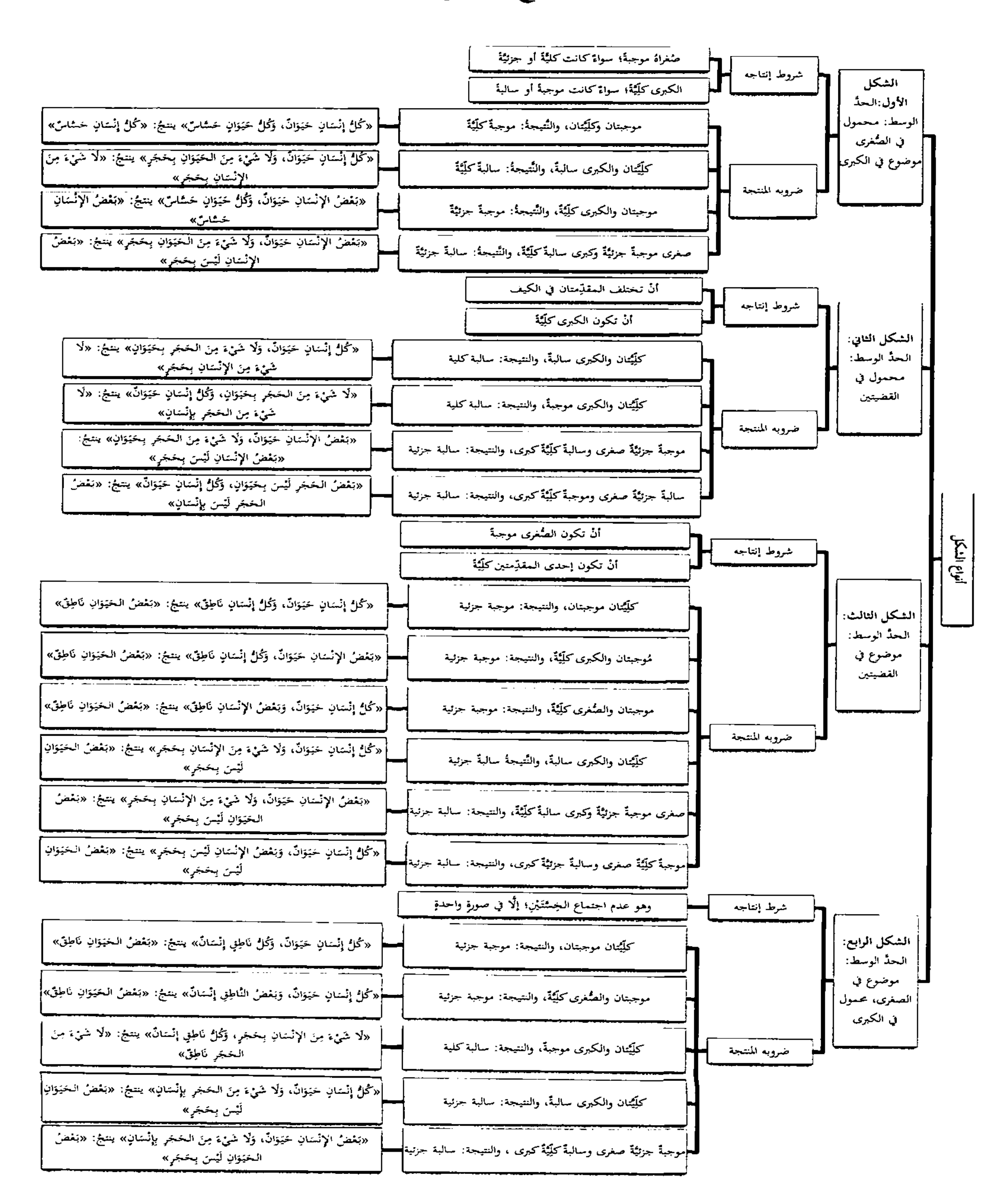
قوله: (كان الوجود طارئاً) والطّرو عين المطلوب، وهو الحدوث.

قوله: (من القياس الأوَّل) هو «العَالَمُ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ، وَكُلُّ مَنْ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ فَهُوَ حَادِثٌ».

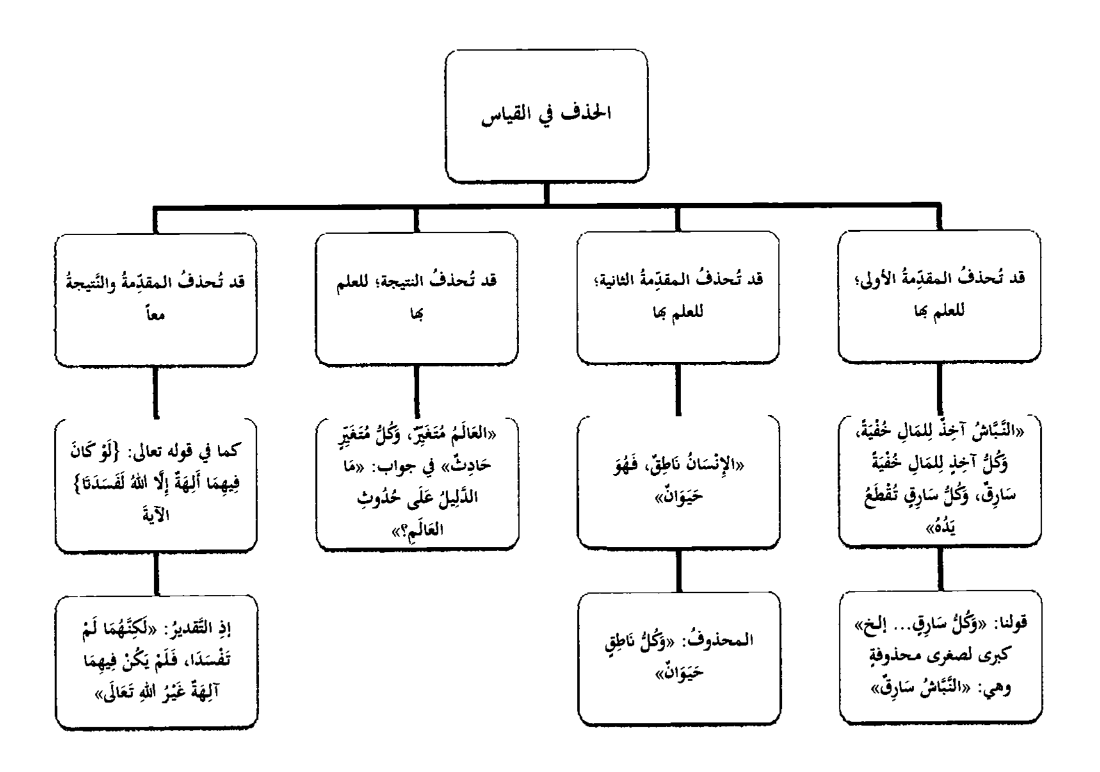
قوله: (لا يعرى) أي: لا يخلو؛ يقال: عَرِي يَعرَى كـ: رضي يرضى؛ أي: خلا، وعَرَا يعرو كـ: سما يسمو؛ أي: عَرَضَ وحدث.

* * *

«أنواع الشكل»


أنواع الشكل
الشكل الأول: الحدّ الوسط: محمول في الصُّغرى موضوع في الكبرى
شروط إنتاجه
صُغراهُ موجبةٌ، سواءٌ كانت كليّةً أو جزئيّةً
الكبرى كليّةٌ، سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً
ضروبه المنتجة
موجبتان وكليّتان، والنّتيجة: موجبة كليّةٌ
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ»
كليّتان والكبرى سالبةٌ، والنّتيجة: سالبة كليّةٌ
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»
موجبتان والكبرى كليّةٌ، والنّتيجة: موجبة جزئيّةٌ
«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَسَّاسٌ»
صغرى موجبة جزئيّةٌ وكبرى سالبة كليّةٌ، والنّتيجة: سالبة جزئيّةٌ
«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»
الشكل الثاني: الحدّ الوسط: محمول في القضيتين
شروط إنتاجه
أنْ تختلف المقدّمتان في الكيف
أنْ تكون الكبرى كليّةً
ضروبه المنتجة
كليّتان والكبرى سالبةٌ، والنتيجة: سالبة كلية
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»
كليّتان والكبرى موجبةٌ، والنتيجة: سالبة كلية
«لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»
موجبة جزئيّةٌ صغرى وسالبة كليّةٌ كبرى، والنتيجة: سالبة جزئية
«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»
سالبة جزئيّةٌ صغرى وموجبة كليّةٌ كبرى، والنتيجة: سالبة جزئية
«بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ينتج: «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»
الشكل الثالث: الحدّ الوسط: موضوع في القضيتين
شروط إنتاجه
أنْ تكون الصُّغرى موجبة
أنْ تكون إحدى المقدّمتين كليّةً
ضروبه المنتجة
كليّتان موجبتان، والنتيجة: موجبة جزئية
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»
موجبتان والكبرى كليّةٌ، والنتيجة: موجبة جزئية
«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»
موجبتان والصُّغرى كليّةٌ، والنتيجة: موجبة جزئية
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ نَاطِقٌ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»
كليّتان والكبرى سالبةٌ، والنّتيجة سالبة جزئية
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»
صغرى موجبة جزئيّةٌ وكبرى سالبة كليّةٌ، والنتيجة: سالبة جزئية
«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»
موجبة كليّةٌ صغرى وسالبة جزئيّةٌ كبرى، والنتيجة: سالبة جزئية
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»
الشكل الرابع: الحدّ الوسط: موضوع في الصغرى، محمول في الكبرى
شرط إنتاجه
وهو عدم اجتماع الخِسّتيْن؛ إلّا في صورةٍ واحدةٍ
ضروبه المنتجة
كليّتان موجبتان، والنتيجة: موجبة جزئية
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»
موجبتان والصُّغرى كليّةٌ، والنتيجة: موجبة جزئية
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»
كليّتان والكبرى موجبةٌ، والنتيجة: سالبة كلية
«لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ نَاطِقٌ»
كليّتان والكبرى سالبةٌ، والنتيجة: سالبة جزئية
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»
موجبة جزئيّةٌ صغرى وسالبة كليّةٌ كبرى ، والنتيجة: سالبة جزئية
«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»

«الحذف في القياس»



فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي

(فَصْلٌ فِي) القياس (الاسْتِثْنَائِي) وهو المؤلَّفُ من مقدِّمتين:

إحداهما: شرطيَّةٌ، وتسمَّى: «كُبْرَى».

والأخرى: تدلُّ على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أو رفعه، وتسمَّى: «صغرى».

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلَا امْتِرَاءِ
(١٠١) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

(وَمِنْهُ) أي: القياسُ (مَا) أي: قياسٌ، أوِ القياسُ الَّذي (يُدْعَى) أي: يسمَّى (بِالاسْتِثْنَائِي) لاشتماله على القضيَّة الاستثنائيَّة، وهي الَّتي فيها حرف الاستثناء، وهو «لَكِن».

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي القياس الاسْتِثْنَائِي

قوله: (وتسمَّى: كبرى) لأنَّها أكبر منَ الاستثنائيَّة؛ إذ ألفاظها على نحو نصف ألفاظ شرطيَّتها، وأيضاً لو اعتبرتهما بالتَّرتيب الاقترانيِّ لوجدتهما على هيئة الشَّكل الأوَّل[١] المركَّب من حمليَّةٍ صغرى وشرطيَّةٍ كبرى؛ مثلاً إذا قلنا: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانٌ فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» وجدته هو عينَ قولك: «هَذَا إِنْسَانٌ، وَكُلَّمَا كَانَ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ»، ونتيجتُهُ هي عينُ نتيجتِهِ، ولا يختلفان إلَّا في تقديم الصُّغرى في اللَّفظ وتأخيرها.

وكذا إذا قلت في هذا المثال: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» يكون عين قولك: «هَذَا لَيْسَ هُوَ بِحَيَوَانٍ، وَكُلَّمَا كَانَ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وهذا من الشَّكل الثَّاني وينتج: «هَذَا لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وهي نتيجة الاستثنائيِّ، ولم يختلفا أيضاً إلَّا في التَّقديم والتَّأخير؛ قاله في «الكبير»[٢].

قوله: (على وضع) أي: إثبات. **وقوله**: (أحد طرفيها) أيِ: الشَّرطيَّة، وطرفاها: مقدَّمها وتاليها. **وقوله**: (أو رفعه) أي: نفيه. **وقوله**: (لينتج) أي: الوضع أوِ الرَّفع.

قوله: (لاشتماله على القضيَّة الاستثنائيَّة) وإن شئت قلت: لاشتماله على أداة الاستثناء، وهي

---

(١) **قوله**: (على هيئة الشكل الأول) لو قال: «على هيئة الشَّكل الاقترانيِّ المركَّب. . .إلخ» لكان أحسن، فإنَّ كلامه يحتاج إلى تكلُّفٍ هنا، وفي قوله بعد: «وكذا. . . إلخ»، فتدبَّر.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٢).

وقال السَّيِّد: سمِّي استثنائيًّا؛ لأنَّ المُستدِلَّ ينعطف بالمقدِّمة الاستثنائيَّة ـ على ما ذكر في الشَّرطيَّة ـ فيضعه أو يرفعه، والتَّعليلُ الأوَّل يرجع إلى هذا.

(**يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ**) بإسكان الياء مخفَّفةً للوزن؛ لأنَّ إحدى مقدِّمتيه شرطيَّةٌ (**بِلَا امْتِرَاءِ**) أي: شكٍّ.

(**وَهْوَ**) أي: الاستثنائيُّ: القياسُ (**الَّـذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ، أَوْ**) على (**ضِدِّها**) أي: نقيضِها (**بِالفِعْلِ**) بأن تكون النَّتيجة بصورتها مذكورةً فيه، ....

حاشية الصبان

«لَكِنَّ»؛ أي: على أداة الاستدراك الشَّبيه بحرف الاستثناء في إحداثه فيما قبله شيئاً لم يوجد فيه، كما في «شرح ابن يعقوب» مبسوطاً[1].

قوله: (على ما ذكر في الشَّرطيَّة فيضعه أو يرفعه) أي: على مقدَّم الشَّرطية فيضعه، أو على تاليها فيرفعه.

قوله: (والتَّعليلُ الأوَّل يرجع إلى هذا) زاد في «الكبير»: وإنَّما يتغايران بالاعتبار؛ إذ أداة الاستثناء؛ أيِ: النَّحوي سمِّيت بذلك لرجوع المتكلِّم بها إلى الكلام السَّابق، فيُخرج بها ما لولاها لدخل في الكلام السَّابق. اهـ[2]

وحاصلُهُ: أنَّ الرُّجوع على كلٍّ منَ التَّعليلين متحقِّقٌ، لكنَّه معتبرٌ أوَّلاً في التَّعليل الثَّاني، والمعتبرُ أوَّلاً في التَّعليل الأوَّل نفس القضيَّة المرجوع بها الَّتي هي الاستثنائيَّة.

قوله: (يُعْرَفُ بِالشَّرْطِي) أي: فله اسمان.

قال في «الكبير»: خصَّ بذلك؛ إمَّا بناء على ما مرَّ من أنَّ الاقترانيَّ لا يتركَّب منَ الشَّرطيَّات، أو للزوم الشَّرطيَّة له بخلاف الاقترانيّ، فإنَّه على القول بأنَّه يتركَّبُ من الشَّرطيَّات ـ وهو المعتمد ـ لا يلزم فيه ذلك؛ لأنَّه يتركَّب من محض الحمليَّات أيضاً، وهو الأكثر. اهـ[3]

قوله: (أي: نقيضها) دفع بذلك اعتراضاً على المصنِّف.

قوله: (بأن تكون النَّتيجة بصورتها... إلخ) تصويرٌ للدَّلالة على ذلك بالفعل، بيَّن به أنَّ المراد بالدَّلالة على ذلك الاشتمال عليه، لا ما يتبادر منها وهو الإفادة حتَّى يرد: أنَّ الاقترانيّ يفيد أيضاً النَّتيجة بالفعل.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٢٨٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٢).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٢).

أو نقيضها كذلك (**لَا بِالقُوَّةِ**) أي: بأن تكون النَّتيجةُ متفرِّقةَ الأجزاء في القياس كما سبق في الاقترانيِّ.

مثالُ الأوَّل ـ أي: كون النَّتيجة مذكورةً بالفعل ـ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ» ينتج: «النَّهَارُ مَوجُودٌ»، وهو مذكورٌ بصورته في القياس.

واعترض بأنَّ النَّتيجة لا بدَّ أن تكون خبراً أو قضيَّةً تحتمل الصِّدق والكذب، والتَّالي ليس كذلك؛ لأنَّه جزءُ قضيَّةٍ.

والجواب: أنَّ المعنى أنَّ صورتها مذكورةٌ في القياس، أي: مثل صورتها موجودٌ فيه، وإن كانتِ المغايرة حاصلةً؛ لأنَّ النَّهار موجودٌ عند كونه نتيجةَ قضيَّةٍ تحتمل الصِّدق والكذب، وعند كونه تالياً للشَّرطيَّة جزء قضيَّةٍ لا يحتمل صدقاً ولا كذباً.

حاشية الصبان

قوله: (أو نقيضها كذلك) أي: أو يكون نقيضها بصورته مذكوراً فيه.

قوله: (بأن تكون النَّتيجةُ متفرِّقةَ الأجزاء... إلخ) تصويرٌ للدَّلالة بالقوَّة المنفيَّة.

قوله: (مثالُ الأوَّل) أي: الدَّلالة على النَّتيجة بالفعل، ولم يمثِّل للثَّاني الَّذي هو الدَّلالة على نقيضها بالفعل؛ اكتفاءً بما سيأتي، ولم يكتف[1] به في الأوَّل؛ ليتَّضح [ص/ ١١٠] الاعتراضُ الآتي، فاندفع ما قيل هنا.

قوله: (واعترض) أي: على كون النَّتيجة مذكورةً فيه بالفعل، كما هو ظاهر صنيعه هنا، وصريح كلامه في «الكبير»؛ أو على قوله: «دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّهَا» بشقِّيه، فيكون في قول الشَّارح: «بأنَّ النَّتيجة» اكتفاءٌ؛ أي: أو ضدَّها، كما قيل.

قوله: (والجواب: أنَّ المعنى) أي: المعنى كون النَّتيجة مذكورةً فيه بالفعل. **وقوله: (أنَّ صورتها)** أي: أو مادَّتها. **وقوله: (وإن كانتِ المغايرة حاصلةً)** «الواو» للحال، و«إن» وصليَّةٌ؛ أي: وإن كانتِ المغايرة بين النَّتيجة والتَّالي حاصلةً في الحقيقة باعتبار المعنى. **وقوله: (لِأَنَّ النَّهَارَ مَوجُودٌ)** أي: لأنَّ هذا القول عند كونه نتيجةً... إلخ. **وقوله: (قضيَّة)** أي: مستقلَّةٍ.

---

(١) **قوله: (ولم يكتف... إلخ)** فذكر مثال الأوَّل تمهيداً للاعتراض، وهذا ظاهرٌ على أوَّل الاحتمالين الآتيين في قوله: «واعترض»؛ إذ لو جرينا على أنَّ الاعتراض على قوله: «دلَّ على النَّتيجة أو ضدِّها» بشقيه، وأنَّ في كلام الشَّارح اكتفاءً لورد أنَّه كان عليه أن يأتي بمثال الثَّاني، بل هو أولى بأن يأتي به؛ لأنَّ احتياج الاعتراض إلى التَّوضيح بالنِّسبة إلى ما حُذف فيه أشدُّ من احتياجه إلى التَّوضيح بالنِّسبة إلى ما ذُكِر فيه، فتدبَّر.

(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
(١٠٣) وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

• ثمَّ الشَّرطيَّة الموضوعة في القياس الاستثنائي: إمَّا متَّصلة أو منفصلة، فأشار إلى الأوَّل بقوله:

(**فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ**) أي: القضيَّةُ الشَّرطيَّة (**ذَا اتِّصَالِ**) أي: متَّصلةً، وذَكَّر باعتبار تأويل الشَّرطيَّة باللَّفظ.

(**أَنْتَجَ وَضْعُ**) أي: إثبات (**ذَاكَ**) أي: المقدَّم (**وَضْعَ التَّالِي**) نحو: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتجُ: «أَنَّهُ حَيَوَانٌ».

(وَ) أنتج (**رَفْعُ تَالٍ**) أي: نفيه (**رَفْعَ أَوَّلٍ**) أي: المقدَّم، بأن تقول في هذا المثال: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» ينتجُ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

حاشية الصبان

هذا؛ وقد أورد[1] الشَّارح في «كبيره» الاعتراض المجاب عنه بهذا الجواب بما لفظه: واعترض على الأوَّل ـ يعني: كون النَّتيجة مذكورةً فيه بالفعل ـ بأنَّه يقتضي عدم مغايرة النَّتيجة للقياس، وهو منافٍ لِمَا اقتضاه تعريف القياس من وجوب المغايرة لقوله فيه: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخرا». اهـ[2]

وعدل عنه هنا إلى الاعتراض المذكور؛ لعدم قوَّة ما ذكره في «الكبير»؛ إذِ المراد بـ «المغايرة» كما مرَّ: أن لا تكون النَّتيجة عين إحدى المقدِّمتين، وهي فيما نحن فيه جزء إحداهما، لا عين إحداهما.

قوله: (وذَكَّر) أيِ: الشَّرطيَّ. **وقوله: (باللَّفظ)** الأحسن: «بالقول».

قوله: (أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ... إلخ) إنَّما أنتج وضعُ المقدَّم وضعَ التَّالي؛ لأنَّ المقدَّم ملزومٌ للتَّالي، وثبوتُ الملزوم يقتضي ثبوت اللَّازم؛ وإنَّما أنتج رفعُ التَّالي رفعَ المقدَّم؛ لاستلزام انتفاء اللَّازم انتفاء الملزوم.

قوله: (وَضْعَ التَّالِي) أي: وضع مثل التَّالي، كما تقدَّم أنَّ النَّتيجة غيرُ التَّالي.

---

(١) **قوله: (وقد أورد... إلخ) محصَّل كلامه:** أنَّ الجواب المذكور هنا وقع في «الكبير» جواباً عن اعتراضٍ آخر، لا عن هذا الاعتراض، ولفظُ الاعتراض الآخر هو ما ذكره، وعدل عنه لِما ذكره، فما يوهمه ظاهر قوله: «وقد أورد... إلخ» غير مرادٍ؛ كما يدلُّ عليه بقيَّة كلامه.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٧).

(وَلَا يَلْزَمُ) إنتاجُ (فِي) أي: مِن (عَكْسِهِمَا) أي: مِن رفع المقدَّم، أو وضع التَّالي (لِما انْجَلَى) أيِ: اتَّضح مِن أنَّه قد يكون التَّالي أعمَّ من المقدَّم، ولا يلزم من رفع الأخصِّ رفع الأعمِّ ولا إثباته، ولا من وضع الأعمِّ وضع الأخصِّ ولا رفعه.

- فلو قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» لم ينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ حَيَوَانٍ» ولا: «أَنَّهُ حَيَوَانٌ».
- أو قلت: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» لم ينتج: «أَنَّهُ إِنْسَانٌ» ولا: «أَنَّهُ غَيْرُ إِنْسَانٍ».

وشرطُ إنتاج الشَّرطيَّة أن تكون موجَبَةً لزوميَّةً، وأن تكون كلِّيَّةً أو ما ....

حاشية الصبان

قوله: (وَلَا يَلْزَمُ إنتاج) أي: فالضَّمير عائدٌ على الإنتاج المفهوم من «أنتج».

قوله: (في عكسهما) أي: عكس وضع المقدَّم ورفع التَّالي؛ أي: مقابل كلٍّ منهما، فعكس وضع المقدَّم؛ أي: مقابله رفع المقدَّم، وعكس رفع التَّالي؛ أي: مقابله وضع التَّالي.

قوله: (أي: مِن) **قال في «الكبير»**: أو [في] باقيةٌ على معناها من الظَّرفيَّة؛ بجعل مجرورها ظرفاً مجازاً. [اهـ][1]

قوله: (مِن أنَّه قد يكون... إلخ) أي: ومِن أنَّ المقدَّم ملزومٌ والتَّالي لازمٌ، فيلزمُ من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ولا يلزم من نفيه شيءٌ، ويلزمُ من نفي اللَّازم نفي ملزومه ولا يلزم من ثبوته شيءٌ.

قوله: (أعمَّ من المقدَّم) كما في المثال المتقدِّم.

قال في «الكبير»: وأمَّا إذا كان التَّالي مساوياً للمقدَّم؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ نَاطِقاً» فاستلزام نفي المقدَّم نفي التَّالي ومن إثبات التَّالي إثبات المقدَّم ليس بالنَّظر إلى صورة القياس، بل إلى مادَّته المخصوصة، والمعتبرُ هو الأوَّل؛ ألَا ترى أنَّهم لا يقولون: «إنَّ الموجبة الكلِّيَّة تنعكس كنفسها» مع تحقُّق صحَّة ذلك فيما إذا كان المحمول مساوياً للموضوع. اهـ[2]

قوله: (وشرطُ إنتاج... إلخ) كان الأنسب تأخيره إلى آخر الباب؛ لتعلُّقه بالمتَّصلة والمنفصلة.

قوله: (أن تكون موجبةً) فلا تنتج السَّالبة متَّصلةً كانت أو منفصلةً. **وقوله:** (لزوميَّةً) أي: في المتَّصلة، وكان عليه أن يقول: «أو عناديَّةً»؛ أي: في المنفصلة كما في «الكبير»؛ **لقوله بعد:** «أو كون وضع اللُّزوم أوِ العِناد... إلخ»، فلا تنتج الاتِّفاقيَّة متَّصلةً كانت أو منفصلةً. **وقوله:** (وأن تكون كلِّيَّةً) فلا تنتج الجزئيَّة متَّصلةً كانت أو منفصلةً على تفصيلٍ سيشير إليه. **وقوله:** (أو ما

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٧).
(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٧).

في مادَّتها، أو كون وضع اللُّزوم أوِ العناد بعينه وضع الاستثناء؛ نحو: «إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ الآنَ فَهُوَ مُكْرَمٌ، لَكِنَّهُ قَدِمَ الآنَ».

حاشية الصبان

في مادَّتها) أي: في مادَّة الكلِّيَّة، وهو المهملة والجزئيَّة الواقعتان في مادَّةٍ؛ أي: موضع يصلح للكلِّيَّة؛ كقول السَّنوسيِّ في الاستدلال على وجوده تعالى: «لِأَنَّه لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ... إلخ»؛ لأنَّها وإن كانت مهملةً لوجود علامة الإهمال وهي إطلاق «لو»، لكنَّها في موضعٍ صالحٍ للكلِّيَّة، بأن يقال: «كُلَّمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ... إلخ».

وقوله: (أو كون وضع اللُّزوم... إلخ) عطفٌ على «أن تكون كلِّيَّةً»، و**(بعينه)** تأكيدٌ لـ«وضع»؛ يعني: أنَّه يقوم مقام كلِّيَّة الشَّرطيَّة أن تكون مخصوصةً وضع اللُّزوم أوِ العِناد فيها ـ أي: حالته بعينه ـ وضع الاستثناء ـ أي: وضع ذات الاستثناء ـ، وهي الاستثنائيَّة، فلا يضرُّ حينئذ كون القضيَّة غير كلِّيَّةٍ؛ لأنَّ المخصوصة في حكم الكلِّيَّة حينئذ؛ كالمخصوصة المهملة في قولك: «إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ الآنَ فَهُوَ مُكْرَمٌ، لَكِنَّهُ قَدِمَ الآنَ» فهو ينتج: «زَيْدٌ مُكْرَمٌ الآنَ». والمخصوصةِ الجزئيَّة في قولك: «قَدْ يَكُونُ إِذَا جَالَسَنِي زَيْدٌ عِنْدَ الزَّوَالِ حَدَّثْتُهُ، لَكِنَّهُ يُجَالِسُنِي عِنْدَ الزَّوَالِ» فإنَّه ينتج: «إِنِّي أُحَدِّثُهُ عِنْدَ الزَّوَالِ».

وكذا يُقال في المنفصلة؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الجِسْمُ وَهُوَ حَيٌّ عَالِماً أَوْ جَاهِلاً، لَكِنَّهُ وَهُوَ حَيٌّ لَيْسَ بِجَاهِلٍ».

ومثلُ ما إذا كان وضع اللُّزوم أوِ العِناد والاستثنائيَّة واحداً ما إذا كانتِ الاستثنائيَّة عامَّةً تشمل وقت الاتِّصال أوِ الانفصال؛ لدخول الوقت في ذلك العموم؛ نحو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا جَالَسَنِي زَيْدٌ عِنْدَ الزَّوَالِ حَدَّثْتُهُ، لَكِنَّهُ يُجَالِسُنِي جَمِيعَ النَّهَارِ» فإنَّه ينتج: «إِنِّي أُحَدِّثُهُ عِنْدَ الزَّوَالِ»، أفاده في «الكبير»(١).

● **وأفاد فيه أيضاً(٢)**: أنَّ لـ«لو» استعمالين:

١ - تأتي لامتناع الأوَّل لامتناع الثَّاني، بمعنى: أنَّ امتناع الثَّاني عِلَّةٌ للعلم بامتناع الأوَّل من غير التفاتٍ إلى أنَّ علَّة انتفاء الجزاء في الخارج [ص/ ١١١] ما هي.

٢ - وتأتي لامتناع الثَّاني لامتناع الأوَّل، بمعنى: أنَّ امتناع الأوَّل عِلَّةٌ في الخارج لامتناع الثَّاني.

وعلى الأوَّل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فهو مسوقٌ ليستدلَّ

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٤).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٥).

(١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا
(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
(١٠٦) رَفْعُ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

(وَإِنْ يَكُنِ) الشَّرطيُّ (مُنْفَصِلاً) أي: قضيَّةً منفصلةً فهي: إمَّا حقيقيَّةٌ، أو مانعةُ جمعٍ أو مانعة خلوٍّ.

● فإن كانت حقيقيَّةً: (فَوَضْعُ ذَا) أي: أحد طرفيها (يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ) أي: الطَّرف الآخر؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ المَوجُودُ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثاً، لَكِنَّهُ قَدِيمٌ» ينتجُ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ» أو: «لَكِنَّهُ حَادِثٌ» ينتجُ: «أَنَّه غَيْرُ قَدِيمٍ».

(وَالعَكْسُ ....

حاشية الصبان

بامتناع الفساد على امتناع تعدُّد الآلهة، وعلى الثَّاني قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] فهو لإفادة أنَّ عِلَّة انتفاء هداية الجميع في الخارج انتفاء تعلُّق المشيئة بها، وعلى هذا اقتصر علماء العربيَّة لأنَّهم لا يستعملونها[1] في القياسات لتحصيل العلم بالنَّتائج، وإن اعترض عليه ابن الحَاجِب، وعلى الأوَّل المناطقة؛ لأنَّهم إنَّما يستعملونها في القياسات لذلك.

قوله: (وَإِنْ يَكُنِ الشَّرْطِيُّ) بمعنى الشَّرطيَّة، وذَكَّرَ لِمَا مرَّ، وكذا يُقال فيما يأتي.

قوله: (فإن كانت حقيقيَّةً) أخذه من قول المصنِّف بعده: «وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ». **والحاصل**: أنَّ للحقيقة أربعة نتائج، ولكلٍّ من مانعة الجمع ومانعة الخلو نتيجتين.

قوله: (أي: أحد طرفيها) إطلاقُ «ذا» على أحد الطَّرفين لا بعينه مجازٌ، من إطلاق اسم الخاصِّ على العامِّ؛ إذ هو موضوعٌ لكلِّ جزئيٍّ بعينه من جزئيَّات المشار إليه، أفاده في «الكبير»[2].

قوله: (يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ) لامتناع اجتماعهما.

قوله: (وَالعَكْسُ) قال في «الكبير»: أي اللُّغويّ، وهو هنا: تبديلُ الوضع بالرَّفع. اهـ[3] أي: والرَّفع بالوضع.

---

(١) قوله: **(لأنَّهم لا يستعملونها... إلخ)** لا يخفى أنَّ هذا لا يدفع عنهم الاعتراض؛ لأنَّهم بصدد بيان ما يستعمل في لغة العرب على حالة يقع منهم استعماله عليها؛ سواء كانت ممَّا يقع من النُّحاة الاستعمال باعتبارها أو لا.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٩).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٩).

كَذَا) أي: رفع أحد الطَّرفين ينتج وضع الآخر، كما إذا قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ» ينتجُ: «أَنَّهُ حَادِثٌ»، أو: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ» ينتجُ: «أَنَّهُ قَدِيمٌ».

(وَذَاكَ) أي: كون وضع أحد الطَّرفين ينتج رفع الآخر والعكس **(فِي)** المنفصل **(الأَخَصِّ)** وهو الحقيقيَّة؛ لأنَّها أخصُّ من مانعة الخلوِّ ومانعةِ الجمع؛ لأنَّ فيها منع الجمع ومنع الخلوِّ.

ويُشترط في الحقيقيَّة هنا: أن تكون مركَّبةً من الشَّيء والمُساوي لنقيضه؛ إذ لو تركَّبت من الشَّيء ونقيضه كانتِ الاستثنائيَّة عينَ النَّتيجة، فلا فائدة في الوضع ولا الرَّفع.

حاشية الصبان

قوله: (كَذَا) لا إيطاء لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشَّطر الأوَّل والشَّطر الثَّاني.

قوله: (ينتج وضع الآخر) لامتناع رفعهما معاً.

قوله: (لأنَّها أخصُّ... إلخ) هو إحدى طريقتين تقدَّمتا في بحث القضايا، والثَّانية تباين الثَّالثة.

قوله: (كانتِ الاستثنائيَّة عين النَّتيجة) أي: فيلزم الاستدلال على الشَّيء بنفسه كما في «الكبير»[1].

● **أقول**: إن أراد العينيَّة لفظاً فغيرُ مسلَّم على إطلاقه؛ لأنَّا إذا استثنينا الطَّرف الإيجابيَّ أنتج نفي الطَّرف السَّلبيّ؛ مثلاً إذا قلنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الـمَوجُودُ قَدِيماً أَوْ غَيْرَ قَدِيمٍ، لَكِنَّهُ قَدِيمٌ» ينتج: «أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ قَدِيمٍ»، فالنَّتيجةُ غير الاستثنائية لفظاً.

وإن أراد العينيَّة معنًى فالأمرُ كذلك في المركَّبة من الشَّيء والمساوي لنقيضه.

ويجابُ: بأنَّا نختار الشِّقّ الأوَّل، ونقول: يكفي في إلغاء المركَّبة من الشَّيء ونقيضه كون الاستثنائيَّة عين النَّتيجة فيما إذا استثنينا الطَّرف السَّلبيّ، كأن قلنا في المثال المذكور: «لَكِنَّهُ غَيْرُ قَدِيمٍ» فإنَّه ينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ قَدِيمٍ»؛ لأنَّهم لا يعتبرون[2] إلَّا ما اطَّردت فائدته.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١١٩).

(٢) قوله: (لأنَّهم لا يعتبرون... إلخ) فيه: أنَّهم لو التزموا في المركَّبة من الشَّيء ونقيضه استثناء الطَّرف الإيجابي لكانت الفائدة مطَّردة، فافهم.

● (ثُمَّ إِنْ يَكُنِ) المنفصل (مَانِعَ جَمْعٍ) فقط، (فَبِوَضْعِ ذَا) أي: أحدِ الطَّرفين (زُكِنْ) أي: عُلِم.

(رَفْعٌ لِذَاكَ) أي: الطَّرف الآخر؛ لامتناع اجتماعهما على الصِّدق؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ أَبْيَضَ أَوْ أَسْودَ، لَكِنَّهُ أَبْيَضُ» ينتجُ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِأَسْودَ» أو: «لَكِنَّهُ أَسْوَدُ» ينتجُ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِأَبْيَضَ».

(دُونَ عَكْسٍ) أي: لا ينتج رفع أحد الطَّرفين وضع الآخر؛ لاحتمال اجتماعهما على الكذب، فلو قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَبْيَضَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَسْوَدُ» ولا: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْودَ»؛ لأنَّه لا يلزم من رفع أحد الضِّدَّين إثبات الآخر ولا نفيه؛ لجواز وجود ضدٍّ آخر كـ«كَونِهِ أَحْمَرَ».

● (وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ) أي: خلوٍّ (كَانَ) فـ«مَانِعَ» خبر «كَانَ» تقدَّم عليها، واسمُها ضميرٌ يعود على «المنفصل».

(فَهْوَ) أي: مانعُ الرَّفع (عَكْسُ ذَا) أي: رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون

حاشية الصبان

قوله: (ثمَّ) للتَّرتيب الذِّكريّ، أوِ التَّرتيب في الشَّرف؛ لأنَّ الحقيقة أشرف من غيرها، قاله في «الكبير»[1].

قوله: (دُونَ عَكْسٍ) خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هذا الحكم وهو إنتاج وضع أحد الطَّرفين ورفع الآخر ثابتٌ دون عكسٍ له وهو إنتاج رفع أحدهما وضع الآخر فليس بثابتٍ، قاله شيخنا العَدَوي.

قوله: (فهو؛ أي: مانع الرَّفع) أي: فحكمه (عَكْسُ ذَا) الحكم، فلمَّا حُذف المضاف انفصل الضَّمير وقام مقامه.

ويُشتَرط في مانعة الخلوِّ هنا: أن تتركَّب من سالبتين كما في مثال الشَّارح، أو من موجبةٍ وسالبةٍ؛ نحو: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي البَحْرِ أَوْ لَا يَغْرَقُ[2]، لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي البَحْرِ» ينتج: «أَنَّهُ لَا يَغْرَقُ» أو: «لَكِنَّهُ يَغْرَقُ» ينتج: «أَنَّهُ فِي البَحْرِ».

فإن تركَّبت من موجبتين؛ نحو: «العَالَمُ إِمَّا عَرَضٌ وَإِمَّا حَادِثٌ» لم ينتج شيئاً، فلو قلت: «لَكِنَّهُ

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٠).

(٢) قوله: (إمَّا أن يكون في البحر أو لا يغرق) فنقيض «في البحر»: «ليس في البحر»، «ولا يغرق» أعمُّ منه، ونقيضُ «لا يغرق»: «يغرق»، «وفي البحر» أعمُّ منه، ولعلَّ المراد بـ«البحر» مطلق الماء، فافهم.

العكس؛ لامتناع الخلوِّ عنهما، واحتمال اجتماعهما على الصِّدق؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَبْيَضَ أَوْ غَيْرَ أَسْودَ، لَكِنَّهُ أَبْيَضُ» ينتجُ: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ» أو: «لَكِنَّهُ أَسْودُ» ينتجُ: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ».

ولو قلت: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَسْوَدُ» ولا: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ»، أو: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَبْيَضُ» ولا: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ»، وذلك ظاهرٌ، وبالله التَّوفيق.



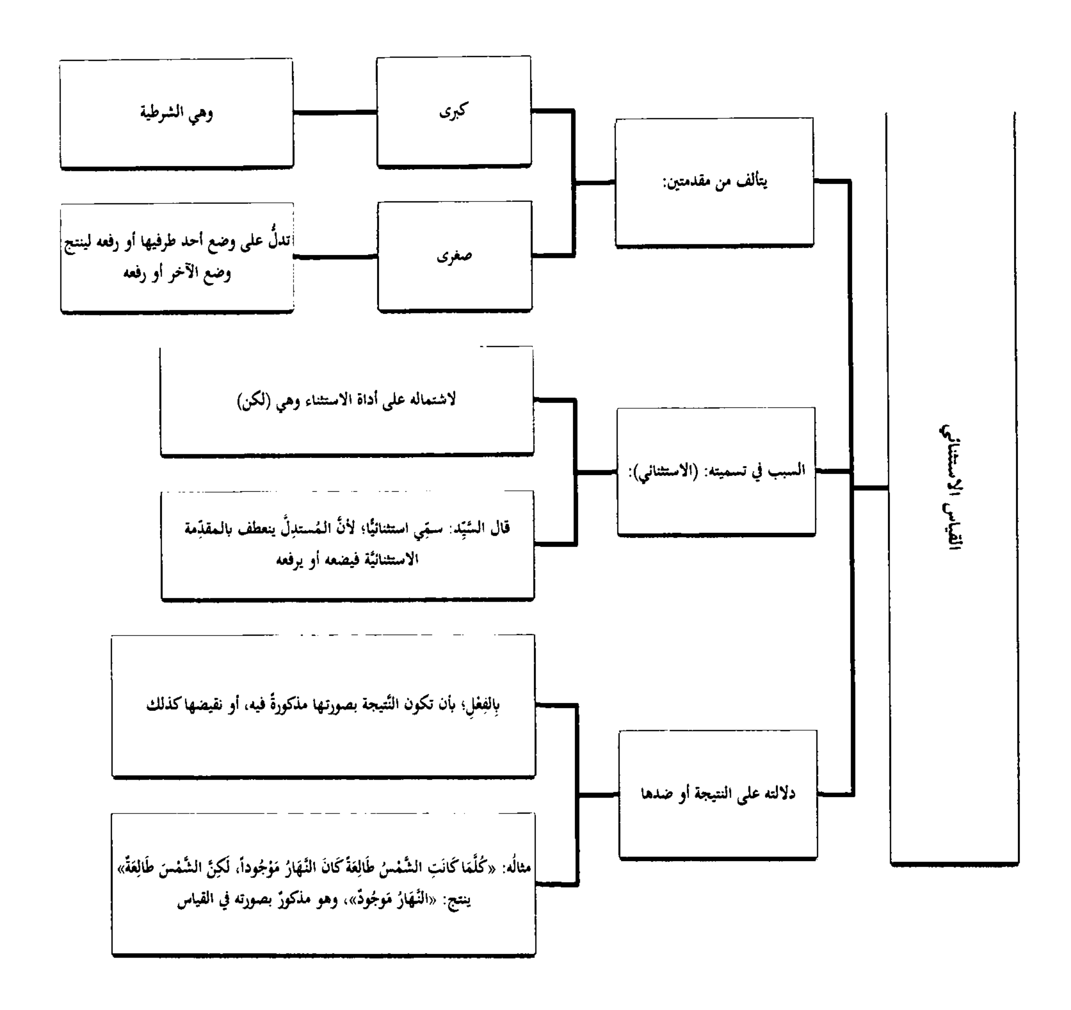
حاشية الصبان

غَيْرُ عَرَضٍ» لم ينتج: «أَنَّهُ حَادِثٌ»؛ لأنَّ غير العَرَضِ أعمُّ من الحادث، أو: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ» لم ينتج: «أَنَّهُ عَرَضٌ»؛ إذ لا لزوم بين نفي الحدوث والعَرَضيَّة، بل بينهما التَّباين.

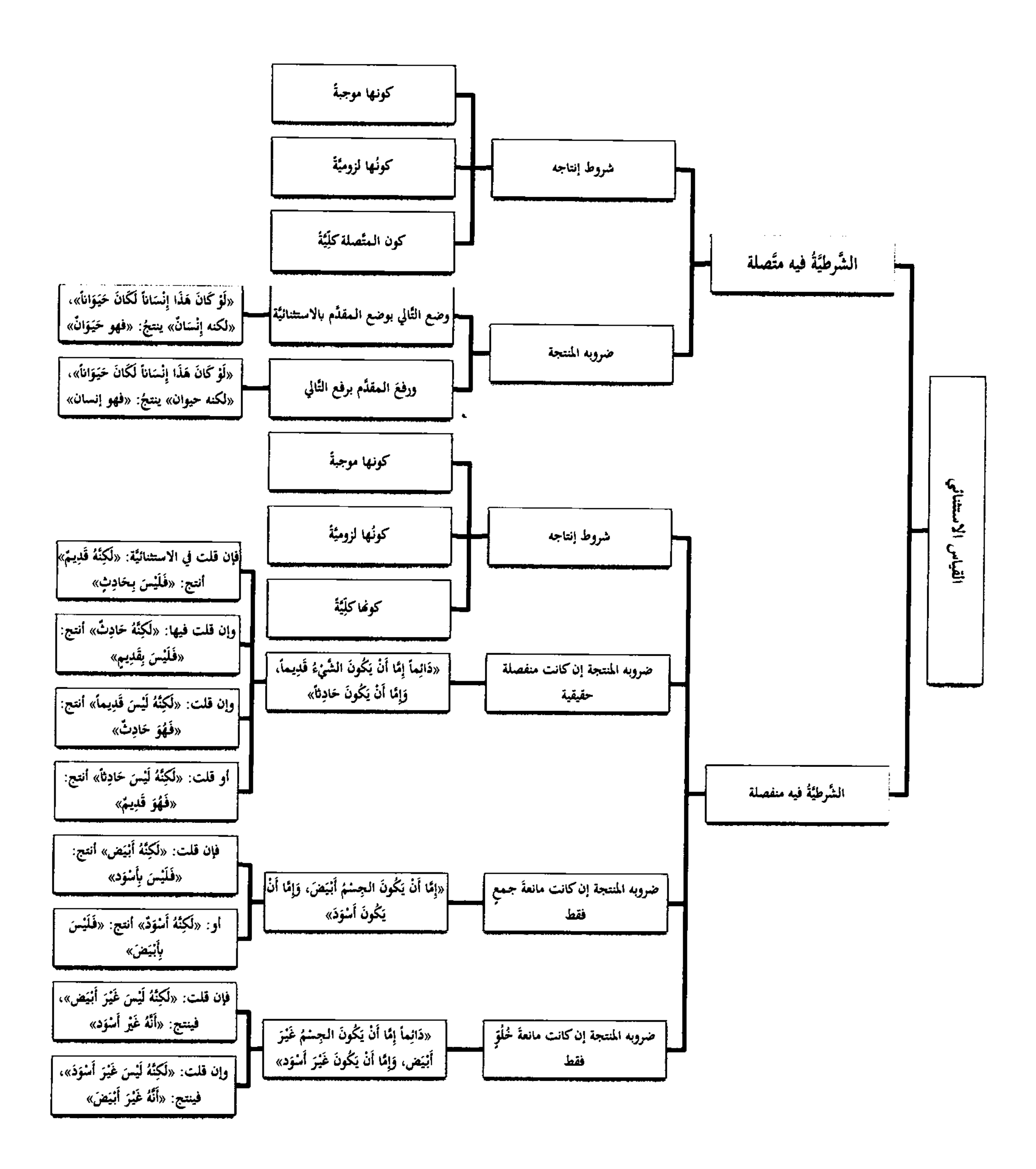
قوله: (لامتناع الخلوِّ) علَّةٌ لقوله: «ينتج وضع الآخر»، **وقوله: (واحتمال اجتماعهما)** علَّةٌ لقوله: «دون العكس» ففيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ.

* * *

«القياس الاستثنائي»



«تابع القياس الاستثنائي»



لَوَاحِقُ القِياسِ

فصلٌ في (لَوَاحِقِ القِياسِ) أي: ما يلحق بالقياس في الاستدلال، وقد عرفت أنَّه لا يتمُّ قياسٌ إلَّا من مقدِّمتين.

حاشية الصبان

فَصْلٌ فِي لَوَاحِقِ القِياسِ

● جمع: «لاحقٍ»؛ أي: ما يلحقُ بالقياس البسيط في الاستدلال، وهو أربعةٌ: القياس المركَّب، وقياس الخلف، والاستقراء، والتَّمثيل.

وسيأتي ذلك في كلامه ما عدا قياس الخلف، فالإضافةُ في لواحق القياس جنسيَّةٌ لا استغراقيَّةٌ.

● أمَّا هو فحاصلُهُ: إثباتُ المطلوب بإبطال نقيضه، وسمِّي: «قياس الخلف»؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الخلف؛ أيِ: المحال على تقدير عدم حقيَّة المطلوب، وقيل: لأنَّ المطلوب يأتي من خلفه الَّذي هو نقيضه.

ويتركَّبُ[١] من قياسين: أحدهما اقترانيٌّ والآخر استثنائيٌّ[٢]؛ تلخيصُهُما: «لو لم يتحقَّق المطلوب لتحقَّق نقيضه، ولو تحقَّق نقيضه لتحقَّق محالٌ» ينتج: «لو لم يتحقَّق المطلوب لتحقَّق محالٌ، لكنَّ المحال ليس بمتحقِّقٍ فالمطلوب متحقِّقٌ».

مثلاً تقول: «لَوْ لَمْ يَتَحقَّق انْتِفَاءُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّبيِّ لَتَحَقَّقَ وُجُوبُهَا عَلَيْهِ، وَلَوْ تَحَقَّقَ وُجُوبُهَا عَلَيْهِ لَتَحَقَّقَ وُجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ» ينتج: «أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَحَقَّق انْتِفَاءُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ لَتَحَقَّقَ وُجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ مُحَالٌ»، فتجعل هذه النَّتيجة إحدى مقدِّمتي الاستثناء، والمقدِّمة الثَّانية قولك: «لَكِنَّ وُجُوبَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ» ينتج: «أَنَّ انْتِفَاءَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ مُتَحَقِّقٌ» وهو المطلوب.

وإنَّما كان القياس المركَّب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط؛ لأنَّهما لمَّا كانا في الظَّاهر مخالفين للقياس البسيط جُعِلا ملحقين به، وإن كانا في الحقيقة يرجعان[٣] إليه.

قوله: (وقد عرفت... إلخ) لعلَّه: دخولٌ على المتن أشار به إلى أنَّ التَّركيب الَّذي في القياس

---

(١) **قوله: (ويتركَّب... إلخ)** انظره مع ما تقدَّم.

(٢) **قوله: (والآخر استثنائيّ)** مقدِّمته الأُولى هي نتيجة الاقتراني. وقوله: (لو لم يتحقَّق) إلى قوله: (ينتج) هو الاقترانيُّ، وهو مركَّبٌ من شرطيَّتين.

(٣) **قوله: (يرجعان... إلخ)** أي: يرجع قياس الخلف إلى قياسين، ويرجع المركَّب إلى اثنين فأكثر.

(١٠٧) وَمِـنْـهُ مَـا يَـدْعُـونَـهُ مُـرَكَّـبَـا   لِـكَـوْنِـهِ مِـنْ حُـجَـجٍ قَـدْ رُكِّـبَـا

(**وَمِنْهُ**) أي: منَ القياس (**مَا يَدْعُونَهُ**) أي: يسمُّونه (**مُرَكَّبَا؛ لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ**) أي: أقيسةٍ؛ اثنين فأكثر (**قَدْ رُكِّبَا**) في الحقيقة.

(١٠٨) فَـرَكِّـبَـنْـهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَـعْـلَـمَـهْ   وَاقْـلِـبْ نَـتِـيـجَـةً بِـهِ مُـقَـدِّمَـهْ

(**فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ**) نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ، وَكُلُّ نَامٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُرَكَّبٌ».

حاشية الصبان

المركَّب خلافُ التَّركيب اللَّازم لمطلق القياس؛ لأنَّ التَّركيب اللَّازم له هو التَّركيب [ص/ ١١٢] من مقدِّمتين.

قوله: (أي: من القياس) أي: من مطلق القياس.

قوله: (مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبًا) أي: القياس الَّذي يدعونه، أو قياس يدعونه.

وتسمية المركَّب قياساً ظاهرةٌ في مفصول النَّتائج[١]، أمَّا موصولها فهو أقيسةٌ بسيطةٌ مع كلٍّ منها نتيجةٌ، لكن لمَّا كان الموصل للمطلوب هو مجموعها سمِّي المجموع: قياساً مركَّباً، من حيث إيصاله إلى المطلوب.

قوله: (في الحقيقة) أي: وإن كان بحسب الظَّاهر قياساً واحداً، لكن هذا إنَّما يتأتَّى في مفصول النَّتائج، أمَّا موصولها فهو في الحقيقة وفي الظَّاهر أقيسةٌ، فلو أسقط قوله: «في الحقيقة» لناسب القسمين.

قوله: (فَرَكِّبَنْهُ) جوابُ الشَّرط الَّذي بعده على مذهب الكوفيِّين وبعض البصريِّين، ودليلُ الجواب على مذهب جمهور البصريِّين؛ أي: فاعلم[٢] كيفيَّة تركيبه الَّتي أثبتُّها لك؛ لأنَّ المترتِّبَ على إرادة علم المركَّب علمُ الكيفيَّة، لا إيجادُها الَّذي هو مدلول قوله: «فَرَكِّبَنْهُ»، قاله ابن يعقوب، ثمَّ قال: وإنَّما يُحتاجُ إلى ذلك التَّركيب إن كان الخصمُ بعد تسليمه النَّتيجة الأُولى لا تقُومُ عليه الحجَّة، ولا يحصلُ مقصودُ المستدلِّ من إقامة الحجَّة عليه بإثبات المُدَّعَى، فيؤتى بالكلام على وجه التَّدريج حتَّى تنتهيَ إلى المقصود. اهـ[٣]

---

(١) قوله: (في مفصول النَّتائج... إلخ) سيعلم ذلك من كلامه قريباً.

(٢) قوله: (أي: فاعلم... إلخ) إنَّما احتاج إلى ذلك لأخذه بالظَّاهر من رجوع الضَّمير في قوله: «ركّبنه» إلى القياس المركَّب، وعلى ما ذكره كان الظَّاهر إلغاء ما في قوله: «واقلب». ثمَّ إن جعل الضَّمير في قوله: «به» إلى القياس المركَّب فهو إحالةٌ على مجهول، وإن جعله إلى القياس البسيط فلم يخلص من مخالفة الظَّاهر الَّتي في «منها»، فالوجه: أنَّ الضَّمير في «ركّبنه» إلى القياس البسيط، وقوله: «ركب» حينئذ على ظاهره، فتدبَّر.

(٣) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٢٩٩).

(وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً بِهِ) أي: فيه، وهي نتيجة المقدِّمتين الأوليين، وهي في المثال المذكور: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ»، أي: اجعلها (مُقَدِّمَهْ) صغرى.

(١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

(يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيْبِهَا بِـ)مقدِّمةٍ (أُخْرَى) أي: معها (نَتِيْجَةٌ) فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَامٍ».

(إِلَى هَلُمَّ جَرًّا) منوَّناً يوقف عليه بالألف، ....

حاشية الصبان

قوله: (أيِ: اجعلها) يعني: أنَّه ضمَّن «اقْلِبْ» معنى: اجعل، كما في «الكبير»[١].

قوله: (نتيجةٌ) فاعل «يلزم»، ولم يؤنِّث الفعل؛ لأنَّ الفاعل مجازيُّ التَّأنيث وتقوَّى بالفصل الَّذي لو وجد مع حقيقيِّ التَّأنيث لسوَّغ تركه.

قوله: (ينتج) بالجزم في جواب الأمر.

قوله: (إِلَى هَلُمَّ جَرًّا) أدخل «إِلَى» على «هَلُمَّ» مع أنَّها اسمُ فعلٍ، وهو لا يدخل عليه عاملٌ، واعتذر الشَّارح في «كبيره» عنه: بأنَّه كأنَّه استعمل «هَلُمَّ» في غير ما وضعت له؛ أي: أطلقها على الاستمرار. اهـ[٢] وسيشيرُ إليه هنا بقوله فيما يأتي: «فكأنَّه قيل هنا: انته إلى الاستمرار... إلخ»، وفيه ما فيه[٣].

وقال ابن يعقوب: وأصل «هَلُمَّ» أنْ تُستعملَ لطلب الإقبال، ثمَّ استُعيرت لطلب الاستمرار، فكأنَّه يقول هنا: وليستمرَّ التَّركيبُ هكذا[٤] استمراراً، وعبَّرَ عن هذا الاستمرار بالجرِّ؛ أي: الانجرار؛ لأنَّ الأمر المُنجرَّ مستمرٌّ.

و«إِلَى» في كلامه إمَّا مقدَّرةُ الدُّخول على أمرٍ محذوفٍ موصوفٍ بقولٍ محذوفٍ؛ أي: إلى حصول أمرٍ يقالُ فيه: ليستمرَّ التَّركيب استمراراً هكذا إلى حصوله، وهو مقصودُ المستدلّ، أو مقدَّرةُ الدُّخول على محذوفٍ بلا قولٍ يكون وصفاً له، وتكونُ «هَلُمَّ» للإخبار، فكأنَّه يقول: إلى نهايةٍ يستمرُّ التَّركيب استمراراً إلى حصولها، ولا يخلو كلٌّ منَ التَّكلُّف. اهـ ملخصاً[٥].

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢١).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٢).

(٣) **قوله**: (وفيه ما فيه) قال شيخ شيخنا: إذ لا يجوز دخول العامل عليه، وإن أريد منه الحدث.

(٤) **قوله**: (هكذا) أي: حال كونه مثل هذا التَّركيب المذكور في قوله: «يلزم من تركيبها بأخرى» من كونه تركُّب نتيجة مجعولة مقدِّمةٍ صغرى مع مقدِّمةٍ أخرى يلزم عنه نتيجة، فافهم.

(٥) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٠٠).

ومعناه في الأصل: سيروا وتمهَّلوا في سيركم وتثبتوا، ثمَّ استعمل فيما دُووِم عليه. قال ابن الأنباري[(١)]: انتصب جرًّا على المصدر، أي: جروا جرًّا، أو على الحال، أو على التَّمييز؛ ذكره الشَّيخ السَّنُوسيُّ في «شرح مسلم»، وبعضه بالمعنى[(٢)].

وقال القاضي زكريا نقلاً عن العلَّامة الجمال ابن هشام: إنَّه بعد اطِّلاعه على كلام غيره، وتوقُّفه في أنَّه عربيٌّ قال: إنَّ «هَلُمَّ» ....

حاشية الصبان

قوله: (ومعناه) أي: معنى هذا التَّركيب برمَّته: **(سيروا)** مأخوذٌ من «هَلُمَّ»، **(وتمهَّلوا... إلخ)** مأخوذٌ من «جَرًّا»، كذا نقل عن تقرير الشَّارح.

قوله: (فيما دووم عليه) أي: في استمرار ما دووم عليه؛ أي: في الاستمرار على الشَّيء الَّذي دووم عليه كـ: العبادة مثلاً، واستعمالُهُ فيه إمَّا بطريق النَّقل أو بطريق التَّجوُّز؛ لعلاقة المشابهة بين السَّير والاستمرار في اشتمال كلٍّ على طلب المقصود أو على أزمنةٍ متواليةٍ، ثمَّ صار حقيقةً عرفيَّةً.

قوله: (أي: جروا جرًّا) يحتمل أن يكون إشارةً إلى أنَّ عامل المصدر محذوفٌ، ومحلُّ امتناع حذف عامل المصدر المؤكَّد إذا لم يقم المصدر مقام العامل، ويحتمل أن يكون إشارةً إلى أنَّ «هَلُمَّ» على هذا بمعنى: جروا، تأمَّل.

قوله: (أو على الحال) أي: المؤسِّسة أوِ المؤكِّدة باعتبار اختلاف المقصود بـ«هَلُمَّ»، **وقوله: (أو على التَّمييز)** إنَّما يظهر إذا أُريد بـ«هَلُمَّ» معنى: تمهَّلوا مثلاً، أمَّا إذا أريد معنى: سيروا، فلا.

قوله: (وقال القاضي زكريا) لمَّا كان ما نقله الشَّيخ السَّنُوسيّ مجملاً لم يبيِّن فيه معنى كلٍّ من اللَّفظتين على حدَتها، وليس فيه من الفائدة ما في عبارة القاضي زكريا، نقل عبارة القاضي زكريا المشتملة على بيان معنى كلٍّ على حدَته وعلى زيادة الفائدة.

قوله: (في أنَّه) أي: هَلُمَّ جرًّا.

قوله: (إنَّ هَلُمَّ) أي: في هذا التَّركيب[(٣)]، فلا ينافي أنَّها تأتي في غيره لطلب المجيء الحسِّيِّ؛ كما في قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وبمعنى أحضروا؛ كما في قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

---

(١) محمَّد بن القاسم، أبو بكر الأنباري (٢٧١هـ - ٣٢٨هـ) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، له: «الزاهر» في اللغة، و«الأضداد». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٣٤).

(٢) انظر: «مكمِّل إكمال الإكمال» للسنوسي (١/ ٤٤).

(٣) **قوله: (أي: في هذا التَّركيب... إلخ)** الَّذي حمله على هذا وما يأتي له من الاعتراض بما مرَّ عن ابن يعقوب: أنَّه لم يحمل قوله: «يقال» على معنى: «أنَّه قد يقال»، ولو حمله على ذلك لم يفعل، على أنَّ ما يأتي له سيأتي دفعه، فتنبَّه.

يقال لا بمعنى[1] المجيء الحسِّيِّ، ولا بمعنى الطَّلب حقيقةً، بل بمعنى الاستمرار على الشَّيء، وبمعنى الخبر، وعبَّر عنه بالطَّلب كما في قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]. و«جَرًّا» مصدر جَرَّهُ إذا سحبه؛ يبقى مصدراً أو يجعل حالاً مؤكِّدة، وليس المراد الجرَّ الحسِّيَّ، بلِ التَّعميم كما في السَّحب

حاشية الصبان

وإضافة «معنى» إلى ما بعده للبيان.

قوله: (ولا بمعنى الطَّلب) أقول: أسلفنا عن ابن يعقوب صحَّة بقائها على إفادة طلب الاستمرار.

لا يقال: المنفيُّ طلب المجيء الحسِّيّ فقط[2]، كما قيل.

لأنَّا نقول: قوله بعد: «بل بمعنى الاستمرار على الشَّيء، وبمعنى الخبر» ينافيه، فافهم.

قوله: (حقيقةً) أقول: يحتمل رجوعه لكلٍّ من «المجيء»، و«الحسِّيّ»، و«الطَّلب»؛ ويحتمل رجوعه لـ«الطَّلب» فقط، وعلى كلٍّ فهو غيرُ محتاجٍ إليه.

قوله: (بل بمعنى الاستمرار على الشَّيء) راجعٌ لقوله: «لا بمعنى المجيء الحسِّيّ». **وقوله: (وبمعنى الخبر)** أيِ: الإخبار بهذا الاستمرار راجعٌ لقوله: «ولا بمعنى الطَّلب»، والإضرابُ انتقاليٌّ باعتبار النَّفي، إبطاليٌّ باعتبار المنفي.

قوله: (وعبَّر عنه بالطَّلب) أي: بصيغة الطَّلب. **وقوله: (كما في قوله)** أي: تعبيراً كالتَّعبير عنِ الإخبار بصيغة الطَّلب في الآيتين المذكورتين.

قوله: (يبقى مصدراً) أي: مؤكِّداً لعامله وهو «هَلُمَّ»؛ الَّذي بمعنى: «استمرَّ». **وقوله: (حالاً مؤكِّدةً)** أي: لعاملها كما عرفت.

قوله: (بلِ التَّعميم) أي: تعميم الشَّيء؛ أيِ: الاستمرار عليه بدليل ما سبق في كلامه وما يأتي فيه، وبذلك يعرف ما في كلام بعضٍ هنا.

قوله: (كما في السَّحب... إلخ) المشبَّه لا يُعطى حكم المشبَّه به من كلِّ وجهٍ، فلا يُنافي

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (لا بمعنى... إلخ)** لمَّا كانت في الأصل لطلب المجيء الحسِّيّ قال: «لا بمعنى... إلخ» كما هو ظاهرٌ.

(٢) **قوله: (المنفيُّ طلب المجيء الحسِّيّ فقط)** أي: ولا تأخذ بظاهر قوله: «لا بمعنى المجيء الحسِّيّ، ولا بمعنى الطَّلب»، فإنَّ ظاهره أنَّه لا يبقى شيءٌ من هذين الأمرين. **وقوله: (لأنَّا نقول... إلخ)** لا يخفى أنَّ هذا لا ينافي إلَّا بعد حمله، على أنَّه لا بدَّ من معنى الاستمرار ومعنى الخبر جميعاً، وليس بواجبٍ، فتدبَّر.

في قولهم: «هَذَا الحُكْمُ مُنْسَحِبٌ عَلَى كَذَا» أي: شاملٌ، فكأنَّه قيل هنا: «انته إلى استمرار قلب النَّتيجة مقدِّمة استمراراً أو مستمرًّا» كما يقال: «كَانَ ذَلِكَ عَامَ كَذَا وَهَلُمَّ جَرًّا» أي: واستمرَّ ذلك في بقيَّة الأعوام؛ فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَام، وَكُلُّ نَام جِسْمٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، ثمَّ قل: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْم مُرَكَّبٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُرَكَّبٌ». وقس عليه: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ»[1].

(١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى ... يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

(**مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ**) القياس المركَّب (**الَّذِي حَوَى**) النَّتائج (**يَكُونُ**) أي: الَّذي لا تُطوى فيه النَّتائج، بل تذكر بالفعل فيه مرَّتين: أوَّلاً نتيجةً وثانياً مقدِّمةً لقياسٍ آخر، كقولك: «كُلُّ

حاشية الصبان

أنَّ التَّعميم المفسَّرَ به الجرّ بمعنى الاستمرار، والتَّعميم المفسَّرَ به السَّحب [ص/١١٣] باقٍ على ظاهره من الشُّمول.

قوله: (انته إلى... إلخ) مقتضاه: أنَّ «إلى» في كلام المصنِّف باقيةٌ على ظاهرها من الانتهاء. **وقال في «الكبير»**: إنَّها بمعنى «مع»؛ أي: واقلب نتيجةً به مقدَّمة مع الاستمرار على ذلك استمراراً إلى أن يحصل المطلوب. اهـ[2]

قوله: (استمراراً أو مستمرًّا) الأوَّل على كون «جرًّا» مصدراً، والثَّاني على كونه حالاً، ولم يبيِّن المعنى على احتمال كونه تمييزاً؛ إشارةً إلى بُعْدِه.

قوله: (فقل: كُلُّ إِنْسَانٍ... إلخ) معطوفٌ على: «انته».

قوله: (القياس المركَّب) إشارةٌ إلى أنَّ «الَّذِي» صفةٌ لمحذوفٍ.

قوله: (أي: الَّذي لا تطوى... إلخ) تفسيرٌ لقوله: «الَّذِي حَوَى... إلخ».

قوله: (بل تذكر بالفعل فيه مرَّتين... إلخ) أقول: الَّذي أفاده ابن يعقوب أنَّها تذكر بالفعل مرَّةً واحدةً نتيجةً حيث قال: مثال هذا التَّركيب ـ أي: تركيب الأقيسة قياساً واحداً ـ أن يكون المطلوب مثلاً «العَالَمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ»، فنقول: «العَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الحَادِثَةِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، «فَالعَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ مُمْكِنٌ»، «فَالعَالَمُ مُمْكِنٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ»، «فَالعَالَمُ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ»، وهو المطلوب؛ ويسمَّى هذا: «موصولَ النَّتائج»؛ لذكرها، ولو أسقطتها

---

(١) انظر: «الرسالة السفرية في النحو» لابن هشام (ص: ٣٩)، مع زيادةٍ وتصرُّفٍ من الشَّارح.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٢).

إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» فـ«كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ»، ثـمَّ تقول: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ» فَـ«كُلُّ إِنْسَانٍ نَامٍ»، وهكذا.

سمِّي بذلك؛ لوصل النَّتائج بالمقدِّمات.

و«الَّذِي حَوَى» مبتدأ، أو خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هو الَّذي حوى. و«مُتَّصِلَ» بالنَّصب خبر «يَكُونُ» مقدَّمٌ، واسمُها ضميرٌ يعود على «الَّذِي» أو على القياس، ومفعولُ «حَوَى» محذوفٌ، أي: النَّتائج.

حاشية الصبان

للعِلم، وقلت: «العَالَمُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَوادِثِ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ مُمْكِنٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ» أنتج النَّتيجة الأولى بعينها؛ ويسمى هذا: «مفصولَ النَّتائج»؛ لأنَّها لم تُذكر متَّصلةً بالنَّتائج. اهـ[١]

والإنصاف أنَّ هذا أوجه وأنسب بجعل متَّصل النَّتائج قياساً واحداً بحسب الظَّاهر، فافهم.

قوله: (والَّذِي حَوَى مبتدأ) خبره جملة: «يكون متَّصل النَّتائج»، والرَّابطُ الضَّمير في «يكون».

قوله: (أو خبر مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو الَّذي) على هذا يكون ضمير «يكون» راجعاً إلى «ما» في قول المصنِّف: «مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّباً»، والضَّميرُ المقدَّر مبتدأ يرجع إلى «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ»، فتكون جملة المبتدأ المقدَّر والخبر المذكور وهو «الَّذِي حَوَى» مسوقةً لبيان «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ» الواقعِ خبر «يَكُونُ»، وهل تسمَّى هذه الجملة اعتراضيَّةً؛ لوقوعها بين «يكون» وخبرها، أو لا تسمَّى؛ لتقدُّم الخبر عن محلِّه؟ حرِّره.

قوله: (يعود على الَّذي) أيِ: الواقع صفةً لمحذوفٍ. **وقوله: (أو على القياس)** أيِ: الَّذي هو الموصوف المحذوف، والمآلُ واحدٌ غيرَ أنَّه اعتبر في الأوَّل الصِّفة لذكرها، وفي الثَّاني الموصوف؛ لأنَّه المتبوع.

ولا يخفى أنَّ الوجهين إنَّما يظهران على أنَّ «الَّذي» مبتدأ، أمَّا[٢] على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ فلا.

ويمكن أن يحمل «القياس» في عبارته على القياس المدلول عليه بما في قول المصنِّف سابقاً: «مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّباً»، فيكون في كلامه لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ، ويوافق ما قرَّرناه سابقاً في مرجع ضمير

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٠٠).

(٢) **قوله: (أمَّا... إلخ)** إذِ المبتدأ عائدٌ على «متَّصل النَّتائج» الَّذي هو خبر «يكون»، فلا يعود اسم «يكون» على خبر ذلك المبتدأ.

وقوله: (أَوْ مَفْصُولَها) معطوفٌ على «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ»، وهو عكس الموصول، فالمفصولُ هو الَّذي فُصلت عنه النَّتائج فلم تذكر؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ».

سمِّي بذلك؛ لفصل النَّتائج عنِ القياس في الذِّكْرِ، وإن كانت مرادةً من حيث المعنى.

(كُلٌّ) منهما (سَوَا) في إفادة المطلوب.

(١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ ... فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

(وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتُدِلْ) بحذف ياء «كُلِّيّ»[1] بعد تخفيفها، (فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ) ....

حاشية الصبان

«يكون» على الاحتمال الثَّاني، لا على «القياس»[2] المذكور في التَّرجمة؛ لأنَّ المراد به القياس البسيط، ومتَّصل النَّتائج ومفصولها قسمان من المركَّب، كما هو ظاهرٌ.

قوله: (أو مفصولها) «أو» للتَّقسيم، فهي بمعنى «الواو».

قوله: (معطوفٌ على مُتَّصِلِ النَّتَائِجِ) هذا إنَّما يصحُّ على أنَّ «الَّذي» خبر مبتدأ محذوفٍ؛ أمَّا على أنَّه مبتدأ فلا؛ لِمَا يلزم عليه من الفساد؛ لأنَّ ضمير «يكون» عليه يرجع إلى «الَّذِي حَوَى النَّتَائِجِ»، فيكون المعنى: يكون الَّذي حوى النَّتائج متَّصل النَّتائج أو مفصولها، وهو باطلٌ؛ لأنَّ الَّذي حوى النَّتائج لا يكون مفصولها.

قوله: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتُدِلْ) أي: بحكم جزئيٍّ؛ أي: جزئيات على حكم كلِّيّ، والمرادُ بـ«الجزئيّ» هنا وفيما يأتي: الجزئي الإضافي سواءٌ كان حقيقيًّا أو لا؛ كذا في «الكبير»[3].

ونُوقش: بأنَّ الظَّاهر هنا يتعيَّن حمله على الحقيقيِّ؛ لأنَّ المتتبَّع إنَّما هو الجزئيَّات الحقيقيَّة.

قوله: (بحذف ياء كلِّيّ) أي: لالتقاء السَّاكنين. وقوله: (بعد تخفيفها) أي: لأجل النَّظم.

قوله: (فَذَا) أيِ: الاستدلال المذكور المفهوم من «اسْتُدِلْ»، فالاستقراءُ على كلامه: الاستدلالُ بحكم الجزئيِّ على حكم الكلِّيِّ، وفسِّر أيضاً: بالحكم على الكلِّيِّ بما وجد في أكثر جزئيَّاته، وكِلا التَّفسيرين ضعيفٌ لِمَا سيأتي.

---

(١) قوله رحمه الله تعالى: (بحذف ياء كلي) أي: في النُّطق كما هو ظاهرٌ.

(٢) قوله: (لا على القياس... إلخ) أي: فالقياسُ في كلامه لا يحتمل إلَّا الوجهين السَّابقين: القياس الَّذي هو الموصوف المحذوف، والقياس المدلول عليه بما مرَّ، فافهم.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٣).

أي: عقل مسمًّى بالاستقراء.

قال السَّعد: والصَّحيحُ في تفسيره ما ذكره الإمام حجَّة الإسلام، وهو أنَّه عبارةٌ عن تَصَفُّحِ أمورٍ جزئيَّةٍ ليحكم بحكمها على أمرٍ يشمل تلك الجزئيَّات. اهـ[1]

● ثمَّ المتصفَّحُ: إمَّا كلُّها وهو الاستقراء التَّامُّ، وإمَّا أكثرُهَا وهو الاستقراء غير التَّامِّ، وهو أيضاً الاستقراء المشهور، ....

حاشية الصبان

قوله: (**أي: عقل مسمًّى بالاستقراء**) أشار إلى أنَّ الجارَّ والمجرور متعلِّقٌ بمحذوفٍ، ويصحُّ أن يكون متعلِّقاً بـ«عقل» على تضمينه معنى: عرف أو سمّي.

قوله: (**والصَّحيح**) وجه صحَّته اشتماله على المعنى اللُّغويِّ مع زيادة كما هو شأن المعاني الاصطلاحيَّة، ولموافقته كلام أبي نصر الفَارَابِي وغيره.

قوله: (**عن تَصَفُّح**) أي: تتبُّع.

قوله: (**وهو الاستقراء التَّامُّ**) ويسمَّى بالمقسم.

قوله: (**وإمَّا أكثرها**) كذا في «جمع الجوامع» أيضاً؛ قال في «الآيات البيّنات»: يلزم خروج ما يكون بنصف الجزئيَّات فأقلَّ، فلا يكون استقراءً على هذا الكلام، وحينئذٍ يشكل الأمر بمسائل استند الفقهاء فيها إلى الاستقراء، مع أنَّه لم يقع فيها استدلالٌ بجميع الجزئيَّات ولا بأكثرها؛ كما في: «كون أقلّ سنِّ الحيض تسع سنين، وأنَّ أقلَّه يومٌ وليلةٌ، وأكثرَهُ خمسة عشر، وغالبَهُ ستٌّ أو سبعٌ»، فإنَّهم صرَّحوا بأنَّ مستند الشَّافعي في جميع ذلك هو الاستقراء، ومعلومٌ أنَّ الشَّافعيَّ لم يستقرئ حال جميع نساء العالم في زمانه، ولا حال أكثرهنَّ، بل ولا حال نصفهنَّ، ولا ما يقرب منه فضلاً عن نساء العالم على الإطلاق، للقطع بعدم استقرائه حال جميع نساء الأعصار المتقدِّمة من لَدُن وجد الإنسان والمتأخِّرة عنه إلى قيام السَّاعة.

فالوجه ترك التَّقييد بـ«الأكثر» في النَّاقص وإن قيّد به كثيرٌ من المناطقة، بل يقيَّد بـ«البعض» كما وقع في عبارة غير واحدٍ [ص/١١٤] كالإمام في «المحصول» وتبعه الإسنوي، وينبغي ضبط «البعض»: بما يحصل معه ظنُّ عموم الحكم. اهـ[2]

قوله: (**وهو أيضاً... إلخ**) أي: كما يسمَّى بـ«الاستقراء الغير التَّامِّ»، يسمَّى أيضاً بـ«الاستقراء المشهور»، وله اسمٌ ثالثٌ: «الاستقراء النَّاقص»، فله أسماءٌ ثلاثةٌ؛ صرَّح بذلك في «الكبير»[3].

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ٣٦٤).

(٢) انظر: «الآيات البينات» للعبادي (٤/ ٢٤٦).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٣).

كما إذا استقرأت الحيوانات فوجدت أكثرها[١] يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ، فحكمت على كلِّ حَيَوانٍ بأنَّه يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ، وربَّما يكون فردٌ من أفراد الحَيَوان لم تستقرئه على خلافه، وذلك كـ«التِّمساح» فإنَّه يحرِّك عند المضغ فكَّه الأعلى.

وكذلك إذا استقرينا[٢] جزئيَّات الحَيَوان الطَّويل العمر فوجدناه قليل المرارة؛ مثل: الإنسان والفرس والجمل، فحكمنا على كلِّ حَيَوانٍ طويلُ العمر بأنَّه قليل المرارة.

والاستقراءُ التَّامُّ نافعٌ يُفيد اليقين؛ كما إذا استقرينا جزئيَّات الحَيَوان فوجدنا الموت لازماً لجميعها، فحكمنا بسببه على الحَيَوان فقلنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِمَّا مَاشٍ أَوْ غَيْرُ مَاشٍ، وَكُلُّ مَاشٍ مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَا هُوَ غَيْرُ مَاشٍ كَذَلِكَ، فَكُلُّ حَيَوَانٍ كَذَلِكَ».

حاشية الصبان

قوله: (كما إذا استقرأت) في بعض النسخ: «استقريت» بقلب الهمزة ألفاً للتَّخفيف، ثمَّ قلب الألف ياءً لاتِّصالها بضمير المخاطب. وقوله: **(الحيوانات)** أي: أكثرها.

قوله: (فحكمت على كلِّ حيوانٍ) أي: من تمساحٍ وغيره؛ لظنِّك أنَّ بقيَّة الحيوانات الَّتي لم تستقرئها تحرِّك أيضاً فكَّها الأسفل عند المضغ.

هذا هو الحال عند الحكم الاستقرائيّ، ثمَّ تبيَّن لنا بعد حكمك بذلك لَمَّا اطَّلعنا على التِّمساح أنَّه لا يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ.

وليس المراد أنَّ القائس كان يعلم حين ذكر القياس أنَّ التِّمساح لا يحرِّك، بل حين قاس غَلَب على ظنِّه من تتبُّع أكثر جزئيَّات الحيوان أنَّ البقيَّة كذلك، فهو حكمٌ مستندٌ فيه إلى الظَّنِّ؛ أفاده شيخنا العَدَوي.

قوله: (قليل المرارة) «المرارة»: جلدةٌ لطيفةٌ لازقةٌ بالكبد، وهي ظرفٌ للمِرة ـ بكسر الميم ـ، والأنسبُ بالقِلَّة أن يُراد بـ «المرارة»: ما فيها.

قوله: (نافعٌ يفيد اليقين) لأنَّه القياس المنطقيُّ المقسم.

قوله: (إِمَّا مَاشٍ أَوْ غَيْرُ مَاشٍ) الظَّاهر: أنَّه أراد بـ «الماشي»: ما لا يطير عادةً، وبـ «غير الماشي»: ما يطير عادةً.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى: (فوجدت أكثرها . . . إلخ)** والقضايا الَّتي تتعلَّق بهذا الاستقراء؛ أعني: هذا يحرِّك فكَّه الأسفل، وهذا يحرِّك فكَّه الأسفل، . . . وهكذا، وإن سلِّمت لا تستلزم النَّتيجة؛ أعني: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ»، فهي خارجةٌ من تعريف القياس بقوله: «مُسْتَلْزِماً» كما تقدَّم، والقضايا الَّتي تتعلَّق بالاستقراء التَّامِّ تستلزم النَّتيجة، لكنَّ النَّتيجة ليست قولاً آخر، فهي خارجةٌ من التَّعريف بقوله: «قَوْلاً آخَر» كما تقدَّم، فتذكَّر.

(٢) **قوله رحمه الله تعالى: (كما إذا استقرينا . . . إلخ)** لا يخفى أنَّ ذلك غير ممكنٍ، فلعلَّ غرضه: كما إذا استقرينا . . . إلخ على فرض تأتِّي ذلك.

(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: القِيَاسَ المَنْطِقِي ... وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

(وَعَكْسُهُ) أي: الاستقراء (يُدْعَى: «القِيَاسَ المَنْطِقِي»، وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) أي: المعرَّف بأنَّه: قولٌ مؤلَّفٌ من أقوالٍ متى سُلِّمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر. (فَحَقِّقِ) العلوم.

والمخالفةُ بينهما ظاهرةٌ؛ لأنَّ في القياس يحكم على جزئيَّات كلِّيٍّ لوجود ذلك الحكم في الكلِّيِّ، فالكلِّيُّ يكون وسطاً بين جزئيِّه، وبين المحكوم به الَّذي هو الأكبر، وفي الاستقراء بقلب هذا، فيحكم على الكلِّيِّ بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئيَّاته.

(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ ... لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

(وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ) بإسكان «الياء» مخفَّفةً للوزن (حُمِلْ) في حكم (لِجَامِعٍ) كـ«حمل النَّبيذ على الخمر في الحرمة» لجامع الإسكار، (فَذَاكَ تَمْثِيلٌ ....

حاشية الصبان

قوله: (وَعَكْسُهُ) لا بدَّ من تقدير مضافين؛ أي: مجموع مقدِّمتي عكسه؛ لأنَّ العكس الَّذي هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقيَّ؛ إذ هو قولٌ مؤلَّفٌ، والاستدلال مصدرٌ؛ كذا في «الكبير»[١].

قوله: (والمخالفةُ بينهما) أي: بين الاستقراء والقياس المنطقيِّ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ العكس في كلامه بالمعنى اللُّغويّ، وهو: المخالف.

قوله: (لأنَّ في القياس) اسم «أنَّ» ضميرُ الشَّأن. وقوله: (يحكم على جزئيَّات كلِّيٍّ). أقول: هذا لا يشمل نحو: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»؛ لأنَّ الحكم إنَّما هو على جزئيٍّ واحدٍ؛ لوجود المحكوم به في كلِّيِّه؛ إلَّا أن تجعل إضافة «جزئيَّات» إلى «كلِّيّ» للجنس فتصدقُ بالجزئيِّ الواحد.

قوله: (وسطاً بين جزئيِّه) بهمزة مكسورة فياءٍ مشدَّدةٍ.

قوله: (حُمِلْ) أي: قيس، كما في «الكبير»[٢].

قوله: (كـ: حمل النَّبيذ... إلخ) أي: في قولنا: «النَّبِيذُ كَالخَمْرِ» بجامع الإسكار، فهو حرامٌ.

قوله: (فَذَاكَ) أيِ: الحمل، مفهومٌ من «حُمِلْ».

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٤).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٤).

جُعِلْ).

قال السَّعد: والأصوبُ أنَّه تشبيه جزئيٍّ بجزئيٍّ في معنًى مشتركٍ بينهما، ليثبت في المشبَّه الحكم الثَّابت في المشبَّه به المعلَّل بذلك المعنى. اهـ[1]

● فيتركَّب[2] من أربعة حدودٍ:

١ - أكبر كلِّيّ: وهو «حرام».

٢ - وأوسط كلِّيّ: وهو «مسكر».

٣ - وأصغر: وهو «النَّبيذ».

٤ - وأصل مشبَّه به: وهو «الخمر».

حاشية الصبان

قوله: (جُعِلْ) مفعوله الأوَّل جعل نائب الفاعل، ومفعوله الثَّاني محذوفٌ؛ أي: جعل من الأدلَّة، أو جعل مسمّى بالتَّمثيل.

قوله: (والأصوبُ) إنَّما كان أصوب؛ لاشتماله على المعنى اللُّغويِّ وزيادة.

قوله: (في معنًى مشتركٍ بينهما) هذا هو الجامع، فمدخول «في» هنا غير مدخولها في قوله سابقاً: «حمل في الحكم».

قوله: (المعلَّل) صفةٌ ثانيةٌ لـ «الحكم».

قوله: (فيتركَّب من أربعة حدودٍ. . . إلخ) تسميةُ هذه الأركان الأربعة: «حدوداً»، والمشبَّه: «أصغر»، والحكم: «أكبر»، والجامع: «أوسط» اصطلاحُ المناطقة.

واصطلاحُ الفقهاء تسميَة الأصغر: «فرعاً»، والمشبَّه به: «أصلاً»، والأكبر: «حكماً» أي: محكوماً به، والأوسط: «جامعاً»، و«عِلَّةً».

والمتكلِّمون يسمُّون التَّمثيل: «استدلالاً بالشَّاهد على الغائب»، ويسمُّون المشبَّه: «غائباً»، والمشبَّه به: «شاهداً»؛ كذا في «الكبير»[3].

ولم يذكر فيه أنَّ المشبَّه به يُقال له: «أصلٌ» في اصطلاح المناطقة، فإن كان الواقع أنَّ تسميَته:

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ٣٦٥).

(٢) قوله رحمه الله تعالى: (فيتركَّب. . . إلخ) فنقول ـ كما مرَّ في المحشي ـ: «النَّبيذُ كالخمر بجامع الإسكار فهو حرامٌ»، وإيَّاك أن تتوهَّم أنَّ المراد أنَّه يتركَّب على طريق القياس.
نعم؛ سيأتي أنَّه يُرَدُّ إلى القياس، وعند ذلك لا يذكر المشبَّه به على حدَته، فتنبَّه.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٤ - ١٢٥).

(١١٤) وَلَا يُـفِـيـدُ الـقَـطْـعَ بِـالـدَّلِـيـلِ قِـيَـاسُ الاسْـتِـقْـرَاءِ وَالـتَّـمْـثِـيـلِ

(وَلَا يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ) أي: نتيجة الدَّليل، وأظهر في محلِّ الإضمار؛ لأنَّ الدَّليل هنا هو الاستقراء والتَّمثيل.

(قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ) لما تقدَّم، (وَ) قياسُ **(التَّمْثِيْلِ)** ....

حاشية الصبان

«أصلاً» اصطلاحٌ لهم كما يتبادر من عبارته هنا فالأمرُ ظاهرٌ، وإلَّا كانت تسميَته: «أصلاً» في قوله: «وأصل مشبَّه به» جرياً على اصطلاح الفقهاء بعد جريه في تسميَة بقيَّة الأركان على اصطلاح المناطقة.

قوله: (وَلَا يُفِيْدُ القَطْعَ... إلخ) قال في «الكبير»: الأصل: «ولا يفيد قياس الاستقراء وقياس التَّمثيل القطعَ بنتيجتهما» فحذف المضاف، وأظهر في محلِّ الإضمار؛ إذِ الدَّليل هنا هو الاستقراء والتَّمثيل؛ إذِ المراد جنس الدَّليل، ويصحُّ أن يكون الدَّليل بمعنى المدلول، فلا يقدّر لفظ «النَّتيجة»، ولا يكون هناك إظهارٌ في محلِّ الإضمار. اهـ[١]

وأشار في «الصغير» و«الكبير» إلى أن قوله: «والتَّمثيل» معطوفٌ على «الاستقراء» بملاحظة مضافٍ حُذف لدلالة المضاف الأوَّل عليه، وبه يندفع الاعتراض: بأنَّ لكلٍّ من الاستقراء والتَّمثيل قياساً مستقلًّا، ومقتضى عبارته: أنَّه لمجموعهما قياسٌ واحدٌ. ويجابُ أيضاً: بجعل الإضافة للجنس، وعلى هذا لا حاجة إلى تقدير «قياس» في المعطوف.

قوله: (قياس الاستقراء)، وقوله: (وقياس التَّمثيل) أي: إذا ردَّ الاستقراء والتَّمثيل إلى صورة قياسين[٢]؛ كأن قلت في الاستقراء: «كُلُّ حَيَوَانٍ فَرَسٌ وَبَغْلٌ[٣] وَحِمَارٌ وهكذا إلى أن بلغت الأكثر، وَكُلُّ فَرَسٍ وَبَغْلٍ وَحِمَارٍ وهكذا يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ»، والخللُ فيه من الصُّغرى[٤].

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٥).

(٢) قوله: (إلى صورة قياسين) إيَّاك أن تتوهَّم أنَّه أتى بلفظ «صورة» ليفيد أنَّ المردود إليه ليس من القياس إلَّا بحسب الصُّورة، فإنَّ ذلك باطلٌ كما عُلِم عند تعريف القياس فتنبّه. وربَّما يوقعك في الوهم المذكور قوله: «والخلل»، ولا يخفى أنَّ الخلل في القياس ليس قاصراً على ما يخرجه عن كونه قياساً، فإنَّ الكذب خللٌ فيه ولا يخرجه عن كونه قياساً، كما تقدَّم.

(٣) قوله: (كُلُّ حيوانٍ فرسٌ وبغلٌ... إلخ) «الواو» بمعنى: «أو» كما هو ظاهرٌ، فهو من قبيل القياس المقسم.

(٤) قوله: (والخللُ فيه من الصُّغرى) لأنَّ الحصر الَّذي فيها لا يُسلَّم؛ إذ ليس الحيوان دائراً بين الأفراد الَّتي ذُكِرت، فهو خللٌ من جهة المادَّة، ولا يخفى أنَّه لا خلل في الكبرى وإن قاله شيخ شيخنا.
نعم؛ لو أزيل خلل الصُّغرى وأبقيت الكبرى على حالها صارت مختلفة كما لا يخفى فتنبَّه، وأظنُّ أنَّ شيخ شيخنا =

إذ ليس يلزم من تشابه أمرين في شيءٍ تشابههما في جميع الأشياء.

* * *

حاشية الصبان

وكأن قلت في التَّمثيل: «النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، والخللُ فيه من الكبرى عند مَن لا يسلِّمها.

قوله: (لما تقدَّم) من أنَّه ربَّما يكون فردٌ لم تستقرئه على خلاف ما حكمت به، فهذا تعليلٌ لعدم إفادة قياس الاستقراء القطعَ بالنَّتيجة. **وقوله: (إذ ليس يلزم... إلخ)** عِلَّةٌ لعدم إفادة قياس التَّمثيل ذلك، فلا حذف في كلامه لعلَّة الأوَّل، ولا قصورَ.

* * *

= قال ما حاصله: لو قال المحشي في الرَّدِّ إلى القياس: «كُلُّ فرسٍ وبغلٍ وحمارٍ وهكذا إلى أن بلغت الأكثر حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ يحرِّك فكَّه الأسفل» لكان الخلل في الصُّغرى فقط، ولا يخفى أنَّ هذا لا ينتج الغرض، ولا خلل فيه بوجهٍ، فافهم.

أَقْسَامُ الحُجَّةِ

(١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّه أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

(وَحُجَّةٌ): إمَّا (نَقْلِيَّةٌ) وهي: ما كان من الكتاب والسُّنَّة والإجماع.

وإمَّا (عَقْلِيَّه)، و(أَقْسَامُ هَذِي) أيِ: العقليَّة (خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ) أي: ظاهرةٌ عند أهل المنطق.

حاشية الصبان

أَقْسَامُ الْحُجَجِ

قال في «الكبير»: لمَّا فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصُّورة إلى: اقترانيٍّ واستثنائيٍّ، والاقتراني إلى الأشكال الأربعة على ما سبق، شرع في تقسيمه باعتبار المادَّة إلى: نقليٍّ وعقليٍّ، وتقسيم العقليِّ إلى الصِّناعات الخمس. والحجَّةُ مأخوذةٌ من حجَّ خصمه؛ أي: غلبه [ص/ ١١٥]؛ لأنَّ المتمسِّك بها يغلب خصمه. اهـ[١]

قوله: (وَحُجَّةٌ) مبتدأ، والمسوِّغ للابتداء بها قصد الجنس أوِ التَّفصيل.

قوله: (نَقْلِيَّةٌ) منسوبةٌ إلى النَّقل لاستنادها إليه، وإن كان العقل هو المدرك لها، ونسبت إلى النَّقل؛ ليتميَّز ما يتوقَّف على النَّقل عن غيره.

قوله: (وهي ما كان من الكتاب والسُّنَّة والإجماع) والواو بمعنى «أو»، وزاد في «كبيره»: وما استنبط منها. اهـ[٢]

وأسقطه هنا؛ لأنَّ المراد ما كان من صريحها أوِ المستنبط منها، ثمَّ المراد أيضاً: ما كان جميع مقدِّماته أوِ إحداها من الكتاب... إلخ؛ لِمَا سينقله عنِ الشَّارح في «كبيره» من: أنَّ ما إحدى مقدِّماته نقليَّةٌ والأخرى عقليَّةٌ نقليٌّ؛ لأنَّ المركَّب من المتوقِّف على النَّقل وغير المتوقِّف متوقِّفٌ.

قوله: (عقليَّهْ) منسوبةٌ إلى العقل؛ لأنَّ العقل لا يتوقَّف في إثباتها على نقلٍ.

فإن قلت: سيجعل البرهان من أقسام العقليَّة، مع أنَّه قد يتركَّب من مقدِّمتين كلتاهما نقليَّةٌ أو إحداهما؛ مثالُ الأوَّل إذا تواتر أَنَّ: «زَيْدٌ زَنَى» فقلت: «زَيْدٌ زَنَى، وَكُلُّ مَنْ زَنَى يُحَدُّ»، ومثالُ الثَّاني: «نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ ادَّعَى النُّبوَّةَ وَأَظْهَرَ المُعْجِزَةَ، وَكُلُّ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ نَبِيٌّ»، فالأُولى من هاتين المقدِّمتين نقليَّةٌ بالتَّواتر.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٦).

● **وجه الحصر**: أنَّها تُفيد[(١)] إمَّا تصديقاً أو تأثيراً في غيره كـ: التَّخييل، والتَّصديقُ إمَّا جازمٌ أو غيرُ جازمٍ، والجازمُ إمَّا أن تُعتبر حقيقته أو لا، والمعتبرُ إمَّا حقٌّ في الواقع أو لا.

حاشية الصبان

قلت: لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقليَّة أنَّه لا يكون إلَّا عقليًّا؛ لأنَّ المراد أنَّ العقليَّة تكون برهاناً وغيره، ولا يلزم منه حصر البرهان في العقليَّة، بل قد يكون نقليًّا، وهذا كما تقسم الإنسان إلى أبيض وغيره، فلا يقتضي ذلك أنَّ الأبيض لا يكون غير إنسانٍ.

● **واعلم** أنَّ البرهان الَّذي كلتا مقدِّمتيه أو إحداهما نقليَّةٌ نظريَّةٌ وأُريد الاستدلال عليها لا بدَّ من انتهاء مقدِّمتيه أو مقدِّمته النَّقليَّة إلى عقليَّةٍ؛ لأنَّ العقليَّة أصلٌ للنَّقليَّة؛ مثلاً قولنا في القياس السَّابق: «وَكُلُّ مَنْ زَنَى يُحَدُّ» إذا أُريد الاستدلال عليها يُستدلُّ عليها بخبرٍ صادقٍ؛ أيِ: القرآن أوِ الحديث، ثمَّ يُستدلُّ على صدق ما أتى به الرَّسول ﷺ بالمعجزة، وهي تتوقَّف على إثبات الوجود لله تعالى، والقِدَم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنَّفس، والوحدانيَّة، والقدرة، والإرادة، والعلم، والحياة بالأدلَّة العقليَّة كما هو مبسوطٌ في محلِّه.

هذا كلُّه على تسليم أنَّ البرهان لا يختصُّ عند المناطقة بما مقدِّمتاه عقليَّتان، وقد يقال باختصاصه عندهم بذلك؛ لأنَّهم يبحثون عنِ العقليَّات، ولا يلزم منه انتفاء اليقين عنِ النَّقليَّة، وإنَّما اللَّازم أن لا تسمَّى: «برهاناً» اصطلاحاً، وقد أطال في بيان ذلك في «الكبير»[(٢)].

قوله: (**وجه الحصر... إلخ**) هذا الوجه جعليٌّ قصدَ به التَّقريب[(٣)] إلى الأفهام، لا عقليٌّ؛ إذ لو كان عقليًّا لكانتِ الأقسام تسعةً؛ لأنَّ التَّصديق إمَّا جازمٌ أو غير جازمٍ، وكلٌّ منهما إمَّا أن تُعتبر حقيقته أو لا، فهذه أربعةٌ، وكلٌّ منها إمَّا حقٌّ في الواقع أو لا، فهذه ثمانيةٌ، يضمُّ إليها التَّخييل المقابل للتصديق، فتكون الأقسام تسعةً.

قوله: (**كـ: التَّخييل**) «الكاف» استقصائيَّةٌ.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: (**إنَّها تفيد**) أي: تحصل فائدة، أي: تكون سبباً في حصول فائدةٍ على التَّصديق، أي: إدراك وقوع النِّسبة أو لا وقوعها. وقوله: «أو تأثيراً في غيره» ظاهرُ هذا أنَّ التصديق من مقولة الفعل وهو قولٌ، والحقُّ أنَّه من الكيف، ثمَّ إنَّه ليس المراد ما هو ظاهرُ العبارة من أنَّها تارةً تُفيد مجرَّد التَّخييل بدون تصديقٍ، أي: إدراكٍ للنِّسبة، بلِ المرادُ مجرَّد أنَّ ما تفيده ليس غير هذين، وإلَّا فالتَّخييل المذكور تابعٌ للتَّصديق، فافهم.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٦ - ١٢٧).

(٣) **قوله**: (**جعليٌّ قصد به التَّقريب... إلخ**) بل هو منوطٌ بمراعاة ما يليق، فإنَّ اللَّائق إذا كان غير جازمٍ أن يكون اعتبار حقيَّته وعدم اعتبارها سواءً، وكونه في الواقع حقًّا أو غير حقٍّ سواءً، وإذا كان جازماً لم تعتبر حقيَّته أن لا ينظر إلى أنَّه قد يكون في الواقع حقًّا، وقد يكون غير حقٍّ، فهذه ستَّةٌ رجعت بذلك الاعتبار إلى اثنين، فإذا ضمَّت إلى ثلاثةٍ كانت خمسةً، فافهم.

- فالمفيدُ للتصديق الجازم الحقِّ: «البرهان»، وللتصديق الجازم غير الحقِّ: «السَّفسطة».

- والَّذي لا يعتبر فيه كونه حقًّا أو غير حقٍّ، بل عموم الاعتراف: «الجدل»، وهو والسَّفسطة داخلان في «المغالطة».

- ومفيدُ التَّصديق غير الجازم: «خطابة»، ومفيد التَّخييل: «شعر».

حاشية الصبان

قوله: (فالمفيدُ للتصديق الجازم الحقّ) أقول: كان عليه أن يقول: «الجازم المعتبر حقيَّته الحقُّ في الواقع»، وكذا كان عليه أن يزيد: «المعتبر حقيَّته» في الجازم غير الحقِّ.

قوله: (وللتَّصديق الجازم غير الحقِّ السَّفسطة) وجه إفادتها الجزم مع كون مقدِّماتها كاذبةً: أنَّ المستدلَّ بها يُظهِر أنَّها حقَّةٌ، فهي بهذا الاعتبار تُفيد تصديقاً جازماً غير مطابقٍ، وقول سيِّدي سَعِيد: إنَّها لا تُفيد يقيناً ولا ظنًّا، وإنَّما يحصل منها الشُّكوك والشُّبهة الكاذبة، إنَّما هو إذا نظر إلى الواقع، فلا ينافي ما قال الشَّارح، ومثل ذلك يقال في الجدل ونحوه إذا كانت المقدِّمات كاذبةً في الواقع؛ أفاده في «الكبير»[١].

قوله: (والَّذي لا يعتبر... إلخ) الأحسن[٢] عطفه على «غير الحقِّ»؛ أي: وللتَّصديق الجازم الَّذي لا يعتبر فيه... إلخ.

قوله: (بل عموم الاعتراف) أقول: الظَّاهرُ أنَّه يكفي اعتراف الخصم، فكان ينبغي حذف لفظة «عموم»؛ إلَّا أن يُراد[٣] به عموم اعتراف الخصم لجميع المقدِّمات، فتأمَّل.

قوله: (وهو والسَّفسطة داخلان في المغالطة) أقول: يُنافيه ما سيأتي له من جعل المغالطة اسماً لأحد أنواع السَّفسطة، والمشاغبة اسماً لنوعٍ آخر منهما، والَّذي يدفع هذه المنافاة ما يؤخذ من متفرِّق كلامه في الشَّرحين وهو: أنَّ المغالطةَ تُستعمل بمعنيين معنًى خاصٍّ ومعنًى عامٍّ؛ فالمعنى العامّ ما أُلِّف من مقدِّماتٍ غير حقَّةٍ في الواقع[٤]، فإن اعترف بها الخصم كانت جدلاً، وإلَّا فالسَّفسطة. والمعنى الخاصّ ما كان من السَّفسطة مؤلَّفاً من مقدِّماتٍ تشبه الحقَّ وليست به.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٧).

(٢) **قوله:** (الأحسن... إلخ) لإغنائه عن تقدير موصوف الموصول وأقربيَّة المعطوف عليه حينئذ.

(٣) **قوله:** (إلَّا أن يُراد... إلخ) الظَّاهرُ أنَّ مقصود الشَّارح بعموم الاعتراف الاعتراف به على أيِّ حالةٍ؛ أي: سواء كان حقًّا أو لا.

(٤) **قوله:** (غير حقَّةٍ في الواقع) أي: مع عدم اعتبار كونها حقًّا أو غير حقٍّ كما يصرح به قول الشَّارح: «والَّذي لا يعتبر... إلخ» فتنبَّه لذلك، لكن يعكِّر عليه ما يأتي عن الشَّارح في «كبيره» من أنَّ الجدل قد تكون مقدِّماته يقينيَّةً في الواقع، بل أوَّليَّة، وأنَّه أعمُّ من البرهان بحسب المادَّة، نبَّهني إلى هذا بعض الإخوان حفظهم الله تعالى آمين.

(١١٦) خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

● **أوَّلها: (خَطَابَةٌ) وهي قياسٌ مؤلَّفٌ:**

– من مقدِّماتٍ مقبولةٍ من شخصٍ مُعْتَقَدٍ فيه كـ: وليٍّ.

حاشية الصبان

فتحمل المغالطة في قولنا هنا: «وهو والسفسطة داخلان في المغالطة» على المغالطة بالمعنى العامِّ، ويحمل قوله في إحدى صور السَّفسطة: «وتسمَّى: مغالطةً» على المغالطة بالمعنى الخاصِّ، بل للمغالطة استعمالٌ ثالثٌ يؤخذ من قوله في «الكبير»: ولم يذكر المصنِّف المشاغبة والمغالطة؛ لأنَّ مقدِّماتهما هي مقدِّمات السَّفسطة، وإنَّما تختلف الثَّلاثة بالاعتبار، فباعتبار أنَّ مستعملَها يُقابلُ بها صاحب البرهان ويُوهم النَّاس الحكمة تسمَّى: «سفسطةً»، وباعتبار أنَّه يُقابل بها مَن ينصب نفسه للجدال وخداع أهل الحقِّ والتَّشويش عليهم تسمَّى: «مشاغبةً»، وإن لم يعتبر المستدلّ شيئاً من ذلك فهو [ص/١١٦] مغالِطٌ لنفسه. اهـ مع بعض إيضاح من ابن يعقوب[(١)].

ويؤخذ منه أيضاً: أنَّ ما يأتي من تسميَة أحد أنواع السَّفسطة مشاغبةً على أحد استعمالين فيها، فلا تغفل.

قوله: (أَوَّلُهَا) أي: في الذِّكر؛ أمَّا ترتيبها بحسب القوَّة فسيأتي.

قوله: (قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ. . . إلخ) قال في «الكبير»: لا يُشترط في تسميَة القياس خطابةً أن يكون كلٌّ من مقدِّمتيه غيرَ يقينيٍّ، بل يكفي أن تكون إحداهما ظنيَّةً أو مقبولةً، وإن كانتِ الأخرى يقينيَّةً، وذلك لأنَّه يغلب الخسيس على غيره، حتَّى إنَّ المركَّب من اليقينيِّ والظَّنِّيِّ ظنِّيٌّ، ولذلك نظائرُ كثيرةً. [اهـ][(٢)]

فقوله هنا: «مقبولةٍ أو مظنونةٍ»؛ أي: كلًّا أو بعضاً.

وظاهرُ كلامه: أنَّ الخطابة لا تكون إلَّا قياساً، والحقُّ أنَّها قد تكون قياساً، وقد تكون استقراءً، وقد تكون تمثيلاً، وقد تكون على صورة قياسٍ غير يقينيِّ الإنتاج؛ كالموجبتين من الشَّكل الثَّاني بشرط أن يظنَّ الإنتاج، ولا ينافي ما مرَّ من دخول الخطابة في تعريف القياس مع خروج الاستقراء والتَّمثيل منه؛ لأنَّ المراد أنَّ بعض أفراد الخطابة داخلٌ فيه؛ قاله في «الكبير»[(٣)].

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣١٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٧).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٧) بتصرف، وبداية النقل من قوله: «وظاهر كلامه».

- أو من مقدِّماتٍ مظنونةٍ مُعتقَدٍ فيها اعتقاداً راجحاً؛ نحو: «كُلُّ حَائِطٍ يَنْتَثِرُ مِنْهُ التُّرَابُ يَنْهَدِمُ»، ونحو: «فُلَانٌ يُسَارُّ العَدُوَّ فَهُوَ مُسَلِّمٌ لِلثَّغْرِ»، ونحو: «فُلَانٌ يَطُوفُ بِاللَّيلِ فَهُوَ مُتَلَصِّصٌ».

والغرضُ منها: ترغيبُ النَّاس فيما ينفعهم، كما يفعله الخطباء والوعَّاظ.

● **وثانيها**: (**شِعْرٌ**) وهو قياس مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ:

- تنبسط منها النَّفس؛ نحو: «الخَمْرُ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ».

- أو تنقبض؛ ....

حاشية الصبان

قوله: (أو من مقدِّماتٍ مظنونةٍ) أي: وإن كان مستعملُها يوردها بصورة الجزم.

ثمَّ إن أُريد بـ «المقبولة» فيما سبق ما يشمل المظنونة والمعتقدة اعتقاداً جازماً كان بين المعطوف والمعطوف عليه العموم والخصوص من وجهٍ، وإن أُريد بها المظنونة فقط كان بينهما العموم والخصوص مطلقاً، وإن أُريد بها المعتقدة اعتقاداً جازماً كان بينهما التَّباين.

قوله: (مُعتقدٍ فيها اعتقاداً راجحاً) صفةٌ كاشفةٌ.

قوله: (نحو: كُلُّ حَائِطٍ... إلخ) الأمثلة الثَّلاثة للنَّوع الثَّاني، ومثالُ الأوَّل ظاهرٌ.

والتَّمثيلُ إن كان للخطابة المركَّبة من المقدِّمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدِّمات، وإن كان للمقدِّمات المظنونة فلا حذف، وكذا يقال في نظائره.

قوله: (يُسَارُّ العَدو) أي: يعلِّمه السِّرَّ. و«الثَّغرُ»: طرف بلاد الإسلام.

قوله: (والغرضُ منها) أيِ: الغرضُ الأصليُّ، وإلَّا فقد تستعمل للرَّدِّ على المدَّعي دعوى.

قوله: (ترغيبُ النَّاس فيما ينفعهم) أي: أو ترهيبهم عمَّا يضرُّهم، ففي كلامه اكتفاءٌ.

قوله: (من مقدِّماتٍ تنبسط منها) أي: من جميعها أو بعضها النَّفسُ؛ سواءٌ كانت مسلَّمةً أو غيرَ مسلَّمةٍ؛ صادقةً أو كاذبةً، كذا في «الكبير»[1].

قوله: (نحو: الخَمْرُ... إلخ) عبارته في «الكبير»: فمثالُ مفيد البسط والتَّرغيب قول مَن يريد التَّرغيب في شرب الخمرة: «هَذِهِ خَمْرَةٌ، وَكُلُّ خَمْرَةٍ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ»، فإنَّ النَّفس الخبيثة ترغب بسبب ذلك فيها. اهـ[2]

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٨).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٨).

نحو: «العَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوَّعَةٌ»، ونحو: «الوَرْدُ صِرْمُ بَغْلٍ قَائِمٍ فِي وَسَطِهِ رَوْثٌ».

والغرضُ منه: انفعال النَّفس بالتَّرغيب والتَّرهيب، ويزيد بأن يكون على وزنٍ أو صوتٍ طيِّبٍ.

- **(وَ) ثالثها: (بُرْهَانٌ)** وهو قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ يقينيَّةٍ لإنتاج اليقين، وسيأتي.
- **ورابعها: (جَدَلْ)** وهو مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ:

- مشهورةٍ، ....

حاشية الصبان

قوله: (نحو: العَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوَّعَةٌ) هذا يقوله مَن يريد قبض النَّفس وتنفيرها عن عسل النَّحل.

و«المِرَّة» بكسر الميم وتشديد الرَّاء: ما في المرارة من الصَّفراء، وضبطه بعض الشُّيوخ: بالدَّال المهملة المشدَّدة وهي: ما يجتمع في الجرح من القيح.

و«مُهَوَّعَة» بفتح الواو المشدَّدة؛ أي: مقيأة؛ أي: هي قيء النَّحل. وضبطها بعضهم بالكسر وهو أيضاً صحيح.

قوله: (ونحو: الوَرْدُ... إلخ) هذا يقوله مَن يُريد قبض النَّفس وتنفيرها عن الورد.

والمرادُ بـ«الورد» أحد أنواعه وهو الأحمر؛ لأنَّه الَّذي يشبه الصِّرم المذكور.

و«قَائِمٌ» أي: واقفٌ منتَصبٌ، أو بارزٌ، فهو على الأوَّل صفةٌ لـ«بغل»، وعلى الثَّاني صفةٌ لـ«صرم».

قوله: (ويزيد) أيِ: الانفعال **(بأن يكون)** أي: بسبب أن يكون **(على وزنٍ)** والَّذي يظهر لي: أنَّ المراد بـ«الوزن»: ما يعمُّ البحور المعروفة، وغيرها كـ: الزَّجل، ودوبيت، وممَّا على الوزن قول الشَّاعر: [من البسيط]

لُذْ بِالخُمُولِ وَعُذْ بِالذُّلِّ مُعْتَصِماً ... بِاللهِ تَسْلَمْ كَمَا أُوْلُو النُّهَى سَلِمُوا

فَالرِّيحُ تَحْطِمُ إِنْ هَبَّتْ عَوَاصِفُهَا ... دَوْحَ الثِّمَارِ وَيَنْجُو الشِّيحُ وَالرَّتَمُ[1]

قوله: (من مقدِّماتٍ يقينيَّةٍ) أي: جميعها. **وقوله: (لإنتاج اليقين)** غايةٌ للتَّأليف، لا للاحتراز كما سيأتي.

قوله: (وهو مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ مشهورةٍ... إلخ) ظاهرُ صنيع المصنِّف أنَّ الخطابة مغايرةٌ للجدل، فلا تجتمع معه.

---

(١) قوله: (والرَّتم) نباتٌ دقيقٌ.

وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وغيرها.

- أو مُسلَّمةٍ عند النَّاس، ....

حاشية الصبان

وقد يقال: إنَّ المقدِّمات المقبولة يجوز أن تكون مشهورةً، والمقدِّمات المظنونة يجوز أن تكون مسلَّمةً، فيحصل الاجتماع؛ إلَّا أن يقال: إنَّ قيد الحيثيَّة مراعًى في كلٍّ منهما، فالخطابةُ مؤلَّفةٌ من مقدِّماتٍ مقبولةٍ أو مظنونةٍ من حيث هي مقبولةٌ أو مظنونةٌ، والجدلُ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ مشهورةٍ أو مسلَّمةٍ من حيث هي مشهورةٌ أو مسلَّمةٌ، كذا في «الغُنَيمِي»[(١)].

قوله: (مشهورةٍ)، وقوله: (أو مسلَّمةٍ) أي: جميعها أو بعضها، كما في «الكبير».

وفيه أيضاً: أنَّ المشهور ما تطابق آراء الكلِّ عليها كـ: «حسن الإحسان إلى الآباء والفقراء»، أو آراء الجُلِّ كـ: «وحدة الإله»، أو آراء طائفةٍ مخصوصةٍ كـ: «استحالة التَّسلسل». والمُسلَّمة: ما يسلِّمه الخصم ويقبله، أو ما يلزمه تسليمه وقبوله، لكونه مستدَلًّا عليه في عِلمٍ آخر وفي مقامٍ آخر. اهـ[(٢)]

وما يلزم الخصم تسليمه وقبوله لكونه مستدَلًّا عليه في علمٍ آخر هو عينُ ما اتَّفقت عليه آراء طائفةٍ مخصوصةٍ، فيكون بين المشهورة والمسلَّمة عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فإن فُسِّرت المسلَّمة بما يسلِّمه المتباحثان فقط أوِ الخصم فقط كان بينهما التَّغاير.

قوله: (وتختلف) أيِ: المقدِّمات المشهورة؛ أي: تختلف شهرتها، فربَّما كانت مشهورةً في زمانٍ دون زمانٍ، وفي مكانٍ دون مكانٍ، وعند قومٍ دون آخرين، فقوله: «وغيرها»؛ أي: كالأشخاص.

قال في «الكبير»: والمرادُ [ص/١١٧] أنَّ قضايا الجدل تؤخذ من حيث إنَّها مشهورةٌ أو مسلَّمةٌ من غير اعتبار كونها يقينيَّةً، وإن كانت في الواقع[(٣)] يقينيَّةً، بل أوَّليَّةً فهو أعمُّ من البرهان بحسب المادَّة، وكما يكون قياساً يكون استقراءً وتمثيلاً فهو أعمُّ منه صورةً أيضاً، ولا ينافي ما مرَّ من أنَّ دخول الجدل كبقيَّة الخمسة في تعريف القياس؛ لأنَّ الدَّاخل في تعريف القياس بعض صور الجدل. اهـ ببعض تصُّرفٍ[(٤)].

قوله: (أو مُسلَّمةٍ عند النَّاس) معطوفٌ على «مشهورة»، وقد علمت[(٥)] ممَّا نقلناه سابقاً عن

---

(١) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٥٧).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٩).

(٣) **قوله: (وإن كانت في الواقع... إلخ)** لا يخالف قوله سابقاً: «والَّذي لا يعتبر فيه كونه حقًّا... إلخ»، وإن خالف ما مرَّ للمحشي كما تقدَّم.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٢٩).

(٥) **قوله: (وقد علمت... إلخ)** فيه: أنه تقدم له وجه لا مانع منه تحصل به المغايرة فتنبه.

أو عند الخصمين؛ نحو: «هَذَا ظُلْمٌ، وَكُلُّ ظُلْمٍ قَبِيحٌ» فَـ«هَذَا قَبِيحٌ»، ونحو: «هَذِهِ مُرَاعَاةٌ لِلضُّعَفَاءِ، وَكُلُّ مُرَاعَاةٍ لِلضُّعَفَاءِ مَحْمُودَةٌ»، ونحو: «هَذَا خَبَرُ وَاحِدٍ عَدْلٍ، وَكُلُّ خَبَرِ وَاحِدٍ عَدْلٍ يُعْمَلُ بِهِ».

والغرضُ منه: إلزام الخصم وإقناع القاصر عن إدراك البرهان.

● **(وَخَامِسُ) ها: (سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ)** وهو قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ:

- وهميَّةٍ كاذبةٍ؛ نحو: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ» فَـ«هَذَا جَمَادٌ».

حاشية الصبان

«الشَّرح الكبير» أنَّ المسلَّمة عند القياس داخلةٌ في المشهورة؛ سواءٌ أُريد جميع النَّاس، أو طائفةٌ منهم، فكان الأحسن حذفها.

قوله: (أو عند الخصمين) أقول: الأَوْلى ـ كما يؤخذ من «شرحه الكبير» ـ أن يقول: «أو عند الخصم».

قوله: (نحو: هَذَا ظُلْمٌ... إلخ) قيل: الأمثلة الثَّلاثة على اللَّفِّ والنَّشر المرتَّب.

قال في «الكبير»: والجدل حَسَنٌ إن كان المقصود به حسناً؛ كأن يظهر هناك فضل للنَّاس في العقائد الدِّينيَّة أو غيرها، فيجب على مَن أتقن هذا الباب أن يظهر للنَّاس سوء طوِيَّته عيناً إن لم يكن في القطر مَن يُحسن غيره، وكفايةً إن كان. اهـ ملخصاً[١].

قوله: (وخامسها) أقول: يلزم عليه حذف التَّنوين في كلام المصنِّف، فكان الأولى أن يقول: «وخامسٌ لها»، أو: «خامسٌ إيَّاها» أي: مصيرها بنفسه خمسة، كما في «الكبير»[٢].

قوله: (سَفْسَطَةٌ) قال في «الكبير»[٣]: مأخوذة من «سوف»[٤] وهي الحكمة و«اسطاً» وهو التَّلبيس، ومعناها: الحكمة المموَّهة.

قوله: (وهميَّةٍ... إلخ) أي: كلُّها أو بعضها، ومعنى قوله: «وهميَّة» أنَّ الوهم حكم بها في غير المحسُوسات، وإنَّما قلنا: «في غير المحسُوسات»؛ لأنَّ أحكام الوهم في المحسُوسات حقَّةٌ يصدِّقها العقل بخلافها في المعقولات الصِّرفة، فكاذبةٌ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٠).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٠).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٠).

(٤) قوله: (من سوف) الذي في «القاموس»: وسوفا وهو الحكمة.

- أو شبيهةٍ بالحقِّ وليست به؛ كقولنا في صورة فرسٍ على حائطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» فـ«هَذَا صَهَّالٌ»، وتسمَّى: «مغالطةً».

- أو شبيهةٍ بالمشهورة؛ كقولنا في شخصٍ يخبط في البحث: «هَذَا يُكَلِّمُ العُلَمَاءَ بِألفَاظِ العِلْمِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ عَالِمٌ» فـ«هَذَا عَالِمٌ»، وتسمَّى: «مشاغبةً».

● ومن قبيل المشاغبة ما يسمَّى: «المغالطة الخارجيَّة»، وهو أن يغيظ أحدُ الخصمين

حاشية الصبان

قوله: (أو شبيهةٍ بالحقِّ... إلخ) الظَّاهرُ: أنَّ عطف هذا وما بعده على «وهميَّةٍ كاذبةٍ» من عطف الخاصِّ على العامِّ. وقوله: «بالحقِّ»؛ أي: بما اعتبرت حقيَّته من غير اعتبار كونه مشهوراً أو لا. وقوله فيما بعده: «بالمشهورة»؛ أي: بما اعتبرت شهرته من غير اعتبار كونه حقًّا أو لا.

قوله: (هَذَا فَرَسٌ... إلخ) فهذا القياس يشبه القياس الَّذي استُعمل فيه «الفرس» بمعناه الحقيقي.

وأفاد شيخنا العَدَوي: أنَّ المراد بـ«كون المقدِّمات تشبه الحقَّ»: أنَّ مدلول بعضها يشبهه وهو الصُّورة المنقوشة المعبَّر عنها بالفرس في قولنا: «هَذَا فَرَسٌ»، وأنَّه ليس المراد أنَّ اللَّفظ المذكور شبيهٌ بالمقدِّمة الحقَّة.

قوله: (أو شبيهةٍ بالمشهورة) المراد أنَّها ليست مشهورةً بحيث يعترف بها النَّاس، لكنَّها تشبه المشهورة؛ لأنَّه يقع صحَّتها في وهم كثيرٍ منَ النَّاس ممَّن ليس لهم عِلمٌ؛ قاله شيخنا العَدَوي.

قوله: (يخبط) من باب: «ضَرَبَ»، ويحتمل قراءته بالتَّشديد. و«الخبط» في الأصل: السَّير على غير هدًى؛ شبَّه به التَّكلُّم على غير هدًى.

قوله: (مشاغبة) المُشَاغَبَة والشِّغَابُ والشَّغْبُ ـ بالإسكان ـ في اللُّغة: تهييج الخصم والشَّرِّ.

قوله: (ومن قبيل المشاغبة... إلخ) جعل المغالطة الخارجيَّة من قبيل المشاغبة؛ لظهور معنى المشاغبة لغةً في المغالطة الخارجية. وقال في «الكبير»[1]: المغالطة الخارجيَّة من المغالطة اللُّغويَّة لا الاصطلاحيَّة، ولا تنافي كما لا يخفى، فتأمَّل.

قوله: (ما يسمَّى: المغالطة الخارجيَّة) سمِّيت بذلك؛ لكونها بأمرٍ أجنبيٍّ عن البحث المتكلَّم فيه؛ سواءٌ وقعت قبل البحث، أو في أثنائه، أو بعده.

قوله: (يغيظ) بفتح الياء من: «غَاظَهُ يَغِيْظُ».

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٣).

الآخر بكلامٍ يشغل فكره، وهو حرامٌ، وقد تدعو الضَّرورة إلى استعماله في دفع كافرٍ لم يقدر عليه ونحوه.

● وقد نظمت ما يتألَّف منه غير البرهان بقولي:

حاشية الصبان

قوله: (وهو حرامٌ) أي: لغير الضَّرورة، كما يؤخذ ممَّا بعده.

قوله: (ونحوه) كـ: الرَّافضيِّ، والمُعْتَزِلي، والمتعنِّت.

● **من ذلك:** ما وقع للقاضي البَاقِلَّانِي حين أقبل لمجلس المناظرة، وفيه ابن المُعَلِّم أحد رؤساء الرَّافضة، فالتفت إلى أصحابه وقال: قد جاءكم الشَّيطان. فسمع القاضي ذلك من بُعد، فلمَّا جلس أقبل على ابن المُعلِّم وأصحابه وقال لهم: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣].

● **ومن ذلك:** ما وقع معه أنَّه اشتدَّ الكلام بينهما يوماً فرماه ابن المعلِّم بكفٍّ من الباقِلَّاء أعدَّه له، يَعرِّضُ له بما نُسب إليه ليخجله ويحيِّره، فردَّ القاضي يَدَهُ إلى كمِّه ورماه بسَوْطٍ، فعجب النَّاس لفطنته وإعداده للأمور أشباهها قبل وقتها.

● **ومن ذلك:** ما وقع في مجلس عضد الدَّولة حين ناظر الأَحْدَب ورؤوس معتزلة بغداد وعدداً كثيراً من معتزلة البصرة، فقال الأَحْدب لبعض تلامذته: سَلْهُ هل لله أن يكلِّف الخلق ما لا يُطيقون؟

وغرضُهُ أن يقبِّح مذهب أهل السُّنَّة في تجويزهم التَّكليف بما لا يُطاق، بل قال بعضهم: إنَّه واقعٌ في العقائد كـ: تكليف مَن في أقاصي البلاد من البُلْه الَّذين لا يكادون يفقهون قولاً بالنَّظر والمعرفة.

فقال القاضي: إن أردت بالتَّكليف القول المجرَّد[1]، فقد وُجِد ذلك، قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] الآية، ونحن[2] لا نقدر أن نكون كذلك، وقال: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] فطالبهم بما لا يعلمون، وقال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]. وإن أردت بالتَّكليف الَّذي نعرفه، وهو: طلب[3] ما يصحُّ فعله وتركه،

(١) قوله: (القول المجرَّد) أي: صيغة التَّكليف مجرَّدةً عن معناها، بل لمعنى آخر.

(٢) قوله: (ونحن) الأَوْلى: «وهم لا يقدرون أن يكونوا».

(٣) *قوله: (وهو طلب... إلخ) تضمَّن هذا: أنَّه لا تكليف بالمحال إذا لم يرد به القول المجرَّد، وهو تسليمٌ للخصم.*

نعم؛ هو جريٌ على مذهب بعض أهل السُّنَّة، فلا يقال: إنَّه جريٌ على غير مذهب أهل السُّنَّة وموافقةٌ للمعتزلة.

وقوله: (ما فيه مشقَّة) أفاد ذلك أنَّه غير محالٍ، فتدبَّر.

مِنَ الـمُسَلَّمِ وَمَشْهُورٍ جَدَلْ ... خَطَابَةٌ مِنْ ظَنٍّ اَوْ مَا يُقْتَبَلْ
شِعْرٌ مِنَ الـمُخَيَّلَاتِ سَفْسَطَهْ ... مِنْ وَهْمٍ اَوْ شَبِيهٍ اعْلَمْ ضَابِطَهْ

حاشية الصبان

فالكلامُ متناقضٌ [ص/١١٨]، وسؤالك فاسدٌ؛ لأنَّك قلت: تكليف، والتَّكليفُ اقتضاء فعل ما فيه مشقَّةٌ على المكلَّف، وما لا يُطاق لا يُفعل بمشقَّةٍ ولا بغيرها.

فسكت القائل وأخذ الأحدب في الكلام فقال: أيُّها الرَّجل سُئِلت عن كلامٍ مفهومٍ فطرحته في الاحتمالات، وليس ذلك بجوابٍ، وجوابُهُ إذا سُئِلت أن تقول: نعم أو لا.

قال القاضي: فأغضبني كلامه؛ إذ لم يوقِّرني توقير الشَّيخ، وقلت: يا هذا أنت نائمٌ ورجلاك في الملأ[(١)]، ما طرحتُ السُّؤال في احتمالٍ من الاحتمالات إلَّا وقد بيَّنت الوجوه المحتملة، فإن كان معك من المسألة كلامٌ فأت به، وإلَّا تكلَّم في غيرها.

فأعاد الكلام الأوَّل، فقال الملك: أيُّها الشَّيخ قد بيَّن وجوه الاحتمال، وليس لك أن تُعاتبه ولا أن تغالطه، وما جمعتكم إلَّا لفائدةٍ، لا للمُهَاترة، ولا لِمَا لا يليق بالعلماء.

● **ومن ذلك**: ما وقع لشيخنا مع بعض المدرِّسين وكان أصله من اليهود، حيث بحث معه شيخنا، فقال له المدرِّس: هذا العلم الَّذي نقرأ فيه علم الأصول، مُعرِّضاً بشيخنا أنَّه لا يفرِّق بين علم الأصول وبين غيره ليغيظه. فقال له شيخنا: لم يلتبس عليَّ بالتَّوراة، معرِّضاً به أنَّه كان أصله يهوديًّا.

● **ومن ذلك**: ما وقع له مع بعض مَن جاء يسأله في درسه متعنِّتاً حين تكلَّم شيخنا على تعريف اللَّيل والنَّهار فقال له ذلك البعض - وكان أعور -: هل يجوز أن يجمع الله بين اللَّيل والنَّهار؟ فقال له شيخنا: قد جمع الله بينهما في وجهك، فضحك الحاضرون وأفحم؛ من «الكبير» مع تصرُّفٍ[(٢)].

قوله: (مِنْ وَهْمٍ اَوْ شَبِيهٍ) أي: بالحقِّ أوِ المشهور، ويوجد في بعض النُّسخ: «أَوْ شَبِيهِهِ» بالإضافة إلى الضَّمير، وهو تحريفٌ فاحشٌ.

---

(١) **قوله**: (أنت نائمٌ ورجلاك في الملأ) يظهر أنَّه استعارةٌ تمثيليَّةٌ، فشبَّه حاله الحاصلة من كونه فرَّط في حقِّ نفسه، حيث لا يعي ما يقال له في ذلك المجلس الَّذي فيه مَن يخاف منه الظَّفر؛ تقصيراً في شأن ما يجب عليه القيام به فيه، من إلقاء السَّمع، وإحضار القلب؛ أوِ الحاصلة من كونه عرَّض نفسه للضَّرر حيث لا يعي ما يُقال له؛ لعدم إلقائه سمعه وإحضاره قلبه في ذلك المجلس الَّذي فيه مَن يخاف منه الظَّفر به حمقاً وقبح رأي وسوء تدبير، بحال مَن نام وأخرج رجليه من رحليه، فجعلهما في الملأ؛ أيِ: الصَّحراء، حيث فرَّط في حقِّ نفسه بنومه في ذلك المكان الَّذي هو محلُّ السِّباع على تلك الحالة؛ تقصيراً في شأن ما يجب عليه من التَّحفُّظ فيه، أو حيث عرَّض نفسه للضَّرر بنومه فيه على تلك الحال حمقاً وقبح رأي وسوء تدبير، ويحتمل غير ذلك حتَّى في إجراء التَّمثيليَّة فتدبر، وراجع كتب الأمثال فإنَّه يُظنُّ منها.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٣ - ١٣٥).

(١١٧) أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ

(أَجَلُّهَا) أيِ: المذكورات: (البُرْهَانُ)، فالجدل، فالخطابة، فالشِّعر، فالسَّفسطة.

وهو ـ أيِ: البرهان ـ: (مَا) أيِ: القياس الَّذي (أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ) أي: من مقدِّماتٍ يقينيَّةٍ لإنتاج اليقين؛ أعمَّ من أن تكون ضروريَّةً أو مكتسبةً.

فـ«القياس» جنسٌ يتناول الأقيسة الخمسة، و«أُلِّفَ» ذكر ليتعلَّق به قوله: «مِنْ مُقَدِّمَاتٍ»، و«بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ» يخرج: الخطابة والجدل وغيرهما. وقولي: «لإنتاج اليقين» غايةٌ.

واليقينُ: اعتقادٌ جازمٌ مطابقٌ للواقع ممتنعُ التَّغيُّر.

حاشية الصبان

قوله: (أَجَلُّهَا) أي: أقواها البرهان؛ لأنَّه يُفيد القَطْع بخلاف غيره.

قوله: (فَالجَدَلْ) أي: لأنَّه يتركَّب من مقدِّماتٍ قريبةٍ من اليقين، وهي: المشهورات والمُسلَّمات.

قوله: (فالخطابة) أي: لأنَّها تُفيد الظَّنَّ بخلاف الشِّعر والسَّفسطة.

قوله: (فالشِّعر) أي: لانفعال النَّفس به كانفعالها باليقين والظَّنِّ.

قوله: (مَا أُلِّفَ) عطف بيانٍ على «البُرْهَانُ»، أو خبر مبتدأ محذوفٍ.

قال بعض المحقِّقين: وهذا تعريفٌ بالرَّسم؛ لأنَّ القياس صورة البرهان[١]، والمقدِّمات اليقينيَّة مادَّته، واليقينُ المستفاد غايته، والأوَّلان داخلان، والثَّالث خارجٌ، والتَّعريفُ المركَّب من الدَّاخل والخارج رسمٌ.

قوله: (ليتعلَّق به قوله: . . . إلخ) أي: لا للاحتراز[٢] عن شيءٍ.

قوله: (وغيرهما) من الشِّعر والسَّفسطة.

قوله: (غاية) أي: للتَّأليف؛ أي: لا للاحتراز.

قوله: (اعتقادٌ جازمٌ. . . إلخ) **قال في «الكبير»**: فخرج بـ«الاعتقاد»: الشَّكّ والوهم. وبـ«الجازم»: الظَّنّ إن قلنا: إنَّه يسمَّى اعتقاداً، وإلا فهو خارجٌ من «الاعتقاد» فلا حاجة إلى التَّقييد بـ«الجازم». وبـ«المطابق»: الجهل المركَّب. وبـ«لا يقبل التَّغيير»: اعتقادُ المقلِّد المصيب؛ لأنَّه يقبل التَّغيُّر بالتَّشكيك.

---

(١) **قوله**: (لأنَّ القياس صورة البرهان) صوابه: «لأنَّ تأليف القياس صورة البرهان»، فتدبر.

(٢) **قوله**: (لا للاحتراز) لأنَّ كلَّ قياسٍ مؤلَّفٌ.

● والبرهانُ قسمان:

١ - لِمِّيٌّ: وهو ما الوسط فيه عِلَّةٌ لثبوت الأكبر للأصغر في الذِّهن والخارج؛ نحو: «زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الأَخْلَاطِ، وَكُلُّ مُتَعَفِّنِ الأَخْلَاطِ مَحْمُومٌ»، فـ«تعفُّن الأخلاط» علَّةٌ لـ«ثبوت الحمى لزيد» فيهما.

حاشية الصبان

واعترض: بأنَّ اليقين من النَّظريَّات قد يذهل الذِّهن عن بعض مباديه، فيشكّ فيه، بل ربَّما يحكم بخلافه.

وأجيب: بأنَّ اليقين ما دام دليله الصَّحيح حاضراً في الذِّهن يمتنع فيه الشَّكُّ بخلاف اعتقاد المقلِّد، فإنَّه يمكن زواله، وإن كان مستنده الَّذي هو المقلَّد - بفتح اللَّام - موجوداً بالتَّشكيك. اهـ ملخصاً[١].

قوله: (والبرهان قسمان... إلخ) قال في «الكبير»: الوسط في البرهان لا بدَّ أن يكون عِلَّةً لحصول التَّصديق بالحكم المطلوب ذهناً، وإلَّا لم يكن البرهان برهاناً عليه، ثمَّ لا يخلو إمَّا أن يكون الأوسط مع ذلك علَّةً لثبوت ذلك الحكم في الخارج أيضاً ويسمَّى: «برهاناً لِمِّيًّا»... إلى أن قال: وإمَّا أن لا يكون كذلك ويسمَّى: «برهاناً إِنِّيًّا».

ثم قال: والحاصل أنَّه متى استدلّ بالعلَّة على المعلول والمؤثِّر على الأثر كان البرهان لِمِّيًّا، ومتى استدلّ بالمعلول على العلَّة والأثر على المؤثِّر كان البرهان إِنِّيًّا. اهـ[٢]

قوله: (لِمِّيٌّ) بتشديد الميم، وإن كان المنسوب إليه «لم» بتخفيفها؛ لأنَّ قواعد العربيَّة: أنَّك إذا نسبت إلى الثُّنائي تُضاعف الثَّاني منه.

قوله: (في الذِّهن والخارج) متعلِّقٌ بـ«ثبوت».

قوله: (مُتَعَفِّنُ الأَخْلَاط) أي: الطَّبائع الأربعة الموجودة فيه، وفي كلِّ إنسانٍ السَّوداء والصَّفراء والبلغم والدَّم، غير أنَّ الشَّخص قد يغلب عليه إحداها، فينسب إليها.

والمراد بـ«تعفُّنها»: تغيُّرها وخروجها عنِ الاستقامة.

قوله: (فيهما) أي: في الذِّهن والخارج؛ أمَّا كون التَّعفُّن علَّةً في الذِّهن، فلاعتباره أوَّلاً واعتبار الثُّبوت المذكور آخراً؛ لأنَّه لا معنى لكون العلَّة ذهنيَّةً إلَّا أنَّ العقل يعتبرها سابقةً على معلولها، وأمَّا كونه علَّةً في الخارج فلترتُّب الحمى عليه إذا وجد خارجاً، كما هو مُشَاهَدٌ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٥).

وسمِّي لِمِّيًّا؛ لإفادته اللِّمِّيَّةَ، أي: العلَّة؛ إذ يُجاب به السُّؤال بـ«لِمَ».

٢ - **وإِنِّيٌّ**: وهو ما الوسط فيه عِلَّةٌ لذلك في الذِّهن فقط؛ نحو: «زَيْدٌ مَحْمُومٌ، وَكُلُّ مَحْمُومٍ مُتَعَفِّنُ الأَخْلَاطِ»، فـ«الحمى» علَّةٌ لـ«ثبوت تعفُّن الأخلاط» في الذِّهن لا الخارج.

وسمِّي إِنِّيًّا؛ لاقتصاره على إِنِّيَّة الحكم، أي: ثبوته دون لِمِّيَّته ....

حاشية الصبان

قوله: (إذ يجاب به السُّؤال بـ«لم») أقول: لا يظهر تعليل إفادته اللِّمِّيَّة بكونه يُجاب به السُّؤال بـ«لم»، بلِ الظَّاهر العكس وهو تعليلُ كونه يُجاب به السُّؤال بـ«لم» لإفادته اللِّمِّيَّة، فكان عليه[1] أن يقول: لأنَّه يُجاب به السُّؤال بـ«لم» لإفادته اللِّمِّيَّة.

وعبارته في «الكبير» أحسن من عبارته هنا؛ **ونصُّها**: ويسمَّى برهاناً لِمِّيًّا منسوبٌ لـ«لم»؛ إذ يُجاب به السُّؤال بـ«لِمَ كان كذا[2]؟»، وإن شئت قلت: لإفادته اللِّمِّيَّة؛ أيِ: العلَّة للحكم. اهـ[3]

قوله: (فالحمى علَّةٌ لثبوت تعفُّن الأخلاط في الذِّهن) أي: لاعتبار العقل إيَّاها أوَّلاً والتَّعفُّن آخراً. **وقوله: (لا في الخارج)** أي: لأنَّ الأمر فيه بالعكس.

قوله: (إِنِّيَّة الحكم) هو تعفُّن الأخلاط في مثال الإنِّيِّ. **وقوله: (أي: ثبوته)** أي: في الخارج [ص/١١٩]، وإن قال في «كبيره»: في العقل، وتبعه بعض مَن كتب؛ لِمَا لا يخفى على مَن تأمَّل[4]. **وقوله: (دون لِمِّيَّته)** أي: علَّته في الخارج الَّتي هي المعتبرة[5]، فاندفع ما يقال: إنَّه يفيد العِلَّة في الذِّهن، فهلَّا سمِّي لِمِّيًّا.

---

(١) **قوله: (فكان عليه... إلخ)** فيه: أنَّه يصحّ ما صنعه بجعل كونه يجاب به السُّؤال علَّة الحكم بإفادته اللِّمِّيَّة، وهذه معلولةٌ لذلك الكون ذهناً، فيترتَّب الحكم بها عليه، كما لا يخفى.

(٢) **قوله: (إذ يجاب بها السُّؤال بـ«لم كان كذا؟»)** نحو: لِمَ كَانَ زَيْدٌ مَحموماً؟ وانظر ما وجه كون ذلك يُجاب بتمام القياس كما هو ظاهر كلامه، ويمكن أن يقال: صورة السُّؤال «لِمَ لَمْ يخرج زيدٌ؟» مثلاً، فيجاب بتمام القياس، فيفيد سبب عدم الخروج، وأنَّ علَّة ذلك السَّبب هو التَّعفُّن المعلوم للسَّائل، لكن فيه بُعدٌ؛ إذ عليه لا تكون العلَّة مسؤولاً عنها، والمتبادر أنَّ السُّؤال عنها؛ فالوجه أن يقال: صورة السُّؤال لِمَ كان زيدٌ محموماً؟ مثلاً في مقام إنكار كونه محموماً، فافهم.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٥).

(٤) **قوله: (لما لا يخفى على مَن تأمَّل)** إذ لا يخفى أنَّ القياس لإثبات الحكم في الخارج، غاية الأمر أنَّ الحدَّ الوسط علَّةٌ في العِلم بثبوته فيه، ومقتضى ما قاله الشَّارح: أنَّه علَّةٌ في العلم بثبوته في الذِّهن، فمحصله: أنَّه علَّةٌ في علم علمه، وهو فاسدٌ.

(٥) **قوله: (الَّتي هي المعتبرة)** فالسُّؤال عنها وجوابه هما المعتبران، وهذا إنَّما يجاب به السُّؤال بلِمَ عُلِم أنَّ زيداً متعفِّن الأخلاط مثلاً، فلا يرد على قوله في «الكبير»: «إذ يجاب به السُّؤال بلم» أنَّ هذا أيضاً يجاب به السُّؤال بلم، =

من قولهم: «إِنَّ الأمر كذا» فهو منسوبٌ لـ«إنَّ»، والأوَّل لـ«لم».

(١١٨) مِـنْ أَوَّلِـيَّـاتٍ مُـشَـاهَـدَاتِ ... مُـجَـرَّبَـاتٍ مُـتَـوَاتِـرَاتِ

(١١٩) وَحَـدَسِـيَّـاتٍ وَمَـحْـسُـوسَـاتِ ... فَـتِـلْـكَ جُـمْـلَـةُ الـيَـقِـيـنِـيَّـاتِ

● ثمَّ أبدل من قوله: «مِنْ مُقَدِّمَاتٍ... إلخ» قوله: (**مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ... إلخ**) والمرادُ: أنَّ المقدِّمات اليقينيَّة إمَّا من السِّتَّة، ....

حاشية الصبان

قوله: (من قولهم) أي: مأخوذٌ من قولهم، ووجه المناسبة أنَّ «إنَّ» تُفيد ثبوت الحكم.

قوله: (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) قال شيخنا العَدَوي: بضمِّ الهمزة وسكون الواو جمع: «أُوْلَى» كما ضبطه بعض المحقِّقين. اهـ

وأقول: الظَّاهرُ أنَّ ما جرى على الألسن من فتح الهمزة وتشديد الواو صحيحٌ أيضاً؛ نسبة إلى «الأوَّل»؛ لحكم العقل بها من أوَّل وهلةٍ؛ لعدم توقُّفها على شيءٍ بعد تصوُّر الطَّرفين، بل هذا الضَّبط متعيِّنٌ في المتن؛ لأنَّه الموافق للوزن.

قوله: (والمراد... إلخ) دفع بهذا[1] المراد ما يرد على ظاهر المتن من القصور؛ لاقتضائه وجوب تركُّب البرهان من الضَّروريَّات السِّت الآتية، مع أنَّه قد يتركَّب من نظريَّتين، وإن كان يجب انتهاؤهما إلى ضرورتين.

وحاصل الدَّفع: أنَّه ليس المراد أنَّه يجب تركُّب البرهان من تلك السِّت، بلِ المراد أنَّه يجب تركُّبه منها أو ممَّا ينتهي إليها.

قوله: (أنَّ المقدِّمات اليقينيَّة) أقول: الأنسب بجعله: «من أوَّليَّات... إلخ» بدلاً من «مقدِّمات... إلخ» أن يقول: «والمراد أنَّ البرهان يتركَّب إمَّا... إلخ»؛ لأنَّ تعبيره[2] يعطي أنَّ «مِن» في قوله: «من أوَّليَّات» تبعيضيَّةٌ.

قوله: (من السِّتَّة) أقول: الأنسب حذف التَّاء؛ لأنَّ المعدود مؤنَّثٌ، وإن كان حذف المعدود يسوِّغ ثبوتها.

= وللبحث في كون هذا إنَّما يجاب به السُّؤال عن علَّة العلم بالحكم مجالٌ، والوجه اعتبار أنَّ حكمة التَّسمية لا تقتضي التَّسمية على أن يمنع منها غرض التَّمييز بين القسمين، فافهم.

(١) قوله: (دفع بهذا... إلخ) ولولا ذلك وعدم الأخذ بظاهر هذه العبارة لَمَا صحَّ قوله فيما مرَّ: «أي: من مقدِّماتٍ يقينيَّةٍ لإنتاج اليقين أعمّ من أن تكون ضروريّة أو مكتسبة»، فافهم.

(٢) قوله: (لأنَّ تعبيره... إلخ) أي: مع كونها على البدليَّة ليست تبعيضيَّة، فافهم.

أو منتهيةٌ إليها .

ووجه الضَّبط: أنَّ حكم العقل إمَّا بلا استعانةٍ من الحسِّ أو معها، والأوَّلُ إن لم يتوقَّف على وسطٍ حاضرٍ في الذِّهن فهي «الأوَّليَّات»، وإن توقَّف فهي قضايا قياساتها معها .

والثَّاني إمَّا أن لا يتوقَّف اليقين به بعد الإحساس على شيءٍ أو يتوقَّف؛ أمَّا الأوَّل فالإحساس إن كان للحسِّ الظَّاهر ....

حاشية الصبان

قوله: (أو منتهيةٌ إليها) معطوفٌ على متعلَّق «من السِّتَّة» المحذوف.

قوله: (ووجه الضَّبط) أيِ: الحصر.

قوله: (من الحسِّ) أيِ: الظَّاهر والباطن، ويوجد في بعض النُّسخ: «من الحسِّ المجرَّد» وليس لهذا النَّعت كبيرُ معنًى.

قوله: (على وسطٍ) أي: دليلٍ، كما سيأتي.

قوله: (فهي الأوَّليَّات) أنَّث الضَّمير مع رجوعه إلى «الأوَّل» المذكَّر؛ مراعاةً للخبر، وكذا يقال في نظائره الآتية.

قوله: (فهي قضايا... إلخ) **أقول:** التَّعرُّض لهذا القسم يوجب أنَّ الأنواع المحصور فيها سبعةٌ، والغرضُ توجيه الحصر في السِّتِّ كما درج عليه المصنِّف، فكان الأَوْلى[1] ترك التَّعرُّض له في بيان وجه الحصر.

قوله: (قياساتها معها) أي: أدلَّتها مصاحبةً لها في الذِّهن لا تنفكُّ عنها.

قوله: (إن كان للحسِّ الظَّاهر) أي: منسوباً للحسِّ الظَّاهر، وليس المراد بـ«الحسِّ الظَّاهر»

(١) قوله: (فكان الأولى... إلخ) فيه: أنَّه لو لم يتعرَّض له للزم أحد أمرين كلٌّ منهما لا يصحُّ، وذلك لأنَّ عدم التَّعرُّض له إمَّا بأخذ الأوَّل بعمومه والحكم عليه بأنَّه الأوَّليَّات، فيلزم مخالفة الاصطلاح؛ لأنَّ الأوَّليَّات ليست هي الأوَّل بعمومه، وإمَّا بأن يقسم الأوَّل كما صنع، لكن يسكت عنِ الشِّقِّ الثَّاني من قسميه، فلا يقول: «وإن توقَّف... إلخ»، فيلزمُ عدم الحصر في السِّتَّة الَّتي نريد الفِرار منه؛ إذ لم يفد هذا الصَّنيع إلَّا عدم ذكر ما بقي من المقسم ممَّا هو موجودٌ له عندهم اسمٌ خاصٌّ، وهذا غير محصِّل للحصر في السِّتَّة كما لا يخفى، فما صنعه الشَّارح متعيِّن، وغرضُهُ به الإشارة للاعتراض على المصنِّف.

نعم؛ يجوز أنَّ المصنِّف قد تجوَّز في الأوَّليَّات، فأراد منها ما ليس باستعانة من الحسِّ بعمومه، ثمَّ بعد كتابتي رأيت الشَّارح قد تعرَّض لذلك في شرح قوله: «فتلك جملة اليقينيَّات»، فانظره.

فـ«المحسوسات»، أو للباطن فـ«الوجدانيَّات» وتسمَّى: «مشاهدات» أيضاً، كما أنَّ المحسوسات تسمَّى بذلك. وإن توقَّف فالحسُّ إمَّا حسُّ السَّمع ....

حاشية الصبان

خصوص الإبصار. وقوله: (فالمحسوسات) أي: فالأوَّل الَّذي فيه الإحساس للحسِّ الظَّاهر: المحسوسات. وقوله: (أو للباطن) أي: أو منسوباً للحسِّ الباطن. وقوله: (فالوجدانيات).

● **واعلم** أن إيضاح المقام يحتاج إلى الكلام على الحواسِّ الباطنة فنقول: قال ابن يعقوب في «شرحه على التَّلخيص» ما نصُّه: اعلم أنَّ القوى الباطنيَّة المُدركة أربعةٌ: القوَّة العاقلة، والقوَّة الوهميَّة، وقوَّة الحسِّ المشترك، والقوَّة المفكِّرة.

فأمَّا القوَّة العاقلة فزعموا [أيِ: الحكماء] أنَّها قائمةٌ بالنَّفس أو بالقلب[1] تُدرك الكلِّيَّات والجزئيَّات المجرَّدة عن عوارض المادَّة المعروضة[2] للصُّور والأبعاد كـ: الطُّول والعَرْض والعمق؛ لأنَّها[3] مجرَّدةٌ، ولا يقوم بها إلَّا المجرَّد[4]، وزعموا أنَّ لها خزانةً هي العقل الفيَّاض الَّذي هو فلك القمر.

وأمَّا الوهميَّة فهي القوَّة المدركة للمعاني الجزئيَّات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيَّات لا تتأدَّى إلى مدركها من طُرُق الحواسّ، وذلك كـ: إدراك الصَّداقة أوِ العداوة في زيدٍ مثلاً، وكـ: إدراك الشَّاة معنًى هو الإيذاء في الذِّئب مثلاً، ولهذا يُقال: إنَّ البهائم لها وهمٌ تدرك به كما أنَّ لها حسًّا، وتحكم تلك القوَّة بأحكامٍ كاذبةٍ.

ثمَّ تلك القوَّة ـ أعني: الوهميَّة ـ قائمةٌ بأوَّل التَّجويف الآخر من الدِّماغ، وذلك أنَّ للدِّماغ تجاويف ـ أي: بطوناً ـ؛ واحدُها في مقدَّم الدِّماغ وآخرُ في مؤخَّره، وآخرُ في وسطه؛ فزعموا أنَّ الوهم قائمٌ بأوَّل التَّجويف الآخر، وله خزانةٌ تسمَّى: «الذَّاكرة» و«الحافظة» قائمةٌ بمؤخَّر تجويف الوهم.

وأمَّا الحسُّ المشترك وهو الَّذي تتأدَّى إليه الصُّور المحسوسة الجزئيَّة من الحواسِّ الظَّاهرة، فهو قوَّةٌ قائمةٌ بأوَّل التَّجويف الأوَّل من الدِّماغ، وتحكم بين تلك الصُّور المتأدِّية إليها؛ كـ: الحكم

---

(١) **قوله**: (أو بالقلب) ليس الغرض به اللَّحم الصَّنوبريَّ الشَّكل، بل جوهر مجرَّد كالنَّفس.

(٢) **قوله**: (المعروضة) صفةٌ لـ«المادَّة».

(٣) **قوله**: (لأنَّها) أيِ: القوَّة العاقلة كما يفيده كون ذلك تعليلاً لتقييد مدركها بكونه مجرَّداً، وإن قال شيخ شيخنا خلاف ذلك، فتدبَّر.

(٤) **قوله**: (ولا يقوم به إلَّا المجرَّد) ولو أدركت الجزئيَّات غير المجرَّدة عن عوارض المادَّة من الصُّور والطّول ونحو ذلك لقامت صور تلك الجزئيَّات بها، وهي غير مجرَّدة عن العوارض المذكورة، فافهم ذلك.

وهو «المتواترات»، فإنَّها تتوقَّف على حكم العقل بامتناع تواطئ المخبرين على الكذب، أو غيرُهُ فإن توقَّف على تكرُّرٍ فـ«المجربات»، وإن توقَّف على الحدس فـ«الحدسيَّات»،

حاشية الصبان

بأنَّ هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلاً، ويعنون بـ«الصُّور»: ما يمكن إدراكه ببعض الحواسِّ الظَّاهرة، ولو كان مسموعاً، ويعنون بـ«المعاني الجزئيَّة المدركة للوهم»: ما لا يمكن إدراكه بها، وخزانته الخيال، وهو قوَّةٌ قائمةٌ بآخر تجويف الحسِّ المشترك، فتبقى فيه تلك الصُّور بعد غيبتها عن الحسِّ المشترك.

وأمَّا المفكِّرة فهي قوَّةٌ تتصرَّف في الصُّور الخياليَّة وفي المعاني الجزئيَّة الوهميَّة، وهي دائمة لا تسكن يقظةً ولا مناماً، وإذا حكمت بين تلك الصُّور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل كان صواباً، أوِ الوهم أوِ الخيال كان غالباً كاذباً كـ: الحكم بأنَّ رأس الحمار ثابتٌ على جثَّةِ الإنسان والعكس، ولا ينتظم تصرُّفها، بل تتصرَّف بها النَّفس كيف اتَّفق، وهي إنَّما تسمَّى: «مفكِّرةً في الحقيقة» إن تصرَّفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم، وإن تصرَّفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصَّت باسم المتخيِّلة أوِ المتوهِّمة، ولم يذكروا لها خزانةً، بل خزانتها خزائن القوى الأُخر.

وقد صرَّح بعض حذَّاق المحقِّقين بأنَّ النَّفس هي المدركة بواسطة هذه القوى، وأنَّ نسبة الإدراك إليها [ص/ ١٢٠] كنسبة القطع إلى السِّكين في يد صاحبها.

وهذا كلُّه عند الحكماء، وأمَّا عند أهل السُّنَّة فيجوِّزون هذا التَّفصيل والتَّعدُّد على وجه العادة والجعل من الله تعالى، ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوَّةً واحدةً، وتسمَّى بهذه الأسماء باعتبار تعلُّقها بتلك المدركات، وحكمها بتلك الأحكام. اهـ(١)

وفي كلامه اعتبار المدركة تارةً والخزانة أخرى؛ إشارةً إلى جواز الاعتبارين فافهم.

قوله: (وهو المتواترات) أيِ: المتوقِّف الَّذي فيه الحسُّ حسُّ السَّمع: المتواترات.

قوله: (أو غيرُهُ) بالرَّفع معطوفٌ على «حسُّ السَّمع»، أو بالجرِّ معطوفٌ على «السَّمع».

قوله: (وإن توقَّف على الحدس) أقول: تُوهم عبارته أنَّ الحدسيَّات لا تتوقَّف على تكرارٍ، مع أنَّ الحدسيَّات كالمجربات في تكرُّر المشاهدة ومقارنة القياس خفيَّةٌ، كما صرَّح بذلك في «الكبير»، وسيأتي إيضاحه، فيجب أن يحمل قوله: «على تكرُّر»؛ أي: فقط؛ أي: من غير حدسٍ، فحينئذ تظهر المقابلة.

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٨١).

وليس هذا حصراً عقليًّا بل للضَّبط.

(١) - فـ«الأوَّليَّات»: «ما يحكم فيه العقل بمجرَّد تصوُّر طرفيه»؛ نحو: «الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ»، و«الكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»، فإنَّ هذين الحكمين لا يتوقَّفان إلَّا على تصوُّر الطَّرفين.

(٢) - و(مُشَاهَدَاتٍ) يعني: باطنيَّةً، وهي: «ما لا يحكم فيه العقل بمجرَّد ذلك، بل يحتاج إلى المشاهدات بالحسِّ الباطن»، وتسمَّى: «وجدانيَّات» كـ«إِنَّ لَنَا جوعاً وعطشاً وغضباً».

حاشية الصبان

قوله: (وليس هذا حصراً عقليًّا) إذ لو كان حصراً عقليًّا لزادت الأقسام، باعتبار أنَّ الشَّيء الَّذي يتوقَّف عليه بعد الإحساس لا ينحصر عقلاً في التَّكرُّر والحدس، وباعتبار غير ذلك أيضاً.

قوله: (بل للضَّبط) أي: بل هو جعليٌّ لأجل الضَّبط وسهولة الحفظ.

قوله: (فالأوَّليَّات ما يحكم... إلخ) أي: أقوال، أو قضايا وبها عبَّر الشَّارح في «كبيره» في الأنواع السِّتَّة، وجعل «ما» واقعةً على «جميع» ليناسب قوله: «الأوَّليَّات».

قوله: (بمجرَّد تصوُّر طرفيه) أي: وإن كان تصوُّر طرفيه أو أحدهما كسبيًّا.

قال في «الكبير»: وقد يتوقَّف العقل في الحكم الأوَّلي بعد تصوُّر الأطراف إمَّا لنقصان الغريزة كما للصِّبيان والبُلْه، وإمَّا لتدنيس الفِطرة بالعقائد المُضادَّة للأوَّليَّات كما يكون لبعض العوامِّ والجهَّال. اهـ[١]

قوله: (والكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ) أي: جزء ذلك الكلِّ، فلا يُنافي أنَّ هذا الجزء قد يكون أعظم من كلٍّ غيرِ كلِّه.

قوله: (يعني: باطنيَّةً) **قال في «الكبير»:** وأمَّا الَّتي يحكم بها العقل بواسطة الحواسِّ الظَّاهرة كـ: الحكم بأنَّ الشَّمس مضيئةٌ، فهي المحسوسات، وهي السَّادسة في كلام المصنِّف. اهـ مع بعض حذف[٢].

وتسميةُ هذه: «مشاهدات»، والَّتي بالحواسِّ الظَّاهرة: «محسوسات» مجرَّدُ اصطلاحٍ للمصنِّف وابن الحاجب ومَن وافقهما، وإلَّا فقد تقدَّم أنَّ كلًّا يسمَّى باسم الآخر.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٦).

(٣) - و(مُجَرَّبَاتٍ) وهي: «ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرَّةً بعد أخرى»؛ كقولنا: «السَّقَمُونيَا مُسهِّلةٌ لِلصَّفْرَاءِ».

(٤) - و(مُتَوَاتِرَاتٍ) وهي: «ما يحكم فيه العقل ....

حاشية الصبان

قوله: (كـ: «إنَّ لنا جوعاً وعطشاً») الأقرب كسر همزة «إن» على معنى: «كهذه القضيَّة»، ولا حاجة إلى ارتكاب خلافه؛ لأجل إرجاع عبارته هنا إلى عبارته في «الكبير» الَّتي نصُّها: كالحكم بأنَّ لنا جوعاً وعطشاً؛ إذ هذا غير لازمٍ[1].

قال شيخنا العَدَوي: واختلف في الجوع؛ فقيل: هو فراغ الجسم عمَّا به قَوامه، وقيل: الألم الَّذي يَنال الحيوان من خلوِّ المعدة من الطَّعام، فهو على الثَّاني وجوديٌّ وعلى الأوَّل عدميٌّ.

قوله: (وهي ما يحتاج... إلخ) عبارته في «الكبير»: وهي قضايا يحكم بها العقل بمشاهداتٍ متكرِّرةٍ مفيدةٍ لليقين بواسطة قياسٍ خفيٍّ، وهو أنَّ الوقوع المتكرِّر على نهجٍ واحدٍ لا بدَّ له من سببٍ وإن لم يعرف ماهيَّة ذلك السَّبب، وكلَّما عُلِم وجود السَّبب عُلِم وجود المسبَّب قطعاً.

ثمَّ هي قد تختصُّ؛ كقولنا: «السَّقَمُونيَا تُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ» وكبقيَّة الطِّبيَّات، وقد تعمُّ؛ كعلم العامَّة بأنَّ الخَمْرَ مُسْكِرٌ.

و«السَّقَمُونِيَا» ـ كما في «القاموس» ـ: نباتٌ يُستخرج من تجاويفه شيءٌ رطبٌ، ويجفَّفُ، ويسمَّى باسم نباته، ومُضادَّتُه للمعدة والأحشاء أكثرُ من جميع المُسهِلات، ويصلحُ بالأشياء العطِرة كالفُلْفُل والزَّنْجَبِيل والأنيسون، مقدار ستُّ شَعيراتٍ منه إلى عشرين شَعيرةً يُسهِلُ المِرَّةَ الصَّفراء[2].

وتتميَّز المجربات عن الاستقراء بأنَّها لا تُفارق هذا القياس بخلاف الاستقراء. اهـ[3]

ثم نقل عن اليوسي تفسير السَّبب بالعِلَّة؛ دفعاً لِمَا يقال: لا يلزم من وجود السَّبب وجود المسبَّب؛ لإمكان وجود مانعٍ أو تخلُّف شرطٍ.

وفي «المصباح»: السَّقَمُونياء بفتح السِّين والقاف والمدِّ معروفةٌ؛ قيل: يونانيَّةٌ، وقيل: سريانيَّةٌ. اهـ[4]

قوله: (مرَّةً بعد أخرى) لو قال: «تكراراً يفيد اليقين» لكان ظاهراً.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٦).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١١٢١).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٦).

(٤) انظر: «المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير» (ص: ٢٨٠).

بواسطة السَّماع من جمعٍ يُؤمَنُ تواطؤهم على الكذب»؛ كقولنا: «سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ ادَّعَى النُّبوَّةَ وَظَهَرَتِ المُعْجِزَةُ عَلَى يَدَيهِ».

(٥) - (وَحَدَسِيَّاتٍ) وهي: «ما يحكم فيه العقل بحدسٍ مفيدٍ للعلم».

و«الحدس»: سُنوح المبادئ والمطالب في الذِّهن دُفعةً واحدةً، ....

حاشية الصبان

قوله: (بواسطة السَّماع... إلخ) ويشترط استناد المخبرين إلى الحسِّ أيّ حسٍّ كان من الحواسِّ الظَّاهرة، فخرج المستند إلى الدَّليل العقليِّ ك: الإخبار عن حدوث العالم.

وإذا كان هناك طبقتان فأكثر، فلا بدَّ في كلِّ طبقةٍ من أمن تواطئهم على الكذب، ومن كون أخبار الطَّبقة الأخيرة عن حسٍّ(١).

والصَّحيح أنَّه لا يُعتبر عددٌ مخصوصٌ، بلِ المدار على كون المخبرين يمتنع تواطؤهم على الكذب، ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والمخبرين؛ كما قال في «الكبير»: والعلمُ الحاصل منَ التَّواتر والتَّجربة والحدس الآتي لا يكون حُجَّةً على الغير؛ لجواز أن لا يحصل له مثل ما حصل لك. اهـ(٢)

قوله: (وَظَهَرَتِ المُعْجِزَةُ) اسمُ فاعلٍ منَ «الإعجاز»، وهو إثبات العجز الَّذي هو ضدُّ القدرة؛ تُجوِّز به إلى إظهار العجز، ثمَّ أُسند مجازاً إلى ما هو سببٌ عادةً في إظهاره، و«التَّاء» للنَّقل من الوصفيَّة إلى الاسميَّة؛ كما في: «حسنة وسيئة»، وقيل: للمبالغة.

وهي: الأمرُ الخارق للعادة المقرون بالتَّحدِّي الدَّالُّ على صدق مَن ظهرت على يديه.

و«التَّحدِّي» دعوى النُّبوَّة ولو بلسان الحال، فلا يقال: هذا القيد يخرج أكثر معجزاته ﷺ؛ إذ لم تقترن أكثرها بدعوى النُّبوَّة [ص/ ١٢١] بلسان المقال.

قوله: (وَحَدَسِيَّات) بفتح الدَّال للضَّرورة.

قوله: (بحدسٍ) أي: بواسطة حدسٍ مفيدٍ للعلم لقوَّته، وبقيد «مفيد للعلم» خرج: الحدس الَّذي لا يفيد العلم لعدم قوَّته قوَّة مفيدِ العِلم.

قوله: (سُنوح المبادئ والمطالب) أي: حصولهما وحضورهما في الذِّهن **(دَفعةً واحدةً)** أي: مرَّةً واحدةً، فهي بفتح الدَّال.

والمراد بـ«المبادئ»: الأدلَّة، وبـ«المطالب»: النَّتائج.

(١) قوله: (عن حسٍّ) أي: أيِّ حسٍّ.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٦).

وهو معنى قول المحقِّقين[1]: الظّفر عند الالتفات إلى المطالب في الذِّهن مع الحدود الوسطى؛ كقولنا: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»؛ لاختلاف تشكُّلاته النُّوريَّة بحسب قربه من الشَّمس وبعده عنها.

وفرِّق بينها وبين المجرَّبات ....

حاشية الصبان

وإنَّما كان ذلك دفعةً واحدةً؛ لأنَّه لو كان هناك انتقالٌ من المبادئ إلى المطالب لكان هناك فكرٌ، فتكون الحدسيَّات منَ النَّظريَّات، والفرضُ أنَّها من الضَّروريَّات.

وفي كلام بعضهم: أنَّ مع الحدسيَّات انتقالاً بسرعةٍ.

ولم يذكرها ابن الحاجب في الضَّروريَّات، وعدَّها شارحه العَضُد من الظَّنيَّات، ومثَّلها بما مرَّ: «أَنَّ نُورَ القَمَرَ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»، وهو المتَّجه الَّذي دَرَج عليه كثيرٌ من العلماء؛ لأنَّه يحتمل عقلاً أن يكون نورُ القمر من شيءٍ آخر، وكذا إذا رأيت رشاشاً حول إناءٍ فيه ماءٌ لا نُسلِّم أنَّه يتيقَّن أنَّ ذلك الرَّشاش من ذلك الماء؛ لاحتمال أنَّه من غيره، وعدَّ بعضهم المجربات أيضاً من الظَّنِّيَّات.

قال اليُوسي: وبعض القائلين بأنَّ المجرَّبات والحدسيَّات والمتواترات يقينيَّاتٌ جعلها نظريَّات لملاحظة قياسٍ خفيٍّ في كلٍّ منها، والخُلْفُ لفظيٌّ راجعٌ إلى تفسير الضَّروريِّ والنَّظريِّ. اهـ[2]

وبعضهم أخرج المجرَّبات والمتواترات من الضَّروريَّات، وجعلها واسطةً بين الضَّروريَّات والنَّظريَّات.

قوله: (**وهو**) أي: تفسير الحدس المذكور (**معنى قول المحقِّقين**: **الظّفر**) أي: بحصول المطالب. **وقوله**: (**في الذِّهن**) متعلِّقٌ بحصول المطالب المقدَّرة، وكذا قوله: (**مع الحدود الوسطى**).

والمراد بـ «الحدود الوسطى»: الأدلَّة؛ لأنَّها واسطةٌ في حصول المطالب.

وبتقرير هذا التَّعريف على هذا الوجه يتَّضح كلَّ الاتِّضاح كون التَّعريف الأوَّل معنى هذا التعريف.

قوله: (**كقولنا**: **نُورُ القَمَرِ**... **إلخ**) تقدَّم الكلام مبسوطاً على هذه القضيَّة. **وقوله**: (**لاختلاف تشكُّلاته النُّوريَّة**) هذا هو الحدُّ الوسط.

قوله: (**وفرِّق بينها**... **إلخ**) لـمَّا كان بين الحدسيَّات والمجرَّبات مشاركة في التَّكرُّر ومقارنة القياس الخفيّ، احتيج للفرق بينهما.

---

(١) **قوله رحمه الله تعالى**: (قول المحقِّقين) أي: في تعريف الحدس.

(٢) انظر: «نفائس الدرر في شرح المختصر» (ص: ٦٣٣).

بأنَّها واقعةٌ بغير اختيارٍ بخلاف المجرَّبات.

(٦) - (وَمَحْسُوسَاتِ) وهي: «ما يحكم فيه العقل بواسطة الحسِّ الظَّاهر من غير توقُّفٍ على شيءٍ آخر»؛ كقولنا: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، وَالنَّارُ مُحْرِقَةٌ».

(فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ) أيِ: الَّتي يتألَّف منها البرهان، أو ممَّا ينتهي إليها.

ولم يذكر المصنِّف القضايا الَّتي قياساتها معها، وهي: ما يحكم به العقل بواسطةٍ لا تغيب عنِ الذِّهن عند تصوُّر الطَّرفين؛ كقولنا: «الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ» ....

حاشية الصبان

قوله: (بأنَّها) أيِ: الحدسيَّات (واقعةٌ بغير اختيارٍ) من الحادس (**بخلاف المجرَّبات**) فإنَّها واقعةٌ باختيار المجرِّب وفعله، وفرَّق أيضاً بأنَّ السَّبب في المجرَّبات معلومُ السَّببيَّة غيرُ معلوم الماهيَّة، وفي الحدسيَّات معلومٌ بالوجهين؛ ذكره في «الكبير»[١].

قوله: (ومحسوسات) سمِّيت بذلك؛ لأنَّ الحاكم بها مركَّبٌ من الحسِّ والعقل، لا العقل فقط كما هو ظاهرٌ، ولا الحسّ فقط؛ لأنَّ المحسوس جزئيٌّ، وهي أحكامٌ كلِّيَّةٌ.

واعترض على التَّعبير بـ«المحسوسات» بأنَّه إنَّما يقال: «أَحَسَّ زَيْدٌ كَذَا» أو: «بِكَذَا»، فقياسُ اسم مفعوله: «مُحَسّ»، وأمَّا «حسَّ» الثُّلاثيُّ فله معانٍ أُخَر لا تناسب هنا، وهي: قَتَل، ومَسَحَ، واتَّضَحَ.

ويُجاب: بأنَّه قد يتوسَّع في مثل ذلك.

وهل الحواسُّ الخمس تستقلُّ بالإدراك أو لا بدَّ في إدراكها من العقل؟ رأيان، ويدلُّ للأوَّل: أنَّ البهائم تدرك بحواسِّها ولا عقل لها. ويدلُّ للثَّاني: أنَّ الإنسان إذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك شيئاً.

وذهب قومٌ إلى أنَّ الحسَّ لا يفيد يقيناً لغلطه في أمورٍ، وانظر بقيَّة دليلهم والرَّدَّ عليهم في «الكبير»[٢].

قوله: (بواسطة الحسِّ الظَّاهر) أيِ: البصر أو غيره، ولذلك مثَّل بمثالين.

قوله: (أيِ: الَّتي يتألَّف... إلخ) دفع بهذا ما يرد على قوله: «فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّات» من: أنَّ اليقينيَّات قد تكون مكتسبةً بالبرهان، فكيف حصرها في السِّتَّة؟

قوله: (ولم يذكر المصنِّف القضايا... إلخ) أي: مع عدِّ كثيرٍ إيَّاها في الضَّروريات.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٧).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٧).

بسبب وسطٍ حاضرٍ في الذِّهن وهو: «الانقسام بمتساويين»، والوسطُ ما يقترنُ بقولنا: «لأنَّه»؛ كقولنا بعد «الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ»: «لِأَنَّهَا مُنْقَسِمَةٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُتَسَاوِيَيْنِ زَوْجٌ»، فهذا وسطٌ متصوَّرٌ في الذِّهن عند تصوُّر «الأربعة».

وكأنَّ المؤلِّف أدرجها في الأوَّليَّات، وعليه تكون: ما لا يتوقَّفُ على استعانةٍ منَ الحسِّ وإن توقَّف على وسطٍ حاضرٍ.

والأحسنُ أن يقال: لم يذكرها هنا؛ لأنَّها في الأصل كَسْبِيَّةٌ، لكنَّها لمَّا كان برهانها ضروريًّا لا يغيب عنِ الخيال عند الحكم صارت هي أيضاً ضروريَّةً، فكأنَّها لا تحتاج إلى ذلك البرهان، فعدَّها كثيرون في الضَّروريَّات، وعدمُ عدِّها منها هو ما عليه المحقِّقون، وغيرُهُ ذكرها وعدَّ المحسوسات بالحسِّ الظَّاهر والمحسوسات بالحسِّ الباطن قسماً واحداً وسمَّاه: «المشاهدات».

حاشية الصبان

قوله: (بسببِ وسطٍ حاضرٍ) متعلِّقٌ بـ«قولنا».

قوله: (والوسط ما يقترن... إلخ) سمِّي وسطاً؛ لأنَّه واسطةٌ في العلم بالمطلوب، كما مرَّ.

قوله: (بقولنا: «لأنَّه»... إلخ) أي: أو ما في معناه.

قوله: (وكأنَّ... إلخ) لم يجزم؛ لعدم الدَّليل.

قوله: (وعليه تكون) أيِ: الأوَّليَّات ما لا يتوقَّف... إلخ؛ أي: تفسَّر بذلك.

قوله: (لم يذكرها) أيِ: القضايا الَّتي قياساتها معها، فـ«ها» ضميرٌ، لا حرف تنبيهٍ داخلٌ على «هنا».

قوله: (لأنَّها في الأصل كَسْبِيَّةٌ) أي: فلم يعدَّها المصنِّف اعتباراً بأصلها.

قوله: (لكنَّها... إلخ) توجيهٌ لعدِّ كثيرٍ إيَّاها في الضَّروريَّات.

قوله: (لا يغيب عن الخيال) تفسيرٌ لقوله: «ضروريًّا».

قوله: (فعدَّها) تفريعٌ على قوله: «صارت هي أيضاً ضروريَّةً».

قوله: (وغيره ذكرها... إلخ) عطفٌ على قوله: «ولم يذكرها المصنِّف»، أوِ استئنافٌ.

قوله: (وعدَّ المحسوسات... إلخ) أي: فعدُّ الأنواع على كلٍّ ستَّةٌ.

(١٢٠) وَفِـيْ دَلالَـةِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ	عَـلَـى الـنَّـتِـيْـجَـةِ خِـلَافٌ آتِ
(١٢١) عَـقْـلِـيٌّ اوْ عَـادِيٌّ اوْ تَـوَلُّـدُ	أَوْ وَاجِـبٌ وَالأَوَّلُ الـمُـؤَيَّـدُ

● ثمَّ ذكر الاختلاف في الرَّبط بين الدَّليل والنَّتيجة بقوله: (**وَفِيْ دَلالَةِ**) العلم أوِ الظَّنِّ بـ(**المُقَدِّمَاتِ عَلَى**) العلم أوِ الظَّنِّ بـ(**النَّتِيجَةِ**) يعني: وفي الارتباط بين العلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمات، والعلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة (**خِلَافٌ آتِ**).

فلمَّا كان للدَّليل ارتباطٌ بالمدلول أطلق الدَّلالة على الارتباط، ولذا اعتبر ثانياً معنى الارتباط فقال:

حاشية الصبان

قوله: (**الرَّبط**) يعني: الارتباط. **وقوله**: (**بين الدَّليل والنَّتيجة**) أي: بين العلم أوِ الظَّنِّ بالدَّليل، والعلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة، كما سيأتي.

قوله: (**وَفِيْ دَلَالَةِ... إلخ**) في كلام المصنِّف تجوُّزٌ وحذفٌ.

فالأوَّل: التَّجوُّز بالدَّلالة إلى الارتباط، وإليه أشار الشَّارح بقوله: «يعني: وفي الارتباط... إلخ».

والثَّاني: حذف «العِلم أوِ الظَّنّ» قبل «المقدِّمات» وقبل «النَّتيجة»، واحتيج إلى ما ذكر ليوافق كلام المصنِّف الواقع، فإنَّ الخلاف إنَّما هو في الارتباط بين العِلمين أوِ الظَّنَّين؛ إذ لا اختلاف في الدَّلالة ولا في الارتباط بين نفس المقدِّمات ونفس النَّتيجة، كما أوضحه في «الكبير».

قوله: (**على العلم**) راجعٌ للعلم، **وقوله**: (**أوِ الظَّنِّ**) راجعٌ للظَّنِّ.

قوله: (**خِلَافٌ**) أي: مع اتِّفاق جميع الطَّوائف على استلزام العلم بالمقدِّمات المرتَّبة بالتَّرتيب الخاصِّ المستوفية للشُّروط للعلم بالنَّتيجة، أعمَّ من أن يكون الاستلزام عقليًّا أو عاديًّا، فالخلافُ [ص/ ١٢٢] إنَّما هو في حال العلم بالنَّتيجة، أفاده في «الكبير»[١].

وأقول: في «حواشي» النَّاصر اللَّقانيِّ على شرح «جمع الجوامع»: أنَّ هناك قوماً نفوا حصول العلم عقب النَّظر، فليحرَّر.

قوله: (**فلمَّا كان للدَّليل ارتباطٌ بالمدلول**) لعلَّه يعني: أنَّ إطلاق الدَّلالة على الارتباط مجازٌ مرسلٌ من إطلاق اسم السَّبب على المسبَّب.

قوله: (**ولذا**) أي: لكونه أطلق الدَّلالة على الارتباط اعتبر ثانياً معنى الارتباط فقال: عَقليٌّ،

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٧).

(١) - (عَقْلِيٌّ) أي: هذا الارتباط عقليٌّ بلا تعليلٍ ولا تولُّدٍ، فلا يمكن تخلُّف العِلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة عنِ العلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمتين عند عدم أضداد النَّظر العامَّة، وهي ما لا يخطر معها المنظور فيه بالبال، كـ: الموت، والنَّوم، والنِّسيان، ....

حاشية الصبان

ولم يقل: «عقليَّة»، وقوله: «اعتبر ثانياً»؛ أي: بعد اعتبار لفظ الدَّلالة والتَّعبير به أوَّلاً، والإضافةُ في «معنى الارتباط» للبيان.

قوله: (أي: هذا الارتباط عقليٌّ) أي: فـ «عقليٌّ» خبر مبتدأ محذوفٍ، والعِلمُ أوِ الظَّنُّ بالنَّتيجة على هذا القول والَّذي بعده بخلق الله تعالى، وعلى الأخيرين لا، كما ستعرفه.

قوله: (بلا تعليلٍ ولا تولُّدٍ) قاله ليغاير هذا القول قول الفلاسفة وقول المعتزلة الآتيين؛ إذِ الفلاسفة القائلون بأنَّه واجبٌ لا ينكرون أنَّه عقليٌّ، وقول المعتزلة القائلين بالتَّولُّد يستلزم أنَّه عقليٌّ، وإن كانوا هم يدَّعون أنَّه عاديٌّ، وذلك لأنَّ مذهبهم مأخوذٌ من مذهب الفلاسفة في الطَّبائع، والطَّبيعة تستلزم مطبوعها عند وجود الشَّرط وانتفاء المانع، قاله في «الكبير»(١).

قوله: (فلا يمكن تخلُّف العِلم أوِ الظَّنِّ... إلخ) اعترض: بأنَّه فعل القادر المختار الَّذي إن شاء فعل وإن شاء ترك، فكيف يكون واجباً؟

وأجيب: بأنَّ عدم انفكاك اللَّازم عنِ الملزوم لا ينافي جوازه، بمعنى أنَّ الفاعل المختار إن شاء خلق الملزوم وخلق اللَّازم، وإن شاء تركهما معاً، لا أن يخلق الملزوم ولا يخلق اللَّازم، وهكذا كلُّ متلازمين عقلاً كـ: الجوهر والأعراض المتلازمين، ولو توجَّه هذا الاعتراض لم يثبت لازمٌ عقليٌّ في الكائنات.

وحاصله: أنَّ ترك اللَّازم مع خلق الملزوم محالٌ، لا تتعلَّق به القدرة، فلا يلزم نفي الاختيار، قاله في «الكبير»(٢).

قوله: (عند عدم أضداد النَّظر العامَّة) أي: للنَّظر وغيره كما في «الكبير»، بأن يكون أضداداً للنَّظر وغيره، والظَّرفُ متعلِّقٌ بـ«لا يمكن».

وأقول: كان الأنسب أن يقول: «عند عدم أضداد علم النَّتيجة أو ظنِّها العامَّة»؛ لأنَّ القصد اشتراط انتفاء مانع علم النَّتيجة أو ظنِّها عند علم المقدِّمات أو ظنِّها.

قوله: (بالبال) أي: في الذِّهن، متعلِّقٌ بـ«يخطر».

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٧).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٧).

وما في معناها؛ وما يقابلها من الأضداد الخاصَّة، كـ: العلم به، والجهل به، أيِ: المركَّب.

حاشية الصبان

قوله: (وما في معناها) كـ: الجنون والإغماء.

قوله: (وما يقابلها) معطوفٌ على «أضداد النَّظر العامَّة»؛ أي: وعند عدم ما يقابلها.

قوله: (من الأضداد الخاصَّة) أي: بالنَّظر كما في «الكبير»، و«من»: بيانيَّة، **وقوله:** (كالعلم به) أي: بالمنظور فيه. **وقوله:** (أيِ: المركَّب) أمَّا الجهل البسيط[1] فيجامع النَّظر، بل هو شرطٌ فيه، فما في بعض الحواشي من التَّوقُّف في التَّقييد بـ«المركَّب» لا وجه له.

قال في «الكبير»: وكالظَّنِّ والشَّكِّ والوهم، **فإن قيل:** العِلم يضادّ غير النَّظر، فإنَّه يضادّ الجهل، فكيف يكون من الأضداد الخاصَّة بالنَّظر. **فالجواب:** أنَّ الحكم على العلم والجهل المركَّب والظَّنِّ والشَّكِّ والوهم بأنَّها تضادّ النَّظر لا غيره لا ينافي أنَّها متضادَّة فيما بينها.

وبيانُ كون العلم يضادّ النَّظر: أنَّ العالِم لو نظر لكان نظره تحصيلاً للحاصل، قالوا: ونظرُ العالِم في الدَّليل إنَّما هو لاختبار دلالته للاستدلال به، أو أنَّه يقدَّر زوال العلم الأوَّل.

ووجه كون الجهل المركَّب يضادّ النَّظر: أنَّ صاحبه لو نظر للزم تحصيل الحاصل أيضاً؛ لأنَّه يستدلُّ على معتقده، ومعتقدُهُ حاصلٌ عنده.

نعم؛ إن كان النَّظر لأجل اختبار معتقده ليستمرَّ عليه، أو ليرجع عنه، لم يكن مضادًّا للنَّظر، بل يجامعه.

ووجه كون الظَّنّ والشَّكّ والوهم يضادّه: أنَّ المستدلَّ متى نظر في طرفٍ لم يخطر بباله الطَّرف الآخر، وهل عدم الخطور للطَّرف الثَّاني الموجب للتَّنافي عقليٌّ أو عاديٌّ؟ فيه تردُّدٌ للمتكلِّمين.

فبان بهذا أنَّ الإنسان حال النَّظر خالي الذِّهن عمَّا سوى المنظور فيه. اهـ[2]

أقول: الجواب الدَّافع للإيراد أن يقال: إنَّ الحكم على الخمسة بأنَّها تضادّ النَّظر لا غيره باعتبار جملتها، لا كلّ واحدٍ منها، فلا ينافي أنَّ كلَّ واحدٍ منها يضادّ غير النَّظر، فافهم.

---

(١) **قوله:** (أمَّا الجهل البسيط... إلخ) فيه نظرٌ، فإنَّ الكلام ليس في حال النَّظر كما يشهد به قول الشَّارح: «فلا يمكن تخلُّف العلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة عن العلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمتين عند عدم أضداد... إلخ»؛ إذِ المراد عدمها عند تمام النَّظر لا مع النَّظر، وإلَّا لاقتضى أنَّ الأضداد قد توجد حين النَّظر، فيحصل العلم أوِ الظَّنُّ بالمقدِّمتين، ولا يحصل العلم بالنَّتيجة، ولا يعقل أنَّه في حال النَّظر ميتاً مثلاً عن أن يعقل علمه في تلك الحالة بالمقدِّمتين، ويتخلَّف العلم بالنَّتيجة، فإن أراد المحشي بقوله: إنَّ الجهل البسيط يجامع النَّظر أنَّه يكون عقبه فهو باطلٌ، كما لا يخفى، فدعوى الشَّرطيَّة أشدُّ بطلاناً.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٨).

(٢) - (اوْ عَادِيٌّ) بلا تولُّدٍ، فيمكن تخلُّفه بأن ينتهي شخصٌ في البلادة إلى أن يعلم أو يظنَّ المقدِّمات، ولا يتفطَّن لاندراج الأصغر تحت الأوسط، فلا يعلم أو لا يظنُّ النَّتيجة، وفي هذا التَّصوير نظرٌ؛ لأنَّ منَ الشُّروط التَّفطُّن للاندراج.

(٣) - (اوْ تَوَلُّد) عقليٌّ، أي: ذو تولُّدٍ؛ بمعنى: أنَّ القدرة الحادثة أثَّرت في العِلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة بواسطة تأثيرها في العِلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمتين؛ إذِ التَّولُّد أن يُوجِد فعلٌ لفاعلٍ فعلاً آخر.

حاشية الصبان

قوله: (اوْ عَادِيٌّ) «أو» لتنويع الخلاف.

قوله: (بلا تولُّدٍ) قاله ليغاير هذا القول قول المعتزلة، فإنَّهم يزعمون أنَّه عاديٌّ كما هو معلومٌ عندهم في بحث التَّولُّدات، وإن كان يلزمهم أنَّه عقليٌّ كما مرَّ.

ولم يقل هنا: «ولا تعليلٍ» لعدم القائل بأنَّ الارتباط عاديٌّ بالتَّعليل، حتَّى يُحترز عنه، فما في بعض الحواشي منَ التَّوقُّف في عدم قوله هنا ذلك غير ظاهرٍ.

قوله: (فيمكن تخلُّفه) أيِ: العلم أوِ الظَّنّ.

قوله: (لأنَّ من الشُّروط) أي: شروط القياس المنتج (التَّفطُّن للاندراج) أي: وهو هنا مفقودٌ، فتخلُّف العلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة لفقد شرط القياس، والكلامُ هنا إنَّما هو في القياس المستوفي للشُّروط.

والجواب عنه بإمكان أنَّ الأَشْعَرِيَّ صاحبَ هذا المذهب لا يشترط التَّفطُّن للاندراج لا يخفى بُعده، فالأَوْلى تصويره بأن يخلق الله العلم أوِ الظَّنَّ بالمقدِّمتين دون العلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة؛ خرقاً للعادة.

قوله: (أَوْ تَوَلُّدٌ عقليٌّ) وصفه بـ«العقليّ» باعتبار ما يلزمهم في نفس الأمر، وإلَّا فهم يزعمون أنَّه عاديٌّ كما عرفت، ومعنى كونه عقليًّا: أنَّ اللُّزوم فيه واجبٌ عقليٌّ.

قوله: (أي: ذو تولُّدٍ) ويحتمل أنَّ التَّولُّد بمعنى: المتولِّد [ص/١٢٣]، فلا حذف، ويؤيِّده قوله بعد: «أو واجب».

قوله: (أن يوجد فعلٌ لفاعلٍ فعلاً آخر) مفعول «فعل» هو «فعلاً آخر»، والفعل الأوَّل هو المتولَّد عنه كـ: **العلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمتين؛** إذِ المراد بـ«الفعل» هنا: الأمر، فيدخل فيه العلم وإن قلنا: إنَّه من مقولة الكيف. والفعلُ الثَّاني هو المتولِّد كـ: العلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة.

(٤) - (أَوْ وَاجِبٌ) عقليٌّ، أي: منسوبٌ إلى الوجوب؛ بمعنى: التَّعليل، أي: أو بطريق الوجوب، أي: التَّعليل؛ بمعنى: أنَّ العِلم أوِ الظَّنَّ بالمقدِّمتين عِلَّةٌ أثَّرت في وجود العلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة.

(وَالأَوَّلُ) وهو أنَّه عقليٌّ بلا تعليلٍ ولا تولُّدٍ (المُؤَيَّدُ) لإمام الحَرَمين، والثَّاني للشَّيخ الأَشْعَرِيِّ، وللقاضي القولان.

والثَّالثُ للمعتزلة، وهو فاسدٌ بقواطع البراهين المقرَّرة في محلِّها. وقال الإمام السَّنُوسيُّ في «شرح الكبرى»: وهذا المذهب - أي: القول بالتَّولُّد مطلقاً - أخذوه من مذهب الفلاسفة ....

حاشية الصبان

وأقول: إسنادُ الإيجاد إلى الفعل مجازٌ عقليٌّ من باب الإسناد إلى الواسطة، فلا ينافي أنَّ المؤثِّر عندهم في الفعلين القدرة الحادثة[١]، كما ذكره أوَّلاً.

قوله: (**أي: منسوبٌ إلى الوجوب**) فـ«واجب» من النِّسب الَّذي على فاعل كـ: «لابن، وتامر» كما في «الكبير»، لا من الوصف الموضوع لذاتٍ ومعنًى قائمٍ بها، وإلَّا كان[٢] بمعنى معلّل على صيغة اسم الفاعل وهو غير صحيحٍ. **وقوله**: (**أي: بطريق الوجوب**) تفسيرٌ لقول المصنِّف، أو واجبٌ بيَّن به معنى النِّسبة. **وقوله**: (**أيِ: التَّعليل**) زيادةُ إيضاحٍ، وإن كفى قوله قبل: «بمعنى التَّعليل».

قوله: (**المؤيَّد**) لأنَّه اختاره الإمام الرَّازيُّ أيضاً، وشهره حُجَّةُ الإسلام وغيره، ولأنَّ ما احتجَّ به الشَّيخ الأَشْعَرِيُّ يمكن القدح فيه، كما بسطه في «الكبير»[٣].

قوله: (**لإمام الحرمين**) خبرٌ ثانٍ لقوله: «الأوَّل».

قوله: (**بقواطع البراهين**) أيِ: الدَّالَّة على أنْ لا تأثير للقدرة الحادثة لا مباشرةً ولا تولُّداً، وأنَّ الله تعالى منفردٌ بكلِّ تأثيرٍ.

وإضافةُ «قواطع» إلى «البراهين» من إضافة الصِّفة اللَّازمة إلى موصوفها.

قوله: (**بالتَّولُّد مطلقاً**) أي: في هذه المسألة، وفي غيرها.

---

(١) **قوله**: (**القدرة الحادثة**) أي: ذو القدرة الحادثة بها.

(٢) **قوله**: (**وإلَّا كان... إلخ**) لأنَّ الوجوب هنا عندهم - كما قال الشَّارح - معناه التَّعليل، والله أعلم.
وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ النَّبيِّ الأمِّيِّ، وعلى آله وصحبه وسلم كلَّما ذكرك الذَّاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٨).

في الأسباب الطَّبيعيَّة، فهم زعموا أنَّ الطَّبيعة تؤثِّر في مطبوعها ما لم يمنع مانع، ولم يجعلوه من باب العِلل؛ لأنَّ العِلَّة لا تتوقَّفُ على مانعٍ لها، ويجوزُ أن يمنع من التَّولُّد مانعٌ، فأخذ المعتزلة ذلك، ولقَّبوه: «تولُّداً»؛ لئلَّا يظهر مأخذهم، وقالوا: فعل فاعل السَّبب، فغيَّروا العبارة. اهـ باختصار وتقديم وتأخير[١].

واستثنوا القياس الَّذي تقدَّم العلمُ به ونُسِيَ ....

حاشية الصبان

قوله: (في الأسباب الطَّبيعيَّة) متعلِّقٌ بـ«مذهب»؛ أيِ: الأسباب المؤثِّرة عندهم بطبيعتها كـ: النَّار المؤثِّرة عندهم في الإحراق بطبيعتها.

قوله: (فهم) أيِ: الفلاسفة زعموا أنَّ الطَّبيعة؛ أي: طبيعة السَّبب تؤثِّر في مطبوعها؛ أيِ: المسبَّب عنها، و«الفاء» تعليليَّةٌ.

وأقول: لعلَّ المراد أنَّ ذا الطَّبيعة يؤثِّر بطبعه في المطبوع، لكن نُسب التَّأثير إلى الطَّبيعة؛ لأنَّها الواسطة في التَّأثير، وإنَّما قلنا ذلك ليوافق ما اشتهر عنهم من أنَّ النَّار مثلاً تؤثِّر بطبعها الإحراق.

قوله: (ما لم يمنع مانعٌ) كـ: البَلل في تأثير النَّار الإحراق؛ أي: أو ينتف شرطٌ كـ: المماسة في ذلك.

قوله: (ولم يجعلوه) أيِ: المعتزلة معطوفٌ على «أخذوه»؛ أي: ولم يجعلوا التَّولُّد **(من باب العِلل)** أي: ولم يجعلوا هذا المذهب من باب المذهب في العِلل.

قوله: (لا تتوقَّف على مانعٍ لها) أي: على انتفاء مانعٍ لها كما في عبارة «الكبير»؛ أي: لأنَّها لا مانع لها حتَّى تتوقَّف على فقده.

قوله: (ويجوزُ أن يمنع من التَّولُّد مانعٌ) أقول: هذا يعكِّر على تمثيل الشَّارح في «كبيره» للتَّولُّد بحدوث حركة المفتاح عن حركة اليد.

قوله: (فأخذ المعتزلة ذلك) أي: تأثير الطَّبيعة في مطبوعها ما لم يمنع مانعٌ.

قوله: (وقالوا: فعل فاعل السَّبب، فغيَّروا العبارة) أي: قالوا في بيان الفعل المتولِّد: هو فعل فاعل السَّبب، فأضافوا الفعل إلى فاعل السَّبب، وجعلوه المؤثِّر فيه، مكان إضافة الفلاسفة الفعل إلى السَّبب وجعلهم السَّبب هو المؤثِّر فيه، فغيَّروا عبارة الفلاسفة في ذلك، كما اخترعوا اسم التَّولُّد زيادةً في إخفاء مأخذهم.

قوله: (واستثنوا) أيِ: المعتزلة، وغرضُهُ بيان بعض ما يرد على مذهبهم.

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الكبرى» للسنوسي (ص: ١٩٨).

ثمَّ استُرْجِع، فقالوا فيه بقول الإمام: إنَّه عقليٌّ من غير تولُّدٍ ولا تعليلٍ، وهذه تفرقةٌ من غير فارقٍ؛ لأنَّه لا بدَّ فيما استثنوه من إعمال الفِكر وترتيب المقدِّمات الَّتي غفل عنها الذِّهن حتَّى يحصل الاسترجاع، على أنَّ المذهب فاسدٌ من أصله.

والرَّابعُ مذهب الحكماء، وهو فاسدٌ أيضاً بقواطع البراهين المقرَّرة في محلِّها.

فعُلِم ممَّا ذكرناه أنَّ بين المقدِّمتين الظَّنيَّتين والظَّنِّ بنتيجتيهما ارتباطاً إذا كانتِ الصُّورة صحيحةً، وإن أمكن زواله بعد ذلك؛ لأنَّ ذلك الزَّوال لا يمنع حصوله عنهما عقلاً أو عادةً، فيجري فيه الخلاف السَّابق، وقال الجلال المَحلِّي بخلاف ذلك، وبحث معه العلَّامتان ابن

حاشية الصبان

قوله: (ثمَّ استرجع) أي: تُكلِّف رجوعه بطلب الذِّهن إيَّاه، وتفكُّره فيه؛ بناء على ما سيذكره الشَّارح، وسيأتي ما فيه.

قوله: (لأنَّه لا بدَّ فيما استثنوه... إلخ) اعترضه السَّعد بما حاصله: أنَّ الَّذي استثنوه ليس هو ما كان بقصد العبد وإعمال فكره وترتيبه مقدِّماته الَّتي غفل عنها؛ لاعترافهم بأنَّ في هذا أيضاً تولُّداً، وإنَّما الَّذي استثنوه ونفوا التَّولُّد فيه ما سَنَح للذِّهن بعد نسيانه من غير قصد العبد؛ لأنَّ هذا بفعل الله تعالى، فالعلمُ النَّاشئ عنه أيضاً بفعل الله تعالى، أفاده في «الكبير»[١].

قوله: (حتَّى يحصل الاسترجاع) أيِ: الرُّجوع.

قوله: (على أنَّ... إلخ) تَرَقٍّ من فساد تفرقتهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله.

وأقول: لا حاجة إليه بعد قوله سابقاً: «وهو فاسدٌ بقواطع البراهين».

قوله: (بقواطع البراهين) أيِ: الدَّالَّة على بطلان القول بالعِلَّة، وعلى أن لا تأثير إلَّا لله.

قوله: (ممَّا ذكرناه) أي: في قولنا سابقاً: «وفي الارتباط بين العِلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمات والعِلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة». **وقوله**: (أنَّ بين المقدِّمتين) أي: بين ظنَّيهما. **وقوله**: (الظَّنِّيتين) أي: المظنونتين. **وقوله**: (وإن أمكن زواله) أي: زوال ظنِّ النَّتيجة. **وقوله**: (بعد ذلك) أي: بعد حصول ذلك؛ أي: ظنِّ النَّتيجة. **وقوله**: (لا يمنع حصوله) أي: ظنّ النَّتيجة عنهما؛ أي: عنِ المقدِّمتين الظَّنِّيَّتين. **وقوله**: (عقلاً) أي: كما هو مذهب الإمام (أو عادةً) كما هو مذهب الشَّيخ الأَشْعَرِيِّ. **وقوله**: (فيجري فيه الخلاف السَّابق) تفريعٌ على قوله: «أنَّ بين المقدِّمتين الظَّنِّيَّتين وظنِّ نتيجتهما ارتباطاً».

قوله: (وقال الجلال المحليُّ بخلاف ذلك) فخصَّ في شرحه «جمع الجوامع»[٢] الارتباط

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٣٩).

(٢) انظر: «البدر الطَّالع في حلِّ جمع الجوامع» للمحليِّ (١/ ١١٨).

أبي شريفٍ[١] وشيخ الإسلام بما تقدَّم؛ **وحاصله**: أنَّ تجويز الزَّوال إنَّما هو دليلٌ على عدم ثبات الظَّنِّ بعد حصوله، لا على انتفاء حصوله عقب النَّظر الصَّحيح الصُّورة.

❊ ❊ ❊

حاشية الصبان

والخلاف بما إذا كان الدَّليل مجزوماً به يقيناً؛ لأنَّ الحاصل عن الدَّليل الظَّنِّيِّ يمكن زواله، فلا ارتباط بينهما.

قوله: (على عدم ثبات الظَّنِّ) أقول: أي: على جواز عدم ثبات الظَّنِّ؛ إذ تجويز الزَّوال إنَّما يدلُّ على جواز عدم الثَّبات، لا على عدمه بالفعل، وإنَّما يدلُّ على عدمه بالفعل زواله بالفعل. **وقوله: (لا على انتفاء حصوله... إلخ)** أي: فبينهما ارتباطٌ. **وقوله: (عقب النَّظر)** قال في «الكبير»: أي: أو معه. اهـ[٢]

وقد منع هذا البحث ابن القاسم [ص/ ١٢٤] وأيَّد كلام الجلال المحليِّ، فقال: يجاب عنه بأنَّه لا منشأ له إلَّا عدم التَّنبُّه لوجه استدلال الشَّارح بذلك، فإنَّ وجهه أنَّه لمَّا أمكن زوال الظَّنِّ لطروّ المعارض أمكن عدم حصوله ابتداءً لمقارنة المعارض؛ لأنَّ المعارض إذا كان منشأً لسقوط الظَّنِّ بعد حصوله كان منشأً لعدم حصوله ابتداءً، كما هو في غاية الظُّهور، والعجبُ خفاء ذلك على الكَمَال، ثمَّ رأيت السَّيِّد الشَّريف السَّمْهُودي أجاب بذلك، فللَّه الحمد على موافقة هذا الإمام.

وأمَّا قوله: «فإنَّ القياس إذا كان صحيح الصُّورة لا يتخلَّف عنه حصول الظَّنِّ»، فيجاب عنه: بأنَّ هذا مسلَّمٌ عند انتفاء المعارض، وكلامنا مع المعارض. اهـ[٣]

وقال أيضاً: وجه الفرق أنَّ الدَّليل اليقينيَّ المؤدِّي إلى العلم قطعيُّ التَّأدية إليه، والقطعيُّ لا يعارضه شيءٌ من قطعيٍّ أو ظنِّيٍّ، فلا يتخلَّف عنه العلم أبداً، بخلاف الدَّليل الظَّنِّيِّ المؤدِّي إلى الظَّنِّ، فإنَّه ظنِّيُّ التَّأدية إليه، والظَّنِّيُّ يمكن معارضته بقطعيٍّ أو ظنِّيٍّ، فتنتفي التَّأدية. اهـ[٤]

❊ ❊ ❊

(١) محمَّد بن محمَّد بن أبي شريف المقدسي، أبو المعالي، كمال الدين ابن الأمير ناصر الدين (٨٢٢هـ - ٩٠٦هـ)، عالم بالأصول، من فقهاء الشافعية، له: «الفرائد في حل شرح العقائد»، و«المسامرة على المسايرة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٥٣).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٠).

(٣) انظر: «الآيات البينات على شرح جمع الجوامع» لابن قاسم العبادي (١/ ٢٤٤).

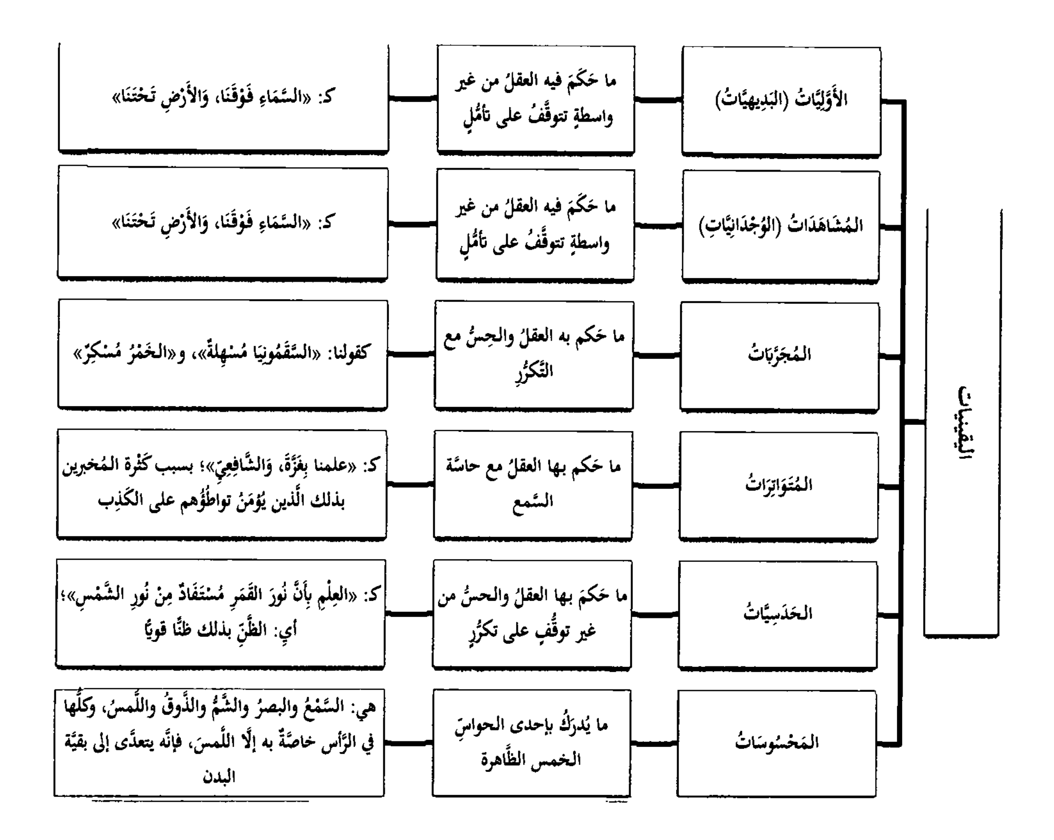
(٤) انظر: «الآيات البينات على شرح جمع الجوامع» لابن قاسم العبادي (١/ ٢٤٤).

«أقسام الحجة»

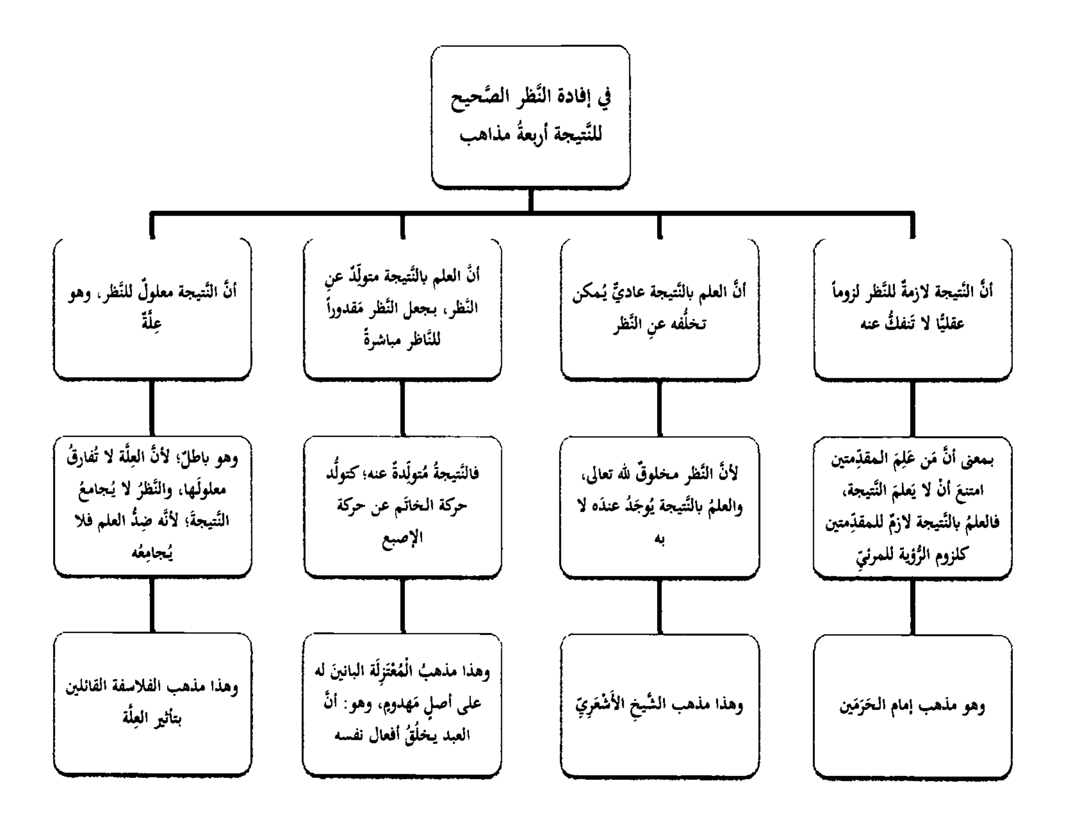
أقسام الحجة

- نقلية
  - ما كانت من الكتاب والسُّنَّة والإجماع
    - البَعْثُ حَقٌّ بدليل قوله تعالى: {قل بلى وربي لتبعثن}[التغابن: ٧]
- عقلية
  - البرهان
    - ما تألَّف من مقدِماتٍ يقينيَّةٍ، بأنْ يكون اعتقادُها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغيَّرُ
  - الجدل
    - وهو ما تركَّب من: قضايا مشهورةٍ، أو مُسلَّمةٍ بين الخصمين؛ سواءٌ كانت صادقةً أم كاذبةً
    - نحوُ: «العَدَلُ حَسَنٌ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ»
    - والمقصودُ منه: قَهْرُ الخصم، وإقناعُ مَنْ لا قُدرة له على فَهْمِ البرهان
  - الخَطَابَةُ
    - وهو ما تركَّب من مقدِماتٍ مقبولةٍ أو مظنونةٍ
    - نحوُ: «هَذَا لا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكُلُّ مَنْ لا يُخَالِطُ النَّاسَ مُتَكَبِّرٌ، فَهَذَا مُتَكَبِّرٌ»
    - والغرضُ من الخَطَابة: ترغيبُ السَّامع فيما يَنفعُه دنيا وأخرى
  - الشِّعْرُ
    - وهو ما تألَّف من قضايا تَنْبَسِطُ منها النَّفسُ أو تنقبضُ
    - نحو: «الخَمْرُ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ»، و: «العَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوِّعَةٌ»
    - والغرضُ منه: انفعالُ النَّفس لترغيبها في شيءٍ، أو تنفيرها عنه
  - السَّفْسَطَةُ
    - وهي ما تألَّف من مقدِماتٍ باطلةٍ شبيهةٍ بالحقِّ
    - كقولنا في صورة فرسٍ في حائطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ، فَهَذَا صَهَّالٌ»
    - والغرضُ منها: الإيقاعُ في الشُّكوك والشُّبَهِ الكاذبة

«اليقينيات»


اليقينيات
الأَوَّلِيَّاتُ (البَدِيهِيَّاتُ)
ما حَكَمَ فيه العقلُ من غير واسطةٍ تتوقَّفُ على تأمُّلٍ
ك: «السَّمَاءِ فَوْقَنَا، وَالأَرْضِ تَحْتَنَا»
المُشَاهَدَاتُ (الوُجْدَانِيَّاتِ)
ما حَكَمَ فيه العقلُ من غير واسطةٍ تتوقَّفُ على تأمُّلٍ
ك: «السَّمَاءِ فَوْقَنَا، وَالأَرْضِ تَحْتَنَا»
المُجَرَّبَاتُ
ما حَكم به العقلُ والحِسُّ مع التَّكرُّرِ
كقولنا: «السَّقَمُونيَا مُسْهِلَةٌ»، و«الخَمْرُ مُسْكِرٌ»
المُتَوَاتِرَاتُ
ما حَكم بها العقلُ مع حاسَّة السَّمع
ك: «علمنا بِغَزَّةَ، وَالشَّافِعِيِّ»؛ بسبب كثرة المُخبرين بذلك الَّذين يُؤمَنُ تواطُؤُهم على الكَذِبِ
الحَدْسِيَّاتُ
ما حَكَمَ بها العقلُ والحسُّ من غير توقُّفٍ على تكرُّرٍ
ك: «العِلْمِ بِأَنَّ نُورَ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»؛ أيِ: الظَّنّ بذلك ظنًّا قويًّا
المَحْسُوسَاتُ
ما يُدرَكُ بإحدى الحواسِّ الخمس الظَّاهرة
هي: السَّمْعُ والبصرُ والشَّمُّ والذَّوقُ واللَّمسُ، وكلُّها في الرَّأس خاصَّةٌ به إلَّا اللَّمسَ، فإنَّه يتعدَّى إلى بقيَّة البدن

«دلالة المقدمات على النتيجة»



خَاتِـمَةٌ

(خَاتِمَةٌ) في بيان خطأ البرهان.

(١٢٢) وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا	فِيْ مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا
(١٢٣) فِيْ اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ اَوْ كَجَعْلِ ذَا	تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

(وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ) اقتصر عليه؛ لأنَّ ما سيأتي لا يُشترط نفي جميعه إلَّا في البرهان، بخلاف الخطابة والشِّعر والجدل والسَّفسطة؛ إذ لوِ اشترط فيها نفي جميع ما سيأتي لكانت برهاناً، ولمَا تأتَّت السَّفسطة.

(حَيْثُ وُجِدَا) فهو: إمَّا (فِيْ مَادَّةٍ) وهي كلٌّ من مقدِّمتيه، (أَوْ صُورَةٍ) أي: هيئةٍ.

● (فَالمُبْتَدَا) وهو خطأ المادة:

إمَّا (فِيْ اللَّفْظِ، كَ: اشْتِرَاكٍ) نحو: «هَذَا قُرْءٌ» وتريد الحيض ....

حاشية الصبان

خَاتِـمَةٌ

(خَاتِمَةٌ في بيان خطأ البرهان) وخاتمةُ الشَّيء لغةً: «ما يُختم به ذلك الشَّيء».

واصطلاحاً: «الألفاظ المخصوصة الدَّالَّة على المعاني المخصوصة».

قوله: (اقتصر عليه) جوابٌ عن اعتراض سيِّدي سَعِيد بأنَّ الخطأ لا يختصُّ بالبرهان، بل يكون في غيره، ويحذر من ذلك الخطأ في القياس كلِّه، فكان الأنسب أن يقول: «وخطأ القياس».

قوله: (بخلاف الخطابة... إلخ) قال في «الكبير»: ولو سلِّم أنَّه يشترط فيها انتفاء جميع ما سيأتي، لقلنا: إنَّه خصَّ البرهان بالذِّكر؛ لأنَّه المقصود الأهمُّ، والمكتسب به اليقين. اهـ[1]

قوله: (ولما تأتَّت السَّفسطة) إذ هي مركَّبةٌ من مقدِّماتٍ وهميَّةٍ كاذبةٍ.

قوله: (حَيْثُ وُجِدَا) أي: الخطأ، والظَّرف متعلِّقٌ بما تعلَّق به الجارُّ والمجرور بعدُ.

قوله: (فهو إمَّا... إلخ) الفاء زائدةٌ في خبر «الخطأ» بحسب صنيع الشَّارح، وإن كان خبره بحسب صنيع المصنِّف «في مادَّةٍ».

قوله: (وهي كلٌّ من مقدِّمتيه) أي: باعتبار لفظيهما، أو باعتبار معنييهما ليتأتَّى التَّقسيم الآتي.

قوله: (في اللَّفظ) أي: من جهة اللَّفظ. وقوله: (كَ: اشْتِرَاك) قال في «الكبير»: كخطأ اشتراك،

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٤).

«وَكُلُّ قُرْءٍ لَا يَحْرُمُ الوطءُ فِيهِ» ينتج: «هَذَا لَا يَحَرُمُ الوَطْءُ فِيهِ».

(أَوْ كَجَعْلِ ذَا) بالألف؛ قال المؤلِّف: على لغة القصر في الأسماء السِّتَّة؛ أي: صاحب (تبَايُنٍ) مع شيء آخر في الحقيقة (مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا) ....

حاشية الصبان

وإضافة الخطأ إلى الاشتراك لأدنى ملابسةٍ؛ أي: الخطأ الحاصل بسبب الاشتراك. [اهـ](1)

والمراد بـ«الاشتراك» هنا: أن يكون للَّفظ إطلاقان فأكثر ولو بسبب إعلالٍ تصريفيٍ، كالمختار للفاعل والمفعول، أو بسبب التَّجوُّز إلى أحدهما كـ: «الفرس» للحَيَوان الصَّاهل، والصُّورة المنقوشة على هيئته.

قوله: (وَكُلُّ قُرْءٍ لَا يَحْرُمُ الوطءُ فِيهِ) أي: وتريد الطُّهر، فالمقدِّمتان على هذا صادقتان إلَّا أنَّ الحدَّ الوسط لم يتكرَّر معنًى.

فإن أردت الحيض فيها كانت الكبرى كاذبةً، أوِ الطُّهر فيها كانتِ الصُّغرى كاذبةً؛ إذِ الغرضُ أنَّ المشار إليه حيضٌ، أمَّا لو كان المشار إليه الطُّهر وكان هو المراد في المقدِّمتين، فالقياسُ صحيحٌ مادَّةً وصورةً.

فإن قلت: الفسادُ على الأوَّل من جهة الصُّورة فكيف جعلتموه من فساد المادَّة؟

قلت: لمَّا كان عدم تكرار الوسط معنًى ناشئاً من المشترك الَّذي هو جزءٌ من أجزاء المادَّة، جعلوه من فساد المادَّة بهذا الاعتبار، وإن كان يصحُّ جعله من فساد الصُّورة باعتبار عدم التَّكرار معنًى، انظر «الكبير»(2).

قوله: (قال المؤلِّف... إلخ) أسنده إلى المؤلِّف لاعتراض سيِّدي سَعِيد عليه: بأنَّ لغة القصر إنَّما هي في: «أب، وأخ، وحم»، لا في: «ذي» بمعنى: «صاحب»، و«فم» بلا ميم؛ فإنَّهما إنَّما يعربان بالأحرف، كما نبَّه عليه المُرَادِي، فكان الأولى أن يبدل ذلك بمثل قولنا:

فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ اَوْ كَجَعْلِ ذِي ... تَبَايُنٍ مُرَادِفاً فِي المَأْخَذِ

اهـ ونقله في «الكبير»(3) وأقره.

قوله: (تبَايُنٍ) أي: جزئيٍّ؛ كأن يكون بين اللَّفظين العموم والخصوص المطلق كما في المثال الأوَّل. وقوله: (في الحقيقة) متعلِّقٌ بالتَّباين.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٤).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٥ - ١٤٦).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٦).

تمييزٌ لـ«مِثْلَ»(١)؛ نحو: «هَذَا صَارِمٌ» مشيراً إلى سيفٍ غيرِ قاطعٍ، «وَكُلُّ صَارِمٍ سَيْفٌ»، فالصَّارم حقيقته تباين حقيقة السَّيف، والسَّيفُ ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعاً كان أو لا، والصَّارمُ اسمٌ له بقيد القَطع.

(١٢٤) وَفِيْ الـمَعَانِيْ لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ	بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَـافْـهَـمِ الـمُـخَـاطَـبَـهْ
(١٢٥) كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ	أَوْ نَـاتِـجٍ إِحْـدَى الـمُـقَـدِّمَـاتِ

(وَ) إمَّا (فِيْ المَعَانِيْ لِالْتِبَاسِ) القضيَّة (الكَاذِبَهْ بِ)قضيَّةٍ (ذَاتِ صِدْقٍ) تعليلٌ لـ«خطأ».

حاشية الصبان

قوله: (تمييزٌ لـ «مِثْل») أي: من جهة المأخذ، فيؤخذ المباين كأخذ المرادف في نحو قولنا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ بَشَرٍ حَيَوَانٌ».

قوله: (نحو: «هَذَا صَارِمٌ» مشيراً إلى سيفٍ غيرِ قاطعٍ، و«كُلُّ صَارِمٍ سَيْفٌ») هكذا أيضاً في «الكبير»، ووقع في بعض نسخ هذا الشَّرح تبديلٌ في هذا المثال فليطرح.

والفسادُ في هذا المثال في صغراه، حيث أطلق فيها «الصَّارم» على «السَّيف غير القاطع» توهُّماً أنَّ الصَّارم مرادفٌ للسَّيف، وأنَّه اسمٌ للهيئة المخصوصة، وإن لم يقطع.

قوله: (تباين حقيقة السَّيف) أي: تبايناً جزئيًّا؛ لأنَّ بينهما العموم والخصوص المطلق.

قوله: (وإمَّا في المعاني) أي: من جهة المعاني.

قال في «الكبير»: مقابل قوله: «في اللَّفظ»؛ أيِ: الخطأ في المادَّة إمَّا في اللَّفظ، وإمَّا في المعنى، فـ«أل» في المعاني للجنس، فتبطل جمعيَّتها. اهـ(٢)

قوله: (لالتباس الكاذبة) قال في «الكبير»: وعلَّل الخطأ في المعنى بقوله: «لِ»أجل «الْتِبَاسِ» القضيَّة «الكَاذِبَةِ بِـ» قضيَّةٍ «ذَاتِ صِدْقٍ»؛ أي: صادقة، وقد يكون التباس الصَّادقة بالكاذبة بسبب المشترك، أوِ الحقيقة والمجاز كما لو قلت: «هَذِهِ عَيْنٌ» مشيراً إلى الباصرة «وكُلُّ عَيْنٍ جَارِيَةٌ» قاصداً الباصرة، أوِ الباصرة وغيرها من باب استعمال المشترك في معنييه عند مَن يُجوِّزه، وهو الإمام الشَّافعيّ - رضي الله عنه - ومَن وافقه، فهذا خطأ في اللَّفظ؛ أي: نشأ من اشتراك اللَّفظ، والقضيَّة الكبرى كاذبةٌ شبيهةٌ بالصَّادقة، وقد نصَّ شيخ شيخنا على أنَّ كون المقدِّمة الكاذبة شبيهةً بالصَّادقة إمَّا من جهة اللَّفظ كالمشترك والحقيقة والمجاز، وإمَّا من جهة المعنى [ص/ ١٢٥]، فيحتمل أن يقال: إنَّ تعليل الخطأ في المعنى بالتباس الكاذبة بالصَّادقة لا ينافي أن يكون الخطأ في اللَّفظ أيضاً يعلَّل

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٧٨).
(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٧).

(فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَهْ، كَـ: مِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ) نحو: «الجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتحرِّكٌ، وَكُلُّ مُتحرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ»، فإحداهما كاذبةٌ إن أُريد بـ«المتحرِّك» فيهما معنًى واحد، فإن أُريد بـ«المتحرِّك» في الأولى: المتحرِّك بالعَرَض، وفي الثَّانية: المتحرِّك بالذَّات، لم يوجد تكرُّر، وهذا غير العَرَضيِّ والذَّاتيِّ بالمعنى المتقدِّم.

حاشية الصبان

بذلك، أو يقال: إنَّ قوله: «لالتباس الكاذبة بذات صدق» راجعٌ للأمرين؛ أعني قوله: «في اللَّفظ»، وقوله: «في المعاني». اهـ[1]

وقوله هنا: «تعليلٌ لخطأ»؛ أي: في قول المصنِّف: «وَخَطَأُ البُرْهَانِ» جرى على الاحتمال الثَّاني.

وأقول: لو قال: «تعليلٌ لكينونة الخطأ»؛ أي: إنَّ سبب حصول الخطأ هذا الالتباس لكان أَوْلى؛ لأنَّ التَّعليل لمضمون القضيَّة لا لموضوعها، ويمكن حمل عبارته عليه بتقدير المضاف.

قوله: (فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَهْ) أي: المخاطب به، فالمصدر بمعنى اسم المفعول.

قوله: (كَمِثْلِ) تمثيلٌ للخطأ في المعاني، ولفظ «مثل» صلةٌ لتأكيد معنى «الكاف»، كما قاله في «الكبير»[2].

قوله: (جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ) أي: مثله في الحكم، والمراد هنا بـ «الذَّاتِي»: ما ثبت لكلِّ فردٍ من أفراد ما حمل عليه من غير واسطةِ أمرٍ مباينٍ كـ: الكاتب بالقوَّة، والمتحرِّك بالذَّات.

والعَرَضِي: ما ليس كذلك كـ: الكاتب بالفعل، والمتحرِّك بحركة السَّفينة، أفاده في «الكبير»[3].

قوله: (نحو: الجَالِسُ... إلخ) أي: فالمتحرِّك بالعَرَض جعل في هذا المثال كالمتحرِّك بالذَّات في حكمه، وهو عدم الثَّبات في موضعٍ واحدٍ إذا أُريد بـ«المتحرِّك» في الكبرى المتحرِّك بالعَرَض، وهي حينئذٍ ملتبسةٌ بالصَّادقة.

قوله: (فإحداهما كاذبةٌ) هي الصُّغرى إن أريد المتحرِّك بالذَّات؛ لأنَّ الغرض أنَّه متحرِّكٌ بالعرض فقط، والكبرى إن أريد المتحرِّك بالعرض.

قوله: (إن أُريد بالمتحرِّك فيهما معنًى واحد) هذا الشِّقُّ هو مبنى التَّمثيل.

قوله: (بالمعنى المتقدِّم) أي: في مبحث الكلِّيِّ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٧).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٧).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٧).

(أَوْ) جعل (نَاتِجٍ) أي: أو أن نجعل النَّتيجة (إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ) نحو: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» فَـ«هَذِهِ حَرَكَةٌ». فالنَّتيجةُ عينُ الصُّغرى؛ لأنَّ الحركةَ مرادفةٌ للنُّقلة.

وهذا، وإن كان للبحث فيه مجالٌ لكنَّ البحث في المثل ليس من شأن الفحول، وقد بحث سيِّدي سَعِيد بأنَّه إذا كانتِ المقدِّمات صادقة، فكيف تكون من أنواع التباس الصَّادقة بالكاذبة؟

حاشية الصبان

قوله: (أو جعل نَاتج) «أو» بمعنى الواو، و«النَّاتج» بمعنى النَّتيجة، كما أشار اليه الشَّارح بقوله: «أي: أو أن تجعل النَّتيجة» وإنَّما فسَّر المصدر بـ«أن» والفعل؛ ليبيِّن أنَّ إضافة «جعل» إلى «ناتج» من إضافة المصدر إلى مفعوله الأوَّل، ويبيِّن أنَّ «إحدى المقدِّمات» مفعوله الثَّاني، لا تابع لـ«ناتج».

و«جعل النَّتيجة إحدى المقدِّمات» يسمَّى: مصادرةً على المطلوب، كما في «الكبير»(١).

قوله: (فالنَّتيجة عين الصُّغرى) ومثال ما النَّتيجة عين الكبرى في المعنى: «الإِنْسَانُ بَشَرٌ، وَكُلُّ بَشَرٍ ضَاحِكٌ».

قوله: (وهذا) أيِ: النَّوع الثَّاني ممَّا مثَّل به المصنِّف للخطأ في المعنى، وهو جعل النَّتيجة إحدى المقدِّمات. **وقوله: (وإن كان... إلخ)** الواو للحال، و«إن» وصليَّةٌ.

قوله: (وقد بحث... إلخ) استئنافٌ بيانيٌّ سيق لبيان البحث المتقدِّم.

وإيضاحه ـ كما في شرح سيِّدي سَعِيد ـ: أنَّ الغلط فيما جُعلت فيه النَّتيجة عين إحدى المقدِّمتين ليس من جهة مادَّة القياس فإنَّها صادقةٌ، ولا من جهة صورتها فإنَّها صحيحةٌ، وإنَّما جاء فيها الغلط من جهة أنَّ النَّتيجة ليست قولاً آخر، بل هي إحدى المقدِّمتين، والواجبُ أن تكون غيرهما كما علمت في حدِّ القياس، وإذا كانتِ المقدِّمات صادقةً فكيف تكون من أنواع التباس الصَّادقة بالكاذبة. اهـ

قال في «الكبير»: وإذا دقَّقت النَّظر وجدت إحدى المقدِّمتين كاذبةً؛ لأنَّ فيها حمل الشَّيء على نفسه، والحملُ يقتضي المغايرة بين الطَّرفين في المفهوم، فحملُ الشَّيء على نفسه يقتضي المغايرة بين الشَّيء ونفسه، ومغايرةُ الشَّيء لنفسه مخالفةٌ للواقع، فالدَّالُّ على مغايرة الشَّيء لنفسه بحمله عليها كاذبٌ، فصحَّ جعله من التباس الكاذبة بالصَّادقة.

لكن هذا واضحٌ في الاقترانيِّ؛ أمَّا الاستثنائيُّ فإذا جعلت فيه الاستثنائيَّة عين النَّتيجة لم يلزم أن يكون في إحدى المقدِّمتين ثبوت الشَّيء لنفسه، وإن كان فيه الاستدلال على الشَّيء بنفسه؛ نحو:

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٨).

(١٢٦) وَالْحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيْ

(وَ) كـ: (الْحُكْمِ لِلْجِنْسِ) أي: على كلِّ فردٍ من أفراده (بِحُكْمِ النَّوْعِ) الخاصِّ به؛ نحو: «الفَرَسُ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ»، و«هَذَا سَيَّالٌ أَصْفَرُ، وَالسَّيَّالُ الأَصْفَرُ مُرَّةٌ، فَهَذَا مُرَّةٌ»، يسمَّى مثله: «إيهامَ العكس»؛ لأنَّه لمَّا رأى أنَّ كلَّ مرَّة سيَّالٌ أصفر ظنَّ أنَّ كلَّ سيَّال أصفر مرَّةٌ، وحقيقةُ «إيهام العكس» أن يقلب الغالط أوِ المغالط إحدى جزأي القضيَّة مكان الآخر.

حاشية الصبان

«دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ غَيْرَ زَوْجٍ، لَكِنَّهُ زَوْجٌ» ينتج: «أَنَّهُ زَوْجٌ»، فالنَّتيجةُ عين الاستثنائيَّة، ولم يكن في إحدى المقدِّمتين حملُ الشَّيء على نفسه.

ثمَّ إنَّا نقول: لا تكون النَّتيجة فيما مرَّ عين إحدى المقدِّمتين، ولا يلزم حمل الشَّيء على نفسه في إحداهما إلَّا إذا لم يرد الإخبار بأنَّ «النُّقلة» تسمَّى: حركةً، وأنَّ «الإنسان» يسمَّى: بشراً، وإلَّا حصل التَّغاير باعتبار ملاحظة التَّسمية؛ إذِ المسمَّى بـ«البشر» مغايرٌ مفهوماً لمدلول الإنسان، والمسمَّى بالإنسان مغايرٌ مفهوماً لمدلول البشر، فالمسمَّى بأحد الاسمين مغايرٌ مفهوماً للمسمَّى بالآخر. اهـ ملخصاً[1].

قوله: (**وَكَالحُكْمِ لِلجِنْسِ**) اللَّام بمعنى «على»، كما في «الكبير»[2]. **وقوله**: (**بِحُكْمِ النَّوعِ**) أي: بالمحكوم به للنَّوع. **وقوله**: (**الخاصِّ**) صفةٌ لـ«حكم»، والضَّمير يرجع إلى «النَّوع».

وفي كلام المصنِّف بحثٌ؛ لأنَّ المقدِّمة الَّتي حكم فيها على الجنس بحكم النَّوع هي الكاذبة، وليست ملتبسةً بقضيَّةٍ صادقةٍ، فلا يصحُّ جعل هذا النَّوع من أنواع التباس الكاذبة بالصَّادقة. ويمكن أن يقال: التباس الكاذبة بالصَّادقة ليس عِلَّةً لجميع أنواع الخطأ في المعنى، بل لبعضها، فافهم.

قوله: (**وَالسَّيَّالُ الأَصْفَرُ مُرَّةٌ**) «أل» استغراقيَّةٌ بدليل أنَّ المثال مثالٌ للحكم على كلِّ فردٍ من أفراد الجنس بحكم النَّوع. و«المُرَّة»: ما في المرارة من المائع الأصفر.

قوله: (**ويسمَّى مثله**) أي: مثل الحكم على الجنس بحكم النَّوع؛ أي: يسمَّى هو ومثله كالحكم على الصِّنف بحكم النَّوع؛ نحو: «الزِّنْجِيُّ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَسْوَدُ».

قوله: (**إيهام العكس**) أي: إيقاع صحَّة العكس في الوَهم؛ أي: وهم نفسه إن كان غالطاً، ووهم غيره إن كان مغالطاً.

قوله: (**أن يقلب الغالط**) من الغلط. **وقوله**: (**أوِ المغالط**) من المغالطة.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٨).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٤٩).

(وَ) كـ: (جَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ) بجرِّ «غَيْرِ» بالإضافة؛ أي: جعل غير القطعيِّ كالقطعيِّ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثَّاني، وهو جائزٌ؛ لأنَّه منصوبُ المضاف؛ نحو: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ».

(١٢٧) وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

(وَالثَّانِ) بحذف «الياء» تخفيفاً أو للوزن، وهو خطأ الصُّورة (كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ) أي: أشكال القياس؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ»؛ إذ لم يوجد تكرُّرٌ، والقياسُ الاقترانيُّ لا بدَّ فيه من مكرَّر.

حاشية الصبان

قوله: (وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ) [ص/١٢٦] قال في «الكبير»: أي: وكجعل غير القطعيِّ من المقدِّمات الظَّنِّيَّة أوِ الوهميَّة أوِ الاعتقاديَّة التَّقليديَّة مثل القطعي، ويظهر أنَّ هذا من عطف العامِّ على الخاصِّ؛ لأنَّ ما تقدَّم أيضاً فيه جعل غير القطعيِّ كالقطعيِّ. [اهـ] [١]

قوله: (بالمفعول الثَّاني) أي: للمضاف، وكون «كالقطعي» مفعولاً ثانياً ظاهرٌ على اعتبار الظَّرف دون المتعلَّق، وعلى أنَّ «الكاف» اسمٌ بمعنى: «مثل»؛ أمَّا على اعتبار المتعلَّق دون الظَّرف فهو متعلِّق المفعول الثَّاني ـ بكسر اللَّام ـ، وأمَّا على اعتبارهما فبعض المفعول الثَّاني.

قوله: (وهو) أيِ: الفصل المذكور (جائزٌ، لأنَّه منصوبُ المضاف) فهو مستكمل شروط الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهي كون المضاف شبيهاً بالفعل في العمل، وكون الفاصل منصوبه وكونه واحداً، أفاده في «الكبير»[٢].

قوله: (نحو: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ») أقول: الكبرى وهميَّةٌ؛ لأنَّ الوهم يحكم بجماديَّة الميِّت؛ لكونه كالجماد في عدم الرُّوح والإحساس والحركة، فجعلت في هذا القياس كالقطعيَّة، ونُزِّلت منزلتها في أخذها جزءاً له.

ويرد هنا ما يرد على النَّوع الَّذي قبله من البحث والجواب.

وقد ذكر في «الكبير» صوراً من جعل غير القطعيِّ كالقطعيِّ، وذكر من أسباب الغلط جملة، فارجع إليه[٣].

قوله: (والقياسُ الاقترانيُّ لا بدَّ فيه من مكرَّر) أمَّا الاستثنائيُّ فمستغنٍ عنه، وإن قال الشَّارح فيما مرَّ، وفي «كبيره» هنا: أنَّ فيه التَّكرار بالقوَّة؛ لأنَّه مرتدٌّ إلى الشَّكل الأوَّل من الاقترانيِّ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٠).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٠).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٠ – ١٥٥).

(وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ) أيِ: الإنتاج (مِنْ إِكْمَالِهِ) أي: إكمال خطأ الصُّورة؛ كأن يترك إيجاب الصُّغرى أو كلِّيَّة الكبرى في الشَّكل الأوَّل؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ»، أو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ صَهَّالٌ».

وفي هذا البيت حسنُ الاختتام، وهو أن يذكر شيئاً يُشعر بالإكمال وانقضاء المقصود.

❊ ❊ ❊

حاشية الصبان

قوله: (وَتَرْكِ) **بالجرِّ** عطفاً على «الخروج»، فيكون في قوله: «مِنْ إِكْمَالِهِ» حالاً من «شَرط»، والضَّميرُ يرجعُ إلى «النَّتج» أوِ البرهان؛ أو من «تَرك» والضَّميرُ يرجع إلى «خطأ الصُّورة». والمرادُ بـ«الإكمال»: التَّحصيل؛ أي: حالة كون الشَّرط ممَّا يتوقَّف عليه تحصيل النَّتج أوِ البرهان، أو حالة كون التَّرك من أسباب تحصيل خطأ الصُّورة.

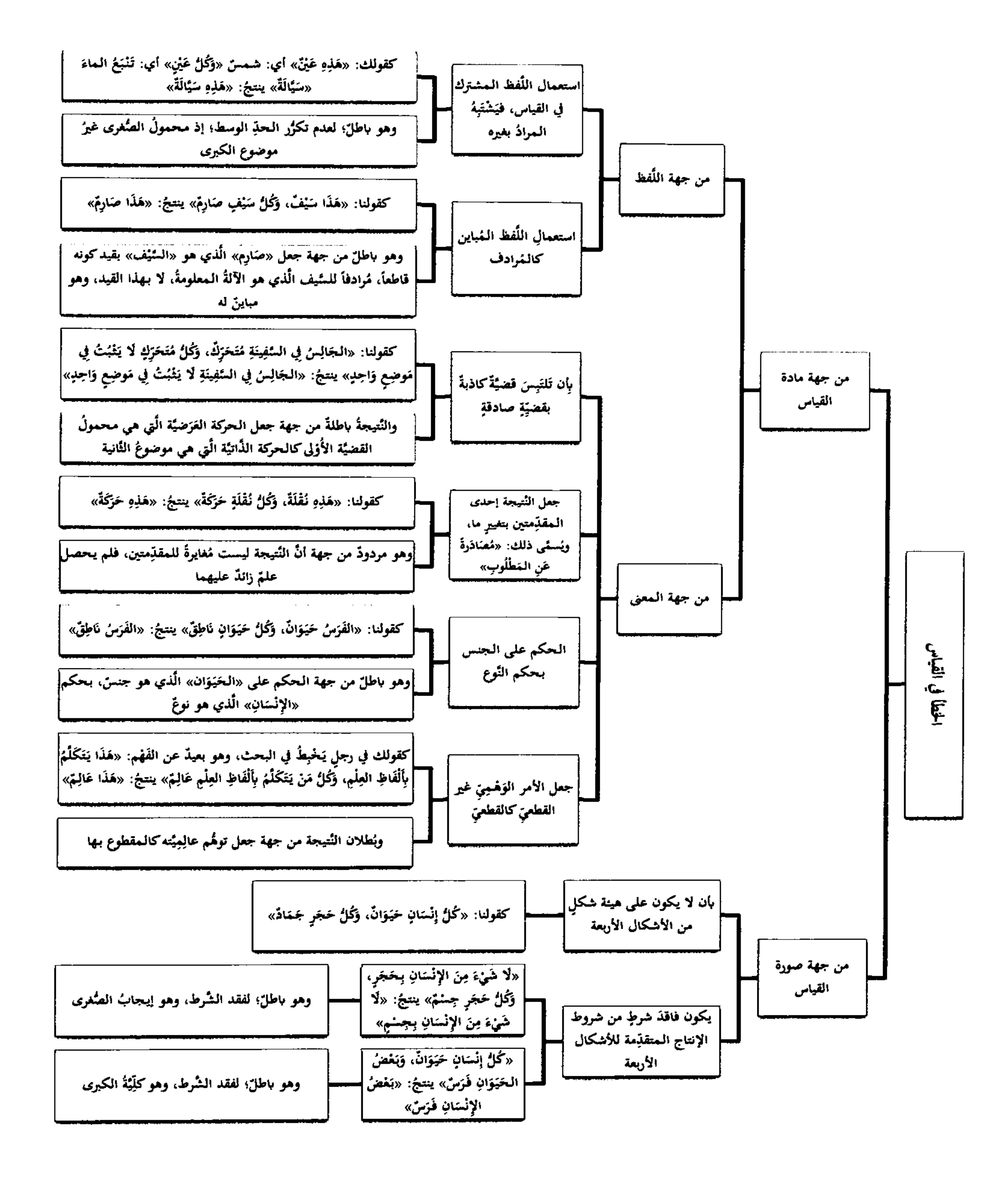
أو بالرَّفع مبتدأ، و«مِنْ إِكْمَالِه» خبرٌ، والضَّمير على هذا يرجع إلى «خطأ الصُّورة»، والمرادُ بـ«الإكمال»: التَّحصيل؛ أي: من أسباب تحصيله.

قوله: (نحو: لَا شَيْءَ... إلخ) تمثيلٌ على وجه اللَّفِّ والنَّشر المرتَّب.

قوله: (وهو أن يذكر) أيِ: المتكلِّم ناظماً كان أو ناثراً.

❊ ❊ ❊

«الخطأ في القياس»



(١٢٨) هَـذَا تَـمَـامُ الـغَـرَضِ الـمَـقْـصُـودِ مِـنْ أُمَّـهَـاتِ الـمَـنْـطِـقِ الـمَـحْـمُـودِ

(هَذَا ....

حاشية الصبان

قوله: (هَذَا) إن كان التَّمام بمعنى المتمّم فاسم الإشارة يرجع إلى الخاتمة أو إلى بيان خطأ الصُّورة، وإن كان بمعنى الجميع فهو راجعٌ إلى جملة ما ذكره في هذا المتن من المسائل المنطقية.

قال في «الكبير»: الإشارة للألفاظ، أوِ المعاني، أوِ النُّقوش، أوِ الألفاظ والمعاني، أوِ الألفاظ والنُّقوش، أوِ المعاني والنُّقوش، أوِ الثَّلاثة؛ فهذه سبع احتمالاتٍ أَوْلَاها أنَّ الإشارة للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني. اهـ[١]

أي: على سبيل الاستعارة التَّصريحيَّة لتشبيهها بالمحسوس، وهل هي أصليَّةٌ أو تبعيَّةٌ؟ خلافٌ بيَّناه في «رسالتنا في الاستعارات».

وإنَّما كان هذا الاحتمال أَوْلى من احتمال الإشارة إلى النُّقوش؛ لعدم تيسُّرها كتيسُّر الألفاظ، ومن احتمال الإشارة إلى المعاني؛ لتوقُّفها إفادةً واستفادةً غالباً على الألفاظ، وما توقَّف غيره عليه أَوْلى بالاعتبار، ومِن بيان وجه الأَوَّليَّة على هذين يُفهم وجه الأَوْلويَّة على المركَّب منهما فقط، أو مع غيرهما، أو من أحدهما مع غيره.

● **وأقول:** هذه السَّبعة بطريق التَّفصيل ثمانيةٌ وعشرون احتمالاً؛ لأنَّ:

الألفاظ الَّتي هي المسمَّى على الاحتمال الأوَّل: إمَّا أن تكون لا مع اعتبار شيءٍ، أو مع اعتبار دلالتها على المعاني، أو مع اعتبار نقشها بالنُّقوش، أو مع اعتبارهما.

والمعاني الَّتي هي المسمَّى على الاحتمال الثَّاني: إمَّا أن تكون لا مع اعتبار شيءٍ، أو مع اعتبار انفهامها من الألفاظ، أو مع اعتبار نقش دوالها بالنُّقوش، أو مع اعتبارهما.

والنُّقوش الَّتي هي المسمَّى على الاحتمال الثَّالث: إمَّا أن تكون لا مع اعتبار شيءٍ، أو مع اعتبار دلالتها على الألفاظ، أو مع اعتبار انفهام المعاني منها بواسطة الألفاظ، أو مع اعتبارهما؛ فهذه اثنا عشر احتمالاً في الاحتمالات الثَّلاثة الأُولى، في كلِّ احتمالٍ أربعةٌ.

ومجموعُ الألفاظ والمعاني الَّتي هي المسمَّى على الاحتمال الرَّابع: إمَّا أن يكون لا مع اعتبار شيءٍ، أو مع ارتباط المجموع من حيث هو مجموعٌ بالنُّقوش، أو مع اعتبار ارتباط الألفاظ بالنُّقوش، أو مع اعتبار ارتباط المعاني بالنُّقوش، أو مع اعتبارهما.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٥).

تَمامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ) صفةٌ كاشفةٌ، (مِنْ) بيانيَّةٌ أو تبعيضيَّةٌ، ....

حاشية الصبان

ومجموعُ الألفاظ والنُّقوش الَّذي هو المسمَّى على الاحتمال الخامس: إمَّا أن يكون لا مع اعتبار شيءٍ، أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموعٌ بالمعاني، أو مع اعتبار ارتباط الألفاظ بالمعاني، أو مع اعتبار ارتباط النُّقوش بالمعاني، أو مع اعتبارهما.

ومجموعُ المعاني والنُّقوش الَّذي هو المسمَّى على الاحتمال السَّادس: إمَّا أن يكون لا مع اعتبار شيءٍ، أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموعٌ بالألفاظ، أو مع اعتبار ارتباط المعاني بالألفاظ، أو مع اعتبار ارتباط النُّقوش بالألفاظ، أو مع اعتبارهما؛ فهذه خمسة عشر احتمالاً أُخرى في الاحتمالات الثَّلاثة الَّتي قبل الأخير، في كلِّ احتمالٍ خمسةٌ، تُضمُّ للاثني عشر، يكون الحاصل: سبعة وعشرين.

والثَّامن والعشرون سابع الاحتمالات، وهو كون المسمَّى مجموع الألفاظ والمعاني والنُّقوش، فاحفظه.

قوله: (تَمَامُ الغَرَضِ) أي: ذي الغرض؛ لأنَّ المؤلَّف ليس غرضاً لشيءٍ آخر، بل هو ذو غرضٍ؛ أي: حاصلٌ عليه، وهو حصول القبول كما في «شرح المصنِّف»[1]؛ أي: أن يحصل له الرِّضا من الله تعالى، وهذه المرتبة أعلى من أن يعمل لحصول ثوابٍ غير الرِّضا كـ: القصور والوِلدان والحور، أو دفع عذابٍ، أو لأنَّه لا حذف [ص/١٢٧] ويكون أطلق السَّبب وأراد المسبَّب، قاله في «الكبير»[2].

قوله: (صفةٌ كاشفةٌ) قال في «الكبير»: لأنَّ كلًّا من الغرض وما يفعل للغرض لا يكون إلَّا مقصوداً. [اهـ][3]

قوله: (بيانيَّةٌ أو تبعيضيَّةٌ) قال في «الكبير»: ويؤيِّد الثَّاني أن هذا التَّأليف ليس جميع أمَّهات المنطق؛ أي: أصوله؛ إلَّا أن يقال: إنَّه جميعها ادِّعاءً ومبالغةً باعتبار أنَّ مَن حصَّله حصلت له مَلَكَةٌ يُحصِّل بها ما بقي من أمَّهاته. [اهـ][4]

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٨٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٥).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٥).

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٥).

(أُمَّهَاتِ) أي: أصول (المَنْطِقِ المَحْمُودِ) لأنَّه يصون الفِكر عنِ الخطأ.

وخرج: «غير المحمود» وهو المشوب بضلالات الفلاسفة، على أنَّه أيضاً محمودٌ، وإنَّما مُنع من الاشتغال به لاختلاطه بذلك.

(١٢٩) قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ   مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

(قَدِ انْتَهَى) متلبساً (بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ) أيِ: الصُّبح (مَا رُمْتُهُ) أي: قصدته (مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ) إضافة «العلم» لـ«المنطق» من إضافة المسمَّى إلى الاسم، وهذا البيت لوالد المؤلِّف أمره بإدخاله، فأدخله رجاء بركته.

(١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيْلُ المُفْتَقِرْ   لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ
(١٣١) الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ   المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ
(١٣٢) مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ   وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

(نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيْلُ المُفْتَقِرْ) أبلغ من: «الفقير». ....

حاشية الصبان

قوله: (مِنْ أُمَّهَاتِ) أي: دوالِّ أمِّهات، إن كانت الإشارة إلى الألفاظ، فإن كانت إلى المعاني فلا حاجة إلى التَّقدير؛ أفاده في «الكبير»(١).

قوله: (على أنَّه أيضاً محمودٌ) أي: والتَّحقيق كائنٌ على أنَّه أيضاً محمودٌ في نفسه، واختلاطُهُ بضلالاتهم لا يَقْلِبه مذموماً؛ لأنَّ ذلك عارضٌ لحاجةٍ، وهي التَّمكُّن من الرَّدِّ عليهم، والعارضُ لا يعتدُّ به.

قوله: (من الاشتغال) أيِ: اشتغال القاصر.

قوله: (لاختلاطه بذلك) أي: بما ذكر من ضلالاتهم، فيُخاف على القاصر من تمكُّن بعضها في قلبه.

قوله: (من إضافة المسمَّى إلى الاسم) أوِ العامِّ إلى الخاصِّ، ولم يتكلَّم على إضافة «فن» إلى «علم»؛ وفي حاشية شيخنا العَدَوي: أنَّها أيضاً من إضافة المسمَّى إلى الاسم، أوِ العامِّ إلى الخاصِّ.

قوله: (وهذا البيت... إلخ) أي: فلا اعتراض بحصول التَّكرار، على أنَّه قد يقال: أعاد حديث تمام مقصوده لأجل قوله: «بحمد ربِّ الفلق».

قوله: (أبلغ من الفقير) أقول: «المفتقر» اسمُ فاعلٍ، فهو يدلُّ على الحدوث، و«الفقير» صفةٌ

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٦).

(لِرَحْمَةِ الـمَوْلَى العَظِيْمِ الـمُقْتَدِرْ، الأَخْضَرِيُّ) نعتٌ لـ«العَبْدُ».

قال المؤلِّف: وهو تعريفٌ لنسبنا على ما اشتهر في ألسنة النَّاس، وليس كذلك، بلِ المتواتر من أعالي أسلافنا وأسلافهم أنَّ نسبنا للعباس بن مرداس(١).

(عَابِدُ الرَّحْمَنِ) إشارةٌ إلى أنَّ اسم المصنِّف: «عبد الرَّحمن»، (الـمُرْتَجِيْ) أيِ: المؤمِّل مع الأخذ في الأسباب (مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ) أيِ: المنعم أوِ المعدِّد النِّعم.

وأمَّا النَّهي عنِ المنَّة فللمخلوق، وأمَّا الخالق فيفعل ما يشاء.

حاشية الصبان

مشبَّهةٌ، فهي تدلُّ على الدَّوام، فليس المفتقر أبلغ من الفقير؛ إلَّا أن يقال: اسم الفاعل قد يدلُّ بمعونة المقام على تجدُّد الحدوث مرَّةً بعد أخرى وهكذا، فيكون المفتقر دالًّا بمعونة المقام على تجدُّد حدوث افتقارٍ بعد افتقارٍ وهكذا، بخلاف الصِّفة المشبَّهة فإنَّها تصدق بافتقار واحدٍ دائمٍ، فكان أبلغ منها بذلك الاعتبار.

ولا يقال: الأبلغيَّة باعتبار زيادة بناء المفتقر على بناء الفقير.

لأنَّا نقول: محلُّ دلالة زيادة البناء على زيادة المعنى اتِّحاد النَّوع؛ كأن تكون الكلمتان اسمي فاعلٍ أو صفتين مشبَّهتين.

نعم؛ يمكن أن يجعل «المفتقر» صفةً مشبَّهةً بتجريده عن قصد الحدوث، فيتمُّ ما ذكر.

قوله: (الـمُقْتَدِر) **قال في «الكبير»**: أبلغ من القادر. اهـ(٢)

ووجهه: أنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى في متَّحدي النَّوع كما هنا.

قوله: (الأَخْضَرِيُّ) نسبةٌ إلى «الأخضر» جبلٌ بالمغرب، على ما ذكر لي بعض الطَّلبة من المغاربة.

قوله: (على ما اشتهر) حالٌ من «نسب»؛ أي: حالة كونه جارياً على ما اشتهر. **وقوله**: (وليس كذلك) أي: وليس نسبنا في الواقع كذلك، وهذا النَّفي إنَّما يتَّجه إذا لم يكن بلد الشَّيخ بقرب ذلك الجبل المسمَّى بالأخضر، وإلَّا كان نسباً إلى المكان صحيحاً.

قوله: (وأسلافهم) الضَّمير يرجع إلى «أسلافنا»، أو إلى «النَّاس».

قوله: (للعباس بن مرداس) صحابيٌّ مشهورٌ.

قوله: (وأمَّا النَّهي... إلخ) جوابٌ عمَّا يرد على الاحتمال الثَّاني، ودليلُ النَّهي عن المِنَّة **بمعنى تعداد النِّعم قوله تعالى**: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٨٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٦).

(مَغْفِـرَةً) من «الغفر» وهو: السَّتر، والمراد: عدم المؤاخذة.

(تُحِيْطُ بالذُّنُوبِ، وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ) أي: تزيل حجب رين الذُّنوب المحدقة بأنوار القلوب الحائلة بين القلب وبين علَّام الغيوب.

قال المؤلِّف: فشبَّه «القلوب» بأشياء مغطاة استعارةً بالكناية، و«الغطاءُ» تخييلٌ، و«تكْشِفُ» ترشيحٌ.

(١٣٣) وَأَنْ يُـثِـيْـبَـنَـا بِـجَـنَّـةِ الـعُـلَـى ... فَـإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَـفَـضَّـلَا

(وَأَنْ يُثِيْبَنَا) أي: يجازينا ....

حاشية الصبان

ووجه الدَّلالة: أنَّ النَّهي عنِ المسبَّب نهيٌ عنِ السَّبب.

لا يقال: يجوز أن يكون سبب الإبطال مجموع المنِّ والأذى، فلا تكون فيه دلالةٌ على النَّهي عنِ المنِّ وحده.

لأنَّا نقول: السُّنَّة والإجماع نفيا ذلك، على أنَّ المنَّة تتضمَّن الأذى، وقد أوضحنا ذلك في حواشينا على «شرح آداب البحث» لمنلا حنفي.

قوله: (والمراد عدم المؤاخذة) لمَّا كان السَّتر لا يقتضي عدم المؤاخذة قال: «والمراد... إلخ».

قوله: (تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ) قال في «الكبير»: أي: تتعلَّق بكلِّ فردٍ منها[١].

قوله: (رين الذُّنوب) قال في «القاموس»: الرَّيْنُ: الطَّبْعُ والدَّنَسُ، رَانَ ذنبُهُ على قلبه رَيْناً وَرُيُوناً: غَلَبَ، وكُلُّ ما غَلَبك رَانَكَ، وبك وعليك، والنَّفْسُ: خَبُثَتْ وغَثَتْ. اهـ[٢]

وإضافةُ «رين» إلى «الذُّنوب» على معنى اللَّام.

قوله: (المحدقة) أيِ: المحيطة، وهي و«الحائلة» يصحُّ جرّهما صفتين لـ«الذُّنوب»، ونصبهما صفتين لـ«حجب»، وهذا هو الأحسن.

قوله: (وبين علَّام) أي: وبين مشاهدة علَّام الغيوب الثَّابتة لأهل الله.

قوله: (والغطاء تخييلٌ) أي: و«تكشف» ترشيحٌ، ويصحُّ أن تكون الاستعارة تصريحيَّةً في «الغطاء»، بأنْ شبَّه انطماس القلوب بالذُّنوب بالغطاء، بجامع المنع في كلٍّ، و«تكشف» ترشيحٌ.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٦).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٢٠٢).

(بِجَنَّةِ العُلَىْ) جمع: «عُلْيا» بالضَّمِّ كـ«كُبَر وكُبْرَى».

(فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا) بلِ التَّفضُّل في الحقيقة ليس إلَّا منه.

(١٣٤) وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا   وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

(وَكُنْ) يا (أَخِيْ لِلْمُبْتَديْ) وهو: مَن أخذ في مبادئ العلم.

و«المنتهي»: مَن حصَّل من العلم ما يَهتدي به إلى باقيه.

و«المتوسِّط»: مَن حصَّل المبادئ، ولم يبلغ درجة الثَّاني.

(مُسَامِحَا، وَكُنْ لإِصْلاحِ) «اللَّام» بمعنى: «الباء» أو «في». (الفَسَادِ) الَّذي يظهر لك (نَاصِحَا) بأن تكتب بعد إمعان النَّظر على الهامش: «لعلَّه كذا»؛ إذ ربَّما يكون ما جعلته صواباً هو الخطأ، فلا تهجُم ببادئ الرَّأي على التَّخطئة، ولا تأت بعبارةٍ فيها سوء أدبٍ، بل ائت بالتَّعظيم والتَّبجيل.

ثمَّ هذا تواضعٌ من المصنِّف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئاً، ....

حاشية الصبان

قوله: (بِجَنَّةِ العُلَى) أي: بجنَّة الغُرف العُلى، وهذا أَوْلى من جعل شيخنا العَدَوي الإضافة من إضافة الموصوف إلى الصِّفة كما لا يخفى. وقوله: (جمع: عُلْيا) هي خلاف الدُّنيا.

قوله: (بل التَّفضُّل في الحقيقة... إلخ) يشير إلى أنَّ ما اقتضاه كلام المصنِّف من أنَّ هناك متفضِّلاً غيره تعالى إنَّما هو بحسب الظَّاهر.

قوله: (وَكَذَا أَخِي) أي: في الإسلام.

قوله: (بمعنى الباء) أيِ: السَّببيَّة، أوِ الَّتي لتصوير النّصح.

قوله: (الفَسَاد) هو خروج الشَّيء عنِ الاعتدال، والصَّلاحُ ضدُّهُ، كما في «البَيضاوي»[(١)].

قوله: (بأن تكتب... إلخ) تصويرٌ للإصلاح، على أنَّ «اللَّام» بمعنى: «الباء»، وللنُّصح في الإصلاح على أنَّها بمعنى «في»، ومحلُّ الإصلاح قوله: «تكتب»، ومحلُّ النُّصح قوله: «بعد إمعان النَّظر».

قوله: (فلا تهجُم) بضمِّ «الجيم».

قوله: (والتَّبجيل) عطف مرادفٍ.

قوله: (ثمَّ هذا تواضعٌ... إلخ) دفع فيه ما يقال: حيث كان [ص/١٢٨] المصنِّف مبتدئاً، فما الحامل له على التَّأليف.

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/٤٨).

ولم يأمن وقوع الخطأ.

(١٣٥) وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلَا تُبَدِّلِ

(وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ) هذا إذنٌ منَ المؤلِّف لمَن يكون أهلاً أن يُصلح إن رأى خللاً، (وَإِنْ) كان الإصلاح (بَدِيْهَةً) أي: ذا بديهةٍ، بأن كان ببادئ الرَّأي (فَلا تُبَدِّلِ) ولا تأت بما يدلُّ على أنَّ الصَّواب خلاف ما ذكر.

(١٣٦) إِذْ قِيْلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

(إِذْ قِيْلَ:

حاشية الصبان

وحاصل الجواب: أنَّ وصفه نفسه بذلك من باب التَّواضع، مع أنَّه إنَّما صنَّفه لمَن هو مثله.

قوله: (ولم يأمن) أي: وبكونه لم يأمن.

قوله: (بالتَّأمُّل) «الباء» للملابسة، قاله في «الكبير»[1].

قوله: (أَنْ يُصْلِحَ) أي: في صلب المتن، وبِحمل هذا على الإذن بالإصلاح في صلب المتن، وقولِه: (وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا) على الإذن في الإصلاح على الهامش، اندفع توهُّم التَّكرار في كلامه.

قوله: (وَإِنْ كان الإصلاح بَدِيْهَة) فيه إشارةٌ إلى أنَّ المصنِّف حذف «كان» مع اسمها.

وأقول: جعله الاسم «الإصلاح» يوقع في الرَّكاكة؛ لأنَّ المراد بالإصلاح هنا تبديل الخطأ بغيره في صلب المتن، فيصير المعنى: وإن كان ذلك التَّبديل بديهةً فلا تبدِّل.

ويمكن دفعه بأن يُراد بالإصلاح الواقع اسماً لـ«كان» التَّبديل الذِّهني كالخارجيِّ؛ أي: وإن كان التَّبديل الحاصل في ذهنِك المعزوم عليه بديهةً فلا تبدِّل في الخارج؛ أي: فلا توقع ذلك التَّبديل الذِّهنيَّ في الخارج، وأسهل من ذلك جعل اسمها «الفساد» بتقدير مضافٍ؛ أي: وإن كان ظهور الفساد... إلخ.

قوله: (ولا تأت بما يدلُّ... إلخ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ كلام المصنِّف فيه اكتفاءٌ، وأنَّ قوله: «وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ» راجعٌ لكلٍّ من قوله: «وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا»، وقوله: «وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ».

قوله: (إِذْ قِيْلَ) «إذ» تعليليَّةٌ.

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٧).

كَمْ مُزَيِّفٍ) قولاً (صَحِيْحَا) أي: جاعل الصَّحيح رديئاً فاسداً.

و«كم»: مبتدأ خبره محذوفٌ؛ أي: موجودٌ، والأَوْلى تقديره بعد قوله: (لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا) الجار والمجرور متعلِّقان بـ«مُزَيِّفٍ»، وهذا إشارة إلى قول الشَّاعر[1]: [من الوافر]

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحاً وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

(١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ: الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ

(١٣٨) وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

(وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ) بل لَامَنِي ....

حاشية الصبان

قوله: (كَمْ) هي لإنشاء التَّكثير مبنيَّةٌ على السُّكون؛ لتضمُّنها معنى «رُبَّ» الَّتي للتَّكثير، وتسمَّى خبريَّةً؛ لأنَّ إنشاء التَّكثير يستلزم الإخبار بالكَثْرة بخلاف الاستفهاميَّة.

قوله: (مُزَيِّفٍ) بالجرِّ تمييزاً لـ«كم»، وجرُّهُ بإضافة «كم» إليه على الصَّحيح، وقيل: بـ«من» المقدَّرة.

أو بالرَّفع على أنَّه خبرُ «كم» ومميّزها محذوفٌ؛ أي: كم شخصٍ مزيِّفٌ.

أو بالنَّصب على لغة مَن ينصب تمييز «كم» الخبريَّة، وإلى جوازه ذهب سِيبَوَيْه والمُبَرِّد والفارسي والسِّيرَافِي والشَّلَوْبِيْن، لكنَّ الرَّسم لا يُناسب النَّصب.

والخبرُ على الأوَّل والثَّالث محذوفٌ؛ أي: موجودٌ، وقد روي بالثلاثة قول الفرزدق[2]: [من الكامل]

كَمْ عَمَّةٍ [لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي]

البيت، لكنَّ الخبر فيه على الأوَّل والثَّالث ليس محذوفاً، بل هو «قَدْ حَلَبَتْ».

قوله: (والأَوْلى تقديره بعد قوله: لأجل... إلخ) أي: لتكون العِلَّة متَّصلةً بالمعلول؛ أي: غير مفصولٍ بينهما بالخبر.

قوله: (لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ) أي: يعدل فيما قصدته الَّذي هو هذا النَّظم، بأن اعترض عليَّ فيه، فاللَّام بمعنى «في»، و«مقصد» مصدرٌ ميميٌّ بمعنى اسم المفعول، أوِ اسم مكانٍ؛ أي: مكان قصدي بجعل المسائل ظرفاً للقصد.

---

(١) البيت للمتنبي في «ديوانه» (ص: ٢٣٢).

(٢) انظر: «ديوان الفرزدق» (ص: ٤٥١).

(العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ، وَلبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ) أي: عذرٌ (مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ) لكون هذا السِّن يقلُّ فيه مَن يحصِّل فيه العلم، وهذا أيضاً تواضعٌ منَ المؤلِّف رحمه الله تعالى.

حاشية الصبان

قوله: (العُذْرُ) مصدر: عَذَرَهُ يَعْذِرُهُ كـ: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ، كما أفاده صاحب «القاموس»[1].

ويطلق كثيراً بمعنى: ما يُعذَر به، والمعنى المصدريّ هو المراد هنا، ولهذا قال في «الكبير»: بمعنى الاعتذار. [اهـ][2]

قوله: (وَاجِبٌ) أي: متأكِّدٌ، أو بمعنى: ما يُثاب على فعله ويُعاقب على تركه، فإنَّ مَن سمع اعتراضاً على أحدٍ في فعلٍ، وعَلِمَ أنَّ له عُذراً وَجَبَ عليه ردُّ الاعتراض، والاعتذار عنه إن لم يخش ضرراً، قاله في «الكبير»[3].

قوله: (لِلْمُبْتَدِيْ) ليس للتَّخصيص؛ لأنَّ الاعتذار مطلوبٌ لغير المبتدي أيضاً، لكن اقتصر على المبتدي؛ لأنَّ طلبه له أشدُّ.

قوله: (وَلبَنِيْ) جمع: «ابْنٍ»، كما في «الكبير»[4].

واعلم أنَّ قوله: «ولبني... إلخ» مغايرٌ لِمَا مرَّ من طلب العُذر للمبتدي المستفاد من قوله: «العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي»؛ لأنَّه ليس كلُّ مبتدئٍ صغيراً في السِّنِّ، وليس كلُّ صغيرٍ في السِّنِّ مبتدئاً، وأغرب ممَّا وقع للمصنِّف بكثيرٍ ما وقع لابن مَرْزُوق فإنَّه نَظَم «جمل» الخُوْنَجِيِّ وهو ابن ستِّ سنين، كما صرَّح بذلك في نظمه.

قوله: (مَعْذِرَةٌ) أي: عذر.

قال في «الكبير»: مصدرٌ ميميٌّ بمعنى: اعتذار، والتَّأنيثُ ـ أي: في «مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ» ـ باعتبار لفظ: «معذرة». اهـ[5]

والمَعْذِرَةُ إذا كانت مصدراً كانت بكسر الذَّال وفتحها، وإذا كانت اسماً كانت مُثلَّثة الذَّال؛ أفاده في «القاموس»[6].

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٤٣٧).
(٢) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٨).
(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٨).
(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٨).
(٥) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٨).
(٦) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٤٣٧).

(١٣٩) لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ ذِيْ الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

(لا سِيَّمَا) أي: لا مثل الشَّخص الَّذي (فِيْ عَاشِرِ الْقُرُونِ) من الهجرة موجودٌ.

قال المؤلِّف: وفي القرن أحد عشر قولاً؛ قيل: لكلِّ عقدٍ منَ العشرة إلى الثَّمانين،

حاشية الصبان

قوله: (لَا سِيَّمَا) ليست من كلمات الاستثناء حقيقةً، لكن ذكروها في بابه؛ لأنَّ ما بعدها مُخرَجٌ ممَّا قبلها من حيث أولويَّته بالحكم ممَّا قبلها.

و«لَا» نافيةٌ للجنس، و«سيّ» بمعنى: مثل اسمُها، و«ما»:

بمعنى: الَّذي فما بعدها خبرٌ لمحذوفٍ وجوباً؛ لمشابهة «لَا سيَّما»: «أَلَا»، وهي لا تقع بعدها الجملة، ولهذه المشابهة جاز حذف صدر صلة «ما» هنا، ولو لم تطل.

أو نكرةٌ موصوفةٌ، وخبرُ «لا» محذوفٌ، فإذا قلت: «جَاءَنِي القَوْمُ وَلَا سِيَّمَا زَيْدٌ»، فالمعنى: ولا مثل الَّذي، أو: رجلٌ هو زيدٌ موجودٌ بين القوم الَّذين جاءوني؛ أي: بل هو أخصُّ بي وأشدُّه إخلاصاً في المجيء إليّ.

ويجوزُ جعل «ما» زائدةً وجرّ ما بعدها بإضافة «سيّ» إليه، وجعلها نكرةً تامَّةً ونصب ما بعدها تمييزاً لها إن كان نكرةً، وكذا إن كان معرفةً على مذهب مَن يجوِّز تعريف التَّمييز، أو مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ وجوباً؛ تقديره: أعني.

قال في «الكبير»: و«الواو» الدَّاخلةُ عليها في بعض المواضع اعتراضيَّةٌ؛ إذ «لا سيَّما» مع ما بعدها جملةٌ مستقلَّةٌ، وتصرّف في هذه اللَّفظة تصرفاتٍ كثيرةٍ؛ لكَثْرة استعمالها، فقيل: «سيَّما» بحذف «لا»، «ولا سيما» بتخفيف الياء مع وجود «لا»، وحذفها، وقد يحذف ما بعد «لا» على جعلها بمعنى: خصوصاً، فتكون [ص/١٢٩] منصوبةَ المحلِّ على أنَّها مفعولٌ مطلقٌ مع بقاء «سيّ» على نصبه اسماً لـ«لا»؛ فإذا قلت: «أُحِبُّ زَيْداً وَلَا سِيَّمَا رَاكِباً» أو: «وَلَا سِيَّمَا عَلَى الفَرَسِ» فهو بمعنى: خصوصاً راكباً، أو: خصوصاً على الفرس، فـ«راكباً» أو: «على الفرس» حالٌ من مفعول الفعل المقدَّر؛ أي: وأخصُّه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً أو على الفرس.

وكذا نحو: «أُحِبُّهُ وَلَا سِيَّمَا وَهُوَ رَاكِبٌ» أو: «وَلَا سِيَّمَا إِنْ رَكِبَ»، وجوابُ الشَّرط مدلولُ «لَا سيَّما»؛ أي: إن ركب أخصُّه بزيادة المحبة.

ويجوز مجيء «الواو» وعدم مجيئها في هذه الحالة أيضاً؛ أعني: إذا جعلت بمعنى المصدر، إلَّا أنَّ مجيئها أكثر، وهي اعتراضيَّةٌ أيضاً، ويجوز أن تكون للعطف، والأوَّل أَوْلَى؛ هذا ملخص ما ذكره الرَّضيُّ.

فتلك ثمانية أقوالٍ، وقيل: مئة ـ وإيَّاه أعني ـ، وقيل: مئةٌ وعشرون، وقيل: من عشرة إلى مئةٍ وعشرين. اهـ[١]

فهذا القرن ينبغي أن يعذر فيه الشَّخص أكثر ممَّن كان قبله.

(ذِيْ الجَهْلِ) وهو انتفاء العلم بالمقصود، (وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ) جمع: «فِتْنَةٍ».

حاشية الصبان

وعلى الحالة الثَّانية تنزَّل عبارة المصنِّف فإنَّه لم يذكر عقب «لَا سِيَّمَا» اسماً، بل ما بعدها جارٌّ ومجرورٌ، وهو قوله: «فِي عَاشِرِ القُرُونِ» فهو نظير: «أُحِبُّ زَيْداً لَا سِيَّمَا عَلَى الفَرَسِ»، فهو بمعنى: خصوصاً في عاشر القرون، فـ«في عاشر القرون» حالٌ من مفعول الفعل المقدَّر؛ أي: أخصُّ بني إحدى وعشرين سنة بزيادة الاعتذار خصوصاً في عاشر القرون.

ويصحُّ أن تنزَّل على الحالة الأُولى على معنى: «لا مثل الَّذي هو أولاً مثل شخصٍ في عاشر القرون موجودٌ بينهم»؛ أي: هو أَوْلى منهم بالاعتذار.

وإذا كان هذا في عاشر القرون، فما بالك في هذا القرن الثَّاني عشر الَّذي ذهب فيه العلماء الأعلام، وكُسِفت فيه شمس العِلم، وانتشرت فيه ظلمات الجهل العامِّ:

هَــذَا الــزَّمَــانُ الَّــذِي كُــنَّــا نُــحَــاذِرُهُ ... فِي قَوْلِ كَعْبٍ وَفِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودِ
إِنْ دَامَ هَــذَا وَلَــمْ يَــحْــدُثْ لَــهُ غِــيَــرٌ ... لَمْ يُبْكَ مَيْتٌ وَلَمْ يُفْرَحْ بِمَوْلُوْدِ[٢]

اهـ ببعض اختصار[٣].

قوله: (وقيل: من عشرة إلى مئةٍ وعشرين) فصاحب هذا القول يسمِّي كلًّا من العشرة والمئة والعشرين وما بينهما: «قرناً».

قوله: (أكثر ممَّن كان قبله) مفعولٌ مطلق؛ أي: عذراً أكثر ممَّا كان قبله؛ أي: من عذر الشَّخص الَّذي كان قبله.

وفي بعض النُّسخ: «ممَّا كان قبله»، فـ«ما» واقعةٌ على «القرن»، والهاء راجعةٌ إليه؛ أي: عذراً أكثر من عذر القرن الَّذي كان قبله؛ أي: من العذر في القرن الَّذي كان قبله، ويجوز غير ذلك.

قوله: (ذِي الجَهْلِ) **قال في «الكبير»**: وهو انتفاء العِلم بالمقصود، فيشمل الجهل البسيط والجهل المركَّب؛ لأنَّه إن لم يكن مع اعتقاد أنَّه عالمٌ فبسيطٌ، وإلَّا فمركبٌ. اهـ ملخصاً[٤].

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٨٧).

(٢) البيتان لفرج بن سلام في «العقد الفريد» (٢/ ١٨٨).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٥٩).

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٦٠).

(١٤٠) وَكَـانَ فِـي أَوَائِـلِ الـمُـحَـرَّمِ تَـأْلِـيـفُ هَـذَا الـرَّجَـزِ الـمُـنَـظَّـمِ
(١٤١) مِـنْ سَـنَـةٍ إِحْـدَى وَأَرْبَـعِـيـنَـا مِـنْ بَـعْـدِ تِـسْـعَـةٍ مِـنَ الـمِـئِـيـنَـا

(وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ، تَأْلِيْفُ هَذَا الرَّجَزِ) الَّذي وزنه «مستفعلن» ستَّ مرَّاتٍ (المُنَظَّمِ، مِنْ سَنَةٍ) بالتَّنوين للوزن (إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَا) حالٌ من «أَوَائِلِ»، أو من «المُحَرَّمِ»، (مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِيْنَا) من الهجرة النَّبويَّة على صاحبها أفضل الصَّلاة والسَّلام.

(١٤٢) ثُـمَّ الـصَّـلاةُ وَالـسَّـلامُ سَـرْمَـدَا عَـلَـى رَسُـولِ اللهِ خَـيْـرِ مَـنْ هَـدَى
(١٤٣) وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ الـثِّـقَـاتِ الـسَّـالِـكِـيْـنَ سُـبُـلَ الـنَّـجَـاةِ
(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَـلَـعَ الـبَـدْرُ الـمُـنِـيْـرُ فِـيْ الـدُّجَـى

(ثُمَّ الصَّلاةُ) تقدَّم معناها. (وَالسَّلامُ) أي: زيادة طيب التَّحية والإعظام. (سَرْمَدًا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى، وَ) على (آلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ، السَّالِكِيْنَ سُبُلَ) جمع: «سَبِيلٍ»، وهو: الطَّريق؛ أي: طريق (النَّجَاةِ) وسبلها: امتثال المأمورات واجتناب المنهيات.

حاشية الصبان

ومقتضاه: أنَّ المركَّب عدميٌّ، والمشهورُ أنَّه وجوديٌّ، وأنَّه اعتقاد الشَّيء على خلاف ما هو عليه.

قوله: (إِحْدَى وَأَرْبَعِينا) بدلٌ من «سَنَةٍ»، أو عطف بيانٍ، لكن لا بدَّ من أن يُراد أوَّل سني إحدى وأربعين؛ إذ ليس مجموع إحدى وأربعين نفس السَّنة الَّتي وقع فيها التَّأليف.

نعم؛ على القول بإثبات بدل الكلِّ من البعض لا يحتاج إلى تقدير.

ويجوز في نون «أَرْبَعِين» و«المِئِيْن» الفتح والكسر؛ قاله في «الكبير»[1].

قوله: (حالٌ من أَوَائِل أو مِنَ المُحَرَّم) أي: قول المصنِّف: «مِنْ سَنَةٍ» حالٌ... إلخ، فكان المناسب ذكره قبل قول: «إحدى وأربعين» كما فعل في «الكبير»؛ لِمَا في صنيعه هنا من الإيهام.

قوله: (الثِّقَاتِ) جمع: «ثِقَةٍ» بمعنى: الموثوق به.

قوله: (جمع: سَبِيلٍ، وهو الطَّريق) كلٌّ من «السَّبيل» و«الطَّريق» يذكَّر ويؤنَّث، كما في «القاموس»[2].

قوله: *(وسبلها: امتثال... إلخ) فشبَّه امتثال المأمورات واجتناب المنهيَّات بالسُّبل الحسِّيَّة،*

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير للملوي على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ١٦٠).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٠١٢).

(مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ) «ما» ظرفيَّةٌ مصدريَّةٌ؛ أي: مدَّة قطع شمس النَّهار (أَبْرُجَا) جمعُ قِلَّةٍ، والمرادُ هنا الكَثْرة، وهي اثنا عشر: الحمل، والثَّور، والجوزاء، والسَّرطان، والأسد، والسُّنبلة، والميزان، والعقرب، والقوس، والجدي، والدَّلو، والحوت.

وتقطعُ الشَّمس الفُلك في سنةٍ، وتقطعُ كلَّ يومٍ درجةً، ....

حاشية الصبان

واستعير لها لفظ «السُّبل» استعارةً تصريحيَّةً، أو شبِّهت النَّجاة بما له سبيلٌ حسِّيٌّ على طريق الاستعارة بالكناية، و«السُّبل» تخييلٌ، والسُّلوك على كلِّ حالٍ ترشيحٌ.

قوله: (مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ) أي: بسيرها الذَّاتيِّ لها الَّذي هو إلى جهة المشرق، أمَّا ما يظهر لنا من سيرها إلى جهة المغرب فليس من ذاتها، بل عارضٌ لها من حركة الفلك الأعظم إلى جهة المغرب؛ لأنَّه يحرِّك بحركته هذه جميع ما احتوى عليه من الأفلاك وما فيها من الكواكب، ولا يخفى أنَّ القيد غير مرادٍ، وأنَّ القصد التَّعميم في جميع الأوقات على طريق الكناية.

قوله: (وهي اثنا عشر) اعلم أنَّ الحكماء قسَّموا منطقة الفلك الثَّامن الَّذي هو فلك الثَّوابت: اثني عشر قسماً، وسمّوا كلَّ قسمٍ منها: «برجاً»، وقسَّموا كلَّ بُرجٍ ثلاثين قسماً، وسمّوا كلَّ واحدٍ منها: «درجةً»، وقسَّموا كلَّ درجةٍ ستين قسماً، وسمّوا كلَّ قسمٍ: «دقيقةً»، وقسَّموا كلَّ دقيقةٍ ستين قسماً، وسمّوا كلَّ قسمٍ: «ثانيةً»، وقسَّموا كلَّ ثانيةٍ ستين قسماً، وسمّوا كلَّ قسمٍ: «ثالثةً»، وهكذا.

ولا تفارق الشَّمس مسامتة هذه المنطقة أصلاً، فعند مسامتة الشَّمس وهي في فلكها قسماً من تلك الأقسام الاثني عشر قيل: «حلَّت في البرج الفلاني»، وإذا فارقت مسامتته وابتدأت في مسامتة ما يليه قيل: «قطعته وحلَّت فيما يليه».

ومنطقةُ كلِّ فلكٍ دائرةٌ عظيمةٌ بُعدها عن قطبيه على حدٍّ سواء.

قوله: (والدَّلو) وفي بعض النُّسخ: «والدَّالي»، وكلاهما صحيحٌ؛ لأنَّه يسمَّى بالاسمين؛ لأنَّ كواكب هذا البُرج على صورة شخصٍ معه دلو يملأ به، فتارةً يسمَّى باسم الدَّلو [ص/ ١٣٠]، وتارةً يسمَّى باسم صاحب الدَّلو، وللكلام على هذه البروج مقامٌ آخر.

قوله: (في سنة) أي: سنة شمسيَّةٍ، وهي من انتقال الشَّمس من أوَّل جزءٍ من الحمل إلى انتقالها إليه، ومقدار أيَّامها: ثلاث مئةٍ وخمس وستون وربع يومٍ.

قوله: (وتقطع كلَّ يومٍ) أي: وليلةٍ. **وقوله: (درجةً)** أي: تقريباً، وإلَّا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم واللَّيلة عنِ الدَّرجة بدقيقة وبدقيقتين وبثلاث دقائق، وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط، فجانبُ النَّقص أكثر.

وتقيمُ في كلِّ برجٍ ثلاثين يوماً.

(وَ) ما (طَلَعَ) أي: مدَّة طلوع (البَدْر المُنِيْر فِيْ الدُّجَى) ويقطع الفلك في كلِّ شهرٍ، ويُقيم في كلِّ برجٍ ليلتين وثُلثاً.

حاشية الصبان

وكذا الحكم بأنَّها تقيم في كلِّ برجٍ ثلاثين يوماً تقريبيٌّ أيضاً، وإلَّا فالغالب أنَّها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوماً بكسرٍ، ولهذا كلِّه زادت السَّنة الشَّمسيَّة على ثلاث مئة وستين يوماً بخمسة أيَّامٍ وربع، فاحفظه.

قوله: (وتقيم في كلِّ برجٍ ثلاثين يوماً) أي: مقدار ثلاثين يوماً؛ لأنَّها كثيراً ما تنتقل لأوَّل البرج في أثناء اليوم أوِ اللَّيلة، وتنتقل عن آخره كذلك.

قوله: (البدر) هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النَّيِّر، وذلك عند مقابلته للشمس بأن يكون بينه وبينها ستة بروج، ولا يلزم أن يكون ليلة أربعة عشر كما يعرفه من له أدنى إلمام بالهيئة، فقولهم: القمر ليلة أربعة عشر تقريبي، والمنير صفةٌ لازمةٌ؛ إذِ البدر لا يكون إلَّا منيراً، والمخسوف لا يسمَّى: «بدراً».

قوله: (في الدُّجى) جمع: «دُجْيَةٍ» بضمِّ الدَّال وسكون الجيم، وهي: الظُّلمة، كذا في «القاموس»[1].

قوله: (ويقطع الفلك في شهر) اعلم أنَّ الشَّهر هو من اجتماع القمر بالشَّمس إلى اجتماعه بها، فهو يقطع الفلك في أقلَّ من شهرٍ؛ لأنَّه إنَّما يجتمع بها ثانياً بعد أن يقطع الفلك ويقطع ما قطعته الشَّمس في تلك المدَّة الَّتي بين الاجتماعين من الدورة الثَّانية، وهو برجٌ إلَّا قريباً من نصف درجةٍ من درجاته الثَّلاثين، ولمَّا كانتِ المدَّة الَّتي بين الاجتماعين أقلَّ من ثلاثين يوماً بأقلّ من نصف يوم بشيءٍ يسير نقصت السَّنة القمريَّة عن ثلاث مئةٍ وستين، فكانت ثلاث مئة وأربعة وخمسين يوماً وخمس يومٍ وسُدس يومٍ، كما يعلم تفصيل ذلك من رسالة العلامة أبي الفتح الصُّوفي في التَّواريخ.

قوله: (ويقيم في كلِّ برجٍ ليلتين وثلثاً) هذا أيضاً تقريبيٌّ؛ لأنَّه مبنيٌّ على أنَّ مسيره في اليوم واللَّيلة ثلاثة عشرة درجةً إلَّا شيئاً يسيراً، وهو تقريبٌ؛ فإنَّه قد ينقص مسيره في اليوم واللَّيلة عن ذلك وقد يزيد، ومُنتهى النَّقص إحدى عشر درجةً وكسر، ومُنتهى الزِّيادة أربع عشر درجة وكسر.

هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فاحفظه، ولا تنظر إلى ما يخالفه ممَّا وقع في حاشية شيخنا العَدَوي على شرح «النَّاظم»، فجلَّ مَن لا يخطئ.

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٢٨٢).

فسبحان مكوِّن الأكوان، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ سيِّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

حاشية الصبان

قوله: (فسبحان مكوِّن الأكوان) أي: موجد الموجودات، فـ«الأكوان» جمع: «كَوْنٍ» بمعنى الكائن، أو بمعنى: المكوَّن ـ بفتح الواو ـ؛ أي: الموجَد ـ بفتح الجيم ـ والله تعالى أعلم.

قال المؤلِّف: تمَّ تبييض هذه الحاشية على يد مؤلِّفها الفقير إلى رحمة مولاه محمَّد الصَّبَّان عامله الله بالغفران والإحسان، وكان تمام تسويدها يوم الأربعاء لأربع ليالٍ بقيت من شهر محرَّم الحرام افتتاح سنة «١١٧٩» تسعٍ وسبعين ومئةٍ وألف، وكان تمام تبيضها يوم الخميس لثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان سنة «١١٨٠» ثمانين ومئة وألف من الهجرة النَّبويَّة، على صاحبها أفضل الصَّلاة وأتمُّ السَّلام وآله وأصحابه [ص/ ١٣١].

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

كتب التفسير وشروحه

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي البيضاوي، تحق: الشيخ محيي الدين الأصفر، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ٢٠١٣م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والأستاذ الدكتور فتحي حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٩٩٨م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن «تفسير البغوي»، للبغوي، تحق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠هـ.

كتب علوم القرآن

- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز.

كتب الحديث وشروحه

- صحيح البخاري، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت.
- صحيح مسلم، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٣م.
- سنن أبي داود، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٩م.
- سنن الترمذي، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.
- السنن الكبرى، للنسائي، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.
- السنن، لابن ماجه، تحق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٩م.

- إكمال إكمال المعلم «شرح مسلم»، للأبي، ومعه مكمل إكمال الإكمال للسنوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، عن نسخة حجرية.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»؛ لزكريا الأنصاري، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ٢٠٠٥م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة المناوي، دار المعرفة، بيروت، ط: ٢، ١٩٧٢م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

كتب التخريج والزوائد

- الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة، للكتاني، المطبعة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٢٩هـ.

كتب الفقه وأصوله

- المستصفى من علم الأصول، للغزالي، اعتناء الشيخ الدكتور ناجي السويد.
- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، للمحلي، شرح وتحقيق: أبي الفداء الداغستاني، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٥م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: ٢، ١٩٩٢م.
- الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، لابن قاسم العبادي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢.
- فتاوى تقي الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت.

كتب العقيدة

- حواشي اليوسي على شرح العقيدة الكبرى، لليوسي، تحق: حميد حماني اليوسي، مط دار الفرقان لنشر الحديث الدار البيضاء، ط: ١، ٢٠٠٨م.

- شرح المقاصد، للسعد التفتازاني، تحق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٨م.
- طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، للقاضي البيضاوي، تحق: عباس سليمان، دار الجيل ببيروت والمكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ط: ١، ١٩٩١م.
- شرح المطالع للقطب الرازي، مع تعليقات السيد الجرجاني، راجعه وضبط نصه: أسامة الساعدي، مط: سليمان زاده، ط: ١، ١٣٩١ هـ.
- شرح صغرى الصغرى، للسنوسي، علق عليه: الأستاذ سعيد فوده، دار الرازي، عمان، الأردن، ط: ١، ٢٠٠٦ م.
- المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية (رمضان أفندي - الكستلي - الخيالي)، تحق: مرعي حسن الرشيد، دار نور الصباح، مديات تركيا، ط: ١، ٢٠١٢م.
- شرح العقيدة الكبرى، للسنوسي، حجري، مطبعة جريدة الإسلام بمصر، ١٣١٦هـ.

كتب المنطق

- مجموع السلم المرونق، تحق: ماهر محمد عدنان عثمان، دار تحقيق الكتاب، ط: ١، ٢٠٢٠م.
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، للقطب الرازي.
- شرح الرسالة الشمسية، للسعد التفتازاني، تحق: جاد الله بسام صالح، دار النور، الأردن، ط: ١، ٢٠١١م.
- شروح الشمسية، حجري، المطبعة الأميرية، ١٩٠٥ م.
- منطق الملخص، للرازي، تقديم وتحق: الدكتور أحمد فراموز، إيران، ١٣٨١هـ.
- التذهيب في شرح التهذيب، للخبيصي، البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ.
-حاشية يس على التهذيب، مخطوط.
- حاشية الأجهوري على التهذيب، مخطوط.
- شرح الفناري على إيساغوجي، حجري، استانبول، ١٣١٢هـ.
- كتاب الحروف، للفارابي، تحق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٩٩٠م.

- نفائس الدرر في حواشي المختصر، لليوسي، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور جمعة مصطفى الفيتوري، منشورات جامعة المرقب، ليبيا.
- المطلع شرح إيساغوجي، لزكريا الأنصاري، مط العامرة ببولاق، مصر، سنة ١٢٨٢هـ.
- حاشية العدوي على الأخضري، مخطوط.
- الشرح الكبير على السلم للملوي، مخطوط.
- حاشية التالجي على الكاتي على إيساغوجي، مخطوط.
- شرح الباجوري على السلم، مطبعة بولاق مصر، سنة ١٢٩٧هـ.
- كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام، مخطوط.

كتب النحو

- أمالي ابن الحاجب، تحق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت، ودار عمار الأردن.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٩٥٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، تحق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، المطبعة الخيرية، مصر، ط: ١، ١٣٠٥هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شواهد العيني، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٩٩٨ م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، للمكودي، تحق: د. عبد الحميد هنداوي،

المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤، ١٩٩٧م.
- الكتاب، لسيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، القاهرة، ط: ٣، ٢٠١٠م.
- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام، تحق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٣م.

كتب البلاغة

- مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح، للسعد، تحق: ماهر عثمان، دار تحقيق الكتاب، لبنان، ط: ١، ٢٠١٨م.
- شرح مقامات الحريري، أبو عباس الشُّريشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٦ م.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للسعد التفتازاني، تحق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٣، ٢٠١٣م.
- حاشية المطول، لحسن جلبي، حجري، دار سعادت، استانبول، ١٣٠٩م.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط: ٦.
- التجريد في علم المعاني والبيان والبديع، للشمس الأنبابي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣٠هـ.
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، للدسوقي، المطبعة العامرة، مصر، ١٢٩٠هـ.
- شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، عن طبعة حجرية.
- روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار، لابن الخطيب، تحق: محمود فاخوري، دار القلم العربي.
- حاشية السيرامي على المطول، مخطوط.

- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ.
- حاشية عليش على الرسالة البيانية للصبان، لمحمد عليش، تحق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.

الدواوين

- ديوان الفرزدق، تحق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.
- ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٣م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٩٩١م.
- ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحق: الدكتور بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط: ١، ٢٠١٠م.
- ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.

كتب المعاجم

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط:٢، ١٩٧٩م.
- القاموس المحيط، للعلامة الفيروزآبادي، تحق: مكتب الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٨، ٢٠٠٥م.
- مختار الصحاح، لمحمد الرازي، تحق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، ط: ٥، ١٩٩٩م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

كتب التراجم والطبقات

- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.

مجموعات أخرى

- الرسالة الكبرى في البسملة، لمحمد الصبان، تحق: فواز أحمد زمرلي وحبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧م.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا الأنصاري، تحق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ.
- أسرار الكون «الهيئة السَّنِية في الهيئة السُّنِّية»، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ٢٠٠٦ م.
- السيرة الحلبية «إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون»، لعلي الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٤٢٧هـ.
- قواعد التصوف، لزروق، تحق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٥م.
- الميزان الكبرى الشعرانية، للشعراني، تحق: عبد الرحمن عميرة، دار عالم الكتب، ط: ١، ١٩٨٩م.



فهرس الموضوعات

* * *